جمال البنّا

الإسلام هو الحل

دراسة فى التغيير الاجتماعى
وإفساد الفكر المصرى
وطريقة الخلاص من المأزق

فى ضوء انتخابات (أبريل ١٩٨٧ - شعبان ١٤٠٧)

دار الفكر الإسلامى
١٩٥ شارع الجيش - القاهرة ١١٢٧١
ت / ٥٩٣٦٤٩٤

إهـــــــداء2005

مؤسسة فوزية و جمال البنا

جمهورية مصر العربية

جمال البنّا

الإسلام هو الحل

دراسة في التغيير الاجتماعي
وإفساد الفكر المصري
وطريقة الخلاص من المأزق

في ضوء انتخابات (أبريل ١٩٨٧ - شعبان ١٤٠٧)

دار الفكر الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

ارد الله لجيلنا ان يشهد فى ثلاثينات العمر فترة التحولات الكبرى فى المنطقة . بدءاً من السنة الحبلى ١٩٤٨ التى غرست اسرائيل فى قلب الوطن العربى ، وان يزى تحركات الجيوش العربية وما حققته من انتصارات أودت بها الخيانة ، وتحرك قلبه مع المتطوعين من الاخوان المسلمين وغيرهم ، الذين ضحوا بدنياهم ، وانفسهم فى سبيل الله .. حتى جاء فى نهاية هذه السنه الحبلى - حل كبرى الهيئات الجماهيرية فى مصر بأمر عسكرى متعسف ، وبداية الاعتقال الجماعى واخيراً تآمرت السلطات العليا فى البلاد : السراى والوزارة وجهاز الأمن على مرشد الدعوة الاسلامية ، الوحيد ، الاعزل ، فاغتالته فى جنح الظلام .

وتوالت الايام حتى جاء يوم ٢٣ يوليو سنة ٥٢ فطوى تلك الحقبة المنكرة . وجاء بحقبة أخرى أشد نكراً .. واسوأ عسفاً . واقام الحكم العسكرى نظماً سلطوية تتقمص الديمقراطية وتدعى الاشتراكية وهى فى حقيقة الحال ابواق واجهزة ارسال تنقل وتردد مايقوله الحاكم . وفى ظل الحكم المطلق توالت الاخطاء . كل خطأ يسلم الى خطأ اكبر منه ، حتى جاءت هزيمة ٦٧ الساحقة التى إنهت العهد وطاغيته ليأتى طاغية آخر يعيد التمثيلية بصورة اخرى ، كان الطاغية الاول قد جعل من مصر جُباً مظلماً وسجناً مغلقاً تُمثّل داخله اكثر صور التعذيب والاذلال دناءة ووحشية فجاء الطاغية الثانى فجعل البلاد «سركاً» تمثل عليه المهازل

والمساخر ويرتع فيه اللصوص والافاقون وإن كان - وهذا حقه - غسل عار الهزيمة بانتصار رمضان ..



لايخالجنى شك فى ان كل كاتب أو مفكر أو داعية او عامل فى المجال العام عاصر تلك الفترة ، سيكون مسئولاً امام الاجيال .. ماذا فعل امام تلك الحوادث الجسام ؟ ماذا فعل عندما قيدت الحريات وانتهكت الكرامات وتوالت التخبطات ؟ ماذا فعل عندما هزم الجيش .. واهين العلم ووطئت أرض مصر الطيبة اقدام شر البرية ؟

هل حاول شيئاً أو أنه سكت وقنع بأضعف الايمان ؟ هل صفق مع المصفقين وهلل مع المهللين ؟ هل أكل من حلوانهم واشترك فى آثامهم ...

لئن لم توقفه الاجيال اليوم ليجيب فستوقفه غداً .... وسيكون عليه ان يعترف بذنبه أو يدلى بحجته . ولئن مات فستحكم عليه الاجيال من واقع ماسجله قلمه . أو ما تمخض عنه عمله ..



الحمد لله ...

انى ككاتب ومؤلف - وهذه هى حرفتى المدونة فى الوثائق الرسمية - قمت بواجبى فى الايام الاولى للانقلاب (اغسطس ٥٢) فبدأت فى طبع كتاب اخلص فيه النصح والمشورة لقادة الانقلاب ، ولكن ماكاد الطبع يصل الى قرابة مائة صفحة ، حتى فوجئت بقوة من الجنود تحاصر المطبعة وتصادر «الملازم» وتحملها فى «بوكس» كبير معهم ، وهكذا وُئِد كتاب «ترشيد النهضة» واعتصرت اليد الحديدية كل ما تضمنه من ثمرات فكر ، وحبات قلب ... وأمل فى المستقبل[1] وكأنما

(١) سيجد القارىء مزيداً عن هذا الكتاب فى الفصل الرابع «انقلاب لا ثورة» .

كان وأده كشفاً عن خبيئة عهد لايريد رشداً ولايقبل نصحاً واصبح واضحاً أن لافائدة ترجى من كتابة كاتب - أو تأليف مؤلف لان كتابه الثانى سيلقى مصير كتابه الأول . وقد صودر بالفعل والى وقت ما كتاب «موقف المفكر العربى تجاه المذاهب السياسية المعاصرة» الذى اصدرته سنة ١٩٥٧ - ولم يعد هناك جدوى من الدخول فى معركة مع حكومة جعلت النذالة والوحشية سياستها المقررة مع أحرار الفكر ، حتى لايمكن أن يُسمع صوت معارض أو يُرى سطر مخالف[٢] .

وعندما انجلت الغاشية ، وتمتعت هذه البلاد بحرية النشر اخذت فى كتابة كتاب بعنوان : «العار نهاية مسيرة ضاله ١٩٥٢ - ١٩٦٧» ضمنته بعض احكام القضاء . وبعض الوقائع والاحصائيات عن الحقبة الناصرية . ولماذا بدأت بالضلال .. وانتهت بالعار ...

ولكن تطور الاحداث غيَّر الفكرة . إن انتخابات مجلس الشعب فى ابريل ٨٧ (شعبان ١٤٠٧) ابرزت لاول مرة الظهور المنظم للدعوة الاسلامية ودخولها المعركة الانتخابية وتلاقت رغبات دعاة هذه الدعوة مع رغبات بعض احزاب المعارضة التى تعسفت معها القوانين فاشترطت ان ينال كل حزب منها نسبة مئوية عالية من مجموع اصوات الناخبين ، فضلاً عن التعاطف والتقارب مابين فكر هذه الاحزاب والفكر الاسلامى ، فتلاقى الجميع تحت شعار **«الاسلام هو الحل»** ودخلوا به المعركة الانتخابية . وتحت هذا الشعار وبفضله ، وفى مواجهة تحديات السلطة وتزييف الادارة والتلاعب فى النتائج واحتساب

---

(٢) وعندما سلكنا فى العمل العام سبيل الخدمة الاجتماعية وأسسنا «الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم» سنة ١٩٥٣ ، تنبهت السلطات عندما نالت نجاحاً خارقاً ووضعت بالفعل اسس الاصلاح مثل تكوين «الكانتينات» والسماح بالسجاير . وتحطيم الاغلال الحديدية والغاء السابقة الاولى الخ ... وطلبت السلطات الينا التنازل عن ادارة الجمعية ، فلما رفضنا حيكت لنا مؤامرة مكنت المسؤلين من الاستيلاء على الجمعية .

الاصوات . فاز ستون نائباً وحكمت المحاكم بأحقية ٧٨ آخرين ، وكان يمكن ان يكونوا اكثر ، بل كان يمكن ان يكونوا الاغلبية .

ان لهذه الواقعة دلالة عميقة . إن الشعب رغم ثلاثين عاماً من محاولات تلويث الدعوة الاسلامية والقضاء عليها واستخدام الحكومة كل الاساليب والوسائل لذلك ، واستقدامها الخبراء من اقصى الارض واقامة نظم بديلة وضعت فى يدها سلطة الدولة وهيلمان الحكومة ... كلها لم تنجح فى تحويل الشعب عن سجيته وأثبتت أن ولاءه اليوم - كما كان دائما - هو للدين وليس لغيره ...

من هذه الواقعة وشعارها أخذ هذا الكتاب اسمه ومضمونه ، واستهدف ان يكون بداية لجولة جديدة للدعوة الاسلامية تسير فيها على هدى وبصيرة وتستفيد بها من تجارب الماضى ، حتى تأمن العثرات . أو أن تؤتى من احد المقاتل التى تؤتى منها الدعوات : عاطفيه ، أو ذاتية ، أو سطحية ، أو تقوقعية ....

وكان لابد لكى نحقق هذا ان نعرض القصة من البداية وان نُظْهر قوى التغيير فى المجتمع المصرى من المرحلة البورجوازية التى بداها دستور سنة ٢٣ . والتى أرست المفاهيم التى هيمنت على المجتمع المصرى حتى قيام الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو . ومافى هذه المفاهيم من خطأ أو صواب . ثم نعرض لتطور الانقلاب حتى انتخابات ٨٧ وما افرزته المرحلة كلها من نتائج لعل اهمها وابرزها ان الشعب لايزال رغم اغراءات الحقبة البورجوازية وحرياتها .. وارهاب الحقبة العسكرية ووحشيتها وما ارسته هذه وتلك من أوضاع يؤثر الدعوة الاسلامية على ماعداها ، وانه وقد منحها صوته وقلبه ينتظر ان تحقق الهدف المنشود ، ولكن تحقيق هذا الهدف المنشود يواجه بتحديات عديدة ، بعضها داخل معسكر الدعوة الاسلامية نفسها وطبيعة فهمها للاسلام وكيفية تصرفها امام مشكلات العصر الجديدة تماماً ، والتى لايصلح فيها «قياس» ... ومدى استيعابها لدروس مسيرتها الطويلة ،

وبعضها من «المصالح المكتسبة» التى استطاعت خلال المرحلة البورجوازية اولاً ، ثم فى حماية الانقلاب العسكرى ثانياً أن ترسى أسسها ، وتعمق جذورها وتسلح نفسها بمنطق وقوة ... ومال وجاه .. واخيراً فكيف يمكن أن تعالج مشاكل العصر التى لاتوجد حلولها فى كتب الفقه وتتطلب اجتهاداً رشيداً .

كيف يمكن للدعوة الاسلامية ان تصلح نفسها .. وتجابه اعداءها وتفند مايوجه اليها من قصور أو إتهام ، بل كيف يمكن ان تكون حركة رائدة تقود المجتمع المصرى وسط المتاهات والغشاوات وركام التجارب الفاشلة ومقاومة المصالح المكتسبة ... وهوى النفوس وشحها ؟ وكيف يمكنها التغلب على هذا كله والانتصار فى النهاية ؟ .

لابد من عمل عظيم ، وفهم سليم ..

لابد من دراسات عديدة موسعة ومكثفة للنظم السياسية والاوضاع الاجتماعية والمذاهب الاقتصادية وتاريخ التطور ومشاكل وتحديات العصر ، لابد من دراسة لمختلف دول العالم واوضاعها وسياساتها . لابد من الإلمام – بل الاحكام – بقضايا جديدة برزت الى الصدارة مثل الادارة والتخطيط والانتاج والتوزيع ..والُعملة والتجارة الدوليه الخ ....

ولابد من «كادر» فنى متخصص يتعمق ويحكم هذه الموضاعات كلها . ولابد من مجلس يؤلف بينها من ناحية ، ويؤلف مابينها وبين خط الدعوة من ناحية اخرى .

أهم من هذا كله ان نتوصل الى المضمون الحقيقى لشعار «الاسلام هو الحل» حتى لايكون مجرد شعار إنتخابى ، أو نداء ديماجوجى .

ان المأزق الذى نتخبط فيه كما يتخبط الفأر فى المصيدة لايعود الى نقص فى المال .. أو العلم وهما أهم ركائز المجتمعات الحديثة . فلدينا فى مصر «مليونيرات» يملكون ما يمكن ان يسدد فوراً الدين الذى تنوء به مصر وينهض بخطط التنمية دون حاجة الى اقتراض جديد ..

ولدينا – فى القاهرة وحدها – مليون و ٨٠٠ الف شقة قائمة بالفعل يمكن أن تستوعب الذين لايجدون مأوى ويعيشون فى المقابر ، ولدينا علماء متخصصون فى مختلف المجالات يرقى بعضهم الى أعلا المستويات العالمية ولكن هذا المال والعلم معزولان عن حل المشكلة ولم يستخدما الا على اسس فردية ولم يكن لهما دور فى حلها ، على العكس انهما يفاقمان من المشكلة فيوجدان التفارق بين الطبقات ويشعران الفقراء والمحرومين والعلماء والمعزولين بالمرارة كما يشعران المتخمين بالثروات الخوف والرعب .

ويمكن أن نضيف .. ان لدينا جيوشاً جرارة من العاملين في المصانع والادارات والمصالح ، ومع ذلك فهناك شكوى مرة من ضآلة الانتاج وسوء الخدمات ، فضلاً عن الأزمة المستحكمة بين العمال والادارات ... المحكومين والحاكمين .. الصغار والكبار .

إن النقص هنا لايكمن فى المال .. أو العلم أو الموارد الطبيعية أو البشرية أو الوظائف .. فكلها متوفرة . ولكن النقص هو فى «العلاقات» «التعامل» ، «التوجيه» «الفهم» ، «الايمان» . ان النقص فى المجتمع وليس فى الفرد .. فى القيم وليس فى المادة .

ولايمكن حل هذه الازمة بسياسات حكومية ، فقد جربناها ، ففى المجتمع البورجوازى يفترض ان لاتتدخل الدولة وان تدع آليات السوق تعمل بطريقة الفعل ، ورد الفعل ، وان تدع الديمقراطية تصلح اخطاءها ، وهو أمر قد يستقيم فى السير العادى للمجتمعات ، ولكنه لايصلح عند وقوع الازمات المستحكمة ، كما جربنا الاحكام العسكرية والاجراءات الاشتراكية فلم تغن فتيلاً ، وبين الحين والحين نعقد مؤتمرات يتحدث فيها خبراء وتصدر منها توصيات .. دون جدوى . فمثل هذه الاجراءات قد تجدى فى اصلاح نقص وليس فى اقامة وضع ...

وتمضى السنون والاعوام ونحن ندور فى حلقة مفرغة ، والامور تسوء . فنعالج الحاضر على حساب المستقبل ، ونشغل بهذه المشكلة عن تلك ..

ويوضح لنا تاريخ المجتمعات - قديمها وحديثها - أنه فى مثل هذه المواقف - عندما تتراكم الاخطاء وتتعقد المشكلات وتستحكم التناقضات ، فلا حل الابقوة كبرى ، تكون اكبر من هذه المشكلات .. اكبر من الأفراد والفئات المتناحرة واعظم من المصالح المكتسبة ودوافع الربح وأثرة النفوس وشحها وقوة وازع الربح والاستحواز على السلطة فتطوى طى عزيز مقتدر الصفحة الراهنة . وتأتى بصفحه جديدة .. وهذه هى الفكرة فى «الثورة» ولكن الثورة مالم يكن لها نظرية بناءة ومحكمة فانها تمكن ان تقطع وتهدم ولكنها لاتستطيع ان تصل وتبنى . وهذه هى مأساة ماحدث فى ٢٣ يوليو وماجعلها تعود - بعد ٣٥ عاماً - الى نقطة الصفر التى بدأت منها .

أين إذن نجد هذه النظرية المحكمة التى تحل المشكلات وتصهر التناقضات وتعطى المجتمع الدَفْعه التى تجعله ينطلق والرَفْعة التى تجعله يحلق فوق المصالح الفئوية والارادات الفردية .. بالاختصار تعيد خلق المجتمع خلقاً جديداً .

ليس إلا الاسلام :

إن فيه كل عناصر القوة والكمال والاحكام . وهو بعد ديننا وعقيدتنا لاكثر من الف عام . ولهذين (الكمال الموضوعى والوحشية التارخية) يَفْضُل اى نظريه اخرى مستوردة . أو اى تلفيق متنافر ..

ان الايمان بالاسلام كقوه ثورية تقوم على الكتاب والميزان . اى العلم والعدل وتستهدى بالتوجيه الالهى والقدوة المحمدية . وتشيع

الاخوة والسماحة والمحبة بين الناس هى وحدها التى تقوى على إحياء الموات وصهر المتناقضات . وتقوم اليوم بما قامت به **ثورة الاسلام اول مره عندما حررت العالم القديم من إسار الامبراطوريات واخرجته من الظلمات الى النور .**

بهذا المعنى يكون «**الاسلام هو الحل**» .



من هذه الحقيقة التى وصلنا اليها بحكم البحث الموضوعى وليس الايمان الوراثى ، والتى كانت النهاية اكثر مما كانت البداية . اخذ هذا الكتاب نقطة انطلاقه . وأخذ ايضاً طابع تعامله مع النظم والشعارات والمؤسسات والزيوف والاوثان التى نصبوها وعبدوها ونفخوا فيها ماشاء الجهل والهوى . وكما أنه فى مجال البحث النظرى لايلحظ الا «الموضوعية» فانه فى البحث الميدانى لايلحظ الا الشعب نفسه . اما الذين استبدوا دونه وحكموا باسمه واكتسبوا شهرة وزعامة مدوية نتيجة تزييفهم التاريخ واصطناعهم الاتباع وإشراكهم المنتفعين وخداعهم المغفلين فهذا مايضعه الكتاب فى حجمه القمىء الضئيل - لاتأخذه خشية ناقد أو ثورة حاقد فانما يعمل الحكام لخدمة شعوبهم ولتوفير العزة والامن والسلام لهم ، فاذا حادوا عن هذا فلا كرامة لهم . والشعوب لاتعشق قادتها «فى الضلمة» كما يقولون ، ولاتتنزل عن حرياتها لاى منهم كائنا ما كان ولا تتسامح مع مايرتكبون من أخطاء ، ولاترى لأحد منهم حقاً فى ان يُذّل عليها ، وتظل دعوتها دائما «**ليسقط الطغيان فى كل زمان .. وفى كل مكان ، وباى أسم كان**» .

وهناك بعد كلمة لاارى مناصا منها ... تلك هى أن هذا الكتاب وان قدم الى كل القراء ، إلا أنه بحكم موضوعه - يخص بالدرجة الاولى العاملين فى مجال الدعوة الاسلامية ، والمؤمنين بان «الاسلام هو الحل» وهم فى العادة مرنوا على نوع من القراءة ونوع من الاسلوب والمعالجة

يتجافى عنه اسلوب هذا الكتاب ومعالجته . وقد يكفى ان يقرأ احدهم تعبيرات «البورجوازية والليبرالية» لكى يطرحه – أو يأخذ عنه فكرة معينة ، كما قد يجد فى احكامه مايختلف عن المالوف أو المظنون ، وقد يضيق بما يورده من شواهد من المذاهب السياسية المعاصرة ديمقراطية أو ماركسية ...

اقول للجيل الجديد فى الدعوة الاسلامية اليوم وبعضهم فى حكم الابناء.. ماكنت اقوله لآبائهم فى الاربعينات. وماكنت ادلى به للاستاذ البنا رحمه الله خاصة فى السنوات ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ ومعاذ الله ان افتات أو احوِّر أو أحرف . واشهد الله انه كان يستمع اليها فى أناه . وكان يقدر الكثير منها . واعتقد انه كان يضع بعضها فى ترتيب اولوياته ، ولم يكن يصارحنى دائماً برايه ، وان اعرب عن إعجابه عندما اصدرت «على هامش المفاوضات» و «نقد النظرية الماركسية» .

وكما يعلم الاخوة القدامى والرعيل الأول فى دعوة الاخوان فانني وان لم اكن عضواً رسمياً فى الجماعة . فقد عملت معهم وكنت دائم الاتصال بهم أعتبر دارهم دارى ، وآوى فى كثير من الحالات الى «قسم الاتصال بالعالم الاسلامى» الذى كان يشغل سلاملك مستقلاً فى الدار . وكان يرأسه الاخ عبد الحفيظ الصيفى رحمه الله ويجتمع فيه عدد كبير من شباب العالم الاسلامى الذين يدرسون العلم فى القاهرة ..

ومنذ بضعة شهور كنت فى الاردن ، أعيد ذكريات تلك الفترة مع احد شهودها وهو فضيلة الشيخ عبد العزيز الخياط عميد كلية الشريعة بالجماعة الاردنية ثم وزير الاوقاف والشئون الدينية عندما ذكَّرنى بواقعة اثبتها هنا بكلماته :

«اذكر يوم أخرجت أول كتيب صغير لك عن السياسة المصرية– وكنا فى قسم الاتصال بالعالم الاسلامى ، ومعنا يومها الاستاذ عبد الحفيظ

الصيفى والاستاذ محمد سعيد من سوريا ثم دخلنا على استاذنا المرشد حسن البنا رحمه الله تعالى وكنت اتولى فى ذلك الوقت كتابة التعليقات السياسيه فى مجلة الاخوان وكذلك الصفحة الاخيرة من جريدة الاخوان المسلمين كل يوم جمعة ، فأخذنا نسأله رحمه الله تعالى عن بعض الامور السياسية وتطرق البحث عن الوضع السياسى فى مصر انذاك فقال لنا «لقد اصدر جمال كتيباً صغيراً عن الموقف السياسى فى مصر[1] والقى عليه نظرة عميقة اقراؤه وتعلموا من هذا الشاب كيف يفهم الموقف السياسى والتحليل السياسى» هذا ما أذكره عن هذه الحادثة ، وقد كررها رحمه الله فى موقف آخر وكان الاستاذ عبد الحكيم عابدين وفريد عبد الخالق ولعله كان الاستاذ حسن دوح كذلك يستمعون . وقد نصحهم بقراءة ما اصدرت يومئذ» انتهى .

اننى اورد هذه الشهادة لأمر واحد هو انى ماكتبت هذا الكتاب إلا لأفيد به جيلاً جديداً من الدعوة الاسلامية حتى لايقع فى اخطاء تجنى عليه وتجنى عليها فاذا كان فى هذه الشهادة مايدفع هذا الجيل لان يقرأه - أو ما يفند بعض الظنون التى تحول دون ذلك ، فإن من الخطأ ، بل والاثم - أن اكتمها ...

وانا أومن ان الدعوة الاسلامية لم تكن بحاجة الى أن «تتعلم السياسة» مثلما هى الآن ، فيغلب أن تخدع عن الواقع مابين هيامها بأمجاد الماضى واوهامها عن «الصحوة الاسلامية» التى يمكن ان تتبدد ، أو تنتكس مالم توضع على أسس سليمة وتحاط بضمانات سديدة، خاصة وان الجبهات المضادة تستعد لجولات وتتجمع لغارات، ووراءهم قوى تدفعهم . ومع أنهم حتى الآن - فى مصر على الاقل - لايزالون من الملفوظين إلا ان اصرارهم من ناحية وغفلة

---

(١)كان هذا كتيب «على هامش المفاوضات» الذى صدر سنة ١٩٤٦ لمناسبة فشل مفاوضات صدقى - بيفن وكان فى نيف وستين صفحة .

الدعوة الاسلامية من ناحية اخرى يمكن ان يغير الموقف وينصر باطلهم ، كما حدث خلال الحقبة الناصرية ،

فحذار ... ثم حذار ...

واخيراً فانا احمد الله تعالى على ان مكننى من اصدار هذا الكتاب لأ برىء الذمة ... واقدم الشهادة وافيد هذا الجيل بالمحض الصريح من التجربة والدراسة ، وادعو الله تعالى ان يتقبله .. وان يرزقه القبول

«اليه يصعد الكلم الطيب .. والعمل الصالح يرفعه» ..

جمال البنا

القاهرة رمضان ١٤٠٨هـ
مايو ١٩٨٨م

الباب الأول

المرحلة البورجوازية - الليبرالية
للمجتمع المصرى
١٩٢٣ - ١٩٥٢

الفصل الاول : من دستور ٢٣ الى انقلاب ٥٢ .

الفصل الثانى : آثار اغتراب البورجوازية المصرية عن الاسلام .

الفصل الثالث : نهاية المرحلة الاولى .

الفصــل الأول

من دستور ٢٣ إلى انقلاب ٥٢

كان كثير من الاوروبيين فى القرن التاسع عشر ينظرون إلى الشرقيين من آسيويين وأفريقيين كما لو كانوا حيوانات غريبة ، كانت أوروبا وقتئذ في أوج استعلائها وحضارتها الباهرة ماديا وعسكريا وعلمياً . وكانت الدول الآسيوية والأفريقية في الدرك الأسفل من وهدة الانحطاط والتخلف ، وكان الأوروبيون مستغرقين تماما فى عالمهم الرائع ، وعلى جهالة كاملة بالعالم الآسيوى والأفريقي . ومن جهل شيئا عاداه . وإذا كان فى مركز قوة .. احتقره ، وهذا التفسير - وإن لم يبرر الموقف - إلا أنه يلقى ضوءً عليه .

ولدينا فى عقر دارنا وصميم بلادنا كتاب ومفكرون وصحفيون وقياديون ينظرون إلى الاسلام كأنه حيوان غريب ، كان فى كهف سحيق ثم ظهر فجأة فى البلاد . ويعالجون الدعوات الاسلامية كأنها انبعاثات حفرية ليس لها محل فى هذا العصر ، وفى هذا المجتمع لأنها « تخالف أساسياته » كما قال أحدهم .

ولا يمكن فهم هذه المفارقة ، أعنى وجود كتاب مسلمين يحملون اسماء أحمد ومحمد وإبراهيم وإسماعيل ..إلخ . ويقفون من الاسلام مثل هذا الموقف إلا بالتعرف على القوى التى أثرت على المجتمع المصرى وشكلت فكره منذ أن بدأ مسيرته المعاصرة حتى الآن . وهذه المعالجة وحدها هى التي توضح السر وتكشف المفارقة وتظهر لهؤلاء الكتاب الضلال الذى سيقوا إليه وعاشوا فيه زهرة عمرهم . وهى التى تمكنهم من العودة إلى الأصول . وتصحيح المسار إذا كان لديهم الأمانة الفكرية والشجاعة النفسية .

والأمر لا يقف عند هؤلاء الكتاب ، الذين وإن كانوا يمسكون اليوم بمفاتيح الأمور ، فإنهم فى خمسينات أو ستينات العمر . وأهم منهم الجيل الشاب الحائر الممزق الذى يجب أن يميز بين الحق والباطل حتى يحدد موقفه على هدى وبصيرة وإيمان ومعرفة ..

ويمكن القول إن الحقبة التى شكلت الفكر المصرى الحديث ولا تزال اثارها ملموسة وبصماتها محسوسة . تبدأ بدستور ٢٣ . وهذه الحقبة تنقسم إلى مرحلتين الأولى من دستور ٢٣ حتى إنقلاب ٥٢ وهذه هى المرحلة البورجوازية الليبرالية والثانية من انقلاب ٥٢ حتى الآن . ويمكن أن تنقسم بدورها إلى فترتين الأولى من ٥٢ حتى هزيمة ٦٧ التى انهت عملياً التجربة ومهدت للفترة الثانية التى جاءت بالسادات وبسياسة تصفية الناصرية والعودة إلى ما كان قبلها وسنعالج فى هذا الفصل المرحلة الأولى (البورجوازية) .

انتفاضة ١٩١٩ وآثارها :

بدأت هذه المرحلة بانتفاضة سنة ١٩ الوطنية التى انبثقت كرد فعل تلقائى لاعتقال الانجليز لقادة الحركة الوطنية ولما عانته البلاد من سلطات الاحتلال خاصة سنوات الحرب . وقد انتهت ككل حركة وطنية قومية إلى أيدى البورجوازية المصرية .

ونحن لا نجد حرجا فى استخدام ألفاظ البورجوازية والليبرالية التى أصبحت عالمية ذات مضمون معروف وواحد ونرى ان استخدامها أفضل من محاولة إبداع « مرادف » عربى للكلمة قد لايصيب التوفيق أو لا يكون محلا للاجماع . والمهم أن نعلم أن البورجوازية هى النظرية التى تتمحور حول الفرد وتتوسل بالحرية وتستهدف الكسب والربح . وقد أقترن ظهورها فى أوروبا بالرأسمالية والثورة التجارية والصناعية التى استهدفت إيجاد السوق الحر والدولة القومية والتخلص من القيود على التجارة والصناعة وتلاقى ذلك مع أفكار « الوطنيين » ودعاة الحرية الذين كانوا يحاربون السيطرات الأجنبية أو القيود الداخلية على الحريات .. وتلاقى الطامحون من التجار وأصحاب الأعمال مع الوطنيين والسياسيين واستهدفوا معاً إيجاد مجتمع تتوفر فيه الحرية التى تمكن الجميع تجاراً – وأصحاب أعمال – وسياسيين – من العمل . فقاعدة البورجوازية هى الأفراد .. ومناخها هو الحرية وهدفها هو الربح لأصحاب الأعمال . والحكم لقادة الاحزاب وعندما نقول

« البورجوازية » فاننا نعنى نظاماً معيناً ولكننا نخص بالتسمية المجموعة التى تتقدم هذا النظام من رجال الأعمال أو دعاة الأحزاب إلخ ... وعندما نقول «الليبرالية» فاننا نعنى النظام نفسه . ولكن بإطلاق التسمية على «المناخ» الذى يحقق الحياة له أعنى الحرية . فالبورجوازية والليبرالية إسمان لنظام واحد . وإن كان تسمية تمثل بعداً من ابعاده .

ومن الأهمية بمكان أن نعلم أن البورجوازية الليبرالية لم تكن وقتئذ تعد « مرحلة » من مراحل التطور الاجتماعى - وإنما كانت تعد القمة لوضع إجتماعى تتوفر فيه القوة والحرية . ولا ينتظر أو يتصور أن يأتى شيء آخر بعدها . وبالذات أفضل منها . لأن الفكر الاشتراكى الذى كان يصوب سهام النقد للبورجوازية كان لا يزال في غبشة الفجر . على حين كانت شمس البورجوازية تتوسط كبد السماء وتضيء بأشعتها الأرض كلها - كما لو كانت دين العالم .

وتلاقت دعوة الشباب والعمال الذين ثاروا سنة ١٩١٩ لاجلاء المحتل وتحقيق الاستقلال ، مع دعوة البورجوازية المصرية التى كانت تريد التخلص من استغلال الحكم البريطانى لثروات البلاد والتحرر من القيود التى فرضتها السلطة على الاجتماعات والاقتصاد وانفرادها بالسلطة والحكم واتخاذ القرار .

وأدخلت ثورة ١٩ ونجاحها فى انتزاع دستور ٢٣ البلاد فى مرحلة البورجوازية الليبرالية . وظهرت فى مصر الاجنحة الثلاثة التقليدية فى كل مجتمع ليبرالى ففى السياسة ظهرت الأحزاب والمجالس النيابية وكان حزب الوفد هو الأبن البكر للثورة . وفى الاقتصاد ظهرت الرأسمالية سواء كانت مصرية وضع بذرتها طلعت حرب عندما أسس بنك مصر سنة ١٩٢٠ الأبن الثانى للثورة . أو كانت أجنبية استمراراً لما كان عليه الحال عندما تدفقت الأموال الأوروبية فى حماية الاحتلال البريطانى .. ثم واصلت التدفق في حماية الحرية البورجوازية ، وفى الاجتماع حيث تؤتى الحرية أفضل ثمارها .. ازدهرت الفنون والآداب وإن استهدفت بالأكثر الاسترخاء الاجتماعى وتحقيق ما تهوى الأنفس . وانفسح المجال لمحاكاة الأساليب والصور الأوروبية البورجوازية . فى الزى والعلاقات الاجتماعية إلخ ..

وفيما يلى تفصيل ذلك :



(أ) فى السياسة :

ظهرت الديمقراطية التقليدية فى شكل أحزاب تتناحر على الحكم . وهو الهدف المعلن والمتفق عليه للأحزاب . وكانت برامج هذه الأحزاب كلها ليبرالية بورجوازية ولم يكن يوجد فى حقيقة الحال ما يفرق بينها .. وفى المجتمع البورجوازى فإن هذا هو المنتظر ، ماداموا جميعاً يؤمنون بالبورجوازية ، وأدى التناحر على الحكم إلى قصر مدة الوزارات بحيث عطلت مشروعات الاصلاح أو فقدت الاستمرارية اللازمة للإثمار طويل المدى . وتزلفت الأحزاب – على اختلافها – إما للملك الحاكم الشرعى أو للانجليز الذين كانوا يمثلون القوة الحقيقية فى شكل قرابة ٨٠ ألف جندى فى قاعدة قنال السويس ، يمكن بسهولة أن يزحفوا على القاهرة.وهذا التزلف أمر تتقبله السياسة البورجوازية باعتبار أن السياسة هى « فن الممكن » وباعتبار أن الهدف هو الحكم . وباعتبار أن المجتمع البورجوازى ليس هو الإيمان بالقيم الموضوعية . ولكن هو فن «الغاية تبرر الوسيلة» فالأحزاب المصرية قد شقت طريقها بفطرتها البورجوازية.

وقد درج المؤرخون المصريون على أن يفرقوا بين حزب الوفد (حزب الأغلبية) وأحزاب الأقليات التى كانت لا تجد سندا لها إلا فى الانجليز أو السراى ، وأن الوفد كان يمثل الشعب فى مواجهة السراى والانجليز وأحزاب الأقليات ، ولكن هذا الكلام لا يؤخذ على إطلاقه . فاولاً لم تكن قاعدة حزب الوفد هى جماهير الشعب حقاً . فقد كانت « العصبيات » فى القرى (أى العمد والأعيان) والبورجوازية فى المدن (من تجار ومهنيين) وثانياً أن الوفد وإن قاوم السراى بقيادة سعد زغلول فى محاولة لأثبات وتركيز الأصول الدستورية الديمقراطية التى تعطى الوزارة سلطة الحكم الفعلية ، فإنه لم يقف هذا الموقف دائما بقيادة النحاس رغم أن سياسة فاروق كانت ضد الوفد دائما . أما بالنسبة للانجليز فحتى بالنسبة لسعد زغلول نفسه وهو رمز الوطنية ومقاومة الانجليز . فإنه لم يدخل العمل السياسى أو يتقلد الوزارة إلا بعد مصانعته للانجليز ولم يكن عبثاً الثناء الذى اضفاه لورد كرومر عميد الاستعمار على سعد زغلول . أو العلاقة التى ربطت برباط المصاهرة ما بينه وبين مصطفى فهمى – أكبر رئيس وزارة ممالىء للنفوذ البريطانى . وقد كان النحاس هو الذى وصف معاهدة ٣٦ بأنها معاهدة الشرف والاستقلال ، وهيأ الشعب لأن يهتف بحياة مايلز لامبسون ويحتفى به ، بصورة يجللها العار ولم تتكرر إلا عندما جعل الانفتاح الساداتى فلاحا مصرياً يهوى على يد نافون رئيس الدولة الاسرائيلية .

ومع هذا كله فلا جدال فى أن حزب الوفد عندما نصدر الأحكام بالمعايير

«البورجوازية» أو على أساس ماهو واقع وليس ماهو واجب . فأنه (أى حزب الوفد) يكون أفضل من بقية الأحزاب .



وأدى تخبط الأحزاب وتناحرها على الحكم لظهور عقم هذا الأسلوب فى معالجة الأمور بحيث بدأ الإيمان بالليبرالية والديمقراطية والأحزاب ينزل من القمة التى وصل إليها فى دستور ٢٣ شيئا فشيئا حتى يصل إلى القاع فى الأحداث التى سبقت ٢٣ يوليو .. وأدت إليها .

وإدعاء الأحزاب المصرية - بما فيها الوفد - وهو عميدها وواضع تقاليدها - الشعبية والجماهيرية إدعاء تنقصه الدقة . فالعملية كانت بعيدة عن الجماهير . لأن البورجوازية ليست هى دعوة الجماهير . فالجماهير إنما تؤمن بفكرة جماعية . كإيمان العمال بالحركة النقابية أو بعقيدة دينية كالاسلام والمسيحية أو بنظرية طبقية كالماركسية . أما البورجوازية ، فأنها بطبيعتها نظرية الأفراد . سواء كان فى السياسة لتكوين حزب أو فى الاقتصاد لتكوين شركة . وقد تمحورت الشعبية المزعومة حول العصبيات فى القرى والبورجوازية فى المدن ، ولم تكن لتأخذ موقفا وطنيا يرضى الجماهير إلا فى حالات معدودة . وبعد أن يتضح لها أن الشعب سيتحرك وسيسبقها فى العمل .

وأمجاد الأحزاب المصرية معدودة ، وقد لا تزيد على أصابع اليدين . وهى لا تعد جنة إلا إذا قورنت بجحيم الطغمة العسكرية .. مع أن هذا الجحيم هو ثمرة تقصيرها وإهمالها، وقد يعود قصور الحزبية المصرية الى أن الاحزاب لم تكن تؤمن إيمانا مبدئيا بالحرية والديمقراطية. او لم يصل إيمانها بذلك الى الدرجة الواجبة . وبالتالى فإنها كانت تستخدمها لتحقيق المصلحة الحزبية ، فإذا كانت فى المعارضة رفعت صوتها بها ، وإذا وليت الحكم نسيت كل شيء عنها ومن السهل ضرب الأمثلة على ذلك سواء من ممارسات احزاب الأقلية ضد الوفد ، أو من ممارسات الوفد نفسه تجاه الشعب - ولكن قد تبرز عمق هذه الحقيقة أن أكبر المفكرين الحزبيين الذين اشتهروا على الالسنة بأنهم دعاة الحرية والديمقراطية الخ .. كانوا فى حقيقة الحال حزبيين ، وكانوا على استعداد لنسيان كل ما قالوه ، بل ولعمل نقيضه إذا تطلبت المصلحة الحزبية ذلك . وسنضرب المثل باثنين من الذين يتمتعون بشهرة عريضة فى مجال الحريات، وكل واحد منهما يعد قطباً فى حزبه. أولهما الدكتور وحيد رأفت قطب حزب الوفد وحامى حمى الدستور وداعية الديمقراطية الخ . والثانى مصطفى

مرعى المحامى الكبير والذى قيل إنه فى العهد الملكى قدم استجوابا لمجلس الشيوخ يتعلق بالأسلحة الفاسدة وأنه لم يستطع أن يعيش فى ظل الحكم العسكرى ... فما هى الحقيقة فيهما ؟ أما موقف الدكتور وحيد رأفت فإننا سنعرضه على لسانه فى الفصل التاسع عشر «قراءة فى اوراق ردود الفعل» وسيرى القارىء بنفسه مدى تحيفه على الاخوان المسلمين الى الدرجة التى استفزت كاتبا لعله ناقد للاخوان المسلمين لأن يكتب «د . وحيد رأفت .. لماذا الخروج عن موضوعيتك» ومن ثم فلا داعى لتكرار ذلك[1] .

أما مصطفى مرعى فقد تحدث عنه محرر باب جولة الكتب فى جريدة الجمهورية فقال :

« أما عن التشدق بالديمقراطية والحرية فنشير الى أن المرحوم مصطفى مرعى شارك فى وزارة ابراهيم عبد الهادى إثر اغتيال المرحوم محمود فهمى النقراشى واستمر فى وزارة ابراهيم عبد الهادى من ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ حتى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ فى ظل الأحكام العرفية التى كانت قد اعلنت منذ ١٥ مايو ١٩٤٨ وجددت بعد ذلك سنة أخرى كما انضم الى وزارة حسين سرى من ٢٥ يوليو ١٩٤٩ حتى كانت استقالته فى سبتمبر ١٩٤٩ .

وعن الفترة التى شارك فيها مصطفى مرعى – وزير الدولة – فى الحكم يقول الرافعى فى كتابه فى «أعقاب الثورة المصرية» – الجزء الثالث – ص ٢٨٢ عن هذه الفترة إن الحكومة تمادت فى استخدام نظام الاحكام العرفية وما كان يسوغ للحكومة أن تأخذ الابرياء بالشبهات وتسىء معاملتهم إساءات بالغة تنكرها العدالة والإنسانية وقد تعدى اضطهاد المعتقلين إلى ذويهم وأقاربهم وعائلاتهم» .

وفى فترة مشاركة مصطفى مرعى فى الوزارة أغتيل مرشد الاخوان المسلمين حسن البنا بتدبير بين القصر ورئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى ووزارة الداخلية .

تشير فقط إلى ما جاء بالجزء الثانى من كتاب محمود عبد الحليم «الاخوان المسلمون – أحداث صنعت التاريخ» عن دور مصطفى مرعى بالنسبة لمقتل الشيخ حسن البنا وجاء عنه «هذا الرجل الذى رضى لنفسه أن يلعب الدور الذى أتم تمثيله

---

(١) انظر ص ١ من هذا الكتاب .

وقع أكثره فى الظلام الدامس الذى غطى رداؤه سماء البلاد أكثر من عام !» .

وأشار الكتاب من صفحات ١٢٣ حتى ١٤١ إلى موقف ودور مصطفى مرعى فى الوزارات وموقفه من الاخوان ودوره فى مقتل الشيخ حسن البنا وقد أشارت جريدة المصرى الى الدور الذى مثله مصطفى مرعى الذى كان موضع سر عبد الهادى فيما يتصل بما تم فى أيامه من إجرام وبدأت المصرى فى ذلك فى ٢٨ أكتوبر ١٩٥٠ وفى ٢ نوفمبر كتبت الصحيفة - المصرى - تحت عنوان «مصطفى مرعى بك وعد الاخوان المسلمين بالدفاع عنهم ثم أعد مذكرة كانت سبب تشريدهم» «كان مصطفى مرعى فى وزارة النقراشى رئيسا لأقلام قضايا الحكومة واتصل به المرشد العام فتظاهر بأنه معارض للاجراءات التى أتخذتها الحكومة ضد الاخوان ووعد بإعداد مذكرة فى ذلك فتبين أنه حتى بعد أن صار وزيرا فى وزارة إبراهيم عبد الهادى كتب مذكرة معاكسة لذلك ولما صار وزيرا فى وزارة حسين سرى كان معارضا فى الأفراج عن المعتقلين» ثم أوردت حديثا لزميل له فى الوزارة هو عبد العزيز الصوفانى بك فقرر هذا المعنى وأضاف بأنه كان معارضا حتى فى رفع الأحكام العرفية .

وحتى الاستجواب الذى لمع به مصطفى مرعى أعتذر فى اليوم التالى عن حضور مناقشة الاستجواب ويقول المؤرخ طارق البشرى فى كتابه «الحركة السياسية فى مصر ٤٥ - ١٩٥٢» .

«يبدو أن كان أمل هذين الحزبين - الاحرار الدستوريين والسعديين - أن يستفيدا من تقديم الاستجواب فى حصار حكومة الوفد لتتخذ أحد موقفين كلاهما مفيد إما عدم الدفاع عن الملك فينتهى شهر العسل بين الوفد والملك وإما الدفاع عنه فينكشف من سياسة الوفد أمام الجماهير ما يطعن شعبيته وكان هذا ما حدث ويذكر الدكتور هيكل فى مذكراته أنه عاتب فؤاد سراج الدين على دفاعه عن كريم ثابت فرد عليه قائلا : «لقد بقى الوفد فى الشارع عشر سنوات كاد يقضى عليه فيها ولنا من ذلك كل العذر عن الاتفاق مع القصر وسياسته» .

هذه إحدى صفحات التاريخ التى لانبغى منها الاساءة إلى أحد بل نضعها لنصل إلى الحقيقة التاريخية والتى هى دائما فى رأينا «فوق الاشخاص» انتهى الاقتباس من جريدة الجمهورية .

ولسنا فى حاجة الى تعقيب على هذه المعلومة التى تصلح نموذجا لكثير من المواقف الحزبية التى تنم عن أن أقطابها إنما كانوا يكافحون فى سبيل أنفسهم . وفى سبيل أحزابهم ، وليس فى سبيل الشعب ، أو الديمقراطية او الحرية ، وإلا لما وسع مصطفى مرعى ان يشترك فى وزارة تمارس الارهاب وتكبت الحريات وتشترك فى قتل أحد معارضيها تحت جنح الظلام ثم تتستر على القتلة، ولما قبل وهو رجل القانون ان يدلى امام القضاء بشهادة اثبت مؤلف «الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ» انها كاذبة كذباً صراحاً .

وقد كانت وزارة الوفد فى الاربعينات هى التى حالت دون ترشيح الامام الشهيد حسن البنا نفسه لمجلس النواب فى دائرة الاسماعلية واعتقلت عددا كبيرا من المعارضين فى معتقل ماقوسه (المنيا) وأمر فؤاد سراج الدين – وزير الداخلية – باطلاق النار على المعتقلين عندما بدت منهم بادرة تمرد ، وكان يمكن ان يقتل بعضهم لولا الطبيعة الخاصة للمعتقل التى مكنت المعتقلين من حماية نفوسهم .

وختم الوفد حياته السياسيه ختاماً سيئاً . مع ان العوامل التى مهدت له الحكم وتكوين وزارته الأخيرة كانت تقدم دروساً ثمينة فى ضرورة التجاوب مع الشعب والبعد عن الأساليب الديكتاتورية . فقد جاءت كرد فعل لوزارة السعديين الذين قاموا باعلان الاحكام العرفية سنة ٤٨ ، وحل الاخوان المسلمين وممارسة الاعتقال الجماعى وبدأ صفحة التعذيب ثم تآمرت على حياة المرشد العام واغتالته بأيدى رجال الأمن فى جنح الظلام مما اكسبها مقت واحتقار الشعب . فلم تكد تسنح له فرصة التخلص منها حتى عمت المظاهرات الشوارع منددة بعبد الهادى «وش القملة» منادية «عبد الهادى ياوش القملة مين قال لك تعمل دى العملة» وانتخب الشعب الوفد بأغلبية كاسحة كانت تمكنه من تحقيق سياسته ..

فماذا فعلت هذه الوزارة ..

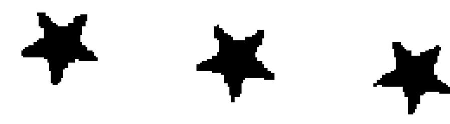
كان مما أعدته الوزارة ان تقدمت الى مجلس النواب فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٥٠ بمشروع قانون لإلغاء الاحكام العرفية كانت المادة الثانيه منه تحمى الاحكام التى اصدرتها وزارة السعديين وكان معنى هذا الابقاء على أسوأ ما قامت به الوزارة السابقة وكان مبرراً لاسقاطها . فجعلت من نفسها شريكة لهذه الوزارة الكريهة تحمى مظالمها وتتستر على مآثمها وتصادر حق الشعب فى التماس العدالة . وتقضى على حقه

الطبيعي في الالتجاء الى القضاء فنصت على «عدم سماع اي دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في تصرفات الحاكم او السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفيه» ففيم إذن يختلف الوفد عن حزب السراى او الاقطاع او السعديين الأشقياء .

واصدرت هذه الوزارة قانوناً يمنع نشر أخبار القصر والأسرة المالكة الا بعد عرضها على وزير الداخلية ، وإذنه إذناً كتابياً . وقد اجيز المشروع رغم معارضة الاستاذ أحمد ابو الفتح والدكتور عزيز فهمي .. فماذا يمكن لوزارة يعينها الملك ان تفعل اكثر من ذلك . وكيف يتفق هذا القانون مع دعوى مقاومة فساد الملك والاسرة المالكة .. اذا كان الوفد يتستر على هذا الفساد ويحول دون اعلانه .

وفي يونيو سنة ٥٢ تقدمت الوزارة بمشروع قانون لتقييد حرية الصحافة ، ودفعت بالنائب اسطفان باسيلي كي يتقدم به ، وهو منه براء .. ولولا الحملة الشديدة التي شنتها بوجه خاص جريدة المصري والمقاومة العنيفة من الرأى العام لأجيز القانون .

وأخيراً جداً فقد ختمت الوزارة حياتها التي بدأتها بالغاء الاحكام العرفية .. باعلان الاحكام العرفية اثر حريق القاهرة



ومع هذا فيمكن القول إن قيام الحياة السياسية – من أحزاب وبرلمان – على أساس الحرية . قد مكن المعارضة من أن تتابع نشاط الحزب الحاكم وتتعقب عثراته وتندد باخطائه بحيث قلما وصلت هذه الاخطاء إلى درجة التفاقم . بل لعل المعارضة صورتها بأضخم من حقيقتها . فضلاً عن أن حرية الصحافة وهي واحدة من أفضل حسنات البورجوازية قد دعمت الوعي السياسي ونمت بذرة الكتابة السياسية . وقد كان في هذه الفترة أن ظهر الكاريكاتير وواصل نموه حتى أصبح من أبرز وسائل التعبير والنقد السياسي . ووصل في هذا إلى درجة قلما وصل إليها في كثير من دول العالم .

ولم يعرف العهد الارهاب الجماعي وعندما تدهورت المرحلة ووصلت إلى آخرها كان من أسوأ أعمالها حل الأخوان المسلمين وبدأ الاعتقال الجماعي فخالفت الأصول الليبرالية ، وإرتدت الطعنة إليها ، وكانت أول وأبرز عامل في ظهور الانقلاب وتمكينه من النجاح . على أن إرهاب السنوات الأخيرة من المرحلة

والاعتقال الجماعى لم يعرف أبداً وحشية أو نذالة أو مدى الأرهاب والاعتقال الجماعى أيام عبد الناصر .

وبالنسبة للسياسة الخارجية ، فإن مصر ، شأنها شأن معظم الدول العربية ، وقتئذ كانت ترتبط ببريطانيا ، وفى سنة ١٩٣٦ وقعت المعاهدة التى كفلت لها البقية الباقية من الاستقلال – وقضت على تحفظات ٢٨ فبراير سنة ٢٣ وكانت علاقاتها بالعالم الخارجى تتمتع بالتقدير والاحترام . باستثناء مواقفها من بعض التطورات الخطيرة التى حدثت أواخر المرحلة مثل تكوين دولة إسرائيل . ورأس مجلس الأمن مندوب مصر « حافظ عفيفى » إحدى الفترات . وكانت الدول العربية تنظر إلى مصر باعتبارها أمهم جميعاً . وعندما جاءها ملوك ورؤساء الدول العربية فى أواخر هذه المرحلة أمهم فى الصلاة الملك فاروق الذى لم تكن خلاعته لتخفى عليهم . ولكنه كان ملك مصر . وكان هذا يكفى .

وكان الاستثناء الأكبر فى هذا المجال ما يتعلق بموقف السياسة المصرية من القضية الفلسطنية وتكوين دولة إسرائيل فى السنوات الأخيرة للمرحلة ، ومحاولة الحكومات التملص من مسئولية قيادة المعركة المصيرية ، مما كان له أكبر الأثر فى وقوع ما تلا ذلك من أحداث أودت بالمرحلة ونظامها وأدخلت المنطقة فى الدوامة وتفصيل ذلك سيرد فى فقرة تالية .

(ب) فى الاقتصاد :

أدت السياسة الرأسمالية لأزدهار الاقتصاد المصرى والأجنبى معاً . وظهر نوع من التعاون ما بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية . لأن عوامل الائتلاف ما بينهما كانت أقوى من عوامل الاختلاف كما حدث نوع من التلاقى ما بين الرأسمالية بشقيها .. والاقطاع . وظهرت حسنات وسوءات الرأسمالية . فلم تحقق تنمية شعبية وابقت جموع الفلاحين والعمال فى إسار الفاقة ، إلا أن آليات السوق فى الرأسمالية ، وأنها تقوم فى حماية ويقظة الفرد ووازع الربح عصمها من السقطات التى يصاب بها الاقتصاد فى ظل الديكتاتورية والشيوعية ورغم كل عناصر التبذير والضياع التى تقترن بالرأسمالية . فإن المال الرأسمالى لم يكن « مالاً سايباً » فريسة « للهبر والسلب والنهب » ، أو موضوعا للاهمال « والتسيب » – كما يقولون – وكانت الرأسمالية المصرية أكثر وعياً ورشداً من الممارسات الاقتصادية لحكومة الانقلاب العسكرى أو إدارة الضباط الذين أخرج الكثير منهم فى محاكم

التطهير وعهد إليهم بإدارة المنشآت !! ولم يعرف المجتمع المصرى خلال الرأسمالية تحكمات السلطة أو اختناقات التتلع أو فضائح العمولات أو طوابير الجمعية كما لم يشهد أزمة الاسكان . فكانت يافطة « للايجار » تتدلى من البلكونات والشبابيك وكانت يافطة « توصيل الطلبات للمنازل » تتصدر الكثير من المحلات .

فكان الاقتصاد المصرى قويا ، وحتى آخر المرحلة كانت مصر « تداين » بريطانيا بأربعمائة مليون جنيه أسترلينى وكانت قيمة الجنيه المصرى تفوق قيمة الجنيه الاسترلينى « ، أو على الأقل - تعادلها وكانت سوريا ولبنان تطلقان على نقودهما تعبير « مصارى » المشتقة من «مصر»(1) .

ولكن يجب أيضاً أن لا نغفل أن قطاعات عديدة من الاقتصاد ، وبالذات فى الأعمال المالية . كانت فى قبضة الأجانب ، وكانت شركات المرافق أجنبية أو شبه أجنبية وكانت هناك أحياء كاملة فى معظم المدن تكاد تكون أحياء أوروبية مغلقة أمام المصريين ولم يكن فى شارع « فؤاد » كله سوى محل مصرى كبير هو « شركة بيع المصنوعات المصرية » .

وكان هناك أحياء للأغنياء . وأحياء للفقراء وأهملت القرية ، والحارة ولم تبذل جهود صارمة وفعالة لمحو الأمية أو لرفع المستوى الاجتماعى لغالبية الشعب . وظن أن العمل الخيرى والتطوعى يمكن أن يقوم بدور كبير فى هذا المجال وهى وسيلة منبثقة من أصل فكرة البورجوازية عن الدولة ، وأنها يجب أن لا تتدخل إلا عند الضرورة وان معظم ما يتعلق بالخدمة الاجتماعية لا يعد من صميم اختصاصاتها .

(ج) فى الاجتماع :

تعد آثار هذه المرحلة فى الناحية الاجتماعية من أهم أو هى أهم أثارها على الاطلاق. لأنها- وهى تضم العلوم والفنون والاعلام والصحافة والتعليم - كانت التى شكلت عقلية ونفسية ومزاج القيادات التى إرتبطت بالمرحلة وتفاعلت معها ، ودفعتها ، قدر ماأفادت منها . كما أنها أثرت بدرجة أقل على تشكيل مجموعات

---

(1) فى الاربعينات كان الجنيه المصرى يعادل ١٢ فرنكاً سويسرياً . واليوم وصل الفرنك السويسرى الواحد الى ١٧٠ قرشاً !

عديدة من الجماهير وفئات الشعب من العمال والفلاحين وصغار التجار والمهنيين الذين وإن لم تكن البورجوازية هى - على وجه التحديد - شرعتهم ، فإنهم تأثروا بها بدرجة أقل من تأثر أصحاب الشرعة أنفسهم . أى البورجوازيين ممثلين فى القيادات السياسية والاقتصادية وكبار المهنيين والتجار إلخ ... والبطانة التى تتغذى بفتات موائدهم وتكسب تبعا لهم أو ترتبط بهم بروابط العصبية والشللية إلخ ...

وبالاضافة للاهمية الخاصة للفنون والعلوم ووسائل الاعلام . فإن هذه كانت قد وصلت فى هذه المرحلة إلى نهاية كان المجتمع المصرى قد بدأها منذ نصف قرن تقريباً عندما ظهر دعاة اليقظة الفكرية والأدبية وكللت هذه المسيرة بتاج من الأزدهار لم يبلغه المجتمع المصرى قبل - أو - بعد ذلك حتى الآن .

والعوامل الأربعة التى شكلت عقلية ونفسية ذلك الجيل وعناصره النابهة التى أصبحت قيادات اليوم هى (١) الآداب (٢) الفنون (٣) الصحافة ووسائل الاعلام (٤) نظم التعليم والدراسة الرسمية . وبالاضافة إلى الاثر الذى أوجده خروج المرأة إلى الحياة العامة ضاربة عرض الحائط بكل المحاظير التى فرضت عليها .

(١) **ففى الآداب** وصلت البداية التى قام بها فى الشعر محمود سامى البارودى فى أواخر القرن إلى الأوج بفضل عبقرية شوقى الذى أعاد الشعر إلى عهد المتنبى . وراد برائعتيه « مجنون ليلى » و « كليو باترا » المسرحية الشعرية وعلى يمينه وشماله ظهر حافظ إبراهيم وخليل مطران ووراءهم جميعا كوكبة من الشعراء المجيدين . كما بدأت الاتجاهات الحديثة تظهر على يدى « مدرسة الديوان » وهم ثلاثة (العقاد - المازنى - عبد الرحمن شكرى) ألموا بالآداب الأوروبية وتوفر لهم قدر كبير من الصفاقة والغرور والطموح . وأرادوا أن يشتهروا على حساب العملاق شوقى .

وتخلص الأسلوب العربى من ركاكة عصور التحلل وسجعها السقيم . وفاق عهد « عبد الحميد الكاتب » وظهر الكتاب المبدعون أصحاب الأساليب التى تتفاوت ما بين السلاسة والرشاقة عند البعض مثل أحمد الصاوى محمد ومحمد حسين هيكل والرصانة والجذالة عند آخرين أمثال طه حسين وأحمد حسن الزيات ومصطفى صادق الرافعى والمنفلوطى .

وظهر بجانب التيار التقليدى والتراثى . مجموعة من الكتاب الذين يدعون للأخذ بأسباب الحضارة الأوروبية بلا تحفظ مثل سلامة موسى (وفيما بعد لويس عوض) أو كتاب المقطم والهلال قبلهما . وكان مما دفع بهؤلاء الى الانجراف فى التيار

الأوروبى عدم استطاعتهم التقدير السليم لدور الاسلام بالنسبة لمصر . وأبدى هذا مؤشراً هاماً هو أن من يقع فى مثل هذا الخطأ - سواء لأنه غير مسلم أصلاً - أو لسوء التقدير قد ينحرف إلى تيار يمكن أن يقضى على شخصية مصر - ويجعلها صورة مهزوزة ومائعة للفكر والمجتمع الأوروبى . لأن القضية بالنسبة للاسلام فى مصر ليست أنه دين فحسب - ولكن أنه شخصية الأمة بكل أبعادها من تاريخ وفلسفة وتشريع وسياسة وإقتصاد وإجتماع إلخ ...ولو قدر لفكر سلامة موسى أن ينتصر لوقع نفسه فى مفارقة لأنه كان من دعاة المصرية ، ولو سادت وجهة نظره فى الأخذ بالحضارة الأوروبية تماما لماعت شخصية مصر وفقدت هويتها . المميزة .

ولم يكن «الاتجاه غربيا» مقصورا على سلامة موسى ولويس عوض وقبلهما يعقوب صروف - فارس نمر - جورجى زيدان - الذين لم يكونوا مسلمين ، أو لم يكونوا أصلاء فى المصرية ، ولكنه ضم عدداً من الكتاب بعضهم له شهرة فى الفكر العربى مثل الدكتور زكى نجيب محمود الذى بدأ رحلته الفكرية بكتاب «شروق من الغرب» ، ومثل الدكتور طه حسين الذى أسفر عن هذه النزعة فى كتابه «مستقبل الثقافة فى مصر» ودعا إلى الأخذ بالحضارة الأوربية حسناتها وسوءاتها ما يحمد منها وما يعاب . ونظر إلى هذه البلاد باعتبارها إحدى دول البحر الأبيض شأنها فى هذا شأن اليونان . ففى طه حسين نجد ان أثر الثقافة الأوربية - فرنسية لاتينية - يونانية - عميقا جداً وهذا الأثر وإن لم يكتسح الديباجة الأسلوبية والتمكن من العربية - إلا أنه أكتسح الاتجاه الحضارى للرجل . وقد يكون مما ساعد على ذلك بالاضافة إلى ظروفه الخاصة . أن زوجته الفرنسية الكاثوليكية اعتبرت نفسها إحدى سيدات الجالية الفرنسية فى مصر . وليست زوجة لرجل عام مصرى - مسلم - وجعلت مثواه فى مصر، كما لو كان فى فرنسا- وقصرت معظم زواره على الفرنسيين والمتفرنسين. واعتقد أنها بقدر ما أحسنت إلى طه حسين الإنسان، فإنها أساءت إلى طه حسين الكاتب ، ولو كانت أمينه على تقاليد الزواج - التى تأخذ بها فرنسا - لقالت كما قالت الزوجة التقليدية هناك «بلادك بلادى .. وإلهك إلهى» ولكانت قد قامت بالواجب الأمثل نحو زوجها . ونحو البلاد التى آوتها ..

ويقدم لنا أحمد لطفى السيد مثالا آخر ، فهو أكثر الكتاب المصريين تمثيلاً للبورجوازية المصرية الناشئة وتطلعاتها ومثلها التى وإن لم تكن أوربية بالضرورة إلا أنها ليست إسلامية بالطبيعة .

ونشطت حركة الترجمة . وصدرت ترجمات عديدة للروايات والآداب العالمية . وعرَّفت مجلة «روايات الجيب» الأسبوعية القارىء المصرى على الروايات البوليسية وترجمت كثيرا من عيون الأدب الغربى وروايات الكتاب العالميين مثل تولستوى وتورجنيف وفيكتور هوجو وبلزاك إلخ .. وكانت كل رواية من هذه الروايات تصدر فيما بين مائتى وثلثمائه صفحة وتباع بقرش صاغ . وأشاع صاحبها عمر عبد العزيز أمين رحمه الله الحاسة الأدبية بين الشباب بينما صدرت ترجمات تتسم بطابع الأدب الفنى والرومانسى للمنفلوطى مثل - ماجدولين ، الشاعر ، النظرات ، العبرات إلخ .. وظهرت القصة والرواية . وكان المظنون أنها فن غربى وإن الأدب العربى غير مهيأ لها . فظهرت « زينب » لمحمد حسين هيكل . وروايات يحيى حقى ومسرحيات سيد الحوار توفيق الحكيم . كما بدأ نجيب محفوظ مسيرته الأدبية ووجد شباب ومراهقو الثلاثينات والأربعينات من الجنسين فى « محمود كامل » رائدا للرومانسيه يقدم ما يشبع أحلامهم . وهو الدور الذى قام به وجاوزه إحسان عبد القدوس فيما بعد .

وإزدهرت صناعة الطباعة والنشر - وتكونت مؤسسات عديدة للنشر مثل « دار التأليف والترجمة والنشر » ، « دار النشر للجامعيين » فضلا عن مئات المطابع والمكتبات . وكان بعضها يعود إلى عهد بعيد مثل الحلبى وصبيح والأمبابى والخانجى وأصبحت مصر هى مركز الاشعاع الفكرى والثقافى للوطن العربى . وتلاقت على صفحات مجلة الرسالة أقلام كل كتاب الوطن العربى . وكانت كلية اللغة العربية بالأزهر ودار العلوم وكلية الآداب بالجامعة المصرية (وفيما بعد بقية الجامعات) قلاعاً تحمى اللغة العربية وتخرج المدرسين والكتاب والأدباء إلخ .. ليس لمصر وحدها ، ولكن لكل الوطن العربى الذى كان يلوذ بمصر لتقدم إليه المال والرجال . المعرفة والخبرة .



(٢) ولا تقل الفنون التى إزدهرت هذه الفترة أثراً فى تشكيل نفسية الجيل الذى عاشها . بل لعل أثرها أن يكون أوسع انتشاراً . لأن من المسلم به أن النفوس تستوعب الفنون وتتقبلها بأسهل مما تتقبل الآداب ، ولكن هذا الأثر لم يكن حميداً كأثر الآداب . فالآداب لها أصل عريق فى المجتمع العربى ، وقد وضع أساسه القرآن الكريم نفسه .

وقيل عن الشعر إنه ديوان العرب . أما الفنون - أى الأغانى والموسيقى والرقص والمسرح والسينما فانها كلها كانت جديدة على المجتمع المصرى . وكان بعضها قد نشأ فى عهد الجوارى أو « حريم » الأثرياء والأمراء وكبار التجار ومورس فى الغرف المغلقة البعيدة بحكم خصوصيتها عن مستويات العلن أو آداب المجاهرة .

ولما لم يكن المجتمع البورجوازى بالضرورة - هو مجتمع الالتزام أو القيم - وإنما هو مجتمع الحرية . وما تهوى الأنفس - فقد انتقلت هذه الصور من المجال الخاص المغلق إلى المجال العام المعلن بحيث يمكن - بفضل الحرية - للذين لا يستطيعون ممارسة الاستمتاع بالفعل أن يستمتعوا بالنظر وبالسمع . وكان طبيعياً أن تظهر فى أماكن تتناسب مع هبوطها فظهرت فى المواخير والحانات وجاورت دور الدعارة التى كانت قد ظهرت فى المجتمع بصفة علنية ومقننة لأول مرة هذه الفترة . وكانت هذه الدور أشد مما يحتمله حتى المجتمع البورجوازى المصرى . ولكن الاحتلال البريطانى فرضها وأيدها بمختلف الصور ولمختلف الأغراض . ومن هذا الأصل المظلم الموغل فى الفساد نشأت صور من الرقص وأنماط من الأغنية لا تستهدف إلا إستثارة الشهوات وأخذت شكلاً مخففاً فى ملاهى عماد الدين وصالات روض الفرج .. ولما ظهرت السينما أصبح الرقص هو عماد كثير من الافلام وأصبحت الكباريهات تورد للسينما بطلاتها . ووصل الرقص الشرقى إلى قمته بظهور « بديعه مصابنى » التى تخرجت فى مدرستها « كازينو بديعة » كبريات الراقصات تحيه كاريوكا وببا وسامية جمال إلخ . وكانت كلمة الموزع اللبنانى للافلام السينمائية «فيه هز ؟» - أى رقص - هى أهم ما يسأل عنه . والرد بالايجاب هو جواز المرور ...

وقد سلك كثير من قمم الفن ونجومه المشهورين - مثل سيد درويش ونجيب الريحانى بدايات مخجلة ، ويمكن القول إنهما لم يطرقا باب الفن الحقيقى إلا فى نهايات عمرهما أما قبل ذلك فقد اضطرا إلى صور من التهريج والابتذال والاسفاف .

وكان ظهور أم كلثوم ، وعبد الوهاب نقطة تحول إلى حد كبير فى مجال الأغنية ، فالأولى فلاحة ، مدّاحة ، ذكية ، وهذه المؤهلات هى أفضل ما يمكن لفنانة أن تتزود به ، والثانى نشأ نشأة دينيه وتربى فى رحاب الشعرانى وتسمى باسمه ، ثم رزق صحبة شوقى فأدبه وعلمه . وهى ظروف لم تتأت لغيره وظهر أثرها فى فنه . وصادف ظهورهما ظهور « الفونجراف » ثم الإذاعة فوجدا فرصتهما وفى الوقت نفسه أثرا على عالم الاغنية .

وهيمن على السينما المصرية - ومصر من أسبق دول العالم إليها - ، جموعة من الجهلة والتجار المجردين تماما من أى إحساس بمسئولية الفنان نحو مجتمعه . وكان هدفهم الكسب المادى وكان أقصر طريق هو استثارة الشهوات وإظهار صور الابتذال . وكان للسينما المصرية أكثر من أى فن آخر من الفنون الأثر الأكبر فى تمييع الشخصية المصرية وإذابة مقوماتها وتوهين عناصر الجدية والالتزام فيها .

ولكن العرض السينمائى لم يكن يقتصر على الروايات المصرية الهابطة بتفاهاتها ورقصاتها . ولكنه كان يتضمن أيضا عروضاً للافلام الأوروبية والأمريكية فى فترة أوج الرومانسية وظهور نجمات ونجوم الروايات العاطفية والاجتماعية (جاربو - كلوتيد كولبير - لاناتيرنر - جوان كرواد فورد - هيدى لامار - روز الند رسل- كاترين هيبورن- سبنسر تراسى- جارى كوبر- كلارك جيبل إلخ..) هذه الروايات التى سادت السينما خلال الثلاثينات والأربعينات . وأطلعت المراهقين والشبان المصريين على عوالم الحب والعاطفة والجمال . وكان لها أثر كبير فى الاشباع العاطفى وتعرف خلالها جيل بأسره على الآداب الاجتماعية فى الزى والآداب والاتيكيت قبل - أو دون - أن يتعلمها فى البيت أو المدرسة أو الكتب . ولما كانت «هذه الروايات بالانجليزية فإن شاشة بيضاء كبيرة على جانب شاشة السينما كانت تعرض ترجمة عربية للحوار بخط كبير وواضح وكانت العروض السينمائية ميسرة للجميع . فأجر الدخول فى دور العرض الشعبية كان قرش صاغ واحد ! وفى الدور الوسطى كان الأجر قرشين ونصف . وأذكر أنى كنت فى الأربعينات أدخل سينما حديقة الأزبكية الصيفى بسته قروش ونصف ، فأجد مائدة مستديرة كبيرة ويوافينى الساقى بكأس كبيرة من « الفواكه بالكريمة » المثلجة بينما يستمر العرض من الغروب حتى منتصف الليل ، متضمناً روايتين كبيرتين . وما كان أجمل الغروب وألطف أمسيات الصيف بينما تعرض الشاشة « نينو تشكا » لجاربو أو غيرها .

والحق أن السينما وروايات الجيب كانتا نافذتين للحارة المصرية يستطيع أقل فتيانها شأنا أن يطلع عبرهما على الآفاق الأوربية - أدبا وفناً ولو بصورة عامة سطحية .

ولم يكن المسرح بأسعد حظاً من السينما المصرية . فأصبح التهريج والمبالغة آونة و « الميلودراما » آونة آخرى من خصائص المسرح وكان يمكن أن ينجو من المصير التعس للسينما . بحكم وضعه الخاص ولكنه لم يرزق الممثلين الكبار الذين يمكن أن يرتفعوا إلى مستوى المسرحيات التى وضعها شوقى أو توفيق الحكيم .

(٣) وظهرت الصحافة كقوة مؤثرة فى توجيه الرأى العام وتشكيل عقلية القيادات التى تقلدت زمام الأمور وكانت الصحافة قد ظهرت قبل ذلك . فأصدر على يوسف – المؤيد فضلاً عن الأهرام والمقطم السابقتين عليه . واللواء اللاحقة له . ولكن الصحافة تطورت تطوراً كبيراً على يدىّ مدرسة محمد التابعى رئيس تحرير مجلة روز اليوسف ورائد الأسلوب الصحفى غير منازع واستاذ إحسان عبد القدوس وعلى ومصطفى أمين اللذين كان اصدارهما لاخبار اليوم إيذانا بنجاح هذا التطور والانتقال من أيدى «الشوام» إلى أيدى المصريين .. من صحافة المقال والثقافة إلى صحافة الخبر والاثارة . ونهض مصطفى وعلى أمين بالمستوى المادى والفنى للصحفيين بحيث جاوزوا خط الشظف و «حرفة الأدب» التى كانت تعنى الفاقة والحياة القاسية . وأصبحت الصحيفة اليومية جزءاً لا يتجزأ من المستلزمات اليومية التى يشتريها معظم الناس عند خروجهم إلى أعمالهم فى الصباح .

وكان أثر الصحافة بصفة عامة حميداً ، فكل الصحف حتى صحف الاثارة – كانت تستكتب كبار الكتاب وتفرد صفحات للأداب والفنون وأوجدت « العربية الميسرة » التى يقرأ بها رجل الشارع ويمكن أن يصل منها إلى قمم التمكن اللغوى ولكن يشوب هذا أن عدداً من الصحفيين جعل ممالاءة السلطة دأبا – خاصة فى المبارزات التى حفلت بها الفترة مابين المنظمات الشعبية والسلطة فقد كان تصوير الصحافة لانبعاثات هذه المنظمات هو تصوير السلطة رغم ماهو معروف من تزوير وتزييف وإدعاء... ونال هذا الصحافة نفسها ، فلم تعد الناس تثق تماماً فيما تكتبه الصحف وترى فيه مجرد « كلام جرائد » .

وأثرّت الصحف الأسبوعية بوجه خاص فى تحويل الفكر المصرى نحو الاتجاه البورجوازى ، إن استمرار مطالعة مجلات مثل « الأثنين » و « المصور » و « الكواكب » و «روز اليوسف» لابد وأن تنتهى بنفسية تسيغ كل سطحيات وتفاهات ونزوات البورجوازية وتتقبل وجهات النظر التى تعرضها تجاه القضايا الاجتماعية ، من زى أو سلوك أو تصرف إلخ ..

ويمكن القول دون مبالغة – إن أكبر أثنين أثرا فى تكوين الفكر البورجوازى – خاصة فى الجزء الأخير من الحقبة هما إحسان عبد القدوس ومصطفى أمين . والأول هو رئيس تحرير مجلة روز اليوسف ، التى أصدرت فى أوائل الخمسينات «صباح الخير» ودربت مجموعة من القيادات الصحفية على أسلوب ومنهج مميز يقف على

يسار البورجوازية ، بينما أوجد مصطفى أمين مدرسة فى الصحافة . هى مدرسة الخبر والابتذال والأثارة التى لا ترعى حرمة ، وإنما تلهث وراء الأخبار ، فإذا لم تجدها افتعلتها . وإذا وجدتها صنعت من « الحبة » قبه . وأنكر أننى فى أواخر الأربعينات أتصلت بالاستاذ مصطفى أمين وحاولت بكل الطرق أن أدفعه لاصدار « كتاب » ثقافى شهرى مثل كتب «بنجوين» و « بليكان » الشعبية ليكفر بها عن تفاهات داره الصحفيه . وكم كانت فجيعتى عندما أصدر الرجل كتابه الأول «راقصات مصر !!» وعندما كان لا يزال فى تحرير مجلة الأثنين كتب ريبورتاجاً تحت عنوان « إلى أين تقود الرأى العام » أستجوب فيه عدداً من المسئولين وما فات الريبورتاج أن مصطفى أمين نفسه كان من أبرز من يقود الرأى العام ، وإن لم يكن يقوده إلى الأمثل دائماً[1] .

(٤) نظم التعليم والدراسة :- لو تساءلنا من أين جاء الصحفيون والكتاب ورجال الفنون والاداب الذين أسهموا فى عملية تطوير المجتمع المصرى وتحويله من الأوضاع التقليدية المغلقة إلى الأجواء البورجوازية الفسيحة . سواءً كانت متفقة مع مقومات المجتمع المصرى ، مدعمة لهيكله وبنيانه أو مختلفة عنه وهادمة فيه لوجدنا أن معظمهم من خريجى المدارس النظامية ، ومن الذين تأثروا تأثيراً عميقاً بنظم التعليم التى وضعها القس الانجليزى «دانلوب» مستشار وزارة المعارف العمومية فى العشرينات وقد أراد البريطانيون فى مستهل إحتلالهم أن يقضوا على اللغة العربية باعتبارها الأداة التى يكتب بها القرآن وبهذا يهدمون أكبر مقومين من مقومات المجتمع المصرى ، وبدأوا فعلاً فى ذلك بجعل نظار المدارس ومعلميها من الانجليز وجعل لغة الدراسة هى الانجليزية[2] ، ولكن اللغة العربية كانت فى حماية القرآن . ولم يكن من السهل إمحاؤها فقنع البريطانيون بجعل مادة البرامج تقترب من الثقافة الأوروبية قدر ما تبتعد عن الاسلام ، كما لو كان التاريخ هو تاريخ أوروبا والجغرافيا هى الجغرافيا الأوروبية إلخ ... وعززت دراسة اللغة الانجليزية قدرما أهملت دراسات اللغة العربية أما « الدين » فقلما ظفر بأكثر من حصة واحدة . وصبغت كل المواد بالصبغة البورجوازية الأوربية وخصصت الوظائف المرموقة لخريجيها .

---

(١) كان لمحنة السجن والاعتقال أثر عميق جعل مصطفى أمين يؤمن إيماناً بالحرية والديمقراطية ويكفر بكل صور الحكم المطلق ، وتعرف على بعض خلائق الاخوان المسلمين التى كان يجهلها .

(٢) وروى عن السيده نوبه موسى أن دراسة كان وأخواتها كانت تعلم على التلميذات بالانجليزية . Can and it's Sitsters . [استشهد بها الاستاذ جمال بدوى فى جريدة الوفد القاهريه] .

بينما رشح المتقدمون للسفر فى بعثات إلى إنجلترا وفرنسا حيث كانت تجهز « **صدمة الانبهار** » عند لقائهم الأول بالحضارة الأوربية على البقية الباقية من المقومات التى أوهنتها بالفعل الدراسة السابقة ، بحيث ينقلون عندما يعودون مظاهر هذه الحياة إلى المجتمع المصرى .

وكانت الرحلة إلى أوروبا بالنسبة للأدباء والفنانين والكتاب نوعاً من الحج المقدس أو ميلادا ثقافياأو رؤية جنة الحياة الدنيا لا تكمل ثقافة المثقف إلا بها . ولم يكن الأمر تحصيل ثقافة ولكن معايشة مجتمع يقوم على الحرية فى السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية ويستهدف الجمال والاستمتاع والتذوق الفنى . وهذه كلها كانت تدخل فى إطار المجهولات أو المحرمات فى المجتمع المصرى وقتئذ . ويعودون وقد ذاقوا تلك الفواكه المحرمة دعاة «مبشرين بها فى المجتمع المصرى ويمكن لمس أثر ذلك فى كتاب توفيق الحكيم « زهرة العمر » أو كتاب أحمد الصاوى محمد « باريس » أو قصيدة شوقى «باريس» التى جاء فيها : -

ان كنت للشهـوات ربـاً فالعـــلا
شهواتهـــن مرويـــات فـــيك

أو حتى فى صيحة بطل بيرم التونسى « ... ياخواتى حاتجنن ان ماسافرتش لندن ولا باريس !!» .

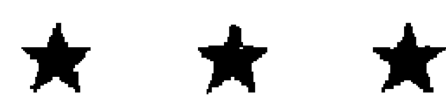
سفور المرأة :

ومن أكبر قوى التحول التى جاءت بها البورجوازية - الليبرالية خروج المرأة إلى الحياة العامة وتسامح المجتمع المصرى تجاه إنسياقها مع البورجوازية الليبرالية التى كانت من كافة زواياها وأبعادها تزج بالمرأة فى زحمة العمل . فباعتبارها تقوم على الحرية فإنها تتيح للمرأة كل ما تسمح به هذه الحرية. وباعتبارها مرتبطة بالرأسمالية ، فإنها تجد فى المرأة فريسة سهلة للاستغلال ، فالمرأة العاملة قلما تستطيع أن تجابه أصحاب الأعمال. وقلما تشارك المرأة فى تكوين النقابات، فضلاً عن أن الزج بالمرأة فى مجال الحياة العامة أوجد صناعات جديدة ومكّن من صور عديـدة لاستخدامها فى الاعلان والدعاية التى أصبحت هى قوامه تقريباً . وأخيراً فإنه كمجتمع « **ما تهوى الأنفس** » جعل المرأة أداة للاستمتاع وقامت صناعات لاستغلال انوثة المرأة فى السينما والتليفزيون والفيديو والملاهى إلخ .. فضلا عن الدعارة والمتاجرة فى الرقيق الأبيض ووجود هيئات « منظمة » لممارسة ذلك . ووجود

انصار لخروج المرأة من بين كل العناصر البورجوازية التى سافرت إلى الخارج وألفت هذا وافتقدته فى مصر .

وكانت التقاليد فى مصر تبقى المرأة فى بيتها ولا تسمح بخروجها إلا للضرورات وبعد أن تلبس ملاءة سوداء وتضع «برقعاً» أسود أو «يشمك» أبيض كما كانت تحرمها فرص الثقافة وحق العمل .. وبالتالى حق الاختلاط . وجاء قاسم أمين فوضع فى السنة الأخيرة للقرن كتاب «تحرير المرأة» واوضح ضرورة تعليمها وطالب بمنحها حق العمل . وكان قاسم أمين فى هذا يقدم الحد الأدنى الذى سمح به الاسلام للمرأة . ولكن أوضاع المجتمع المصرى كانت قد تحجرت وتخلفت . فبدت دعوة قاسم أمين هرطقة . وعارضته معظم الأقلام بما فيها أقلام طلعت حرب ومصطفى كامل .

وفى مرحلة لاحقة قوبل فتح الجامعات أمام الطالبات بمعارضة عنيفة،وكان هذان المثلان ، أعنى مقاومة دعوة قاسم أمين لتعليم المرأة ومنحها حق العمل وان لا تلتزم بالبرقع أو اليشمك وإنما بالحشمة الاسلامية ، وكذلك مقاومة دخولها الجامعات دليلاً على السوء البالغ لفهم الدين وإحلال التقاليد التى وضعها الآباء والاجداد محله ، لأن من المسلم به أن الاسلام ساوى بين المرأة والرجل باستثناء جزئيات أو ضرورات لابد منها . وأن الرسول أمر الصحابة بأن لا يمنعوا النساء من المسجد . وأنّ النساء كن يشهدن الصلوات والاجتماعات العامة بالمسجد ويشاركن مشاركة فعالة عند الضرورة – كما حدث عندما بايعت النساء الرسول بيعة العقبة – وعندما شاركت فى القتال – وعندما ردت إحدى النساء على عمر رأيه فى تحديد المهور إلخ ..



وبالاضافة إلى هذه العوامل . فيجب ان لا ننسى أن مصر كانت تتوسط العالم القديم – وأن بعض مدنها – كالاسكندرية مثلا – لا تزال تحتفظ بآثارها من الطابع الهيلينى الذى ورثته عن الاسكندر والبطالمة – وكانت الهجرات متوالية من كل الأجناس التى ما أن يمضى عليها جيل حتى تنصهر فى البوتقة . وكانت الفترة إحدى الفترات التى تلقت فيها مصر عديداً من الأجانب الذين عاشوا فى مصر وأثروا فى حياة المجتمع المصرى – كما أن عدداً كبيراً من المصريين تزوجوا أوروبيات – خلال الدراسة أو من المقيمات بمصر[1] وعشن معهم ليس فحسب فى القاهرة ، أو

---

(١) قد يثير الانتباه أن زوجات ثلاثة من الرؤساء الأربعة للجمهورية فى مصر (لأن أولهم كان محمد نجيب رحمه الله) كن من أصول غير مصرية فزوجة عبد الناصر تمت إلى أصول ـ

الاسكندرية ولكن فى مختلف المدن – وصور لنا الكاتب أنيس منصور خلال حديثه عن طفولته فى المنصورة – كيف التقى أول مرة بالبيت الأوربى/ المصرى ، وتعلم أول درس فى « الاتيكيت » .

«وفى يوم كنا فى زيارة أحد زملائنا فى المدرسة ، إنه تلميذ مجتهد . وكان أكثرنا تفوقا فى اللغة الفرنسية – فأمه فرنسية . وفى بيته كل ما ليس فى بيتنا . أو فى بيت أى أحد أعرفه من أقاربى . أغنياء أو متوسطى الحال مثلنا . فالبيت له شكل غريب . وله رائحة غريبة لا أعرف من أى شىء تتكون . ولا أنكر أننى شممت لها مثيلا .. ثم أن البيت هادىء جداً إلا من أصوات العصافير فى الأقفاص . صفراء وحمراء .

باب الشقة مغلق تماما – لا هو مفتوح ولا هو موارب كما هى عادة البيوت التى بها أطفال أو التى ليس بها خدم يفتحون الباب ويغلقونه . وزجاج الباب ملون . والشقة ليست مفتوحة النوافذ . وإنما مغلقة وعليها ستائر . ودرجة الحرارة منخفضة .. كأنك تجلس فى ظل شجرة . والشجرة تتساقط منها زهور . والزهور تحملها إليك طيور . والطيور تفتح بمناقيرها عينيك وشفتيك وأنفك لتتذوق معنى غريبا عجيبا للحياة . أما أثاث الشقة فلا أعرف كيف أصفه . ولكنه مختلف تماما عن أى بيت . ولم نجلس إلى جوار الباب .. وإنما فى غرفة بعيدة عن الباب . الغرفة رطبة . وفى جوانبها الورود . شىء عجيب . وجاءت خادمة مسرعة . الخادمة نظيفة الملابس . ظننتها أول الأمر أخت هذا الزميل .. جاءت بالشاى . والشاى مغطى .. البراد والحلوى أيضا . وقبل أن تمتد أيدينا إلى الشاى أو الحلوى ظهرت والدة الزميل . طويلة شقراء زرقاء العينين ذهبية الشعر . مدت يدها . صافحتها . لغتها العربية مكسرة . إنها فرنسية . وسألتنى عن أحوالى . ولا أعرف بالضبط ماذا قلت . قالت إنها تعرفنى من ابنها وكان ابنها يروى لها كل ما يحدث فى الفصل وفى المدرسة .

قالت : ألم يقل لك «وجيه » ابنى أن تجىء فى عيد ميلاده .

قلت : آه .. نسيت .

قالت : بلهجة الأم المنضبطة : لا تقل نسيت .. قل أسف كانت ماما مريضة .. كان بابا عائدا من السفر .. أو تأخرت عن الموعد . فانكسفت أجىء متأخراً .

–إيرانيه وزوجتا السادات ومبارك تمتان لأصول أوروبية . وكان رؤساء الجمهورية الثلاث من صميم المجتمع المصرى ومن أسر شعبية مكافحة .

قلت حاضر .

قالت لا تقل حاضر .. أنت مش خدام .. أنت مثل وجيه ابني تماما .. وإنما أحسن أن تقول : متأسف .. أرجو أن تقبلي عذري .. كان من الواجب أن أبعث بخطاب اعتذار أو بإرسال ورده أو تقول : كان في نيتي أن أجيء في اليوم التالي .. ولكن ..

قلت : حاضر ..

قالت : يبدو أنك خجول جداً .

قال وجيه : جداً ياماما .. وعنده اعتقاد أن أي شيء سوف يعطله عن القراءة .. وأن أي بنت تكلمه في الشارع سوف تعطله عن المذاكرة .

قالت الأم : تفضل يابني .. ضع الفوطة على رجلك .. اتفضل الشاي .. أو تفضل الكيك .. سوف اترككما معا لتكونا على راحتكما تماما .»[١] .

وهكذا فمن لم يتعرف على العالم الأوروبي خلال الاحتكاك المباشر فإنه تعرف عليه عبر الشاشة الفضية وما تعرضه من روايات سينمائية ، أو من خلال الكتابات والروايات العالمية .



وشيئا فشيئا ، وعلى أمتداد ثلاثين عاما متصلة من عمل هذه القوى ، أخذ التطورّ يغزو القلعتين اللتين كانتا تمثلان صميم الشعب وهما القرية حيث الفلاحين والحارة حيث العمال وصغار الموظفين وأصحاب الحرف والدكاكين ، فتؤثر على حياتهم بدرجات متفاوتة ، وبصورة عشوائية . وكانت مجتمعات القرية والحارة قد كيفت نفسها تبعاً لمقتضياتها وظروفها بفضل عرف كان يقوم أساساً على فهم معين ومتوارث للاسلام . يشمل الحياة والمعاملات والطبائع والعادات وطرق الأكل والشرب (بالأيدى وعلى الطبلية) واللبس والزى من جلابيب وقفاطين ومختلف اغطية الرأس والتعامل ما بين أفراد هذا المجتمع ، فالرجال يعطفون على النساء والنساء يثقن في

---

(١) مجلة آخر ساعة العدد الصادر في ٨٦/١٠/١ ، عاشوا في حياتي ، بقلم أنيس منصور .

الرجال والصغار يبجلون الآباء والكبار .. والجيران يتعاونون فى السراء والضراء .. وليس شرطاً أن هذا العرف كان الأمثل مطلقاً ، أو أنه برىء من القصور. أن المهم أنه كان محل التسليم والرضاء وبذلك جنب أصحابه القلق الداخلى . سواء فى نفس الفرد .. أو ما بين الأفراد بعضهم بعضاً ومكنهم من أن يجابهوا الصعوبات والمتاعب فى حياتهم الخارجية فتغلبوا عليها ، أو على الأقل تحملوها ..

ومع التأثر بعدوى البورجوازية الأوروبية وزحف المؤثرات التى سبقت إليها الإشارة من تعليم وفنون وآداب وصحافة بدأ هذا العرف أولا فى الحارة ثم بعد ذلك وبدرجة أقل فى القرية فى التحلل وظهرت صور جديدة فى التصرفات والعلاقات وطغت الصفة الفردية فى الرجل والمرأة والطفل على فكرة الالتزام العميقة المنبثقة من العرف . والتى كانت تربط هؤلاء جميعاً برباطها وتضع كل واحد موضعه . وظهرت المائدة بكراسيها وشوكها وسكاكينها وأجبر الأطفال على لبس البدلة ليمكنهم من دخول المدرسة الابتدائية . ولم يخجل كاتب نابه من أصل ريفى أن يصف حيرة أبيه إزاء حمالة بنطلون ابنه وطريقة تثبيتها وكيف أنه فى النهاية خرج إلى قارعة الطريق وسأل أول مار مساعدته فى تثبيتها(١) !! . وكان الانطباع الذى أحس به الآباء عند تكبيل الطفل بهذا الزى الضيق والمعقد والمغلق هو الرثاء والشفقة . فكيف يمكن هذا الطفل المسكين أن يتبول ، ومن أين يجد «السيالة» أى الجيب الواسع الكبير فى جلابيته ؟ ..

وكانت مشكلة زى المرأة أشد حساسية فبعد الملاءة السوداء المجعدة الشبيهة بجلد الفيل والتى كانت تكفل للمرأة مناعة من أى احتكاك والبرقع أو اليشمك الذى لا يكشف إلا العينين بدأ يظهر « الفستان » الذى لم يكن يرتديه إلا نساء الجاليات الأجنبية وبوجه أخص اليونانيات اللائى كن يعشن على هامش مجتمع القرية والحارة ، طويلاً كالجلابية للرجل .. ثم بدأت نزوات الموضة تنتقص منه طولاً وعرضاً . وعندما شاهدنا فى الثلاثينات والأربعينات أول مرة فى شوارع القاهرة « الجابونيز » وجروء النساء على تعرية سيقانهن والتخلى عن الجوارب بدا هذا فضيحة كبرى وظاهرة تثير الدهشة والاستهجان .

---

(١) الدكتور سيد أبو النجا فى كتابه صور عارية : ص ٢٢ أقرأ - دار المعارف - القاهرة

الفصـــل الثـــاني

آثار اغتراب البورجوازية المصرية عن الاسلام

يقول علماء الفيزياء إن لكل فعل رد فعل يماثله ، وهو قانون يصدق فى عالم الطبيعة والأشياء أكثر وادق مما يصدق فى المجتمع البشرى المعقد ولكنه بصفة عامة يحدث ، وهو لا يجد فى المجتمع البورجوازى الليبرالى بوجه خاص ما يعطل عمله . وقد صاغت المبدأ صياغة فلسفية فكرة (**الجدلية**) التى ظهرت لدى فلاسفة اليونان واستخدمها ماركس فى تحليله الاجتماعى ، ولهذا فإن دخول المجتمع المصرى للمرحلة البورجوازية الليبرالية كان له رد فعل عميق وانعكست آثار ردود الفعل على مجالات الحياة والعمل والنشاط **وقد نشأ رد الفعل هذا عن حقيقة كبرى ، هى تجاهل البورجوازية لجذر الشخصية المصرية وحجر الاساس فى المجتمع المصرى وهو الاسلام وأنها كانت تصعيدا لعملية الاغتراب والفصل ما بين السلطة ورموزها وسدنتها من ناحية ، والشعب ومقوماته ومشاعره من ناحية أخرى .**

ولما كانت هذه النقطة هى مفتاح المسألة كلها ، فإن من المهم أن نعرضها بشىء من التفصيل :

فقد سلخت مصر فى تاريخها الطويل قرابة سبعة الاف سنة أمضت أربعة آلالف منها وهى مستقلة أو امبراطورية بينما تعرضت فى الثلاثة آلاف الاخيرة لغزوات من الخارج وأحتلت أرضها أكثر من مرة مددا متفاوته بعضها لبضعة سنوات وبعضها لبضعة قرون .

فى المرحلة الاولى من التاريخ المصرى كان الدين هو محور الحياة الذى يدور عليه الاقتصاد والسياسة والاجتماع وينتظم الحكومة والشعب من الفرعون الاعظم

حتى الفلاح المجهول . وأدى هذا لاظهار روائع الحضارة الفرعونية سواء فى العمارة أو فى الصناعة او فى التنظيم الاجتماعى الراسخ .

ولكن مصر تعرضت فى الثلاثة الاف سنه الاخيرة لغزوات خارجية من جيوش اجنبية لا تدين بدين مصر فانفصلت العلاقة ما بين الحكومة الاجنبية جنسا ودينا. وبين الشعب الذى لاذ بالقرى والكفور وتحصن وراء (أحواض) الزراعة واعتصم بالدين باعتباره المقوم الاعظم الذى يبقى على الشخصية المصرية ويحفظها من ان تذوب وتتحلل، ويمكن أن يكون قاعدة المقاومة .

وبذلك تعمق الدين أكثر واكثر وكان بعض الحكام الاجانب كالاسكندر والبطالمه يصطنعون الديانة المصرية ، ولم يكن هذا طبيعيا تماما وتقبله كل الاطراف بتحفظ ولكنه يمثل عمق الدين وأنه كان الطريق لاكتساب تأييد الشعب. وفى آخر تلك الغزوات ، عندما حدث الاحتلال البريطانى حرص البريطانيون على عدم المساس بالمشاعر الاسلامية ، بل تقربوا من المشايخ بمختلف الصور.

ولا يغير هذه الصورة التاريخية الطويلة اختلاف الاديان من المصرية القديمة – فالمسيحية ، فالاسلام لأن جوهر الاديان واحد وهو الاعتراف بالاله ووجود حساب وعقاب فى الآخرة . وكان الاسلام – وهو الدين الذى آلت اليه وآمنت به مصر فى النهاية هو أقرب الاديان الى الديانة المصرية القديمة فى قضية من اهم القضايا فى الاديان الا وهى الحياة الآخرة والحساب والعقاب فيها. وكان عمرو بن العاص فاتحا محررا للاقباط المصريين من اضطهاد الرومان، ثم اسلم الشعب شيئا فشيئا وأصبح الاسلام على امتداد الف وثلثمائه عام متوالية محور الحياة المصرية يدور حوله الاقتصاد والتشريع والاجتماع والسياسة، واصبح اعمق مقومات الشعب، ومعيار التقدير ومؤشر الائتلاف والاختلاف .

فالدين فى مصر هو اعمق الجذور فيها ، وقد ظل بلا انقطاع المقوم الاكبر للشعب لمدة سبعة الاف سنة وأى نظام يتجاوب معه شعب مصر لا بد وأن يقوم على أساس اسلامى ولا بد أن يتفهم القيم الاسلامية. وهذه هى الحقيقة التى تتملك اعماق وقاعدة الشعب الحقيقى ، وأى نظام يتجاهل الاسلام فإنه لن يظفر بتجاوب الشعب ولكن بتجاهله .

وبالنسبة للمرحلة التى نتحدث عنها – أى المرحلة المعاصرة – فإن عملية الاغتراب عن الاسلام كانت قد بدأت عندما سيطر محمد على على البلاد ولم يتجاوب

كشخص غريب عن هذه البلاد وكحاكم عسكرى مع مشاعر الشعب ، وكان الذى يعنيه بالدرجة الاولى سلطانه وتدعيم هذا السلطان بجيش قوى تموله صناعة وزراعة .

أما الشعب نفسه فلن يكن يعنيه بوجه خاص ، وقد نفر من تجنيد الفلاحين المصريين ، ولم يفعل الا مضطرا ، ولم يكن يعين فى المناصب العالية الا الترك والالبان ، والأرمن الخ . كما ان الذين اوفدوا الى اوروبا كانوا من هؤلاء، ولم يصحبهم الا القلة من المصريين الاقحاح كالشيخ رفاعة رافع (إمام البعثة) وهو لم ينس ان الشيوخ هم الذين البسوه لباس الولاية على أساس أن يحكم بالشرع والعدل . وهو لم ينس ايضا معارضة السيد عمر مكرم التى كان يمكن أن تودى به ولم يتردد عندما وجهه السلطان ليكبت أول نهضة اسلامية فى العصر الحديث ، بظهور الدولة الوهابية السعودية فى الحجاز، ولم يكن فيه من الاسلام الا اسمه (محمد) والا لقب (الحاج) الذى سبق هذا الاسم على شاهد قبره.

ومما يستحق النظر مقارنة اثر الحضارة الاوروبية على الشيخ رفاعة بأثرها على بقية اعضاء البعثة فرفاعة الطهطاوى المصرى الفلاح - القح وإمام البعثة. والذى يعد الاسلام مفتاح شخصيته كافح لافادة البلاد بثمرة الحضارة الاوروبية فى الاطر الاسلامية فلديه هدف اجتماعى يعتمد على قاعدة اسلامية وهذا ما لانجده فى بقية اعضاء البعثة الذين اقتصر ما حصلوه من اوروبا على المعارف والعلوم دون أن يصطحب ذلك بوعى اجتماعى، إسلامى.

وكان خلفاء محمد على مثله أو أسوأ وبرز ذلك فى اسماعيل باشا الذى أدى افتقاده للوعى الاسلامى لأن يتصور ان قصارى التقدم أن يجعل من مصر قطعة من اوروبا وأن يأخذ بظواهر الحضارة الاوروبية .

خلال هذه الحقبة كلها كان الاسلام هو المعبر الوحيد الذى كان يمكن أن يصل الحاكم الى الشعب، كان هو الجسر والصعيد الذى يمكن أن يتلاقيا عليه ولم يكن هناك بديل آخر فأفكار الديمقراطية الاوروبية كانت غريبة ، ولم يكن تطبيقها ليتلاءم تماما مع الوضع ، وأثارت فكرة المعارضة . ومكانها (اليسارى) حيرة اعضاء مجلس شورى القوانين وكانت احتمالات ان يحتذى محمد على حذو الامبراطور (ميجى) الذى نهض باليابان ، أو أن يكون اسماعيل باشا مثل بطرس الاكبر الذى نهض بروسيا بعيده. رغم أنهما كانا معاصرين وكان الأقرب أن يتأسيا بالرسول أو يحتذيا حذو عمر بن الخطاب او على بن ابى طالب ، ومع اسماعيل وتوفيق جاء الاحتلال البريطانى الذى اراد أن يجهز على المقومات الرئيسية التى تحمى المجتمع المصرى

وتحتفظ له بشخصيته، وكان ابرز ذلك الاسلام ، واللغة العربية وحاول الاحتلال ان يدفع الى ركن قصى من اركان الحياة فكان يظهر الاحترام والتقدير له دون أن يسمح له بأن يتغلغل أو حتى يدخل فى مجال من مجالات الحياة العملية . كما أخذ يحارب اللغة العربية باعتبارها الوسيلة للقران واطار الفكر الاسلامى (لان الفكر المصرى الذى ليس اسلاميا فقير كل الفقر) واستطاع بالفعل ان ينجح فى تدعيم الفصل ما بين السلطة ورموزها من مناصب او اعلام أو صحافة والقائمين عليها او المستفيدين بها، وما بين الشعب والجماهير ومشاعره التى تتمحور حول الاسلام من أجل هذا كله أخذ رد الفعل فى هذه المرحلة كلها شكل العودة الى الطبيعة .. العودة الى الجذور ، العودة الى الاسلام ، وظهر ذلك فى السياسة والاجتماع وبقية مجالات الحياة بالصورة التالية .

أ - فى السياسة :

فى الوقت الذى كان (باشوات) الاحزاب يجتمعون فى نواديهم الفخمة لاقتسام غنائم الحكم من جانب الحزب الحاكم ولنصب المكايد ووضع خطط المعارضة من الاحزاب الاخرى ظانين أن المجموعة الضئيلة المحدودة من أصحاب المصالح او المعارف او العصبيات او الشلل هم الشعب ، كان الشعب يمنح قلبه وتأييده للتجمعات الجماهيرية التى ظهرت وقتئذ وابرزها الاخوان المسلمون ، ومصر الفتاة التى مرت بمرحلة من التطور انتهت بها الى الاسلامية .

ولا ريب أن الامام الشهيد حسن البنا رحمة الله كان عبقرياً فى الدعوة والتنظيم ، ولكنه ما كان يمكن ان يصل الى ما وصل اليه بالفعل لولا أنه كان يبتهل الى الشعب بوشيجة من وشائج الرحم وآصرة من اواصر القربى وبفضل ذلك نجح فى ان يقيم هذا التنظيم الذى تصدى لعدوان فاروق وعبد الناصر والسادات على التوالى . وظل صامداً للاضطهاد من سنة ٤٨ حتى الفترة المعاصرة ...

وتطور (مصر الفتاة) أكثر دلالة، فقد بدأت بقيادة زعيم جماهيرى ذكى هو الاستاذ أحمد حسين ، متأثرة بدعايات النظم الفاشية والنازية التى وصلت الى الاوج وقتئذ، وتبدت فى زى موحد وتنظيمات شبه عسكرية ، ولكن الاستاذ أحمد حسين تبين بذكائه أن هذا الاسلوب لا يجد تجاوبا مع ضمير الشعب وتحول بعد فترة الى الاشتراكية الاسلامية فى الحزب الاشتراكى .

وقد يتصور البعض أننا نعطى لظهور الاخوان المسلمين والحزب الاشتراكى أهمية ليست لهما على أساس أنهما مهما كانا فليسا الا حزبين من بين عدد آخر من الاحزاب ، ولم يقسم لهما بعد الحكم ، او حتى التمثيل فى مجلس النواب او الشيوخ، فأى حزب من احزاب الاقلية يعد اهم منهما من هذه الزاوية دع عنك حزب الاغلبية - الوفد **ولكن هذه نظرة سطحية تغفل الاهمية الخاصة والمميزة للاخوان فأولا ان الاخوان هيئة ايديلوجية لها عقيدة أو نظرية** ، وهذا شيء لم يتوفر للاحزاب البورجوازية التى لا تقوم على عقائد او نظريات محكمة . ونظريتها - إذا جاز أن نسمى ذلك نظرية - هى الحرية التى تحكمها ردود الفعل وهذا اسلوب او دليل للعمل، وليس نظرية، والهيئة الوحيدة التى يمكن أن يقال إن لها نظرية هى الهيئات الماركسية فهذه لها نظرية، ولكنها نظرية مرفوضة من المجتمع المصرى **وثانيا الاخوان تنظيم شعبى حقيقى وخالص، سواء كان ذلك بالنسبة لداعيتها أو لجمهورها** فهم جميعا من صميم الشعب ولم يكن فيهم باشا أو مالك او رأسمالى ولم تقم على عصبيات وقد واصل الاستاذ البنا رحمه الله عمله كمدرس حتى سنة ٤٦ أى قبل اقل من ثلاثة سنوات من استشهاده وواصل الاستاذ احمد حسين عمله الذى يعيش فيه كمحامى الى اخريات عمره وعندما توصلت هيئة الاخوان الى تكوين شبكتها التنظيمية وتوفير مقارها فإن هذا كله قام على أساس قروش اقتطعها اعضاؤها من قوتهم وبفضل عملهم التطوعى للحفاظ على هذا التنظيم.

وعندما يستطيع داعية شعبى أن يكتسب مثل هذا الجمهور الغفير من سواد الشعب وصميمه ، وعندما يتوصل هؤلاء الى تكوين تنظيم دقيق قوى يترابط بعقيدة محكمة فإن هذا يعد نسقا جديدا فى العمل العام والجماعى لم يسبق فى مصر وقد كسب قوة خاصة فى الوقت الذى تهاوت فيه الاحزاب، وصمدت هيئة الاخوان فى وجه الطغاة ، فاروق وعبد الناصر والسادات ولم تفقد ترابطها وكيانها عندما تعددت أوامر حلها ، او توالت نوبات العنف والاعتقال والتشريد لقياداتها وجمهورها .

أما انها لم تشترك فى المجالس النيابية الخ ، فهذا طبيعى فى المجتمع البورجوازى ولم يكن من هدفها المشاركة فى إقامة هذا المجتمع، ولكن العمل لتغيير هذا المجتمع ، فلم يكن طبيعياً لا منه ولا منها المشاركة فى النظام ، وكما سنرى فإن قوة التغيير عندما حانت ساعتها ، فإن الاخوان كانوا وراءها .

وهناك عامل أخر يعطى الاخوان ثقلاً خاصا . فالاخوان لم يكونوا تنظيماً سياسياً فحسب ، ولكنهم كانوا تنظيماً اجتماعياً وقد سدوا حاجه لم يتنبه اليها أحد من المصلحين

او هيئة من الهيئات الاخرى . ولو تنبهوا لما استطاعوا ان ينجحوا نجاح الاخوان . ذلك انه لم يكن يوجد فى المجتمع الحضرى . مجتمع القاهرة والاسكندرية وبقية عواصم المحافظات ومدنها هيئة تكون محورا للحياة الاجتماعية للطلبة ولصغار الموظفين الذين يتوفر لهم وقت فراغ لايدرون فيم يقضونه ، وكيف يصرفون طاقاتهم الحيوية او يوجهون مشاعرهم وعواطفهم التى كانت تصل الى الاوج فترة المراهقة والشباب ولم تكن «القهوة» بالمكان المناسب دائما ، ولم تكن النوادى ميسرة ، ولم يكن التلفزيون الذى يلزم الناس البيوت ، وبلتهم وقت الفراغ موجوداً . فكان معظم الشباب - خاصة من الطلبة والموظفين - يقضون حياة فردية انطوائية يضيقون بما فيها بينهم وبين أنفسهم لانها تخالف طبيعة أسنانهم . فلما ظهر الاخوان يسرت تيسيراً عمليا المكان الذى يمكن لهؤلاء الشباب الاجتماع فيه دون صخب او ابتذال القهوة ، ودون اى تكلفه مادية . «فالشعبة» كانت جزءاً لا يتجزأ من مناخ مجتمعها ، فهى فى القرية فى اى دار ، او دوار ، او زاوية . او حتى «جرن» . وهى فى المدينة شقة فى صميم الحى تؤثث اثاثاً من الحى نفسه . ولكن قد يكون أهم من المكان ان الاخوان يسرت - داخل هذا المكان ، الاشباع العاطفى والحياة الاجتماعية كأفضل ما تكون لانها ربطتها بعقيدة تستقطب المشاعر والعواطف كلها . وتدفعها فى قنوات من الحب فى الله والاخوة وايجاد هدف عظيم يجعل للحياة معنى ومغزى ويضفى عليها رواء وثراء ، ثم اتاحت هذه البوتقة الضخمة صنوفاً من الاهتمامات من قراءة أو اداب أو رياضة أو رحلات أو لهو برىء . وبهذه الطريقة كانت شعبة الاخوان هى المكان الطبيعى لكل شباب الناحية الذين لم يفسدهم الانحراف ، أو لم تدع لهم هموم الحياة ومسئوليات «أكل العيش» وتربية الاولاد فراغاً - كالعمال ، وقد سألت فى احدى المناسبات الاستاذ انيس منصور ماالذى جعله ينضم الى شعبة اخوان امبابة فقال إنه كان يهوى الشعر والخطابة ويريد مجموعة يمارس عبرها هذه الهواية ، وكانت اقرب الهيئات اليه هى شعبة الاخوان وهذه الحقيقة هى ما كان يحس به معظم الشباب الحضرى الذى جاء من القرى للدراسة الجامعية أو جاء آباؤهم منها.

وكانت الاخوان هى الهيئة الوحيدة التى تيسر هذا النشاط الاجتماعى . نعم كان فى القاهرة والاسكندرية ومعظم عواصم المحافظات جمعيات أو نواد معدوده على الاصابع تمارس النشاط الاجتماعى ، ولكن الانضمام اليها كان يتطلب اجراءات عديدة واشتراكات ، وكان مناخها رسميا . وفى بعض الحالات كانت روحها مجافية لروح المجتمع المصرى الاصيلة التى تقوم على الدين . وتلحظ تقاليد معينة وبالطبع فانها

كانت بعيده عن الاحياء الشعبية . وتغلبت الاخوان على كل هذه الصعوبات ويندر ان يوجد شاب لم ينجذب الى الاخوان فى السنوات ما بين ٤٠ و ٥٠ وقد لحظ هذه الحقيقة الاستاذ احسان عبد القدوس فقال ان الاستاذ البنا هو الزعيم المصرى الوحيد الذى استطاع ان يجذب الشباب وان يملأ فراغ حياتهم .

فهذه الحقيقة تجعل كفة الاخوان ترجح الاحزاب السياسية والجمعيات - والنوادى الثقافية معا .

ويظهور الاخوان والحزب الاشتراكى استطاع جمهور الشارع والحارة والقرية من فلاحين او حرفيين او غيرهم ممز هم فى هذا المستوى ان يقيموا تكتلات وتنظيمات تجاوز وتفوق ما وضعه (الباشوات) فى العاصمة وما اغدق عليه الاثرياء من أموال واستخدمت فى حمايته سلطات الحكومة وبدأت تظهر فى المداولات السياسية كلمة (الشورى) و (البيعة) و (الامير) محل التعبيرات التى نقلت من اللغة الاوروبية مثل الديمقراطية ، أو الارستقراطية أو البرلمان .

وقد ادت الشقة الكبيرة ما بين الامة وتراثها لأن تكون هذه التعبيرات وهى من صميم التاريخ الاسلامى والعربى والمصرى مجهولة تقريبا بينما المصطلحات المشتقة من اللاتينية معروفة .

وأثار الموقف الذى وقفته السياسة العربية متأثرة بنزعتها البورجوازية - القومية تجاه الحدث الاعظم الذى وقع فى السنوات الاخيرة لها ، وهو ظهور القضية الفلسطينية وتكوين دولة اسرائيل - رد فعل عميق اودى بها فى النهاية .

فالسياسة البورجوازية - القومية تركز اهتماماتها فى داخل البلاد وتستهدف النجاح المادى ، ولا تجاوز أهدافها السياسية الاطار القومى - الوطنى . وقد كانت الجالية اليهودية فى مصر كبيرة وقوية وقد تولى وزارة المالية احد افراد اسرة (قطاوى) كما كانت كبيرة وصيفات الملكة من الاسرة نفسها وتعاون رمز الرأسمالية المصرية فى هذه المرحلة اسماعيل صدقى كرئيس للاتحاد المصرى للصناعات مع الدكتور (ليفى) السكرتير العام للاتحاد وخلال سنوات الحرب القى اباايان بصفته ضابطا فى الجيش البريطانى محاضرة فى النادى المصرى - البريطانى بالزمالك عن المستشرق نيكلسون كما تدربت الفرقة اليهودية داخل الجيش البريطانى .

وكان فى البلاد جمعيات تجمع الاعانة للمهاجرين اليهود الى فلسطين ، وعبَّر طه حسين ، فى إحدى مقالاته عن بؤس بعض هؤلاء المهاجرين ، كما أن استاذه

لطفى السيد «أستاذ الجيل» كما أُطلق عليه ، الذى كان قد ندد بتأييد مصر للمجاهدين الليبيين – عمر المختار ورفاقه لم يجد حرجا فى أن يذهب الى تل ابيب ليحتفل مع المحتفلين بافتتاح الجامعة العبرية ، وعندما سئل رئيس وزاره مصرى عن فلسطين قال «انا رئيس وزارة مصر ولست رئيسا لوزارة فلسطين» .

نتيجة لهذه السياسة . وللتعليم الاوروبى الذى فُرض على البلاد . والثقافة والصحافة البورجوازية السائدة ، كانت قضية فلسطنية (ومن باب اولى بقية الدول العربية) مجهولة من عامة الشعب المصرى . ولكن الوعى الاسلامى جعل الأخوان المسلمين يستشعرون عاطفة حاره نحو فلسطين بلد المسجد الأقصى . ثالث الحرمين ، ومثوى الاسراء ، كما جعلهم يلمون بطبيعة بني اسرائيل وتاريخهم الذى كشفه القران وسياستهم مع الرسول ﷺ فأخذوا يعرفون المجتمع المصرى بقضية فلسطين . وبثوا الشباب فى مساجد القاهرة وبقية المدن والقرى يخطبون يوم الجمعة شارحين القضية ومحذرين من الخطر الوشيك فضلاً عما كانت تنشره مجلة الاخوان . وما كان يلقى فى الاجتماعات العامة .

وابتداء من سنة ١٩٣٦ أخذ الاخوان يجمعون التبرعات للثورة الفلسطينية التى كانت قد اعلنت اضرابها التاريخى ومن ذلك التاريخ نشأ تعاون وثيق ما بين الاخوان وما بين مفتى فلسطين ورمز كفاحها السيد أمين الحسينى وهو تعاون ظل حتى نهاية كليهما بل لعله قد استمر فى صورة زواج الضابط الاخوانى البارز ابو المكارم عبد الحى بكريمة السيد أمين الحسينى.

و كان من ابرز صور هذا التعاون طبع نشرات ومطبوعات «المجلس الاسلامى الاعلى» الذى كان يرأسه السيد امين الحسينى ، وكان احد خاصته يزود الاخوان بها ، وكان كاتب هذه السطور يشرف فى مستهل الاربعينات على ادارة مطبعه الاخوان التى تكمن فى احد ازقة شارع الخليج يدعى ابو الحسن الشوشترى قريباً من تقاطع شارع بور سعيد حاليا بشارع الازهر . وكنا نطبع هذه المطبوعات فى الليل البهيم وبعد اغلاق ابواب المطبعة الخارجية وكان من اكثر هذه المطبوعات شهرة «النار والدمار فى فلسطين» .

وخلال سنوات الحرب العالمية قام الاخوان المسلمون بجمع السلاح من

المعسكرات البريطانية وارسالها للمجاهدين فى فلسطين. وانتزعوا بفضل تدخل السيد عبد الرحمن عزام امين الجامعة العربية سكوتا ضمنيا وعلى مضض من الحكومة المصرية على هذا العمل .

وعندما تجمعت السحب منذرة بانسحاب البريطانيين من فلسطين وتسليمهم البلاد للاسرائيليين تحرك متطوعو الاخوان. وقد سمعت بأذنى فى إحدى مرات الانفعال القليلة الامام الشهيد حسن البنا وهو يصرخ بصوت عال فى الصاغ محمود لبيب رحمه الله حول ضرورة وضع الترتيبات لعشرة آلاف متطوع ، وكان استخذاء السياسة المصرية فى هذه المرحلة اقوى عامل حكم عليها وزعزعها. واذن بالانقلاب.

فى الاداب :

وكان رد الفعل فى مجال الاداب من الاتجاه البورجوازى - الليبرالى الاوروبى الى الاتجاه الاسلامى ملحوظا فمعظم الكتاب الذين بهروا بالحضارة الاوروبية فى مستهل القرن ووقفوا موقفا سلبيا أو معاديا من الاتجاه الاسلامى عادوا اليه - وجعلوا من الاسلام مجال كتاباتهم وكان ابرزهم فى هذا منصور فهمى والعقاد وطه حسين ومحمد حسين هيكل الذى كان فى مرحلة سابقة من دعاة ورواد (الفرعونية) .

فى مرحلة لاحقة عبد الرحمن الشرقاوى والدكتور مصطفى محمود الذى بدأ حياته بكتاب ينكر وجود الله ثم انتهى بأن اصبح من ابرز دعاة الايمان .

والتطور الفكرى للاستاذ توفيق الحكيم يوضح الاتجاه نحو الاسلام فهذا الكاتب الذى يعد أحد الثلاثة الكبار فى الادب العربى فى مصر (طه حسين - العقاد - توفيق الحكيم) وهو المسرحى الاول فيهم بدأ تفتحه الفكرى من النبع الفرعونى ولكنه خلال بحثه عن شخصية مصر ومكوناتها انتهى الى الاسلام .فأخذ يستلهم المنابع القرآنية كما فى «اهل الكهف» ومع انه كمسرحى وفنان كانت اداته الرئيسية هى الحوار والحاسة الفنية، فإنه وجد نفسه يكتب فى موضوعات من صميم الفكر الاسلامى. ومن المثير للدهشة أن يقوم هو دون زميليه او دون غيره من الادباء بتلخيص لتفسير الطبرى فضلا عن كتابه الضخم (محمد) الذى اثار فكرته واسمه كتاب فولتير عن النبى ﷺ الذى اهداه الى أحد البابوات فى خطاب ذليل لايليق بمثله فضلا عن أنه مس النبى بما اظهر سطحية فولتير العلمية بعد ان ابرز تفاهته النفسية، ولمس هذا الاهداء الذليل المهين حاسة الكرامة الاسلامية فى نفس توفيق الحكيم وقال ان فولتير سقط من عينه ، وهى كلمة لم نسمعها من طه حسين الذى ترجم بعض

اعمال فولتير بالذات وكان عارفا حق المعرفة بكل اعماله وكان اولى بمثل هذا الاحساس بحكم دراسته الاسلامية السابقة. ومما لا يخلو من مغزى أن توفيق الحكيم - رحمه الله - كان هو الوحيد الذى ندد بديكتاتورية عبد الناصر فى كتاب وانهى عمره بكتابات اسلامية الجوهر كانت تنشرها الاهرام اسبوعيا تحت نص حديث نبوى .

وفى هذه الحقبة ظهرت كتب الدعوة الاسلامية الحديثة. ورسائل الامام البنا وترجمت كتب العلامة المودودى وتحول الابن البكر للعقاد سيد قطب من الثقافة البورجوازية الى الثقافه الاسلامية واصدر كتابه «العدالة الاجتماعية فى الاسلام» الذى يعد من افضل كتبه الاسلامية وإن كان التطور الفكرى الحاسم فى حياة سيد قطب - رحمه الله - يدخل فى المرحلة الثانية (من ١٩٥٢).

وليس معنى هذا توقف الادب البورجوازى لان مجموعات عديدة من الجيل الثانى واصلت المسيرة فضلا عن أن تحول الكتاب الذين أشرنا اليهم الى الاسلام كان فى مرحلة البداية وكان الماضى القديم لهم اغلب. وظهرت بعض الكتابات الماركسية وان اقتصرت على دائرة ضيقة من المثقفين ثقافة اشتراكية .

والحقيقة ان التيار البورجوازى كان كاسحا وكان هو التيار الاساسى فى هذه الحقبة خاصة وان روافده من صحافة او فنون او اداب لم تتأثر كثيرا بالتوجه الاسلامى .

ب - الاقتصاد :

وكان رد الفعل فى المجال الاقتصادى اقل بلوره وقوة وقد ادى الاستغلال الرأسمالى بالعمال لان يواصلوا تكوين النقابات التى كانت قد ظهرت فى مرحلة سابقة ولكن الحركة النقابية المصرية مزقتها التيارات الحزبية ولم تستطع أن تحكم فنون التنظيم والتكنيك النقابى ولذلك كان اثرها فى كبح جماح الرأسمالية محدودا ولم تستطع ابرام الاتفاقيات الجماعية التى تعالج ظروف وعلاقات العمل وكان من اكبر اسباب وهنها عزوف الدعوات الاسلامية عن العمل معها .

ولم يقسم للحركة التى ظهرت وقتئذ لتمصير الاقتصاد نجاح كبير باستثناء تكوين مصنع القرش للطرابيش وافتتاح محل شركة بيع المصنوعات المصرية الذى ظل فى الثلاثينات المحل المصرى الوحيد فى شارع فؤاد وفشلت دعوة مقاطعة

المنتجات الاجنبية ، والتجأت الشركات الاجنبية لتعيين عدد من الباشوات فى مجالس ادارتها لاستكمال شكلية مصريتها ، ولكن جهود رائد تمصير الاقتصاد (طلعت حرب) التى بداها فى فترة سابقة ١٩٢٠ بتكوين بنك مصر مضت قدما واستطاع البنك أن يؤسس منشأة في كل مجال من مجالات الاقتصاد تقريبا ولكن ما قيمة منشأة مصرية وسط عشرات المنشآت الاجنبية... لهذا لم تكن ردود الفعل فى إجمالها بالتى تحقق تغييرا ملموسا ولم تكن تؤدى الى هذا التغيير لو تركت وحدها . وقد ظلت شركات المرافق العامة اجنبية وظل القطاع المصرفى باستثناء بنك مصر أجنبيا .

ج - الفنون والاداب :

كان التغيير ورد الفعل فى مجال الفنون ضئيلا او معدوما فلم تنل يد الابداع والتجديد السينما والمسرح ولم يؤد ظهور ام كلثوم وعبد الوهاب وهما شخصيتان قديرتان ذكيتان وموهوبتان الى تجديد حاسم وان طهرا الاغنية من طابع غرفات النوم وغنيا بعض غرر الشعر العربى القديم والحديث وقدما خدمة كبرى لمصر باشاعة الاغنية المصرية عبر العالم العربى ولكن ام كلثوم التى بدأت مداحة للرسول الطاهر لم ترفض أن تكون مداحة للملك الداعر وللديكتاتور الماكر ، كما أن صوت سيد درويش الرجولى الخشن لم يكن له ادنى تأثير على صوت عبد الوهاب الذى اشاع الخنوثة فى الاغنية وطبعها بطابع الحب والغرام والهجر والهيام .. ومع هذا فقد كانا قمتين لم يتكررا ولم يوجد من يستطيع مثلهما ان يغنى قصائد شوقى وغيرها من قصار وطوال القصائد مثل - نهج البرده - الكرنك - الخ ولم يوجد من يتسم بالذكاء والترفع عن سفاسف الفنانين أو من يرتبط بالتراث القديم مثلهما ومن الظلم لهما ان نطالبهما بما لم يكن الوسط ليتقبله او يسمح به . ولم تجد حانات الخمر وصالات الرقص ما يوقف سيرها باستثناء حركة تحطيم الحانات الدعائية التى قام بها بعض افراد مصر الفتاة ولم يستطع التيار الاسلامى أن يوجد الفن الاسلامى حتى وان ظهر كاتب اسلامى مبدع هو الاستاذ على باكثير الذى تآمرت على اعماله الفنية المجموعات الشللية الحاكمة فى مجال الفنون ، ولم تصل الصرخات التي تعالت ضد الرقص الشرقى الى طائل علي العكس فإن المرحلة من بدايتها الى نهايتها كانت العهد الذهبى لدوله الرقص الشرقى وعرفت مصر للمرة الاولى وبتأثير الملك الداعر ما أطلق عليه (راقصة مصر الرسمية) واثارت عملية ايفادها للخارج بهذه الصفة ازمة وزارية ، وانما واصل الرقص الشرقى البقاء لأن المجتمع البورجوازى يسمح به وان لم يكن ضرورة -

يتطلبه. ولأنه بالنسبة لقطاعات كبيرة تعانى من اثار الكبت يقوم بمهمة الاشباع البديل .

بل ان ظاهرة مقيته كالبغاء واصلت البقاء رغم حملة عدد كبير من الدعاة الاسلاميين ولم يُمحَ البغاء الا فى السنوات الاخيرة للمرحلة وقام به العدو الاول للدعوة الاسلامية - وقتئذ ابراهيم عبد الهادى - كاجراء حاول ان يطهر به نفسه مما اكتنفه من ذنوب وان يحسن صورته المظلمة امام الرأى العام .

وفى الصحافة ايضا كان اثر رد الفعل ضئيلا - فقد نجحت الصحافة البورجوازية نجاحا كبيرا ولم تستطع الصحافة الاسلامية او (الجادة) ان تقف أمامها وهذا امر طبيعى لان الصحافة فن ومهارة لها اصولها التى اتقنها اصحابها بحيث يمكن اخراج (صحيفة) اخراجا فنيا كما انها تعتمد على دراسة عميقة لسيكلوجية الجماهير ... وشاهدت السنوات الاخيرة من المرحلة تقهقر بعض المجلات العريقة فتوقفت (المنار) بموت صاحبها الشيخ رشيد رضا فى الثلاثينات بعد أن مرت بفترة قاسية .. وأخذت مجلة (الرسالة) تتدهور وفقدت منزلتها القديمة بينما اقتصرت جريدة الاخوان المسلمين اليومية التى صدرت سنة ١٩٤٦ والمجلات الاسبوعية التى سبقتها بعشر سنوات على الاعضاء والجماعة والمتعاطفين معها... وظهرت صحافة ماركسية لم ترزق شيوعا كبيرا ولكنها على عكس الصحافة الاسلامية كانت قد اهتدت الى أحد عوامل النجاح الجماهيرى التى تتفق مع سياستها وسلوكها ذلك هو التغذى على الاخطاء وتضخيمها والجرى وراء الاشاعات فإذا لم توجد فلا مانع من اختلاقها « فلا رحمة لاعداء الشعب » .

حصيلة المرحلة :

(١) كانت المرحلة من دستور ٢٣ حتى انقلاب ٥٢ هى المرحلة التى اسهمت اكثر من غيرها فى تكوين المجتمع المصرى وتشكيل فكره وثقافته بالصورة التى ادت الى وقوع انقلاب سنة ٥٢ وما تلاه من أحداث نعيش فيها حتى الآن .

(٢) كان الطابع الرئيسى للمرحلة ومفتاحها هو (البورجوازيـة - الليبرالية) التى كان ظهورها نتيجة لتطور تاريخى طويل بدأ بعجز حكام مصر محمد على واسرته عن تفهم اعماق الشعب او الايمان بالمقوم الاعظم له - الاسلام - وانهم كانوا كحكام واجانب يهمهم مصلحتهم الخاصة والابقاء على حكمهم فبدأت عملية التغريب من الاستعانة بالاجانب والتسليم بالقيم والمثل الاوروبية واستبعاد المصريين

وتجاهل القيم والمثل الاسلامية حتى انتهت الى الاحتلال البريطاني. وعندما انفجرت انبعاثة سنة ١٩١٩ الوطنية كانت البورجوازية - الليبرالية هى الخيار الوحيد والمحصلة الاخيرة لعملية التغريب الطويلة .

(٣) اوجدت المرحلة تركيبة للمجتمع يشغل قمتها الأسرة المالكة والنبلاء اصحاب الدوائر الزراعية ويتلوها الباشوات والبكوات من زعماء الاحزاب السياسية وقيادة الجيش واصحاب ومديرى الشركات التجارية والبنوك والمصانع وكبار التجار والمهنيين والصحفيين والنجوم فى السينما والتمثيل والفنون .

ويلحق بالقمة ويتعلق باذيالها مجموعة كبيرة من المحاسيب والاتباع والشلل والانصار الذين يعيشون على فتات المائدة ويكسبون بالتبعية ويقومون بكل الخدمات المساعدة .

وتأتى بعد هذه الطبقة طبقة الحرفيين وصغار التجار والمهنيين فى المدن وهى البورجوازية الصغيرة .

أما القاعدة العريضة التى تحمل هذا الهرم فإنها تنفرش على اربعة الآف قرية يعمل فيها الفلاحون كاجراء أو كملاك بضعة قراريط ، والعمال الذين يشتغلون فى المصانع التى قامت على هامش المدن ويسكنون حوارى واحشاء هذه المدن ويعملون ساعات طويلة باجور بخسة .

ولم تكن هذه التركيبة مغلقة فالمجتمع البورجوازى هو المجتمع الليبرالى ولكن القنوات ما بين القاعدة والقمة لم تكن تسمح الا بصعود الافراد الموهوبين او الذين يتميزون بمقدرة خاصة او ظروف استثنائية وبهذا الانفتاح المحدود كانت البورجوازية تجدد شبابها قدر ما كانت تحرم القاعدة الشعبية من عناصرها النابهة .

(٤) كان هدف بورجوازية المرحلة هو الهدف التقليدى للبورجوازية اى النجاح الدنيوى من ثراء وشهرة واستمتاع وكان بناء المصانع وتشييد القصور وتقلد الحكم وظهور روائع الفنون والاداب كلها هى مجالى ومشاهد هذا النجاح .

وكانت وحدة البورجوازية هى الفرد وقيمتها هى القيمة التى تسمح بنجاح الفرد وتطلق له العنان - أى الحرية ..

ويعد إبراز (البورجوازية) للحرية اعظم انجازات المرحلة ، ورغم أن الحرية البورجوازية محفوفة بالشهوات والمخاطر إلا أنها بعد كل شىء الحرية أى

الهواء الذى تتنفس به رئة المجتمع وتستمد حياتها وتجدد نشاطها خاصة وإن نصيب الحرية كان ضئيلا فى الكتابات والاهتمامات الاسلامية قبيل المرحلة لأن مرحلة التقوقع والتقليد التى كان الفكر الاسلامى يجتازها وقتئذ حالت دون أن يتعرف الاسلاميون على (الحرية) فى الاسلام . وانسحبت آثار حرية البورجوازية على النظم السياسية والاجتماعية فظهر دعاة الحرية فى كل مجال في الاجتماع والاقتصاد والسياسة والآداب والفنون ولم ينهض هذا بالمجتمع المصرى وحده . ولكنه أعلى من شأن مصر فى الدول العربية والاسلامية وإعتبرت واحة الحضارة والثقافة والحرية وسط الكوابح الاستعمارية أو الضوابط التقليدية التى كانت تسيطر على جيرانها ، وإليها كان قادة الحركات التحررية والثقافية ينظرون ويستمدون الالهام والقوة .

(٥) استطاعت البورجوازية المصرية أن تحقق الانجازات البورجوازية من تكوين أحزاب وإرساء إقتصاد رأسمالى وإبداع فنون وأداب وصحافة تستلهم كلها القيم البورجوازية .. واستطاعت بتأثير هذا كله وبوجه خاص الآداب والفنون والصحافة أن تحقق نوعاً من التغيير فى فهم وسيكلوجية قطاع كبير وبالذات فى القمة والمجموعة التى تلتف حولها ومن الطامحين والموهبين وأنصار فكرة الحرية أما الشعب نفسه أى الفلاحين والعمال فلم يؤمن بالبورجوازية ولم يهتم بها وكانت غريبة عن الأولين (الفلاحين) ومعادية للثانين (العمال) ولكن هذا لا ينفى إنهما (أى الفلاحين والعمال) فى غيبة المقوم الرئيسى لهما وبتأثير فتح الفرص أمام النابهين والطموحين وما أشاعته البورجوازية من إرواء للشهوات ومجالات للاستمتاع وتجاوب مع الرغبات ركنا إليها شيئا ما ونالا حظا من فتات المائدة .

وبهذه الطريقة ظهر الرواد والبناة الذين أرسوا الآسس فى مجالات العلوم والفنون والاداب والاقتصاد بفضل أستاذيتهم وتمكنهم ونبوغهم ، والذين أوجدوا مصر المعاصرة ، وظهر وراءهم مجموعة أقل نبوغاً ، ولكن أكثر عدداً عمقوا أعمال الرواد ونشروها فى اربعه أركان البلاد وربطوا مابين القمة والقواعد .

(٦) كان النقص الرئيسى فى البورجوازية المصرية - أنها تجاهلت الاسلام أو لم تنزله المنزلة الواجبة لا لأن الاسلام ضد البورجوازية تماماً وبالكامل ولكن لأن هذه البورجوازية كانت مستوردة أساسا ومنقولة عن البورجوازية الأوروبية . وإلا فإن الاسلام يتفق مع البورجوازية الموضوعية فى ركيزتيها الأساسيتين- الفرد والحرية-

فالفرد مقدس فى الاسلام باعتباره (وحدة) المجتمع واللبنة التى يتكون منها وقد أكدنا فى كتاباتنا أن مايميز الاسلام عن النظم السياسية أنه يعنى بالفرد وإن إصلاحه للمجتمع يمر أولا عبر الفرد كما أن الحرية وهى الركيزة الثانية للبورجوازية ، هى الأصل عند الاسلام . ولم يستخدم الاسلام تعبير الحرية نفسه - ولكنه استخدام المقابل الاسلامى فقال ان الأصل فى الاشياء والتصرفات الحل والاباحة . والحرية بعد على نقيض ماتتصور الأغلبية هى المناخ الذى يزدهر فيه الدين (إسلاما أو غير إسلام) لأن الدين يقوم على الايمان بالعقيدة . والايمان بالعقيدة لايمكن أن يظهر ويتمكن ويتحصن من الشكوك والهجمات إلا فى بيئة الحرية واذا وجد النظام الذى يفرض الدين فرضا فإنه سيميت الايمان حتى وإن أحيا الأشكال والطقوس وهو نظام السدنة والهيكل وليس نظام الايمان والعقيدة .

فالاسلام يقدس الفرد والحرية وهو فى هذا يتفق مع البورجوازية الليبرالية ولكن الاسلام لايقف عند هذا ...

إن الاسلام يقدم إضافتيه الايجابية والسلبية ....

الايجابية فى شكل فكرة الالوهية والايمان بالله رمز القيم وأصل الموضوعية التى يمكن ان تقوم عليها المعايير التى تبرأ من الذاتية والسلبية فى صورة وضع بعض الضوابط التى تكبح شطط الارادات الفردية وانطلاقة الحرية حتى لا تمس إرادات وحريات الاخرين .. وقد أثبت التطور ضرورة وجود هذه الضوابط لأن ميكانزم رد الفعل الذى يقنع به المجتمع البورجوازى لايكفى . فعندما يقوم العمال بتكوين النقابات كرد فعل لاستغلال الرأسماليين فليس شرطا أن يتوصلوا إلى الانتصار وحسم الاستغلال ، وحتى عند الانتصار فلابد أن يدفعوا ثمنا باهظا وكان يمكن أن لايدفعوه لو وجد المعيار الموضوعى الذى لاينبثق من أصحاب الأعمال ولا حتى العمال ولكن من الوحى الالهى .

٧ - وإن استقصاء نهضات الأمم والشعوب يوضح لنا أن من بواعث هذه النهضة أمران :

الأول - وجود قدر من التجاوب النفسى والمشاركة الوجدانية بين قادة الأمة وجمهورها .

الثانى - وجود فكرة رسالية أو عقيدية أو نظرية تتمحور حولها النهضة وتوفر لها قدرا من الثقة والاعتداد وتكون أشبه (بالبطارية) المشحونة بالطاقة التى تدفع

الأمة من نقطة إنطلاقها وتمكنها من التغلب، على قوى الحفاظ والتخاذل والمقاومة .

وبقدر عمق وأصالة هذين بقدر ماتكون قوة وفعالية النهضة ونجد المثال الأعظم لهذين في نهضة الأمة العربية بقيادة محمد ﷺ ودعوة الاسلام .. فإن التجاوب والمشاركة الوجدانية مابين العرب ومحمد ﷺ كقائد وصل إلى الغاية التى لاتدرك ولا تتكرر (بالنسبة للوضع الخاص به كرسول) كما أن الاسلام لم يُفْهَمْ كدعوة تحررية وانتهاضية كما فهم وقتئذ ومن هنا كانت النهضة العربية الاسلامية وأكتساح المسلمين العالم القديم فى قرابة ربع قرن .

وتحقق قدر من هذين العنصرين لنهضة الاتحاد السوفيتى بفضل شخصية لينين والنظرية الماركسية فى الأيام الأولى لثورة أكتوبر . كما توفر العنصر الثانى للذين قاموا بالثورة الفرنسية وبفضله استطاعوا أن يصدوا الجيوش التى أرادت وأد الثورة كما توفر العنصر الأول لنابليون وهو يخاطب جنوده ويحقق انتصاراته .

وقد عجزت البورجوازية المصرية عن أن تحقق هذين العاملين أو حتى أحدهما للملابسات التى شرحناها سواء كانت من طبيعة البورجوازية أو لأن البورجوازية المصرية كانت مستوردة ومتأثرة بالنمط الأوروبى فلم يحس الشعب بأى مشاركة وجدانية مابينه وبين ملوكه أو رؤساء الوزارات والأحزاب – لأن هذه المشاركة كانت فى أفضل حالاتها تتطلب فى القائد توفر النفسية الشعبية والانتماء الوطنى جنبا الى جنب الايمان بالاسلام ووجود الحس الاسلامى مرهفا . لأن الاسلام هو فكر الشعب وحظه فى عالم الدعوات وهو الذى يوجد الجسر الذى يلتقى عليه الشعب والقائد وجدانيا . ولم يتوفر هذان العنصران فى أى حاكم أو ملك أو زعيم مصرى ولكن توفر أحدهما فى محمد نجيب الذى كان الشعب يحس نحوه بنوع من المشاركة الوجدانية عندما كان يبدأ كلماته (بنى وطنى) لتوفر المقوم الأول فيه وهو المتعلق بشخصيته وتلقائيته وإخلاصه ومصريته .

وقد كان يمكن أن يتوفر المقومان لسعد زغلول فقد عاصر الأيام الأخيرة للثورى الاسلامى العظيم جمال الدين الافغانى وتتلمذ على يد الاصلاحى الاسلامى محمد عبده كما كان بحكم أصله إبناً خالصا للقرية المصرية .. ولكن سعد زغلول آثر الطريق السهل الموصل للسلطة فى ظل الاحتلال المسيطر ، فبدأ البورجوازية السياسية وأصبح داعيتها كما أن أشتغاله بالمحاماه وإيثاره الخطابة التقليدية أبعداه عن
٥٨ التى تحقق المشاركة الوجدانية حتى وان أكسبته التقدير والاحترام وهكذا فَقَدَ العنصرين اللازمين لانتهاض شعبى حقيقى وكان مؤهلا لهما وربما كان خليفته

مصطفى النحاس أقدر منه على الظفر بمشاركة وجدانية من الجماهير لشعبيته وعفويته مع أنه لم يكن ابنا للقرية أو الحارة ، ولكنه لم يقم دعوته على أساس اسلامى فاقتصر ما ظفر به على التجاوب التلقائى .

وعلى نقيض هذين كان الأمام البنا فقد كان ابنا للقرية المصرية وبدأ دعوته من منطلق إسلامى وكان إحكامه للمادة الاسلامية وإيمانه العميق مع بعده عن أساليب الخطابة التقليدية يتيح لمستمعيه أعلى درجة من المشاركة الوجدانية

كما أن البورجوازية المصرية عجزت عن أن تقدم للأمة (رسالة) أو عقيدة أو نظرية تتبلور فيها النهضة وتكون نقطة انطلاقها لأن هذا يخالف طبيعتها ومن هنا جاء تنكر قادتها للاسلام ووقوفهم منه موقفا سلبيا .

ومن ناحية أخرى فإن الفكر الاسلامى الذى كان بالكاد يبدأ تحرره من غشاوات عهود التحلل والتقليد عجز عن تحقيق التواؤم مع العصر وكان لدى الأمام الشهيد حسن البنا ٨٠٪ من المرونة المطلوبة للتوصل إلى الصيغة التى تستكمل نقص البورجوازية ولكنهم لم يتركوه ، و كان لدى الاخوان رواسب فى مجالات كالفنون والآداب والمرأة ولم تكن الابعاد الاقتصادية الحديثة بتعقيداتها واضحة تماما كما أن الصورة الساذجة للحكم الاسلامى الأول كانت مهيمنة ولم تكن تفى تماما باوضاع المجتمع الحديث وكان يجب على القيادات الاخوانية أن تعنى بدراسة التنظيم السياسى ليكون لديها الحاسة التاريخية والوعى السياسى وما نكتبه الآن هو ما كنا نردده فى الأربعينات وما كان موضوعا لأحاديث بعضها مع الأمام الشهيد الذى لم يكن يضيق بمثل هذه الملاحظات .

لهذا لم يأخذ رد الفعل شكل (المصالحة) التى تتقبل بها البورجوازية ضوابط الاسلام وتتنبه إلى منزلته باعتباره المقوم الرئيسى بين مقومات الأمة المصرية ... رغم مرونة الاخوان المسلمين الذين قادوا رد الفعل وبالتالى لم يعد مفر من أن يأخذ رد الفعل شكلا يتسم بالانقلاب وليس المصالحة .

الفصـــل الثـالث

نهاية المرحلة الأولى

انتهت المرحلة الأولى من حقبة الستين عاماً بعد ثلاثين سنة من بدئها ، عندما أطاح بها الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

لماذا انتهت المرحلة ؟ ولماذا انتهت بانقلاب عسكرى ؟ هناك عدد من التفسيرات لعل أبسطها مايقدمه انصار ما يمكن أن نسميه «**المذهب التآمرى للتاريخ**» أى هذا المذهب الذى يرى أن كل مانراه من تطورات وأحداث سياسية إنما تتم نتيجة لمخططات مرسومة تقوم بها القوى العظمى ممثلة فى المخابرات الأمريكية C. I. A أو المخابرات السوفيتيه .K.G.B أو الصهيونية العالمية التى كانت منذ أقدم العصور قد وضعت مخططها فى بروتوكولات شيوخ صهيون وغرست عملاء لها وروافد وهيئات مساعدة مقنعة عديدة كالماسونية وغيرها . وهذه القوى تتابع بكل دقة تفاصيل التطورات فى الشرق وفى المجتمع الاسلامى بوجه خاص وتضع خططها لاجهاض كل تقدم يمكن أن يحدث .

وأنصار هذا المذهب يرون أن تحليل الأحداث جعل هذه القوى تؤيد إنقلاب الكولونيلات حتى يمكن إجهاض ثورة الاخوان أو غيرها من الانبعاثات الشعبية . وتحليل هؤلاء السادة يجرى هكذا : إن أحداث فلسطين التى سبقت ١٥ مايو سنة ٤٨ وأعقبتها مباشرة ، كشفت عن إفلاس النظام البورجوازى - الليبرالى - الملكى القائم بحيث اتضح تماما أنه لن يصمد أمام المد الاخوانى الذى كشفت الاحداث نفسها عن قوته ، وعن أن الدور فى الحكم عليه ، وأنه إذا لم يأت هذا الدور بصفة تلقائية ، فإن الاخوان لن يعجزوا عن أن يفرضوه بهذه الوسيلة أو تلك . لهذا تعين تأييد ودعم

الحركات التى كانت قد بدأت تظهر فى الجيش . والتعرف على هذه الحركات لم يكن عسيراً على عملاء القوى العظمى المندسين فى أعمق أعماق المجتمع المصرى . ومن هنا كان تأييدها - إن لم يكن خلقها - لحركة الضباط الآحرار وبهذه الطريقة تُفقِد الاخوان فرصتهم التاريخية وتحول مجرى الاحداث لمصلحة ، الكولونيلات ، وليس المشايخ ، الجيش ، وليس الشعب ويحال دون ظهور الثورة الاسلامية فى مصر ، وما تحمله من تغيير جذرى سيخل بميزان القوى .

وأنصار هذا التفسير لا يقدمونه كمجرد فرض وجيه ومعقول ، ولكنهم يقدمون بعض الاسانيد أو الشبهات التى تلقى بضباب ودخان على نزاهة ووطنية وموضوعية وتلقائية هذه الحركة . مما لا يتسع المجال هنا لمناقشتها .

وهناك صورة اكثر معقولية واحتمالاً من التصور السابق . تلك هى ان الولايات المتحدة كانت تتابع بقلق تطور الاحداث . وكان من الواضح ان الاستعمار الانجليزى يمر بمرحلة الاحتضار ويقضى سنواته الاخيرة ولن يستمر طويلاً وادت مباذل الملك فاروق فى آخر المرحلة الى تزعزع العرش وتزلزل قوائمه . ولم يعد من الممكن الاعتماد عليه كقوة تمسك المجتمع أو تهيمن على السياسة . وعلى ساحة الاحزاب ، فان حزب الوفد اكتسب شعبية كبرى نتيجة لسياسة عبد الهادى وانتصر انتصاراً كاسحاً فى انتخابات سنة ٥٠ . ولكن الوفد من وجهة نظر الولايات المتحدة كان هو الحزب الذى ألف التعاون مع انجلترا ، وكان له قواعد قديمة وقوية فى المجتمع البورجوازى المصرى تجعل له درجة من الاستقلالية تحول دون تعاونه تماماً مع الولايات المتحدة خاصة بعد ظهور الجناح اليسارى فيه بزعامة المحامى النابه عزيز فهمى ، لهذا لم يكن حزب الوفد هو الحزب الذى يصطفيه الامريكيون . وفى هذه الفترة ظهرت كتلتان أخريتان هددتا المصالح الامريكية بشر مستطير ، ففى اقصى اليسار ظهرت الشيوعية ووجدت فى مباذل الملك واسرافه ، وفى فضائح الرأسمالية المصرية وسياسات الاحزاب الممالئة لها مايدعم دعايتها ، وما يجعل تغلغلها أمراً محتملاً .. وفى أقصى اليمين ظهر الاخوان المسلمون واكتسحوا القرية والحارة .. والبورجوازية الصغيرة وتقرب اليها بعض افراد من البورجوازية الكبيرة . ومن الواضح بالطبع ان الاخوان والشيوعيين كانوا اعداء تقليديين للسياسة الامريكية .

امام هذه الخريطة السياسية والقوى العاملة على الساحة فكرت الولايات المتحدة فى «انقلاب» عسكرى .. وكانت سوريا قد غرست هذه البدعة فى المنطقة اول مرة ..

وبدأت الاجهزة المختصة فى الولايات المتحدة تدرس التحركات فى الجيش المصرى فى الوقت الذى كان عبد الناصر ينظم مجموعته للقيام بانقلاب . وتنسمت امريكا بحاستها السياسية ان هذا الانقلاب سيخلصها من كل اعدائها . وبصفة خاصة الاخوان والشيوعيين . كما سيقضى على الاحزاب . ولما كان الضباط القائمون بالانقلاب ممن لم تتوفر لهم الحنكة السياسية . فضلاً عن انهم من رتب صغيرة ، ومجموعة محدودة ، فان التأثير عليهم لن يكون عسيراً ، ويمكن ان يسلسوا القياد .. أو على الاقل تسير حركتهم فى الخطوط الامنة .

ونشر الكاتب الماركسى الدكتور عبد العظيم أنيس مقالاً فى مجلة الاهالى (٨٧/٢/٢٥) حول «حقيقة العلاقات بين يوليو وواشنطن فى السنوات الاولى للثورة» وهل حدث اتصال بين الضباط الاحرار والمخابرات الامريكية . وهل كان النظام الجديد طفلاً امريكاً، وانتهى الى وجود علاقات فى الايام الاولى لحركة يوليو وبين عناصر أمريكية بعضها من المخابرات وانها كانت علاقات وثيقة ، وأنها جرت على مستويين لم يكونا دائما متماثلين فى توجهاتهما ، وان الطرف المصرى (عبد الناصر) كان يثق آنذاك بنوايا الولايات المتحدة بشكل عام ، وكان متطلعا الى تأييدها فى موضوع جلاء القوات البريطانية من القناة ، وفى الحصول على مساعدات عسكرية لدعم الجيش والى مساعدات اقتصادية للمساهمة فى التنمية ، وأن الطرف الأمريكى كان متطلعا الى الحلول محل النفوذ البريطانى فى مصر باعتبارها مفتاح المنطقة العربية ، والى ترتيب حلف عسكرى شرق أوسطى تحت القيادة الامريكية ، والى تحقيق نوع من الصلح بين العرب واسرائيل . وكان التقرير الامريكى آنذاك أن النظام الجديد قد يكون القادر وحده على اتخاذ مثل هذه الخطوة .

وتثبت لنا الوقائع المؤكدة ، والتى لايمكن ان تتهم ان اجتماعات عديدة حدثت بالفعل بين عبد الناصر وبين ممثلى السفارة الامريكية . وان الحديث فى هذه الاجتماعات كان يدور حول الشيوعية واخطارها المحتملة على المجتمع المصرى واوضاع الجيش المصرى المتدهور . وقدم عبد الناصر تاكيداته بكبت النفوذ الشيوعى ، بل وتطرقت الاحاديث الى مصادرة بعض الصحف الشيوعية أو اليسارية كالجماهير والكاتب الخ .

ويدعم هذا التصور تأييد السفارة الامريكية للانقلاب فى ايامه الاولى ،

والاتصالات الوثيقة بين ضباطه والسفارة . ولم تكن السفارة عندما طلبت الابقاء على حياة فاروق وضمان خروجه بأمواله من البلاد تدافع عن فاروق ، ولكنها فى الحقيقة كانت تعمل للحيلولة دون اى مقاومة يمكن أن يبديها الملك المترهل عندما يجد نفسه فى موقف الخاسر .

ولكن هذا التحليل الذى تؤكده احداث واوضاع السياسة الداخلية والخارجية وقتئذ ، فضلاً عن الوقائع الثابتة ، ما كان يمكن ان يتم لو ان المرحلة البورجوازية كانت ناجحة . ونظرية التغيير التأمرى للتاريخ يمكن أن تفسر قيام الانقلاب العسكرى ولكنها لا تفسر أو توضح أسباب فساد المرحلة البورجوازية ، وبالتالى فشلها .

وفى نظرنا أن هذا الفشل إنما يعود إلى أن البورجوزاية - الليبرالية التى اصطنعتها المرحلة كانت شرعة أوروبية الأصل ، نشأت وتطورت فى أوروبا بفضل عوامل تعود إلى الملابسات الأوروبية على وجه التحديد - فليست هى - كحضارة أو كنظام إقتصادى بالمرحلة اللازمة لكل المجتمعات . كما تذهب إلى ذلك الماركسية . وليست حضارتها بالمثلى والمبرأة الصالحة صلاحاً موضوعياً كما ظن ذلك الذين بهروا بالحضارة الأوروبية عند أول لقاء لهم بها . واعتبروا أن كل تطور أوروبى هو بالضرورة تقدم - ولكنها مرحلة إقتصادية سياسية - إجتماعية ، تعود إلى الأوضاع الأوروبية - بدءاً من طبيعة أوروبا وايديلوجيتها اليونانية - الرومانية التى جعلتها « وثنية » حتى الظروف الاقتصادية والانتاجية فى القرون الوسطى التى أوجدت الاقطاع والكنيسة والأسر الحاكمة - وسلكت كل هذه الأوضاع طريقها الذى أدى إلى ظهور الثورة الصناعية . وما أوجدته من أوضاع معينة كانت أبرزها « البورجوازية » .

ومع أن البورجوازية هى بنت « المجتمع الأوروبى » إلا انها لم تكن صفواً كلهاً . ففى السياسة كانت المعارضة وتقلب الوزارات على حساب إستمرارية الحكم وفى الاقتصاد تتعرض الرأسمالية لصور عديدة من الاهدار والضياع والتبديد . كما تشل الاضرابات والأزمات النظام بأسره فترات طويلة. أما فى المجال الاجتماعى فقد أدت هيمنة فكرة الحرية والاستمتاع إلى شيوع الأمراض الجنسية والعصبية وانتشار المشروبات الحكولية والمخدرات وعصابات «الجريمة المنظمة» كما يقولون وقد احتمل المجتمع الأوربى هذه الظواهر السيئة التى تصطحب بالليبرالية لأنها بنت مجتمعها ، وقد تكون على سوءاتها أفضل من البديل الوحيد أمامها «الماركسية» .

فإذا كان هذا هو حظها فى مجتمعها ، فإن إحتمالات توطينها فى المجتمع المصرى - ونجاحها فى هذا المجتمع كانت بعيدة وتكاد تجاوز دائرة الاحتمال إلى الاستحالة .

وبالمثل فإن الفلسفة الأوروبية ليس لها طابع الاطلاق والموضوعية المظنون . ففى كل العالم وفى كل العصور يمكن القول ان ١ + ١ = ٢ ، ولكن هذا لايمكن أن قال فى عالم القيم والقضايا والأحكام الاجتماعية . فالمجتمعات ليست أرقاماً أو فروضاً مجردة . إن المجتمع كائن حى ويتأثر بالواقع الذى يعيش فيه ، والماضى الذى تمخض عنه ، وما يحمله من وراثات إلخ .. وهذه كلها تحول دون معالجة القضية الاجتماعية معالجة نظرية أو مجردة أو إصدار الأحكام المعممة .

فالبورجوازية - خاصة بالصورة الأوروبية - رغم جاذبيتها وما يوجد فيها من مزايا ليست هى المطلوبة للمجتمع المصرى . ومما لايمكن أن تنجح فيه أو تكون الشرعة المثلى . وقد اقحمها فى البلاد أجانب غرباء . بل يمكن القول إنهم أعداء لشعب مصر . وشعب مصر أصلا هم الفلاحون الذين هم أصحاب هذه الأرض، والذين حافظوا عليها من أيام الفراعنة حتى الآن. وقد بدأ المسيرة نحوها محمد على الذى أراد تكوين دولة قوية يصنعها على عينه وبيده . وتكون دولته الخاصة التى تدين بوجودها له - كشأن كل الديكتاتوريين - فابتعد عن المقوم الأصيل للشعب لأنه سيزاحمه الأسس والمبادىء التى تقوم عليها الدولة . وأقصى قدر ما يمكن المصريين عن المناصب . لأنهم هم الذين يمكن أن يشاركوه السلطة والنفوذ . فلم يستخدمهم كضباط أبداً . واستخدمهم كجنود عندما الجأته الضرورة ، ولم يرسلهم إلى بعثات إلا للقيام بخدمات مساعدة . واستعان بالأجانب ثم تلاه عباس وسعيد وتوفيق وهى شخصيات هزيلة تنعدم فيها ما توفر لمحمد على من عزيمة وقوة ، ولكنها تتفق معه فى البعد عن المقوم الأصيل للشعب . وإقصاء المصريين والاستعانة بالأجانب ، وظل ذلك حتى فاروق الذى وإن لم تحل أسوار قصر عابدين بينه وبين « العامية المصرية » إلا أنه كان بحكم الوضع - محور النظام وكان كل مايسعى إليه هو الابقاء عليه . وفى هذا السبيل طلق زوجته التى كانت تتمتع بشعبية وتزوج بأخرى لتنجب له « ولى عهد » .

وبعد الأسرة المالكة - كان حماة البورجوازية وانصارها هم الاحتلال البريطانى والرأسمالية الأجنبية ، وتلك المجموعة « البورجوازية » من المصريين التى فصلتها مصالحها عن شعب القرية والحارة ، بالاضافة إلى مجموعة من المثقفين

كان من الضرورى أن يسافروا إلى أوروبا لتتوفر لهم ثقافة مستوردة غريبة عن ثقافة الكُتّاب والجامع . وكل ما كونته البورجوازية المصرية من أحزاب سياسية أو جامعات[1] أو مؤسسات إلخ .. كان غريباً ليس فحسب عن قلب الشعب . بل أيضا عن جسم وكتلة الشعب ، ولم تضم إلا مجموعات محدودة من الانصار والاتباع - والمحاسيب وأصحاب المصالح . وكان هناك إنفصال بين عالم الأضواء والشهرة والاستمتاع فى العواصم حيث وسائل الاعلام ودور الفنون ومصالح الحكومة ومفاتيح السلطة ... وبين الريف المظلم المحروم من أبسط ضروريات الحياة والحوارى والأزقة فى قاع المدينة . ومع أن معظم الشاغلين للمناصب المميزة فى المدن كانوا من أبناء الفلاحين والعمال . إلا أنهم كانوا الأفراد الطموحين الذين يريدون انقاذ أنفسهم من عالم الغيط والحارة ، وبقدر ماكانو ينجحون ، كانت وشائجهم بأصولهم تنقطع . وفى مرحلة معينة كانت مصالحهم تتعارض مع مصالح الشعب . والبورجوازية أصلا فردية ، وليس فيها « جسر » أيديلوجى يمكن أن تلتقى عبره بالجماهير .

وكانت هذه المجموعات والأحزاب والشركات والمؤسسات إلخ ... مستغرقة تماماً فى وجودها الخاص ومصالحها . وقد ظل النحاس باشا يعتقد أن الإمام حسن البنا «شيخ طريقة» يجوب الأرياف حتى نبهه «جون كيمش» إلى بعض جوانب دعوة الاخوان .

رغم هذا كله ورغم الأضواء والسلطة . فإن الشعب منح قلبه للاخوان المسلمين ، وسار وراء الشيخ حسن البنا ، كما أيدت مجموعة من المثقفين الوطنيين والطلبة الاستاذ أحمد حسين ولكن البورجوازية حالت دون أن يدخل أى واحد منهما مجلس النواب . ولم تمكن أى واحد منهم من الاتصال بالشعب طريق الاذاعة . ووقفت الصحافة اليومية - وهى أحد دعائم النظام القائم والبورجوازية عامة ، موقفا سلبياً ، أو مناصرا للحكومة . وكان لابد للاخوان وللحزب الاشتراكى أن يصدرا صحفهما الخاصة .

---

(١) أوضحنا فى كتابنا « الجامعة العمالية » كيف ان الجامعات المصرية أوجدت أرستقراطية ثقافية بسمك الطبقة وأنها كانت أداة البورجوازية لامتصاص العناصر النابهة من الفلاحين والعمال .

وكما أوضحناه فإن أكبر العناصر فى إفلاس البورجوازية وغربتها هو تجاهلها للاسلام أو فهمها ، الأوروبى ، له فالبورجوازية جزء من التراث الأوروبى الوثنى . فى حين أن الدين هو دعام المجتمع المصرى من أيام إيزيس حتي الإسلام الذى كان ختام وتكليل المرحلة الطويلة للدين فى المجتمع المصرى . وكان أى تجاهل له يستتبع تلقائيا تجاهل الشعب . وهذا هو ما جعل كل البناء الذى أقامته المرحلة البورجوازية منذ عام ٢٣ حتى عام ٥٢ «بناء فوقيا» وطبقيا يفقد رغم نجاحه الظاهرى وألوانه الجذابة - الجذور والأصول ولم يكن من الصعب الأطاحة به .

وكان الاحتمال وقتئذ هو أن يقوم الاخوان المسلمون بثورة لأنهم هم الهيئة الوحيدة التى لايكن لها مصلحة فى العهد . فلم تكن كبقية الأحزاب التى كان بعضها يشغل الحكم فعلا . والبعض الاخر ينتظر دوره . وقد أرتبطت بقوى العهد ورموزه : السراى أو الرأسمالية أو الانجليز . ولأنها - أى الاخوان المسلمين - هى التى كانت تملك الشارع المصرى .

وتنسم العهد هذا الاحتمال فإتخذ فى سنة ١٩٤٨ الخطوة الحاسمة التى حاول بها أن ينهى هذا الاحتمال - فحل الهيئة ثم جاء إغتيال المرشد العام . فوضع العهد نهاية نفسه . وأوتى من حيث أراد السلامة ، لأنه ما ظل الاخوان ، وما ظل الأمام حسن البنا . فإن إحتمالات التطور التدريجى كانت واردة . فالخط العريض الذى وضعه الأمام البنا كان « نحن لانسعى للحكم .. ولكن الحكم سيسعى إلينا » ولكن تصرف الحكومة - وبالذات إغتيال حسن البنا - غير الصورة كلياً .

وبالاضافة إلى الاخوان - فقد كان على الساحة الحزب الاشتراكى الذى كان يقوده الاستاذ أحمد حسين رحمه الله - كما كان هناك أجنحة وتجمعات شيوعية ومع ان الحزب الاشتراكى كان هو الذى نادى بالثورة . إلا أن الاخوان زاحموه فى الشارع وزحموه ... وكان لديهم ماض فى الكفاح ضد إسرائيل والانجليز - كما كانوا يعارضون الاحزاب البورجوازية . وجعلتهم مفاسد الأحزاب وقصور نظرها يشكون فى فعالية النظام الحزبى . فضلا عن أن واقعتى الحل والاغتيال جعلتهما يؤمنون بفساد العهد بأسره وضرورة القيام بعمل حاسم ، وتلاقت هذه الفكرة مع أفكار مماثلة كانت تراود بعض التكتلات العسكرية فى الجيش - كانت تضم فيما تضم - عناصر إخوانية قوية - فتهيأ المسرح ليقوم إنقلاب ٢٣ يوليو بالصورة التى تم بها والتى سنعرض لها فيما سيلى من الفصول .

على أن انقلاب ٢٣ يوليو وان كان قد بدأ صفحة جديدة إلا انه لم يستطع ان يقضى تماماً على البورجوازية. ذلك ان ماجاء به من نظم كانت- كما سنعرف- ذات طبيعة تلفيقيه لم تكفل لها البقاء أو تمكنها من ملأ الساحة الاجتماعية السياسية فعادت البورجوازية ثانية بعد الحملة الضارية عليها - لانها الوحيده فى النظم التى يمكن أن تظهر ظهوراً تلقائيا وعفوياً دون حاجة الى تنظير منظر او تنفيذ منفذ او حماية سلطة ، وكانت البورجوزاية التى ظهرت - مع تصفية الناصرية - بورجوازية شاذة عكرة شائعة ، حملت رواسب الناصرية وزيوفها من ناحية .. ودفعت دفعة غير طبيعية بسياسة الانفتاح من ناحية اخرى . فاختلفت عن بورجوزاية ما قبل الانقلاب التى كانت تسير سيراً طبيعياً بآليات البورجوازية الأصولية . وهذا هو السر فى بقاء أسوأ صور البورجوازية فى الحقبة الساداتية .. وأنها لم تنجب رواداً أو عمالقة كالذين انجبتهم البورجوازية السابقة عليها .

البـــاب الثـــانى

الحقـــبة النـــاصـــريـــة

١٩٥٢ - ١٩٧٠

الفصل الرابع : انقلاب لا ثورة .

الفصل الخامس : القوى التى اشتركت فى قيام الانقلاب وأسباب نجاحه .

الفصل السادس : تكييف العلاقة بين الاخوان المسلمين وعبد الناصر .

الفصل السابع : مسئولية الشقاق وعواقبه .

الفصل الثامن : على طريق الحكم الشمولى .

الفصل التاسع : مفردات التكنيك الشمولى .

الفصل العاشر : التطبيق الناصرى للحكم الشمولى .

الفصل الحادى عشر : «اساء فى كل ماأحسن وأحسن فى كل ماأساء» .

الفصل الثانى عشر : الارهاب .

الفصل الثالث عشر : من الديكتاتورية الى عبادة الفرد .

الفصل الرابع
إنقلاب لا ثورة

تحدثنا فى هذا الكتاب عن حركة ٢٣ يوليو بأعتبارها إنقلابا وباعتبار أن هذا أمر مسلم به لا يحتاج إلى إيضاح . ولكن الأجيال التي نشأت في عهد عبد الناصر عندما ساد التزييف السياسي يستغربون ذلك ، ويرون أن ما حدث فى ٢٣ يوليو كان ثورة بل كانت أم الثورات فى العالم العربى ، ودول العالم الثالث .

لهؤلاء نقول إن الضباط الذين قاموا بالحركة أنفسهم لم يطلقوا فى الأيام الأولى لها وبعد أن استتب لهم الأمر علي ما قاموا به (ثورة) وإنما (حركة جيش) أو (الحركة المباركة) . وقد كانوا يكرهون كلمة (الانقلاب) ولكنهم لم يَدَّعوا (الثورة) إلا بعد أن تهيأ الجو لعمليات التزييف ، وروى الأستاذ فتحى غانم أن الذين قاموا بحركة ٢٣ يوليو كانوا يخشون ذكر كلمة (ثورة) وأنهم فرضوا رقابة على الصحف تمنع أية إشارة إلى الثورة وتؤكد علي أن ما قاموا به هو (حركة مباركة) للاصلاح والتطهير حتى بعد خلع الملك فاروق من عرشه وتحديد ملكية الأراضى الزراعية بمائتى فدان ، ومن المحتمل أن مجلة الدعوة وفقت إلى أقرب التسميات عندما قالت (الوثبة المباركة) فقد كانت (وثبة) بكل معانى الكلمة ، ولكنها لم تكن مباركة بأى معنى من معانى الكلمة . وأطلق عليها الرجل الذى حمل البيان ... الأول إسمه - محمد نجيب - لقب عورة (وليست ثورة) .

وفي وقت مبكر للغاية (سبتمبر ٥٢) عالجنا هذه النقطة فى كتابنا (ترشيد النهضة . دراسة توجيهية للانقلاب العسكرى في مصر ونظرة عبر المستقبل المصرى) الذى صودر قبل أن يتم طبعه وحملت (ملازمه) فى إحدى عربات الجيش .

كتابنا «ترشيد النهضة» :

وهذا الكتاب يستحق أهمية خاصة لأن عبد الناصر قرأ على الأقل الملزمة الأولى التى تضمنت تحليل حركة ٢٣ يوليو . وأنها إنقلاب وليس ثورة وناقشنى فى موضوعه عندما قابلناه[1] فى منزله .

فى هذا الكتاب وفى الفصل الأول منه **وهو بعنوان (تقدير حركة ٢٣ يوليو قلنا :-**

« حفلت صحائف العالم بأنباء حركات عديدة فى كل بلد ، وفى كل عهد ، قصد بها تغيير نظم الحكم عندما عجزت القوانين والأوضاع عن أن تتمشى مع التطور أو تلحظ إدارة الشعوب ، أو يظهر فى الميدان فجأة شخصيات قوية طامحة . وقد كانت الانقلابات هى الوضع الطبيعى لمثل هذه الحركات .. حتى العصر الحديث الذى مكن الشعوب من أن تنال بالتدريج مالم يكن يمكن أن تناله إلا طفرة ، وإسقاط الوزارات إسقاطاً دستورياً بدلاً من إسقاط العروش والتيجان والأسرات الحاكمة . وخير مثال على ذلك هو انجلترا التى لم يحدث فيها إنقلاب أو شبهه منذ حركة كرمويل التى دعمت الحقوق الشعبية الدستورية . على أن معظم بلاد العالم لم يصل فيها التجاوب بين الأوضاع السياسية وبين التطور إلى الدرجة التى تحول دون قيام الحركات العنيفة . فهى موجودة ولكنها لم تعد الطريقة الوحيدة كما كانت قبلاً .

ويجب أن نفرق بين مختلف أنواع هذه الحركات ونحن نرى أساساً أنه يمكن إرجاعها إلى نوعين : إنقلاب أو ثورة ..

ونقصد بالانقلاب تلك الحركة التى يقوم بها فرد أو عدة أفراد ويكون هدفها إما الطموح الشخصى كما فى حالة انبعاثها عن فرد . وإما تغيير الوضع كما فى حالة

---

(١)كانت المناسبة هى شكر قيادة الحركة لالقائهم القبض على قتلة الأمام الشهيد حسن البنا يوم ٢٥ يوليو وكانت هذه القضية من أولويات القضايا التى عنيت بها الحركة ، والتى كانت أنباؤها تشغل مكاناً بارزاً من الصحف ، وقد زار وفد الأسرة محمد نجيب ، وعبد الناصر كلا على حده .

وكانت زيارة عبد الناصر فى منزله بتكنات منشية البكرى وعندما قدمنى الوالد رحمه الله لعبد الناصر سألنى هذا غاضباً (أنت شيوعى ؟) ولما نفيت هذا أجاب إذن ما هذا الذى كتبته فى كتابك وكانت معظم الفصائل الشيوعية قد انتهت إلى أن حركة ٢٣ يوليو (إنقلاب) وفضلا عن ذلك وأهم منه أن الفصل الأول من (ترشيد النهضة) تضمن فى صفحة مستقلة كلمة ماركس عن أن العنف هو القابلة لكل هيئة إجتماعية حبلى تتمخض عن هيئة إجتماعية أخرى .

إنبعاثها عن أفراد . ولكنها فى الحالين لاتقوم على أساس نظريات محددة . ولا على أساس جموع شعبية .

وقد أصبح النوع الأول ، ذلك الذى يقوم على الأفراد الطامحين نوعاً عتيقاً لا يكاد يظهر لأن بروز المبادىء والجماهير كان على حسابه وضيق مجال المواهب الذاتية والشخصية أو أدخلها فى إطار الدعوات والشعوب . وأصبح القادة من نوع قيصر ونابليون لابد أن يمثلوا سياسة معينة يقدمونها إلى الشعوب التى أصبحت لاتقتنع بملكات العظماء ومواهبهم وقدرتهم على الخير والتمييز وحدها . ومن المشكوك فيه أن توجد أدوار لمثل « محمد على » ليمثلها ويضع بذرة أسرة مالكة اللهم إلا إذا كان الأمر بين شعوب متأخرة لا حساب لجماهيرها ولا تقدير فيها للمبادىء السياسية .

والنوع الثانى من الحركة الانقلابية يقوم بها عدة أفراد يكونون عادة من الجيش أو النبلاء ويكون الغرض تملك السلطة أيضاً . ولكن هذا فى الأغلب لا يكون تحقيقاً لطموح شخصى وإنما يكون هدفه تحقيق شىء من الاصلاح كطلب دستور أو إجبار الملك على التنازل ومن الأمثلة على ذلك حركة كرمويل ومؤامرة قتل قيصر وحركة الجيش التركى فى عهد السلطان عبد الحميد وحركة عرابى فى عهد الخديوى توفيق . وأخيراً حركة الجيش المصرى - الأخيرة ..

هذان هما النوعان اللذين تتضمنهما الفصيلة الأولى من الحركة . « فصيلة الانقلابات » أما الفصيلة الثانية فهى الثورات . ونحن نقصد بالثورة الحركة التى تقوم **على أساس جموع أو على أساس نظريات أو هما معاً فالثورة الفرنسية والثورة الشيوعية والحركات الدينية قامت كلها على أساس عقيدة تمثل فكرة جديدة فى الحياة ، والعلاقات الاجتماعية ، والأوضاع الاقتصادية . وهذه العقيدة تنتظم جموعاً من الأفراد . وإذا بلغت درجة معينة من النضج والتنظيم قامت بالثورة وبغير وجود هذا العنصر - قيام الحركة على أساس نظريات محددة تنتظم الجموع - لا يمكن اعتبار الحركة ، ومهما وصلت من العنف . ثورة حقيقية ..**

فإذا أردنا أن نعرف إلى أى الفصيلتين تنتمى حركة ٢٣ يوليو . فعلينا أن نراجع الكيفية التى تمت بها الحركة . والأسباب التى صدرت عنها . والمنفذون لها . وبالجملة كافة نواحيها . حتى يكون حكمنا مدعماً بالحيثيات الواضحة بعيداً عن كل لبس أو اتهام .

فمن الثابت المؤكد أن الجيش وحده هو الذى قام بالحركة . وأن الشعب قد فوجى بها تماماً . فلم يكن فى صباح ٢٣ يوليو ، ولا الثلاثة أيام التى تلته ، ماينبىء بالأحداث العظيمة التى تتم وراء « كواليس » السياسة العليا ، مابين القيادة .. وسراى رأس التين ، فيما عدا وجود بضعة أفراد من جنود الجيش حول مؤسسات عامة معدودة على الأصابع كالبنك الأهلى والسفارة الأمريكية ودار الاذاعة وسراى عابدين . وقد كان ذلك مألوفاً بشكل أعظم وأكثر كثافة منذ أيام ٢٦ يناير وما تلاها . أما المواصلات والتجمهر والهتافات والاصطدام بالبوليس . الأمور التى كانت مألوفة فى المظاهرات حتى المدرسية منها – فلم يكن لها أثر . مما جعل أحد المراسلين الأجانب يبدو وكأنه غير مصدق لهذا الهدوء بينما تتحقق أعظم الأحداث . الواقع انه لم يكن وحده . فقد كان الكثيرون من المصريين ، وكاتب هذه السطور احدهم .. يشاركونه التعجب . ولم تحدث أية بادرة شعبية إلا فى الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يوليو عندما أعلنت أجهزة الراديو نبأ الانذار الموجه إلى الملك فاروق وتنازله . عندئذ تملكت الحماسة كثيراً من الأفراد ولكن هذه الحماسة لم تقو على تنظيم أكثر من حلقات أو جماعات صغيرة تتحدث بأهتمام وتعلق على الأخبار . فإذا مرت عربة من عربات الجيش صفقوا لها .

فالشعب لم يشترك فى الحركة . ولم يكن يعلم فى يوم ٢٣ يوليو ماذا سيتمخض عنه ٢٤ . بل إن الجيش نفسه لم يشترك فى الحركة فيما عدا جنود الفرق التى كانت تحت الامرة المباشرة للضباط الاحرار أنفسهم وهم بضعة عشرات . ومن الحق – وإن لم يعجبنا ذلك – أن نقول إن الفضل فى تنفيذ الجنود إنما يعود إلى هيمنة الأمر العسكرى لا فهم الجنود لمهمتهم السامية . ومدى قداستها .

وخلاصة هذه الحقيقة أن عدداً ضئيلاً هم أفراد جمعية الضباط الأحرار هم الذين حبكوا خيوط هذا الانقلاب ودبروه ببراعة واتقان وأحاطوه بجو من السرية ضمن له النجاح .

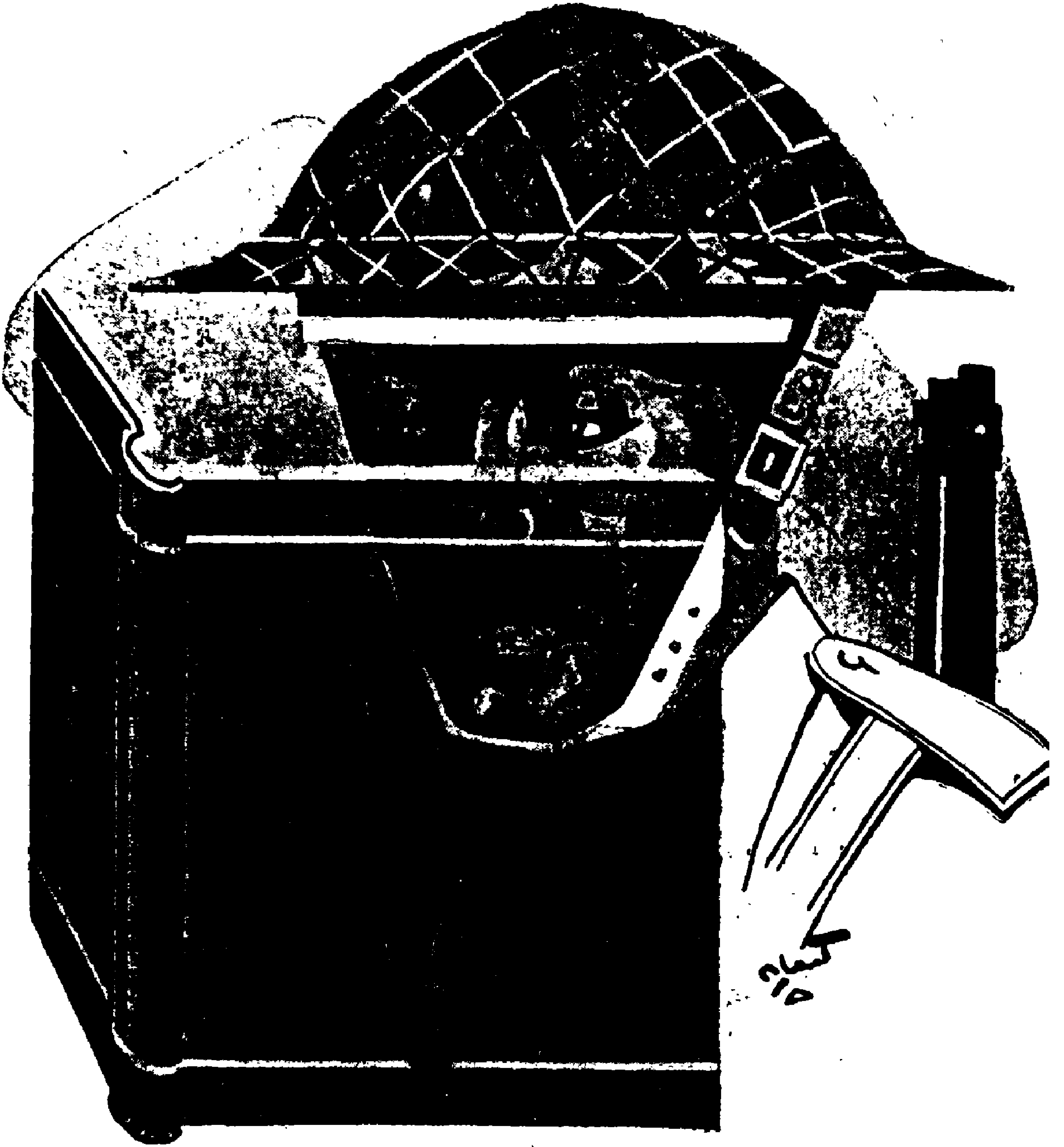
هذا عن المنفذين للحركة . أما عن أسبابها التى أنبعثت عنها والملابسات التى أدت إليها فإنها عسكريه وليست شعبية . فتحكم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش المصرى فى الضباط . وإنقياده لاهواء الملك السابق أوجد إحتكاكاً بينه وبين فريق من الضباط ثاروا لتربيتهم الدينية . وروحهم الحرة على هذه التصرفات فكانت الضباط الاحرار أول مرة . ثم إندلعت حرب فلسطين فكشفت عن خيانات صارخة .

وفضائح مدوية . وإستغلال بشع لأقدس الواجبات الوطنية وتقريب من القائد الأعلى - الملك - لضباط كل مؤهلاتهم النذالة والتملق والتزلف . وإبعاد الضباط الأحرار العاملين - فوجدت الحركة مرعى خصباً ومجالاً حيوياً . وكان من المستحيل أن تقوم بعمل مجد مالم يخلع الملك أصل الفساد وحاميه .

على أن السبب المباشر للحركة الذى عجل بتنفيذها سبب عسكرى بشكل أضيق جداً من حرب فلسطين التى يمكن أن يقال إن لها جانبها القومي والسياسى وهى مسألة انتخابات أعضاء مجلس إدارة نادى الضباط - فعندما فاز فى هذه الترشيحات اللواء محمد نجيب . ورفض الأعضاء انتخاب ممثل لواء سلاح الحدود . وهو مرشح الملك . تضايق الملك لهذا وأصدر أمره بحل النادى وتشتيت الضباط الذين تحملوا كبر الانتخابات وهم زهرة الضباط الأحرار . وأحس الضباط بذلك . وعرفوا أنهم قاب قوسين من اضطهاد يعرضهم للفرقة والفشل . وكانت الأحوال السياسية ملائمة تماماً ، فالوزارة والملك فى الاسكندرية ، والقاهرة خالية خاوية وقد وصلت الوزارة إلى أقصى دركات الضعف بعد استقالة وزارة سرى التى لم تستمر فى الحكم إلا أياماً معدودة . وعودة وزارة الهلالى التى كانت قد استقالت من قبل دون أن تؤدى شيئا إلا الجعجعة الفارغة . فكان الظرف السلبى ملائما ، وكان لديهم من الحزم والقطع فى الأمر ما جعلهم يبتون فيه .

وخلال المدة الطويلة من تأسيس جماعة الضباط الأحرار حتى قيامها بالحركة لم يرد فى منشوراتها ذكر لأهداف قومية أو عناصر نهضة عامة كالحديث عن الفلاح أو العامل أو مستوى المعيشة أو الفقر إلخ .. وإنما كانت هذه المنشورات دائما تتحدث عن الفضائح التى تتم فى الجيش . والصفقات المريبة ، واستغلال التضحيات المقدسة . وما إلى ذلك ... فأشخاص القائمين بالحركة . والأسباب التى أوجدت إيجاداً الهيئة المدبرة والملابسات المباشرة التى أدت إلى تنفيذها فى الوقت الذى نفذت فيه ... كلها عسكرية خاصة بالجيش لا تتعدى دائرته أو بالأصح دائرة عشرات الضباط .

* * *



الرسم الذى وضعه الفنان «كنعان» للغلاف الخارجى لكتاب «ترشيد النهضة» ولم يقدر له الظهور لمصادرة «الملازم» قبل طبع الغلاف .

ترشيد النهضة

دراسة توجيهية للانقلاب العسكري
ونظرة عبر المستقبل المصري

تأليف

جمال البنا

الغلاف الداخلي لكتاب «ترشيد النهضة»

وعندما نفذت الحركة احتفظت بطابعها العسكرى . ففى البيان الأول الذى ألقاه الرئيس محمد نجيب تحدث عن الخونة فى الجيش وما سببوه من هزيمة وفشل . وأكد ابتعاد الجيش عن السياسة وأوجد بالفعل وزارة مدنية تمارس كافة السلطات وقد استقالت الوزارة ورأس اللواء نجيب وزارة أخرى فتوخى أن يكون كل أعضائها - ما عداه من المدنيين .

قد يقال إن هذا النمط من السياسة والتدرج كان ضرورياً فى أول الحركة . ولولاه لما نجحت أو لتعرضت لصدمات قاسية . كما يمكن أن يقال - بحق - إن الحركة ماأن تملكت الزمام حتى بسطت أغراضاً إجتماعية وسياسية وإقتصادية عظيمة رائعة ذات طابع شعبى واضح مثل تحديد الملكية وإلغاء الألقاب التى لا ينادى بها إلا من كان متطرفاً فى الاصلاح[1] . وهذا اعتراض وجيه ، يدعم من وجاهته ماقيل من إن قانون تحديد الملكية لم يمر سهلاً . وأنه لولا إصرار الجيش عليه لما قسم له أن ينفذ .

ومع هذا فنحن نصر على نقطة معينة نعطيها كل الأهمية تلك هى أن هناك فرقاً أساسياً بين أن يؤمن الإنسان بنظرية معينة فى الاصلاح وفى الاقتصاد والسياسة ، وأن يكون إيمانه هذا سبباً فى إنبعاثه ، ودافعاً على تحركه ، وبين أن يكون أنبعاثه لسبب معين ثم يحاول أن يصلح بعد ذلك فى النواحى الأخرى لأن كل حركة مربوطة بأسبابها . موصولة نهايتها ببدايتها .

ثم نلاحظ مرة أخرى أن الطبيعة التى صدرت عنها الحركة ماكانت لتمثل أكثر من معنى عام من معانى الاصلاح . وبينما كانت فكرتها السلبية واضحة محددة تمام التحديد متمثلة فى خلع الملك الذى هو أصل الفساد وحاميه . فإن فكرتها الإيجابية **لم تكن محددة لأنهم ماكانوا يستطيعوا تحديدها . إذ هذا التحديد يتطلب اتباعاً معيناً لمذهب من المذاهب النظرية السياسية . الأمر الذى لم يكن من السهل التسليم به أو الوصول إليه ، وأغلب الظن أنه - لو حدث - لكان محل خلاف فى مسألة تستدعى التسليم المطلق ، والايمان الوثيق ، فما كانت ميول الضباط وأفكارهم لتتفق فى هذه الناحية . كما كان من الممكن أن تصير هذه المسألة ثغرة تؤتى منها الحركة بشتى الدعايات .**

---

(١) لم تكن المبادىء السته قد اعلنت بعد .

أما تعليل إصرار الجيش على إصدار قانون تحديد الملكية وإلغائه للألقاب وما إلى ذلك من إصلاحات تتسم بطابع إقتصادى أو إجتماعى فلا يتنافى ذلك مع صدورها عن حركة عسكرية أو إنقلاب وليس عن ثورة فقد حدث ذلك من قبل فى هذه البلاد بالذات عندما وقف عرابى أمام الخديوى توفيق يطالب بتشكيل مجلس نواب جنباً إلى جنب مطلبه الخاص بزيادة عدد الجيش ، وما كان عرابى بطلاً من أبطال الحريات الدستورية والفكرية ، وما كانت قومة الجيش إلا لمسألة عسكرية بحتة هى التمايز العنصرى بين الضباط الفلاحين والضباط الجراكسة واشعلت الحركة وحددتها عوامل عارضة ، ذلك أن كون حركة ما عسكرية لا يمنع قيامها بتنفيذ إصلاحات شعبية . وإنما الذى يتنافى مع هذه الحركة أن تتسم هذه الاصلاحات بسياسة واحدة أو أن تصدر عن نظرية معينة فى الاصلاح والسياسة» . انتهى الاقتباس من ترشيد النهضة .

وخلاصة الفصل - كما تقدم - أن الثورة هى حركة تقوم على عقيدة أو نظرية وتشترك فيها اشتراكاً فعلياً ومستمراً الجماهير . أما الانقلاب فهو الحركة التى يديرها مجموعة من الأفراد لتحقيق أهداف معينة . قد تكون ممتازة ومطلوبة . ولكنها لا تقوم على نظرية أو عقيدة ولا يشترك فى الانقلاب - عادة - الجماهير لأن الانقلاب إما أن يكون سرياً أو يكون عسكرياً ولا مجال للجماهير فى الحالين .

وموافقة وحماسة الجماهير للانقلاب شيء ، والمشاركة فيه شيء آخر . لأن الموافقة التى تصطحب بنجاح الانقلاب تعنى تأييد الشعب وموافقته - حتى وإن إنعدمت مشاركته - على الجزء السلبى من الانقلاب وهو القضاء على النظام السابق عليه .

أما الجزء الهام والإيجابى ألا وهو السياسة التى يتخذها النظام ، فهذا بالطبع لا يتأتى إلا عند القيام بها ، ولكن عند القيام بها تكون السلطة قد أصبحت بالفعل فى أيدى قادة الانقلاب ويمكن تزييف إرادة الشعب أو تضليله . من أجل هذا فإن تأييد الشعب - لو أفترضنا حدوثه بالفعل - لا يكفى ، إذ لابد من مشاركته الحقيقية ، لأن هذه المشاركة هى التى ستعصم قيادة الانقلاب من الديكتاتورية والاستئثار ، ولأنها هى المؤشر على صدق التأييد ، وأنه ليس تأييداً صنعه الانقلاب ترغيباً وترهيباً .

وقد صور عبد الناصر نفسه فى فلسفة الثورة سلبية الجماهير إزاء الحركة .

« كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة - وإنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور فتندفع وراءها صفوفاً متراصة منتظمة زاحفة . قامت الطليعة بمهمتها وإقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية **ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير .. وطال انتظارها** » .

. وإذا كان لانقلاب ٢٣ يوليو قاعدة شعبية فإن هذه القاعدة الشعبية كانت الاخوان المسلمين ولكن العلاقة لم تكن محكمة . ولم تكن طبيعية وقد ظهر الخلاف بينهما بسرعة وأنكر كل واحد الآخر وبذلك فقد الانقلاب قاعدته - التى كان يمكن - أن تضفى لمسة شعبية وبالتالى ثورية على الانقلاب .

انقلاب الضباط لا الجنود :

وقد يجوز لنا أن نقول هنا إن ماجاء فى الفصل الأول من كتاب « ترشيد النهضة » وتحليله للحركة فى وقت مبكر«سبتمبر» ٥٢ يفند الدعوى التى كثيراً ماتقال - لماذا لم تقولوا ذلك وعبد الناصر فى الحكم ؟ لقد قلناه وقمنا بواجبنا ونلنا نصيبنا من المصادرة ، وهذه المصادرة نفسها دللت على موقف الحركة من كل رأى حر يختلف عن رأيها حتى ان قُدم من منطلق الحب والعشم وتقديم النصيحة . ولا يمكن أن يوجه لوم إلى كاتب كتب وصودرت كتبه لأنه لم يستمر ، لأنه لو استمر فستستمر المصادرة وقد تضمه هو نفسه وليس كتبه فحسب فيؤخذ فى غيابات السجون ، ويتعرض للتعذيب وليس المطلوب من الكاتب - ثورياً أو عقائدياً - أن يكون فدائيا . ولكن أن يكتب وأن يحرص على وجوده على قيد الحياة وإحتفاظه بصفاء فكره حتى يمكن أن ينقل فكره إلى الاجيال ، فإذا ضاقت به البلاد فعليه أن يفر منها ويهاجر بهذه الطريقة أو تلك ..(١) .

وقد أثبت التطور صحة ما ذهب إليه « ترشيد النهضة » من أن حركة ٢٣ يوليو

---

(١) لعل من حق القراء - وخاصة من أبناء هذا الجيل - أن يعلموا شيئاً عن هذا الكتاب الذى وئد فى المطبعة وحملت «ملازمه» حملاً فى «بوكس» حكومى ، ثم عبئت فى «زكائب» فى مكان ما ، وبهذا حيل بينه وبين الظهور ، ولولا ملزمة كنا نحتفظ بها لاجراء « الخطأ والصواب » المطبعى لفقدنا نصه أيضا . وقد حدثت المصادرة عندما وصل صف الحروف إلى ص ٩٢ . وتضمن الكتاب إهداء له مغزاه « **إلى الأبطال - محمد نجيب وزملائه .. لكى يظلوا أبطالا ، وحتى لا يكون الفجر الكاذب** » ثم مقدمة حافلة بالأمل و «العشم» ≠

انقلاب عسكري وليست ثورة . وقد يسوغ لنا الآن ، وبعد مضى ٣٥ عاماً على عام ١٩٥٢ أن نضيف ان الانقلاب وإن كان عسكرياً بالمعنى العام - إلا أنه فى حقيقته كان « ضباطيا » وليس عسكريا أو « جيشيا » فالأسم الذى أطلقته الحركة على نفسها «الضباط الآحرار» تسمية تنم عن طبيعة فئوية . وكان بوسعهم أن يسمونها «الضباط الآحرار والجنود» ولكن لم يكن فى خاطرهم مطلقاً أى شيء عن الجنود - أو أى دور لهم . وحتى بالنسبة للضباط - فان دعوة «الضباط الاحرار» لم تكن تضم اكثر من مائة ضابط من بين عشرات الالوف - ولم يكن قادة هؤلاء يتمتعون بشهرة شعبية وسط الضباط كما توضح ذلك انتخابات نادى الضباط التى أجريت فى ٥٢/١٢/٣١ واعلنت نتائجها فى ٥٣/١/١ . وعندما وصل نفوذ الضباط الاحرار الى قمته . فاللذين ظفروا بالأغلبية الكاسحة كانا محمد نجيب ورشاد مهنا . وهما أقرب الى الاتجاه الاسلامى ،وقد نكل بهما الانقلاب فيما بعد . ولم ينتخب فى المجلس سوى ضابطين من ضباط قيادة الحركة . وسوى ضابطين من غير القيادة ولم يظهر اسم

والشكر وأن أثمن ما يقدمه كاتب هو ثمرة فكره وعصارة ذهنه . ويأتى بعد ذلك الفصل الأول الذى أوردناه هنا ، يتلوه الفصل الثانى وهو بعنوان «**لماذا يجب أن يتحول الانقلاب إلى ثورة**» واصوليا - فإن هذا صعب ، أو هو مستحيل ولكن إذا كانت الظروف قد قضت بقيام الانقلاب بهذه الصورة ، فلابد من العمل بسرعة لتحويله إلى ثورة . والخطوة الأولى فى هذا هى «**البحث عن عقيدة**» وهذا هو موضوع الفصل الثالث فإذا وجدت العقيدة فلابد من «**حزب من نوع جديد**» وهو ما يعالجه الفصل الرابع وكان ينص على إبقاء الأحزاب مع تكوين حزب جديد للحركة يمكن أن يكتسح الأحزاب . ويمكن أن يحقق ما يريد بفضل الأغلبية دون حاجة إلى حل الأحزاب أو الحكم بديكتاتورية . وبهذا ينتهى الباب الأول ليبدأ الباب الثانى وهو بعنوان «**التحرر من الماضى**» والفصل الأول منه هو «**مثل عليا حضارية**» والثانى «**تصفية التركة**» وأخيراً «**الدستور والوضع السياسى**» وهو الفصل الذى حالت المصادرة دون إتمام صفه وطبعه .

وكان الباب الأول تتصدره كلمة من كلمات ماركس ، بينما يتصدر الباب الثانى حديث نبوى .

فالكتاب كان مشروعاً متكاملاً . وقد أخذوا بفكرة حزب للحركة جنباً إلى جنب أحزاب أخرى .. ولكن بصورة مصطنعة تماماً وبعد أن أرتكبوا كل الموبقات فى المجال السياسى .

وبعد المصادرة قابلنا الرقيب العام وكان وقتئذ « البكباشى » أنور السادات الذى قال إن اربعه ضباط قرأوا الكتاب - كل على حده - وقرروا مصادرته .

جمال عبد الناصر أصلاً . فالحركة «ضباطية» بالمعنى الضيق . ولم يكن مناص من هذا ، وهى تنظيم سرى . فهى قلة من قلة .

وكان الاخوان المسلمون بحكم وعيهم الشعبى وطبيعة تكوينهم الجماهيرية . هم الذين اتجهوا الى الجنود ونحن نرى اسم «الجنود الآحرار» اول مرة فى التنظيم الاخوانى الذى حمل هذا الاسم وكان اول عمل لهم هو ارسال عريضة الى القصر فى ديسمبر ١٩٤١ طالبت «بمنع مايتعارض مع الاسلام.. وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ومنح الجندى الحق فى الامتناع عن أى عمل يناقض الشرع ، ووزعت منشورات داخل وحدات الجيش بمضمون هذه العريضة التى وقعت باسم الجنود الأحرار(١)» .

ولم تهتم السلطات بهذه الحركة لأنها صادرة من جنود لا ترى لهم أهمية ولأن إحالتهم للمحاكمة سيصلهم بضباط قد يتعاطفون معهم - وقد تضخم من شأنها وتكسب القائمين عليها شهرة وبطولة .

فإذا طعن أحد ما فى صحة هذه الرواية ، فمن الثابت أن الأستاذ البنا رحمه الله أسس «قسم الوحدات العسكرية» فى أوائل الأربعينات - ويقول صلاح شادى ان النشأة المنظمة للقسم بدأت بزيارة المرشد للمدرسة التابعة لسلاح الصيانة أسبوعيا كل يوم أربعاء حيث كان يدعو إلى ذلك بعض الإخوان الطلبة كالأخ عباس السيسى(٢) . وألف هؤلاء الاخوة الذهاب إلى المركز العام للاخوان المسلمين وانضم إلى صحبتهم آخرون من وحدات أخرى وكان على رأسهم من المدنيين الاخوة محمد أحمد عمارة وحسين مصطفى سليمان شعبة عابدين . ومن العسكريين مندوبون عن الصيانة وعلى رأسهم عبد الحليم عمار وعبد السلام موسى ومن الطيران الاخوة على بدران ومحمد الشناوى .

ويستطرد صلاح شادى :

« ثم تسلمت العمل فى هذا القسم بعد نقلى إلى القاهرة وتكليفى من المرشد حسن

---

(١) ذكر هذه الواقعة الاستاذ صلاح شادى فى كتابه صفحات من التاريخ ص ١١٨ واعتمد فى إيرادها على تقارير الأمن العام والبوليس المخصوص محفظة ٣٤ .

(٢) ووصل بعد ذلك إلى درجة «صول» ونال حظه من السجون والمعتقلات حتى انتهى به الأمر إلى «فرانكفورت» حيث رأس المركز الإسلامى بها . وكان مضيفنا خلال زيارتنا لهذه المدينة سنة ١٩٨٥ .

البنا بالعمل في هذا القسم فضممت إليه ضباط وكونستبلات وصولات البوليس الذين يعملون في حقل الدعوة[1] .»

وكان الموظفون المدنيون في الوحدات العسكرية يقومون بدور كبير في تعريف الضباط بدعوة الاخوان المسلمين ، وقد كان أحد هؤلاء الموظفين هو الذى عرف الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف بالدعوة ورتب له مقابلة الاستاذ البنا .

فهنا نلمس طبيعة الدعوة الشعبية ونسمع نبضها في دعوتها للجنود والعمال والمدنيين . وأنها لا تفرد بعنايتها الارستقراطيات أو تخص الضباط .. .

ولعله مما يستحق الاشارة هنا ، أن عرابى - وقد كان عندما قام بمظاهرة عابدين قد وصل إلى رتبة « أميرالاى » - كان يمثل المجندين المصريين الذين وصلوا إلى رتب الضباط «من تحت السلاح» أى دون أن يدخلوا الكلية الحربية . وقد كان من أسباب قومة عرابى قصر وزير الحربية نيل رتبة ضابط على خريجي الكليه وإلغاء الترقية من تحت السلاح . فعرابى كان في طبيعته جندياً واحتفظت حركته - وإن كانت عسكرية - بنبض شعبى ..

ولكن الذين قاموا بانقلاب يوليو لم تخطر ببالهم هذه المعانى وحتى لحظة قيام الانقلاب بالفعل فنحن لا نعلم ماإذا كان الجنود الذين حاصروا الأذاعة والوزارات إلخ .. قد قاموا بذلك لمجرد تنفيذ أوامر رؤسائهم العسكريين ، كأى أمر عسكرى . أو أنهم كانوا يعلمون بحقيقة الانقلاب . فإذا كانوا لم يُخطروا بالفكرة فإن هذا يعنى حرمان هذه المجموعة الشعبية الكبرى من شرف المساهمة الارادية وهى واقعة أبسط ما تنم عنه غياب الحاسة الشعبية لدى قادة الانقلاب[2]. وإذا كان الجنود قد نفذوا الأوامر إيمانا

---

(١) صلاح شادى المصدر السابق ص ١١٩ .

(٢) ذكر القائمقام احمد شوقى قائد الكتيبة ١٣ ، وهى القوة الضاربة التى قامت بتنفيذ الانقلاب «تم الاتفاق على ان نجتمع فى قشلاق الكتيبة الساعة العاشرة ونصف ، وان نذهب متفرقين وعلى ان نفهم العساكر ان العملية ضد الانجليز» «ليلة ٢٣ يوليو للاستاذ أحمد عطية الله ص ١٨٩ وذكر محمد نجيب فى حديثه لمجلة تايم الأمريكية «اما الجنود أنفسهم فكانوا يجهلون تماماً أنهم بسبيل المساهمة فى احداث انقلاب «المرجع السابق ص ٣٧٥ - وذكر الضابط ابو المكارم عبد الحى الذى اشترك فى حصار قصر عابدين أنه حين أمر الجنود بوضع المدافع حول القصر وضعها الجنود وظهرها الى السراى وفوهتها الى الجماهير !! وحين أعطى الامر بتوجيه المدافع الى القصر . وبدا التردد على الضباط والجنود فعاد يصيح بهم مؤكداً الامر ، فاستدارت المدافع نحو القصر» النقط فوق الحروف - احمد عادل كمال ص ٣٠٤ - والاستثناء الوحيد فى هذا الصدد هو =

بالفكرة وراءها - فإن مساهمتهم فى الحركة لاتقل عن مساهمة الضباط .. وذلك يوجب أن يكون لهم نصيب فى التمثيل فى مجلس القيادة أو الهيئات الشعبية مثلهم مثل العمال ، دع عنك ما كان يفترض بداهه من القيام بثورة لاصلاح نظم الضبط والربط والشخط والنطر وفرض الطاعة العمياء والمعاملة اللاإنسانية والتشغيل ساعات طوال والتكليف بمهام شاقة ، لا لأنها لازمة ، ولكن لمجرد أنها شاقة . وغير ذلك من الاجراءات التى وضعها الضباط البريطانيون للجيش المصرى ، وأمامنا شاهدان ينفيان أن الانقلاب قام باصلاح فى هذا المجال .

الأول : وهو إلى جانب دلالته . فيه من التبكيت مافيه - هو السوآل الذى الف الضباط الإسرائيليون أن يوجهوه إلى الضباط المصريين فى عدد من المناسبات وجاء ذكره فى وثائق عديدة . لماذا تسيئون معاملة جنودكم ؟؟

والثانى قدمه الأمن المركزى فى فبراير سنة ١٩٨٦ فى تلك القومة التى عبرت أصدق تعبير عن مدى ما يتملك نفوس هؤلاء البؤساء من ثورة عارمة . كما كشفت عن الممارسات التى وُضِعَت عمداً لاهدار آدميتهم وإنسانيتهم . وكأن الذى وضعها عدو لدود لهذه البلاد ولهؤلاء الجنود .

وقد كان من علامات « شعبية » بعض الثورات الدور الكبير الذى قام به الجنود فيها كثورة أكتوبر التى قام فيها -- سوفيتات (أو مندبو) الجنود بدور فى مواجهة ضباطهم القيصَريين - كما نجد فى ثورات أخرى ذات طابع شعبى أو عقدى اتجاهاً قوياً نحو «مدنِّية» الجيش ، وتطعيمه بالنظرية والعقيدة التى تجمع بينه وبين الشعب وتذيب «فئويته» كما حدث فى الثورة السوفيتية وثورة إيران الإسلامية . بحيث تكون اليد العليا فى النهاية هى للقرار السياسى المستلهم من النظرية . وفى الدول العريقة فى الديمقراطية كبريطانيا ، أو حيث يكون الحكم بالقرآن . لا يكون للجيش حصانة خاصة من مساءلة القانون .. ولكننا لا نجد شيئا من ذلك كله فى انقلاب يوليو . بل نرى نقيضه **فليس هناك دور أو تمثيل للجنود . وهناك سياسة مقررة لاعلاء شأن الجيش وجعله بمنأى عن مساءلة القانون أو حتى سلطة مجلس الشعب . وتحت راية « لا مساس » المقدسة يمكن أن تفعل السلطات العسكرية ما تشاء دون مساءلة** . ثم نجد اتجاها نحو «**عسكرة**» المجتمع ، ونشهد زحفا ضباطيا على المناصب

ماروى عن ان القائمقام يوسف صديق ، عندما خرج بجنوده خطبهم وعرفهم بالفكرة فى الانقلاب واكتسب حماسهم . وليس لدينا ما يؤكد هذه الرواية وان لم نستبعد صدورها من يوسف صديق .

المدنية فكل المحافظين من العسكريين . وجاء وقت كان ٧٢ ٪ من السفراء والديبلوماسيين عسكريين وعين الضباط الذين أحيلوا للتقاعد أو أخرجتهم محاكم التطهير مديرين في الشركات والمنشأت الاقتصادية والصناعية والتجارية . بل زحف العسكريون على الجامعات ، وقد تدهش عندما تعلم أن المدير العام للآثار ضابط سابق وأن نقيب إتحاد المهن الفنية من تمثيل أو سينما أو رقص إلخ ضابط شرطة سابق وزميل وزير الداخلية !! وإن مديرى النوادي الرياضية من القادة العسكريين . وأهم من هذا كله أن البلاد تحكم من سنة ١٩٥٢ حتى الآن برؤساء جمهورية عسكريين ، من محمد نجيب إلى مبارك ، فأى ثورة هذه .. وما مدى الشعبية و « الجماهيرية » فيها .

وكونت هذه المجموعة من الضباط طبقة جديدة كانت هى أبرز «الانجازات» الفعلية التى تمخضت عنها الحركة ولعل هذه الحقيقة هى التى جعلت العهد حساساً نحو أى إشارة إلى طبقية - ومن هنا حدثت تلك الواقعة الغريبة واقعة القبض على مترجم الكتاب «الطبقة الجديدة» الذى ألفه الكاتب اليوجوسلافى ميلوفان دجيلاس ، وجمع النسخ من السوق عام ١٩٥٧[١] .

ومن الجدير بالذكر ان فكرتنا عما حدث في يوليو . وانه انقلاب وليس ثورة هو ما انتهى اليه عدد من الكتاب من المؤيدين للانقلاب فقد نشر الدكتور راشد البراوى كتاب بعنوان «حقيقة الانقلاب الاخير في مصر» فى الايام الاولى للانقلاب كما تحدث مؤرخ يوليو الاستاذ احمد حمروش ، وهو احد الضباط الاحرار فى كتابه «قصة ثورة ٢٣ يوليو» عما حدث باعتباره انقلاباً عسكرياً وهو يعتبر ذلك - ربما بحكم ثقافته الماركسية ، أمراً بديهياً لايحتاج الى دفع ، فيخصص عنوانا فرعياً «التحضير للانقلاب» ويصف كيف توصل إليه الضباط الاحرار عندما استبعدوا فكرة الاغتيالات لأسباب عديدة فيقول «وثبتت فكرة الانقلاب واخذت تنمو مع المناقشة . بدأت بالتفكير في الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة دون الاذاعة أو غيرها ، ثم تطورت حتى أصبحت حركة واسعة وانقلابا عسكرياً حقيقياً» ص ٢١ ج ٢ طبعة الموقف العربى» .

وهذه الفقرة هامة لانها توضح ان الحركة كان يمكن ان تقتصر على السيطرة على قيادة القوات المسلحة والمطالبة بالاصلاحات داخل الجيش وأنها توضح لنا أن فكرة الانقلاب خرجت من معطف الاغتيالات .

---

(١) ص ٤٠٤ ليلة ٢٣ يوليو للاستاذ أحمد عطية الله .

وفى مكان آخر يقول احمد حمروش .

«تنظيم الضباط الاحرار تحرك ليلة ٢٣ يوليو منفرداً دون اتصال وثيق بالجماهير او بالتنظيمات والاحزاب السياسية الوطنية والتقدمية ، معتمداً على السرية التى أحاط بها نفسه متخذاً الطابع الانقلابى المفاجىء ، واثقاً فى نفس الوقت من احتضا الشعب لحركتهم بعد أن فاض به كيل الغضب من تصرفات الاستعمار والسراى (ص ٤٥ ج ٢) .

وجاء فى بحث للدكتور إكرام بدر الدين عن تطور المؤسسات السياسية (البرلمان والوزارة) تحليلاً للسمات الرئيسية الثلاث «لحركة الجيش» وهى :

اولها :-انها حركة عسكرية قوامها رجال عسكريون واداتها تنظيم عسكرى (تنظيم الضباط الاحرار) واحتفظت باستقلالها التنظيمى عن الحركات والاحزاب السياسية السابقة على الثورة .

ثانيها : انها حركة سرية قامت بعمل انقلابى ضد نظام الحكم القائم فى ذلك الوقت مما أثَّر على نمط السلوك السياسى لقادتها فيما بعد ، وهم فى الحكم وجعلهم يركزون بصفة خاصة على أولوية عنصر الأمن .

ثالثها : انها حركة لم تعبر عن تنظيم ايديلوجى موحد ، بل ضمت بين صفوفها عناصر ذات اختلافات ايديلوجية وفكرية واضحة ، بل لقد وجد الاختلاف فى بعض الأحيان داخل الخلية الواحدة فى التنظيم[1] .

رفض الشعب بقاء الانقلاب :

وهناك بعد مؤشرات عديدة توضح لنا أن الشعب ، بقدر ما أيد الانقلاب فى قضائه على الحكم الملكى وما أرتبط به من فساد ، بقدر ما كان يرفض الحكم العسكرى ويطالب بعودة العسكريين – قادة الانقلاب – **إلى الثكنات – بعد أن أدوا دورهم الوطنى الذى ماكان غيرهم يمكن أن يقوم به ليستطيع ،غيرهم ، القيام بالدور الذى لايمكنهم القيام به** – أعنى الحكم الديمقراطى الذى يعبر عن ارادة الشعب . وأول هذه المؤشرات ماحدث فى مارس ١٩٥٤ عندما استطاع الشعب أن يعبر

---

(١) انظر تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠ – ١٩٨١ طبعة ثانية (مكتبة نهضة الشرق) ص ٨٠ .

عن رغبته . ففى هذا الوقت «التف الوفد والاخوان والشيوعيون كلهم حول محمد نجيب – ليس حباً فى عيون محمد نجيب ، ولكن للقضاء على الثورة»[1] كما يقول كمال الدين حسين ولماذا يريد الشعب القضاء على الثورة إذا كانت الثورة ثورته. ولأى سبب يلتف الشيوعيون والاخوان المسلمون والوفد ، أى كل الاتجاهات السياسية حول محمد نجيب ، ويقبلون تأييده (لا حبا فى سواد عيونه) ولكن للقضاء على الثورة . إلى هذه الدرجة وصلت مقاومة الشعب للثورة المزعومة . ولم يخطر ببال السيد كمال الدين حسين أنه من واجب الثورة أن تستجيب لارادة الشعب . والذى فكر فيه جمال عبد الناصر وبقية العصبة أنه ليس من حق الشعب أن يثور على « الثورة » وإن واجبهم يقضى عليهم بفرض ثورة الشعب على الشعب . وبمعنى أصح فرض أنفسهم (أو ثورتهم الخاصة) على الشعب .

وقد ذكر هذه الحقيقة بالألفاظ نفسها تقريباً على صبرى فى حديث له فى مجلة صوت العرب فى ٨٧/١/٤ (ص ٧) اذ قال « .. نجد أنه فى اوائل الثورة حدث تحالف بين كل القوى ضد الثورة . والغريب انه حدث تحالف بين الاخوان المسلمين والشيوعيين والوفد وبقايا أحزاب آخرى فى مواجهة الثورة لا لشىء إلا اسقاط الثورة لا لاتفاق بينهم فى أهداف او مبادىء ، بل بالعكس تلاقت التناقضات لهدف واحد هو التخلص من الثورة» .

مما يؤكد كراهية ورفض الشعب «للثورة» وقتئذ وتكتل كل فئاته وحركاته على اختلافها ضدها .

ومن هذه المؤشرات ماذكره أحد كتاب الانقلاب – الاستاذ صبرى أبو المجد ونشره فى مجلة المصور العدد الذى صدر يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٧ تحت عنوان «كلمات لاتنقصها الصراحة : مطلوب إعادة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو » وجاء فيه :

« وأذكر – والذكرى تنفع المؤمنين . أننى فى مثل هذه الأيام منذ أثنين وثلاثين عاما أستفتيت عشرة آلاف مصرى ومصرية فيما يجب أن يكون عليه مستقبل مصر بعد فترة الانتقال التى حددت قيادة الثورة ديسمبر سنة ١٩٥٥ نهاية لها . وفى هذا

---

(١) حديث كمال الدين حسين مع مجلة أكتوبر العدد ٥٦٠ فى ١٩ يوليو ١٩٨٧ .

الاستفتاء الذى نشر أو أعد للنشر فى نهاية يونيو سنة ١٩٥٥ قال أكثر من ٩١ ٪ ممن استفتيناهم بضرورة عودة الاحزاب وتشكيل أحزاب جديدة وأتباع النظام الرئاسى وكون الوزارة مسؤلة مسئولية كاملة أمام مجلس النواب .

يومها قامت الدنيا ولم تقعد ، صودر المصور . ألقى بى فى غياهب مباحث أمن الدولة وسجن البوليس الحربى وهو أفظع من سجون القرون الوسطى - بل أن السجن الحربى فى مصر وسجن الباستيل فى فرنسا كهيلتون وسميراميس والميريديان بالنسبة لهذا السجن العتيد . كنت - وهذا مما اعتز به - أول صوت مصرى طالب بالديمقراطية[1] وتعدد الأحزاب ولم تكن الثورة قد أكملت عامها الثالث بعد - ودفعت الثمن فى السجن . **تعذيب لا مثيل له حيث كان يتم تربية البق والقمل وكافة الحشرات ، وحيث كان يجرى ترويض العسكرى الأسود - وقد رأيته بعينى رأسى - ثم دفعت الثمن فيما بعد ثمانية عشر عاماً لاأتحرك . مكانك سر لا أتقدم خطوة** واحدة إلى الأمام . ولا يزيد راتبى عن ستين جنيها . وكان قد بدأ سنة ١٩٤٨ بثلاثين . عندما أسافر إلى الخارج لابد من أخذ رأى بعض الجهات فى وزارة الداخلية . أكثر من مرة أنزلت من الطائرة ! وكنت كسكرتير عام نقابة الصحفيين مسافراً إلى سوريا ومرة أنزلت كذلك من الطائرة وكنت فى طريقى إلى اليمن إلخ ..»

فهذه الفقرات توضح أن ٩١ ٪ من بين عشرة ألاف أرادوا « خط الديمقراطية » وأن نشر هذا تطلب مصادرة المصور ، وسجن الكاتب وملاحقته إلخ ..

وأبعد من هذا فى الدلالة ، ما نكره من أن عبد الناصر نفسه لم يغتفر للكاتب هذه «الفعلة السوداء» وأنه فى كل لقاء كان يقول له «حرمت تعمل استفتاء» .

ومن المؤشرات الهامة أيضاً موقف هيئة التدريس بالجامعة ورفضها لاستمرار الحكم العسكرى فى مارس سنة ١٩٥٤ وقد تحدث الدكتور عبد المنعم الشرقاوى الذى كان أول رئيس لجمعية هيئة التدريس بالجامعة عندما انشئت سنة ١٩٥٠ - فى حديث

---

(١) ليس هذا صحيحا فقد طالبنا به فى كتابنا ترشيد النهضة . وطالب به الاستاذ الهضيبى رحمه الله أكثر من مرة فى خطابات رسمية إلى عبد الناصر وبيانات تمثل وجهة نظر الاخوان المسلمين ستذكر فى فصول تالية لهذا الكتاب . وطالبت به جريدة المصرى وكل هؤلاء دفعوا ثمن قيامهم بهذا الواجب المقدس

لجريدة الوفد (العدد الصادر فى ١٩٨٧/١٢/١٩) عن الدور الوطنى للهيئة فى عهد الملك فاروق ، وكيف رفض الاساتذة الاحتفال بعيد العلم الذى افتتحه فاروق ، فلم يجد استاذاً واحداً يستقبله ، كما رفضت هيئة التدريس تقديم هدية لمناسبة زواج فاروق بناريمان ثم استطرد فتحدث كيف أيدت هيئة التدريس الاتجاه الديمقراطى فى أزمة مارس واصدرت بياناً تؤيد فيه عودة الجيش الى ثكناته وعودة الحياة البرلمانية والديمقراطية والدستور وحرية الصحافة .

وفى ٥ ابريل اجتمع عبد الناصر بهيئة التدريس ويقول الدكتور الشرقاوى ، بدأ عبد الناصر حديثه قائلاً «لقد قمنا بالثورة قبل موعدها وليس لدينا برنامج وكنا نعتقد أن اساتذة الجامعة هم الذين سيضعون لنا البرنامج ويعاونوننا فى تنفيذه ، ولكن الذى حدث وثبت لنا ان الجامعة واساتذتها ضد الثورة» .

ورد الدكتور الشرقاوى بأن الجامعة تؤيد الثورة واهدافها باستثناء نقطة واحدة هى الديمقراطية ، وأنها تؤيد الحياة الديمقراطية والحريات والدستور» ويقول الدكتور الشرقاوى ، ورد عبد الناصر بانفعال «تريدون عودة البرلمانية وحكم البرلمان وحكم «حسن ياسين وتهامى معارك وهما من أعضاء الوفد فى البرلمان فقلت له اذا كان «حسن ياسين» و «تهامى معارك» وفديين فمعهما المئات من رجالات مصر الاكفاء واذا كنا نفهم ان الملك كان يخشى الديمقراطية لفضائحه واخطائه فلا نتصور ان تكون الثورة ضد الديمقراطية وهى كما تقولون بريئة - حتى ذلك الوقت - من الاخطاء و السلبيات واحتد عبد الناصر وقال : **«أنا لايهمنى الشعب وإنما الذى يهمنى هو الجيش فانا أواجه محاولات انقلاب واضطر لمواجهتها بالعنف وليس لدى وقت للديمقراطية وأنا لم أذق طعم النوم منذ ٧٢ ساعة خوفا من حدوث انقلاب آخر داخل الجيش» وانتهى الاجتماع بعد مناقشات طويلة حول الديمقراطية وقلت له اننا متفقون مع الثورة فى الغاية ولكننا نختلف فى الوسائل ونتمنى أن تكون وسائلكم لصالح الوطن والمواطنين»** .

ويقول الدكتور الشرقاوى إن عبد الناصر فصل عدداً من الاستاذة فى ٢٣ ديسمبر سنة ٥٤ لانهم طالبوا بالديمقراطية .

ويغلب ان تكون هذه الواقعة فى أصل التهمة التى وجهت الى الدكتور الشرقاوى ، والتعذيب الذى وقع عليه لان عبد الناصر لم يكن يتسامح أبداً مع أى واحد يعارضه.

واخيراً فيجب أن لاننسى ان عبد الناصر أصدر قراراً بحل نقابة المحامين فى ٢٢ ديسمبر سنة ٥٤ عندما اجتمعت الجمعية العمومية لها بصفة غير عادية فى ٢٦ مارس سنة ٥٤ وقررت المطالبة بعودة الحياة النيابية وحل مجلس الثورة ..

نعتقد أن فيما قدمناه فى الفصل ما يقنع القارىء النزيه ان ما حدث ليلة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان إنقلاباً «ضباطيا» وليس ثورة شعبية ، وإن تأييد الشعب لقيامه- فى الأيام الأولى له- لايجعله ثورة ولكنه مجرد تأييد للقضاء على الحكم الملكى وما اقترن به من فساد ، أما مابعد هذا فإن الشعب لم يكن يعرف شيئاً حتى يؤيد . فلا هو يعرف من قام بالانقلاب ، ولا الانقلاب عرف الشعب بنفسه ولم يتم هذا إلا بعد أن أستتب الأمر للجيش ، وان انتشار الكتابات عما حدث فى يوليو باعتباره ثورة هو من باب الخطأ المشهور الذى يفضلونه على الصواب المهجور لأسباب عديدة لا تخفى على القارىء ، ولكنه لا يغير الواقع ، ولا يغنى عن الحق شيئاً .



الفصـل الخـامـس

القوى التى اشتركت فى قيام الانقلاب
وأسباب نجاحه

أ - النظام الخاص فى الاخوان المسلمين :

أوضح تحليلنا فى الفصول السابقة ظهور الهيئات الشعبية على الساحة ، وكان ابرز هذه الهيئات واكثرها جماهيرية هى الاخوان المسلمون ، واكتسبت هذه الهيئات حماسة وتأييد الشعب دون احزاب البورجوازية التى كانت ترتبط بالسراى او الانجليز او المصالح، ممثلة فى الراسماليين وكبار الملاك ومن بين هذه الهيئات كان دور الاخوان بارزا بصورة جماهيرية وتنظيمية .

كان من عناصر تميز هذه الهيئة الجديدة على الساحة عبقرية منشئها فى الناحيتين التنظيرية والتنظيمية وتمكنه من الحديث وتأثيره العميق على المستمعين ، وجاذبيته الشخصية وما اتسم به من بساطة وشعبية صادقة، واهم من هذا كله إيمانه الخالص الذى تملك نفسه وجعله ينذر حياته للدعوة .

كانت دعوة الاخوان بعثاً للاسلام مدته من المسجد الى الجامعة ومن احتراف الشيوخ الى تطوع الشباب واستلهمت الكتاب والسنة فاستكشفت نقط الاصالة فى الاسلام والمكونات التى تميزه كالقوه ، والرسالية ، وما تطلبه فى المؤمنين من جهاد فالاسلام لم يكن فى نظر الاخوان طقوسا وشعائر فحسب ، ولكن دعوة لتجديد الحياة والمجتمع... الاقتصاد والسياسة .

من أجل ذلك كانت فكرة (القوة) من المحاور الرئيسية فى دعوة الاخوان المسلمين . وقد تبينت أن «العزة» التى هى من حق المؤمنين لا يمكن ان تتهيأ لهم الا إذا

توفرت لهم القوة فى كل مجال... مجال الاقتصاد... مجال الاجتماع... ومجال السياسة .. وكافراد وجماعات، ولهذا كانت توجيهاتها لأعضائها أن يبتعدوا عن كل ما من شأنه أن يضعف الصحة او يوهن الارادة، كما انها كهيئة اهتدت الى تنظيم (الجوالة) الذى يتيح لها ان تحقق مضمون القوة عمليا لاعضائها واستخدمت الفاظا تكاد تكون عسكرية مثل (الكتيبة) التى يقصد بها اجتماع مجموعة معينة وقضائها الليل معا فى صلاة وذكر وعبادة وتمرينات عسكرية ورياضية .

واخذت الاحداث التى مرت بها البلاد فى الاربعينات تفرض نفسها على الجوالة وتدفعها شيئا فشيئا لأن تتكيف تبعا لها. وكان من ابرزها قضية فلسطين ومقاومة التسلل الصهيونى كما كان هناك احتمال القيام بدور ما ضد القوات البريطانية التى كانت تمرح وتعربد فى البلاد طوال سنوات الحرب (٣٩ - ٤٥) والتى هددت تطوراتها البلاد بغزو جيوش المحور بعد أن أصبحت فى العلمين - فبدأت تتكون فى رحم الجوالة (نواة) النظام الخاص الذى لا يقتصر التدريب فيه على التمرينات الرياضية ولكنه يمتد ايضا الى «المهارات العسكرية» كما بدأت فكرة استقطاب بعض عناصر الضباط وصف ضباط فى الجيش والبوليس وكان مما يميزها فى هذا المجال انها لم تقتصر على الضباط ولكنها شملت صف الضباط والعاملين فى الخدمات العسكرية .

ويجب التمييز هنا ما بين «فكرة القوة» الاصولية فى التنظير الاخوانى وفكرة (الثورة) التى تمثل احدى الوسائل والتى لم يتحمس لها الاخوان تحمساً مطلقا او بوجه خاص. وقد تنبه الاخوان الى ان الثورة لا تطلب لذاتها ولا يلاذ بها الا بعد استنفاد كل الوسائل والسبل الاخرى التى تقوم على الاقناع والدعوة والنشر والحكمة والموعظة الحسنة لأن الثورة لها انعكاسات خطيرة قلما يسلم منها المجتمع. وحتى بالنسبة للجهاد المقدس لدى الاخوان، فإن شعارهم كان « لا تتمنوا لقاء العدو فإذا لقيتموهم فاصبروا .....» فالاخوان رغم انهم كانوا اكبر دعاة للتغيير فى المجتمع البورجوازى الا انهم كانوا يؤثرون ما وسعهم هذا ان يتم التغيير بالوسائل السلمية والحكمة والموعظة الحسنة.

وفرق الامام الشهيد حسن البنا - فى وقت مبكر (المؤتمر الخامس سنة ١٩٣٨) فى وضوح وجلاء ما بين القوة التى يؤمن بها الاخوان كحقيقة دائمة فى كل مجالات الحياة ، وتعنى التمكن والتفوق والثقة. وبين «الثورة» التى هى اسلوب من اساليب العمل السياسى وابدى بعض التحفظات عليها. فقال فى رسالة المؤتمر الخامس :

... اما القوة فشعار الاسلام فى كل نظمه وتشريعاته فالقرآن ينادى فى وضوح وجلاء: ﴿ **واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم**﴾ بل ان القوة شعار المسلم حتى فى الدعاء وهومظهر الخشوع والمسكنة واسمع ما كان يدعو به النبى ﷺ فى خاصة نفسه ويعلمه اصحابه وينادى ربه «اللهم انى اعوذ بك من الهم والحزن وأعوذ بك من العجز والكسل وأعوذ بك من الجبن والبخل واعوذ بك من غلبة الدين وقهر الرجال» وهكذا استعاذ رسول الله ﷺ من كل مظهر من مظاهر الضعف- ضعف الارادة بالهم والحزن- وضعف الانتاج بالعجز والكسل - وضعف الجيب والمال بالجبن والبخل - وضعف العزة والكرامة بالدين والقهر .

ثم يستطرد فيقول :

«والاخوان المسلمون اعمق فكرا ، وابعد نظراً من أن تستهويهم سطحية الاعمال والفكر فلا يغوصوا فى اعماقها ولا يزنوا نتائجها وما يقصد منها وما يراد بها . **فهم يعلمون ان اول درجة من درجات القوة العقيدة والايمان. ويلى ذلك قوة الوحدة والارتباط. ثم بعدها قوة الساعد والسلاح ولا يصح ان توصف جماعة بالقوة حتى تتوفر لها هذه المعانى جميعاً . فإنها إذا استخدمت قوة الساعد وهى مفككة الاوصال مضطربة النظام او ضعيفة العقيدة، خاملة الايمان فسيكون مصيرها الفناء والهلاك.**

ثم يتساءل الامام البنا فيقول :

ولكن هل اوصى الاسلام - والقوة شعاره - باستخدام القوة فى كل الظروف والاحوال ام حدد لذلك حدوداً واشترط شروطاً ووجه القوة توجيها محدوداً ؟ وهل تكون القوة اول علاج او ان آخر الدواء الكى ؟

وبعد هذه الاسئلة يجيب السائلين فيقول :

« ان الثورة اعنف مظاهر القوة - ومن هنا كان نظر الاخوان المسلمين اليها ادق واعمق وبخاصة فى وطن كمصر جرب حظه فى الثورات فلم يجن منها الا ما تعلمون، وبعد كل هذه التقديرات اقول لهؤلاء السائلين : **ان الاخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدى غيرها وحيث يثقون انهم قد استكملوا عدة الايمان والوحدة. وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء - صرحاء وسينذرون أولاً وينتظرون بعد ذلك. ثم يقدمون فى كرامة وعزة ويحتملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضاء وارتياح .**

أما الثورة فلا يفكر الاخوان المسلمون فيها ولا يعتمدون عليها ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها وان كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بأن الحال إذا دام على هذا المنوال ولم يفكر اولو الامر في الاصلاح العاجل والعلاج السريع فسيؤدي ذلك حتماً الى ثورة ليست من عمل الاخوان ، ولا من دعوتهم» . انتهى

وهي كلمات بقدر ما تمثل خطأ نظريا معينا، بقدر ما تجاوزه الى نبوءه تحققت فيما بعد .

على كل حال، فإن التطورات السياسية كانت تمضي حثيثا بصورة رجحت احتمالات المجابهة في مصر وفلسطين ودفعت الاخوان الى تكوين قسم عسكري - وجعل الضابط محمود لبيب مسئولا عنه. وكان محمود لبيب ضابطا وطنيا اصطدم مع الانجليز فأحالوه على التقاعد وهو برتبة صاغ وعند اكتمال رجولته ، شأنه في هذا شأن صالح حرب وكان يتمتع بمحبة وتقدير مجموعات عديدة من شبان الضباط ذوي المشاعر الوطنية لما تميز به من خلق وشجاعة ووطنية[1] .

وقد يثار هنا ... اذا كان الاخوان لا يستهدفون الثورة العسكرية فلماذا تغلغلوا في الجيش وكونوا تنظيماتهم الخاصة...

ان هناك أكثر من رد وجيه. ولعل أظهرها بداهة ان اكتساب الاخوان ضباطا في الجيش سيكون له اثر إذا ارادت الحكومة ان تسلط الجيش على الشعب عندما يتطلب الامر القيام بمظاهرات سلمية، كما ان كون فرد ما ضابطا لا يخرجه من إطار الدعوة، على العكس ان تعميق الاحساس الاسلامي في نفوس الضباط وتهذيب اخلاقهم سيكون له ولا شك اثر حميد على ادائهم العسكري وقياداتهم بحيث يكونون قدوة حسنة.. وهو امر يدخل في الاطار العام لدعوة الاخوان .

---

(١) اراد الله لنا ان نصاحب محمود لبيب في معتقل هاكستب والطور وعيون موسى في عام ١٩٤٩ وكان يتمنى على الله ان لا يموت قبل أن يقف على قبر مصطفى كامل ومحمد فريد. وكان في المعتقل يعمل في خدمة المعتقلين وشئونهم قائلا (الرياضة في خدمة المجموع) وعندما نقلونا بصورة مفاجئة الى معتقل (عيون موسى) لم يكن بالمعتقل مياه فاتفقوا على أن يقوم بعض الجنود البريطانيين من معسكر قريب بإرسال (صهاريج) ممتلئة بالمياه وكنت جنب محمود لبيب وهو ينظر الى الجنود البريطانيين وهم ينزلون هذه الصهاريج ويقول (**اشرب من عين آنية ولا اشرب من يد انجليزية**) رحمه الله رحمة واسعة فقد توفى بعد خروجه من المعتقل (١٩٥٠) بفترة وجيزة .

خلايا الضباط داخل الجيش :

كان الجيش يخضع لرقابة قوية من سلطات الاحتلال التى حرصت على أن يكون جيشا مظهريا يقتصر دوره على الاستعراضات فى المناسبات، ووضعت على رأسه قادة انجليز وكان اى نشاط وطنى لأى ضابط يتابع بدقة وعندما ادت المناسبات لان يشغل عزيز المصرى منصب المفتش العام للجيش ثم رئيس الاركان وهى مناصب كانت مقصورة على الانجليز شجع ذلك بعض الضباط الشبان واحيا الأمل فى نفوسهم وان لم يقدر لعزيز المصرى البقاء طويلا لأن الانجليز تمسكوا بإقالته والتخلص منه وتوصلوا الى ذلك بل واعتقلوه لفترة فى سجن الاجانب حيث اطلق عليه القومندان الانجليزى للسجن «الدوق الحديدى بدون واترلو»[1] والحقيقة ان عزيز المصرى اسهم أو كان وراء ، ما لايقل عن واترلو ولكن أنّى لهذا الانجليزى ان يفهم !

وكان عزيز المصرى ضابطا ممرسا وعسكريا محترفا وزعيما سياسيا وأحد الشخصيات الاسطورية اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، وقد صال وجال فى وجوه نشاط متعددة ، فحارب كضابط فى الجيش العثمانى فى جبهات البلقان وروسيا وتركيا واليمن وليبيا والسعودية وعين مدرسا فى كلية اركان الحرب فى برلين (المانيا) كما كان احد اركان جمعية (الاتحاد والترقى) التى عصفت بالسلطان عبد الحميد ولكنه اختلف معها عندما خضعت لهيمنة العنصريين الاتراك وأسس (الجمعية القحطانية) ثم (حزب العهد). وهما الهيئتان اللتان ضمتا زعماء القومية العربية فى سوريا والعراق ولبنان خلال العشرينات والثلاثينات وعندما حيكت له المؤامرات وحكمت محكمة تركية بإعدامه ثار الرأى العام العالمى وانتقدت جريدة التايمس البريطانية الحكم وصاغ الشاعر (شوقى) قصيدة مؤثرة رفعها الى السلطان وجاء فيها :

بالله بالاسلام ، بالجرح الذى
ما انفك فى جنب الهلال يسيل
هلا حللت عن السجين وثاقه
ان الوثاق على الأسود ثقيل

---

(١) اسرار السياسة المصرية فى ربع قرن للاستاذ عبد المغنى سعيد (كتاب الحرية) ص ١٠٨ .

ايقـــول واش او يــــردد شامت
صنديـــد برقـــة موثـــق مكبـــول
هـو مـن سيوفك أغمدوه لريبـة
مـا كـان يغمد سيفك المسلـــول
فاذكـر أميـر المؤمنيـن بـــلاءه
واستبقـــه ان السيـــوف قلـــيل

وبتأثير هذه الضجة الاعلامية الدولية الغى الحكم وعاد عزيز الى الأرض التى انجبته مصر وشغل لفترة منصب المفتش العام ورئيس الاركان فشجع ذلك مجموعات من الضباط الشبان الذين كانوا يفكرون فى اوضاع وطنهم على عمل مستقل.

وفى هذا الوقت كانت رحى الحرب تدور وتفرض ضروراتها العسكرية على مرافق البلاد وخدماتها فتزدحم شوارع القاهرة والاسكندرية بالجنود. ويصبح الاظلام دأبا وتستخدم السكك الحديدية لنقل العتاد الحربى أما منطقة القنال فإنها كانت معسكراً حقيقى يعج بعشرات الالوف من الجنود من كل جهات الامبراطورية وتمتلأ بمخازن (النافى) ومستودعات الاسلحة والذخائر والعربات والدبابات... الخ وقد عشنا فترة ما من تلك الحقبة فى الاسماعيلية فكنا نرى عشرات الجنود وقد تمددوا على رصيف محطة السكة الحديد وراحوا يغطون فى نوم عميق بأحذيتهم وملابسهم الكاملة ومعظمهم فى مستهل الشباب بينما تعيش المدينة بأسرها حياة عسكرية بمعنى الكلمة .

وفى ١٩٤٢ حاصر الجيش البريطانى قصر عابدين واقتحمه السفير البريطانى وقدم انذارا الى الملك فاروق بتشكيل النحاس للوزارة والا « فإن عليه تحمل العواقب » واعتبر كل الضباط هذه اهانة كبرى لهم جميعا وللجيش ولقائده الاعلى - الملك - الذى لم يكن قد تكشفت مباذله وكاد قائد أحد الالوية ان يتحرك لولا الاوامر الصريحة واجتمع البكباشى (كامل الرحمانى) بمجموعة من الضباط ضمت بعض الذين اسهموا فى انقلاب ٢٣ يوليو للاعراب عن استيائهم وقدم الضابط «محمد نجيب» استقالته التى لم تقبل .

ومع احتمال تورط البلاد فى الحرب او تعرضها للاحتلال، ومضايقة بعض جنود الحلفاء للمدنيين المصريين فى شوارع القاهرة وغيرها ... أصبح على هؤلاء الضباط الشبان ان يفعلوا شيئا فتكونت خلال الفترة من ٤٠ الى ١٩٤٨ عدد كبير من الخلايا والمجموعات او كما سماها انور السادات (حلقات الساخطين) نهض

بأمرها ضباط عرف بعضهم ولكن يحتمل أن يفوق عدد من طواهم سجل النسيان عدد الذين نعرفهم وبرزت فى هذا المجال اسماء البكباشى الرحمانى ومصطفى كمال صدقى وحسين عزت (ضابط الطيران) وأنور السادت وعبد المنعم عبد الرؤوف وعبد اللطيف بغدادى ووجيه خليل وسعودى ابو على وحجاج ورضوان وابو زيد ، وآخرين وقد استشهد بعض هؤلاء فى حرب ٤٨ وتضمن عمل هذه الخلايا التفكير فى انقلاب او القيام باغتيال بعض افراد القوات البريطانية والساسة المصريين الذين يمالئون الانجليز وتخريب المعسكرات البريطانية... الخ.

وتحللت معظم هذه الخلايا والفصائل عندما اعلنت حرب فلسطين ١٩٤٨ لأن الحرب أدت الى نقل معظم ضباط هذه التكتلات الى مواقع أخرى أو شغلتهم بالقتال فى الجبهة او استشهد بعضهم ولما انتهت الحرب عادت مرة اخرى محاولة التكوين فى مناخ جديد صنعته احداث الحرب .

وانتهت التطورات الى بروز ثلاث شخصيات قيادية فى الجيش كان لكل منها دور فى المرحلة السابقة .. ثم طوى هذا الدور ولكن ليعود فى شكل جديد بعد سنة ١٩٤٨ وليدخل المرحلة الحاسمة. هذه الشخصيات هى عبد المنعم عبد الرؤوف (الطيران) وانور السادات (الاشارة) وجمال عبد الناصر (المشاة) وكان كل واحد منهم يمثل نمطا مميزا بحكم نشأته وفكره وقام كل واحد منهم بدور قيادى فى مرحلة التشكيلات والتصفيات الاخيرة. ومن هنا فيجب ان لا تتملكنا الحيرة ازاء ما نقرأ من ان كل واحد من هؤلاء ضم الاخر فى مرحلة ما فإن هذا صحيح لأن الظروف والتحركات العسكرية اعطت كل واحد فى فترة معينة الصدارة والمبادرة وجعلته يتقدم العمل ، ولأن تطور ظهور الاخوان المسلمين وزيادة نفوذهم العسكرى فى الفترة الهامة (من ٤٠ – ٤٨) غيرَّ فى المواقع وترتيب الاوراق . فقد كان عزيز المصرى هو الزعيم الملهم للمجموعة التى كونها الضابط الطيار حسين عزت – وكان من اعضائها السابقين انور السادات وحسن ابراهيم – فى اوائل الاربعينات وبلغ عددها قرابة ثلاثين ضابطا ومع هذا فعندما اراد انور السادات فى اواخر هذه الفترة مقابلة عزيز المصرى. لم يستطع ذلك الا عن طريق الاستاذ البنا رحمه الله الذى يسر له هذه المقابلة فى عيادة الدكتور ابراهيم حسن بالسيدة زينب. وكان الدكتور ابراهيم حسن وقتئذ وكيل الاخوان المسلمين .

أ - عبد المنعم عبد الرؤوف :

وانما بدأنا بعبد المنعم عبد الرؤوف لأنه كان اول من قام بعمل عسكرى عندما نقل بطائرته عزيز المصرى ١٩٤١ ولأنه كان الاول الذى شكل مجموعة ضمت عبد الناصر وثلاثة من اعضاء (مجلس قيادة الثورة) ...

وحتى لا نتهم بالتحيز فسندع هنا لأحد ضباط الحركة البارزين عرض دوره من البداية حتى النهاية - وهو ضابط لا يمكن ان يتهم بالتحيز هو اللواء جمال حماد مؤرخ حركة ٢٣ يوليو .

وقد كتب اللواء جمال حماد كلمته تلك رثاء لعبد المنعم عبد الرؤوف فى اعقاب وفاته ونشرتها له جريدة أخبار اليوم تحت عنوان (عبد المنعم عبد الرؤوف ... وداعا) ...

كتب جمال حماد :

« بالأمس طويت الى الابد صحيفة واحد من اخلص ابناء مصر ومن اشجع ضباطها الاحرار الذين انفقوا حياتهم للجهاد فى سبيل الله والوطن وضحوا بزهرة شبابهم فى سبيل اعلاء كلمة الحق ورفع راية الحرية والتمسك بمبادىء الكرامة والاخلاق والشرف.

تخرج عبد المنعم عبد الرؤوف فى الكلية الحربية عام ١٩٣٨ فهو من نفس دفعة انور السادات وزكريا محيى الدين وعين ضابطا بسلاح الطيران وعرفت عنه منذ بداية خدمته الاستقامة والصلاح وصدق الوطنية .

وكان عبد المنعم من ضمن الضباط الشبان الذين اجتذبتهم شخصية عزيز المصرى رئيس اركان حرب الجيش الذى أجبر الانجليز على ماهر رئيس الوزراء على تنحيته عن منصبه عام ١٩٤٠ بسبب مقاومته لنفوذهم داخل الجيش المصرى على يد بعثتهم العسكرية البريطانية فبدأ يتردد على منزله بالمطرية وتولدت نتيجة لذلك رابطة قوية من المودة والثقة الى الحد الذى جعل عزيز المصرى يطلب من عبد المنعم معاونته للسفر الى بيروت كى يساعده عملاء الالمان هناك على السفر الى العراق للمساهمة فى ثورة رشيد عالى الكيلانى التى قام بها ضد الانجليز.

واستطاع عبد المنعم اقناع زميله ودفعته الطيار حسين ذو الفقار صبرى للاشتراك فى نقل عزيز المصرى الى بيروت بطائرة من السلاح الجوى المصرى

ولكن المغامرة التى وقعت يوم ١٦ مايو عام ٤١ لم يتيسر لها النجاح مما أدى الى هبوط الطائرة اضطراريا بالقرب من قليوب. ورغم اختفاء عزيز المصرى والطيارين لمدة ٢١ يوما فى حى امبابة عند احد الاصدقاء ويدعى عبد القادر رزق فإن البوليس السياسى عندما هاجم منزله يوم ٦ يونيو عام ٤١ على أمل العثور على أحمد حسين زعيم مصر الفتاة لم يلبث أن فوجىء بوقوع هذا الصيد الثمين فى شباكه وبعد اجراء التحقيق معهم قدموا للمحاكمة حتى صدر الامر بالافراج عنهم فى مارس عام ٤٢ فى عهد حكومة مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد . ولم يعد عبد المنعم بالطبع الى سلاح الطيران بل نقل الى الجيش وانضم الى الكتيبة الثالثة مشاه بالقاهرة وهناك جمعته الاقدار بضابط شاب تعرف عليه لأول مرة ولعب كل منهما بعد ذلك دورا خطيرا فى مجرى حياة الاخر .كان ذلك الشاب هو جمال عبد الناصر الذى كان يعمل مساعد اركان حرب الكتيبة .

وفى اوائل الاربعينات كان الامل فى التحرير عن طريق الملك والاحزاب السياسية القائمة قد تبين لضباط الجيش الشبان انه ضرب من الوهم والخيال فالكل يتناحر ويتصارع فى سبيل الوصول الى الحكم والسلطان وعندما أخذ الضباط بعد ما انتابهم من يأس يبحثون عن طريق جديد للخلاص لم يجدوا أمامهم سوى الجماعات الجديدة التى بدأت تظهر على مسرح السياسة المصرية والتى كانت تحاول وتتنذ اجتذاب الجماهير بمبادئها المتطرفة سواء اليمينية او اليسارية.

وكانت أشد الدعوات نجاحا فى اجتذاب الضباط هى جماعة الاخوان المسلمين منذ كان لمرشدها العام الشيخ حسن البنا قدرة فائقة على اجتذاب الجماهير وعلى ضم الضباط الشبان الى الجماعة من خلال احاديثه عن علاقة الدين بالوطن ومحاربة الفساد والانحلال الخلقى وحاجة الوطن الى المواطن القوى المؤمن . وكان اول من انضم الى الجماعة من صفوف الجيش هو النقيب عبد المنعم عبد الرءوف الذى لم يلبث ان نجح عام ٤٤ فى أن يضم اليها عام ١٩٤٤ مجموعة من الضباط من زملائه الذين كانوا موضع ثقته. وقد عقد البعض منهم البيعة مع الاخوان بالصورة العادية والبعض الاخر وهم عبد المنعم عبد الرءوف وجمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسين حموده وصلاح خليفة وسعد توفيق عقدوا البيعة مع عبد الرحمن السندى المسئول عن الجهاز السرى فى غرفة مظلمة بالصليبة بحى طولون حيث اقسموا على المصحف والمسدس على طاعة الله والالتزام بقيادة الجماعة فيما لا معصية فيه وعندما استقر رأى عبد الناصر فى سبتمبر عام ٤٩ عقب عودة الجيش

من فلسطين على تكوين منظمة سرية داخل الجيش بهدف الاعداد لتغيير الاوضاع الفاسدة فى مصر كان من الطبيعى أن يتجه تفكيره الى زملائه الذين كانوا معه ضمن الجهاز السرى للاخوان المسلمين وكان اول من عقد معه العهد من الضباط على انشاء التنظيم السرى داخل الجيش هو عبد المنعم عبد الرءوف بحكم انه هو الذى سبق ان ضم عبد الناصر الى الاخوان المسلمين وتكونت الخلية الاولى للتنظيم السرى داخل الجيش الذى عرف فيما بعد باسم الضباط الاحرار من عبد الناصر وعبد المنعم عبد الرءوف وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسن ابراهيم **وكان الضباط الخمسة بأكملهم قادمين من صفوف الاخوان المسلمين.**

وفى اوائل عام ٥٢ وقبل قيام الثورة بأشهر قلائل كان عدد اعضاء الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار قد بلغ عشرة ضباط ونظراً لأن عبد المنعم عبد الرءوف رفض الانصياع لرغبة زملائه اعضاء الهيئة بقطع صلاته بالاخوان المسلمين حتى لا يخضع تنظيم الضباط الاحرار لأية وصاية من خارج الجيش ولاتهامه بمحاولة نقل ولاء بعض الضباط الاحرار الى جماعة الاخوان المسلمين لذلك قررت الهيئة التأسيسية إسقاط عضوية عبد المنعم عبد الرءوف وعلى الرغم من ذلك لم يتردد المقدم عبد المنعم عبد الرءوف فى الاشتراك فى حركة الجيش بمجرد قيامها ليلة ٢٣ يوليو ٥٢ وكان موجودا بالقاهرة مصادفة فى اجازة ميدان إذ أن وحدته كانت مرابطة فى رفح وأسندت اليه قيادة كتيبة مشاة سافر على رأسها من القاهرة الى الاسكندرية وكانت كتيبه ضمن القوات التى ضربت الحصار حول قصر رأس التين مما ارغم الملك السابق فاروق على التنازل عن العرش بمجرد ان تلقى الانذار الذى وجهه اليه اللواء محمد نجيب باسم الجيش الممثل لقوة الشعب وغادر البلاد فى الساعة السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو ٥٢ وعقب نجاح حركة الجيش اسندت الى عبد المنعم عبد الرءوف مهمة تشكيل كتيبة فلسطينية فى رفح كانت هى نواة اللواء الفسطينى الذى تم تشكيله فيما بعد وبذل عبد المنعم مجهودا كبيرا فى تشكيل الكتيبة واختيار جنودها من المتطوعين الفلسطينيين وتم له تدريب الكتيبة بمعاونة مجموعة من الضباط المصريين الشبان وكانت علاقة حركة الجيش بالاخوان المسلمين فى بادىء الامر قوية موصوله فهى التنظيم السياسى الوحيد الذى ابلغه عبد الناصر بنفسه بموعد قيام الحركة وطلب من الاخوان المسلمين تأييدهم ومؤازرتهم لكى يسهم متطوعو الاخوان مع قوات الجيش للدفاع على طريق السويس إذا ما حاولت القوات البريطانية الزحف على القاهرة لاخماد الحركة وفى صباح ٢٣ يوليو كان عدد من شباب الاخوان المسلمين يحرسون المنشآت العامة واماكن العبادة خشية اندساس بعض العملاء للاخلال بالأمن بقصد افساد الحركة.

ولكن العلاقة بين مجلس القيادة والاخوان المسلمين سرعان ما بدأت في التدهور بالتدريج ورغم محاولة اشراك وزيرين من الاخوان المسلمين في وزارة محمد نجيب التي تشكلت في ٧ سبتمبر ٥٢ ورغم استثناء جماعة الاخوان المسلمين من الخضوع للقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الاحزاب السياسية ورغم اللقاءات الدورية التي كان يقوم بها عدد من زعماء الاخوان مثل عبد القادر عودة وكامل الشريف مع عبد الناصر وعدد من زملائه أعضاء مجلس القيادة لاذابة الخلاف وتصفية الجو الا ان الموقف لم يلبث أن تفجر بين الطرفين وأصدر مجلس قيادة الثورة يوم ١٤ يناير عام ٥٤ قرارا بحل جماعة الاخوان المسلمين بعد عام كامل من حل باقي الاحزاب السياسية .

وفي يوم ١٨ يناير عام ٥٤ صدر الامر بالقاء القبض على المرشد العام حسن الهضيبي وما يقرب من ٤٥٠ عضوا من أعضاء الجماعة في القاهرة والاقاليم وكان من بينهم مجموعة من ضباط الجيش المنتمين للجماعة كان على رأسهم المقدم عبد المنعم عبد الرءوف الذى تم اعتقاله في رفح وارساله تحت الحراسة الى القاهرة والمقدم ابو المكارم عبد الحى والرواد حسين حموده ومعروف الحضرى وجمال ربيع. واقام الضباط المعتقلون في سجن الاجانب طوال فترة اعتقالهم ثم نقلوا بعد ذلك الى السجن الحربى وخلال فترة اعتقالات الاخوان المسلمين حدثت الازمة الشهيرة بين محمد نجيب واعضاء مجلس القيادة على اثر تقديم محمد نجيب لاستقالته التي كان لها رد فعل عنيف في الجيش والشعب وعندما أجبرت جماهير الشعب وموقف ضباط سلاح الفرسان وقوة الرأى العام في الجيش مجلس القيادة على إعادة محمد نجيب حاول جمال عبد الناصر استمالة الاخوان المسلمين اليه للاستفادة بشعبيتهم وقوة تنظيمهم فأصدر أمره في يوم ٢٥ مارس بالافراج عن حسن الهضيبي وجميع الاعضاء المدنيين من الاخوان المسلمين ولم يبق رهن الاعتقال سوى الضباط المنتمين للاخوان .

واتضح أن المقدم عبد المنعم عبد الرءوف قد بدأت الاجراءات تتخذ لمحاكمته أمام محكمة عسكرية برئاسة اللواء عبد الجواد طبالة بتهمة التآمر ضد نظام الحكم واحضر المدعى العام عددا من ضباط كتيبته الفلسطينية من رفح للشهادة ضده أمام المحكمة. ونظرا لأن رئيس المحكمة وكان رجلا مؤمنا يتقى الله في اعماله أدرك أن هناك مؤامرة تحاك ضد عبد المنعم للتخلص منه بإعدامه إذ لم تكن هناك في الواقع أية قضية حقيقية وكان الشهود من صغار الضباط يلقنون شهاداتهم للادلاء بها تحت وطأة التهديد والارهاب لذلك أسر رئيس المحكمة الى عبد المنعم بضرورة تدبير

وسيلة للهروب من السجن حتى لا يقع عليه وزر دمه . وبالفعل تمكن عبد المنعم اثناء نقله من السجن الحربى الى المحكمة العسكرية من الفرار من حارسه العميد نبيه خطاب وبعد هروبه بعدة اسابيع صدر الحكم غيابيا بإعدامه رميا بالرصاص.

وظل عبد المنعم هاربا داخل مصر حوالى سبعة أشهر وفى اوائل عام ٥٥ تمكن من الهرب من مصر الى لبنان طالبا اللجوء السياسى وظل بها عامين كاملين. وفى عام ٥٧ توجه الى عمان حيث أكرم الملك حسين وفادته وعينه قائدا للحرس الوطنى الاردنى وعندما توترت العلاقات بين مصر والاردن وتبودلت الشتائم والهجمات الاعلامية الضارية بين الطرفين عبر الصحف والاذاعة حاول بعض المسئولين الاردنيين اغراء عبد المنعم بمهاجمة عبد الناصر من دار الاذاعة الاردنية بعمان ورغم شدة حاجته ورغم ما عرضوه عليه من مال فإنه رفض بإباء وشمم أن يشترك فى أى نشاط معاد لبلاده أثناء وجوده خارجها مما اضطره الى مغادرة الاردن والذهاب الى تركيا حيث امضى بها ثلاث سنوات فى شدة الفقر والحاجة حتى اضطر فى سبيل العيش الى اعطاء دروس فى اللغة الانجليزية لبعض الطلاب الاتراك والى مزاولة بعض المهن الشاقة والوضيعة وعاد عبد الرءوف الى بيروت عام ٦٧ وظل بها عشر سنوات متصلة ونظرا لوفاة زوجته فى مصر تزوج من سيدة لبنانية كانت تساعده على تدبير وسائل معيشته بعد ان ضنت عليه بلاده حتى بارسال معاش التقاعد الذى يستحقه .

وفى عام ١٩٧٢ وخلال عهد الرئيس الراحل السادات عاد عبد المنعم الى القاهرة مع اسرته الجديدة التى تتكون من زوجته وولدين وثلاث بنات انجبهم جميعا اثناء نفيه خارج مصر وقد كرمه السادات التكريم الذى يستحقه فأصدر قرارا جمهوريا بالعفو عنه كما قرر له معاشا يوازى معاش اعضاء مجلس قيادة الثورة وكان يتردد عليه من وقت لآخر فى منزله بمدينة نصر وعندما مرض ودخل مستشفى المعادى زاره فى المستشفى .

ولكن العلل والامراض تكالبت عليه وامضى اعوامه الاخيرة مشلولا ومصابا بمرض القلب وحانت اخيرا نهاية البطل فودع الدنيا غير نادم عليها بعد ان رأى من زملائه الكبار واصدقائه الاحرار ا لذين اعتلوا مراكزهم على اكتافه مازلزل فؤاده من فرط ما عاناه منهم من التنكر والجحود والنفى والتشريد . نم فى سلام يا عبد المنعم قد اديت واجبك وارضيت ضميرك امام الله والوطن وندعو الله ان تهنا فى عالمك الجديد فى صحبة الصديقين والشهداء بعد أن تركت عالم الحقد والجحود والرياء وليكن أخر ما اودعك به هو بيت أمير الشعراء شوقى :

ياصب مصر وياشهيد غرامها

هذا ثرى مصر فنم بأمان

«انتهى ماكتبه اللواء جمال حماد»



وكما سنعلم من الفصل التالى، فإن انعزال عبد المنعم عبد الرءوف عن مجلس قيادة الثورة. لم يؤثر على نشاطه، كما لم يوقف تعاون جمال عبد الناصر مع الاخوان. ولو ان العمل السرى والتآمرى هو أسلوب الاخوان لاصدرت قيادتهم الى عبد المنعم عبد الرؤوف الامر بالتخلى (ظاهريا بالطبع) عن الاخوان والنزول على رغبة زملائه فى قيادة الحركة، مع إطلاعهم اولا بأول بما يتم كما فعلت المنظمة الشيوعية «حدتو» مع الضابط احمد حمروش الذى لم يكن من القيادة، ومع هذا امرته حدتو بالاستمرار مع القيادة وموافاتهم بما يتم وتلقى تعليماتهم. وكان هذا أحد اسباب تقاعس أحمد حمروش عن القيام بالمهمة التى اوكلها اليه جمال عبد الناصر، وهى السفر الى الاسكندرية ، والتعاون مع بقية الضباط فى حصار سراى رأس التين ، إذ انه آثر ان يخطر قيادته السياسية « حدتو » بذلك اولاً .

وتلقى التنظيم العسكرى الاخوانى التعليمات بالمشاركة فى الحركة ، فضلا عن ان عبد الناصر كان قد استحوذ على عدد كبير من ضباط الاخوان وأدرجهم فى إطار جماعته الخاصة التى اطلق عليها « الضباط الاحرار ».

وبالاضافة الى دور الضباط الاخوان، فإن الدور الهام والحساس هو ما قامت به الفصائل المدنية أو من الجوالة فى حماية الامن الداخلى والعمل لتعطيل اى تدخل تقوم به القوات البريطانية.

وقد تقصى الكاتب الاستاذ احمد عطية الله الايام العشرة الحاسمة التى سبقت ٢٣ يوليو من واقع سجلات « الثورة » التى أشرف على تنظيمها فترة ما او اتصالاته بقياداتها اتصالات عبد الناصر بالاخوان فكان كالآتى :

الاربعاء ١٦ يوليو : فى نفس المساء اجتمع بمنزل الصاغ محمد عبد العزيز هندى عدد من الضباط الاحرار هم جمال عبد الناصر وشمس بدران، وعبد القادر مهنا واحمد عبد الرحمن نصير وجمال القاضى وزغلول عبد الرحمن واقسموا على المصحف على الوفاء بما عاهدوا عليه انفسهم من القيام بالثورة، وان تكون الشريعة الاسلامية رائدهم . وبعد أن تردد عبد الناصر لحظة «كما يقول الصاغ هندى» وافق واقسم فى النهاية .

الاحد ٢٠ يوليو : اجتمع عبد الناصر للمرة الثانية بممثل جماعة الاخوان المسلمين بعد يومين[١] من الاجتماع الموسع الذى حضره خمسة من الجماعة بشأن معاونة الجماعة فى حماية المرافق العامة عند قيام الحركة.

الاثنين ٢١ يوليو : عقد اجتماع ثالث بين جمال عبد الناصر وممثلى جماعة الاخوان بمنزل عبد القادر حلمى حضره صالح ابو رُقَيِّق ، وحسن العشماوى وفريد عبد الخالق وصلاح شادى واعلنوا موافقة المرشد العام على معاونة الحركة عند قيامها مع تحفظات معينة .

الثلاثاء ٢٢ يوليو : فى صباح اليوم اجتمع جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين بصلاح ابو رقيق ممثل جماعة الاخوان واخطراه بساعة الصفر[٢] .

كما اثبت المؤلف – نقلاً عن إحدى اوراق الخطة التى وضعت لتنفيذ الانقلاب وقد كانت فى ٦ صفحات فولسكاب. وقد كانت بخط عبد الحكيم عامر وباضافات من زكريا محى الدين. وواضع الخطة الاصلى هو جمال عبد الناصر .

«اشتراك اعضاء من جماعة الاخوان المسلمين فى حماية المرافق العامة والسفارات الاجنبية صباح يوم ٢٣[٣]» .

ب – انور السادات :

كانت شخصية عبد المنعم عبد الرءوف شخصية صريحة مستقيمة لا تعرف لفاً ولا دوراناً ، ولا تعلق بها شبهة دهاء أو خداع كما انه من البداية اعلن انه يتمسك بعضوية الاخوان المسلمين وكان هو الوحيد من الثلاثة الكبار الذى يتصف بهذه الصفات، ولكن عبد المنعم عبد الرءوف – لهذه الصفات نفسها، أعنى الاستقامة والصراحة والالتزام بالانضباط الاخوانى. لم يستطع أن يعمل حراً لفترة طويلة. أما انور السادات وجمال عبد الناصر فإنهما يختلفان عن عبد المنعم اختلافا تاماً وان اختلفا فيما بينهما أيضا .

---

(١) لم يشر الكاتب الى هذا الاجتماع فيما اورده من اتصالات يوم ١٨ يوليو ، ولكننا نجد الوصف المسهب له فى كتاب صلاح شادى – وسيرد نص ما جاء به فى الفصل التالى .

(٢) ليلة ٢٣ يوليو : احمد عطية الله ص ١٥٤ ص ١٧ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨٨ .

وشخصية انور السادات اكثر الثلاثة تعقيداً - فهو - كعبد الناصر - كان لديه وعى وطنى، وأعجب - مثل عبد الناصر - بشخصية مصطفى كمال، واتخذه مثلاً اعلا ، وزاد انور السادات على جمال عبد الناصر اعجابه بالعسكرية الالمانية. وكان مثل جمال عبد الناصر من أصل شعبى، ومن اسرة فقيرة مكافحة، ووجد فى كل منهما واقعة وأسَّرية ، سببت لكل منهما نوعا من الضيق او التعقيد النفسى الخفى، وكان كل منهما مكيف تكيفاً سياسياً ومر كل منهما على المعسكرات السياسية والجماهيرية ، ورزق كل منهما قدراً كبيراً من الذكاء والدهاء والقدرة على التكيف مع الظروف والطموح الشخصى والاقدام الذى يصل الى حد المغامرة ولم يكن لأى واحد منهما التزام عقيدى حقيقى. كان كل منهما يؤمن بنفسه ولم يكن مرورهما على الهيئات الشعبية بفكرة التوصل الى عقيدة. ولكن اكتساب حلفاء واعوان - او على اقل تقدير - التعرف على القوى التى قد تمس اليها حاجة - او يمكن ان تعين او تتصدى لمعارضة.

ولم يقم انور السادات بدور تنظيمى او فنى فى عملية الانقلاب، وقد كان عبد الناصر هو الذى ضمه الى تنظيم الضباط الاحرار، رغم معارضة البعض، فعبد الناصر رأى فى السادات عنصراً يمكن أن يقوم بدور لا يستطيع ان يقوم به غيره. سواء لاتصالاته السابقة بيوسف رشاد ، او باعتباره ضابط اشارة ، وكان انور السادات عند حسن ظن عبد الناصر ، ولكن فات عبد الناصر ان انور السادات كان فى كل خطوة يخطوها ليمكن له (أى لعبد الناصر) كان يمكن لنفسه ضمنا ، ويثبت وجوده فى الصميم ، بعد ان كان على الهامش ، ولما مات عبد الناصر استخدم انور السادات دهاءه فى الاطاحة باعدائه الذين كانوا يشغلون مراكز القوة .

جـ - جمال عبد الناصر :

والثالث من هؤلاء والذى قدر له أن يمسك فى يده بالخيوط كلها وأن يقود الانقلاب ثم يقوم بعملية التغيير المروعة التى قلبت رأساً على عقب الأوضاع . وأثرت فى تاريخ العالم بأسره وليس المنطقة ، أو مصر وحدها ، هو جمال عبد الناصر .

وقد نشأ عبد الناصر من أسرة مكافحة من أعماق صعيد مصر وكان أبوه موظفاً صغيراً فى البريد ، ولكن عبد الناصر نفسه ولد بالاسكندرية وتوفيت والدته وهو

صغير ، وتزوج والده فى إحدى الروايات « قبل أن يتم الأربعين »،[1] وهى واقعة أدت إلى جفوة مابين الأبن والأب ، ودخل عبد الناصر الكلية الحربية ، وعرف عنه الانطوائية والهدوء والجدية وحب الاطلاع وككثير من الضباط وقع تحت شخصية «مصطفى كمال» بعد أن قرأ كتاب أرمسترونج عنه «الذئب الأغبر» .

مفتاح شخصية عبد الناصر هى الطبيعة التآمرية والطموح الفردى فقد كان هناك عدد كبير من الضباط يشاركون عبد الناصر الوعى الوطنى - والأحساس بضرورة القيام بانقلاب، وكان لدى بعض هؤلاء مثل أنور السادات مثلا- نكاء وطموحاً، ولكن عبد الناصر كان يتميز عليهم جميعاً بعمق وقوة الملكة التآمرية بحيث كان أفضل من يتآور ويحاور ويتكيف طبقاً لما تتطلبه الظروف ، وما يمكنه من تحقيق خطته . وكان من هذه «الملكة» «الكتمان» وكان عبد الناصر فى أيامه الاولى أشد الضباط صمتاً وأقلهم كلاماً ، وكان يؤثر أن يسمع عن أن يتكلم ، وأن يسأل بدلا من أن يجيب ، وقد استطاع أن يمسك الخيوط كلها بيده ويحتفظ بكل خيط مستقلاً عن الآخر تطبيقاً لمبدأ الخلايا . وتكتم تماماً أمر هذه الخلايا بعضها عن بعض ، فلم يعرف الضابط الاخوانى حسين حموده الذى كان أحد خمسة ضباط «منهم عبد الناصر » بايعوا صالح عشماوى فى « الصليبية » بأن جمال عبد الناصر على صلة بالهضيبى والعناصر الاخوانية ، رغم أن حسين حموده كان إخوانيا أصيلاً ، ولم يعرف صلاح نصر ، وهو أركان حرب الكتيبة ١٣ ، أن جمال عبد الناصر ضم قائد الكتيبة نفسها « البكباشى أحمد شوقى » وضباط آخرين وبمثل هذا الكتمان استطاع أن يحتفظ بالتشكيل الذى أقامه سليماً وأن يكون هو نفسه الوحيد الذى يمسك بخيوطه خيطاً خيطاً .

ويدأ عبد الناصر جولته الاستطلاعية فى مستهل شبابه فمر على كل المعسكرات السياسية والوطنية بدءاً من مصر الفتاة[2] ثم « حدتو » الشيوعية حتى انتهى إلى الاخوان المسلمين فوجد فيها ضالته فمع إن مصر الفتاة - كانت أكثر الجميع ثورية - وكانت مجلتها تنشر بالخط الأحمر العريض « مانشت » الصفحة

---

(١) ولكن هناك روايات اخرى تنفى ذلك .

(٢) أورد كتاب « إيمانى » بقلم الاستاذ أحمد حسين الذى صدر سنة ٣٦ قائمة بأسماء ٥٠ من جنود مصر الفتاة كان الرقم ٤٧ منهم هو « جمال الدين ناصر » ولم نحقق ما إذا كان هو عبد الناصر أو هو شخص آخر (إيمانى ص ٩٨) .

الأولى » الثورة .. الثورة .. الثورة » إلا أن جمال عبد النصر أدرك أنه ليس لها جماهيريه . أما حدتو «الشيوعية» فلم يكن لها جماهيرية أيضاً . وتنسم بحاسته التآمرية المرهفة مدى مافيها من خبث ودهاء وميكيافيلية وأنها - مثله - تسيطر عليها الملكة التآمرية فابتعد عنها بسرعة «فالحاوى لا يلعب على الحاوى» حتى انتهى إلى الاخوان فوجد فيهم ضالته - كأفضل ما يريد ، فهذه جماعة جماهيرية يؤمن بها عشرات الالوف، ولديها مجموعات كثيرة من الشباب المدنى المدرب تدريباً عسكرياً، فضلا عن خلايا قوية ومتماسكة فى الجيش يمكن أن تكون منافساً خطيراً له . على أن أهم ما جعل عبد الناصر يتعاون مع الاخوان ، دون غيرهم هو ما لمسه فى أعضاء الجماعة وقيادتها من إستقامة وطيبة تكاد تصل إلى السذاجة وأخلاق لا تسمح بالدس والكيد أو الانقلاب عليه ، واستشرف إمكانية «استغفال» هذه الجماعة والإفادة منها ، او على الأقل «تحييدها» بحيث لاتقف ضده أو تكشف أمره .. وهو بصدد مشروعه .

وليس من الضرورى أن تكون هذه الصورة بحذافيرها هى التى سادت نفس عبد الناصر وقتئذ ، لأن عبد الناصر كان لديه مشاعر وطنيه ومثل عليا للانتهاض بالبلاد ، ولكن شهيته التآمرية كانت تتفتح كلما يمضى فى الطريق ، وتتغذى على مثالياته . ولم تصل إلى غايتها إلا فى المراحل التى أعقبت نجاح الانقلاب . فالعنصر التآمرى والذاتى كان موجوداً دائماً جنباً إلى جنب كل العناصر الموضوعية من إسلام أو وطنية .

وضم عبد الناصر أفراداً من نظم التكتلات التى كانت موجودة فضم عبد المنعم عبد الرؤوف ، بعد أن كان عبد المنعم عبد الرؤوف هو الذى ضمه إلى الخليه الاخوانية الأولى فى الأربعينات ، وضم أنور السادات وضم عناصر من خلية كان قد أسسها الطيار حسن عزت وكانت تضم حسن إبراهيم وعبد اللطيف البغدادى وغيرهم ومن مجموعة البكباشى محمد كامل الرحمانى فى أعقاب حادث سنة ١٩٤٢ وكانت تضم أحمد عبد العزيز ويوسف منصور وجلال ندا ووجيه خليل ومحمود رياض وغيرهم .

ووثق عبد الناصر علاقته بالضابط الاخوانى الصاغ محمود لبيب رئيس القسم العسكرى فى الاخوان بحيث أصبح محمود لبيب يرى فى عبد الناصر ، وعبد المنعم عبد الرؤوف (وهو الضابط الاخوانى لحماً ودماً ، عقيدة وسلوكاً) - فرسى رهان وخدمت الظروف عبد الناصر ، فقد أبعدت التنقلات العسكرية عبد المنعم عبد الرؤوف ، وأنور السادات إلى سيناء بينما أبقت على عبد الناصر فى القاهرة ،

بل وفى مدرسة أركان الحرب حيث كانت الفرصة مهيئة للتعرف على أفضل العناصر بين الضباط . فساعده الحظ فى هذا كله كما استشهد الأمام البنا - ومات محمود لبيب . وهما الشخصان اللذان كان يمكن أن يكبحا جماحه أو يوقفا طموحه كما ساعد القدر محمد على من قبل عندما مات «الألفى» خصمه اللدود قبل أن يصل حلفاؤه الانجليز .

ومنذ أن بايع جمال عبد الناصر مندوب المرشد ، وقد أحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاخوان أخذ ينميها شيئاً فشيئا ، وقام بدور فى تدريب شبان الاخوان أيام فلسطين . ونما نبأ ذلك إلى ابراهيم عبد الهادى رئيس الوزارة والعدو اللدود للاخوان ، فاستجوبه فى حضرة « عثمان المهدى » القائد العام ، ولم يصل إبراهيم عبد الهادى إلى طائل .

وفى أعقاب حريق القاهرة ذهب عبد الناصر مذعوراً إلى حسن العشماوى ليسلمه الأسلحة التى كانت فى حوزته وخشى العثور عليها إذا حدث تفتيش . وتعاون عبد الناصر مع حسن العشماوى فى إخفاء الاسلحة فى مكان أمين فى عزبة العشماوى وعندما وجهت إلى حسن العشماوى بعد الثورة - تهمة إقتناء أسلحة وسئل عن مكانها .. قال لهم إن عبد الناصر هو الوحيد الذى يعرف مكانها ، لأنه الذى أشرف على وضعها .

واستطاع جمال عبد الناصر أن يقنع محمود لبيب بالتسامح فى شروط انضمام الضباط ، خاصة ما يتعلق منها بالتمسك بالشعائر الاسلامية من صلاة أو صيام واوضح له أن التمسك فى ذلك سيفوت فرص انضمام عناصر طيبة يمكن الافادة منها ، وإن من الخير أيضا أن لا يظهر هو نفسه بمظهر الضابط الاخوانى الملتزم حتى لايثير الريب وتردد محمود لبيب ، ولكنه وافق بعد الحاح عبد الناصر .

وبدأت العملية تسير بدهاء من جانب عبد الناصر وبطيبة وسذاجة من الاخوان بحيث سادت عملياً فكرته الرئيسية - وهى كسب وتأييد الاخوان مع التغاضى عن أسلوب عمله . وبهذه الطريقة استطاع أن يكسب لصفه عدداً كبيراً من الضباط دون أن - يثير شبهة الاخوان . بل وأن يحول ولاء عدد كبير من الضباط الذين ضمهم عبد المنعم عبد الرؤوف تحت راية الاخوان . وقد نجح فى هذا لانه لم يكن هو نفسه بعيداً عن الاخوان فقد دخل من بابهم ، ولأنه كان القائم بالعملية وهذا يعطيه ثقلاً خاصة . فضلاً عن أنه ليس هناك داع لأن نفترض أن « إخوانية » بعض الضباط الذين ضمهم عبد المنعم عبد الرؤوف كانت أمنع وأعصى من أن يخترقها دهاء عبد

الناصر ، لأنه مالم يكن الإيمان عميقاً جداً[1] ، فإن أواصر الزمالة العسكرية والوشيجة الضباطية والتحرر مما يراه بعض الضباط تزمتاً إخوانياً هذه كلها كانت في صف عبد الناصر .

وصور الضابط الاخواني المعروف البكباشي معروف الحضري بعض إساليب عبد الناصر مع الضباط الاخوان التي توضح انه لم يقنع بجذب ضباط الصف الثاني من الاخواني ، بل حاول ذلك مع ضباط الصف الاول قال : «بايعنا الاستاذ الامام حسن البنا على المصحف والمسدس باعتبارنا عسكريين في عام ١٩٤١ وكان معنا في المبايعة جمال عبد الناصر - وكانت تربطني بجمال صداقة شخصية وعائلية ، كما كانت تربط كلينا رابطة صداقة من نفس الدرجة بالاخ عبد المنعم عبد الرؤوف الذي اختير مسئولاً عن تنظيم الاخوان في الجيش . ثم علمنا أن جمال انشأ تنظيماً آخر خاصاً به لا يتقيد بمقاييس الاخوان ، وحاول استغلال صداقته لي في جذبي الى تنظيمه فرفضت . وحاول اغرائي بكل وسائل الاغراء ولكنه فشل . فلجأ الى اسلوب الاحراج بأن انتهز فرصة مناسبة من المناسبات فدعاني الى حفلة في منزله فوجئت بانها تضم اعضاء تنظيمه ، وقدمت المرطبات . ثم وقف جمال ليتكلم فرحب بالذين لبوا الدعوة وشكرهم ثم خصني بالشكر وقال : وابشركم بانضمام الاخ معروف الحضري الى تنظيمنا . ففهمت في الحال أن الحفل إنما اقيم وافتعلت له المناسبة وكان المقصود منه احراجي ووضعي امام أمر واقع .. ولكني بالرغم من المفاجأة والاحراج الذي احكمت حلقاته حولي تمالكت اعصابي وشكرت جمالاً على تقديره لي وشعوره نحوي ، وابديت اعتذاري بأنني لا استطيع ان اتخلى عن تنظيمي ، ولا استطيع أن اعمل في تنظيمين معاً .. وكانت هذه آخر محاولة لجأ اليها لجذبي إلى تنظيمه .. ولكنني عرفت بعد ذلك انها لم تكن آخر مافي جعبته من اساليب .

---

(١) من القضايا التي تستحق الدراسة وتنم عن الأثر الكاسح والمفسد للسلطة أن نعلم أن عدداً من أسوأ ضباط الانقلاب ، والذين أصبحوا جلاديه ورمز فساده كانوا من المجموعة التي أقسمت على أن يكون هدف الانقلاب الحكم بالقرآن ويكفي انها ضمت شمس بدران وسامي شرف .
كما قيل إن أحمد أنور أبلغ الشيخ الأودن . الذي كان يعد من الأولياء الصالحين ويؤمن بكرامته بعض الضباط بميعاد الانقلاب طالباً مباركته . والدعاء له . وقد أعتقل الشيخ الأودن بعد ذلك ونال حظه من العذاب ، ولم تشفع له ولايته ولا سنه الذي جاوز السبعين عاماً .

«جاءني جمال بعد ذلك في منزلي ، وافهمني انه يريد أن يسر إلّي بحديث خاص دفعه حبه لي إلى الافضاء به إلّي؛ قالي لي: يامعروف هل بينك وبين عبد المنعم سوء تفاهم ؟ قلت : لا فأبدى تعجبه وقال : اذن فلم هذا الكلام الذى يقوله عنك ؟ يبدو انه يخشى على منصبه فى التنظيم من وجودك فيه : لقد كنا معاً بالامس ، وجاءت سيرتك فقال : أنا لا استخف دم هذا الشخص لأنه يعمل فى هذا التنظيم لشخصه ، وساحاول بتره من التنظيم .

«يقول معروف : وقد وقع مني كلام جمال موقع المفاجأة وكدت اشك فيه لولا انني فى اول لقاء مع عبد المنعم لاحظت انه معرض عني ، وينظر إلى شزراً ، مما اكد لي صدق جمال فيما نقله إلي - فما كان مني - وانا بشر - إلا ان قابلت اعراضه باعراض وتجاهله لي بتجاهلي له . واستمر الخصام بيني وبين عبد المنعم لا أكلمه ولا يكلمني حتى قامت الثورة ، وجمعني وأياه السجن الحربى حيث اعتقلنا جمال ، فاخذنا نستعيد الاحداث ونتعاتب ، وفى هذه اللحظة فقط فهمنا أن جمالاً استطاع أن يوقع بيننا بأن أسر الى كل منا على انفراد حديثاً مختلقاً يوغر صدر كل منا على اخيه - وقد نجحت حيلته في شل حركتنا بعد أن يئس من اجتذابنا إلى تنظيمه»[1] .

فهل قرأ عبد الناصر الدور الذي قام به «دمنه» فى الوقيعة ما بين الأسد والثور «شتربة» وجاء فى كتاب كليلة ودمنه ، ووافق تماماً ما قام به عبد الناصر بين معروف الحضرى وعبد المنعم عبد الرؤوف ؟ أو أنه استلهمه من كتاب «الأمير» لميكيافيلي الذي لم يكن يفارق «الكومودينو» بجوار سرير نومه على ما روى الضابط الاخوانى حسين حمودة ؛ أو أنه - ولعل هذا هو الغالب - لم يقرأه هنا أو هناك ، ولكن اهتدى اليه بحكم طبيعته التآمرية .

لهذا لم يجد صعوبة في أن يحول ولاء الطحاوى بسهولة وكذلك بغدادى وحسن إبراهيم . وعبد الحكيم عامر الذى كان قد اتصل بالتنظيم الاخوانى سنة ١٩٤٤ وكان يحضر إجتماعات الأسر وبايع عبد الرحمن السندى والتقى بالأمام الشهيد وظلت صلته قائمه بمحمود لبيب حتى سنة ١٩٥١ وصلاح سالم الذى بايع المرشد ، وقابل صلاح شادى فى نهاية عام ١٩٥٠ وأما حسين الشافعى وكمال الدين حسين فإن صلتهما الأولى بالجماعة معروفة .

---

(١) كتاب «الاخوان المسلمون : احداث صنعت التاريخ» للاستاذ محمود عبد الحليم ص ٣٤٨ ج ٣

وروى حسين حموده أنه زار محمود لبيب في شقته بالظاهر بعد أن خرج من المعتقل وكان مريضاً ووجد عنده عبد الناصر وقال محمود لبيب إننى سأموت ولن أعيش طويلاً - وسأكتب الآن مذكرة بأسماء الضباط الذين يشملهم التنظيم السرى والمبالغ المتبقية طرفى من الاشتراكات وسأسلمها لجمال عبد الناصر لتستمروا فى الرسالة بعدى وطلب منى أن أكون يداً واحده وأن نعاون جمال عبد الناصر . ونظراً لانشغالى بموعد آخر ، فقد إنصرفت وتركت جمال عبد الناصر مع محمود لبيب ولما مات محمود لبيب شيعت جنازته ووجدت فى جنازته جمال عبد الناصر فسألته بعد الجنازة . هل سلمك محمود لبيب ورقة الأسماء ؟ فأجابنى بأنه لم يخرج من بيت محمود لبيب يومها إلا ومعه الورقة بالأسماء وكذلك نقود الاشتراكات .

وهذه الواقعة توضح عمق الاحساس بالانقلاب ويقظة الملكة التآمرية لدى عبد الناصر عنها لدى حسين حموده نفسه الذى إنصرف لانشغاله بمواعيد أخرى !! كما أنها كانت ولا شك عظيمة الفائدة لجمال عبد الناصر فى إستقطاب هؤلاء الضباط ..

وروى مؤلف «ليلة ٢٣ يوليو» «فى عام ١٩٤٩ أعد بعض الضباط من ذوى الحماس الوطنى عريضة تضم مختلف الاسلحة ، ولما وصلت العريضة فى دورة التوقيعات إلى الصاغ جمال عبد الناصر المدرس بمدرسة الشئون الادارية احتفظ بها ولم تر النور بعد ذلك بدعوى حماية الموقعين عليها ، ولكنه جعل منها مؤشراً أفاده فى البحث عن العناصر التى يمكن أن تنضم إلى الخلايا التى أخذ فى تنظيمها(١)»

واغلب الظن ان عبد الناصر نجح فى هذا ، وهو ما يوضح كيف أن عدد الضباط الذين ضمهم عبد الناصر وصل إلى ٩٩ ضابطاً . كما تذكر ذلك بعض الروايات . وإن بعض هؤلاء كانوا فى غير القاهرة . وفى حكم المؤكد أن عبد الناصر وحده ما كان يستطيع أن يجند هذا العدد .. والأقرب إلى الواقع أنه « ورث » الأغلبية العظمى من هذا العدد من الخلايا السابقة ومن ضباط الاخوان الذين كانوا قد جندوا بالفعل عن طريق الجهاز الاخوانى الأقدم عهداً والأكثر عدداً وفى حقيقة الحال فإن عبد الناصر لم يستخدم هذا العدد فى عملية الانقلاب بالفعل ، وأنه بعد أن نجح الانقلاب لم يأتمن تماماً إلا أثنين : هما عبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين ، وقد أوكل معظم الاختصاصات إليهما ، أما كمال الدين حسين فإنه كان يقوم بتشغيله

---

(١) ليلة ٢٣ يوليو الاستاذ أحمد عطيه الله - دار النهضة القاهرة ص ٢١ .

وتحميله مسئوليات كبيرة ، ولكن تحت إشرافه وتوجيهه لأن كمال الدين حسين رغم إخلاصه وكفايته فانه كان متمسكاً بالفكر الاسلامى . وكان عبد الناصر يؤثر دائما عدم وجود أى انتماء فيمن يكل إليه المهام الكبرى ، لأن هذا يجعل إنتماءه الوحيد إليه ، أو - على الأقل - لايوجد ما يزاحم الانتماء إليه . أما بقية ضباط مجلس القيادة فقد حدد لكل واحد منهم دوراً موقوتاً . ينتهى ظهوره بانتهاء الدور وعمد إلى أقلهم إيجابية أو نشاطاً - أنور السادات - فجعله نائبه : دون أن يخطر بباله أنه بذلك وضع السلطة فى يد الرجل الذى سيصفى « الناصرية » وهى قصة مألوفة فى كثير من الانقلابات السياسية والعسكرية عندما «يؤتى الحذر من مأمنه» .

وحتى بالنسبة لزكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر ، فإن الثقة لم تستمر إلى النهاية . فقد توارى زكريا محيى الدين فى الوقت المناسب وعاش فى الظل لا يكاد يسمع عنه شىء ، أما عبد الحكيم عامر الذى ظل متمسكاً بالسلطة حتى آخر يوم ، فقد كان عليه أن يدفع الثمن سواء كان انتحاراً أو قتلاً ...

ومع حرص جمال عبد الناصر على إستكشاف العناصر الصالحة واستقطابها . ورغم الظروف المواتية له. فإن من أعجب النتائج أنه عندما جد الجد لم يستطع الانتفاع بالعدد الذى توصل إليه لأسباب عديدة . فالطيران لم يكن له دور عملى فى عملية الانقلاب . وكان جمال عبد الناصر وزكريا محيى الدين وكمال الدين حسين مدرسين بكلية أركان الحرب ، أى لم يكن تحت قيادتهم قوة ضاربة . وكان عبد الحكيم عامر برئاسة المشاه فى رفح وكان صلاح سالم فى رفح ، وجمال سالم فى العريش ولم يعن جمال عبد الناصر بأن يطلبهما يوم ٢٣ يوليو ، وجاء أنور السادات من العريش . وبعد أن أمضى السهرة فى السينما . ذهب الى ساحة العملية بالعباسية وكان عبد الناصر قد تصور أنه قد يكون له دور - كضابط إشارة - فى الاستيلاء على الاذاعة . ولكن قام بذلك غيره . وإقتصر دوره على إلقاء البيان الأول للانقلاب صبيحة ٢٣ يوليو . وفى مقابل هذا فإن الضابطين اللذين كان تحت رآستهما قوة يمكن تسييرها للأستيلاء الفعلى على المنشأت أو القادة إلخ .. لم يكونا من الضباط الاحرار . ولكنهما قبلا الاشتراك فى الانقلاب عندما عرض عليهما عبد الناصر الاشتراك . وقد تم هذا قبل الانقلاب بيوم واحد أو يومين . ففى يوم ٢١ يوليو زار جمال عبد الناصر البكباشى عبد المنعم أمين بواسطة كمال الدين حسين . وأكتسب موافقته على الاشتراك فى الحركة . وفى يوم ٢٢ يوليو زار عبد الناصر القائمقام أحمد شوقى قائد الكتيبة ١٣ - والتى كانت قد وصلت القاهرة يوم ٦ يوليو وعسكرت

بالعباسية قادمة من العريش استعداداً لتحركها إلى السودان وكانت القوات التى اشتركت بالفعل هى :

(١) الكتيبة ١٣ وقائدها القائمقام أحمد شوقى الذى ضم إلى الحركة يوم ٢٢ يوليو .

(٢) سرية القيادة للكتيبة الأولى مدافع ماكينة مشاه بقيادة ثانى الكتيبة بكباشى يوسف منصور صديق . وكانت قد وصلت إلى القاهرة فى يوم ١٣ يونيو بمعسكرات هاكستيب .

(٣) وحدات من سلاح المدرعات والمركبات المصفحة لسد الطرق والمنافذ بين المنطقة العسكرية والمدنية وتأمين تحركات وحدات الكتيبة ١٣ مشاه .

وهذه كانت تتبع سلاح الفرسان الذى أسهم ضابطاه حسين الشافعى وخالد محيى الدين فى عملية الانقلاب بالفعل .

بالاضافة إلى بعض وحدات مساعدة ..

أسباب نجاح الأنقلاب :

وكان هناك عامل آخر أسهم فى الانقلاب وكان له أثر كبير فى نجاحه . هو اختيار اللواء محمد نجيب قائداً للانقلاب .

ذلك أن عبد الناصر بعد أن اطمأن إلى أنه جند عدداً كافياً من الضباط . وضمن تأييد القاعدة الاخوانية الشعبية القوية ، تبين ان الضباط الذين ضمهم هم من ذوى الرتب الصغيرة وإن أعلى رتبة هى رتبة البكباشى ، رتبته هو ، وذلك لا يعطى الانقلاب – وهو أساساً عسكرى – الثقل المطلوب ، كما أن عبد الناصر نفسه لم يكن معروفاً فى الدوائر العسكرية . ولو كان معروفاً لانكشفت المؤآمرة ، ولم يكن له جانبية شخصية . لهذا أصبح من الضرورى إكتساب تأييد شخصية عسكرية كبيرة لها ثقل ووزن وشعبية . فاتجه الضباط الاحرار نحو اللواء فؤاد صادق ، الذى ولى القيادة فى فلسطين ، وكان محبوباً من الضباط وله شعبية وصارحوه بتنظيمهم ، فأخبرهم أنه كان يفكر فى تفكيرهم نفسه . وطلب التعرف على حقيقة وضعهم والاجتماع مع الضباط المشتركين ، وعندئذ تنصل عبد الناصر ، ولم يعاود الاتصال به ، لأنه لم يكن يبحث عن قائد يقود العمل .. لأن هذا ما كان يخص نفسه به دون

شريك . وإنما كان يبحث عن «واجهة» تضمن تأييد أسلحة الجيش ، ولكن دون المشاركة الفعلية أو المزاحمة على الزعامة . كان مطلبه من «الرأس» العسكرى المنشود هو مطلبه من القاعدة الاخوانية : المساندة دون القيادة ويذكر لفؤاد صادق أنه لم يشى بهم رغم عدم أتصالهم به ، ولو فشل الانقلاب لمسه طائف منه .

وأتصل الضباط بعد ذلك بمحمد نجيب ، الذى كان الرجل المطلوب تماماً والذى يماثل فى القمة الاخوان فى القاعدة ، فقلبه طيب وله شعبية عسكرية باعتباره الرئيس المنتخب لنادى الضباط فى مواجهة الرئيس الذى أراد فاروق فرضه على النادى وكان لمحمد نجيب قبول وحضور وجاذبية شخصية وبشاشة تحمل كل من يقابله على الثقة فيه . وقبل محمد نجيب دون تردد .. ودون شروط . وعندما أذيع البيان الأول مذيلاً بإسم محمد نجيب تجاوبت كل أسلحة الجيش . ولو صدر البيان بإسم جمال عبد الناصر لترددت الأسلحة طويلا فى تأييد « بكباشى » مجهول . بل إن حاجة جمال عبد الناصر إلى محمد نجيب استمرت مدة طويلة بعد نجاح الانقلاب ، وظل هو وراء محمد نجيب حتى استطاع أن يحكم قبضته على الجيش وعندئذ أطاح به .

وليس المهم أن محمد نجيب لم يكن عضواً أصيلاً أو قديماً فى الضباط الاحرار لأن تشكيل الضباط الاحرار لا قيمة له فى حد ذاته . فهو مجموعة من صغار الضباط من ذوى المشاعر الوطنية . ويوجد المئات من أمثالهم بين الضباط الآخرين ، ولم يكن لأى واحد منهم موهبة خاصة أو نبوغ معين فى مجال عسكرى أو غيره ولم يقم معظمهم بدور فى تنفيذ الانقلاب بالفعل . وإنما قيمة تشكيل الضباط الاحرار أنه قام بانقلاب ناجح . وهذا النجاح ما كان يمكن – ونستطيع أن نقطع بهذا – أن يتحقق لو لا إسم محمد نجيب . فنصيب نجيب فى نجاح الانقلاب يعادل نصيبهم جميعاً حتى وإن لم ينضم إليهم إلا قبيل الانقلاب بأربعة وعشرين ساعة لأنه لولا هذه الأربع وعشرين ساعة لفشل عملهم لمدة سنوات . ومن ناحية آخرى فلو فشل الانقلاب فإن محمد نجيب كان أول من سيقدم للمحاكمة وأول من يضرب بالرصاص فى حين كان من المحتمل أن يفلت آخرون خاصة وقد قيل ان بعضاً من رؤوس الحركة كان يلبس ثياباً مدنية. ومن الثابت على كل حال أنه كان من المتفق عليه بين الاخوان وعبد الناصر أن يقوم الاخوان بتهريب ضباط الانقلاب فى حالة فشله .

على ان دور محمد نجيب كان اكثر من استخدام اسمه الكبير وشعبيته بين الضباط ، فالحق انه شارك عمليا فى وضع الخطة ، وفى يوم السبت ١٩ يوليو اراد

عبد الناصر وبعض الضباط تأجيل يوم «العملية» إلى ٤ أو ٥ اغسطس «بدعوى ان يكون الضباط قد استولوا على مرتبات الشهر فيبرزوا للثورة مطمئنين . فاعرض نجيب وقال لهم لقد اصبح معروفاً اسماء ٨ ضباط ولن يمضى اكثر من أسبوع حتى يكونوا في السجن وهناك ١٣ زنزانه جاهزة فيجب القيام بالحركة فى أسرع وقت بعد يومين ... ويستطرد محمد نجيب :

واقتنعوا بوجهة النظر هذه واتفقنا اولاً على ليلة ٢١ - ٢٢ يوليو ، كما أتفقنا على أن يعودوا بتأكيد الموافقة إما في هذا اليوم او فى الغد (الاحد) وذكرت لهم أنه قد نما الى علمى ان هناك مؤتمر عند رئيس الاركان (فريق حسين فريد للواءات ورؤساء الأسلحة والمصالح العسكرية الساعة ١٠ مساء يوم ٢٢ (علمت ذلك من اللواء على نجيب عن طريق حسن النجار مدير المخابرات بالنيابة) فقلت هذه فرصة ذهبية إذ لو استطعنا القبض عليهم وهم مجتمعون او عند خروجهم افراداً ، نوفر بذلك سفك الدماء ونشل حركة الجيش ونسيطر عليهم بسهولة واقترحت ان نحاصر رياسة الاركان فى كوبرى القبة مع وضع قوات موالية على بوابات الأسلحة وهى الفرسان والمدفعية والطيران مع التنبيه على الضباط الموالين للحركة» ومن هذا يتضح ان محمد نجيب توصل الى فكرة محاصرة رياسة الاركان والقبض على قادة الاولوية ، وهى الفكرة التى قيل ان عبد الناصر اقترحها على يوسف منصور ، او أن يوسف منصور نفذها من تلقاء نفسه ، وكانت من اكبر أسباب نجاح الحركة .



ولعبت الصدفة دوراً كبيراً فى نجاح الانقلاب . فإن الضابط الاخوانى سعد توفيق الذى لا يذكره أحد باستثناء حسين حموده فى كتابه عن أسرار الانقلاب . والذى كان أحد ضباط الخلية الأولى للضباط الاحرار التى بايعت السندى - علم بانكشاف الانقلاب فى ساعات الليل الأولى من ليلة ٢٣ يوليو . فأسرع باخطار عبد الناصر . ومن ناحية أخرى فلم توات رئيس الأركان الفريق حسين فريد عندما ترامى إليه نبأ الانقلاب فكرة تحريك أى لواء أو سلاح أو حتى كتيبة فوراً ، وإنما آثر الذهاب إلى مكتبه بالقيادة وجمع قادة الألويه . فإذا لم يكن هذا خطأ ، فإنه صدفة ثانية ، تلاقت مع صدفة ثالثة هى خروج يوسف صديق مبكراً عن الميعاد المتفق عليه لأسباب عارضة ، فالتقى بجمال عبد الناصر الذى كان قد خرج بمجرد إخطار سعد

توفيق له . وطرأت الفكرة العبقرية فكرة الاستيلاء على مقر القيادة واصطياد كل القادة ، الأمر الذى حدث وشل أى مقاومة رسمية من قيادة الجيش[١] .

وهناك رواية ثانية اوردها الاستاذ أحمد عطية الله فى كتابه «ليله ٢٣ يوليو» فحواها ان البكباشى حسين الشافعى كان يتناول الغذاء ظهر يوم الأحد ٢٠ يوليو بمنزل رفيقه بالسلاح البكباشى ثروت عكاشة ، فاذا بالاستاذ احمد ابو الفتح (صهره) يتحدث اليه تليفونيا من الاسكندرية ويبلغه ان حكومة سرى باشا قد استقالت وكلف الهلالى باشا بتشكيل الوزارة وانه قبل تعيين اللواء حسين سرى عامر وزيراً للحربية ، وان ١٤ ضابطا ينتظرهم التشريد والاعتقال والسجن ، فخرج عكاشة والشافعى من المنزل (٨ شارع ثكنات العباسية) الى شقة البكباشى جمال عبد الناصر (شارع والى خلف محطة بنزين كوبرى القبة) فوصلاه حوالى الساعة الرابعة ، وكان عنده الصاغ عبد الحليم عبد العال واليوزباشى كمال رفعت ثم حضر غيرهم وتدارسوا الموقف الجديد وتحدد يوم ٢١ يوليو موعداً للحركة . ثم تفرق الموجودون لابلاغ اعضاء خلايا التنظيم ولاستكمال بعض التحريات عن عناوين كبار الضباط» ص ١٦٤ .

فهذه مجموعة من الصدف المتوالية التى كان لها اثر لا ينكر فى نجاح الانقلاب ومثل هذه الصدف تحدث للانقلابات الناجحة ، لأنه ليس هناك صدفة شرود . والصدفة فى حقيقتها هى طرف من الارادة الالهية تظهر فى صورة لا تخضع للحساب الإنسانى . وكأن الله تعالى يريد أن يظهر للناس أن هناك ما لا يدخل فى حسابهم ، أو تعيه أفكارهم حتى لا يكون الأمر جبرية صارمة من ناحية ، أو إرادة إنسانية مطلقة من ناحية أخرى . ولو لم يشأ الله تعالى إنجاح الانقلاب لما حدثت هذه الصدف . فضلا عن العوامل الأخرى .



---

(١) لم تتم عملية الاستيلاء على رآسة الأركان بسهولة . لأن قوة الحراسة تصدت للقوة المهاجمة لولا أنها أمرت بالتوقف عن الضرب دون الرجوع إلى الضابط العظيم وبذلك تمكنت القوة المهاجمة من الدخول .

وهناك بعد عامل آخر أسهم فى نجاح الانقلاب ، هو ان العهد كان يتهاوى بالفعل ، بحيث يمكن القول بانه اذا لم يقم عبد الناصر بانقلابه ، فان انقلاباً آخر كان لابد ان يحدث .

وقال كاتب اخوانى فى تعقيبه على آثار حريق ٢٦ يناير «اجهض هذا الحريق حركات كانت قد اعدت عدتها كاملة للقيام بانقلاب عسكرى فى ذلك اليوم نفسه الذى شب فيه الحريق . وكان الاخوان على علم بهذا الاعداد للانقلاب وكانوا متأهبين لحمايته»[1] (ص ١٥٠ ج ٢) ويجب ان نتذكر ان حريق القاهرة فى ٥٢/١/٢٦ جاء فى اعقاب انتخابات نادى الضباط الشهيرة التى ظهر فيها الخلاف ما بين الضباط والملك واستطاع الضباط هزيمة مرشح الملك حسين سرى عامر وانتخاب مرشحهم محمد نجيب رئيساً للنادى . على ان الحريق اذا كان قد أنقذ الملكية حيناً ما ، فانه فى حقيقه الحال جعل نهايتها امراً محتوماً .

وكل متتبع لاحداث سنة ٥٢ يمكن ان ينتهى الى هذه النتيجة ، فقد أقال الملك فاروق الوزارة الوفدية فى اليوم التالى للحريق بعد ان اعلنت الاحكام العرفية يوم الحريق نفسه ، واسند الوزارة الى على ماهر ، وحاول على ماهر انقاذ السفينة الجانحة ولكن الانجليز لم يمكنوه من ذلك ، واضطر على ماهر فى ٢ مارس ١٩٥٢ ، اى بعد ٣٥ يوماً فحسب فى الحكم الى الاستقالة اثر اعتذار السفير البريطانى فجأة عن الحضور فى موعد كان قد حدد من قبل .

واسند الملك الوزارة الى احمد نجيب الهلالى الذى دخل الوزارة رافعاً شعار التطهير وحل مجلس النواب معلناً العزم على اجراء انتخابات فى اقرب وقت ممكن . ولكن الهلالى فشل فى سياسته ، فاستقال فى ٥٢/٦/٣ ، وتملكت الحيرة السراى فيمن تعهد اليه بالوزارة ، وتأرجح الموقف تأرجحاً اشارت اليه اخبار اليوم فى ٥ يونيو سنة ٥٢ تحت عنوان ٣ وزارات فى ٤ ايام فكتبت :

«فى يوم السبت استقالت وزارة الهلالى وكلف سرى باشا بتأليف وزارة . واثناء قيام رفعته بمشاورات وزارته كان بهى الدين بركات قد استدعى لتأليف الوزارة وهكذا كان فى مصر ثلاث وزارات : وزارة مستقيلة عليها ان تقوم بأعباء الحكم لان

---

(١) الاخوان المسلمون : احداث صنعت التاريخ للاستاذ محمود عبد الحليم ص ٥٠ ج ٢ .

استقالتها لم تقبل بعد ، ووزارة يؤلفها سرى باشا ، ووزارة يؤلفها بركات باشا . واستمر هذا الوضع الذى واجهته مصر لاول مرة في تاريخها حتى بعد منتصف الليل يوم الثلاثاء . وهذه قصة ثلاث وزارات فى اربعة ايام .»

واقترحت وزارة سرى ان يكون محمد نجيب هو وزير الحربية ورفض الملك فوضع بيده نهاية عهده . «ليقضى الله امراً كان مفعولاً» .

واصطدم حسين سرى برغبات الملك فى التدخل فى الوزارة ، فاستقال فى ٢٠ يوليو بعد ١٨ يوماً من الحكم ، وكان سرى باشا قد صرح للوزارة بان الموقف خطير . وان تذمر الجيش قد يتحول الى ثوره ..

وفى ٢١ يوليو كلف الهلالى باشا بتشكيل الوزارة . وفى الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ٢٢ يوليو حلفت الوزارة الجديدة اليمين امام الملك بقصر المنتزه بالاسكندرية وتولى وزارة الحربية اسماعيل شيرين زوج اخت فاروق - الاميرة فوزية .

وبعد ثمان ساعات قام الانقلاب .

فاستعراض هذه التقلبات يوضح ان العهد كان يتهاوى ما بين ارادة الملك التى لم تلحظ الا الهوى والحظوة وامكانيات الساسة الذين كلفوا بتشكيل الوزارات دون ان يكون لهم اى قاعدة شعبية ، او حتى حزبية ..

وأخيراً فقد سهَّل نجاح الانقلاب ان رمز العهد - الملك فاروق - كان شخصاً كريها فقد الاحترام والتقدير ، وكان وزراؤه أول من يضيقون به ويشمئزون منه ولم يحاولوا أبداً الابقاء عليه وكان نجيب الهلالى رئيس الوزارة الأخيرة يتمنى أن تحيق به مصيبة وأن «يروح فى داهية» حتى على ماهر ..نصحه بالفرار . أما هو نفسه فكان قد أصبح أسير الشهوات من نساء أو شراب أو قمار ، وعندما فهم بفضل تدخل السفير الأمريكى أن من الممكن أن يخرج سالماً بثرواته ، وأن يعيش فى أوروبا المعيشة التى يهواها. والتى تسمح بها الثروة سواء الموجودة فى الخارج أو ماسيخرج به فانه لم يتردد فى قبول العرض وكان كالخليفة الداعر «الوليد بن يزيد» الذى عندما ثار عليه الناس قال :

خذوا ملككم لاثبت الله ملككم
ثباتا يساوى ما حييت عقالاً
دعوا لى سليمى والطلاء وفتية
وكأسا الا حسبى بذلك مالاً !

ولم يساوم الضباط لأنهم من ناحيتهم رأوها صفقة رابحة فتركوه يخرج بما يشاء .

★ ★ ★

ومن اسباب نجاح الانقلاب انه استطاع أن «يُحَيِّد» القوات البريطانية فى قاعدة قناة السويس وأن يحول دون تدخلها ، بعد أن وضعت هذه القوات خطة لها ، بل وطبعت منشورات تطمئن بها المواطنين . وجاء هذا النجاح لان عبد الناصر كان قد اتصل قبل الثورة بفترة طويلة بالمسئولين الامريكيين فى القاهرة واكتسب تأييدهم وتوافق هذا بالطبع مع السياسة الامريكية التى كانت تبدأ مرحلتها التوسعية فى العالم . وهناك شهادات عديدة جداً ومن اعلى المستويات تثبت هذه الصلات بعضها من زملاء لعبد الناصر شهدوا هذه الاجتماعات ، وسيرد ذكرلها فى الكتاب[١] ، وبعضها من الوثائق الرسمية الامريكية التى تتحدث عن اتصالات «الكولونيل أمين» أى البكباشى عبد المنعم أمين .

وقد قام بهذه الاتصالات قبل الانقلاب ، وفى الايام التالية له عبد الناصر شخصياً . وعبد المنعم أمين وعبد المنعم النجار والبكباشى سليمان محمود وعلى صبرى . وقد تركزت حول تأكيدهم لثلاث نقط .

(أ) أن الانقلاب سيعمل لكبت التيار الشيوعى وسيقوم بمصادرة صحفه «الملايين والكاتب وربما المصرى أيضاً» .

(ب) أن الانقلاب ليس له علاقة بالاخوان وسيقوم كما يقولون - بتحجيمهم -

(ح) أن الانقلاب يريد التعاون مع الولايات المتحدة الى آخر مدى وفى كافة المجالات بما فى ذلك الاشتراك فى قيادة مشتركة مع الحلفاء .

وظلت هذه الاتصالات بعد قيام الثورة وخلال الفترة الاولى لها . وقد روى مصطفى أمين «أن الثورة كانت تسعى من أول توليها الحكم للحصول على معونة

(١) أنظر ص ١٥٩ .

امريكية اقتصادية وعسكرية .. وبين يدى برقية من سفير امريكا فى القاهرة مستر كافرى الى وزير خارجية أمريكا بتاريخ ١٨ سبتمبر ١٩٥٢ رقم ٧٣٠ الساعة ٧ مساء وهى تقول : «إن البكباشى عبد المنعم أمين حضر اليوم لمقابلتى يحمل رسالة من الجنرال نجيب ومجلس الثورة الذى يحكم مصر نصها كالاتى : بعد ثمانية اسابيع من التركيز على المسائل الداخلية نحن نرى ان الوقت مناسب لننتقل الى مرحلة اخرى وهى ان نبلغكم اننا اخترنا ان نكون الى جانب الولايات المتحدة دائما وان المسالة الاولى هى كيف نبيع امريكا للشعب المصرى. نحن ضد الشيوعية بشدة. اننا على استعداد أن نعطى تعهدات سرية ومن بينها الانضمام الى حلف الشرق الاوسط ونحن نطلب مساعدات حربية عسكرية ومساعدة اقتصادية من الولايات المتحدة ونرى اننا اذا اعطينا هذه التعهدات علانية فى الوقت الحاضر فسيكون هناك ضرر ونحن نسال هل الولايات المتحدة مستعدة لقبول هذه الصفقة وما هو شكل التعهد السرى الذى تريدون أن نقدمه للولايات المتحدة [1] .

ومن هنا فعندما اتصل فاروق بالسفير الامريكى كافرى – كان الضباط قد سبقوه ، وكان كل ما يحرص عليه كافرى هو ضمان سلامة فاروق – ولعله فى هذا لم يكن يحرص على فاروق نفسه قدر ما كان يحرص على سلامة الانقلاب مما يمكن ان يحدث لو وقع صدام بين الملك والانقلاب .

ودراسة الانقلابات والثورات توضح أن إسقاط النظام القديم هى أهون مافى العملية . فالاستيلاء على سجن الباستيل أذن بسقوط الملكية الفرنسية . وكانت طلقتان من البارحة أورورا كافية لايقاع الذعر فى حكومة كيرنسكى التى لم يكن يدافع عنها سوى فرقة المجندات . وتحدث لينين عن سقوط القيصرية كورقة شجر أذرتها رياح الثورة . وعندما يئول بناء ما إلى السقوط للتقادم أو سوء المواد ، أو الخطأ الهندسى فان ضربة واحدة يمكن ان تؤدى إلى إنهيار البناء فليس المهم هو هدم بناء يريد أن ينقض ولكن إقامة بناء سليم وقوى يقاوم العوادى والعواصف والتقادم .

---

(١) انظر مجلة الاحرار .. بحث عن «موقف اخبار اليوم من القضية الوطنية ١٩٤٦ – ١٩٥٤ بقلم سهير اسكندر ص ٤ العدد الصادر فى ١٩٨٧/١١/٢٣ (١ ربيع الآخر ١٤٠٨) .

الفصل السادس
تكييف العلاقة بين الاخوان المسلمين وعبد الناصر

رأينا فى الفصل السابق كيف اتصل عبد الناصر بالاخوان ، وكيف تقبل الاخوان عبد الناصر ، وكيف ان العلاقة بينهما كانت علاقة فريدة تتحكم فيها قوى الطرد والجذب . فقد آمن عبد الناصر ان الاخوان المسلمين – وحدهم – وليس اى حزب آخر هم الهيئة التى يكون عليه أن يعتمد عليها ويتصل بها . وتقبل الاخوان عبد الناصر على علاته وسمحوا له بان يمضى قدماً فيما اراد . لم يكن أى واحد منهما متقبلاً الآخر تماماً . ومع هذا فقد وجد كل واحد نفسه منساقاً للارتباط بالآخر .

النقطة الجديرة بالدراسة هى : هل استغفل عبد الناصر قيادة الاخوان[1] كما استغفل عمرو بن العاص اباموسى الأشعرى او ان الاخوان سلكوا باختيارهم هذا المسلك لأسباب تعود اليهم ، كما سلك ابو موسى مسلكه ، لأسباب تعود اليه وليس انقياداً لخديعة عمرو .

---

(١) يبدو ان عبد الناصر لم يخدع القيادة الاخوانية فحسب ، ولكن ايضاً لفيفاً كبيراً من الضباط الاخوانيين الذين اسهموا فى الانقلاب بعد أن كان العهد بينه وبينهم هو ان يكون الهدف من الانقلاب هو الحكم بالقرآن . وقد قرأنا شهادة قرابة عشرين ضابطا بهذا المعنى فى اوراق قضية الشهيد عبد القادر عودة ، ومن المؤسف ان هذه الاوراق قد فقدت وقتئذ لأسباب معروفة .

الاخوان كهيئة تقوم على عقيدة عميقة لها أصولها وجذورها وضوابطها لم يكونوا من مجانين الثورات ، ولم تكن الثورة لتستهويهم كما كانت تستهوى بعض الشباب ، ولم تكن تبدو لهم الحل الوحيد **كما كان بالنسبة للضباط أو الهيئات التى لاتتمتع بثقل جماهيرى ، وبالتالى تتجاوز الجماهير الى الثورة التى لايكون ثمة مناص عنها** . كما كان الحال بالنسبة لمجموعة لينين التى اطلق عليها - كذباً البولشفيك **(أى الاغلبية) فى الوقت التى كانت فى الحقيقة اقلية (منشفيك)** .

وقد اوردنا فيما سبق تحليل الامام الشهيد حسن البنا للثورة والتفرقة بينها وبين القوة . وان الموقف المقرر للاخوان ، وهو ان لايسعى الاخوان للحكم . ولكن يسعى الحكم للاخوان ، كان من باب أولى يستبعد الثورة ..

وكان على رأس الاخوان ، عندما قامت احداث انقلاب ١٩٥٢ رجل له عقلية ونفسية قضائية بفضل ممارسة لاكثر من عشرين عاماً حتى وصل الى اعلا المناصب القضائية . وكان بحكم هذه الثقافة والنفسية بعيداً عن الاستثارات الثورية .

دور الأخوان :

مع هذا فان التطورات العديدة والمتوالية التى بدأت بحل الاخوان واغتيال المرشد وما أعقب ذلك من احداث لم تكن فى الحسبان عندما كتب الامام الشهيد كلماته عن الثورة ، التى وان لم تكن تؤيدها ، فانها لا ترفضها تماماً ، كانت ولاشك لها أثرها . ولم يكن هذا الأثر انقلابياً بحيث يجعل الاخوان يتحولون من النقيض الى النقيض . ولكن لاريب أنها «زحزحتهم» عن موقفهم من الثورة بحيث رأوا فى النهاية انها اصبحت ازاء التعقد وتفاقم الفساد الذى يحول دون العمل الاصلاحى واسلوب «الحكمة والموعظة الحسنة» أمراً لامناص منه ويتعين الاخذ بها . ولكن رواسب الفكرة القديمة جعلتهم لا يتحمسون لها تماماً ، وان وافقوا عليها ، ولعلهم إستعادوا كلمة للاستاذ البنا رحمه الله «نؤثر ان تكون رديف غيرنا» وهى كلمة تنم عن إيثار نبيل ، ولكن يمكن ان يكون لها آثار سلبية . ولهذا فعندما ظهر عبد الناصر فى الحلبة فان هذا كان حلاً . وفى الوقت الذى كان يعمل فيه لحسابه ، فانهم تصوروا أن من الممكن ان يكون الدور لحسابهم ايضاً لانه يقدم اليهم الصيغة المطلوبة، وكانت تلك الصيغة تتضمن مساندة جمال عبد الناصر وتركه يعمل بطريقته الخاصة مع تعهده بان تكون حركته ذات هدف اسلامى وان تعمل للحكم بما انزل الله . وبهذه الطريقة لايتورط الاخوان فى

الجانب الانقلابى العسكرى ويحتفظون بوضعهم التوجيهى . فاذا التزم عبد الناصر بتعهده وأصبحت الحركة اسلامية فان اهدافهم تكون قد تحققت ، لان هدفهم ليس هو الحكم أو الثورة بالذات . ولكن تطبيق التوجيه الاسلامى - وإذا انحرفت - فان مسئولية ذلك لن تكون مسئوليتهم - فاذا لم يملكوا التقويم فانهم على الاقل - لا يكونون قد لوثوا ايديهم بهذا الانحراف . وقد يتذكر فى هذا الصدد كلمة سمعناها اول مرة من الاخوان فى السودان ، ولعلهم نقلوها من القاهرة لتبرير موقفهم من نميرى «من خدعنا بالاسلام انخدعنا له» . ولكن الحقيقة ان الاخوان فى السودان ، تظاهروا بالانخداع فحسب واستخدموا المصالحة لتمكين انفسهم فخدعوا خادعهم . اما الاخوان فى مصر فان المقولة انطبقت عليهم . فانخدعوا طائعين فعلاً لجمال عبد الناصر .

ولم يكن يشق عليهم ان يعرفوا خبيئة جمال عبد الناصر لو كانوا راغبين فى ذلك حقاً . لأنه رغم «بيعته» التى لم تكن تعنى لديه الكثير ، احتفظ بدرجة من الاستقلالية تتنافى مع مضمون هذه البيعة .. كما يفهمها الاخوان ، وعندما تملك التنظيم فانه تطلب له نوعاً من الاستقلالية ، ولو تقصى الاخوان الأمر . لاتضح لهم أن خط عبد الناصر يختلف عن خطهم . وروى الضابط الاخوانى حمودة فى كتابه عن اسرار ٢٣ يوليو :

«فى احدى ليالى ٤٥ ، وفى منزل عبد المنعم عبد الرؤوف بالسيدة قال عبد الناصر «انا لغاية دى الوقت مش قادر اعرف الاخوان عايزين ايه من الجيش» فشرح له حسين حموده هدف الاخوان فى استلهام الاسلام لاصلاح المجتمع . وان طريق ذلك التربية والدعوة ومطالبة الحكومات . فاذا رفضت فسيقوم الاخوان بعمل جماهيرى كالمظاهرات والاضراب العام والعصيان المدنى وعلى الجيش والبوليس ان يقفا موقفاً سلبياً لانهما عصا الحاكم التى يضرب بها الشعب ، وإذا امتنع الجيش والبوليس اسقط فى يد الحاكم وجاءت نهايته .

فقال عبد الناصر «هذا الاسلوب سيطول جداً ، وربما يتعذر تنفيذه ، ولا يجعل لنا نحن ضباط الجيش دوراً ملموساً وسنكون تابعين لامتبوعين» ص ١٥٠ .

فيبدو ان الاخوان تقبلوا ان ينخدعوا ، وان يأخذوا عبد الناصر على ظاهره ، وبما أبدى من تجاوب ..

هذا هو التبرير الوحيد لمسلك الاخوان تجاه عبد الناصر فى السنوات التى سبقت الثورة حتى اليوم الذى سبق قيامها . وهو سر موقفهم المتساهل معه والسماح له بأن يستحوذ على اوراق اللعبة ووصل ذلك الى ذروته فى أنهم رغم المشاركة والاتصالات المستمرة بين عبد الناصر والاخوان . فانهم (أو على الاقل المجموعة التى تفاوضت مع عبد الناصر فى الثمانية والاربعين ساعة الحاسمة التى سبقت الحركة) فوتوا على قادة النظام الخاص والجناح العسكرى فى الاخوان معرفة ساعة الصفر عندما طلب عبد الناصر يوم ١٨ يوليو لقاءهم لقاءً هاماً وعاجلاً ، وسرد الاخ عبد القادر حلمى قصة هذا اللقاء ونقلها عنه صلاح شادى فى كتابه «صفحات من الماضى» .

« .. وقد تم هذا اللقاء فى ذات اليوم حوالى الحادية عشر مساءً فى منزلى - وحضره مع عبد الناصر كمال الدين حسين وعبد الحكيم عامر وكانوا فى غاية الانهاك والتعب والجوع وقالوا انهم لم يناموا منذ ٤٨ ساعة ولم يأكلوا شيئاً منذ الصباح وحضره كذلك معنا الاخوه حسن العشماوى وصالح ابو رقيق . واخبرنا عبد الناصر بحدوث أمور خطيرة وان اسماء اعضاء مجلس قيادة الضباط الاحرار قد عرفها البوليس السياسى - لذلك فانهم يرون وجوب الاسراع بالقيام بالانقلاب . وقد قرروا ذلك فعلاً . وان يكون فى خلال عشرة ايام . وسأل عما اذا كان الاخوان موافقين ومستعدين للقيام بدورهم الذى سبق الاتفاق عليه وتحمل المسئوليات بعد اتمام الانقلاب . وطلب رداً سريعاً ولكن الاخوة افهموه ان صاحب الكلمة فى هذه الامور هو المرشد وانه موجود بالاسكندرية وان الرد يحتاج على الاقل الى ٤٨ ساعة للسفر واستطلاع رأى المرشد وتحديد لقاء بعد هذه المدة وسافرت (والحديث مازال للاستاذ عبد القادر) ومعنا الاستاذ صالح ابو رقيق والاستاذ فريد عبد الخالق والمرحوم حسن العشماوى واتفق على بقاء الاخ صلاح شادى فى القاهرة لانتظار عبد الناصر فى الموعد المتفق عليه فى حالة احتمال تأخير عودة الاخوان من الاسكندرية . وقد تحقق فعلاً هذا الاحتمال . وعندما حضر جمال عبد الناصر فى الميعاد المحدد فى ٢٠ يوليو تأجل اللقاء العام حتى يعود من ذهب للقاء المرشد .

وقد عرض الاخوة الموضوع الذى جاءوا من اجله على المرشد . ووجه اليهم المرشد عدة استفسارات اهمها مدى تمسك هؤلاء الضباط بالاسلام ومدى اخلاصهم

فى قولهم بالعمل على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية . وهل تم الاتفاق فى وضوح وصراحة على هذا الأمر ؟ وهل اتفق على المشاركة الكاملة بين الاخوان والضباط الاحرار فى الانقلاب والمسئولية ازاءه، والتعاون فى تنفيذه وبعد نجاحه ، وفى النهاية اعطاهم المرشد موافقته المشروطة بالامرين السابقين ، كما اعطاهم الحق فى الاتصال بالاخوان لتنفيذ التعليمات فى الوقت المناسب التى تترتب على قيام الانقلاب والمشاركة فيه ، بما فيهم ضباط الاخوان فى الجيش لتنفيذ مايصدر اليهم من تعليمات قيادتهم ، وعندما عاد الاخوة متأخرين عن الموعد السابق عرفوا الموعد الجديد للقاء عبد الناصر الذى حدده مع الاخ صلاح شادى يوم ٢١ يوليو وحضر عبد الناصر وحده مبكراً فى هذا اليوم الى منزلى قبل حضور الاخ صلاح - وفى هذه الاثناء اتصل بعض الاخوان تليفونيا من المركز العام سائلين عن الاخ صلاح شادى واكدوا اهمية لقائه[1] ، فاتفق معهم على الحضور فى منزلى للقائهم . وعندما عرف عبد الناصر اسماء الاشخاص الذين اتفق معهم على الحضور طلب عدم تعريفهم بوجوده واسبابه . وقد انتقلوا فعلاً الى غرفة داخلية ليتمكن الاخ صلاح من لقاء القادمين من الاخوان فى غرفة الاستقبال . وزيادة فى الاحتياط نقلت سيارة عبد الناصر من امام المنزل الى شارع خلفى . وعندما تكامل حضورنا اجتمعنا بجمال عبد الناصر وشرحت له وجهة نظر المرشد بالتفصيل . وقد صدَّق عبد الناصر على جميع تحفظات المرشد واكد قبولها . وانه سبق الاتفاق عليها معنا . وقال انه تأكد اليوم ان اسمه قد عرف لدى البوليس السياسى . لذلك فقد اتفقوا على القيام بالانقلاب فى خلال يومين على الاكثر ، وانه سيعرفنا بالموعد (ساعة الصفر) .

وقبل انصراف عبد الناصر استاذن الاخ صلاح من الاخوة الموجودين ان ينفرد بعبد الناصر . وقد تم الانفراد فترة قصيرة انصرف بعدها عبد الناصر ثم ابلغنى صلاح بانهما تذاكرا فى هذا اللقاء عهدهما السابق على المبادىء والاهداف التى بايعا الله عليها قبل الاقدام على هذه الخطوة المصيرية واشهدا الله على هذا العهد بقراءة الفاتحة .

---

(١) تربط علاقات المصاهرة الاخ عبد القادر حلمى بالاخ صلاح شادى ويسكنان منزلاً واحداً .

فى خلال الاجتماع المذكور حضر الاخوة حسين كمال الدين وعبد الرحمن السندى ومعهما الضابطان عبد المنعم عبد الرؤوف وابو المكارم عبد الحى وكان الاستاذ صلاح قد استشار اخوانه الاربعة فيما اذا كان من المصلحة تعريفهم بما يجرى من امور فى هذا الشأن ام لا .. واتفقوا انه ليس من المصلحة الآن الكشف عما يجرى من اتصالات مع هذه الجماعة - وان على ضباط الجيش من الاخوان تنفيذ مايصدر اليهم من تعليمات من قيادتهم . وقد التزم الاخ صلاح بهذا الرأى عندما قالا انهما باعتبارهما ضابطين فى الجيش قد شعرا بتحركات للضباط الاحرار ـ ولما سألا الدكتور حسين كمال الدين وعبد الرحمن السندى لم يجدا عندهما معلومات بهذا الشأن . وقالا انهما ماجاءا الا للاستفهام من صلاح عن هذا الموضوع . وقد أنصرفا قبل انصراف عبد الناصر .

وفى اليوم التالى (٢٢ يوليو) اجتمع الاخوان الخمسة الذين كانوا على اتصال بهذا الموضوع فى منزلى ليتدارسوا الامور ويتفقوا على التصرفات الواجب عملها . وما الى ذلك من مواضيع مهمة تترتب على قيام الانقلاب وانصرفوا قبل الفجر بقليل .

وعلى اثر صلاة الفجر اتصل حسن العشماوى بى تليفونيا وطلب منى ارتداء ملابسى وانتظاره امام المنزل للخروج معاً . لان الانقلاب قد تم بنجاح ، **ولما التقيت به اخبرنى أن عبد الناصر حدثه تليفونيا من قيادة الجيش وطمأنه ان الانقلاب قد تم بنجاح ، وانهم استولوا على الامور وان كان هناك بعض المتاعب والعقبات ، الا انه لا يخشى منها وطلب منه عبد الناصر ان يحضر اليه فى موعد اتفقا عليه معتذراً بانه لايستطيع مغادرة قيادة الجيش حالياً ، كما طلب تكليف احد الاخوة بالمرور على منزله ليطمئن زوجته واخاه بالتحديد على نجاح الانقلاب** لانهما ينتظران هذه الاخبار بقلق وقد تم تبليغ الرسالة المطلوبة لمنزل عبد الناصر بواسطة أحد الاخوان «ابراهيم بركات» وكان يعمل بسلاح الصيانة وقتئذ . وفى نفس اليوم قام الاخ حسن والاخ صلاح بالذهاب الى الدكتور حسين كمال الدين باعتباره مسئول الاخوان عن منطقة القاهرة واطلاعه على جميع الأمور ليقوم بدوره باصدار أوامره وتعليماته الى الاخوان ليقوم كل بدوره .

وقد قام الاخوان بواجباتهم كاملة . بعد أن ابلغوا بالاوامر والتعليمات وتوجه عبد المنعم عبد الرؤوف بوحداته العسكرية الى محاصرة قصر الملك بالاسكندرية بناءً

على تعليمات قيادة الجيش والاخوان . ولم يتخلف عن دوره كجندى حينما استدعى لاداء واجبه فى حصار القصر ، ولم يعقه عن اداء دوره صراعه مع عبد الناصر عندما اضاف الى الحركة ضباطاً من كل لون وجنس للتفرد بالسلطة وابعاده عن النظام الذى اقام عمده بنفسه ورواه بعرقه وبناه بجهده .

وضم دور الاخوان فى تأييد الانقلاب ان أخذ فدائيو الاخوان مواقعهم فى طريق السويس لاعاقة تقدم الجيش الانجليزى اذا فكر فى التحرك . للتدخل ، كما قامت جوالة الاخوان بحراسة المنشآت والسفارات الاجنبية والكنائس خشية ان تقوم القوى المضادة بعمل عدائى لايجاد فتنة طائفية(١) .

وهناك رواية عن اجتماع آخر مابين عبد الناصر وقيادة النظام الخاص اوردها الاستاذ عادل كمال فى كتابه «النقط فوق الحروف» والمؤلف هو أحد قادة النظام الخاص وكان المتهم الثانى فى قضية عربة الجيب المشهورة . وهو من اعوان عبد الرحمن السندى المخلصين .

جاء فى «النقط فوق الحروف» .

«فى يوليو سنة ٥٢ ذهب عبد الرحمن بصحبة عبد المنعم وابى المكارم الى جمال عبد الناصر فى بيته واخبروه بمبلغ علمهم واستفسروا عن الأمر . ولم ينف جمال ، صارحهم بانهم يعدون لحركة فى الجيش وانه يطلب عون الاخوان واجاب عبد الرحمن بأن الضباط الاحرار تنظيم صغير ، والاخوان تنظيم كبير ، واذا كانت

---

(١) صفحات ١٧٦ - ١٦٩ من كتاب «صفحات من الماضى» صلاح شادى .
ولم تتضمن الفقرة الاشارة الى آخر اتصال لعبد الناصر بصلاح أبو رقيق . وهو الذى تم صباح يوم الثلاثاء ٢٢ يوليو واخطر عبد الناصر صلاح ابو رقيق بساعة الصفر .

(٣) كان عبد الناصر مقتنعاً سابقة ان الأمريكيين لن يتدخلوا ، ولكن الحقيقة ان تدخل الجيش البريطانى كان وارداً . وقد ذكر الكاتب محمد حسنين هيكل ان الجيش الانجليزى كان قد وضع بالفعل خطة للتدخل فى اعقاب حريق القاهرة (٢٦ يناير) وان مطابع الجيش البريطانى طبعت المنشورات التى ستوزع على الاهلى والتى تحضهم على الهدوء والسكينة وان تدخل الجيش الانجليزى لا يقصد منه الا حماية ارواح الاجانب ومنشاتهم التى عجزت الحكومة المصرية عن حمايتهم يوم ٢٦ يناير (انظر ص ١٠٩ ملفات السويس) .

المغامرة جائزة فى تنظيم صغير ، فانها لاتجوز فى تنظيم كبير لان فشلها يعنى تشريد الاف الأسر ، وانه لكى يعطى الاخوان عونهم يلزمهم امران :

الاول معرفة الخطوات والاتفاق عليها . والثانى الاتفاق على الهدف والغاية . ومن المعروف ان الاخوان غايتهم اقامة حكم الله . وهم لايجازفون لغير هذه الغاية .

- يبدو انك لم تَعُدْ من الاخوان ياعبد الرحمن ... قالها جمال عبد الناصر .

- كيف .

- لان الاخوان اتفقوا معنا ولم يشترطوا ماتذكر .

- مع مَنْ من الاخوان اتفقت .

- الم اقل لك انك لم تعد من الاخوان .

وخرج الثلاثة من عند جمال وهم لايشكون فى صدق ماقال . لقد اتفق مع احد من الاخوان . فمن يكون وعلى اى شيء اتفق ؟ المرشد العام حسن الهضيبى كان فى الاسكندرية . السكرتير العام عبد الحكيم عابدين كان فى بلدته بالفيوم . الوكيل العام عبد القادر عودة كان ايضاً متغيباً فى مكان ما لست اذكره . حسين كمال الدين رئيس مكتب ادارى القاهرة نفى معرفته بشيء وخرج معهم يطوف على الاخوان سائلاً مستفسراً ، وكان فعلاً لايعرف . بعد ذلك تبين ان صاحب الاتفاق كان صلاح شادى رئيس قسم الوحدات . وذكر جمال عبد الناصر لعبد الرحمن فيما بعد أن صلاحاً كان عنده فى بيته حين زاره ثلاثتهم مستفسرين ولقد ظل صلاح شادى ينفى هذه الواقعة حتى ذكرها اخيراً فى حصاد عمره . **ولاشك أن سير الامور على ذلك النحو كان من اكبر الاخطاء التى وقعت من الاخوان** واعطينا التعليمات للاخوان بتنظيف بيوتهم اتقاء لما عسى ان يحدث ومر اليوم المحدد دون ان يحدث شيء فسألت عبد الرحمن فقال ان الضباط أجلوا حركتهم يومين ، وكنت استفتح كل صباح بالانصات الى الراديو حتى اذا كان صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سمعت بيان الضباط الاحرار وعرفت ان الحركة بدأت[١] .»

---

(١) النقط فوق الحروف - عادل كمال ص ٣٢ .
دار الزهراء - القاهرة .

وقد يعطي هذه الرواية ثقلاً انها تصور نفسية عبد الناصر وطريقته في الحديث ، فهو يؤثر ان يستمع ويأخذ اكثر من أن يتكلم ويعطى ، وعندما تكلم هنا فانه لم يقدم ايضاحاً ولكنه اوغر صدر عبد الرحمن السندى وإبى المكارم . وبذلك لم يعط شيئاً . وفى الوقت نفسه حقق اضافة في سياسته - تعميق الخلاف بين القائمين على النظام الخاص .

ونحن نتقبل هذه الروايات التى يعضد بعضها بعضاً ، ونستبعد ان تكون مختلقة . فضلاً عن ان عبد الناصر نفسه . اشار اليها في حديثه معنا بصورة ذهبت تفاصيلها عن الذهن الآن ، ولكنها تعطي المضمون نفسه وهى ايضاً تقدم مؤشراً **لعامل جديد هو ان عبد الناصر استطاع ان يواصل سياسته فى تفريق الضباط الاخوان واعضاء النظام الخاص حتى آخر لحظة ، وقد اشرنا كيف نجح فى ايجاد عداوة مابين معروف الحضرى وعبد المنعم عبد الرؤوف بوشاية كاذبة - بيد أنها متقنه- ولعل هذا العامل هو الذى جعل الاخوان «الروضيين» الذين آثرهم عبد الناصر بالتفاوض يكتمون ميعاد الانقلاب عن اخوانهم الذين ابعدتهم عنهم وشايات ودس عبد الناصر بحيث وجدوا المصلحة فى عدم ابلاغهم بالنقطة الهامة : ميعاد الانقلاب ، وهى مسئولية لاتزال تنتظر التمحيص والتحقيق . والنتيجة المؤسفة انهم جميعاً فى النهاية طالعوا نبأ الانقلاب فى الصحف ، أو من عبد الناصر . بدلاً من ان يكونوا المهندسين والقوامين عليه له .**

وتصرف المرشد العام الاستاذ حسن الهضيبى رحمه الله يثير التساؤل فالرجل لم ير أن هذا الحادث الجلل يستحق أن يترك مصيفه ويعود الى القاهرة حيث تجرى الاحداث ليتقلد زمامها . ثم هو أبدى مخاوفه واشترط أمرين الاول : التثبت من اخلاص الضباط فى قولهم بالعمل على تطبيق احكام الشريعة الاسلامية وإن يكون الاتفاق على ذلك قد تم فى وضوح وصراحة . والثانى : الاتفاق على المشاركة الكاملة بين الاخوان والضباط الاحرار فى الانقلاب والمسئولية ازاءه والتعاون فى تنفيذه وبعد نجاحه . وقد قنع الاخوة الذين حملوا هذه الرسالة بموافقة عبد الناصر - وتأكيده - وزاد صلاح شادى - تذكيره بالبيعة ، وقراءة الفاتحة . وهذا كلام لايجوز حتى على الاطفال . وهو يخالف اوليات العمل .. بل وتوجيهات القرآن التى توجب الكتابة لاقل التزام مؤجل «ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا» وكان المفروض ان تقوم بهذه المهام لجنة مشتركة «مابين

الاخوان وجمال عبد الناصر» تجتمع فى مواعيد معينة وتكون لها محاضر . ولايقف دون ذلك دواعى السرية لانهما مشتركان معاً .

كما ان اشتراط المرشد المشاركة التامة لم يطبق بل ان الذى طبق هو نقيضه ، اى ابعاد أ. ى قيادة يفترض انها مسئولة عن المشاركة ، (حسين كمال الدين وعبد الرحمن السندى من النظام الخاص . وعبد المنعم عبد الرؤوف وأبو المكارم عبد الحى من التنظيم العسكرى الاخوانى) وهو امر لايمكن اساغته كائنة ماكانت التعلات ، ويمثل اول خطأ ضخم تحمله الاخوة الخمسة الذين قاموا به ومكن هذا الخطأ عبد الناصر من ان يفوز بكل شىء دون ان يتقيد بشىء .

واذا كان المرشد قد اظهر فطنة فى اشتراطه هذين الشرطين فانه لم ير ان هذا الأمر الخطير يستحق أن يترك مصيفه ويعود الى القاهره .

ولعل الشىء الذى ينقذنا – الى حد ما – من الحيرة بالنسبة لهذه النقطة هو ان المرشد لم يكن فى اعماقه يؤمن بالثورة . وان مابداه من مخاوف كانت تمثل اقتناعاً . وان انطباعه الاول هو ماروواه البعض عنه عندما أخطر بها «هذه الحركة ليست للاسلام ..» .

ولكن هذا ، وان القى ضوءاً على تلك المواقف ، فانه لا ينفى انها تعود الى الخطأ فى تفهم الموقف وتكييف العلاقه بين الاخوان وعبد الناصر . وكان الخط السليم **هو ان الثورة قد أصبحت امراً مقضياً ، وبالتالى يجب ان يتقلد الاخوان زمام الامور وان يمسكوا بالخيوط فى ايديهم ، وان يجعلوا – عبد المنعم عبد الرؤوف – وليس جمال عبد الناصر هو القائم** بالتنظيم ، وان يمنحوا **هذا** الموضوع الاولويه ، والايجابية والشعبية قبل اى شىء آخر . ولو حدث هذا من الاول لما تطورت الامور الى ما انتهت اليه . ولخضع عبد الناصر رغم طبيعته التآمريه ، او لاستُبعد ، او لسلك مسلكاً معارضاً يقضى عليه . ولما ذاب ولاء الضباط الاخوانيين شيئاً فشيئاً بحيث احتواهم عبد الناصر او انضم بعضهم – مثل خالد محى الدين – الى الشيوعية .

وقصة خالد محى الدين بالذات تبرز سلبية الاخوان اكثر من غيرها . فهذا الضابط الذى نشأ فى أسرة ذات تقاليد محافظة وتشرب العاطفة الدينية بروح تكاد تكون

صوفية – وإتصف بالاستقامة والجدية والطهارة ولم يؤخذ عليه سلوك انتهازى **كان يجب ان يكون الضابط الاخوانى النموذجى** ، ولكن الذى حدث هو ان سلبية الاخوان معه ، وعدم عنايتهم بالقضية الاجتماعية العناية الواجبة وتوضيح موقفهم السياسى سنة ٤٦ من منطلق شعبى جعلـه يتحول الى النظرية الاخرى الوحيده فى ... ن النظريات وان يدخلها من باب «العدل» – اثر قراءته كتاب من كتب روجيه جارودى ، الذى هجر الشيوعية كلها بعد ذلك واعلن اعتناقه للاسلام(٤) .

ان دور الأخوان الذى كيَّف علاقتهم بالضابط عبد الناصر وخطته فى تنظيم الضباط الاحرار ، ثم علاقتهم به فى السنوات الحاسمة التى اعقبت نجاح الانقلاب حتى تتلة ١٩٥٤ التى وضعت نهـية هذه العلاقة – وتسبب فى المحنة الثانيه يوضح ان الاسلوب السياسى للاخوان هو نفسه الاسلوب التربوى التثقيفى الذى استخدموه لبناء الفرد – اسلوب الحكمة والموعظة الحسنه . وكما أنهم يقفون من الفرد موقف المربى الرشيد – فإنهم يقفون من الحاكم موقف الناصح الأمين – وقد يصل الحد لان يدعون له بالهداية «لأن الله يصلح بصلاحه خلقاً كثيراً» ولاشك أن هذا الدور ينم عن الطبيعة التربوية الاصلاحية الخيرّه والطيبة التى قامت عليها الجماعة أول مرة – وكانت فى أصل تكوينها ، ولكن العمل السياسى يتطلب ماهو أكثر من ذلك . فالعمل السياسى له تعقيداته ومضاعفاته – ويمكن ان يكون النصح والتوجيه نوعاً من المعارضة – وبهذا يدخل صاحبها المجال السياسى من الباب الخلفى – وبالصفة السلبية ولكنه قد يحاسب حساب المشاركة ويبوء بعداوة الحاكم دون أن يحقق ما اراده ، لأن مجرد النصح لايتضمن الوسيلة الايجابية للأخذ به وتطبيقه .

وهناك اختلاف كبير فى طبيعة ووسائل ومهارات العمل التربوى ، التثقيفى ، الاصلاحى ، الفردى . وبين العمل العام السياسى الذى يستهدف التغيير الاجتماعى . وان يكون للاخوان الفضل فى استكشاف حقيقة ان الاسلام دين ودولة لايجعلهم بالضرورة المؤهلين للقيام بتكوين الدولة الاسلامية – لان من الممكن ان اكتشف ان البيت الذى أقيم به وضع على أساس فاسد ، وأنه آيل للانهيار . وان من الضرورى أن اقيم بيتا يبنى على أساس صالح. ولكن هذا الاستكشاف لايتضمن– بالضرورة– توفر

---

(٤) منذ بضع سنوات التقينا بروجيه جارودى فى جنيف ، وسلمناه بعض كتبه عن الشيوعية ترجمه الى العربية ومطبوعه فى بيروت فضحك وقال انها اسوأ ما كتبت !.

مهارات بناء البيت عندى . فبناء البيت يتطلب معرفة فنية لمهندس أو مقاول - مهنته بناء البيوت والتعامل مع أصول المهنة ، والضرورات التى تحكمها . ومجرد معرفتى بالحاجة الى البيت وانه يجب ان يضم كذا غرفة ، ويقوم على أساس معين الخ .. كل هذا شىء . ومعرفتى ، ومقدرتى - على بناء هذا البيت بالفعل شىء آخر . ولكى تتوفر لى المعرفة والمقدرة السياسية لابد لى من الالمام بنظم الحكم على اختلافها من المصريين القدماء حتى الشيوعيين المحدثين - وان يكون لدى استعداد لخوض المعركة السياسية والانغماس فى ضروراتها . وقد يعسر على الاخوان ان يلموا بذلك كله . ولكنهم لو درسوا التاريخ الاسلامى دراسة موضوعية لاستفادوا دروساً كان يمكن ان تفيدهم فى صراعهم مع عبد الناصر . لان معاوية بن أبى سفيان عندما اتخذ خطوته التى أنهى بها عهد الخلافة الراشدة وبدأ الملك العضوض ، كشف عن الطبيعة الوصولية والقاسية للسياسة التى تستهدف الحكم .. والتى قد تصل الى حد المخالفة الجذرية للأصول والمبادىء الاسلامية . وهذه القسمة للطبيعة الوصولية تكاد توجد - ولو بنسب متفاوتة - فى كل السياسات التى تستهدف الحكم . والمفروض فى السياسة انها تستهدف الحكم . وليس أدل على قوتها ، وانها غلابة من ان معاوية بن ابى سفيان وابنه يزيد مارسا من صنوف الفُجر والقهر والمكر والغدر مايخالف القيم الاسلامية وما يصعب تصوره - بعد الف وربعمائه عام .. فكيف أمكن أن يُلعن على بن ابى طالب على المنابر - واى نوع من المساجد التى أراد لها الاسلام ان تكون لله «فلا تدع مع الله احداً» يلعن على منابرها على بن ابى طالب - وكيف تضرب الكعبة بالمنجنيق وكيف تباح المدينة ، ويستحر القتل فى رجال ونساء الانصار وهم الذين اووا ونصروا .. وكيف امكن ممارسة تلك المقتلة بدءاً من الحسين فى عهد يزيد واستمرت طوال الخلافة الاموية ثم العباسية ..

وقبل أن تخلو الساحة لمعاوية ، فان الحرب التى دارت سجالاً بين على بن ابى طالب كرم الله وجهه ومعاوية بن ابى سفيان تصور المدى الذى يمكن ان تذهب اليه السياسة لكى تصل الى الحكم بأى ثمن .. حتى لو كان قتل مشيخة قريش وكبار الصحابة وسروات وشجعان العرب ..

وعندما كنت أقرأ بعض صفحات هذه المأساة وقفت طويلاً امام مقتل محمد بن طلحة الذى كان يسمى «السجاد» لحسن تنسكه وعبادته . ولم يكن يريد قتالاً ولكن

طاعته لابيه .. وبره بأمه (عائشة ام المؤمنين) وضعته امام هودج عائشة يوم الجمل .. يتلو «حاميم» ولم يغنه هذا عن طعنه نجلاء اصابته فى مقتل ، ووصف قاتله الموقف بكل مأساويته ..

وأشعث قوام بآيات ربه
قليل الأذى فيما ترى العين مسلم
هتكت له بالرمح جيب قميصه
فخر صريعاً لليدين وللفم
يناشدنى «حاميم» والرمح شاجر
فهلا تلا حاميم قبل التقدم
على غير شىء غير ان ليس تابعا
علياً ، ومن لايتبع الحق يندم !

وقد وقف الاخوان من عبد الناصر موقف السجاد وقوبلوا بالجزاء نفسه ، فأضاعوا على أنفسهم وعلى الدعوة ، كفاح ربع قرن ، واهدروا النصر المنشود ، عندما حانت ساعته وكان أدنى ما يكون اليهم .

دور جمال عبد الناصر :

من العرض «الاخوانى» لتكوين الضباط الأحرار وقيامهم بالانقلاب ، ولدينا أسباب موضوعية عديدة لتقبله ، يمكن استخلاص الوقائع التالية :

أولا : ان الاخوان كان لديهم تنظيم عسكرى يضم ضباطاً وجنوداً . وان الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف هو الذى كون هذا التنظيم فى حياة وتحت إشراف الضابط محمود لبيب وضم اليه جمال عبد الناصر ، وخالد محى الدين وكمال الدين حسين وآخرين ولو اعطت القيادة الاخوانية عبد المنعم عبد الرؤوف حرية العمل لكان من المحتمل ان يقوم بالثورة . وان يسد الطريق أمام عبد الناصر . وما أفسد هذا الاحتمال هو موقف الاخوان من فكرة الانقلاب .

ثانيا : ان جمال عبد الناصر - الذى لم يكن ينقصه الذكاء والطموح والدهاء فضلا عن طبيعته التأمرية - جعل من الانقلاب هدفه الاعظم ، وكان بالنسبة له هو «الدعوة» بالنسبة للاخوان فى الوقت الذى كان الانقلاب فى دوائر الاخوان امراً تكتنفه من

الناحية المبدئية الشبهات . وانه عقد العزم من البداية بحكم طبيعته الديكتاتورية التآمرية . على ان يحمل الاخوان على اعطائه حرية العمل . وقد توصل الى ذلك بوسائل شتى ، ولم يتردد فى ان يبايع مندوب المرشد ونال ثقة الضابط محمود لبيب - واقنعه بوجاهة ضم أعضاء خارج اطار الالتزام الاخوانى بحجة توسيع التنظيم أو تألفهم ، وان من المصلحة عدم المجاهرة بأسلامية الحركة بادىء ذى بدء . ثم استطاع ان يجتذب لصفه معظم الضباط الذين كانوا قد انضموا الى الاخوان واصبحوا فيما بعد قادة الحركة على ماأشرنا سابقاً . وان يضم عناصر اخرى من التكتلات التى كانت قد قامت قبل حرب فلسطين وتحللت بقيامها .

وقد يقول قائل - خاصة من الذين يسمون انفسهم ناصريين - ولماذا كان عبد الناصر يقبل كل هذا العناء . ويحسب كل هذا الحساب للاخوان ، والرد ان عبد الناصر كان اذكى من الناصريين وكان يعلم ان المهم ليس هو النجاح العسكرى للانقلاب وانما مساندة هيئة شعبية كبرى حتى لا يتعرض لردود فعلية مضادة يمكن أن تقوم بها الاحزاب أو القوى الاخرى . ولم يكن هناك من هيئة سوى الاخوان . لان الاحزاب كانت من عمد النظام السياسى - الاجتماعى القائم . وقد استمرت حاجته لدعم الاخوان حتى بعد نجاح الثورة . وان كان قد اصبح بالطبع فى وضع اقوى . بل ان عبد الناصر احتاج للمعونة العسكرية من الاخوان لاتمام الانقلاب ذاته لان المجموعة التى حركها كانت تكفى بالكاد لتنفيذ الانقلاب فى القاهرة - وكان لابد ان يقود عبد المنعم عبد الرؤوف بعض الوحدات العسكرية لحصار الملك فى قصر التين ، وان يشترك ابو المكارم عبد الحى فى حصار قصر عابدين وكان يمكن للانقلاب ان يتهاوى لو ان هذه الوحدات ايدت الملك ، بدلاً من ان تحاصره وتضيق الخناق عليه .

ثالثاً : ان قيام الانقلاب بالصورة التى تم بها هو نتيجة منطقية لدور ولسياسة كل فريق من الفريقين . فعبد الناصر جعل الانقلاب هدف حياته ، وعمل له بدون كلل ولا ملل وارتفع بعدد المنضمين اليه .. الى ما يقارب مائة ضابط ، وان لم يأتمن او يشرك فى وضع الخطة الا ثلاثة أو أربعة . و فى الايام الاخيرة سهر هو ومجموعته الخاصة ، ولم يعبأوا بأكل أو راحة الخ .... على حين ان الانقلاب قد وقع للحظ العاثر وفى الساعة الحاسمة له بين يدى مجموعة من الاخوان خانها التوفيق والتقدير ، وهذا اقل ما يقال ، وبعد أستخدام اقصى ما يتصور من رأفة وكرم ، وحسن ظن . وهى المجموعة التى حجبت ميعاد الانقلاب عن قيادة النظام

الخاص والجناح العسكرى للاخوان وفوتت عليهما المشاركة الفعالة واثبات الوجود . وهذه المجموعة استصدرت اوامرها من المرشد الذى لم يكن بحكم سنه ومزاجه وثقافته القضائية ، من المتحمسين للعمل الانقلابى - ووجد ان القضية لاتستحق ان يترك مصيفه ، ومع هذا فان توجيهاته لو طبقت بدقة وأمانة ، فانها كانت تقتضى مشاركة تامة من الجناح العسكرى الاخوانى مع الضباط الاحرار ، الأمر الذى ليس فحسب أهمل بل اتخذ نقيضه .

وكانت نتيجة تلك الخطيئة البلقاء الفاصلة ان جعلت عبد الناصر ينفرد بالانقلاب فى الناحية العسكرية بصورة جعلته يرى أنه صاحبه الأول . واعتقد ان الفكرة المتأصله لدى الاخوان . والتى عبر عنها الاستاذ مامون الهضيبى لجريدة الجمهورية فى ٨٧/٤/٢٣[١] عند ما سأله المحرر (وهو على جهل مطبق بأعماق الامور) «اذا كنتم تخليتم عن العنف ، هل تخليتم عن مرارة ودوافع الثأر من ثورة ٢٣ يوليو . خاصة وان النظام (اى العهد الحاضر) يعتبر نفسه امتداداً للثورة» .

أجاب : اولا ثورة ٢٣ يوليو هذه ثورتنا نحن الاساس فيها . نحن قواتها وقوتها الاساسية ، جمال عبد الناصر لم يقم بالثورة الا بعد أن أخذ الاذن من الاستاذ المرشد حسن الهضيبى . جمال عبد الناصر كان عضواً فى التنظيم الخاص يأتمر بأمر عبد الرحمن السندى واللواء صلاح شادى .. !

نقول ان هذه الفكرة غير دقيقة - ان عبد الناصر «من يومه» وفى قرارة نفسه كان مستقلاً . ولم يكن من الطينة التقليدية للاخوان ولم يكن ايمانه بالاسلام هو ايمان الاخوان تماماً وكان يجب أن لاينخدع الاخوان بأخذه البيعة الخ ... فضلاً عن انه هو الذى قام بكل الترتيبات العملية للثورة وعرض نفسه وزملاءه للموت عند الفشل . وهذا لا ينفى أنه لم يقم بالثورة الا بعد موافقة المرشد ، وانه انضم الى التنظيم الخاص الذى كان يرأسه عبد الرحمن السندى وصلاح شادى . وان معظم مجموعته الخاصة كانت من الاخوان . كل هذا صحيح - ولكن الاخوان فى الترتيبات النهائية للثورة تركوا لعبد الناصر ان يقوم بها كما تركوه من قبل يجذب ضباطهم اليه وينال ولاءهم دونهم - فتراخوا فى البداية - وفى النهاية . ومن العدل ان يكون ثواب النجاح له كما كان عقاب الفشل سيحيق به .

---

(١) الجمهورية القاهرية يوم ٨٧/٤/٢٣ ص ٢ و ١٥ .

هذا هو ما يمكن استخلاصه مما تحت ايدينا من مراجع وما أتيح لنا من اتصالات .

ولكن قد يكون لدى الاخوان ما يقدم إضافة اخرى تغير الصورة التى قدمناها ، فالحقائق الخافية قد تكون اكثر من الحقائق المعروفة ، وقد يثير بعضها الذهول ، كانتماء سامى شرف مثلاً للاخوان .. وكرغبة جمال عبد الناصر إيكال قيادة الجيش الى معروف الحضرى الضابط الاخوانى البارز واحد ابطال الفالوجه - وليس الى عبد الحكيم عامر وان جمال سالم ومجموعة الضباط الذين يضيقون بالاخلاقيات الاخوانية هم الذين أفسدوا هذه الفكره .. وقيل ايضاً ان جمال عبد الناصر فكر فى هيئة التحرير كواجهة يمكن للاخوان العمل وراءها دون إثارة حساسيات معينة فى ظروف معينة .. هذه كلها وقائع سمعناها شِفاها من بعض الاخوان ، ولكنها لم تحقق او توثق . واعتقد ان من حق الدعوة الإخوانية ومن حق التاريخ ، ان يكشف كل واحد من الاخوان مالديه من وقائع هذه الفترة . خاصة وان الذين عاصروها يتضاءلون بالمرض او الموت او الشيخوخه .

الفصــل الســابع

مسئولية الشقاق وعواقبه

كان نجاح الانقلاب إيذانا بحدوث تغيير في ميزان القوى انعكس على العلاقة بين حليفيّ الأمس . فبعد أن كان عبد الناصر محتاجاً الى الاخوان يهرع اليهم مرة بعد أخرى ، أصبح على الاخوان أن يهرعوا اليه ، وفى فجر ٢٣ يوليو اتصل عبد الناصر بحسن العشماوى وانبأه بنجاح الانقلاب عسكريا ، وعبر عن أمله فى قيام الاخوان بمسئولياتهم للحتفق عليها ، واعتذر فى الوقت نفسه عن عدم استطاعته الحضور وطلب من العشماوى المرور عليه . ومن هذه اللحظة وقد أصبح على الاخوان ان يكونوا هم الذاهبين باستثناء الفترة التى تضافرت فيها القوى ضد عبد الناصر فى مارس سنة ١٩٥٤ ، فإنه هرع الى المرشد يزوره فى بيته (بعد أن كان قد اعتقله) ويزور بيوت قادة الاخوان .

ولما كان الاخوان قد تراخوا مع عبد الناصر فى البداية وعندما كانوا أصحاب الشأن ، فلم يكن منطقيا أن يتشددوا وقد فقدوا زمام المبادأة . أما عبد الناصر فلم يكن عسيراً عليه أن يقنعهم - أو يخدعهم - وهو فى السلطة ، بما اقنعهم وخدعهم به قبلها ، من أنه لابد أن تمر مرحلة طويلة للتمهيد للحكم الاسلامى ، بل إن هذا كان أهون عليه وهو فى مركز القوة مما كان وهو مجرد منها ، ولكنه وقد تقلد زمام السلطة لم ير داعياً لخداعهم أو إقناعهم على قاعدة المتنبى :

من أطاق التماس شيىء غلاباً
واغتصابا ، لم يلتمسه سؤالا

ولعله وجد الفرصة سانحة ليقتص منهم ويصفى بعض حساباته القديمة . وكان فى عبد الناصر عرق خفى ينحو به نحو إذلال من كان لهم معرفة سابقة به أو فضل عليه ، وهناك حالات عديدة وبعضها معروف عن ذلك .

ويتملك الانسان الأسى عندما يتصور النهاية السعيدة التى كان يمكن أن تتحقق لو توصل الفريقان إلى صيغة تقوم على الاخلاص من جانب عبد الناصر . والتقدير من جانب الاخوان . إذن لما انتطح العنزان القويان حتى أدمى كل واحد منهما الآخر ، ولجرا سويا عربة البناء والتقدم ولخُلصنا من الديكتاتورية والارهاب والعار والهزيمة .

ولكن الشقاق كان محتوماً ، لأن عبد الناصر استحوذ على السلطة بالفعل دون أن يكون هناك « قناة » أو « جهاز » لمشاركة الاخوان اتفق عليها من قبل وكفلت لها الحماية بوسيلة ما . وقنع الاخوان لسذاجتهم بتأكيدات عبد الناصر السابقة . والبيعة وما تعاهد عليه مع الضباط الاخوان من أن يكون هدف الانقلاب هو الحكم بالقرآن . فى حين أن هذا التصور كان ضحلاً فى ذهن عبد الناصر . حتى وان لم يكن مستبعداً فى أيامه الاولى . وكان يبتعد عنه بقدر ما يقترب من السلطة. وكان نجاح الانقلاب هو النقطة الفاصلة .

ولم يستسلم الاخوان للأمر الواقع . أو يفهموا التغيير الحاسم الذى وقع . وأن ٢٧ يوليو يختلف تماماً عن ٢٢ يوليو وان الزمالات القديمة. والعلاقات الحميمة والاحاديث التى كانت تدور ما بينهم وبين جمال عبد الناصر مدار الانداد وبالاسماء دون الالقاب كلها قد انبتت وقطعها مرة ، والى الابد ، السيف البتار للملك العقيم[١] ولم يكن صلاح شادى ليعلم أنه عندما قال لجمال عبد الناصر « كبرت والله يا جمال[٢] » أنه وَقَّع وثيقة اعدامه ! فقد وجد من الحكام من قال « من قال لى اتق الله قطعت عنقه[٣] » وابعد عباس حلمى الثانى آخر خديوى مصرى على ماروى أحمد شفيق باشا فى يومياته اخلص مستشاريه لمجرد أنه كان يقول له بحسن نية وإخلاص « انصح لك يا افندينا » .

---

(١) أى الملك الذى لا يقبل شريكاً ، فهو كالرجل العقيم الذى لا يلد ، ولا يكون له ولداً ، ويضحى بكل واحد فى سبيل الانفراد والاستئثار بالسلطة .

(٢) صفحات من التاريخ - صلاح شادى ص ١٩٦ .

(٣) وعندما قالها كمال الدين حسين لجمال عبد الناصر زج به فى السجن .

لم يفهم الاخوان هذا لفترة طويلة وظل فريد عبد الخالق وحسن العشماوى ومنير دلة وصلاح شادى وغيرهم من قيادات الاخوان يخاطبون جمال عبد الناصر بأسمه مجردا أو يحاورونه محاورة الانداد . ولا بد أن جمال عبد الناصر وقد ضاق بهم ، عقد العزم فى هذه الجلسات نفسها على الزج بهم فى السجون ، وتأديبهم بمختلف صور التعذيب .

الدس من الداخل والاحتواء :

كانت السنوات الحاسمة من ٥٢ حتى ٥٤ سلسلة من الفرص التى أضاعها الأخوان ، فقد سمحوا لعبد الناصر بأن يتغول في الجيش ، ويصطنع الصف الثانى تقريباً من الضباط الاخوان ، ثم لما جد الجد ، وقرر عبد الناصر أن يضرب ضربته والتمس التأييد من الاخوان ، حتى لا تكون الحركة مجرد انقلاب عسكرى دون أى قاعدة شعبية ، لم يأخذ الاخوان أى ضمانات لأن يسير الانقلاب فى خطوط - إن لم تكن إخوانية على وجه التحديد ، فهذا ما تنازلوا عنه باديء ذى بدء عندما اطلقوا يد عبد الناصر أولاً ، ثم عندما حجبوا ميعاد الانقلاب عن قيادة النظام الخاص والجناح العسكرى للاخوان - ولكن على الأقل في خطوط اسلامية . مع أن التعليمات - التى كانت لدى المجموعة التى قامت بمفاوضة عبد الناصر كانت صريحة وحاسمة . وقنعت بكلام من طرف اللسان .. بحيث جاز لعبد الناصر ان يقول للمرشد عند أول لقاء :-

« قد يقال لك ان احنا اتفقنا على شيء .. احنا لم نتفق على شيء »

وكانت مفاجأة ... ولكن المرشد كان من الكياسة بحيث يقول :

«اسمع ياجمال ... ما حصلش اتفاق ... وسنعتبركم حركة إصلاحية .. إن أحسنتم فأنتم تحسنون للبلد .. وإن أخطأتم فسنوجه لكم النصيحة بما يرضى الله» . وانصرف جمال . وقال المرشد وكأنه يستطلع الغيب : «الراجل ده مافهوش خير . ويجب الاحتراس منه » .

ولم يكن مناص من هذا ، لأن الاخوان لم يعد بيدهم شيء يلزمون به عبد الناصر .

وفى الوقت نفسه واصل جمال عبد الناصر بعد أن وصل الى السلطة السياسة التى كان يمارسها وهو ضابط بين تنظيم الضباط الأحرار باصطناع ضباط الصف

الثانى من الاخوان واجتذابهم بمختلف الوسائل ، وكان بالطبع وهو فى السلطة اقوى وتحت يده كل جهاز الدولة ، وقام هذا التكتيك على عدد من الاجراءات كان منها التجسس على الاخوان بمختلف الوسائل ، وقد تحدث مؤلف «الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ » عن واقعة هامة وعلى اقصى درجة من السرية تمت بينه وبين المرشد حسن الهضيبي دون ثالث . ومع هذا فقد ذكرها له الطحاوى وطعيمه ، وكان ذكرهما ذلك «مفاجأة مذهلة» وصفها بأنها «قنبلة مدوية أذهلتنى وأذهبت صوابى ونسفت كل ما كنت اعددته فى خاطرى وتمشت على عينى فظللت برهة لا أكاد أرى شيئا أمامى لهول الصدمة وفظاعة المفاجأة » وقد تأكد الاخ محمود عبد الحليم أن جهاز عبد الناصر قد اخترق أدق أسرار الاخوان ، وأنه إذا كان قد استطاع أن يلم بما دار بينه وبين المرشد العام وهما على اريكة واحدة فى غرفة مغلقة فلا بد أنه استطاع أن يتغلغل فيما هو أسهل واهون من ذلك ومعنى هذا أن سياسة الاخوان كانت معروفة أمامه ويستطيع أن يضع الخطط التى تجهضها .

وكان من هذه الوسائل أيضا أنه اصطنع عدداً كبيراً من اكبر القيادات الاخوانية. وقد أثر بمعسول القول - فى وقت لم يكن قد انتفخ بالزهو والغرور - على ستة أو سبعة من أعضاء مكتب الارشاد العام واستطاع أيضا أن يستقطب عبد الرحمن السندى زعيم النظام الخاص الذى كان ينفر من قيادة الهضيبي ، وان يقربه اليه ليعمق الهوة بينه وبين الهضيبي .

وصور مؤلف « الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ » تقريب عبد الناصر لعبد الرحمن السندى « وحسب القارىء أن يتصور موظفا صغيرا بوزارة الزراعة ، مؤهله الثانوية العامة ، يجد رئيس الحكومة يطلبه فيستقبله فى مكتبه استقبال الند للند أمام رجال الحكم ، ثم يجلسه إلى جانبه ويمضى ساعات فى الحديث اليه منفردين ، لا يسمح لأحد مهما علا شأنه بالدخول عليهما ، وقد تنتهى الجلسة الطويلة بأن يصحبه الى منزله فيتغديان معاً ، وأصبح الاتصال بينهما تليفونيا وشخصيا مقدماً لدى رئيس الحكومة على كل اتصال ... أى شعور يتصوره القارىء من الزهو والغرور والاستعلاء يستولى على لب هذا الموظف الصغير بحيث قد ينسيه حقيقة نفسه .

ولم يكن هذا اسلوب جمال فى التعامل مع رئيس النظام الخاص وحده ، بل إنه كان يستعمل نفس الاسلوب مع كثيرين من افراد هذا النظام حتى الطلبة منهم ، فلقد كان من اخوان النظام فى ذلك الوقت أخ اسمه حسن عبد الغنى وكان إذ ذاك

طالبا بكلية الحقوق وكان على درجة عالية من الاخلاص ، وكنت احبه لهذا ، فكان يقابلني بالمركز العام في المساء ويحدثني عن جلسات له مع جمال وعما تم بها من حديث[1] .

وهناك مثال ثالث هو الدكتور على حسن النشار الذى كان من المجموعة النابهة من الاخوان المسلمين الذى قال لأحد من الاخوان « الصيدلى جمال عامر » : « طبعا انت تعرف ان جمال عبد الناصر كان قد عينني مستشاره السياسى الخاص . قلت نعم وقد اخبرتنى بذلك من قبل ...

قال : والذى لم اقله لك هو أنه كان لا يقطع فى أمر دونى ، وكان حريصا على أن لا افارقه لحظة لدرجة أننى كنت اذهب الى منزلى فى فترة الغذاء ، فإذا غبت قليلا طلبنى فى التليفون يستعجلنى .. وظل هذا دأبه معى أكثر من عام ... وفى الناصر يجترئ على الدكتور جمال التاريخ الذى ذكره محدثه ولكن نسيته) ظللنا نعمل سويا حتى حان ميعاد الغذاء ، فاستأذنت وأذن لى راجيا أن لا أتأخر لاتمام ما بقى من عمل .

فلما ذهبت الى منزلى ، وما كدت ارفع يدى من الطعام حتى سمعت جرس الباب يدق ففتحت الباب فإذا بعدد من ضباط البوليس الحربى .. فتعجبت وسألتهم عن سبب حضورهم فى هذا الوقت وماذا يريدون ؟ فأجابنى رئيسهم إجابة أذهلتنى وخلعت لبى ، وكدت أكذب سمعى ، إذ كانت إجابته لى هذه الكلمات : مطلوب منك الآن أن تغادر البلاد .

فقلت : ومن الذى أمر بهذا وما السبب ؟ قالوا : هذا أمر الرئيس : وليس من حقك أن تسأل عن السبب . فقلت : اسمحوا لى اذن أن اتصل به فى التليفون . قالوا : أمره يتضمن عدم السماح لك بالاتصال به . قلت : والى أين أذهب ؟

قالوا : لك أن تختار البلد التى تغادر اليها ، على أن يكون ذلك الآن ، ونحن معك وسنقوم بتسفيرك اليوم .

ولما كانت لبنان هى اقرب البلاد الى مصر فقد اخترت لبنان ، فأخذونى بحقيبه ملابسى من المنزل الى الطائرة ، التى نقلتنى الى بيروت وانا ذاهل عن نفسى لهذه

---

(١) « الاخوان المسلمون:أحداث صنعت التاريخ » للاستاذ محمود عبد الحليم ص ١٩٨ ج ٣ .

المفاجأة التى وقعت علّى وقوع الصاعقة من السماء ، لا اعرف لها سبباً ، ولا استطيع لها دفعاً .. ومكثت ببيروت سبعة اشهر رهين الفندق الذى نزلت فيه ، لا استطيع الكلام مع أحد ولا حتى الالتفات يمينا ولا شمالاً . حتى تمنيت ان لو كنت مت قبل هذا ، أو لو أننى كنت اعتقلت مع المعتقلين ، أو أودعت سجناً مع المسجونين .

وأخيراً جاءنى من يحمل إذنا من الحكومة المصرية بدخولى مصر ، وأحاول الآن الرجوع إلى عملى بالجامعة »[1] .

وتلاقت كل محاولات عبد الناصر فى هدف مرحلى رئيسى هو التخلص من المرشد العام حسن الهضيبى الذى أثبت صلابة فى التعامل معه حالت دون تحقيق سياسته . وفى هذا السبيل وضع يده فى يد عبد الرحمن السندى ومجموعة من الاخوان ، وتوصلوا الى إحداث انشقاق خطير واحتلت المجموعة المتمردة المركز العام للاخوان المسلمين بميدان الحلمية .

ولكن المؤامرة الناصرية لم تنجح لأن الصف الاخوانى رغم كل ما ناله من وهن وما تعرض له من فتن . كان اقوى من مؤامرة عبد الناصر ، ولذلك أمر عبد الناصر - كإجراء أخير - بحل الاخوان وزج بقياداتهم الى السجون .

وتصور عبد الناصر أنه بعد أن حل الاخوان وزج بألف من قياداتهم الى السجون ووصم الجماعة بأشنع الوصمات فى محاولة لتشويه وجهها أمام الرأى العام أنه يستطيع ان يسير فى سياسته نحو الانفراد بالحكم ، فاستصدر فى ٢٥ فبراير سنة ٥٤ من مجلس قيادة الثورة قراراً بتجريد محمد نجيب من جميع سلطاته .

ولكن عبد الناصر فوجىء بمظاهرة عارمة تملأ ميدان عابدين يتصدرها «فتوة» بولاق الاخوانى ابراهيم كروم ممتطيا جواده ويوجهها عز الدين مالك من عربة جيب عليها ميكرفون ، وتعالت هتافات الجماهير بإعادة محمد نجيب ، وظهر محمد نجيب وخطب خطبة هدأهم فيها وشكرهم وطمأنهم على الحكم النيابى ، ولكنهم لم ينصرفوا . إلا بعد أن دعا محمد نجيب عبد القادر عوده من المظاهرة لأن يقف معه فى الشرفة وعندما ظهر فى الشرفة وطلب الى المتظاهرين الانصراف انصرفوا .

---

(١) المرجع السابق : ص ١٥٨ ج ٣ .

لا ريب أن مظاهرة ٢٨ مارس كانت مظاهرة «اخوانية» ولا ريب انها وصلت من القوة درجة اعادت محمد نجيب ، وجعلت عبد الناصر « يلحس » كل ما أصدره من قرارات .

ومع هذا فإن الاخوان لم يستفيدوا منها ، وضيعوها كعادتهم بصورة جعلت عبد الناصر يجزيء على اعتقال عبد القادر عودة وعمر التلمساني دون أن يكون لذلك أي رد فعل ...

ومرة أخرى يهيىء القدر فرصة جديدة للاخوان ، ويضع في ايديهم الكرة ، إذ يضطر جمال الى مصا"حة الهضيبي فيفرج عنه ، ثم يزوره في بيته .

ونشرت الصحف وقتئذ « اجتمع مجلس الثورة إجتماعا استمر خمس ساعات بحث خلالها الموقف الداخلي . وبعد انتهاء الاجتماع خرج الصاغ كمال الدين حسين الى الصحفيين وأذاع عليهم القرار التاريخي وهذا نصه :

قرر مجلس الثورة بجلسته اليوم ١٩٥٤/٣/٢٥ :

أولا : يسمح بقيام أحزاب .
ثانيا : المجلس لا يؤلف حزبا .
ثالثا : لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على الانتخابات .

رابعا : تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حراً مباشراً بدون أن يعين أى فرد وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة .

خامساً : حل مجلس الثورة فى ٢٤ يوليو المقبل باعتبار الثورة قد انتهت وتسلم البلاد لممثلى الأمة .

سادساً : تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها .

وبعد أن نشرت الصحف هذه القرارات نشرت ما يأتي : « تم الافراج أمس عن الاستاذ حسن الهضيبي من السجن الحربى كما افرج عن باقى اعضاء جماعة الاخوان المعتقلين . وقد تم اتصال أمس بين المسئولين وبين السيد / حسن الهضيبى المرشد العام قبل الافراج عنه بشأن عودة جماعة الاخوان المسلمين الى نشاطها السابق .

وقد تم الاتفاق معهم على ثلاث نقاط :

أولا : ان تعود الجماعة الى سابق نشاطها وكيانها بدون أى حد من حرياتها ، وإعادة أموالها المصادرة وشعبها ومركزها العام .

ثانيا : الافراج فورا عن جميع الاخوان مدنيين أو عسكريين مع اعادة من فصل منهم إلى الخدمة العسكرية .

ثالثا : أن يصدر مجلس الثورة بياناً يوضح فيه حقيقة الاسباب التى اعتبرها داعية الى حل الاخوان ، ويكون هذا البيان بمثابة الختام فى هذه المسألة المؤسفة .

وقد صرح السيد حسن الهضيبي للمسئولين بأن الاخوان سيكونون بعد عودتهم عوناً للحكومة على طرد الانجليز من منطقة السويس ورد اعتداءاتهم الوحشية – وفى منتصف ليلة امس توجه البكباشى جمال عبد الناصر الى منزل الاستاذ الهضيبى حيث اجتمع به فى منزله[1] ..»

فرصة الفرص التى أضاعها الاخوان :

وهكذا وجد الاخوان انفسهم وهم اقوى القوى فى المجتمع المصرى يظفرون بتأييد « الشارع السياسى المصرى » وبمساندة محمد نجيب رئيس الجمهورية وقطاع كبير من الجيش وقادته فى مجلس قيادة الثورة ، فضلاً عن الجناح العسكرى الخاص بالاخوان ، وكان يمكن ان يقودوا الشعب الى الحياة الديمقراطية ويخلصوه من الحكم العسكرى ، وهذا فى إجماله كان « فرصة الفرص » للاخوان .... على حد تعبير مؤلف «الاخوان المسلمون احداث صنعت التاريخ» ، فماذا فعل الاخوان ، أضاعوها وسمحوا لعبد الناصر أن يخدعهم ، كما خدعهم من قبل مراراً ، وهذا هو رأى مؤلف الكتاب الذى يعد من افضل وأقدم القيادات الاخوانية . فعبد الناصر لم يخرجهم الا لستغلهم ثم يخدعهم ، كما هى عادته فينخدعوا له ، كما هى عادتهم ، وقد كان . فعقب الافراج عن المرشد زاره عبد الناصر فى منزله وطلب منه أن لا يهدده الاخوان بمظاهرات معارضة ووعده المرشد بذلك ودعا فى بيان عام جموع الشعب الى الاخلاد الى السكينة . وعندما دبر الطحاوى وطعيمه إضراب عمال النقل توجه بعض الاخوان الى المرشد وطالبوه بإخراج مظاهرات فأبى أن يجيبهم الى ما سبق أن دعا الشعب الى نقيضه – فلا يتسق سره وعلانيته !! والخطأ الفادح هنا هو ان عبد الناصر

---

(١) المصدر السابق ص ٢٩٠ ج ٣ .

قد نكث بوعده فأحل الاخوان والمرشد ، من وعدهم ، ولم يكن فى إخراج المظاهرات أى مأخذ اخلاقى ، وكان يمكن أن يصدر بياناً «كنت قد وجهت الشعب الى السكينة ، أما وقد دُبرت مؤامرات للاخلال بما اتفق عليه . فأنى ادعو الشعب للتظاهر لتأييد الخط الديمقراطى ! ...» دع عنك أنها كانت الضرورة التى لا مناص عنها ، ولا بديل لها وقتئذ .

وشرح الاستاذ محمود عبد الحليم فكرته عن «فرصة الفرص» التى أضاعها الاخوان بقوله ...

« كانت الفكرة فى رأسى منذ أواخر أيام الاعتقال هى أن الاجراء الوحيد الذى علينا أن نتخذه فى اليوم التالى لخروجنا هو أن نضع يدنا على مرافق البلاد ونتخذ لنا وضعاً فى حكومة انتقالية يشل حركة جمال عبد الناصر شللاً تاماً حتى نستطيع تنفيذ ما اتخذه مجلس الثورة من قرارات رغم انف جمال عبد الناصر ... ولعل القارىء يرى معى أنه فى ظل الظروف التى سردتها لم يكن أحد يستطيع أن يقف فى طريق الاخوان إذا هم تقدموا لاحتلال مكانهم .

ومن حق التاريخ أن اقرر هنا ان الاخوان لم يوفوا هذا الموقف حقه من الحركة ، فقد كان الموقف يقتضيهم أن لا يضيعوا ساعة واحدة ، بل دقيقة واحدة منذ خرجوا هذا الخروج المنتظر من المعتقل إلا استغلوها مع ثعلب ماكر وشخص مجرد من الاخلاق والدين والضمير والانسانية - والتعامل مع مثل هذا الثعلب يوجب الحذر ، ويتطلب المكر والحيلة والخديعة ولا يفل الحديد إلا الحديد .

كان على الاخوان أن ينتهزوا هذه الفرصة من أول لحظة خرجوا فيها من المعتقل ليعملوا عملاً إيجابيا يحقق آمال الأمة التى تنتظر منهم هذا العمل مهما أدى هذا العمل السريع الى تضحيات إذا ما تصدى لهم جمال مع فلوله إن كان بقى له فلول .

ولكن الذى حدث كان غير ذلك ، ظن الأخوان انهم وصلوا بالأمور الى نهايتها، وان الرقاب قد دانت لهم ، وان الظروف قد خضعت لمشيئتهم ، فخرجوا من المعتقلات مستسلمين الى حالة من الاسترخاء والاستجمام أثارت غضبى .

فلقد كانت الفكرة التى أشرت اليها مسيطرة على رأسى تمام السيطرة ، فذهبت فى مساء اليوم التالى لخروجنا الى المركز العام كعادتى على أمل أن ألقى الاستاذ

المرشد والاخوة المسئولين ، لم أجد احداً منهم ، فسألت الأخ محمد الطوبجى مراقب المركز العام عنهم فقال لى :

انهم فى بيت الاستاذ المرشد يستقبلون المهنئين بالخروج من المعتقلات .

وجئت فى اليوم التالى فلم أجد أحداً ، وقيل لى انهم لا يزالون يستقبلون المهنئين ، فاستشطت غضباً بل إن اعصابى كادت تحترق من الغضب ، وأنا اعلم أن جمالا لن يمهلنا حتى نستجم ونستوفى حقنا من تهانى المهنئين .

وذهبت الى المركز العام فى اليوم الثالث فالتقيت بالأخ الاستاذ عبد الحكيم عابدين الذى بادرنى بقوله :

ان الاستاذ المرشد عاتب عليك .

قلت لماذا ؟

قال : لأن جميع الاخوان المسئولين وغير المسئولين زاروه مهنئين حتى صالح عشماوى والغزالى والسندى وزملاؤه المفصولون. وانت الوحيد الذى لم تزره .

فقلت له : اننى لم ازره ولن ازره - وصببت عليه - رحمه الله - جام غضبى وقلت له ابلغ الاستاذ المرشد أن بقاءه فى بيته يستقبل المهنئين ليس هو العمل الايجابى الذى ينتظره الشعب من الاخوان المسلمين فى هذا الظرف الدقيق . وان الذى جربناه فوجدناه يستبيح الكذب والاختلاق والافتراء القذر لن يمهلنا حتى نتم استقبال وفود المهنئين .

ولم يكن عبد الحكيم فيما يبدو لى يرى ماأرى ، كدأب الأخوان عامة يغلب عليهم حسن الظن الذى جرّ عليهم وعلى الأمة ما جر من مصائب وأهوال .

ولم التق بالاستاذ المرشد والاخوة المسئولين إلا فى اليوم التالى فى حفل شاى دعيت اليه فى منزل الأخ الاستاذ منير الدلة وقد افضيت الى الاستاذ المرشد بما عندى ، فاعتذر - بأنه لم يستطع أن يغادر بيته لحظة لتدفق وفود المهنئين التى لم تدع له الفرصة للراحة ولا حتى للاختلاء بنفسه ولو لحظة من ليل أو نهار .

وقد ساءنى ان وجدت الحديث بين كبار الاخوان فى هذا الحفل منصباً فى أكثره على موضوع الانتخابات العامة وموقف الاخوان منها ، والتفاهم مع جمال على كيفية إجرائها ، مما جعلنى اتخلص من هذا الحديث وانتحى جانبا مع الاخ الاستاذ الشيخ محمد فرغلى الذى كان دائما يتفق معى فى الرأى، وقد كاشفته بما فى نفسى

وخرجت واياه من هذا الحفل غير منشرحي الصدر ، كأنما نتوقع شراً ولكن لا ندرى كيف يكون[١] .

محاولة أخيرة :

لعل من الصفحات التى لم تنشر إلا فى كتاب « الاخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ » تلك المحاولة التى قام بها مؤلف الكتاب - الاستاذ محمود عبد الحليم - والتى لم ترزق ما تستحقه من إهتمام .

ولكى يلم القارىء بملابسات تلك المحاولة فيجب الاشارة الى أنها تمت بعد أن تقطعت الحبال ما بين عبد الناصر والاخوان ، وبعد أن اختفى المرشد العام حتى لا يتعرض للاغتيال او للاعتقال ، وتعسرت اللقاءات الاخوانية ، التى تكفل الشورى والدراسة الموسعة للموقف، وأصبح أمر الاخوان فى يد المجموعة التى أطلق عليها المؤلف «الروضيين» نسبة الى منطقة الروضة التى يسكن معظمهم فيها ، دون بقية الاخوان فى مختلف انحاء البلاد الذين كانوا ممزقين ما بين الدعايات المسممة التى تذيعها اجهزة اعلام الدولة - وما بين المنشورات التى تصدر باسم المرشد من مخبئه باسلوب نارى وبصورة تشعر الاخوان أنه يصدرها من موقع قوة على غير ما رأى المؤلف .

فى هذه الملابسات تقدم الاخ محمود عبد الحليم محتسبا . وبحكم مسئوليته كأخ قديم شغل مناصب مسئولة بالدعوة -- بفكرة كتابة مذكرة يصل بها الحبال التى انقطعت ، ويحول دون التطور المشئوم والفكرة التى دارت حولها مذكرة الاستاذ محمود عبد الحليم هى كما عرضها هو - لأن نصها قد فقد أو أحرق مع ما احرق فى المركز العام :

قال الاستاذ محمود عبد الحليم :

بدأتها بالتنويه برباط الاخوة الاسلامية الذى يربط بين رجال الثورة وبين الاخوان المسلمين ، ثم أشرت الى دخول شياطين الإنس والجن بين الطائفتين ؛ مما نشأ عنه اختلافات بدأت صغيرة ، وأخذت فى الكبر حتى تفاقمت ، وكادت تنذر بشر مستطير . ولا أعفى طائفة من الطائفتين من ملام على انسياقها لداعى التباعد وتوسيع شقة الخلاف ؛ حتى وصل الأمر إلى حد لا يليق أن يصل اليه طائفتان من المسلمين ؛

فإحداهما استباحت إلصاق التهم بالأخرى وعاملتها معاملة العدو ، والاخرى رمت أختها بالكفر لأنها نكلت عن الحكم بكتاب الله وما يستتبع ذلك من استباحة الدم .

ثم قلت : إننى أرى أن الانسياق مع داعى الخلاف قد خرج بكلتا الطائفتين عن الجادة ، وعلى كل منهما أن تعيد النظر فى موقفها وفى حكمها على الأخرى ، لتصل إلى حكم صحيح غير ناشىء عن ثورة الغضب . فعلى الاخوان أن ينظروا الى رجال الثورة على أنهم إخوان لهم ﴿ **خلطوا عملا صالحاً وآخر سيئا عسى الله أن يتوب عليهم إن الله غفور رحيم** ﴾ وسردت الأعمال الطيبة التى قاموا بها من الافراج عن الاخوان المسجونين ، وإعادة التحقيق فى قضية اغتيال الإمام ، وعزمهم على إقامة السد العالى وغيرها مما لا أنكره الآن - وقلت إنهم لم يرفضوا الحكم بكتاب الله صراحة ؛ ومثل هؤلاء لا ينبغى رميهم بالكفر ، وهناك مندوحة ..

ثم نعيت على الطرف الآخر إلصاق التهم بالاخوان واعتبارهم أعداء وينالون بما ينال به الأعداء ، وقلت : إن على رجال الثورة أن لا يستجيبوا لدواعى الغضب فينسوا أن الاخوان هم الذين تحملوا ما تحملوا فى سبيل التمهيد لقيام هذه الثورة ، وهم الذين آزروها ووقفوا بجانبها ، وهم وحدهم الذين يستطيعون أن يبثوا روح الايمان والجهاد فى نفوس هذه الأمة ، وهو ما لا غنى عنه لثورة تريد أن تنقذ هذه البلاد من وهدتها .

ثم قلت : إننى أرى أن يراجع كل طرف من الطرفين نفسه ، وينظر الى الآخر النظرة التى صورتها متجردا من سورة الغضب وهياج الانفعال ، ثم نبحث عن طريقة للتقريب بين الطائفتين وإصلاح ذات بينهما .

واقترحت لذلك الاعداد لاجتماع بين الطرفين لا يكون فى المركز العام ولا فى دار من دور الحكومة ، بل يكون فى مكان يرضاه الطرفان ، ورشحت لذلك منزل الأخ الحاج محمد جودة على سبيل المثال - على أن يحضر هذا الاجتماع ممثلون عن الاخوان المسلمين لا من القاهرة وحدها ولكن من جميع محافظات القطر ، واقترحت أن يمثل كل محافظة اثنان من الاخوان - يجتمع هؤلاء الاخوان بالبكباشى جمال عبد الناصر ومعه من يشاء من رجال ... ويقوم كل طرف بعرض وجهة نظره - ويتناقش الطرفان فى جو من التفاهم والرغبة فى الوصول الى نقطة التقاء ... وبذلك لا يدعى أحد الطرفين أن رسل الطرف الآخر أساءت فهم ما صدر عنه أو حرفت فى نقله بحسن نية أو بسوء نيه ... وبذلك نقطع الشك باليقين ، ونكون

د وصفت ممثلى الطرفين وجها لوجه ... والوصول الى نتيجة طيبة شىء مأمول بإذن الله» . انتهى[١] .

وبعد أن كتب الاستاذ محمود عبد الحليم هذه المذكرة اتصل بالحاج محمد جودة - تاجر الارز بالموسكى - وهو أحد الاخوان القدامى والصديق المؤتمن للضابطين الطحاوى وطعيمه ، وكانا وقتئذ من الصق الضباط صلة بعبد الناصر وانشطهم فى الاتصال بالاخوان . وطلب اليه تهيئة مقابلة معهما وتم هذا اللقاء وأخذ الضابطان نص المذكرة لتوصيلها لعبد الناصر الذى قرأها وتقبل بطريقة ما مضمونها وأبدى استعداده لمقابلة وفد الاخوان فى منزله. وخلال اعداد هذه الترتيبات التقى الاستاذ محمود عبد الحليم بقرابة اربعين عضوا من الاخوان البارزين الذين باركوا هذا المسعى ، وإن لم تبد القيادة الاخوانية الظاهرة تأييدها. ولكنها لم تستطع إيقاف هذا المسعى . وفى النهاية اتفق على أنّ يتكون وفد الاخوان من الاخوة الدكتور خميس حميدة والاستاذ محمد حلمى نور الدين والشيخ أحمد شريت والاستاذ محمود عبد الحليم.

وفى صبيحة يوم الاجتماع حضر الطحاوى وطعيمة الى منزل الحاج محمد جوده وتناولا طعام الافطار مع اعضاء الوفد (الذين كانوا قد أمضوا الليلة السابقة بمنزل الحاج محمد جوده) واتجه الوفد الى منزل عبد الناصر بمنشية البكرى حيث بدأ الاجتماع فى الساعة التاسعة صباحاً.

ولندع صاحب الفكرة ومنفذها يتحدث عن هذا الاجتماع « التاريخى » كما وصفه :

«كانت هذه أول مرة ألتقى فيها بجمال عبد الناصر . وكنت حريصا فى هذا اللقاء أن استكشف الكثير عن شخصية هذا الرجل - وكان إذ ذاك فى ربيع عمره ، لم تتعقد أمامه الحياة بعد ، ولم تأخذ منه الأيام فهو أقرب أن يكون على طبيعته - رأيت شاباً فارغ الطول ، عريض المنكبين ، وهى إحدى مؤهلات من يرشح نفسه للزعامة ؛ فالجسم القوى المتين البنيان مطلوب لمقارعة الخطوب وسهر الليالى وتلقى الضربات ... وكان حتى ذلك الحين منتسبا الى منصبه العسكرى فهو مرتد بزيه العسكرية .

---

(١) المرجع السابق ص ٣٥٤ - ٣٥٥ ج ٣ .

وكان مجلسنا فى حجرة صغيرة فى الدور الأرضى على يسار الداخل من باب المنزل ، مؤثثة بأثاث كأثاث بيوتنا لا يزيد عنه شيئا. وقد شغلنا نحن الستة ومعنا الطحاوى وطعيمه كل مقاعد هذه الغرفة إلا مقعداً قرب الباب جلس عليه جمال . وجيء بكرسى من خارجها ووضع بجانب جمال وعلى يساره جلس عليه الضابط عبد الرحمن نصير الذى كان حارسه الذى لا يفارقه ... وجاء ولداه الصغيران خالد وعبد الحكيم وجلسا بجانبه بعض الوقت .

وبدأ هو الحديث فقال : أنا قرأت مذكرة فلان وأرى فيها روحاً طيبة ، ولهذا طلبت أن التقى بوفد يمثل الاخوان لمناقشة أسباب الخلاف بيني وبين الاخوان ...

فقلنا له : أليس من الممكن أن نتجاوز أسباب الخلاف ونتجه إلى وسائل الإصلاح؟

فقال : إن هذا ليس بالطريق السليم لمعالجة الخلاف . لا بد أولاً من معرفة أسباب الخلاف حتى نبحث بعد ذلك عن وسائل تلافى هذه الاسباب .

فقلنا : إذن ما هى أسباب الخلاف ؟

أخذ جمال عبد الناصر يشرح أسباب الخلاف فى حديث طويل لم يبق فى خاطرى منه بعد هذا الأمد الطويل إلا نقاط وإن كانت قليلة إلا أنها تعد رءوس مواضيع لأهم ما جاء فى حديثه أسوقها فيما يلى :

أسباب الخلاف كما يرويها عبد الناصر :

أولا : بدأ حديثه بالاشارة إلى اتصاله بالجهاز السرى للاخوان (النظام الخاص) وإلى تعاونه معهم وذكر فى سياق هذا التعاون أنه كان يسرق لهم السلاح والذخائر من الجيش - ثم ذكر أنه فى آخر مرة أعطاه الاخوان ٢٥٠٠ جنيه لهذا الغرض فاتصل بالمسئولين عن مخازن السلاح (وذكر الجهة التى بها هذه المخازن ولكنى نسيتها) وأعطاهم هذا المبلغ كاملاً ، وملأوا له عربة قطار بالأسلحة والذخائر أوصلها إلى الأخوان[1] ... ثم قال : والآن تصدر نشرة الجهاز السرى للاخوان تتهمنى

---

(١) ذكر عبد الناصر هذه الواقعة لنا عندما اجتمع وفد الأسرة به فى الايام الاولى للانقلاب لشكره على إعادة التحقيق فى قضية اغتيال الامام الشهيد حسن البنا رحمه الله وقبضه على القتلة . وسمعتها بأذنى من فمه .

بأننى استوليت على هذا المبلغ لنفسى ولم أحصل لهم على أسلحة إلا بجزء يسير منه ...

ثانيا : تكلم بعد ذلك عن اتصالاته بالمرشد العام فقال : إننى كنت حريصاً منذ قيام الثورة على أن أتشاور مع المرشد العام فى الشئون الهامة للدولة (وشرح المناقشات التى دارت خلال بعض هذه الاجتماعات) ولكننى لاحظت أن المرشد العام لا يهتم بلقائى وزملائى معه بل ينظر إلينا نظرات لا تشعرنا بالتقدير ؛ حتى إننى عقب كل اجتماع لنا معه كنت أشكو هذا الشعور إلى صلاح سالم الذى كان يرافقنى فى أكثر هذه الاجتماعات ، وكان صلاح يهوّن علىّ الأمر ملتمساً الأعذار للرجل ولطبيعته. ولكننى عقب إحدى هذه الاجتماعات التى كانت تتم عادة فى بيت المرشد شعرت بمهانة وعدم مبالاة بى لم أتعودها فى حياتى ؛ إلى حد أننى قررت أن أقطع اتصالاتى بهذا الرجل. وقلت لصلاح إن الاجتماع القادم تذهب إليه وحدك ، لأننى لم أعد أطيق هذه المعاملة .. ولكن صلاح رجانى أن أحضر معه الاجتماع القادم على أن تكون هذه آخر مرة إذا حدث فيها ما يحدث عادة فلن أرغمك بعد ذلك .

قال جمال : وذهبنا أنا وصلاح إلى منزل المرشد ، وجلسنا فى حجرة الصالون حتى دخل علينا وألقى السلام وجلس دون أن يتكلم ، وطال صمتنا وصمت الرجل الذى كنا ننتظر أن يبتدرنا بالكلام كما هو معتاد باعتباره صاحب البيت ونحن ضيوفه ؛ إلا أن الرجل اعتصم بالصمت حتى تصبب العرق من وجوهنا خجلاً ، لأننا شعرنا كأنما نحن دخلاء اقتحمنا على الرجل بيته دون رغبته مع أننا كنا على موعد ..

قال جمال : فإنقاذا لموقفنا ، وحفظاً لماء وجوهنا بدأت أنا بالكلام فقلت : يافضيلة المرشد جئنا اليوم لنناقش موضوع كذا (وحدد الموضوع ولكنى نسيته) فما رأيك ؟

قال جمال : وبعد أن ألقيت السؤال انتظرنا أن يتكلم الرجل ولكنه لم يتكلم فقلت إننا نرى فى هذا الموضوع كذا وكذا. ولم يرد الرجل بأكثر من كلمة «لا مانع» ممزوجة بنظرات معناها أنه غير مبال بنا. وهكذا مر الاجتماع ونحن نعانى هذا الشعور ، وأنا انتزع من الرجل الالفاظ القلائل انتزاعاً حتى استطعت إنهاء الاجتماع وخرجت أنا وصلاح عازمين على أن لا نضع أنفسنا بعد اليوم هذا الموضع المزرى بالالتقاء مع هذا الرجل .

ثالثا : ثم تكلم مرة أخرى عن الجهاز السرى للإخوان (النظام الخاص) وقال : كان وجود هذا الجهاز للاخوان المسلمين فيما قبل الثورة ضرورة لا غنى عنها ، لمقاومة الظلم ، ولحماية الدعوة من ظلم الملك وظلم أذنابه الحكام . أما وقد قامت الثورة فلم يعد هناك داع لوجوده ؛ حيث إن الاخوان والثورة شئ واحد - وقال إننى سبق أن تحدثت مع المرشد العام فى هذا الشأن وقلت له إن الواجب يقتضى من الاخوان أن يحلوا تشكيلاتهم التى فى الجيش ويحلوا الجهاز السرى حيث لا مبرر لوجودهما الآن بعد أن قامت الثورة ، فكان رد المرشد قوله : إننا ليس لنا تشكيلات فى الجيش ونحن بصدد حل الجهاز السرى فقلت له يا فضيلة المرشد أنا أعرف أن تشكيلات الاخوان فى الجيش لا زالت موجودة ولكنه أصر على الإنكار .

رابعا : وتحدث عن اتفاقية الجلاء وقال إن هذه الاتفاقية تضمنت كل ما نريد وهى تضمن لنا الجلاء. وإن معارضة الاخوان لها هى نوع من التحدى لا أقبله. وأخذ فى شرح محاسن الاتفاقية ووجهة نظره ، متجاوزا النقاط التى تولاها الاخوان بالنقد - وشدد على أن تحدى الاخوان له فى هذه الاتفاقية أمر خطير لن يسكت عليه .

خامساً : ثم أثار ما يطالب به الاخوان من إجراء انتخابات. وقال : إن إجراء انتخابات الآن معناه أن يحصل الاخوان على اغلبية مقاعد المجلس المنتخب إن لم يحصلوا على جميعها - لأن الاخوان تستطيع بتشكيلاتها العلنية والسرية أن تحصل على ذلك - ولذا فإننى لن أسمح بإجراء انتخابات تحت تأثير التشكيلات الإخوانية ، لأن هذا يتعارض مع مناخ الحرية الذى يجب توفيره لاجراء هذه الانتخابات - وسمى جمال إجراء الانتخابات الفورية انتخابات فى ظل الارهاب الاخوانى .

سادساً : وتكلم عن حركة مارس ٥٤ وأثرها فى الجيش ، وألقى مسئولية حدوثها على عاتق الاخوان . وقال : إنها كانت لعبة خطرة ولن أسمح بتكرارها مرة أخرى . وقال فى معرض حديثه عن تفصيلات هذه الحركة ... « وحين ذهبت إلى سلاح الفرسان جاءنى الولد الشيوعى «ونكر فى وصفه لفظاً يعف القلم عن كتابته » خالد محيى الدين يطالبنى بالاستقالة - ثم أعاد عدة مرات أنه لن يسمح بإعطاء الفرصة للاخوان لاثارة مثل هذا الذى حدث فى مارس ولذا فإنه مصمم على أن يصفى الاخوان تشكيلاتهم فى الجيش وفى خارج الجيش إما من تلقاء أنفسهم وإما رغما عنهم .

سابعا : وتحدث عن تسلط الاخوان على الجامعات وقال : إننى لن أقف مكتوفا أمام هذا التسلط ؛ فسأعتقل كل من يقف فى وجهنا من الطلبة. وقد كلفت كمال الدين

حسين (وكان وزير التعليم فى ذلك الوقت) بفصل الاساتذة الذين يعارضوننا مهما كان عددهم . وقد أعددت لهم معتقلات من نوع جديد .. إن المعتقلات التى تكلف الدولة إطعامهم وإسكانهم وكسوتهم لن نلجأ إليها ، وإنما سنعد لهم معتقلات فى الوادى الجديد يعملون فيها فى إصلاح الأرض وفلاحتها ، ويأكلون ويلبسون من عرق جبينهم . وقد أمرت فعلاً بإعداد هذه المعتقلات . أما أعضاء الجهاز السرى والتشكيلات العسكرية فهؤلاء سيحاكمون بتهمة الإعداد لقلب نظام الحكم .

وقال : إن الاخوان ينظرون إلى الثورة على أنها جمال عبد الناصر الذى يعرفونه ويعرفهم ويظنون أن الضباط الأحرار من الاخوان كجمال عبد الناصر ... هذا ظن خاطىء ... إن أكثر الضباط الأحرار ليسوا من الطراز الذى يتوهمه الاخوان .. إن أكثرهم ليسوا على دين ولا على خلق ... ولولا كبحى جماحهم لا نطلقوا كالكلاب على الاخوان بلا رحمة .. وقد حاولوا مراراً أن ينطلقوا عليكم ولكننى كنت فى كل مرة أكبح جماحهم وأقول لهم : اتركوا لى التعامل مع الاخوان . ولكن إلى متى أكبح جماحهم وأقول لهم ذلك ؟ لن أستطيع ذلك الى الأبد ... إننى القى أشد المقاومة منهم فى منع شرهم عنكم .. وإذا انطلقوا فسيكونون كالكلاب الهائجة .

هذا هو تلخيص لما بقى فى خاطرى الآن من حديث جمال عبد الناصر فى هذه الجلسة – أما نص الحديث فكان من التفصيل والاتساع بحيث شغل قرابة ست ساعات متصلة من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر ، لم يقطعه إلا أداء صلاة الظهر حيث أديناها نحن الاخوان جماعة فى حديقة المنزل وكنا جميعا على وضوء ، وإلا مكالمة أو مكالمتان فى التليفون أجراهما جمال وهو جالس معنا مع نائبه فى رياسة الوزارة جمال سالم لم يستغرقا إلا دقائق، والا بضعة أسئلة وجهناها إليه فى أثناء الحديث .

وفى نهاية هذه الجلسة الطويلة المضنية كان لا بد لنا من الوصول إلى اتفاق محدد ، وكان أملنا جميعا – نحن الاخوان – أن يكون اقتراحى الذى نيلت به مذكرتى هو الذى يتم عليه الاتفاق . وتكون مهمتنا – نحن المجتمعين – أن نبحث تفاصيل تنفيذه – ولكن جمال فاجأنا فى نهاية الجلسة برفضه هذا الاقتراح بل برفضه أى اقتراح للصلح قائلا :

قلنا : إذن لم كان هذا الاجتماع ؟ ولو علمنا أنك ترفض الصلح لما اتعبنا أنفسنا . ولكن الاستاذ الطحاوى والاستاذ طعيمه أبلغانا أنك قرأت المذكرة ووافقت على ما جاء بها .. وعلى هذا حضرنا ، فقال : أنا وافقت على المذكرة كمبدأ. فالصلح هدف . ولكنه الآن ليس الهدف المباشر. لكن الهدف المباشر الآن سيكون مقدمة للصلح ؛ وإذا استطعتم أن تقوموا بأعباء الهدف المباشر انتقلنا إلى الصلح .

قلنا : وما هو الهدف المباشر؟

قال : كل الذى استطيع أن أبذله لكم الآن أن اعقد معكم هدنة ؛ فإذا نجحتم فيها كان لكم أن تطالبوا بصلح.

قلنا : وما شروط هذه الهدنة ؟

قال : هما شرطان :

١ – ان توقفوا حملتكم على اتفاقية الجلاء .

٢ – ان توقفوا إصدار النشرات .

قلنا : ولنا شرطان مقابلان هما :

١ – ان توقف الاعتقالات والتشريد.

٢ – أن توقف الحملة الصحفية.

قال : إذا نفذتم الشروط فلنا إجتماع آخر بعد اجتماع الهيئة التأسيسية – أما إذا لم تستطيعوا تنفيذ الشروط فلا اجتماع ولا تلومونى بعد ذلك.

وهنا اختتمت الجلسة وخرجنا وكلنا أمل فى الوفاء بما اشترط علينا لنخرج بالدعوة من هذا المأزق الخطير الذى وضعت فيه .» انتهى[١] .

(١) المرجع السابق – ص ٣٧١ – ٣٧٤ .

وهذه المحاولة تكشف عن مدى المرارة التى كان يشعر بها عبد الناصر تجاه المرشد ، سواء تأت هذه المرارة من ناحية المزاج - أو من ناحية إختلاف السياسة ، كما توضح أنه كان ضئيل الأمل فى الوصول إلى وفاق وأنه بيت النيه على البطش بالاخوان ، وإن لم يبرىء هذا القيادة الاخوانية تماما لان موقفها سمح لعبد الناصر بأن يحقق نيته .

ومن المؤسف أنه عندما عقد إجتماع الهيئة التأسيسة بعد هذه الجلسة الطويلة بيومين أو ثلاثة[1] التى كانت بالطبع ستدرس نتيجة الاجتماع - فوجىء الاستاذ محمود عبد الحليم بمنشور يوزع على الأعضاء صادر من المرشد العام «يحرضهم فيه على مواجهة رجال الثورة ويرميهم بما يشبه الكفر» ويستطرد الاستاذ محمود عبد الحليم...

« ومع أن هذا المنشور كاف أن يقوض كل مابنيناه ، فإننا لم نيأس لأن آمالنا كانت معقودة على جلسة الهيئة التأسيسية التى نشرح للأعضاء فيها الموقف شرحا يبصرهم بما خفى عنهم من جوانبه ونواحيه ، ثم نكلهم بعد ذلك الى عقولهم وضمائرهم .. وهم نعم الأكفاء .

وصعدنا إلى الدور العلوى من المركز العام . وأخذ كل عضو من أعضاء الهيئة مجلسه فى مكان الاجتماع . وافتتحت الجلسة حيث صعد الأخ الدكتور محمد خميس حميدة نائب المرشد العام إلى المنصة ليدير الجلسة .. وما كاد يبدأ حتى رأينا منظرا عجيباً لم نصدق أبصارنا حين رأيناه ، ولا أعتقد أن أحداً كان يتصوره ..

رأينا الاستاذ عبد القادر عودة يصعد هو الآخر إلى المنصة ، وينحى الأخ الدكتور خميس - رحمهما الله - فى غير رفق ويقول له : أنا أحق منك بإدارة الجلسة .

ولشدة المفاجأة ، وهول المباغتة ، وخشية أن يُؤَوَّلَ الموقف على أن الاخوان يتنازعون المناصب ، تنحى الدكتور خميس .. وسكتنا - نحن الحاضرين - ونحن فى ذهول من هذا التصرف المفاجىء وما فيه من تعد على الحقوق وخروج على النظام .

---

(١) لم يذكر المؤلف تاريخ هذا الاجتماع الهام مع عبد الناصر على وجه التحديد ، ويبدو أنه كان مابين ٢٠ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥٤ حيث ان اجتماع الهيئة التأسيسية كان فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥٤ .

وقلنا فى أنفسنا : ربما كانت فى نفس الأخ الأستاذ عبد القادر بقية من تأثر لما إتخذه المرشد العام إزاءه حين كان مفتوناً برجال الثورة .. فلعل تبوأه منصب رئاسة هذه الجلسة يمحو من نفسه هذه البقية .

خطة مدبرة :

ولكن مالبثنا بعد برهة أن فهمنا أننا قد تورطنا بحسن الظن ، وعلمنا أن المسألة لم تأت عفواً ، ولا جاءت بدافع شخصى ، وإنما هى خطة مدبرة ..

تكشف لنا أن إخواننا المسئولين فى ذلك الوقت عن المركز العام لما يئسوا من أن أسحب مذكرتى أو أن أتراجع عن خطتى ، رتبوا خطة أخرى لاحباط جهودى وجهود من معى .. وكما كان الأخ الأستاذ عبد القادر - رحمه الله - هو رسولهم إلىّ فى محاولتهم الأولى ، فقد إتخذوا منه هو نفسه الأداة المنفذة للخطة الجديدة .

تفاصيل الخطة :

والذى أكد لنا أن هذا الذى فوجئنا به إنما هو خطة مدبرة ، وخطوات مدروسة ، وأسلوب تمخض عن بحث مستفيض ، هو أن الاستاذ عبد القادر حين استوى على المنصة تناول من الدكتور خميس الورقة المكتوب فيها جدول الأعمال ، وكان أول بند فيها عرض مذكرتى وقيامى بشرح الموضوع من جميع جوانبه ، ويلى هذا البند بنود أخرى عادية .. فإذا بالأستاذ عبد القادر يبدأ مخاطبة أعضاء الهيئة بقوله :

« يشتمل جدول الأعمال على البنود الآتية : « بند بموضوع العلاقات بيننا وبين رجال الثورة . وهناك لجنة وكُل إليها أمر الأتصال بهم منذ قامت الثورة ويجب أن نسمع منها ماتم فى هذا الصدد .

فقام بعض أعضاء الهيئة القاهريين الذين يعلمون أهمية قراءة مذكرتى وقالوا : نسمع أعضاء اللجنة ، ولكن يجب أن نسمع مذكرة فلان أيضا لأنها فى غاية الأهمية .

فقام آخرون قاهريون - وهم من الإخوة المسئولين عن المركز العام فى ذلك الوقت - وقالوا : لاداعى لقراءة مذكرة فلان .. وكانت نبرات صوتهم تشعر بأن زمام المبادرة أضحى فى أيديهم .

ويبدو أن أتصالا قد تم بين هؤلاء وبين إخوان الأقاليم ألقى فى روعهم أن مذكرتى ومن يؤيدها ليست فى مصلحة الدعوة . وإذا لم يكن قد تم هذا الأتصال فيكفى

لاثارة شعورهم ولاشعال حماسهم ضد كل مافيه معنى تقريب وجهات النظر ماتلقوه صادراً عن الأستاذ المرشد ساعة حضروا إلى المركز لحضور الاجتماع .

وطال الخلاف بين أعضاء الهيئة ، واحتدم النقاش ، وتعالت الأصوات حول موضوع المذكرة .. وكان الفصل الأخير من المسرحية التى وضعت بدقة ، وأخرجت بإحكام أن قال الأستاذ عبد القادر واثقا :

«حسما للخلاف نلجأ إلى الهيئة ونأخذ الأصوات هل تُقرأ مذكرة فلان أم لاتُقرأ» وأخذت الأصوات فكانت الأغلبية فى جانبهم ، وهم ماكانوا واثقين منه ، وإلا لما لجأوا إلى هذا الأسلوب .

تم إجهاض جهودنا :

وبذلك تم إجهاض جهودنا ، وبدأ اليأس يدب إلى نفوسنا ، وفكرنا فى مغادرة الاجتماع ، ولكننا خشينا أن يؤخذ ذلك على أنه نوع من التمزق فى صفوف الاخوان .

ومع أننا نحن وحدنا دون بقية إخوان الهيئة الذين كنا نعلم ماسوف يحيق بالاخوان من التنكيل بعد إهدار آخر سهم فى جعبتنا لانقاذ الموقف ، فإننا قررنا أن لاننجو دونهم من أن نكون معهم حطاما لنيران أوقدوها أو ساعدوا على إيقادها ثم حالوا بيننا وبين محاولة إطفائها .[1]»

وهكذا فشلت هذه المحاولة ، وسُرَّ لهذا الفشل الفريقان الرئيسيان فى اللعبة – القيادة «الروضية» للاخوان ، من ناحية ، وعبد الناصر من ناحية أخرى لأنها مكنت كل واحد من أن يمضى فى اللعبة بطريقته ...



دعوى الوصاية :

وضع عبد الناصر تكنيكا ذكيا للتخلص من الاخوان ، مع تبرئة ساحته أمام الرأى العام فصوّر موقفهم فى شكل «وصاية» من الاخوان على «الثورة» ولوث مضمون هذه الوصاية ، وما دار فيها بالفعل بمختلف الوسائل أو عرض جانبا من الوقائع دون الجانب الآخر ، أو عرضها بصورة ذاتية ، وليست موضوعية . وكان فى هذه الحالات كلها ظالما للحقيقة ، متجنيا على الاخوان .

(١) المرجع السابق ص ٣٨٦ - ٣٨٩ ج ٣ .

ومن المهم تحليل «دعوى الوصاية» التي ترددت مراراً ليس فحسب في بيانات عبد الناصر ، بل أيضا في كلام كثير من الضباط وكتابات كثير من الكتاب ، وقد جاء أول ذكر رسمي لها في بيان حل الجماعة الذى نشره الانقلاب في ١٩٥٤/١/١٣ وجاء فيه :

«... فانتقل المرشد بالحديث قائلاً إنه يرى لكي تؤيد هيئة الاخوان الثورة أن يعرض عليه أي تصرف للثورة قبل اقرارة فرد عليه البكباشي جمال قائلا بأن هذه الثورة قامت بدون وصاية أحد عليها ، وهي لن تقبل بحال أن توضع تحت وصاية أحد ، وان كان هذا لا يمنع القائمين على الثورة من التشاور في السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى دون التقيد بهيئة من الهيئات ولم يلق هذا الحديث قبولاً من نفس المرشد » .

إن تعبير « **الوصاية** » الذي جاء في قرار الحل ، ورددته الابواق الناصرية ينم عن « حساسية » ضباط الانقلاب وحرصهم على الانفراد بالسلطة . وليس هذا غريباً فالمنطق الذاتي يأخذ أكثر صوره فجاجة وفظاظة وتصلباً عند العسكريين ، وقد يتمحور حول ثورتهم وقائدهم ، ولكن كانت هناك وجهة نظر أخرى لدى شعب مصر ، وجهة نظر لا تعني - على وجه التعيين - بثورتهم أو قائدهم، ولكن بالاهداف التي تعمل لها الثورة ويلزم بها القائد ، وهذه هي وجهة النظر الاسلامية ، التي أعلنها الاخوان .

ان لفيفا من الضباط (لا يزيد عددهم من أصغر ضابط- حتى جمال عبد الناصر - عن تسعين) بقيادة مجلس من تسعة ضباط في ثلاثينات العمر ، وليس لهم أي خبرة بالعمل العام أو إصدار القرار السياسي - والمجلس نفسه لم يكن له وجود قبل اغسطس سنة ١٩٥٢ . قام بانقلاب ناجح ولكن دون نظرية ، ودون قاعدة من الشعب ، أو حتى من الجيش حتى وان ظفر بالتأييد من الشعب في الايام الثلاثة الأولى له لأن التأييد كان للقضاء على النظام القديم (الملك - الفساد) ولكنه بالطبع لم يكن لسياسة ايجابية مستقبلية معينة لسبب بسيط هو ان هذه السياسة لم تكن موجودة ولم توجد إلا في مرحلة «التحول الاشتراكي» كما قيل سنة ١٩٦١ . وقام الانقلاب بحل الاحزاب جميعا - وابقى على الاخوان - ولم يكن هذا الابقاء حبا في سواد عيون الاخوان أو من باب التقوى والورع . الأمور التي لا يعرفها عبد الناصر والانقلابيون جميعا . كان الابقاء على الاخوان لان لهم ضباطا في الجيش ، ويمكن القول إن نصف الضباط الذين قاموا بالثورة كانوا بدرجات متفاوته من الاخوان . وكان هناك ضباط

أقوياء لهم شعبية مثل عبد المنعم عبد الرؤوف ومعروف الحضرى ورشاد مهنا . وكان للاخوان ميليشيات قوية ، مدربة [كما ذكر كمال الدين حسين فى حديثه مع مجلة أكتوبر] وانتشار فى المدن وبين الطلبة وحوالى ألف شعبة فى قرى مصر ، وتتمتع بعطف جماهيرى منذ أن اغتال النظام القديم مرشدها الامام البنا ، وهذه كلها كان يمكن أن تجلب له المتاعب ، أو حتى تقلبه وهو فى المهد .

فضلا عن هذا كله فهناك اتفاقات سابقة مؤكدة ، وقد كان من أسباب تأخر ميعاد الانقلاب رغبة عبد الناصر الحصول على موافقة الهضيبى ، وكان هناك علاقات وثيقة أكثر بكثير من التعاطف فإذا لم تكن « البيعة » تعنى الانضمام والتبعية ، فإن الروابط بين الاخوان والضباط (وبالذات عبد الناصر) تصل الى أعلى مستويات التعاون فى التدريب العسكرى وتبادل الاسلحة والقيام بأعمال تخريب المنشآت البريطانية فى القنال إلخ ..

ولم يكن كثير من الضباط يعلمون بهذه العلاقات ، لأن من الخصائص البارزة فى عبد الناصر الكتمان ، وقد تكتم معظم العلاقات ما بين الضباط بعضهم بعضاً ، وما بينه والهيئات الأخرى ، وضربنا أمثلة لذلك ، فلم تكن العلاقات قبل الانقلاب ما بين الاخوان ، وقيادة الانقلاب واضحة فى أذهانهم ، ولا يقل عن هذا أثراً أن القيادة الاخوانية نفسها لم تكن حريصة على إبراز دور الاخوان ، حتى وان كانت قد أيدته .

وفكرة التعاطف التى روجها ضباط الانقلاب كتبرير لمسلكهم لا يمكن أن ترقى الى مستوى الابقاء على الجماعة ، أو تفسر العلاقات التى استمرت لعامين بعد الانقلاب مثل زيارة أعضاء قيادة الانقلاب لكبار أعضاء الاخوان فى بيوتهم ، فضلاً عن المرشد نفسه ، وحرصهم على الوقوف على قبر حسن البنا لعدة سنوات ، واعلان عبد الناصر إنه يعمل للمبادىء التى عمل لها حسن البنا .

وقد تجاهل بعض ضباط مجلس قيادة «الثورة» مثل حسين الشافعى وغيره بيعة عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محى الدين الاخوان ، بينما اعتبرها كمال الدين حسين ، الذى لم يكن بالطبع يستطيع تجاهلها أو انكارها . إنها بيعة «للاسلام» وليست للاخوان ، وهى احدى محاولات «لىّ» الحقيقة لأن البيعة تكليل لاعلا مستويات العضوية ، وهى تتضمن «الطاعة فى المنشط والمكره فى غير معصية» ولكن حتى لو تقبلنا منطق كمال الدين حسين ، فماذا فعل للاسلام ، هل دعى إلى الحكم الشورى الذى يميز الحكم الاسلامى ، ويعد أبرز خصيصة فيه ؟ . هل عمل لايجاد صيغة

للحكم بالقرأن ؟ ان كمال الدين حسين كان هو أقوى شخصية فى مجلس قيادة الانقلاب يمكن ان يقوم بدور الوسيط بين الاخوان وبين عبد الناصر ، لو وقف من أول الأمر بشجاعة وقوة . ولكن عبد الناصر احتواه فيمن احتوى بالخداع أو الوعود أو غير ذلك ، ولم يتذكر كمال الدين حسين إلا بعد فترة طويلة .. وعندما عاد اليه ضميره «الاخوانى» وجابه عبد الناصر «اتق الله» كان الوقت قد فات .. ولقى جزاءه ..

ما تريد وجهة النظر الأخرى .. أن تصل اليه فى النهاية هو أن الانقلاب حل الاحزاب وهيمن على النقابات ، وأصبحت السلطة فى يد مجلس للقيادة مكون من تسعة ضباط وأصبح الاخوان المسلمون هم الهيئة الشعبية الوحيدة التى ظلت قائمة ، لا تعاطفاً من الانقلاب معها ولكن تسليما بالأمر الواقع .

فهل كان الوضع الأمثل ترك مجلس قيادة الانقلاب بضباطه التسعة يفعل ما يشاء ؟ أو ماهو أكثر تأييده فى أن يفعل ما يشاء.. دون النظر إلى ماضيه ، أو نظريته أو درجة حنكة وخبرة وثقافة رجاله ؟ هل كان المطلوب اعطاء مجلس قيادة الانقلاب « كارت بلانش » أو أن الأفضل هو التشاور ، فإذا كان الأفضل هو التشاور فما هو مضمون هذا التشاور وماهى كيفية ممارسته وماهى درجات التزام الطرفين . أفلا يتطلب التشاور مناقشة موضوع القرار قبل إصداره . ان التعبير الذى أورده قرار الحل « أن يعرض عليه (أى على المرشد) أى تصرف للثورة قبل اقراره » هى صياغة استفزازية ولكن لمضمون سليم ومشروع ، لأنه ما لم يكن هناك مناقشة لموضوع القرار قبل إقراره ، فليس هناك درجة من الشورى ، وإنما هى الانفراد بعينه. ولا يمكن أن نسمى هذا « وصاية » إلا إذا كان فى أعمق أعماق القيادة العسكرية فكرة متأصلة عن الانفراد بالحكم والبعد تماما عن أى معنى من معانى الشورى أو الديمقراطية .

ومع هذا فإن الاخوان أيدوا الانقلاب ولكنهم أيدوه من منطلق فكرتهم وعقيدتهم .

طلب عبد الناصر أن يصدر المرشد تأييدا للحركة ، وقال بيان الحكومة عن حل الاخوان فى ١٩٥٤/١/١٤ « ... ولكن المرشد بقى فى مصيفه بالاسكندرية لائذاً بالصمت فلم يحضر الى القاهرة إلا بعد عزل الملك ثم أصدر بيانا مقتضبا » **والحقيقة أن البيان الذى اصدره الاخوان يوم اول اغسطس لم يكن مقتضبا ، فقد ضم عشر صفحات كبيرة !** ولم يكن من المعقول أن يصدر الاخوان وهم الهيئة الكبيرة

المسئولة - تأييدا غفلاً - على بياض - للحركة ، والمفروض فى الجميع بما فى ذلك اقل مواطن - أن يكون خطابه للحاكم رهناً بما يحققه الحاكم بالفعل - وما يصل اليه من توفيق ، وهذا هو مفهوم الاسلام فى قضية التأييد ، وما تَقَبَلَهُ ، بل أمر به الخلفاء الراشدون «وإن أحسنت فأعينونى وإن أسأت فقومونى» .

كما أن البيان صدر بعد الانقلاب بأسبوع وليس ذلك بالمدة الطويلة إذ المفروض أن يدرس الموقف بدقة ويصدر بيان به حيثيات وهذا ما يتطلب أسبوعا على الأقل .

وتضمن البيان بعد تحية « جيش مصر العظيم » عدداً من الاقتراحات الاصلاحية تتضمن التطهير الشامل ، والغاء الاحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات والاصلاح الخلقى ، وإقتراح «عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد على أساس أنه تعبير عن عقيدة الأمة وارادتها ورغبتها وسياج لحماية مصالحها ، لا على أنه منحة من الملك ، وسيترتب على إعادة إصدار الدستور بطبيعة الحال اختفاء جميع نصوصه التى تصدر عن طبيعة كونه منحة ويستمد مبادئه من مبادىء الاسلام الرشيدة فى كافة شئون الحياة .»

وفى ظل هذه المبادى تختفى من الدستور اسطورة الحكام الذين هم فوق القانون أو فوق المسئولية الجنائية . فالمبدأ الأساسى الذى يقره الاسلام أن المسئولية بمقدار السلطة . وأن الكل سواء أمام القانون» كما تحدث البيان عن التكافل الاجتماعى وضرورة جباية الزكاة لتمويله واتخاذ التشريعات التى تكفل اصلاح حال المجتمع بقدر ظهور الحاجات وبروز الضرورات . **وقبل توفير هذه الضرورات الاساسية لكل فرد لا يوقع الاسلام حد السرقة على السارق** . وتحدثت المذكرة عن تحديد الملكيات الزراعية ورأت أن الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت فى وجوههم فرص التملك وصيرتهم الى حال أشبه بحال الارقاء ، فلا سبيل الى إصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية ، وبيع الزائد عنه الى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة ، تؤدى على آجال طويلة ، كما يتعين توزيع جميع الاطيان الاميرية المستصلحة ، والتى تستصلح على صغار الملاك ، وانتقد البيان العلاقة السائدة ما بين المالك والمستأجر للأراضى الزراعية لأنها تحرم الفلاح من ثمرة عمله طوال العام ، بل ويخرج فى أكثر الاحيان مثقلاً بدين لا يستطيع اداءه . واقترح نظام المزارعة . بمعنى قسمة المحصول بنسبة يتفق عليها .

واشار البيان الى ضرورة استكمال التشريعات العمالية **لتشمل كل العمال ، بما فيهم العمال الزراعيين والتأمينات كافة ، مع جعل الانتساب للنقابات إجباريا وإباحة تكوين الاتحادات النقابية وتحديد أجور العمال بما يضمن حصول العمال على نصيبهم من غلة الانتاج واقترح البيان كذلك الغاء** النياشين تكملة لما تم من الغاء الرتب وتحقيقا للمساواة الكاملة بين ابناء الوطن الواحد ، وحتى تكون الاعمال خالصة لله ، والقضاء على مظاهر البذخ والترف .

وتضمنت الاصلاحات الاقتصادية تحريم الربا وتنظيم المصارف **وتمصير البنك الاهلى** وإنشاء مطبعة للإصدار فى مصر واستعجال إنشاء دار سك النقود المعدنية .

وتضمنت خاتمة البيان (١) أن ترد المظالم الى أهلها فترد الى المسجونين السياسيين حرياتهم . كما ترد الاموال والأرض المغصوبة الى أهلها ، وأن تتوفر للمواطنين حياة يتحررون فيها من اغلال الالحاد والفقر وطغيان الطبقة الحاكمة وتجار السياسة . (٢) الاقتصاص من الظالمين . (٣) أن تُغَيَّر الاوضاع التى مكنت الظالم من أن يظلم وأن يكون التغيير شاملا لكل مرافق الحياة التى أستطاع الطغاة أن ينفذوا منها الى مآربهم .

أما قضية الاستقلال فليس لها إلا حل واحد هو أن يخرج الانجليز من مصر والسودان » .

هذا هو بعض ما تضمنه البيان باختصار لأنه ، كما ذكرنا ، فى تسع صفحات طوال ، وقد تضمنت عدداً من المبادىء التى لم يأخذ بها الانقلاب أصلاً ، لأنها أكثر حرية مما يستطيع ، أو أخذ بها بعد فترة (كتمصير البنك الاهلى وما يتعلق بالنقابات الخ ...) .

وقد نص على تحديد الملكية الزراعية ، ولم يشترط تطبيق حد السرقة فوراً – وهو الحد الأعظم فى الحدود الاسلامية ، كما يعرف ذلك كل فقيه ، وإنما اشترط توفر الحاجات الاساسية لكل المواطنين أولاً .

ولو توفر حسن النية ، لما كان هناك خلاف حول ما جاء فيه ، فإن تحديد الملكية بخمسمائة فدان أو مائتى فدان أمر لا يمس جوهر القضية وهو التحديد – وقد وصل حماس البيان للحركة النقابية أن أوجب الانتساب اليها بحيث تكون العضوية إجبارية وشاملة لكل العمال ، كما أوجب حرية تكوين الاتحادات .

وقد أشار بيان مجلس قيادة الثورة عن حل الاخوان المسلمين الى نقطتين رئيسيتين : الأولى هى حل الاحزاب وموقف الاخوان منه . والثانية هى تكوين هيئة التحرير ومعارضة الاخوان لها .

وقد كان الرأى التقليدى للاخوان فى الاحزاب سيئا ، وقد حملوها وزر فساد الحياة السياسية وعقمها طول المرحلة الليبرالية / البورجوازية . ومن ثم فلم يعترضوا على الحل وإن كان من الخطأ الظن أن عبد الناصر استشار الاخوان فى هذا ، فضلا عن أن يكون للاخوان يد إيجابية فيه(١) . وقد عالج هذه النقطة اللواء صلاح شادى فى كتابه «صفحات من التاريخ(٢) ، وعندما كانوا يضطرون الى خيار بين الاحزاب كانوا يفضلون الحزب الوطنى فكانوا امناء على موقفهم التقليدى . ولكن كان يجب عليهم أن يدركوا دلالة هذا الاجراء (أى الحل) مع وجود قوة عسكرية حاكمة ، خاصة وإنهم تنسموا فيها النزعة الديكتاتورية ، ففى مثل هذه الحالة يكون بلاء الأحزاب أخف من بلاء الديكتاتورية العسكرية . ومن هنا فأنا اعتقد أنهم أخطاوًا خطأ كبيرا عندما لم يحاولوا البحث عن البديل الديمقراطى أو إقامة «جبهة» من الأحزاب تقف لحماية الحرية والحكم المدنى فى مواجهة العسكرية ، وقد كرروا هذا الخطأ - جزئيا - فى مارس ١٩٥٤ عندما كان ميزان القوى فى أيديهم ، ويبدو أنه قد تعسر عليهم تصور ما يكون عليه الوضع الجديد ما بين الوضع الحزبى القديم الذى كانوا يضيقون به لعقمه ولقيامه على الأسس البورجوازية وما بين الوضع الذى أوجده الانقلاب ، فلم يرفضوا الحل عندما قرره الانقلاب .

ودُفعت هذه القضية خطوة الى الأمام عندما أسس الانقلاب « هيئة التحرير » وكان هذا شيئا لم يخطر ببال الاخوان وكشف لهم عن أن القادة الجدد يريدون أن يحتفظوا بالكعكة ، ويأكلوها فى الوقت نفسه ، كما يقول الانجليز ، وأن يكونوا الثورة والسلطة معاً ، وبصرف النظر عن الخطأ الاصولى فى مثل هذا الموقف ، فإنه

---

(١) لقد اعترض - على الاقل - عضوان بارزان من الاخوان على حل الاحزاب هما احمد عبد العزيز جلال وتوفيق الشاوى وقالا إنه اتجاه خطير ينبغى على الاخوان أن يتبصروا عواقبه واستشهد احمد عبد العزيز جلال بماجاء فى «كليلة ودمنه» «أكِلتُ يوم أكل الثور الابيض»

(٢) صلاح شادى : صفحات من التاريخ ص ٢٠٤

وضع الاخوان فى مأزق . فلا هم يستطيعون تأييد هيئة التحرير ، لأن هذا يعنى الموافقة على سياسة الانقلاب والمفروض أن مواقفهم تتوقف على مدى اتفاق العهد مع المطالب الاصلاحية التى إقترحوها .

ولم يكن مقبولا من عبد الناصر الذى أمضى ثلاثة أو أربعة أعوام فى قراءة كتاب «الأمير» لمكيافيلى وتطبيق وسائل التآمر ليقوم بالانقلاب أن يطالب بانضمام هيئة أمضى مؤسسها عشرين عاما فى قراءة القرآن وتربية النفوس والضمائر ، ومع هذا فإن عبد الناصر أصبح سيد الموقف ، تدق له كل الطبول .

موقف الاخوان من اتفاقية الجلاء :

وأشار بيان الحل الى اتصالات بين الاخوان وبعض رجالات السفارة البريطانية ، وهذه الاتصالات تمت بعلم عبد الناصر ، وكان هدفها تعزيز موقفه ، ومن غير المعقول أن تتم اتصالات مريبة ، أو تتضمن تفريطا فى حق البلاد ، لأن موقف الاخوان معلن ، وماضيهم نقى ، وما يتميزون به عن بقية الدعوات هو فكرة « الجهاد » ومقاومة المستعمرين وهم بعد يعلمون أن عبد الناصر يتمنى أن يخطئوا فيوقعهم فى المؤاخذة . وفى مقابل هذا فمن المعروف أن كل من يعمل فى المجال العام يتعرض لزيارات من سفارات أو مندوبى صحف أو وكالات انباء ، وليس المهم هو مجرد اتصال – أو وقوع زيارة ، ولكن ماذا حدث خلال الاتصال أو الزيارة . ومن المؤكد فى حالة الاخوان ، أنه قد اريد بها تعزيز وضع عبد الناصر فى مفاوضاته مع الانجليز . ويبدو أن عبد الناصر حكم على الاخوان باتصالاته هو نفسه بالامريكيين قبل الانقلاب . وقد أكد حسين حموده فى كتابه «أسرار حركة الضباط الاحرار والاخوان المسلمين » أنه شهد عدداً من المقابلات ما بين عبد الناصر وافراد من السفارة الامريكية وقال « لقد حضر كاتب هذه السطور شخصيا عدة اجتماعات فى منزل الملحق العسكرى الأمريكي بالزمالك مع جمال عبد الناصر . وكان الكلام يدور حول مسائل خاصة بالتسليح والتدريب والموقف الدولى والخطر الشيوعى على العالم بعامة والشرق الأوسط بخاصة ، وأن الولايات المتحدة ستساند أى نهضة تقوم فى مصر ، لأن بقاء الحال على ماهو عليه فى مصر ينذر بانتشار الشيوعية . وهذه الاتصالات بالسفارة الامريكية كانت فى الفترة من عام ١٩٥٠ – ١٩٥٢ » . كما أن دور على صبرى فى فجر الانقلاب معروف بل إننا نرى حسن عزت فى كتابه عن الانقلاب يؤكد أنه بعد الانقلاب مباشرة « طار على صبرى إلى أمريكا فى مهمة

« ليس من المصلحة كشف الستار عنها الآن[1] ، كما كانت حرم الضباط عبد المنعم أمين تقيم حفلات تجمع فيها ما بين قادة الثورة والأمريكيين .

وكان بيان الانقلاب عن هذه النقطة هو مزيج من الاختلاق ولّى عنق الحقيقة ، وقد أظهرت الحوادث أن عبد الناصر وافق على اتفاقية جلاء هزيلة ، رفضها الاخوان .

وقد اعلن الاخوان رفضهم الاتفاقية فى اليوم التالى لتوقيعها فى يوم ٢٨ يوليو سنة ١٩٥٤ واوردت مجلة المنار الدمشقية مقارنة ما بين الاتفاقية ومعاهدة ١٩٣٦ التى الغتها مصر ، كما أودع الاخوان مذكرة ظهر يوم ٢ اغسطس سنة ١٩٥٤ برأى الاخوان فى الاتفاقية وتضمنت ديباجتها **« ان مكتب الارشاد العام يتقدم بهذه الملاحظات قياما بواجب الشورى »** ، والمذكرة فى عشر صفحات وتضمنت نقداً للخطوط الرئيسية التى منها (١) **جعل مدة الاتفاق سبع سنوات** ويتم التشاور فى السنة السابعة فيما يتخذ من تدابير . فإذا كان الجلاء سيتم خلال عشرين شهراً فما الداعى لمدة الاتفاق سبع سنوات . وربط مصر بما يجد خلالها . (٢) **تعطى المادة الرابعة الحق لأنجلترا فى العودة الى قاعدة القنال إذا هوجمت مصر أو أى دولة من الدول العربية . وإذا هوجمت تركيا . وعلى مصر أن تقدم كل التسهيلات اللازمة لادارة القاعدة للحرب . بما فى ذلك استخدام جميع الموانىء المصرية** ، وقد أدخلت مصر هذه المادة فى الاحلاف ، لأن من المحتمل المساس بتركيا أو بحلفاء تركيا وهما باكستان وبعض دول البلقان (٣) تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة **على إلزام مصر بالتشاور مع انجلترا فى حالة قيام « تهديد » بهجوم على الدول السابقة الاشارة اليها .**

واغرب من ذلك المادة الثامنة الخاصة بقناة السويس وتنص على أن قناة السويس ممر دولى له أهميته الدولية وتوجب احترام الفريقين لاتفاقية ١٨٨٨ التى تكفل حرية الملاحة ولاحظت مذكرة الإخوان أنه كان من الواجب النص على تعطيل هذه الملاحة فى حالة الدفاع عن النفس . وإلا فلن يستفيد من هذا النص سوى إسرائيل ، كما تعرضت المذكرة لنقد الملحق رقم (١) الذى نص على تكوين شركة

---

(١) حسن عزت : فى كتابه « قصتى مع العمالقة والاقزام السبعة وثامنهم هيكل » ص ١٠٧

تجارية أو أكثر تتولى حفظ المنشآت البريطانية وإدارتها وحقها فى تعيين عدد من الفنيين لا يزيد عما يتفق عليه الطرفان . ورأت المذكرة أن هؤلاء سيكونون فى حقيقة الحال من العسكريين ، ويكون للحكومة الانجليزية حق التفتيش على جميع المنشآت ما يسلم منها للحكومة وما يسلم منها للمنشآت ويتم التفتيش بمعرفة موظفين بريطانيين يلحقون بالسفارة البريطانية بالقاهرة .'

ورأت المذكرة أن من الضرورى أن تعرض الحكومة الاتفاقية على الشعب ، وإن هذا لا يكون إلا بإطلاق حرية القول والاجتماع وترك الحرية للصحف لتنشر كل ما يصل إليها عن الاتفاق .

وتستطرد المذكرة « .. ولا يغنى عن تبيين رأى الأمة فى إتفاق الخطوط الرئيسية أن يعرض الاتفاق النهائى بعد تمامه على ممثلى الأمة لاقراره والتصديق عليه .»

من هذا كله يتبين أن الاخوان ابعد ما يكونون عن التفريط أو التساهل وإن نقدهم للاتفاقية له مايبرره. ولعل هذا بالذات هو ما أثار عبد الناصر ، ففى هذا الوقت الذى حلت فيه الاحزاب وكممت فيه الصحافة ، وحيل بين أى واحد وبين الحديث « بصراحة » [إلا الكاتب الأوحد الذى كانت صراحته هى التعبير عن أراء عبد الناصر] **كان صوت الاخوان هو الصوت الوحيد الذى أرتفع بالنقد . ولو ابيحت حرية الكلمة لارتفعت أصوات** أخرى عديدة لأن الاتفاقية كانت **دون اتفاقية صدقى - بيفن بكثير**(١) . ويعلم كل الذين يدرسون تاريخ المفاوضات أنها بدأت من عهد مبكر جداً . وفى أعقاب الاحتلال مباشرة . وقبل أن ينتهى القرن التاسع عشر ، وإن بعضها دار بين السياسى الانجليزى درمند ولف والباب العالى ، كما كانوا يقولون ، ولم تكن بريطانيا لتمانع فى الجلاء بشرطين **الأول** : ربط مصر بطريقة ما مع الاحلاف أو الاحتفاظ بحق العودة عند حدوث حرب . **الثانى** : هو السودان وقد كان السودان هو الصخرة التى تحطمت عليها كل المفاوضات تقريباً باستثناء مفاوضات صدقى - بيفن التى عز على المحافظين هذا التسليم ، فنكثت متعللة بإفشاء صدقى لها قبل التوقيع عليها . وحتى آخر لحظة ، لحظة كتابة تنازل فاروق

---

(١) يجب ان نذكر بالتقدير الدور الذى قامت به جريدة المصرى .. ولاقت عليه جزاءها وكانت فى الصحافة ، كالاخوان فى الهيئات .

فإنه صدر باسم « نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان » ، وقد خلص عبد الناصر نفسه منها بطريقة قد يظهر المستقبل إنها ليست أفضل الطرق . ومن حسن الحظ أنه لم يتسع الوقت . لتطبيق الاتفاقية لأن العدوان الثلاثى أنهاها .

مطالبة الاخوان بالحريات :

ويجب أن نذكر أنه قبل هذه المذكرة وبعدها أرسل الاستاذ الهضيبى خطابين إلى جمال عبد الناصر أولهما فى ٤ مايو سنة ١٩٥٤ والثانى فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وتضمن الخطاب الأول المطالبة بإعادة الحياة النيابية وإلغاء الاجراءات الاستثنائية والأحكام العرفية وإطلاق الحريات جميعاً [وعلى الأخص حرية الصحافة] وجاء فيها « لقد رأيتكم تأخذون على الناس أنهم لم يقولوا لفاروق لا حين يجب أن تقال وأنتم الآن بفرض الرقابة على الصحف تمنعون الناس أن يقولوا لكم « لا » حيث يجب أن تقال وما هكذا تربى الأمة على نصرة الحق وخذلان الباطل .

وكان تعليق عبد الناصر على هذا الخطاب الذى حمله اليه الاستاذ محمد حامد ابو النصر والاستاذ صالح ابو رقَيّقَ أنه «انذار على يد محضر !»[1]

وفى سبتمبر أرسل الأستاذ الهضيبى خطاباً إلى عبد الناصر يدعوه فيه إلى نبذ الصغائر وإعطاء الشعب حريته .

... ولكن أريد أن أبصرك بأن هذه الأمة قد ضاقت بخنق حريتها وكتم أنفاسها ، إن الأمة الآن فى حاجة إلى القوت الضرورى .. القوت الذى يزيل عن نفسها الهم والغم والكرب . وإنها فى حاجة إلى حرية القول . فمهما قلتم إنكم أغدقتم عليها من خير فإنها لن تصدق إلا إذا سمحتم لها بأن تقول أين الخير . وسمحتم لها بأن تراه ، ومهما قلتم إنكم تحكمونها حكماً ديمقراطياً فإنها لن تصدق لأنها محرومة من نعمة الكلام والتعبير والرأى . أما أن تعطوا أنفسكم الحق فى الكلام وتحرموا الناس منه ، وأما أنكم تفرضون آراءكم « بالنبوت » على الأمة فشىء لا يعقله الناس ولا ترضاه الأمة .

أيها السيد :

---

(١) حقيقة الخلاف بين «الاخوان المسلمون» وعبد الناصر يرويها محمد حامد ابو النصر ص ١٢٥

إن الأمة قد ضاقت بحرمانها من حريتها ، فإعيدوا إليها حقها فى الحياة » .

ويجب أن نلحظ أن هذه الخطابات أرسلت إلى عبدالناصر بعد صدور حل الجماعة (٥٤/١/١٣) وأنه مامن هيئة أخرى أو حزب سياسى جرؤ على المعارضة أو وجد أن هذا يدخل فى دوره ، أو مما يستطيعه بعد الحل . أما الإخوان فإن الحل لم يؤثر على فعاليتها ، أو يحملها على الرضوخ أو السلبية .

فى هذه الفترة التى أخرس فيها عبد الناصر الأصوات الحرة ،قدر مانفخ فى أبواق الدولة لاذاعة الآباطيل . كان حسن الهضيبى هو ضمير هذه الأمة ، وكان صوته هو صوتها الحر ، وقد ضاق عبد الناصر نرعا بهذا الصوت فليس ماهو أثقل على الحاكم الفرد من صوت يطالب بالحرية ، وجرب الحل ، فحل الجماعة دون أن يخرس صوتها ، فكان لابد من إخراسه بافتعال حدث يسيىء إلى الاخوان قدرما يحسن من صورته الكريهة .. ويمكنه من القضاء عليهم ، وهذا ما وقع فى ميدان المنشية يوم ٢٦ أكتوبر سنة ٥٤ .

ولنلحظ التوقيت ، فالفترة التى سبقته كانت أنشط الفترات فى المعارضة الإخوانية ، فهل كان عبثاً أو صدفة أن يأتى « الحدث » المطلوب فى أعقاب ذلك .

حادث المنشية :

إن شكوكا كثيفة تكتنف محاولة إغتيال عبد الناصر يوم ٢٦ أكتوبر سنة ٥٤ ومن المؤكد أن أمراً بالاغتيال لم يصدر من أحد كبار مسئولى الجماعة صراحة أو ضمناً ، بل إنهم فوجئوا به ، فضلاً عن أن وقوعه أدى إلى فشل تنظيم مظاهرة شعبية كبرى كان الإخوان يعدون العدة لها فى تاريخ لاحق على تاريخ محاولة الاغتيال .

وقد أبدى الدكتور فؤاد زكريا – فى مجلة الوطن الكويتيه فى مارس ١٩٨١ م . تعقيباً على المقالات التى كان ينشرها الدكتور عبد العظيم رمضان – شكوكه فى صحة الصورة التى قدمت بها القضية وقدم إفتراضاً له وجاهته ، حتى وإن لم يكن بالصورة التى عرضها تماماً ، لخصه فى : « إن المحامى هنداوى بدير ، مسئول الجهاز السرى فى أمبابة فوتح فى موضوع الاغتيال ، ولما لم يكن مقتنعاً تماماً بالهدف أفشى السر لأجهزة الدولة قبل تنفيذ محاولة الاغتيال بأيام قلائل فكلفته هذه الأجهزة بمتابعة التنفيذ من خلال تعليماتها الخاصة وهناك إحتمالان فى هذا الموضوع إما إن هنداوى كان من عملاء المباحث منذ البداية واستطاع أن يصعد فى التنظيم السرى إلى مرتبة مسئول منطقة ، وإما أنه شعر بالرعب قبل تنفيذ الخطة

مباشرة ، فأتصل بأجهزة الأمن . وأنا أرجح الفرض الأخير ، ومن هذه اللحظة أصبحت خطوات هنداوى تتم بالتنسيق مع أجهزة الأمن . وهى التى أعطته المسدس الذى سلمه لمحمود عبد اللطيف .

كان محمود عبد اللطيف نفسه منساقاً فى تصرفاته بصورة تدعو إلى الشك فى إنه قد حدث له نوع من « غسيل المخ » وكانت المسافة التى حاول أن يغتال منها عبد الناصر بعيدة إلى حد يدعو إلى الشك فى سلامة تفكيره فى هذه اللحظة ، وفضلاً عن ذلك ، فلا بد أنه كان مراقباً طوال الوقت وكان المسدس الذى تسلمه من نوعية خاصة لا ضرر منها .

كان هنداوى دوير هو الوحيد الذى سلم نفسه للسلطات بعد يوم واحد من الحادث ، وكانت إعترافاته هى الخيط الذى أسقط الجهاز كله .

ويستطرد الدكتور فؤاد زكريا :

« .. ولا ضرب لذلك مثلا واحدا ، فقد قرأت بنفسى فى جريدة الأهرام بعد حوالى أسبوع من الحادث أن أحد العمال وصل من الاسكندرية إلى القاهرة ومعه المسدس الذى أرتكبت به الجريمة ، وكان قد التقطه أثناء وجوده على مقربة من المتهم فى ميدان المنشية ، ولكى تغطى الصحيفة تلك الفترة الطويلة التى إستغرقها وصول المسدس إلى المسئولين ذُكر بأن هذا العامل لم يكن يملك أجر القطار ، وحضر إلى الاسكندرية سيراً على الأقدام ! وهو يحمل المسدس المستخدم فى الحادث فأُستغرق ذلك منه أسبوعاً ، ويخيل إلى أن هذه الواقعة وما فيها من إستغفال لعقول الناس تكفى وحدها للشك فى العملية » .

واثار الدكتور فؤاد زكريا ماقاله الدكتور عبد العظيم رمضان نفسه فى حلقات سابقة عن إهداء الأمريكيين قميصاً لا يخترقه الرصاص لجمال عبد الناصر قبل الحادث بفترة وجيزة ، وشهادة حسن التهامى التى توحى بوجود مؤامرة دبرتها الحكومة مع مصادر خارجية للايقاع بالاخوان كما اثار أنه من غير المحتمل أن يترك جهاز ضخم حسن التدريب والاعداد مستقبله للخطر مقابل أن يترك فرداً واحداً هو محمود عبد اللطيف لكى يعتمد فى التنفيذ على مجهوده الشخصى . فهل هذه خطة يغامر بها جهاز كهذا بحياته وحياة جماعته كلها ....

ويختم الدكتور زكريا مقاله بقوله :

« ... إننى لا أهدف من هذا إلى تبرئة الإخوان من تهمة العنف ، ولا أنكر أنهم رسموا خطة للاغتيالات ، ومنها إغتيال جمال عبد الناصر ، ولكن ماأريد أن أقوله هو انه فى مرحلة مامن هذه الخطة تسرب النبأ إلى أجهزة الدولة بحيث أستطاعت أن تتدخل فى بقية المراحل ، وبحيث إن حادث المنشية بالصورة التى تم بها كان حادثاً استدرج فيه الإخوان .

وليس للقارىء أن يعجب من هذا التفسير لأن إجهزة الأمن فى بلادنا العربية **قادرة على التغلغل فى كافة التنظيمات** ، وقادرة على تدبير الحادث وخلق الشهود النين يبررون لها ماتقول ويكفينى هنا أن أشير إلى مثل واحد ، ففى أواخر الستينات قيل إن المستشار كامل لطف الله قد انتحر وألقى بنفسه من سطح بيته ، وتشاء « الصدف » **أن يحدث انتحاره هذا قبل** يوم واحد من الموعد المحدد لكى ينظر هو نفسه فى قضية إختلاسات مديرية التحرير التى وصلت إلى ملايين الجنيهات . وكان الرجل قد درس ملف القضية بأكمله دراسة متعمقة ، وأعجب مافى الأمر أنه بعد وقوع الحادث بأربعة أو خمسة أيام تقدم للنيابة شخصان قالا انهما من عمال البناء ، وكان يشتغلان فى بيت مجاور ، وشاهدا القاضى وهو ينتحر أما لماذا لم يبلغا عما شاهداه منذ وقوع الحادث ، فذلك حسب رواية الصحف ذاتها لأنهما لا يعرفان القراءة ، ولم يدركا أهمية الشخص المنتحر إلا عندما سمعا بالحادث بعد أيام .

هناك إذن خفايا كثيرة تكمن تحت السطور ، وأحسب أنه من واجب كل من يملك شهادة عن هذه الأحداث وغيرها أن يقول كلمته حتى يظهر تاريخ بلادنا فى ضوئه الحقيقى ، **ولو سئلت عن رأيى لقلت إن الاخوان المسلمين - برغم إختلافى الأساسى معهم - كانوا فى حادث المنشية بالذات ضحية كمين أشتركت فيه بعض عناصرهم مع أجهزة الدولة . ولكن يبقى على من شاركوا فى الأحداث نفسها أن يقولوا كلمتهم » . انتهى**

ويلحظ إن رد الدكتور عبد العظيم رمضان كان يتصف بشىء من التهافت فقد قال إنه لا مجال فى منهج البحث التاريخى للافتراضات، ونرى أن هذا كلام لا يقبل على علاته ، لأن التاريخ ليس بيتاً يقوم على أسس جامدة أو « أستاتيكية » إنه حركة تتفاعل فيها كل القوى . وهناك قوى دخيلة وقوى أصيلة ، وهناك عوامل فوقية وأخرى سفلية ، بل هناك أيضا مجال وهامش للعوامل الذاتية ، وللصدفة . والقضية المعروضة هى قضية إغتيال زعيم حركة معينة فى ملابسات معينة ، وليس من

« الفرض » أو « الادعاء » أو مخالفة العلمية وضع هذه الملابسات كلها في التقدير واستبعاد « الفروض » في البحث العلمي أو التاريخي هو لزوم مالا يلزم لأن الفرض يستخدم في العلم وفي الهندسة وفي الجبر ، وحتى في القضايا فعند البحث عن الجاني يكون أفضل إحتمال هو ما يتجاوب مع فرض الاستفادة من الحادث «من المستفيد» يمكن أن يكون مفتاح كل قضية . وفي هذا المجال فإن تجربة الإخوان في قتل النقراشي وما اسفرت عنه من إغتيال الأمام الشهيد ، لا يمكن أن تكون منسية من المسئولين عن الجماعة . فالجماعة – حتى في حالة نجاح الاغتيال كانت ستخسر تماماً . في حين أن تلفيق السلطة للحادث بصورة أو بأخرى يحقق كل أغراضها . فيمكنها من ضرب الإخوان ، وقد قدمنا كيف كانوا الصوت الوحيد المعارض والرافض للذوبان . وسيكسب عبد الناصر شعبية كانت مفقودة حتى الساعات التي سبقت الحادث **عندما أفرغ « الصيوان » من المجموعات التي كانت تهتف ضد عبد الناصر وشغل بعمال جيىء بهم من مديرية التحرير .**

ورأى الدكتور رمضان في رده «ان أضعف نقطة في فرض الدكتور فؤاد زكريا هي ماذكره من أن هنداوي دوير تملكه الرعب قبل تنفيذ الخطة ، فأتصل بأجهزة الأمن ، لأنه كان في وسعه أن يمنع تنفيذ المحاولة بأسهل وأبسط طريقة ، وهي عدم تسليم محمود عبد اللطيف المسدس . أو يأمره بإلغاء التكليف دون حاجة لتلطيخ شرفه أو خيانة رفاق الطريق ، وخسارة آخرته قبل دنياه ، ولو فعل ذلك لما تعرض لأي لوم من قيادة التنظيم السري لأنها كانت مترددة كما ذكرنا . ومن الثابت أنها فوجئت بالحادث بهذه السرعة التي تم بها » .

نقول إن ماإفترضه الدكتور كان يمكن أن يكون سليماً لو لم تكن هناك يد ثالثة في القضية . وهي محور فكرة الدكتور زكريا **فالدكتور عبد العظيم رمضان لا ينفي فكرة الدكتور زكريا . ولكنه يثبت فكرته هو** ، وما جاء في آخر كلامه يمكن أن يؤيد وجهة نظر الدكتور زكريا . مادامت قيادة التنظيم كانت مترددة ، وإنها فوجئت بالحادث . فمعنى هذا أن العمل كان في يد هنداوي ، مما يفسح المجال للاحتمالات التي عرضها الدكتور زكريا .

وفي نظرنا أن ماجعل الدكتور عبد العظيم رمضان يقف الموقف الذي أخذه هو غلبة «المحامي» فيه على «المؤرخ» ومن هنا كانت عنايته بأقوال الشهود والمتهمين ومحاضر الجلسات وهذه يمكن أن تصلح في تبرئة متهم من محاميه وإثبات

التهمة من النيابة حسب مهارة المحامى أو وكيل النيابة ، وهى تستخلص تحت تأثير قوى تخل بها وتجرحها بحيث لايمكن الأطمئنان إليها وإصدار الأحكام عليها ..

ولو أهتدى الدكتور رمضان بشواهد التاريخ وعلم النفس لانتهى إلى نتيجة أخرى والمؤرخ ، وعالم النفس والاجتماع يضعان فى تقديرهما الملابسات الآتية :

١ - إن شبهات متكاثفة أكتنفت هذه القضية منها ماأشار إليه الدكتور فؤاد زكريا ، ومنها مالم يشر . ولا يمكن إهمال هذه الشبهات . ولابد أن لها أصلاً . فلا دخان بدون نار . وعندما إغتيل الأمام البنا قامت شبهات حول مسئولية الحكومة والسراى ، ونفت التحقيقات التى أجرتها النيابة وقتئذ ذلك . ولكن أظهرت التحقيقات بعد سقوط الملكية صحتها .

٢ - إن عبد الناصر كان وثيق الصلة بالإخوان ، وبعبد الرحمن السندى رئيس النظام الخاص بأسره ، بل وبمحمود عبد اللطيف نفسه . وقد استطاع أن يتوصل إلى شق وحدة الإخوان ، وأن يخدع عدداً من أكبر أعضاء مكتب الارشاد كما أن فكرة المؤامرات والاغتيالات لم تكن بعيدة عنه ، فقد مارسها قبل الانقلاب وبعده ، فضلا عن وجود مجموعة المخابرات .

٣ - إن وسيلة غرس **العميل المهيج** - من الوسائل المقررة والمستخدمة فى الولايات المتحدة سواء كان بالنسبة لقطاعات معينة كالعمال أو على يدى المخابرات . **وقد ثبت وجود** عناصر أمريكية قبيل الحادث وعلى أعلى المستويات .

٤ - إن عبد الناصر كان فى أشد الحاجة إلى وسيلة ليضرب بها الإخوان ويكتسب شعبية ينافس بها محمد نجيب ويستدر عطف الجماهير التى لم تتقبله ، بل عزفت عنه ، فتلفيق الحادث يؤدى غرضاً مزدوجاً على أعظم جانب من الأهمية له ، لأنه يخلصه من أقوى أعدائه ، وفى الوقت نفسه يمنحه شعبية عجز عن التوصل إليها بالوسائل العادية .

٥ - إنه كان من المقرر أن يقوم الإخوان بمظاهرة كبرى إحتجاجاً على تعسف العهد ، وحدد وقتها بعد تاريخ الحادث . وكان يمكن لهذه المظاهرة أن تكون نقطة تحول ، وأن تعيد الأمور إلى ماكانت عليه فى مارس ، وجاء الحادث ، فأجهض الفكرة وحال دون تنفيذها .

٦ - إن كل أفراد الجهاز السرى والقيادة الرسمية للجماعة أنكرت تماماً وحتى

النهاية ، ورغم وسائل الضغط والتعذيب أية معرفة لها بالحادث ، ووقفت التهمة عند هنداوى ومحمود عبد اللطيف .

ومما قد يكون له دلالة فى هذا الصدد ما ذكره الشهيد سيد قطب فى خريف ١٩٦٥ « .. وعندما كان السيد صلاح الدسوقى يستجوبنى هنا فى السجن الحربى عام ١٩٥٤ صارحته برأيى فى تدبير الحادث وقد انتفض وقتها بشدة وهو يقول لى « هل أنت كذلك بكل ثقافتك من الذين يقولون إنها تمثيلية » وقلت له أنا لا أقول إنها تمثيلية . ولكن أقول إنها مدبرة لهدف معين ، وإن أصبعاً أجنبياً ذو دخل فيها فقال لى وقتها وقد هدأ اضطرابه ، جايز ولكن واحداً من الإخوان المسلمين هو الذى قام بالحادث ثم أعود لسرد الأحداث المتعلقة بنشاطى من عام ١٩٥٤ .. إن شعورى وتقديرى بأن حادث المنشية مدبر تدبيراً جعل يملأ نفسي رغبة فى معرفة الحقيقة غير أننى لم أجد فيمن ألتقيت بهم فى سجن طره عام ١٩٥٥ ، وكانوا كثيرين قبل ترحيلهم إلى الواحات من يدلنى على هذه الحقيقة ، كل من سألتهم ومنهم ناس قريبون جداً من محمود عبد اللطيف الذى أنطلقت الرصاصات من مسدسه ومن هنداوى دوير كذلك قالوا لى إن المسألة غامضة وموش عارفين الحكاية دى حصلت ازاى وبعضهم قال المسألة فيها سر لايمكن الآن معرفته وكانت كل الأجوبة لا تملك أن تعطينى الحقيقة» أنتهى .

وعرض مؤلف كتاب «الاخوان المسلمون : احداث صنعت التاريخ» رأى الاستاذ فريد عبد الخالق - الذى كان أحد المجموعة الصغيرة التى قامت بعمليات الاتصال ما بين جمال عبد الناصر - والاخوان فقال

« ولفريد عبد الخالق فى تدبير هذه المحاولة رأى يقول فيه : لاشك أنها كانت محاولة وهمية لاغتيال عبد الناصر . فلم يكن أحد إبتداء من المرشد إلى أعضاء مكتب الأرشاد يفكر فى إغتيال عبد الناصر - بل ان المرشد هو الذى أستجاب لنداء عبد الناصر بحل الجهاز السرى عندما طلب إليه ذلك وأعلن أنه لا سرية فى الدعوة وعندما رفض عبد الرحمن السندى حل الجهاز عزله وعين يوسف طلعت بدلا منه تمهيدا لتصفيته .

وقال فريد إن المعلومات التى وصلته هى أن الحكومة هى التى دبرت المحاولة للتخلص من الاخوان ، وأن محمد الجزار الذى كان ضابطا فى القلم السياسى قبل الثورة واتهم فى الاشتراك فى حادث إغتيال الامام حسن البنا كان يتردد على مركز الاخوان المسلمين محاولا تبرئة نفسه أمام قادة الاخوان .

وفى إحدى مرات تردده وكانت العلاقة بين الحكومة والاخوان متوترة سمع المرحوم هنداوى دوير وكان من الشبان المتهورين يردد « لازم نقتل جمال » .. والتقط الخيط وذهب إلى المباحث العامة فى محاولة للتقرب من السلطات وبـ... أن هنداوى دوير يدبر خطة لاغتيال جمال عبد الناصر .

ووجدها المسئولون فرصة .. تعقبوا هنداوى وعلموا أنه يرأس خلية فى امبابة أعضاؤها طلبة بالجامعة والسمكرى محمود عبد اللطيف .. ووقع إختيارهم ... المحاولة وإسنادها إلى محمود عبد اللطيف ليكون بداية خيط للتخلص من الاخوان .

وإختاروا الزمان والمكان .. ونفذت الخطة .. إختطفوا محمود وأخذوه إلى الاسكندرية ومعه مسدس عثروا عليه فى منزله .

وإقتاده ثلاثة منهم إلى ميدان المنشية .. وأجلسوه فى الصفوف الأمامية وأحاطوا به .. وفى لحظة الصفر أطلق أحدهم .. ولابد أنه من أمهر الرماة ثمانى رصاصات لم تصب واحدة منها أحدا من الذين فوق المنصة رغم كثرة عددهم باستثناء إصابة سطحية للمحامى أحمد بدر بينما أصابت الرصاصات اللمبات الكهربـ... .

ويؤكد ذلك أن الجماهير قبضت على ثلاثة كانوا مع محمود عبد اللطيف ثم لم يأت ذكرهم بعد ذلك .. كما أن المسدس الذى كان مع محمود تبين أن طلقاته ليست من نفس نوع الطلقات التى أطلقت .. وبعد اعلان أنه تم ضبطه وفى يده المسـ... عادت الصحف ونشرت أن عامل بناء عثر على المسدس الذى استخدم فى الحادث .. واختفت سيرة المسدس الأول تماماً – كما أن المحكمة لم تستمع إلى أقوال الذين قيل إنهم قبضوا على الجانى ولا إلى أقوال عامل البناء رغم أهمية شهادتهم – ولعل ذلك يرجع إلى خوف المسئول عن تدبير الحادث أن يخطئوا فى أقوالهم فيكشفوا عن أن الحادث كان مدبراً .»

وهناك رواية أخرى تتلخص فى أن المحاولة تمت بتدبير عبد الناصر وهنداوى دوير الذى استطاع أن يقنع محمود عبد اللطيف بضرورة إغتيال عبد الناصر وأعطاه المسدس ورسم له الخطة .. بينما نفذ إطلاق الرصاص أحد أعوان عبد الناصر بمسدس آخر – ويؤكد هذه الرواية أن هنداوى قام بتسليم نفسه بعد وقوع الحادث مباشرة . ولو كان مشتركا فى الجريمة فعلا لظل هاربا حتى يقبض عليه . إنما سلم نفسه حتى يسرد إعترافات تطيح بكل جماعة الاخوان وبالرئيس محمد نجيب ... أمل أن يكون له مكان مرموق بعد ذلك ولكن عبد الناصر تخلص من الشاهد الوحيد

ضده الذى يكشف الحقيقة بإعدامه وكان ذلك سببا فى أنه كان يردد وهو فى طريقه إلى المشنقة : ضحكوا علينا .. ماكنش دا إتفاقنا[1] .

نقول : ان هذه الروايات وبوجه أخص الرواية التى وردت عن محمد الجزار ضابط البوليس السياسى والعدو القديم واللدود للاخوان يضع النقط على الحروف . ويفسر الافتراض الذى افترضه الدكتور فواد زكريا وسبقت اليه الاشارة ويحل التساؤلات والغموض الذى احاط بالعملية وأشار اليه الجميع .

وهناك بعد لفته أثارت تساؤل مؤلف «كبرى الحركات الاسلامية فى القرن الرابع عشر الهجرى فأوردها فى كتابه تلك هى انه فى اليوم التالى لتنفيذ أحكام الاعدام فى الشهداء عبد القادر عوده والشيخ محمد فرغلى وبقية المتهمين - أى صبيحة يوم ٥٤/١٢/٨ نشرت جريدة الاهرام نبأ يقول «ارسل الرئيس جمال عبد الناصر التشريفاتى صلاح الشاهد مندوباً عنه الى الحاخام الاكبر لليهود ليسأل عنه ويطمئن على صحته .»

وتساءل مؤلف «كبرى الحركات الاسلامية فى القرن الرابع عشر الهجرى»

«انه لخبر بسيط فى أسطر قليلة ولا يهتم به كثير من القراء ولكننا نقف عنده وقفة التأمل لنتساءل من الذى سمح للحاخام الاكبر لليهود بدخول مصر والاقامة فيها . ولماذا كانت اقامته فى مصر هذه الايام بالذات وماعلاقة عبد الناصر به حتى يبعث اليه من يطمئنه على صحة الحاخام ..

أن الحاخام الاكبر - حاييم ناحوم - هو الرجل الذى تآمر على الخلافة الاسلامية فى تركيا ، وسافر الى أمريكا لتحقيق هذا الغرض

وهو أحد الشخصيات التى دعمت دولة اسرائيل . وهو الموجه الروحى لها . وهو الذى ساعد كمال اتاتورك على ضرب الاسلام فى تركيا .

وهذا الرجل سمح له بدخول مصر وهى فى حالة حرب مع اسرائيل . ولايكتفى الرئيس بتواجده فى مصر بل يرسل له التشريفاتى صلاح الشاهد ليسلم عليه وليطمئنه على صحته ..

---

(١) الاخوان المسلمون : أحداث صنعت التاريخ ص ٤٧ - ٤٨ ج ٣

ماذا يفهم من ذلك [1]

نقول إن هذا الاقتران يعيد الى الذهن اقتران اعتقالات الاخوان سنة ١٩٦٥ بوجود عبد الناصر فى الاتحاد السوفيتى .

إعتقـالات ١٩٦٥

كانت الجولة الأخيرة في المبارزة هي أحداث ١٩٦٥ ، وهي باختصار محاولة خمسة أو ستة أفراد للابقاء علي الرابطة الإخوانية حتى لاتذهب بها الأيام أو يطويها النسيان ، مع استمرار تحريم أى نوع من أنواع النشاط ، وطلبت هذه المجموعة - وعددها كما قلنا - خمسة إلى الشهيد سيد قطب أن يتولى توجيهها فكرياً ، وناقشت هذه المجموعة - فيما ناقشت - كيف ترد إذا قامت الحكومة باعتقالات جديدة ... هل تستسلم أو تقاوم . ونما ذلك للحكومة التى كانت وقتئذ قد وقعت فى يد السوفيت وخضع النظام بأسره للمخابرات ومراكز القوى ، فجعلت من الحبة قبة واختلقت الأباطيل وإعتقلت ما بين ٣٠ و ٦٠ ألفاً وقيل إن عبد الناصر كان يفخر بأن مخابراته اعتقلت ثلاثين ألف فى يوم واحد ، وهللت - كالعادة - الصحف ، وتحدثت عن الاغتيالات والاسلحة والنسف والتدمير .

وقد تناول موضوع إعتقالات ١٩٦٥ إثنان من قيادات الثورة هما أنور السادات .. وكمال الدين حسين ..

قال أنور السادات فى حديثه لموسى صبرى :

«ثم حصلت حكاية الإخوان الثانية وهذه اختارها شمس بدران مع عبد الحكيم عامر» وكان من الممكن أن تكون مثل قضية الفنية العسكرية ويحاكم المسئولون عنها فقط . أنا لم اقبض فى قضية الفنية العسكرية على كل الاخوان المسلمين . ولم أقل كل من له ذقن اعتقلوه .

عبد الحكيم عامر وشمس بدران وضعا عملية الإخوان لكى يصورا لعبد الناصر أنهم أنقذوه . وهذه اعتبرها فصلاً من فصول صراع القوى . إعتقلوا الآلاف . ضرب . تعذيب . وهناك من مات . ولم أعرف بهذه القصص إلا مؤخراً .

---

(١) كبرى الحركات الاسلامية فى القرن الرابع عشر الهجرى الدكتور محمد السيد الوكيل - ١٦٧ دار المجتمع الكويت .

ولم أكن أعرف - والله - بصدق وكل هذه العمليات تمت فى البوليس الحربى بجوار قشلاق عابدين ، وهكذا وضعوا اللمسة الأخيرة فى هذه العملية . « احنا أنقذناك من عملية كنت رايح فيها مائة فى المائة» ثم حكم بالاعدام على سيد قطب وآخرين»(١) .

ومن الواضح بالطبع أن كلام السادات عن « وضع » شمس بدران وعبد الحكيم عامر لمؤامرة ٦٥ المزعومة كلام صحيح ولكن من البعيد أنه لم يعرف به .. كما إن عمليات التعذيب الكبرى كانت فى السجن الحربى بعيداً عن قشلاق عابدين ..

وتحدث كمال الدين حسين لمناسبة مرور ٣٥ عاماً على الانقلاب فقال :

(.... كانت عملية التعذيب رهيبة للاخوان ، حتى الأسلحة التى ضبطوها مع الإخوان وقتها لم تكن تمثل خطورة . إنها قنبلة يدوية واحدة وطبنجة فى مصحف وزجاجة ناسفة ، ولا تستطيع هذه الأسلحة أن تنسف القناطر وتدمر الدنيا كما كانوا يدّعون ، كان هناك ظلم كبير على الإخوان عام ١٩٦٥ . وقد تأكدت بنفسى من عمليات التعذيب الرهيبة التى راح ضحيتها الكثيرون(٢)» .

فى مواجهة مشاورات الخمسة أو الستة ، والعثور على قنبلة يدوية وزجاجة ناسفة وطبنجة ، إعتقلت مخابرات عبد الناصر مابين ثلاثين وستين ألفاً !! وحكمت بالاعدام فيمن حكمت على كاتب ومؤلف وهو الشهيد سيد قطب .

ولم يكن سيد قطب غريباً على ضباط الانقلاب ، فقد كانوا يجتمعون مراراً فى منزله فى حلوان وعلى رأسهم جمال عبد الناصر قبل الانقلاب ، وكان له مكتب فى مبنى مجلس قيادة « الثورة » وكان يقيم هناك إقامة شبه كاملة ، ورشحه كمال الدين حسين ليكون وزيراً للتربية والتعليم وكانت كتبه ومؤلفاته توزع على المدارس وأناشيده تدرس للتلاميذ . وبعد أحداث ٦٥ جمعت مؤلفاته من المدارس ونزعت صفحات الأناشيد ، وتشكلت لجان خاصة للتنفيذ وَقَّع أفرادها على محاضر رسمية رفعت لجهات الاختصاص العليا على ماجاء فى كتاب « سيد قطب من القرية إلى المشنقة» أما دار المعارف فإنها جمعت كل ما نشرته له من كتب وأحرقتها ! ودارت المخابرات على المكتبات وصادرت كل كتب سيد قطب وأرسلتها لدار الكتب لتسجن هى الأخرى فى المخازن الرطبة ، أو لتعدم .

---

(١) السادات الحقيقة والاسطورة للاستاذ موسى صبرى ص ٢٨١ .

(٢) مجلة أكتوبر العدد ٥٦٠ فى ١٩ يوليو ١٩٨٧ ص ٢٢ .

من هذا العرض لمسئولية الشقاق يتضح أن سببه الأول كان حرص عبد الناصر على الاستئثار بالسلطة ورفضه لأى صورة من صور الشورى . وقضاؤه على الهيئة الوحيدة التى ظلت باقية بعد حل الاحزاب ، دون وجود أسباب أخرى ، وحتى لو وجدت مثل هذه الأسباب الأخرى فإنها تكون أسباباً ثانوية وليست الأسباب الرئيسية ، وإن المرشد العام قد ذهب إلى آخر مدى عندما عرض على جمال عبد الناصر أن يسلمه مفتاح دار الإخوان المسلمين إذا كان الخلاف سيؤدى إلى فتنة .

وقد يدلنا على صدق ماذهبنا إليه من أن السبب الرئيسي للخلاف مابين عبد الناصر والإخوان هو إصرار عبد الناصر علي الاستئثار بالسلطة أن خلافه لم يقتصر علي الإخوان فحسب ولكنه شمل الطرف الآخر الذى كان ينافس عبد الناصر على السلطة ، أعنى محمد نجيب ، وكان من الممكن جداً أن يستفيد الانقلاب من محمد نجيب ، فلا ريب أنه كان له دور بحكم وضعه وعلاقاته إلخ ... كان يمكن أن يكمل دور الضباط ، ولكنهم لما كانوا لا يريدون أحداً آخر فكان لابد أن يصفى هذا الرئيس الأول للجمهورية الذى أحبه شعب مصر حباً قلبياً حقيقياً أوغر نفس جمال عبد الناصر ، وكان لابد أن يلقى من الاهانه ما تعف التقاليد العسكرية عن أن توجهه إلى ملازم .

لقد كسب عبد الناصر فى شقاقه مع الاخوان ومحمد نجيب السلطة ولكنه خسر البطولة .. وحكم التاريخ عليه لا له . وسلكه فى ديكتاتوريين يدمرون بلادهم وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً .

عواقب الشقاق الإخوانى / الناصرى :

كان الشقاق مابين الاخوان وعبد الناصر هو العامل الذى ظلل المرحلة كلها بطابعها القاتم والمظلم ، وهو الذى انتهى بها إلى الأخطاء الجسيمة التى تورط فيها الانقلاب . وقد تصور الجميع أن المبارزة مابين عبد الناصر والاخوان قد انتهت بانتصار عبد الناصر ، الذى حل الهيئة ، وشنق بعض قياداتها ، وزج بالبعض الآخر إلى السجن الحربى الرهيب وحملهم على أن يغنوا « ياجمال يامثال الوطنية » .... ولكن الفصل الثانى من هذه المأساة الرهيبة هو أن هذه الاجراءات نفسها لوثت النظام وألجأته إلى الأرهاب والديكتاتورية وقيام الدولة البوليسية ومحت الانطباع الأول لدى الشعب عنه : انطباع البراءة والتضحية والوطنية و «الاتحاد والنظام والعمل» وكان البداية فى مسلسل الاخطاء الذى أودى بالناصرية فى النهاية وكان كل خطأ أكبر وأفدح من سابقه . ففشل الوحدة بين مصر وسوريا كان أعمق مما تعرضت له البلاد

نتيجة لعدوان ٥٦ ثم جاءت حرب اليمن أسوأ من فشل الوحدة . حتى جاءت القارعة الحالقة التى أودت بالتجربة الناصرية ، وبعبد الناصر نفسه ، وهى هزيمة ٦٧ . وإنما تورط العهد فى هذه الأخطاء الفاحشة لأنه رفض أن يعرض عليه الإخوان وجهة النظر الأخرى وألجم وزج بكل المعارضين الى السجون وأصبحت مـ ـايز الأمور فى أيدى مجموعة البطانة والحاشية والاتباع كما كان الحال فى آخر عهد فاروق ، فالنظام نسج حول نـفسه شرنقة إختنق داخلها .

وأتصور أن الفترة مابين ٦٧ و ٧٠ كانت هى فترة الاشباح فى حياة عبد الناصر . فمن قاع الهزيمة ظهرت صور الذين غدر بهم . وأرواح عشرات الألوف من الجنود فى سينا وصيحات ا ـن تعرضوا للتعذيب . لقد كانت هتافات المتملقين وإحتمالات النصر والآمال فى الم ـتقبل تخفيها . أو على الأقل تشغله عنها . فجاءت الهزيمة القاضية فكشفت عنها ووجد عبد الناصر نفسه أمامها .

حقا إن عبد الناصر لم يكن من طينة الاخوان وكان فى أصل علاقته بهم الاستفادة منهم ، ومع هذا فإن « عشرته » مع الاخوان كانت طويلة ، ولم يكن من السهل نسيانها ، وقد وجد فيها بعض أبطاله ... عزيز المصرى وحسن البنا ومحمود لبيب . وكان هناك زملاء فى السلاح . حارب معهم فى فلسطين ومنهم من اشترك فى فك حصاره فى الفالوجا مثل معروف الحضرى ، وهو يعرف بالطبع أن الاخوان سواءً خدعهم أو إنهم « انخدعوا » له هم الذين مكنوه من القيام بالانقلاب أولاً . ثم تأمينه فى الشهور الأولى الحرجة له وحتى عندما توترت العلاقات فإن عدداً من الاخوان تعاونوا معه ووثقوا فيه قبل أن يبلغ نقطة اللاعودة ... ويقطع كل الجسور .

وتحدث أحد خلصاء عبد الناصر فقال إن وجهه كان يَرْبَدّ ويمتقع كلما ذكر الاخوان ، وأدى موقفه من الاخوان لان يقف الموقف نفسه من معظم أعضاء مجلس قيادة «الثورة» فوجد نفسه يقف وحيداً ، مع الهزيمة والعار بعد أن أبعد كل زملاءه القدامى حتى عبد الحكيم عامر الذى كان توأم روحه ومع هذا نحره . أو حمله على الانتحار ولم يبق إلا الثعلب المنوفى أنور السادات الذى استطاع بدهائه الريفى أن يجتاز كل الازمات ويصبح نائبه اللدود ...

هذه هى صورة لما يمكن للمؤرخ - إذا استعار مخيلة الفنان - أن ينتهى إليها دون أن يكون فى ذلك سرف أو شطط لأنها بنيت على وقائع - ولانها هى التى تسببت

فى مرضه . وعندما حانت ساعة الانتقام الإلهى أودت به فى دقائق كأن لم يكن بالأمس .

ومن الناحية العامة فإن الشقاق بينه وبين الاخوان حرمه من قاعدة ليس لها مثيل فى المجتمع المصرى . وكان يمكن لو رزق تأييدها ومساندتها أن تكفل له اللمسة الشعبية .. وتُحَوِّل الانقلاب (بقدر مايمكن) إلى ثورة . وعندما فقدها عبد الناصر لم يجد قاعدة يرتكز عليها . فقد كان يكره الأحزاب ولم يتعلق بأحدها طول عمره ، ولعله تأثر بفكرة الاخوان عنها . ثم شاهد من نفاقها ما جعله يزدريها – أما الشيوعيين فإنه لم يكن فحسب يعزف عنهم – بالفكر والمزاج ، بل إنه كان فى السنوات الأولى للانقلاب العدو المعلن لهم ، وقد أصدر الانقلاب فى شهوره الأولى مجموعة من الكتب السياسية كان أحدها بعنوان « هذه هى الشيوعية » تضمن مقدمة وقعها عبد الناصر، وهى كيفية الكتاب تنديد ورفض للشيوعية، وكان الشيوعيون يقابلون هذه التحية بأحسن منها ، وكانوا أول من تنسم الطبيعة الديكتاتورية لانقلابه وأصدروا تحليلات تضعه فى إطار الحركات الفاشية والشوفونية أو حتى الامريكية ...

واعتقد أن عبد الناصر ولد ومات عدوا للشيوعية وأن الشيوعيين أيضا لم ينظروا إليه إلا كما نظروا إلى الجنرال فرانكو والمارشال شان كاى شيك . وأن حركته ليست إلا طبعة مصرية من الحركات العسكرية القومية . أما ماحدث من تلاق وتعاون فقد أملته المصلحة . وقد حانت الفرصة للاتحاد السوفيتى فى أعقاب الهزيمة لأن يعذب عبد الناصر ، وأخذ يقلبه على نار هادئة .. حتى أصبح مستعداً لقبول أى شىء يتقدم به الاتحاد السوفيتى .

وكان من آثار الشقاق .. وإحتقار عبد الناصر للأحزاب وحاجته الملحة إلى قاعدة شعبية أن أقام عبد الناصر تنظيمه الملاكى ، فظهرت هيئة التحرير الهلامية ... والاتحاد القومى .. ولكنهما فشلا فوجد نفسه منساقا لأن يسير فى طريق أعدائه التقليديين الشيوعيين بالتفصيل الذى سيلى ....

الفصل الثامن

على طريق الحكم الشمولى

لما حدث الانشقاق بين عبد الناصر والإخوان وفشلت تجربة هيئة التحرير الإسلامية ، والاتحاد القومى ، أدرك عبد الناصر عقم التنظيم الساذج . والأهمية الكبرى للتنظير ، وإنه لابد للتنظيم الناجح أن يقوم على تنظير محدد ، ووجد نفسه منزلقاً ومنساقاً نحو الأفكار الاشتراكية - التى كانت على عداوته لها « باعتبارها إحدى فصائل الشيوعية الكريهة » تتضمن التكنيك الذى يدعم حكمه . واكتشف أن من الممكن إستعارة هذا التكنيك وإعطائه إسماً غير إسمه الحقيقى ، الذى كان فى الواقع « اللينينية » .

وكان هذا - على غرابته - طبيعياً ، لأن مدارس الفكر السياسى كانت وقتئذ محصورة مابين البورجوازية - الرأسمالية - الليبرالية ، التى كانت موجودة فى مصر واعتبرت حركة الضباط الاحرار ثورة عليها .. وما بين النظرية الاشتراكية ومدارسها المختلفة التى أشبهت ألوان الطيف السبعة بدءاً من اللون الوردى الفاتح حتى الأحمر الدموى القاتم . ومدارسها الغنية بالتنظير والهادفة نحو التغيير والحاملة لشعارات الشعبية ، والجماهيرية ، والثورة على الامبريالية إلخ ...

ولم يؤمن عبد الناصر - على طول معاشرته للإخوان - وربما بسبب طول معاشرته للإخوان - ان من الممكن إقامة تنظير سياسى إسلامى . فلم يقدم الإخوان مثل هذا التنظير ، لأن العقلية الاسلامية كانت قد فقدت ملكة الابداع منذ عدة قرون . واستمرأت الكسل حتى علاها الصدأ وأصبحت مجرد عقلية نقلية . وقد كانت فكرة الإخوان نفسها - وما حققته من نجاح أحد بوادر يقظة الفكر الإسلامى ولكن كان

أمام الإخوان الشيء الكثير . ولم يتسع وقت الهيئة للمعالجة السياسية . على وجه التفصيل . كما أنها كانت قد بدأت تنزل من علياتها التي بلغتها سنة ١٩٤٨ وفقدت مرشدها المؤسس الذى كان يمكن أن ينهض بها . وتلتف حوله الأمة . وتعرضت لكثير من المتاعب الداخلية ، وعندما أخذت - من جديد - فى فترة ما بعد البنا - فى المعالجة السياسية خضعت لمؤثرات انعطافية انعطفت بها من الفكرة الرئيسية الى مسارب فرعية بتأثير لحظات معينة - كما حدث فى فكر الخوارج . وعندما تأثر الشهيد سيد قطب بالفكر الاخوانى الأول أصدر « العدالة الاجتماعية فى الاسلام » التى كانت تتسق تماماً مع الفكرة الرئيسية فى الاسلام . والتى عبرت عنها كتابات البنا خاصة « مشكلاتنا فى ضوء النظام الاسلامى » ولكن فكر سيد قطب تعرض لتأثير انحرف به من فكرة «العدالة» الرئيسية والأصيلة الى «الحاكمية الالهية» التى تمثل منعطفا املته لحظة معينة تماثل إلى حد كبير - اللحظة التى أملت على الخوارج - موقفهم . وجعلت الاثنين - الخوارج وسيد قطب يرفعان الشعار الواحد «لا حكم إلا لله» .

وكان فى اللينينية (التى هى جوهر الاشتراكية الحديثة) عنصر يوافق عبد الناصر - هو استهداف السلطة وإعتبارها اداة التغيير - وقد استحوزت هذه الفكرة على لينين طول عمره ، وفرقت بينه وبين زعماء الفكر الاشتراكى وورثة ماركس وأنجلز المعترف بهم طوال الدولية الثانية - ولم تؤثر هذه المعارضة على لينين قيد شعرة ، ومضى بكل عرامة - وبكل وسيلة - بما فى ذلك - الاتفاق مع اعداء بلاده ، والتنازل عن ثلث روسيا فى معاهدة « برست ليتوفسك » المهينة - للوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها . ولم يكن لينين خائناً أو عميلاً للألمان كما قالوا . ولكن منطقه أنه ما أن تتولى السلطة حكومة أشتراكية حتى يتهيأ الوضع لتحقيق المبادىء الاشتراكية ، فإذا لم يتيسر الاستحواز على السلطة ، فلن يكون هناك وجود للاشتراكية ، والاختلاف ما بين لينين وعبد الناصر فى هذا هو أن لينين كان يؤمن بنظرية ، ولديه حزب ، ولكن عبد الناصر لم يكن لديه نظرية أو حزب ، ولكن فرقة عسكرية ومن هذا الاختلاف انبثقت كل وجوه الانحراف التى حاقت بالتجربه الناصرية - ولكن ذلك لم يمس الفكرة المتفق عليها وهى الاستحواز على السلطة والاحتفاظ بها .

وعندما انتصر البولشفيك فى أكتوبر سنة ١٧ واسقطوا ثورة مارس الديمقراطية . بدأ عهد جديد من التكنيك السياسى بفضل عبقرية لينين كرجل عمل

ودولة ، وبفضل التراث السياسى الذى يعود على الأقل إلى الثورة الفرنسية وفكرة « بلانكيه » عن الحزب الذى يتكون من قلة ثورية مدربة ومحترفة ؛ وفكر ماركس وعبقريته وبعض جذور فكره التى كانت ترتبط بخيوط امتزجت فى « لابيرنت » التاريخ ودهاليزه السرية والمجهولة بفكر « المؤامرة اليهودية » على عالم « الأميين » والتكنيك الذى وضعته للسيطرة عليه . كما يمكن أيضا أن نضيف أن الرجل الثانى ، الذى أسهم مع لينين ، فى وضع التكنيك السياسى الجديد للدولة هو « تروتسكى » الذى اعتبره البعض «اعظم من أنجبته الأمة اليهودية .. بعد المسيح» .

وهذا التكنيك السياسى الجديد هو ما أصبح يطلق عليه «الشمولية» .

ففى النظم الديكتاتورية السابقة كان الفرعون المصرى أو القيصر الرومانى أو فردريك الأكبر ، أو لويس الرابع عشر ، أو نابليون ، أو محمد على ، أو مصطفى كمال - يهيمن على السياسة مستنداً على القوة العسكرية الممثلة فى الجيش . ولكنه لا يتشدق بنظرية معينة ، ولا ينظم حزباً مدنياً ، ولا يستحوز على موارد الثروات . أما فى « الشمولية » فإن الحاكم وإن احتفظ بالجيش كغطاء ووقاء إلا أن أداته فى الحكم هى «الحزب» الذى يقوم بدوره على نظرية تطلق يد الحكومة فى الحكم ، وفى الاستحواز على موارد الثروات .

وكان لابد لنجاح هذا الحكم الشمولى من تكنيك خاص يختلف عن تكنيك الديكتاتوريات القديمة أو من باب أولى النظم الديمقراطية والبورجوازية . وهذا هو ما قام به لينين وإلى حد ما « تروتسكي » أول مرة فى التاريخ الحديث .

وفى الفترة التى نتحدث عنها أخذ عدد من حاشية عبد الناصر العارفين بهذه الأفكار يضعونها تحت نظره باعتبارها البديل عن البورجوازية والاسلامية والسبيل الوحيد لاحكام سيطرته وبسط هيمنته . ولم يكن هؤلاء من « الشيوعيين » المؤمنين بهذه الأفكار ، فقد كانوا بحكم الثقافة والمزاج من المتأثرين بالثقافة الأوروبية والأمريكية ، ومنها تعرفوا على الفكر الاشتراكى ، وقد كان لأكبر أثنين فى هذا المجال « على صبرى » و « محمد حسنين هيكل » علاقات وثيقة بالدوائر الأمريكية . كما أن الكاتب أحمد بهاء الدين - الذى أسهم فى تشكيل الفكر الناصرى يدين بثقافته السياسية إلى المدرسة الفابية البريطانية . وعدم إيمان هؤلاء بالفكر اللينينى لم يكن لينال شيئاً من وجاهة الأخذ بهذا الفكر ، على العكس إن هذا هو المطلوب وقدم هؤلاء هذا الفكر باعتبارهم خبراء ، كما هو الحال فى أساتذة الفكر السياسى فى

الجامعات الأمريكية . أو المستشرقين الذين يدرسون الإسلام والعربية في الدوائر الغربية .

وكان لدى عبد الناصر فكرة عن الماركسية بفضل المامنه بحديتو ، كما كان في مجلس القيادة اثنان من ذوى الاتجاهات الماركسية . ولكن عبد الناصر رفض الماركسية كإيمان يتقدم بهااليه المؤمنون . وتقبلها كنظرية يتقدم بهااليه الخبراء الذين يستطيعون «تفصيلها» حسب المقاس المطلوب .

فعدم إيمان هؤلاء كان من ناحية ما ميزة بالنسبة للحاكم ، ولكنه مع هذا ينم عن الطبيعة « الاستيرادية » أو « التلفيقية » التى وضعت التجربة ، فلينين عندما بدأ تكنيكه كان داعية مؤمناً من قمة رأسه حتى أخمص قدميه . وكان قد أمضى زهرة عمره في الدعوة وفي المنافى والسجون .. واستوعب تماماً ثقافات عصره ، وكان كاتباً ومؤلفا ومجادلاً .

أما عبد الناصر فقد كان ضابطا محدود القدرات والمواهب والثقافة ولم يكن له اى تجربة في العمل السياسى أو العام ، كما لم يكن للمجموعة التى قدمت هذا الفكر الايمان القلبى او الممارسة الجماهيرية أو الأصاله الثقافيه .

وقد تعلم في مدرسة لينين معظم طغاة العصر ، موسوليني[١] ، وهتلر ، وستالين ونقلوا عنه التكنيك الذى وضعه ، ويمكن القول إن عبد الناصر كان «أخيب» هؤلاء جميعاً وكان تكنيكه أسوأها ، لأنه كان إستيراداً سطحياً حرم من أى عمق إيمانى ومن أجل هذا فإن تهاويه كان أسرع من أى نظام آخر .

ومع هذا كله ورغم الغشومة والجهالة ، وعدم الأيمان فإن عبد الناصر تبنى الاشتراكية عندما ظهر أنها تمكنه من السلطة المطلقة تحت مظلة نظرية ، ولهذا كان يردد - على ما روى كمال الدين حسين - «ليس هناك قيود على الاشتراكية» .

---

(١) كان الذى تبنى موسوليني في شبابه وساعده على الظهور هى الشيوعية الدولية انجليكا بالابوفا التى تعد إحدى حواريات لينين المقربات والتى رأست الدولية الثالثة وشغلت أمانتها العامة ولقنت بالابوفا موسوليني الشاب أصول المذهب اللينيني . واستوعبه موسوليني تماماً واستغله ، ولكن لتحقيق الفاشية . وتأثر هتلر بموسوليني الذى كان يسبقه في الكفاح بعشر سنوات . وهكذا نرى «سند» التأثر باللينينيه من بالابوفا صاحبة لينين إلى موسوليني . ومن موسوليني إلى هتلر .

الفصـل التـاسـع

مفردات التكنيك الشمولى

يقوم تكنيك الحكم الشمولى ، المقتبس أساساً من تكنيك الحكم اللينينى على مفردات معينة أبرزها .

(أ) صناعة الشعارات :

منذ أن وضع ماركس فى خاتمة « المانيفستو الشيوعى » شعاره المعروف « ياعمال العالم اتحدوا » ، وقد تبين لينين أهمية الشعارات كعامل نفسى يستقطب المشاعر ويبلور المفاهيم والمضامين[1] ويؤثر على نفسية الناس وطريقة تجاوبهم أو إصدارهم للأحكام ، وأن هذه الشعارات عندما توضع فى صيغة معينة تتملق بها الجماهير وتدغدغ مشاعرهم ، فإنها تجعل هذه الجماهير سهلة القياد وهى اللمحة التى أدركها ببداهة الفنان شوقى عندما قال :

ويُدللـــون إذا أريـــد قيادهـــم

كالبهم تأنس إذ ترى التدليـلا

وما صورة القرآن من قبل فى إعجاز «استخف قومه فأطاعوه» .

---

(١) لقد تبين الاخوان المسلمون من أيامهم الأولى ، وفى فترة قريبة من الحكم اللينينى - أهمية الشعارات وشعاراتهم المعروفة« الله أكبر ولله الحمد «الله غايتنا والرسول زعيمنا ، والقرآن دستورنا ، والموت فى سبيل الله أسمى أمانينا» شاهد على ذلك . والفرق أن الإخوان يؤمنون بهذه الشعارات وأنها تمثل أصولاً إسلامية صادقة ، فى حين أن الشعارات اللينينية والناصرية شعارات ديماجوجيه ، اريد بها لجتذاب الجماهير والتأثير عليها .

وهكذا رفع لينين شعار « كل السلطات للسوفيت » فأمنت له السوفيتات وسلمت له القياد - فجردها من السلطة ووضعها في يد الحزب . ورفع ماوتسي تونج شعار « لتتفتح مائة زهرة » فما أن إعلنت المعارضة عن أرائها حتى أحصاها عدداً وحصدها حصداً . ورفع لينين شعار «ديكتاتورية البلوريتاريا» فلم يشعر أى عامل بحرج من كلمة « ديكتاتورية » القبيحة بل أحس أنه سيسهم فى هذه الديكتاتورية للقضاء على الاستغلال ، وما علم أنه هو نفسه قد استغل وان حقيقة ديكتاتورية البلوريتاريا هى ديكتاتورية على البلوريتاريا . أما الشعار المدوى « التأميم » ، « ملكية الشعب لوسائل الانتاج » فإنها من إبرز الشعارات « نموذجية » ودلالة على أثر الشعارات وما تحدثه فى النفوس رغم أن هذه كلها عندما تحلل ، وترد الى الواقع لا تسفر عن شيء بل إن شواهد الحال تناقضها ، ولكنها مع ذلك تؤدى الآثر المطلوب ، ألا وهو قيادة الشعب وتضليله عن الواقع - ومع إستمرار ترديد هذه الشعارات ودوام « الدق » على الآذان ، فإن نوعاً من التغيير فى السلوك والتصرف والحكم على الأوضاع ينتاب الناس وتحدث لهم عملية إحلال يحل فيها الشعار محل الواقع ، أو تجد فى الشعار نفسه مقنعا ورضا ، خاصة وهو يتضمن مدحاً وتمجيداً ، وقد فطنت البورجوازية إلى أن الجماهير العريضة فيها لا تستطيع بحكم تركز الثروات لدى الأغنياء ممارسة الاستمتاع عملياً ، فأتاحت لها الاستمتاع بطريقة الرؤية فى السينما ، والتليفزيون ، والمعارض إلخ .. وقنعت الجماهير بهذا وآمنت بأن حظها هو أن تستمتع برؤية الغانية الرأسمالية. وبما تقدمه من نظرات. دون أن تمارس الاستمتاع بها عمليا. وفى المجتمع الشمولي تحل الآذان محل العيون ، ويدخل سيل منهمر من شعارات تمجيد الشعب ، وإعلاء الجماهير فتطرب لهذا اللحن الجميل بصرف النظر عن أن الحقيقة غير ذلك وتعود إلى شقائها اليومي وقد شحنت شحنة عاطفية تقويها على تحمله وتضللها عما فى واقعها من مخالفة لظاهر الشعار .

إن «سيادة الشعب العامل» مثلا تتطلب أن يكون الشعب متعلماً ،آمنا ، مطمئنا إلي رزقه وكسبه ، متحرراً من مخاوف البطالة وسوء الخدمات إلخ ... وتحقيق هذه المتطلبات للشعب يحتاج إلى عمل شاق وتضحيه مستمرة ودراسات دقيقة وسنوات طويلة ، ولا يستطيع الديكتاتور - حتى إذا كان مخلصاً - أن يقوم بكل هذا مقدماً فإذا استطاع الديكتاتور أن يخدر الشعب أو يحمله على الاعتقاد بأنه سيد فعلاً بالاعتراف بذلك وتكراره فى شعارات ، فإن هذا سيمكنه من تملك قياد الشعب . وهذا هو المهم أولاً لكل الديكتاتوريين . وبعد هذا تتفرق بهم الطرق ، فمنهم من يستطيع بفضل

هذا التملك أن يصل إلى شيء . ومنهم من لا يهمه الوصول إلى شيء ماذام قد ضمن القياد .

(ب) التكييف والتزييف :

يرتبط بإشاعة ونشر الشعارات عملية التكييف والتزييف من ناحية أنها كلها عمليات « سيكولوجية » جماعية .

وقد كان لينين يتابع باهتمام وتقدير تجارب عالم النفس الروسي « بافلوف » التي كان يجريها على الكلاب والحيوانات للتأثير على سلوكها كأن يقدم الطعام إلى الكلب بدقة جرس ، ويتكرر هذا لعدة أيام ، وبعدها لا يقدم الطعام إلى الكلب ، ولكنه يدق الجرس فيتحلب لعاب الكلب كما لو كان الطعام أمامه . لأن الجهاز العصبي للكلب قرن مابين الطعام .. ودق الجرس إلخ ... وكان سبب إهتمام لينين بهذه التجارب هو أنها يمكن أن تطبق أيضا على الإنسان وهكذا ظهرت وسائل التكييف Conditioning وأخذ علم النفس يخترق النفسية الإنسانية ويصل إلى أعماقها ويخضعها لمقتضيات السياسة بحيث تتقبل التزييف الذى تقوم به الدولة . لا باعتباره حقيقة ، بل باعتباره الحقيقة العظمى ، بحيث يصدق الناس ما قاله ستالين على الدستور الذى وضعه سنة ١٩٣٦ من أنه « أكثر دساتير العالم ديمقراطية » وما صوره لنا «اوريل» فى روايته «١٩٨٤» عندما تصبح الحرب هى السلام - والكذب هو الصدق وتصبح الثورة هى النظام القائم ، وأى معارضة لها هى « الثورة المضادة » التى يقوم بها أعداء الشعب ، والاشتراكية السليمة الناجحة هى « الاشتراكية العلمية » التى يؤمنون بها ، أما الاشتراكيات الأخرى فهى من إبداع مثاليين وحالمين ، والحرية الحقة هى ما يتمتعون بها . أما حرية إصدار الصحف وتكوين الأحزاب والمعارضة إلخ . فكلها حرية زائفة لا قيمة لها عند الشعب ، لأنها حرية الخمسة فى المائة أو حتى نصف فى المائة .

وقد نسبوا إلى هتلر فكرة الكذبة الكبيرة ولكن هتلر تلميذ مبتدىء فى مدرسة اللينينية التى إهتدت إلى كل مقومات «الكذبة الكبيرة» وجعلت شعارها « أكذب .. أكذب »- فلا بد أن تجد فى النهاية مصدقاً ، وتبينت أن أقل اعتدال أو نزاهة يؤدى إلى الشك فتمضى على غلوائها .

ووصلت عمليات التكييف إلى قمتها فى محاكمات موسكو المشهورة فى الثلاثينات ، عندما استطاعت حكومة ستالين أن تقدم إلى الملأ زعماء الشيوعية ،

ورفاق لينين وقادة الدولية الثالثة «زينوفيف وبوخارين إلخ ...» ليعترفوا على أنفسهم علناً أنهم خونة ! وأنهم تآمروا على الاتحاد . وكانت تلك المحاكمات لغزا أمام العالم الغربى حتى كشف سرها الشيوعى السابق آرثر كوستلر فى روايته العميقة « ظلام فى الظهيرة » Darkness at Noon وصور لنا كيف يمكن لعمليات التكييف المتوالية والمستمرة والقائمة على معرفة دقيقة بعلم النفس أن تغير من الشخصية الإنسانية – حتى عندما تكون لأحد الزعماء والقادة والمكافحين القدامى ..

(جـ) الاستحواز على وسائل الاعلام والصحافة :

لكى تنجح الشعارات فى عملية الاحلال – ولكى يتم تكييف الشخصية – ولكى يأخذ التكييف شكل الحقيقة لابد للنظام أن يستحوز على وسائل الاعلام ، لأن هذه الوسائل هى المعدات والقنوات التى تحمل الشعارات إلخ ... إلى الجماهير وتقدم مادة التزييف والتكييف – ولأنها – من ناحية أخرى – إذا تركت حرة . فستكون أداة هدم فيها .. ومن هنا فلا بد من الاستحواز عليها والحيلولة دون تركها حرة . وجرياً على خطة التزييف فإن المبرر الذى يقدم هنا هو حماية الشعب من «اعدائه» والحرية للشعب . ولا حرية « لاعداء الشعب » وان الصحافة « البورجوازية » أداة للنقد «الهدام» كأن هناك نقداً مداحاً .. أما الأذاعة فهى فى أيدى الدولة ، ولا تقدم للناس ، كما كان فى ألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتى ، أجهزة راديو تلتقط كل الاذاعات ، ولكن أجهزة تلتقط الاذاعة التى تقدمها الدولة فحسب ..

وطبقاً لمبدأ الكذبة الكبيرة ، فإن كل سياسة الدولة تحاط بأقوى درجات المدح والثناء وكل السياسات المعارضة تحاط بأشد صور القدح والذم. ولما كان الشعب لا يجد صوتاً آخر ، فمع الزمن يؤمن الشعب السوفيتى بأن المجتمعات الرأسمالية كلها تعيش فى بؤس وضنك تحت وطأة الاستغلال الرأسمالى .

وكنا نقرأ باعجاب – أن الفنانين والكتاب والأدباء هم اكثر الناس ثراء وتقديراً واحتراماً فى المجتمع السوفيتى . وكنا نظن ان هذا تقدير للفكر والأدب والفن دون ان نعلم السبب فى ذلك والسر وراءه . والحقيقة ان هذه الواقعة انما هى تطبيق لتوظيف الادب والفن والصحافة والكتابه والسينما والاذاعة للدعاية للنظام وأن كل ماينفق على الادباء والفنانين فى هذا السبيل هو استثمار مجزى . والدليل على ذلك أن كل كاتب مخالف أو صاحب رأى حر أو حريص على استقلاله يجد جزاءه فى النفى الى سيبريا أو اعتقاله فى احد معسكرات العمل .

(د) الاستحواز على موارد الثروات :

بالاضافة إلى الاستحواز على وسائل الاعلام والصحافة . فإن الدولة فى التكنيك الشمولى - تستحوز على كل موارد الثروات ، الأرض ، والمصانع ، والمتاجر والبيوت . وكل شىء تقريباً بحيث تضع يدها على كل هذه الثروات وتصبح هى المحتكرة لها . فإذا غضبت على بعض الناس لم يجدوا غذاءً يأكلونه ، أو سكناً يسكنونه . أو لبساً يلبسونه . وفى الوقت نفسه فأنها يمكن أن تغدق على من تشاء بغير حساب وقيل فى تبرير هذا إنه « إغتصاب المغتصبين » أو « تأميم الثروات » وكلمة تأميم من أكبر كلمات التكنيك الشيوعى استخداماً لتضليل الشعب . فعملياً لا يمكن تأميم أى مصنع أو متجر أو أرض والذى يحدث هو أن تضع الدولة يدها وتتولى الحكومة إدارتها فليس هو تأميم ولكنه «دولانية» ولا يملك الشعب نفسه منه شيئاً . ولما كان قد أخذ ظلماً وحراماً ، فإنه لا يثمر إلا ظلماً وحراماً ، ولا يمكن أن يدار إدارة سليمة - لأن الادارة السيئة على أيدى أهل الثقة أفضل من الادارة السليمة على أيدى أهل الخبرة ... لأن القرار سياسى - كما يقولون ...

(هـ) إحتواء القيادات الجماهيرية :

هذا أيضا من مفردات الحكم الشمولى . فالحكومة تعمد بوسائل معينة إلى أصطناع القيادات الجماهيرية من رؤساء النقابات العمالية واتحادات الطلبة وجمعيات ربات البيوت والجمعيات التعاونية ونوادى الشباب والرياضة إلخ ... بحيث يعينون فى مناصب هامة فى الدولة . ويسبق هذا انضمامهم إلى الحزب الحاكم - وبهذه الطريقة تستطيع الحكومة أن تسيِّر وتوجه هذه الجماعات كما تشاء ... وتضمن أن تصدر هذه الهيئات البيانات المؤيدة للحكومة والناقدة لاعدائها ، وأن يحضر أعضاؤها الاجتماعات العامة ويهتفون فيها بحياة « القائد المعلم » والزعيم الملهم .. إلخ ... لأن القاعدة لا تستطيع أن تعمل إلا فى إطار التنظيم والإطار فى يد القيادة ، وقصارى ما يمكن للقاعدة أن تصل إليه هو الامتناع والوقوف موقفاً سلبياً ، وهذا بالفعل هو موقف الاغلبية ، ولكن هذا الموقف أيضا ليس سهلاً كما يبدو للوهلة الأولى لأنه سيعد عزوفا عن العهد والنظام ورفضاً للتأييد. مما يمكن أن ينتهى إلى عواقب وخيمة جداً .. وسيحرم أصحابه من مزايا عديدة تقدم للمؤيدين ، وأخيراً فإن هذا الموقف يفترض فى القاعدة وجود مناعة ضد كل وسائل التزييف والتكييف . وهو أمر صعب للغاية خاصة عندما يُضاف إلى المفردات السابقة . الارهاب الذى سنشير إليه فى الفقرة التالية .

وقد كنت أقرأ ما كتبه لينين عندما كان مجرد داعية ، عن رشوة الرأسمالية للقيادات النقابية بحيث تنفصل فى المجتمعات البورجوازية عن قاعدتها وتسالم الرأسماليين ، وكنت أضحك «ضحكا كالبكا» لأن ما وضعه لينين نفسه – عندما وصل إلى السلطة – من تكنيك . لاصطناع ورشوة القيادات الجماهيرية كلها – وليست النقابية فحسب – عن طريق إجتذاب هؤلاء القادة إلى عضوية الحزب الشيوعى – الوحيد والحاكم – حيث السلطة ... بكل اغراءاتها ... والقوة بكل ارهاباتها ... نقول إن هذا يفوق بمراحل أى رشوة للقيادات النقابية فى المجتمعات الرأسمالية – إذا وجدت . وهى فى حقيقة الحال غير موجودة . حتى وإن وجدت نقابات ارستقراطية .. وقيادات نقابية تنفصل عن قاعدتها لا لأن الرأسمالية ترشوها طبقاً لخطة وضعتها . ولكن لأن المجتمع الرأسمالى بحكم انفتاحه أغرى هذه القيادات . ولكن فى التكنيك اللينينى نرى خطة موضوعة ومحددة لاستقطاب القيادات ونزعها من قواعدها لتكون فى خدمة الحزب . وما حدث فى الدولية الثالثة عندما وضع لينين الشروط الواحدة والعشرين المشهورة التى تشترط الانتماء إليها قلباً وقالباً هو مثال مفصل يوضح مدى التخريب الذى تحدثه الدولية فى الأحزاب التى تنضم إليها بحيث تسلم هذه الأحزاب نفسها للدولية قلباً وقالباً . وهذا التكنيك هو الذى طبقه لينين على قيادات الهيئات الجماهيرية بحيث يمحى تماماً أى ولاء سوى الولاء للحزب .

وقد يقال ولماذا تقبل القيادات الجماهيرية والنقابية الانضمام إلى الحزب ؟ إنها تقبل خوفا وطمعاً . فإذا لم تنضم اعتبر هذا نقصاً فى الولاء وتعرضت لنقمة النظام . وإذا انضمت فستكون فى الصفوة الحاكمة .. والحزب بعد – كما يقولون – هو مصدر النظرية وطليعة الطبقة العاملة إلخ ..

(و) الارهاب :

مع أن المفردات السابقة يمكن أن تضع فى يد النظام الحاكم أزِمة الأمور تماماً، فإن التكنيك اللينينى – الشمولى لا يقنع بذلك . ولكنه أيضا يضم عنصراً من أقوى العناصر – هو الارهاب .

وفى حقيقة الحال ، فإن الارهاب فى النظام الشمولى يعد جزءً لا يتجزأ منه ، ولا يمكن تصور النظام دونه . لا حباً فى الارهاب .. ولكن لأن آلية النظام تتطلبه ، وكما كان أصحاب الأعمال يقولون عن البطالة إنها جزء لا يتجزأ من النظام ، لايمكن تصور الرأسمالية بدونه، فكذلك لايمكن تصور الحكم الشمولى بدون الارهاب،

فإذا كان النظام هو ديكتاتورية البلوريتاريا فلا يمكن أن توجد ديكتاتورية دون إرهاب، وقد كان لينين هو الذى وضع بنفسه نظام «المخابرات» أو البوليس السياسى. باعتبارها «درع الثورة» الجديد ودافع عن الارهاب ، وندد بالتراخى أو الرحمة ووضع تروتسكى كتابا للدفاع عن الارهاب، ومنطقهم هو أن الارهاب هو الذى يحمى «دولة العمال والفلاحين» وهو الذى يخرس أعداء الشعب. ويكبت مؤامرات الخونة والعملاء والثورة المضادة إلخ .. وقد نسبوا سقوط كثير من تجارب الثورة الشعبية كثورة الكوميون في فرنسا إلى تراخيها فى القضاء على اعدائها فالثورة لا يمكن أن تطمئن على نفسها إلا بعد أن تأتى على النظام السابق وتدمره حجراً حجراً وتستأصل كل أنصاره فرداً فرداً ثم تبقى دائما سيفها مصلتاً حتى لا تسول لأحد من أقرباء هؤلاء نفسه العودة إلى النظام القديم ، أو الثورة على النظام الجديد . وقد يموت جيل النظام القديم ، وينشأ جيل الثورة . ولكن هذا لا يكفى . لأن « المؤامرة الرأسمالية العالمية » على النظام موجودة خارج الحدود !! وهى تعمل لافساده بمختلف الطرق . فلا بد من حماية النظام فى الداخل من هذه المؤامرات وبالتالى فلا يتصور نهاية الارهاب .

وفى المجتمع السوفيتى أيام لينين أخذ الارهاب شكل القتل ، فكل من كانت تعلق به شائبة كان يقتل وفى الايام الاولى للثورة كان كل واحد يوجد فى مطبخه «لحم» «أو يضع «كرافته» يُعد معارضا للثورة ، وقد يقتل . فلم يكن هناك وقت لسين وجيم .. ولم تَظهر فكرة الاعتقال كأسلوب تشغيل وقتئذ ولكن الارهاب أخذ أيام ستالين ، وبوجه خاص خلال الحرب العالمية وفى أعقابها ، شكل التشغيل السخرى . وكان من المفارقات أن أوقع الله الاتحاد السوفيتى فى مزلق من أسوأ مزالق الرأسمالية هو تطبيق قانون الأجور الحديدى – أى ذلك الأجر الذى يكفل – بالكاد – الكفاف ويحفظ الحياة للعامل بحيث أنه إذا قل عن ذلك مات عدد من العمال جوعاً ، ولو حدث هذا لقل عدد العمال ولارتفعت الأجور طبقاً لمبدأ العرض والطلب . وهكذا يبقى قانون الأجور الحديدى العمال فى وضع «الذى لا يحيى ... ولا يموت» ولم يتحقق هذا القانون فى المجتمع الرأسمالى – لأن النقابات شلت قانون العرض والطلب الذى كان يمكن أن يؤدى إلى الأجر الحديدى – ولكنه أنطبق على جيش السخرة الذى جنده الاتحاد السوفيتى وبلغ الملايين وفاق أى جيش سخرة أخر عرفه التاريخ . وطبق عملياً قانون الأجور الحديدى .

ومع أن هذا التشغيل يعد أحد صور التعذيب – إلا أن التعذيب المباشر ، أى الضرب والجلد وإقتلاع الاظافر وإطفاء السجاير فى الجسم إلخ .. هو ما اشتهر به

« الجستابو » الألمانى الذى نظمه هتلر ويعد تجديداً لما كان يحدث فى محاكم التفتيش الكاثوليكية فى القرن الخامس عشر والسادس عشر . وكان يستهدف الحصول على الاعترافات والادلة أو إجراء التجارب المعملية إلخ ...

وفاقت صور الارهاب الناصرى كل الممارسات التى سبقتها . وأضافت ... ممارسات محاكم التفتيش قديماً والجستابو حديثاً عنصراً جديداً هو « الاذلال » كانتهاك الاعراض ، وتكليف الأبناء بضرب الآباء إلخ ... مما سيكون موضوعاً لفصل خاص من هذا الكتاب ، ومما لايمكن الاعتذار عنه أو تبريره بأى حال من الأحوال .

الفصل العاشر

التطبيق الناصرى للحكم الشمولى

رأينا أن عبد الناصر لما استبعد بحكم شقاقه مع الاخوان أى تنظير سياسى يستلهم الاسلام أو يستند عليه ، ولما كان قد رفض البورجوازية باعتبارها النظام الذى قام الانقلاب للاطاحة به ولا يعقل أن يعود اليه ، فإنه وجد نفسه ينساق على طريق اليسار ويؤيد الذين ندد بهم ، وقُضّى عليه هذه الفترة - كما قُضّى على المتنبى أن يكون :

... أحفى الناس بى من جفوته
وأهدى الطريقين التى اتجنب

وأخذ يقتبس مفردات التكنيك الشيوعى والطرائق التى اتبعها لينين ، لا ايمانا بالماركسية أو إعجابا بلينين ولكن لأنه رأى أن هذا التكنيك هو ما يدعم سلطته ويقدم تنظيرا يبرر به ديكتاتوريته ، ولن يخسر شيئا ما دام قد انتهى الى طريق اللاعودة مع الاخوان ، ورمى طوبة ، البورجوازية ثم جاءت فظاظة جون فوستر دالاس وعنجهيته لتجهز على البقية الباقية من التردد وتقدم اليه التعله التى يبرر بها تحوله للمعسكر الاشتراكى .

وكان لا بد من تلفيق (نظرية) تبلور سياسة العهد وابداع (طبعة مصرية) من الاشتراكية تكون مظلة يمارس تحتها عبد الناصر تكنيك الحكم الشمولى ... وفى الايام الأولى للتحول الاشتراكى كان هناك فكرة أن تأخذ الاشتراكية الناصرية قناعا

ديمقراطيا تعاونيا ولكن الماركسيين - وهم أصحاب التنظير - استبعدوا ذلك واحلوا فى تضاعيف الكتابات (الاشتراكية العلمية) التى ترادف اصطلاحا الماركسية وبلورت النظرية فى الميثاق الذى قدم فى ١٩٦١ .

الميثاق :

الميثاق وثيقة سياسية فى مائة صفحة تقريبا تضم عشرة فصول بتسلسل منطقى وتاريخى ، وتأخذ القارىء من البداية - بداية العصر الحديث فى مصر حتى النهاية المطلوبة التى يقدمها انقلاب (وبتعبيره ثورة) ٢٣ يوليو وهذه الفصول هى على التوالى :

(١) نظرة عامة .
(٢) ضرورة الثورة .
(٣) جذور النضال المصرى .
(٤) درس النكسة (أى نكسة ثورة ١٩) .
(٥) عن الديمقراطية السليمة .
(٦) حتمية الحل الاشتراكى .
(٧) الانتاج والمجتمع .
(٨) مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله .
(٩) الوحدة العربية .
(١٠) السياسة الخارجية .

واسلوب الميثاق أسلوب رفيع وهو بقلم كاتب محترف متميز فهم المطلوب ، ثم خضع لمراجعة دقيقة سواء كانت لصياغة الكلمات أو لطريقة سياقها أو للتأثير المستهدف الوصول إليه على الشعب ، ومن ثم حفل بالغزل والمديح للشعب والحديث عن الواجب كأنه الواقع المقرر ، وهو يبتعد عن المعالجات الفنية لما يسوقه من قضايا . ويسوق المغالطات المتقنة ويقدم الاقتراحات كما لو كانت وقائع ، والأمانى كما لو كانت حقائق . ويورد المثل والمبادىء التى نادى بها الانبياء والرسل والفلاسفة والمصلحون فى جمل موجزه باتة ، كما لو كانت من الابداع الخاص بالانقلاب ومن ثم يتحول التأييد لها إليه ، ولعل هذا هو سر عدم الاشارة إلى (الاسلام) وإنما الحديث عن الاديان والقيم الروحية .

وهناك مقاطع تمتزج فيها حقن المرزفين المخدرة بنثار الهيرو‌ين **المثيره بحيث**

تخدر القارىء عن الواقع بما فيه من قلق وتثيره نحو المستقبل دون إعطائه وسيلة عملية او وجود أى احتمال حقيقى للوصول اليه .

خذ مثلا ....

«ان هذا الشعب الذى كتب المبادىء الستة بدم شهدائه وبنور الأمل الذى أعطوا حياتهم من أجله والذى دفع بالطلائع الثورية من أبنائه داخل الجيش وخارجه الى التصدى لمسئولية العمل الثورى على هدى من هذه المبادىء الستة التى تسلمتها أمانة من كفاح الاجيال .

هذا الشعب العظيم مضى بعد ذلك فى تعميق نضاله والى توسيع مضمونه ...

لقد كان هذا الشعب العظيم هو المعلم الأكبر الذى حمل على عاتقه فى اعقاب بدء العمل الثورى فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ عمليتين تاريخيتين لهما اثارهما الضخمة ...

١ - ان هذا الشعب المعلم راح أولا يطور المبادىء الستة ويحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحى مع التاريخ القومى تأثرا به وتأثيرا فيه نحو برنامج تفصيلى يفتح طريق الثورة الى أهدافها اللامتناهية .

٢ - ثم ان هذا الشعب راح ثانيا يلقن طلائعه الثورية أسرار اماله الكبرى ويربطها دائما بهذه الامال ويوسع دائرتها بأن يمنحها كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة فى صنع مستقبله .

ان هذا الشعب العظيم لم يكتف بدور المعلم لطلائعه الثورية وإنما هو فوق ذلك اقام من وعيه حفاظا عليها يحميها من شرور الغير ومن شرور النفس كذلك .» .

ويقول المثل الريفى «كَلِّم» العازب واركب حمارته ولكن عبد الناصر هنا كلم الشعب وركبه هو نفسه بعد أن دفع له هذه الكلمات المعسولة الشعب العظيم ... الشعب المعلم ...

وخذ مثلا ....

«ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعى الذى ينظم سيادة الشعب ثم هو الكفيل بأن يظل الشعب دائما قائد العمل الوطنى كما أنه الضمان يحمى قوة الاندفاع الثورى من أن تتجمد فى تعقيدات الاجهزة الادارية أو التنفيذية بفعل الاهمال او

الانحراف ... كذلك فإن الحكم المحلى يجب أن ينقل باستمرار وبالحاح سلطة الدولة تدريجيا الى أيدى السلطات الشعبية فإنها أقدر على الاحساس بمشاكل الشعب واقدر على حسمها» ...

«ان جماعية القيادة أمر لا بد من ضمانه فى مرحلة الانطلاق الثورى ، إن جماعية القيادة ليست فحسب عاصما من جموح الفرد وإنما هى تأكيد للديمقراطية على أعلى المستويات كما أنها فى الوقت نفسه ضمان للاستمرار الدائم المتجدد ».

لاجرم أن هذه المقاطع فى صياغتها الاخاذة وفى تأكيدها لمعانيها الرائعة كما لو كانت واقعا ملموسا أو هدفا تعمل له الناصرية باخلاص فى حين أن الذين وضعوها لم يقصدوا البته تطبيق حرف واحد منها بل عملوا نقيض ذلك (كما هو واضح من تاريخ تقديم الميثاق وحتى وفاة عبد الناصر) وما لانرى أنفسنا فى حاجة إلى إثباته ، تماثل أسوأ عاهرة تتحلى بالمجوهرات البراقة وتتعطر بالعطور الأخاذة وتضع الزينة الجذابة وتتحدث بمعسول القول لغرض واحد هو أن تخدع ضحيتها وتستحوذ عليه وتتحكم فيه قلبا وقالبا ... وهو ما نسميه (العُهر السياسى) ولا نرى مبالغة فى تسميته بهذا ..

الاتحاد الاشتراكى :

أما التنظيم فقد تأثر ببعض الاتجاهات فى دول اشتراكية - وبوجه خاص يوجوسلافيا - كما درست بعناية تجربة ديكتاتور البرتغال (سالازار) مع ملاحظة الاعتبارات المصرية ... فجاء عباءة فضفاضة تضم (قوى الشعب العاملة) من عمال أو فلاحين أو جنود أو رأسمالية وطنية أو مهنيين ويحمل اسم الاتحاد الاشتراكى .

وقد كان يمكن للاتحاد الاشتراكى أن يمثل إضافة فى عالم الفكر السياسى لولا أمرين .. الأول أنه لم **يحدد لنا طريقة تسوية التناقضات الطبقية رغم اعترافه بها** ... وحاول أن يهرب منها بمختلف التعبيرات فى حين أنها معضلة المجتمع الحديث،وفكرة التسوية بالحوار غير فعالة وغير جديدة فهى تمارس فى المجتمع الرأسمالى فى شكل (المفاوضات الجماعية) ما بين النقابات وأصحاب الاعمال وما تتمخض عنه من توقيع اتفاقيات وقد أظهرت الوقائع أن الاسلوب مع أنه أحد الحلول فإنه حل جزئى ولا يحقق دائما ما يطلبه العمال أو أصحاب الاعمال . ومن هنا فإن

التوتر لا تنحسم شأفته من المجتمع الرأسمالي ويغلب أن تحدث الاضرابات حتى مع وجود الاتفاقية ، فضلا عن حدوثها عند تجديد الاتفاقية ورفض أصحاب الاعمال التجاوب مع النقابات فالفكرة ليست حاسمة ولا جديدة ... والأمر الثانى أن الاتحاد الاشتراكى رغم كل المظاهر التى أحيط بها تكوينه واريد بها ابرازه كما لو كان تكوينا شعبيا فإنه فى حقيقة الحال كان مولودا سلطويا فوقيا يعبر عن ارادة الحاكم وقد قُدَّ وفُصِّل طبقا لتصوره الخاص ومن هنا كان جمهوره هم الذين ينضمون رغبة أو رهبة ... لا إيمانا واحتسابا .

ولكن هذا لم يكن من شأنه أن يثنى عبد الناصر فقد وجد أخيرا الفكرة التى يدعو اليها دون أن يكون للمعسكرات السياسية من شيوعية أو إخوانية أو حزبية مشاركة أو دخل فيها ... ووجد التنظيم الذى صنعه على عينه ليتجاوب معه وليكون مجرد (الصدى) الذى يردد اقواله وفى ظل هذا وذاك (الميثاق والاتحاد الاشتراكى) بدء فى ممارسة مفردات الحكم الشمولى فالغيت الاحزاب وظهرت الشعارات البراقة وبدأ « الكورس » يرددها .. وقدمت هذه الشعارات الحجة - كما لو كانت حقيقة للدفاع عن الناصرية وكأن الاقوال تغنى عن الافعال شيئا. فارتفعت لافتات (ارفع رأسك يأخى) ، (ملكية الشعب لوسائل الانتاج) ، (سيادة الشعب العامل) ، (الاشتراكية العربية) ، (الشعب القائد والشعب المعلم) ، (تحالف قوى الشعب العاملة) وكلها مجرد كلمات فارغة لم يقصد مضمونها وإنما تخدير الشعب وتنويمه وايهامه بكثرة تكراراها بوجودها حقيقة أو تحقيق نوع من الاشباع الشكلى أو الاحلال السيكولوجى .

تطبيق بقية مفردات الحكم الشمولى :

بدأت أولى صور التزييف المنهجى والمقرر الذى كان يتمخض فى الانتخابات عن فوز المرشحين بنسبة ٩ر٩٩ وأخذت وزارة الداخلية فى توفير (مخزون) من الخبرات والتجارب وكان كل وزير بدءا من زكريا محى الدين حتى زكى بدر يضيف اليه إضافته الخاصة . وأصبحت الصفة اللازمة والاولى في وزير الداخلية هى «التجرد من الحياء» ...

وانتزعت الصحف من أصحابها بحجة تأميم الصحافة ومنع (أعداء الشعب)

من استغلالها ..[1] ووضع على رأسها ضباط لا يفقهون شيئا ولا يعقلون وفرضت رقابة شديدة على الكتب والمطبوعات واستحال ذكر اسم أى شخص من المغضوب عليهم فى الصحف والكتب فلم يستطع الصحفى (حلمى سلام) أن يذكر أسم محمد نجيب حتى عندما كان الأمر يخص واقعة قبل الانقلاب. ورفعت من صحف اخبار اليوم اسماء مؤسسيها « مصطفى أمين وعلى أمين » ، ولم نستطع ونحن نؤرخ للثقافة العمالية أن نذكر أسم الدكتور محمد حلمى مراد كمدير للمؤسسة الثقافية العمالية فى فترة زمنية معينة أو أن يظهر أسمه فقد أصر الرقيب على شطب اسمه لأن عبد الناصر كان قد غضب عليه .

وتحدث حلمى سلام عن حرية الصحافة فى مجلة آخر ساعة تحت عنوان (حرية الصحافة وحوار النجوم) ...

«**ففى عهد عبد الناصر كان مفهوم حرية الصحافة عنده يعنى حرية صحيفة واحدة هى الأهرام وحرية صحفى واحد هو محمد حسنين هيكل وفيما عدا هذا الصحفى وهذه الصحيفة لم تكن هناك حرية لصحفى ولا لصحيفة** ... وكانت هذه - ولا سبيل هنا لمغالطة النفس ولا مغالطة الآخرين واحدة من أكبر أخطاء عبد الناصر إذ ترتب عليها طبقا لقانون السببية أن أصيبت كل الصحف الأخرى بداء الكساح فلم تعد تستطيع أن تجرى ولم تعد تستطيع أن تمشى ولم تعد تستطيع الا ان تنكفىء على نفسها تنظر وتعجب وينبحها من الاعماق الحزن على حالها .. **وكانت النتيجة النهائية أن فقدت الصحافة المصرية دورها الرائد والمؤثر والفعال فى المنطقة العربية باسرها وهو الدور الذى ظلت صحافتنا محتفظة به لنفسها والى أن وقعت واقعة التأميم التى دخلت بها صحافتنا كلها - فيما عدا الاهرام طبعا - دائرة التنفس بالأمر والتكلم بالأمر والتلفت نحو اليسار أو نحو اليمين بالأمر » فانظر إلى تعبير (التنفس بالأمر) الذى لا يمكن أن يصل مدى أى ديكتاتورية أخرى إليه ....**

وتحدث الفنان « رخا » خلال ذكرياته التى نشرتها له آخر ساعة عن عسكرى بدرجة صول كان يتحكم فى أخبار اليوم ويدير شئونها وذلك أنه عندما تولى كمال

---

(١) اعترف الاستاذ أحمد بهاء الدين بخطأ اجتهاده عندما دعا الى تأميم الصحافة كما اعترف الاستاذ إحسان عبد القدوس أنه انما دعا الى تأميم روز اليوسف للتخلص من بعض المشكلات المالية التى كانت تتعرض لها .

رفعت رأسة اخبار اليوم اتى باليوزباشى على اسماعيل وقام اليوزباشى بتعيين نائب له - عسكرى بدرجة صول وكانت مهمة هذا الصول هى أن يشوف المانشتات ويراجع الصفحة الأولى فى الجورنال ...

وقد وصل الامر باليوزباشى ونائبه الصول ان وضعا اجهزة ديكتافون على مكاتب رؤساء التحرير والمحررين لاستدعائهم والتصنت عليهم ...».

وتحدث الاستاذ موسى صبرى عن الصحافة فى عهد عبد الناصر فقال « كانت الرقابة على الصحف صارمة. وكان يتبع وزير الارشاد - الرقيب العام - مكتب يسمى مكتب الصحافة . كان هذا المكتب يتلقى تعليمات من جميع جهات الدولة المسئولة. ومن مكتب عبد الناصر مباشرة. ومن محمد حسنين هيكل بما يمنع نشره . وكانت هذه التعليمات ترسل تليفونيا الى الرقباء ، وفى بعض الموضوعات الهامة مثل قضية المؤامرة. كانت بروفات ما سينشر عن القضية ترسل الى مكتب الصحافة حيث يراجعها ثلاثة رقباء. كل رقيب فى حجرة منفصلة ... هذا على الرغم من أن المدعى العام كان يستدعى مندوبى الصحف بعد انتهاء كل جلسة وكان يحدد لهم الممنوعات من النشر . وذلك بحضور مندوب عن المخابرات العامة . وطبق هذا الاسلوب بالنسبة لجميع القضايا السياسية فى عهد عبد الناصر .

وكان من الممنوعات المستديمة نشر مكان تواجد رئيس الجمهورية أو نشر أخبار مقابلات أجراها عبد الناصر ولم تعلن رسميا. وقد حدث أن نشر مندوب الاخبار خبراً عن مقابلة لجمال عبد الناصر مع أحد المسئولين ، فأمر عبد الناصر بمنع المندوب (المرحوم جلال طنطاوى) من دخول مقر رياسة الجمهورية واجراء تحقيق مع نائب رئيس التحرير الذى أجاز نشر الخبر (المرحوم لطفى حسونة) وكان وصف عبد الناصر لهذا الخبر أنه تجسس على رئيس الجمهورية. وكانت استراحات الدولة التى يستخدمها عبد الناصر مجهولة للرأى العام .

وكان يستحيل على أى صحفى أن يسافر الى الخارج فى مهمة صحفية بغير إذن مباحث أمن الدولة. وتضخمت القائمة السوداء وكان التصريح بالسفر يستغرق على الأقل أسبوعا أو أسبوعين وتضيع قيمة الحدث الصحفى .

ولم يكن أى صحفى مؤمنا على رزقه. كان وقف الصحفى يتم بتليفون من عبد الناصر او سكرتير عبد الناصر. لم تكن هناك حاجة الى إصدار اى قرار مكتوب. وكانت المؤسسات الصحفية تفصل من تشاء فى أى وقت تشاء . وكان معروفا عن

صحيفة الجمهورية أن لها موسماً سنويا للفصل . وفى إحدى المرات تجاوز الفصل ١٢٠ محررا . ولم يكن أحد يجرؤ على مقاضاة المؤسسة الصحفية . كانت المقاضاة معناها تحدى حكم عبد الناصر . وهذا يعنى أنه من الممكن أن يختفى الصحفى فى المجهول . وإذا فصل الصحفى أو اوقف عن العمل فإن كل الجهات لا تتعامل معه . الاذاعة والتليفزيون والناشرون . **قرار الفصل هو قرار اعدام** ثم ابتكر اسلوب آخر وهو النقل الى مؤسسات القطاع العام مثل الاحذية واللحوم والثلاجات. والبعض كان ينقل الى مصلحة الاستعلامات . وعندما تولى هيكل رياسة مجلس ادارة اخبار اليوم نقل ٣٤ صحفيا بقرار منه إلى مؤسسات القطاع العام والاستعلامات .

وقد اوقفت عن العمل ثلاث مرات فى عهد عبد الناصر ، كما اوقف انيس منصور مرة ، وحدث هذا ايضا لعديد من كبار الصحفيين .

وكان عبد الناصر يحضر يوما مناورة عسكرية. فتلقى خبراً أن على أمين رئيس مجلس إدارة الهلال ، وعبد الرؤوف نافع عضو مجلس الادارة المنتدب اشتركا فى صياغة الاستقالة التى قدمها عبد اللطيف البغدادى. **فأمر عبد الناصر بالتليفون وهو يشهد المناورة العسكرية ، بفصل عبد الرؤوف ونقل على أمين من دار الهلال الى أخبار اليوم** . وكانت هذه أخف عقوبة لعلى أمين الذى آثر بعد ذلك أن يعمل مراسلاً متجولا للاهرام فى اوروبا يكون مقره لندن .

وفى عهد عبد الناصر قدم مصطفى امين الى المحاكمة بتهمة التخابر مع المخابرات الامريكية فى مصر . وجرت المحاكمة سرية أمام محكمة الدجوى المشهورة وحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة . وتوسط لدى عبد الناصر كثيرون للافراج عن مصطفى أمين ، منهم الصحفى اللبنانى الكبير سعيد فريحة – ومحمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان ووعد عبد الناصر بالافراج عنه . ولكنه مات ومصطفى أمين فى السجن وكان عبد الناصر يرسل هيكل لزيارة مصطفى أمين فى السجن وذلك ليعود ليروى له كل شىء عن مصطفى أمين فى السجن **كانت هذه إحدى هوايات عبد الناصر. أن يعرف كيف يعانى خصومه وكيف يتألمون**[١] .

واعتقل الاستاذ إحسان عبد القدوس أول من أشعل فتيل الانقلاب بمقالاته عن فضائح الملكية والذخيرة الفاسدة عندما كتب فى ربيع الحرية القصير سنة ١٩٥٤ (هذه العصابة التى تحكم مصر) .

---

(١) السادات – الحقيقة والاسطورة الاستاذ موسى صبرى ص ٥٢٠ – ٥٢٢ .

واقتلع فكرى اباظه من منصبه فى المصور ، وهو عماده ورمزه ، واوقف العشرات من الصحفيين وحولوا للعمل فى مؤسسة المخابز أو شركة باتا للاحذية ، وزج بكاتب شيوعى بمستشفى المجانين، حيث ظل هناك عشرات السنين بينما لاذ عدد كبير من الكتاب بالهرب أو آثروا العمل فى دول اخرى ، وشرد الاذاعيون والاعلاميون الذين بنوا صرح الاذاعة والتليفزيون وكان هناك شخص واحد يستطيع أن يتحدث بصراحة! وقد اقطعه عبد الناصر «الأهرام» وخصه بأحاديثه وسياساته ولما كان هذا الصحفى فى غاية الذكاء ، فإنه فى الأيام الاخيرة لعبد الناصر حاول أن يظهر فى مقالتين أو ثلاثة نوعاً من الاستقلال . ولكن اين هذه المقالات من سيله المنهمر عن التأييد والتمجيد والتزييف والاختلاق ... وحتى الآن لا يمكن أن ننسى مقاله الذى صور به اسرائيل كقوة لا تقهر ، **ولا يمكن لجيش مصر ان ينالها ، وأخذ يعدد الدفاعات التى نصبتها بدءاً من الغاز الحارق الذى يمكن أن يحرق كل من يحاول عبور قناة السويس حتى حصون بارليف التى لا تقهر . وسلاحها الجوى الذى يحصد الجنود إذا جاوزوا قواعدهم داخل البلاد .**

وليس هناك ما هو اكثر ايلاماً مما قيل - فى تصوير الدرك الذى انحطت اليه الصحافة - «كان على الصحفى الكبير أن يسير جوار الحائط .. كالكلب ...»



واهدرت حصانة القضاء ، وهو الملاذ الاخير للشعب وقلعة حرياته وحمايته من الطغيان . فضرب القانونى الضليع الدكتور عبد الرازق السنهورى بالعصى من رعاع هيئة التحرير ثم دبرت « مذبحة القضاء » التى استبعد فيها قرابة مائة وخمسين من القضاة من مناصبهم واعلن أن القانون فى أجازة !



واستصفيت كل الثروات : اراضى الملاك الذين قيل انهم اقطاعيون يسيرون الفلاحين بالكرابيج ... وأصحاب المصانع الذين قيل انهم يستغلون العمال .. واموال وقصور كل هؤلاء الاقطاعيين والرأسماليين . وقد يكون فى دعوى كرباج الاقطاعى واستغلال الرأسمالية عنصر من الحقيقة ولكن المجتمع الذى مكن الاقطاعيين من إذلال الفلاحين والرأسماليين من استغلال العمال اوجد الوسائل التى تمكن الفلاحين من المقاومة والعمال من المجابهة ، وقد حدث فى العهد الملكى أن جابه رئيس

الوزارة النبلاء وهم أكبر مستوى للاقطاع واصحاب الدوائر الزراعية «ان هذه البلاد بلاد الفلاحين ومن لايعجبه ذلك فليتركها» واجتمع النبلاء وأصدروا بيانا يفرون بذلك بكل قوة . وكان من الاسباب التى تذرع بها النقراشى لحل الاخوان وتضمنتها مذكرة الحل ...

« إنهم [أى الاخوان] فى ١٩٤٧/١/١٨ حرقوا احطاب أحد الملاك بناحية كفر بدواى ، وأنهم فى ١٩٤٨/٢/٣ أثاروا الأهالى للعمل على زيادة أجورهم وارغام تفتيش إفيروف الذى يقع بزمام كفر البرامون على ذلك وقادوا مظاهرة طافت القرية تردد هتافات مثيرة . وأنهم فى ٢٦ يونيو ١٩٤٨ حرضوا عمال تفتيش زراعة محلة موسى التابع لوزارة الزراعة على التوقف عن العمل مطالبين بتملك أراضى هذا التفتيش الأمر الذى سجلته تحقيقات القضية رقم ٩٢١ سنة ١٩٤٨ جنح مركز كفر الشيخ » .

وصورت صحيفة الناصريين (صوت العرب)(١) القاهرية ثورة (بهوت) ضد الاقطاع ونقلت عن أحد المشاركين فيها عندما سأله المحرر .

– نعود إلى ثورة «بهوت» ماذا حدث بالضبط وكيف حدث ؟

– جاء عبد العزيز البدراوى بناظر للوسية اسمه .. «محمد أبو العمائم» من بلدة « الاتربة » وأصبحت الكلمة كلمته ، وكان اليد الحديدية لعبد العزيز بك – ينفذ كل ما يطلبه ، كان يقسو على الفلاحين ويعتدى عليهم كثيرا ، وبدأ يفرض اتاوات خاصة له ، وتحمل الفلاحون هذه الاتاوات لمدة عام كامل حتى ضاق الفلاحون به . وجاء ظهر يوم الجمعة ١٩٥١/٦/٢٢ فى شهر رمضان وكان ابو العمائم يجمع محصول القمح من الفلاحين ، وأمرهم بأن يورد كل منهم اردبا ونصف الاردب من القمح للشونة وهى مقطوعية للحكومة ثم يوصل كل منا نصف اردب أخر الى بيته هو .. ثم يودعون باقى المحصول من القمح فى مخازن الغلال ليردها لهم «البداروة» على دفعات شهرية كما هى العادة ، وعادة ماكنا نجد انفسنا مديونين فى نهاية العام !!

رفض الفلاحون تنفيذ مطالب المفتش أبو العمائم فتطاول عليهم بالسب والضرب والاهانة ، لم يحتمل الفلاحون فقاموا بضربه « علقة ساخنة » والقوا بعربته الجنطور التى كان يجرها جوادان فى الترعة !

---

(١) صوت العرب العدد الصادر فى ١٩٨٧/٧/٢٦ الصفحة الثامنة .

وعرف عبد العزيز البدراوى مع أنه كان خارج البلده وقد حضر على الفور ومعه جندى يحمل على كتفه بندقية من قسم شرطة « نبروه » وطلب لقاء الفلاحين الذين قادوا المعركة ضد المفتش أبو العمائم ... وذهب اليه حوالى (١٥) فلاحا وادخلهم السلاملك وأغلق الباب الرئيسى ، واعتدى عليهم هو ومستخدموه بالعصى والكرابيج والكراسى ، وفى نفس الوقت كان أهالى القرية قد تجمعوا خارج السراى أمام السلاملك للمطالبة بالافراج عن الفلاحين المحتجزين ... الا أنهم سمعوا اصوات استغاثة من الداخل فهجموا على السراى .. أصيب عبد العزيز البدراوى بالذهول ودب فى قلبه الرعب عندما رأى ثورة الفلاحين فأمر الجندى أن يستخدم بندقيته للرد عليهم ورفض الجندى فقام عبد العزيز وانتزع البندقية من الجندى وصوب فوتها على الفلاحين فأصابت الطلقة الأولى وكيل شيخ الخفر « غازى العجمى » فى بطنه حيث خرجت أحشاؤه أمام الفلاحين ومات .. واستمر البدراوى يضغط على زناد البندقية فأصاب اثنين آخرين ، هاج الفلاحون أكثر وهجموا على السراى ، وجرى عبد العزيز البدراوى ومعاونوه واغلقوا ابواب السراى عليهم ، الا ان الفلاحين اقتحموا السراى من الداخل وقاموا بتحطيمها ثم حرقوا كل ما فيها من متاع وأثاث .

فى نفس التوقيت جاءت كريمة فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ومعها محسن عبد العزيز البدراوى وكان أشد قسوة على الفلاحين من ابيه وهجم الفلاحون دون تردد على سيارته الخاصة واشعلوا فيها النيران .

هدأت ملامح وجهه فجأة . وصمت بعض الوقت ثم عاود الكلام :

قام الفلاحون بعد ذلك بتقطيع أسلاك التليفونات لمنع أى اتصال ، واتجهوا الى مخزن السلاحليك للاستيلاء عليه ، رفض الخفير من اهل القرية المغلوب على أمره وقال : قبل أن تستولوا على هذه الاسلحة اقتلونى واذبحونى وتشفع له الفلاحون وتركوا السلاحليك .

علم فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى القاهرة عن طريق كفر بهوت فأرسل بقوة كبيرة من القاهرة الى جانب القوة الموجودة بالمحافظة وقادهم حكمدار الغربية عباس عسكر ...

زادت ثورة الفلاحين .. فقاموا بإشعال النار فى « فناطيز » الجاز .. وظهر حريق هائل بجانب قصر عبد العزيز البدراوى ارتفعت السنة النيران فيه الى (٢٠) مترا فى السماء .

وهاجمت القوة القرية ، والقت القبض على عدد كبير من الفلاحين ، ومارست عليهم كل وسائل التعذيب الوحشي أمام أهل القرية ، كما قامت القوة ، بالهجوم على منازل الفلاحين وخلطت الأرز على الدقيق على الجاز على الماء» انتهى الاقتباس.

فهذه الصورة هي ابعد ما يكون عن الفلاح المقهور المسحوق المستخذى الذى لا يستطيع أن يرفع رأسه أو ينبت ببنت شفه أمام الاقطاعى وإذا كان عبد العزيز البدراوى (بجلالة قدره) يأتى وراءه حارس يحمل بندقية ... وهو منظر مألوف لاى عمدة صغير أو مالك يملك عشرين أو ثلاثين فدان . وقد اقتحم الفلاحون السراى وحطموها ثم احرقوا كل ما فيها من متاع أو أثاث ثم هجموا على سيارة محسن عبد العزيز البدراوى وكان معه فيها كريمة فؤاد سراج الدين وزير الداخلية واشعلوا فيها النار .

فماذا يمكن أن يفعله اعتى العتاة أكثر من ذلك ...

وكمعلومة فإن مصر لم تعرف الاقطاع بالصورة التى كان عليها فى اوروبا لان الاسلام حال دون تكوين اسر ارستقراطية حاكمة تتوارث الالقاب كما فى اوروبا ولأن نظام الميراث كان يفتت اولا بأول ملكية الأرض ولم يكن ممكنا أن تؤول ملكية ارض الأسرة كلها إلى أكبر الأبناء فأكبر الابناء كما هو الحال فى بريطانيا ولهذا فإن، الاقطاعيات التى اقطعها محمد على واسماعيل باشا لاتباعه لم تلبث ان تفتتت او استولى عليها الفلاحون الذين قاموا على إدارتها وقد كان عميد اسرة البدراوى (خولى) أو ناظر زراعة دائرة شريف باشا واستطاع بجده أن يكون مالكا وان ينمى ابناؤه ملكيته ..

أما الكرباج فنحن نقول للناصريين ما قاله شوقى لكرومر :

لا تنكر الكرباج فى أيامه
من بعد ما انبت فيه ذيولا

وهذه الاحداث التى حدثت قبل الانقلاب ببضع سنوات توضح أنه من الممكن للفلاحين مجابهة الاقطاع ما دام المجتمع يظفر بحرية تكوين الهيئات وإصدار الصحف الخ .. أما بالنسبة للعمال فإن كفاح النقابات لا يحتاج الى دليل ، وهذا الكفاح هو الذى جعل قسمة العمال فى المجتمع الرأسمالى « المستغل » أفضل من قسمتهم فى المجتمع الاشتراكى المؤمم ... لأن اسلوب الاغتصاب و « تدويل » المؤسسات

اى جعلها ملك للدولة ينتهى بتحقيق « رأسمالية الدولة » وهى أسوأ صور الرأسمالية ، لأنها تتجرد من صمام أمان الرأسمالية ، وهو الحرية ، وفى الوقت نفسه تركز كل مصادر الانتاج فى يد واحدة فتحقق اسوأ صور الاحتكار ، وهى الاحتكار البيروقراطي ، الذى يفسح المجال للنهب والسلب من ناحية ، وللفوضى والفشل من ناحية أخرى ، ولا يمكن لأى عمل أن ينجح أو يبقى مع استمرار هذين العاملين . وليس العجيب أن يخسر القطاع العام ، ولكن العجيب أن يظل موجودا بعد كل هذه العوامل من عوامل الافساد والتدمير . والحقيقة أنه لولا فدائية العمال وتصديهم فى كثير من الحالات لفساد الادارة لانتهى القطاع العام من وقت بعيد .

وأذكر أن نقابة عمال الغزل والنسيج أوفدتنى قبل الأنقلاب لمقابلة قطب صناعة النسيج « فرانسوا تاجر » للاتفاق معه على وضع « كادر » موحد لعمال النسيج . وكان الرجل يعمل وقتئذ لاقامة مصنع الحرير الصناعى . وأخذ يطلعنى على التصميمات المختلفة للمصنع ، بعضها من اليابان وبعضها من فرنسا ، وبعضها من أمريكا ، ومن كل دولة يأخذ الأحسن . وهذه هى خليقة الرأسمالى . ومصنع الحرير الصناعى جزء صغير من قلعة « فرانسوا تاجر » التى تضم فيما تضم مصانع إسكو « المحلات الصناعية » وتماثل قلعة « فرانسوا تاجر » شركة المحلة التى أسسها طلعت حرب ، وكانت الشركة المصرية الرائدة فى هذا المجال ، وشركة الغزل الأهلية ذات التاريخ الطويل وشركة البيضا ، وشركة حرير اللوزى فى دمياط إلخ .. فضلا عن عشرات المصانع التى تقل شيئا ما عن هذه القلاع ، ومئات المصانع الصغيرة حجماً .. وكل هذه القلاع والمصانع أصبحت « المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج ، التى أصبحت بدورها واحدة من المؤسسات العامة الأخرى فى قطاعات كالصناعة الكهربائية والهندسية .. أو الصناعة الغذائية أو النقل .. وجاء وقت كان المشير عامر ينعم على من يشاء من أتباعه وبطانته بإدارة هذه القلاع الصناعية التى تبلورت فيها عبقرية رجال الادارة والصناعة وفنت فى بنائها أجيال من العمال وتمثل جزءاً كبيراً من ثروة البلاد .



بأختصار ، يمكن القول إن التطبيق الناصرى للحكم الشمولى تضمن كل سوءات هذا الحكم وتجرد فى الوقت نفسه من الحسنات التى يدعى عادة أن هذا التطبيق يستهدفها وقام أساسا على التزييف وعلى التنظيمات السلطوية التى أقامها العهد ليمارس باسمها سياسته الخاصة .

الفصـل الحـادى عـشر

«اساء فى كل ما أحسن وأحسن فى كل ما أساء»

كان تقييم الحقبة الناصرية وممارسات عبد الناصر واستلهام معايير موضوعية للتوصل الى ذلك قضية جدلية الى حد كبير . فهل كان عبد الناصر عميلا مأجورا متصلا منذ أيام طفولته فى «الخرنفش» ثم خلال أسره فى الفالوجا بعناصر اسرائيلية ؟ وهل وصلت به شهوة الاستئثار بالحكم درجة التورط فى حرب ٦٧ للتخلص من المشير عبد الحكيم عامر ؟ أم انه كان «الزعيم الملهم» و «القائد المعلم» و «رائد الثورات التحررية فى العالم العربى» **واذا لم يكن هذا أو ذاك فمن يكون وماهو الطابع الذى طبع سياسته من ٥٢ حتى وفاته سنة ٧٠ ، وعلى أى أساس أصولى أو معيار موضوعى يمكن التوصل الى الحكم فى هذه القضية .**

نحن نستبعد وجهتى النظر السابقتين : العميل المأجور والزعيم الملهم . وحقيقة الحال أن عبد الناصر الشاب الذى خرج فى مساء ٢٣ يوليو ٥٢ على رأس الانقلاب لم تكن تنقصه المشاعر الوطنية أو الرغبة فى الاصلاح ولكن نزعته الديكتاتورية التى كانت متأصلة فيه وطموحه الخاص الذى استحوذ عليه وظروف الخلاف مع الأخوان الذين كانوا القاعدة الشعبية الوحيدة التى بقيت بعد حل الاحزاب وكان يمكن ان تسانده .. كل هذه العوامل دفعته الى العمل بأسلوب الديكتاتورية اللينينية .

ولكن كان هناك فرق دقيق مابين الاسلوب الديكتاتورى الذى مارسه لينين - وبصورة أكثر فجاجة - هتلر وموسولينى - والاسلوب الذى اتبعه عبد الناصر . وجاءت التفرقة من أن لينين كان لديه نظرية وعنده حزب فكانت ممارسته

للديكتاتورية محكومة بالتنظير ، وخاضعة للحزب ، وحقاً ان لينين طوّع الماركسية تطويعاً شديداً ، وتعرض لانتقادات حادة من المنظرين الماركسيين الذين كانوا اقدم عهداً وارسخ قدماً واوثق صلة بعالم الماركسية ، ولكنه كان مجادلاً شرساً ، وقارعهم الحجة بالحجة والدليل بالدليل . ومع ان هيمنته على الحزب كانت قوية . إلا أنه لم يعدم معارضة حادة داخل الحزب فى مناسبات عديدة . ولم يظفر بموافقة أغلبية ضئيلة على معاهدة برست ليتوفسك المهينة ، التى اصر عليها ، الا بعد ان هدد جاداً بالاستقالة ، ومن أجل هذا فان ديكتاتوريته رغم انها لابد وأن تكون سيئة كما هو الامر فى كل الديكتاتوريات بلا استثناء - فانها كانت محكومة بضوابط تحد من تفاقم هذا السوء . ويمكن ان ينسحب هذا القول أيضاً - بدرجة أقل - على هتلر وموسولينى - فهما سياسيان توصلا الى نظرية - وان تكن اقل اصالة من الماركسية - وكونا حزبين ، وان كانا اقل ايماناً من البولشفيك ، وقد خاضت الاحزاب الثلاثة (البولشفيك - النازى - الفاشى) معركة طويلة قبل الوصول الى الحكم . وكان هذا محكاً للايمان ودرساً فى الممارسة والكفاح .

ولكن الأمر بالنسبة لعبد الناصر كان غير ذلك ، فعبد الناصر كان ضابطا ، وحركته كانت عسكرية ، وكان لابد ان تكون انقلابا - و لايمكن أن تكون - بأى مقياس - ثورة . ولم يكن عنده نظرية ، وقد تسكع فى عالم الاراء والمذاهب تسع سنوات تقريباً قبل أن يصطنع - وهو فى الحكم - التكنيك الشمولى بفكرة واحدة هى انه التكنيك الذى يشدد قبضته ويدعم سلطته ، حتى وان كان عبد الناصر قد استهدف اجراء تغيير ضخم يحقق - فيما تصوره - النهضة بالبلاد ، وهى النقطة التى جعلت الناصريين يدورون حولها . ويكررون «الانجازات» الناصرية من إنشاء للمصانع الى تمصير للاقتصاد الى مجانية التعليم الخ .. ولكن فاتهم انه حتى لو كان عبد الناصر هو الزعيم الوطنى العظيم الذى يتصورونه . فان عدم وجود النظرية والتنظيم والحرية كان لابد وان يفسد كل انجازاته . كما أن رفضه ، أو عجزه عن التوصل الى النظرية والتنظيم (ولم يكن الاتحاد الاشتراكى فى الحقيقة والواقع تنظيماً أصولياً ، وإنما كان تشكيلا فوقياً سلطوياً يخضع لارادة عبد الناصر) ينم (اى العجز ، أو الرفض أو هما معا) عن نقص رئيسى فى شخصية عبد الناصر كزعيم - بل هو ينقض كل دعاوى أنصاره عن وطنيته ، أو عبقريته ويجعله ديكتاتوراً دون حزب أو نظرية تضبط ممارسته للتكنيك الشمولى أو تفل غربه وهذا الوضع جعل عبد الناصر يحسن فى بعض الحالات (كما يدَّعى انصاره) ولكنه يسىء فى تطبيق هذه الحالات

لان احسان التطبيق يتطلب مواصفات خاصة لم تتفق له ولشركائه ولا لنظامه كما جعلته يسيء فى حالات اخرى (كما يقول خصومه) وفى هذه الحالات فانه يحسن كل الاحسان فى إساءة تطبيقها لان ذلك هو ما يتفق مع قيام غير المؤهلين بالتطبيق وعدم وجود أى ضوابط أو معايير موضوعية تُحِدْ من الإساءة .

. «**أساء فى كل ما أحسن واحسن فى كل ما اساء**» هو طابع ممارسة عبد الناصر وسياسته لا لان عبد الناصر كان شيطانا مريدا أو انه لم يأت بشيء حسن ، فلا شك أن المبادىء الستة والفكرة الرئيسية فى الانقلاب على مفاسد العهد الملكى كانت حسنة وانه هو نفسه على طبيعته التآمرية والديكتاتورية – لم يخل من مزايا ومثاليات خاصة قبل ان يذوق الفاكهة الملعونة – السلطة – ولكن مسار الانقلاب الذى نتبعناه وجعله يعادى الهيئة التى كان يمكن لو حالفها ان يجد قاعدة شعبية – واصطناعه اساليب الحكم الشمولى دون وجود ضوابطه من نظرية تحكمها او حزب يعقله .. أدى لأن يشوب اجتهاداته الحسنة عيوب جسيمة فى التطبيق ذهبت بالغرض المنشود منها ، وفى مقابل هذا فان هذه الحقيقة نفسها – عدم وجود الضوابط النظرية والحزبية – كانت تفسح المجال لتفاقم الاخطاء لتصل الى آخر المدى . فعندما أدت أخطاؤه الى هزيمة ٦٧ جاءت الهزيمة مما لم تسبق ! وفاقت آثارها ومداها خيال اسرائيل نفسها ! وعندما زج بعشرات الالوف من خيرة ابناء البلاد من علماء وطلبة وصحفيين وكتاب وعمال وشيوخ ومهنيين الخ .. بالسجون والمعتقلات فاقت صور التعذيب كل ماقرأناه عن جستابو هتلر او معتقلات ستالين . وفى مقابل هذا فان الاجراءات الحسنة . والتى يطلق عليها الناصريون «الانجازات» وكان يمكن لو طبقت تطبيقاً سليماً ان تعد من مفاخر الناصرية لوثت تلويثاً ذهب بكل المقصود منها بحيث انطبق عليها «اساء فى كل ماأحسن» .

نحن لا نرى فى كثير من هذه «الانجازت» فى حد ذاتها – أخطاءً – أو انحرافات – فهى اجتهادات ذات طبيعة حسنة ، وكان يمكن ان تتحول من اجتهادات الى انجازات لولا إساءة التطبيق التى لم يكن معدى عنها بحكم النظام الذى جعل عبد الناصر «يسيىء فى كل ما يحسن» فهى من الحسنات ولكن التطبيق جعلها – عمليا – من السيئات ، أو غلّب جانب السيئات على الحسنات فيها بدرجات متفاوتة .

ومن العسير تقصى هذه «الانجازات» واحدة واحدة لاننا لو فعلنا لتطلب الامر كتاباً خاصاً وبحسبنا ان نضرب المثل ببعض هذه الانجازات خاصة ما يتشدق به

الناصريون . مثل (أ) مصادرة قصور وممتلكات الاسرة المالكة (ب) تأميم قناة السويس (ج) «مكاسب» العمال (د) مجانية التعليم (هـ) السَّد العالى (و) تمصير الاقتصاد (ج) الوحدة بين مصر وسوريا وسياسته العربية .

وسنشير فى فقرة موجزة عن كل «إنجاز» من هذه الانجازات .

أ - مصادرة أملاك أسرة محمد على :

اننا لانؤيد - كمبدأ - فكرة المصادرة المطلقة ، بيد ان العائلة المالكة كانت شراً على هذه البلاد ، وان انتماءها اليها كان سطحياً وإن سياسات اسماعيل وتوفيق اديا الى الاحتلال البريطانى ، و كان اكبر ماإستهدفه عباس حلمى وفؤاد هو إثراء نفسيهما ، وان فاروق قد لوث حكمه بدم الشهيد حسن البنا ، فضلاً عن صغاره ومباذله وانهم جميعا حاولوا الاستئثار بالحكم دون الشعب .. نقول إن هذه الصفحة الشائنة للأسرة المالكة ، وماجرته على البلاد من ويلات تبرر مصادرة قصور واملاك هذه الاسرة واعادتها الى الشعب الذى اخذت منه ظلماً .

وفى الايام الاولى للانقلاب قرأنا «مانشتات» فى الصحف عن جعل سراى القبة مقراً لجامعة عين شمس ، وان القصور الملكية ستصبح متاحف للشعب الخ .. ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، والذى حدث هو أن سقط عدد من الضباط - صغاراً وكباراً - على القصور الملكية ومافيها من ذخائر وتحف واموال ومجوهرات سقوط الجرادَ ، فنهبوها واخذوا ما خف وزنه وغلا ثمنه من مجوهرات وتحف وسجاد ونجف . وتركوا القصور قاعاً صفصفاً ليحتلوها بعد ذلك دون أن يجعلوا منها جامعة او متحفاً . وما ان ابيحت حرية التعبير حتى اطلق أحد **الكتاب «ثورة السلب والنهب»** على الانقلاب واصدر الدكتور حسين مؤنس كتاباً ضخماً يوضح ظهور «السوبر باشوات» فى عهد الانقلاب على انقاض «الباشوات» فى العهد الملكى . بينما كتب الاستاذ احسان عبد القدوس روايته **«ياعزيزى كلنا لصوص» !** ليصور بها عمليات السلب والنهب . ورغم استمرار الكتابة - عندما ابيحت الكتابة - عن مجوهرات اسرة محمد على . فلم تفتح الحكومة فمها وبعد عشرين عاماً من المصادرة - وضعت البقية الباقية من المجوهرات والذخائر - فى أحد القصور كمتحف !

وروى الاستاذ احمد عطية الله ان سائحاً امريكياً زار قصر المنتزه وابدى دهشته «لان انقلابا عسكريا وقع للاطاحة بمثل هذا الملك الفقير ، إذ يوجد فى امريكا مئات

لهم من القصور ماهو أفخر وأروع مما رأى فى قصر المنتزه» وغاب عن السائح الامريكى أن مارآه كان من مشتروات شارع محمد على اما أثاث القصر وتحفه فقد وزعت بالعدل على اولئك الذين بحت أصواتهم وهى تسكب اللعنات على الاقطاعيين لصوص الشعب»[١] .

كما كشف الكاتب عن أن الامير محمد على الذى افنى حياته فى اقتناء التحف فى قصره أوقفه عام ١٩١٥ على الشعب بعد وفاته كما أوقف الفى فدان لصيانته ، ويستطرد .

«توفى عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ ولم يجد حو ريوه الا ضريح الامير محمد على توفيق ليكون مثوى للمتوفى ، فنزعوا تركيبته الرخامية النادرة من مدفنه بقرافة العفيفى وكانت تقوم بجوار ضريح ابيه الخديو توفيق ومازال مكانها خالياً حتى اليوم وجعلوا منه ضريحاً لعبد الناصر . ولكى يوهموا الجماهير بأن التركيبة الرخامية اعدت خصيصا لضريح عبد الناصر ولم تغتصب ، نشرت فى الصحف صور لصناع ينحتون الواح تركيبة مزعومة ، أما صاحب القصر الذى اهداه للشعب وصاحب الضريح فقد مات غريباً وموضع ضريحه مازال خالياً»[٢] .

وقد يكون تعبير **«ثورة السلب والنهب»** ظالماً كما ان **«ياعزيزى كلنا لصوص»** قد لاينطبق على كل ضباط الانقلاب ، ولكن البادىء اظلم

ومن دعا الناس الى ذمه

ذموه بالحق وبالباطل

وعندما نقرأ تاريخ الثورات لانسمع بشىء كهذا ، ان البولشفيك عندما استولوا على قصور آل رومانوف الحافلة بالتحف والمجوهرات والذهب والفضة لم يقربوا شيئاً منها ، وكانوا من البحارة والجنود والفلاحين الاقحاح وحافظوا على كل شىء بدقة . وأصبحت هذه القصور متاحف للشعب او دوراً عامة . وعندما أوى لينين الى الكرملين فانه شغل أحد الشقق المتواضعة فيه .

---

(١) ليلة ٢٣ يوليو الاستاذ احمد عطية الله ص ٤٠٨ .

(٢) ليلة ٢٣ يوليو الاستاذ احمد عطية الله ص ٤٠٧ .

حتى ثورة مصطفى كمال - وقد كان ضابطاً غشوماً ، فانه عندما اودى بالسلطة العثمانية احتفظ بالقصور الشاهانية كما هى ، واصبحت متاحف يزورها الناس ويروا ذخائر آل عثمان كما كانت ودون أن تمس .

وهذه القضية وان لم تكن من قضايا السياسة العامة - إلا إنها كشفت عن خبيئة نفوس الضباط الذين نفذوا عمليات المصادرة ..

ولانريد ان نتطرق الي بقية المصادرات التى لاتقل فى مجموعها - عن ممتلكات الاسرة المالكة ، لان معظمها كان خطأ اصولياً - وصورة من صور النهب والسلب . وإذا كان هناك مايبرر مصادرة قصور واملاك الاسرة المالكة ، فان هذا لاينطبق على مصادرة قصور واملاك مواطنين مصريين . كون الكثير منهم ثروته بعمله وعرقه وجاء ضباط الانقلاب فخصوا أنفسهم بها . وفضائح لجنة تصفية الاقطاع وصمة فى تاريخ العهد. وكذلك ما كانوا يقررونه من رواتب هزيلة لايمكن لاقل مواطن ان يعيش عليها وكأنهم كانوا يقررونها من باب الاذلال «الشهرى» والشحاته ..

(ب) تاميم قناة السويس :

كان هذا مطلباً جماهيرياً ، ونجده فى مطالب الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والاخوان المسلمين والشيوعيين ، ومن هنا فان تاميم - أو بمعنى أدق - تمصير القناة أمر حسن ، ويمكن أن يعد انجازاً لو طبق تطبيقاً سليماً .

ولكن الذى حدث هو ان عبد الناصر لم يدرس دراسة فنية جوانب مثل هذا الاجراء ، ولم يناقشه مع وزرائه - بل لم يبحثه مع قائد القوات المسلحة ، مع ان التدخل العسكرى كان وارداً . ويروى الدكتور عبد العظيم رمضان انه اتخذ هذا القرار بمحض تقريره الشخصى «كانما يعيش فى المريخ ، بينما توجد حكومته وقواته المسلحة على الأرض ..»

ويستطرد الدكتور عبد العظيم رمضان

« ومن الغريب أنه لم يُطلع عليه سوى آخر فرد يحق له الاطلاع على هذا القرار ، وهو الأستاذ محمد حسنين هيكل ، الذى كتب كتابه : «ملفات السويس» دفاعاً عن عبد الناصر . وقد روى فيه القصة المذهلة الآتية ، التى تؤكد كل حرف مما ذكرناه . وقد ذكر أن عبد الناصر «أجرى حساباته ، وبنى تقديراته للآثار والعواقب بدقة وبصيرة . وفى الحقيقة فقد كانت تلك واحدة من أعظم لحظات حياته ، وقد استعاد

دوره كضابط أركان حرب ، وكتب كل شيء على الورق . كانت أمامه في ذلك اليوم مجموعة من سبع صفحات في حجم نصف «الفولسكاب» . وفي هذه الصفحات تقديره للموقف» .

ويقول هيكل إنه عندما فاتحه عبد الناصر في عزمه على تأميم شركة قناة السويس ، «سألته ، مستهولا ما تشير إليه عباراته : «وهل هذا ممكن» ؟ وأجاب : «أعرف أنها ستكون معركة خطيرة ، وقد فكرت في احتمالاتها طول الليل وهذا الصباح ، وأجريت حساباتي ، وأظن أن فرص النجاح أمامنا عالية» !.. ثم يقول هيكل إن تقدير عبد الناصر هو أن «احتمال التدخل العسكري ضد مصر سوف يكون محققا بنسبة ٨٠ في المائة خلال الأسبوع التالي للتأميم ، فاذا انقضت هذه الفترة الحرجة تناقصت احتمالات التدخل . وفي الأسبوع الثاني والثالث من أغسطس سوف يكون الخطر بنسبة ٤٠ في المائة ، وخلال شهر سبتمبر سوف يكون الخطر بنسبة ٣٠ في المائة ، وحتى نهاية أكتوبر سوف يكون الخطر بنسبة ٢٠ في المائة ، ثم يبدأ في التلاشي بعد ذلك ، لأن الفرصة قد تكون قد أفلتت تماما»!

والغريب أن الواقع سار على عكس توقعات عبد الناصر للموقف تماما ! لأن نهاية شهر أكتوبر لم تشهد تلاشي احتمال التدخل العسكري - حسب تقدير عبد الناصر - وإنما شهدت ارتفاعه إلى نسبة ١٠٠ في المائة !، إذ وقع العدوان الثلاثي في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ - الأمر الذي يوضح خطورة ترك الأمر في مثل هذه القرارات الخطيرة التي تتعلق بالحرب والسلام في يد حاكم مطلق !.

وبدلا من أن يستدعي عبد الناصر أركان حربه ليستعرض معهم أشكال التدخل العسكري المحتمل ، فإنه ناب عنهم جميعا في استعراض هذه الأشكال بينه وبين نفسه . في حضور هيكل !، الذي كتب يقول إن عبد الناصر حاول في تقديره العام للموقف أن يستعرض اشكال التدخل العسكري المحتمل ، فبحث إحتمالات الهجوم على القناة ، أو ضرب الاسكندرية ، أو التوجه مباشرة إلى القاهرة بعملية انزال جوية ، ثم استعرض قواعد العمل العسكري : البحر مباشرة من مالطة أو جبل طارق ، أو القواعد العسكرية البريطانية في ليبيا ، أو قبرص - وانتهى إلى أن طلب من الأسقف مكاريوس وجريفاس في قبرص امداده بالمعلومات المتاحة عن حجم القوات البريطانية ودرجة استعدادها في قبرص - أي أن عبد الناصر قام أيضا بدور المخابرات الحربية .

ومما يوضح عنصر الارتجال الغريب أنه حتى يوم ٢٤ يوليو - أى قبل اعلان عبد الناصر قرار التأميم بيوم واحد لم يكن عبد الناصر قد أسند ادارة شركة قناة السويس إلى أحد !؛ وإنما الصدفة وحدها لعبت دورها حين «وقع بصره» - حسب تعبير هيكل - على المهندس محمود يونس فى الصف الأول فى حفل افتتاح خط جديد لأنابيب البترول بين السويس ومسطرد يوم ٢٤ يوليو ، فأخذه إلى بيته ، وأفضى إليه بالسر !.

ولم يكن إلا فى نفس يوم إعلان قرار تأميم شركة قناة السويس.حين دعا عبد الناصر ، فى الصباح ذلك اليوم ، إلى اجتماع مشترك بين أعضاء مجلس الثورة (الذى كان قد حل نفسه بعد انتخاب عبد الناصر رئيسا للجمهورية ، ولم يعد له أى وجود !) ومجلس الوزراء . وأنهى إليهم بخبر القرار الذى اتخذه ، وانتهى الاجتماع بأن قال عبد الناصر للمجتمعين - حسب رواية هيكل -: «اننى أريد أن أكون منصفا لكم جميعا ، فأسجل هنا أننى اتحمل مسئولية قرار تأميم شركة قناة السويس ، وللشعب المصرى وللتاريخ أن يحاسبونى عليه ، فلست أريد لأحد منكم أن يتحمل مسئولية قرار خطير لم يعرف به إلا قبل إعلانه بوقت قصير» !.

هكذا الأمر بكل بساطة !.. ولم يذكر هيكل شيئا عن عدم علم المشير عامر بقرار عبد الناصر الا قبل يوم واحد ، وكيف ثار قائلا إنه كان يجب أن يكون أول من يعرف بهذا القرار ، حتى يعرف عبد الناصر إذا كان جيشه يستطيع أن يحمى قراره أم لا ! .[1]» انتهى .

وقد هلل الناصريون للانتصار على العدوان الثلاثى واعتبروه نهاية الاستعمار .. ونسوا ان العدوان الثلاثى حقق لاسرائيل الملاحة فى مضيق تيران ، وتكوين ميناء إيلات وفك الحصار الذى كان مضروباً عليها منذ أن قامت سنة ١٩٤٨ . وان سيادتنا على سينا التى كانت مطلقة وكاملة فيها شابتها قوات طوارىء دولية فى الشمال والجنوب . وهذا الاغفال منهم هو مواصلة لسياسة عبد الناصر الذى اخفى هذه الحقائق على الشعب ، ولم يعلم بها الشعب إلا من مأساة ٦٧ .

---

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان «قضية سينا بين الاحتلال والتحرير» مجلة اكتوبر العدد ٥٤٩ الصادر فى ٨٧/٥/٣ ص ٣٤ - ٣٥ .

ولو استبعدنا كل هذه المآخذ ، فستظل الحقيقة التى لايمكن ان يجادل فيها أحد ، وهى ان ما أحسن فيه عبد الناصر - اى تأميم القناة - ضاع هدراً بهزيمة ١٩٦٧ وأغلقت القناة وهُجّرت كل مدنها ، وأصبحت خلاء بلقع . وعبئاً على الاقتصاد وعلى بقية مدن البلاد كأنما كُتب على هذا الرجل ان لايأتى بانجاز أو يتم امرأ أحسن فيه إلا ويلحقه بأعمال تدمره تدميراً وتعصف بحسناته وتبقى على سوءاته .

(ج) مكاسب العمال :-

« مكاسب العمال » دعوى عريضة اذاعتها الابواق الناصرية باعتبارها واحدة من اكبر «انجازات الثورة» ويثبت التحليل الذى سنقدمه ان عبد الناصر لم يكن متجاوباً ابداً مع العمال ولكن كان متخوفاً من العمال . **وعندما اقتبس تكنيك الحكم الشمولى فإن ماقدمه للعمال لم يكن فى الحقيقه للعمال ، ولكن لقيادات العمال لتمسك له العمال وتوجهها طبقاً لارادته .**

وعندما قام الانقلاب كان العمال قد اوشكوا على تكوين الاتحاد العام . وحددوا لاعلان ذلك رسمياً يوم ٢٧ يناير سنه ٥٢ ثم جاء حريق القاهرة واعلان الاحكام العرفيه . فاوقف هذا . فالحكم الملكى/ الحزبى لم يعترض على تكوين الاتحاد وسمح بعقد مؤتمره لولا أحداث الحريق .. وعندما قام الانقلاب تصور العمال أنه سيؤيدهم ، ولكن الذى حدث هو العكس ، فقد استبعد موضوع عقد مؤتمر للاتحاد . وكان اول اجراء ايجابي تجاه العمال هو اعدام خميس والبقرى زعيما عمال نسيج كفر الدوار وسجن عدد آخر لاسباب لاتتناسب مطلقاً مع الحكم بالاعدام لاى منهما ، أو السجن للباقين .

ويرى كاتب بروليتارى ان «الثورة» لم تكن اشتراكية الطابع وانما استهدفت نقل المجتمع المصرى الى مرحلة الرأسمالية الخالصة التى تسيطر عليها الطبقة الرأسمالية ، وليس نقله الى المرحلة الاشتراكية التى تسيطر فيها الطبقة العاملة . فلما قام العمال بمظاهرتهم ، ظناً منهم أن الثورة الاشتراكية قد بدأت ، شعر الضباط بالجزع لما يمكن ان تثيره هذه الحركة من ردود فعل .

ويمضى الكاتب فيقول :

«لهذا السبب ، ولاعادة الطمأنينة الى قلب الرأسمالية المصرية التى كان الضباط

يعقدون عليها الأمل فى التحول الاقتصادى الرأسمالى ، فقد كان عليهم التفكير فى **عمل يخلعون به قلب الطبقة العاملة وينسونها تماماً العمل النقابى والمطالبة بالحقوق والاعتصابات والاضرابات وغيرها طوال المرحلة التاريخية القادمة ، عمل يكون غير مسبوق فى تاريخ الحركة العمالية . وقد كان العمل هو شنق خميس والبقرى .**

وهذا هو ماحدث بالضبط ، وحقق به الضباط اهدافهم وقام الضباط بتنفيذه بنفس **الطريقة التى نفذ بها الانجليز محاكمة دنشواى . فكما عقد الانجليز محكمة مخصوصة فى منطقة وقوع الحادث - أى فى شبين الكوم - فكذلك عقد الضباط محكمة مخصوصة محكمة عسكرية - مكونة من الضباط برآسة البكباشى عبد المنعم أمين** - عقدت جلساتها فى منطقة الحادث ، بل وفى مبنى الشركة نفسه ، حاكمت المتهمين محاكمة صورية ، ثم اصدرت حكمها بالاعدام على مصطفى خميس ، ولم تنس المحكمة ان تجمع العمال والاهالى خارج قاعة الجلسة وتتلو عليهم حكم الاعدام قبل التصديق عليه لاحداث نفس أثر تنفيذ الحكم أمامهم - كما حدث فى دنشواى .

وبهذا العمل الوحشى ، الذى لم تجرؤ عليه الطبقة الرأسمالية المصرية نفسها وطوال الحكومات التى اقامتها قبل الثورة ، والذى كان عملاً سياسياً مقصوداً فانه ضمن للضباط خضوع الحركة العمالية لسلطتهم دون أى ازعاج ، يحركونها كما يشاءون حتى وفاة عبد الناصر» .

ويضع الكاتب دليلاً آخر على «ازدراء الثورة للحركة العمالية وقياداتها» فيقول : -

«بل انه حين وقفت اقسام من الطبقة العاملة فى ازمة مارس الى جانب الضباط وثبتتهم فى الحكم بعد ان كانوا قد سلموا تماماً للقوى الوطنية والتقدمية التى كانت تعمل على عودتهم الى ثكناتهم جوزى قادة الحركة العمالية جزاء سنمار ، فلم يذكر الضباط من خدمات هؤلاء القادة الا المبالغ التافهة التى دفعت لهم كخدمة الحركة وبلغ احتقار الضباط لهؤلاء القادة ذروته عندما حشدوا بعض العمال لاستقبال عبد الناصر بعد عودته من باندونج فقد حدث احتكاك بسيط بين صاوى احمد صاوى قائد تلك الحركة والبكباشى احمد أنور قائد البوليس الحربى ، تحدى صاوى البكباشى احمد أنور أن يذكر له ماقدمته الثورة للطبقة العمالية بقوله «انتو عملتو لنا ايه» لم يذكر

له احمد انور اى انجاز محقق - لانه لم يكن قد تحقق بعد شىء - وانما اكتفى باسكاته بصفعتين على وجهه ، أو على حد تعبير احمد انور نفسه لأحمد حمروش «لم اتمالك نفسى فلهفته قلمين»[١] .

والاغرب من ذلك رد فعل عبد الناصر لهذه الاهانة الجسيمة - فلم يغضب لكرامة الرجل الذى ثبته فى منصبه بعد ان كان يبكى بكاءً حقيقيا للصاغ احمد طعيمة اثناء الازمة وينفض يده مما يدبر حتى لايشنقه محمد نجيب فى ميدان التحرير .. وانما غضب من صاوى احمد صاوى كما يقول احمد انور[٢] .

ولسنا فى حاجة لتحليل الدكتور عبد العظيم رمضان للانقلاب وان المراد منه كان نقل المجتمع المصرى الى مرحلة الرأسمالية الكاملة . فالحقيقة البسيطة والواضحة ان اى انقلاب عسكرى ، لابد وان يكون بالضرورة فاشياً . ولابد ان يكون معارضاً للطبقة العاملة الحرة وللحركة النقابية المطلبية . وان معارضته تلك تكون اشد من معارضة البورجوازية ، لان البورجوازية تتضمن عنصراً من الحرية ، على حين لايقوم الحكم العسكرى إلا على البطش والارهاب .

وليس الحكم على خميس والبقرى الا حلقة واحدة من سلسلة طويلة لاتدع اى ريب فى ان موقف الانقلاب كان من يومه - وحتى وفاة عبد الناصر - يستهدف اخضاع الحركة العمالية وابتزازها لمصلحته . وليس اعطاء مكاسب مزعومة للعمال . وقد كنا اشرنا الى الخطوات التى كان العمال قد قاموا بها قبيل الانقلاب لتكوين الاتحاد العام ولولا حريق القاهرة لتم المؤتمر التأسيسى له . وبعد قيام الانقلاب حاول العمال عبثاً حمل الحكومة على التصريح لهم بتكوين الاتحاد وبدلاً من ذلك قام الضباط بتكوين اتحاد عمال «ملاكى» يركبونه ويقودونه بانفسهم واطلقوا عليه «الروابط العمالية» ومؤتمر النقابات الخ .. وعندما اتضح فشله ورفضه العمال - باستثناء

---

(١) السؤال الذى يتبادر الى الذهن هو : اذا كانت الثورة التى أعادها صاوى للحكم لم تفعل شيئاً للعمال ، فما الذى جاء به ليقف فى طابور المنتظرين والمصفقين لعبد الناصر ، الرد انه إما الغباء وإما ان إفساد العهد للقيادات النقابية وصل الى درجة فقدوا معها الاحساس بالكرامة أو القدرة على اصدار الأحكام السليمة .

(٢) دكتور عبد العظيم رمضان جريدة الوفد المصرى العدد الصادر فى ٨٧/٥/١ ص ٣ .

البطانة المعهودة - قبلوا تكوين الاتحاد العام على ان يقوموا هم انفسهم بتعيين اعضاء المجلس التنفيذى ! وحدث هذا لادورة ولادورتين .. ولكن اكثر ..

بل أغرب من هذا ان الانقلاب عارض رغبة العمال فى تكوين نقابات عامة وقرر عبد الناصر استبعاد الفكرة لولا ان وسط البعض قائد المخابرات السورية - عبد الحميد السراج - الذى كان محل ثقة عبد الناصر - لاقناع عبد الناصر بأنه من الافضل - من الناحية الأمنية - وجود نقابات عامة مسئولة يمكن الهيمنة عليها عن وجود نقابات عديدة صغيرة يندس فيها الدعاة والشيوعيون والمهيجون ويصعب السيطرة عليها . ومن هذا المنطلق الامنى وحده وافق عبد الناصر على تكوين النقابات العامة . وجاز للاستاذ عبد المغنى سعيد ان يعلن - بلغة العصر - «واخيراً تم **الافراج** عن التنظيم النقابى» أو لشخص مثل حسين الشافعى أن يقول «الحمد لله الأن فقط نشعر بالراحة . بعد ان ذهب كابوس التنظيم النقابى الجديد والحمد لله»(١) .

وتوصل الانقلاب الى طريقة لتنهيج تبعية الحركة النقابية وضمان مسيرتها فى الاطار المرسوم دون أى انحراف وذلك بتعيين رئيس الاتحاد وزيراً للعمل . وهذا فى حقيقة الحال ابعد شيء عن ان يكون انجازاً أو تكريماً للعمال لانه .. يجعل من رئيس اكبر تكتل جماهيرى أصغر وزير فى السلطة التنفيذية . وقد سمعت يوماً ما من رئيس اتحاد عمال السودان . وكان شخصاً مهتزاً وغير موهوب بالمرة ، يقول انه لايقبل ان يكون وزيراً إلا اذا كان فى الوزارة عدد أخر كبير من العمال ...

ولم يتردد الانقلاب فى ان يحل أى نقابة تبدو فيها اى بادرة من وعى او استقلال فحلت نقابة عمال المصانع الحربية ، وعندما اشرفت السلطات العسكرية على ادارة النقل العام لمحافظة القاهرة حلت التنظيمات النقابية فيها .، وعندما ابدى رئيس النقابة عبد العزيز مصطفى - معارضته لها - أوقف صرف مرتبه من ترام القاهرة بتعليمات من مكتب المشير لمدة سنتين - رغم انه كان عضواً بمجلس الشعب ! **واخيراً توصل الى مقابلة المشير الذى وافقه على صرف مرتبه . ولكنه بعد ان غادر مكتب المشير التقى بشمس بدران مدير مكتب المشير الذى قال له انه لن يصرف مرتبه الا اذا زاره فى مكتبه !! واضطر الى ان يزوره فى مكتبه «وان**

---

(١) عالجنا هذه النقطة وماتلاها بشيء من التفصيل فى كتابنا «مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية» فى الفصل الأول «استقلالية الحركة النقابية» الصفحات من ١٢ الى ٨٢ .

يمر قبل ان يقابله فى تمثيلية هز الاعصاب المعتادة من جندى الى جندى ومن ضابط صف الى ضابط الى أن التقى بشمس بدران . [1]، وتعرض انور سلامة الذى كان رئيس نقابة عمال البترول ورئيس الاتحاد ووزير العمل لمثل هذه المواقف حتى وان لم تتضمن مثل هذه المهانة من هذا الدعّى شمس بدران ، فانه علىٰ مايروى نفسه صدرت له «أوامر عليا» بان يتوارى من رآسه الاتحاد ومن رآسة النقابة لمدة سنتين !! وبالطبع نفذها . وشهدت الحركة النقابية فى فترة تالية من هذه المرحلة (فى سنة ١٩٧١) حل النقابات العامة كلها وفرض حراس عليها قامت بتعيينهم الادارات . وهذا شيء لم يسمع به من قبل أو من بعد !!

اما نصيب العمال فى الارباح الذى طالما أطنبوا فى الحديث عنه فقد انتقص من ٢٥٪ الى ١٠٪ بحدود معينة ، اما الباقى وهو ١٥٪ فقد تضاربت الاقوال فيمن وضع يده عليه .. وآخر الاقوال ما ذكره امين صندوق الاتحاد لمجلة الاهالى من ان «القرية السياحية» بنيت بأموال من فائض ارباح العمال التى كانت مجمدة بشركات القطاع العام وقيمتها ١٥٪ من الارباح وكانت مخصصه للخدمات العمالية ، فاستولى عليها الاتحاد . وقيل ان قيمتها قرابه ٢٣ مليون[2] .»

اما مشاركة العمال فى الادارة ، فمع انها اجراء يمكن ان يحقق العدالة ، والشورى ، والمشاركة إلا انها طبقت تطبيقاً شكلياً وصورياً ، ذهب بالشطر الاعظم من مزاياها وجعلها تدخل فى اطار «اساء فى كل ما أحسن»

اما تخصيص ٥٠٪ من المقاعد فى كل التنظيمات (على الاقل) للعمال والفلاحين فلم يكن اكثر من وسيلة لتعيين الاتباع المطيعين والمجردين من كل موهبة او قاعدة بحيث يحسون تماماً ان النظام هو صاحب الفضل التام عليهم فلا ينطق اى واحد منهم ببنت شفة الا عندما يُلقن مايقول او عند الموافقة . وفيما عدا هذا فلا يتكلم . وفيم يتكلم وهو لا يعرف شيئاً . أو كيف يتكلم وهو أعلم بنفسه ، وانه ليس له أى قاعدة أو تأييد جماهيرى وانما رشح لانه نال ثقة المسئولين ونجح بفضل التزييف والتزوير

---

(١) الاستاذ فتحى كامل فى كتابه «الحركة النقابية فى نصف قرن» ص ٢٦٦ .

(٢) الاهالى العدد الصادر فى ١٩٨٧/٧/٢٩ ص ٨ الاستاذ محمد جمال امام «الحركة النقابية نمر من ورق» .

الذى أصبح أسلوبا متبعاً ، ومقرراً يعلمه القاصى والدانى . ولسنا فى حاجه للمزيد من الكتابه فشاهد الحال يغنى عن المقال وليذكر لنا من يرى غير ذلك شيئاً واحداً طيباً قامت به هذه النسبة الكبيرة فى المجالس الشعبية المدعى إنتخابها باسم العمال ولمصلحة العمال ، **واين كانوا وقت حل النقابات وتعيين حراس اداريين عليها من قبل الادارات ، او عند سن قانون يحرم الاضراب ..**

ان الناصريين الذين ارتبطوا بالعهد والمستفيدين الفعليين من هذا الاجراء ، وبطانتهم هم وحدهم الذين يدافعون عن هذا الاجراء اما العمال أنفسهم ، فان احب شيء الى قلوبهم ان تنتهى هذه المهزلة التى ترتكب باسمهم ، والحل الحقيقى لتمثيل العمال سياسياً هو تكوين العمال لحزبهم الخاص الذى يكونون فيه الساده «ويعكس القوة الحقيقية لهم .

(د) مجانية التعليم :

لا ريب ان مجانية التعليم امر فى صدارة الاولويات . ومع هذا فما من شيء يصور الفجاجة والعشوائية وعدم وجود اى نظرية خاصة أو فلسفة فى التعليم ، كما فعل الانقلاب فى هذه القضية . ان الف باء العملية كلها هو القضاء على الأمية . ولكن القضاء على الامية عملية حضارية تتطلب ايمانا وتحتاج الى «نظرية» تدور عليها ، وتقتضى عملاً دائباً من جيش جرار من المؤمنين – متطوعين أو محترفين – وهذا شيء لم يكن يتوفر فى الانقلاب . ثم كان يجب بعد ذلك تأهيل الدارسين ليكونوا مواطنين صالحين وعمالاً منتجين ، فتدور الدراسة حول بلدهم ، تاريخها ومقوماتها الخ .. ثم تدور حول المهارات «التى تتطلبها البلاد من صناعة او زراعة او تجارة او خدمات فتحدد البرامج تبعا للاحتياجات وتأخذ الطابع العملى جنباً الى جنب الطابع النظرى . وفى هذه الحاله تؤتى «مجانية» التعليم أكلها وثمرتها . اما الابقاء على النظم التعليمية العقيمه ، النظرية ، الطبقية ، وجعلها مجانية فانه كاصلاح الاقتصاد بطبع أوراق عملة ! أضف الى هذا كله وجوه النقص التى جعلت العملية على حد تعبير احد الكتاب «مجانية سوء التعليم»[١] .

وقد كان امام الانقلاب مثل الاتحاد السوفيتى الذى نهض من قاع الاميه والجهالة

---

(١) الاستاذ ابراهيم سعدة – اخبار اليوم ١٩٨٧/٧/٢٥ .

والتخلف الى سماوات المعاصرة والثقافة والمعرفة . ولست انسى تلك الصفحات المضيئة التى تحدث فيها «كرافشنكو » مؤلف كتاب «آثرت الحرية» وهو كتاب ناقد لحكم ستالين ونظامه ، وكان مؤلفه اول لاجيء سياسى يهرب من الستار الحديدى . نقول إن كرافشنكو رغم نقده تحدث لنا بكل اخلاص كيف استنهذت الثورة شباب العمال من الامية والجهالة وكيف نهضت بهم من مستوى العامل اليدوى الى مستوى المهندس المتعلم فى فصل تحت عنوان «طالب علم فى خاركوف» ولكن قاعدة «اساء فى كل ما أحسن» انطبقت هنا ، كما انطبقت على كل «انجازات الثورة» كما يقولون ، فظلت الامية كما هى، وظل العمال كما هم، ولم تؤسس «الثورة» حتى الآن المعاهد التدريبية التى تنتشل العمال من الاداء اليدوى الى الاداء العلمى منذ أن بدأت ، وعندما تكونت المؤسسة الثقافية العمالية، فانها كانت ولاتزال تقدم برامج نظرية قصيرة المدى من اسبوعين الى شهر ، اقرب الى التوعية منها الى المعرفة ، ولاتنجو معاهدها المتخصصة من هذا الوصف وتتكون ميزانيتها من ثلث اموال الغرامات . وترى ان التدريب المهنى بكل مستوياته لايدخل فى اختصاصها وهى بعد قطرة فى بحر الامية والجهالة . وابقى الانقلاب على النظام التعليمى الذى وضعت مستوياته ومحتو ياته بصورة رئيسيه الادارة البريطانية ايام الاحتلال ، فاوجدت جيشاً من المثقفين الجامعيين الأميين ، الذى يلم بمعارف لافائدة فيها ولاقيمة لها . ويأنف ان يمارس العمل اليدوى ، فلا يستطيع الطبيب ان يعطى «حقنة» ولايستطيع المهندس ان يركب آلة . ومع ذلك يطالبون الدولة بوظيفة تليق بمستواهم الجامعى فلا الانقلاب ابقى على «البورجوازية» بآليات عملها .. ولاحقق الاشتراكية بجماهيريتها وعماليتها .

وقد كان النظام التعليمى قبل الانقلاب فاسداً ، ولم يكن يحقق تكافؤ الفرص بالكامل ، ولكن تكافؤ الفرص كان موجوداً وكان يمكن للنابهين من افقر الفئات ان يدخلوا الجامعة ، وان ينالوا مكافأت . وقد دخل الكلية الحربية عبد الناصر وانور السادات . وكانا ضمن افقر فئات المجتمع المصرى . فى وقت كانت الكلية الحربية لها «ارستقراطية» خاصة .

وحتى فى المستوى ، بصرف النظر عن المحتوى ، فقد حدث هبوط شنيع . لان الزج بمئات الالوف من الطلبة دون اعداد الاماكن والمناهج والاساتذة لابد وان يؤدى الى انحطاط المستوى وهذا ماأدى فى النهاية الى فضائح من نوع «الغش الجماعى» العجيب الذى لم يسمع بمثله فى مصر . بل ولم يكن يتصور قبل سياسة التخبط

الديكتاتورى التى لوثت كل شيء . وصحيح ان ظاهرة الغش الجماعى والدروس الخصوصية لم تظهر فى الحقبة الناصريه ، انها لم تكن الفعل ، ولكنها كانت رد الفعل .. ولولا الفعل لما حدث رد الفعل او قل انها الثمرة للبذرة التى غرستها الناصرية ، ويفخر بها الناصريون .

(هـ) السد العالى :

قد يكون السّد العالى هو الشيء الوحيد الذى يمكن ان يعد انجازاً بحق ، وهو اقل الانجازات التى انطبق عليها مبدأ «أساء فى كل ماأحسن» وقد جاء هذا لان العمل كان مع الاحجار والصخور أساساً ، ولم يمس النفوس أو الأوضاع الاجتماعية وعندما ستقتلع بقايا رفات عبد الناصر من المسجد الذى اغتصب لحسابه من الجمعية الاهلية التى اسسته ، ويعاد الضريح الرخامى الى صاحبه الاصلى «الامير محمد على توفيق» ، وعندما تلغى كلمة «ناصر» التى اطلقت على الشوارع والميادين الخ .. فمن الممكن ان تظل بحيرة السد حاملة اسمه . لأن مشروع السَّد وان لم يكن الانقلاب هو صاحب فكرته ، اذ ان صاحب فكرته شخص غير مصرى الأصل ، الا ان الانقلاب هو الذى نفذه بشجاعة وقامر عبد الناصر عليه وكسبه ، ومن حقه ان يظفر بفخره ...

وليس معنى هذا انه خلا من السوأت فان اثاره الجانبية من نحر او فقدان للغرين اصبحت معروفة كما انه لم يحقق القوة الكهربائية المتصورة وقد بنت الحكومة خلال السنوات الست من حكم الرئيس مبارك محطات كهربائية قوتها اربعة الاف ميجاوات اى ضعف قوة السد (لان طاقة السد العالى ٢٠٠٠ ميجاوات) فكانها بنت سدين عاليين فى هذه المدة ولم تزد مساحة الارض الزراعية وأسوا من هذا كله ان السد قد أوجد قوة رهيبة تجثم فوق البلاد ، ولو انطلقت من عقالها لدمرت البلاد كلها تدميرا ، وهو احتمال مستبعد ولكنه ليس مستحيلا وليس من الهين ان تغامر دولة بحياتها وكيانها بمثل هذه المخاطرة .

(و) الوحدة بين مصر وسوريا والسياسة العربية :

وهذا مثال فريد لما تنطبق عليه قاعدة «اساء فى كل ما احسن» فالوحدة امل عظيم يحقق دون ريب خيرا كثيرا للبلدين ويمكن أن يكون الخطوة الاولى نحو الوحدة العربية وهى الامل المنشود الذى عمل له رواد الحركة العربية منذ بداية القرن وقد

وصلت حماسة الجماهير السورية لعبد الناصر حداً لم يبلغ . وعندما زار دمشق حملته الجماهير المتحمسة بعربته فوق الاعناق واسبغت عليه من عواطفها الجياشة ما لم تسبغه على مصرى او سورى من قبل . فماذا فعل عبد الناصر فى هذه المناسبة الرائعة ؟ .. ارسل الى سوريا قائده العاجز العقيم عبد الحكيم عامر ومجموعة من الضباط الجهلة الافاقين الذين لايعلمون شيئاً عن المجتمع السورى ، ووضع من النظم والقوانين مالا يتفق مع الاوضاع السورية .. ونتيجة لذلك ثارت مجموعة من الضباط مؤيدة بفريق كبير من الشعب السورى على الوحدة وطردت عبد الحكيم عامر وضباطه شر طرده وانتكست التجربة واثمرت ثمرا مرا من الكراهية والعداوة واغلقت الباب امام الوحدة العربية .

ومن الاقوال التى تذاع وتنشر وتؤخذ كقضية مسلمة ان جمال عبد الناصر جعل القاهرة كعبة العرب ، ومهوى قلوب الدعاة ومقر الحركات التحررية . وهى دعوى لا يدعيها إلا جاهل بالتاريخ القديم لهذه البلاد أو مُغرض فى فهم السياسة الناصرية ، فقد كانت مصر من أقدم العصور مركز الثقل فى المنطقة بحكم وضعها الجغرافى وتاريخها العريق وكثافتها السكانية ومواردها الطبيعية . وما ان تَفَتَح العصر الحديث حتى تزعمت مصر المنطقة وقادتها عبر المسيرة الاسلامية وحطم الجيش المصرى بقيادة إبراهيم باشا خلال حملته فى الشام النظم المغرقة فى الطبقية والطائفية والجهالة ، وادخل فيها اولى صور التنظيم الحديث . وبعد محمد على كانت مصر هى مثوى الاحرار الذين هربوا اليها من العسف التركى أو الاضطهاد الاستعمارى . وقد امضى فيها جمال الدين الافغانى سبع سنوات كاملة – ومنها انطلقت دعوته عبر تليمذه النابغ محمد عبده ، وتلميذ محمد عبده الامين الشيخ رشيد رضا اللبنانى صاحب المنار ، ولاذ بها عبد الرحمن الكواكبى ونشر فى المنار كتابيه «مصارع الاستبداد» و «محاضر أم القرى» . وفيها ظهر عزيز على المصرى رائد الحركة العربية الحديثة واستاذ قادتها فى سوريا والعراق ومؤسس «العربية الفتاة» وحزب «العهد» وتأسس بالقاهرة حزب اللامركزية السورى – اللبنانى ، وقامت مصر بدور بارز فى مساندة ليبيا عندما اجتاحتها الجحافل الايطالية وقدمت العون للمجاهدين حتى استطاعوا الصمود سنوات طوال . وظل «المحمل» يكسو الكعبة والتكية المصرية فى مكة والمدينة تطعم الجائعين فى الماضى القريب حتى أنعم الله على السعودية بالبترول .

وحافظت مصر على منزلتها المتميزة ومكانتها الفريدة حتى آخر العهد الملكى فاستقر بها الزعيم المغربى الامير عبد الكريم الخطابى ، ولاذ بها مفتى فلسطين ورمز جهادها السيد أمين الحسيني . وكان بيت المغرب في شارع ضريح سعد المتفرع من شارع قصر العينى يجسد وحده المغرب واقطاره الثلاث (المغرب - الجزائر - تونس) وفى بهو الكونتنتال بميدان الاوبرا كنا نجد بورقيبه واسماعيل الازهرى وعلال الفاسى وزعماء سوريا والعراق . كما كان قسم الاتصال بالعالم الاسلامى بالاخوان المسلمين يضم النابهين من الطلبة العرب والمسلمين الذين يدرسون فى الازهر والجامعات وقد ساندت مصر بقوة ، وبتأثير العاطفة والعقيدة الاسلامية استقلال باكستان واندونسيا والصومال كما ساند الاخوان قيام أول ثورة للحكم الشورى فى اليمن سنة ١٩٤٨ . ولولا تآمر العروش العربية عليها لكان لها شأن أى شأن . وعلى أساس بروتوكول الاسكندرية تكونت الجامعة العربية وأدت افضل ادوارها وكان الساسة المصريون على اختلاف احزابهم محل تقدير الساسة العرب . بينما كان كتاب مصر اساتذة الكتاب العرب . وصحفها وكتبها هى منابع الثقافة والمعرفة التى ترتوى منها الاجيال العربية .

جاء عبد الناصر ، فكان كالثور فى مصنع الخزف فأخذ يعيث فساداً ويضرب يميناً وشمالاً ويحطم ويدمر ، فشن حملات شعواء على الملوك والحكام العرب ، وسمى بعضهم باسماء أمهاتهم وهدد بنتف ذقون البعض الآخر . وابتذل الخطاب السياسى ونزل به الى مستوى الشتم والسب و «الردح» واشرك الجماهير المستخفة فى وليمة الاسفاف والسقوط وارسل الجواسيس والعملاء فى كل الدول . وانفق بسخاء وجنون على الصحفيين فى الخارج ودعاة حركات التحرير سواء كانوا مخلصين أو أفاقين وخصص لكل واحد منهم مرتباً شهرياً من المصروفات السرية وشقة او فيلا من الشقق والقصور المصادرة . فأخذوا جميعاً يسبحون بحمده ويتحدثون عن كرمه !!

ولو كان عبد الناصر رجل دولة بالمعنى الرفيع لعمل لحرب الاستعمار بسرية وكتمان ، ولوضع الخطط الطويلة المحكمة لذلك ، ولكنه كان ضابطاً محدود القدرات جعلته الظروف «الريس» فى اكبر زفة ديماجوجية شهدتها المنطقة ، ومن ثم فانه كالفتوة التقليدى اخذ يصب جام غضبه على الاستعمار ويقذف اقذع الشتائم ويهدد بأشنع التهديدات . كأن الشتائم تحقق له الانتصار ، وقابلت القوة الاستعمارية ذلك

بالكيد والدس وتدبير المؤامرات . وقد قال سير همفرى تريفيليان الذى كان سفير بريطانيا فى مصر وقتئذ «طردنى عبد الناصر من القاهرة ، فطردته من العراق ، وسأطرده من عدن» وفعل هذا عندما كان مندوباً سامياً فى عدن ، إذ سلم الحكم للشيوعيين على كراهيته لهم – لان كراهيته لعبد الناصر كانت أكبر .

. كما انه بموقفه فى اتفاقية الجلاء . ثم بمعاملته الفظة والوحشية لمحمد نجيب – رئيس الجمهورية – يعد مسئولاً عن تقطع العلاقات مابين مصر والسودان – وقد لا تكون فكرة «الوحدة تحت التاج الملكى» التى تمسك بها المفاوض المصرى مع بريطانيا طوال المرحلة البورجوازية هى الفكرة المثلى ولكن الوضع الخاص لكل بلد من الاخرى ، وان مصر هى نافذة السودان على الشمال وان السودان هو عمق مصر فى القارة كان يوجب نوعاً من الاتحاد «الكونفدرالى» يكفل للبلدين خيرهما ، وكان مثل هذا الاتحاد مطروحاً حتى استخدم عبد الناصر الفظاظة مع محمد نجيب – المصرى – السودانى . فأدى هذا باقرب السياسيين السودانيين الى مصر – اسماعيل الازهرى لان يستبعد مثل هذه الفكرة قائلا «اترضون ان يحكمنا العساكر ؟»

واسوأ من هذا كله انه كبت الحرية فى بلده . واسدل عليها ستاراً كثيفاً اسود كالليل البهيم ، وشدد قبضته على كل من يحمل قلماً أو يبدى رأياً ، فاصبحت الصحف نشرات اعلامية تزجى له المديح . وفقدت القاهرة لاول مرة – منزلة الصدارة والريادة فى الاداب والفنون ، والطبع والنشر ، والصحافة والاعلام وظهرت على انقاضها بيروت .

وليس هناك اى ريب فى ان عبد الناصر هو المسئول بالدرجة الاولى عن تعميق الخلافات بين الدول العربية ، وتمزيق العلاقات بينها والتخبط الذى يعانيه المجتمع العربى . ومن المفارقات – التى تصور لنا مدى ما يمكن ان يصل اليه التزييف – ان يدعى كتاب ارتبطوا بالناصرية وعهدها ان عبد الناصر هو بطل العرب – وزعيم العرب – فمن الذى تسبب فى اكبر هزيمة مرغت رأس العرب جميعا فى الطين وأخرت المنطقة مائة سنة الى الوراء . ومن الذى غرس العملاء وادخل فى العمل السياسى الرشوة والاغراء ، فى مختلف الدول العربية ...

واذا كان معيار «اساء فى كل ما احسن وأحسن فى كل ما اساء» لا يعجب بعض الناس فليس أمامنا الا معيار آخر يفسر لنا طابع الممارسة الناصرية . ولكنه يستخدم للتوصل الى الحكم النهائى على الممارسة . وهذا المعيار يستخدم لمعرفة النتيجة فى الامتحانات . وهو يقوم على جمع الدرجات التى نالها الطالب فى مختلف العلوم . فاذا بلغت الحد الادنى للمجموع او جاوزته اعتبر ناجحا ، والا اعتبر «ساقطا» ولو طبقنا هذا المعيار على عبد الناصر ، لما اختلفت النتيجة ، لان من المسلم به ان هزيمة ٦٧ أخسرتنا كل شىء وتفوق وحدها كل الانجازات الاخرى . كما أن إرهاب الشعب والحكم الفردى ووصمة التعذيب وشل الحريات لاتقل بدورها سوءاً فى إدارة السلام عن هزيمة ٦٧ فى إدارة الحرب .

وقصارى مايمكن لانصار عبد الناصر ان يصلوا اليه هو ان عبد الناصر حقق تغييرا ضخماً - وهذا صحيح ولكن المهم ليس هو مجرد التغيير - ولكن ان يكون التغيير الى احسن - ولايخالجنا أقل شك فى ان التغيير الناصرى بقدر ماكان ضخما - بقدر ماكان سيئاً - وأنه كان تقدماً - ولكن الى الوراء أو بتعبير شوقى - «وارتد فى ظُلَم العصور القهقرى» لأن الحكم الفردى - الذى كان أبرز سِمَّة لحكم عبد الناصر - هو أقدم وأسوأ صور الحكم فى التاريخ . وقد عمل المصلحون على اختلافهم لتخليص البشرية منه وقامت الدعوات الانسانية والدينية للقضاء عليه ولم يستطع المجتمع ان يتقدم الا عندما تحقق ذلك . فاذا كان عبد الناصر إماما - فإنه من الائمة الذين اشار اليهم القرآن «وجعلناهم أئمة يدعون الى النار ، ويوم القيامة هم لا ينصرون» .

الفصــل الثــانــى عشــر

الإرهــاب والتعـذيـب

كان الارهاب والتعذيب هو أعلى مستوى في فصيلة «أحسن فى كل ما أساء» بلغته الممارسة الناصرية بحيث أصبح قبل أى شىء آخر سِمة العهد ولعنته ، فاذا ذكرت الناصرية ذكر التعذيب والسجن الحربى وزبانيته كما اذا ذكر نيرون ذكر تعذيب المسيحيين . وبلغت هذه القسمة من قسمات العهد درجة انها ، بعد ان اودت الهزيمة بالعهد وبعد ان مات رمزه وبعد أن طويت صفحة الناصرية ، فان التعذيب ظل موجوداً بشكل أو بآخر .

وقد شمل الارهاب كل المجالات مدنية أو سياسية أو اجتماعية أو نقابية أو صحفية أو حتى قضائية ، وضم كل فئات الامة بحيث لم يكن هناك حصانة أو مهرب منه فبدأ بالملاك ومن أطلقوا عليهم «الإقطاعيين» (عدلى لملوم ومذبحة كمشيش) ثم العمال (البقرى وخميس) ثم جاء دور الشيوعيين والإخوان المسلمين والصحفيين .

ومما يوضح ان سياسة التعذيب قد غلبت كل الاعتبارات الاخرى أنها في انقلاب قام به ضباط حطمت العرف العسكرى المقرر فزج بالضباط الى السجن الأمر الذى لم يحدث في عهد الاحتلال أو المرحلة البورجوازية إذ كانت العادة ان يسجن الضابط فى «ميس» الضباط ، وأن يكلف بمراقبته ضابط آخر .

فجاء الضابط عبد الناصر فزج بالضباط فى غيابات السجون وسمح للجنود بضرب الضباط لتحطيم معنوياتهم ومات أحد هؤلاء تحت التعذيب «نقيب مشاه احمد مصطفى» ولم ينج من التعذيب ضباط عظام وروى أحمد رائف فى كتابه «البوابة السوداء» .

«ومن مكانى رأيت عربة جيش فارهة تدخل الفناء ويضرب البروجى (نوبة سلام) وينزل منها ضابط عظيم لا أدرى اهو عميد او لواء ، وإذا برقيب السجن صفوت

يقابل هذا الضابط العظيم بالصفع على وجهه والرجل ينتحب كالطفل فقد فوجىء بما حدث ثم ينزعون الرتب من فوق كتفيه ويعلقونه ويجلدونه على قدميه» ص ١٨٩

أما ما حدث لمعروف الحضرى بطل الفالوجة ، وحسين حموده الذى كان مع عبد الناصر وكمال الدين حسين وخالد محى الدين فى خلية إخوانية واحدة ، وصلاح شادى ضابط البوليس الذى كان يهرع اليه عبد الناصر حتى اليوم الاخير السابق على الانقلاب **فيمكن القول انه لولا ان الانسان لا يموت الا مرة واحده ، وان هذه الميتة مقدرة وبيد الله وحده لمات كل واحد من هؤلاء مائة مرة .**

لقد صدرت كتب عديدة عن التعذيب ايام عبد الناصر وفي سجونه كما صدرت احكام قضائية عديدة تدمغ العهد بالاجرام والوحشية وليس هناك أقل اثارة من شك فى صحة ما كتبه الكتاب أو ما أصدرته المحاكم لأن الامر لم يكن أمر آحاد أو عشرات ، ولكنه الآف ومثل هذا لايمكن اخفاؤه ، ولا يمكن الكذب فيه .

نماذج لممارسات التعذيب :

سنجتزى بذكر مقاطع من بعض الكتب التى تعرضت للتعذيب الناصرى .

من هذه الكتب كتاب «**البوابة السوداء**» للاستاذ احمد رائف المعتقل من ٦٥ حتى ٧١ . وجاء فيه :

«كانوا بين الثلاثين والأربعين ، وكانوا جميعهم يئنون من الالم وبدوا جميعهم مشوهين من التعذيب القاسى الذى انزل بهم فتجد اثنين يحملان واحدا منتفخ القدمين بالصديد الأصفر اللامع الذى يبدو تحت الجلد الذى تمزق فى مواضع كثيرة ولا تستطيع ان تتبين معالم وجهه من الانتفاخات التى تحيط به ومن الألوان المختلفة التى أحدثتها الكدمات وكأنه قد ارتدى قناعا بشعا قميئا يخيف به الناس ، وترى آخر قد شج رأسه شجا منكرا فبدا لون الدم الاحمر بين سواد الشعر القاتم وكأن راسه قد فلقت بسيف ، ثم ترى آخر يزحف على بطنه لانه لايستطيع المشى من شدة ما لاقى على قدميه ، وليس هناك من يحمله فالكل مشغول بحمل من لايستطيع الزحف ، هذا هو الضرب البسيط الذى قال عنه الحارس انه ما ينتظرنى حتى رحلتى المجهولة الى ذلك العالم العجيب » . (ص ٤٠ - ٤١» .

★ ★ ★

«وكان يعن أحيانا لبعض الضباط ان يتسلى على ساكنى (المحمصة)، فيأتى ليقضى معهم وقتا طيبا ، يتسلى فيه بكل الالاعيب المعذبة التى يعرفها او التى يتفتق عنها ذهن فى ذلك المكان الغريب .

كان يصف الجميع صفا طويلا ، كل خلف الاخر ، ويقف هو فى نهاية الصف ، ويصفع ذلك الذى فى نهايته صفعة قوية مدوية تدوى فى سكون الليل ، ويطلب منه ان يوصلها الى الذى أمامه ، وهكذا حتى تصل الى ذلك الواقف فى آخر الصف ، والأدهى من هذا ان سيادة الضابط ينظر الى ساعته ، ويحسب الوقت الذى تصل فيه رسالته المؤلمة الى غايتها ، ويتأفف ويستاء من التهاون والتكاسل من جانب البوساء الذين اشتركوا فى اللعبة ، فيزمجر ويتوعد ويهدد ، ويطلب زمنا أقل وسرعة وحماسة وقوة .

ويكون الجميع قد فقدوا قدرتهم على التفكير ، واصيبوا بالاعياء البالغ ، فيخفت حسهم الانسانى فى هذه اللعبة القذرة ، ويحاول كل واحد ان يرضى هذا الضابط على أمل فى تخفيف العذاب فلا يجد أمامه حينذاك الا ان يصفع الذى أمامه بسرعة ونشاط ويصير الامر بعد مضى ساعة من الوقت شيئا مهينا مزريا مؤلما يبعث على الرثاء والحزن ، بينما يضحك الضابط ملء شدقيه ، ولا يكون هناك غير ضحكته هو وحده .

ومن الضباط الذين اجروا اللعبة فى صف كنت فيه الرائد (زكريا عمار) .

ومما فعله هذا الضابط أيضا ان جعل صفين يقفان متقابلين ، كل فى مواجهة الآخر ، ويطلب من كل واحد ان يصفع الذى أمامه ، وكانت تتم هذه اللعبة على التناوب ، كل صف يضرب الاخر مرة ، وينتظر الضابط (الرائد) ليرى من الذين سيسقطون اعياء ، وكلما سقط فرد من الاعياء يضحك الرائد ملء شدقيه .

وكان كل واحد من المعلقين فوق السور بيده ورقة ، أو بجسده ورقة ، كانوا يسمونها (الروشتة) بها طريقة معاملته ، يعنى الاسم ، ومتى يذهب الى دورة المياه ، ومتى يتناول رغيفاً . ومتى يضرب وكانت المدد تقاس بالايام ، الا فى حالة الضرب ، ساعتان بين العلقة والعلقة (٩٤ - ٩٥)» .

كان على جميع العنابر ان تتجمع فى فناء (المحمصة) وكان على جميع المعتقلين ان ينزلوا على ايديهم وارجلهم ويصدرون صوتا شبيها بصوت الاغنام عندما تصدر عن المرعى الخصب ولم يكن النزول بنظام بطبيعة الحال ، فالكل عرايا والكل معصوب العينين فكانت موجة عارية من البشر تنساب بائسة على درج المعتقل تحت وطأة الهراوات وصيحات التخويف والقهر .

واكتظ فناء (المحصمة) بذلك العدد الكبير ، وكان لابد من جلد هذا العدد جميعا واحدا واحدا ولم يكن الحرس يكفون لهذه المهمة الشاقة فاستعانوا بكل من وجدوه فى ذلك اليوم من موظفين مدنيين وممرضين والذين يعملون فى مخبز قريب تابع لليمان ابى زعبل ، وجلد الجميع جلدا وحشيا رهيبا لم ينج شيخ او مريض او جريح او طفل ، وسمعنا أنها أوامر رئاسة الجمهورية بجلد ذلك الجمهور الفقير .

جلد فى هذا اليوم أكثر من ألفى شخص يسبحون الله تعالى ، وما نقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد ، كل من كان فى المعتقل فى ذلك اليوم ، كان الجميع يعصبون أعينهم ويتخبطون وهم مذعورون وتعالى صراخ الجميع فى الفضاء مع عتمة الليل القاتمة ولا مغيث .

الشهود على هذا الحادث كل من كان فى معتقل أبى زعبل السياسى فى النصف الاول من سبتمبر (ايلول) عام (١٩٦٥) وأغلبهم لايزال على قيد الحياة .

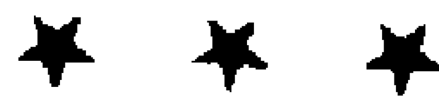
ولن انسى فى ذلك اليوم ضابط الشرطة حديث التخرج الذى كان يبكى بحرقة فى زاوية من مناظر التعذيب المفزعة .

وفى أبى زعبل كان بجوارى على بعد أمتار شخص ظل يطلب الماء ليشرب طول الليل ولم يسقه احد وفاضت روحه عند الفجر وسكن الى الأبد .

ولعل أحدا من الذين استضافتهم المباحث فى أبى زعبل لاينسى ليلة ٣١ اغسطس الرهيبة يوم أعلن عبد الناصر بنادى الشباب السوفيتى بموسكو اكتشاف مؤامرة للاخوان المسلمين وانه عفا عنهم عام ١٩٥٤ ولكن هذه المرة لن تكون هناك رحمة ، وقد صدق . فقد تحول المعتقل بعد هذا التصريح الى سلخانة بشرية (مسلخ) . (من ص ٩٤ حتى ١٠٩ بتصرف) .

« كانوا يقفون ووجوههم الى الحائط وعيونهم تلفها عصابة سميكة . وعلى هذه فلا يدرى واحد متى انتهى الليل ، ومتى جاء النهار . والويل كل الويل لمن تحدثه نفسه بنزع هذه العصابة التى تنشر الظلام فى رأسه ، وعلى كل واحد ان يكرر عباره بعينها بصوت مسموع . واذا بدأ فى اول الليل فلن ينتهى من هذا الا فى مطلع الصباح ، عبارة بلهاء لا يتوانى عن تكرارها ، والا هبت عليه ريح العذاب الساخن «البحر فيه ملوخيه» هكذا يرددها ساعات طوالاً ، وبصوت عال ، أو يختار رقماً ما ، سبعه أو ثمانيه أو تسعه أى رقم يردده بصوت عال طوال الليل . فيصبح المكان اشبه بمستشفى المجازيب .

ومن يدخل هذا المكان عليه ان يودع النوم والطعام أياماً لايدرى عددها ، وله كوب من الماء كلما تدور الشمس واذا اراد ان يقضى حاجته فيقضيها حيث كان» (٩٣)



كان من تقاليد السجن الحربى العتيقة شىء يسمونه «الاستقبال» وكان هذا التقليد يسلمه الزبانية إلى أخلافهم ، وصار مع الأيام شيئا مميزا ، وهو عبارة عن استلام الشخص المنكوب وضربه ضرباً شديدا قد يودى بحياته لكى يتعود الذل والطاعة ، ولايستطيع أن يفتح عينيه فى وجه جلاديه أبدا ، وكان علينا أن نمر بهذا الاستقبال ، وكنا نسمع عن هول الأساطير أيام كنا فى معتقل أبى زعبل ، هل أستطيع أن أصفه لكم ؟ لست أدرى ولكننى سأحاول .

من بين الجو الذى وصفته قبل ذلك ، الصراخ والعويل والأنات المتحشرجة والسياط العاوية اللاعقة من دم البشر جىء بالكلاب المفترسة يقودها الجند فى سلاسل مربوطة بأعناقها ، وصارت تعوى وتداعب أقدامنا مداعبة خفيفة ونحن نلتصق بالجدار نكاد نتجمد من الرعب والخوف ، ثم أتو بعدد من الجند أكثر من خمسين ، وكان على كل واحد منهم أن يفعل شيئا ، وكان هؤلاء الجند مدربين مثل الكلاب تماما ، وقاموا بأعمال شبيهة بأعمالها فى مرات سابقة كما تبين لنا بعد ، وكان على كل جندى أن يمر على هذا الصف المنكود ويصفع كل واحد صفعة على قفاه ، صفعة شبيهة بالقنبلة لبشاعتها وقوتها ، وكان يقف بجانبى شيخ عجوز محطم لم يحتمل الصفعة فسرعان ماسقط على الأرض ، ولا أدرى هل سقط من هول الصفعة أم من شدة الخوف ، المهم

أنه تهاوى إلى الأرض ، ووجدت نفسى أنحنى إليه وقلبى يتمزق من الصفعة والرحمة ، والرجل يرسل أنينا مخيفا ، ويتوسل ويستعطف ثم سكت إلى الأبد ، لا شك أنه قد مات من الخوف .

أما أنا فقد أخرجونى من الصف وضربونى جميعا حتى فقدت الرشد ، ولما أفقت وجدت نفسي ضمن كومة من لحم زملائي ، فقد ضربنا جميعا حتى تكومنا من شدة الضرب ، وكانت الكلاب تلغ فى الدماء بشراهة ووحشية وكم نالت الكلاب من اللحم البشرى فى هذه الليلة «ص ١٢٤ - ١٢٥» .

وكانوا يستخدمون التعذيب بالكهرباء بواسطة سلك عارى موضوع أمام مكتب كل ضابط وهو يأمر من يقف أمامه أن يتقدم ويمسك السلك بيده ويرغمه بواسطة كلاب البشر وكلاب أخرى مدربة ، وكانوا يستخدمون الكلاب وندر الذى لم تنهش جسده ، ويضعون الذى يحققون معه عاريا فى المجارى ويرغمونه على الشرب من مائها ثم يخرجونه عاريا إلى الكلاب ، وكانوا يعلقون الذى يضربونه بحيث يكون رأسه الى الأرض وقدماه إلى السماء ثم تنزل فرقة الضرب بالسياط وهم أربعة من شياطين الإنس ، وسرعان مايتلف جلد القدم ويتم هذا تحت إشراف ثلاثة من الأبالسة اللواء سعد زغلول عبد الكريم رئيس المباحث الجنائية العسكرية واللواء حمزة البسيونى مدير السجون الحربية . جلاد مصر الأول ، ورئيسهم العقيد شمس بدران مدير مكتب المشير رجل الحرب المغوار عبد الحكيم عامر .

واذكر انهم اثناء ذلك قذفوا لنا بأحد المصابين العائدين من التحقيق ، وكان ذلك المسكين قد أخذ علقته منذ يومين وترك فى العراء حتى جفت جروحه وتقيحت ، وفاحت رائحتها الكريهة ، فلحظة دخوله المخزن هبت رائحة كريهة كأنها صادرة من قبر دفن صاحبه حديثا ، وتكوم الرجل بيننا ولم ينقطع صراخه لحظة واحدة .

«رجلى ياناس ، الحقونى ياناس ، النار ، النار ، ياناس ، حاأموت الا يوجد فيكم مسلم ، والله ما اعرف حاجة عن الاخوان ، الله يلعن السياسة ياناس انا عربجى ايش عرفنى بالاخوان ، ياناس واحد يطفى النار اللى فى رجلى» .

كانت قدمه اليسرى ملتهبة وممتلئة بالصديد ولم نكن نملك غير الدعاء بان يخفف الله ألمه .

وعندما اشتدت الام الرجل وعلا صراخه حتى جاوز المكان اندفع الدم فى عروق أحد الذين معنا وقام وطرق الباب طرقا عصبيا حتى يأتينا أحد الحراس وتجمد الدم فى عروقى وفى عروق الموجودين على ما أظن ولم نتمكن من منعه فقد قام وفعل ذلك فى حركة خاطفة وصح ماتوقعنا فقد فتح الباب وظهر من فرجته ثلاثة من الجنود كأنهم الشياطين وفى يد كل واحد هراوة ضخمة وكأنهم كانوا على استعداد وفى انتظار اشارة البدء وصاح رئيسهم وهو أقبحهم وجها : -

وقعتم فى المحظور ياأولاد الكلب ، كنا ننتظر هذه الغلطة ، هيا الى الخارج جميعا .

وأوثقونا صفا متجاورين ولم يأت معنا الرجل الجريح فما كان بقادر على الوقوف وقد تأكد رئيس الحرس من ذلك . بعد ان طحنه بهرواته طحنا ولم يقم الرجل بل كسرت ذراعه فى هذه العلقة أما مافعلوه بنا فقد كان شيئا جديدا لقد أرغمونا على كنس فناء السجن بأيدينا التى مزقها الزجاج المتناثر فى الفناء وأوسعونا ضربا ولكما ورفسا ثم جعلونا نلحس سلالم السجن بألسنتنا تحت ضغط السياط والهراوات ونهش الكلاب .

وعدنا الى المخزن والدماء تسيل من أفواهنا ومنا من صاحبه ورم فى لسانه حتى وقتنا هذا .

أما الرجل الذى تركناه جريحا يعانى من الصديد الذى ملأ قدمه فقد رايناه يفعل شيئا عجيبا .

كان يتبرز ثم يدهن قدمه المتورمة ببرازه عله يطفىء نارها المستعرة ثم انتابته حالة عصبية فصار يأكل برازه ويصرخ صراخا عاليا وحاولنا رغم كل ماحدث ان نهدئه وان نمنعه مما كان يفعل .

ووجدت دموعى تنساب على خدى دون صوت ، كان قلبى يتمزق وكان هو يتمزق وينضغط تحت ثقل يد قوية عاصرة ولم يفكر أحد منا فى استدعاء الحرس لاسعاف هذا الرجل المسكين ولم ينقطع صراخه طوال النهار .

وفى الليل وأثناء تغيير نوبة الحرس المسائية صار الرجل ينادى زوجته وأبناءه بأعلى صوته ويطلب منهم أن يسامحوه ويغفروا له ذنوبا لانعرفها ثم اختلج جسده وأسلم الروح .

وفى الصباح وجدنا فى وجهه تعبيرا هادئا مطمئنا كأن الله قد غفر له» (ص ١٤٨) .



... رأيت بنفسى محمد حسنين هيكل وهو يدخل بنفسه الى فناء السجن بسيارته السوداء الفارهة ثم ينزل منها ويأتيه سعد زغلول عبد الكريم مهرولاً وهو كبير المباحث الجنائية العسكرية التى تضرب وتقتل وتشرد وتفعل بالعباد ماتشاء .

دخل الصحفى الكبير وجوقات التعذيب تعزف لحنها الصاخب اللاانسانى : السياط تعوى والبشر يصرخون ووقف الصحفى الكبير فى ساحة السجن ورأى بعينه وسمع بأذنه اكثر من نصف ساعة حتى جاءوه بواحد من اصحابه الذى أراد له الله ان ينجو من العذاب وأخذه بسيارته (ص ١٥٦) .



«ومن مكانى رايت اعجب منظر مر بى فى تلك المرحلة : الضجة تملأ فناء السجن وتدخل شاحنات قد حُمِلت بالبشر وينزل راكبوها فاذا بهم نساء ورجال أناس من فلاحى مصر واذا بالرجال يأخذون على الارض وضعا على اربع مثل ما تفعله البهائم ثم تركب النساء على الرجال ويهرول الرجال بهن بين فرقعة السياط والعويل والصراخ كانوا أكثر من خمسمائة رجل على ظهورهم خمسمائة أمرأة» .

كان مشهدا بالغ الاثارة ولايتصوره أحد وقد لايصدقه احد ولكنى رأيته بنفسى .

لقد كانوا أهل كرداسة ولهذا قصة :

فى الساعات الاولى للتحقيق استدعى الأمر القبض على واحد من الأخوان من بلدة كرداسة من اعمال الجيزة وشاءت الاقدار ان يكون هذا المطلوب اعتقاله متزوجا من سيدة اراد احد ضباط المباحث الجنائية ان يتزوجها ولكنها فضلت صاحبنا من اهل كرداسة واضمر الضابط الحقد فى نفسه وسنحت الفرصة عندما ارادوا القبض على صاحبنا وسعى الضابط لدى رؤسائه ليذهب هو فى هذه المهمة .

وذهب الضابط ومعه من المخبرين اثنان وطرقا باب من يريدون اعتقاله فلم يجدوه

وهنا أمر الضابط بان يقبض على زوجته رهينة حتى يسلم زوجها نفسه وثار الاهالى ورفضوا هذا المنطق وتجمع الناس وحدثت فتنة كل هذا والضابط على نفس الدرجة من الاصرار في اخذ تلك السيدة ولم يكتف بهذا بل اطلق عيارا ناريا اصاب احد الفلاحين وثار الناس وفتكوا بالضابط وهرب المخبران،[1] .

وبلغ الامر الى المسئولين وتحركت فرقة من الجيش المصرى بقيادة الفريق اول محمد فوزى وحاصرت الدبابات كرداسة وأحالوا نهارها الى ليل .. ستة عشر الف جندى من الجيش يحاصرون القرية وابيحت القرية للجند ثلاثة ايام هتكت فيها الاعراض وقتلت الماشية وبعض الناس وفى المدرسة الاعدادية جلد كل افراد القرية تحت اشراف الفريق أول محمد فوزى وكان عمدة القرية اخر من جلد ثم جيء بالمشتبه فيهم وكانوا خمسمائة بزوجاتهم وأطفالهم .

هذه القصة سمعتها من أهالى كرداسة الذين قابلتهم فى السجن الحربى وابى زعبل وطره ...، (ص ١٩١) .



وسجل الاستاذ احمد رائف فى المذكرة التى تقدم بها الى محكمة امن الدولة لطلب الافراج عنه الفقرة التالية : -

«اثناء وجودى بمعتقل القلعة فى الفترة مابين ٦٥/٨/٢٥ و ٦٥/٨/٢٨ - ثلاثة ايام فقط - إخرجت من الزنزانة عاريا ومعى أربعة اخرون من المعتقلين وسلمنا نحن الخمسة للمعذبين وظلوا يضربوننا بالتناوب ثلاثة أيام كاملة دون نوم حتى فارق واحد منا الحياة ولحقه اخران فى يومين على التوالى ولم أكن استجوب فى هذا الوقت ولم أكن أسأل عن شيء حينذاك .

ويمكن لحضراتكم ان تتخيلوا الاستجواب الذى تم بعد ذلك .

شاهدت عددا من المعتقلين فى السجن الحربى يفقدون أبصارهم وأطرافهم من التعذيب ورأيت النساء يجلدن بالسياط وكذلك الاطفال دون السابعة رأيت الاباء

---

(١) هذه الحادثه شبيهة بحادثة دنشواى التى حدثت عام ١٩٠٦ ايام الاستعمار الانجليزى ولكن الانجليز كانوا اكثر رحمة من سيادة الفريق محمد فوزى احد ابطال النكسة .

يضربون ابناءهم والأبناء يجلدون أباءهم أمام سمع ونظر السادة المحققين ويامرهم بحثا عن أشياء لايعرفها أحد .

ورأيت أكثر من ذلك ياحضرات المستشارين أتعفف عن ذكره حتى لااسيئكم بذكره» (ص ٥٦١) .

ولم يقتصر التعذيب على الاخوان المسلمين ففي يونيه ١٩٦٧ (شهر الهزيمة والعار) زجت السلطات بمجموعات من اليهود والمسيحيين الارثونكس والكاثوليك وجماعة شهود يهوا .

ويقول الاستاذ احمد رائف فى كتابه (البوابة السوداء) واصفا طريقة استقبال هذه الافواج والترحيب بها .

«كان الاجراء ان يرفع المعتقل الجديد رجليه فى (الفلقة) ويمد عليها حيث الضرب الموجع بالهراوة وعليه ان يهتف اثناء العلقة :

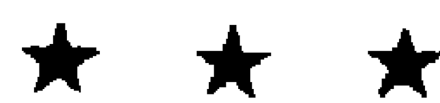
يعيش الرئيس جمال عبد الناصر !!

اى والله هذه كانت التعليمات وهذا ماشهدناه بأعيننا وسمعناه بآذاننا .

ورفض واحد من جماعة (شهود يهوا) ان يهتف هذا الهتاف وصار يردد (المجد لله فى الاعالى وعلى الدنيا السلام وبالناس المسره) .

وكان على اليهود فى الدور الثالث ان يهتفوا :

تسقط امريكا .. تسقط اسرائيل .. تسقط بريطانيا - يعيش الرئيس جمال عبد الناصر - الموت لاعداء القومية العربية . «ص ٤٢٣» .



وجاء فى كتاب الاستاذ محمود عبد الحليم «الاخوان المسلمون : احداث صنعت التاريخ» يصف اول خطوة للمعتقل داخل السجن الحربى وطريقة استقباله :

«عند دخول باب السجن الحربى يقابل المعتقل بعاصفة من الصفع بالايدى والركل بالاقدام والضرب بالعصى فى كل مكان من جسمه ، ثم تحلق رأسه حلقاً يكاد يزيل كل مابها من شعر ثم يؤمر بحمل امتعته والجرى بها الى زنزانته تحت عاصفة اخرى

من الصفع والركل حتى يدخل باب زنزانته وتغلق عليه . أما السباب والالفاظ البذيئة فقد نغفلها ، لانها لاتعد اهانة اذا قيست بما سواها من الاهانات» ص ٤٠٥ .

وتحدث المؤلف عن الاخ محمد مؤمن الذى ثار عندما تكرر امام عينيه منظر مثير ويقول «والمنظر المثير يتلخص فى ان يأمر العساكر ان يصفع الاخوان بعضهم وجوه بعض بطريقة قاسية وإلا اذاقهم هؤلاء العساكر الوان العذاب .

وطوى الاخ محمد جوانحه على هذا العزم وطرأ طارىء جديد زاد هذا العزم اشتعالاً ، ذلك أن ادارة السجن منعت الماء عن الاخوان ، واتخذت من الاجراءات التعسفية مايكاد يصل الى حد منعهم من قضاء حاجتهم فى دورة المياه ..

وفى خلال هذه المأساة استطاع احد الاخوان وهو الاخ عبد الفتاح من اخوان كرداسة وأحد زملاء الأخ محمد مؤمن فى الزنزانة ان يحصل على قليل من الماء ، وبينما هو فى دورة المياه ضبطه أحد العساكر فأخذ منه الماء ، واخرج زملاءه فى الزنزانة وامرهم بصفعه على وجهه ، وتصادف ان كان الأخ محمد مؤمن هو أول الصف ، فامتنع عن تنفيذ الأمر .. فهجم عليه العسكرى ليصفعه ويضربه كالمعتاد ، فقاومه الاخ محمد مقاومة شديدة انتهت بوقوع العسكرى على الارض .. وكان فى نية الاخ محمد ان يقتل العسكرى دفاعاً عن كرامة الانسانية أو حتى الآدمية ، ولكن الاخوان حالوا بينه وبين العسكرى .. فما كان من العساكر الآخرين إلا أن اجتمعوا على الاخ محمد لينتقموا منه ، فجاءوا به الى السارية وارادوا ان يربطوه اليها بحبل فرفض الاخ محمد وقال لهم إننى سأحتضن السارية دون حبل واضربونى كما تشاءون .

واحتضن الاخ محمد مؤمن السارية ، وجاء كل عسكرى بكل مايضرب به من كرابيج وقطع خشب وعصى ، وظلوا يضربونه حتى تعبوا جميعاً .. فألقوا مابايديهم متعجبين ذاهلين ، والذى اذهلهم وادخل اليأس فى نفوسهم هو أن الاخ محمد مع كل هذا الضرب القاتل لم يتأوه ولم ينبس ببنت شفة وهو أمر لاعهد لهم به ، بل اننا نحن الاخوان كنا فى دهشة من هذا الصبر العجيب .. حتى اننا سألنا الاخ محمد بعد ذلك كيف استطاع ان يصبر على هذا الضرب المميت دون أن يصرخ أو يتأوه ؟ فقال : إن الذى اقدم على ما اقدم عليه وهو ينتظر الموت ؛ فاذا جاء ماهو دون الموت فإنه لايكاد يحس له بألم . (ص٤٢٦ - ٤٢٧) .

«وتحت عنوان التعذيب على نغمات ام كلثوم» كتب مؤلف الاخوان المسلمون : احداث صنعت التاريخ» .

ومن تغالى المشرفين على هذا السجن فى التهتك انهم كانوا يبدأون عمليات التعذيب الذى يسمونه التحقيق بعد عشاء كل يوم . وكنا نعرف انهم بدأوه حين كانت تنطلق ميكرفونات السجن بأعلى صوتها الذى كان يصم الآذان بأغانى ام كلثوم ، وتظل على هذا الضجيج حتى الفجر .

والناس الذين يمرون بجانب السجن الحربى أو الذين يسكنون قريباً منه ، معذورون حين يسمعون هذه الأغانى تذاع أن يحسنوا الظن بادارة السجن ويعتقدوا انهم من الرحماء الذين يريدون أن يخففوا عن السجناء مرارة السجن فلجأوا الى اذاعة هذه الاغانى ترفيها عنهم وشفقة بهم . وماعلم هؤلاء أن هذا الذى يسمعون إن هو إلا تمويه ليستروا فى ضجيجه شيطانية ماكرة ، واسلوب فاجر مبتكر ، ونسيان تام لوجود إله يسمع ويرى ..

وكان واضحا مما يجرى فى هذا السجن أن الجهة المسيطرة عليه جهة اعلى مركزاً واقوى نفوذا من المباحث العامة ومن أدلة ذلك أنه فى أثناء وجودنا فى هذا السجن جىء بشخصيات لم يكونوا ممن يدخلون فى افق المباحث العامة وعذبوا وشرحت اجسامهم بالسياط وسمعنا صراخهم كصراخ النساء ومنهم صلاح الدسوقى الذى كان أحد عتاولة الثورة المتصدرين فى سنة ١٩٥٤ لتعذيب الاخوان بالنفخ والكي ، والذى كان منذ استقرت الثورة محافظاً للقاهرة ، منحوه هذا المنصب نكاية في زميله الاخ الضابط صلاح شادى . (ص ٤٨٤) .

وتحدث الاستاذ محمود عبد الحليم عن الدور الارضى فى سجن ابو زعبل وما فيه من زنازين فقال «وقد وجد علماء تكنولوجيا التعذيب من السوفيت وتلاميذهم المصريين فى هذه الزنازين وفى بعض الصالات والمنشآت فى الدور الأرضى مكاناً مناسباً لتثبيت بعض آلات التعذيب أو لوضعها بدلاً من آلات الموسيقى التى أنشئت هذه الأماكن من أجلها .. وعن طريق استغلال هذه الأماكن استطاعوا أن يصدروا من آلات وضعوها بها أصواتاً تبعث الرعب فى نفوس سكان هذا السجن جميعاً ؛ تبعث ليلاً وتخترق سمع كل فرد بطريقة معينة تخلع القلوب ، وتصور للسامع أن قوة

ضخمة من الهمجيين من جلادى السجن منطلقة نحوه بالكرابيج والبنادق لإبادة ساكنى السجن دون رحمة ولا تمييز ..ولا يملك معتقل مؤمن بالله وأعزل من كل سلاح فى هذه الحالة إلا أن يبتهل إلى الله أن يقبض روحه التى قد تفيض بعد لحظات على الايمان ..

. ولم نتنبه إلى أن هذه الأصوات مجرد خداع من آلة إلا بعد عشرات المرات فى عشرات الليالى وكنا نعتقد أنها تجريدة حقيقية ، وأنها تجتاح كل ليلة عددا من إخواننا ، وأننا – نحن نزلاء الدور الثالث – لابد أن يأتى دورنا إن عاجلاً وإن آجلاً . ومع علمنا مع ذلك بأنها آلة ، فانها كانت بأصواتها المنكرة تبعث فينا الكآبة والخوف والانقباض» (ص ٤٧٣)

وفى سجن ابو زعبل التقى بصهره الاستاذ مصطفى الذى كان بالسجن الحربى عند وقوع احداث كرداسة ومنه علم بوقائعها .

ويقول الاستاذ محمود عبد الحليم :

«وقد قص علىَّ الاستاذ مصطفى مارآه بعينيه ثم ماسمعه منهم ، وقد وجدته مطابقاً لما قرأته فى كتاب «الموتى يتكلمون» فرأيت ان انقله تماماً للفائدة :

كان من بين الأسماء التى ذكرها على عشماوى (أحد المتهمين فى قضية قادة التنظيم سنة ١٩٦٥) اسم «السيد نزيلى» على أنه مسئول عن مجموعة الاخوان فى إمبابة.. ويقيم فى كرداسة .. وتوجهت مع غروب الشمس يوم ٢١ أغسطس مجموعة من زبانية المباحث الجنائية العسكرية بعلابسهم المدنية إلى القرية الهادئة فى إمبابة .. كان عددهم ثمانية .. وسألوا عن منزل السيد نزيلى .. واعتقد أهالى القرية أنهم أصدقاء له حضروا لتهنئته بزفافه فقد كان زفافه تم قبل ذلك بأيام .. وتوجهوا إلى المنزل .. واقتحموه عنوة .. ولم يكن السيد نزيلى موجوداً .. كانت عروسه فقط هى التى بالمنزل مع شقيقه عبد الحميد .. وسألوا عن السيد ، ولما علموا بعدم وجوده تفرقوا فى غرف المنزل يفتشون وينهبون .. وكانت هذه عادتهم بجانب البحث عن أى أدلة ، يبحثون عن المال والمصوغات .. يقدمون الأدلة إن وجدت وأغلبها الكتب الدينية إلى رؤسائهم ، ويخفون فى جيوبهم المال والمصوغات ..

واعتقد عبد الحميد أن الثمانية عصابة من اللصوص .. خرج إلى الشرفة يستغيث ، وتجمع أهالى القرية .. وأراد الثمانية اصطحاب عبد الحميد وعروس شقيقه إلى السجن الحربى ليضطر السيد نزيلى إلى تسليم نفسه .. واعتقد الأهالى أن الثمانية يخطفون ابن قريتهم وعروس شقيقه .. وتصدى كل أهالى القرية للثمانية .. ونشبت معركة رهيبة انتهت بهروب سبعة من الثمانية أما الثامن فقد سقط قتيلاً .

وبعد ساعة .. تحرك موكب من المصفحات إلى القرية الساكنة وأكثر من ألفى جندى من جنود الجيش فى حملة تأديبية للقرية وأهلها الذين تجرأوا على «ضرب الحكومة» وكانت أوامر الحملة صادرة من شمس بدران (الذى استطاع الهرب حالياً إلى انجلترا لينعم بالملايين التى سرقها من مال الشعب وتمكن من تهريبها ..) وتحولت القرية إلى ساحة معركة .. واستمر دوى الرصاص طول الليل .. والصرخات .. صرخات الرجال والنساء والأطفال تنطلق إلى السماء تحمل الأنين والشكوى إلى الخالق العظيم ..

وتم تفتيش كل منازل القرية .. ونهب كل قرش فى كل بيت .. ثم تم جمع الرجال وربطهم بالحبال كقطيع ماشية ، واقتادوهم إلى اللوريات لتنقلهم إلى السجن الحربى .. وفى لوريات أخرى تم تجميع الزوجات والأمهات واقتدن أيضاً إلى السجن الحربى ..

وفى فناء السجن .. جمعوا الرجال .. ووقف الفريق محمد فوزى يستعرض «السبايا» وكأنه قائد جيش يستعرض أسرى جيش الأعداء .. وكان الرجال وقوفاً .. وصرخ فيهم مايسترو التعذيب صفوت الروبى أن يركعوا أمام القائد ويسجدوا .. وانهالت الكرابيج على ظهورهم ..

ثم صدرت الأوامر أن تمتطى كل امرأة من كرادسة ظهر زوجها أو أبيها أو جارها .. وأن يحبو الرجال - والنساء فوق ظهورهم - فى الفناء .. بينما اصطف عدد آخر من أهالى كرادسة على هيئة دائرة وصدرت إليهم الأوامر أن يصفع كل منهم جاره ، ويبصق فى وجهه .. ولاحظ السجانون أن بعض الصفعات ضعيفة .. فكانوا يلهبون أصحابها بالكرابيج .

وكانت تلك صورة ماتعرض له أهالى كرادسة الذين اقتيدوا إلى السجن الحربى ليبقوا بداخله تسعة وعشرين يوماً يكررون فيها المشاهد السابقة .. أما نفس القرية فقد احتلتها قوات من المباحث الجنائية العسكرية وأصدرت أوامرها أن يلزم الكل منزله لايغادره أبداً .. وأغلقت المساجد وأمرت بتعطيل الصلاة .. وتصادف أن مات أحد شيوخ القرية وهو محمد عبد العزيز حيدر .. ورفض رجال المباحث الجنائية العسكرية دفنه .. وبقى فى فراشة ثلاثة أيام حتى تعفنت جثته .. وعندما صدرت الأوامر بأن يتم دفنه خرج نعش الرجل يحمله أربعة رجال فقط ولا يتبعه أحد إلى المقابر .

وختم الاستاذ محمود عبد الحليم كتابه «الاخوان المسلمون:احداث صنعت التاريخ» بإيراد مثالين للتعذيب وقع أولها على رجل عسكرى هو العميد المتقاعد نصر الدين محمد الامام – ووقع الثانى على رجل مدني هو الاستاذ شمس الدين الشناوى المحامى . ونقل المؤلف المثال الاول عن كتاب «الموتى يتكلمون» للاستاذ الصحفى سامى جوهر رحمه الله – والثانى من كتاب «محاكمات الدجوى» للاستاذ شوكت التونى المحامى رحمه الله .

وجاء بالنسبة للمثال الأول :

«لعل أصدق صورة لألوان التعذيب هى التى يرويها واحد ممن تعرضوا لها .. وفى الصفحات القادمة يروى العقيد متقاعد نصر الدين محمد الإمام كيفية تعذيبه حتى يعترف أنه وتسعة من زملائه كانوا يدبرون انقلاباً لنظام الحكم ..

وكان نصر واحداً من المتهمين فيما أسموه مؤامرة مدرسة المشاة . وزملاؤه فى الاتهام هم العقداء إبراهيم طه إبراهيم وبهى الدين مرتضى وعلى إبراهيم أبو ليمون ومصطفى كمال المساح وفاروق جمعة مناف وجمال الإتربى وإبراهيم الجندى والمقدم مهندس عادل المنياوى والملازم أول عبد الملاك ميخائيل غطاس .. والمتهم الأخير وهو مسيحى وضع لإبعاد الشبهة عن حقيقة تدبير السوفيت للإحاطة ببقية المتهمين .. فقد كان المتهمون التسعة من المعروفين بشدة تمسكهم بتعاليم الدين ، وتأدية الصلاة فى مواعيدها حتى وهم فى مكاتبهم .. وكان ذلك يثير الخبراء السوفيت الذين انتشروا فى مختلف وحدات الجيش بحجة تدريب قواتنا على السلاح السوفيتى .

واستطاع هؤلاء الخبراء السوفيت أن يحركوا أعوانهم في مكتب المشير وفي سكرتارية عبد الناصر ضد تلك المجموعة ، وخاصة بعد أن كان بعضهم بدأ يناقش حرب اليمن ، وهل من يموت فيها يعتبر شهيداً أم لا ، لأنها حرب ليست لنشر العقيدة الإسلامية ، وإنما حرب يقاتل فيها المسلم أخاه المسلم ..

وكانت تلك هي الحقيقة التي كان يتناقش فيها المتهمون عندما فوجئوا بالقبض عليهم بتهمة تدبير انقلاب عسكري للإطاحة بالحكم .. ويروى العقيد نصر الدين محمد الإمام تفاصيل القبض عليه .. قال إنه فوجئ برجال المباحث الجنائية العسكرية يقتحمون مسكنه برياسة تلميذ له هو الرائد حسن كفافي .. كان الوقت بعد منتصف الليل .. أيقظوا أطفاله وزوجته وأمه المريضة التي لقيت ربها بعد ذلك بأسبوعين .. حبسوا الجميع في غرفة .. وبدأوا يفتشون مسكنه .. وعثر حسن كفافي على مبلغ ألف وخمسمائة جنيه كان نصر قد ادخرها لشراء تاكسي يعاونه إيراده في مجابهة تكاليف المعيشة .. وأخذ حسن لنفسه المبلغ مدعياً أنه سيعيده عندما يتأكد من مصدره .. وطبعاً اختفى المبلغ إلى الأبد .. وبعد أن مزقوا المراتب بالمطاوي بحثاً عن أدلة ، ولم يجدوا شيئاً اصطحبوه إلى السجن الحربي ..

ويقول العقيد متقاعد نصر الدين محمد الإمام :

ولم أكن أعلم لماذا قبضوا عليّ .. حاولت أن أسأل حسن كفافي عن السر وراء ذلك .. لم يجبني بشيء إلا بأنه تلقى الأوامر بذلك ، وأن زملاءه تلقوا أوامر مماثلة للقبض على آخرين من الضباط .. حاولت أن أعرف منه أسماء زملائي الذين قبض عليهم ولكنه لم يكن يعرف شيئاً ..

ودخلت السجن الحربي .. كنت أرتدي ملابسي المدنية .. وقبل أن يغلق باب السجن .. وجدت مايسترو التعذيب السجن الحربي صفوت الروبي .. وكان برتبة رقيب أول ثم رقي في خلال عام ١٩٦٦ ترقية استثنائية إلى رتبة مساعد .. وفي عام ١٩٦٧ رقي ترقية استثنائية إلى رتبة الملازم لمهارته في تعذيب من يوقعه سوء حظه ويدخل السجن الحربي .. كان صفوت يقف ممسكاً بكرباج وحوله ثلاثة أشبه بعمالقة القرون الوسطى .. ولكل منهم اسم مستعار .. أحدهم يطلقون عليه «الديزل» والثاني «سامبو» والثالث «الأسود» .. وانهال الأربعة عليّ بالكرابيج .. وكنت كلما

جريت ناحية واجهني أحدهم بكرباجه .. أحاطوا بي في شبه دائرة .. وسقطت من شدة الإعياء بعد أن تلقيت مايزيد على مائتي كرباج .

وأسعفوني .. وكان الذي يقوم بعمليات الإسعاف العقيد طبيب حاليا ماجد حماده وكان برتبة ... ائد .. ثم حملوني إلى زنزانة مظلمة تماماً .. ليس بها أي منفذ ضوء .. وألقوني داخلها .. وارتميت على الأرض ورفعت عيني إلى سقف الزنزانة وصرخت «يارب» .

وفتح باب الزنزانة بعنف ودخل «الديزل» وانهال على جسدي المكوم في ركن الزنزانه بالكرباج وهو يردد مستنكراً «إنت بتقول يارد . ياابن .. هنا مفيش ربنا .. وإن جه حنحطه جنبك في الزنزانة» ثم أمرني بالجلوس القرفصاء ووجهي إلى الحائط وان أرفع ذراعيّ إلى أعلى .. وامتثلت لأوامره .. ولا أعرف كم من الوقت مضى علّي وأنا في هذا الوضع .. ولكنني أفقت على الكرابيج تلهب جسدي ، ويبدو أنني من شدة الإرهاق غلبني النعاس فارتميت على جانبي ..

وأمرني صفوت الروبي أن أخلع ملابسي .. وتوقفت عند ملابسي الداخلية فانهالوا علّي بالكرابيج .. وأصبحت عارياً تماماً .. وألقوا لي بأوفرول أزرق ممزق به آثار دماء ممن سبقوني في ارتدائه .. واقتادوني إلى خارج الزنزانة إلى الفناء .. وعلى غرفة مدير السجن قال لي صفوت :

- حتقابل دلوأت شخصية كبيرة .. عايزك تجيب قدامه كل اللي في بطنك .. ماتخبيش حاجة ووجدتني وأنا العقيد أقول للرقيب أول : حاضر يابك ..

ودخلت الغرفة .. وكان شمس بدران يتصدر الغرفة جالساً وراء مكتب .. وعن يمينه مختار صالح رئيس المخابرات الحربية ، وعن يساره سعد زغلول عبد الكريم مدير المباحث الجنائية العسكرية ، وإلى جواره جلال الديب نائب الأحكام .. بادرني شمس قائلاً :

- اتكلم يانصر عن كل حاجة .. زملاءك اعترفوا وما تحاولش تنكر .

وتساءلت بصدق :

عن إيه ياافندم أتكلم .. أنا ماأعرفش حاجة .. أنا مخلص لبلدى وجيشى .. أنا .. ولم أكمل جملتى فقد شعرت بثقل جبل يسقط فوق رأسى فارتميت على الأرض .. وفى ثوان كنت معلقاً من يدىّ وقدمى .. رأسى إلى أسفل وقدمى إلى أعلى .. أشبه بالذبيحة فى محل الجزار .. وصوت شمس يأمر قائلا :

- ألف ..

وانهالت الكرابيج على قدمى .. وصوت يعد واحد .. اثنين .. وأغمى علىّ ولم أسمع شيئاً بعد رقم ٢٩٧ .. وعندما أفقت وجدت نفسى ملقى فى نفس الزنزانة وأمامى الدكتور ماجد حمادة يضمد جروحى ..

وبقيت فى الزنزانه ثانى يوم .. بدون طعام أو شراب حتى الليل .. عندما فتح باب الزنزانة مرة أخرى كنت فى حالة من الإنهاك والانهيار التام .. وسحبونى إلى خارجها .. الى فناء السجن حيث يوجد تمثال كبير لجندى ممسكا ببندقيته .. وحول التمثال على شكل دائرة ستة جنود .. ثلاثة منهم ممسكون بالكرابيج وثلاثة ممسكون بسلاسل مقيد بها ثلاثة من كلاب الحرب .. والكلب منهم فى حجم الحمار الصغير وفى منتهى الشراسة .. وأمرنى صفوت أن أجرى حول التمثال .. وحاولت أن أنفذ الأمر ولكن قدمى لم تستجيبا للأمر .. كانتا متورمتين .. وبدأت أمشى بخطوة سريعة .. وعندما أصل فى دورتى إلى أحد الجنود الممسكين بالكرابيج يلهب ظهرى أو صدرى أو وجهى بكرباجه ، وعندما أصل إلى أحد الممسكين بالكلاب يطلق كلبه لينهش فى جسدى بعد أن مزق مابقى من الأفرول الأزرق ..

وبعد عدة جولات حول التمثال سقطت من شدة الإعياء فأطلقوا الكلاب لتنهش فى جسدى .. ولم أشعر بشىء ..

وعندما فتحت عينى .. ولا أعرف بعد كم من الأيام أو الساعات .. وجدت أننى لست بمفردى فى الزنزانة .. وضعوا معى الكلب «عنتر» وهو كلب أعرج من أشرس الكلاب وموجود حالياً فى معرض الطب البيطرى بالعباسية .. ولكن قدرة الله سبحانه وتعالى حولت ذلك الكلب الشرس .. كلباً وديعاً جداً معى .. بل كان أشد رحمة بى من الإنسان فى السجن الحربى ..

ويصمت العقيد نصر الإمام للحظة وقد اختنق صوته بالبكاء .. وهو يتذكر تلك الأيام الحالكة السواد ليست فى حياته فحسب بل وفى حياة الأمة بأكملها ويقول :

شعر الكلب بما أقاسيه وكان يأتى يتمسح فى جسدى .. يلعق بلسانه جراحى .. وعندما كان يفتح باب الزنزانة لتقديم وجبات الطعام له وكان فى الصباح آنية بها لبن ، وفى الظهر آنية بها شوربة بجوارها لحم نيىء .. وفى المساء ..وكان يشرب من الآنية بعض اللبن ثم يدفعها بأرجله ناحيتى .. وكنت أشرب ماتبقى منه من لبن ..

ومرت أيام وأنا على تلك الحال .. ثم اصطحبونى إلى التحقيق مرة أخرى .. وقبل أن أدخل غرفة التحقيق سألنى صفوت الروبى : تعرف عفت ؟

قلت له : إن هذا اسم زوجتى .

فقال لى ناصحاً : إنهم أحضروها وسيهتكون عرضها إن لم ترح شمس بك وتوافقه وتحكى له عن كل شىء ..

ولم أصدق أن النذالة تبلغ بهم تلك الدرجة .. ودخلت غرفة التحقيق وقد قررت أن أستغل بطولتى السابقة فى المصارعة فى إحداث عاهة لأى شخص يقترب منى محاولاً تعذيبى .. وكنت قد استرددت بعض قواى فى الأيام السابقة التى تركونى فيها داخل الزنزانة مع الكلب عنتر ..

وبدأ شمس بدران يسألنى عن صلتى بالعقيد إبراهيم طه .. وقلت له إننى لم أره منذ عام وكان من تلاميذى فى مدرسة المشاة .. ولم تعجب إجابتى شمس .. فانهال بالشتائم .. وفى لحظات وجدت نفسى ملقى فوق الأرض .. وفى لحظات معلقاً كالذبيحة والكرابيج تنهال علّى حتى فقدت الوعى ..

وأفقت بعد يوم أو أيام .. لأجد نفسى فى نفس الزنزانة .. والكلب عنتر يلعق بلسانه جراحى .. ثم أخذونى إلى الخارج .. ووقف خلفى العسكرى سعد درويش - وهو حالياً عسكرى مطافى بشركة الغزل والنسيج بكفر الدوار ومحبوس على ذمة قضايا التعذيب .. وكان سعد يقوم بنفس دور «العسكرى الأسود» الذى استخدمه إبراهيم عبد الهادى أحد رؤساء وزراء مصر فى عهد الملك السابق فاروق لتعذيب الإخوان المسلمين .. ووقف صفوت الروبى أمامى .. وسأل سعد :

– هل اعتديت عليه ياسعد ؟ وأجاب سعد : لسه ياافندم .

ورد صفوت : طيب خذه .

ودفعني سعد أمامه .. فارتميت على يد صفوت الروبي أقبلها معلنا استعدادى أن أقول أي شيء .. وأمره صفوت أن يتركني .. وأخذني إلى غرفة التحقيق .. وسألني شمس :

– إيه الاتفاق اللي تم بينك وبين محمد نجيب ؟

وأجبته صادقاً : محمد نجيب لم أره منذ عام ١٩٥٩ .. رأيته مصادفة آخر مرة وكانت معه حراسة في محل يشترى أطباقاً .. ورد شمس : أنت كذاب .. أنتم كنتم حتجيبوه رئيس الجمهورية لما تنجْح حركتكم مع الإخوان المسلمين ..

وأجبته صادقاً : أنا ماليش دعوة بالإخوان أو بمحمد نجيب .

ووقف شمس ثائراً وتقدم منه صفوت سائلاً : أعمل له مولد ياافندم؟ وأجاب شمس باقتضاب : طيب ..

وفي ثوان كنت معلقاً كالذبيحة .. ثم وضعوا بين أصابع قدمي ورق كرتون : واعتقدت أن الرحمة نزلت في قلوبهم وأرادوا إبعاد أصابعي عن بعضها حتى لاتحتك الجروح التي بها .. ولكني فوجئت بهم يشعلون النار في الكرتون وتحترق أصابعي بالنار وهم ينهالون عليّ ضرباً بالكرابيج .. حتى فقدت الوعي ..

وعندما أفقت .. بعد يوم أو أيام لاأدرى .. وجدت نفسي في الزنزانة ، وشعر الحراس بأنني أتحرك .. وجاء لي صفوت الروبي واقتادوني إلى الخارج ، وأعلنني أنه صدر الحكم بإعدامي رمياً بالرصاص .. ولكن شمس بك قرر أن أدفن حياً .. وفعلاً اقتادوني إلى حفرة كبيرة وألقوا بي بداخلها ، ثم بدأوا يهيلون الرمال فوقي حتى غطتني تماماً ماعدا رأسي ... وأغمضت عيني بعد أن رددت الشهادتين .. وفجأة دوى صوت أعتقد أنه صوت شمس بدران أو حمزة البسيوني يأمر بإخراجي .. وأزاحوا الرمال وأخرجوني ..

ووقفت أمام حمزة البسيوني وشمس بدران .. وقال حمزة : إزاى نبعته لربنا وفيه

في جسمه حته سليمة ؟ وقاموا بخلع ملابسى .. ووقفت عارياً تماماً .. وكانت آثار السياط والجروح تغطى كل صدرى وظهرى وذراعى وقدمى .. ونظر حمزة البسيونى إلى عضوى التناسلى وأشار ضاحكاً :

ده لسه سليم ليه ؟ احرقوه ..

وعلى الفور أحضروا سيجارة مشتعلة وبدأوا يحرقون العضو التناسلى فى عدة مواضع ثم قيدونى وبدأ حمزة البسيونى بواسطة آلة فى يده ينزع أظافر أصابعى العشرين .. أصابع يدى ورجلى ..

ونقلونى هذه المرة إلى المستشفى .. مستشفى السجن ، وعندما أفقت وجدت ذراعى وفيها «ابرة الجلوكوز» وجاءنى جلال الديب نائب الأحكام - الذى استطاع الهرب هو الآخر حالياً إلى الخارج .. ونصحنى أن أعترف بكل شيء .. وطلبت منه أن يكتب أى شيء وأنا مستعد للتوقيع عليه ..

وتحسنت معاملتى .. وأحضروا لى طعاماً فاخراً .. ولكننى لم أكن أستطيع أن أمضغ أى طعام لتورم شفتى وتهشم أسنانى .. وكانوا يساعدونى فى وضع كوب العصير فى ناحية من فمى لأرتشف نقطة أو اثنتين أو أتوقف من شدة الآلام عندما أحرك شفتى ..

ثم جاءنى جلال الديب بإقرار يتضمن قصة خيالية عن مؤامرة كنا ندبرها للقيام بانقلاب عسكرى للإطاحة بالرئيس السابق .. ووقعت على الإقرار .. ودخلنا السجن .. حتى جاءت النكسة وصدر قرار جمهورى بالعفو عنا وشطب القضية وكأنها لم تكن وأفرج عنا .. ولكننا عدنا إلى السجن مرة أخرى بعد ٤٣ يوماً حتى أفرج عنا فى أيام السادات .



وجاء فى كتاب «كبرى الحركات الاسلامية فى القرن الرابع عشر الهجرى للدكتور محمد السيد الوكيل» تحت عنوان نماذج من الارهاب الناصرى .

١ - هذه قصة تلميذ فى الخامسة عشرة من عمره يرويها بغير تزويق ، قضى فى السجن خمسة أعوام ، قال لمحدثه : هل تريد أن تعرف الجريمة التى ارتكبناها؟

كنا تلاميذ فى المدرسة ، وكان لنا زملاء من أبناء الإخوان المسلمين المعتقلين ، وكانوا من أحسن التلاميذ وأطيبهم ، وكنا نحبهم حب الأطفال لأترابهم ، وهذه هى الجريمة الأولى فى نظر حكام مصر .

كنا نشعر بأن هؤلاء الزملاء فى منتهى البؤس والفقر ، كانت ملابسهم تدل على ذلك كما كانت كتبهم وأوراقهم تنطق به ،.ولكنهم كانوا صامتين معتزلين ، لايكلمون إلا من يكلمهم .

ذات يوم قال لى أحد أصدقائى : إننا لابد أن نعمل شيئاً لمساعدة هؤلاء اليتامى ، وأسرهم ، وقال : إنه سيتكفل بجمع المال من الأقارب والاصدقاء ، وعلى كل واحد منا أن يحمل المال إلى إحدى الأسر ، وذهبت إلى منازل هؤلاء الإخوان ، ورأيت أمهاتهم يعشن مع أطفالهن فى غرف ضيقة بائسة كالثكالى واليتامى ، لأن الأزواج والآباء فى السجون والمعتقلات منذ عام ١٩٥٤ ، وكنا إذ ذاك فى عام ١٩٥٧،تصور أسرة تعيش بدون عائل ثلاث سنوات وليس لها مورد رزق تعيش منه .

ثم يروى قصة تعذيبه فيقول :

بعد الضرب والتعذيب رموا بى وبزملائى فى سجن من سجون الإسكندرية عرفت أن اسمه سجن «الحضرة» وفى هذا السجن لقينا الأهوال ونحن أطفال لمدة سنتين تقريبا .....

استعملوا معنا الضرب بالعصىّ ، وابتكروا وسيلة جديدة من العذاب يسمونها التكحيلة ، وهى عبارة عن طبق مملوء بالفلفل الأحمر ، ويصبون عنيه الماء ، ويجبرون الشخص على وضع رأسه ووجهه فيه ، وفتح عينيه ، فيدخل الماء والفلفل فى عينيه ، ولاأحدثك عن الآلام التى كنا نعانيها من التكحيلة .

كذلك كان الجندى أو الضابط يشرب السيجارة ، فإذا انتهى أطفأها فى شحمة أذن الأخ أو فى عنقه ، وكانوا يشعلون النار فى أعضاء التناسل التى هى أشد أعضاء الجسم حساسية . كانوا يعذبوننا فى النهار فإذا كان الليل أدخلونا زنازين مملوءة بالماء

فلا نستطيع أن ننام ولا نستطيع أن نجلس ولا نعرف طعم الراحة ، ونظل هكذا طوال الليل فإذا كان الصباح أخرجونا للطوابير والتعذيب .. وهكذا[1] .

٢ - وهذه قصة أول شهيد فى السجن الحربى عام ١٩٦٥ م ، وقصة تعذيب عواد تعطى الصورة الضارية لمذبحة السجن الحربى ، ولكنها فى نفس الوقت كانت مثالا رائعا لثبات المؤمن ، فجعلت من عواد معلما فى طريق الدعوة الإسلامية .

بعد القبض عليه ساقوه إلى السجن الحربى ، وأحضره صفوت الروبى جلاد السجن الحربى أمام مكتب سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية ، وتقدم السفاح صفوت الروبى وقال : هذا هو المجرم محمد عواد يافندم .

وعندئذ صرفوا جميع الذين كانوا يعذبونهم ، وأوقفوا محمد عواد وحده ، وأخذوا يعذبونه ، واستمر تعذيبه يومين فى حضور شمس بدران ، وحمزة البسيونى ، ورياض إبراهيم .

ويقول المهندس طاهر سالم وهو شاهد عيان : رأيت محمد عواد وهم يعذبونه وهو يتحداهم أن يخرجوا منه كلمة ، كان يعذبه الصاغ رياض إبراهيم ، والصاغ حسن كفافى وصفوت الروبى كانو يعذبونه ويضربونه بقسوة كى يجيبهم على أسئلتهم ، ويعترف بما يريدون لكنه لم يتكلم ولم يحقق لهم ماأرادوا .

فأنزلوه إلى الفسقية «البركة» وأغرقوه فيها ، ونزل العسكرى «خرشوف» وركب على أكتافه وأمسك برأسه يغطسه فى الماء إلى حد الموت ويكيل له الصفعات واللكمات ، ثم أخرجوه من الماء وهم يتميزون غيظا من صلابته وعناده ، وأمسك به صفوت الروبى وأنزله مرة ثانية إلى الماء ، وأخذ يضرب رأس عواد بعنف فى جدار الفسقية حتى هشمه ، وسالت منه الدماء بغزارة ووقع عواد مغشيا عليه يسبح فى مياه الفسقية التى تلوثت بدمه ، ثم أخرجوه ، وألقوا به على الأرض وقالوا : إنه سافر خلاص ... فعرفت أنه فارق الحياة .

---

(١) نافذة على الجحيم ص ٤٠ - ٤٣ .

وكان صفوت الروبى يصيح : ياعواد إذا كان ربنا عنده جهنم إحنا عندنا جهنم كمان[1] .

٣ - ويروى أحد الجنود الذين كانوا يعملون فى الأعمال الكتابية فى السجن الحربى يقول :

رأيت أحد المعتقلين سلطوا عليه كلبا ، فصار يطارده وهو يجرى والكلب خلفه يعقره ويقطع ملابسه ، حتى تعثر وسقط على الأرض .

وعندئذ هجم عليه الكلب هجمة وحشية ، فصرخ صراخا شديدا ، ولم يبعدوا عنه الكلب إلا وهو فى حالة نزيف وإغماء ، وجروه على هذا الحال إلى المكاتب ، وعلمت بعذ ذلك أنه قد مات لأن الكلب قد أكل «خصيتيه»[2] .

والجدير بالذكر أن هذه الكلاب كانت معلمه ، وكانوا يحبسونها أياما طويلة بدون أكل حتى يشتد بها الجوع ثم يسلطونها على المعذبين فتمزق أجسامهم[3] .

٤ - وهذا لون آخر من أبشع ألوان التعذيب ، وكلها بشعة دنيئة إنها قصه رجل من رجال الجامعة العربية بل هو رئيس قسم شمال أفريقيا فيها ، إلتقى به الصحفى اللبنانى المارونى روكس معكرون ، وقص قصته فى كتابه «أقسمت أن أروى» قال : قلت للأستاذ صالح : سمعت من الزبانية هنا أنكم كنتم ضيوفا على الباستيل - يعنى السجن الحربى - تنهد صالح وقال : أيوه ياأخى ، كنا بالباستيل ، وأى باستيل !! رحم الله باستيل فرنسا قلت بالله عليك ياصالح أخبرنا ماذا جرى معك شخصيا هناك ؟ لقد تسربت أخباركم وأنتم فى الباستيل بواسطة الزبانية هنا ، إلا أننى أرجو سماع القصة منك بالذات .

قال صالح : ماذا أقول ، أشياء لاتقال ، ولايمكن أن يتصورها عقل .

قلت : فليكن ، لقد صممنا أن نسمع منك القصة على حقيقتها .

---

(١) مذابح الاخوان فى سجون ص ١٥١ - ١٥٢ .
(٢) نافذة على الجحيم ص ٣٢ .
(٣) مذابح الاخوان ص ١٢٢ .

قال صالح : فتح باب الباستيل الضيق ، فاستقبلونا بلون جديد من الشتائم والسباب والسياط ثم صدرت أوامر حمزة البسيونى ، معك دقيقة واحدة لتكون بعدها عريانا زى ماولدتك أمك .

قلت للجاويش ولماذا ؟

قال هنا يا ....لايسأل لماذا ؟ ولم نتعود أن نسمعها من أحد من قبل ... اخلع ثيابك فورا .... وإلا .

قلت للجاويش : لاداعى لهذا التهديد سأترك شيئا يستر عورتى فقط ، وخلعت ملابسى ولكن البسيونى لم يرتح لى ، فأمر زبانيته بإهدار كرامتى ، وحاولت الاحتجاج بشدة ، فتناولتنى السياط من كل جانب وبكل غلظة حيث مزقت جسدى ، وأنهكت قواى ، وغبت عن وعى .

وأفقت أخيراً لأجد نفسى فى غرفة مظلمة ضيقة يعلو أرضها شبر من الماء ، وبابها موصد ، صنعت خصيصا لهذ الغاية ، غاية التعذيب والإرهاب ، وقضيت ليلة ليلاء عرفت فيها أبشع صور التنكيل والإجرام .

كنت مرهقا للغاية ، ألتمس لحظة من راحة ، ولكن كيف الوصول إلى ذلك ؟ كيف أنام وفراشى من ماء ، ولم أستطع الجلوس ، وبقيت واقفا انتقض من البرد ، وأتلوى من العذاب والألم حتى الصباح .

أخرجونى من الغرفة منهوك القوى ، لاأستطيع حراكا ، ولكن ليدخلونى هذه المرة فى غرفة كبيرة يتدلى من سقفها جنزيران من الحديد - أى سلسلتان من الحديد - فى نهاية كل وحدة منهما حلقة حديدية .

وسألت الزبانية ، ألا من راحة ؟

فأجابنى أحدهم ، كل الراحة ، إنه وقت الفطور ، سنقدم لك الآن وجبة الإفطار ثم بعد ذلك نتركك لتأخذ قسطا وافرا من الراحة !! .

واقترب اثنان منهما لوضع قدمى فى حلقات الحديد ، وثرت عليهما وعلى هذا التنكيل ببنى البشر ، وعلى الثورة البربرية ، وعلى الدكتاتورية ، وعلى الاستبداد المطلق ، واستجمعت قوتى وأشبعتهم ضربا .

وازداد عددهم فتغلبوا على ، ووضعوا قدمى فى حلقات الحديد ، حيث تدلى رأسى إلى أسفل وشدت قدماى إلى فوق ، وانتظرت تمزيق جسدى بالسياط ، ولكن يالهول مافعلوا !! .

كم كنت أتمنى الموت ولا أرى ذلك .

وسكت صالح ، وأفلتت من عينه دمعة إنها الدمعة التى تروى قصة التعذيب والتحقير وهدر كرامة الإنسان ، وسادنا الصمت جميعا ، وكأن على رؤسنا الطير .

وقطع السكوت الأليم صوت أحدنا إذ قال نحن مسيرون هنا ، فلا تحزن ياأستاذ صالح ، أكمل .

قال صالح باختصار : لقد أحضروا منفاخا ، ووضعوا مقدمته فى مؤخرتى ، ونفخونى به حتى أصبحت تماما كالبالون المعلق بالسقف ، وأما عن الآلام وتقطيع الأوصال فحدث ولاحرج[١] .



هذه بعض ألوان العذاب الذى صب على بعض الأشخاص ، ولكن أنواع العذاب التى كان الزبانية السفاحون يستعملونها فى الحالات الخاصة ، فكانت كثيرة ومتعددة أذكر منها :

١ - طاقية الجنون
٢ - التعليقة الجهنمية
٣ - التدويخ
٤ - الخلع
٥ - الإحراق
٦ - النفخ
٧ - الفاحشة

وسأكتفى بشرح نوعين فقط من هذه الأنواع المتعددة حتى لاأقلقك ، وأسأل الله

(١) اقمست ان اروى ص ٢٧ - ٣١ .

النوع الأول : طاقية الجنون :

وهى عبارة عن جهاز على هيئة غطاء الرأس ، وفى حافته طوق من الحديد يمكن توسيعه وتضييقه بواسطة مسامير لولبية ، وذلك بربطها أو فكها والغطاء من النحاس ، ويستعمل كما يأتى :

تحلق الرأس تماما ، ويأتون بحشرات لادعة كالنحل والزنابير ، ثم توضع تلك الحشرات بين الغطاء وبين الرأس ويشد الطوق على الرأس ، وتنهال الحشرات على رأس المعذب لدغا متتابعا ومؤلما ، وهو لايستطيع أن يدفع شيئا لأن يديه مقيدتين والطوق محكم القفل .

فإذا لم تكن الحشرات كافية لجعل المعذب يتكلم ، فهناك وسيلة أخرى هى تطبيق الطوق على الرأس ، ويشتد بالتالى الضغط على لحم الرأس وعظمها وشرابينها ويظلون يضيقون الطوق كلما أصر على عدم الكلام ، فإما أن يتكلم أو تكسر عظام الرأس ، وتكون النتيجة الحتمية الجنون أو الموت .

وقد رأيت بعينى أحد الأخوة ، واسمه صبرى ، وحضر إلى زنزانتنا ولازالت آثار الطوق الحديدى فى رأسه وجبهته .

النوع الثانى : الخلع :

ويقصد بالخلع فصل أحد أجزاء الجسم عنه كبعض الأعضاء أو الشعر أو الظفر وكانوا يبدأون غالبا بخلع الشعر ، ولكى يستطيعوا الخلع بسهولة ، فإنهم يثبتون الضحية على العروسة ، والعروسة تمثال من الخشب كالصليب الكبير ، فاتحا ذراعيه ، ورجلاه على هيئة الرقم ٨ ، وله رأس فى أعلاه ، وقد ثبت فى الأرض تثبيتا محكما وله غطاء يقفل فوق الرأس ، فتصبح الرأس وكأنها فى صندوق .

وللعروسة مقابض من حديد تمسك الجسم تماما من اليدين والرجلين والوسط ، أما الرأس فيغلق عليه الغطاء ، وهكذا يكون الشخص المشدود على العروسة كأنه هو وهى قطعة واحدة .

وبعد ذلك يبدأون بخلع شعر اللحية والشارب والحواجب والرموش ، ثم يخلعون

شعر الرأس بطريقة وحشية ، فيشدونه بالماشة حتى لايبقى فى الرأس شعر مطلقا وأما خلع الشعر من المناطق الحساسة فى الجسم فإنه يكون عن طريق إشعال النار فى الشعر فيحرق وتحرق معه المناطق التى نبت عليها .

وأحيانا كانوا يوقفون الشخص في الشمس المحرقة ويأمرونه أن ينتف شعر لحيته بيده ، وقد رأيت الشيخ حامد شريت - رحمه الله وهو رجل كبير شايب الشعر ، وقد أوقفوه فى الشمس فى فناء السجن الحربى وأمروه أن ينتف لحيته بيده ، وظل يخلع شعرها بقدر طاقته والدم يسيل على وجهه .

وأما خلع الأظافر فهو أبشع أنواع الخلع ، حيث كانوا يستعملون معه أقسى أنواع العنف والوحشية ، والاسم وحده من غير فعل بشع تعافه النفس وتشمئز من سماعه ، ويهتز له جسم الإنسان مهما كان قويا وصابرا .

كانوا يشتدون على الضحية فيشدونه على العروسة أولا حتى لايستطيع أن يتململ أو يتحرك ، وبعد الضرب القاتل بالكرابيج - بالسياط - يطلبون منه أن يعترف وأن يقول مايريدون ، فإذ رفض ، حضر الجندى المكلف بالخلع ، ومعه آلة الخلع .

وآلة الخلع جهاز من حديد يشبه الزرادية ، ولها فكان : أحدهما مدبب حاد ، والثانى عريض بقدر الأظفر ، ويدخل الجندى الفك المدبب بعنف بين الظفر واللحم ، حتى إذا بلغ نهايته أطبق عليه الفك الآخر ، وأخذ يسحب الظفر قليلا قليلا وينتظر حتى يكون أبلغ فى الإيام ، ويهدده الضابط المحقق ، ويطلب منه أن يعترف ولو بما لايعرف ، فإذ أصر على أنه لايعرف ينزع جزء آخر من الظفر ويعيد التهديد والطلب .

وهكذا حتى يعترف المعذب أو تنزع أظافره واحدا واحدا ، ثم يترك بعد ذلك ينزف حتى يموت أو يتجلط الدم ويجف .

وقد رأيت أحد الأخوة وهو الأستاذ على رياض مساعد المستشار الثقافى فى دولة الإمارات العربية ، وأستأذنه فى ذكر اسمه حيث لم أره من فترة طويلة ، ورأيت بعينى أظافر رجله مخلوعة .

وهكذا كانوا يعذبون الإخوان المسلمين ، والحقيقة أنها وحشية تنفر منها الوحوش

وهمجية تستحى منها الهمجية ، ووالله إنى لحائر بماذا نسمى هذه الأعمال ؟ ولقد سألت كثيرا من العقلاء وأصحاب الرأى فلم أجد عندهم جوابا شافيا ، ولقد سألت أحد الإخوة ونحن فى السجن الحربى عن رأيه فيما يعانيه الإخوان فسكت قليلا ثم قال : **«إننا نظلم الظلم إذا سمينا ما نحن فيه ظلما»** .

. ولقد كنا ونحن نرى هذا التعذيب ونسمع به نعجب كيف توصل هؤلاء إلى هذه الألوان وهذه الفنون من العذاب والتنكيل ، وكنا نسمع عن وجود خبراء فى التعذيب من بلاد كثيرة من روسيا ومن يوغسلافيا ومن ألمانيا ، وكنا نسمع عن بعثات من الضباط ترسل إلى هذه البلاد لتتعلم كيف تنتهك حرمات الآمنين ؟ وكيف تعتدى على المعارضين ؟ وكيف تطوع الناس للانصياع لحكم الديكتاتور المجهول ؟ وكيف تجعل من الشعب كله آلة صماء تدور حيث يراد لها أن تدور ؟؟[1] .

وعن تعذيب سيد قطب رحمه الله جاء بالكتاب :

لقد ربطه الطغاة فى كرسى مدة أربعة أيام وحرموه فيها من الطعام والشراب وكانوا يمنعون الماء عنه ثم يسكبونه أمامه إمعانا فى ايلامه وتعذيبه حتى اوشك – رحمه الله – أن يفقد بصره من شدة التعذيب .

ولم ينل من نفسه الكبيرة شيء من هذا التعذيب الجسدى والحرمان من أبسط حقوق الانسان . ورأوا منه صلابة فى الحق وترفعا ان يذل للباطل مهما كانت ضراوة التعذيب ، فسلكوا معه سبيل التعذيب النفسى فأحضروا ابن اخته رفعت بكر الشافعى ، رحمه الله ، وهو مهندس متخرج من عامين فى ذلك الحين ، ولم يتجاوز عمره الخامسة والعشرين ، وعذبوه امام خاله سيد قطب عذابا اليما حتى فارق الحياة وخاله ينظر اليه .

ولما مات الشهيد بكر الشافعى أحضروا أخاه عزمى وعذبوه كذلك حتى كاد يفضى الى الله من شدة التعذيب ، ولم يكتف الطغاة بتعذيب سيد قطب وابن أخته ، ولكنهم سجنوا الحريم منهم وعذبوهن فاعتقلت السيدة نفيسه قطب أم الشهيد رفعت ولم يفرجوا عنها الا بعد استشهاد ولدها ، وكذلك اعتقلت الاخت أمينة قطب وظلت معتقلة حتى بعد الافراج عن اختها نفيسة .

---

(١) كبرى الحركات الاسلامية فى القرن الرابع عشر الهجرى للدكتور محمد السيد الوكيل من ص ٢١٣ إلى ص ٢٢٠ .

واما الاخت حميدة قطب - وهى اصغر أخوات الشهيد - فقد لفقت لها تهمة وقدمت للمحاكمة وحكم عليها بعشر سنوات قضت منها ست سنوات واربعة أشهر بين السجن الحربى وسجن القناطر . (كبرى الحركات الاسلامية ص ١٩٨ - ١٩٩) .

كتاب وشهود :

جاء فى احدى الحلقات اللاذعة التى كتبها الاستاذ انيس منصور تحت عنوان (عبد الناصر المفترى عليه والمفترى علينا) اشارة الى الكتاب الذى الفه الشيوعى الهام سيف النصر بعنوان «فى معتقل ابو زعبل» .

ويقول انيس منصور :

وفى هذا الكتاب يصف لنا ما الذى لقيه اقطاب الشيوعيين من اساتذة للجامعات وادباء وساسة من عذاب وهوان فى داخل السجون .رأهم ينزفون دما . ولا يعترفون على زملائهم ..

رأى د . اسماعيل صبرى عبد الله ، مستشار الرئيس عبد الناصر ، يقطعون ظهره بالسياط والشوم ويترنح على الأرض من الالم ..

رأى د . لويس عوض يطاردونه بالسياط والخيول ..

ورأى د . عبد العظيم انيس ومحمود امين العالم ... وشهيد الشهداء شهدى عطية ضربوه حتى مات . وجاء طبيب السجن يصدر قرارا بأنه مات بهبوط فى القلب ...

ورأى د . فؤاد مرسى سكرتير الحزب الشيوعى المصاب بانفصال فى الشبكية يلقى مالا حد له من الهوان والعذاب ..

ويلتفت الهام سيف النصر الى السفالة واللااخلاقية فى داخل السجن : الرشوة والفساد .. ومن يدفع يحصل على كل مايريد من الخمور والحشيش والذهاب الى مستشفى الامراض العقلية هربا من السجن ..

كما ان الجنود او الضباط او مديرى سجن طره يزرعون الحشيش ويبيعونه فى داخل السجن وخارجه !

ومن اهم ما يمتاز به كتاب الهام سيف النصر : انه رجل مثقف . وانه يغتفر كل ما حدث فى السجن له ولزملائه . لانهم جميعا يعتقدون ان حكومة عبد الناصر حكومة وطنية ، وان كان اسلوبها فى الحكم غير ديموقراطى - تماما كما تضرب واحدا بالجزمة ويعترض على انها غير نظيفة !

وهو يتهم كل الناس فى السجن ، صغارا وكبارا . ولا يتهم الحكومة او الرئيس . كأن هؤلاء الناس يديرون السجن لحسابهم ، فى جزيرة من جزر المحيط .. ولا علاقة لهم بالادارة او النظام او فلسفة الحكم ..

يقول : ان الايام والتاريخ اثبتت ان عناصر فى قمة السلطة كزكريا محيى الدين وعبد اللطيف البغدادى اشتركت فى وضع الخطوط العامة لتعذيب الشيوعيين يساعدهم فى ذلك بعض المستشارين من رجال المخابرات الامريكية : مثل مايلز كوبلان الذى عمل فى فترة من هذه السنوات مستشارا لزكريا محيى الدين للامن الداخلى ومحاربة الفكر اليسارى . حقيقة ان أخرين كعبد الحميد السراج تقدموا بخبراتهم وحقدهم ودفعوا عملية الانتقام .. الا انه فى النهاية .. من كان المنفذ الاول . والذى اوكل اليه تعذيب وتصفية الشيوعيين ، وترك له رسم الاسلوب واحكام التفصيلات ؟، اللواء حسن المصيلحى ولا أحد غيره .!!

وكان الهام سيف النصر ومحمود امين العالم . قد ابلغا عن مؤامرة لقلب نظام حكم عبد الناصر . وتلقى الحزب الشيوعى خطاب شكر من عبد الناصر .

ثم القى القبض عليهما بتهمة قلب نظام الحكم ؟!

ويندهش المؤلف قائلا : كيف يتهم الحليف حليفه بالتآمر عليه ؟!

ومن مظاهر السخرية بهؤلاء الزعماء انهم كانوا يوزعون عليهم فى السجن بدلا قصيرة للطويل، وطويلة للقصير، وضيقة للبدين، وواسعة للنحيل- ليكونوا مسخرة.. وكانوا يطلبون اليهم نقل روث البهائم باصابعهم، سمادا للارض المزروعة.. ويطلبون اليهم نقل مياه الامطار فى فنجان- ليظلوا يفعلون ذلك طوال اليوم .. ويطلبون الى اسماعيل صبرى عبد الله أن يقول : انا «مرة» أى امراة !

وكان يرفض .

يقول المؤلف : رغم ان اسماعيل صبرى عبد الله لا يرى فارقا بين الرجل والمراة .

ولكنه يرفض المعنى الذى ارادوه وهو اهانته واذلاله ..
بينما شهدى عطية ظل يقول انه امراة حتى فقد النطق ..

وفى هذا الكتاب صفحات ادبية فلسفية عن العذاب والهوان وكيف : يتحول الانسان الى «لا- انسان» .. إنه لا يشعر ولا ينفعل ولا يتألم .. لقد جردوه من انسانيته .. فكان ذلك انقاذا له من العذاب ..

● وكتب الاستاذ سعيد عبد الخالق فى مجلة الاحرار - الصادرة فى ٨١/٤/٦ عن مذبحة كمشيش :-

أراد تحويل القرية الصغيرة الى مجتمع شيوعى . هدد بنزع الحديد من الارض واقامة مزارع جماعية . انقسمت القرية الى معسكرين ، اقلية تؤيد وأغلبية تعارض . وعلا صوت المعارضين ! واجتمعت الاقلية الشيوعية فى دوار زعيمهم تخطط للانتقام ، واتفقوا على ذبح كبار المعارضين !!

وخرجت الاقلية فى دروب القرية تحمل السكاكين والمطاوى والعصى ، تبحث عن الذين قالوا «إننا بلد اسلامى والشيوعية لاتصلح فى مصر» .

والتقى الفريقان أمام أحد بيوت الله ، ونشبت خناقة حامية بين الاقلية الشيوعية والأغلبية الرافضة ، وانتهت الخناقة بسقوط زعيم الأقلية بعيار نارى طائش !

وضرب خفير القرية صفارة استغاثة فى الهواء لتفريق المشاجرة ، ثم جرى الى نقطة الشرطة ، والقت الشرطة القبض على شخصين واقتيدا الى المركز ثم النيابة للتحقيق !

وجاءت زوجة زعيم الاقلية الشيوعية الى العاصمة ، تصرخ وتولول وتستنجد بشقيق الحاكم الديكتاتور ، وادعت أن كبير احدى عائلات القرية ، وراء قتل زوجها بسبب اخلاص القتيل للنظام !! وهاجت الدنيا ولم تقعد !!

وتحولت حادثة مصرع زعيم الاقلية الى قضية سياسية ! وافتعل النظام الديكتاتورى معركة شرسة وخاضها بكل قوة ، ضد ما اطلق عليهم بقايا الاقطاع !!

ان تجهيز واعداد القوات المسلحة لخوض الحرب ضد الاسرائيليين فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لم ينل الاهتمام والرعاية ، التى حظيت بها حادثة مصرع زعيم الاقلية !! فقد سخر النظام الديكتاتورى امكانياته ونفوذه ، وخرجت الصحف والمجلات مكللة

بالسواد وتحولت زوجة الزعيم الى بطلة اسطورية ، وتغنوا ببطولتها ، وفرضوا الحداد على البلاد بالعافية ، وانذروا بأيام سوداء رغم أن أيامها ، كانت كلها سوداء ! وهيأوا الرأى العام لمعركة حربية . و .. و .. و ..

وهرعت قوارى الشرطة العسكرية ، تحمل قوات ضخمة لتأديب أهالى القرية ، وفوجيء رئيس النيابة - الذى كان يتولى التحقيق - بقائد قوات التأديب يقتحم مبنى النيابة ، ويضرب باب مكتبه برجله ، ويأمره بوقف التحقيق ، وتم تكبيل المتهمين بالحديد ، واستسلم رئيس النيابة ، فقد كان الدستور والقانون فى اجازة اجبارية !!

وغزا موكب الجبابرة الطغاة ، القرية الهادئة ، وتقدمت الموكب ، زوجة الزعيم ، وهى محمولة على اعناق الاقلية ، وتهتف «دبح دبح يا جمال .. شنق شنق يا جمال» . وبدأت أكبر حملة تعذيب ، لم تشهد البشرية ، مثلها الا فى عهود القياصرة الروس !!

اجبروا الرجال على خلع ملابسهم ، سموهم بأسماء شفيقة وعزيزة ونعيمة . البسوهم «الطرح» . وضعوا على افواههم «اللجام» . اقتادوهم بالكرابيج فى حوارى القرية . جاءوا بزوجة الزعيم وبصقت على وجوههم .

نزعوا اظافر الشيوخ . اطلقوا الكلاب المتوحشة على شيخ القرية ، لأنه تجرأ وقال «الله أكبر» من فوق مئذنة الجامع . هتكوا عرض عم عمارة ، شيخ البلد - ١٠٠ سنة - جردوا نساء القرية من ملابسهن ، واطلقوا عليهن الزبانية ينهشون اجسادهن العارية . سحلوا عم رمضان - ٦٧ سنة - ثم هتكوا عرضه حبسوا كبار القرية فى «عشة فراخ» جمعوا الرجال والنساء عرايا فى حجرة واحدة لمدة يومين .

فتحوا خزانة الذى اتهموه بقتل زعيم الاقلية ، ووجدوا فيها عشرة قروش ، ولطشوها ، سرقوا القرية ونهبوا خيراتها ، ومات عم هاشم من قسوة التعذيب !

وبلغ من شدة اهتمام وعناية النظام الديكتاتورى بهذه المعركة ، انه كان هناك اتصال تليفونى يومى ، بين «المشير» والقرية للاطمئنان على سير عمليات التعذيب بصورة طيبة ! كما زار شقيق الحاكم الديكتاتورى ، القرية بصحبة بعض النساء للترفيه والاشراف بنفسه على المعركة ، وكان يجلس وسط القرية وتلتفت حوله صحبة النساء ، ويتلذذ مما يراه ، ويطلب من الزبانية ، جدية أكثر فى الوحشية !

تذكرت مأساة هذه القرية ، وانا أقرأ فى الأسبوع الماضى ، نبا الأفراج عن مراكز

القوى فى عهد الحاكم الديكتاتور !! ولولا عناية الله بهذا البلد المؤمن ، لتحولت مصر كلها الى «كمشيش» كبرى على ايدى هؤلاء الطغاه !!»

وقد يتصور أحد ان الكاتب وهو صحفى معارض قد بالغ ولكن احكام القضاء اثبتت معظم هذا وجاء فى كتاب الترجمة الذاتية لجيهان السادات «أمرأة من مصر» التى نشرتها بالانجليزية وترجمتها جريدة الوفد على ... ان احدى السيدات اكدت لها ان الضباط اخرجوا عميد اسرة الفقى وربطوا فى عنقه حبلا واجبروه على ان يسير على اربع «مثل الحمار» وطلبوا من أهل القرية ان يبصقوا فى وجهه»[٤] .

● وجاء فى كتاب الاستاذ أحمد عطية الله «ليلة ٢٣ يوليو» .

« ... وتفننوا فى طرق التعذيب من ذلك انهم جمعوا المتهمين فى قضية للاخوان المسلمين فى حجرة لامنفذ لها سوى فتحة القفل فكانوا يتبادلون التنفس من هذه الفتحة بالدور .. ويضيف شاهد عيان تعذيب احد كبار الصحفيين بقوله «بدأ التعذيب بأن أجلسوه على مقعد دائرى فى وسط زنزانة بعد ان خلعوا عنه جميع ملابسه حتى اصبح عاريا تماماً . وسلطت عليه الانوار الكاشفة القوية ومنع عنه الطعام والشراب حتى اضطر الى شرب ماء الاستنجاه وشرب بوله ثم شدوا شعر جسده وهو مقيد اليدين والقدمين الى الحائط ثم سلط عليه التيار الكهربائى بينما كان ينهال عليه السباب وباقذع الالفاظ .[٥]» .

[ومن الغريب ان يجد الجلاد الخسيس الذى قام بهذه الافعال الدنيئة من الكتاب من يدافع عنه أو يحاول ان يبرئه لعداوة بينه وبين الصحفى الكبير .

● وجاء فى كلمة للمستشار صلاح الدين نكرى ان المقالات والمؤلفات واحكام القضاء عن التعذيب هى مما يضيق عنه المقام ويستطرد فيقول «واجتزى بشهادة رجل من هؤلاء يقول فؤاد سراج الدين زعيم الوفد فى حوار اجرته معه صحيفة الوفد ونشرته فى عددها الصادر بتاريخ ١٢ ابريل ١٩٨٤ : -

المنظر الذى رأيته فى السجن الحربى عندما اعتقلت عام ١٩٦٥ لن انساه أبدا

---

(٤) جريدة الوفد العدد الصادر فى ١٩٨٧/٩/١٤ ص ٥
(٥) ليلة ٢٣ يوليو - الاستاذ احمد عطية الله ص ٤١٦

لقد رأيت على امتداد جدران السجن أثناء خروجي من الزنزانه او العودة اليها رأيت رجالا يجلسون على « قرافيصهم» ووجوههم للحائط وخلف كل ثلاثة أو اربعة يقف عسكرى بالكرباج لضرب أى واحد يتحرك . هذا المنظر كان يبدأ من الساعة الثامنة صباحا حتى السادسة مساء وكانوا كلهم من الاخوان المسلمين ثم ترى فى السجن مسئولين اعتقلوا ذاهبين أو عائدين من غرفة التحقيق أو غرف التعذيب ولا يسير واحد منهم على قدميه فهو اما يزحف على الارض واما محمولا أو ظهره مكسورا أو ذراعه ورجله مكسورة ولا احد منهم سليم وعندما يخيم الظلام ترتفع أصوات الاستغاثة فى جميع ارجاء السجن من هول التعذيب وكانت عمليات فظيعة تستمر حتى الفجر ، أنا لم أتحدث عما فعلوه معى لقد ضربت بالكرباج ولا احد من اسرتى أو معارفى يعلم ذلك حتى الآن كيف انساها عندما اقرأ حيثيات حكم محكمة امن الدولة فى قضية كمشيش ؟ كيف انساها : عندما ياتون بكلاب بوليسية مدربة يدفعونها الى هتك اعراض الرجال ؟ هذه كلها اساءات فى حق الانسان المصرى وحق مصر كلها لا يمكن ان تنسى . نعم انسى ضربى بالكرباج من عسكرى كان يقف بفناء السجن الحربى وظيفته ضرب كل واحد يمر امامه وبدون سبب نعم انسى سبى وسب ابى وامى وعائلتى والله نسيت كل هذا ولكن الاساءة لبلدى ولمواطنى الى هذا الحد فانا احتاج الى قوة من عند الله حتى استطيع ان انساها .

● وجاء فى كلمة للمستشار محمد ابو علم فى جريدة الوفد (١١ يونيو ١٩٨٧) الصفحة السابعة تحت عنوان « فلنحترم احكام القضاء » عند حديثه عن المؤامرة التى دبرت للمستشار محمود عبد اللطيف وهو من سراة الصعيد وكان له فى وقت ما فضل على عبد الناصر اذ آواه فى بيته عندما كان طالبا بمدرسة النحاسين الابتدائية وتوسط له لدخول الكلية الحربية . فبعد ان ذكر ان المحكمة اصدرت حكمها بالبراءة قال .. «وما ان خرج المتهمون بعد الحكم ببراءاتهم من باب المحكمة حتى وجدوا سيارة من سيارات المخابرات أو الشرطة تحملهم الى السجن من جديد .. فوضى .. بكل المعايير فقد كانت مصر ابعدية من ابعديات بنى مر التى ورثها الزعيم عن ابائه الاكابر . كانت مصر عزبه وكان هو صاحبها وكان صلاح نصر هو الخولى فلا احترام لقانون ولا احترام لحكم ولا احترام لقضاة ولا احترام للسلطة القضائية فى نفس الوقت كان الزعيم عبد الناصر يرفع شعار ان القانون فوق الحكام قبل المحكومين وفى نفس اليوم يعتقل الفا من الناس ويذبح منهم مائة، منهم من يموت فوق

الخوازيق . ومنهم من يموت بالكرباج ومنهم من ينتظر تدريبات الكلاب حتى تواقعه على مراى ومشهد من أفراد اسرته فلم يسجل التاريخ أقذر أو أحط من ذلك الزمان» .

● وكتب الدكتور ابراهيم عبده فى جريدة الوفد (٨٦/٢/١٣ تحت عنوان « الذبائح» : –

احب ان ابصر ابناءنا الذين اسعدهم الحظ فلم يعيشوا مثلنا ايام عبد الناصر فقد سجن عشرات الالوف من المواطنين وليت الامر اقتصر على السجون فقد صحب السجن تعذيب هؤلاء المواطنين بكى مواضع حساسة من اجسامهم وتعليقهم كذبائح وضربهم بالسوط ليعترفوا بجرائم لم يرتكبوها ومن المضحكات المبكيات ان بعض اخواننا الاقباط قبض عليهم وسجنوا وعذبوا على انهم من الاخوان المسلمين ولم يقف الامر عند هذا التعذيب الوحشي بل تعداه الى كفر لاترضى عنه شرائع الارض والسماء فكان زبانيته ياتون بزوجات وبنات المسجونين وكم فسقوا وهتكوا من اعراض وكم من ضحايا ماتوا نتيجة التعذيب فضلا عن مصادرة املاكهم وطردهم من بيوتهم والاستيلاء على مقتنياتهم وهذا الذى احكيه لكم ياشباب اسجله نقلا عن احكام المحاكم التى أثّمت عهده ووصفته باحط الاوصاف وفى حكم منها وصفت وصورت المحكمة لنا كيف امر بتدريب الكلاب على مواطأة الرجال وهو ما لم يفعله الفاشيون والنازيون ولا مر على سجن الباستيل .



ووصف الاستاذ حسن عبد المنعم وهو احد اصدقاء كمال الدين حسين في كتابه «ليلة زفاف بنت الرئيس» الذى لخصه فى جريدة الاحرار (العدد الصادر فى ١٩٨٧/١٢/٣١ كيف اعتقل فقال إنه كان يهم بالخروج هو وزوجته للذهاب الى الطبيب لمعالجتها عندما دق جرس التليفون وطلبه كمال الدين حسين لامر هام لمدة خمسة دقائق . فأمر زوجته بالانتظار لمدة نصف ساعة على الاكثر وذهب متصوراً ان الرئيس لابد وانه يكون قد دعا كمال الدين حسين لحضور حفل زفاف كريمته وانه سيخبره بذلك . ولم يكد يدخل ويتحدث مع بعض الموجودين حتى قدم الفريق

هلال عبد الله نائب وزير الحربية ورئيس سلاح المدفعية وانفرد بكمال الدين حسين دقائق . خرج بعدها كمال الدين حسين وهو يقول لزواره .

- اشوف وشكم بخير !

- خير .. كله خير - حاجة بسيطة مجرد «تحفظ»

وبعد فترة قصيرة خرج كمال الدين حسين وحرمه التى أصرت على مرافقته . ودخل رجلان هرقليان يرتدى كل منهما قميصاً وبنطلونا ويتدلى فوق البنطلون حمالة يطل من جرابها مسدس كبير .وامروهم بالبقاء حيث هم وبعد أن استدرجوا عدداً من الذين سألوا بالتليفون فجاءوا . اخذوا الجميع الى السجن الحربى الذى كان يثوى فى مدينة نصر قبل ان يزحف عليهاالعمران .

ويصف الاستاذ حسن عبد المنعم النظرة الاولى للسجن الرهيب .

«اهتزت خطاى ، بل اهتزت أوصالى وانا احدق من خلال الظلمة فى النور المنبعث من حجرة بازائى فأرى جسداً شبه عار وقد علق من قدميه وتدلى كالذبيحة فى خان القصاب ووقف الموكلون به يشدون حبلاً يدور على بكرة فيرتفع الجسد ثم يرخونه فيهبط الجسد وتغرق الرأس فى وعاء ممتلىء بالماء ونسمع صوت الشهقات المختنقة فى الماء ثم لايلبث أن يشد فيخرج الرأس من غيابة الوعاء وانحبست انفاسنا جميعاً» .

نقول إن هذا النوع من التعذيب لم يكن يُتّبع قديما إلا بالنسبة لأسوأ المتمردين فى الاسطول البريطانى . وقد الغى بالطبع منذ وقت طويل ولكن يبدو أن دهاقنة التعذيب الناصرى إما انهم عثروا عليه أو انهم ابدعوه من تلقاء فكرهم الشيطانى .

● وسأل الاستاذ محمود فوزى المحرر فى مجلة اكتوبر الاستاذ مصطفى أمين :-

- استاذ مصطفى أمين : هل حقيقة كتبت اعترافاً كاملاً لعبد الناصر على التخابر مع الامريكان فى ستين صفحة ؟

احب ان اقول إن محكمة جنايات مصر - وهى محكمة مدنية وليست محكمة الدجوى - اصدرت حكمها بحبس صلاح نصر عشر سنين اشغال شاقة لانه ارغمنى على اعترافات غير صحيحة بطريق التعذيب وحققت المحكمة، واصدرت حكمها بذلك .

- بمناسبة التعذيب : هل حقيقة ما سمعناه عن بشاعة التعذيب الرهيب الذى لم يقتصر على الصفع والركل . بل وصل الى اهدار آدمية الانسان . وحتى حين كنت تستجير بالله تعالى قال صلاح نصر : ربنا محبوس فى الزنزانه اللى جنبك ؟

- لقد كان ابشع تعذيب يمكن أن تتصوره ، بدنيا ونفسياً ولقد تم الكشف الطبى على ، وتولاه احد الضباط واثبت كل هذه الاثار على جسدى ولقد حققت محكمة الجنايات هذا التعذيب واثبتته فى حيثيات حكمها[1] .



● ولم يعدم الشعر من يعبر به عما كان يحدث من موبقات داخل السجن الحربى ، ولابد ان شعراً كثيراً قد ضاع اما لعدم التسجيل أو لوفاة اصحابه قبل تسجيله ، ومن حسن الحظ أن أمكن التوصل الى قصيدة طويلة تضم قرابة ثلثمائة بيت شاعت باسم شاعر مجهول حمل اسم «ذو النون» وعلم فيما بعد أن «ذا النون» هذا ليس الا العالم الجليل الشيخ يوسف القرضاوى نزيل السجن الحربى الذى نال كبقية اخوانه حظه من العذاب ومن الثواب ايضاً وجاء فى هذه القصيدة الطويلة

نار القريض بخاطرى فدعونى
افضى لكم بفجائعى وشجونى
قل للعواذل ان رميتم مصرنا
بتخلف التصنيع والتعدين
مصر الحديثه قد علت وتقدمت
فى صنعة التعذيب والتقرين

---

(١) مجلة اكتوبر لعدد ٥٧٧ الأحد ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٧ ص ٤٧ .

وتـفننت كـى لايـمل معــذب

في العرض والاخـراج والتلويـن

اسمعت بـالانسان ينفـخ بطنــه

حتى يرى فى هيئة البالـون

اسمعت بـالانسان يضغـط رأسه

بالطوق حتـى ينتهـى بجنـون

ان كنت لم تسمع فسل عما جرى

مثلى ولاينبـئك مـثل سجيـن !

وتوجه الى الرئيس ...

قل للـذى جـعل الكنانـة كلهـا سجناً وبـاق الشعب شبه سجيـن

يا ايها المغـرور فـى سلطانـه امن النضار خلقت أم من طيـن

يامن اسأت لكل من قد أحسنوا لك دائنيـن فـكنت شر مديـن

يـاذئب عـدر نصبـوه راعيـاً والـذئب لـم يك ساعـة بأميـن

سيزول حكمك ياظلوم كما انقضت دول أولات عساكـــر وحصون

احكام المحاكم :

اذا قيل ان كلام الكتاب والمعتقلين يحتاج الى تحقيق ولايمكن ان يؤخذ به ، فهناك احكام القضاء وهذه الاحكام عديدة تفوق العشرات وقد تصل الى المائة او تجاوزها وكلها تصم العهد باشنع الوصمات بعد ان تاكد لها وقوع هذه الصور الشائنة والهمجية من التعذيب .

وأعتقد ان من واجب كل أحرار الفكر وأنصار حقوق الانسان ان يصدروا كتابا أسود يتضمن هذه الأحكام حتى لايظن ان مثل هذه الافعال تنسى بعد حين .

وسنشير هنا اشارة موجزة الى حكمين فحسب من هذه الاحكام العديدة .

فقد اصدرت محكمة جنوب القاهرة حكما فى قضيتين من قضايا تعذيب اهالى كمشيش بالزام كل من وزير الدفاع والداخلية بدفع تعويضات قدرها ١١٥ الف جنيه منها ٩٠ الف جنيه لتسعة من المجنى عليهم الاحياء و ٢٥ الف جنيه لورثة خمسة ماتوا

اثناء تعذيبهم فى المعتقلات والسجون وجاء حكم محكمة جنوب القاهرة كما نشرته الاهرام فى العدد الصادر فى ١٩٨٠/٦/٢٩ كما يلى : -

«وقالت المحكمة إن وقائع التعذيب والعذاب اللذين تعرض لهما المجنى عليهم لم يحدث مثله فى شريعة الغاب وتمت فى أسوأ فترة مرت بها البلاد حيث ذبحت خلالها الحريات ووطئت اجساد الناس فيها بالنعال وهتكت الاعراض وذلك بقصد اجبار الضحايا على طاعة أوامر رجال السلطة وان المحكمة لا يسعها الا ان تسجل بأن المخلوق الذى ينسي ربه ونبيه ويأمر بهذا العذاب والتعذيب داخل المعتقلات لهو مخلوق وضيع وتافه وان الله سبحانه وتعالى قد أمهل سفاحى البشرية الا أنه عز وجل لم يهملهم فأتت عليهم ثورة التصحيح ومحتهم الى الابد واعلن رئيس الجمهورية ديموقراطية الدستور الدائم والشرعية السياسية وسيادة القانون وليس هناك اعتقال بلا قانون ولا سجن بلا محاكمة ولا حراسة بغير تشريع فأضحى الكل ينعم بالحرية والكل فى أمان» .

وكانت الدائرة ٢٢ تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة قد عقدت جلستها برياسة بليغ صفوت رئيس المحكمة وعضوية يحيى طه رأفت واحمد جمال الدين القاضيين وبحضور خليل عثمان وكيل اول نيابة الجنوب وامانة سر رمضان عبد الصمد . حيث نظرت قضيتين أقامهما تسعة من المجني عليهم الاحياء وورثة خمسة من الاموات ضد كل من وزيرى الدفاع والداخلية عام ٦٨ طالبوا فيها بالزامهما بدفع ١٨٠ الف جنيه تعويضا لهم عن الاضرار المادية والادبية نتيجة تعذيبهم وتعذيب الضحايا الخمسة الذين ماتوا اثناء التعذيب فى السجن الحربى والمعتقلات حيث استغلت الحكومة عام ٦٦ حادث مقتل صلاح حسين بناحية كمشيش فصبت غضبتها على الاهالى هناك .

وقد اصدرت المحكمة حكمها المتقدم وقالت فى مجال الاضرار التى لحقت بالمدعين فى الدعوى الاولى ومورثى المدعين فى الدعوى الثانية من جراء اعتقالهم إن المحكمة تستعرض فى ايجاز مدى اصابة المدعين بها بعد أن ثبت من أوراق الدعوى ومستنداتها ان وقائع التعذيب والعذاب اللذين تعرضوا لهما لم يحدث مثله فى شريعة الغاب وان القصد منه كان زهوا بقوة السلطة وردعاً لكل من تسول له نفسه عدم الرضوخ لطلبات المهيمنين على السلطة فى مصر . وأنه تبين للمحكمة من أوراق ومستندات الدعوى ان تابعى المدعى عليهما وزير الدفاع ووزير الداخلية ، بصفتيهما وهم رياض ابراهيم ومحمد رجب محمد ومحمد صفوت الروبى وعلى عبد

الله على وشهرته على الأسود وجلال الديب وباقى رجال الشرطة العسكرية والمشرفون على السجن الحربى والقائمون بالعمل فى سجن أبى زعبل قد وقع منهم الخطأ كركن من أركان المسئولية التقصيرية ومن ثم ثبتت مسئوليتهم عن الضرر الذى احدثوه بخطئهم المذكور وعن التعويض عنه ولما كان الخطأ قد توافر فى حق تابعى المدعى عليها بصفتيهما على نحو ما تقدم ومن ثم تتحقق مسئولية المدعى عليهما المذكورين بوصف كل منهما متبوعا عن الضرر الذى أحدثه تابعه بفعله غير المشروع الذى ارتكبه اثناء تأديته وظيفته فان المشرع قد اقام المسئولية على خطأ مفترض فى جانب المتبوع فرضا لا يقبل اثبات العكس مرجعه سوء اختياره لتابعه وتقصيره فى رقابته . ورفضت المحكمة الدفع بعدم جواز سماع الدعوى والدفع بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى والدفع بسقوط حق المدعين بالتقادم» .

وجاء فى حكم المحكمة التى ادانت صلاح نصر لتعذيبه مصطفى أمين :

«ثبت للمحكمة ان المتهمين من مراكز القوى قد نهجوا فى سبيل وجودهم طريق البطش والارهاب فانكروا القيم وانتهكوا الحرمات وسلبوا الحريات وامتهنوا المقدسات واتخذوا من دعوى حفظ النظام مظلة يحتمون بها وتكأة يبررون بها تصرفاتهم المجردة من الرحمة والانسانية هذه الاعمال البشعة التى تشمئز منها كافة المجتمعات المتحضرة» .

وهذه الشواهد التى اوردناها ليست الا قطرات من هذا المستنقع الوبيل الذى اوجده عبد الناصر ويكفى لتلويث العهد بأسره اضعافا مضاعفة خاصة تلك الفقرات التى جاءت عن تدريب الكلاب على مواقعة الرجال ، فلعل هذا لم يحدث من قبل فى أى عهد من عهود الاجرام والوحشية والظلام فى تاريخ الانسانية وهى تجعله - كما كتب الكتّاب - أقذر وأحط عهد فى التاريخ ، وقد اوقع بالشعب من المهانة مالم يجترىء عليه اعدى اعدائه .

وقضية الارهاب والتعذيب تثير عددا من القضايا الفرعية الهامة والتى يجب ان تكون واضحة تماما لا خفاء فيها ولا مهرب عنها .

القضية الاولى . الثبوت- ليس هناك اقل شك من ثبوت هذه الصورة الشائنة التى تتنزه عنها الحيوانات فهناك تحقيقات فى مئات القضايا واحكام من قضاة عدول

بعد طول الفحص والتأنى . وهناك كتب ومقالات لاحصر لها وهناك شهود من رؤساء تحرير أو صحفيين أو كتاب أو شيوخ أو عمال من كل الفئات من الاخوان المسلمين ومن الشيوعيين ومن الضباط ومن المدنيين .. الخ وأكد كمال الدين حسين نفسه وقوع التعذيب الرهيب وانه كان السبب فى معارضته وخطابه لعبد الناصر (اتق الله) .. ولم يقع التعذيب على واحد أو عشرة أو مائة ولكنهم بالالاف ولا احد يدّعى التعذيب أو يحدث فى نفسه اصابات فلا يلجأ لهذا الاسلوب الا معتادى الاجرام وأصحاب السوابق .

وهناك واقعة لها دلالة كبيرة فى قضية الثبوت .. تلك هى ان صلاح نصر امبراطور التعذيب وصفى عبد الناصر وقائد المخابرات قد وصف كل صور التعذيب والاذلال بالدقة باعتبارها بعض ممارسات (الحرب النفسية) فى كتابه الذى حمل هذا الاسم فهو يطبق شيئا كتبه من قبل فى كتاب عام .

وكل من يثير الشكوك بعد كل هذا الوضوح يكشف عن خبيئة نفسه ويحاول اخفاء الحقيقة وتضليل العدالة وخداع الشعب ويعد متواطئا مع المجرمين أو منهم وقد قرأنا حديثا لاحد اكابر المجرمين فى هذا العهد عن ان الضباط كانوا يلعبون (التنس) مع المعتقلين ، بينما حاول كتاب آخرون ان يدرأوا وجود هذه الصور الشاذة من التعذيب . فالكاتب الناصرى الساخر محمود السعدنى يقول « ... فى معتقل الفيوم كانت الاهانات على ودنه والضرب على ودنه ايضاً . ولكننا كنا نأكل طعامنا من متعهد والطرود التى يرسلها الأهل والاصدقاء وفى معتقل الواحات منعونا من تسلم الطرود ومنعونا من التعامل مع الكانتين وحرموا علينا السجاير وشرب الشاى واجبرونا على اكل طعام السجن وهو فول وعدس وكرنب مسلوق ولكنهم لم يجبرونا يوماً على اكل الخبز مغموساً . بالتراب بينما المساجين يقومون بحركات بهلوانية كما رأينا فى فليم «البرىء»[(١)] .

إنه يعترف هنا أنه ، وقد مر على عدد من السجون شاهد «الضرب على ودنه .. والاهانات على ودنه» ولكنه ينكر حدوث صور من التعذيب كالتى اوردها فيلم

---

(١)مجلة المصور العدد الصادر فى ١٩٨٦/١٠/٣ ص٧٤ .

«البرىء» والغريب أنه وقد تصدى لانكار هذه الصور الاخيرة يبدو وكأنه تقبل . «الضرب على ودنه والاهانات على ودنه» ولم يبدى اقل إثارة لاستنكاره .. ولم يكن يبقى الا ان يشكر السجانين الكرام اهانتهم له وضربهم اياه على ودنه !! نحن نقبل اعترافه بوجود «الاهانات على ودنه والضرب على ودنه» ونستنكر ذلك ، وماهو دون ذلك ، ولو وقع على فرد واحد . اما دعواه عدم وجود مايجاوز مارآه . ومايدخل في باب السفاهة والشذوذ والنذالة فهو مرفوض ، والسيد محمود السعدنى فيما يبدو يعطى نفسه صفة ليست لاحد إلا لله تعالى ويتوهم انه كان موجودا فى كل مكان من السجون وفى كل زمان من تلك الفترة المنحوسة التى فتحت فيها ابوابها ٥٦ – ٦٥ واستدلاله الركيك هو مانقرأ فى كتابات الأتباع الناصريين وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل فهى ليست الا مجموعة مغالطات . ولو كانت تقوم على منطق لما قدم هذه الحجة الهزيلة . فليس هناك ما هو اسهل من القول إن هذه الصور الشاذة من التعذيب قد حدثت فى ابو زعبل – قبل ، أو بعد – ان يشرفه ! أو انها حدثت فى السجن الحربى عندما كان بالقلعة الخ ... فكيف يمكن ان ينفى هذا؟ .

القضية الثانية :

ان مقارنة الارهاب الناصرى باى ارهاب سبقه أو لحقه فى هذه البلاد هى محاولة لتمييع الحقيقة تفقدها جوهرها وطبيعتها الخاصة .. ان التعذيب الناصرى لم يسبق أو يلحق لا فى المدى ولا فى العمق . وقد قرانا من يقول ان ٢٣ يوليو لم تبدع المعتقلات لانها كانت موجودة من قبل وكان موجودا ايضا (العسكرى الاسود) ونقول لهؤلاء ان الخطأ لايدرء الخطأ وقد برروا قيام الانقلاب بوجود مثل هذه الاخطاء ، فوجودها فى العهد يعنى انه غير جدير بالبقاء فضلا عن ان ارهاب الحقبة الناصرية يفوق فى المدى والطبيعة ماكان موجودا فى العهد البورجوازى بمئات المرات بحيث لا يمكن المقارنه بينهما ، وقد اعتقلنا لسنة تقريبا من ديسمبر سنة ٤٨ حتى يناير سنة ١٩٥٠ وعشنا فى هاكستب والطور وعيون موسى ولم يحس أى معتقل بأذى وكان يصرف لكل معتقل فى هاكستب اربعة بطاطين وينام كل معتقل على سرير له مراتب حقيقية ويصرف لغذائه مبلغ ١٦ قرشاً «تعادل قيمتها الشرائية جنيهين على الأقل» يوميا واقام المعتقلون كانتينات حفلت بكل المواد الغذائية بما فيها المربات وعسل النحل وغيره وذاق بعض الفقراء من المعتقلين مالم يذوقوه فى بيوتهم

وعندما انتقلنا الى الطور وانخفضت المخصصات كان من الممكن ان يأتى الصيادون بكل ما يصطادوه من سمك ليقوم الاخوان بقليه وكان كثير من المعتقلين يقضون وقت الفراغ بعيدا عن الاسلاك التى تحوط المعسكر فى بلد الطور وفى احدى قهوتين صغيرتين حتى يأتى قائد المعتقل قبيل الغروب ليعود بهم وكانت المرة الوحيدة التى احسسنا فيها بشيء من المهانة وقت ان جمعونا فى الطور لنسمع بعض التعليمات ولما لم يكن هناك (صالة) يمكن ان تتسع لنا جميعا فقد اخرجونا الى الصحراء المتاخمة واجلسونا على الارض وكانت هذه الجلسة على الارض هى ما اشعرتنا بالمهانة .

صحيح إننا سمعنا ان بعض صور التعذيب قد مورست بعد القاء القنابل على سيارة حامد جوده التى ظُن أنها عربة ابراهيم عبد الهادى وسمعنا عن (العسكرى الاسود) كما سمعنا ايضا عن ان الشهيد المجيد عبد المجيد حسن الذى قتل النقراشى فى قلب وزارة الداخلية لم يعترف الا بعد ان هددوه بهتك عرض قريبات له ولكن هذا كله كان بالنسبة لبعض احاد وفى الوقت نفسه كانت الصحافة حرة تكشف كل التجاوزات وكان القضاء حرا يصدر احكامه وكان هناك مجلس نواب ومجلس شيوخ واستجوابات حقيقية ولم يكن هذا المناخ يسمح بعشر معشار ماحدث فى الحقبة الناصرية .. ولا فى مدى الممارسة أوطبيعتها ومع هذا كله فانه كان من الاسباب التى أدت الى القضاء على العهد،اما فى الحقبة الناصرية فقد عم الارهاب البلاد جميعا والمجالات جميعا ولم يكن هناك بيت ليس له معتقل فى مكان مجهول وشمل الاخوان المسلمين والشيوعيين والعمال والفلاحين والصحفيين والضباط ونال حتى اقرب المقربين من عبد الناصر ومن حرسه الخاص بل ان يوسف منصور بطل ليلة ٢٣ يوليو و الذى ضمن لها الانتصار وهو عضو مجلس قيادة الثورة لم يفلت من هذا التعذيب . وقل مثل ذلك عن عدد من ضباط الانقلاب .

وقيل ان عبد الناصر اعتقل سنة ١٩٥٤ اربعين الفا يوم واحد واعتقل ستة عشر الف سنة ٦٥ في يوم واحد(١) وهذه الاعداد فى ضخامة عددها وانها فى يوم واحد تنم عن مدى جبروت الجهاز الارهابى الذى اعده العهد للتنكيل بالمعارضين ويبدو

---

(١) د . ابراهيم عبده الوفد ٨٦/٢/١٣ .

ان مثل هذا الجهد الجبار لم يدع لاجهزة الدولة نشاطا ولا وقتا للقيام بالواجبات التى يفترض ان تقوم بها الحكومة نحو الشعب .

اما مقارنة الارهاب الناصرى بالارهاب الساداتى فانها مما لا يجوز فقد اعتقل السادات الف وبضعة مئات من كبار الصحفيين والسياسيين والمعارضين له بينما كانت الاعتقالات الناصرية تتم فى كل حارة وفى كل قرية وتأخذ بالشبه وتستغل فيها العداوات القديمة فلا يمكن المقارنة بينهما من الناحية العددية ومن الناحية النوعية .

اما الفارق الاعظم فهو ان السادات وهو معتقل قديم من ايام العهد البورجوازى الليبرالى الذى كان يقدر الحريات قد اعتقل معارضيه فى معتقلات وحفظ لهم كرامتهم ولم تذكر حادثة واحدة عن تعذيب او اهانة ومن هنا فان المقارنة مرفوضة ولا يمكن تصورها الا من الذين أعمتهم كراهية السادات فرأوا (القشة) الساداتية ولم يروا النبوت والكرباج والمنفاخ الناصرى .

وهؤلاء لافائدة من الكلام معهم وقد تحدث الدكتور ميلاد حنا عن مكان اعتقال **محمد حسنين هيكل باعتباره فندقا يفوق طعامه طعام اى فندق خمس نجوم فقد كان يوميا يؤتى للكاتب الكبير من منزله بسلال من الحمام المحشى بالفستق واللوز وانواع من الحلوى والمياه المعدنيه ... وفوق هذا كله وردة حمراء !! فهل يمكن لاى واحد لديه ذرة من العقل أو النزاهة مقارنة ذلك بالجحيم الناصرى ...**

ومع هذا فان هيكل يتحدث - فى محاولة فاشلة تماما - ولا تجوز على اى واحد عن اعتقاله فيقول فى ندوة المصور (١٩٨١/١٢/٤)

«انا مش حعرف ارد على الاستاذ مكرم ، انا بقى لى ٩٠ يوم فى الزنزانة اخشى ان اكون قد فقدت عادة الحوار مع الناس المتحضرين !! . وكان قدامى ناس طيبون لطاف ظراف لكن ماكانوش يتكلموا فى الثقافة والسياسة من اول الشاويش عبد التواب للشاويش عبد الجبار» ...

لمن إذن كانت ترسل سلال «الحمام المحشي» والوردة الحمراء؟ واذا كانت تسعون يوما مع هؤلاء الناس الذين كل نقصهم انهم لا يتحدثون فى السياسة قد جعلت ذاكرة

الكاتب الكبير تصدأ فاين كان هو – كاتب بصراحة أيام المنكرات والموبقات واذلال الشعب واهدار ادميته وهو رئيس تحرير اكبر جريدة يومية ، أم ان كرامة شعب مصر لاتستحق سطوراً من قلمه .

القضية الثالثة :

اسوأ واشنع من محاولة المقارنة **محاولة التهوين من الارهاب** .. ولا ادرى كيف يقول الذين يكتبون عن هذه المنكرات انها (تجاوزات) أو (سلبيات) فهل وصل بهم العقوق أو الجحود او الاستهانة بالشعب واحتقاره بحيث لايرون فى اشاعة الارهاب والقاء "خوف والذعر فى نفوس الناس واخراس كل الاصوات ثم امتهان كرامة عشرات الالوف لعشرات السنين تجاوزات او سلبيات ... وهل لو انتهكت زوجة احدهم او اخته او فعل به الافاعيل فهل يكون ذلك **(تجاوزات) أو سلبيات** أو انه يحكم على شعب مصر بما لايحكم به على نفسه ؟ ان جريمة واحدة من هذه الجرائم وليست الالوف المؤلفة كانت تكفى لوصم العهد بالاجرام وانه ضد الشعب وتبرر – بل توجب – الاطاحه به ، لان الامر امر مبدأ ولأنه – كما قال الله تعالى :

«من قتل نفسا بغير نفس أو فسادٍ فى الارض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن احياها فكأنما احيا الناس جميعا «المائدة ٣٢» .

فليخرس الذين يضائلون من قدر هذه الجرائم المنكره ويدعون انها سلبيات .. ان الشعب ليس غبيا أو مفرطا فى كرامته لكى يصدقهم واذا استمروا على هذا الادعاء فسيضعهم فى صف واحد مع المجرمين .

القضية الرابعة :

: قد يقال ان عبد الناصر لم يعرف او لم يأذن بهده المنكرات وهذا هو ما يثير القضية الفرعية الرابعة – قضية المسئولين عن التعذيب **ولا يخالجنا شك ان المسئول الاول هو عبد الناصر شخصيا ذلك** لان القضية ليست قضية فردية يمكن ان يتصرف فيها ضابط ولكنها قضية «سياسة موضوعة» وبدون هذا لا يمكن ان تستمر ممارسات التعذيب من ٥٤ حتى نهاية العهد وان يطبق ذلك فى كافة السجون وعلى جميع المسجونين ومن كل الضباط ويشترك فيه اطباء ووكلاء نيابة .. الخ ، فهى جزء مما سميناه «تكنيك» الحكم الشمولى الذى اخذ به لينين وستالين وهتلر وموسولينى لايقاع الخوف فى نفوس شعوبهم حتى تستسلم لهم ، وكان التعذيب الناصرى اسوا الجميع لانه تطبيق لقاعدة (احسن فى كل ماساء) .

وقد بدأ التعذيب فى الايام الاولى للثورة . وعندما اعتقل الضابط حسن الدمنهورى فى القضية التى اطلق عليها «قضية المدفعية» أشبعه كل اعضاء مجلس باستثناء جمال عبد الناصر – ضرباً وركلا . ثم عذب ذلك عذاباً شديداً وحوكم اعضاء مجلس قيادة الثورة وحكم عليه بالاعدام . لولا انه مرض واوشك على الموت لما أصابه من تعذيب . لنفذ فيه الحكم فعلاً . فالتعذيب أصيل فى الانقلاب وتم بعلم قادته .

.. ومن ناحية فلا يعقل ان يقوم الضباط بهذه الممارسات الوحشية تعرضوا لاسوأ صور المآخذه وليس هناك علاقة خاصة أو (ثار بايت) بينهم المسجونين الذين وضعهم القانون امانة فى ايديهم كما لا يعقل ان يفوت ذلك عبد الناصر فكل واحد فى الشعب كان يعلم به ، ولم يكن عبد الناصر مغفلا وقد يتقصى (النكات) التى تطلق ضده ويعرفها وكان لديه مخابرات من كل نوع فه يعقل ان لا يكون عالما فضلا عن ان هناك روايات واقاويل عن متابعته لهذه الممارسات وقد روى الاستاذ احمد ابو الفتح فى كتابه «جمال عبد الناصر» [ص ٢٣٨] أنه اتصل به (اى بجمال عبد الناصر) تليفونيا فى شهر مارس ١٩٥٤ بعد اعتقال عبد القادر عودة واحمد حسين رحمهما الله فرد عليه اهلاً أحمد تعرف العساكر عملوا ايه فى عبد القادر عودة واحمد حسين فى السجن فلما سألته عما فعلوا بما قالا ضربوهما بالأحذية حتى كان صراخهما يسمعه جميع من فى السجن .

لقد كان جمال يروى لى القصة وصوته يحمل كل معانى الفرح والنشوة والسرور» [أستشهد بها الاستاذ محمود عبد الحليم فى كتابة الأخوان المسلمون : احداث صنعت التاريخ ص ٤١٤] والشخص **الثانى المسئول هو عبد الحكيم عامر (حامى العسكريين)** والضباط مهما كانوا ومهما اقترفوا والرئيس المباشر لكبار الضباط الذين امروا ومارسوا التعذيب وعندما وقعت الواقعة وافل شمس العهد اسرع المجرم الاثيم حمزه البسيونى قائد السجن الحربى ليحتمى ببيت عبد الحكيم عامر .. فلا يمكن تبرئة عبد الحكيم عامر .. وبعد هذا فهناك **كل من مارس فعليا عمليات التعذيب من جنود او ضباط فى الجيش او البوليس او اطباء خانوا امانة المهنة وشرف القسم أو وكلاء نيابة ..الخ ، فهؤلاء جميعا مسئولون عن التعذيب ولا يمكن تلمس اى عذر لهم .**

القضية الخامسة - هى ضرورة محاكمة كل المسئولين عن التعذيب وعقابهم عقابا رادعا ، وهو مهما كان مروعا فلن يصل الى عُشر ما اقترفته ايديهم ويمكن ان تضم العقوبة التجريد من كافة الاملاك والعزل من كافة المناصب والجلد الذى يمكن ان يجزى شيئا عن التعذيب وان يؤدى هذا علنا وبحضور الذين نالهم التعذيب ولابد ايضا من التشهير بهم بطريقة تجعل كل جندى وضابط لايفكر البته فى القيام بمثل هذه الجريمة . ولما كانت الجريمة الاولى لهؤلاء هى امتهان الكرامة الانسانية فلا ظلم فى ان تمتهن كرامتهم **والبادىء اظلم ويمكن ان يعرضوا عراة ومكبلين بالاغلال فى اقفاص حديدية تحمل كل واحدة لافته بما اقترف وتمر بهم العربات فى شوارع المدينة حتى يريحهم حكم الاعدام اخيرا .**

ويجب ان لاينجو من تثبت مشاركته الفعلية فى جرائم التعذيب .

القضية السادسة والاخيرة : هى اننا ما لم نقم بهذا - مخلصين وجادين - فان البذرة الخبيثة التى غرسها عبد الناصر فى المجتمع المصرى ستواصل تقديم ثمارها المرة .. وستظل وصمة التعذيب محتملة بل موجودة فى المجتمع وليس ادل على ذلك من اننا وقد طوينا تلك الصفحة المظلمة وجاء انفتاح السادات وديمقراطية مبارك ..ومع هذا فلم تطو صفحة الارهاب ولا يزال قانون الطوارىء سيفا مصلتا على الشعب يجدده وزير الداخلية كما يشاء .. ولا تزال اخبار التعذيب تتوالى . والفرق هو انه بينما كان التعذيب الناصرى لعشرات الالوف فى السجن الحربى فان التعذيب الان هو لبضعة ألوف فى اقسام البوليس والسجون وهذا تطور خطير وهو يدل على ان انحسار التعذيب فى ناحية قابلة مد وانسحاب على مواقع جديدة ولا يتسع الكتاب لايراد بعض ماتنضح به مجلات المعارضه - على اختلافها من حوادث ومن صور لتعذيب من ضرب يصل الى حد تحطيم الايدى والسيقان ووطأ بالاقدام وصفع بالايدى واطفاء للسجائر فى الاجسام حتى تموت الضحية فيُطلب ذويهم ويخطروا بموته لاى سبب وتتخذ اجراءات الدفن فى سريه حتى تكتشف الامر صحيفة معارضة او «يستقتل» اهله ويغامرون بالدخول فى معركة غير متكافئة مع قوات الامن الذين اعطوا سلطات تكاد تكون مطلقة ولا ينكر وزير الداخلية هذه الحقيقة وعندما توصلت الصحافة الى ادانة نيف واربعين ضابطا من ضباط الداخلية وحققت معهم النيابة فى اتهامات محددة اتخذت الوازرة الاجراءات العديدة لعرقلة التحقيق . ولم يوقفهم وزير الداخلية عن عملهم رغم قوائم الاتهام على اساس ان المتهم برىء حتى تثبت ادانته رغم ان الشعار

الذى تطبقه الوزارة ان كل متهم مدان حتى تثبت براءته بل بعد ان تثبت براءته فما اكثر من برأتهم المحاكم وقبضت عليهم سلطات الامن بمقتضى قانون الطوارىء أو بتلفيقات اخرى .

ان الخطر الداهم الذى يهدد البلاد بان يصبح شعبها شعبا **من عبيد روما هو ان يصبح التعذيب الاسلوب المقرر لاستخلاص الاعتراف** كما كان الامر فى روما بالنسبة للعبيد دون الاحرار قبل ان تظهر المسيحية والاسلام ويحررا الارقاء ويقدسا الانسان روحا وجسدا ولم يعد هذا خطر يهدد المجتمع المصرى قدر ما اصبح واقعا فى الدوائر البوليسية والعسكرية ونحن نقرا مثلا من رجل كممدوح سالم يثنون عليه الثناء الجم ولكنه كان وزيرا للداخلية يقول عرضا وكأنه امر معروف ومقرر فى حديثه لحسين الشافعى (**انت عارف ان اى متهم بنبقى كل الادلة ضده لا يقول الا بعد التعذيب**)[1] . وهذا هو منطق قضاة روما على عبيدها وهو يساق هنا كأمر لاغبار عليه ولا يثير دهشة أو استنكار فالى اى درك سحيق انحط الانقلاب بالشعب وجعله وهو الذى يدِّعى التحرير - شعبا من العبيد .

ولم يقتصر التعذيب على المواطنين لاستخلاص الاعتراف فقد اصبح اسلوبا من اساليب الضبط والربط فى الجيش الجرار للامن المركزى (اكثر من ثلثمائة الف) الامر الذى دفع بلفيف منهم الى ثورة عمياء مدمرة فى فبراير ١٩٨٦ هددت البلاد بفتنة كان يمكن إن تسقط العهد وليس وزير الداخلية وحده وقيل بعدئذ ان المعاملة قد تغيرت كليا وانها اصبحت انسانية ولكن وافتنا الصحف باصابة مئات من جنود الامن المركزى فى معسكرهم بالاسكندرية بتسمم ومرت سبعة عند نشر نبأ ذلك (الوفد الخميس ٣٠ يوليو ١٩٨٧) واتضح ان المعسكر الذى يضم ثلاثة الاف جندى قلت فيه المياه النقية رغم الحر اللافح هذه الايام ووضع الضباط ايديهم عليها وارغموا الجنود المساكين على استخدام المياه الملوثة من احد المصارف .

وتذكر الصحيفة ان الضباط كانوا يعاقبون الجنود بارغامهم على الزحف على بطونهم اذلالا لهم وان السباب والشتائم هى اللغة السائدة وإن المعسكر كان اشبه بمعتقلات التعذيب .

---

(١) حديث اجرته مجلة اكتوبر مع حسين الشافعى العدد ٥٥٩ فى ١٢ يوليو ١٩٨٧ ص ٢٣ .

وأدت بعض الملابسات الامنية بوزارة الداخلية لان تعيد بصورة منهجية وجماعية التعذيب الناصرى فجاء فى جريدة الوفد (٢٨ يونيو ١٩٨٧) (شبح التعذيب يحاصر الحياة السياسية) وتحت عنوان فرعى (٥٥ وسيلة تعذيب) كتب الكاتب :

«وقد شهدت جريمة التعذيب فى عهد زكى بدر تطورا يمكن حصره فى إطار مرحلتين . الاولى : العام الماضى عقب اشتعال النيران فى ستة نوادى فيديو وقامت الداخلية على الفور باعتقال اكثر من ١٧٠٠ شخص على ذمة هذه الحالة ! **والثانية** : فى شهر رمضان الماضى حيث اعتقل اكثر من خمسة الاف على ذمة قضية الشروع فى قتل اللواء حسن أبو باشا . واذا كانت «الوفد» قد تناولت فى مجموعة من التحقيقات الصحفية ما تعرض له المتهمون فى قضايا الفيديو وانفردت بنشر صور لابواب الزنازين التى تم بداخلها التعذيب وصور أخرى لبعض الضحايا .. إلا اننا يمكن ان نوجز ملامح هذه المرحلة فى انها كانت عودة للتعذيب البدنى الذى كاد ينتهى من داخل السجرن مع انتهاء قضية الجهاد التى تفجرت عقب اغتيال انور السادات . إلا أن هذه العودة كانت غير مكتملة الملامح . حيث اقتصر التعذيب البدنى – كما ذكرت منظمة العفو الدولية – فى تقرير اخير لها على عمليات الضرب بالسياط ونزع شعر اللحية واطفاء السجائر ، وواقعتى هتك عرض لاثنين من المتهمين بالقضية .. ورغم بشاعة هذه الوقائع إلا انها تتوارى خجلا امام التعذيب الذى وقع فى الاسابيع الأخيرة ، حيث اكدت مصادر مطلعة – وكذلك المعتقلون وأسرهم – ان التعذيب البدنى أصبح يتم على أوسع نطاق داخل معهد أمناء الشرطة الملحق بسجن استقبال طرة . حيث تعرض معظم المعتقلين الى الصعق بالتيار الكهربى من خلال وضع جهاز مخفض للتيار على اجساد المعتقلين . وأكد بعض المعتقلين – ممن افرج عنهم فى الايام الأخيرة – ان جهاز الصعق الكهربى ينقل لجسد المعذب تيارا اقل من التيار العادى إلا أنه يحدث الما ورعشة شديدة تصل فى معظم الاحيان الى الأغماء والغيبوبة !! ويبدأ التعذيب بالكهرباء عقب تجريد المتهم من جميع ملابسه ودفعه للجرى داخل الحجرة حيث يتصبب عرقا وهو معصوب العينين ، وتحاصره الركلات واللكمات من كل جانب ، ثم يبدأ وضع الكهرباء على الرأس ثم الاذن والشفاه ثم حلمة الثدى ثم الاعضاء التناسلية ! وأكدت الرسائل التى وصلتنا من خلف القضبان ومن بعض الذين افرج عنهم اخيرا ان هناك ٥٥ طريقة للتعذيب داخل استقبال طره تبدا بالصعق وضرب اللكمات والضرب على الاقدام «الفلكة» والتعليق على الابواب وعلى

«العروسه» وتنتهى باستعمال الخازوق ، وهتك العرض او التهديد به . ونزع الاظافر . هذا بالاضافة الى التجويع والتعطيش ووسائل التعذيب النفسى والبدنى المعروفة ! وقد وصلتنا رسالة من زوجة أحد المتهمين فى احدى القضايا الأخيرة تؤكد فيها انه تم احتجازها فى معهد أمناء الشرطة وتم الضغط عليها لتلتقى بزوجها وهى معصوبة العينين لتحاول انتزاع اعترافات منه . واثناء لقائها بزوجها تم ضربها ليسمع صوت صراخها ، لمحاولة الضغط عليه .

هذه الوقائع الخطيرة وهذا التصعيد والعنف المبالغ فيه من جانب وزارة الداخلية ليس فقط انتهاكا لحقوق الانسان وكرامته . إنما هو اعتداء بشع وصارخ على وجه مصر الحضارى وحقها فى الاستقرار . والقضية مازالت مطروحة للمناقشة وللحديث بقية» انتهى .

وفى الصفحة نفسها اوردت الجريدة فقرة مقتبسة من تقرير لمنظمة (العفو الدولية) تحت عنوان مصر شهدت موجة تعذيب خلال الشهور التسعة الاخيرة جاء فيها :

«تضمنت النشرة الدورية لمنظمة العفو الدولية هذا الشهر تقريرا خطيرا عن التعذيب فى مصر . وقد ذكرت النشرة أنه بالرغم من ترحيب منظمة العفو باجراء محاكمة ل ٤١ عضوا فى جهاز مباحث أمن الدولة وغيرهم من ضباط البوليس والسجون ، وذلك بتهمة تعذيب السجناء ما بين اكتوبر ٨١ ، ويونيو ٨٣ ، إلا ان المنظمة تعتقد فى وجود عشرات الشبان يجرى تعذيبهم فى سجون مصر خلال الشهور التسعة الأخيرة .

واشارت تقارير المنظمة إلى ان ممارسة التعذيب تتم فى مجمع سجن طرة وسجن ابوزعبل ومراكز البوليس المحلية . ومعظم الضحايا هم من السجناء السياسيين - أعضاء فى مجموعات اسلامية – او انصارها ، وقد يكون كثيرون منهم سجناء الرأى . كما احتجز الكثيرون دون تهمة أو محاكمة لمدة طويلة . واتهم أخرون بارتكاب مخالفات أخرى مثل التحريض ، وتوزيع نشرات هدفها تقويض الوحدة الوطنية .

واجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع بعض الضحايا ممن شكوا من تعرضهم للتعذيب ، كما انها حصلت على نسخ من التقارير الطبية الشرعية الرسمية ، التى

كشف بعضها عن طبيعة الندوب الجسدية للضحية وأكد صحة حدوث التعذيب .

ففى قضية أمن الدولة رقم ٤١٢ لعام ٨٦ اعتقلت مجموعة من المسلمين الحركيين فى يوليو ٨٦ ، بتهمة إحداث حرائق الفيديو ومحلات الخمور ، وفى يوليو ٨٦ قدم أحد المتهمين فى هذه القضية وصفا للتعذيب الذى تعرض له امام النيابة العامة . وافاد أنه فى ١٦يوليو ٨٦ نقل من قبل مباحث أمن الدولة الى سجن طرة ، وهناك عصبوا عينيه وعروه من ثيابه ، ثم قاموا بإدخال عصا فى شرجه بالقوة وانهالوا عليه بالشتائم ، وبدأوا بنتف شعر لحيته ، ثم أمروه بالاستلقاء على وجهه لينهالوا بالضرب على أخمص قدميه ، وقام أحد الضباط بالوقوف على عنقه وأخز على ظهره ثم راحوا يضربونه على راسه وظهره ومجددا على اخمص قدميه .

وقال السجين نفسه انه تعرض فى مناسبات اخرى للصدمات الكهربائية وللتهديد بمزيد من التعذيب إن هو اتصل بمحاميه او اشتكى من تعرضه للتعذيب وعندما عاين الاطباء الشرعيون بعض المتهمين فى هذه القضية وجدوا ندوبا واثارا تؤيد ما وصفه المتهمون للنيابة عن التعذيب .

وذكر تقرير منظمة العفو الدولية ايضا ان احد المعتقلين الذين قبض عليهم لعقدهم اجتماع صلاة فى الشارع دون تصريح . انه نقل من بيته ليلة ٢٤ اغسطس ٨٦ إلى سجن الاستقبال فى طرة . وخلال الرحلة عصبوا عينيه وإنهالوا عليه بالضرب والشتائم . وعندما وصل إلى السجن عروه من ثيابه واوثقوا يديه خلف ظهوه وراحوا يوجهون الضربات الى مختلف انحاء جسده . ثم قاموا بوصل الاسلاك بحلمتى ثدييه وفمه واعضائه التناسلية وبتوجيه الصدمات الكهربائية الى جسده .

واشار تقرير المنظمة الى تلقيه عدة تقارير مماثلة لتلك الحالة وجميعها تتصف بالتعذيب الذى وقع خلال الشهور التسعة الأخيرة . وكانت المنظمة قد رفعت توصياتها للسلطات المصرية . خاصة ان مصر انضمت فى يونيو ٨٦ لمعاهدة الأمم المتحدة ضد التعذيب ، وبادرت باتخاذ اجراءات قضائية ضد المتهمين بارتكاب أعمال التعذيب . إلا ان تلك التوصيات لم تنفذ حتى الأن ، خاصة الاجراءات الخاصة بإعادة النظر فى اجراءات تفتيش السجون والتحقيق فى شكاوى السجناء حول التعذيب .

وفى نهاية التقرير اكدت المنظمة ان الوقت قد حان منذ امد طويل لإعادة النظر

فى اجراءات تفتيش السجون وبحث شكاوى المسجونين ، اذا كان هناك ثمة رغبة لوضع حد لمثل أعمال التعذيب هذه .

وفى يوم ١٦ اغسطس ١٩٨٧ جاء فى جريدة الوفد تحت عنوان (الطب الشرعى يكشف عن ١٣٠ حالة تعذيب جديدة)

كشفت التقارير الطبية التى أعدتها ادارة الطب الشرعى بعد الكشف على المتهمين فى القضايا رقم ٤٠١ و ٣٩٣ عن مفاجآت خطيرة اثبتت الادارة ١٣٠ حالة تعذيب واجمعت معظم التقارير على وصف حالات التعذيب بالبشاعة وان المتهمين تعرضوا للضرب بالات صلبة وحادة والتعرض للصعق بالكهرباء والكى بالنار واطفاء السجائر فى اجسادهم . مما اصاب بعضهم بعاهات مستديمة مثل الجروح فى الجمجمة ونزع فروة الرأس وكسور فى الاطراف وامراض مزمنة مثل التبول اللاارادى والشلل النصفى وامراض القلب وكانت نيابة أمن الدولة قد تسلمت يوم الاربعاء الماضى ١٣٠ تقريرا طبيا من ادارة الطب الشرعى وقامت النيابة بضم التقارير الى ملفات القضية لاطلاع المحامين عليها ومن المنتظر ان تغير هذه التقارير من سير القضية .

كما أكدت مجموعة من المتهمين انهم لن يصرحوا بأسماء الضباط الذين قاموا بعملية تعذيبهم كى لايتعرضوا للضغط منهم للتنازل عن البلاغات المقدمة للنائب العام . وسوف يصرحون باسمائهم بعد ان ينتهى القضاء من الحكم فى القضايا ومما يذكر ان بعض المتهمين يتعرضون الان لضغوط من قبل مباحث امن الدولة بعد ان ذكروا اسماء الضباط الذين قاموا بتعذيبهم كى يتنازلوا عن تلك البلاغات كما يتعرض الان المتهم محمد احمد الخطيب والمحاصر الان باربعة من ضباط أمن الدولة فى عنبر المعتقلين فى قصر العينى ويقومون بمحاولات لاجباره على التنازل عن البلاغ المقدم ضدهم للنائب العام، انتهى .

وهذه الوقائع كلها مستخلصة من صحيفة واحدة من صحف المعارضة الاربع وكل واحدة منها طافحة بانباء التعذيب مما لايتسع المجال لايراده ويتطلب (كتابا اسود) يضاف الى الكتاب الاسود الناصرى .

ووصلت المأساة الى قمتها عندما تقدمت المعارضة بمجلس الشعب بطلب لجنة للتقصى عما يدور فى السجن من التعذيب اذ رفضت الاغلبية الحكومية فى مجلس الشعب (اى شعب !!) ذلك .. وعندما تقدم احد نواب المعارضة بطلب احاطة عن

الموضوع أجّل الى نوفمبر اى بعد خمسة شهور كاملة من تقديم الطلب !! فهل هناك تقبل لممارسات التعذيب اكثر من هذا وكيف يطمئن ضمير نواب الحكومة ويمارسون حياتهم مع ابنائهم وزوجاتهم فى سعادة وسلام وهم يعلمون ان فى السجون اناسا يتعذبون وان اباء وامهات وزوجات وابناء هؤلاء يعيشون فى هم ثقيل ونكد مستمر وقلق لا يجعلهم يذوقون للسلام طعما - هل يمكن لهؤلاء النواب ان يقضوا اجازة صيف سعيدة وقد حكموا على اخوانهم ومواطنيهم بان يستمر تعذيبهم حتى يعودوا من الاجازة .. **الى هذه الدرجة من الاستهانة بكرامة الشعب يصل الامر بنواب الشعب ..**(١١)

ان مثل هذا لم يحدث ابدا لافى هذه البلاد ولا فى بلد اخر واى مجلس تقبل اغلبيته هذا كان يجب ان يسقط فورا وهذا الوضع المهين هو مايوضح لنا كيف ان هذا السم وصل الى أعلى المستويات وكيف انه لن يقتلع ويقضى عليه الا بالعقوبات الحاسمة الرادعة التى اقترحناها ومالم يتم هذا فانه سيفسد المجتمع المصرى ويجعله مجتمعا عقيماً من العبيد . فالمجتمع لايكون قوياً خصباً منتجاً الا فى مناخ الحرية والعزة . وشبح وهذا التعذيب الوحشى بلا حمايات ولاضمانات يشل المعارضة ويجعل الذين يرون الرأى الاخر يحجمون عن الادلاء برأيهم . وعن توجيه نظر الحكومة الى خطئها ، او قصورها . وبهذا تمضى فى غيها حتى تأتى قارعة جديدة .. قارعة من نوع ٦٧ .. فهل يحتمل المجتمع المصرى ذلك ؟ ولحساب من التضحية بالمجتمع ، والحرية والكرامة فى سبيل الابقاء على النذالة والخسة والدناءة ..



اخيراً جداً : فاذا كنا قد اطلنا فى هذا الفصل فان ساعة واحدة فى سجون عبد الناصر قضاها فرد واحد من عشرات الالوف الذين امضوا عشرات السنين فيها لهى اشد وطأة واكثر طولاً .

---

(١١) وما حدث عندما نظر استجواب التعذيب أنكى وأمر وسنشير اليه فى الفصل التاسع عشر من هذا الكتاب .

الفصـل الثـالث عشـر

من الديكتاتورية الى عبادة الفرد

كانت مصر - على ماذكرنا فى اول فصول هذا الكتاب - قد استطاعت ان ترسى خلال المرحلة البورجوازية (من دستور ٢٣ الى انقلاب ٥٢) أسس السياسة الديمقراطية التى تقوم على التعددية الحزبية ، وسلطة الوزارة ومسئوليتها امام مجلس منتخب وحرية الصحافة والمعارضة والاجتماعات وتكوين النقابات الخ ..

وخلال ثلاثين عاما من ارساء الاساس الفكرى للديمقراطية السياسية والحرية الاجتماعية اخذت تتكون شيئا فشيئا تقاليد الممارسات الديمقراطية السياسية . وكان الايمان بالنظرية والمبادىء اقوى من الممارسة الفعلية التى تعرضت لمحاولات الانتقاص من السراى الملكية او الانجليز .. ومع هذا فان القدر الذى وصلت اليه الممارسة كبح جماح الملك وألجم الانجليز بحيث أصبح مايحاولونه من تدخل بين فترة واخرى خروجا عن القاعدة والاصول المقررة وافتياتا عليها يهاجم من الصحف ويتعرض للمساءلة فى مجلس النواب .

اما الحريات فى مجال الفكر فكانت من أفضل حسنات العهد وسمحت بازدهار الفكر والفن والثقافة ووصولها الى مستويات لم تبلغها من قبل ولم تلحقها من بعد ..

وادى النقص الذى اشرنا اليه فى البورجوازية وتجلى بوجه خاص فى عدم تقديرها للاسلام ودوره فى المجتمع وانه محور الحضارة والفكر وجسر التلاقى ما بين الحكام والشعب الى تزلزل المرحلة وتهاويها بالانقلاب .

وعندما حدث الانقلاب لم يكن لدى ضباطه تصور عن نظام جديد كامل يحل محل الاحزاب حتى وان كان الانقلاب قد حدث نتيجة لسوءاتها وكان من ادلة ذلك إن دعا

الضباط الاحزاب لان تطهر نفسها وهو ما يعنى - ضمنا - تقبل النظام ولكن على اسس سليمة .

ولم يكن من المنتظر أن تقوم الاحزاب المصرية وهى جزء لا يتجزأ من بورجوازية الليبرالية بما يغير جذريا من وضعها ولذلك فان المطالبة بالتطهير حتى عندما تكون صادقة من الضباط وحتى عندما تطبق بصدق من الاحزاب فانها ما كانت ستحقق النتيجة المطلوبة تماما لان النقص كان فى النظام نفسه .

وكانت الهيئة الوحيدة التى يمكن ان تتقدم بتصور عن نظام جديد للحكم هى الاخوان المسلمون الذين لم يتورطوا فى الحكم ولا يدخلون فى عداد الاحزاب او يسرى عليهم الرأى السيء عنها فضلا عن شعبيتها وجماهيريتها دع عنك الصلات التى ربطت وثيقا مابينها وبين جمال عبد الناصر والضباط قبل القيام بالانقلاب .

فالوضع الخاص للاحزاب كان يحول بينها وبين الاصلاح الجذرى وقيادة الانقلاب ليس لديها وليس فى استطاعتها وضع نظام جديد والهيئة الوحيدة هى الاخوان .

وكما قلنا فان النظام المطلوب لم يكن ضرورة ليرفض البورجوازية على العكس انه يتفق معها فى اكبر ركنين لها الا **وهما الحرية والفرد** ولكنه - أى النظام المطلوب - يكمل البورجوازية ويقدم اضافته . وافضلية الاضافة الاسلامية على النظم الاصلاحية التى تستهدف تخليص الديمقراطية من قصورها والتى اثبتت فشلها هى ان هذه الاضافة ذات طابع موضوعى فلم تضعها الدولة او العمال او اصحاب الاعمال أو المحامون الخ ... وانما هى تأتى من مصدر له قداسته وموضوعيته وهو الكتاب والسنة .

وكان يجب ان يكون موضوع نظام الحكم محل دراسة مابين مسئولى الاخوان ومندوبى الضباط بحيث يمكن وضع خطوط اولية تكون محل اتفاق ولكن هذا لم يتم ونحن نقرأ للاستاذ صلاح شادى الفكرة التى عرضها جمال عبد الناصر للحكم وكلها تدور حول (الشخص) الذى يتولى الحكم عقب نجاح الانقلاب . وقد رشح الاخوان شخصا قد يكون ابعد الناس عن الايمان بتغيير اسلامى !!

فإذ لم يحدث هذا قبل الانقلاب فقد كان يجب ان يتم بعد نجاح الانقلاب فورا قبل ان تتكشف مخازى المسرح السياسى أمام الضباط وقبل ان يبدأوا فى تذوق فاكهه السلطة المطلقة الملعونة ..

وقد قدم الاخوان المسلمون بيانا عن الاصلاح المنشود يوم اول اغسطس ١٩٥٢ يغطى مابين تسع وعشر صفحات تعرض لمعظم القضايا السياسية والاجتماعية الاقتصادية بدءً من التطهير حتى جمعية تاسيسية لوضع دستور جديد وما نريد ان نوجه اليه **الانظار هو اننا لانجد اى اشارة الى تطبيق الشريعة بالمعنى السائد بين الناس اعنى قطع يد السارق ورجم الزاني، الخ .. وعلى العكس فاننا نجد فيه «.. وقبل توفير هذه الضروريات الاساسية لكل فرد لا يوقع الاسلام حد السرقة على السارق ..»**

ومن الصعب وصف هذا البيان بالراديكالية الاسلامية . وعلى النقيض يبدو أنه لم يركز على الاسلام تجنبا لحساسيات معينة . وكان يمكن ان يصدر من مفكر بورجوازى او مصلح ليبرالى .

وقد لا يخلو من الدلالة فى هذا الصدد ان نلحظ ان قيادة الاخوان المسلمين كانت قد آلت الى يد مجموعة من الحقوقيين من محامين مبرزين او قضاة ممرسين ولعلها فاقت فى هذا الاحزاب المصرية التقليدية التى كانت اغلبية قياداتها من الحقوقيين . وكان ابرز مجموعة «الشيوخ» فى القيادة الاخوانية وقتئذ هو الشيخ الباقورى وهو استاذ فى اللغة العربية اكثر مما هو شيخ من شيوخ الفقه الأزهرى التقليدى ..

وفى نظرنا ان النقص ليس فى «مادة» البيان ولكن فى عدم ممارسة الاخوان لقدر كبير من الضغط على قادة الانقلاب لتحقيق هذا البرنامج من مطالبة برفع الاحكام العرفية وعقد جمعية تاسيسية .. الخ وكان يجب عليهم ان يتعاونوا مع الاحزاب رغم رأيهم السيء فيها وقد كان هذا سيعزز وضعهم امام الجميع . ولكن الاخوان قدموا البيان على اساس مقترحات ورأى يقدمونه الى الحاكم كما يفهم من هذه الكلمات التى جاءت فى ديباجة البيان «وسنة الاخوان المسلمين ان يتقدموا الى الامة واولى الامر فيها فى مثل هذه المرحلة المتميزة من تاريخها بالراى يستقونه من كتاب الله الذى لايأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والذى يسوى بين المسلمين وغير المسلمين فى حقوقهم وواجباتهم العامة ولا يفرق بين جنس وجنس ولا بين لون ولون ..»

اما مدى التوفيق فى المبادرة المقترحة خاصة التعاون مع الاحزاب فهو قضية جدلية لانه كان سيصطدم بمعارضة الطرف الاخر - اى الضباط ، فضلاً عن احتمال جبن الاحزاب عن قبول الخطة .

وسنمر هونا على الروايات التى ترددت حقا وإن باطلا عن مداولات أو اتجاهات الضباط ومدى ميل البعض للديمقراطية والاخر للحكم باجتهادهم الخاص باعتباره (حكم الثورة) لان هذه الروايات لا قيمة لها امام طبائع الاشياء واصولياتها وهذه كانت تضع امامنا الحقائق الاتية :

أ - الحركة انقلاب وليست دعوة جماهيرية او ثورة نظرية .

ب - الذى قام بهذه الحركة ضباط عسكريون .

ج - المبرر الموضوعى للحركة كان الثورة على الفساد السياسى الذى كان بدوره ثمرة للديمقراطية الليبرالية .

د - على رأس الانقلاب شخص تآمرى ديكتاتورى طموح وقد ثبت ان هذه الخلائق جزء لا يتجزأ من شخصيته بل هى مفتاح لشخصيته .

هذه الحقائق كانت تؤذن بان الانقلاب سيسير حتما نحو الديكتاتورية العسكرية ولما لم تكن كديكتاتورية قيصر او نابليون لانها جاءت بعدهما وعاصرت الحقبة الشمولية فى التاريخ الدولى دون ان يكون لديها فى الوقت نفسه النظريات التى تكبح جماح النظم الشمولية فان هذه الديكتاتورية العسكرية الشمولية كان لابد وان تنتهى الى الحالة الفريدة التى جعلت طابع سياسة عبد الناصر «**اساء فى كل ما احسن واحسن فى كل ماساء**» على ما اشرنا اليه فى فصل سابق .

على كل حال لم تكن هذه النهاية السيئة ظاهرة تماما فى البداية الاولى . وكان من العسير افتراضها بادىء ذى بدء او حتى فى ذهن عبد الناصرنفسه ولكن بذرتها كانت موجودة وكانت هذه البذرة تحمل كل «جينات» او مكونات النهاية المؤسفة ، وظهرت مع الزمن شيئا فشيئا وعلى مراحل ، كل واحدة تسلم للاخرى بحيث ينتهى البكباشى المغمور الى الزعيم الملهم ثم الى الحاكم بأمره واخيرا الى الطاغوت عندما تبلغ المسيرة غايتها وتدخل فى مرحلة عبادة الفرد .

والفرض الذى نضعه هنا ان ما سماه الضباط «خط الثورة» كان يعنى فى حقيقة الحال حكمهم الخاص بمقتضى اوامر (ثورية) اومراسيم بقانون لحين تفصيل الدستور والقوانين التى تعطيهم هذا الحق . وان فكرة الديمقراطية ليست فحسب كانت بعيده عن ذهنهم تماما ، بل إنها كانت تمثل لديهم الفساد القديم أو المعارضة الجديدة ولما

لم تكن لديهم (نظرية) ثورية فان اراءهم الخاصة حلت محل النظرية وان هذا «الخط» كان متمكنا من نفوسهم باستثناء يوسف صديق وخالد محى الدين ولم يكن هذان بعيدين عن (الديكتاتورية) وان حكماها بديكتاتورية البلوريتاريا وهو عملياً لغو وكلام فارغ فالديكتاتورية هى الديكتاتورية . واهم من هذا أن هذه الفكرة - الديكتاتورية - كانت مغروسة فى ذهن عبد الناصر ومتغلغلة فى اعماق نفسه خاصة بعد ان اثبتت نجاحها فى تدبير الانقلاب . ولهذا اخذ عبد الناصر يقود زملاءه كما يقود الضابط جنوده نحو الهدف ، ولم يستطع اى واحد ان يتصدى له بمقولة نظرية او معارضة موضوعية كما أنه هو نفسه كان يتخلص فى كل مرحلة من بعض الذين رفضوا جر العربة او تقديم التجاوب اللازم . وبهذا ابعد عبد المنعم امين ويوسف صديق وخالد محى الدين ووضع كل واحد من الباقين فى حجم معين لايتجاوزه ولم يبق معه فى النهاية سوى عبد الحكيم عامر وزكريا محى الدين وانور السادات .

نحو الديكتاتورية :

وكان اول اجراء اتخذه عبد الناصر ولم يحظ بما كان يستحقه من اهتمام أو يظهر ما ينم عليه من دلالة انه **وضع الجيش فى يد عبد الحكيم عامر الذى كان يأتمنه كنفسه ولعله لم ينس** ان الذى جاء به الى السلطة هو الجيش وأن الذى يمكن ان يقصيه من السلطة هو الجيش ايضا . ولم يكن عبد الحكيم اكفأ الضباط او أعلاهم مرتبة ولكن هذا لم يكن له اقل اهمية لدى عبد الناصر بل يمكن ان يعد مزايا مطلوبة . فلم تكن الكفاية او الذكاء مطلوبين وانما المطلوب (**الولاء**) وعندما اخذ عبد الحكيم عامر يغرس الجاسوسية ويشجع الوشاية ويقدم اهل الثقة ويبعد كل من تثور حوله اقل شائبة من شوائب الشك مهما كانت درجة كفايته ويشدد قبضته على الجيش فان هذا كان يتم لحساب عبد الناصر **وان كان من الطبيعى ان يقترن بعبد الحكيم عامر ولحسابه ايضا ولكن هذا الاحتمال كان الفصل الاخير الذى لم يخطر بذهن عبد الناصر وهو يضع المسرحية ، ويعد الادوار .**

وقام عبد الحكيم عامر بالدور المطلوب منه ومكن عبد الناصر من أن يمضى قدما ليحقق سياسته مطمئنا الى تأييد القوات المسلحة او على اقل تقدير عدم احتمال مقاومته . **ومن هنا فان عبد الحكيم عامر يعد شريكا كاملا لعبد الناصر ولعل بعض الدوائر الاجنبية لم تخطىء عندما اشارت اليه (الرجل الاول مكرر) ..**

وبعد هذا الضمان التفت عبد الناصر للسياسة الداخلية .

وكان أول ما عنى عبد الناصر بضربه فى الداخل هى التكتلات العمالية التى كان من الممكن ان تحركها عناصر يسارية معارضة فكانت محاكمة كفر الدوار (أغسطس ١٩٥٢) **التى كانت دنشواى ناصرية تماثل دنشواى الكرومرية وشنق فيها عاملان وحكم على اخرين بالسجن واوقعت الرعب فى الحركة النقابية ومكنت عبد الناصر من اخضاعها كما كانت المناسبة التى مكنته من التخلص من عبد المنعم امين ويوسف صديق .**

وقبل ان تنتهى السنة قضى عبد الناصر على دستور ٢٣ (٩ ديسمبر ١٩٥٢) وفى ١٦ يناير اعلن حل الاحزاب السياسية ومصادرة اموالها (لصالح الشعب) واعلن فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات وفى ٢٣ يناير اقام هيئة التحرير وامل بفضل اتصالاته بالاخوان المسلمين وتوصله الى اكتساب ثقة بعض قياداتهم ان يساندوا الهيئة إن لم يذوبوا فيها ورفض الاخوان هذا وذلك فاصبحت هيئة السلطان وتنظيم الحكومة وعاقب عبد الناصر الاخوان بالحل الذى اصدره فى ١٤ يناير ١٩٥٤ متعللا بدعاوى فارغة واعتقل قياداتها ولكنه اضطر الى الافراج عنهم فى مارس ١٩٥٤ عندما تأزمت الامور بفكرة مساندتهم له ضد ضباط الفرسان ومحمد نجيب وكانت الايام الاخيرة من فبراير والاولى من مارس فيصلا فى تاريخ الانقلاب فلم تكن الفرصة مهيئة للعودة الى الديمقراطية وتوفى كل ماكان يدخره المستقبل من مازق واخطار من تلك الايام **وقد حسمها التنظيمان اللذان وضعهما جمال عبد الناصر فهيئة التحرير اصطنعت مظاهرة عمال النقل وقيادة عبد الحكيم مكنته من السيطرة على سلاح الفرسان الثائر وقائده خالد محى الدين .**

وكانت تلك نقطة فاصلة وظهر ان الديكتاتورية لن تتاخر وكان وجود الاخوان المسلمين كهيئة شعبية وجماهيرية يقض مضجع جمال عبد الناصر وكان قد حلها فى يناير ١٩٥٤ كما ذكرنا واعتقل قادتها ولكنه اضطر للافراج عنهم خلال ازمة مارس وبعد ان صفى الازمة كان لابد ان يصفى مرة وللابد - كما تصور - الاخوان . ولم يكن الحل هو مايؤدى الى ذلك فقد حلوا قبل ذلك وازدادوا قوة وعبد الناصر نفسه تعاون معهم خلال فترة الحل ومن هنا جاءت حادثة المنشية ودعوى اغتيال عبد الناصر التى حققت له شعبية ومكنته من أن يحسن صورته القبيحة بين الشعب وأن يلحق الشبهات بالاخوان وبهذه المغامرة قبض عبد الناصر على الاف الاعضاء وزج

بهم الى سجون عبد الحكيم عامر حيث يتولى زبانيته تعذيبهم وظهرت قسمة جديدة من قسمات العهد - **الاعتقال الجماعي والتعذيب وكانت قسمة كريهة ومقيته ويمكن أن تدين اى نظام تصطحب به ولكن عبد الناصر واعوانه** رأوا انها ضرورية لايقاع الرعب فى نفوس كل الذين يفكرون فى المعارضة سواء من الاخوان أو من غيرهم .

وبهذا حل عبد الناصر كل الهيئات والتكتلات والاحزاب التى كانت موجودة وكانت محاور للعمل العام واوقع الذعر والرعب فى نفوس الشعب ولم يعد ممكنا ان يرتفع صوت معارض عندما تاتى الخطوة التالية ..

وجاءت هذه الخطوة فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦ عندما أعلن جمال عبد الناصر «باسم الشعب» الدستور الذى يركز السلطان فى يد رئيس الدولة وبدء الاجراءات للانتخابات بعد أن اقرت الحكومة فى ١١ يونيو ٥٦ قانون مجلس الامة وقسمت الدوائر الى ٣٥٠ دائره» .

وفى ٢٣ يونيو قالت كتابات ذلك العهد «ادلى الشعب المصرى فى الاستفتاء الذى اجرى على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية فكان عدد الناخبين المقيدة اسماؤهم بجداول الانتخاب ٤٦٧ر٦٩٧ر٥ ادلى منهم بصوته ٢٠١ر٥٠٨ر٥ ووافق ٥٥٥ر٤٩٦ر٥ على انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر بينما وافق ٢٢٥ر٤٨٨ر٥ على الدستور وكانت نسبة مؤيدى **الدستور ٨ر٩٩٪ ونسبة الموافقين على انتخاب الرئيس جمال عبد الناصر ٨٤ر ٩٩٪**» .

وهكذا ظهرت قسمة جديدة من قسمات العهد هى انتخابات الثلاث تسعات .. وتزييف ارادة الشعب بلا حياء وبكل بجاحه فلدى عبد الناصر الاموال والمناصب والجاه للمؤيدين . والسجن والتعذيب والتشريد للمعارضين وكل الصحف والاذاعة واجهزة الاعلام ابواق نابحة وليس هناك بعد سواه فى الترشيخ واخيرا فلو ان ٧٠٪ من الناخبين اعطوا اصواتهم ضد الرئيس وضد الدستور او تغيبوا عن الحضور فستظل النتيجة ثلاث تسعات والا فما هو عمل لجان الانتخابات والفرز والاقلام الرصاص .. الخ

ولسنا فى حاجة لتتبع الخطوات نحو تدعيم الديكتاتورية ولكن قد ينكر الوحدة بين مصر وسوريا سنة ٥٨ وتصدعها سنة ٦١ بعد هرب المشير آى مشهد مهين ودفعت

الصدمة عبد الناصر لكى يمضى بوحشية فى اسلوب القمع والقسر بقدر ماغرست فيه من مهانة .

وفى سنة ٦١ اعلنت (الثورة الاشتراكية) كما قالت كتابات ذلك العهد واخذت عمليات الاغتصاب والنهب شكلا مقررا مابين التأميم او المصادرة او الحراسة . أو «النهب والسلب» .

أما اليمن التى تورط فيها عبد الناصر فقد اصبحت نزيفا وذهبت بالاحتياطى الذهبى وقضت على عدد كبير من الضباط والجنود .فضلا عن شغل جزء كبير من الجيش وعتاده وسلاحه فيها

وفى ١٩٦٥ وتحت شعار وجود اسلحة ومؤامرة فتحت المعتقلات ابوابها وبنيت معتقلات جديدة ضتم عشرات الالوف من الاخوان المسلمين ووصل الارهاب والتعذيب الى قمته ..

وبفضل اطمئنانه الى مساندة الجيش وقدرة اجهزة الاعلام على التزييف والطاعة العمياء لمن وضعهم على رأس المنظمات الجماهيرية استطاع عبد الناصر ان يسلك مسلكا ديكتاتوريا .. فكل القرارات الكبرى يتخذها بمفرده **بدءا من تأميم قناة السويس الذى ادعى الى العدوان الثلاثى ١٩٥٦ حتى سحب القوات الدولية الذى ادى الى هزيمة ٦٧ المخزية .. ومابين ذلك من اعلان للوحدة بين مصر وسوريا والتورط فى حرب اليمن .. الخ فكان يتخذ القرار ثم يجمع المجلس ليصفق له .. وكانت كلمته هى القانون وتبعا لهذا القانون الشخصى كان زبانية التعذيب والارهاب يسعون بين يديه لتطبيق اوامره . وكانت المناصب الكبرى هى لاهل الحظوة والثقة دون الخبرة والكفاءة . وصور كمال الدين حسين ديكتاتورية عبد الناصر فى اجابته على سؤال محرر اكتوبر ..**

- استاذ كمال الدين حسين .. بصراحة مطلقة هل حقيقة كان عبد الناصر ديكتاتوريا مستبدا ..

- نعم كان عبد الناصر ديكتاتوراً مستبدا . وهل هذا فى حاجة الى تاكيد .. كان عبد الناصر متمسكا برايه سواء كان صحيحا او خطأ وكان يأخذ راى الناس لكن فى النهاية قراره هو الذى ينفذ وابلغ دليل على ذلك هو القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ والذى يجعل مجلس الشعب امامه وكأنه لعبة فبمقتضى هذا القانون كان

رئيس الجمهورية يعتقل ويضع الاشخاص فى مكان او يفرض حراسة عليهم .. وحتى لو كان مظلوما فليس من حقك ان تتظلم امام اى جهة هذا يكون ديكتاتورا ففى يده كل السلطات ولا احد يستطيع ان يحاسبه هذا هو الديكتاتور وهكذا كان عبد الناصر .

- لكن لاتنسى انك قلت «احببت عبد الناصر اكثر من نفسى وكنت اثق فيه ولكنى اختلفت معه فى الرأى لمصلحة الوطن» .

- ظهر واضحا فى النهاية ان عبد الناصر كان متجها اتجاها يساريا وكان **يضحك على الشعب وانا شخصيا لا احب ان اضحك على الشعب وكان يردد ليس هناك قيود على الاشتراكية مامعنى ذلك سوى التهرب من الالتزام .**(١) .

وهناك واقعة اهم واعمق فى الدلالة لانها جاءت على لسان عبد الناصر نفسه ففى الايام الاولى للانقلاب وخلال لقاء لعبد الناصر بمنزل الاخ عبد القادر حلمى (الذى الف عبد الناصر ان يجتمع فيه بالاخوان وكان من قبل مقراً للخلية العسكرية الاخوانية التى كان منها عبد الناصر .) وبحضور الاخوة منير دله وفريد عبد الخالق وصالح ابو رقيق وحسن عشماوى . وحضر مع عبد الناصر عبد الحكيم عامر وكمال حسين وصلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى وانور السادات واحمد انور ...

خلال هذا اللقاء ذكّر فريد عبد الخالق جمال عبد الناصر بما قاله المرشد لجمال عبد الناصر (**عندما تشعر بضيق من الاخوان ابلغنى وانا اسلم لك مفتاح المركز العام ونقفلها حتى لا تكون فتنة**) ...

وكان رد جمال عبد الناصر كما يرويه اللواء صلاح شادى فى كتابه (صفحات من التاريخ) .. « وصمت جمال لحظات ثم تحدث كاشفا عن دخيلة نفسه فقال اسمع يافريد اقولك اللى فى نفسى واخلص .. انا عندى فكرة مستولية على ولا اعرف اذا كانت غلط او صح انما عايز خلال سنتين ثلاثة اوصل الى انى اضغط على زر البلد تتحرك زى ما انا عايز واضغط على زر البلد تقف) ..(٢) .

---

(١) مجلة اكتوبر العدد ١٩/٥٦٠ يوليو ١٩٨٧ .
(٢) صفحات من التاريخ - حصاد العمر صلاح شادى ص ٢١٤ .

ومع ان هذا الاسلوب يختلف عن اسلوب عبد الناصر وان من المستبعد ان يفشى سره الاثيم فيحتمل ان غلبت عليه لحظة ضعف خاصة أمام كلمة المرشد العام فأدلى به ، وقد كانت الواقعة فى الشهور الاولى للثورة فاذا كان الامر كذلك فانه يصور تصويراً ساذجا ولكن قويا نفسية الديكتاتور .

من الديكتاتورية الى عبادة الفرد :

ولكن ديكتاتورية عبد الناصر اختلفت عن الديكتاتوريات العسكرية والسياسية القديمة كديكتاتورية نابليون أو لويس الرابع عشر أو بسمارك فى انها عاصرت المرحلة الشمولية التى **تجعل الديكتاتورية البداية وليست النهاية كما كان الشأن قبلها** . اما النهاية التى تستهدفها ممارسات الحكم الشمولى فهى عبادة الفرد بحيث لايظهر الديكتاتور فى صورة المستبد الظالم القاسى المكروه ولكن فى صورة الاله الاعلم بالمصلحة والادرى بالخير والمنٌظر والحاكم . واحكامه هى المثلى فى السلم والحرب .. الاقتصاد والسياسة .. وهو يطبق الممارسات الديكتاتورية لانها رغم كل ما قد يراه البعض فيها من سوء الضرورة اللازمة ولذلك يسلم الشعب حريته للحاكم ويكل اليه القيام بتلك التبعات والمسئوليات بل ايضا يستشعر الرضا والسعادة حتى عندما يوقع عليه الحاكم مختلف العقوبات فيكون على المعتقلين ان يهتفوا وهم يُضربون (يعيش عبد الناصر) ! . كما كان المجالدون فى روما القديمة يحيون قيصر المؤله (تحية لك ياقيصر نحن الذاهبين الى الموت) ..

فى هذه المرحلة يصبح الحاكم (طاغوتا) وتصبح العلاقة مابين الشعب وبينه عبادة وتطلق التعبيرات الحديثة على ذلك «عبادة الفرد» .

ولا تصل عبادة الفرد الى مستوى عبادة الله لان هناك فرقا بين الزيف والحقيقة .. بين الله والطاغوت بين الرسول والدجال ولكن هذا لايمنع من ان الدجال كما يلحظ الاثر النبوى يأتى بجنة ونار فى حين ان الرسول لاياتى الا بقرآن .. وقد نجحت الممارسات الشمولية فى الاتحاد السوفيتى والمانيا ان توجد مناخا قريبا مما صورناه ومما عبر عنه الحديث النبوى « جنه ونار » وكان هذا المناخ هو السبب فى تمسك

الشعب بالماركسية والنازية على سوأتهما . الامر الذى لم يفهمه السياسيون الغربيون الذين جهلوا اثر هذه العوامل السيكلوجية ، وحدثت ظواهر مماثلة - بدرجة اقل - فى الحقبة الناصرية واثارت التساؤلات ..

فكيف يحدث هذا .!

كيف يمكن ان تنشأ عبادة الفرد ويتحول الحاكم الى طاغوت ...

لقد اشرنا فى فصل سابق الى مفردات الحكم الشمولى وتحدثنا عن اثرها النفسى فرديا والتنظيمى اجتماعيا ولا ريب أن لها الاثر الاكبر فى هذا التحول ولكن تبقى إضافات هامة بعضها خاصة بالدكتاتور نفسه وبعضها خاصة بالتركيبة الطبقية التى يوجدها الحكم الشمولى ولهذا وذاك اثره فى تدعيم عبادة الفرد ...

فلكى تستكمل عبادة الفرد مقوماتها يكون على الفرد المعبود ان يؤمن هو نفسه انه إله واجب العبادة بحيث يكون الانحراف عن ذلك زندقة تستحق العقاب الاليم وبحيث يصدر أوامره بثقة الاله . وهذه العملية الصعبة هى ماتتكفل به اجهزة الاعلام التى اوجدها الديكتاتور للتاثير على الناس وحملهم على تصديق دعاواه . اذ لاتلبث ان تؤثر عليه نفسه بحيث يصدّق فى النهاية ماتقوله رغم انه هو الذى لقنها ذلك .. وصورت الحكمة الشعبية هذه الظاهرة عندما جعلت (جحا) يصدق ما ادعاه للاطفال من وجود وليمة فى مكان مادعاها هو نفسه لهم حتى يصرفهم عنه .

ويزداد تأثر الحاكم وتصديقه بكل مايساق تمجيدا له وتعديدا لمنجزاته ومواهبه لان النفس الانسانية ، وبالذات نفس الزعماء ، ضعيفة امام المديح . وتصديق الديكتاتور لاجهزة اعلامه وماتجرى به صفحات الجرائد من تمجيد واطراء يؤثر على نفوس اتباعه فيزدادوا ايمانا وتصديقا ليعود مرة اخرى الى الحاكم وبذلك يحدث نوع من التغذية المرتدة Feeding Back فتزداد تغذيته لهم وهلم جرا وتظل هذه الحلقة المفرغة حتى يحدث مايؤدى الى تحطيمها لانه من غير المعقول ان تمضى الى الأبد .

ولعل هذا يفسر العلاقة التى تكاد تكون عضوية بين النظام الشمولى والصحافة (وبقية اجهزة الاعلام بالطبع) والدور الرئيسى الذى تقوم به فى تدعيم كيان النظام وتعميقه . وقد لاحظ الصحفى مصطفى أمين ان جمال عبد الناصر كان مؤمنا باستخدام الصحافة اكثر من اى حاكم عرفه من قبل وقال ... لم يكن هناك حاكم يتصل

يومياً بالصحافة مثله لدرجة أنه قال لى انى اعتبر الصحافة فى خطورة الجيش[1]» .

ومن ناحية اخرى يؤدى تطبيق مفردات الحكم الشمولى الى ظهور طبقة ارستقراطية جديدة ترتبط بالسلطة كما كانت الطبقات قبلها ترتبط بالانتاج **من الغباء ان نتصور قيام طبقات تبعا لنظام معين فى الانتاج ولا نتصور قيام طبقات تبعا لنظام معين فى السلطة** . والطبقة الارستقراطية الجديدة التى تحدث عنها الكاتب اليوجوسلافى الشيوعى سابقا ميلوفان دوجيلاس تضم كل اعضاء الحزب باعتباره (طليعة) العمال وقيادات المنظمات الجماهيرية من نقابات او منظمات شباب وطلبه ونساء وتعاونيات والكتاب والفنانين والاعلاميين وهؤلاء يبلغون فى الاتحاد السوفيتى بضعة ملايين وفى مصر قرابة مائه الف كلهم يعملون على تدعيم العهد كلهم يمجدون القائد الزعيم الملهم مفجر الثورة لان هذا التمجيد هو الطريق المؤكد لضمان حاضرهم ومستقبلهم ولدرء المخاطر والاضرار واحتمالات الاعتقال . ورغم أن معظمهم يمارس هذه المهمة بحكم المهنة فان (قانون جحا) ينطبق عليهم فيجدون انفسهم يقتنعون شيئا فشيئا بما يكررونه **وعلى كل حال فليس للاقتناع أو لعدم الاقتناع قيمة كبيرة لان من لم يكن مقتنعاً يصبح متورطا ويكتب من باب الحرص والخوف وليس من باب الايمان أو الطمع** ويتعين عليه ان يدافع عن العهد الذى تورط معه . ولعل احساسه بذلك يدفعه لان يكون اكثر حماسة ودفاعاً حتى لاتكتشف مشاعره الحقيقية .

وكما كانت الارستقراطية الراسمالية ترتكز على الشركات والمصانع وملكية راس المال فان الارستقراطية الجديدة ترتكز على المنظمات من نقابات عمالية أو اتحادات طلابية أو هيئات نسائية أو جمعيات تعاونية .. الخ وكلها وضعت طبقاً لنظام من (المركزية الديمقراطية) كما سماها لينين وهى تسعة أعشار مركزية ، وعشر ديمقراطية للتعمية فحسب ، بحيث تكون الهيئات محزومه ، مخزومه ، من أنوفها ويقف رؤساؤها وفى ايديهم الأزمة كما يقف مدربو الكلاب والصقور وفى ايديهم الاعنه فى انتظار امر السيد .

وبهذا يوجد الهيكل ويوجد السدنة ويوجد الاله الدجال وتظهر عبادة الفرد ، ويوجد من يرقص فى مجلس الأمة بعد الهزيمة سروراً بنجاة عبد الناصر ويوجد

---

(١) الاحرار العدد الصادر فى ٨٧/١١/٢٣ ص ٤

من يقول عن عبد الناصر بعد الوكسة الشنيعة التى جلبت العار والهزيمة وجعلت الاسرائيليين على مرمى حجر من القاهرة فى دورة الانعقاد الأول للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٦٨ «مصر بدون جمال مالها صفة ! مصر بدون جمال عدم !!!» ويوجد من يقول بعد فوات الاوان «ماذا أقول لهذه اليمين وأنا بها قد صنعت الصنم[١] .

وُتحِكم النظم الشمولية قبضتها بحيث لا يكون هناك منجى او مخلص لاى واحد عن تاييد العهد او الرضوخ له لان مقاومته تعنى الاعتقال والتعذيب او التشرد والموت جوعا بدون سكن وبدون عمل لان هذه كلها في يد الدولة . **وهكذا يجد الجميع انفسهم مساقين للعمل لحساب العهد . بعضهم بايمان وبعضهم حرصا على الوظيفة والمنصب القيادى وبعضهم توقيا لنقمة العهد وافضلهم من يعمل بفكرة ان يُحًد شيئا ما من الفساد او يحول دون تفاقمه وهيهات ..**

هذا كله فضلا عن ظهور جيل جديد (جيل الثورة) كما يقولون لا يعرف شيئا عن الحرية والديمقراطية ويرى المعارضة هرطقة والحادا ومساسا بقدسية القائد ..

حدث هذا في الاتحاد السوفيتى وفى المانيا وفى ايطاليا وفى مصر ايضا وكان لينين هو اقل الطواغيت سوءاً رغم أنه هو الذى راد الطريق ووضع النظم لان عهده لم يطل - خمس سنوات - وكان عهد التحديات ، ولان لينين - وهذا شيء نادر بين القادة - كان محصنا من إفساد المديح والاطراء والزهو ، ولانه - وهو ايضا شيء نادر بين القاده المحدثينَ - كان مثقفا واخيرا فانه كان من الملائكة قبل ان يصبح ابليسا .. ولكن المثل (الكلاسيكى) للطاغوت هو خليفته ستالين .. ففيه نجد كل مقومات الطاغوت ودراسة تاريخه ووسائله توضح كيف يتكون الطاغوت وكيف يظل طاغوتا حتى يموت وحتى عندما مات فقد اخذ بعضهم يحدق فى جسده المسجى خشية ان يكون قد ادعى الوفاة ليعرف اعداءه . وكان لابد من رجل فى مثل شجاعة خروشوف ليعترف بالكابوس وليندد بشرعة عبادة الفرد ..

وحدث هذا بصورة مهزوزة فى مصر .

---

(١) المرجع السابق مصطفى أمين .

فمع ان عبد الناصر كان هو الذى أوعز الى هيكل باهمال نجيب وابرازه فان هيكل قد بدأ عهدا جديدا لما تكون عليه الصحافة فى عهد شمولى ، كما كان استاذه مصطفى امين واستاذ مصطفى امين محمد التابعى رائدى الصحافة فى عهد بورجوازى ليبرالى . وكانما اراد الله له ان يختار عنوان (بصراحة) الذى كان يكتب تحته مقاله الاسبوعى ليعرض لنا تطبيقا لما تصوره الكاتب «أورويل» فى روايته ١٩٨٤ عن اسماء الاضداد فالعدل هو الظلم والسلم هو الحرب والصراحة هى النفاق ...

واكملت الممارسات الشمولية الباقى .. فمن لايقدم المديح أو لايكون بتعبيراتهم «ايجابيا» لا يجد صحيفة أو دار نشر أو مطبعة تنشر له ولو حدث جدلا لصودر ما طبعه وصودر هو نفسه .

وفى مقابل ذلك فابواق التاييد والتمجيد لاتقف من الاذاعة ومن التليفزيون ومن الاغانى والسينما والشعر فضلا عن عنصر جديد فى حالة عبد الناصر والسادات ايضا هو ماقامت به اذاعة وصحافة دول معينة من دعاية على مستوى دولى مما جعل المصريين وكذلك الديكتاتور نفسه يزدادون تصديقا ولا يخطر لهم ان هذه الدول و تلك انما تطبق سياسة لمصلحة خاصة وانها انما تنفخ فيه لينفجر فى النهاية وليس اعجابا او تقديرا ..

وكانت النتيجة ان هذا الضابط الشاب جمال عبد الناصر الذى خرج على رأس مجموعته الصغيرة من الضباط والجنود فجر ٢٣ يوليو ثائرا على طغيان فاروق اصبح بعد خمسة عشر عاما طاغوتا رهيبا يحكم بالنظرات القاتله دونما حاجة الى قانون ويخشاه اقرب الناس اليه ، ولايعلم احد فيم يفكر بالضبط ، ولا يستطيع وزراؤه الاتصال به والحديث اليه ويقنعون بتبليغ (سامى شرف) مايريدون ...

ويقف مابين الملك فاروق الذى ثار هو عليه ولم يكن وزراءه ليستطيعون لقاءه قبل اخذ ميعاد من محمد حسن الشماشرجى ، وكاليجولا الامبراطور الرومانى المجنون الذى كان يسير فى طرقات روما وأحد زبانيته يحمل كتاب العقوبات التى سيوقعها من قتل او سجن .. الخ وعين حصانه عضوا بمجلس الشيوخ !!

وعندما وقعت القارعة وحدثت هزيمة ١٩٦٧ التى كان عارها وخزيها يمكن ان يقتلع اكثر النظم استقرارا واعظم القاده جماهيرية .. فان هذا لم يحدث لعبد الناصر او نظامه ، **على العكس لقد كانت تلك هى المناسبة التى كشفت الى اى مدى وصلت**

عبادة الفرد فقد ظهر المجتمع المصرى كما لو كان طفلا غريرا ضعيفا لاحول له ولاقوة ويتملكه الذعر من التيه والضياع اذا هجره ابوه وينسى امام هذا الاحتمال الخطير كل ما اوقعه به من هزائم وما اذاقه من ركلات وشتمات وضربات .

وكانت تلك الصورة المخجلة المزرية هى صورة المجتمع المصرى غداة الهزيمة ووصلت المهزلة الى قمتها عندما رقص احد النواب فى مجلس الامة غداة الهزيمة وعندما ذهب المجلس الموقر بقضه وقضيضه الى بيت عبد الناصر ليعلن تمسكه به ويستجديه العودة .

ولكن هذا لم يكن كل شيء ....

هناك موقف كتاب مصر ومفكريها الذين وقفوا فى خندق واحد مع الشباب الاغرار والتنظيم الطليعى وجماعة المنتفعين ..

وقد اورد لنا الاستاذ رشاد كامل فى سلسلة مقالاته فى صباح الخير تحت عنوان (قراءة فى اوراق يونيو) نماذج لمواقف بعضهم غداة اعلان عبد الناصر التنحى ...

وجاء فى هذا المقال(٤) .

● تقول السيدة ام كلثوم : منذ الساعات التى تأكدت فيها انباء النكسة ، خاصمت النوم ، ولم يعد لى هم بالليل ولا بالنهار إلا ان اتفرغ لدموعى واتوجه إلى الله فى صلاتى وضراعتى أن يمدنا ببصيص من الأمل فى إنقاذ مصر . فلما أعلن « جمال عبد الناصر» نبأ تنحيه عن الحكم ، فقدت الأمل فى إطالة هذا البصيص من الأمل . وكنت لاافتأ اتصل بأصدقائى ، ويتصلون بى ليل نهار ، لعل أحدنا يجد عند الآخر نبأ يكشف الغمة ، ولا حديث لنا جميعا إلا عن المأساة التى ازدوجت وأطبق عليها اليأس بتنحى «جمال» عن مكانه .

وفى تلك الليلة قلت لصديقى صالح جودت ونحن نتحدث بالتليفون : إن الأمل الباقى ، هو أن يبقى جمال عبد الناصر فى مكانه ! وبعد منتصف الليل ، عاود صالح جودت الاتصال بى ، وتلا على هذا المعنى منظوماً فى أنشودة تحمل صورة نداء إلى جمال مطلعها :

---

(٤) مجلة صباح الخير العدد الصادر ١٦ يوليو ١٩٨٧ .

قم واسمعها من أعماقى .. فأنا الشعب .
ابق فأنت السد الواقى .. لمنى الشعب .
ابق فأنت الأمل الباقى .. لغد الشعب .
ابق فأنت حبيب الشعب ..

تكمل أم كلثوم قائلة : وأملى على كلمات الانشودة بالتليفون .. وايقظت «رياض السنباطى» وأمليتها عليه بالتليفون أيضاً . ولم ينم السنباطى ليلته .. وفى الصباح - أى صباح ١٠ يونيو - سجلتها وقدمتها الإذاعة للجماهير .. جماهير ٩و١٠ يونيو التى خرجت عن بكرة أبيها فى حلكة الظلام وتحت وابل من قنابل العدو تطالب ببقاء جمال عبد الناصر وبقى جمال عبد الناصر ، وعاد الأمل يطل علينا من جديد» .

● ربما فى نفس اللحظة كان الشاعر «صلاح جاهين» قد انزوى فى مكان ما من إحدى حجرات مجلة صباح الخير حيث كان رئيساً للتحرير وقتها وكتب قصيدة «ياناصر» . التى نشرت فى روز اليوسف التى كانت بين أيدى الناس صباح السبت ١٠ يونيو .

ياحرية .. ياوطنية .
ياروح الأمة العربية .
الشعب يريدك ياحياته .
ياموصل موكب لغاياته .
وحياة المصحف وآياته .
أسمك فى قلوبنا أغنية .. ياناصر .

وبسرعة حفظ «عبد الحليم حافظ» كلمات النشيد الذى سرعان ماتحول إلى أغنية بدأت الإذاعة فى ترديدها منذ صباح ١٠ يونية .

● وكتب د . مصطفى محمود فى روز اليوسف أيضا مقالاً بعنوان «نريدك ياعبد الناصر» !!! يقول فيه : إن عبد الناصر لم يعد مجرد شخص وإنما هو رمز لإرادة العرب جميعا فى الحياة ، رمز للصحة فى جسدنا !!! والإصرار والعنفوان والعزم والتصميم فى نفوسنا !!! إنه العقل المدبر والخطة والنجاة !!!

وقال مصطفى محمود أيضاً فى نفس المقال : وعلاقتنا نحن الجماهير بالقائد هى كعلاقة الجسد بالروح لاتصح فيها الاستقالة !!! نحن نريدك ياعبد الناصر !!! أنت

ونحن جسد واحد وشخص واحد لا انفصال فيه !!! أنت ونحن وحدة لاتقبل التجزئة !!!

وفى الختام يقول : لن نفترق عن جمال عبد الناصر !! ولن يفترق جمال عبد الناصر عنا !!! وإنما سنزداد اتحاداً كل منا بالآخر !!! وتحت لوائك ياعبد الناصر سوف نحارب حتى الموت .. بل حتى الحياة .. قمة الحياة .. ياقمة الحياة !!!

● وخرجت أخبار اليوم السبت ١٠ يونيو بمانشيت : الشعب يقول لا ..!

● وكتب الاستاذ جلال الحمامصى مقالاً عنوانه : «ابق معنا» يقول فيه :

- البطل يظل بطلاً فى كل وقت ، وقد كان جمال عبد الناصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بطلاً ، وكان جمال عبد الناصر فى ٩ يونيو ١٩٦٧ بطلاً من نوع فريد .. فإذا أراد جمال عبد الناصر أن يتحمل المسئولية وحده فهذا ليس من حقه ، والمسئولية مشتركة ، ووجود جمال عبد الناصر معنا فى هذه المرحلة ضرورى بل وحتمى . هذه إرادة الشعب ، ولقد عودنا جمال أن يخضع لإرادة الشعب» .

● وكتب إحسان عبد القدوس رئيس تحرير أخبار اليوم يقول :

- إن عبد الناصر سلاحنا وقوتنا وإرادتنا ، وإذا تنازلنا عن سلاحنا وقوتنا وإرادتنا فكاننا استسلمنا للعدو ، كاننا حققنا إرادة العدو لاإرادتنا ، أمل العدو لا أملنا وهذا ما لانستطيعه ولا يستطيعه عبد الناصر ، ولن نجعل من النكسة نكستين !!» .

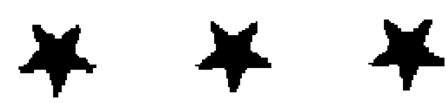
وبعد ٤٨ ساعة من تنحى عبد الناصر يكتب أنيس منصور فى الأخبار يقول :

إن الذين حاربونا يوم العدوان الثلاثى الأول كانوا يريدون تحطيم الشعب لتبقى أنت وحدك ياجمال زعيماً بغير شعب ! والذين حاربونا يوم العدوان الثلاثى الجديد كانوا يريدون تحطيمك أنت ياجمال لنبقى نحن وحدنا شعباً بغير زعيم !! وقد فشلوا فى المرتين . ان الله ياجمال قد وهبك الكثير من مزايا الرجولة والبطولة ولكن أغلى ماوهبك الله هو حب الشعوب لك . فعلى بركة الله وبحب من الأمة العربية ، أمل جديد وتقرير لأعبائك الثقيلة ، أمضى فى عملك وفى طريقك الطويل فقد أصدرنا قرارنا «لا» مائة مليون مرة . وشكراً لله أنك قلت لنا نعم !!

كما صدرت جريدة الجمهورية صباح ١٠ يونيو وكان يرأس تحريرها فى ذلك

الوقت فتحى غانم وكتب بعنوان «أيها القائد البطل إننا نرفض قرارك . إننا نرفض أن تتحمل وحدك المسئولية» !!

● وكتب عبد الرحمن الشرقاوى بعنوان «لا ياجمال بل تبقى أنت» يقول : باسم مصر التى وهبتها كل شيء . باسم كل مقدساتنا لاتذهب ياجمال . بل تبقى دائماً رمزاً لكفاح هذا الشعب العربى واملاً لانتصاراته . وتعبيراً عن إرادته القاهرة ومسيرته الظافرة نحو المستقبل !!»



من الواضح أن هؤلاء الكتاب أو على الافق معظمهم انما كتبوا ماكتبوه باخلاص وعبروا عن مشاعرهم الحقيقة فى تلك اللحظة .

فكيف يمكن اذن ان نفسر هذا الموقف ...

هناك عدد من التفسيرات ..

أ - اولها واسرعها تاثيرا المشهد الدراماتيكى الذى ظهر به عبد الناصر والصياغة المؤثرة لخطابه مما اثار المشاعر النبيلة والطيبة فى النفوس وجعلها لحظة الانفعال وعندما اطل عليها متعبا معترفا تنسى ما تقدم من ذنبه وماتأخر وسنعود الى هذه النقطة بشيء من التفصيل فى الفصل التالى ..

ب - غموض الموقف فى هذه الايام إذ لم تكن الحقيقة قد عرفت وكل الذى عرف هو ان امريكا اشتركت بطريقة لم يكن ممكناً مقاومتها .

ج - انه مع جهالة مسئولية الهزيمة وحجمها فقد يكون عبد الناصر هو اقدر من يصلح الفساد حتى لو كان هو الذى اوجده .

د - عدم وجود (البديل) بعد ان حطم نظام عبد الناصر كل النظم وقضى على كل الشخصيات العامة بحيث استحال وجود بدائل جاهزه ومستعده فوراً سواء من النظم أو الشخصيات

هـ - أن كل هؤلاء الكتاب والصحفيين كانوا بدرجات متفاوته وبحكم الالتزام المادى أو الأدبى جزءاً من النظام أو قل من مسئولى النظام ولم يكن أمامهم الا التمسك به

و - وأخيراً المناخ الذى هيمن على المجتمع المصرى وجعله مهيئاً نفسيا للحالة التى ظهر بها .

وهذا العامل هو - الشاهد - فى هذا الفصل لانه يوضح لنا كيف ان عبادة الفرد قد أثمرت بحيث لم يرد بفكر اى واحد من هؤلاء الذين اتخذوا الكتابة والتفكير مهنة ان يكون نداً للحظة المروعة أو يقف موقفا مستقلا أو ان يتبين ان مصر منجبة - ولادة وأن مما يخالف طبيعة الاشياء ان نحتفظ ببطل الهزيمة ليخلصنا من أثار الهزيمة أو يرى الخطأ فى ان تغلب المشاعر العاطفية ماينبغى من تفكير متزن فى الموقف .

كان لابد ان تمر سنون طويلة قبل ان ينقشع هذا الزيف ويخلص صالح جودت ومصطفى محمود وانيس منصور وفتحى غانم وغيرهم انفسهم ويصححوا موقفهم ..



وكان من المحتمل ان يطول عدد هذه السنوات عما بلغته بالفعل لو لم يحدث نصر رمضان الذى رفع الغطاء . وهتك الغشاء . وبدد السحر الذى ران على الناس و «ربط» الجماهير ، وعبر بالشعب من وهدة الهزيمة والاستسلام والتنويم الذى أوقعه الاعلام الناصرى الى الثقة فى النفس والقدرة على النصر والقضاء على تلك المأساة التى يعجز اعظم الروائيين عبقرية وطموحاً عن تصور نهايتها او عقد حبكتها التى يصل فيها القائد الى الذروة فى لحظة - وربما بسبب لحظة - الهزيمة المدوية الشنيعة التى جلبت العار وأخرت المنطقة باثرها عقوداً من السنين . وهى المفارقة التى عرضها توفيق الحكيم ، ولم يجد لها تفسيراً سوى «غيبة الوعى» وكان نصر رمضان ايذاناً بعودة هذا الوعى الغائب .

على ان هذا لم يكن شان اغلبية الكتاب الذين شبوا فى الجب الناصرى فتمكنت منهم شريعة عبادة الفرد بحيث اصبح من العسير ان يخلصوا منها .

فالاستاذ صبرى ابو المجد الذى دعا مرارا الى اعادة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو وفتح ملفات هزيمة ١٩٦٧ والذى يعترف بما ناله من تعذيب فظيع اوردنا وصفا له ، لانه تجرأ وعمل استفتاًء من الديمقراطية لا يذكر عبد الناصر الا ويقول (طيب الله ثراه) ويتصورانه (لو امتد الاجل بعبد الناصر (طيب الله ثراه) لكان اول من فتح ملف ٥ يونيو) وكأن ثلاث سنوات لاتكفى لكى (يأمر) بفتح الملفات او كأن هناك شخصا أخر يحكم هذه البلاد ويتحمل مسئولية الهزيمة غير عبد الناصر .

ويقول الكاتب الذى شغل رئاسة التحرير اكثر من مرة .

«نحن الغلابة المساكين الذين سُجنا وعُذبنا وقضينا ثمانية عشر عاما - هى زهرة العمر محلك سر ..

نحن الغلابة المساكين الذين لم تجعل منا الثورة رؤساء مجالس ادارة ولا رؤساء تحرير ظللنا وسوف نبقى ما بقيت الدماء تجرى فى عروقنا اوفياء للثورة ولمفجرها جمال عبد الناصر ..

وعندما اصبحت مسئولا عن المصور مديرا للتحرير ثم رئيسا للتحرير كنت ادافع دفاعا حارا عن الثورة وعن جمال عبد الناصر دفاعا حارا ..

بل وانه لم يُنشر سطر واحد ضد عبد الناصر أو ضد ثورة ٢٣ يوليو فى اية مجلة او صحيفة كنت مسئولا عن تحريرها ..

اننى لم أفعل الا الواجب الوطنى الذى اطلب اداءه من كل المصريين وخاصة الكتاب والصحفيين الذين اسرفوا فى الهجوم على ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ وعبد الناصر بالذات .

وما ثورة ٢٣ يوليو الا اكثر ثوراتنا الشعبية اشراقا وما جمال عبد الناصر الا اعظم زعماء مصر فى العصر الحديث كله» انتهى .

نقول ، ان كلام الكاتب يكشف لنا تماما عن اثر تطبيق مفردات الحكم الشمولى من تطويع للطبائع وتكييف للشخصية واثر (الضبط والربط) فى التنظيم الطليعى الذى

كان الكاتب عضوا فيه بحيث لا يطبق الصحفى الاصول الصحفية التى تعد من بدائه الصحافة كأن تكون الصحافة منبرا للراى ولحرية الكلمة ومصدراً للاخبار ، وأن تكشف الاخطاء أولاً بأول خدمة لمجتمعها وقياما بواجبها .. انه لم يطبق شيئا من هذه البدائه الصحفية فى كل العالم ولكنه طبق ماتلقاه فى التنظيم الطليعى من زيوف اعترف هو نفسه بها فى اثار الهزيمة سنة ١٩٦٧ ونقلناها عنه بقلمه .. فى هذا العهد تخرج الصحفيون الناصريون ومن هذا المعين شربوا الفن الصحفى الذى يجعل من الصحفى رقيبا وتختلط دعوى الوطنية بالانتهازية ويسجلون كحقائق الدعاوى التى قاموا بترديدها فى التنظيم ..

« .. كنا نقول اننا لم نفقد الا معركة من حرب طويلة الامد كنا ندعى اننا فقدنا الارض ولكننا لم نفقد الكرامة ..» كنا حقيقة فى كل مانقوله **ومانـدعيه من الكاذبين وكنا نعرف أننا حقا وصدقا من الكاذبين ولكنها - كما قالوا لنا - ضرورة مواجهة المحنة ....»** .

أن هذا المسلك الصارخ .. مسلك رئيس التحرير والرقيب مسلك الكاتب والممثل ... مسلك الذى يقدم الكذب كحقيقة ، وهو يعرف انه كذب ، مسلك الذى لابد أنه - اذا كان لديه ذرة من ذكاء - يعرف ان عبد الناصر هو المسئول عن الهزيمة .. ومع هذا يمجده كأعظم زعماء مصر .. **ان هذا المسلك يصور لنا انتقال الحقبة الناصرية من الدكتاتورية الى عبادة الفرد**(1) .

وهذه النظرة الحولاء - هى التى جعلت الكتاب اليساريين الذين بطش بهم عبد الناصر ووضعهم فى السجون وتعرضوا للتعذيب لايمسون عبد الناصر بسوء !

---

(١) وقد واصل هذا الكاتب تلك الصفة وظل أمينا على مبادىء التنظيم الطليعى فعندما كان رئيسا لتحرير مجلة المصور وارسل اليه الاستاذ عبد الفتاح حسن مقالاً . حول المقال الى المدعى الاشتراكى !! وحقق المدعى الاشتراكى مع عبد الفتاح حسن وروت الصحف الدور الذى قام به كعضو فى مجلس الشورى فى النصف الاول من يناير ٨٨ للتمهيد لوزير الداخلية ليشن حملته على نوادى هيئات التدريس بالجامعات المصرية . اذ تطوع مشكوراً بمبادرة الهجوم على هذه النوادى حتى جاء وزير الداخلية ليكمل الحمله ! كما دعا - وهو الصحفى الى مصادرة كل النشرات الدورية التى تصدرها الهيئات ، فياله من تلميذ مخلص الى النهاية لروح التنظيم الطليعى !!

ويعودون بمسئولية ذلك على غيره من مرؤسيه - لان الفكر اليسارى بتأثير حكم ستالين الطويل أصبح هيكلاً لعبادة الفرد ، وبقدر ايمان اليساريين بقدر تقبلهم لما يأتى به الفرد المؤله ، وكان هذا بالاضافة الى الضرورة التكتيكية التى جمعت بين عبد الناصر والاتحاد السوفيتى من الاسباب التى جعلت اليسار يحفل بعدد كبير من المتشنجين الناصريين ..



وبمناسبة مرور ٣٥ سنه على الانقلاب فى سنة ١٩٨٧ تناولت بعض الاقلام عبد الناصر بشيء مما يستحق .. فثارت ثورة عبدة الأوثان ، وتحدثوا عن «نبش الماضى» و «تصفية الحسابات» و «اكل لحم عبد الناصر» ولا ندرى لماذا يغضبون من نبش الماضى أو تصفية الحسابات إلا إذا كان ماضيهم نتناً خبيثاً، وإلا اذا كانت حساباتهم مدينة مشينة ، اما لحم عبد الناصر فان الاسلام يحرم اكل الميتة والدم ولحم الخنزير .. فليطمئنوا ..

ان الحسابات القديمة المعلقة التى لايريدون إثارتها هى كرامة الشعب التى امتهنت ، واموالهِ التى نهبت ، وارضه التى احتلت ، فهل يريدون منا ان ننسى كل هذا ؟ وهل يظن الناصريون ان كرامة المصريين نهب مباح يمكن لاى حاكم ان يمتهنها ثم يمضى دون حساب .. وان الذين يتم اولادهم ، وشردت نساؤهم وخربت بيوتهم وان سينا المحتلة ، وقناة السويس المغلقة ، وثلاثين الف جندى وضابط حصدوا برشاشات الاسرائيليين .. كل هذا سينسى كأن لم يكن .. لا ... ان ذاكرة التاريخ لن تفلت صغيرة ولاكبيرة ، ولئن نجا الذين اقترفوا المنكرات باجسامهم ، فان اسماءهم ستلوث أبد الدهر ..

وكتب كاتب يقول إنه لايجوز لأحد أن ينقد عبد الناصر بعد موته مالم يكن قد نقده وهو حى .. وهو كلام اقرب الى البلاهة ، فهل كان يمكن لأحد أن ينقد عبد الناصر وعبد الناصر حى .. انه اذا لم يقصف عنقه ، فلا اقل من أن يقصف قلمه ويزج به فى غيابات السجون حيث يكون جسمه طعمة للكلاب سواء كانت كلاباً حقاً .. أو كلاباً آدمية ..

وأريد لمن يقول مثل هذا ان يقرأ تلك الفقرة التى تصور مدى جبروت عبد الناصر وبطشه بالمعارضين حتى لو كانت المعارضة حرصاً عليه ، ودفعاً للاذى عنه - والفقرة تتحدث عما حدث فى اجتماع عام حضره عبد الناصر فى اثر اضرابات الطلبة عام ٦٨ ، وكيف ان الخطباء تباروا فى صور العقاب الذى يجب ان يوقع على هؤلاء الطلبة ، حتى قام الدكتور احمد درويش فقال مخاطباً عبد الناصر ان هؤلاء جيل الثورة ، وان ثورتك هى التى غرست فيهم الغضب على ما حدث ، فان تعذبهم فانما تعذب نتاج ثورة ٥٢ وأبناءها وان تصفح عنهم فانت الزعيم العظيم ...

وقال المحرر ... كان صوت الدكتور احمد السيد درويش هو الصوت الوحيد الذى عارض التنكيل بالطلبة المتظاهرين .. ولم يصفق له احد لان جميع الحاضرين توقعوا ان يذهب وراء الشمس»

فاذا كان من يخاطب عبد الناصر بهذا الاسلوب المغلف بالمدح والثناء ... يمكن ان ينكل به ، فماذا يكون مصير من يعارضه !

وعبد الناصر يعد شخص عام ، شأنه شأن فاروق ومحمد على وغيرهم من الذين تتناولهم الاقلام بالنقد وما يوجه اليه من نقد لايتعلق بشخصه ولا بشؤون حياته الخاصة ، وانما يتعلق بسياسته التى تنطق بها الوثائق والوقائع ...

وكتب كاتب يقول «موتوا بغيظكم ......»

وفيما اذكر فان عبد الناصر نفسه استخدم التعبير ووجهه للامريكيين والبريطانيين فى احدى جعجعاته الفارغة ، كما أن وزيراً من وزراء المالية فى مصر استخدم هذا التعبير واحضر معه الى مجلس الشعب لوحة كبيرة تؤكد بالارقام ... أن الاقتصاد المصرى عال العال . وأن مصر دائنة ، وليست مدينة .. ويبدو أن الكاتب وقع فى هذا المطب ...

وحقيقة الحال ان ليس فى حياة عبد الناصر ، مايبعث على الحسد أو الغيظ - وانما فيها مايبعث **على الرثاء والاحتقار .. واغلب الظن ان الكاتب نفسه هو الذى كاد يموت من الغيظ وهو يرى زعيمه «الملهم» وقد بطل سحره ، ودالت دولته وسياط النقد تنهال عليه ، تكشف مخازيه ..**

وجوهر الكلمة ان عبد الناصر أقام المصانع العظيمة مثل مصنع الحديد والصلب ، ومصنع الالمنيوم فضلاً عن السد العالى .

فهل غفل الكاتب ان المصانع ليست هى كل شيء ... أو اهم شيء فى حياة الشعوب . وفى مقاييس العظمة ! ان محمد على .. واسماعيل باشا اقاما من المصانع ومن الجسور .. ومشروعات الرى ما يزال بعضها موجوداً حتى الآن ..

ولكن هذا كله ، واضعاف اضعافه لاقيمة له امام اذلال الشعب أو اهدار كرامته أو اعتباره قطيعاً من الاغنام أو مجموعة من العبيد ...

كل هذه المصانع لاقيمة لها امام اهدار الانسانية والقضاء على الحرية واشاعة الأرهاب ..

سوءة عبادة الفرد :-

وهذه الحقيقة «اهدار الكرامة» هى السوءة الكبرى فى عبادة الفرد ، وهى التى تميزها عن الدكتاتورية .

فسوءة الديكتاتورية تنصب على القرار وتنسحب على الارض أو الاوضاع الاقتصادية أو العلاقات السياسية والدولية الخ ...

وهى تحدث لان الديكتاتور لايستشير ، ولايثق إلا فى نفسه ، وينفرد باصدار القرار ، ولما كانت الحقيقة ذات ابعاد عديدة ، ويعسر جداً على أى واحد بمفرده - مهما كان نابغاً - ان يلم بها ، او يقدر عواقبها ، فلابد أن يغفل على الاقل بعداً من هذه الابعاد . يمكن ان يأتى منه الفشل والهزيمة ...

ولكن عبادة الفرد تنصب على «الشخص» وتنسحب آثارها على النفس والكرامة - وهى اسوأ من كل ما يمكن ان تؤدى اليه الديكتاتورية ، لانه مهما كان الفشل والهزيمة فان من الممكن استدراكه . اذا كانت المعنويات عالية ، والارادة صلبة ... ولكن اذا اصيبت هذه فى الصميم ، ومن الداخل ، فلا امل فى نهضة حتى لو كان الفشل طفيفاً ...

ولما كان الديكتاتوريون يعلمون أن سياستهم فى جوهرها لاتظفر بالتأييد الحقيقى والقلبى من الجماهير وان الفشل آت لاريب فيه سواء حدث فى السياسة فى شكل هزيمة عسكرية أو توقيع معاهدة مشينه أو حدث فى الاقتصاد كأن لا تحقق الخطط الموضوعة اهدافها . أو تحققها بثمن ابهظ مما تأتى به . وفى الحالتين يتطلب الامر تأمين الوضع من ثورة الجماهير . ومع تقدم فن الحكم مع تقدم الفنون والعلوم تبين للديكتاتوريين ان التأمين الحقيقى من الثورة عليهم هو التاثير من الداخل كما ظهر لهم ان صور القهر القديمة مما لايمكن ان تؤدى هذه المهمة تماماً ، حتى ولو احتفظ بها ، وانه لابد من وسائل تحدث تغيراً غير محسوس فى شخصية الشعب بحيث يؤيد مختاراً ومتطوعاً الديكتاتور وذلك بتخدير الجماهير وايجاد «ديانة» جديدة تتمحور حول الزعيم وبهذا فانه يأمن المحاسبة وينجو من مغبة الهزيمة .. ويصبح إلاها !!

وموقف هتلر وموسولينى فى الحرب العالمية الثانية وموقف صدام حسين فى حرب العراق - ايران يؤكد ان مرتبة الالوهية التى بلغها كل واحد من هؤلاء جعلته يضحى بشعبهِ فى سبيل نفسه ! فقد كان يمكن انهاء الحرب العالمية الثانية قبل المدة التى انتهت فيها بكثير لو تنازل هتلر وموسولينى .. كما كان يمكن لصدام حسين ان ينجى العراق من ويلات الحرب لو تنازل ..

ولو ان اى واحد من هؤلاء «إنتحر» لانقذ بلاده ، ولكن منطق الالوهية لايسمح بذلك ، وهذا المنطق هو الذى جعل عبد الناصر يجرى تلك التمثيلية التى اظهر بها أنه يريد التنحى فى حين أن مضمونها وطريقة اخراجها إنما استهدفت ان يعود الى السلطة بعد خداع الجماهير .

الاسلام وعبادة الفرد :

من النقط الهامة التى لم تمنح ماتستحقه من عناية تلاقى مضمون العقيدة الاسلامية مع فكرة من أهم الافكار السياسية هى مقاومة عبادة الفرد وبالتالى افساح المجال للديمقراطية او لحكم القانون .. فالاسلام عندما جاء بالتوحيد وعندما اعتبر ان اى صورة من صور العبادة لغير الله وحده تعد شركا ، وان الفيصل مابين الاسلام وغيره هو التوحيد استأصل ودمر تماما عبادة الفرد .. ولعل هذا كان احد اسرار ترحيب

الشعوب والجماهير فى الامبراطورية الرومانية والفارسية بدعوة الاسلام لان هذه الجماهير أُرْغِمَتْ بصورة او بأخرى على تقبل عبادة الفرد سواء كان القيصر الرومانى او الكسرى الفارسى .. وكان الاسلام واضحا حين اظهر انه ليس من الضرورة ان تأخذ عبادة الفرد صورة العبادة المألوفة وطقوسها من سجود وركوع .. الخ وانما يكفى ان يتولى الفرد او مجموعة متميزة عملية التحليل والتحريم والتشريع بصفة عامة.. وهذا هو التفسير النبوى للاية «اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله» فلم يعبد المسيحيون الاحبار والرهبان ولكنهم تقبلوا ان يقوم هؤلاء بالتحريم والتحليل وهذا هو احد مظاهر عبادة الفرد او هو ابرز مظاهرها **لان استئثار الفرد بالتشريع والتحليل والتحريم يعطيه ضمنا صفة (الاله) الذى يتحكم كما يشاء فى شئون الناس دون معقب ودون مشارك ، فضلا عن معارض ...**

وتمضى العقيدة الاسلامية خطوة بعد ذلك ، وان كانت متفرعة من الاصل فتوضح ان هيمنة الفرد على القانون او الشرع هو قلب للاوضاع ، اذ المفروض ان يخضع الفرد للقانون او الشرع لا ان يخضع القانون او الشرع للفرد . وهذا بدوره لايتاتى فى صورته المحكمة الا اذا كان هذا القانون صادرا من الله لان هذا سيعصم القانون من التحيز والقصور الذى لابد وان يضيق به عندما يضعه فرد او مجموعة من الافراد وسيعطيه الموضوعية المستمدة من الله تعالى رمز الموضوعية العظمى والمطلقة وهذا هو ما يتحقق بالقرآن . وقد لا يتسع المجال لاثبات ذلك من الناحية الميتافيزيقية ولكن اثباته من ناحية عصمة القرآن - كقانون - وسُمُوُّه على بقية القوانين بصورة تقطع بانه ليس مثلها من اصدار البشر - امر سهل يمكن تقصيه والتوصل اليه لكل من يدرس القرآن ويقارنه بالقوانين الوضعية من الرومان حتى السوفييت وقد قمنا بهذه المحاولة فى حدود مايسمح به المجال فى كتابنا (الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة) .

وقد يمكن ايضا اثبات ذلك من ناحية ان التطبيق العملى للحكم بالقرآن الذى تحقق على اكمله فى دولة المدينة اى حكومة الرسول والخلفاء الراشدين اسفر عن تحقيق افضل صورة للحكم ، صورة تكفل كل مزايا الديمقراطية وتتجرد فى الوقت نفسه من سوءاتها ، بحيث تكون الحكومة كلها من راس الدولة حتى اقل عامل فيها فى خدمة المعانى السامية والاهداف النبيلة التى سنها القرآن وفصلتها السنة النبوية وسوابق الخلفاء الراشدين . ومن ابرز **ذلك أن يكون هؤلاء جميعا خدما أو حتى (اجراء)**

يعملون لتحقيق هذه الاهداف يُشَجعون اذا اصابوا ويُقومون اذا اخطاوا بحيث اننا نجد منذ الف واربعمائة سنة وفى شبه الجزيرة العربية دون وجود سقراط وافلاطون وارسطو .. وقبل اشاعة العلوم والمعارف والتربية السياسية والنظم الديمقراطية التى توصلت اليها بريطانيا والولايات المتحدة تطبيقات تفوق ما استشرفه افلاطون او مايتحقق بالفعل فى هاتين الدولتين حتى ليمكن **القول ان القرآن هدى العرب الى نظم وممارسات تعد من الممارسات التى يُضرب بها المثل فى بريطانيا والولايات المتحدة فى الحقبة المعاصرة .**

فقد يذكر كمثال على تأصل الديمقراطية في بريطانيا انتخاب الشعب لحزب العمال ، وليس حزب المحافظين فى انتخابات ١٩٤٥ ، التى جاءت بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة والتى قاد فيها تشرشل زعيم حزب المحافظين بريطانيا الى النصر وجاهد فى هذا جهاد الابطال حتى اصبح رمزا له .. ومع ذلك فان الشعب البريطانى لم ير ان هذا يعطيه توكيلا دائما عن الشعب او حقا فى الاستمرار فى السلطة وارتأى أن حزب العمال أجدر بالحكم لانه الأقدر على بناء السلام .. وهكذا خذل تشرشل وناصر العمال .. كما قد يذكر عن تأصل الديمقراطية فى الولايات المتحدة تلك الحادثة التى سجلتها الكتب وتضمنها فيلم سينمائى عن الجنرال باتون عندما انهال هذا الجنرال ضربا على جندى فى احدى المستشفيات لاعتقاده انه متمارض فاشتكى الجندى الى القائد العام الذى اهتم بالأمر بل اهتم به وزير الحربية فى واشنجتن وكانت النتيجة ان اعتذر الجنرال للجندى فى اجتماع عام ....

نقول إننا نرى مثيلين لهاتين الواقعتين فى الخلافة الراشدة يوضحان **كيف ان الاسلام قد اوصل العرب الى ما انتهت اليه مسيرة الحضارة الاوروبية** الطويلة واثار الفلاسفة والمفكرين والدعاة طوال القرون .. فنجد عمر بن الخطاب يعزل خالد بن الوليد القائد المظفر وسيف الله المسلول والذى اصبح علما من اعلام النصر ثم يعرضه لمساءلة كاشد ماتكون المساءلات عندما نمى اليه نبأ اسراف فى انفاقه فامر ان يقوم بلال بن ابى رباح وهو حبشى وكان من المستضعفين عند بدء الدعوة بان يعقل القائد العظيم بعمامته فى المسجد ويسأله عن انفاقه فان كان من ماله فهو اسراف وان كان من مال المسلمين فهى خيانة ، واستسلم خالد ولم ير ان ماضيه العظيم يعفيه من المسئولية والهمت تلك الواقعة حافظ ابراهيم ابياته المشهورة ..

سل قاهر الفرس والرومان هل شفعت

له الفتوح وهل اغنى تواليها

ماواقع الروم الا فر فارسها

ولارمى الفرس الا فر راميها

ولم يجز بلدة الا سمعت بها

الله اكبر تدوى فى نواحيها

عشرون موقعة مرت محجلة

من بعد عشر بنان الفتح يحصيها

وخالد فى سبيل الله موقدها

وخالد فى سبيل الله صاليها

اتاه امر ابى حفص فقبله

كما يقبل آى الله تاليها

واستقبل العزل فى ايام طوته

ومجده مستريح النفس هاديها

فاعجب لسيد مخزوم وفارسها

يوم النزال اذا نادى مناديها

يقوده حبشى فى عمامته

ولاتحرك مخزوم عواليها

وتشابه واقعة الجنرال باتون واقعة استدعاء عمر بن الخطاب لواليه عمرو بن العاص عندما شكى اليه احد الاقباط ان ابن عمرو ضربه قائلا (انا ابن الاكرمين) فاستدعى عمر عمرو وامر القبطى بأن يضربه .

وفى اكثر من مناسبة صرح عمر انه لا يرسل ولاته ليضربوا أبشار الناس ولكن ليعلموهم دينهم .

ولم يكن عمر بن الخطاب بدعا ولم يات بهذا من نفسه بل إنه كان يستن بسنة الرسول الذى عرض نفسه للقصاص وكان ولاته الى القبائل معلمين لاجبارين .

فى مثل هذا المناخ يكون الشعب هو السيد ويكون الحاكم هو الخادم او (الاجير) على حد قول مكحول لمعاوية ويستشعر الشعب العزة والكرامة ويطمئن

الى حقه وانه فى حماية القانون الذى لا يستطيع اى كبير انتهاكه أو تجاوزه .

لقد مَنَّ الله تعالى على المسلمين برسول هو خاتم الرسل وتاجهم ويعد بحق وبواقع اعماله وسياساته المثل الاعلى للبشرية ومع هذا فان الاسلام لم يطلق على المؤمنين به اسم (المحمديّين) رغم ان هذا شرف لاجدال فيه لكل من يحمله ولكنه آثر ان يطلق عليهم (المسلمين) اتباعا لمبدا الموضوعية والبعد عن الذاتية والفردية حتى فى هذا المجال ..

فاين هذه الممارسات الاسلامية والديمقراطية من الممارسات الناصرية التى سمحت بها شريعة عبادة الفرد . إن كلمة واحدة أو اشارة واحدة او حتى نظرة غضب من عبد الناصر كان يمكن ان تهوى بمن تحل عليه من سماوات الشهرة والمنصب الى قاع السجون وظلام النكر والموت المدنى وهل نجد اكثر من محمد نجيب الذى قاد الانقلاب وعرض نفسه لان يكون اول من يضرب بالرصاص اذا فشل ومع هذا حبسوه فى بيت مهجور ..

اما اتباعه فهذا نموذج من معاملة عبد الحكيم عامر لسامى شرف عندما منع سامى شرف اذاعة بيان لعبد الحكيم عامر بعد الهزيمة تطبيقا لاوامر عبد الناصر ..

تقول الرواية التى ننقل عنها ..

« ... ودق التليفون ورد (سامى شرف) فاذا بعبد الحكيم عامر يصرخ ثائرا بقى انت يا ابن (..) على اخر الزمن تمنع اذاعة بيان لى»

ويرد سامى شرف «انا يافندم يكون لى ميت سنة فى القبر لو ارفع عينى فى وش سيادتك يافندم ولو جيت ضربتنى بمسدسك مش حارفع عينى فى وش سيادتك» .

ولم توقف هذه الاعتذارات سيل الشتائم المريرة التى تدفقت فى اسماع سامى شرف والقريبين من مكتبه» .

هذا هو سامى شرف الرهيب المخوف .. مدير مكتب معلومات عبد الناصر وحامل ختمه وحافظ مفتاح خزانته وأحد مراكز القوى ورموز العهد والذى روى جلال الحماصى انه راى احد كبار الصحفيين (يزرر جاكتته) عندما طلب ليتحدث بالتليفون مع سامى شرف !

ان خصيا فى حريم احد سلاطين الترك ماكان يمكن ان يقف اذل من هذا الموقف .



رغم كل موبقات الحقبة الناصرية فان عمل شرعة عبادة الفرد لاكثر من خمسة عشر عاما متوالية خلفت فلولا تدعى (الناصرية) ..

وهو امر يثير الدهشة للوهلة الاولى ولكنه عند التحقيق لايبدو عجيبا ... فليس من الطبيعى أو من سنن الاجتماع ان يمر تاريخ طويل عريق لبلد كمصر يصل الى المجد ويظهر من البطولات ما يحسم مصاير التاريخ كانتصارها فى حطين او عين جالوت او ماقبل ذلك وبعده دون ان تعرف فترات من المحن ومشاهد من الهوان قد تكون بالغة المرارة قدر ماكانت مشاهد مجدها بالغة الروعة ..

ومن مشاهد هذا الهوان ان يؤله شخص كعبد الناصر إقترن بالفشل والعجز والهزيمة والعار . وقد قبلت المانيا وايطاليا والاتحاد السوفيتى هتلر وموسولينى وستالين لان هؤلاء جميعاً حققوا لها تقدماً وكفلوا لها انتصارات عديدة حتى وان هزموا فى النهاية لمجرد ان الكثرة تغلب الشجاعة ..

اما عبد الناصر فقد كان حكمه سلسلة من التخبطات والمهانة ولم يكن هناك مبرر لاحتماله فضلاً عن عبادته ... ولو عاش المتنبى حتى اليوم لاستنكر ما استنكره من ألف عام .

لقـــد ضل قـــوم بأوثانهـــم
فأمـــا بـــزق ريـــاح فـــلا !!

وليس امامنا الا ان نعتذر بآثار التزييف ، وابراز الزور واخفاء الحقيقة على جيل غض الاهاب .

ومرة اخرى فان الشاعر – وهو هذه المرة شوقى – يقدم لنا مثالا يمكن ان ينطبق على عبد الناصر وليس على عرابى،

اباؤكـــم قرأوا عليـــه ورتلـــوا
بالأمس تاريـــخ الرجـــال مـــزوراً
حتـى تلفت عـن محاجـر رومـة
فرأى عرابى فى المواكب قيصرا

فدعا لمخلـوق وألـه زائـلاً
وأرتد فى ظُلَم العصور القهقرى

وإذا استثنينا من مجموعة عبد الناصر والمتورطين معه والمطبقين لسياساته والمنتفعين من عهده الذين لم يعد امامهم خيار الا المضى قدما فى الناصرية المزعومة والمخدوعين الذين لايعرفون الحقيقة ، فان الناصريين اصلا هم الذين نشأوا فى الجب المظلم ومرنوا على العبودية ، ولم يروا فى حياتهم سوى الفيران فتصوروا أن بطل الكائنات هو (القط) لان القط لديهم هو الاسد وهو البطل .

ومن هنا كان تمجيدهم لعبد الناصر ..

وعندما انزاح الغشاء فر بعضهم من الجب المظلم واستقبلوا النور والحرية ولكن اخرين أعشى ابصارهم النور فعادوا مرة اخرى الى الجب الذى الفوه والقط الذى مجدوه .

ولافائدة من نقاش مع هؤلاء فقد قال القرآن الكريم عن قوم «انها لا تعمى الأبصار ، ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور» وهؤلاء قد عميت عندهم الابصار والقلوب .

وما يمكن قوله إن شعب مصر لن يسمح أبداً بان تتكررمأساة الناصرية وعارها : الهزيمة فى الخارج والارهاب فى الداخل .

الباب الثالث

حصـــاد المسيرة الضالـه

الفصل الرابع عشر : هزيمة ٦٧ .

الفصل الخامس عشر : ظهور الرافضة الجديدة .

الفصل السادس عشر : الضياع
ومجتمع التسيب والفساد
والديون والاستبداد .

الفصل الرابع عشر

هزيمة ١٩٦٧

هل كان يمكن أن تستمر هذه التراجيديا السوداء .. دون ستار ينهيها ؟ وأن يبقى كابوس الحكم الشمولى جاثماً بلا يقظة ، وأن توالى طبول الزيف نفخ عبد الناصر بغير انفجار ، وان تحجب دولة الوهم الحقيقة والواقع ؟

لم يكن هذا طبيعياً ، وكان لابد ان تنتهى المرحلة ، بعد أن جاوزت مداها ، نهاية مأساوية مدوية ومروعة بمثل نفخة الصور التى تتداعى امامها كل الأباطيل .. أو الضربة القاضية التى تطرحها أرضاً فتتمدد بلا حراك .

وجاءت هذه النهاية بهزيمة ٦٧ :

كانت نهاية المرحلة الثانية (٥٢ - ٦٧) تختلف تماماً عن نهاية المرحلة الاولى (٢٣ - ٥٢) .

إستمرت المرحلة الاولى ثلاثين عاماً لانها كانت تسير الهوينا وتتوزعها « التعددية » ، بينما كانت هناك قوى تستحث المرحلة الثانية وتورطها فى التوترات الدولية التى أسرعت بنهايتها ، وكان للنظام المقرر والمتبع فى المرحلة الاولى « وهو البورجوازية الليبرالية» ميكانزم أو آليات أو تفاعلات تضبطه وتحقق له قدراً من التوازن . وكانت نقطة الضعف التى أدت الى الانقلاب عليه هى أنه لما كان - لاسباب تاريخية وسياسية - قد استلهم المُثُل الأوربية ، فانه عجز عن تقدير الوضع الخاص للاسلام فى هذه البلاد ، وهو الجذر الحضارى لها . فلم تتعمق جذوره فى تربتها ولم تتوثق وشائجه مع جمهورها ، ولم يحدث التجاوب المطلوب مع الشعب . هذا مع أن البورجوازية المصرية لم تتجاهل الاسلام ، وأن الاسلام نفسه لا يقف موقف النقيض منها ، وانما هو يفل غربها ويكبح جماحها ، ويقدم اضافته الخاصة اليها . لهذا كان الانقلاب ابيضاً ، وتم بسهولة .

أما المرحلة الثانية فكانت مرحلة الديكتاتوريه دون وجود ضوابطها - أى النظرية والحزب الذى يحول دون حدوث أسوأ ما فيها - فحدث الاسوأ ، وأصبح عبد الناصر طاغوتا يسيطر ويفسد المجتمع بأسره، فلم يعد مناص من أن يُتبر ماعلا تتبيراً ، ويدمر البيت بأسره تدميراً ، وكان لابد من هزيمة ٦٧ بكل عارها وشنارها ليمكن إنهاء الناصرية - حتى وان ظلت ذيولها فترة بعد ذلك .

ويمكن القول إن هزيمة ٦٧ كانت أكبر هزيمة نزلت بهذه البلاد منذ ربعمائه سنة ، ولا يمكن أن يقاس بها تدمير الاسطول المصرى فى نافارين الذى كان إيذاناً بأفول شمس محمد على ، ولا معركة التل الكبير التى أدت الى الاحتلال البريطانى . ان هزيمة ٦٧ كانت من نوع هزيمة مرج دابق سنة ١٥١٦ التى أدت الى التبعية لتركيا .. أو اكتيوم سنة ٣٠ قبل الميلاد التى استتبعت الاحتلال الرومانى لمصر طوال سبعة قرون حتى حررها عمرو بن العاص ، لأننا وإن كنا قد استطعنا ان نسترد أرضنا - سينا - ولو بشروط وقيود وسيادة منتقصة ، إلا أن الأمر سيتطلب عقوداً من السنين - وربما اكثر - قبل أن نحرر القدس بالذات من قبضة اسرائيل - وهيهات أن تقنع اسرائيل اليوم بما كانت تتمناه قبل الهزيمة ، أن تكون جزيرة صغيرة آمنة وسط البحر العربى . إن الهزيمة فتحت أمامها الآفاق لتكون «القوة» فى المنطقة وقد إمتدت اطماعها الى الجزيرة العربية ، والى الأرض المقدسة وقد تطالب مرة أخرى بخيبر .. ولم يعد أملها القديم «من النيل الى الفرات» حلماً أو خيالاً بعد أن وضعت أمريكا فى يدها كل الامكانيات .

وكشف كاتب اسلامى عن بُعد جديد من أبعاد الهزيمة قلما وضعه الذين يكتبون عنها فى حسابهم . وهو يعرضه كالآتى :

فى أمريكا يوجد فريق من «المسيحيين الأصوليين» يعتقدون أن حرب ٦٧ كانت معجزة من السماء بشرت بها الأناجيل . وأن هذه مقدمة لعودة المسيح عليه السلام . وإنهم لهذا يجب أن يؤيدوا الصهيونية ويستعجلوها ويقدموا لها كل عون لأن كل هذا تحقيق عملى للأنجيل .

هؤلاء المسيحيون الأصوليون فى أمريكا ينامون فى فراش واحد مع الصهيونية ولا يمكن اقناعهم أو حتى مناقشتهم لانهم تزوجوا الصهيونية أو تزوجتهم الصهيونية وانتهى الأمر واصبحنا امام ثنائى دولى هام يجب ان نواجهه .

هؤلاء الأصوليون يقولون إن اعادة بناء الهيكل لم تعد معجزة سماء ينتظرونها كما كان الحال قبل حرب ٦٧ ، ما دامت السماء ساعدتهم فى حرب ٦٧ بكل هذا النصر فلابد أيضا أن يكون اعادة بناء الهيكل شيئا فى مقدور هؤلاء الأبطال الذين حققوا نصر ٦٧ .

قد يسأل سائل ولكنهم سنة ٧٣ هزموا . ولم يعودوا أبطالا وتبددت أسطورة المعجزة السماوية التى ساعدتهم عام ٦٧ . هم يقولون لا .. حرب ٧٣ لا يرون فيها الا الكيلو ١٠١ ومحاصرة السويس والجيش الثالث . ويلومون حكومتهم حكومة أمريكا على أنها تدخلت وانقذت الجيش الثالث وأن ابادة هذا الجيش كانت سوف تمنع التيار الأسلامى من الصعود . فكانت لبنان تصبح مارونية وكانت ايران تظل بهائية ان لم تتحول الى يهودية .

هؤلاء الانفار من الأمريكان اليوم يلومون حكومتهم ويحملونها مسئولية «الصحوة الاسلامية» .

خلاصة القول ان هناك الآن تحالفا عضويا قائما ونشطا وشابا بين الصهيونية وبين فريق مسيحى كبير فى أمريكا يؤمن ايمانا لا يتزعزع بضرورة اعادة بناء الهيكل . وأن هذا الهيكل لن يبنى بمعجزة سماوية كما كان الاعتقاد قبلا بذلك . ولكن سوف يبنى بسواعد من حاربوا فى ٦٧ و ٧٣ . وان من يقدر على حرب ٦٧ و ٧٣ قادر على هدم الأقصى وبناء المعبد .(١) .

وأكد الكاتب ان الاسرائيليين يرون أن تحرير « جبل المعبد » من ايدى المسلمين خلال حرب ٦٧ كان من أهم اهداف واقوى انتصارات اليهود ، وأنهم اخفوا هذا تمويهاً علينا ، وهم فرحون بهذا الجبل عن غزو سينا والجولان والضفة الغربية .

اما وقع الهزيمة على الذين عايشوها ، فلعل ما كتبه الاستاذ صبرى أبو المجد فى المصور يقارب الحقيقة(٢)

«إن كل ما عانيناه ونعانيه الأن من أمراض اجتماعية واقتصادية وروحية – وهى أمراض توشك ان تستعصى على العلاج – هى من مخلفات هزيمتنا المرة والمنكرة ٥ يونيو ١٩٦٧

---

(١) الاستاذ فهمى الشناوى- مجله الشعب العدد الصادر فى ٨٧/٥/٢٦ ص ٦

(٢) المصور العدد الصادر فى ٥/٨/ ٨٧ ص ٥٥ .

. لقد انهار الشباب المصرى من الداخل بسبب تلك الهزيمة المرة والمنكرة ولا يزال ايضا منهارا .. آماله الحلوة فى وطن عربى كبير . متحرر موحد ، ضاعت مع فجره يونيو ١٩٦٧ .

لم يعد أحد بعد تلك الهزيمة المرة والمنكرة يفكر فى الوطن العربى الواحد ، كما كان الجميع يفكرون قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وأنا أعرف كتابا وفنانين وشعراء وصحفيين تمزقوا من الداخل بعد ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧ ، لم يعودوا حتى اليوم - ورغم انتصارات حرب أكتوبر المجيدة ، الخالدة الى ما كانوا عليه فى يوم ٤ يونيو حزيران ١٩٦٧ بل ان القائد العربى المصرى الكبير جمال عبد الناصر - طيب الله ثراه - لم يصب إصابة قاتلة الا فى هذا اليوم الأسود الذليل .

ومازالت حتى اليوم لا تفارقنى صور اخوة اشقاء لى فى دار الهلال كانوا وقتئذ شبابا وكانوا يتولون حراسة مبنى دار الهلال طوال الـ ٢٤ ساعة دون أن يناموا أو يستريحوا .

هؤلاء عندما بلغتهم الأنباء المؤكدة عن الهزيمة كانوا يضربون رءوسهم فى الجدران حتى تسيل منها الدماء حزنا وغيظا .

بل انني مازلت أذكر شيوخا تجاوزوا الثمانين من العمر لم يعد لهم فى دنياهم أى مطمع ، أو مغنم كانوا يبكون كالأطفال بعد ان ضاع حلمهم الحلو الجميل فى ٥ يونيو حزيران .

ومهما وصفت ما رأيته بعينى وما أحسسته بقلبى يومذاك - يوم الهزيمة المرة - فإنه من المستحيل ان يقترب الوصف من الحقيقة .

وصدقونى .. لو لم يكن تنحى عبد الناصر ، ثم عدوله عن هذا التنحى قد اعقبا تلك الهزيمة المرة المنكرة لانتحر كثير من شباب هذا البلد ، الذين عاشوا خمسة عشر عاما على حلم جميل سعيد ثم افاقوا على كارثة كبرى لم يكن أحد منهم يتوقعها ، أو حتى يتوقع بعض صورها .

وقد كنا نبذل قصارى جهدنا يومئذ - ونحن الممزقون من الداخل - لكي يسترد الشعب وعيه.

كنا نقول لننا لم نفقد الا معركة من حرب طويلة الأمد .

كنا ندعى اننا فقدنا الأرض ولكننا لم نفقد الكرامة .

كنا حقيقة في كل ما نقوله وما ندعيه من الكاذبين ، وكنا نعرف اننا حقا وصدقا من الكاذبين ، ولكنها - كما قالوا لنا - ضرورة مواجهة المحنة ! ومما ضاعف الحزن والألم ، والحسرة ان كان بعض الحاكمين وقتذاك - البعض لا الكل - من الأدعياء الذين لا يصلحون حتى لمناصب الخفراء ومشايخ البلد .

وكان من الأمور التى تبعث على الرثاء حقا إن تعد مقالات تشيد بالجيش لا توافق عليها الرقابة وأن بعض المحاضرين ، الذين يتحدثون بصراحة فى بعض المجتمعات عن المحنة العسكرية والسياسية التى ألمت بنا كانوا يساقون من الأماكن التى كانوا يحاضرون فيها إلى الاعتقال أو الى السجن لمجرد أنهم وضعوا بعض النقط على بعض الحروف فيما يتعلق بنكبتنا فى ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وأقولها بصراحة ووضوح وامرى الى الله ان بعض وزرائنا فى تلك المرحلة - وليس الكل بطبيعة الحال - كانوا دون المستوى ، وكان الغرور قد استبد ببعضهم إلى الدرجة التى جعلت هذا البعض يعتقد انه من طينة غير طينة البشر وإلى الدرجة التى جعلتهم يعتقدون بقدراتهم الخارقة على تخدير الجماهير .

ومما يؤكد وجود خلل فى نظام الحكم وقتئذ ، أنه - فى الغالب - لم يكن يطيق كلمة نقد موجهة ضد البعض وأنه كان يفتعل الظروف لتوجيه اتهامات الى كثير من الابرياء !

ومنذ أن وقعت الكارثة كارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ وقد كانت مفاجأة مذهلة بالنسبة لى الى الدرجة التى جعلتنى افقد توازنى .

ولم تنفع البيانات التى كنا نطبعها وتوزعها فى سرية مطلقة طليعة الاشتراكيين ، وكنت واحدا منهم فى أن تعيد الىّ ثقتى بنفسى وثقتى بالآخرين بل ان الكثيرين كانوا يقولون فى الاجتماعات السرية التى تنعقد تحت مظلة هذه الطليعة عكس ما كانوا يؤمنون به إما خشية وإما رغبة فى الحصول على بعض المكاسب» .

ومن أدق ماقيل عن هزيمة ٦٧ ما جاء فى المذكرة التى قدمها فى ٤ ابريل عام ٧٢ الى السادات عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين وعبده احمد الشرباصي

ومحمد عصام الدين حسونه وعبد الخالق الشناوى واحمد كمال ابو الفتوح والدكتور رشوان فهمى وصلاح دسوقى ومصطفى خليل وجاء فيها :

«ان هزيمة يونيو بأسبابها واحداثها وعواقبها قد زلزلت البناء الوطنى . فكشفت فيه صدوعاً واحدثت صدى . ولدت هزيمة يونيو فى حقبة الاستبداد بالسلطة . وصورية التنظيم الشعبى والمؤسسات الدستورية . وغيبة القانون وغلبة التشريعات الاستثنائية . وامتهان الكلمة الحرة . وشيوع الخوف فالنفاق فالهوى فالهوان .

ولقد وعى الشعب درس الهزيمة ولن ينساه . ان طريق النصر لايمكن بحال ان يكون طريق الهزيمة» .

وقد صور وقع الهزيمة بعض الشعراء تصويراً رمزياً ناطقاً ، فقال الشاعر المصرى أمل دنقل فى قصيدته «زرقاء اليمامه» .

أيتها النبية المقدسة
لاتسكتى
فقد سكت سنة فسنه
لكى انال فضلة الأمان
قيل لى «اخرس ..»
فخرست .. وعميت .. وائتممت بالخصيان
ظللت فى عبيد «عبس» أحرس القطعان
أجتز صوفها
أرد نوقها
أنام فى حظائر النسيان
طعامى الكسرة .. والماء .. وبعض التمرات اليابسة
وها أنا فى ساعة الطعان .
ساعة أن تخاذل الكماة .. والرماة .. والفرسان
دعيت للميدان
أنا الذى ماذقت لحم الضان
أنا الذى لاحول لى أو شأن

أنا الذى اقصيت عن مجالس الفتيان
أدعى إلى الموت ... ولم أدع الى المجالسة
تكلمى .. تكلمى
فها أنا على التراب سائل دمى
وهو ظمىء .. يطلب المزيد

وقد يكون ابرز من ذلك ان الهزيمة حولت شاعر النهود والقدود والعيون والجفون .. نزار قبانى الى «شاعر يكتب بالسكين» ولمس فى قصيدته «هوامش على دفتر النكسة .» التى وجهها الى «السلطان» جمال عبد الناصر .. اعراض - وأسباب الهزيمة .

انعى اليكم كلامنا المثقوب كالاحذية القديمة
ومفردات العهر والهجاء والشتيمة
نهاية الفكر الذى قاد الى الهزيمة
اذا خسرنا الحرب لاغرابه
لاننا ندخلها بمنطق الطبلة والربابة
بالعنتريات التى ماقتلت ذبابه
جلودنا ميتة الاحساس
ارواحنا تشكو من الافلاس
أيامنا تدور بين الزار والشطرنج والنعاس
هل نحن «خير أمه اخرجت للناس»
لو كنت استطيع أن أقابل السلطان
لقلت له ياسيدى السلطان
كلابك المفترسات مزقت ردائى
ومخبروك دائما ورائى
ياسيدى .. ياسيدى السلطان
لقد خسرت الحرب مرتين
لانك انفصلت عن قضية الانسان

أسباب ومسئولية الهزيمة :

دارت احاديث وكتابات عديدة عن الهزيمة : ما هى أسبابها ؟ ومن هم المسئولون عنها خاصة بمناسبة مرور عشرين عاماً عليها عام ١٩٨٧ ، وقد آثرنا أن نعرض للقارىء بعضاً منها باقلام اصحابها لانها وجهات نظر متعددة ، سياسية أو فنية ، مما يثرى الموضوع ، وما لا يقتصر الأمر فيه على ذكر رأى المؤلف وحده .

ففى مجلة اليساريين المصريين « الاهالى » وفى العدد الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٨٧ ص ٧ ، جاءت مناقشة لهذه القضية فى « لجنة اساتذة الجامعات لمناصرة الشعبين اللبنانى والفلسطينى » بنادى أعضاء هيئة التدريس فى ندوة فكرية حول رؤية الاحزاب المصرية لهزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وقد استجابت احزاب الوفد والتجمع ، فضلا عن الناصريين. وتحت عنوان « رؤية وفنية للهزيمة » أوردت المجلة رأى الدكتورة منى مكرم عبيد :

قالت د . منى ان مصر ظلت هدفا للهجمات الاستعمارية طوال الستينات وان قرارا امريكيا - اسرائيليا قد اتخذ بالفعل لضرب مصر ، ورغم وضوح الصورة امام القيادة السياسية الا أن الهزيمة قد وقعت بالفعل وقامت اسرائيل باحتلال ضعف الاراضى التى احتلتها عام ١٩٤٨ .

وأرجعت د . منى هذه الهزيمة «المروعة» لعدة أسباب :

● أولها ان النظام المصرى لم يكن متحسبا لمعركة مع اسرائيل . ومن ثم لم يعد لذلك اية استراتيجية او تخطيط وقد اعلن ذلك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أمام المجلس التشريعى بغزة عام ١٩٦٢ ، وأكد انه ليست لديه خطة لمحاربة اسرائيل !

● والسبب الثانى للنكبة ان النظام السياسى راح يعمل على تقوية الحكومة المركزية واحتكار العمل السياسى وانكار اية ايجابيات لتاريخ ما قبل يوليو ١٩٥٢ وتضييق الحريات السياسية باسم التنمية مما ادى الى غياب المشاركة الشعبية - وعندما وقعت الهزيمة لم تكن الجماهير موجودة لحماية التجربة الوليدة .

● وثالث اسباب الهزيمة - من وجهة نظر د . منى - هو تحول اجهزة المخابرات الى عين على المواطنين وليس العدو - ومن ثم افسدت هذه الأجهزة الحياة السياسية والاجتماعية للمواطنين .

● والسبب الأخير هو حرص القيادة السياسية على اختيار العناصر غير السياسية للمشاركة بدعوى انهم «اهل الثقة» ومن ثم تغلب الولاء على الخبرة وسقطت القيادة في براثن الاحتكار السياسي والتضحية بالكفاءة - ولعل اختيار نموذج المشير عامر هو خير تمثيل لهذه الرؤية .

وتحدث د. اسماعيل عبد الله «ماركسي» فأكد ان التهوين فى تفسير الاحداث أمر لا يجوز ، ورد الظواهر السياسية الى سبب واحد هو « الاخلال بالمنطق العلمى ».

واوضح د. اسماعيل ان الثورات الكبرى هي التى غيرت وجه المجتمع وأغلقت الأبواب في وجه العودة - فرغم ان البربون عادوا للحكم بعد الثورة الفرنسية الا انهم لم يستطيعوا العودة بمجتمعهم الى ما كانوا عليه قبل الثورة . كذلك الأمر بالنسبة للثورة المصرية وزعيمها الراحل جمال عبد الناصر . فهي ثورة معاصرة بمعنى انها عاشت عصرها واستجابت الى تطلع شعبها للعدالة الاجتماعية ومن ثم حصلت مصر على موقع متقدم بالنسبة للكثير من دول العالم الثالث ، وعندما ارادت ان تخطو خطوة واحدة بعد الاستقلال السياسي حدث ما حدث بالنسبة لثورة مصدق فى ايران وحول هزيمة ١٩٦٧ - ارجع د . اسماعيل الخطأ الى التقدير فيما يتعلق بإجابة السؤال : هل كانت اسرائيل تسعى الى الحرب ؟ وردا على السؤال قال د . اسماعيل « ان الثورة المصرية كان لها اسلوب خاص فى التعامل مع الاستعمار ، ومن ثم فهو يتفق مع د. منى أن **عبد الناصر لم يكن لديه خطة بالفعل**، وبالتالى كان تأجيل الحرب من الجانب المصرى متسقا تماما مع رؤية الثورة المصرية للعدو الاسرائيلى .

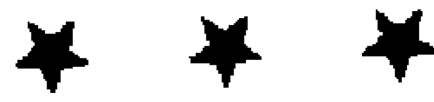
ولكن قرار الحرب كان متخذا في اسرائيل حيث زادت لأول مرة نسبة المهاجرين عام ١٩٦٦ كما ارتفعت معدلات البطالة ، ومن ثم اعدت اسرائيل العدة لحرب سريعة خاطفة تعمل على ترتيب اوضاعها الداخلية ، قبل استفحال التناقضات ، ومن ناحية اخرى توطيد صلاتها بالولايات المتحدة .. وهكذا جاءت الحرب .

ويتفق د . اسماعيل مع تحليل د . منى مكرم عبيد حول غياب المشاركة الجماهيرية ووصفها بأنها كانت « نقطة الضعف الرئيسية » فى سياق الأحداث - ولكنه اختلف مع مفهوم الديكتاتورية حيث يرى أن عبد الناصر لم يكن ديكتاتورا ، ولم يسع للانفراد بالسلطة - فالديكتاتور هو ظالم يكرهه الشعب - وكان عبد الناصر

محبوبا ، والدليل على ذلك خروج الجماهير فى ٩ - ١٠ يونيه ، كما كانت جنازته خير تعبير عن الحب الجارف الذى يكنه الشعب المصرى له .

وقال د. حسام «ناصرى» إننا نعيش عصر خلط الأوراق، حيث يتحدث الكثيرون عن أسباب النكسة وارجاعها لغياب الحرية والتنكر للتراث الليبرالى قبل الثورة - ويرى أن مصر لم تعرف ماضيا ليبراليا قبل الثورة أو بعدها وضرب د. حسام مثالا بهزيمة ستالين عام ١٩٤٠ وانتصاره بعد ذلك بنفس النظام السياسى حيث غابت الحرية وأكد د. حسام على أن هزيمة يونيو كانت عرضا فى سياق مكافحة الشعب للاستعمار.. ولم تكن نهاية المطاف بالنسبة للثورة المصرية ».

ومن الواضح ان الاسباب التى ابدتها المتحدثة الاولى - الدكتورة منى مكرم عبيد- هى التى أصابت المحز، وان الآخرين لم يستطيعا بحكم انتمائهما (ماركسى- ناصرى) مواجهة الوقائع ولاذا بافتراضات وادعاءات نظرية داحضة .



وكتب الاستاذ صلاح منتصر فى عموده اليومى بجريدة الاهرام(٣) يعرض اسباب الهزيمة :

(١) أن الجيش المصرى لم يُجْرِ مناورات على الاسلحة السوفيتية التى تسلح بها منذ سنة ١٩٥٤ حتى الهزيمة .

(٢) أن قيادات الجيش تم اختيارها جميعاً لأسباب الولاء دون الكفاءة ، فقد كانت مهمة هذه القيادات تأمين الثورة من أية تحركات يفكر فيها ضابط ، وبسبب سيطرة هذه الفكرة تم ابعاد الكفاءات العسكرية .

(٣) كان هناك الصراع الكبير بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، وهو صراع دفعت مصر ثمنه غاليا وفادحا وكانت مذبحة ٦٧ جزءا من هذا الثمن ، وإن كان من الغريب محاولات عبد الناصر استرضاء المشير بعد « يونيو » وعرضه عليه أن يكون نائب رئيس الجمهورية فقط، وإصرار المشير على أن يعود قائدا عاما للقوات المسلحة رغم ما جرى لهذه القوات تحت قيادته، وكأن هذا الشعب لا قيمة له ولا اعتبار.

---

(٣) الاهرام فى ٨٧/٦/٨ .

(٤) فى سنة ١٩٦٧ كانت القوات المسلحة فى أضعف حالاتها بسبب الحروب التى انهكتها فى اليمن وتخفيض اعتمادات ٦٦ والغاء بناء أى دشم أو خنادق .



واجرت جريدة الوفد اليومية، التى قامت بدور كبير فى تفنيد دعاوى الناصرية وتعرية العهد – سلسلة من التحقيقات حول الهزيمة ، وكان أحدها مع اللواء مصطفى الحناوى الذى كان وقت الهزيمة فى القيادة العربية المشتركة مع الفريق عبد المنعم رياض رحمه الله ، واسندت اليه بعدها قيادة القوات الجوية .

وبعد أن أشار اللواء الحناوى الى تقبل الشعب للحركة أولا ، تحدث عن الآثار السيئة الاولى للصراع مابين عبد الناصر ومحمد نجيب ثم قال :

سارت الامور على هذا المنوال الى أن نشبت حرب ١٩٥٦ ، التى لم تسبقها دراسات أو استعدادات عسكرية .. بل على العكس تماما . كانت إدارة المشير عبد الحكيم عامر للقوات المسلحة لا تختلف عن الاسلوب والنظام الذى يتبعه العمد فى إدارة « العزب » !! وكانت النتيجة كما هو معروف – القضاء على معظم قواتنا الجوية . حقيقة كانت الاحوال افضل بعض الشيء فى حرب ٥٦ عنها فى علم ٤٨ ، إلا أن العشوائية السياسية العسكرية وتوزيع المناصب والقيادات على المحاسيب والانصار وأهل الولاء بصرف النظر عن القدرة والكفاءة ، كلها عوامل أدت الى أوخم العواقب ، بالاضافة الى عامل جديد بدأ يظهر فى الافق ، هو الصراع بين عامر وعبد الناصر .. وتقف وراء كل منهما مجموعة تساندہ .. وهنا نصل الى إجابة سؤالك .. لقد كانت هزيمة يونيو ١٩٦٧ محصلة نهائية لكل ما كان يدور على أرض مصر قبل حدوثها !

أما إذا تطرقنا الى ظروف فيلم الحرب التى انتهت بالهزيمة ، فقد تسربت إلى جمال عبد الناصر ، اخبار يحتمل أن يكون مصدرها روسيا – تفيد وجود حشود اسرائيلية على الجبهة السورية ..

كلفت مع الفريق عبد المنعم رياض بكتابة تقرير عن الاوضاع فى الجبهات المصرية والاردنية والسورية ، فتبينا عدم وجود حشود على أى من هذه الجبهات . واثبتنا ذلك فى التقرير ، وحذرنا من الاندفاع فى عمليات عسكرية ، وكان هذا التحذير يقوم على سببين :

● أولا : عدم وجود حشود اسرائيلية على الجبهه السورية .

● ثانيا : قصور الاستعدادات العسكرية الى الحد الذى يجعل المعركة خاسرة بصورة مؤكدة .

وهذا التقرير مازال موجودا - حتى الآن - طرف الكاتب الصحفى الاستاذ محمد حسنين هيكل ..

وبعد ذلك توالت الاحداث سريعة ومتلاحقة ، وفى عكس الاتجاه الذى يشير اليه هذا التقرير تماما .. فى البداية أعلن عبد الناصر يوم أول مايو - عيد العمال - أننا لن نحارب اسرائيل ، ثم عاد فجاة يوم ١٤ مايو فأعلن حالة التعبئة العامة .. ثم أعلن فى مؤتمر صحفى عقد يوم ٢٣ مايو ، طرد قوات الطوارىء الدولية واغلاق مضيق تيران .. وأصبح هجوم ٥ يونيو متوقعا بصورة مؤكدة .. وفى هذا المؤتمر الصحفى نفسه أعلن عبد الناصر أنه لن يسدد الضربة الاولى .. سينتظر الى أن تبدأ اسرائيل الهجوم ، وهذا - من وجهة النظر العسكرية - وضع خطير ، ومخاطرة غير مقبولة ..

سافرت الى الاردن يوم ٤ يونيو ، وقبل سفرى أعددت تقريرا عن حالة القوات ومدى استعدادها للقتال .. درت به على كافة القيادات فلم أجد احدا لديه الوقت الكافى للاطلاع على التقرير !

وقد انتهت تحقيقاتنا فى لجنة تقصى الحقائق ، الى أن المسئول عن الهزيمة مسئولية كاملة هو القيادة السياسية ، حيث أظهرت نتائج هذه التحقيقات ، وقائع وحقائق بالغة الغرابة ، منها مثلا :

● لم يتسلم أى قائد مهمة قتالية محددة سواء كانت دفاعية او هجومية ..

● فترة الاستعداد للقتال كانت قصيرة جدا ، ولا تمكن القيادات من وضع القوات التابعة لها فى حالة الاستعداد .

● لا يمكن لأى قائد سياسى أن يعلن على الملأ أنه لن يقاتل إلا بعد أن يتلقى اللطمة الاولى ، كما حدث فى المؤتمر الصحفى المشار اليه .. لقد كان هذا الاعلان فرصة حقيقة لاسرائيل كى تستعد استعدادا كاملا ..

● طرد البوليس الدولى كان قرارا فى غاية الخطورة والخطا . وقد تنبه الذين أصدروه لذلك . فحاولوا سحبه .. ولكن بعد فوات الأوان اذ كان القرار قد ابلغ بالفعل الى هيئة الأمم .

● العنجهية والاسلوب التحكمى فى القيادة منعت الاستماع الى وجهات النظر المخالفة وحجبتها تماما ..

كل هذا الكلام كتبناه لجمال عبد الناصر . وانتهينا فيه الى ان القيادة السياسية تتحمل وحدها وزر الهزيمة .. وأوراق هذا التحقيق موجودة فى دوسيه أحمر . من نسخة واحدة عند محمد حسنين هيكل أيضا .

أما قرار الانسحاب ، فقد كان هو الآخر ككل شىء يتعلق بهذه الحرب - قرارا غريبا .. شكل عبد الحكيم عامر لجنة لبحث عملية الانسحاب .. وقبل أن تنتهى اللجنة من عملها كان القرار قد صدر وكان الارتجال والعشوائية هما طابع كل شىء وكل قرار يتخذ - على المستويين العسكرى والسياسى - لم يكن هناك أى ميل أو تفكير فى التشبث بالمواقع رغم أن بها أسلحة لم تطلق طلقة واحدة . والنتيجة أن اسرائيل استولت على دبابات ومعدات واسلحة لم تستخدم على الاطلاق !

وإذا أردنا أن نواصل هذا الحديث المرير حول ظروف ما سمى بنكسة ١٩٦٧ فلابد أن نقول إن القيادات العسكرية التى تولت إدارة وتوجيه المعركة لم تكن متفهمة لواجباتها من ناحية ، ولا تستوعب اصول العلم العسكرى من ناحية أخرى . حيث كانت معلوماتهم قد توقفت عند حد معين . ولم تكن اهتماماتهم منصبة على الوفاء بمسئولياتهم كما تفرضها عليهم الاعتبارات القومية اولا ثم واجباتهم الوظيفية ثانيا .. بل كان اهتمامهم موزعا على نواح أخرى كثيرة ومتعددة . منها رئاسة النوادى الرياضية وتكوين الشركات

والصراع على السلطة ، وكان يقف على قمة هذا الصراع القطبان الكبيران عبد الناصر وعامر وكل منهما يسعى ويخطط لالتهام الآخر(١)» انتهى

والاضافة التى يمكن ان يضيفها هذا الكلام هى ان الكاتب الصحفى « محمد حسنين هيكل » كان شريكاً كاملاً فى قمة هرم المسؤلية ، وان التقارير العسكرية العليا والهامة كانت تأوول اليه دون سبب منطقى أو وظيفى ، كما أن احتفاظ محمد حسنين هيكل بهذه الوثائق على ما جاء بكلام اللواء الجناوى قضيه تستحق أن تثار جنباً الى جنب دوره فى الهزيمة ، وهل لهذا كله علاقة بمقاله الذى لا ينسى ، عن قوة اسرائيل التى لا تقهر وسبقت الاشارة اليه ...



وهل هناك خيانه وراء هزيمة ٦٧ ؟ يقول حسين الشافعى فى مجلة اكتوبر .

« ... ولهذا ، فان ما حدث فى ١٩٦٧ كان خيانة ومؤامرة اتفقت فيها الاطراف واستدرج فيها من استدرج وجاز الأمر على السذج لكى تعيش النتيجة . وكان الهدف هو اسقاط عبد الناصر ، واسقاط النظام كله .. انها خيانه » .

ويقول فى مكان أخر من هذا الحديث نفسه ، وبعد ان وصف طريقة القصف الجوى الاسرائيلى .

« لقد استغرق القصف الاسرآئيلى وقتاً طويلاً ، ولو لم تكن هناك خيانة لاستطعنا ان نعوض بعضاً مما فقدناه » .

وقد استبعد اللواء جمال حماد وجود خيانه ، ورد على ما كتبه حسين الشافعى بأنها الاخطاء الفاحشة ، وليست الخيانة . ولكن اللواء جمال حماد لم يتعرض لناحية يمكن ان تكون هى مكمن الخيانة الذى خفى على الجميع ولم يُعن احد بتقصيه ، او أرتؤى عدم تقصيه. ذلك أن نفوذ الخبراء الروس كان قد وصل الى ذروته فترة ٦٧. ومعروف أن علاقة اسرائيل بدول العالم هى علاقة اخطبوطيه، وانها تختلف عن علاقة كل دولة أخرى لانها ترى أن كل يهودى فى أى مكان من العالم هو اسرائيلى. ويجب ان يكون ممثل دولة اسرائيل فى دولته . وأن الولاء الأول هو للوطن الام « اسرائيل » « ان نسيتك ياصهيون ... فلتنسنى يمينى » وبالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فان العلاقه

---

(١) صلاح منتصر ، اكتوبر العدد ٥٥٤ ، فى ٨٧/٦/٧ .

ما بينه وبين اسرائيل وثيقة ، وكانت على نقيض ما يتصور البعض - أشد ترابطا مما كانت مع الولايات المتحده لان معظم المهاجرين الأول كانوا من مناطق روسية او مرتبطة بروسيا ، ولم يكن الاتحاد السوفيتي معادياً لاسرائيل قبل ١٩٦٧ ، وعندما اعلن الاسرائيليون دولتهم فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ كان هناك سباق بين السفير السوفيتي والسفير الأمريكي للوصول الى تل أبيب والظفر بالأولوية، واذا كانت الولايات المتحدة تمد اسرائيل بالمال، فإن الاتحاد السوفيتي يمدها بالرجال. أمام كل هذه الحقائق فليس من البعيد أن يكون بعض الخبراء السوفيت الذين عملوا فى مصر من عملاء اسرائيل . أو من المتعاطفين مع اسرائيل . وقد كانت العلاقات ما بين هؤلاء الخبراء والضباط المصريين متوترة ولاحظ اللواء الحناوى قائد القوات الجوية بعد ١٩٦٧ أن الروس كانوا يسعون الى فرض سيطرتهم على القوات الجوية وعلى كافة القوات المسلحة.

ويقول اللواء الحناوى :

«وعندما عرض على اتفاق للاستعانة بطيارين روس بطياراتهم رفضت التوقيع على هذا الاتفاق ، وقلت اننى لا يمكن ان أوقِّع إتفاقاً باحتلال مصر .

كان الشك يساورنا فى علاقة الخبراء السوفيت باسرائيل وقد تأكدت هذه الشكوك فيما بعد واتضح لنا بما لا يقبل الشك ان الخبراء السوفيت الذين يعملون فى القوات المسلحة ينقلون اسرارنا ويتعاونون ضدنا وعلى حسابنا مع اسرائيل . وكان هناك دليل ملموس على صحة الشكوك . ففى كل مرة تخرج فيها طائراتنا للتصوير كانت تعترضها الطائرات الاسرائيلية رغم احتياطات السرية المطلقة فى التوقيت ورغم مراعاة الاصول الفنية من حيث الطيران المنخفض للغاية حتى لا يتم اكتشاف الطائرات . وكان التفسير الوحيد لذلك هو ان الاسرائيليين كانوا يتلقون مسبقاً اخبار طلعات التصوير»[١] .

فاذا وضعنا فى اعتبارنا أن الحرب بدأت بخدعة من الاتحاد السوفيتى عن حشود إسرائيليه على الحدود السورية دون أن يكون ذلك حقيقياً ، فلا نستبعد ان يوجد من يزودها بالأخبار خاصة ومكتب المشير على ما هو عليه. ومن المعروف ان اسرائيل

---

(١) جريدة الوفد ١٩٨٧/٨/٢ ص ٦ .

تلقت تحذيراً من احد عملائها قبل ميعاد هجوم ٦ اكتوبر بقرابة ٢٤ ساعة - رغم كل وسائل السرية والتعمية التى إتبعت وقتئذ .

أما العسكريين الذين كتبوا عن الهزيمة . فمعظمهم كتب من زاوية يبرىء نفسه أو يبرىء عبد الناصر ويلقيها على عبد الحكيم عامر أو العكس . ولما كنا لانريد ان نقحم القارىء فى هذه المتاهة ، فقد وجدنا ان خير قلم عسكرى يحدثنا عنها هو قلم اللواء جمال حماد ، فهو كاتب عسكرى حُجّة ، ومن الضباط الاحرار وكان بمكتب عبد الناصر لفترة طويلة .

وكتب اللواء جمال حماد سلسلة من المقالات عن هذا الموضوع فى مجلة « اكتوبر » وجاء فى العدد ٥٥٧ فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٨٧م مايلى :

« على اثر الهزيمة العسكرية الشائنة التى لحقت بمصر فى حرب يونيو ٦٧ بذلت وسائل الإعلام الحكومية وقيادات الاتحاد الاشتراكى جهوداً مكثفة لإبعاد مسئولية الهزيمة عن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وتحميلها كلية على عاتق المشير عبد الحكيم عامر وقيادته العسكرية . وعلى الرغم من أن عبد الناصر نفسه أعلن عدة مرات فى بعض خطبه وأحاديثه التى ألقاها على الشعب ، أنه رغم كل ما جرى فهو على استعداد لتحمل مسئولية الهزيمة فإن هذا الإعلان لم يكن يقصد به بالطبع ، إلا الاستهلاك المحلى والظهور أمام جماهير الشعب بمظهر البطولة والشهامة ، على اعتبار أنه رغم أخطاء القيادة العسكرية التى جلبت على مصر هذه الكارثة وهذا العار ، فإنه مستعد لتحمل المسئولية ، مما يعنى ضمنا أنه برىء كل البراءة من هذه الهزيمة المرّة . وعلاوة على ذلك لم يكن إعلان عبد الناصر له أية قيمة من الناحية الواقعية ، إذا طبقاً للقانون لا توجد مسئولية جنائية دون توقيع عقوبة على الجانى ، ومن ذا الذى كان يجرؤ وقتئذ على المطالبة بتوقيع العقوبة على عبد الناصر رئيس الجمهورية ؟!

ونتيجة لهذه وبتأثير مشاعر اليأس والقنوط التى امتلأت بها نفوس الشعب ، اتجهت كل أصابع الاتهام صوب الجيش باعتباره سبب الكابوس المروع الذى يعيش تحت وطأته الشعب المصرى بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . ونظرا لأنه كان قد استقر فى أذهان الشعب أن تدمير الطائرات المصرية وهى جاثمة على الأرض صباح يوم ٥ يونيو كان هو السبب المباشر فى هزيمة الجيش تلك الهزيمة المنكرة التى لم يسبق

لها مثيل في تاريخ مصر الحربى ، لذا فإن النتيجة المنطقية التى اختمرت في أذهان الجماهير ان الطيران المصرى بالذات هو المسئول الأول عن كارثة مصر فى يونيو ١٩٦٧ . ونظراً لأن القرار السياسى الخاطىء الذى اتخذه الرئيس الراحل عبد الناصر خلال المؤتمر الذى انعقد بالقيادة العليا للقوات المسلحة يوم الجمعة ٢ يونيو بالتخلى نهائياً عن المبادأة لإسرائيل لاعتبارات سياسية ، وأن على الطيران المصرى الاستعداد لتحمل الضربة الجوية الإسرائيلية الأولى . وكان هذا القرار في واقع الأمر هو العامل الرئيسى فى تدمير الطائرات المصرية وهى جاثمة على الأرض صباح يوم ٥ يونيو ٦٧ ، لذلك ووفقاً للتسلسل المنطقى يكون عبد الناصر هو السبب الرئيسى فى تدمير الطيران المصرى وبالتالى يكون مسئولاً عن الهزيمة العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ ، وكان لابد للقيادة السياسية وأعوانها من العمل على إيقاف هذا التسلسل المنطقى الخطير حفاظاً على مركز عبد الناصر وحرصاً على زعامته وشعبيته ، خاصة بعد أن انكشفت أمام الشعب تلك السلسلة الطويلة من الخداع والتضليل التى وقع ضحيتها لمدة طويلة ، وأدرك أخيراً مدى ثقل وفداحة الهزيمة العسكرية التى حاقت بمصر ، وبدأت الجماهير العربية تهتز ثقتها فى ذلك الزعيم الذى أولوه ثقتهم وتأييدهم بلا حدود ، فكانت النتيجة ضياع سيناء وقطاع غزة من مصر والضفة الغربية من الأردن ومرتفعات الجولان من سوريا ، وتحولت اسرائيل بفضل سياسته من دولة صغرى تلهث فى سبيل طلب المساعدات من الغرب حفاظاً على بقائها وعدم زوالها ، إلى دولة كبرى تهيمن بقوتها العسكرية المتفوقة على الدول العربية التى تجاورها بأجمعها وكان الحل الأمثل الذى اهتدت إليه القيادة السياسية لإنقاذ الموقف هو ضرورة إسناد تهمة الهزيمة العسكرية بصفة رسمية إلى سلاح الطيران المصرى لإبعاد أية شبهة عن عبد الناصر وحتى لا يتحمل أية مسئولية عن الهزيمة النكراء سواء فى الحاضر أو أمام التاريخ فى المستقبل . وكانت الوسيلة الفعالة التى تقنع الشعب بذلك هى تقديم قيادات الطيران إلى المحاكمة العسكرية أملاً فى أن تؤدى محاكمتهم وتوقيع العقوبات القاسية عليهم إلى امتصاص غضب الشعب ونقمته وشفاء غليله وتهدئة حدة ثورته على حكامه الذين خدعوه وجلبوا له الإسرائيليين حتى الشاطىء الشرقى لقناة السويس . وقبل أن نمضى فى متابعة محاكمة قادة الطيران الذين وقع عليهم الاختيار ليكونوا الكباش التى سيضحى بها أمام الشعب فداء للرئيس ونظامه ، يجمل بنا أن نروى القصة من بدايتها ، نعود بذاكرتنا إلى يوم الأحد ١٤ مايو ١٩٦٧م حيث بدأت فصول المأساة الدامية التى لم تشهد لها مصر مثيلاً فى تاريخها .

● عقب الاجتماع الذى حضره الفريق أول صدقى محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوى بمكتب المشير عامر ظهر يوم ١٤ مايو بشأن المعلومات التى وردت إلى المخابرات الحربية عن الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية ، وبناء على توجيهات المشير عامر فى المؤتمر صدرت إلى جميع المناطق الجوية.مساء نفس اليوم إشارة رسمية من شعبة عمليات القوات الجوية برفع درجة استعداد القوات الجوية والدفاع الجوى إلى الدرجة القصوى . وإلغاء الفرق التعليمية والإجازات وتشكيل مركز العمليات الرئيسى بالجيوشى ومراكز العمليات بالمناطق الجوية بالأطقم الكاملة وتواجد جميع الضباط الطيارين والرتب الأخرى فى أماكنهم بنسبة ١٠٠٪ اعتباراً من أول ضوء يوم ١٥ مايو .

● **مؤتمر أبو صوير التاريخى :**

فى يوم ٢٣ مايو عقد الرئيس الراحل عبد الناصر مؤتمراً تاريخياً فى قاعدة أبو صوير الجوية حضره المشير عامر وما يزيد على مائتين من ضباط الطيران والجيش بالمنطقة الشرقية وفى مقدمتهم قادة القوات الجوية وقائد الجبهة وقائد الجيش الميدانى . وشهد المؤتمر من السياسيين زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وعلى صبرى وحسنين هيكل وكانت الروح المعنوية للضباط الحاضرين فى ذروتها وكان تحفز الطيارين لتلقى الأمر بالهجوم على العدو يفوق الوصف . ولذا أصيب الضباط بخيبة أمل عندما استهل عبد الناصر حديثه بأن مصر لن تحارب اسرائيل حتى لا تضطر الى محاربة امريكا، واعلن فى ثقة أن اسرائيل بدورها لن تحارب، وعلل ذلك بأن اسرائيل سبق أن انذرت أنها ستبدأ الحرب فى حالة وقوع أية حالة من الحالات الأربع التالية :

١ - سحب قوات الطوارىء الدولية من سيناء وقطاع غزة .

٢ - تصعيد أعمال الفدائيين الفلسطينيين داخل اسرائيل عبر الحدود العربية المشتركة مع اسرائيل .

٣ - قيام مصر بحشد قواتها فى سيناء .

٤ - إغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية . وأوضح عبد الناصر للحاضرين أنه رغم وقوع الحالات الثلاث الأولى بالفعل فإن اسرائيل لم تحارب كما انذرت وتوعدت ، وأنه من قاعدة أبو صوير الجوية يعلن على العالم أنه قد صدر الأمر إلى قائد القوة المصرية فى شرم الشيخ بإغلاق خليج العقبة فى وجه السفن

الإسرائيلية اعتباراً من الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم ٢٣ مايو وكذا في وجه ناقلات البترول المتجهة إلى ميناء إيلات على اختلاف جنسياتها . وأكد عبد الناصر بعد هذا الإعلان الذى أثار حماسة الحاضرين وأدى إلى موجة من التصفيق والهتاف ، أنه رغم إغلاق خليج العقبة فإنه على ثقة تامة من أن اسرائيل لن تحارب أيضاً هذه المرة مثلما جرى بالنسبة للمرّات الثلاث الأولى ، وسرت همهمة بين بعض الضباط الحاضرين وأخذوا يرددون عبارة « ده لعب قمار » فيما بينهم .

وسارع المشير عامر بالتدخل لإسكات تلك الأصوات التى تجرأت على الإحتجاج على هذه المقامرات السياسية الخطيرة التى يقوم بها الرئيس قائلاً « عيب يا أولاد » وقبل انتهاء المؤتمر أوضح عبد الناصر أنه اختار يوم ٢٣ مايو بالذات لإعلان إغلاق خليج العقبة حتى يضع يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة الذى كان فى طريقه الى مصر للقائه أمام الامر الواقع .» انتهى

واذا كان هذا المقال يدين عبد الناصر بصفته رئيس الدولة وواضع القرار السياسى الملزم للقيادة العسكرية ، إلا أن اللواء جمال حماد كان قد كشف فى مقاله الأول[١] عن جانب بالنسبة لمسئولية عبد الحكيم عامر، هذا الجانب هو أن عبد الحكيم عامر بجانب مسئوليته كقائد عام ، وهى مسئولية لا يمكن ان تدفع فى حرب ، فضلاً عن أنه شخصياً هو الذى أصدر أمر الانسحاب المشئوم الذى أدى الى تدمير الجيش والى احتلال سينا ، **فان له صفة أخرى سياسية ، ومن الخطأ الوقوف** بمسئوليته عند الجانب العسكرى ، لأن الأمر فى مصر لم يكن كما هو الحال فى كل الدول – تمييز للاختصاص السياسى عن الاختصاص العسكرى ، فهذا التمييز لم يكن له وجود فى مصر منذ ٢٣ يوليو حتى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ .

ويستطرد اللواء جمال حماد فيقول :

... ولا شك أن السبب الرئيسى فى وجود ذلك الخلط والتداخل بين القيادتين إنما يرجع الى الظروف التى مرت بها .

الثورة من جهة وإلى المركز الممتاز الذى أصبح عبد الحكيم عامر يشغله فى المجال السياسى من جهة أخرى . إن العلاقة الوثيقة التى كانت تربط عبد الحكيم

(١) العدد ٥٥٤ ، اكتوبر فى يونيو ص ٣ .

بعبد الناصر هي التي جعلته يصر على اختياره قائدا عاما للقوات المسلحة من دون كل زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وهكذا صدر الأمر الجمهوري رقم ١ في ١٨ يونيو ٥٣ وهو أول أمر يصدر بعد إعلان الجمهورية بتعيينه في هذا المنصب مع ترقيته من رتبة الرائد إلى رتبة اللواء ليقفز بذلك أربع رتب دفعة واحدة ، ولم يلبث أن تمت ترقيته إلى رتبة الفريق ثم إلى رتبة المشير في بضع سنوات . **وكان عبد الناصر يهدف من تعيين عبد الحكيم عامر في هذا المنصب إلى ضمان ولاء القوات المسلحة له وتدعيمها لمركزه مما يتيح له الفرصة للسيطرة التامة على الشئون السياسية في مصر تمهيدا لانفراده بعد ذلك بالنفوذ والقوة والسلطان وهو الأمر الذي جرى بالفعل . وبفضل عبد الحكيم عامر الذي كان يمثل في مجلس الثورة قوة الجيش المرهوبة الجانب ، تمكن عبد الناصر خلال فترة الانتقال التي حددت بثلاث سنوات من تصفية كل منافسيه الأقوياء سواء داخل مجلس قيادة الثورة وعلى رأسهم اللواء محمد نجيب أو في المجال السياسي خارج المجلس . وعندما انتهت فترة الانتقال بصدور الدستور الجديد ودعى الشعب إلى استفتاء عام في ٢٥ يونيو ١٩٥٦ على الدستور الجديد وعلى رئاسة الجمهورية وأصبح عبد الناصر رئيسا للجمهورية بعد أن حصل على ٩٩,٩٪ من أصوات أولئك الذين اشتركوا في الاستفتاء وتم حل مجلس قيادة الثورة ودانت جميع السلطات في الدولة لعبد الناصر ، كان لعبد الحكيم عامر ممثلا لقوة الجيش اليد الطولى في هذا النجاح الساحق الذي حققه عبد الناصر ، وأصبح تدخل المشير عامر في الشئون السياسية أمرا طبيعيا بعد أن مارس ذلك التدخل بتأييد ومباركة عبد الناصر لعدة سنوات منذ بداية الثورة ، ومن ثم لا يمكن اعتبار المشير عامر ممثلا للقيادة العسكرية بالمعنى المفهوم فهو لم يعد عسكريا محترفا يقتصر عمله على قيادة القوات المسلحة بل أصبح أقوى شخصية سياسية في مصر بعد عبد الناصر إذ كان وراءه القوات المسلحة التي تحمي نظام الحكم في مصر وتدعم أركانه .**

وإذا كان عبد الناصر قد أدرك متأخرا في بداية الستينات مدى الخطورة التي أضحى يمثلها المشير عامر والمجموعة العسكرية التي التفت حوله والذين أصبحوا يمثلون مركز قوة ضخما بحيث تمكنوا من فرض سيطرتهم على معظم مؤسسات الدولة وهيئاتها ، مما جعله يقرر ضرورة إبعاد المشير عامر عن منصب القائد العام لتصبح القوات المسلحة جهازا مثل باقي أجهزة الدولة ، فإن المحاولات المتكررة التي بذلها لتحقيق هذا الهدف والتي كان أهمها إنشاء مجلس الرئاسة في مارس عام ٦٢

قد باءت كلها بالفشل ، وعلى العكس كان المشير عامر يخرج ظافرا من كل الأزمات التى وقعت خلال الصراع المرير على السلطة الذى احتدم بينه وبين عبد الناصر .» انتهى

ويمكن ان نضيف هنا واقعة تؤيد كلام اللواء جمال حماد وتصور احدى حلقات الجمع ما بين المسئولية العسكرية والسياسية ، تلك هى اعتقال المعتقلين السياسيين فى السجن الحربى ، واشراف ضباطه ، الذين يتبعون عبد الحكيم عامر على استجواب وتقريب المعتقلين ، وهو أمر لا يدخل ابداً فى إختصاص السجن الحربى أو القائد ، إلا اذا كان المتهمون عسكريين ، ولكن العسكريين كانوا قلة ، أما الاغلبية الساحقة فمن المدنيين ، فلم يكن هناك مبرر لاستجوابهم وتعذيبهم فى السجن الحربى ، وبمعرفة ضباطه ، إلا اذا كان عبد الحكيم حرص على أن يكون له نصيب فى هذه المأساة الوضيعة ، أو ان جمال عبد الناصر أراد ان يورط صديق عمره ، فى هذه المهمة القذرة ، كما كان يفعل مع بقية زملائه الذين شاركوه الانقلاب .

ولعل من أكثر ما كشفت عنه الهزيمة مأساوية ان هذه البلاد العريقة فى الادارة كانت تحكم بطريقة أصغر «عزبة» : طريقة العمدة وشيخ الغفر .. شيخ الغفر يدعم سلطة العمدة فى ادارة شئون العزبة مقابل ان يترك له العمدة شئون الأمن والضبط والربط فلا يتدخل فيها ....

ومحصلة ما اوردته هذه الكتابات كلها هى :

(١) أن الجيش فى عام ١٩٦٧ لم يكن مستعداً على الاطلاق لخوض معركة لغياب جزء كبير من قواته فى حرب اليمن ولعدم اجراء تدريبات على الاسلحة الروسية ولظروف التقشف التى حالت دون بناء «دشم» أو القيام بالاحتياطات المطلوبة وكان يجب على رأس الدولة تفادى الحرب فى هذا الوقت وان يحذر ان يُورط فيها أو يُستدرج اليها ، خاصة بعد ان أوغر صدر الولايات المتحده بخطب مهينة .

(٢) ان نبأ الحشود على الجبهة السورية ، حتى لو صدق ، ما كان يتطلب التعبئة أو غيرها ، لانه يمكن ان يكون الاستدراج المشار اليه آنفاً وظروف الجيش على اسوئها وقد اتضح على كل حال أن هذه الحشود لا حقيقة لها .

(٣) لم يكن عبد الناصر يريد الدخول فى معركة ولعله كان يعرف ظروف

الجيش ، وأعلن ذلك فى احتفال أول مايو . ولكن « دسيسة » الحشود على الحدود السورية حققت ما اريد لها ، فاندفع يعلن التعبئة العامة ، وكان هناك فكرة ضربة جوية مصرية مفاجئة لاسرائيل . وفى ٢٠ مايو طرد القوات الدولية واعلن اغلاق مضيق تيران وتحرج الموقف .

(٤) ترامى نبأ الضربة الجوية التى ارتؤى المبادرة بها الى امريكا « الاتحاد السوفيتى ، فاتصلا على اعلى المستويات - بجمال عبد الناصر واقنعاه بضرورة عدم القيام بالضربة الاولى ، وكانت تلك خدعة جديدة فاقت كل ما سبقها .

(٥) تبين لعبد الناصر ان الحرب قد اصبحت - على غير ماتصور أولا - محتومة وانها اصبحت وشيكة بعد ان صرح أنه لن يقوم بالضربة الأولى ، وأعلن فى مثل نبوءة الكاهن أنه يتوقع الضربة فى اليوم الذى حدثت فيه تماماً ٥ يونيو ورفض فى الوقت نفسه ورغم احتجاج ضباط الطيران ان يقوم بالمبادأة ، وسمح لاسرائيل ان تقوم بالضربة الاولى لان الاتحاد السوفيتى أوهمه ان ذلك لن يؤدى إلا الى خسارة ١٥٪ من القوة الجوية .

(٦) كان المفروض أمام كل هذه الملابسات أن يتولى الرئيس- وهو الضابط بحكم المهنة، والقائد الاعلى، الاتفاق مع القائد العام على خطة العمل، وان يتابعها، ولكن نظرية فصل السلطات التى توصلت اليها الادارة الريفية من اقدم العصور وقبل مونتسكيو بزمان . ما بين العمدة وشيخ الغفر ، لم تسمح له بالتدخل فى شئون الجيش ، فترك مصير البلاد فى يد شيخ الغفر الذى أكد له « برقبتى ياريس » ولم يعرف عنه أى ذكاء او شجاعة أو اقدام أو سعة أفقٌ ، أو كفاءة تجعله جديراً بمنصبه الرفيع، وكانت خيباته فى العدوان الثلاثى، والوحدة بين مصر وسوريا، وحرب اليمن تسبقه وتؤذن بخيبة لاحقة .. وكان يعيش ما بين مؤآمرات ضباطه وتصنتات مخابراته وشائعات ممثلاته ومغنياته الخ .. فكانت الضربة ... وكان قرار الانسحاب الجبان المتعجل ، بدون أى مبرر وبالمخالفة لأراء كل ضباطه ، هو النهاية المشينة للحرب ، وهو القضاء على الجيش فى الصحراء المحرقة وتسليم سينا لليهود لقمة سائغه ...

ويجب ان لا ننسى بعد أن عبد الناصر كزعيم سياسى انتهج سياسة ادت الى الحرب وجعلته يقع فى «الشرك» الذى نصب له . وقد كان من هذه السياسة مثلاً أنه اوغر

صدر الولايات المتحده بما وجهه اليها فى خطاباته العامة من تعبيرات مبتذله واستهزاء يفترض أن لا يقولها رئيس دولة لا من باب الذوق ، ولا من باب الكياسه والصحة : فليس من الذكاء فى شيء ان يكسب عداوة دولة لا يستطيع ان يقاومها ، بينما تستطيع هى ان تثير له متاعب لا حد لها لقاء تصفيق او تهليل او غروراً وزهواً ...

ومعروف ان الرئيس جونسون - وهو احد رعاة بقر تكساس . ومن اكثر رؤساء الولايات المتحده فظاظة من ناحية . وتأييداً لاسرائيل من ناحيه اخرى قال انه سيجعل عبد الناصر يشرب من مجارى القاهرة ، وحملت حرب ١٩٦٧ لدى الدوائر الامريكية الاسم الكودى «الأبيض والأحمر» نسبة لما قاله عبد الناصر .

والذى لاريب فيه ان عبد الناصر قبيل الهزيمة كان قد وصل من الغرور والزهو الى درجة أعمته وأصمته ، عزلته تماماً عن حقائق الامور ووقائعها والمشاعر الحقيقية للشعب . وجعلته يعتقد ان الجماهير التى تساق بالاوامر ، او الاغراء او الارهاب لتصفق وتهتف له فى مناخ مابين التدجيل والتخدير والديماجوجية هى الشعب .. وان الزينات التى تنصب ومظاهر الابتهاج والترحيب انما تقام تطوعاً وتعبيراً عن مشاعر أصحابها ، الى آخر صور النفاق والزيف الذى هيمن على المجتمع واجهزته السياسية واعلامه ، وان سلطانه المطلق وما أشاعه من ارهاب ألجم السنة حاشيته وجعلها لاتجرؤ على مصارحته بالحقائق والجأها الى الملق والمداهنة وان تحول بينه وبين القلة التى كان يمكن أن تنصحه أو تعرفه على الحقائق . وقد نشر الكاتب الماركسى الدكتور عبد العظيم أنيس فى مجلة الاهالى (١٩٨٧/٢/٢٥) مقالاً جاء فيه : -

«فى كتاب (شهود ثورة يوليو) «لأحمد حمروش» ، ترد شهادة «ثروت عكاشة» - وكان ابان العدوان هو الملحق العسكرى المصرى فى باريس - عن إرساله مخطط العدوان كما حدث بالفعل ، الى عبد الناصر قبل العدوان باسابيع كما ترد شهادة «امين هويدى» بانه عندما وقع العدوان لم تكن حالة طوارىء .. فى الجيش ، وكان الضباط ينامون فى منازلهم كما ترد شهادة «زكريا العادلى امام» - الملحق العسكرى المصرى فى تركيا آنذاك - عن نفس الموضوع أنه سافر فى ١٩ اكتوبر الى القاهرة. وأطلع مدير المخابرات العسكرية والمشير عبد الحكيم عامر مخطط العدوان كما

وصل اليه . ولقد بقى فى القاهرة حتى يوم ٢٧ أكتوبر يأمل مقابلة عبد الناصر ، ولكنه فشل فى ذلك وعاد إلى تركيا . وبعد يومين وقع العدوان الثلاثى . ولقد قال عبد الناصر لثروت عكاشة عندما قابله بعد العدوان «لقد نفذنا من سم الخياط» ! فهل كان هذا الموقف الغريب من عبد الناصر مجرد تقدير عسكرى وسياسى خاطىء لحسابات الموقف ؟ أم أن هناك عوامل أخرى دخلت فى الموضوع» .

فمسئولية عبد الناصر كزعيم سياسى وقائد اعلى هى مسألة لاشك فيها ، فهو المسئول الاول عن التورط فى الحرب بجعجعته وغروره واستفزازاته وما تورط فيه من اجراءات ، ثم هو المسئول عن الهزيمة عندماأصر على عدم القيام بالضربة الاولى ، ثم هو يشارك عبد الحكيم عامر المسئولية عن اصدار قرار الانسحاب المشئوم الذى حول الهزيمة الى كارثة وتسبب فى خسارة الارض والعتاد .. والرجال .

ولكن المسئولية لا تقف عند الرئيس والمشير ، هناك مسئول آخر عن الهزيمة ، حتى وان كانت مسئوليته مسئولية تبعية ينطبق عليها « **إنا اطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا** » .

ذلك هو «المناخ» الذى هيمن على المجتمع بكل مجالاته ، وكل رجالاته فافسَّده بحيث سمح بوقوع الهزيمة أولاً ، ثم لما وقعت تهاوى وانهار ولم يقف صامداً ، ولم يوجد فيه من يطالب بمحاكمة المتهمين الاولَّين : جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، **على العكس ، ان المجتمع المصرى أخذ يتوسل الى المتهم الاول كى يحتفظ برآسة الجمهورية ، واخذ المتهم الاول يتوسل للمتهم الثانى ليقبل نيابة رآسة الجمهورية ، لتعود مرة اخرى طريقة العمدة وشيخ الغفر ...**

ودلت هذه الواقعة على مدى تسمم المجتمع ، وبلوغ عبادة الفرد غايتها بحيث لم ير الحقيقة فى «بر مصر» إلا الذين فى غيابات السجون وصور أحدهم الموقف :

« ... ويقف الرئيس عبد الناصر ويخطب فى الناس خطبة يقول فيها – معلقاً على الهزيمة – انا المسئول عن كل ما حدث ، ويضج الناس بالتصفيق الشديد ، وترتفع الحناجر بهتاف يشق عنان السَّماء ، حتى اختلط الأُمر عَلَّى وظننت ان الهزيمة فى

يونيو كانت مطلباً قومياً استطاع الرئيس بحكمته وحنكته ان يحققه ، ويريد عبد الحكيم عامر ان يسرق منه هذا الشرف[1] .

كانت هذه رؤية المعتقلين أما المجتمع المصرى فقد كان هذه الايام كطبل مشدود تنفخ فيه الابواق الناصرية وتتردد فيه أصداء «الفرقعه» التى صدرت الاوامر لأحمد سعيد بإجرائها فى صوت العرب ، وكلام عبد الناصر وتصريحاته عن الاستعداد والاستهانة بإسرائيل وامريكا ..

واذكر اننى فى صباح هذا اليوم كان على ان القى محاضرة على لفيف من عمال السكك الحديدية . وعندما دخلت وجدت كل الدارسين منهمكين فى كتابة لوحات ، بعضها من ورق وبعضها من قماش تحمل صيحات التأييد حتى الوصول الى تل أبيب . واعتذروا عن المحاضرة بهذا الواجب المقدس فعدت ادراجى الى « المؤسسة الثقافية العمالية » وكان مركزها وقتئذ فى « معروف » . وطوال عودتى وصرخات احمد سعيد الهستيرية تتعالى من كل اجهزة الراديو بأعداد الطائرات التى اسقطناها !!

وأجرت مجلة صباح الخير ريبورتاجاً عن تلك الايام تحت عنوان « قراءة فى اوراق يونيو[2] جاء فيه :

كانت مصر كلها على أبوب المعركة !

وكانت الاحداث تتصاعد بشكل سريع متلاحق يلهث المرء فى متابعته وكان الكل يتحدث عن احلام وأمانى ما بعد الوصول إلى تل أبيب وتدمير « الدولة المزعومة » بتعبير تلك الأيام !

شوارع القاهرة ومدنها وقراها امتلأت عن آخرها بلافتات النصر .. وشعارات تقول ياجمال ياحبيب .. يالله معاك لتل أبيب !!

وتحولت القاهرة فى تلك الأيام والاسابيع القليلة التى سبقت ٥ يونيو إلى عاصمة الأنباء فى العالم على حد تعبير مراسل صحفى انجليزى وقتها .

---

(١) البوابة السوداء للاستاذ احمد رائف ص ٤٣٧ .
(٢) رشاد كامل ، صباح الخير العدد الصادر فى ١١ يونيو/١٩٨٧ ، بتصرف » .

وفى أحد المؤتمرات التى نظمها الاتحاد الاشتراكى فى حى عابدين ، ذهب شعراوى جمعة ليلقى كلمة - وحسبما نشر فى روز اليوسف ٢٩ مايو ١٩٦٧ - فوجىء بأن عدد المقاعد أقل من ألف مقعد وعدد الحاضرين يزيد عن عشرة آلاف فرشوا الأر بالحصير وجلس كثير منهم على أسفلت الميدان واختنق صوت شعراوى وهو يقول لهم : كان مفروضا أن ألقى فيكم كلمة ، ولكننى أمام هذا الحشد لا أجد كلمة أقولها سوى جملة واحدة أوجهها إلى « عبد المجيد فريد » وزع على هؤلاء الناس السلاح !!

أما فى القليوبية فقد فوجىء « د . فؤاد محيى الدين » أمين الاتحاد الاشتراكى - ورئيس وزراء مصر بعد ذلك - بأن الناس لم تحضر المؤتمر ليفهموا ولكن ليسألوا : أين السلاح للآلاف الذين تطوعوا منا ؟ ! وأجابهم د . فؤاد محيى الدين قائلا : نحن أخذنا أسماء المتطوعين وعناوينهم ، وسنستدعيهم بمجرد أن تقرر القيادة ذلك !! ولم يقتنع المستمعون بهذا الكلام إلا بعد جهد .

فى نفس الوقت كانت برقيات التأييد وطلبات التطوع للقتال فى صفوف الجيش تنهال على مكتب جمال عبد الناصر بمصر الجديدة . وصرح «محمود الجيار» مدير مكتب الرئيس للشئون الداخلية وقتها : وصل عدد البرقيات يوم ١٢ مايو إلى ١٥٠٠ وعدد الرسائل حوالى ٣٢٠٠ رسالة أما عدد طلبات التطوع فبلغ ١٧٢٠ طلبا .

قال طالب فى رسالته لعبد الناصر : أتمنى ياسيادة الرئيس أن أزور فلسطين على نفقتكم ، حلاو الانتصار .

وفيما بعد - بالتحديد فى عام ١٩٧٦ - يقول محمود الجيار فى ذكرياته المنشورة : لم أصدق عينى عندما جئت من البلد إلى القاهرة فى الأيام التى سبقت حرب يونيو اللافتات على كل الجدران تصور أننا انتصرنا بالفعل، وفى كل الشوارع لوحات من القماش ، تتدلى بعرض الشارع ، وتكاد تلمس زجاج سيارتى ، معلنة غاية الابتهاج بالنصر فى المعركة التى لم تبدأ بعد !!

أحسست أنى أشق بسيارتى مظاهرة أو ساحة مولد، لا شوارع مدينة تستعد للقتال .. ووجدت نفسى أتجه دون وعى إلى بيت المشير عبد الحكيم عامر ، فهو الذى سيقود الجيش فى المعركة ، وأنا كنت من مجموعته فى تنظيم الضباط الأحرار،ولا حاجز بيننا يمنع من أن أصارحه بخلجات نفسى! ولكن المنظر الذى رأيته

فى بيت المشير ضاعف من انزعاجي:كانت تجرى فى البيت عمليات نشطة لتركيب عدد هائل من التليفونات تصل البيت بالقيادة ، حتى يتسنى للمشير أن يقود المعركة وهو فى بيته !! وادركت أن ما رأيته فى شوارع القاهرة إنما يعكس تصور القيادة نفسها للمعركة ، وهو أنها « نزهة لتدمير إسرائيل » لن تكلف إلا تركيب عدد من خطوط التليفون فى بيت القائد ، وعدة أثواب من القماش تكتب عليها شعارات الاحتفال بالنصر ! وأسرعت على الفور إلى بيت عبد الناصر ورويت له ما شهدت فى شوارع القاهرة وفى بيت المشير فأنصت لى دون أن يعلق !! [انتهى ما كتبه الجبار] .

وقبل نشوب الحرب بسبعة أيام بالضبط ، تصدر غلاف مجلة روز اليوسف صورة المشير عبد الحكيم عامر رسمها الفنان جورج البهجورى وكتب تحتها سطراً واحداً هو : نسر الثورة – أنا مستعد !

كان الانشغال إذن بترتيبات واحتفالات – ما بعد النصر – لا ترتيبات المعركة نفسها !! هكذا انشغلت مصر النظام والشعب !! وفى غمرة ذلك كله ، كانت مصر كلها مشغوله بظاهرة غنائية جديدة نافست « عبد الحليم حافظ » مطرب الثورة ، وسحبت من تحت قدميه إعجاب الملايين ، كان الظاهرة الغنائية الجديدة هو صوت المطرب اللبنانى « فهد بلان » !!

ولشهور طويلة كانت مصر كلها مشغولة بحكاية لاعب كرة القدم « لمعى » الذى تحول إلى أسطورة حيكت حولها عشرات ومئات الحكايات والأسرار . كان « لمعى » يلعب لنادى المنصورة ، وحلم حياته أن يلعب للأهلى ، ورفض وزير الشباب وقتها « طلعت خيرى » – زملكاوى – أن ينتقل للأهلى ، بل فضل أن يلعب للزمالك . ورفض لمعى .. وقيل وقتها إنه تم اجتماع فى فندق شبرد دام سبع ساعات حضره المشير عبد الحكيم عامر وقادة الأسلحة البرية والبحرية والجوية لبحث حكاية لمعى !! وحدث ذلك الاجتماع قبل أيام قليلة من ٥ يونيو ١٩٦٧..[1]!!

وبعد سنوات طويلة – إبريل ١٩٧٦م يروى «منير حافظ – الرجل الثانى فى مكتب معلومات جمال عبد الناصر بعد سامى شرف – أن قائد الطيران الفريق صدقى

---

(١) كان حسن عامر شقيق عبد الحكيم عامر رئيسا لنادى الزمالك. كما كان الفريق عبد المحسن مرتجى رئيسا للنادى الأهلى.

محمود أقام حفلة لضباط الطيران مساء ٤ يونيو في انشاص ، وتجيء سخرية القدر على لسان المطربة شريفة ماهر التى قالت فى التحقيقات التى أجريت فيما بعد ، إنها استدعيت للمشاركة فى الحفلة في انشاص ، فذهبت تلك الليلة ومعها زوجها الطبيب ووجدت أن الغرفة المعدة لاستبدال ملابس الفنانات كانت عبارة عن مقصورة جانب المسرح مقامة بقماش من قماش السرادقات ، ووجدت أن بعض المدعوين حاول أن يزيح أطراف القماش لينظر إليها وهى تستبدل ملابسها فرفضت أن تستخدم هذه المقصورة فأخذوها إلى غرفة أخرى وصفتها بأنها مليئة بالخرائط والمناضد التى عليها خرائط مجسدة ونماذج طائرات على الحائط ، أى أن هذه الغرفة كانت غرفة سلاح الطيران .

هل دار التاريخ مرة أخرى لنرى مثيلاً للحفلة التى اقامها فاروق احتفالاً بولى عهده فى ٢٦ يونيو ، والقاهره تحترق لتكون ايذاناً بسقوطه ...

كانت هذه الحقبة - بتعبير الاستاذ صلاح منتصر ، تمثيلية كبيرة ، ابطالهما لهم رتب ضخمة ومناصب عالية وسلطان ونفوذ ، وكان كل واحد يغش الآخر ...

- اكبر قوة ضاربة فى الشرق الاوسط — غش
- برقبتى باريس — غش
- لن اتزحزح بوصة واحدة عن موقعى — غش
- وقعت اسرائيل فى الفخ — غش

حتى البيانات العسكرية التى تتابع صدورها يوم ٥ يونيو كانت كذباً وغشاً وتضليلاً ..

كانت كل طائراتنا قد تحولت الى اكوام من الحديد بعد ١٥ دقيقة من بداية الحرب ورغم ذلك كانت بياناتنا العسكرية تتحدث عن بطولاتنا التى استطاعت أن تسقط للعدو ١١٥ طائرة فى أول يوم[١] .

★ ★ ★

---

(٩) صلاح منتصر ، اكتوبر العدد ٥٥٤ ، فى ٨٧/٦/٧ .

وهناك سبب رابع للهزيمة يطلق عليه الساخرون « **الاسباب الغيبية** » **للهزيمة** ، وهو اسم لا نرفضه ، لان المؤمنين انما يتميزون عن غيرهم بأنهم « يؤمنون بالغيب » وان هناك عالماً آخر غير عالم ما يلمس ، أو يشاهد ، أو يتذوق أو يحس . هناك قيم ومُثل وهناك إرادة عليا وقوة مطلقة تضبط بعدالة ليس فحسب المجتمع الانسانى ، ولكن الكون باسره ، وهذا هو «**عالم الغيب**» الذى يتبلور فى «**الايمان بالله**» .

فنحن نؤمن بهذا ، ونؤمن بالعدالة الالهية ، ونؤمن بان الدعوات والابتهالات التى كانت ترتفع أناء الليل واطراف النهار «**سهام الاسحار**» كما يقولون من ألوف الامهات المعذبات .. والزوجات المغيبات .. والأسر المشردة والمعتقلين الذين كانت صيحاتهم تحت التعذيب تشق عنان السماء .. كل هذا ما كان يمكن أن يذهب هدراً ، فدعوة المظلوم ليس بينها وبين الله حجاب .

لم يكن الله تعالى ليترك عبد الناصر يفترى ويزيف ، ولم يكن الله ليترك عبد الحكيم عامر وشمس بدران يلفقان التهم للابرياء ويحميان أنذال السجن الحربى لمجرد انهم ضباط ، ولم يكن الله ليترك محمد فوزى ليظن انه بطل كرداسة لانه استطاع ان يأسر بضعة مئات من فلاحى مصر يجعلهم يحبون على أربع كالأنعام كان لابد ان يضع الله تعالى انفهم فى الطين والرغام ويجعلهم احاديث ويمزقهم كل ممزق .

ان العدالة الالهية كان لابد أن تأتى وقد جاءت «وقدمنا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء» منثوراً .

ويقول الساخرون : « اليس معنى هذا انتصار اسرائيل وهزيمة القومية العربية ؟ » فنقول إن الله تعالى لا تعنيه القومية العربية التى تعبدون ، الله تعالى يحكم على الناس بالاعمال فمن احسن عملاً إستحق رضاه وظفر بتأييده ، ومن أساء حُرم رضاه وباء بخذلانه ، وقد أمر تعالى بالعدل ، فمن لم يحكم به ، فقد استحق غضبه ومقته ، والله تعالى لا يفرق فى هذا بين عرب وعجم ، مسلمين وكافرين ، لان الاسلام اذا لم تطبق معانيه أصبح مكاءً وتصدية .

ويقولون : « فما بال الابرياء والمستضعفون » فى الأرض فنقول انهم تجاهلوا ما حذرهم الله . «واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة» . فالحياة الاسلامية

مسئولية اجتماعية ، وعلى الذين يعيشوها أن يقوموا بحقها وينهضوا بمسئولياتها ، والا حق عليهم ما وضعه الله من سنن للمجتمع .. فهم لا يتركون .. أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون .

حجم الهزيمة :

لعلنا الآن نستطيع ان نلقى نظرة على حجم الهزيمة فهناك .

أولاً: خسارة ٩٠٪ من سلاح الطيران و ٨٠٪ من العتاد العسكرى ، أى الدبابات والسيارات والمدافع الذخائر والمخازن والمؤن التى دفعت مصر فيها ، ثم قلبها ، وعاشت معيشة ضنكا فى سبيل توفيره .

ثانيا : فقد ثلاثين الف جندى وضابط حصدتهم رشاشات الطائرات الاسرائيلية دون أن يمكنوا من الدفاع عن انفسهم أو ماتوا جوعا وعطشا فى صحراء سينا المحرقة نتيجة لتضارب الاوامر الخرقاء لعبد الحكيم عامر وضباطه .

ثالثاً : فقد سيناء (ثلث مساحة البلاد) والجولان وغزه والضفة الغربية وأهمها وأعصاها استرداداً القدس .

رابعاً : قناة السويس فى وجه الملاحة وخسارة مواردها وتهجير سكان مدن القنال الثلاث (بور سعيد والاسماعيلية والسويس) وتوقف الصناعة والزراعة بهذه المناطق .

خامساً : خسارة أبار البترول بمنطقة البحر الأحمر وسينا .

سادساً : المهانة التى اصابت العرب فى الصميم كانما ضربت عليهم الذلة والمسكنة واصبحوا يتوارون خجلاً من الناس فى كل العالم ويتمنون لو انشقت الأرض وابتلعتهم ولم ينقذهم من هذا العار إلا حرب رمضان .

سابعاً : الغطرسة والخيلاء التى اصابت اسرائيل بصورة لم تسبق ولم يكونوا هم انفسهم يتصورونها عندما وجدوا أنفسهم ينتصرون، بأهون الاسباب، على مصر «بيت العبودية» واحفاد الفراعنة الذين استعبدوهم قروناً ، ويصبحون على مرمى حجر من القاهرة العظيمة .

ثامناً : تحول الرأى العام الدولى عن القضية العربية وانحيازه الكامل وبدون تحفظ لاسرائيل .

تاسعاً : اسقطت الهزيمة مصر من عليائها والمنزلة التى كانت قد بلغتها منذ تاريخها الحديث وجعلتها «ام العرب» وبعد ان كانت فى منزلة التوجيه والصدارة نزلت الى درك التساوم والاستجداء ..

وليست هذه فى الحقيقة هى كل « حجم » الهزيمة و ما خسرته مصر من جرائها ، فان مثل هذه الاحداث لايمكن أن تقاس بالاحجام أو بالارقام أو بالوقائع المحسوسة وحدها .

حقيقة مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو :

ما هى الحقيقة فى مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو التى اعتبرتها بعض الكتابات إعلان ثقة بعبد الناصر وتعبيراً – يفوق أى تعبير آخر – عن الحب والولاء الخ ..

لكى يمكن أن نصدر حكماً فى هذه الظاهرة ، يكون علينا أن نحيط بكل الملابسات والعوامل والمؤثرات التى اكتنفتها ، فضلاً عن تحليل مفرداتها مثل نوعية جمهورها ، ومدى تلقائية انبعاثها ، والاسباب الحقيقية وراءها . ومضمون الهدف الذى استهدفته .

وقد رأينا أن الدعايات التى اصطحبت بالفترة استهدفت تصعيد الحماسة وتدعيم الثقة فى قدرة « الزعيم » عبد الناصر ليس فحسب على سحق اسرائيل ، ولكن على مواجهة التحديات الدولية واوردنا العديد من الشواهد على هذا .

ووصلت هذه الحماسة والثقة الى قمتهما يوم ٥ يونيو عندما قيل ان الجيش يجتاز الحدود الاسرائيلية وعندما كانت صيحات احمد سعيد الهستيرية تتعالى وهى تتابع عدد الطائرات التى تسقط كل نصف ساعة أو اقل ..

وفجأة سكتت الأبواق والطبول والصيحات الهستيرية .

وساد سكون غامض وصمت مريب أربعة أيام. ما هى الحكاية... ما هو السر.. كيف يحدث هذا ؟ اسئله تفترس الناس وتجعلهم فى حيرة ، ولكن كل يوم كان يقربهم من الحقيقة التى توصلوا اليها فى النهاية : **لقد هزمنا** .

ولكن لماذا هزمنا ... ومن المسئول عن الهزيمة ، وما هو مدى الهزيمة .. هذه اسئلة لم يجدوا الرد عليها وقتئذ ، ولمدة سنوات ، فقد كان الاعلان عنها يمكن ان يودى بالعهد .

خلال هذه الايام ، كان عبد الناصر الذى احتجب فى غرفته من يوم ٥ يفيق من أثر الصدمة ، ويبدأ العمل ، وكانت بطانته على كل المستويات : بقايا ضباط الانقلاب ، أمناء الاتحاد الاشتراكى ، قادة التنظيم الطليعى ، الوزراء ، قيادات الهيئات المستقطبة : العمال ، الشباب الخ .. تبدأ العمل ايضاً . **كانت القضية بالنسبة لهم حياة أو موت ، ولم يكن ما يعنيهم الجيش ، أو سينا أو القدس ، أو حتى عبد الناصر نفسه . ولكن مراكزهم وما وصلوا اليه من « جاه » وعز وما تورطوا فيه من أعمال فاذا زال العهد زالوا معه ويمكن ان يقدموا للمحاكمة ويزج بهم الى السجون التى اقاموها بأنفسهم وتفننوا فى تعذيب نزلائها ...**

وكان وراء هؤلاء القادة الخادعين عشرات الالوف من الشباب السذج المخدوعين الذين انساقوا بحسن نية وانطلى عليهم تزييف قادتهم.

واستدعى جمال عبد الناصر كاتبه الساحر هيكل .. وطلب منه وضع قطعة فنية رفيعة تتناسب مع «مأساوية» المناسبة وعمق الواقعة وتصاغ بطريقة تحدث أثراً معيناً .

وأفرغ هيكل حصيلة فنه ، وعصارة قلبه ، لان الأمر ليس فحسب مستقبل رئيسه ، ولكن مستقبله ايضاً ، فلو سقط عبد الناصر لسقط هيكل ولو لوث الأول بالوحل ، فسينال الثانى رشاش منه . **فوضع خطاباً مؤثراً يدق على الأوتار الحساسة . ويدمج الشعب فى مشاركة وجدانية ، ويحول المشاعر بمثل لمسَة «المحولجى» الساحر من النقمة الى العطف . ومن الغضب الى الرضا ويعرض الورقة الرابحة (التنحى) «وقد سبق ان جربها سنة ١٩٥٤ بنجاح ، وان كانت الظروف فى ٦٧ اشد قتامة» بطريقة تؤدى الى عكسها . أى تدعو الى التمسك به والحرص عليه .**

وكان هناك شىء واحد حقيقى لاحاجة للدجل ، والتزييف والصناعة فيه ، ان الصدمة هدت عبد الناصر ، وهدمت فى لحظة مابناه فى ١٥ عاماً وكانت الايام الخمسة كخمس سنوات هجمت مرة واحدة فأجرت الشيب فى عارضيه وحفرت الغضون فى فوديه . وعندما شاهده الناس على شاشات التليفزيون فانهم شاهدوا شخصاً آخر يستدر العطف بحق دون حاجة لأى تكلف .

قبل الخطاب بمدة جرت اتصالات عديدة وكثيفة فقد كان من النظم المتبعة فى

أجهزة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ان يحشدوا الناس قبل اى خطاب يلقيه الرئيس . فما بالك بهذا الخطاب . ومن المحتمل أن عدداً محدوداً للغاية علم بفحوى الخطاب بالكامل (أى بالتنحية) ولكن لم تكن هناك حاجة ملحة لهذا لان صدمة اعلانه ، مع الحيرة والضياع وما صيغ به الخطاب من مناجاة ومداجاه . سيؤدى الأثر المطلوب .

وفعلاً لم يكد الخطاب ينتهى ، حتى كانت الجماهير التى حشدها التنظيم الطليعى تنطلق كالريح تهتف وتصرخ كالمجانين فزوال عبد الناصر زول لعالمهم كله . وجذبت فى طريقها جماهير الشعب التى كانت قد خرجت تستطلع النبأ حائرة ضائعة .. فجرفتها جماهير التنظيم الطليعى - الحرس الخاص بعبد الناصر - معها ...

وهذا هو جمهور ٩ و ١٠ يونيو ..

لم تكن القضية قضية تأييد سياسى بُنِّىَ على مقدمات ونتائج ، ولكنها انبعاثه عاطفية وتجاوب مع مناجاة الرئيس ، ورفض للتخلى عنه فى ساعة محنته .

وحتى لايكون هذا كلاماً عاماً .. أو احكاماً مطلقة فسنعرض اهم فقرتين فى الخطاب : الاستهلال والفقرة الخاصة بالتنحية بدأ عبد الناصر .

«أيها الاخوة : لقد تعودنا معاً فى اوقات النصر وفى اوقات المحنة ، فى الساعات الحلوة والساعات المرة ، ان نجلس معاً ، وان نتحدث بقلوب مفتوحة ، وان نتصارح بالحقائق مؤمنين انه عن هذا الطريق وحده نستطيع دائماً ان نجد اتجاهنا السليم مهما كانت الظروف عصيبة ، ومهما كان الضوء خافتاً .

ولانستطيع ان نخفى اننا واجهنا نكسة خطيرة خلال الايام الاخيرة . لكننى واثق اننا جميعاً نستطيع وفى مدة قصيرة أن نجتاز موقفنا الصعب ، وان كنا نحتاج فى ذلك الى كثير من الصبر والحكمة والشجاعة الادبية ومقدرة العمل المتفانية» .

فهذه الفقرة تجاوز فى مدخلها ما يطلق عليه البلاغيون - براعة الاستهلال - وتتوصل الى اشراك الشعب فى الحلوة والمرة الخ ... ومع ذلك فمن النادر أن نجد فقرة محشوة بالتزييف والافتراء على الحقيقة مثلها .

ذلك ان عبد الناصر فى هذه الفترة كان قد اصبح طاغوتاً ، يمكن ان يحكم

بالنظرات القاتلة ! وان وزراءه ماكانوا يقدرون على مناقشته ، بل لايستطيعون مقابلته ، وأنه لم يأبه ابداً بان يخطر الشعب – دع عنك ان يستشيره فى أى أمر .

ولاحظ كيف صورت الفقرة هذه البلوى الثقيلة ، الهزيمة التى لم تحدث لمصر منذ ربعمائة سنة كما لو يمكن ان نجتازها فى مدة قصيرة .. وهيهات .

أما الفقرة الهامة – بيت القصيد – التنحى فقد سيقت كالآتى :

« .. نصل الآن الى نقطة هامة فى هذه المكاشفة بسؤال أنفسنا هل معنى ذلك أننا لانتحمل مسئولية تبعات هذه النكسة . واقول لكم بصدق ، وبرغم أية عوامل قد اكون بنيت عليها موقفى فى الازمة فاننى على استعداد لتحمل المسئولية كلها ، ولقد اتخذت قراراً اريدكم جميعاً ان تساعدونى عليه ..

«.. لقد قررت ان اتنحى تماماً ونهائياً عن اى منصب رسمى واى دور سياسى .. وان اعود الى صفوف الجماهير أؤدى واجبى معها كأى مواطن عادى ..» .

فانظر إلى طريقة الصياغة ، فانه جعلها فى النهاية ، شأن كل خطيب ممرس يجعل اشد النقاط اثارة فى النهاية ، حتى لاتبددها ماتأتى بعدها ، وليكون الانطباع الأخير حماسياً ، وهناك سبب آخر هو انه قدم اسباباً معظمها لا اساس له من مشاركة الولايات المتحدة . ومن خديعة الهجوم الجوى الخ .. ثم ربط ذلك بسؤال هل معنى ذلك اننا لانتحمل مسئولية ... وهذا منتهى الخبث والمهارة فى تطويع الوقائع .. ويعقب بأنه «على استعداد» «لتحمل المسئولية كلها» فأى كرم ! واى تضحية !

ولاحظ انه لم يستخدم كلمة الاستقالة ، وانما التنحى ، لانه لايريد أن تعلق بذهن الجماهير فكرة الاستقالة ..

وجاءت القنبلة الاخيرة ، فكأنه لم يأتمن أن تحقق النهاية المد الحماسى المطلوب فقرنها بأنه يجعل خليفته شخصاً لابد وان ترفضه الجماهير . زكريا محى الدين ..

كانت التعبئة الحماسية ، والثقة فى النصر ثم الضياع أو حتى الغيبوبة التى تملكت الجماهير وافقدتها ارادتها وطمست ملكة الحكم والحسم فيها ، ثم الظهور الدراماتيكى لعبد الناصر ومكاشفته العاطفية ، وماتضمنه من اسباب لتبرير الهزيمة ، وتهوين لها وتحمل للمسئولية وتنحيه وإيكاله المسئولية لزكريا محى الدين تسير كلها فى اتجاه واحد هو التفاعل مع جمال عبد الناصر ، والتمسك به .

وكان هناك عنصر فى لاشعور الجماهير ، لايخلو من منطقية وراء العاطفة ، ففى مثل هذه الكارثة يكون الموقف تجاه المسئول إما أن يعاقب على ما فعل .. أو أن يصلح ما أفسد .. ولما كان المناخ والأوضاع لاتسمح بعقاب عبد الناصر ، فان البديل هو ان يصلح ماأفسد ، وقد يذكر فى هذا الصدد اغنية شائعة كانت تدور على الالسن وقد يكون مضمونها قد تسرب بطريقة ما الى نفوس الناس «اللى شبكنا يخلصنا» .

هذا كله ، اذا كانت المظاهرات انبعاثات تلقائية انفعلت بالموقف ، لأن الموقف نفسه كان مدبراً ينتهى إلى نتيجة معينة ، ولكن الحقيقة هى ان هذه الجماهير التى خرجت تلقائيا لمعرفة الحقيقة ، احتوتها دون ان تشعر مسيرة اعضاء التنظيم الطليعى - الحرس المدنى - «والنظام الخاص» بالتعبير الأخوانى - لجمال عبد الناصر - ولايمكن أن يعبر مايفعلونه عن رأى الشعب - ولكن عما تلقوه من تدريب سياسى يبدأ وينتهى ويدور ويلف حول الزعيم الملهم قائد ثورة ٢٣ وزعيم القومية العربية الخ .. وكان هذا أهم مناسبة لاثبات وجودهم وقاموا بما قام به عمال النقل فى مارس ١٩٥٤ .

وعلى كل حال فنحن لسنا فى حاجة لان نسوق كل هذه العوامل التى أثرت على الجماهير وجعلتها تتصرف ماتصرفته فى ٩ ، ١٠ يونيو ، لان الجماهير فى مصر - وفى غير مصر - سلكت مثل هذا المسلك ، حتى بدون الملابسات الخاصة التى أوردناها .

وكل واحد يقرأ شكسبير لابد وان يذكر خطاب انطونيو فى رواية «يوليوس قيصر» وسط الجماهير التى كانت تؤيد قتلة قيصر ، وما أبدوه من اسباب للحفاظ على حرية روما ، وكيف استطاع انطونيو بلباقة وبلاغة تحويل مشاعر الجمهور شيئاً فشيئاً حتى تثور على القتلة وتتعاطف مع «يوليوس قيصر» وتراه شهيداً خاصة بعد ان اعلن انطونيو فى ختام خطابه ان قيصر أوصى بثروته لشعب روما . وان كل واحد سينال نصيبه منها . ولم يكن عبد الناصر فى مثل كرم أو ايجابية قيصر ، ولكنه لم يكن يقل دهاءً ، فاوكل الأمر بعد تنحيه إلى الشخص الذى تمقته الجماهير ، فمن لم يثر حباً فى عبد الناصر ثار مقتاً لزكريا محى الدين .

وفى التاريخ المصرى ، واقعة مماثلة عرضها شوقى فى رائعته «مصرع كليوباترا» ، تلك هى تمويه الحكومة على الناس هزيمة اكتيوم .. وابرازها كانتصار ، فدفعت عملاءها ينشدون ..

يومنـــا فـــى اكتيـــوم ذكره فى الارض سار
اسألوا اسطول رومـا هل اذقنـــاه الدمــــار
احرز الاسطول نصراً هـز اعطـاف الديـــار
شرفـاً اسطـول مصر جـزت غايات الفخـــار
صارت الاسكندريـــة هى فى البحر المنـار
ولهـا عــرش البريــة ولهـا عــرش البحــار

ووسط الخادعين الذين يرفعون عقيرتهم والمخدوعين الحائرين يعرض شوقى الحقيقة :

حابى :

اسمـع الشعب ديـــون كيـف يوحـــون اليـــه
أثـــر البهتـــان فيـــه وانطلى الزور عليـه
يالـــه مـــن ببغـــاء عقلـــه فـــى أذنيـــه

ديون :

حابى سمعت كما سمعت وراعنى
ان الرمية تحتفى بالرامـى
هتفوا بمن شرب الطلا فى تاجهم
واصار عرشهم فراش غرام
ومشى على تاريخهم مستهزئاً
ولو استطاع مشى على الاهرام

حابى :

اتنكـر ياديـون اذا انطلقنـــا
الـى الميناء نلتمس الهـواء
وكان البحر كالميت المسجي
وكان الليل للميت الـرداء

ديون :

نعم وهناك آنسنا سحاباً
وراء الليل جللت السماء
فقلت انظر ديون تر الجوارى
يطأن الماء همساً والفضاء
رجعن رجوع فرصان اصابوا
من الغزو الهزيمة والبلاء
فلم نسمع لملاح هتافاً
يبشر بالقدوم ولانداء

حابى : فماذا قلت

ديون : قلت ديون انى
ارى الاسطول بالويلات جاء
دخول الظافرين يكون صبحاً
ولاتزجى مواكبهم مساء
فلما اصبح الصبح انتبهنا
نرى الأسطول ازين ماتراءى
تبرجت البَوارج بعد عطل
وهزت فى ذوائبها اللواء
وردد فى المدينة ان روما
عفى اسطولها ومضى هباءً
فضج الناس بالبشرى وكدوا
حناجرهم هتافاً أو دعاء
هداك الله من شعب برىء
يضلله المضلل كيف شاء

محاولات تزييف الهزيمة :

بدأت اولى محاولات تزييف الهزيمة فى خطاب تنحى عبد الناصر فى قوله إننا هزمنا لاننا كنا نحارب امريكا ، وان « النكسة » مما يمكن تصفيتها خلال سنوات محدودة الخ ...

ثم تولت الابواق الناصرية ، وخبراء التزييف والتضليل معالجة القضية بصورة تفرغها من محتواها وتحول الاهتمام الى قضايا أخرى. وظهرت وقتئذ عبارة «ان **المهم هو تحرير الارادة .. وليس تحرير الارض** ، ويبدو ان اصحابها تصوروا ان رص الالفاظ بهذه الطريقة. يعطيها معنى ؛ واى قيمة لتحرير الارادة اذا لم تستخدم فى تحرير الأرض .. **وقيل ان الهزيمة لم تحقق اهدافها ، لان اهدافها كان اسقاط عبد الناصر ، وقد تمسك الشعب بعبد الناصر ففوت على الاعداء غرضهم ..** ومرة اخرى ما قيمة عبد الناصر شخصياً حتى تعنى اسرائيل وامريكا باسقاطه! وماقيمة عبد الناصر شخصياً لمصر حتى تتمسك به ، ان الامر ليس أمر افراد ، ولكنه امر سياسات ومصالح ، وقد حققت سياسة عبد الناصر لاسرائيل ما تريد ، فهى ابعد ما تكون عن اسقاطه، على العكس انها يجب ان تقيم له تمثالا فى أكبر ميادين تل ابيب ، وما قيمة عبد الناصر لشعب مصر ، اذا ادت سياسته وقيادته المتهورة الى أن تخسر مصر ثلث ارضها، وان تهان كرامة شعبها وجيشها وتمرغ فى الطين ، ولماذا يلتف حوله شعب مصر بعد ذلك والمفروض أن يوقفه امام طابور اطلاق النار .

وقالوا إننا خسرنا معركة فى حرب ، وقد هزمت كل الدول تقريباً كل دولة فى احدى فترات تاريخها فهُزِمت بريطانيا فى دنكرك ودُمّر الاسطول الامريكى فى بيرل هاربور وهُزمت فرنسا فى الحربين العالميتين (١٩ و ٣٩) من المانيا ، ثم جاء الدور على المانيا فَهُزمت فيها من الحلفاء ، وهُزِمَ الاتحاد السوفيتى امام جحافل البانزر النازية حتى وصلت جيوش المانيا الى مشارف موسكو وستالينجراد فهل من الغريب أن نهزم فى ٦٧ .

وهذه سلسلة من المغالطات والمقارنات التى لاتجوز ، فهناك هزائم عابرة يمكن للدولة ان تفيق منها وتستعيد قواها خلال بضع سنوات ، كما هو الحال فى الأمثلة التى ضربوها ولكن هناك هزائم قاصمة وساحقة وتعد من نقط التحول فى التاريخ مثل معركة مرج دابق سنه ١٥١٥ ومعركة اكتيوم ، ٣٠ ق . م كانت هزيمة ٦٧ من هذا النوع . فبعد عشرين عاما لم يستطع العرب ان يستعيدوا ما خسروه فضلاً عن ان ميزان القوى يميل لمصلحة اسرائيل .

وهناك تفرقة أخرى . فقد كانت الهزائم التى أشاروا اليها هزائم مشرفة لايشين

الجيش أن يقع فيها ، ولكن ماحدث فى ٦٧ لم يكن هزيمة مشرفة . انه كان مجزرة . **انه كان جريمة بكل معنى الكلمة ، واذا كان من يقتل فرداً يسمى قاتلاً فليس من المعقول ان يسمى من يقتل ثلاثين الفا بطلاً** . وقد كان قرار الانسحاب دون أى تغطية جوية يعنى قتل هؤلاء .. والذى تسبب فى هذا وأمر به يسمى قاتلاً . وقل مثل ذلك على من يعلم ان اسرائيل ستضرب طائراتنا يوم ٥ يونيو ثم لايتخذ اقل اجراء للحمايه **فهزيمة ٦٧ كانت جريمة ويجب ان يعامل مقترفوها كمجرمين .**

لقد طلبوا الجيش والاحتياطى بسرعة ، وبأعداد «مهولة» فجاءوا بالجلاليب ! وقبيل أن يصلوا تماما اُمِروا بالانسحاب فانسحبوا حفاة ! وسجل التاريخ لعبد الناصر وعبد الحكيم عامر انهما كان السبب فى اطلاق صفه جديدة على الجيش المصرى «**الجيش الحافى**» هذا الجيش الذى بلغت انتصاراته طوروس شمالاً ومنابع النيل جنوبا والذى حارب وانتصر فى تركيا واليونان والحجاز والشام .

والغريب انه مع هذه الحقائق المقذعة التى تخجل أشد العاهرات عهراً وتشعرها «الكسوف» والندم ، اننا نرى كتاباً يضيقون بالحديث عن هذه الجريمة ، وقد كانت ذكرى مرور عشرين عاماً عليها مناسبه موجعة لهم لانها ذكرت البلاد بما جره عبد الناصر وعصابته عليها ، واطلقوا عليها ساخرين اسم « المندبة» كأنهم كانوا ينتظرون ان نجعلها ذكرى مجيده أو نعتبرها انجازاً من انجازات «الثورة» أو «مناسبة لعطله قومية» أو نقول «فلتحيا الهزيمة .. واهلا باسرائيل» .

وكتب كاتب يقول «إن اكثر ما يثير العجب والكآبة أيضاً فى مندبة يونيو هى روح التشفى فى وقوع الهزيمة مما يؤكد كراهيتهم الحقيقية لثورة ٢٣ يوليو ، وان هذه الهزيمة هى ما كانوا يتمنونه ويحلمون به[1]» فهل سأل الكاتب نفسه لماذا حدث هذا ولماذا يتمسك الناس «بثورة يونيو» وقد جرت عليهم العار وهل يفترض ان يتمسكوا بها بعد الهزيمة . أما ان الهزيمة هى ماكانوا يتمنونه ويحلمون به فليس بصحيح من ناحية ان الهزيمة تعنى انتصار اسرائيل التى لاتقل كراهيتهم لها عن كراهيتهم لعبد الناصر . ومع هذا فعندما يقترن نظام ما بالنذالة مع المعارضين كما اثبتت ذلك فضائح التعذيب . وإشاعة الارهاب وكبت الحريات بحيث لايستطيع

---

(١) عبدالله الطوخى (فكر وفن) نجمه يوليو و ٣٥ شمعه ٨٧/٧/١٦ . مجلة صباح الخير .

الشعب ان يعرب عن رغبته أو يحقق ارادته فاننا لن نعدم من يقول «علّى وعلى اعدائى يارب» أو ينشد مع الشاعر .

اقتــلانـــى ومــالكــاً　　　　واقتـــلا مالكـــا معـــــى

وكتب آخر يقول اننا نجد التركيز على مسئولية عبد الناصر ، ولانجد اشارة الى دور الولايات المتحدة . وما قامت به ، ولهذا الكاتب النبيه نقول اذا كانت الولايات المتحدة تستطيع ان توقع الهزيمة بعبد الناصر فان عبد الناصر هو الذى اوغر صدرها باستهزائه بها وسخريته منها ، فهل كان ينتظر ان يهزأ بها ، ثم تقدم الشكرله والثناء عليه بالطبع ساندت الولايات المتحدة اسرائيل بكل قوة وإجرامها لاحد له ولولاها لما كانت اسرائيل تساوى شيئاً . ولكن حماقة عبد الناصر وتجرده من التروى وبعد النظر وحسن التقدير جعل الولايات المتحدة تدخل المعركة بثقلها ضده . وبنوع من التشفى والانتقام .

★ ★ ★

على كل حال فقد ذهبت ادراج الرياح محاولتهم ولم تجد الاباطيل التى اذاعتها الابواق الناصرية من الشعب قبولاً أبداً ، ولكنها مع هذا كانت ملأ الصحف ، والاذاعة وكل وسائل الاعلام وبعضها عاش حتى الان (كما يتضح من الكلمات التى أشرنا اليها) لأن كل وسائل الاعلام كانت وبعضها لايزال فى أيدى الناصريين وعندما استبان حجم الكارثة ، والتفاصيل التى ادت اليها ، ثارت المظاهرات تدين عبد الناصر شخصياً ولم تنجح محاكمات بعض القادة العسكريين الذين قدموا ككباش فداء فى أن تعمى الشعب عن المسئول الحقيقى ، ولذا فحينما سارت المظاهرات الضخمة تخترق شوارع القاهرة والاسكندرية كانت الجماهير تهتف باصوات كالرعد «لاصدقى ولا الغول .. عبد الناصر هو المسئول .» وبالطبع فنحن لانرى اشارة الى هذه المظاهرات فى صحف أصبحت مهمتها الوحيدة تمجيد عبد الناصر وتأليهه .

ومن المهم الاشارة الى ان جمهور هذه المظاهرات كان معظمه من الشباب الناصرى الذى دربوه على مختلف الاكاذيب ، ولكن هذه الاكاذيب لم تقو على حجب الحقيقة ، وعندما علمها الشباب ثاروا ، ولما ثاروا فكر عبد الناصر فى استخدام اشد الوسائل وحشية لقمع هذه المظاهرات ففى الاقوال التى نشرتها جريدة الوفد (٢اغسطس ١٩٨٧ ص ٦) للواء مصطفى الحناوى قائد القوات الجوية بعد الهزيمة سأل المحرر :

- هل تدخل الطيران أوتلقى الامر بالتدخل ضد مظاهرات الطلبة التى قامت بالاسكندرية سنة ١٩٦٩ .

فأجاب :

- ذات صباح اتصل بى الفريق محمد فوزى وقال لى :

..عايزين الطيارات تطلع وتضرب مظاهرات الطلبة فى الاسكندرية .

تملكتنى الدهشة . ورفضت تماماً تنفيذ هذا الأمر الا ان الفريق فوزى قال لى دى أوامر الريس فماذا اقول له ، وكان ردى يافندم دى تنكتب فى التاريخ زى مذبحة القلعة وكوبرى عباس ولا يمكن ان نضرب اولادنا العزل بالطائرات ، وعاد الفريق فوزى يسألنى وماذا اقول للريس فقلت له ما استطيع عمله هو تكليف الطائرات بالمرور من الدخيلة الى منطقة ابو قير فى طريق سيرها العادى دون اتخاذ اجراء أو القيام بأى عمل آخر .

ويستطرد اللواء الحناوى :

... وكان واضحاً ان مظاهرات الاسكندرية اصابت عبد الناصر بالقلق الشديد ، ولم ينقذه منها إلا المطر الشديد الذى انهمر فى تلك الليلة ، ولو ان المطر لم يوقف المظاهرات لحدث شيء كان من الممكن ان يغير وجه التاريخ حيث كنت قد اتفقت مع الفريق عبد المنعم رياض على انه اذا لم تتوقف المظاهرات حتى الساعة ١١ من صباح اليوم الثانى فعلينا أن نعد العدة للقيام بانقلاب .

وهناك رواية اخرى عن موقف السلطة من مظاهرات الطلبة ، وبوجه خاص طلبة كلية الهندسة بالاسكندرية وجاءت هذه الرواية بصدد الحديث عن الدكتور احمد السيد الذى كان وقتئذ عميد كلية الهندسة وجاءت هذه الرواية عند الحديث عن اجتماع طلبة الطب دفعة ١٩٣٩ وهى كالآتى :

والدكتور أحمد السيد درويش هو الرجل الذى قامر بمنصبه وكيانه على مرأى ومسمع من ملايين المشاهدين فى التليفزيون أمام عبد الناصر فى ذروة صدمته فى كبريائه فى أعقاب اضطرابات الطلبة فى عام ١٩٦٨ ، واعتقال عدة مئات من طلبة الجامعات ، وخصوصا طلبة كلية هندسة جامعة الاسكندرية وتقديمهم لمحكمة أمن الدولة العليا ، واتهامهم بأن إسرائيل هى التى حرضتهم على القيام بالمظاهرات .

وتعاقب على شاشة التليفزيون خطباء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ، فهبوا هبة رجل واحد ينادون بإنزال العقاب والعذاب بطلبة الهندسة بالذات ، ووقف السيد ع . ب يطلب أن يمد عبد الناصر رجاله المخلصين بالسلاح ليكنسوا إسرائيل وهؤلاء الطلبة معاً . طلب الدكتور أحمد السيد درويش عميد كلية الطب الكلمة ، واعتقد الناس والمشاهدون أنه سيدلى بدلوه فى عملية المطالبة بالانتقام من الطلبة ، وربما زايد على كل ما قيل ، فطالب بسحلهم أو سلخهم أو حرقهم أحياء .

وإذا بالدكتور العميد يقول كلاماً تطَّير منه البعض ، وذهل له البعض ، وقرص له البعض أنفسهم غير مصدقين .

قال العميد درويش على مسمع من عبد الناصر وملايين مشاهدى التليفزيون مامعناه .. يا سيادة الرئيس معظم هؤلاء الأولاد ولدوا بعد ثورة عام ١٩٥٢ ، وأقلهم كانوا رضعاً أو أطفالا لا يتجاوزون الخامسة بحال من الأحوال يوم قامت ثورتك .. فثورتك هى التى غرست فيهم الغضب على ماحدث فى نكسة يونيو .. وثورتك هى المسئولة عن أسلوبهم فى التعبير .. فإن تعذبهم فإنما تعذب نتاج ثورة ١٩٥٢ وأبناءها ، وإن تصفح عنهم فأنت الزعيم العظيم .

وقال عميد الطب أيضاً ما معناه .. إن اسرائيل بعد أن غدرت بالجيش تريد إن تجردك من ولاء الشباب .. وهؤلاء الشباب غضبوا من أجل ثورتك .. والتنكيل بهم يشبه إن يركب رَجل فوق فرع شجرة ثم ينشر الفرع فإذا ما سقط الفرع سقط هو مع الفرع . (حذف التليفزيون هذه الفقرة منَ كلام الدكتور السيد درويش) .

وأضاف الدكتور العميد قائلاً : لماذا محكمة أمن الدولة العليا ، وفى الجامعات مجالس تأديب مسئولة عن عقاب المخطىء ؟ فإذا ما تبين أن خطأه يقف عند حافة الانحراف أو الإجرام جاز لمجالس التأديب أن تشير بعد فصله أو عزله بتحويله إلى النيابة العامة ، وبذلك نحفظ للجامعات فى عهدك سطوتها وهيبتها !

كان صوت الدكتور أحمد السيد درويش هو الصوت الوحيد الذى عارض التنكيل بالطلبة المتظاهرين ، ولم يصفق له أحد لأن جميع الأعلام الحاضرين توقعوا أن يذهب وراء الشمس ، وكان عبد الناصر هو الوحيد الذى اقتنع بهذا المنطق .. فدعا الدكتور السيد درويش بعد الاجتماع مباشرة . وقال له سأرسل لك محمد حسنين هيكل لتنظما معا انسحاب النظام بانتظام من الاندفاع فى تيار سحل هؤلاء الأولاد ..

يقول الدكتور أحمد السيد درويش مختتماً روايته : وجلست مع هيكل عدة دقائق خرجنا منها بصيغة قلنا فيها إن (لفيفاً من اساتذة الجامعة) اجتمعوا ورأوا كذا وكذا .. وقد استجاب لهم الرئيس ..

يستطرد الدكتور درويش ضاحكاً : وكنت أنا ذلك اللفيف الذى أشار اليه هيكل .

ويبدو ان عبد الناصر غيرَّ فكره لان اعداداً كبيرة من هؤلاء الطلبة اعتقلوا واودعوا معتقل طره ، جنباً الى جنب الاخوان المسلمين ، واصبح معظمهم إخواناً .

ان مظاهرات الطلبة عام ٦٨ و ٦٩ إثر معرفة خبايا الهزيمة وحجمها ، التى ادانت النظام كله وحملت عبد الناصر مسئوليتها هى التى كانت تعبر عن الرأى العام المصرى بعد ان عرف الحقيقة ، وليس جمهور ٩ و ١٠ يونيو المنفعل بالتمثيلية الدراماتيكية ، والذى كان ينفذ فى غمرة الانفعال الخطط التى وضعها التنظيم الطليعى. للتستر على الجريمة، والابقاء على أكابر مجرميها.

الفصـل الخامس عشر

ظهور الرافضة الجديده

منذ ان ظهر الخوارج فى خلافة الامام على كرم الله وجهه ، معتنقين فكراً إسلامياً يقوم – فيما يقوم – على تكفير المخالفين ورافعين شعار « لاحكم الالله » وقد طويت هذه المحاولة فى المجتمعات الاسلامية . ولم تعد اكثر من صفحة من صفحات التاريخ القديم أو فصلاً من فصول الملل والنحل أخملتها ونحتها جانباً اهتمامات أخرى واتجاهات تسير ، على اختلافاتها الجزئية ، فى التيارات المقررة .

وعندما ظهر الاخوان المسلمون ، وأحيوا الفكر الاسلامى ودفعوا به الى صدارة الاهتمامات فى المجتمع المصرى ، ووضعوا الخطوط العريضه للحكم تجاهلوا تماماً فكر الخوارج ، واخذوا بالخطوط السلفية والسنية ووضعوا قاعده «**نتعاون فيما نتفق** عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما تختلف فيه» فلا نجد اشارة فى كتابات الامام البنا عن تكفير للمخالف أو رفض للنظم الحديثة كلية . وركزوا دعوتهم نحو تطبيق ما انزل الله فى كتابه من تحريم للربا ، وايجاب للزكاة وتطبيق للحدود الخ ...

واعتبر الفهم الاخوانى الصورة المثلى للتجديد الاسلامى فى العصر الحديث ..

وظل الامر كذلك حتى قام الانقلاب العسكرى فى يوليو ، واتخذ موقفاً عدائيا من الاتجاه الاسلامى سواء فى الداخل أو الخارج فأيد اليونان ضد تركيا والهند ضد باكستان وأعلن حرباً شعواء على الاخوان وزج بالالوف المؤلفة منهم بالسجون حيث تعرضوا للصور الوحشية من التعذيب ، التى اوردنا طرفاً منها فى فصل سابق .

وفى هذه المعتقلات ، وكرد فعل للتعذيب ولدت الرافضة الحديثه .

المفارقه التى تثير التأمل. ان ظهور هذه الرافضة فى سجون ومعتقلات عبد الناصر لم يحدث بين الاخوان المسلمين الذين آمنوا بفكر معين يعصمهم عن

الانحراف والشطط، وانما ظهر بين مجموعات من الشباب الأغرار الابرياء الذين زج بهم الى المتعقلات دون ذنب اقترقوه ، ودون فكر اسلامي محدد يعصمهم وكانت الشقة البعيده بين براء تهم وسذاجتهم من ناحيه وما تعرضوا له من تعذيب وحشي من ناحيه اخرى، هي التي دفعتهم الى أن يكونوا اعدى اعداء النظام ، وان يستبعدوا من القاده والاعوان المسئولين عن هذه الممارسات صفه الاسلام .

ونرى هذا بكل وضوح في التطور الفكرى لشكرى مصطفى - اقوى قيادات « التكفير والهجرة ..» ونلمس مفتاح هذا التحوّل ..

وقد عرض هذه النقطه بشيء من التفصيل احد الذين صاحبوه في معتقله من سنه ٦٥ حتى ٧٠ . وهو الاستاذ احمد رائف . في كتابه «البوابة السوداء» كالآتى :

«... فهذا الشاب الطالب في كليه الزراعة جامعه اسيوط قد جاء صدفة إلى السجن الحربى وهو لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره ، وعذب مثل الآخرين ، وكنت أراه أيام الحربى لماما ومن بعيد فلم نتجاور في زنزانة ، ولم يشملنا تحقيق واحد ، ولكنه كان يلفت انتباهى بكونه واحد من أصغر المعتقلين سنا . لم أقترب منه إلا بعد إعادة التصنيف عقب ترعية نوفمبر وفوجئت به في عنبر الزعماء وهو الغلام الحدث ، وفوجئت أنه لايعرف الكثير أو القليل عن الإسلام اللهم إلا الصلاة ، أما الإسلام كبعد عقائدى يجاهد من أجله فلم يكن عند هذا الشاب كذلك حتى يوم التقينا في عنبر ١٢ ، وإن أردت أن أكون أكثر دقة أقول إنه لم يكن يبدو كذلك . وكان يسكن في العنبر على مقربة منى ، وكان هذا أدعى للأحاديث الكثيرة بيننا ، كنت في أغلبها المتحدث الذى يجيب على أسئلته الكثيرة النهمة ، فهو يريد أن يعرف قصة الإخوان المسلمين وكيف اعتقلوا ؟ ولماذا ؟ وما هو الجهاد في سبيل الله ؟ وكيف قامت دولة الإسلام في سالف عهدها ؟ وما معنى دين ودولة ؟ مصحف وسيف ؟ كان يسأل ويسأل ولا يفعل أكثر من ذلك وفيما عدا ذاك فهو مهرج مع المهرجين ، ضاحك مع الضاحكين في مرح بالغ ، ولا يظهر اهتماما كثيرا بشئون السياسة . وكانت ظروفه الأسرية شديدة فقد طلقت أمه ، وتزوج أبوه امرأة أخرى ، وتزوجت أمه رجلا آخر ، وهو لايدرى أين يذهب بعد الإفراج عنه ، وكان كثيرا ما يتندر بهذه الحالة ، ويقول ضاحكاً :

- هذا الاعتقال قد حل لى الكثير من المشكلات .

وكانوا قد سمحوا لنا مرة بعمل حفل ترفيه احتفالاً بذكرى انتصارنا فى السويس عام ١٩٥٦ ، وطلبنا أن نمثل مسرحية ، ووافقت الإدارة ، وكتبت المسرحية وقام بإخراجها الأستاذ محمد حسن ومثل فيها شكرى مصطفى دور التلميذ العبيط المدلل من أبيه المعلم الجاهل صاحب المال ، وكان اسم المسرحية أشمونى أفندى وقد أعجب بها محمد قطب كثيرا وبين لنا مافيها من إسقاط سياسى ، وكتبت بتشجيعه مسرحية « البعد الخامس » ولكن هذه قصة أخرى .

كان شكرى مصطفى من غير المهتمين بالسياسة رغم كونه معتقلاً معنا فى قضية سياسية ، ولم يكن أيضا من المهتمين بالإسلام كبعد جهادى رسالى ينبغى التضحية فى سبيله ، وكان يسأل ليعرف ، ثم انتابته حالة لم تلفت نظر أحد فهى كثيرا ما تحدث ، ولا نفسرها إلا بسوء الحالة النفسية ، فهو يصمت ويستمر فى الصمت حتى أنه لا يتبادل الحديث مع أحد بالمرة ، واقتربت منه أيامها وكنت وأنا الذى أجيب على أسئلته الكبيرة أسأله عن سبب صمته المريب فلا يجيب ، ويكتفى بالقعود على بطانيته محدقا فى لاشىء ، ويأكل فى موعد الطعام ، ويصلى مع المصلين ، وإذا خرجنا إلى طابور الفسحة لايخرج معنا ويكتفى بالجلوس وحيدا فى العنبر متأملا محدقا حتى يعود الناس ، وتطور الأمر معه فصار يصلى فى الليل ، وكان فى العنبر كثير يفعلون هذا ، وانضم إليهم وصار واحدا ممن يقيمون الليل .

وكففت عن سؤاله عن سبب صمته واكتفيت بملاحظته عن كثب أحاول أن أدرك مايفكر فيه بلا فائدة حتى جاء اليوم الذى رفض فيه التوقيع على التأييد ، وانحلت عقدة لسانه وصار مرحا ثرثاراً كما كان من قبل .

وصرت انظر إليه ولا أتحدث متأملا متعجبا أحاول أن أفهم فينغلق علىّ الفهم ، ورآنى واقترب منى وجلس بجانبى .

- وكان عنبرنا يسمح بهذا لقلة عدد من فيه - وقال لى بشوشا :

- لعلك تعجب من عدم توقيعى على التأييد[1] .

---

(١) هذه كانت خطابات أو تلغرافات تطلب ادارة المعتقل من المعتقلين ارسالها للحكومة تأييداً لها فى مناسبات ما . ولم يكن ليرى بعض المعتقلين ضيراً فى هذا . بينما يرفض البعض الأخر ومنهم شكرى مصطفى ، ذلك رفضاً قطعياً .

- فى الحقيقة نعم

- تريد ان تعرف السبب

قلت له ملحاً : لو سمحت .

وتنهد شكرى مصطفى تنهيدة طويلة ملأت عينيه بالحزن وفارقه مرحه وبدا جاداً صارما .

- قد رأيت ماحل بنا ، وما فعلته حكومتنا معنا ، استباحت ابناءها وضربتهم بالسياط ، وقتلتهم واغتصبت الفتيات والاطفال ، قد رأيت بنفسك هذا هنا فى هذا المكان ، فى السجن الحربى كنا سويا ، وضعونى مع الزعماء ولستُ كذلك قد عرفت هذا بنفسك ، لقد سمعتُ منكَ قصة الاسلام بالتفصيل ، لم اسمعها من قبل - وكلما ازددت معرفة ازددت غيظاً . واظن انه ان لم تؤاتنى هذه الفرصة للمعارضة واعلانها لمت كمدا . اقل ما نفعله لحكومة مثل هذه التى تحكمنا أن نظهر احتقارنا لها . هذا أقل ما ينبغى عليه فعله . ولو استطعت اكثر من هذا ماترددت .

وبعد هذا بمدة نرى شكرى مصطفى ، وهو لايقف عند هذه الدرجه . لان سياسات الحكومات وتصرفات السجانين تدفعه نحو التطرف ، ونحو الاصرار .. والمضى الى أخر المدى .

وقد يصور ذلك هذا المشهد الذى رواه مؤلف « البوابه السوداء »

«وجاء حسن طلعت ببذلته « الموهير » اللامعة وساعته الذهبية وقميصه الحريرى ، وبحذاء « ساكسون » وجورب لعله اشتراه من المريخ فقد كان يجلس على كرسى أنيقا جميلا بهى الطلعة ، كأنه مصنوع فى مصنع ، وبدأ حديثا سقيما سخيفا ، تحدث فيه عن عظمة الإله - إلهه هو - الزعيم الذى لايقهر ، وكيف نجاه الله من المهالك ، وكيف تغلب عليها ومازال يحكم ويأمر وينهى ويقتل ويحيى ويميت ويفعل بالعباد مايشاء .

كنا جلوساً أمامه على الأرض بملابس الاعتقال المصنوعة من « الخيش » والكل مستغرق فى أفكاره وقال :

- تآمرتم عليه بتحريض من الاستعمار عام ١٩٥٤ فلم تفلحوا فجاء غزو سنة ١٩٥٦ لإنجاح مافشلتم فيه ، ونجاه الله ، وتآمرتم عليه فى عام ١٩٦٥ ولم تفلحوا

فجاء غزو يونيو ١٩٦٧ لإنجاح مافشلتم فيه ، ونجاه الله . ألا يعطيكم هذا العظة والعبرة بأنه خالد باق لايموت ؟

وتمتم الشيخ محمد عبد الفتاح عارف :

- سبحان الحى الذى لايموت .

وقال حسن طلعت الذى سمع تمتمته :

- ماذا تقول ؟

وانفجر الشيخ عارف :

- ألا تستحى أيها الرجل من هذا الكلام الفارغ الذى تقوله ؟

واستعد الحرس الذين يحيطون بنا إحاطة السوار بالمعصم بالفتك بمن يتمرد ، وصوبت الرشاشات ، وكل من الجالسين أعزل لايحمل سلاحا إلا « شبشب » قديم متهرىء يضعه فى رجليه ، ويصعب استخدامه فى الضرب . وأشار حسن طلعت إلى الحرس فى شجاعة أن كفوا ، فكفوا واستأنف الشيخ عارف كلامه :

- ظلمتم الإخوان عام ١٩٥٤ فعاقبكم الله عام ١٩٥٦ ، وظلمتموهم فى عام ١٩٦٥ فمسح الله بكم الأرض عام ١٩٦٧ ، وجعلكم سخرية العالم ، ولو كان عند الرئيس كرامة لا ستقال ولضرب نفسه بالرصاص . ولو كان عندكم إحساس ماقلتم هذا الكلام .

وقال أبو بكر الصديق وهو شاب من المعتقلين كلاما شبيها من هذا ، كل هذا وجمهور المعتقلين ساكنين قد تربعوا الأرض تحت تلك الشجرة الضخمة بين مبنى المستشفى ومبنى الملاحظة كشيوخ أثينا الحكماء ، يرقبون مايدور ولا تخلوا نفوسهم من راحة لما يسمعون .

ثم قام إليه شكرى مصطفى ووجه الكلام إليه كلاما سريعا حاسما قاسيا كطلقات نارية من مدفع أتوماتيكى حديث الصنع :

- أنت كافر . ورئيس جمهوريتك كافر . ولئن أحيانى الله وخرجت من المعتقل لأقاتلنكم قتالا شديدا . ولئن مت فسوف يأتى من بعدنا من يقضى عليكم ويديل دولتكم . ولئن هربتم من عقابنا فى الدنيا فلن ينج أحد منكم يوم القيامة» .

قضى الأمر . ومن هذه اللحظه لم يعد هناك رأفة او مهادنة ، واستقر رأى شكرى مصطفى وأصبح الشىء الوحيد الذى يكرره .

«والله لئن كتب الله لى الخروج من هذا الجب لأقاتلنهم قتالاً ضروساً بما استطيع حتى أغيرهم أو أموت شهيداً ..»

وقد كان ...

فعندما خرج شكرى مصطفى . أسس الهيئة الرائدة فكرياً وعملياً من هيئات الرافضة الجديده ...

وليس مما يدخل فى هذا الفصل دراسة فكر هذه الرافضة أو مناقشتها أو ايضاح الخطأ والصواب فيها فان هذا يتطلب كتاباً آخر . والمقصود من ايراد الفصل اثبات **حقيقة معينة هي ان المواقف الناصرية فى السياسة الداخلية وبوجه خاص** أحداث التعذيب **الوحشى - هى التى اوجدت الرافضة الحديثة . كما يوضح ذلك المثال الذى اوردناه عن التطور الفكرى لشكرى مصطفى ..**

وهناك مثال آخر يختلف شيئاً ما عن مثال شكرى مصطفى . ولكنه يتفق فى مسئولية العهد عن ظهور الرافضة الجديدة - ذلكم هو الشهيد سيد قطب . وقد كان سيد قطب - كما ذكرنا فى فصل سابقة - معروفاً لدى ضباط لانقلاب وكانوا يجتمعون- بمافيهم جمال عبد الناصر . فى بيته فى حلوان . وبعد الانقلاب مباشرة كان له مكتب فى مبنى قياده الثورة .. وكانت كتبه منشوره مطبوعة تدرس مقاطع منها فى كتب مدرسية مقررة . وكان كتابه الهام .. معالم الطريق - مطبوعاً فى دار شبه حكوميه ، ومتداولا بين بعض زعماء الانقلاب . ومن هنا فلا يمكن القول ان فكر سيد قطب نبع من المعتقل ، كما كان الحال فى شكرى مصطفى ..

ولكن من المؤكد ان الذى اعطى معالم الطريق أهميته كدستور لفكرة اسلامية معينة ترى فى المجتمع الحديث مجتمعاً جاهلياً وترفع «الحاكمية الالهية» يعود الى اعتقال سيد قطب . ثم محاكمته ثم اعدامه ، فقدم اليه الانقلاب «تاج الشهادة» الأحمر . وادخله فى عداد الابطال والدعاة والشهداء وأضفى هذا كله حياة على ماكتبه - وبدلاً من ان تكون أفكار كاتب اصبحت دعوة داع تتوهج بحماس الدعاة وتتكلل بدماء الشهداء .

من هنا فان الهيئة الثانية من هيئات الرافضة الحديثة التى تقوم على اعتبار المجتمع الحديث مجتمعاً جاهلياً وتأخذ بمبدأ الحاكمية الالهية . تعود ايضاً الى الموقف الذى اتخذه النظام من سيد قطب رحمه الله .

وعندما أوجد عبد الناصر الرافضة الجديدة فإنه اوجد أشد أعدائه فى المحيط الاسلامى باسا ، ولولا تفرقها ، وغلبة الشطط عليها ، وان عبد الناصر نفسه احتجز قادتهم فى السجون والمعتقلات حتى مات .. لكان من المحتمل ان يموت بطريقة اخرى . ولاستطاعوا تكوين كتلة اسلامية جديدة . بدلاً من الصور التى اخذتها صور الجماعات المفتتة التى تؤمن كل واحدة بفكر زعيمها ، وتلوذ بصور من التهور أو العنف المعهود فى بعض الحركات فترة مراهقتها .

الفصل السادس عشر

الضياع ..

ومجتمع التسيب والفساد والديون والاستبداد ★

معذرة اذا كان العنوان مشحونا ...

ان الليالى الحبالى للمسيرة الضالة كان لابد وان تلد لنا طوال ثلاثين عاماً من السفاح كل غريب وعجيب وكل مسيخ ومقيت . وكان لابد للبذور الخبيثة التى غرست فى الخمسينات أن تؤتى فى السبعينات والثمانينات ثمارها المرة ... التى كان بعضها -كالايدز - يفقد المجتمع مناعته ، وبعضها كالسرطان ينمى خلايا طفيلية على حساب الخلايا العامله وبعضها مثل « بودرة العفريت » تثير الحساسية فى الجلد ولا تسكن نارها بالحك و « الهرش » ...

انها ثلاثون عاماً طويلة من الضياع . والتخبط والسفاح . فلا يُستكثر معها شىء .



فى الفصل الاول من هذا الكتاب رأينا كيف ان المرحلة البورجوازية ١٩٢٣ - ١٩٥٢) عجزت عن ان توائم بين نفسها وبين المجتمع المصرى عندما

(★) عالجنا فى هذا الفصل آثار البذور التى وضعت فى الحقبة الناصرية وجاء حصادها فى عهد السادات ومبارك ، لان وجودها فى الفترة المعاصرة انما يعود الى غرس بذرتها فى الحقبة الناصرية .

تجاهلت المقوم الاصيل للشعب – وهو الاسلام – وأنها بدأت عملية هدم « التكيف » القديم الذى قام عليه مجتمع القرية ومجتمع الحارة دون ان توجد تكيفاً يتوافق مع متطلباتها . ورأينا كيف ان هذا العجز ادى الى ظهور الانقلاب . وقام الانقلاب بالقضاء على أبرز رموز بورجوازية هذه المرحلة . ولكنه – لانه انقلاب عسكرى – لم يستطع ان يوجد البديل . هدم ولم يبن ! تلك هى مأساة الانقلاب التى ادت الى كل ما وقع فيه من اخطاء وسقطات ، حتى انتحر فى هزيمة ١٩٦٧ . وترك المجتمع المصرى غارقاً متخبطاً فى وضع اسوأ مما كان عليه قبل ٢٣ يوليو .

وكان يجب على الانقلاب – وهو يعلم عجزه عن تقديم البديل – ان يعود الى الثكنات بعد ان حقق المطلب الذى قام من اجله – وهو القضاء على ابرز مظاهر فساد المرحلة البورجوازية ، وبعد ان طالبه الشعب – بكل فئاته – بالعودة . ولكنه وقد تذوق السلطة وخاف مما تنتهى اليه الامور لو عاد الى الثكنات رفض . وعندئذٍ كان يجب عليه ان يعمل مع الاخوان ، اقرب حلفائه ، واكبر الهيئات الشعبية واصدقها تمثيلاً لروح الشعب لايجاد « صيغة » اسلامية تمثل البديل ، وتقدم الاضافة والمحور للعهد الجديد ، وكانت فرصة تاريخية باهرة – ظلمها الفريقان حقها من التقدير .ونحن نسلم ان هذا لم يكن سهلاً . وان الفريقين معاً لم يكونا مؤهلين تماماً للتوصل الى الصيغة المثلى ومع هذا فليس المهم – بالدرجة الاولى – ان تكون الصيغة المنشودة « محكمة » ، ولكن المهم ان تكون « اصيلة » بمعنى ان لا تكون تلفيقاً أو ترقيعاً أو استعارة لاشتات متنافرة ، ورفض الانقلاب هذا الحل . وآثر ان يعلنها على الاخوان المسلمين حرباً شعواء خسيسة ... فلم يبق امامه إلا ان يسير فى طريق الحكم الشمولى – وان يصطنع ، ويلفق ، ويرقع – صيغة اشتراكية تدعى الايمان بالله والايمان باللينينية . وتجمع فى قراب واحد ما بين العمال واصحاب الاعمال وتزعم حل التناقضات بالحوار السلمى . ولم يكن الاتحاد الاشتراكى الذى بلور هذه الصيغة «اتحاداً» . ولم يكن «اشتراكياً» . كان اسماً من اسماء الاضداد ، كما يقولون ، ومع هذا التهافت (أو لهذا التهافت) فان الحكم عملياً كان اسوأ ، ولم ينظر الى الاتحاد الاشتراكى الا باعتباره المظلة التى يمارس تحتها ما يشاء ، أو الطبل الذى ما ان يدق عليه حتى تهرع الجموع : جموع المنتفعين الاذكياء والسذج البسطاء .

ولكى يأمن الحاكم الثورة عليه فانه استاصل المقومات التى كان يقوم عليها ويترابط بها المجتمع المصرى من دين او عرف او تقاليد او خلق وأشاع الفرقة والبغضاء بين فئات المجتمع وحل الاحزاب وهيمن على كل الهيئات وسيطر على اجهزة الاعلام والصحافة وجعلها اداة دعاية وتزييف واستخدم الارهاب آونة والاغراء آونة اخرى . فأفسد الضمائر - وجعل هذين - هما الاصل فى اتخاذ المواقف واصدار القرار .

ولم يكن هناك اى احتمال لاستمرار هذا التزييف والمكابرة . ان شدة النفخ قد تضخم البالون ، ولكنها ستؤدى لأن ينفجر ، وفى سنة ٦٧ انفجر البالون وتهاوى قطعاً ممزقة واستيقظ المجتمع المصرى يقظة مروعة . فقد ضيع عليه الانقلاب خمسة عشر عاماً ثمينة فى سباق التقدم العالمى الحثيث وافقده ارضه وشرفه ، وأذل الجميع : العمال والفلاحين والصحفيين والشيوخ . وادخل فى الممارسة السياسية والأمنيه الابتذال والدناءة وفكك ودمر كل الروابط والجذور التى يقوم عليها ويترابط بها المجتمع المصرى .

وجاء السادات ليقضى على « الاتحاد الاشتراكى » ورموز الناصرية ولكنه هو نفسه ، كان ابن ٢٣ يوليو ، وأحد القضاة فى محاكمها المشبوهة واحد رؤساء مجلس الامة ، وخليفة عبد الناصر الذى لم يفتأ يكرر انه مسئول عن كل ما فعله عبد الناصر .. كيف يمكن التوصل الى تغيير أصيل .. أو بديل جديد ؟ لم يكن هناك بديل للاشتراكية أو للبورجوازية .. أو للاسلامية أو حتى للناصرية . وانفسح المجال للضياع والضياع هو اسوأ ما يمكن ان يحيق بأمة فقد يجوز لامة ما ان تصطنع - باخلاص - البورجوازية وما فيها من آليات ، أو تصطنع - باخلاص - الاشتراكية بضوابطها - لانها فى الحالين ستستفيد من مزايا هذه النظم ، وان دفعت ثمن ما فيها من قصور .

أما الضياع ، فهو اسوأ الجميع ، لانه الفوضى .. انه سوءات البورجوازية دون حسناتها . وسوءات الاشتراكية دون حسناتها .

ولعل الخوف من مثل هذا المصير هو الذى دفع الفقهاء الاسلاميين ، عندما

خُيّروا بين نظام سيىء ... ولا نظام ان يفضلوا النظام السيىء ... لانهم تنبهوا ان اللانظام هو الاسوأ ..

ونحن الان فى هذا المأزق ...

فالمجتمع المصرى ليس اشتراكياً ، لان فيه ما يتعارض مع التخطيط المركزى وهو اساس المجتمع الاشتراكى وليس هو بالمجتمع البورجوازى لان ظروف وعلاقات العمل تقنن ، ولان الانتاج يخضع لخطة تنمية ، ولان القيود الثقيلة تشل الحرية السياسية ، ورواسب الحكم العسكرى تشل آليات السوق وحريات العمل السياسى ، وهى اساسيات المجتمع البورجوازى .

والمجتمع المصرى ليس اسلاميا . بعد ان اعلن العهد من عبد الناصر حتى الآن ... حرباً على الاسلاميين .

وقد حاولت القوى الشعبية ان تحول دون هذا وان تحمل النظام على ان يتخذ موقفاً محدداً ، فحارب الاخوان المسلمون فى سبيل ايجاد الدولة الاسلامية .. وتآمر الشيوعيون للتحول من ميوعة الاتحاد الاشتراكى الى صرامة اللينينية وعبر الشاعر الشعبى عن مدى ضيقه ...

ياتبلشفونا ياترسملونا

يلعن ابوكم .. يلعن ابونا !!

ولكن النظام الحاكم رفض كل هذه الحلول وتشبث بصيغة الحكم التى وضعها .. والتى تمكنه من السلطة .. والنتيجة ان مصر الان «بزرميط» ولا حول ولا قوة إلا بالله .

التسيب :

وتصل المأساة الى قمتها عندما ننتقل من عالم النظم الى عالم القيم ...

لم تعد هناك قيم ..

المجتمع البورجوازى / الليبرالى يوجد قيم الحرية ويغرس الاقدام والمبادأة ويشجع على العمل والابداع . ومع أنه يسمح بكل الموبقات والكذب والخداع فان

ردود الفعل تكبحها وقوى المعارضة تكشفها ، فضلاً عن ان النجاح المستقر يتطلب الاتقان والدقة والصدق والامانة ..

والمجتمع الاشتراكى ايضاً يؤمن بقيم العدالة والايثار - كما يلتزم بنظرية محددة . وهو وان لم يملك آليات اخضاع قادته - الا ان التزامهم بنظرية ترتكز على قاعدة شعبية - يحد من تجاوزهم او استغلالهم . والسرعة التى تغير بها المجتمعات الاشتراكية نفسها اليوم دليل على ذلك .

وغنى عن الذكر ان الاسلامية ... لها قيمها ومثلها ومعنوياتها .

وقد رفض الانقلاب البورجوازية والاشتراكية والاسلامية فلم يوجد فى الافرا والجماعات شجاعة وحرية البورجوازية او قناعة والتزام الاشتراكية أو ايما وطهارة الاسلامية .

فقد الشعب هويته القديمة .. ولم يجد هوية جديدة وجعله القهر الناصرى والهزيمة عاجزا عن المجابهة ، فاقداً الثقة فى النفس ضعيفاً امام المتغيرات فلما جا الانفتاح الساداتى تاه ... وتخبط وتقاسم المجتمع التسيب من ناحية والفساد من ناحية اخرى .

والتسيب احد التعبيرات التى نحتها العهد ، ولم تكن معروفة أو مستخدمة من قبل ، وهو أحد اضافات العهد ، مثله مثل المنفاخ .. الذى ظهر فى الكاريكاتير جنباً الى جنب الكرباج والقيود ، ولم يكن موجوداً من قبل ، ولا يمكن ان يفهم إلا بعد التعرف على موبقات السجن الحربى .

ولم يكن بد من ان يصبح التسيب هو المسلك السائد ، هو القاعدة ، بعد ان تحطمت القيم وفقد الشعب الهوية ، والالتزام والايمان ...

ظهر التسيب تجاه القانون فتحت لافته « ممنوع التدخين » فى الاتوبيس يقف المحصل يدخن ! وفى المقاعد التى كتب فوقها «للمسنين والمعوقين» يجلس الشباب ، ويضع ساقاً على ساق بينما يقف الشيخ المتهالك على قدميه ، وهذا المثل الاخير يوضح كيف تحطمت قيمة من اقدم واعرق القيم فى المجتمع المصرى . وضعها اولا المصريون القدماء ، ثم جاء الاسلام فعززها واكدها : هى توقير

المسنين والمعوقين والسيدات ، كما يوضح الى اى مدى يصل تحطيم القانون ، وانه اصبح « القاعدة » التى لاتثير اقل بادرة فى النفس !

وتحدد القوانين الارتفاع المسموح به للبناء فى شوارع بعينها والاراضى التى لا يجوز عليها البناء ومع هذا تقوم العمارات الشاهقة . مجاوزة الارتفاع المحدد بعدد من الادوار ولا يستطيع القانون ان يفعل شيئاً ، خاصة عندما يكون اصحابها . كما يغلب ان يكونوا من ذوى النفوذ والسلطان !!

وسرى التسيب الى العمل ، فيحضر الموظفون بعد الميعاد ، ويخرجون قبل الميعاد ، وفيما بين هذين يقرأون الجرائد ، فاذا جاءهم مواطن أرجأوه «لبكرة !» أو اجابوه اجابة مبتسرة أو خاطئة أو حولوه لجهة اخرى « غير مختصة ! » وأصبح الاداء الحرفى نوعاً من التلفيق « والطسلقة » التى لا علاقة لها باصول الحرفة ، أما الوفاء بالميعاد ، كأن يحضر السباك أو الكهربائى فى ميعاده ، فأمر لايمكن تصوره ، بل ان مجرد حضوره أمر بعيد ، وعليك ان تذهب بنفسك اليه وتحضره معك .

وتطرق التسيب الى مهنة الطب المقدسة ، يذهب المريض الملتاع الى الطبيب الكبير و «يتلطع » ساعات طويلة حتى يدخل للطبيب الذى يفحصه لمدة خمس أو عشر دقائق « ويلهف » عشرين جنيهاً ويأمر المريض بعمل اشعة او يحرر بحروف لا تقرأ بعض الأدوية . وفى عيادة الاشعة لا يرى المريض الطبيب ، وانما احد المساعدين الذى يجرى عملية الاشعة بطريقة روتينية يغلب عليها اللامبالاة (وهذا الكلام هو ما يسرى على أغلا واحدث العيادات) أما العيادات الشعبية فان النتيجة المؤكدة ان مرض المريض يتفاقم ، او أنه يصاب بمرض آخر نتيجة « علاجه » فى المستشفيات العامة .

ان مهنة الطب لها رسالة واخلاقيات معينة ، وقد ارتبطت فى مصر القديمة ، ومصر الاسلامية بالدين . ولا يصح ان يجاوز جانب الحرفة جانب الرسالة فيها ، على انه من زاوية الحرفة ، يفترض دائماً ان يدرس الطبيب حالة مريضه لانه لا يتعامل مع آلة وانما مع جسم . وقد يصف دواء يضر مريضه لقابليات معينة عنده لم يحاول ان يتعرف عليها ، ولن يتعرف على مريضه ولن يفتح مريضه قلبه ، إلا عندما يلمس اخلاص الطبيب ورغبته الحقيقة فى معالجة مريضه ...

لقد وصل التسيب درجة يترك فيها اطباء احدى المستشفيات مريضاً ينزف لانهم يشاهدون « ماتش » الكورة على شاشة التلفزيون ، ولا يتحرك الطبيب الكبير رئيس النادى لاسعاف عضو النادى ، على مائدة قريبة ، حتى يموت (كما حدث بالفعل) والامثلة عديدة لا يتسع لها المجال ..

وزحف التسيب على مهنة « رسالية » اخرى هى التعليم فاصبحت مدارسنا مراكز لتعليم الجهل ! واصبح المصير امام الطالب هو احد ثلاثه فاما ان يتخرج من المدرسة « والجامعة ايضاً » وهو لا يفقه شيئاً . وقد يكون اسوأ مما كان عليه قبل ان يدخلها . واما أن ينقذه الغش الجماعى أو الفردى.. والغش الجماعى مأساة لم يكن لنتصورها قبل هذا العهد . فالاجابات تعطى بالميكروفون ! ويعكف الطلاب على كتابتها ! واما ان ينتظم فى سلك الدروس الخصوصية التى جعلت تكلفة التعليم « المجانى » اعظم مما وصلت اليه فى فترة سابقة .. واصبحت عبئاً ثقيلاً ينوء به الاوساط من الناس فضلاً عن الفقراء .

ونسأل التلميذ كيف انتهى به الحال الى هذا المآل ؟ التلميذ ضحية . وقد يكون احد اربعة او خمسة ابناء يعيشون فى غرفة واحده أو مقبرة .. او فى شقة رطبة مظلمة ..وقد يكون ضحية لشقاق عائلى أو غير ذلك أما طالب الجامعة فهو ممزق بين قوة الغريزة ، التى تدفعها محفزات ومثيرات لاحد لها فى الشوارع ، وفى السينما ، وفى التلفزيون ، دون ان يجد اشباعاً ، وقد لا يجد ما يأكله ! واذا اراد الزواج فلابد من الشقة ، ودون الشقة خرط القتاد إنها رابعة المستحيلات الثلاث القديمة « الغول والعنقاء والخل الوفى » ولابد ان يسافر ويهاجر وكأنما كتب على شباب مصر ان يتسول العمل فى دول البترول او يغسل صحون مطاعم اوروبا وينظف قاذوراتها لكى يمكن ان يتزوج فأين هو العقل والفكر والاستقرار النفسى الذى يمكّن الطالب ان يستوعب .

ولو اراد ان يستوعب فلن يجد استاذاً .. فالاستاذ لابد ان يكمل ماهيته الضئيلة اما بعمل خارجى أو بدروس خصوصية ، واذا كان استاذا فى جامعة بالقاهرة . فان جامعات الاقاليم تتنازعه ويصبح مكوكاً ، ما بين الزقازيق والمنصورة ودمنهور والقاهرة الخ ..

ولو اراد ان يستوعب فكيف يستوعب والفصل كعلبة سردين يضم ستين تلميذاً ، والمدرج اشبه بقاعة سينما أو مسرح يضم اكثر من الف طالب ولا تتسع المقاعد ، فمنهم من يحجز ، ومنهم من يستأجر .. ومنهم من يظل واقفاً ...

وبالطبع فإن هذا الوضع الذى ينطبق على ٩٠٪ من شعب مصر لا ينطبق على الـ ١٠٪ التى تمثل الطبقة المحدثة الارستقراطية الجديدة التى جاء بها عبد الناصر والسادات ، فابناء هؤلاء يعيشون على « كفوف الراحة » ويجدون كل شىء ميسراً ، ولكن هذا نفسه يشجعهم على الاسترخاء ... واللهو وقد يذهب بهم الى جحيم المخدرات فيتساوون مع زملائهم الفقراء ...

المأساة انه بعد كل هذا يتضح ان الطالب المتخرج غير مطلوب ولامكان له فى سوق العمل ! فهو ليس صانعاً او زارعاً او تاجراً ، وما تلقاه من معلومات لا يتفق مع ما يتطلبه العمل والانتاج .. فيصبح عالة ويمضى خمس سنوات بعد تخرجه عاطلاً دون عمل وقد تكون هى زهرة العمر وأفضل سنواته ، وحتى تتكرم عليه وزارة القوى العاملة بوظيفة بأجر قليل .. وعمل اقل ليبدأ دورة جديدة من التسيب والفساد ، ولينتقل التسيب من المدرسة الى المصلحة !

اما الصورة العامة للتسيب .. مثل رمى اعقاب السجاير المشتعلة على الحقول او المصانع . ابقاء الحنفيات مفتوحة . ابقاء النور ساطعاً « فى عز الظهر » فهذه كلها تكلف مصر الوف الملايين وكان يمكن ان لا تحدث بأهون سبب ، لو وجد ما يفترض ان يكون موجوداً فى كل مواطن – من ضمير والتزام .

الفساد :

كان من اسوأ المفارقات ان الانقلاب الذى قام لتحقيق العدالة الاجتماعية وللقضاء على مفاسد « الباشوات » والملك انتهى بأن اوجد « السوبر باشوات » والطاغية ووسع الفجوة بين القمة المدببة التى تملك الملايين والقاعدة العريضة التى تكافح لتصل الى الكفاف .

وهم يقولون إن الفساد بدأ مع الانفتاح الساداتى ولكن الحقيقة ان الفساد اخذ نقطة انطلاقه من عهد عبد الناصر ، ولكنه كان يتم فى « سجن » فلا يسمع به احد ، اما فساد عهد السادات فكان يتم فى « سيرك » علنا « على عينك يا تاجر » .

ان الطبقة الجديدة التى جاء بها الانقلاب ، والتى اخذت تظهر فى الشهور الاولى التى اعقبت ٢٣ يوليو سنة ٥٢ حققت « تراكمها » بنهب وسلب قصور الاسرة المالكة وبيوت الملاك والاقطاعيين الخ .. فوضعت يدها على ثروات راكمتها الاسرة المالكة خلال اكثر من مائة سنة واموال حققها الاقطاعيون والرأسماليون بمختلف الاساليب طوال عشرات السنين[١] . وتم هذا فى هدوء ودون ان يشعر به أحد باستثناء كاتب يقظ مثل احسان عبد القدوس الذى سجل - فيما بعد بالطبع - مشاهد وفصول من تلك العملية فى روايته ، « ياعزيزى كلنا لصوص » وباستثناء حالات معدودة يراد بها تأديب سياسى مغضوب عليه كما حدث عندما احتجز الجمرك شنط وحقائب على صبرى وكشف ما فيها من بلاوى أو عندما سرّب عبد الناصر نبأ ما اقترفه « على شفيق » تابع المشير المقرب من تجاوزات لاحدى الاذاعات العربية ، واضطر عبد الحكيم عامر لاصدار بيان فى الصحف ، اما ما حدث فى مديرية التحرير من نهب أو قصور فان العهد الناصرى فرض عليها ستار الكتمان ، وقد توصل الى ذلك « بانتحار » القاضى الذى كان سيفصل فيها قبل يوم واحد من نطقه بالحكم !! ولم يعد يسمع عنها شىء !

ويجب ان يذكر هنا ان عبد الناصر قد اضفى حصانة على الضباط الاحرار ، فاصبح لا يمكن محاكمتهم الا بتهمة التآمر على قلب الحكم ! فالتآمر عليه كان مرفوضاً ويخضع لأشد العقوبات .. أما التآمر على الشعب وارتكاب الجرائم فى حقه فمسموح به (مادام لا يمكن محاكمته عليه) .

وبالاضافة ، فان كل الانشاءات الكبرى من مصانع أو مدارس او حتى « السد العالى » أسهم فى اقامتها القطاع الخاص وكانت مفردات كل عمليات البناء والتشييد توكل الى مقاولين من الباطن . وقد حقق عثمان احمد عثمان ملايينه الاولى من السد العالى .

وكانت الثروات التى استحصل عليها غاصبوها فى العهد الناصرى ترقد «تحت

---

(١) تم هذا على دفعتين دفعة بعد الانقلاب مباشرة وتم فيها نهب قصور الاسرة المالكة وكل من يمت اليها بصلة ، ولو بعيدة ، ودفعة بعد قوانين ٦١ وتم فيها نهب قصور وثروات « الاقطاعيين » « والرأسماليين » من مصريين وأجانب ويزيد عدد القصور والثروات المصادرة عن ربعمائة .

البلاطة، كما كان يقول السادات ، أو امكن تهريبها بمختلف الوسائل وظلت تنتهز الفرصة لتظهر ، وسنحت الفرصة عندما مات عبد الناصر . ودعت جيهان السادات سيدات الطبقة الجديدة لان يضعن مجوهراتهن ويبدين زينتهن ، فقد مضى عهد الانغلاق ! وظهرت الملايين من تحت البلاطة واقامت المجموعات الاولى من العمارات السكنية حتى قبل الانفتاح .

وظهرت مع الانفتاح آفاق جديدة لتكوين ثروات تقفز بسرعة البرق من المئات الى الالاف ، ومن الألاف الى الملايين . فمئات الملايين . ولم يعد «اللحلوح» يصلح لشيء ،حتى ولا للبقشيش وظهرت لغة للطبقة المحدثة الجديدة ، اغنياء الانفتاح ، تتناسب مع مستوياتهم الفكرية الهابطة . مثل «الباكو» أى الف جنيه «والأرنب» اى الف باكو «مليون» أما العشرة جنيهات فقد اطلقوا عليها «بريزة» وهو ما كان يطلق على قطعة العملة المعدنية ذات العشرة قروش وأطلقوا على المائة جنيه كلمة «استك» وهى لفظة قليلة الاستعمال لان وحدة التداول بين هذه الطبقة هى «الباكو» أى الالف جنيه والعربة المرسيدس تسمى «خنزيرة» أو تمساحة ، وأخر التعبيرات هى «الزلمكة» اى العربة التى يقارب ثمنها مائتى الف جنيها .

من اين كون هؤلاء الانفتاحيون ثرواتهم .

من المدن الجديدة . واراضى البناء . والاراضى المستصلحة . ويمكن القول إن عشرات الملايين من الأمتار قد استصلحت واعدت للبناء فى مختلف المدن القديمة أو فى مدن جديدة مثل «مدينة نصر» واصبح المتر الذى كان لايساوى سوى جنيه واحد يباع بخمسمائة جنيه !

وهناك لصوص أراضى الحكومة ، وكان عبد الناصر قد نهب اموال وزارة الاوقاف بمختلف التعلات فجاء لصوص الاراضى ووضعوا ايديهم عليها ، وعلى غيرها . وتآمروا مع المحافظين واعضاء الحزب الحاكم «وكله بثوابه» وهذه

الاراضى بالفدادين ، وقد اتسع زمام المدن ليدخلها فى «كردون» المدينة لتصبح اراضى بناء ولتباع بالامتار المتر بعشرات الجنيهات ...

وضربت مجله صوت العرب ١٩٨٨/١/٢٤ ص ١٠ مثلا عن بعض ما حدث فيِ هذا المجال بالاستيلاء عليِ قرابة ثلاثين فداناً أرض طرح النهر فى المسافة ما بين القاهرة والجيزة ، وان الفدان فى هذه المنطقة يبلغ سعره مليون جنيه .

وذكرت المجلة بعض أساليب الذين اغتصبوا مساحة منها مستغلين تضارب الاختصاصات والقوانين والتعارض بينها .. فالبعضِ يقيم الاسوار ثم يضع لافتة تحمل اسمه او اسم صوبات زراعية مِزمع إنشاؤها بينما يقوم البعض الآخر بوضع خيمة فوق قطعة من الارض تمهيدا للاستيلاء عليها وهو ما فعله احد لواءات الشرطة السابقين فى الوقت الذى قام فيه اصحاب احد محلات الملابس بوضع لافتة تحمل اسم احد المشاتل لنباتات الزينة لتقام فوق المساحة بعد ذلك الشاليهات والكازينوهات الليلية ...

لقد استطاعت « صوت العرب » ، ان تحصى عشرة نماذج يأتى فى مقدمتها شريكان اصحاب محلات للملابس الجاهزة ببورسعيد والشواربى بالقاهرة حيث استولى هذان الشريكان على مساحة نصف فدان فى المنطقة الغربية من كوبرى عباس منذ عام ١٩٨٣ وفى نهاية عام ٨٦ استطاعا الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة باقامة صوبات زراعية على المساحة المغتصبة ولكنهما بدلا من اقامة صوبات زراعية قاما ببناء مجموعة من الكبائن والشاليهات السياحية بالاضافة الى اقامة مرسى لعوامة نيلية قاما بشرائها وتحمل اسم « روما » وهى مجهزة باحدث وسائل الترفيه والمتعة اضافة الى استراحة اخرى فوق نفس المساحة المغتصبة ومن اجل تضليل وزارة الزراعة قام الشريكان بزرع بعض شتلات الزهور الرخيصة بدلا من اقامة الصوبات التى استخرجوا تصاريح لها . وتم بناء سور من الاسلاك الشائكة بطول المساحة التى تم اغتصابها تحيطه اشجار عالية وكثيفة فى الوقت الذى رفعت فيها لافتة عريضة تحمل عنوان « مشتل وصوبات روما » .

ولم يكتف اصحاب مشتل روما بوضع اللافتة بل استأجروا خمسة من الرجال

السودانيين بحجة خدمة المشاتل بينما كانوا فى الاصل لحماية الاراضى المغتصبة خوفا من ان يعتدى عليها الآخرون وخدمة سهراتهم الليلية .

ويتردد فى الوقت الحالى بانه قد تم الاتفاق المبدئى بين الشريكين على بيع هذه المساحة التى يضعون يدهم عليها لاحد الاثرياء السعوديين مقابل نصف مليون جنيه . ويقوم الشريكان هذه الأيام بمحاولات الحصول على تصاريح تفيد ملكيتهم للأرض حتى يتمكنوا من بيعها والتصرف فيها ..

أما ثانى المغتصبين فهو لواء سابق بشرطة المسطحات المائية والذى استولى منذ عام على مساحة ربع فدان كانت مخصصة لاحدى وحدات المسطحات المائية وبعد رحيل وحدة المسطحات المائية عن المنطقة قام اللواء بازالة ابنية الوحدة ووضع لافتة كبيرة من القماش لعدة اشهر ، كما احضر مجموعة من شتلات الزهور وبعض الأشجار الصغيرة تمهيدا للحصول على تصريح باقامة صوبة صغيرة على المساحة المستولى عليها وهو ما نجح فى الحصول عليه بمساعدة بعض من أعوانه فى وزارتى الرى والزراعة .. ثم قام اللواء السابق منذ ثلاثة اشهر ببناء سور من الطوب الأحمر فوق كورنيش النيل متحديا القانون الذى يمنع البناء فوق سور كورنيش النيل .. ولاتزال قطعة الأرض تحت يد لواء الشرطة السابق والذى عين حارسا عليها .

ويأتى النموذج التالى .. طبيب بمستشفى السلام الدولى ثالث قائمة المغتصبين لهذه المساحة من اراضى طرح النيل فقد استولى على مساحة ربع فدان مقابل ١٠ ألاف جنيه دفعها لمن كان قد استولى عليها قبله ويقوم الطبيب بوضع مجموعة من الشتلات وبعض الاشجار بالاضافة الى إقامة سور من الطوب الأحمر كباقى جيرانه المغتصبين استعدادا لبناء كازينو سياحى وصالة أفراح بطول المساحة المستولى عليها بعد ان حصل على تصريح بملكيته لها .

ومن ضمن المغتصبين ايضا احد اصحاب المطاعم والذى استولى على قطعتين كبيرتين من أرض طرح النيل المواجهة لمطعمه السياحى مباشرة وقد أقام على القطعة الأولى مرسى نهريا لافراد اسرته بينما يستعد الأن لبناء كازينو عائم على القطعة الثانية وخامس القائمة (..) والذى استولى على قطعة من الأرض قام

بتحويلها الى مرسى سياحى لافراد اسرته ، كما اقام مشتلا للزهور يسوق انتاجه عن طريق محل للزهور يمتلكه فى منطقة مصر الجديدة .

وتحمل القائمة ايضا عشرات الأفراد الأخرين من بينهم صاحب كازينوهات استولى على مساحة فدانين .. وتضم القائمة ايضا صاحب مطاعم سياحية معروفة .

وتحدث المدعى الاشتراكى المستشار عبد القادر احمد على (الاهرام ٩ / ٨ / ٨٧ ص ٣) عن شخص ما ، امه مصريه ، وابوه سودانى رمز له بالحرف « و » وقال بدأ حياته شرطيا فى سلاح الهجانة ، ثم سلك طريق الجريمة فارتكب ١٧ جريمة سرقة ونصب واصدار «شيكات» بدون رصيد وتزوير ، وهتك عرض .. ثم فر من وجه هذه الاتهامات هاربا الى خارج البلاد الى المانيا الغربية ، فعاش فيها عشر سنوات تزوج خلالها المانية ، وعاد فى سنة ١٩٧٤ مستغلا الدعوة الى الانفتاح اسوأ استغلال . استولى على ٢٢ فدانا بمنطقة كوتسيكا بالمعادى من املاك الدولة مدعيا انها ملكه .. ثم زادها احد عشر فدانا اخرى فى منطقة مجاورة .. وقام بتقسيم الأرض وبيعها لمئات المواطنين ، وحصل فى مقابل ذلك على كسب حرام تجاوز الخمسة ملايين جنيه .. اشترى الضحايا الارض واقاموا فعلا ٨٨٥ مبنى على بعضها .. ولانها اموال الدولة اصدرت جهات الادارة قرارات بازالة هذه المبانى.. ولكنه فوق البيعة- استولى على عقار لأحد المواطنين وباع فيه ثلاثين شقة وحصل على ثمنها .. وذهب الى المحاكم ليجادل ويدعى انها كانت ملكه .. اصدرت المحاكم احكاما نهائية بعدم ملكيته لهذه الشقق التى باعها ..

لم يسكت السيد « و » .. ذهب الى البنوك فحصل منها على تسهيلات ائتمانية وقروض من بنكى مصر والاعتماد والتجارة وحصل منهما على مايقرب من خمسة ملايين دولار و ٢٠٠ الف جنيه ..

ولم يسكت .. تهرب من الضرائب المستحقة عليه وقدرها ستة ملايين ونصف مليون جنيه ...

السيد (و) الفهلوى قدرت ثروته بمبلغ ١٦ مليون جنيه ..

كما اشار الى شخص أخر نشر اعلانات فى صحف الكويت عن مشاريع هائلة

وعظيمة لاتقل عن المشروعات الكبرى فى امريكا اسماها « مجمع العاشر من رمضان للأمن الغذائى » على مساحة الف فدان ولما نجحت الحملة الاعلانية استمر يعلن عن نجاحه المتواصل وغزوه لآفاق جديدة لخدمة البلد وخدمة اصحاب المدخرات باعتباره نصير الغلابة وصانع المعجزات لمضاعفة اموالهم .. فأعلن عن مشروع تقسيم أراض عند الكيلو ١٨ و ٢٨ ثم عن مشروع ثالث اسماه .. مجمع ٦ اكتوبر للمزارع السمكية والبط البكينى ..

وجمع من الغلابة اصحاب الأموال المحدودة التى حصلوا عليها بعرق السنين مبالغ تصل الى عشرين مليون جنيه .. ليستثمرها لهم فى مشروعاته العظيمة ، او لحجز قطع ارض فى التقسيمات التى يصورها على انها الجنة الموعودة على الارض .

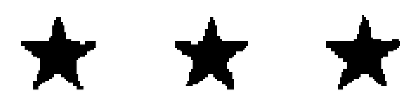
عشرون مليون جنيه تصوروا .! ثم فص ملح وذاب ..!

اما ما يحدث فى بعض المناطق البعيدة ، البحر الأحمر ، الوادى الجديد ، الغردقة ، سينا فقلما تستطيع الصحافة ان تلم به ، وأن لم نعدم بين الفينة والفينة تحقيقات فى صحف المعارضة ، كالذى جاء فى الوفد يوم ٢٦ سبتمبر سنة ٨٧ ، ص ٣ تحت عنوان « ملايين الدولارات تذهب ال جيوب بعض الاشخاص من وراء بيع اراضى الدولة» شغل صفحة كاملة ومعزز بصور من المستندات التى رفعت الى «السيد الفريق الوزير المحافظ !!» وجاء فى ديباجة التحقيق .. «منذ ثلاث سنوات تقريباً كشفت الوفد عن المخالفات الصارخة فى مركز الغردقة السياحى ، وقيام حيتان البحر الأحمر ببيع شاطىء الغردقة على البحر الأحمر لكبار الشخصيات بثمن بخس ، والآن عادت هذه الحيتان الى الظهور مرة اخرى ومارست نشاطها من جديد ، ليس فى بيع شاطىء الغردقة السياحى هذه المرة ، ولكن فى بيع محافظة البحر الأحمر كلها . ببيع الاراضى ، وبيع مشروعات الاسكان وتكوين زوجات المسئولين بالمحافظة شركات تقوم بالاشراف على مشروعات واعمال المحافظة ثم قيام الحيتان بالتخلص من اجزاء من المحافظة بنقلها الى محافظات اخرى وتشريد الاف المواطنين وتعريض حياتهم للخطر فى إطار صفقة سياسية وتصفية الحسابات الانتخابية مع الخصوم .»

وفى كل يوم تقريباً تنشر الصحف اليومية انباء الذين تحفظ المدعى الاشتراكى على ثرواتهم نتيجة للوسائل الاحتيالية التى اتبعوها فى تأجير المساكن مقابل خلو باهظ ، او المماطلة فى التسليم . او بيع الوحدات السكنية لاكثر من واحد ، أو الهرب بما اخذوه دون استكمال البناء .

واسوأ صور هذه المأساة تهدم البيوت والعمارات والمجمعات السكنية التى يقوم ببنائها فئة من الانفتاحيين المجرمين بأسمنت فاسد وحديد تسليح هش ، فتنهار على من فيها . وفى بعض الحالات يحدث التشقق أو هبوط الاساسات الخ قبل شغلها ...

وتحت اسم « السياحة » واستقدام العملات الاجنبية بنيت فنادق ومطاعم ومراقص وصالات قمار لتشجيع السياحة وابتزاز الاموال وعادت مرة اخرى دولة الراقصات ، واستأنفت الراقصة القديمة التى تسببت فى ازمة دبلوماسية فى عهد فاروق استعراضاتها الراقصة ، واشتركت مصر للمرة الاولى فى مسابقة الجمال الدولية !!



وهناك لصوص القطاع العام . الذين أستغلوا مراكزهم لادارة هذا القطاع لحسابهم الخاص !! ونهبه بصفه منتظمة ودائمة ، وادت هذه الممارسة لان تخسر وحدات القطاع العام خسائر بالملايين – حتى أشد المجالات ربحية . لان « البالوعة » اوسع دائماً من الحنفية ، وفى بعض الحالات وقفت المشروعات على شفا الافلاس عندما قرر هؤلاء اللصوص ذبح الدجاجة ، بدلا من الاستيلاء على بيضها كما حدث عندما تآمر المدير العام لاحدى شركات المياه الغازية مع صديق له على توريد مادة بسعر الطن تسعين الف جنيه فى حين ان ثمنها الحقيقى الفى جنيه ! أو ما نشرته الاهرام فى ١٧ / ٢ / ٨٨ عن التحقيق مع ٣٤ مسئولاً بشركة مواسير للتلاعب فى خمسة ملايين جنيه بالتزوير . ومثل هذا الخبر كثير ، وقد بدأ مع مديرية التحرير فى الأيام الاولى للانقلاب واستمر حتى اليوم . وما ينشر ، أو ما يعلم به الناس . هو أقل القليل . وفى كثير من الحالات لا يعاقب المديرون اللصوص ! وقد يحالون للتقاعد أو يحالون الى شركة أخرى !!

وهناك العمولات ، سواء كانت على الواردات العسكرية أو المدنية ،

والتى تبلغ قيمتها المليارات وقد تؤخذ من البائع والشارى ولو كانت العمولة ١٪ لبلغت مئات الملايين ، ولكنها اكبر بكثير ، فضلاً عن انها متجددة من عام الى عام قلما ينجو منها عقد من عقود الأسلحة حتى قيل عن انتفاضة الحجارة الفلسطينية فى الشهور الاولى لعام ٨٨ أنها هى الوحيدة التى استخدمت سلاحا بدون عمولة!! وجعلت هذه العمولات من شخص تولى « هيئة التصنيع » فترة وجيزة « بليونيراً » او «ملياردير» كما يقولون يعيش فى لندن ويعقد الصفقات المليونية ..

وهناك ابطال الاستيراد او الذين يحاربون الصناعة والزراعة المحلية ليمكنهم اغراق الاسواق بالسلع المستوردة . وحارب هؤلاء اقامة المصانع وبناء مزارع الماشية وتربية الدواجن واستطاعوا ان يستوردوا كل شيء .. القمح والجبن واللحم والسمك والفراخ حتى « الشيبسى » ! .

وبلغ الجشع والاجرام ببعض هؤلاء المستوردين ان استوردوا الانواع الفاسدة والمغشوشة سواء لنوعيتها او لفوات وقت صلاحيتها او لاصابتها بتلوث نووى . وقد استورد احدهم كميات من الالبان والمنتجات الغذائية الملوثة فى مستهل عام ١٩٨٧ . ووقفت الحكومة موقفا ضعيفاً ، بل ومماليًا للمستورد ورفضت (حتى الان) ان تعلن اسمه ! وعمد تجار السيارات الى « مقابر السيارات » فى المانيا والسويد وغيرها ، وبعثوها الى الحياة واستوردوها .

وادت ازمة السكان لان تظهر مجموعة كبيرة تعمل فى هذا المجال لا لغرض اسكان الشعب .. ولكن « للاستثمار السكانى » فوجد مليون و ٨٠٠ الف شقة خالية كما وجد مثل هذا العدد لا يجد شققاً من الشباب الراغبين فى الزواج ... ومثلهم ايضاً يسكنون فى المقابر ! ومثل هذه المفارقات لايمكن ان توجد إلا فى مصر ! وتحول فريق من الذين يعملون فى هذا المجال من الاستغلال الى الاحتيال ! فباعوا الشقق مراراً .. أو وضعوا ايديهم على اراضى ليست من حقهم واقاموا عليها العمارات او زوروا فى الاوراق والمستندات الرسمية .. وشغل المجتمع المصرى طوال سنتى ٨٦ و ٨٧ بقصة « المرأة الفولاذية » التى اقامت العمارات السكنية الشاهقة . ونشرت اعلاناتها فى كل الصحف بالصفحات الكاملة ووظفت لديها الوزراء

والمستشارين ثم اختفت ... بينما اختفى مستثمر آخر ، ثم سلم نفسه للمدعى الاشتراكى طالباً حمايته من اصحاب النفوذ ...

وفى قطاع المال والبنوك ظهرت فئة تعمل ما بين الاحتيال المقنع واللصوصية الصريحة ، وفى قضية العُمْلَة (١٩٨٥) ظهر ان المتهم الاول - وهو شاب فى الثلاثينات من العمر - يتعامل يومياً فى تسعة ملايين دولار - وتحدثت المحكمة عنه ، وانه يسلف هيئات حكومية ، باختصار اصبحت عمليات نهب البنوك شيئا مألوفاً . ولم يعد يثير الناس ان يحصل احد على قروض تبلغ خمسين مليون او مائة مليون من بنوك مختلفة ثم يهرب ! وكل يوم تحفل الصحف اليومية بانباء عن الذين ينهبون البنوك ويفرون . لعل هذه الوقائع هى التى اوحت لاحد فرق التمثيل برواية « خد الفلوس .. واجرى » وهو ما ينطبق تماماً على قضية توفيق عبد الحى الذى كان اول من استورد «الفراخ الفاسدة» ونظرتها المحكمة عام ٨٣ و تناولت الوقائع ١٥ قيادياً من البنوك شغل بعضهم مركز الوزارة اكثر من مرة ونشر الحكم فى الصفحة الاولى من جريدة الجمهورية[١] تحت عنوان « محاكمة جنائية لكل من عاون توفيق عبد الحى على ارتكاب جرائمه . الاخلال الجسيم من ١٥ مسئولاً بالبنوك » واستغرق نشر الحكم تسع صفحات كاملة . وهو أمر قلما يحدث حتى عند حدوث ثورة او انقلاب ! ويصور مدى اهتمام المجتمع المصرى بتلك الحالة الفريدة وقتئذ والتى بلورت احدى الظواهر الجديدة فى نشاط البنوك واقتصاد الانفتاح وتضمنت العناوين « المانشتات » التى اوردتها جريدة الجمهورية بعرض الصفحة « المسئولون بالبنوك اخلوا اخلالاً جسيماً بمسئولياتهم ، بنك قناة السويس ارتكب غشاً واكد لبقية البنوك ان سمعة عبد الحى فوق الشبهات ، البنك المركزى لم يمارس دوره المطلوب فى الرقابة » ...

وفى كتاب « الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الاسلامية » قلنا :

« كان يجب ان تمنح الحكومة والمسئولون فى البنك المركزى وبقية البنوك

---

(١) الجمهورية القاهرية العدد الصادر فى ٥ مايو ٨٣ (٢٢ من رجب) الصفحات ١ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ . (انظر كتابنا الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الاسلامية)

اهتماماً خاصاً بما تضمنه الحكم حتى لا تتكرر المأساة ولكن بعد أقل من عامين تفجرت قضية **تجار العملة** وكشفت عن تجاوزات من البنوك فاقت اضعافاً مضاعفة ما حدث فى قضية توفيق عبد الحى .

وشاهد المجتمع المصرى مبارزة عنيفة على صفحات الجرائد والمجلات ما بين وزير الاقتصاد وتجار العملة وهزم وزير الاقتصاد ليس فحسب لان اعداءه كانوا اقوى . ولكن لان صفحته شابتها تصرفات بعض افراد اسرته .

وأخيراً قدم الى القضاء نجم هذه القضية الذى اطلق عليه الادعاء « **فتى الفتيان** » لانه وان كان فى الثلاثين من عمره - فقد كان يدخل يده كل يوم تسعه ملايين دولار !!

وكشفت التحقيقات عن وقائع أثارت الدهشة ، فهناك واقعة « **مجموعة الاصدقاء** » التى فتحت حساباً فى بنك الاهرام « **كانت تجرى عليه جميع الموبقات** » ولم يستطع الادعاء او المحكمة معرفة اسمائها . أو حل لغزها وان حسابها بمبالغ تجاوزت ١١ مليون دولار وان اوراق الحساب قد مزقت حتى لا تكشف اسماء بعض المسئولين الكبار . وذكر بعض الشهود ان بنك الاهرام صدَّر بنكنوتا للخارج خلال ١٩ شهراً يعادل ثلاثه امثال ما صدرته بنوك القطاع العام . وان قيمة تعامل البنك المصرى فى المعادن النفيسة شراء وبيعاً خلال سنه ١٩٨٣ هى مليار و٧٠ مليون دولار وان البنك خسر ٦ر٥ مليون دولار فى المضاربة بالمعادن النفيسة .. ووصف الادعاء بنك «**جمّال ترست**» بأنه « دكان » ووصف الجمّال نفسه بأنه « مبعوث العناية الشيطانية » واشار الى امتناعه عن دفع ٢٣ شيكاً مسحوبة قيمتها ٢٠ر٨ مليون جنيه وان ذلك كاد ان يؤدى الى انهيار النظام المصرفى ، وان بنك الاهرام هو « بنك الاسرة » .. فالمتعاملون فيه يكونون اسرة واحدة حصلوا على تسهيلات بدون ضمانات وكانت هذه التسهيلات لاشخاص بذاتهم منهم اعضاء مجلس ادارة البنك الذين يمنع القانون منحهم اى تسهيلات .. الخ » ..

واصبح منح البنوك قروضا دون ضمانات ، لنصابين أو لأغراض اخرى فضيحة للنظام المصرفى المصرى . وأحد الاسباب الكبرى وراء التضخم وما ينوء به عامة الشعب ، وكل يوم تقريبا توافينا الصحف بأنباء هؤلاء المحتالين الكبار ..

وكأمثلة عارضه « حبس رجل اعمال اصدر شيكات بـ ٥ر٢ مليون جنيه بدون رصيد !» الاهرام ١٧ / ١١ / ٨٦ . « التحقيق مع رجل أعمال حصل على ١٢٠ مليون جنيه قروضاً بلا ضمانات ، وتهرب من ١٠ ملايين جنيه ضرائب » الاهرام ١٣ / ٢ / ٨٨ ص ١٢ .

وتحدثت الصحف عن رجل الأعمال المليونير الذى أختلت أموره بعد ان تزوج باحدى نجوم السينما ، وعجز عن الوفاء بالتزاماته ، وتحفظ على امواله المدعى الاشتراكى وظهر ان ثروة زوجته تبلغ خمسة ملايين وانها لم تدفع ضرائب عنها ، سوى بضعه مئات ، او حتى عشرات من الجنيهات .



من هذه المنابع الطفيلية أو الاحتيالية ظهرت الارستقراطية الجديدة ، وراكمت ثروات ضخمة لاتقاس بها ثروات العهد الملكى (وقد رأينا ان ثروات العهد الملكى كلها كانت منبعاً واحداً من منابع الطبقة الجديدة) وقدر ان فى مصر سبعة عشر الف مليونير وقدرت الاموال المصرية فى الخارج فيما بين ١٢٠ مليار دولار و ٤٠ مليار دولار .

وكل شىء فى هذه الطبقة يثير الأسى . فتكتل الثروات بهذا الحجم الكبير فى هذا العدد القليل يوضح ان مسيرة العدالة الاجتماعية تقهقرت عما كانت عليه قبل ٢٣ يوليو . ولا يقولن احد ان هذا من اثار الانفتاح الساداتى حتى وان كان من اكبر عوامله ، فما كان ليصل الى هذا لولا تحقيق تراكم ناصرى حصل عليه ضباط الانقلاب وحاشية عبد الناصر عن طريق المصادرات والحراسات ، وما اقترنت به من حوادث السلب والنهب ، ولولا ان عبد الناصر حطم الشرعية وكل المقومات الخلقية والمعنوية التى كان يمكن ان تحول دون تدنى الانفتاح الى هذا الدرك الفاضح واخيراً فان شدة كبت عبد الناصر وسياسته الغشيمة فى المصادرات ، وما جرى على الالسن من ان القانون فى اجازة ، وانتفاء الضمانات والشرعية .. هذه كلها (التراكم - تحطيم المقومات - القضاء على الشرعية والثقة والامان) ادت الى الاندفاع والتهور والتهريب عندما جاء الانفتاح فكان هؤلاء كمثل الذين سجنوا وجُوّعوا فلما تفتحت لهم الابواب انطلقوا يثأرون من سنوات السجن والجوع . وفى

الوقت نفسه فان احتمال عودة المصادرات واعطاء القانون اجازة مرة اخرى . لم تبرح اذهانهم . ومن هنا اقترن الانفتاح بتهريب الاموال للخارج واتسم بطابع الربح السريع – السهل – حتى ان تطلب الاحتيال والتزوير والاستغلال والتضليل . واتسم انفاقهم لملايينهم بالسفه والمظهرية والتبذير واقامة « الفيلات » واقتناء الاثاث و «الديكور» وشراء العربات (منذ سنه ٨٥ التى حظرت الدولة فيها استيراد العربات دخلت البلاد ١٥٠٠ عربة مرسيدس شهرياً) ويغلب ان يتضمن سجل نشاطهم عدداً من السوابق الجنائية التى لم تقف فى سبيلهم ، لان المال اقوى . وبين آونة واخرى تطلع علينا الصحف « بسوابق » لهذا المليونير أو ذاك . وتحدثت صحيفة الوفد (٢٤ يوليو ١٩٨٦ . ص ٧) عن اختطاف احد المليونيرات المحدثين لمليونير اكثر حداثة ! ، لان الثانى استولى على مليون ونصف جنيه من الأول ! فاختطفه الاول مع عدد من اعوانه عنوة واقتداراً من غرفة نومه واحتجزوه فى احدى الفيلات لمدة اسبوعين . وتقول الصحيفة ان المجنى عليه هارب من احكام فى ٨٦ قضية ! يصل مجموع عقوباتها الى سبعين سنه سجناً ... وتستطرد الصحيفة ان من اسباب الخلاف ان المجنى عليه ينافس المتهم الاول داخل نوادى القمار ، وتسابقا فى التباهى بالقاء الالوف من الجنيهات تحت اقدام الراقصات !!!! وتقول إن المجنى عليه كان حتى سنة ٧٥ موظفاً صغيراً فى قنا .

وفى الحقيقة ، فان وصول هذه الطبقة الى ملايينها وطريقة انفاقها تماثل وصول اللصوص الى الالوف وطريقة انفاقهم ، فهى أموال « سهلة » جاءت من حرام .. وذهبت الى حرام ، وما تأتى به الريح .. تذهب به العواصف ..

وفى كل العالم يختم رجال الاعمال حياتهم بالتبرع للمجتمع بجانب كبير من اموالهم ، إما تكفيراً عن سيئات سابقة ، أو استشعاراً لحق المجتمع عليهم ، حدث هذا فى اوروبا ، وفى امريكا حيث تُمَوَل معظم مؤسسات البحث العلمى ، والجامعات ، والمستشفيات ، ودور الرعاية من ريع الاموال التى رصدها الاثرياء « الرأسماليون » لهذه المنشأت .. وحدث مثل هذا فى مصر قبل الانقلاب ، فلولا تبرع الاميرة فاطمة اسماعيل (بنت الخديو اسماعيل) لما نهضت الجامعة ، التى وضعت بذرتها بتبرع سابق من احد الاعيان « الغمراوى » ، ولولا الامير النزق يوسف كمال لما ظهرت مدرسة الفنون الجميلة ، وقد اقام رجال الاعمال

العصاميون ، محمد سالم سالم ، وسيد جلال ، وعبد العزيز رضوان وغيرهم المآثر العديدة من المستشفيات أو مدارس أو غير ذلك . ولكن شيئا من هذا لايُعْرَف للطبقة المحدثة الجديدة .

جرائم جديدة :

وظهرت فى المجتمع المصرى جرائم جديدة لم يكن له بها عهد ، لانها تَمُتُّ الى العوامل الجديدة التى لابست عصر الانفتاح .

من هذه الجرائم «**الاغتصاب**» الذى يعد - حتى فى المجتمعات الاوروبية - من ابشع الجرائم وعقوبته هناك الموت . ومما يثير الدهشة ان يقترن الكثير من حوادث الاغتصاب التى وقعت بالمجتمع المصرى مؤخراً بظروف تزيد فى بشاعتها كأن تكون الضحية مريضة بالقلب كما حدث بالنسبة لحادث اغتصاب شبرا الخيمة لام لولدين فى سن ٦ و ٣ ولا تقتصر هذه الحالة على ان ضحيتها كانت مصابة بالربو ، بل ان طريقة ارتكاب الجريمة تشير الى التطورات العميقة التى اصابت الشارع المصرى وافقدته الحمية والمروءة التى كانت تعد من خصائص مجتمعنا .

ولكى يأخذ القارىء فكرة عن ذلك ننقل هنا الحوار الذى اجرته صحيفة اخبار اليوم مع ضحية هذا الحادث البشع فى العدد الصادر فى ٨٧/١١/١٤ ص ١٢ .

فقد خرجت الام لاحضار ولديها من الحضانة ، ولكنها لم تعد إلا بعد ان هبط الظلام « عادت تبكى فى هستيريا - شعرها منكوش وملابسها ممزقة . حطام امرأة بعد ان خطفها ثلاثة وحوش أدميين واغتصبوها » .

وتقول عن لسانها : « كانت الساعة حوالى الواحدة ظهرا . نزلت من البيت ولأنى مريضة بالربو ولا استطيع المشى لمسافات طويلة ركبت سيارة ميكروباس اجرة بالنفر تسير بين منطقة بيجام الى منطقة الزريبة . وقبل ان اركب السيارة لاحظت ان شابين يسيران ورائى ويعاكسانى . وفوجئت بهما يركبان السيارة وبعد ان سارت خطوات قاما بعمل تمثيلية غريبة فقالا للركاب اننى هاربة من زوجى وانهما من أقاربى وطلبا منى النزول معهما ! صرخت قائلة اننى لا أعرفهما لكن الركاب

نظروا الى بلا مبالاة وقالوا لى : انزلى معهما ! وعندما توقفت السيارة ظللت اجرى كالمجنونة والشابان خلفى .

● **هل كان الشارع خاليا ؟**

- أبدا كان مليئا بالناس .. جريت على رجل كان يمشى فى الشارع لاستنجد به .. لكنه قال لى : اجرى بسرعة واهربى منهم !

● **ألم يتدخل لمنعهما ؟**

أبدا .. جريت على صالون حلاقة وهما يجريان خلفى . قال لى زوجتى فى الشقة فوق المحل اطلعى لها . طلعت بسرعة . نظرت من النافذة فوجدت ان الشابين أصبحا اربعة وقفوا امام باب المنزل يصرخون ويهددون الحلاق بالمطاوى . فخاف وطلب منى ان اغادر المنزل . لم يكن امامى حيلة . نزلت اجرى فى الشارع . فأحاطوا بى وامسكونى من يدى وشعرى .

● **والناس ؟**

- الناس فى الشارع كانوا كتير .. لكن كانوا بيتفرجوا ومافيش حد إتدخل . كنت زى المجنونة مذهولة من المنظر ومش مصدقة .. اخذونى على حقل قلقاس قريب قعدت ابكى قلت لهم اننى متزوجة وعندى اطفال وزمان اطفالى خرجوا من الحضانة للشارع .. هددونى وضربونى بمطواه فى يدى .. وقالوا لى اسمعى الكلام أحسن . قلت لهم لو عايزين فلوس اجيب لكم . قالوا لى لو عايزة فلوس نعطيك ..

● **الى متى ظللت فى الحقل ؟**

- لغاية أذان المغرب . وكنت بابكى وأدعى ربنا ينقذنى من الوحوش دول . لكن لم يرحمونى . وإعتدوا على . وأثناء ذلك اصبت بازمة الربو . فوقفوا يتفرجون على حتى انتهت الأزمة . وبعد كده استمروا فى الاعتداء !»

وعالجت مجلة الوفد هذا الموضوع لمناسبة تجدد حوادث الاغتصاب بعد ان كانت قد توقفت منذ اول حادثة سنة ٨٥ حتى ٨٧ فقالت تحت عنوان « حادث اغتصاب فتاة المعادى يتكرر مرتين بمصر الجديدة فى اسبوع واحد (العدد الصادر فى ٢٧ اغسطس سنه ٨٧ ، ص ٣) .

«روعت جريمة اغتصاب فتاة المعادى عام ١٩٨٥ امن المجتمع المصرى ، وأثارت ضجة واسعة تبادل فيها علماء النفس والاجتماع والدين والقانون الراى فى اسباب ما حدث وطرق العلاج منه .. واثناء نظر القضية هاجم البعض وسائل الاعلام ، والصحافة بصفة خاصة ، لانها جعلت من هذه الجريمة البشعة قضية رأى عام ، وصورتها على انها ظاهرة يعانى منها المجتمع المصرى .. واصر البعض يومها على رفض القول بان الاغتصاب أصبح ظاهرة ، وتم تنفيذ حكم الاعدام فى اثنين من المتهمين الستة مرتكبى جريمة المعادى .. وظن الجميع أن تنفيذ حكم الاعدام الذى طالب به المجتمع سوف يضع حدا لهذه الجرائم ، ويمثل ردعا لهذه الوحشية التى تمارسها بعض الذئاب البشرية . هدأ المجتمع قليلا ، واختفت اخبار جرائم الاغتصاب من ابواب الجريمة والحوادث فى الصحف ، ولكن سرعان ماتبدد الامان الذى كان قد بدا يتسلل الى قلوب الاسر المصرية .. اذ عادت الصحف تطالعنا مرة اخرى بالعديد من هذه الجرائم الوحشية ، التى يرتكبها شخص او اثنان .. وبدأنا نترقب هذه الاخبار مع بعض الحذر والخوف من عودة الاغتصاب الجماعي .. هذه الحوادث التى يقوم فيها اكثر من ثلاثة اشخاص بخطف فتاة واغتصابها ، والتى كانت حادثة المعادى تجسيدا مفزعا لها ..

وبدأ سيل الاخبار المفزعة يتدفق الى صفحات الجرائد ، يحمل نذر الشر والانحلال والتدهور الاخلاقى الذى اصاب نفوس البعض فى مختلف انحاء المجتمع المصرى .. حيث جاءت هذه الاخبار من مختلف محافظات مصر بلا استثناء تقريبا ، وكان عدد كبير منها من قرى هذه المحافظات .

- ● ● شابان يغتصبان طفلة عمرها عشر سنوات فى احدى قرى كفر سعد بمحافظة دمياط ، واحد الشابين هو ابن عمة هذه الطفلة !!
- ● ● شابان يغتصبان فتاة فى قطار بعد تخديرها ..
- ● ● ثلاثة شبان يقومون باختطاف سيدة فى المطرية ويغتصبونها فى احدى الورش ..
- ● ● سباك يغتصب طفلة وسط مقلب قمامة ! ..
- ● ● نقاش وبائع متجول يغتصبان سيدة فى عربة قطار قديمة !!

● ● خمسة عمال يغتصبون سيدة اخرى فى المعادى .. ٤ شبان يختطفون فتاة بدمياط ويعتدون عليها داخل سيارة احدهم !!

الى ان جاءت الاسابيع الثلاثة الماضية لتحمل لنا صفحات الصحف ما يؤكد عودة ظاهرة الاغتصاب الجماعى الى المجتمع .. حيث قام سبعة من الاشقياء بمدينة المحلة الكبرى باختطاف سيدة بالاكراه امام زوجها اثناء جلوسهما فى موقف السيارات بالمحلة !! وقد كانت تنتظر مع زوجها وأحد اقاربها سيارة تقلهم الى قريتهم بجوار المحلة .. حين اشهر هؤلاء السبعة مطاوى قرن غزال فى وجوه السيدة وزوجها وقريبها وفى وجه الحاضرين جميعا .. ثم قاموا باقتيادها على مرأى ومسمع من المارة والاهالى الى المزارع القريبة من المدينة !! وقاموا بالإعتداء عليها جميعا ثم تركوها .. وابلغ زوجها البوليس . الذى قبض على مجموعة من الاشقياء الخطرين فتعرفت الزوجة على اثنين منهم ومازال البحث جاريا عن الخمسة الباقين.. فأى جراة تلك التى دفعت هؤلاء الى نهش عرض السيدة امام زوجها وامام حشد من الناس وأى جراة تلك التى دفعت احدهم الى محاولة قتلها امام أعين ضباط الشرطة اثناء عرضهم عليها !!

وتستطرد مجلة الوفد فتقول تحت عنوان فرعى «يغتصب ابنته وشقيقته» .

جريمة اخرى نشرتها الصحف تحت عنوان « حادثة المعادى تتكرر فى مصر الجديدة » .. فقد قام ستة متعطلين بخطف طالبة بالاعدادى عمرها ١٤ سنة » ، اثناء سيرها مع ابن خالتها امام احد فنادق مصر الجديدة .. واقتادوها الى شقة احدهم ، وبعد ان لعبت الخمر برؤوسهم قاموا بالاعتداء عليها ، واثبت تقرير الطب الشرعى انها فقدت عذريتها .. وكانت مدينة بنها قد روعت منذ عام بحادث مشابه ، حيث قام ستة اشخاص بخطف فتاة تسير مع خطيبها على الكورنيش ، وقاموا بالاعتداء عليها ايضا !! .. والغريب ان الشىء المشترك فى هذه الجرائم البشعة هو حدوثها فى وضح النهار ، أمام المارة الذين اثروا الصمت وتراجعوا عن الوقوف فى وجه هؤلاء المجرمين .. خوفا على حياتهم من المطاوى والاسلحة . واكتفوا فقط بمجرد الفرجة على الذبيحة وهى تساق الى المذبح !! .. وقد ذهب هؤلاء المجرمون الى اقصى مدى لهم وارتكبوا جرائم بشعة لا يتصور عقل انسان حدوثها فى مجتمع متدين

محافظ على التقاليد والاداب .. ومن هذه الجرائم البشعة ما نشر عن الاب الذى قام باغتصاب ابنته المتزوجة عدة مرات !!

وجريمة الشاب الذى اغتصب شقيقته مستغلا اقامة كل افراد الاسرة الخمسة في حجرة واحدة ، حتى افتضح امره بعد ان ظهرت عليها اعراض الحمل ؟ .. هذا بخلاف الاخبار التى تدلنا على اولئك الذئاب من الشواذ الذين لا يحلو لهم الا اغتصاب الاطفال صغيرى السن !! فقد تم ضبط بائع بالموسكى يعتدى على الاطفال ، ورجل اخر يعتدى على اطفال جيرانه .. وجرائم اخرى كثيرة تنشرها الصحف باستمرار ، خاصة فى الشهور الستة المنصرمة ، مما يؤكد ان هذه الحوادث وان لم تصل الى حد الشيوع الا ان وجودها اصبح يستدعى المزيد من الاهتمام والبحث .. وقد يقول البعض ان نشر الصحف لهذه الجرائم هو ما يجعلها تاخذ شكل الظاهرة . ولكنهم لا يعرفون ان الذى ينشر منها هو اقل ما تحصل عليه الصحف من هذه الجرائم ..

وتتساءل المجلة مجرمو الاغتصاب من هم وتقول :

والسؤال الذى يفرض نفسه بالحاح على اذهاننا واذهان المواطنين فى المجتمع المصرى هو كيف نرتكب هذه الجرائم ؟ .. والى من ينتمى هؤلاء المجرمون ؟ وهل هناك ظروف موضوعية تساهم فى دفعهم الى ارتكاب هذه الجرائم ؟ .. وماذا عن ضحايا هذه الحوادث البشعة وكيف يمارسن حياتهن بعد ذلك ؟

ولنبدأ بالاجابة عن السؤال الخاص بهؤلاء المجرمين ونوعيتهم والظروف الاجتماعية والنفسية التى تؤثر فيهم وتدفعهم لارتكاب مثل هذه الجرائم البشعة .. وقد اثبتت دراسة اجتماعية اجريت تحت اشراف وزارة الداخلية ، ان عدد جرائم الاغتصاب فى الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ كان ٧٤٦ جريمة .. ارتكبها ٦٣٥ ذئبا ، اى أن بعض المتهمين ارتكب اكثر من جريمة قبل أن يتم القبض عليه .. واتضح من الدراسة ايضا ان هؤلاء المجرمين جميعا يقعون فى المرحلة السنية بين ٢٠ و ٣٠ عاما .. وان نسبة الامية بين مرتكبى هذه الجرائم تبلغ ٤٧ر٥٪ والذين يقرأون فقط ٣٥٪ ، بينما بلغت نسبة الجامعيين من مرتكبى هذه الحوادث ٣٪ .. وبالرغم من ضآلة نسبة الجامعيين ، الا ان ذلك يثير الدهشة من ان يكون بين مرتكبى هذه الجرائم البشعة شاب جامعى ومثقف !! .. والادهى من ذلك ان نسبة المثقفين

الجامعيين تنحصر فى المدرسين الذين يتناسون كل ما تعلموه من مناهج تربوية و غير ذلك .. وتسول لهم انفسهم الاعتداء على تلميذاتهم وفى بعض الاحيان تلاميذهم ايضا !! .. وقد نشرت الصحف امثلة عديدة على ذلك :

- حبس ٤ مدرسين اتهموا بالاخلال بالأداب مع الطالبات .
- مدرس يستدرج الفتيات الى منزله ويعتدى عليهن !
- مدرس يغتصب طالبة فى احد الفصول بعد انتهاء الدراسة !
- ضبط شبكة اداب تديرها ناظرة وأحد المدرسين بعد استدراج طالبات المدرسة وتهديدهن !!

نماذج كثيرة تثبت ان هناك خللا فى التركيبة الاجتماعية للمجتمع المصرى ، وهو خلل ادى الى ان يصبح المدرس ذئبا بشريا ..

وان كان ذلك لا يعنى ان الاتهام موجه الى مجتمع المدرسين مربى الاجيال ، ولكن الدهشة تعترينا ان ترتكب فئة ضالة منهم هذا الفعل الفاضح وهذه الجريمة الشنعاء » .

واوضحت الاحصائيات والدراسات عن جرائم الاغتصاب. ان عددها سنه ١٩٨٦ بلغ ١٦٤ مقابل ١٩٣ عام ١٩٨٥ ووصل عدد حالات الخطف ١٣ حالة أبلغ عنها النصيب الاكبر منها لاسباب جنسية واوضحت دراسات أعدتها وزارة الداخلية عن جرائم الاغتصاب ما بين سنه ٨٠ و سنه ٨٥ ان عددها وصل الى ٧٤٦ حالة .

واشارت آخر ما خرجت من تقارير الأمن العام إلى تزايد جريمة البغاء .. حيث بلغ عدد قضايا الآداب المضبوطة فقط عام ١٩٨٦ (٤١١٣٩) جريمة آداب مقابل (٣٩١٤٢) قضية آداب عام ١٩٨٥ .. منها (٧٦ حالة) إدارة محل للبغاء و (٩٣ حالة) للاتجار بالبغاء و (٦١٢ حالة) ممارسة البغاء عادة و (١٩٥ حالة) التحريض علنا على البغاء .. و (٩٣٩٩ حالة) التعرض للاناث على وجه يخدش الحياء .. و (١١٨٤) حالة « فعل » علنى فاضح .. و (٣٩ حالة) مطبوعات فاضحة و (٢١٠٣٧ حالة) قضايا اخرى .

وقد بلغت نسبة ما ضبط من بيوت البغاء فى محافظتى القاهرة والاسكندرية ٥٣٪ من مجموع القضايا المضبوطة .

وفى تقرير لمجلة صوت العرب القاهرية (العدد الصادر فى ١٤ / ٢ / ١٩٨٨ ، ص ١٠ جاء :

« لم تعد ممارسة البغاء قاصرة على القادمات من الريف حيث الفقر والحاجة كما كان يحدث من قبل .. بل تغير الوضع نهائيا ، فأصبحت معظم الممارسات من طالبات الثانوى والجامعة وصولا إلى بعض من يوصفن بأنهن سيدات المجتمع وبعض ممثلات الاعلانات والراقصات !!

هذا ما تؤكده التقارير الأمنية وتضيف .. أن البغاء أصبح «مهنة» - هكذا تقول لها «شروطها» ولها «أساليبها الحديثة» .

ولم يعد قاصرا على منطقة وسط البلد « القاهرة » .. بل انتقلت معظم أنشطة الدعارة فى مصر الى الاحياء الراقية وبالتحديد الأماكن التى تكثر فيها الشقق المفروشة ومكاتب الاستيراد والتصدير الوهمية كمنطقة العجوزة والدقى ومصر الجديدة والمهندسين والزمالك .

وفى تقرير غير منشور أكد أن هناك ٥ ألاف شقة تدار فى القاهرة وحدها لممارسة البغاء .

أمثلة من هنا وهناك

داخل ملف البغاء مئات الأمثلة .

● ناظر مدرسة «ثانوى بنات» بمصر الجديدة يدير شبكة مكونة من ٥٠ طالبة ثانوى .

● وصبى عمره ١٥ عاما ضبط وهو يدير شبكة دعارة مكونة من ١٨ طالبة جامعية وأخرى تضم ٢٣ فتاة بالجيزة تديرها صاحبة كوافير وراقصة بالملاهى .

● وكذلك ١٤ فتاة فى شبكة تديرها عجوز بالمنيل لراغبى المتعة .

● وشبكة أخرى تضم ١٥ بنتا تستعين بسماسرة الشقق المفروشة وشقة

بالمهندسين ضبطت فيها ثلاثة فتيات الأولى عارضة أزياء والثانية والثالثة طالبتان بمعهد جامعى .

● وضبط مكتب إستيراد وتصدير بالدقى يدير شبكة لممارسة البغاء .

● وشبكة دعارة يديرها فراش بوزارة السياحة .

● وتاجر موبيليا يدير شقته لعرض الافلام « الجنسية » ضبط بمنزله ٤١٥ شريط فيديو و٧ مضيفات فى كافيتريا بالزمالك بعد أن تمكن مكتب لتأجير الشقق المفروشة من تجنيد عدد من الفتيات . هذا بعض حصاد الماضى فقط .»

وضربت جريدة الاهرام فى ١٤ / ٢ / ١٩٨٨ ، ص ٣ نماذج من جرائم الاغتصاب والآداب :

● فى دمياط : اختطف ٤ من الشباب فتاة تعمل فى احد المصانع بعد انصرافها من العمل واعتدوا عليها بالاكراه داخل سيارة .

● فى قضية أداب بالقاهرة تم ضبط شبكة ضمت طبيبة وصحفية عربية ومضيفة ومدرسة داخل شقة بالمنيل والقى القبض على عامل تبين أنه يدير هذه الشبكة لحسابه وكون ثروة كبيرة وتم التحفظ على سيارتين و ٣ شقق يمتلكها .

● وفى الجمالية : أمرت نيابة الجمالية بحبس ٦ شبان لاتهامهم بخطف سيدة من مسكنها بالدويقة ليلا واقتيادها الى احدى المقابر وتبين ان المجنى عليها كانت فى بيتها عندما سمعت طرقا على الباب فى منتصف الليل . ولم تلبث ان فوجئت بشابين يقتحمان الشقة ويجذبانها من شعرها للخارج دون ان يعبأ بصراخ أطفالها حيث كان فى انتظارهما ٤ آخرون من أصدقائهما وحملوها عنوة الى المقابر حيث اعتدوا عليها .

● أمرت نيابة الأداب بحبس سائق وايداع ابنه التلميذ مؤسسة الاحداث لاتهامهما بادارة شبكة منافية للآداب بشقتهما فى مصر الجديدة كما أمرت بحبس ١٢ سيدة من عضوات الشبكة واحالتهن جميعا الى جلسة عاجلة للمحاكمة .

● مدرس اعدادى يعرض أفلاما مخلة للتلاميذ .. قام المدرس بتكليف أحد التلاميذ بجمع مبلغ جنيهين من زملائه الراغبين فى مشاهدة أفلام مخلة بالآداب .

وهذه الامثلة كلها هى جزء صغير مما يحدث ، لان من المسلم به ان ما تخطر به السلطات انما يمثل نسبة ضئيلة مما يقع بالفعل ، ولا يجرؤ ضحاياه على اخطار السلطات به لاسباب عديدة .

المخدرات

وبعد الاغتصاب تأتى المخدرات التى اخذت شكلا جديدا مع دخول الانواع الكيميائية مثل الماكس فورت والكوكايين والهيروين الذى يمثل اعلى درجات التركيز فى التخدير ويجعل من «يشمه» ثلاث مرات اسيرا لا انفكاك عنه . وبلغت اسعاره حدا جنونيا بحيث ان بعض الذين ادمنوه كان عليهم ان يخصصوا الفى جنيه يوميا لذلك ، واصيب بعدواه الكثير من «علية القوم» من مهنيين أو فنانين وصل بعضهم الى درجة «النجومية» وتفنن المهربون فى وسائل التهريب ، وفى وسائل التوزيع ، وقد كان من هذه الأخيرة ان ييسروا للطلبة والاغرار سبيل «شم» الهيروين مجانا مرة أو مرتين حتى يصبح اسيرا للادمان ، وعندئذ يطالبونه بالثمن ولما يعجز يعرضون عليه ان يكون «موزعا» يحضر لهم ثلاثة أو أربعة من العملاء الجدد لقاء «شمة» مجانية ، وهكذا اهتدى هؤلاء المهربون الى «دعاة» لسلعتهم المقيتة ودخلت المخدرات القرى والمحافظات ولم تعد مقصورة على القاهرة والاسكندرية ونشرت الأهرام «٨٦/١/٢٣» ان المدعى الاشتراكى تحفظ على اموال خمسة اشخاص بالمنوفية حققوا اكثر من اربعة ملايين جنيه من تجارة المخدرات .

وقال اللواء عبدالواحد اسماعيل مدير مكافحة المخدرات «ضبطت عام ١٩٨٦ نحو ٢٨ الف طن حشيش أى ما يوازى ٢٨ مليار جرام ولو علمت ان ٢ جرام حشيش تكفى لتنويم شخص بالغ لمدة يوم ، ستكتشف ان هذه الكمية التى ضبطناها تكفى «لسطل» ٥٠ مليون مصرى لمدة ٦ أشهر كاملة» . (الأهالى ص٦ - ٨٨/٤/٦) .

وجاء فى تحقيق صحفى امجلة الأمة الاسبوعية (٨٧/١/١٨) ص٣ عن مكتب الآداب .

وكانت الحالات داخل مكتب رئيس قسم مكافحة الآداب كثيرة وللأسف كان بينها طالبات بالجامعة بكلية الآداب جامعة القاهرة وجدنا معظم الطالبات بداخل الحجرة المخصصة لهم يدخن السجائر وبعضهن يشربن الحشيش بمنتهى الشراهة

فمنذ فترة قصيرة قبض على احدى العاملات، بالكلية تبيع هيروين لطلبة الجامعة كان عليها اقبال ضخم بدليل ان كان ايرادها فى اليوم الواحد ٦٠٠ جنيه .

كذلك اخترع طريقة جديدة للشم داخل كلية زراعة القاهرة الا وهى وضع الهيروين على ورد ابيض ومسك الوردة وبيعها بعد ذلك بين الطلبة ووصل سعر الوردة الى ١٢ جنيها .

وقيل ان المخدرات هى المسئولة عن ارتفاع سعر الدولار فى مصر ، وان الاموال المستثمرة فى هذا المجال تبلغ ما بين مليار ومليارين من الدولارات . ومع شدة الرقابة وسد منافذ التوزيع والعثور على كميات جسيمة من المخدرات المختلفة . فان ما يعثر عليه لا يمثل سوى عشر ما امكن ادخاله البلاد .. واعتبر كبار المهربين من «الاغنياء المحدثين» مثلهم مثل ملوك الانفتاح وبناة العمارات السكنية والشقق المفروشة وامتدت اليهم يد قانون الطوارىء ووصاية المدعى الاشتراكى . ومع هذا كله فليس هناك ما يشير الى انحسار هذا الوباء ، لوجود العوامل التى ادت الى ظهوره من ثراء تحقق بوسائل طفيلية وانحطاط فى المستويات الفكرية والخلقية وتفشى الرشوة والفساد فى اجهزة الدولة وعدم تطبيق حكم الاعدام على المهربين والمتاجرين .

شيوع التفكك الاجتماعى :

دخلت المجتمع المصرى عوامل جديدة ، بعضها لم يكن معروفا بالمرة فى الحقبة البورجوازية ، وبعضها كان معروفا ، ولكنه لم يأخذ الشكل الوبائى الذى اخذه فيما بعد .

من هذه العوامل **التليفزيون** الذى اصبح أول ما تحرص الاسرة المصرية عليه قبل البوتوجاز والثلاجة وأى شيء آخر . لأن التليفزيون هو سينما صغيرة فى البيت يمكن ان تنقل الافلام الى غرفة النوم وتريح صاحبه من عناء الذهاب والاياب الخ .. وهذا ما يتم – على اكمله – اذا زود التليفزيون بالفيديو الذى اصبح موجودا بالفعل فى كل قرية مصرية وموجودا لدى ٣٠٪ تقريبا من البيوت التى لديها تليفزيون ولما كان المجتمع المصرى مجتمعاً مغلقاً خاصة فى الحقبة الناصرية ، ولم يعالج قضية

الاستمتاع معالجة صريحة حاسمة تضعها فى مكانها فان التليفزيون حل له هذه المشكلة . وبالتالى اصبح التليفزيون يحمل الى حجرات النوم كل الافلام والمسلسلات ووسائل التسلية التى يمكن ان تعرضها السينما المصرية والخارجية ، بل واصبح يمكن ان يعرض افلام الجنس التى لا تعرضها دور السينما .

واصبح التليفزيون اكبر عامل من عوامل التغيير الاجتماعى وللأسف فان هذا التغيير سار فى اتجاه اشاعة التفكك الاجتماعى ، لأن العرض التليفزيونى له ثلاثة ابعاد ، يغلب ان تكون اثارها سيئة .

البُعد الأول : التسلية وعرض الأفلام والمسلسلات ، وهذه هى المهمة الاساسية التى من اجلها تشترى الأسرة المصرية التليفزيون وهى ما تشاهده من العروض التى يقدمها . ومن المؤسف ان التليفزيون المصرى يعرض افلاما مصرية قديمة ذات قيم بورجوازية . كما يعرض مجموعة من اسوأ الأفلام الامريكية التى تقوم كلها على الضرب والسرقة والقسوة والخيانة واستهداف الثراء ، وفى بعض الحالات يعرض الفيديو كثيرا من الافلام الشاذة . وهذه الأفلام الامريكية – شاذة أو غير شاذة – لا تمثل حقيقة المجتمعات الاوروبية/ الامريكية ، لأن السينما هناك – كالسينما فى مصر – لا تعبر عن المجتمع السوى ، ولكنها تبحث عن الشاذ والمثير . وقد يذهب بها الاغراب كل مذهب ، وعرض هذه المشاهد البعيدة كل البعد عن المجتمع المصرى . خاصة اذا كان المجتمع ريفيا ، يصيب المشاهدين بصدمة اجتماعية تزلزل مفاهيم اصحابها وتغرس فى نفوسهم قيم الأثرة والأنانية والشهوة والقسوة الخ .. التى تطفح بها هذه الأفلام .

ان المجتمع الاوروبى/ الامريكى الذى سلخ اكثر من مائة سنة فى التكيف الاجتماعى بصورة تمكنه من تحمل هذه الافلام دون هزة أصبح الآن يضيق بها وقد تنبه الى آثارها المدمرة . فاذا كان هذا هو الحال فى هذه المجتمعات فلا حد لاثرها المدمر فى المجتمع المصرى .

والبعد الثانى لا يقل خطرا عن البعد الأول فقد تسللت الاعلانات الى التليفزيون وشيئا فشيئا هيمنت عليه واصبحت كأنها مالكته ، وصاحبته ، وقد اقلع التليفزيون عن عرض اعلانات السجائر عندما تضاعفت الضغوط الشعبية عليه .

ولكنه عوض هذا التحريم بفتح شاشته لكل مواد التجميل أو المشروبات ، أو المأكولات أو الملابس ، والاعلان فى التليفزيون يختلف تماما عن الاعلان فى الصحف ، ولا يقتصر هذا على ان السلع المعلن عنها معظمها كمالى تافه - بل قد يكون ضارا ، ولكن - وهذا هو المهم - ان المادة الاعلانية تساق فى مضمون «تليفزيونى» تسخر له فى الافلام والمسلسلات الفنية التليفزيونية والمعرفة لسيكولوجية المشاهدين فيساق الاعلان فى وسط صورة مبهرة عن طريق فتيات جميلات مائلات مميلات .. أو عن طريق «كوبليه» غنائى راقص الخ .. بحيث انه فى النهاية لا يحقق الغرض الرئيسى المقصود وهو **«تحطيم مقاومة المستهلك»** وجعل الناس يشترون هذه السلع التافهة بالاثمان المعروضة، ولكنه ايضا يؤدى الى آثار جانبية وخيمة نتيجة للطريقة التى تساق بها الاعلانات ودرجة التسلل الى نفسية المشاهدين ولم يكن عبثا ان يضبط عدد من ممثلات الاعلانات التليفزيونية فى قضايا دعارة .. وكان لهذا الجانب أثر بعيد على ميزانية الأسرة المصرية ، وأولويات مشترواتها وعلى رصانة تفكيرها وموضوعية قراراتها .

واخيرا فان التليفزيون فى مصر ، كما هو فى عدد كبير من دول العالم اصبح اكبر وسيلة دعائية لنظام الحكم ، ففى نشرات اخباره يكون أول ما يُعرض هو تحرك المسئولين ، من رئيس الجمهورية الى اصغر وزير وفى الندوات والمعالجات تعرض وجهة نظر الحكومة وقلما يسمح للمعارضة أو للرأى الآخر بالظهور ، واذا سمح فبصورة مقتضبة ومحدودة ..

وغَيَّرَ التليفزيون جذريا فى العلاقات الاجتماعية التى كانت تمسك بالبيت المصرى . وكانت تتسم بالتعاطف والتجاوب والتواصل مع الجيران والاقارب والجلسات الطويلة بين افراد الاسرة والجيران وقضاء الوقت فى السمر وقص الأقاصيص وحل الفوازير ومطارحات الشعر ولعب الورق والتبارى فى كسر اعواد القصب على الركبة الخ .. وقد انهى التليفزيون هذه الجلسات والمسامرات واصبح كل واحد يغلق عليه بابه ويجلس أمام التليفزيون ، فنما ذلك من مشاعر الفردية بقدر ما قطع فى الأواصر الاجتماعية واصبح من المألوف ان يقابل الجار جاره فلا يعرفه ، واذا عرفه فلا يحييه .

وهذا كله لا ينفى ان التليفزيون يمكن ان يكون اكبر اداة تشيع الثقافة والمعرفة وتنقل الى المشاهدين الندوات والمداولات والمحاضرات الخ .. بحيث يكون معلما لمن ليس له معلم . ولكن الظاهرة المؤسفة ان الجمهور المصرى بحكم العوامل التى تحكمت فيه اصبح ينظر الى التليفزيون كجهاز تسلية واشباع الشهوات . وقد لا يتردد فى غلق الجهاز عند عرض المشاهد الجادة والثقافية ، ولو كان المسئولون يريدون خدمة الشعب حقا ، ويستهدفون مصلحته لما عسر عليهم علاج هذه الظاهرة ولكنهم لا يريدون ذلك ويفضلون ان يستهلك التليفزيون طاقات وعواطف الناس فى هذا الغثاء الذى لا يفيد ولكن يمتص الوقت والنشاط ويحول التفكير الى مجالات هابطة . وليس من البعيد ان يكون فى اصل مثل هذه السياسة فكرة عن «اجهاض» الاتجاهات السياسية لدى الشعب وارادة العمل لاصلاح الأوضاع ..



ومن العوامل التى اثرت على المجتمع المصرى رياضة كرة القدم ، التى كانت موجودة فى الحقبة البورجوازية ولكنها فى المرحلة الناصرية اكتسبت اهمية لم تكن لها من قبل ثم جاءت مرحلة السادات - مبارك فاعطتها اهمية اكثر مما اعطتها الناصرية خاصة وان التليفزيون مكن من نقل المباريات ، وأصبح من المألوف ان ينقل التليفزيون مباراتين أو اكثر فى اليوم الواحد ، وربما ينقل بعضها بالقمر الصناعى كما لو كانت من جلائل الاحداث ، وصدرت صحف عن الناديين الكبيرين (الأهلى والزمالك) رزقت من الانتشار ما لم يتحقق للصحف الجادة . وذُلل كبار اللاعبين واصبحوا من نجوم المجتمع - كما اصبحت المباريات الدولية وكأنها مناسبات قومية كبرى يحضرها رئيس الدولة والوزراء والكبراء ، فاذا قدر للفريق المصرى الانتصار هرع هؤلاء جميعا يبرقون للرئيس بالتهنئة كما يبرق الرئيس نفسه للفريق بالتهنئة ، وروت احدى الصحف «رأينا فى التليفزيون الجنزورى نائب رئيس الوزراء يرقص عندما احرز الأهلى هدفا فى مرمى الهلال» (الأحرار - ٨٧/١٢/٢٨ ص٧) ويستطرد الكاتب «وطار رئيس الوزراء ونوابه الى مكاتبهم ليرسلوا برقيات التهنئة للرئيس رغم انهم شاهدوا المباراة بجواره ثم سمعنا عن البرقيات كيف تهدر أموال الشباب فى التهانى والاحتفالات . وقد اصيب اغلب شعبنا بالارتكاريا عندما شاهد كيف يتمسح حزب بلا جماهير فى شعبية لاعبى الأهلى

والزمالك» . فهل هناك صغار يمكن ان يلحق نظام حكم كهذا . وفي الوقت الذى تندر العملة الصعبة وتبذل الدولة كل جهودها لتوفيرها ، تستقدم اندية كرة القدم مدربين من الخارج بمكافأت باهظة وعشرات الألوف من الدولارات ، كما يشغل الناديان الكبيران ايضا مبان فسيحة وواسعة .. كل هذا وفريقنا لا يحسن إلا «العك الكروى» على حد تعبير النقاد الرياضيين . لا يتقدم خطوة إلا ليتخلف خطوتين . وتطرقت الى اللاعبين اتهامات الخيانة والفساد والارتشاء ، وحتى لو اصبحنا ابطال العالم فى كرة القدم ، فأى قيمة لهذا فى معايير التقدم الحقيقى . ان المبرر الوحيد لاحتفال الدولة بكرة القدم هو رغبتها فى شغل الشباب بما يلفت انتباههم عن قضايا السياسة والحكم والاوضاع الخ .. وإيجاد «انتماءات» و«تحزبات» و«تعصبات» على أسس النوادى المختلفة .

وواصلت الفنون مسيرتها نحو اشباع الشهوات ومرت السينما بفترة تشبه الفترة التى مرت بها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وظهور اثرياء الحرب . وكان اثرياء الانفتاح اكثر فجاجة وفجورا من اثرياء الحرب ، فظهرت سلسلة من الافلام الهابطة ، وان كانت قد طرقت باب المجالات السياسية كنوع من التغيير ، وبعد ان زكمت الانوف رائحة الارهاب والتعذيب الناصرى .. وكان المسرح اكثر تجاوبا مع الانفتاح ، كما كان الانفتاح ايضا اكثر تجاوبا معه اذ المسرح يقدم الممثلين باشخاصهم بلحمهم ودمهم ، وهو اكثر اقناعا من الصور التى تقدمها السينما كما يمكن ان تتبادل النكات !! والخروج على النص ، ومن هنا ازدهر المسرح واصبح هناك روايات تعرض لعدة سنوات وارتفعت قيمة التذاكر الى عشرين جنيها للتذكرة أو أكثر ، ورواد هذه الروايات هم الانفتاحيون والعرب الذين يكون من العناصر التى تشجع بعضهم على السياحة في مصر هذا النوع من الفنون الذى لا يجدونه فى انجلترا أو فرنسا أو غيرها من الدول الاوروبية والامريكية .

وتخلص المجتمع المصرى من «الحانة» الرخيصة وصالات روض الفرج وكباريهات عماد الدين التى كانت موجودة فى المرحلة البورجوازية وحلت محلها ملاهى شارع الهرم والنوادى الليلية التى تلحق عادة بالفنادق الكبرى التى تستقبل السياح والاجانب ، ولم تعد الراقصة تستهدف اظهار اكبر مساحة عارية من جسدها ولكن توشية الجسم باكسسوارات عديدة براقة . وانتقلت الحركة – الى حد ما – من

البطن الى الساق ، وظهرت مجموعة من الراقصات اللائى طورن الرقص الشرقى مع الاحتفاظ بخصيصته . ولم يعد روادها من الطبقات الشعبية التى لا يمكن ان تدخل النوادى الليلية ، ولا تسيغ برامجها ، واقتصر جمهورها على الانفتاحيين والعرب والسياح . ولكن الرقص ظل موجودا فى الحفلات العامة والمناسبات الخاصة .



كل هذه القوى التى كانت تعمل سلبا وايجابا لتوهين خصائص الجدية والالتزام فى المجتمع واعلاء الاثرة والأنانية وارواء الشهوات ومراكمة الثروات .. أشاعت التفكك بحيث وجدت فى المجتمع المصرى ظواهر لم تكن موجودة ، ولم يكن ليتصور وجودها . من ذلك ، ما كتبه احد القراء الى جريدة الاهرام :

«شهدت يوم الاربعاء ١٩ يناير الماضى موقفا يثير الدهشة فقد كنت اركب اوتوبيس رقم ٥٢ الألف مسكن – التحرير وكان السائق يضع امامه كاسيت وفى نهاية الاتوبيس وبجوار الكمسارى توجد سماعة وكانا يستمعان الى بعض موسيقى «الرقص الشرقى» ولم يكن هذا غريبا لكن الغريب هو ما حدث فى محطة العباسية اذ صعدت سيدة الى الاتوبيس ووجدت الموسيقى الشرقية الراقصة فأخذت ترقص رقصا شرقيا بديعا فشدت انتباه السائق والكمسارى والركاب معا حتى كادت تحدث كارثة .. فما معنى هذا .. وكيف يسمح بذلك فى المواصلات العامة» .

وكشفت قضية الفنان بليغ حمدى عن صورة مما كان يجرى فى بعض بيوت الفنانين والفنانات ، واصدرت المحكمة حكمها بمعاقبة الموسيقار بليغ حمدى بالحبس سنة مع الشغل وكفالة ١٠٠٠ جنيه لوقف التنفيذ .

وقالت المحكمة فى حيثيات حكمها وهى تستعرض ظروف الواقعة وطلبات الدفاع ان المحكمة وهى تتناول تلك الدعوى بحكمها وما أحاط بها من ظروف وملابسات ووقائع ، بدأت بحفل صاخب اقامه المتهم الأول بليغ حمدى بدأ من غروب الشمس وامتد الى مطلعها تتقارع فيه كئوس الخمر بين ايدى سكارى وتمايلت رؤوسهم وتراقصت اجسادهم على انغام المتهم الأول وانتهى بانفراد المتهم عبدالمجيد توردى بالمتوفاة سميرة مليان فى حجرة مغلقة ثالثهما فيها الشيطان وسقوطها بكيفية لا يعلمها إلا الله والسيد الطبيب الشرعى القائم بالتشريح ، وتناولت المحكمة بالشرح

كيفية ثبوت الاتهام بالنسبة لبليغ حمدى فقالت : ان ثبوت الاتهام أساسه عدة عناصر مادية منها وجود سميرة مليان بمسكن بليغ حمدى الذى انكر صلته بها فى بادىء الأمر وتناولهما لأقداح الخمر الواحد تلو الآخر على نحو استرعى انتباه من حضر الحفل وثانى تلك العناصر انصراف المدعوين وبقاء المتهم الخامس عبدالمجيد توردى والمغربية بالاضافة الى رب البيت وتابعيه وثالث العناصر انفراد المتهم السعودى بالمغربية بحجرة نوم تخص شقيقة بليغ حمدى واحكام غلق بابها خلفها ثم تلك الهيئة التى خرج بها السعودى وهو نصف عارى أما آخر تلك العناصر فهى الهيئة التى وجدت عليها المتوفاة عارية تماما مما لا يدع مجالا للشك بأنها كانت على تلك الهيئة بالغرفة والمتهم النصف عارى .

وأضافت المحكمة وهى تستعرض حيثيات حكمها بالادانة انه من جماع ما تقدم فإنها تستخلص علم المتهم الأول بليغ حمدى الذى سمح للسعودى وسميرة مليان تحت سمعه وبصره ومن تجرد السعودى من ثيابه اللهم إلا القليل منه الذى يستر عورته وتجرد المتوفاة من كافة ملابسها وان كان هناك بصر لاستطاعت المحكمة ان ترى خلف ذلك الباب المغلق أو كانت لها بصيرة لتيقنت من انه قد هم بها وهمت به لولا ان جاء قضاء الله لترديها وتلقى جزاء بما كسبت .

وأجرت مجلة صوت العرب (١٩٨٨/٢/١٤) ص٣ استبيانا عن صورة الوعى عند الجيل الجديد قدمته : نحن ندق بقوة ناقوس الخطر . ومن لا يصدقنا فليقرأ التفاصيل ليرى بنفسه ما وصلت اليه صورة الوعى عند الاجيال الجديدة . ان ملامح هذه الصورة تقول ان الريان وتوفيق عبْدالحى وسهير زكى يمثلون المثل الأعلى لهذا الجيل الجديد ، وان ٥٨٪ من الشباب يجدون ان الحل الأمثل لمشكلتهم الاقتصادية فى السفر الى الخارج و٢٦٪ لا يقرأون فى الصحف سوى برامج التليفزيون و٣٦٪ يشكل المظهر اهتمامهم الأول .. وتستطرد

... فالصورة التى انتهت اليها الارقام مفزعة ، قبل ان تكون مثيرة أو مدهشة . بل ان مفردات مثل : الاثارة أو الدهشة ، قد لا تبدو قادرة على ان تعكس بدقة عمق هذه النتائج والدلالات .

ماذا تقول الصورة ، وماذا يفزع فيها ..؟ ان ملامحها تقول دون تردد ، اننا

لم نواجه تجريفا منظما لأراضى مصر الخصبة ، على امتداد حقبة ماضية ولكننا واجهنا ، بوضوح تجريفا منظما لطبقات كاملة ، من وعى الأجيال المصرية الجديدة وان ذلك - ايضا - لم يكن من قبيل المصادفة العشوائية ولم يكن مجرد نتائج جانبية للزلزال الاجتماعى الذى ادى الى سقوط طبقات اجتماعية كاملة من حالق ، بفعل معاول الانفتاح الاستهلاكى ، وسيادة قيم القوى المغامرة ، التى قفزت من قاع الهرم الاجتماعى الى قمته .

إننا لا نتحدث عن قلة الوعى ، أو محدودية الثقافة المترتبة على ارتفاع سعر الكتاب ، أو سوء مناهج التعليم أو عن تسطيح الثقافة فى بعض وسائل الاعلام ، أو عن انصراف الناس على همومهم الحياتية التى تحول دون ان تتحول المعرفة أو الثقافة بين ايديهم الى خبز .

كما اننا لا نتحدث عن وعى ناقص ، أو غائب ، أو مخدر فالأمر غير ذلك تماما ..

اننا بوضوح نتحدث عن وعى بديل ، يناقض قيمتين متصلتين فى التاريخ الاجتماعى المصرى هما : قيمة العمل ، وقيمة العقل ..

ما يفزع - اذن - فى نتائج هذا الاستطلاع ثلاثة ظواهرمحددة :

- تغيير شامل فى صورة البطل ، أو القدوة ، أو النموذج ..
- تغيير واضح فى مصدر المكانة ، أو المرتبة ، أو الحظوة الاجتماعية .
- تقلص واضح فى روابط الانتماء .

وكانت استمارة الاستبيان تتضمن عددا من الاسئلة ذات الاختيارات والبدائل مثل : من هو المثل الأعلى (صاحب شركات الريان ، عادل امام ، عثمان احمد عثمان ، زكى نجيب محمود ، توفيق عبدالحى ، سهير زكى ، يوسف ادريس) . ما هى الهدية التى اهديها لصديقى (عطور - كتاب - كاسيت) . الاشياء التى اهتم بها بالدرجة الأولى (المظهر - اختيار الاصدقاء - قضاء أوقات الفراغ - العمل أو الدراسة)

وأوردت المجلة نماذج من الاجابات ، نورد بعضها بعد حذف الاسماء :

● .... ٢٣ سنة ، طالبة بمعهد التعاون - مثلى الأعلى الراقصة سهير زكى ، ومظهرى هو أول اهتماماتى وزوج المستقبل لا بد ان يكون غنيا جدا .. ولا اعلم شيئا عن من لهم دور فى حياة مصر .

● .... ٢٦ سنة - طالبة - ليسانس اداب - ما أقرأه فى الصحيفة اليومية هو وظائف خالية ولا افضل الدخول فى أى حزب لأننى لا اهتم بالسياسة ، واليابان هى الدولة التى يمكن لمصر ان تعتمد عليها .

● .... ٢٧ سنة - طالب - بكالريوس تجارة ، مثلى الأعلى هو الريان .برامج التليفزيون هى ما اقرأه فى الصحف . وأفضل الانتماء للحزب الوطنى لأن غيره من الاحزاب لن تصل الى السلطة فهو بيده مقادير الامور .

● .... ٢٦ سنة ، مهندس مدنى افضل مائدة الخطيب ، والريان هو مثلى الأعلى ، ومظهرى هو أول اهتماماتى .. لا افضل دخول حزب لانها تتكلم فقط .

● .... ٢٣ سنة ، طالبة ، ليسانس اداب ، افضل مائدة شريهان وعادل امام مثلى الأعلى ، اقرأ برامج التلفزيون ، واسمع الاغانى الاجنبية واشاهد افلام الحب .

● .... ٢٦ سنة ، الريان مثلى الاعلى ، لا افضل الدخول فى أى حزب ولا توجد لدى اهتمامات سياسية .. تذكرة مباراة كرة هى ما افضل شراءه ، علاقة مصر بعدم الانحياز هى التى يجب ان تدعمها مصر .

● .... ٢٠ سنة ، المنزلة ثانوية عامة .. افضل مائدة الخطيب .. الريان هو مثلى الاعلى ، افضل افلام العنف ، افضل شراء تذكرة سينما .

● .... ١٨ سنة ، طالبة ، لا افضل دخول أى حزب ، لانهم لا يفعلون شيئا ، المظهر هو أول اهتماماتى ، افضل زوج غنى ، وافضل الاغنية الاجنبية ، مثلى الأعلى عادل امام .

★ ★ ★

وكان التغريب من ظواهر التفكك الاجتماعى الذى ساد هذه الحقبة وهو المقابل الحضارى للانفتاح الاقتصادى وجاء بكل شاذ وغريب ومثير . فالاغلبية الساحقة من المحال الجديدة تحمل اسماء غربية ، انجليزية أو فرنسية ، وهى تكتب بلغتها جنبا الى جنب الحروف العربية دون تعريب ، وفى بعض الحالات لا تكتب بالعربية وأوقعت احدى المحاكم غرامة على احد المحال لكتابته اسمه باللغة الانجليزية دون العربية ، تنفيذا لقانون يكاد يكون نسيا منسيا ، ولم تنج من أثر التغريب حتى مؤسسات اسلامية . وعندما تحول طالب بكلية طب الأزهر اسمه سيد بعملية جراحية الى فتاة فانه لم يغير اسمه الى «سيدة» وهو الاسم الطبيعي فى هذه الحالة ولكن الى «سالى» ! .

واصبحت «المودات» الاجنبية فى الزى والسلوك هى المثل الأعلى للشباب ، بينما اختصر عدد كبير من الشباب الطريق ، فهاجروا الى أوروبا وشجعت الدولة حينا هذه النزعة لأسباب تعود اليها بالدرجة الأولى .

وفى أوروبا اصبح هؤلاء الشباب ، ومعظمهم من خريجى الجامعات من مهندسين أو أطباء .. ضحية استغلال اصحاب الأعمال . وانتهى الحال بمعظمهم الى غسيل صحون المطاعم ، لأن هذه المهنة تضمن لهم غذاء .. وفى بعض الحالات مأوى ، بينما احتكر الطلبة المصريون حرفة توزيع الصحف فى النمسا ، واضطرت الارستقراطية الجامعية ان تحنى رأسها وتنسى شنشنتها إزاء عوامل الحرمان والحيرة والتمزق التى جعلت هؤلاء الطلبة يقبلون هذه المهن الوضيعة نظير ان يستمتعوا برؤية المجتمع الأوروبى وما يفيض به من مجالات للاستمتاع وعاد معظمهم مفلسا .. ساخطا وان كان قد ارضى فضوله ، واشبع نهمه .

ونشرت احدى الصحف تقريرا عن ظاهرة الاغتراب جاء فيه :

«جنون الكرة .. عشق الفوضى .. هوس الأفلام الجنسية .. ادمان السموم البيضاء .. الحفلات الماجنة .. الملابس الخليعة .. التسريحات الغربية .. الموسيقات الصاخبة .. اعلام امريكا فوق السيارات والدراجات وعربات «الكارو» .. صور مارادونا ومايكل جاكسون على صدور طلاب الجامعة .. وعلى الدفاتر المدرسية لطلاب ثانوى بدلا من الارشادات الدينية والأناشيد الوطنية ..

هذه العادات المدمرة والتقاليع الغربية .. لماذا غزت قلوب وعقول شبابنا ؟ .. هل السبب التربية الأسرية أم اجهزة الاعلام أم المدارس الاجنبية أم مناخ عام انقلبت فيه الموازين وتضافرت فيه الجهود لاقتلاع جذور الانتماء وتشويه الثقافة وافساد الذوق العام ؟!

لفتت نظرى فتاة فى المرحلة الثانوية تعلق صورة اللاعب الارجنتينى «مارادونا» على صدر زيها المدرسى فسألتها عن سبب ذلك .. فقالت : مارادونا «رجله من ذهب» اتريدين ان اعلق صورة أبو الهول .

سألت احد الشباب ماذا يعجبك فى مايكل جاكسون وفى موسيقى الديسكو فقال «مايكل جاكسون» برقبة المطربين المصريين .

قابلت فتاة مصرية جامعية ترتدى فستانا غريب الشكل خليعا جدا .. سألتها عن سبب اختيارها لذلك الفستان فأجابت بفخر ان هذا هو آخر الموضات فى باريس التى انتظرها من العام للعام !!

وبلغ تأثرنا بالغرب وبالغربيين حدا كبيرا وخطيرا دفع بعض الأطفال الى وضع أعلام الولايات المتحدة على دراجاتهم والغريب اننى شاهدت يوما حمارا يجر «عربة كارو» وعلم امريكا يرفرف فوقها . فسألت صاحب «الكارو» لماذا اخترت هذا العلم بالذات وما اسم الدولة صاحبة هذا العلم ؟ . فجاءت اجابته ساذجة وبسيطة «ابدا انا لقيت علم شكله حلو .. عجبنى فوضعته على الحمار ؟!» .

القرية المصرية تفقد مقوماتها :

بعد ان تخلل الفساد المجتمع الحضرى ووصل الى اعماقه ، امتد الى القرية والمجتمع الريفى ، وعندما يصل الفساد الى القرية ، فان هذا يعد اعظم خطر يمكن ان تتعرض له مصر ، «ان القرية كانت هى الخزان البشرى لشعب مصر والمستودع الحضارى لروح مصر . وكانت هى التى تمد المدن والحضر بالأفواج - جيلا بعد جيل - من الشباب الذى تأصل فى بيئتها . وقبل ان يفسد هذا الجيل أو يخضع لمغريات المدينة كانت القرية ترسل جيلا آخر يجدد شباب المجتمع الحضرى ويحول دون تهاويه أمام المغريات والمفسدات ، وهلم جرا . كانت القرية تمثل «روح مصر»

وكانت الفلاحة هى الرمز الحقيقى لمصر واليها يعود - اكثر من الرجل - الحفاظ على مقومات الشعب . وأفضل ما فى الأسرة المصرية من تماسك وتراحم وصلابة . وقد قاومت القرية كل صور الفساد على مر العصور وحمت الشخصية المصرية من ان تذوب أمام الغزوات والفاتحين .

وكان الذى حمى القرية المصرية ومكنها من التصدى والبقاء ثلاثة عوامل مترابطة : الأول الايمان بالاسلام الذى زود الفلاح بالانتماء والعقيدة وأشعره الرضا والاستقرار النفسى وقدم اليه محورا تدور عليه حياته خاصة وان هناك توافقا ما بين الشعائر الاسلامية ونمط الحياة الريفية ، كما سيلى ، والثانى القدرة على التكيف - فالفلاح المصرى بحكم استمرارية الحياة الزراعية لآلاف السنين طوع حياته ، واخضعها للضرورات التى حكمت بها الظروف السياسية والاقتصادية التى جعلته هدفها بحيث استطاع ان يتصدى لها ويواصل حياته . ولم يكن ليتم هذا لولا قدرته على التكيف ، وتحمله لصعوبات ومتاعب عديدة والنزول باحتياجاته الى الحد الأدنى . وقد عاش الفلاح المصرى حياة رضية متقشفة صارمة ، لألف عام على الأقل بفضل ما أمده به الاسلام من قوى نفسية وروحية اضاءت حياته المظلمة واغنت معيشته الفقيرة وأقامت التقشف على مبدئية «ما عال من اقتصد» وهو الحديث الحاكم الذى ترجمه الفلاح بلغته «على قد لحافك مد رجليك» وكانت هذه الحياة التى تقوم على المعاناة والتقشف والتضحية ، مستحيلة لولا الايمان الدينى .

والعامل الثالث العمل ، وفى هذا العامل نرى التوافق ما بين شعيرة الصلاة الاسلامية والتوقيت وتقسيم اليوم . فلكى يصلى الفلاح الفجر كان لا بد ان يستيقظ قبل الشروق . وما أن يتم الصلاة والافطار حتى تشرق الشمس ويبدأ عمله الذى ينتهى مع غروبها . ويكون عليه ان يظل حتى يصلى العشاء ويتناول الوجبة الرئيسية وينام ليبدأ يوم جديد بالمنوال نفسه ، وربما كانت الفترة ما بين المغرب والعشاء هى فترة الراحة أو الاسترخاء فى حياة الفلاح ، أما ما خلاها ، فهو العمل ، وظلت الحياة الريفية تسير على هذا المنوال حتى أواخر المرحلة البورجوازية على ما أشرنا فى الفصول الأولى من هذا الكتاب وعندما جاء عبدالناصر بدأ أول هجوم جذرى على مقومات القرية ، مع عداوته للاسلام وارهابه للذين يعرف عنهم حسن الايمان فالقى ذلك سحابة لوثت صفاء سماء القرية ، ثم انتزع من كل قرية ابنا أو أكثر من ابنائها

وزج به الى المعتقلات ، وعمد عبدالناصر لكى يوهن المقوم الاسلامى الى اعلاء عوامل الفساد والتخريب . فدفع بالقيم الاشتراكية الى الصدارة ، وأعلى من شأن الفنانين والمغنيين قدر ما هاجم علماء الدين والمتفقهين . واستخدم كل القوى والامكانيات لتلويث الفكر الاسلامى وكان بعضها يمكن ان يكون اداة خير وتقدم ، مثل الترانزستور الذى مكن الفلاح من ان يعلق «الراديو» على أى شجرة فى الغيط ليستمع اليه وهو يعمل . وهو أمر لم يكن ليحلم به من قبل . ومثل تعميم التعليم ودخول ابناء وبنات الفلاحين المدارس فهذه كلها كان يمكن ان تمثل تقدما . لولا ان الراديو كان يطلق إذاعات تخضع لتضليل احمد سعيد وتفاهة المسلسلات والتمثيليات والاغانى المصرية ، وكان ذلك اشبه بسنان رمح اخترق درع القرية ، ووصل الى جسم الفلاح كما كان التعليم يبعد التلميذ عن قريته ويقطع أواصره بها ويدخل أولى بذور «الاغتراب» .

وهزت الحقبة الناصرية مجتمع القرية والأسس التى كان يقوم عليها . ولكن الأثر كان سلبيا ، بمعنى انه وان زعزع الثقة فى القيم التى يقوم عليها ، وأوهن الروابط التى يرتبط بها . الا ان الكيان ككل ظل قائما باستثناء فكرة الهجرة والفرار من القبضة الحديدية للحكم الناصرى التى لم تفلت القرية ، خاصة وان الدفعة المحدودة الأولى من الاخوان التى هاجرت سنة ٤٨ اثبتت نجاحا وشغل اصحابها مناصب مرموقة فى السعودية والكويت والامارات ، أو اكتسبوا ثروات نتيجة دأبهم وأمانتهم .. وجاءت نقطة التحول فى أعقاب حرب رمضان وصعود اثمان برميل البترول الى ما يقارب عشرة اضعاف ما كان عليه اذ انهالت الأموال على السعودية ودول الخليج ، وليبيا ، والعراق ووضعت هذه الدول خططا طويلة للتنمية واستثمار جانب من عوائد النفط فى مشروعات صناعية ، أو معمارية أو زراعية وتفتحت أمام الفلاحين المصريين أبواب الهجرة .

وكان المجتمع الريفى قبلا مجتمعا مغلقا ، وكان من ابرز خصائصه الارتباط بالأرض والعزوف التام عن تركها ، وعندما كان الفلاح يترك القرية الى المدينة فانه كان «يتغرب» ولم يكن متصورا ان يهجر الفلاحون القرية ويهرعوا افواجا ، وفى كثير من الحالات ، بنات الفلاحين من مدرسات أو ممرضات الخ .. للسفر الى الدول العربية النفطية ، ولكن هذه الظاهرة بدأت فى الظهور فى الخمسينات عندما أوهن

عبدالناصر المقوم الأعظم للقرية ، والمحور الذى تدور عليه حياتها ، وهو الاسلام ، ثم جاء مع حرب ٧٣ التضخم والغلاء من ناحية .. والاحتمالات الوردية التى تنتظر المهاجرين من ناحيةَ اخرى . فبدأت القرية المصرية تفقد رجالها حتى اصبحت الهجرة نزيفا حقيقيا فرَّغ القرية من رجالها . ثم غيرً من تكوينها تغييرا تاما . فلم تعد فكرة العمل والتقشف والتضحية مقبولة بعد ان تزعزعت «المبدئية» التى كانت تساندها وتقوِّى الفلاحين على تحملها . واصبح المثل المنشود هو ان تكون القرية صورة مصغرة للمدينة ، ولما كان تحقيق ذلك مستحيلا ، فان القرية المصرية بحكم عدد كبير من العوامل فقدت صورتها كقرية دون ان تصبح مدينة ، ففى البيوت التى بنيت حديثا على انقاض الأكواخ القديمة ، والتى استخدم فى بنائها الاسمنت والحديد ، يوجد التليفزيون ، والثلاجة ، والغسالة ، ولكن بدون صرف صحى . وكان الفلاح محروما من هذه من قبل ، وفقيرا معدما ، ولكنه لم يحس ابدا مرارة الفقر لان نفسه كانت عامرة بقيم اسلامية تعوض فاقته المادية وتجعله يكيف احتياجاته بما يتفق مع موارده فكانت له «ثلاجته» الريفية الخاصة ، وكان له الفرن الريفى التقليدى وكان يقنع بالراديو الترانزستور قبل دخول الكهرباء . ولكن قوى الهدم الناصرية افقدته المناعة ، فلما جاء الاغراء «اندلق» واستسلم . وهاجر .. حتى اذا ادخر مبلغا كافيا عاد .. لا ليزرع ويقلع . ولكن ليبدأ حياة كلها تطلعات ، لا يكفى اشباعها ما جاء به . كما ورط نفسه فى استثمارات وأعمال تتأثر بعوامل اقتصادية لا يستطيع ان يتحكم فيها ، أو يلم بها .

وفى تحقيق صحفى اجراه الاستاذ عزت السعدنى (الاهرام ص٣ - ٨٨/٣/٢٦) فى احدى قرى مصر تحت عنوان «الفلاح المصرى ينقرض» يقول العمدة :

الدنيا اتغيرت يا سعادة البيه . الفلاح ما بقاش هو الفلاح بتاع زمان . ترك الأرض وراح اشتغل ساعى فى الحكومة يجيب ورقة ولاّ يودى ورقة . وألا عامل فى مصنع ، والأولاد سافروا العراق والسعودية والكويت والاردن بيشتغلوا أى حاجة .. عامل ، بنا ، نقاش ، سباك ، سواق ، كهربائى .. اى حاجة إلا الزرع والقلع ..

قلت : وسابوا الأرض لمين ؟

قال : للستات يا بيه والأولاد الصغيرين اللى فى المدارس .. واللى بيعزق فى الارض دلوقت عمال الواحد يوميته من خمسة جنيه وانت طالع .

قلت : لحد كام وانا طالع ؟

قال : لحد عشرة جنيه أيام المواسم .

وينتقل المحرر الى الفيديو الذى يوجد فى بعض البيوت ولكنه اكثر فى القهوة ، فيذهب الى قهوة المعلم عصفور التى كانت أصلا زريبة للبهائم تحولت بفعل التطور الى «حظيرة عصرية» .

قلت لعصفور : يا معلم بتسهروا لأمتى ؟

قال : ما فيش ميعاد هنا للغلق والفتح زى مصر . على كيف الزباين ساعات لحد اتناشر ووحده بعد نصف الليل .

سألته : انت القهوة الوحيدة اللى فيها فيديو .

قال : فيه عندك سلامة وعثمان وغرباوى ..

واخذ المحرر يعد المشاهدين ، كانوا ٤٦ لو ضربناهم فى اربعة مقاهى لوصل العدد الى ٢٠٠ تقريبا من اهل القرية يسهرون حتى الواحدة صباحا أمام الفيديو فضلا عن الذين يسهرون فى البيوت .

سألت واحد من السهرانين : بتشتغل ايه ؟ قال انا عندى عربية نصف نقل شغال عليها ! قلت : بتاعتك ؟ قال : ايوه من عرقى وتعبى خمس سنين فى العراق .. قلت : قبل كده كنت بتشتغل ايه ؟ قال : فلاح فى الارض بتاعتنا .. قلت : كام فدان ؟ قال : ثلاثة فدادين و ١٠ قراريط .. قلت : مين بيزرعهم دلوقت قال : بنأجر مزارعين باليومية ! .. قلت : بكام الواحد فى اليوم ؟ قال : حسب الموسم من ثلاثة جنيه لحد ثمانية جنيهات ! قلت : هل معك اخوة ؟ قال : أهم قدامك الاثنين حسنى وعبد الفتاح .. الاثنين سافروا برضه .. واحد اشتغل نقاش فى السعودية .. والثانى اشتغل فى المعمار !

أوجه سؤالى هذه المرة الى عبدالفتاح : عملت ايه بعد ما رجعت ؟ قال : بنيت فوق حته من ارضنا بيتا بالطوب الأحمر والاسمنت المسلح واتجوزت .. وبتاجر دلوقتى فى الاراضى !!

التفت الى حسنى : وانت ؟ قال : شرحه .. اتجوزت وبنيت مزرعة دواجن فوق ثلاثة قراريط من ارضنا !! قلت : بتكسب ؟ قال : دلوقتى لأ .. أنا قفلتها بالضبة والمفتاح لما نشوف حل لمشكلة العلف !!

ملحوظة من عندى : فى دراسة اعدها محمد نبيه المدرس المساعد بجامعة المنيا ان البناء فى الاراضى الزراعية قد التهم نسبة كبيرة من الارض الزراعية .. وان ٧٨٪ من هذه المبانى قد بنيت بدون ترخيص .. و٨٠٪ منها من دور واحد ٨٪ منها بدون دورات مياه و٩٥٪ منها بالطوب الأحمر و٥٤٪ منها بالاسمنت المسلح .. وان الكهرباء دخلت ١٨٪ من هذه المنازل و٧٪ دخلتها المياه العذبة !!

وذهب المحرر ليتجول فى الحقول .. فلم يلق احدا .. لا احد فى الغيطان .. حقيقة لم اقابل فلاحا واحدا ! .. دون ان اسأل مرافقى برعى الصغير .. عرفت السبب .. انه شيطان المسلسلات التليفزيونية النكدية فى المساء .. والأفلام العربية المكررة .. والافلام الهابطة التى تتسلل الى النفوس بالشر والى العقول بالبلاهة والهبوط والتى تحمل اسم افلام الفيديو !!

زمان .. قبل الكهرباء والتليفزيون والفيديو .. كان الفلاح ينام بعد صلاة العشاء ويغط غطيطا .. ويستقبل الشمس فى حقله تقول له صباح الخير يا صانع الخير !!

أول فلاح قابلته فى الحادية عشرة صباحا .. كان يتثاءب وهو ينزل من فوق دابته ..

قلت له : هو ما عندكش شغل يابا ؟

قال : الشغل موجود .. لكن الأولاد سابونى وسافروا وانا باشتغل دلوقتى لوحدى وكل واحد بيبعت لى قرشين كل شهر .. واهى الحكاية ماشية ومستورة .

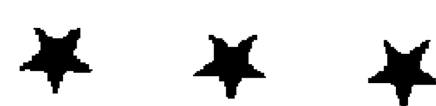
ملحوظة من عندى : فى دراسة للدكتورة كريمة كريم الاستاذة بكلية التجارة

جامعة الازهر قالت فيها ان متوسط دخل الفرد فى الريف قبل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج كان ٣٧,٦ جنيه عام ١٩٧٠ وزاد الى ١٤٢,٨ جنيه عام ١٩٨٥ وان دخل الفرد فى الريف بعد اضافة التحويلات اليه ارتفع من ٣٧,٧ جنيه عام ٧٠ الى ٢١٤,٩ جنيه عام ٨٥ وان النسبة قد ارتفعت من ٣,٣٪ عام ٧٠ الى ٧٠,٩٪ عام ١٩٨٥ .. من هنا يتضح مدى الارتفاع الذى حققته التحويلات من الخارج فى متوسط دخل الفلاح المصرى الآن !

كان لدخول الكهرباء اثر كبير فى تغيير انماط الحياة داخل القرية .. ولكنها لم تتطور حضاريا .. بل اصبحت كالتى رقصت على السلم .. لا هى اصبحت مدينة ولا هى بقيت قرية كما كانت !

الهجرة الى الدول العربية قلبت كيان القرية .. ولم يعد يهتم احد بالزراعة واما العائدون ومعهم أموال بلا حصر . فقد اتجهوا الى : ١ - شراء أراض ليست بنية زراعتها ولكن فقط تملكها والاتجار فيها باعتبارها ثروة ، ٢ - شراء عربات نصف نقل أو جرار زراعى أو تاكسى ارياف بالنفر والعمل عليه واستثماره وهو يعطى عائدا اكبر من زراعة الأرض ، ٣ - بناء البيت من الطوب الأحمر . ٤ - الالتجاء الى التجارة ، فتح بوتيكات أو مزرعة دواجن أو السمسرة فى العقارات ! ٥ - الجواز لأول مرة أو مرة أخرى !

وقد اتضح لى انه من بين ٣٦١٨ من العاملين هنا يوجد ٢١١٥ يعملون فى فلاحة الارض و٢٢٦ فى اعمال النقل و١٢٦ فى الاعمال الكتابية و١١١ فى البيع والشراء والباقون مهن اخرى مختلفة غير الزراعة !» انتهى



الافــلاس والديــون :

لم يكن غريبا ان تتعرض البلاد للافلاس الاقتصادى ، وان تُضطر للاستدانة التى تؤخر سقوطها ، وان جعلته امرا مقضيا ، فقد كانت الحقبة كلها مسيرة ضالة بدأت بالتخريب المعنوى والاجتماعى والحضارى الذى مهد للتخريب الاقتصادى . ومكنه ان يستشرى ويتفاقم . وقد بدأ التخريب الاقتصادى بظهور فكرة «النهب» وتقبل الضباط لها - وكما قلنا فان اموال وممتلكات وقصور اسرة محمد على كانت تستحق المصادرة ، ولكن على ان تكون لحساب الشعب ، ونتيجة لطغيان وظلم هذه الأسرة فتكون المصادرة نوعا من «اغتصاب المغتصبين» ولكن الذى حدث هو انها اغتصبت لحساب المغتصبين انفسهم وليس لحساب الشعب ، وحدث هذا لأن ضباط الانقلاب لم يكن لديهم «ايديلوجية» وهو امر اعترف به عبدالناصر نفسه أكثر من مرة - وانهم كانوا يمثلون البورجوازية الصغيرة التى تدور قيمها كلها حول الفرد ، وما تهوى الانفس فسهل عليهم ان يقنعوا انفسهم انهم هم الشعب .

وعندما انتهت عمليات النهب ، فى الأيام الأولى للثورة ، وفى اعقاب قوانين يوليو سنة ٥٩ بدأت مأساة الادارة فقد عهد بادارة المؤسسات والشركات والمصانع الى «أهل الثقة» من ضباط ومحاسيب وأتباع ويمكن لنا ان نتصور مدى قدرة مديرين كل ملكاتهم تملق عبدالحكيم عامر . فأضيف الى عملية النهب العقم فى الادارة . وما قيمة ان ينشىء عبدالناصر الف مصنع اذا وضع على رأسها ضباط عاجزين يجعلون أكثر الأعمال الاقتصادية «ربحية» خاسرة : المواد الغذائية ، الركوب والنقل ، السينما ... ويحققون المفارقة : منشآت خاسرة وادارة كاسبة ! وعندما يتعرضون للمساءلة لا يخسرون شيئا من جيوبهم ويحولون من ادارة شركة الى ادارة شركة اخرى .

على ان جناية العهد على الادارة لم تقتصر على الادارة العليا لأن سياسة الدولة فى تحمل مسئولية توظيف الخريجين حملت الاقتصاد والانتاج بعبء عقيم غير منتج ، بل معوق للانتاج ، وفكرة ان «العمل حق» وان مسئولية الدولة هى تشغيل العاملين هى فكرة فى صميم التنظيم الاشتراكى وهى تقتضى نظاما اشتراكيا كاملا معنى ومبنى ، قلبا وقالبا ، ولكن اشتراكية عبدالناصر كانت تلفيقية وظاهرية

وسلطوية . وقد ظل القطاع الخاص قائما وازدهر مع قيام القطاع العام أو بمعنى ادق ، على حساب القطاع العام وكانت الدراسة الجامعية بورجوازية تماما بمناهجها واساتذتها فكانت فكرة توظيف خريجى الجامعة نوعا من المزايدة السياسية المناقضة لحقائق الاقتصاد ولواقع المجتمع ويعلم كل واحد الآن ان المؤسسات تضج من كثرة ما يقذف اليها من خريجين لا يعلمون شيئا وزادت مع زيادتهم «البيروقراطية» التى اصبحت اخطبوطا تتوه ما بين اذرعه العديدة القرارات !! واصبحت كل منشأة مطالبة بأن تدفع اجور جيش جرار من الموظفين لا يعمل ، ولا ينتج ، بل ان عمله هو تعطيل العمل !!

وكانت الصورة السليمة – اذا اريد تشغيل الخريجين الربط الدقيق بين مناهج الجامعة ومتطلبات التنمية والصناعة بحيث لا تخرج الجامعة إلا العدد والنوعية المطلوبة للتنمية وليس هذا صعبا فى مجتمع اشتراكى ولكنه كان مستحيلا فى مجتمع بورجوازى يدَّعى الاشتراكية .



وكشفت الدراسات ان كل ما أصلحه الانقلاب من الأرض الزراعية لا يزيد عن مائتى الف فدان وفى الوقت نفسه خسرت البلاد سبعمائة الف فدان من الارض الخصبة لاقامة المبانى والمصانع عليها .

وقد كان من اكبر اخطاء عبدالناصر تصوره ان التصنيع هو وحده سبيل التقدم ، ان الصناعة يجب ان تسير جنبا الى جنب مع الزراعة . وليس هناك دولة فى العالم تضحى بالزراعة فى سبيل الصناعة وحتى بريطانيا فانها فى اشد فترات ازدهارها الصناعى كانت تحتفظ باحتياطى زراعى . أما امريكا والاتحاد السوفيتى واليابان ، فان الزراعة تحقق الاكتفاء الذاتى ، وتفيض عن الحاجة ، فكيف يمكن لدولة ان تتمتع باستقلال ، وهى تشحذ رغيف خبزها . وقد اضطر عبد الناصر لأن يمد يده ليأخذ القمح الأمريكى وقال ان رغيفا من كل رغيفين يأتى من امريكا ، فحتى لو كان اقتصادنا الصناعى سليما . وكان على رأسه اكفاء عباقرة ، فان اهمال الزراعة كان خطأ قاتلا لا يعوضه الازدهار الصناعى فما بالك اذا كان على رأس صناعتنا محاسيب عبدالحكيم عامر وأشباهه .

ومما يثير الدهشة ان عبدالناصر مع اهتمامه بالصناعة ، لم يبذل أقل جهد فى رعاية «البنية الأساسية» للبلاد أى مشروعات الصرف الصحى والتليفونات وشبكات الكهرباء والمياه ووسائل المواصلات وغيرها . والمفروض ان هذه مما لا يجوز إهمالها . ولكن عبدالناصر لم يعن بها . ولم يؤثر فى نفسه ان يكون المصريون شعبا من «الاكروبات» يتشعلقون فى وسائل المواصلات وتهدد آدميتهم يوميا صباح مساء ، وفى كل ساعات الذروة . وان يحرم الفلاحون من المياه النقية ومن الكهرباء - رغم السد العالى - وان لا يتحقق الصرف الصحى حتى لكل بيوت القاهرة . وكان على الرئيس مبارك ان يقوم بهذا بعد ان تهلهلت المرافق ، واصبح على الشعب ان يدفع فيها اضعاف اضعاف ما كان يدفعه لو اقيمت فى الستينات .

ثم جاءت الحروب . العدوان الثلاثى . وحرب اليمن . ثم هزيمة ٦٧ ، ثم حرب رمضان فوضعت البلاد على حافة الافلاس وجعلت الاستدانة - مع السياسة التى تنهجها حكومات العهد كله - امرا مقضيا . وبالطبع فان كل هذه الحروب - باستثناء حرب رمضان - كانت هزائم عسكرية وخسائر اقتصادية ، وكان السبب فيها تهور عبدالناصر وعدم توفر الحنكة السياسية فيه .

وقبل الحرب وبعدها تحتفظ البلاد وتنفق على مجموعتين من اكبر المجموعات عددا . الجيش والبوليس دون ان تقوم هاتان المجموعتان بدور فى الانتاج . إن الأمن المركزى وحده (ثلاثمائة ألف) شاب . كان يمكن لو اطلق للانتاج ان يحقق ثروات ضخمة . ولكنه لا يوجه للانتاج ولكن لضرب المتظاهرين وحفظ الأمن . وله فى مقابل هذا ان يعيش على حساب الفلاحين والعمال ، ويُعطَى الضباط والمشرفون عليه مهايا كبيرة ، ومكافآت ومحفزات عديدة حتى لا يتطرق اليهم التذمر ، ولكى يشتركوا باخلاص فى الدفاع عن نظام هم من المستفيدين منه ..



وخلال المرحلة كلها أى من ٥٢ حتى الآن خضع الاقتصاد المصرى لعوامل مدمرة منها :

١ - الفساد والنهب والسلب الذى بدأ مع الانقلاب وتضخم شيئا فشيئا .

٢ – عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة أو محددة للدولة نتيجة لعدم ايمان واخلاص قادتها ، وللتذبذب ما بين الادعاء الاشتراكى والممارسة الرأسمالية .

٣ – نمو الطبقة الطفيلية وزيادة حجم الاقتصاد الطفيلى (تجارة العملة ، سمسرة ، شقق مفروشة ، كماليات ، الخ ..) وهذا العامل بدأ مع السادات وتضخم فى عهد مبارك .

٤ – تعدد الاجهزة ذات الصلة بالاقتصاد فى جهاز الدولة ، وتفشى البيروقراطية بصورة نفرت القادمين وهربت القاعدين وتسببت فى ازمات حادة وصل الاحساس بها فى بعض الحالات الى رجل الشارع عندما عالجت قضايا التموين (ازمات الزيت والسكر والدجاج الخ ...) .

وكان من نتائج عدم وجود السياسة الاقتصادية الواضحة والمحددة التى تتفق مع مصلحة وأوضاع البلاد ان تقبلت الحكومة فكرة «تكثيف رأس المال» وتمويل المشروعات بأموال اجنبية فوقعت فى خطأ مضاعف ، خطأ تكثيف رأس المال .. وخطأ أن يكون رأس المال هذا اجنبيا مُقْتَرَضا . ففكرة تكثيف رأس المال ليست مما يناسب الدول النامية التى يندر فيها رأس المال وتطبيقها لا بد وان يستتبع الاستدانة والقروض فيستتبع الخطأ الأول خطأ ثانيا ، فضلا عن مجافاة سياسة تكثيف رأس المال لقضايا عديدة تتعلق بالعمل وما فيه من قيم ، والعمالة وما تعنيه من استقرار . والسياسة الاقتصادية التى تقوم على «تكثيف العمل» تتمحور حول العمل فى حين ان السياسة الاقتصادية التى تقوم على تكثيف رأس المال تتمحور حول رأس المال . وعندما تأخذ الدولة بسياسة تكثيف رأس المال – فان المشروع يبدأ برأسمال يمثل ثلثى أو نصف التكلفة تقريبا ويستدان من البنك المبلغ الباقى . وهذا أول البلاء . ويتلوه اقامة مبنى مناسب واستيراد آلات حديثة وتكوين جهاز ادارى وفنى الخ .. بدءا من المدير وسكرتيرة المدير حتى الفراشين الخ .. وكذلك السيارات والسائقين الخ .. فيحمل الانتاج بكل هذه الأعباء . وعندئذ لا يمكن انتاج بيضة بأقل من سبعة قروش ، ولا زجاجة مياه غازية بأقل من عشرة قروش ، ولا بطارية قلم لراديو ترانزستور بأقل من عشرة قروش . وكانت هذه المنتجات تصنع بطريقة تكثيف العمل فلا تتكلف سوى خُمس هذه القيمة . صحيح ان نوعيتها لم تكن مثل نوعية الانتاج

الحديث . ولكن كان من الممكن تحسينها دون الوصول الى الاضعاف المضاعفة .

نتيجة لهذه العوامل كلها اتجهت الحكومة من السنوات الأولى للانقلاب الى الاستدانة وعندما بدأ جمال عبدالناصر حكمه كانت بريطانيا مدينة لمصر بقرابة أربعمائة مليون جنيه استرلينى قيمة الخدمات التى قدمتها مصر لبريطانيا فى خلال الحرب العالمية الثانية فاستنفدها عبدالناصر ، ثم بدأ الاستدانة .

وتوضح بعض الاحصائيات ان ديون مصر خلال الفترة من ٦١ حتى ٦٧ كانت كالآتى :

	سنة ٦١ مليون جنيه		سنة ٦٥ مليون جنيه		سنة ٦٧ مليون جنيه	
من دول رأسمالية	٤٢٠,٦	٦٥٪	٦٥٠	٥٢,٥	٨١٣,٢	٥٤٪
من دول اشتراكية	٢١٧,	٣٤٪	٥٨٨	٤٧,٥	٧٠٢,٧	٤٦٪
الاجمالى	٦٣٧,٦		١٢٣٨		١٥١٥,٩	

وفى آخر سنة ٧٦ بلغت ديون مصر الخارجية ، طبقا لكلام الدكتور عبدالمنعم القيسونى ١٢ مليار دولار اما الديون اليوم ، فلا احد يعلمها على وجه التحديد ، لأن هناك خلافات عديدة بين الجهات الرسمية المصرية والجهات الدائنة حول بعض مفرداتها .. وهى تتفاوت ما بين ٤٠ و ٥٠ مليار دولار ..

وضخامة هذا الرقم تعود الى ما تقضى به اتفاقيات الديون من بنود تحمل الدولة المدينة اعباء عديدة جدا ، خلاف الفائدة .

وقد اوضح تقرير للجهاز المركزى للمحاسبات بعض هذه الأعباء فقال :

ان الاجراءات المطولة التى يطلبها البنك الدولى تؤخر الاستفادة من قروضه التى يتراوح سعر الفائدة عليها ٨ - ١٦,٦٪ وهى نسبة مرتفعة بالاضافة الى مصاريف ارتباط تحسب بعد ٦٠ يوما من اتفاقية القرض على المبالغ غير المحسوبة منه ، ومن امثلة المبالغ التى تحملتها بعض الجهات قبل البدء فى استخدام القرض

٥٥٠ الف دولار تحملها مشروعا ميناء الدخيلة وحديد التسليح بالدخيلة بواقع ٦ آلاف دولار يوميا و ٤١ الف دولار تحملتها مصلحة الكفاية الانتاجية عن القرض المخصص لمشروع التدريب المهنى المبرم فى يونيه عام ١٩٨٣ ، و٤٥ الف دولار تحملتها الهيئة العامة للطرق والكبارى عن مشروع صيانة الطرق المبرم فى نوفمبر ١٩٨٣ فضلا عن فائدة بمعدل نصف فى المائة عن المبالغ غير المسحوبة .. ايضا هناك رسم يستقطع مرة واحدة من حصيلة القرض عن اعلان نفاذه اعتبارا من القروض المبرمة منذ ١٩٨٣ بالاضافة الى تعويم سعر الفائدة ، كما تنص شروط الاقراض انه اذا خصص للمشروع قروض من هيئة التنمية الدولية والبنك الدولى فان قروض البنك الدولى لا تستخدم الا بعد انتهاء استخدام قروض هيئة التنمية الدولية وخلال ذلك تتحمل الدولة مصاريف الارتباط عن المبالغ غير المسحوبة كما ذكرنا ومن امثلة ذلك المشروع الثانى للصرف المغطى والذى خصص له ٥٠ مليون دولار (٤٠ مليون من هيئة التنمية الدولية ١٠ ملايين من البنك الدولى)

اضافة الى هذه الاعباء وارتفاع تكلفة قروض البنك الدولى فان دورة تمويل المشروعات من خلاله حتى ابرام الاتفاقيات تستغرق حوالى ٣ سنوات مما يؤثر على سلامة دراسات الجدوى نتيجة لتغير ظروف المشروع .

كما انتقد الجهاز المركزى قروض دول غرب أوروبا واليابان حيث تشترط هذه الدول ان تكون السلع الممولة عن طريق قروضها مصنعة فيها ، ويقلل ذلك من فرص الحصول على اجود الأنواع بأقل الاسعار ، كما تشترط شحن السلع على سفن اجنبية مرتفعة الاسعار مقارنة بالسفن المصرية - وبعض الدول تشترط ان تقوم بيوت خبرة اجنبية باعداد دراسات جدوى للمشروعات التى تمول بقروضها أو منحها مع ارتفاع تكلفة ذلك ورغم توفر نفس الخبرات محليا ، ويرتبط انسياب القروض بضرورة استخدام تسهيلات ائتمانية من هذه الدول تتراوح بين ٧٥٪ و ٨٠٪ من جملة القروض ويستحق عليها فائدة مرتفعة بين ٧ - ١٠٪ .

وقد انخفضت كفاءة القروض والمساعدات المختلفة فكانت الاستفادة بنسبة ٦٦٪ من قيمة القروض المبرمة مع البنك الدولى و ٥٢٪ من قيمة قروض دول غرب أوروبا واليابان وكندا ويرجع ذلك الى :

عدم كفاية ودقة دراسات المشروعات الممولة ، والتأخر فى تنفيذ الأعمال الانشائية والتركيبات الخاصة بالمشروعات – عدم وفاء الطرف الاجنبى بالتزاماته – عدم التزام بعض الجهات المنفذة للمشروعات بالشروط الواردة فى اتفاقيات القروض والتراخى فى طرح المناقصات والبت فيها ونقص التمويل المحلى وتعقد الاجراءات الجمركية ..

كما تتضمن اتفاقيات القروض والمنح بعض الشروط التى تؤخر الاستفادة منها مثل اشتراط بعض الدول الا يتم السحب الا بعد توقيع اتفاق تنفيذى بين البنك المركزى المصرى والجهة المقرضة -- اشتراط ان تقوم الجهات المستفيدة من القرض بتدبير دفعة من القرض تتراوح بين ١٥ – ٢٠٪ بالنقد الاجنبى من الموارد الذاتية فى الوقت الذى يصعب عليها ذلك .

وقد ترتب على التأخر فى استخدام بعض القروض التأخر فى تنفيذ المشروعات المخصصة لها وارتفاع تكلفتها مثال : ارتفاع تكلفة معدات مشروع ميناء الدخيلة من ٢٢ مليون دولار الى ٣٨ مليون دولار ، زيادة التكاليف المقدرة لتطوير شركة راكتا للورق من ٢٦,٥ مليون الى ٤٠ مليون جنيه ، ارتفاع تكلفة انشاء ورش تجديد الآتوبيسات بجسر السويس من ١٥ مليون الى ٢٢ مليون جنيه .. وادى تأخر تنفيذ مشروع مصنع سكر جرجا الى زيادة القرض المخصص له بمقدار ٢٠ مليون مارك ، ارتفاع التكاليف المقدرة لمشروع اعادة بناء مستشفى القصر العينى من ٦٠٠ مليون فرنك فرنسى الى ٧٢٠ مليون فرنك ، كما قدرت تكاليف مشروع تطوير مبنى محطة الركاب رقم ٢ بنحو ١٢ مليون جنيه وادى التأخير الى رفع التكاليف الى ٨٧,٣ مليون جنيه !!

وفى نهاية التقرير اضاف الجهاز المركزى للمحاسبات ان معظم المشروعات المستفيدة من القروض لا تحقق موارد من النقد الاجنبى لتغطية عبء الدين .. مثل مشروعات هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية وتطوير السكك الحديدية وصوامع الغلال ومعدات لميناء الاسكندرية ومشروعات البنية الاساسية مثل مشروعات مياه الشرب بالقاهرة ، الكهرباء ، التعليم ، مجارى مدن القناة والاسكندرية ومشروعات الخدمات الاجتماعية بالاضافة الى توريد القمح ودقيقة بقروض امريكية .»

وكان الجهاز المركزى للمحاسبات قد كشف ان ٨,٦٪ من قيمة القرض الذى منحه البنك الدولى للانشاء والتعمير للحكومة المصرية لتمويل مشروع تنمية الثروة السمكية قد خصصت للخدمات الاستشارية التى يقدمها البنك لمصر .

واكتشف الجهاز ايضا ان ٢٥,١٪ من قيمة القرض الخاص بالتنمية الحضرية قد خصصت للخبراء والمستشارين التابعين للبنك .

ورفض البنك الدولى للانشاء والتعمير طلب الحكومة المصرية الحد من فرض خبرائه على المشروعات التى يقوم بتمويلها .»

وتحدثت احدى الصحف عن ١٥٠ شرطاً يتمسك بها البنك الدولى للانشاء و...

وهكذا يتضح ان الديون ليست عملية سهلة ، ولا هى نقود تسلم .. أو اعتمادات تفتح للدولة المدينة . وانما تسبقها وتعقبها شروط وقيود وتطفلات واستقطاعات تهبط بقيمة الدين الحقيقية ، ربما الى النصف وقد عانت مصر ايام الخديوى اسماعيل من لصوصية الدائنين ، وهى اليوم تعانى ما عانته من قبل ، حتى وان تقنعت اللصوصية الحديثة بتسميات فنية ، واغرب من هذا ان الدائنين بعد فترة يطالبون بالاشراف على السياسة الاقتصادية للدولة ويفرضون «الاصلاح» الذى يرونه ويرفضون تقديم الاقساط التالية من الديون المتفق عليها قبل التأكد من تطبيق «توصياتهم» واشارت إحدى الصحف الى ان مندوب الصندوق الدولى لا يزال بالبنك المركزى لمراقبة عملية اصدار البنكنوت وعدم تجاوز الدولة للحد المتفق عليه . والروشتة التى يقدمها خبراء الصندوق معروفة ، وهى تقوم على أساس الاقتصاديات الرأسمالية . التى قد لا تصلح اقتصاديا ، واجتماعيا لهذه البلاد .

هذا من الناحية الفنية البحتة . وهناك بعد الحقيقة التى لا يراد الاعتراف بها وهى ان الأغلبية الساحقة من شركات وبنوك الاستثمار الانفتاحى لصوص ! وانها تحتال بكل الطرق لاقتناص ثروات مصر لتحولها الى دولها الغنية التى لا تزال – رغم ثرواتها الخاصة ، ترى انه لا يجوز ان تترك العالم الثالث الفقير ، فلا بد ان تزيده فقرا ، لكى تزداد هى غنى ، ولكى تأمن المنافسة فى يوم من الأيام .

كل هذه القوى المدمرة ، المزودة بالعلم والمعرفة والمسلحة بقوة دولها تداعت على مصر .. فلا عجب ان يتهاوى الاقتصاد المصرى ، وان تذهب ادراج الرياح

المطالبات بالانتاج ! فكيف يمكن الانتاج فى مثل هذه الظروف .. وحتى لو زاد الانتاج . فان البالوعة أوسع من الحنفية .. وستذهب زيادة الانتاج الى اللصوص .

ولو ألم ساستنا بنظرية الاسلام فى الدَّين لما تورطوا ، ولما استزلتهم البنوك والمؤسسات المالية ولوجدوا البدائل ولكنهم لا يرون للاسلام دخلا فى الاقتصاد ، فحاقت بهم عاقبة جهلهم .

من « الطناش[1] » الى العناد
ومن العناد الى الاستبداد

عندما يقوم نظام سياسى دون نظرية اصيلة ، ودون حزب حقيقي يصبح «الرئيس» هو محور هذا النظام ، ويدير الرئيس النظام مستنداً الى وزاتى الأمن : الدفاع والداخلية . وماظل مهيمنا على هذين ، فإن كل شيء بعد ذلك يمكن ان يسير فى الخطوط المطلوبة ، حتى السلطة القضائية ، وهى أعصى السلطات على الاستلحاق ، لان السلطة القضائية تحكم بالقوانين والقوانين تصدرها السلطة التشريعية ونوابها وهؤلاء فى قبضة «الرئيس» لان وزارة الداخلية هى التى تدير المعركة الانتخابية وتضمن فوز الحكومة بالنسب المطلوبة من ٩ر٩٩٪ فنازلاً ويصبح النواب فى حكم المعينين ..

ومنذ بدأ انقلاب ٢٣ يوليو وقد استقرت الاوضاع على هذا النظام مع اختلاف طفيف فى الاقنعة التى يتستر وراءها. ففى عهد عبد الناصر ارتفعت شعارات «الزعيم المعلم .. الزعيم الملهم» الخ .. وعندما حكم السادات ارتفعت شعارات «الدولة الابوية» و«اخلاق القرية» وقوانين العيب» الخ ..

وعندما جاء مبارك أمل الناس ان يتغير الحال ، خاصة وانه لم يكن احد عصبة ٢٣ يوليو المسئولة عن هذه الاوضاع ولكن كان لابد للنظام ان يسير على ماسار عليه ماظل النقص قائماً- اى افتقاد النظرية الاصيلة والحزب الحقيقى- وكان الرئيس

---

(١) كان «طناشي» فيما يقال مواطناً من اصل يونانى انتخب فى احدى دورات مجلس النواب ، ولم يتكلم طوال الدورة ، فاعتبر المصريون اسمه مرادفاً للسلبية والصمت وصاغوا منه «طنش يطنش طناشا» اى يصمت واستولت السينما والصحافة على اللفظة فاشاعاها بحيث اصبحت اقوى التعبيرات فى تصوير الصمت والسلبية والتجاهل .

مبارك كحاكم- لايرفض ان يكون هو محور النظام- ولكنه من ناحية اخرى لم يكن سعيدا بان يحُمل باوزار المسيرة الضالة. ولاريب انه كضابط- أحس عميقا بمهانة ٦٧. ولهذا فانه حاول ان يدخل نوعاً من «المنهجية» باتخاذه سياسة «التكنوقراط»- اى سياسة الخبراء والمستشارين والفنيين الذين اصبحوا يمثلون مؤسسة الرآسة. وتحول الرئيس من فرد الى مؤسسة واقترن هذا باكبر انجاز للعهد وهو تقرير حرية الصحافة. ولكن هذا استتبع ان يكون موقف الحكومة هو «الطناش» فمن ناحية لاتستطيع الحكومة ان تتراجع عن حرية الصحافة وهى انجازها الأعظم . ومن ناحية اخرى فانها لاتستطيع ان تتجاوب - بصدق واخلاص - معها ، لان النظام فى جوهره ، هو نظام عبد الناصر . وما حدث من تطوير لم يكن «نوعيا» ولكن كمياً .. وانحصر فى الوسائل والصياغات . ولان المعارضة لم تقدم البديل الحقيقى ، فالبديل الحقيقى إما ان يكون الاسلام أو الماركسية .. فهذان وحدهما هما اللذان يملكان النظرية . ويمكن أن يكوّنا الحزب الحقيقى ...

هذه الملابسات جعلت «الطناش» ليس فحسب هو الموقف المقرر ، بل ايضاً هو الموقف الوحيد للحكومة فى مثل هذه الاوضاع وهو ما يفسر لنا ما يبدو مفارقة . اى كشف المعارضة للاخطاء ومطالبتها بالتصحيح ونقدها لمواقف الحكومة . والصمت الكامل من الحكومة ازاء كل هذا . وتحملت الحكومة هذا باعتباره «اهون الضررين» وصمام الامان الذى يجعل الجماهير توجه غضبها وجهة الصحافة . وتصوغه فى مقالات وكلمات بدلاً من أن توجهه لاجهزة الدولة نفسها أو تصوغه فى ممارسات عملية - مظاهرات أو ضغوط او ارهاب الخ ...

ومن ابرز الامثلة التى تصور «طناش» الحكومة والمدى الذى يمكن ان يبلغه . موقف الحكومة من المقالات التى ظل الدكتور محمد حلمى مراد يكتبها فى مجلة الشعب لعدة شهور متوالية فاضحا فيها - بالارقام والاسماء الخ ... سياسة واجراءات وزير البترول . دون ان تحرك الحكومة ساكنا . فحاول الدكتور حلمى استثارتها واستفزازها «ونخسها» بكل الطرق فكتب فى «مانشتات» عريضة «إنى اتهم وزير البترول شخصيا - الشعب ٨٧/١٠/٢٦» ولعله تذكر مقال اميل زولا «إنى اتهم» وكيف زلزل قواعد النظام فى فرنسا واعاد محاكمة دريفورس .. ولكن لا فائدة .. ومرة ثانية «حاكموه .. أو حاكمونا .. ولكن لاتتركوه يضر بالبلاد وينكل بالشرفاء (الشعب ٨٨/٢/٢٣) بدون اى رد من الحكومة أو معالجة سياسية للقضية .

ونشرت جريدة الوفد فى فبراير سنة ١٩٨٨ عدداً من المقالات اثبتت فيها تورط وزارة الداخلية فى التصنت على تليفونات زعماء المعارضة وتتبع خطواتهم واطلقت عليها «لاظوغلى جيت» وقارنتها بعملية «ونر جيت» التى اسقطت الرئيس نيكسون . ولكن رد الفعل كان فيما يبدو - زيادة تمسك الحكومة بوزير الداخلية .

كما قد يصور موقف العناد اصرار الحكومة على اصدار قانون لنقابات المهن الفنية يرفضه الفنانون ، لا لشيء ، إلا انه يمكن رئيس الاتحاد من تجديد رآسته . وقد اضرب الفنانون - من سينمائيين أو موسيقيين أو مسرحيين اضرابا مدوياً ، وقامت الحكومة باتصالات ، وقدمت وعوداً توصلت بها الى اجهاض جهود المعارضين ، لكنها أبقت على القانون الذى رفضه الذين صدر من أجلهم .

ولكن استمرار هذا الموقف لم يكن طبيعياً ، كائنا ما كانت الاسباب التى دعت اليه . وكان لابد ان ياتى الوقت الذى يصل الضيق بأحد الفريقين الى اتخاذ موقف اكثر فعالية ولم تكن الصحافة لتستطيع شيئاً . لانها لاتملك ان تحول «الكلمات» إلى رصاصات ، او حتى حجارات . اما الحكومة فقد جعلها الضيق تتحول - فى حالات عديدة - من الطناش الى العناد ثم تحولت شيئاً فشيئاً الى الاستبداد حتى عادت - فى بعض الجوانب والحالات - الى مثل ما كانت عليه ايام عبد الناصر ، مع اختلافات طفيفة .

ومن الامثلة التى تبرز موقف العناد اصرارالحكومة على تعيين مرشحها فى منصب المدعى الاشتراكى بعد ان اوضحت المعارضة الشوائب والشبهات التى تكتنفه ، وأن فى اختيار غيره ، لهذا المنصب الرفيع - مندوحة ، وفى مناسبة سابقة اصرت على تنصيب عضو معين فى مجلس الشعب رئيساً له ، رغم مجافاة ذلك للاساس الذى يقوم عليه مجلس منتخب يعبر عن ارادة الامة . واكثر من هذين دلالة على العناد موقف الحكومة من استجواب التعذيب الذى اجهضته . ثم قررت تقديم الشكر لوزير الداخلية لمجرد «الكيد» للمعارضة .

على ان المثل الذى صور تحول الحكومة من العناد الى الاستبداد اكثر من غيره كان موقفها من قانون الطوارئ . فمع ان المعارضة فى مناسبات عديدة ، انتقدت

هذا القانون . وخصصت صفحات عديدة من صحفها لايضاح ذلك عندما اقتربت نهاية مدة سريان القانون ، فان الحكومة فاجأت المعارضة بطلب مد القانون لثلاث سنوات من تاريخ نهاية مدته الاولى . وحدث ذلك بينما كانت تجرى «حواراً» مع المعارضة . وفى الوقت الذى كان يناقش فيه موضوع صفع ضابط بوليس أحد النواب .. ثم اصرت الحكومة على نظره فى اليوم نفسه ، ورفضت ان تكون الموافقة عليه بالاسم وليس برفع الايدى ، وكتب الاستاذ مصطفى أمين فى عموده اليومى «فكرة» الاخبار ١٩٨٨/٣/٢٣ :

«سوف اطالب بمد قانون الطوارىء لمدة عشر سنوات ، فقد اكتشفت ان هذه هى الطريقة الوحيدة لالغاء قانون الطوارىء تطبيقا لقاعدة ان كل ما يطالب به الناس مرفوض مرفوض !

اذا طالب الناس باقصاء وزير طالبت الحكومة بالابقاء عليه . واذا اجمع الناس على ضرورة التخلص من موظف كبير كان هذا سببا للتمسك به اغاظة فى الشعب المصرى الكريم .

ولهذا فانا انصح الرأى العام انه اذا أراد أن يخرج وزيراً من الوزارة أو كبيراً من منصبه فما عليه الا ان يثنى عليه ويشيد به ، وتخرج المظاهرات تهتف بحياته وتقام له حفلات تكريم فى كل مدينة وقرية .. وبهذا الاجماع وحده نستطيع أن نتخلص من الوزير الخطير .

وفى السنوات الماضية ارتفعت الاصوات مطالبة بالغاء قانون الطوارىء وكانت الحكومة تطلب مدة سنة واحدة فقط .. ولهذا تقرر مد قانون الطوارىء لمدة سنتين .. واشتدت الحملة المطالبة بالغاء قانون الطوارىء وقال الناس يكفينا أننا عشنا فى ظل الاحكام العرفية اكثر من سبع سنوات . وارتفعت الصيحات فى كل النقابات والاحزاب تطالب بالغاء قانون الطوارىء .. وهنا تقرر مد قانون الطوارىء ثلاث سنوات لا سنة ولا سنتين !»

ولكن الحقيقة كانت أسوا مما كتب مصطفى أمين ، كان موقف الحكومة ينطق بانها جاوزت نقطة العناد ودخلت فى مرحلة الاستبداد . وعادت مرة اخرى الى الاخذ

ببعض اساليب الارهاب الناصرى البغيض ، وانها فى هذا تمثل نكسة وتأخراً عما كان عليه الحال فى عهد السادات ولعلها أخذت ، من نهايته عبرة فأرادت ان لايتكرر معها دون ان تعلم انها وضعت بيدها نهايتها حتى وان لم تأخذ هذه النهاية صورة «المنصة» .

الدولة البوليسية :

كان الاختلاف ما بين ارهاب الحكومة فى عهد عبد الناصر واستبداد الحكومة فى عهد مبارك . أن الأرهاب فى عهد عبد الناصر كان «عسكريا» يقوم به ضباط الجيش ويمارس في السجن الحربى . وكان هذا جزءا من آلية الحقبة الناصرية . وعندما حدث الخلاف ما بين «الرئيس» و «المشير» وانتحر ، أو نحر المشير ، كون عبد الناصر فرق «الامن المركزى» بوزارة الداخلية لتقوم بما كان يقوم به «البوليس الحربى» والمخابرات .. ولكن لم تسنح الفرص ليمارس الامن المركزى هذا الدور . وعندما جاء السادات اعتمد على الداخلية كجهاز لتزييف الانتخابات وتقديم نتائج الثلاث تسعات الشهورة . واصبح اللواء نبوى وزير الداخلية وهو يقدم هذه النتائج الى السادات من «مأثورات» العهد ، ولكن السادات لم يعتمد على الداخلية ، وفرق الامن المركزى كجهاز للكبت السياسى ثم حدثت فى فبراير ٨٦ قومة الامن المركزى التى ادت الى استقالة اللواء احمد رشدى وزير الداخلية . وتولية اللواء زكى بدر وزيراً لها . وكانت تلك نقطة تحول خطيرة لان العهد عند تقسيم الادوار وجد فيه افضل من يتعامل مع المعارضين ، بعد أن خرج من موقف العناد الى الاستبداد وأنه الرجل الذى يقوم بما كان يقوم به شمس بدران وجهاز المخابرات ايام عبد الناصر .

واللواء زكى بدر ضابط بوليس مصرى نموذجى من ناحية انه يحمل خلاصة تقاليد البوليس منذ ان اشرف عليه الانجليز ونجحوا فى أن يعزلوه عن الشعب بحيث لايكون جهازاً لخدمة الشعب ولكن لخدمة الحكومة ، حتى وان كان دوره وقتئذ محصوراً فى «تعقب الجريمة والقبض على المجرمين» لان هناك فرقاً دقيقاً بين ان يُؤدى هذا لحساب الشعب ، وان يؤدى لحساب الحكومة ، ثم جاءت الحقبة الناصرية ، وجعلت من الجيش والبوليس اداة الحكومة فى مواجهة الشعب ومعاملة المعارضين السياسيين معاملة اسوأ من اللصوص والمجرمين وقام بذلك خير قيام عبد

الحكيم عامر من ناحية وزكريا محى الدين و «تلميذه» شعراوى جمعه واستوعب زكى بدر هذه السياسات تماماً بحكم معاشرته للعهد الذى تحولت فيه المباحث من مباحث جنائية الى مباحث أمن دولة ..

وكان اللواء زكى بدر ضابطا محترفاً تدرج من رتبة الملازم حتى اللواء فى مناصب بوليسية . وكان آخرها محافظ اسيوط ، وهى محافظة اشتهرت بالتوترات نتيجة نشاط بعض الجماعات الاسلامية . واصبحت مقاومة مثل هذا النشاط من المؤهلات أو «الهوايات» الخاصة له .

وكادت خصومته لهذا الاتجاه ان تصبح قضية شخصية ومن اجل هذا فان العهد - عند تقسيم الادوار - وجد فيه ضالته ، إذ المعروف ان الاتجاه الاسلامى هو التيار المُستَهدَف وتوافقت سياسة الحزب الحاكم فى الوزارة مع ميوله وافكاره الخاصة ، فانطلق على سجيته يحارب ويقاوم وعندما كانت المناسبات توقفه ليتحدث كان حديثه ، لابد وان يجاوز الاسلوب الذى يقتضيه بروتوكول الوزارة ، ليتحدث على سجيته ، مستخدما الالفاظ والتعبيرات السوقية التى يمكن ان تتبادل ما بين ضابط مباحث ونشال .. وليس ما بين وزير - ومجلس شعب أو نادى سيدات .. ولم يحس حرجاً فى استخدام هذه اللغة لان هذا فيما يبدو - هو - فى تقسيم الادوار - الدور المطلوب منه .

واستطاع اللواء زكى بدر ان يعيد تنظيم الداخلية بالصورة التى تؤدى الدور المطلوب وعندما بدت بوادر الانتخابات بدأ زكى بدر التحرش بالمعارضة واستخدام اسلوبه الذى اشتهر به بعد ذلك واصبح احد معالم العهد ففى ٢٥ فبراير سنة ٨٧ نشرت مجلة الاهالى ، فى صفحتها الاولى «زكى بدر يتوعد المعارضة ويتعهد

بإسقاطها فى الترعة وجاء فيه .

هاجم اللواء زكى بدر وزير الداخلية زعماء المعارضة وأعلن أنهم جميعا تحت مراقبته الى أن تأتى اللحظة الحاسمة ، كما اتهم صحف المعارضة بإثارة الجماهير بحديثها عن صفقة الألبان الملوثة بالاشعاع الذرى ورفض الوزير أن يفصح عن اسم المستورد الذى قام بالتعاقد على شراء هذه الصفقة .

وكان زكى بدر ومدير أمن القاهرة ومدير مصلحة الأمن العام وعدد من كبار ضباط وزارة الداخلية ضيوف نادى ليونز بالجيزة على العشاء بفندق المريديان مساء الثلاثاء الاسبق (١٠ فبراير) ، وردا على أسئلة الأعضاء حول احتمالات فوز المعارضة فى انتخابات مجلس الشعب القادمة هاجم الوزير رؤساء الاحزاب ووصفهم بعبارات غير لائقة فقال ان فؤاد سراج الدين يحلم بحكم مصر ولكن ذلك «عشم أبليس فى الجنة» واضاف إنه - أى الحزب - لن يحصل على مقعد فهو معروف هو و «عصفورته» ورجاله بانهم (....) وردا على احتجاج احدى العضوات قال الوزير إنه ليس متحاملا على الوفديين ولكنه يعرفهم جيدا .

قال الوزير المهذب إن الأمين العام لحزب التجمع خالد محيى الدين هو رأس الأفعى والرأس المدبر لكل الاضرابات العمالية وأضاف : «لسه ده دوره جاى لأنه هو اللى بيشجع الاضرابات والمظاهرات وأنا واضعه تحت المنظار بتاعى لغاية اللحظة المناسبة» .

وتطرق الحديث الى الشيخ أحمد المحلاوى فقال وزير الداخلية عنه : الرجل ده كان بيركب حمار وينتقل من قرية لقرية .. النهارده راكب عربية من العربيات الفارهة وعيون رجالى عليه لو مشى بالموعظة الحسنة كان بها ، أما غير كده فأنا ح أرميه فى الترعة ، ووصف الشيخ حافظ سلامة بالجنون .

أما بقية زعماء الاحزاب فقد قال عنهم الوزير إنه لا خوف منهم وليس لأحدهم أى وزن فى الشارع السياسى . على حد قوله» .

وفى النصف الأول من ديسمبر سنة ٨٧ شن الوزير اعنف هجوم له على احزاب المعارضة فى حفل تخريج دفعة جديدة من معهد تدريب ضباط الشرطة . يوم ٨٧/١٢/١٢ .

وكتبت مجلة الاهالى التى صدرت يوم ٨٧/١٢/١٦ تحت مانشت أحمر عريض فى صفحتها الاولى «وزير الداخلية : **المعارضون صراصير لايستحقون إلا الدهس بالجزم**» .

«وصف الوزير معارضيه بأنهم «حفنة من الصراصير ، خلقها الله لكى يفعصها بالجزمة» .. وأضاف أنه لن يتوانى حتى يخرس صوتها العالى وتصبح جثثا هامدة ،

وسيظل يطاردها حتى لو خرج من الوزارة ، حاملا سلاحه ضدها .. وصف الوزير اساليب الصحفيين فى تناول مشكلات جهاز الشرطة بأنها أساليب «خبيثة» و «خسيسة» وأن «ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب» قال الوزير إنه تكشف امامه على وجه اليقين «أن العناصر التى تتربص بالشرعية والاستقرار وتتحدى الامن والنظام ، اختارت هذا الوقت بالذات لتدخل معركتها الفاصلة لعلها تحقق احلامها المريضة ومخططاتها الآثمة» .

ومرة اخرى .. عاد وزير الداخلية لمواصلة هجومه بحدة على صحف المعارضة .. فقال :

اقول لهؤلاء الذين يصممون على مواصلة الهجوم على الشرطة وقيادتها ويتفننون فى ابتكار الوسائل والأساليب التى يتصورون انها تخدم اهدافهم ، واقول اهدافهم الدنيئة .. !!

أقول لهم ان كل ما يلجأون اليه من وسائل الضغط وصور الهجوم لن تغير سياساتنا ابدا فى مواجهة من يهدد الشرعية والأمن ، بأقصى ما نملك من امكانيات وصلاحيات .

وهاجم وزير الداخلية الزميل رئيس تحرير الوفد ونعته بالفاظ غير اخلاقية .

ثم هاجم الوزير د . محمد السيد حبيب رئيس نادى اعضاء هيئة التدريس بجامعة اسيوط وعضو مجلس الشعب الذى القى عليه القبض منذ ٥ اسابيع اثناء سفره الى سوهاج .

كما هاجم وزير الداخلية نادى هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية لدعوته زعماء المعارضة للحوار مع اساتذة الجامعة ..

فقال .. اى واحد – يجيب لى رئيس حزب فى مكان ما . ويخرج عن القانون ويعتقد أو يتوهم ان صوته العالى سيوقف مسيرتنا . اقول له انك غلبان وتفكيرك قاصر اذا تصورت انك ستمنع وزير الداخلية والشرطة من تأدية دورها مهما عملت مش أقصد !!

وهاجم نواب مجلس الشعب الذين يعارضوه فقال .. فى مجلس الشعب ، يقولوا ..

انا قلت حاجة عن الشرطة دول حبايبنا واخواتنا . داحنا نقصد زكى بدر وانا اقول لهم .. وانتم غلابة قوى ، ما هو كل ضابط شرطة زكى بدر .. وكل مجند وعسكرى بالشرطة هو زكى بدر .. !! وانتم غلابة قوى ومساكين قوى !!

هو احنا بنعمل ايه .. ايه اللى عملناه .. التعذيب اللى بيجيبوه وبينشروه . ويجيبوا شويه العيال اللى بالدقون يحطوا لهم سلاسل ، ورتوش ، وروج وبتاع .. ومكياج .. ويصوروهم !! ويكتبوا كذب ويقولوا التعذيب ويطلعوا لهم الصور .

وخاطب وزير الداخلية الخريجين من ضباط الشرطة وشحنهم ضد المعارضة وقال لهم ..

الحياة بين الخير والشر ، وبين القانون والخارجين عليه ، سجال لن يتوقف ابدا الا عندما يتوقف باذن الله الا بشجاعتكم وبقوتكم يتوقف هؤلاء صامتون جثثا هامدة !!

وبفضلكم فى المحافظة على أمن البلد واسهامكم فى الاستقرار سيظل رغم أنف هذه الحفنة من الصراصير ، ستظل مصر امنة مطمئنة . وصراصير مش شتيمة !! ولكن ده كائن حى ربنا خلقه ولكنه بيتفعص بالجزمة» .

ووجه وزير الداخلية حديثه لمندوب «الاهالى» قائلا .. ليكتب من يشاء ان يكتب وليؤول من يشاء ان يؤول ولن نعجز عن اسلوب المواجهة .. ابدا .. ابدا حاقولها وحافضل حتى أموت ..

ولقد قررت عند الخروج من الخدمة ساحمل السلاح سافرا للاشتراك فى حفظ امن هذا البلد لن اتوانى ابدا ..» انتهى .

ويبدو ان مجلة الاهالى قد عملت بنصيحة الوزير فكتبت فى العدد نفسه صفحة كاملة تحت عنوان «وزير الداخلية يطلق رصاصاته الطائشة فى كل اتجاه» وقررت تنظيم اعتصام محدود لمدة سبع ساعات كما اشارت الى اجتماع يعقده ممثلون لست من نوادى هيئات التدريس بست جامعات لمناقشة عدوان الوزير ودراسة اقتراح بالدعوة لمؤتمر عام لنوادى هيئات التدريس لمناقشة القضية .

وبالاضافة الى هذا كله فقد علق الاستاذ صلاح عيسى . وهو احد اربعة أو خمسة

من الذين يهيمنون على سياسة الاهالى ويكتبون معظم مادتها . تعليقا لاذعاً تحت عنوان «ديمقراطية الاحذية وديمقراطية البلابيص[1] (ص ٧) جاء فيه .

أراد وزير الداخلية أن يصلح الأمور فافسدها ، وأن يصالح الصحفيين فاغضبهم . وأن يهدىء من ثورة أعضاء نوادى هيئات التدريس بالجامعات فاشعلها ، باختصار أراد الوزير أن يكحلها فأعماها ، ونوى أن يثبت أنه سياسى محنك ، فبرهن على أنه مدب كبير برتبة وزير ، وأكد أنه الوحى الذى الهم الشاعر القديم ببيت الشعر الذى يقول ان لكل داء دواء يستطاب به ، إلا الحماقة أعيت من يداويها !

وليست المشكلة الآن أن الوزير وصف معارضى الحكم ، ومعارضى سيادته - أو حماقته - بأنهم صراصير ، لايستحقون سوى السحق بالأحذية ، فالصراصير كائنات حية ، ليس فى تشبيه المعارضين بها - كما قال «حماقة» الوزير - أية إهانة ، وهو تفسير نقبله نحن المعارضين بطيب خاطر من الوزير ، ونرد على التحية بأفضل منها ، فنؤكد له أننا لانعتبر التهديد بالسحق بحذاء معاليه إهانة ، إذ لاشك لدينا فى أن جزمة الوزير الشريفة ، أنظف من لسان معاليه ، وعلى ذلك فلا إهانة فيما قال ، ولامشكلة حوله ! المشكلة الحقيقية هى فى دماغ الوزير ، وفى افكاره الديمقراطية وهى - الأفكار طبعا - أقل نظافة من لسانه ، ومن جزمته ، وخلاصة هذه الأفكار أننا نعيش فى بلد حر ، وديمقراطى جدا ، من حق كل انسان فيه أن ينضم لما يشاء من احزاب ، وان يعتنق مايشاء من معتقدات ، ولكن ليس من حقه أن يشتغل بالسياسة فى النقابات أو نوادى هيئات التدريس، باعتبارها مؤسسات قومية، لايجوز للأحزاب أن تنشط فيها فليس من حق نقابة المهندسين أن تناقش مشكلة نقص مياه النيل ، وليس من حق نقابة المحامين أن تناقش القوانين المقيدة للحريات ، وليس من حق نوادى هيئات التدريس أن تناقش لائحة الجامعات ، وليس من حق نقابة الصحفيين أن تناقش قانون سلطة الصحافة وليس من حق هؤلاء جميعا أن يعترضوا على خلط الوزير بين جزمته ولسانه عند ممارسته لحق الحوار الديمقراطى معهم !

تلك هى ديمقراطية صاحب الحماقة وزير الداخلية ، الذى تفذلك يوما فقال ان جمهورية أفلاطون لم تشهد لها مثيلا يوم كانت قائمة وليس مهما أن جمهورية

---

(١) يشير الى قولة مشهورة لوزير الداخلية النبوى اسماعيل عن نواب المعارضة .

أفلاطون لم تقم أصلا لأن الوزير ليس - والعياذ بالله - مثقفا كالصراصير من أساتذة الجامعات ، أو مطلعا كالسفلة وأولاد الكلب من الصحفيين والشيء الوحيد الذى يقرأ فى كيانه الضخم هو حذاؤه الاجلاسيه اللميع . أما المهم فهو أن سياسة ديمقراطية الحذاء تقضى بأن نتحول نحن المصريين إلى افراد ينشغل كل منا بحاله : الطالب فى مدرسته والصانع فى مصنعه والموظف فى مكتبه والسياسى بين جدران حزبه الأربعة ونترك للوزير وحده العمل بالسياسة فى النقابات والنوادى والمدارس فكل منا حر فى أن يعتقد ما يشاء وأن يكون له رأيه الحر الديمقراطى ولكنه ليس حرا فى أن يخاطب الأخرين فى هذا الرأى فتلك هى الاثارة وهذه هى البلبلة ولامانع لدى الوزير ، من أن يمارس كل منا ديمقراطيته أمام المرآة وأن يعبر عن رأيه فى الحمام بل أن الاحزاب السياسية ذاتها ليس من حقها الاشتغال بالسياسة خارج مقارها ، وحين تجرأت صحف المعارضة فعارضت سياسة الاعتقال العشوائى والتعذيب وتفريخ الارهاب ، أعلن الوزير عليها الحرب فخلع حذاءه وشهر لسانه !

وليس لدينا مانع نحن المصريين من أن نتخفف من عبء العمل بالسياسة وأن نترك كل تلك المهام لصاحب الحماقة الذى بشرنا بأنه سيواصل الطيحان فى البلد بجزمته ولسانه ومسدسه وشومته حتى لو ترك الوزارة لو استطاع أن يضمن الاستقرار أو يخفض الاسعار أو يتصدى لضغوط صندوق النقد الدولى أو يحارب الارهاب ولكن المأساة أنه فشل فى كل هذا ، ولو كان يفكر بعقله وليس بجزمته لادرك أن سياسة طرد الاحزاب من الجامعات والنقابات والمدارس هى التى مهدت الأرض لاستيلاء العناصر الموصوفة بالتطرف الدينى عليها ولفهم أن عمليات الارهاب والثأر هى الثمرة الطبيعية لاسلوب التعذيب ولسياسة الاعتقال العشوائى ولأدرك أن التظاهر بالقوة والفتونة وشهر الأحذية والألسنة ليس مؤشرا لاستقرار النظام بل دليل على اهتزازه وليس حافظا لهيبة الحكم بل مبررا للسخرية منه والاستهزاء به !

أما وقد خرج الوزير بعد مقابلته للرئيس مبارك فى الاسبوع الماضى ليعلن ميلاد ديمقراطية الاحذية فلعل الجميع يتذكرون أن أفة الرؤساء هم وزراء الداخلية ولعلهم يدعون الله ألا تنتهى «ديمقراطية الأحذية» ، بما انتهت إليه «ديمقراطية البلابيص» !

وويل للذين ينسون التاريخ !»

وفى النصف الاول من يناير سنة ٨٨ وخلال اجتماع مع اللجنة الثقافية بنادى الجزيرة تحدث الوزير عن جبهة المعارضة كلها من اخوان وناصريين وطلاب وشيوعيين ونصح نواب التحالف بأن «يبيعوا بسبوسة .. وسجل محرر الوفد بعضا مما جاء فى الاجتماع ونشرته جريدة الوفد فى عددها الصادر فى ٨٨/١/٢٤ . فبعد ان اشارت فى الصفحة الاولى الى نصيحة الوزير الثمينة لنواب التحالف «ببيع البسبوسة» عرض فى اكثر من نصف صفحة بعض ما جاء فى الاجتماع :

عن موقف وزارة الداخلية من شركات توظيف الاموال قال زكى بدر : إنها شركات الهدف منها استغلال المواطن المصرى فجميع هؤلاء تجار عملة .. ان هذه الشركات تلبس المواطن عمة غيره وعلى لسان احد اعضاء مجلس الشعب من تلك الفئة التى تسمى نفسها الاخوان المسلمين ذكر أن مودعات هذه الشركات فى الخارج ١٢٠ مليار جنيه .. وانا أسالهم لماذا لايحضروها الى مصر .. ان فى مصر امن وامان فى مصر استقرار كامل ! انى اتعجب بشدة فهناك ناس كبار كويسين يضعون اموالهم فى هذه الشركات . ولا يستمعون لنصيحة الحكومة لو قمت باعتقالهم طبقا لقانون الطوارىء الذى يتحدث عنه المتشنجين سيكون هؤلاء هم اسعد الناس بهذا القرار .. وسيتم اعتقالهم شهر شهرين ثم يهربوا الى اموالهم المودعة فى الخارج ولهذا انا لا اريد أن اتخذ معهم اجراء عنيف الأن علشان انا عارف انهم هيرفعوا ويدوا للناس «بمبة» ومع السلامة !! وهذه القضية ستجرنا فيما بعد لقضية التطرف الذى يقوم به الاخوان المسلمون والجماعات الاسلامية التى هى احد تنظيماتهم !! وعموما انا معكم وسنخوض فى كل الموضوعات النقابات وما يفعلونه والشيوعيون و «الناس» اللى اى كلام الاخرين وغيرهم انا معكم حتى تطردونى أو نصفى كل حاجة ونغير صورتى المشوهة التى عندكم .

وسأدافع عن الحكومة وعن نفسى فى أى سؤال فانا عضو فى الحكومة ومخول لى التصدى للدفاع عنها فى أى شىء !! وكل طلبى ان تعتبرونى جراح ومتزعلوش علشان نصفى هذه الدمامل كلها !!

تقدم احد الحاضرين بسؤال عن اسباب العنف الذى استخدمته اجهزة الامن مع طلاب جامعة عين شمس والمصلين فى الجامع الازهر بسبب اعلان مساندتهم للانتفاضة الفلسطينية .

قال زكى بدر حرقوا العلم الاسرائيلى .. وقلنا لهم احرقوا زى ما أنتم عايزين حرقوا العلم الامريكانى .. قلنا لهم أحرقوا زى ما أنتم عايزين .. قالوا يسقط وزير الداخلية ! ليه .. ليه ميتعلموش يظهروا مشاعرهم فى حدود اللياقة والادب والشرعية !! كيف نسكت على ١٥٠ طالبا يشذون من ١٠٠ الف طالب ؟ عشان يظهروا مصر بعدم الاستقرار فى الوقت الذى يقوم فيه رئيس الجمهورية بزيارة زملائه العرب لصالح مصر ولصالح دول الخليج !! قلنا لهم من فضلكم ، بلاش المظاهرات وبلاش تخريب ولكن دون فائدة .

هؤلاء الطلبة شيوعيين ! ومتحرضين وقابضين كويس وكل هتافاتهم تعلموها فى روسيا وليبيا ويأخذون تعليماتهم من هناك ! ولكن انا معنديش هزار .. مافيش عندى ياأما أرحمينى !! احنا بنشتغل بما يرضى الله اللى يشذ نقبض عليه على طول بصراحة بنقبض على كتير يعنى لما يكون فيه ١٥٠ بنقبض على ١٠٠ لكن نصفيهم بعد هذا ونبقى على القيادات ونعرضهم على النيابة .

أما عن مظاهرات الازهر فقال زكى بدر .

احنا واعيين قوى ، وناصحين قوى . كنا عاملين ترتيباتنا ففى الازهر رتب التيار الدينى مظاهرة بعد الصلاة .. لكن حسمناها فى اقل من نصف ساعة .

ويضيف زكى بدر موجها حديثه للحاضرين - بالامن قول .. بالقمع قول بالقوة قول كل واحد يقول كما يشاء !! لكن لابد من القوة فى مواجهة هذه الاشياء ممكن نعمل اى حاجة من أجل فلسطين لكن نحرق مصر لا والف لا .. مصر ماتتحرقش ابدا .. ابدا .

قبل ان ينهى زكى بدر حديثه عن المظاهرات تناول الاتحاد النسائى التقدمى الذى اعتصم احتجاجا على اجراءات اسرائيل وطالب بطرد سفير اسرائيل .

قال زكى بدر : نادية لطفى ، فتحية العسال ، محسنة توفيق ، أمينة شفيق ، عواطف عبد الرحمن ، رضوى عاشور بتوع الاتحاد النسائى التقدمى تساءل زكى بدر ايه تقدمى ايه ؟ واجاب على نفسه قائلا : يعنى شيوعى !! يعنى قابضين كويس !! راحوا نقابة وعايزين يعتصموا وماله .. كلها حريات خليهم يختشوا قولنا

لهم عيب يا جماعة انتو ستات !! حنقبض عليكم برضه . قالوا مسيرة من طلعت حرب قلنا لهم لا القوات موجودة - فوقفوا فى الشرفات وهتفوا ضد كامب ديفيد وهتفوا ولعنوا فى ابويا ، رغم انه كان راجل طيب لايستحق اللعنة .

واضاف موجها حديثه للحاضرين يظهر ان الذرية بتجيب لاهلها اللعنة .

وعن كامب ديفيد قال زكى بدر أنا لا اعلم ماذا يريد هؤلاء .. مادخلهم بكامب ديفيد !! الا يعلموا ان لكل خمسة ارغفة عيش يأكلوهم منهم أربعة من الخارج ! ماذا يريدون ؟ يريدون أن نعود الى روسيا ياأخى روسيا و أيام روسيا و هؤلاء الذين يريدون ان يعيدونا الى روسيا !! عايزنا نرجع نحارب ونضيع نفسنا تانى ؟

دون ان يوجه سؤال الى زكى بدر ، تطوع بتوجيه سؤال الى نفسه ماذا يريد الناس بتوع «الاسلام هو الحل» ؟ وقال يجب ان تعرفوا انه لا يوجد شىء اسمه الاخوان .. كما يجب ان تدركوا انهم والارهابيين جسد واحد وشخص واحد له وجهين ! كنت اتصور انهم سيدخلوا مجلس الشعب ليطالبوا بالشريعة لكن الواحد فيهم ليس له شغلة ولامشغلة الا ان يقول ان فلوس الدولة حرام لان الدولة تتعامل بالربا والفوائد وسأسلم معهم بهذا ولكن لماذا يتصارعون قبل أن يهل الشهر امام خزانة المجلس ليأخذوا من هذه الفلوس الحرام ! هؤلاء يجب أن يقف كل واحد منهم بصنية بسبوسة فى احد اركان المجلس ويتاجر - فالتجارة هى الحلال - واذا اراد ان يحضر الجلسة يوقف واحد تانى بدلا منه ! انهم يقولون ام كلثوم حرام . والموسيقى حرام . ماذا سيفعل هؤلاء بعد فترة وجيزة عندما تدخل الاقمار الصناعية وتعطيك الارسال وافلام الجنس - غصب عن عينيك - داخل جهاز تليفزيونك ان الجماعات الاسلامية لاتمارس تدَيُّن بل تمارس تشنج ليس من العين ! انهم يتمسحون فى الاسلام لا أكثر ولا أقل !

ان هؤلاء المتطرفين لو تركناهم سيدخلون علينا فى هذا المكان ويطالبون النساء بالتحجب .

وجه احد الحاضرين استفسارا حول الاسباب التى تدفع الدولة لمنع النقاب ؟ قال زكى بدر القضية مش قضية بنت تخيلوا انكم ماشين فى الشارع وتجدوا كله كده

متغطى ! على فكرة الملاحظ ان البنت التى تغطى وشها دائما تكون قبيحة ! اذا سمحت بالنقاب سأفتح الباب أمام النشالين ! والحرامية ! والارهابيين ! ماذا سأفعل فى السياح الاسرائيلين وهم نسبة كبيرة اذا سمحت بهذا النقاب .

وواصل زكى بدر هجومه على التيارات السياسية وهو بصدد الاجابة على سؤال يستفسر عن احدى القضايا المحظور النشر عنها .

قال زكى بدر : ناصريين مين ؟ اذا كان هناك شيء بهذا الاسم اذن يجب ان يوجد ايضا ساداتيين وزكى بدر الدين انا أقطع بأن هؤلاء مجموعة من المتمسحين يريدون ان يلصقوا انفسهم بالزعيم جمال عبد الناصر وخالد عبد الناصر يريدون تلويث الناس الشرفاء الوطنيين .. شوية عيال حرامية ويقولوا نحن الحزب الناصرى تحت التأسيس ! ماهذا ؟ هو عبد الناصر طلب منهم ان يعملوا له حزب ؟

عيب انتم شوية عربجية .. عيب تشوهوا الراجل الطاهر بعد موته ! مجموعة شيوعيين ، وعملاء ، ييجوا يسموا انفسهم ناصريين . عيب . عيب يأبنى دانتوا شوية عربجية ومايصحش انكم تسيئوا للراجل .. روحوا صلوا الجمعة على روحه - وماله - ده شيء عظيم . يقوم الواد : يحيى كمال رفاعى ابو عيطة - وهو ناصرى يعنى شيوعى وهذا الجدع كان بيعمل مأمور ضرائب وكان بيحرق ويسرق مع بتوع الامن المركزى . نقول له يا أبو كمال بتأكل منين ! هذا الواد و ٧٠ أو ٨٠ عيل زيه منهم واد اسمه ناصف وقفوا امام قبر الراجل يرددون هتافات قليلة الادب منها حسن يأبو باشا يامكسور .. قول لبدر عليك الدور شوف يأخى السفالة .. وعموما فى سبيل امنكم حياتى تسوى صفر ! عموما ياعيطه ان شاء الله حتكون ليلتك سودة !

حول اسباب النقد اليومى الذى وجه الى زكى بدر تحديدا على صفحات الوفد قال زكى بدر انهم يهاجمونى لانى كايدهم .

ردا على سؤال يستفسر عن اسباب اصرار الداخلية على قانون الطوارىء قال زكى بدر هذا القانون يحمى المواطن لانه هو الذى نقبض به على تجار العملة والمخدرات والمتطرفين الدينيين والهلافيت اياهم .. اتحدى اى شخص أن يقول انى اعتقلته لانه رفض يعطينى رشوة ! اذن لماذا تطالب الاحزاب والنقابات بإلغاء هذا القانون ؟ الحقيقة أن الاحزاب لها اطماع فى الحكم كذلك النقابات يسيطر عليها

مجموعة من المتطرفين وهما ناس «... !!» ولهم اغراض .. واريد ان افهم لماذا يرفضون الحكمة ؟ ولصالح من ؟ اننا نعتقل الواد شهر أو شهرين ياكل وينام على نفقة الحكومة وفى ضيافتها ! اننا نقول لهم تعالوا فى ضيافتى ياحبيبى افطرك واغديك واعشيك !

.. دون التعرض لموضوع السؤال الذى يستوضح موقف الداخلية من تنفيذ الاحكام القضائية . وجه زكى بدر كما من السباب للمعارضة واغلق الموضوع قال زكى بدر ان المعارضة تشنع على ويقولون ان وزير الداخلية مجرم وسفاح ويظهرون صورتى امام الناس انى مش متربى و . وابطش بالناس الى اخر الاتهامات التى توجه لى .. لكن الحقيقة ان هؤلاء مغرضون تنقصهم الاخلاق ! فوزير الداخلية مواطن عادى جدا يخضع للقانون . واذا اخطأ يسجن كأى مواطن . انهم يقولون كل يوم ان وزير الداخلية رفض تنفيذ قرار القضاء ! لامؤخذة .. لو ان حمار .. سمع هذا الكلام لايقبله ولايصدقه !

قال زكى بدر : حكاية اين الونش اصبحت مثل مقولة «اين عمر» وكذلك حكاية هدى هانم .. التى هربت بجواز سفر اختها وهى تشبهها تماما القضية عادية جدا .. هؤلاء يريدون منى ان انخبل واجرى وراء الونش واترك النقابات ، وانخبل واجرى وراء الست هدى واترك المتطرفين والطلاب الشيوعيين ؟ ده كلام معقول ؟ دى ناس ! وعلى رأى الأغنية ونش ايه اللى انت جاى تقول عليه ! وأخر سؤال سنعرض له تقدمت به ام قلقة تستفسر عن اسباب رفض وزير الداخلية منح ابنائها الجنسية المصرية رغم انهم ولدوا فى مصر ولم يغادروها ومن ام مصرية واب اجنبى .

قال زكى بدر : هذا الموضوع غير قابل للمناقشة فنحن دولة طاردة واننا لم نعط الجنسية الا لخمسة فقط . ثم وجه حديثه للسيدة وقال وكان مالهم الرجالة المصريين كخه يعنى ! ولا احنا عملين زى القرع نمد لبره » انتهى .

وفى ٢٧ مارس سنة ٨٨ حضر وزير الداخلية جلسة مجلس الشورى التى كان يناقش فيها قضية الامية وطالب بتعديل قانون الاحزاب بحيث ينص على حل الحزب الذى لايقوم بالدور المطلوب منه فى مجابهة قضية محو الامية ، وبرر مطلبه الغريب بقوله «علشان ينشغلوا ويبطلوا تخريب فى البلد» .

وفى ٧ ابريل فى اجتماع مع أمينات المرأة بالحزب الوطنى قال إن جهاز الامن يقظ تماماً لكل القوى المضادة التى تهدف الى التخريب وتعمل ضد الوطن وهى احزاب المعارضة والاخوان المسلمون والناصريون الممالئون للقذافى والشيوعيين .

ونشرت مجلة الاحرار التى صدرت فى ٨٨/٤/١١ أن حزب الاحرار قرر محاكمة زكى بدر على هذه التصريحات التى نشرت ولم ينفها . وقدم مذكرة الى النائب العام باحالة وزير الداخلية الى المحاكمة الجنائية بتهمة القذف والسب فى حق المعارضة واسناد اتهامات لها بأنها ضد الوطن وتهدف الى التخريب وهو مايبنى اتهامها بالخيانة العظمى .



وقامت الوزارة بدور «تاريخى» فى انتخابات ابريل سنة ٨٧ واستطاعت بفضل حساباتها الخاصة ان تهدر عضوية ٧٨ نائباً ، وان تضيع عدداً أخر على المعارضة حتى كفلت للحكومة رغم التأييد الشعبى الكاسح للمعارضة - الاغلبية التى تجعلها سيدة المجلس .

ولم يكن غريباً بعد هذا ان تتوتر العلاقات ما بين زكى بدر ونواب المعارضة . وان تدور جولات من المبارزات بينه وبينهم ، استخدم فيها اسلوبه وقاموسه .

وكانت الجولة الاولى مع الشيخ صلاح ابو اسماعيل نائب رئيس حزب الاحرار فى الاسبوع الاول من يونيو سنة ٨٧ عندما حدثت مناقشة الاجراءات الامنية التى تقوم بها وزارة الداخلية . وتحولت المناقشة الى مبارزة عنيفة استخدمت فيها الفاظ السباب المتبادل .

ووصفت مجلة الوفد (٢٣ يونيو سنة ٨٧ - ص ٣) تحت عنوان «مهزلة تحت قبة مجلس الشعب - اكبر اهانة لأى نظام ان يضم وزيراً شتاماً - وزير الداخلية يستخدم الفاظه الشهيرة التى يعاقب عليها القانون تحت قبة البرلمان .»

انتهز زكى بدر فرصة اثارة كمال الشاذلى لموضوع الاحداث الامنية الاخيرة وقام بشن هجوم عنيف على التيار الاسلامى ، واتهمه بالتستر خلف اسم الدين لفرض رايه

وخلال سيل الاتهامات الذى كان يوجهه وزير الداخلية للجماعات الاسلامية ، اخطأ فى قراءة بعض الايات القرآنية منها قوله تعالى «لا إكراه فى الدين» و«افأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» و «ولست عليهم بمسيطر» و «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» ورغم ان وزير الداخلية كان يقرأ تلك الآيات من بيان مكتوب الا انه اخطأ فى تلاوتها وعندما حاول المستشار الهضيبى تصحيح اخطائه رد عليه قائلا : «إذا اخطأت فى آية فانى اعتذر لرجال الدين حقا وليس لمدعيه» ! ثم واصل زكى بدر توجيه اتهاماته للجماعات الدينية فاعلن عن وجود تحالف مشبوه يتجه لتخريب البلاد من خلال الاغتيالات والمخدرات والسوق السوداء .

ويبدأ الفصل الثانى من المهزلة المؤسفة فى الجلسة المسائية ، عندما وقف الشيخ صلاح ابو اسماعيل نائب رئيس حزب الاحرار ليقول انه تابع فى الجلسة الصباحية بيان وزير الداخلية وان تدريب زكى بدر على قراءة الآيات القرآنية التى استشهد بها لم يكن كافيا مما جعله يخطىء فى مقرر التلاوة ومن يخطىء فى تلاوة الايات يخطىء فى فهمها واضاف ان كل آية استشهد بها وزير الداخلية تتضمن اخطاء فى الغاية وانه لم يصب بها الهدف وهنا دخل زكى بدر القاعة مهرولا وبدا عليه انه تم استدعاؤه على عجل حيث كان د . عاطف صدقى حاضرا فى الجلسة المسائية . كرر الشيخ صلاح ابو اسماعيل ما قاله قبل دخول زكى بدر واضاف انه منع من زيارة احد المساجد بشبرا وحضور ندوة دينية فذهب لوزير الداخلية ليعرض الامر عليه فكان رد زكى بدر بصفتى وزيرا للداخلية سأمنعك من الذهاب واذا ذهبت للمسجد فسترى جنود الامن المركزى هناك وروى صلاح ابو اسماعيل واقعة اخرى فقال انه ذهب الى وزير الداخلية ومعه تسعة من النواب ليشتكى له من المعاناة التى يلاقيها المعتقلين داخل السجون حتى ان اثنين منهم قد توفيا وقال ان وزير الداخلية رد عليه قائلا لو كنت هناك لقتلت بنفسى مائة معتقل وليس اثنين فقط .

وهنا ثار زكى بدر ووقف يهدد الشيخ صلاح ابو اسماعيل قائلا له سأكشفك امام المجلس وامام الرأى العام فتحداه الشيخ صلاح ان يفعل فكرر زكى بدر كلامه قائلا سابين حقيقتك ياشيخ صلاح وسأكشفك للناس .

وتطور الموقف عندما اراد الوزير تشويه صورة الشيخ صلاح وقال إن خطبة

الشيخ صلاح يوم الجمعة كانت سباباً فى وزير الداخلية فهل هذا من الاسلام .

وهنا – ونحن ننقل الواقعة عن (مجلة الوفد ٢٣ يونيو ٨٧) – قاطعه الشيخ صلاح ابو اسماعيل وقال – انت كذاب .. اتحداك – انت كذاب .. اتحداك ان اكون قائداً للمتطرفين ! فرد عليه وزير الداخلية بعد لحظات من الصمت :

- «انت كذاب وسافل ياشيخ صلاح» !!

وتكهرب الجو وثارت القاعة : نواب المعارضة ثاروا لاهانة زميلهم من ممثل السلطة التنفيذية ونواب الحزب الوطنى ثاروا ليس لاهانة كرامة مجلس الشعب ولكن لتعدى نائب على وزير ووصفه بالكذب .

وبدلا من ان يتخذ رفعت المحجوب موقفا حاسما يدفع به الاهانة التى لحقت بمجلسه الموقر استنكر من نواب التحالف ثورتهم وقال لهم :

-«لماذا لم تقولوا كلمة لزميلكم عندما قال للوزير انت كذاب ؟! . ثم واصل زكى بدر الحديث قائلا :

«هذا هو المسلم الذى يريد ان يقود البلد بهذه الصورة فوقف الشيخ صلاح ابو اسماعيل ليقول لوزير الداخلية :

-«انت كذاب !! فرد الوزير قائلا : انت وسخ ..!!

كل ذلك يحدث ورئيس الوزراء جالس وكانه يشاهد فيلما تليفريونيا ولا يعنيه الامر فى شىء !!

وبعد ان اشتعل الموقف تماما طالب عبد الحميد رضوان وزير مجلس الشعب والشورى برفع الجلسة ، مما كان يعنى ازمة دستورية بين المجلس والحكومة ولكن المحجوب رفض طلبه واصر على استكمال الجلسة واستدعى الدكتور عبد المنعم النمر ليحاول تهدئة الموقف الا انه فشل فى ذلك .. فقد وقف المهندس ابراهيم شكرى ليطالب برفع مسلسل السباب والشتائم من محضر الجلسة الا ان المحجوب قال ان ذلك من اختصاصى انا .. فثار زعيم حزب العمل وطلب من وزير الداخلية الاعتذار للمجلس الذى اهان كرامته وسب المعارضة . ثم انسحب اعضاء التحالف» .

وبعد ان نشرت الصحف انباء هذا الصدام الاول والشكل السوقى الذى اخذه اجمعت صحف المعارضة على ان هذا لم يسبق[1] ورأى السيد ابراهيم فرج سكرتير عام الوفد ان المجلس فقد شرعيته تماماً بعد الاهانة التى عجز عن مجرد الاحتجاج عليها وقال د . محمد عصفور هذه الجريمة اعتداء صارخ على السلطة التشريعية فى عقر دارها وقال د . ميلاد حنا هذه المهزلة متوقعة وانتظروا التشابك بالايدى[2] وقال الاستاذ عبد العزيز محمد المحامى «لو انصفت الحكومة لأقالت زكى بدر» وقال د . محمود السقا «الوزير حاول إستفزاز المجلس واهانهم فى حراسة رئيس المجلس ».

بعد هذه الحادثة اولى وزير الداخلية نواب مجلس الشعب عناية خاصة . وقد تقصت مجلة الوفد تصرفات رجال الامن مع اعضاء مجلس الشعب فى مقال بعنوان «من يحمى نواب الشعب من رجال زكى بدر» تابعت فيها عددا من الحالات سردتها كالاتى (العدد الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٨٨ - ص ٣) .

---

(١) ليس هذا صحيحاً ان التقاليد البرلمانية قد تهاوت منذ ان بدأ الانقلاب العسكرى . ولم يكن ضرب الدكتور السنهورى إلا مثالاً رمزياً واحداً . والحقيقة ان عبد الناصر هو واضع مبدأ تحدى السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية «وضربها بالجزمة» كما يتضح ذلك مما حدث فى سنة ١٩٦١ عندما هاجم عدد من نواب المنيا محمود رياض وزير المواصلات هجوماً عنيفا فى عام ١٩٦١ بغرض الاساءة الى مصطفى خليل «وظهر هذا الهجوم فى مجلة روز اليوسف ورد مصطفى خليل باسلوب اعنف فى مقال نشره فى اخبار اليوم . وقرر مجلس الامة اجراء تحقيق مع الدكتور مصطفى خليل لانه لم يحترم الحصانة البرلمانية للنواب واتصل به انور السادات وطلب اليه الحضور بدعوى شرب فنجان قهوة والاستماع الى وجهة نظره عن اسئلة لجنة التحقيق ولكنه رفض واتصل بالرئيس جمال عبد الناصر الذى قال له «همه فاهمين ان مفيش ريس .. اوعى تحضر» .

واتصل الدكتور مصطفى خليل بانور السادات وابلغه رأى الرئيس بانه لايجوز التحقيق مع وزير وانه لن يحضر . وقفل الموضوع ولم يثر فى اجتماع مجلس الشعب .

وكان سبب تأليف لجنة التحقيق ان مصطفى خليل كان يرد على سؤال من نائب وعلق النائب بقوله «الكلام ده كذب» وكان رد مصطفى خليل - لا أقبل الاتهام بالكذب . واذا كررتها سأخلع جزمتى واضربك بها فى المجلس . قدم بيانات وانا اناقشك .

وثار النواب وقرروا التحقيق معه . ثم انتهى الامر الى لاشىء بعد تدخل عبد الناصر انتهى . انظر هذه القضية فى كتاب «السادات الحقيقة والاسطورة» للاستاذ موسى صبرى ص ٥٩٦ وقد نقلناها عنه حرفياً .

(٢) وقد حدث و «بالجزمة» ايضا . كما روت ذلك صحيفة الوفد يوم ١٩٨٨/٥/٦ . بين نائبين من نواب الحزب الوطنى .

● لم يمض على سب الشيخ صلاح ابو اسماعيل شهران حتى وقع حادث اخر لعضو ثان من اعضاء مجلس الشعب هو الدكتور محمد السيد حبيب نائب الدائرة الأولى باسيوط ورئيس نادى هيئة التدريس بجامعة أسيوط .

وعن ظروف الحادث يقول الدكتور محمد حبيب تلقيت دعوة من رائد جمعية المحاسبين بكلية التجارة بسوهاج وهى تابعة لجامعة أسيوط لالقاء محاضرة على اعضاء الجمعية وحدد موعد المحاضرة الاربعاء ١٨ نوفمبر الماضى الا أننى فوجئت برئيس جامعة أسيوط د . عبد الرازق حسن يطلب من رائد الجمعية الغاء المحاضرة ولكنه رفض فأتصل بى مدير مباحث أمن الدولة بأسيوط يطلب منى الا أذهب الى سوهاج فقلت له أولا أنا عضو هيئة تدريس فى جامعة أسيوط وكلية التجارة بسوهاج تتبع اسيوط ثانيا أنا رئيس نادى هيئة التدريس بالجامعة فلابد من أن التقى بالاساتذة والمعيدين فى مختلف كليات الجامعة ثالثا : لدى ابناء معيدون أشرف على رسائلهم للماجستير والدكتوراه فى علوم سوهاج .. رابعا : أنا عضو فى مجلس الشعب . خامسا : أنا مصرى عادى كفل له الدستور حرية التنقل والتعبير . فكيف ترفضون حضورى سوهاج .

وفى اليوم المحدد ركبت سيارة أجرة من «موقف التاكسى» باسيوط الى سوهاج وعلى مشارف مدينة «طما» فوجئت بجحافل الامن المركزى ترابط على مشارف المدينة وسيارات الشرطة وحملات تفتيش مكثفة لجميع السيارات القادمة من اسيوط وعند تفتيش السيارة التى كنت استقلها تم انزالى من السيارة بطريقة غير لائقة من قبل ضباط مباحث أمن الدولة وحوصرت السيارة من كل جانب وعوملت معاملة فجة وبأسلوب سيىء لا يتناسب مع طالب جامعى مع اننى حاولت افهامهم اننى عضو فى مجلس الشعب وعضو فى هيئة تدريس جامعة اسيوط واننى رئيس نادى هيئة التدريس ولكن لا أحد يستمع وتم اصطحابى الى قسم شرطة طما واحتجزت هناك فى المركز لمدة ساعة وجاء نائب مدير الامن بسوهاج ورئيس مباحث أمن الدولة وتم ابلاغى بأن هذه هى أوامر زكى بدر وزير الداخلية بمنعى من دخول سوهاج وقالوا لى «اننى لو ذهبت الى سوهاج كنا سنقبض عليك» وتم وضعى فى سيارة تابعة لأمن الدولة وبرفقتى بعض الضباط وسيارة شرطة فى الامام وسيارة من الخلف واعادونى عنوة

الى سوهاج وقمت بابلاغ رئيس المجلس بهذه الواقعة المهينة وللأسف لم يحرك ساكنا ؟

● واستمر زكى بدر فى ممارساته لاهدار حصانة اعضاء المجلس ففى يوم ١٨ فبراير الماضى قام المهندس محيى الدين احمد عيسى - نائب مجلس الشعب عن الدائرة الأولى بالمنيا - بزيارة لبعض اصدقائه واقاربه بمدينة القوصية محافظة اسيوط واثناء سيره بسيارته من المنيا الى القوصية فوجىء بقوات الامن المركزى على مشارف مدينة ديروط تقوم بحملة تفتيش واسعة النطاق على جميع السيارات القادمة من المنيا وعند تفتيش سيارته تم انزاله عنوة من السيارة بواسطة رجال مباحث أمن الدولة باسيوط فرع القوصية وابلاغه بانه ممنوع من دخول القوصية بامر شخصى من زكى بدر .

ويقول المهندس محيى الدين احمد عيسى ان المعاملة كانت سيئة وغير لائقة وتم اصطحابى تحت تهديد المدافع الرشاشة والبنادق الألية التى حاصرت سيارتى الى مركز شرطة القوصية حيث مكثت عدة ساعات وتمت اعادتى الى المنيا بحراسة مشددة من رجال الشرطة وامن الدولة .

ويتساءل محيى احمد عيسى : اين القانون بل اين الدستور زكى بدر انتهك حرمات كل شىء واصبح هو القانون وهو الدستور اين السلطة التشريعية التى تنتهك حرماتها الان ؟

● ويمضى زكى بدر فى اعماله القمعية ضد اعضاء مجلس الشعب ففى يوم ١٩ فبراير الماضى تلقى لاشين أبو شنب عضو مجلس الشعب «طنطا» دعوة لزيارة مدينة المنيا فحاول تلبية الدعوة الا ان مباحث امن الدولة اتصلت به وطلبت منه الغاء الزيارة وعدم الانتقال الى المنيا ، واتصل مدير أمن المنيا بالنائب محيى احمد عيسى - صاحب الدعوة - وأبلغه ان وزير الداخلية يرفض زيارة لاشين أبو شنب الا ان لاشين أبو شنب ذهب الى المنيا وعند دخوله المسجد لصلاة المغرب وحضور ندوة دينية قام رجال امن الدولة بالاعتداء عليه وجذبه من ملابسه بقوة وحاصرت قوات الامن المسجد وطلب منه الا يتكلم وكاد يحدث الصدام بسبب هذه الزيارة وعند عودة النائب لاشين أبو شنب من المنيا حاول زيارة بعض أصدقائه فى بنى مزار

وعند دخوله احد المساجد بالمدينة لتأدية الصلاة حاصرت قوات الامن المسجد وتم اخراجه بالقوة واعادته للقاهرة .

● ويستمر زكى بدر فى اعماله القمعية ضد نواب المجلس ويأتى الدور على احد نواب محافظة الشرقية الشيخ عبد الرحمن الرصد وهو احد خطباء الجمعية الشرعية وتقوم الجمعية بتوزيع جدول على خطبائها تحدد فيه المساجد التى سيخطب فيها لتفادى نقص خطباء الجمعة الذى تعانى منه الاوقاف وحددت الجمعية الشرعية احد المساجد بمدينة السويس للشيخ احمد ليلقى فيه خطبة الجمعية يوم ١٩ فبراير واثناء ذهابه الى السويس تصدت له اجهزة الأمن واعادته للشرقية مرة اخرى وتعرض الشيخ المسن للمعاملة القاسية .

على ان الجولة مع مجلس الشعب تهون امام الجولات مع الصحافة التى جرها الوزير بأفعاله وهجومه المستمر عليها ، وتفاوتت الأراء ورأى بعض الصحفيين ان تتجاهله الصحافة تماماً ، فلا تشر اليه بكلمة ولاتنشر صورته . ولكن يبدو ان هذا لم يكن عملياً ، فانتهى الامر بان تنشر صورته بطريقة مسودة «نيجاتيف» أو كما يقولون «العفريتة» وان تتبارى فى ذلك بما يسمح به الفن الصحفى وان تطلق عليه اسم «زكى بذاءات» أما الكاريكاتير فقد اصبح زكى بدر بطله وموضوعه ونشرت مجلة الاهالى صورة كاريكاتيرية بعرض الصفحة تمثل زكى بدر وقد اندلع لسانه وكأنه افعى تسعى .. ذات مرتفعات ومنخفضات وعند كل ثنية منها وقف رجال بعضهم بالمقشات ، وبعضهم بالفرش وبعضهم بالمساحى .. وهم يجتهدون فى تنظيف جزء من لسان الوزير وكل منهم يمسك انفه ويقول «اف اف ..» ونشرت صحيفة الوفد (٥/١١/٨٧) فى احدى صورها الكاريكاتيرية «تصنتنا على التليفونات خلانا ظبطنا اثنين بيقولوا ألو ألو احنا هنا ونجحنا أهو فى المدرسة واتضح انها مؤامرة !» واصدرت مجلة صوت العرب مجموعة صور كاريكاتيرية (٨٨/١/٣١) تحت عنوان «الزكوية حزب تحت التدميس» .

وعندما توترت العلاقات ما بين الوزير والصحافة وتوسطت بعض الدوائر لاجراء نوع من التقارب وتبديد الشكوك والظنون الخ . دعى الوزير لنقابة الصحفيين ولكن هذا الاجتماع الذى اريد به تصفية الجو أدى الى اكبر ازمة ما بين الصحافة والوزير .

إذ بعد ان افتتح النقيب وهو الاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الاهرام الاجتماع بكلمة رحب فيها بالوزير ، وتحدث الوزير لمدة خمس دقائق عن علاقة الصحافة بالسلطة التنفيذية وتقديره للصحفيين . ولكن هذه البداية الحسنة تطورت عندما بدأ احد الصحفيين فى الحديث ، وبعد ان تحدث خمسة منهم احاديثهم انطلق الوزير .. فبدأ كلامه - على ماكتبت مجلة الوفد (١٩٨٧/١١/٢٦) ص ٣ - بقلم مجدى مهنا .

«وبعد ان انهى الزملاء كلماتهم اعطيت الكلمة للوزير للرد والتعقيب ، فبدأ كلامه بالآتى اذا كنت يامجدى ياابنى تتصور انى جيت هنا عشان اعتذر .. فانا باعتذر على اننى جيت هنا .

وسأله الزميل عبد القدوس عن «الخبر الذى نشرته صحيفة الشعب عن التقرير الذى رفعه الى رئيس الجمهورية ويتهم فيه احد كبار الصحفيين بالاتجار فى المخدرات» وقاطعه الوزير انت اللى كتبت الخبر وصمت الزميل عبد القدوس ثم قال الوزير بالحرف «الصحفى الذى كتب هذا الخبر كذاب وابن كذاب وسافل» . وحدث هرج بين اعضاء المجلس . ورد كل عضو بطريقته وقال الزميل جلال عارف «لاتقل سافل» فرد الوزير لا .. سافل وابن سافل .. وقال الزميل عبد القدوس «لا تشتم والدى» .

أما بخصوص الوقائع التى ذكرتها عن مصطفى شردى «فنعم انا قلت هذا الكلام . وسوف اقوله» .

وهنا ثار الزميل جلال عارف . مع اخرين من اعضاء المجلس . وسأل الوزير : هل قلت هذا الكلام ؟ فأجاب الوزير مرة أخرى «نعم قلت هذا الكلام» .. واعترض جلال عارف على هذا الاسلوب الهابط والمتدنى فى الحوار وانسحب من الجلسة ورفض النقاش أو الحوار مع الوزير .

وكل مادار فى الجلسة بعد ذلك من وقائع ومداولات كان تكرار لما سبق قوله باستثناء كلمة الزميل فيليب جلاب التى سجل فيها اعتراضه على ما صدر من الوزير فى حق الاستاذ مصطفى شردى وباستثناء كلمة النقيب ابراهيم نافع والتى حذر فيها من ان عدم توصلنا الى اتفاق سوف يكون له اثار بالغة الخطورة على «الجميع» .

واثناء ذلك وجه وزير الداخلية اهانة اخرى لاحد اعضاء المجلس - مجدى مهنا - قائلا : هل هذا صحفى ويمثل الصحفيين ؟ وقمت بالرد عليه «وهل هذا اسلوب وزير تتحدث به ؟ الا يسىء هذا الاسلوب الى الحكومة .. والى الدولة والى حسنى مبارك شخصيا» .

وانهى وزير الداخلية حديثه بانه يوافق على اجراء الصلح ولكن بشروط .. وهذه الشروط هى :

أ - أن تتوقف الصحف عن تناوله او تجريحه .

ب - ان تتوقف عن نشر اية اخبار تزعزع الثقة فى جهاز الشرطة .

وعقب النقيب ابراهيم نافع بانه يوافق تماما على الصلح ولكن بدون شروط .

واصدرت النقابة بيانا عن «ادانة تجاوزات رجال الامن ضد الصحفيين وتجاوزات الصحفيين ضد وزير الداخلية» لايشير الى حقيقة ماحدث مما اثار ثائرة بعض الصحفيين وتكهرب الجو ، فالمقابلة تمخضت عن اعتذار الوزير عن انه جاء للنقابة وتناوله بالسب الاستاذ احسان عبد القدوس وهو احد اقطاب الصحافة المصرية الذى لم يسىء الى العهد أو رجاله بكلمة نابية ، وارسل الصحفى الكبير جلال الحمامصى رسالة الى النقيب فى ٨٧/١١/٢١ عارضاً اقتراحين اولهما دعوة مجلس النقابة الى جلسة طارئة لاتخاذ «الموقف الشجاع ازاء مانواجهه كأسرة لها كرامتها» وثانى الاقتراحين دعوة جمعية عامة غير عادية لنقابة الصحفيين لتأييد المجلس فى كل ما يتخذ من قرارات وان تحشد كل القوى لاتمام انعقاد هذه الجمعية واضعين نصب اعيننا ان هذا الاجتماع المطلوب لايشكل خصومة مع أحد - وختم الاستاذ جلال الحمامصى رسالته .

.. ويسمح لى الزميل النقيب ان اقول له اننى لن املك - اذا تردد المجلس أو احجم عن مواجهة الموقف الحالى بالاسلوب الشجاع . لن اقول إلا الاعلان عن استقالتى من النقابة . وهذا هو اضعف الايمان » .

ولاقت هذه الرسالة التى نشرها جلال الحمامصى فى عموده اليومى فى جريدة الاخبار تحت عنوان «دخان فى الهواء» تأييداً جارفاً . وطالبوا الاستاذ جلال بالعدول عن فكرة الاستقالة «ليتحمل مسئوليته فى اعادة ترتيب البيت الصحفى» .

وفى ٦ ديسمبر سنة ٨٧ تناول وزير الداخلية الصحفيين بتعليقاته اللاذعة . ونشرت جريدة الوفد فى صدر الصفحة الأولى من عددها الصادر فى ٨٧/١٢/٧ مانشتات زكى بدر يطلب تلقين الصحفيين دروساً فى الاخلاق ! وزير الداخلية يتطاول على الصحفيين علناً اثناء اجتماعه مع رئيس المجلس الأعلى للصحافة - الصحفيون البرلمانيون يحتجون على تهجم الوزير وطعنه فى اخلاقيات الصحفيين .

وجاء فى الخبر :

تعرض الصحفيون المصريون امس ، لاهانة جديدة بالغة من اللواء زكى بدر وزير الداخلية اثناء وجوده فى مكتب الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى فوجىء الحاضرون بوزير الداخلية يطالب رئيس مجلس الشورى ورئيس المجلس الأعلى للصحافة بتلقين الصحفيين «دروسا فى الاخلاق» ضمن برنامج الدورة التدريبية الاولى التى ينظمها المجلس الأعلى للصحافة لبعض العاملين فى الحقل الصحفى ، احتج الصحفيون البرلمانيون على تلك الأهانة البالغة ، وتقدم ٣٦ منهم بمذكرة احتجاج الى الدكتور على لطفى الذى حدثت الواقعة امامه وفى مكتبه أثناء حضور زكى بدر لقاء رئيس مجلس الشورى بالضباط الدارسين بمعهد تدريب قيادات الشرطة .

واشتركت نقابة المحامين بصفتها الهيئة التى تقوم بالدفاع عن المتهمين ومراعاة حقوقهم وحمايتهم من تجاوزات السلطات البوليسية . ولما لم تنجح المحاولات المتعددة أو الاتصالات المتوالية دعت النقابة الى اضراب عام للمحامين فى جميع محاكم مصر يوم ٣٠ يوليو سنة ٨٧ «احتجاجا على استمرار حالة الطوارىء واعتقال المواطنين بغير مقتض وامتناع السلطات المختصة عن احترام أحكام القضاء وتنفيذها اخلالا بسيادة القانون ومبدأ الشرعية واصدرت البيان التالى :

«يسجل مجلس نقابة المحامين احتجاجه واستنكاره لاستمرار حالة الطوارىء واعتقال المواطنين بغير مقتضى وتعذيب بعضهم بالمعتقلات فى الوقت الذى تستمر فيه كافة القوانين المقيدة للحريات العامة والمهدرة للحقوق الاساسية للمواطنين ومتجاهلة لمشاعرهم وحقهم فى تكوين أحزابهم بغير قيود ومحاكمتهم أمام قاضيهم الطبيعى منتهكة لحق المواطنين فى الانتخاب والترشيح وحرمانهم من اشراف القضاة الكامل على الانتخابات .

ومجلس نقابة المحامين اذ يسجل تجاهل الاجهزة المعنية لقرارات مؤتمر العدالة الأول الصادر عن قضاة مصر فى الوقت الذى لاتحترم فيه مؤسسات الدولة أحكام القضاء واجبة التنفيذ الأمر الذى يفقد هذه المؤسسات مصداقيتها امام المواطنين وتمثل مساسا للسلطة القضائية واستقلالها .

ومجلس نقابة المحامين بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٦ وهو يستعيد تلك المعانى بكل الاسى يقرر :

اولا : تكليف جميع المحامين بالامتناع عن المرافعة والحضور أمام جميع المحاكم بالجمهورية وعلى كافة مستوياتها وذلك طوال يوم ١٩٨٧/٦/٣٠ .

ثانيا : يسرى هذا القرار على جميع الدعاوى فيما خلا الدعاوى المستعجلة والمحبوس اصحابها على ذمتها .

ثالثا : عقد مؤتمر صحفى فى الواحدة ظهر يوم الاحد الموافق ١٩٨٧/٦/٢٨ برئاسة السيد الاستاذ نقيب المحامين يحضره مجلس نقابة المحامين وممثلو جميع الصحف والمجلات ووكالات الانباء العالمية والمحلية» .

ونشرت مجلة الوفد التى صدرت فى اليوم التالى للاضراب (الاربعاء اول يوليو سنة ٨٧ .. مانشتات بعرض الصفحة «محاكم مصر توقفت عن العمل احتجاجاً على اعتقال المواطنين وتعذيبهم» قضاة مصر يعربون عن اسفهم العميق لعدم تنفيذ الاحكام القضائية ومحكمة النقض تطالب السلطات باعادة الثقة والامن الى نفوس المواطنين» وجاء فى الخبر ..

«اعربت محكمة النقض فى محضر جلستها أمس ، عن أسفها العميق لعدم قيام الحكومة بتنفيذ الاحكام القضائية ، التى ينص الدستور والقانون على تنفيذها . أكدت المحكمة ، ان مايحدث يعد انتهاكا صريحا لاحكام الدستور والقانون ، وتهديدا خطيرا يزلزل أركان الدولة القانونية كما اعربت محكمة النقض عن املها ، فى ان تجد السلطات المختصة طريقها لاعادة الثقة والامن الى نفوس المواطنين ، وان تنزل السلطات المختصة عند توصيات مؤتمر العدالة . وتضعها موضع التنفيذ فى اسرع وقت . وكان العمل قد توقف امس فى جميع محاكم مصر ، بعد استجابة المحامين ، لقرار النقابة العامة للمحامين بالاضراب العام ، احتجاجا على موجة اعتقال المواطنين

بلا مبرر ، وعمليات التعذيب الوحشية التي يمارسها زكى بدر وزير الداخلية فى السجون والمعتقلات . وسجل المحاميان عصمت الهوراى وكيل نقابة المحامين وسامح عاشور ، بمحضر جلسة محكمة النقض ، البيان الذى اصدرته نقابة المحامين . باعلان الاضرب العام ، احتجاجا على استمرار قانون الطوارىء وتجاهل الدولة لقرارات مؤتمر العدالة الاول ، الذى عقده قضاة مصر . وعدم احترام مؤسسات الدولة لأحكام القضاء واجبة التنفيذ ، مما يفقد هذه المؤسسات مصداقيتها أمام المواطنين ، ويمثل مساسا بالسلطة القضائية واستقلالها .

وشهدت أمس محاكم مصر ، استجابة رائعة من المتقاضين الذين احتشدوا خارج القاعات . واعلنوا تضامنهم مع اضراب المحامين من العمل . واستثنت نقابة المحامين ، من الاضراب . الدعاوى المستعجلة ، والمحبوس اصحابها على ذمة الدعوى ، وقضايا التظلم من قرارات الاعتقال ، وقضايا التعذيب ومنها قضية ضد وزارة الداخلية لقيام احد الضباط بتعذيب مواطن لرفضه العمل مرشدا . كما سجل المحامون فى محاضر جلسات جميع المحاكم ، توقفهم عن العمل استجابة لنداء النقابة العامة بالاضراب العام ، احتجاجا على استمرار حالة الطوارىء . واعتقال المواطنين بلا سبب وامتناع السلطات المختصة عن احترام أحكام القضاء وتنفيذها إخلالا بسيادة القانون وشرعيته . كما قامت نقابات المحامين الفرعية فى محافظات مصر ، بالاشراف على تنفيذ قرار الاضراب العام ».

ونشرت المجلة بجانب هذا الخبر صورة لعدد كبير من شباب المعارضة يحمل كل واحد منهم صورة كبيرة لاحد الذين تعرضوا للتعذيب فى احتشادهم يوم الاضراب امام دار القضاء العالى بالقاهرة . كما نشرت صورة لبعض قاعات المحاكم الخاوية .

الأسياد الجدد :

كانت احزاب المعارضة بقضها وقضيضها . وكان الصحفيون والمحامون ، وكل الذى ينظم هذا الجيش الجرار فى واد ووزارة الداخلية فى واد آخر تماماً .. كان كل هؤلاء «يهاتوا» كل بوسائله الخاصة من خطب بمجلس النواب او مقالات فى الصحف أو احتجاجات فى المرافعات .. بينما تمضى وزارة الداخلية فى سياستها التى تمخضت عن اظهار ... اسياداً جدداً فى المجتمع المصرى هم ضباط البوليس .

ولاريب ان كثيراً من ضباط البوليس مواطنون صالحون يعرفون حقوقهم فلا يجاوزونها . ولكن هذا لاينطبق على مجموعة شرسة اعتقدت تماماً انها من طينة غير طينة الشعب وان واجبها المقدس هو اذلال المواطنين وممارسة كل صور البطش حتى لايرفع الشعب عينيه امام الحكومة !!

ومن الغريب حقاً ان يحدث هذا فى وقت تدرس فيه لطلبة كلية الشرطة مناهج كلية الحقوق . ويفترض ان يلم الضباط بثقافة قانونية تعصمه عن مثل هذا التجاوز اذا لم يعصمه الضمير أو الخلق أو الذوق . وحدوث هذه المفارقة دليل جديد على فداحة ممارسة الارهاب والتعذيب وان آثارها تقضى على الضمير فى نفوس الذين يقومون به فيصبحون وحوشاً . وعندئذٍ فلا معنى للحديث عن الآداب ، أو الحقوق .

وفى اعقاب نشر وصف زكى بدر للمعارضة بانهم صراصير اعاد الاستاذ وحيد غازى فى مجلة الاحرار (٨٧/١٢/٢١ الى الاذهان ..

«رد فعل مانشرته زميلة أخرى منذ ٣ أيام عن صحفى كبير له عمود يومى فى صحيفة يومية اشتبك فى مشادة كلامية مع ضابط مرور فى حى الزمالك وأهان الضابط الصحفى وحاول الصحفى أن يتصل بوزير الداخلية زكى بدر فتهرب منه وألح الصحفى ، فاضطر سكرتير زكى بدر أن يوصله به ، ورد زكى بدر على الصحفى مؤكدا أنه كان يتهرب منه وأنه علم باهانة ضابط المرور له وأنه مع الضابط تماما .. ثم يهدد زكى بدر الصحفى – كما نشرت الصحيفة – بأنه سيعتقله ان لم يسكت .. ثم يستدعى زكى بدر ضابط المرور ويكافئه لانه أهان الصحفى الكبير !!»

على ان الاهانه هنا اقتصرت على القول ، ولكنها فى حالات عديدة اخرى اقترنت بالضرب الذى قد يفضى الى الموت ! وفيما سيلى بعض هذه الحالات التى وقعت خلال الشهور الاخيرة ونشرتها الصحف .

● ففى يوم ٢١ يناير سنة ١٩٨٨ نشرت مجلة الوفد «علقتان ساخنتان لهذا المحامى . علقة فى مركز الشرطة ، وعلقة فى عقر مكتبه !» ويقول الخبر إن المحامى كان يترافع عن مطلقة عقيد شرطة يشغل منصب مدير ادلة البحث الجنائى بمديرية أمن القليوبية . وحصل على احكام لصالح زوجته . فاكتسح العقيد المكتب وضرب المحامى «علقة ساخنه» وعاث فساداً فى المكتب وعندما ذهب المحامى لمقابلة

مفتش الداخلية تعقبه العميد وارغمه على ركوب سياره واصطحبه الى نقطة شرطة منشاة القناطر الخيرية حيث تعرض لضرب مبرح جعله يفقد وعيه .

● ونشرت مجلة الوفد ٨٨/٢/٢ ثلاث حالات من هذا النوع احداها عن مأمور مركز قام بكسر ذراع رقيب شرطة والثانية عن نقيب مباحث يعذب مواطناً ويرفض تنفيذ أمر النيابة ، والثالثة عن عقيد مسطحات يجلد ثلاثة مواطنين للحصول على مكافاة ضبط سمك !

● ويوم ٨٨/٢/٨ نشرت جريدة الاهرام تحت عنوان «سنتان مع الشغل لضابط ضرب جندياً حتى الموت» .

«قضت محكمة الجنايات بحبس ضابط شرطة سنتين مع الشغل لاتهامه بضرب جندى حتى الموت صدر الحكم برئاسة المستشار فتحى الزمرانى وعضوية المستشارين عبد الرحمن أبو سداح ومحمود حسين وامانة سر عاطف عبد النصير .

ترجع وقائع القضية إلى شهر مايو الماضى عندما اعتدى الملازم أول هشام محمد بركات بمعسكر الامن المركزى فى منقباد على الجندى قرشى عبد العاطى شوقى فى طابور الصباح بعصا خيزران لأنه طلب الاستئذان من الطابور لمرضه وتم نقل الجندى إلى المستشفى الجامعى بأسيوط حيث لفظ انفاسه الاخيرة وأكد تقرير الطبيب الشرعى أن الجندى توفى متأثرا بضربات عصا على مؤخرة الرأس ووجود كدمات بمختلف أنحاء جسمه .»

● وفى يوم ٨٨/٢/٢٢ نشرت مجلة الوفد خبراً تحت عنوان «هذا جزاء من يتطاول على اسياده» جاء فيه :

تعرض محمود كمال عبد العاطى «٢٢ سنة» للتعذيب والضرب بالسياط لمدة ٤ أيام فى قسم شرطة بولاق مما احدث به سحابات زرقاء على عينيه لم يعد يرى منهما .. وجروحا فى الوجه وتصلبا فى أصابع قدمه . ويقول محمود : كنت أسير فى شارع ٢٦ يوليو يوم السبت قبل الماضى فصدمتنى سيارة شرطة فنظرت الى قائدها «ضابط برتبة نقيب» وقلت له حاسب على مهلك ففوجئت به ينزل من السيارة .. ويلطمنى على وجهى قائلا : تعالى لأعلمك كيف تكلم أسيادك ! وقام بوضعى فى سيارة الشرطة .

واعتدى على في العربة بعض جنوده بالضرب المبرح ووضعوني في قسم شرطة لم أكن اعرفه وبعد ذلك نقلوني الى قسم بولاق ووضعوني بغرفة حجز انفرادى وقاموا بسرقة نقودى وهي اجرة يوم كامل عن العمل لانني اعمل مطبعجي واستانفوا الاعتداء على بالضرب والركل والسياط وتعليقي بالفلكة لمدة ٤ أيام وكان يتناوب على مهمة ضربي ملازم اول يدعي «اشرف بك» ! وفي ظهر الثلاثاء اتي موظف اسمه فوزى واخذ يدى يريدني لأوقع على شيء لا اعرفه وعندما رفضت قام بصفعي على وجهي حتى فقدت الوعي . وقاموا في عصر نفس اليوم بعرضي على رئيس المباحث بالقسم الذى صفعني على وجهي عدة مرات وقال لي هذا درس لتعرف كيف تكلم اسيادك يا كلب ! وأمر بطردى من القسم . وقاموا باخراجي من الباب الخلفي وعندما قلت لهم أين نقودى قالوا اذهب والا قتلناك !

أكد محمود انه لم يعد يرى بعينه اليمني ويرى ببساطة من عينه اليسرى ويشعر ان عليها ماء .. واكد التقرير الطبي الذى اعد بمستشفى قصر العيني .. بأنها كدمات وتورمات بالجفون نتيجة الضرب بقبضة اليد .. وجروح واصابات في اماكن متفرقة من جسده نتيجة الضرب بالة صلبة ورقم التقرير ١٠ / ٣٢ بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٨٧ ».

● وفي ١٩٨٨/٣/٢١ نشرت مجلة الاحرار مانشت بعرض الصفحة الخامسة «ضابط مباحث يضرب نائب رئيس مدينة المنيا علقة ساخنة في الطريق العام» «المخبرون يشلون حركة المجنى عليه حتى لايفلت من الضرب» وجاء بالخبر :

«اصدرت محكمة جنايات المنيا منذ اسابيع حكمها بمعاقبة مقدم شرطة بادارة البحث الجنائي بمحافظة المنيا بالسجن ٣ سنوات والزامه بالتضامن مع وزير الداخلية بأن يدفع ٢٠ الف جنيه تعويضاً لاحد المواطنين . صدر الحكم في مواجهة مقدم الشرطة .

وتقول تفاصيل الخبر إن المجنى عليه وهو نائب رئيس مدينة المنيا كان يقوم بواجبه في الاشراف على نظافة بعض الشوارع عندما مر مقدم الشرفة في عربة جيب متوجهاً لاداء مأمورية سرية على رأس قوة من المخبرين لم يحدد اسماءهم بدفتر احوال القسم . فاعترضته سيارة المجنى عليه فأخذ يسب ويلعن واعتقد المجنى

عليه انه ليس هو المقصود بذلك لأن كل منهما يعرف الآخر بحكم عمله وذهب الى المقدم وعرفه بسبب ايقاف سيارته فى هذا المكان .

عندئذ نزل المتهم من سيارة الشرطة وكان يجلس وراء عجلة قيادتها واقترب من المجنى عليه وفاجاه بضربة بقدمه فى رجله وقرن هذه الضربة بلكمة بقبضة اليد فى فكه الأيسر فسقط المجنى عليه على الأرض غير انه نهض وصفع المتهم على وجه فثارت ثائرة الأخير وراح يكيل للمجنى عليه اللكمات بيديه فى وجهه وصدره وما ان تبين افراد القوة المرافقة للمتهم ماوقع له وادركوا من طريقته العنيفة والمتواصلة فى ضرب المجنى عليه ان الامر قد تجاوز مجرد تعنيف المجنى عليه على ايقاف سيارته فى عرض الطريق الى الانتقام منه حتى تلاقت ارادتهم مع ارادة المتهم على مواصلة التعدى على المجنى عليه وايذائه فاسرعوا بالنزول من صندوق سيارة الشرطة وامسك بعضهم بذراعى المجنى عليه بينما قام الباقون بتثبيت المجنى عليه فى مكانه حتى يكون فى مواجهة المتهم من ناحية ولمنعه من الحركة ليواصل المتهم واستمرأ المتهم تصرف مرءوسيه فاستغله فى الاستمرار فى ضرب المجنى عليه لكما فى وجهه وكتفه وجنبه الأيسر المواجه له ورفسات بحذائه فى قدميه والجزء الاسفل من جسمه حتى سقط المجنى عليه ارضاء للمرة الثانية فلم يتوقف المتهم عن التمادى فى نشاطه الاجرامى ، بل استغل فرصة رقاد المجنى عليه على الأرض وشل افراد القوة لحركته .

وراح المتهم يركل المجنى عليه بالحذاء فى كتفه وجنبه الأيسرين وصدره ثم امر رجال القوة من الشرطة السريين برفع المجنى عليه وايقافه على قدميه ثانية مواجهة المتهم فاستمر الاخير فى لكمه ورفسه فى ذات الاماكن التى ضربه عليها من قبل وتقول المجلة .. وعندئذ سقط للمرة الثالثة وهو خائر القوى وعندئذ وازاء تجمع الأهالى ومحاولة احدهم ويدعى عز الدين كمال ابراهيم افتداء المجنى عليه بالقاء جسده عليه ليتلقى هو ضربات المتهم بدلا من المجنى عليه توقف المتهم عن الضرب وامر رجال القوة بحمله ووضعه فى الصندوق الخلفى لسيارة الشرطة فراح المجنى عليه يستعطفه لكى لايضعه فى ذلك الوضع المهين امام جمهرة الناس حرصا على كرامته واحتراما لمنصبه القيادى بالمدينة فلم يستجب له المتهم واصر على امره فقام افراد القوة بوضع المجنى عليه معهم بالصندوق الخلفى للسيارة وقاد المتهم السيارة حتى بلغ قسم شرطة المنيا حيث احتجز المجنى عليه فى غرفة الرائد محمد فتحى عبد الواحد رئيس وحدة مباحث القسم .

ولما كان المجنى عليه مريضا بالسكر وارتفاع ضغط الدم فقد ساءت حالته وطلب بسرعة ان يحقنوه بحقن خاصة يحتفظ بها ولكنهم رفضوا إلا اذا تنازل عن تقديم اى بلاغ ولم ينقذ المجنى عليه من هذا الجحيم إلا عندما حضر أهله واخوانه وخاف الضابط من ان يموت فى القسم فسمحوا بخروجه ...

● وفى ١٧ يونيو ١٩٨٧ (٢١ شوال ١٤٠٧) نشرت مجله الوفد (ص ١) نبأ حبس ضابط بالأمن المركزى ٤٥ يوماً لقتله أحد جنوده بالحذاء ، ويقول الخبر ...

«أمر حازم خليفة وكيل نيابة مركز اسيوط ، بحبس ضابط ورقيب شرطة ٤ ايام ، كما جدد قاضى المعارضات ، الحبس الى ٤٥ يوما ، لقيامهما بالاعتداء على جندى بالأمن المركزى ، بالركل بالحذاء والضرب بعصا غليظة ، حتى لقى الجندى مصرعة ، وكانت النيابة قد تلقت اشارة من مستشفى اسيوط الجامعى ، عن وصول قرشى عبد العاطى شوقى المجند بالأمن المركزى باسيوط ، مصابا باصابات خطيرة فى جسده ، وتوفى على الفور . وانتقل الى المستشفى ، حازم خليفة وكيل نيابة اسيوط . وامر بانتداب الطبيب الشرعى للكشف على جثة الجندى .

● وفى ٩ ديسمبر سنة ٨٧ (١٧ ربيع الثانى ١٤٠٨) ص ٦ جريدة الوفد نبا احالة ضابط شرطة الى محكمة الجنايات بتهمة قتل مواطن وتعذيب مواطنين بالاسكندرية ، ويقول الخبر «تحدد يوم ١٤ يناير القادم لمحاكمة ضابط الشرطة المتهم بقتل محاسب داخل قسم سيدى جابر بعد تعذيبه وإلقائه من شرطة القسم بحجة انه انتحر . وكان تقرير الطبيب الشرعى قد اكد حدوث تعذيب للمحاسب القتيل محسن عبد القادر . وكشفت الاثار الموجودة بجسده عن اثار تعذيب وليس سقوطه من شرفة القسم بالدور الأول !! وذكر تقرير الطب الشرعى ، ان الاصابات التى وجدت بجثة القتيل جاءت نتيجة التعذيب داخل القسم ووجدت على العنق اصابة ناتجة من ضربة بالبوكس . وإصابة العين اليمنى بكدمة شديدة نتيجة لكمة باليد !! ووجد خدش ظفرى باعلى يسار الجبهة واثار سحجات باسفل الساعدين والساقين رضية احتكاكية على غرار ما ينشا عن القيود الحديدية !! وكانت الوفد قد فتحت صفحاتها لاسرة القتيل . وقدمت الحقيقة للراى العام ولم يتم اتخاذ اى اجراء ضد الضابط الذى تمادى فى عملية تعذيب المواطنين بعد سكوت وزارة الداخلية وقام بتعذيب اثنين من المواطنين داخل

نفس القسم وبعد ارتكابه حادث المحاسب . وهما المواطن جمال الدين المأمون العباسى ، الذى عذب بضربه بالسوط بعد وضعه فى فلكة وتعليقة على باب حجرة التحقيق .. الامر الذى احدث به اصابات خطيرة . كما قام بتعذيب المواطن محسن عبد المطلب احمد ، لحمله على الاعتراف بارتكاب جرائم مجهول فاعلها ، واعتدى عليه مستخدما السوط والعصا الامر الذى احدث اصابات خطيرة ، كما احتجزه فترة طويلة دون اى مبرر قانونى !! وسيتم محاكمة نفس الضباط فى نفس الجلسة عن تهمة تعذيب المواطنين ، وكان المستشار محمد العكارى محامى نيابات شرق ، تحت اشراف المستشار مصطفى حماد المحامى العام بالاسكندرية ، قد امر بتحويل الضابط محمد سعيد عبد المطلب رئيس وحدة مباحث سيدى جابر الى المحاكمة وبعد ان استبان من التحقيقات التى اجراها معه محمد جعفر رئيس نيابة سيدى جابر وتقرير الطب الشرعى مسئوليته عن تعذيب وقتل مواطن والحاق اضرار جسيمة بالآخرين . ومن المنتظر ان تقدم النيابة ايضا للمحاكمة طبيبا كبيرا يملك مستشفى خاصا فى منطقة رشدى بتهمة اخفاء الحقيقة وإصدار تقرير طبى مزور عن انتحار المحاسب !!»

● وأخيراً جداً ، نشرت جريدة الوفد ٢٣/٤/٨٨/ (٧ رمضان ١٤٠٨) نبأ اعتداء ضابط بالأمن المركزى على وكيل نيابة وبعض المواطنين وجاء فيه .

امر المستشار رشدى عمار المحامى العام لنيابات الفيوم ، بالتحقيق فى واقعة اعتداء ملازم اول شرطة بفرق امن الفيوم ، على وكيل اول نيابة بالضرب . كما اعتدى الضابط على ثلاثة اخرين حاولوا الدفاع عن وكيل النيابة . قام اسامة قنديل رئيس نيابة الفيوم بالتحقيق مع ضباط الشرطة وجنود الامن المركزى الذين قاموا بالاعتداء ، وبعد استئذان النائب العام تم اقامة الدعوى الجنائية ضد الضابط وأحالتها الى محكمة جنح الفيوم .

وترجع واقعة الاعتداء على وكيل اول النيابة عندما كل ملازم اول الشرطة هانى يوسف خليل وحشد من جنود فرق الامن يستقلون سيارة لورى كبيرة . ويمرون امام النيابة بسرعة متهورة وكادت السيارة تصدم وكيل النيابة اثناء نزوله من النيابة ليستقل سيارته وبعد وقوف السيارة طلب وكيل النيابة من الضابط تهدئة السرعة حرصا على

سلامة المواطنين الا ان الضابط قام بالاعتداء على وكيل النيابة هو وجنوده . وعندما حاول عدد من اهالى الفيوم الدفاع عن وكيل النيابة اعتدى الضابط والجنود على ثلاثة منهم واحدثوا بهم اصابات بالغة .



افرجت النيابة عن الضابط بضمان وظيفته وكفالة ألف جنيه .

ولا ريب ان هذه الحوادث المتتالية لها دلالاتها ، وهى تنبىء بصعود طبقة جديدة من «الاسياد» فى المجتمع المصرى طبقة لاتقبل من غيرها تفاهماً . وتأبى الا الطاعة التامة لاوامرها ، وكل هذا على حساب كرامة الشعب وعزته . وجاء وقت علقت اقسام الشرطة على ابوابها «الشرطة فى خدمة الشعب» ويبدو انها الآن عكست الاية ولم تعد تقنع بأقل من أن يكون الشعب فى خدمة الشرطة ..

وقد يقول قائل إن من الخطأ ان تبنى الاحكام على ماتنشره الصحف ، وما يغلب ان يكون وراءه نوع من التحيز ، فنقول ولو .. ان نصف ماتنشره الصحف يكفى لتلويث العهد .. على ان الثبوت متوفر بمقتضى الأحكام القضائية التى اصدرتها المحاكم فى معظم ما اوردناه من حالات .



كان لابد ان نعرض هذه الحالات لكى نفهم كيف جاز لضابط شرطة ان يصفع نائباً من نواب الشعب بعد ان عرفه بشخصه ...

لقد كان ماحدث للنائب الدكتور عصام العريان يوم ١٤ مارس ٨٨ وصمة للبوليس ، ودلالة على مدى الفساد الذى تمكن من بعض ضباط الشرطة - فقد كان النائب ، وهو من المع النواب . وله صفة مرموقة فى نقابة الاطباء ، يركب اتوبيساً فى طريقه من القاهرة الى البوليس تلبية لدعوة تلقاها . وعند مشارف السويس فى الكيلو ١٤ فوجىء بشخص يرتدى ملابس مدنية يطلب البطاقات فاعطاه بطاقته فضلاً عن انه كان يضع شارة مجلس الشعب فى عروة جاكتته ، فأمره بالنزول ، ولما استوضحه الأمر لطمه على وجهه وجره الى الطريق . وأمر الاتوبيس بالتحرك

ووجد نفسه وسط قوة من الضباط الذين افادوه بأن أوامر وزير الداخلية تمنعه من دخول السويس . وان هذا هو سبب تفتيش البوليس . واعادوه الى القاهرة ...

وكان لهذا الحادث الاليم صدى مدو وعندما عرض نواب التحالف الأمر على المجلس تقمص وزير الداخلية لباس الحق والقانون فتمسك بضرورة اجراء تحقيق عن طريق النيابة للوصول الى حقيقة الامر ! وقبل ان تستكمل دراسة هذه الحالة الفريدة فاجأت الحكومة المجلس بعرض طلب مد قانون الطوارىء .

واجهض ذلك قضية الدكتور عصام العريان على انه اذا كان المجلس قد توصل بالالاعيب الاجرائية والاساليب التى انتهجها وزير الداخلية ورئيس المجلس الى اجهاض القضية فان الرأى العام قد تأثر عميقاً لهذا الحدث . واعتبر كل مصرى انه قد صُفِع وقد أدانت كل الاقلام هذا التصرف الشائن ، فى كل الصحف تقريبا فكتب الاستاذ مصطفى أمين فى عمودة «فكرة» اخبار ٨٨/٣/١٨) بعد أن نشر نص برقية الدكتور عصام الى رئيس الجمهورية «انها أول مرة فيما اعلم يصفع فيها ضابط شرطة عضوا فى مجلس الشعب ، بعد أن اطلع على بطاقته الشخصية وعرف من هو ، وبعد ان رأى شارة مجلس الشعب معلقة فوق صدره . وهذا أمر خطير لم يسبق له مثيل . فالنائب متمتع بالحصانة البرلمانية وفى كل بلاد العالم المتمدن يطلقون على عضو البرلمان اسم . النائب المحترم ، وإذا كان هذا يحدث لنائب فى مجلس الشعب فماذا يحدث لاى مواطن لا يعلق على صدره شارة مجلس الشعب . إن صفع نائب واحد معناه صفع كل عضو فى البرلمان . واعتقد ان الرئيس حسنى مبارك الذى اقسم اليمين أمام البرلمان على احترام الدستور والقوانين لا يسمح بهذا العدوان على عضو فى مجلس الشعب . سواء كان من نواب المعارضة او نواب الحكومة ، فرئيس الجمهورية هو رئيس المصريين جميعا .

إن الذى نراه هذه الايام شيء غريب وجديد . وزير يشتم نائبا ويسبه تحت قبه البرلمان .. وضابط شرطة يصفع نائبا فى الطريق العام !؟!

وفى يوم ٨٨/٣/٢١ وتحت عنوان «ما هذا .. **كتب الاستاذ احمد بهجت (الاهرام ص ٢)** .

وهل من حق ضابط الشرطة ، أى ضابط للشرطة أن يمنع مصريا من الانتقال من مكان إلى أخر ؟

وهل يتوفر له هذا الحق إذا كان المواطن الذى ينتقل عضوا بمجلس الشعب ؟

من الاخطاء الشائعة عند البعض – بسبب قلة الوعى – أن النائب يمثل من انتخبوه فقط ، وبالتالى فإن منطقة نفوذه هى دائرته وحدها .

والصحيح هنا أن النائب يرشح عن دائرة معينة ، ولكنه بعد انتخابه عضوا بمجلس الشعب يمثل الأمة كلها ، ويعبر عن الشعب كله ، وعليه أن يخرج نفسه من دائرة الاهتمام المنحصر فى ناخبيه إلى اهتمامات الأمة كلها ومشاكل الشعب باكمله .

ولأن عضو مجلس الشعب يمثل الشعب فإن من حقه ان ينتقل بمنتهى الحرية ، ومن حقه ان يحصل على المعلومات التى يريدها ، ومن حقه ان يسعى لمعرفة الحقيقة ويستوضح ما يريد استيضاحه منها ، بل ان من حقه ان ينتقل بالسؤال إلى الوزير المختص فيساله أو يستجوبه ويطرح الثقة به .

وليست الحصانه البرلمانية سوى شكل من اشكال توفير الحماية لنائب الشعب لكى يمارس حقه ويؤدى واجبه .

ومن هنا فإن واقعة إعتداء ضابط للشرطة على عضو بمجلس الشعب (الدكتور عصام العريان) تعتبر سابقة خطيرة للأسباب التالية :

اولا – إن فيها مساسا بكرامة الشعب كله .. لأن النائب الذى اعتدى عليه يمثل الشعب كله .

ثانيا – إن فيها قدرا من الاساءة إلى جهاز الشرطة ، وإظهاره بمظهر يسيىء إليه .. ويهدر مكانته فى قلوب الناس ، ويحولهم بالتالى من النظر إليه كاداة لحماية القانون وحمايتهم ، إلى النظر إليه كقوة للقمع .

ثالثا – إن فيها إهدارا لتجربة يمارسها الناس عن قناعة ، هى تجربة الديمقراطية ، وهى تجربة ثبت لدى الكافة انها هى الاسلوب الوحيد المتحضر السلمى الذى يمكن ان يخرج الأمة من ازمتها ويوصلها الى بر الامان .. وهو وحده الضمان الواقى من العنف والشغب .

إن كرامة اعضاء مجلس الشعب وكرامة الشعب . وجدية الديمقراطية والحرية كلها اليوم فى الميزان ونحن نطالب بحسم هذا الموقف .»

وفى جريدة الوفد ٨٨/٣/٢١ كتب الدكتور محمد حسن الحفناوى تحت عنوان «الشعب لن يدير خده الأيسر» .

«اصابنى غضب وألم عندما علمت بخبر الصفعة التى نزلت على وجه الدكتور عصام العريان عضو مجلس الشعب وعضو مجلس نقابة الاطباء والطبيب الزميل ، وقبل كل هذا المواطن المصرى . وشعرت أن الصفعة تقع على وجهى ووجه اولادى واسرتى وتهين كرامتى . بل احسست ان الصفعة نزلت على وجه المصريين جميعا - واصابت الديمقراطية كلها على ارض هذا البلد .

وانتابتنى دهشة ممزوجة بالغضب - وكل الرفض لما حدث ويحدث من تجاوزات لا تفسير لحدوثها ولا مبرر لها .

ان كان هناك مشبوهون او مغرضون فعلى السلطة ان تثبت ذلك بما لا يدع مجالا للشك ، وفى هذه الحالة فقط على الامن ان يتدخل فى حدود القانون والدستور لحماية البلاد من تصرفات الرعناء اما ان تجاوز مثل هذه التصرفات الخطيرة فهذا ما لانقبله ولا نرضى ان يمر بلا حساب حاسم وحازم .

واتساءل هل كان عصام العريان يحمل مدفعا رشاشا على صدره او قنبلة موقوته يخفيها بجوار شارة عضوية مجلس الشعب او هل وجد داخل بطاقة عضوية المجلس منشورات تناهض الحكم وتدعو الى انقلاب ؟ أو حتى هل تجاوز فى القول أو الفعل مما اثار الضابط فخرج عن الاصول وتجاوز المفروض واخرجه عن مهمته ؟ ام هى مهمته فعلا ان يتجاوز ويتخطى ؟

واتساءل ان كان هذا ما يحدث مع عضو فى مجلس الشعب له حصانته ومكانته - فبالله عليكم ماذا يمكن ان يحدث لمواطن مصرى عادى اراد ان يقول كلمة حق أو ان يعلن موقفا او ان يكشف جريمة .

ورغم اننى من الداعين الى وحدة الصف والكلمة فى مصر عن اقتناع كامل -

وسأظل - مهما اختلفت الرؤية والاتجاهات والفكر مادامت فى حدود مصلحة البلاد وفى اطار الشرعية والدستور ، الا ان مثل هذه التصرفات الرعناء لا تخلق الا التوتر والرفض والانشقاق وكاننا فى واد والآخرون فى واد اخر .

واما ان يحدث ما يحدث وبهذا الاسلوب فهو موقف نرفضه ونأباه ونستطيع ان نتصور مدى ما ينجم عنه من ردود افعال تضر وتثير فى مجتمعنا كل الرفض والاستياء .

ان تصرف ضابط واحد برعونته وخروجه على العرف والاصول تحت اى تبرير او تعليل قد يمس كل الاجهزة الامنية ويصمها دون وجه حق ، ويضع الجميع فى دائرة الغضب والاتهام - وانا على يقين من ان الجهاز الامنى فى مصر غالبيته من الشرفاء المخلصين والمضحين لهذا الوطن وترابه وأمنه .

وبدون مغالاة أو تهويل فان هذا الحدث خطير وليس مجرد تجاوز ضابط اخطأ فى حق احد المواطنين المصريين ، ولكن قد يمثل اسلوبا مرفوضا لتعسف بعض الاجهزة التنفيذية مع اصحاب الرأى الاخر - ومن هنا نطالب ان نؤخذ بمنتهى الجدية وبسرعة» .

وكتب الاستاذ فيليب جلاب فى عموده «دبوس» لمجلة الاهالى (١٩٨٨/٣/٢٣) تحت عنوان «المواطنون سواء فى الصفع أو اللطم» .

«إعتداء ضابط شرطة على النائب الدكتور عصام العريان ، ومنعه من دخول مدينة السويس ، يؤكد أن بعض أجهزة الأمن لاتكيل بمكيالين .

وهى لاتفرق فى الضرب او اللكم أو اللطم بين مواطن وأخر على أساس الدين أو العقيدة أو الجنس أو المركز الاجتماعى . «واحترام» ضابط الشرطة لهذا النص الدستورى يجب ان يقابل من جانبنا بالعرفان ، سواء كان هذا «الاحترام» بمبادرة شخصية منه او تنفيذا للتعليمات .

وقد ثبت حتى الآن من اقوال عضو مجلس الشعب الدكتور عصام العريان أنه «استفز» ضابط الشرطة وحاول اغراءه بالخروج على الدستور ومعاملته معاملة خاصة .

فالنائب يعلق على صدره شارة تثبت انه عضو فى مجلس الشعب أى انه يتميز عن بقية ركاب «الأتوبيس» وعندما طلب منه الضابط ما يثبت هويته أصر النائب على مواصلة «الاستفزاز» فقدم له بطاقة عضوية مجلس الشعب !

أما الأدهى من ذلك فهو محاولة عضو مجلس الشعب «التسلل» الى مدينة السويس أو دخولها دون «تاشيرة» وهو ما يستثير كل رجل أمن ساهر على حماية الحدود ، واضع رأسه على كفه من أجل الوطن !

وهناك تفسيرات وتحليلات كثيرة لما حدث .

بعض الذين يتعمقون فى البحث عن الأسباب ، يعتقدون ان توجيه صفعة من ضابط شرطة الى عضو فى مجلس الشعب ليست اعتداء فرديا أو شخصيا . لكنها «وجهة نظر» . وجهة نظر تيار قوى بين رجال الشرطة فى الانتخابات وفى أعضاء مجلس الشعب وفى الشعب نفسه !

وبما ان وزارة الداخلية تلعب دورا مرموقا فى الانتخابات وفى الممارسة الديمقراطية فان تصرف الضابط موجه فى الأساس الى وزارة الداخلية . ومن ثم فهو نوع من «النقد» أو «اللطم الذاتى» !

ومع ذلك كان بيان السيد وزير الداخلية حول الحادث «بارعا» فهو يعبر عن الاحترام والتقدير من جانب الوزارة لكل اعضاء مجلس الشعب . ويعد بالتحقيق وعقاب المسىء .

والعيب الوحيد فى البيان هو صدوره بعد أكثر من اسبوع على وقوع الاعتداء واعلانه فى مجلس الشعب . فقد ابلغ النائب المعتدى عليه كل الجهات المسئولة اضافة الى الصحف . وكان من الممكن معرفة ضابط الشرطة المعتدى فى لحظات واعلان احالته الى التحقيق فورا . ولكن يبدو أن ما يبيحه قانون الطوارىء من سرعة وحسم ضد المواطنين أو اعضاء مجلس الشعب لايتوفر ضد ضباط الشرطة .. فالقوانين سواء كانت عادية أو استثنائية موضوعة لكى تطبق على الشعب او العامة . وبعض ضباط الشرطة يعتقدون انهم من فئات اخرى – وقد كان لضابط الامن الأجنبى فى مصر – قبل الاستقلال – وضع متميز . وليس من العدل ان يكون ضابط

الأمن المصرى بعد الاستقلال أقل نفوذا وتميزا عن الأجنبى فى مواجهة شعب مثير للقلاقل ومحب للفوضى» ·

وكتب الاستاذ محمد العزبى فى جريدة الجمهورية (٨٨/٣/٣١) ص ٨ تحت عنوان «والقلم . ومايضربون ..» .

الضابط «الشهم» الذى صفع النائب «المحترم» الدكتور عصام العريان ؛ دخل التاريخ وسوف يضاف اسمه إلى آخرين سبقوه فى «الشهامة» . وليته مادخل .

الغريب أن زملاء النائب المحترم ، وهو متدين ويعرف ربنا وأقسم على المصحف ، لايصدقونه . أو لايريدون أن يصدقوه ، ويلتزمون بالحكمة والعقل و «شهادة الشهود» .. صرخ الدكتور العريان مستنجداً بالدكتور المحجوب : «ضربونى بالاقلام ياريس» فتمايل النواب طرباً وهم يدندنون : «اقعد .. اقعد» .

والغريب فى الامر لم يكن الاعتراف بمنعه من السفر إلى السويس وإنزاله من الاتوبيس ، وإنما الغريب هو السبب الذى أعطى تبريراً وهو حمايته والمحافظة على حياته .

والغريب أنه ليس غريباً أن يحدث ما حدث لعضو مجلس الشعب ، فقد سبق ومنع عضو آخر فى اسيوط من الانتقال وانزل من التاكسى «لحمايته والمحافظة على حياته» ولم يتحرك المجلس الموقر ، فكان هذه المرة المنع مع الصفع .. واذا كان معظم الاعضاء معجبين بالقلم ، فلماذا لايكون قلمين ؟..

وهم ينسون ان الكأس دائر وأن الصفعات لاتفرق بين اسم واسم واحيانا بين حزب وحزب ..

أما مانشرته مجلة الشعب عن تفاصيل هذا الاعتداء الاثيم ومادار فى المجلس ، او فى نقابة الاطباء التى هددت بالاضراب فما يضيق عنه المجال :

وليس ماهو ادل عن ان هذه الحكومة تحتقر الشعب من انها رغم كل هذا لم تحرك ساكناً .



إرهاب الثمانينات :

فى الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب عرضنا ببعض الاسهاب صور الارهاب فى الحقبة الناصرية ، وقلنا إن هذا الارهاب كان من الضخامة بحيث انه فرض نفسه على المجتمع حتى بعد موت عبد الناصر ، خاصة وان التخلص من رموز الناصرية لم يغير من طبيعة النظام وضربنا امثلة بامتداد الارهاب حتى فترة مبارك . وكان الجديد فى الموضوع أن الارهاب فى فترة مبارك يمارس بأيدى الاسياد الجدد ، أى ضباط الشرطة وفى السجون التى تشرف عليها . بدءً من اقسام البوليس حتى سجن طرة التاريخى ، الذى تحسر أحد الكتاب على «جنة السجون الذى تحول الى جحيم» وهو يعنى به سجن ملحق – مزرعة طرة «الذى تحول الى «المركز الدولى لمكافحة الارهاب» أو قل لممارسة الارهاب ... وضرب الكاتب المثل ببعض ممارسات التعذيب التى تبدأ من السب والشتم وتنتهى بالصعق بالكهرباء أو انتهاك العرض أو ادخال عصا غليظة فى الدبر (الشعب ٢٢ يونيو سنة ١٩٨٧ ص ٥) .

ولن نورد هنا حالات التعذيب الشنيعة التى تعرض لها المتهمون فى قضايا الفيديو ، أو الجهاد ، او محاولة اغتيال ابو باشا أو ضحايا الاضطرابات فى الصعيد ، فان هذا أمر يطول ويتطلب كتاباً مستقلاً ، ولكننا نشير **فحسب الى بعض الخصائص الجديدة لارهاب الثمانينات** فمنذ تلك الهجمة التاريخية على قريتى كرداسة وكمشيش والقبض على اهلهما لم تتعرض القرى ككل للهجوم **حتى جاء العهد الاخير بها . واصبح الهجوم على القرى وترويع الآمنين رجالاً ونساءً واطفالاً ، والعبث بالمقتنيات وتفتيش البيوت .. أمراً مألوفاً ومتكرراً وكتبت مجلة الاهالى فى ٨٧/١١/١١ تحت عنوان «هذه الحملات التأديبية .»**

«لا اعتراض بالبداهة أن يقوم رجال الشرطة بواجبهم فى حفظ الأمن وضمان تطبيق القانون . ولكن لايجوز بتاتا ان يكون تطبيق القانون ذريعة لتجاوزات تفوق كل تصور ، ولحملات تأديبية ضد السكان الأمنين لاتمت الى القانون بصلة .

تعرضت قرية تيرة بالدقهلية منذ أيام لتأديب جماعى تولته مئات من قوات الأمن المركزى المدعمة بالعربات المصفحة ودوهمت المساكن ليلا ، ودمرت الاثاثات بشكل عشوائى ، لأن عددا من الصبية – لايمكن تحميل القرية برمتها مسئولية

سلوكهم قد قذفوا بالحجارة مأمور المركز اوأصابوه اثناء ضبطه بعض المخالفين .

وكان من الممكن القول بأننا بصدد حدث فردى لولاتكرار احداث مماثلة فى عدد من قرى مصر بعدد من المحافظات فى وقت وجيز .. على سبيل المثال ، لا الحصر بالمنزلة والمطرية وميت عنتر بالدقهلية ايضا ، وبقرية السريرة بالفيوم ، وببعض قرى سوهاج والمنيا ، مما يوحى بأننا بصدد سياسة عامة لوزارة الداخلية لترويع وارهاب المواطنين ، وفرض الانضباط بطرق تتعارض كل المعارضة مع مزاعم التمسك بالديمقراطية وترسيخ اسسها وتعميق جذورها .

اننا نحذر من عواقب هذه التصرفات الهوجاء بأثارها المدمرة ، فى وقت بلغت فيه أسباب السخط والاحباط الذروة ويعانى فيه المواطنون من غلاء فاحش مخيف ، ومن تردى مستمر فى مستوى المعيشة .. فان سياسة أمنية تقوم على القمع غير المبرر – وغير المشروع – شأنها لامحالة – الاسهام مباشرة فى دفع الأمور دفعا فى اتجاه الانفجار ، فضلا عن أنها تأخذ الابرياء جميعا بجريره متهم واحد أو فرد مخطيء فانها ايضا أول دروس العنف يتلقاه المواطن على أيدى رجال الشرطة !!»

وفى حديث لمندوب مجلة الشعب مع مدير أمن سوهاج اللواء نبيل عبد العظيم جاءت إشارة الى قرية المنشأة ومقتل ضابط المباحث بها وانتقام الأمن من قرية باكملها فقتل الماشية واحرق المنازل وهدمها واعتقل المئات وهنا قال مدير الأمن :

«... لم يكن بها مئات ، فقد فر اغلب سكانها قبل ان تصل القوات ولو كان بها ناس اكثر لاعتقلناهم (الشعب ١٧ نوفمبر سنة ١٩٨٧ ص ٤) .

وتعليق مدير الأمن . وعدم استنكاره لما اشار اليه المحرر من مقتل الماشية وإحراق المنازل يدل على ان هذا حقيقى والشيء الغير حقيقى هو «اعتقال المئات» لسبب بسيط هو ان اهل القرية فروا منها ، ولو كانوا فيها لاعتقلوهم !

وفى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٨٧ نشرت مجلة الاحرار فى صفحتها الاولى وبمانشت بعرض الصفحة «الشرطة تقتحم قرية بالدقهلية وتقبض على ٣٠٠ مواطن والنيابة تفرج عنهم فوراً وقال الخبر :

«اقتحمت قوات الامن المركزى فجر يوم الثلاثاء الماضى قرية الفروسات بمحافظة الدقهلية فى اغرب عملية اقتحام ، القت قوات الامن القبض على اكثر من ٣٠٠ مواطن بالقرية بعد ان وجهت اليهم تهما مختلفة ابتداء من حيازة سلاح بدون ترخيص وانتهاء بتخزين الارز . قررت النيابة الافراج فورا عن الاهالى المقبوض عليهم دون اية ضمانات .

كانت قرية الفروسات مركز المنزلة بمحافظة الدقهلية قد تعرضت فجر يوم الثلاثاء الماضى لاغرب عملية اقتحام من جانب قوات الامن .

استيقظ اهالى القرية مذعورين قبيل صلاة الفجر على اصوات سيارات الشرطة وقوات الامن وهى تقتحم مداخل القرية من كل جانب .

اقتحمت قوات الامن منازل الاهالى واجرت عمليات تفتيش واسعة النطاق دون ان تعلن اسباب هذا الاقتحام قامت قوات الامن بتحطيم اثاثات منازل الاهالى وجميع الاجهزة الكهربائية بها .

القت الشرطة القبض على اكثر من ٣٠٠ مواطن بعد ان وجهت اليهم تهما مختلفة تبدأ بحيازة السلاح وتنتهى بتخزين الارز او القمح أو مخالفة الدورة الزراعية .

استمرت عمليات الاقتحام حتى طلوع الشمس اصطحبت الشرطة الاهالى المقبوض عليهم الى مبنى النيابة .

قررت النيابة الافراج عن المتهمين دون اية ضمانات .»

ونشرت الوفد العدد الصادر فى اول ابريل ٨٨ (ص ٥) «فى نزلة شادى بالمنيا قوات الشرطة تدك بيوت الابرياء بحثاً عن مجرم هارب» قالت : -

احتفلت قوات الشرطة بمحافظة المنيا ، ببداية السنة السابعة من عمر قانون الطوارىء ، باقتحام قرية «نزلة شادى» مركز سمالوط ، بحثا عن متهم هارب .. وتم تمشيط القرية ، وهدم بعض منازلها ، واحراق ما تحتويه من اثاث - كاجراء من اجراءات التفتيش - دون العثور على الشخص المطلوب فصبت الشرطة ، من عرباتها المصفحة واسلحتها الحديثة نيران الغضب على القرية ، واهلها .. كان

الرجال قد فروا الى الجبل ، وتلقى النساء والاطفال الصدمة . الوحيد الذى نجا من هجمة رجال الامن هو المتهم الهارب المطلوب !!

واسفرت هذه المعركة ، والتي كانت من طرف واحد عن هدم سبعة منازل وازالتها من الوجود ، واعتقال ١٧ فردا بين نساء واطفال بعد هروب الرجال ..

واثناء هدم المنازل بالبلدوزر على ما فيها تم تحطيم سيارة بيجو واخرى نصف نقل من نوع تيوتا تحمل رقم ٣٣٣٠ . وتم الاستيلاء على اجهزة كهربائية وانتريهات ، وسجاجيد ، وغير ذلك من الحلى الذهبية الخاصة .

وفى المطرية حدث احتكاك شديد بين الاهالى وبين السلطات . ووصف كاتب بمجلة الشعب هذه الواقعة تحت عنوان «العقاب على رأس المطرية دقهلية (١٢/٤/٨٨ - ص ٦) فقال : الدكتور الشافعى بشير

مسكينة المطرية .. فقد حدث فيها ماحدث فى تيرا وبلجاى بمحافظة الدقهلية .. ولا ينافس هذه المحافظة فيما يحدث فيها الا اسيوط والخليل والناصرة وغزة والقدس الشريف .. فالذى نراه على شاشة الاحداث فى فلسطين المحتلة لايختلف كثيرا عما حدث ويحدث فى مدن وقرى مصر واخرها المطرية دقهلية .

وانا حزين اذ أضع تيرا وبلجاى والمطرية وديروط واسيوط على قدم المساواة مع مدن وقرى الضفة الغربية وغزة فى فلسطين المحتلة . واكاد اكتب من وراء قلبى وانا اساوى بين ماتفعله قوات الامن المركزى وماتفعله قوات اسرائيل الاحتلالية النازية .. واخشى ما اخشاه وانا اعرض موضوع المطرية دقهلية ، ان يتلقفه الاسرائيلون ويتخذونه حجة على حكومة مصر اذا ما احتجت على الجرائم الاسرائيلية ضد الانتفاضة الفلسطينية .

ونظرا لاننى مواطن محب لبلده اكثر من حبه لعينيه وقلبه ووجدانه ، فاننى سأتحفظ بشدة فى الحديث عما حدث فى مدينة المطرية حتى لا اعطى اعداءنا فرصة اخذ اقوالهم من اقوالنا ، رغم أن الجميع يعلم ان اسرائيل تقرأ بعيون الموساد والاقمار الصناعية الاسرائيلية والامريكية والسواح الأسرائيليين كل الاحداث والوقائع

والاسرار على الساحة المصرية المفتوحة على مصراعيها فى ظل مايسمى ظلما تطبيع العلاقات مع اسرائيل .

فقد بدأت الاحداث يوم السبت ١٩ مارس بمصرع صياد كانت تطارده شرطة المسطحات المائية في بحيرة المنزلة . وقال الناس ان الشرطة ضربت الصياد بالرصاص ثم ضرب فى رأسه وظل ينزف دما حتى مات . وشاعت الشائعات فى البلدة وعبأت الرأى العام لجميع الصيادين واهليهم وبلغت المشاعر حد الانفجار عند تشييع جثمان الصياد ودفنه يوم الثلاثاء ٣١ مارس . فما ان ورى التراب حتى اجهش الناس بالبكاء ليس لموت هذا الصياد فحسب ، وانما لرواسب عميقة ضاربة فى تاريخ المطرية جعلت الناس يشعرون دائما بأنهم فى الجانب المضطهد امام سلطة طاغية ... وكان من المتوقع ان يحدث الانفجار بعد دفن الصياد القتيل .. فقام الاهالى بقذف بيت الضابط رئيس شرطة المسطحات المائية بالحجارة .. ثم زادت سخونة المشاعر الى الضرب والكسر والتحطيم والحرق والتخريب ، اذ خربوا المحكمة والمطافىء وحرقوا الاتوبيسات العامة وكسروا اعمدة النور وبعض المحلات ، كما حاولوا الهجوم على قسم الشرطة لولا كثافة رجال الامن من حوله وحمايته من غضب تلك الجماهير [١] .



والخصيصة الثانية التى برزت فى إرهاب الثمانينات هى **اخذ الرهائن** ، **فعندما تهاجم القوات بيت متهم تريد القبض عليه** فلا تجده ، فانها تقبض على افراد اسرته وتستاقهم معها حتى يضطر المتهم الى تسليم نفسه . وحدث هذا الاسلوب فى حالات عديدة أخذ فى بعضها والد المطلوب ، وكان شيخاً فى السبعين من العمر ...

---

(١) وآخر حادث فى مسلسل الهجوم على القرى ما وقع ونحن نراجع «بروفات» هذه الصفحات قبيل طبعها من مداهمة قوات الأمن المركزى لقرية الكوم الأحمر مركز أوسيم بمحافظة الجيزة بعد مشاجرة بين سائق ميكروباس وضابط مباحث وقد شمل استعراض هذا الحادث الصفحة الثالثة من جريدة الوفد ٢ مايو ٨٨ - كما أشارت مجلة الشعب ٨٨/٥/٣ ان النائب مجدى احمد حسين سيقدم استجوابا لوزير الداخلية عن هذا الحادث .

ونشرت مجلة الاهالى فى عددها الصادر فى ١٧ فبراير سنة ١٩٨٨ ص ٣ تقريراً صحفيا شغل صفحة كاملة لمناسبة اعتصام المحامين احتجاجاً على «حرب الرهائن» وتناثرت فى الصفحة العناوين والاستشهادات «احمد الخواجه يطلب ارسال قوات الامن المركزى الى الجبهة» «حرب الرهائن شحنت» أسرة و ٧ شيوخ و ٦ سيدات وطفلين» كما استكتبت عدداً من الشخصيات العامة استنكرت كلها هذا الاجراء .

واعدت لجنة الاعتصام مذكرة معلومات باسم نقابة المحامين تم توزيعها فى ختام المؤتمر الصحفى سجلت الاتى ..

- عدد المعتقلين من مختلف الاتجاهات يزيد عن ٩٠٠٠ معتقل .
- عدد المختطفين اخيرا ٤٠٠ .
- اعمار الرهائن المختطفين تتراوح بين سته اشهر وسنه .
- عدد الشيوخ الذين اختطفوا ممن تجاوزا سن الستين ٧ .

وعندما حدثت محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا جن جنون وزارة الداخلية ، فاعتقلت الالاف دون تمييز ومارست صنفوفاً من التعذيب . مع ثلاثه منهم حتى «اعترفوا» بانهم هم الذين قاموا بالجريمة ، وكادوا أن يقدموا للمحاكمة عندما قبض على الفاعلين الحقيقيين الذين اطلق عليهم «الناجون من النار» وكانت فضيحة مدوية يمكن ان تهز نظام الأمن بأسره .. ولكن شيئاً لم يحدث بل ان الداخلية اعادت اعتقالهم . عندما أمر النائب العام باطلاق سراحهم .

وقد استطاعت جريدة الوفد ان تصور ضحايا التعذيب فى زنزاناتهم عن طريق كاميرا هربتها داخل السجن . وقد تحدت الجريدة وزير الداخلية .. واهدت اليه الكاميرا التى صورت بها عمليات التعذيب ..

والحديث عن التعذيب يثير القرف ، ويكفى فحسب ان نورد تلك الفقرة التى اوردتها الاهالى عن اسباب التمرد الذى حدث فى سجن «ابو زعبل» الاهالى (١٣/٤/٨٨) .

«تمرد المساجين فى سجن ابو زعبل يوم الاربعاء الماضى اثر اقتحام كتيبة من

قوات الأمن المركزى للسجن يقودها العميد فاروق الشافعى لقمع احتجاج المسجونين على سوء المعاملة . وكانت موجة الاحتجاج قد تصاعدت فى اليوم السابق على التمرد اثر اغراق الزنازين بطفح المجارى ومصادره الكتب والاغذية والملابس والاعتداء بالسحل وادخال عصا فى فتحة الشرج لبعض المساجين ، وقد انتهت احداث هذا اليوم باعلان السجين محمد ابراهيم حامد للاضراب عن الطعام حتى الموت .

وفى فجر الأربعاء قام العميد سيد ربيع باصطحاب قوة كبيرة من الجنود قامت بالاعتداء أولا على معتقلين من الجنائيين والجماعات الاسلامية وفتحت خراطيم المياة عليهم ثم قامت بسحلهم داخل السجن ، وجرى اشتباك اثر مقاومة المساجين للاعتداء الجنسى عليهم واحتجزوا الرائد محمد عبد السلام كرهينة ثم الملازم أول عماد ثروت بينما نجح فاروق الشافعى مدير منطقة ابو زعبل والعقيد مجدى امين مأمور السجن فى الفرار واصيب الاخير فى يده اثر اغلاق باب العنبر عليها . افرج المساجين عن الملازم أول ثروت لحسن معاملته لهم .

تدخلت كتيبة الأمن المركزى فى فترة لاحقة مستخدمة خراطيم المياة ورشاشات بها مادة مخدرة تفقد الوعى ، فضلا عن الشروع فى سحل افراد العنبر حيث تم اقتيادهم الى سجن التأديب وطلبت الادارة من احد الجنود الاعتداء الجنسى على السجين فرج محمد فرج الشهير بفرج الاسود وعندما رفض الجندى الامر امر زملاؤه الجنود بالاعتداء عليه ثم أطلق الغاز المخدر على السجين الذى فقد وعيه ، وبعدها ادخلت عصا فى فتحة شرجه وامر الجندى من جديد بتنفيذ الامر فأمتثل له ، وتم تعذيب فرج امام جميع افراد السجن ، ثم واصل الجنود الاعتداء الجنسى على باقى مساجين التأديب ، بنفس الطريقة فردا فردا ، وبعدها تم سحلهم فى السجن وتشير اخر التقارير من سجن ابو زعبل ان بعضهم قد شارف على الموت .»



قد قلنا فى الفصل الثانى عشر من هذا الكتاب ان بذرة التعذيب الخبيثة التى وضعها عبد الناصر لن يمكن ان تقتلع إلا باجراءات حاسمة وباستخدام اسلوب القصاص ، والا فان الشعب المصرى سيصبح بعد فترة شعبا من عبيد روما المستذلين ، وسيفقد كل احساس بالعزة والكرامة .

ويمكن ان نضيف هنا ان استمرار اجهزة الحكومة فى استخدام هذا الاسلوب المقيت ، وما تنشره الصحف عن ذلك أغرى بعض الناس بممارسته فيما قد يشجر بينهم وبين اخرين من عداءات . ونشير هنا الى حالتين فحسب فقد فوجىء في موهن من الليل عمدة احدى القرى ببوكس يخرج منه ضابط وجندى يقتاد كلباً بوليسيا وبعض المخبرين واخطروا العمدة انهم من مباحث امن الدولة وجاءوا للقبض على فرد بعينه ، فارسل معهم العمدة شيخ الغفر الذى ساعدهم فى القبض عليه واقتادوه . واتضح بعد ذلك انها عصابة . وان هذا كله تمثيل ما كان يمكن ان ينجح لولا ان هذا الاسلوب اسلوب مألوف ومتبع ...

وفى يوم ٨٨/٣/٥ نشرت مجلة اخبار اليوم ص ١٢ نبأ مليونير معروف فى الاسكندرية قام بتعذيب عامل بالضرب . والحرق باعقاب السجاير لانه سرق بعض المتاع كما عذب ايضاً بعض معارفه وشركائه . ونشرت اخبار اليوم الواقعة تحت عنوان «دراكولا يظهر فى الاسكندرية ..» ولماذا دراكولا المسكين .. وحمزة البسيونى وصلاح نصر .. اقرب واولى بهذه المنكرات ..

ازمة ثقة واحباط :

بدأ الرئيس مبارك عهده ببادرة رائعة لم تسبق ، عندما امر بالافراج عمن سجنهم السادات قبيل مصرعه . واستقبلهم فى مكتبه - كان مبارك فى هذه اللفته هو الضابط الذى قاد طائرات رمضان الى النصر ، وتمثل فيه افضل ما يتمثل فى المقاتل المصرى . وسعد المعتقلون جميعا بهذه اللفته ، وبادلوا الرئيس الثقة ووعدوه بالتأييد ... ولكن ما ان مضت الشهور على حكم مبارك حتى اتضح ان طريقته فى الحكم تفسح المجال لجهاز الحزب الوطنى الديمقراطى ، الذى تحدر عن الاتحاد الاشتراكى الذى تحدر عن عبد الناصر ووجدت المعارضة شقة بعيدة بين مايقوله الرئيس وما تمارسه الحكومة فاخذوا يناشدونه فى سلسلة من المقالات بمختلف اساليب الابتهال .. ولكن لم يكن لهذه المناشدات من اثر ايجابى . فقد اعتصم الرئيس بالصمت ، وبعد فترة بدأ يعلن عن ضيقه بالمعارضة . بل ويهاجمها فى كثير من الحالات حتى وان كرر اكثر من مرة ان ليس من بديل عن الديمقراطية وعن حرية الصحافة .

وكانت مناسبة الولاية الثانية للرئيس مبارك فرصة للتعرف على المشاعر الحقيقية نحو الرئيس . اما التجمع الذى يسيطر عليه الشيوعيون فقد عارض انتخاب مبارك لفترة ثانية ، واصدر كتاباً ضخماً بعنوان «لا لمبارك» كما شغلت هذه اللفظة مساحة كبيرة من مساحات المجلة ونددت ، تنديداً قارصاً ، بالبيعة والزفة ومواكب النفاق !! .

وكذلك رفض الوفد الموافقة على ترشيح الرئيس لمدة ثانية بمقولة إن الرئيس فى حد ذاته يستحق التقدير . ولكن سياسة الحزب الوطنى لاتظفر بالتأييد .

اما التحالف فقد لحظ بعض الجوانب الطيبة الى اظهرها الرئيس مبارك وأمل ان تتغلب هذه الجوانب . وان من حق الرئيس مبارك ان يمنح فترة اخرى ، وهكذا ايد التحالف ، وهو كتلة المعارضة الرئيسية التى يشغل فيها الاخوان المسلمون موقعاً بارزاً تجديد انتخاب الرئيس .

وللقارىء ان يتصور فجيعة التحالف عندما لم يرد الرئيس تلك التحية بأحسن منها ، أو حتى بمثلها ، وواصل السكوت بينما مضت الحكومة على سياساتها ، واعطت المعارضة أذاناً صماء . وشيئا فشيئاً بدأت ازمة ثقة تحدث مابين المعارضة كلها وبين نظام الحكم ، بما فى ذلك الرآسة نفسها .. وكتب الدكتور حلمى مراد منبهاً الرئيس الى انه يستنفد رصيده الشعبى . وتساءلت الشعب من هو «ابو لمعة» الذى يكتب خطاباته ويزوده بالارقام .. واخذت قرعات المعارضة تدق باب الرآسة ..

وعندما طلبت الحكومة تجديد فترة قانون الطوارىء بالصورة التى اشرنا اليها . كان هذا ايذانا بقطيعة كاملة وقطع الجسور بين المعارضة جمعاء وبين الحزب الحاكم . وكان التحالف هذه المرة اشد الجميع معارضة لانه كان الوحيد بين كتل المعارضة الذى قامر على الرئيس . وانتظر ان تأتى الفترة الثانية بتصحيح اخطاء الفترة الاولى . فكانت الفترة الثانية اكثر سوءاً واشد اصراراً على السياسات الخاطئة التى مورست فى الفترة الاولى . ولعل كلمة الاستاذ عادل حسين فى افتتاحية الشعب عقب مهزلة اقرار مجلس الشعب لمد قانون الطوارىء ان تصور هذه الفجيعة .. (٢٢ مارس ٨٨ - ٤ شعبان ١٤٠٨) تحت عنوان «الوزير يهزل - وستدفعون الثمن» .

«نشهد أن الدكتور عاطف صدقي استطاع أن يقاوم بنجاح كل محاولاتنا لدفعه أو استدراجه لكي يباشر صلاحياته ويقوم بالدور المنوط به كرئيس لمجلس الوزراء .. واضح أنه يرفض هذا الدور بعناد شديد ، وشاهدى الاخير على ذلك أنه اعتبر حالة الطوارىء مسألة تتعلق بوزير الداخلية ، ولم يعتبرها من أمور السياسة العامة التى يتعين على رئيس الحكومة أن يكون صاحب الكلمة الاساسية فى شرح دواعيها وضوابطها .. وقد رأى الدكتور صدقى أنه يكفى أن يصرح بأن احكام الطوارىء لن تصيب بأذى كل من يمارس عمله فى إطار الشرعية .. رأى الدكتور أنه يكفى أن يرد على لسانه مثل هذا التصريح لكى يسود الشعور بالأمن والاطمئنان ، ولا أدرى كيف نسى أنه يعلن هذا التصريح وسط هياج حاد فى مجلس الشعب لأنه حدث لأول مرة فى تاريخنا أن عضوا فى مجلس الشعب صفعه ضابط شرطة عمدا وجهرا ولأسباب تتعلق بالموقف السياسى لهذا النائب ...

يارئيس الحكومة ، إذا وصلنا إلى حال يصبح فيه حدوث هذا الأمر الجلل ممكنا وجائزا ، فمن للمواطنين بعد ذلك حين يضربون فى السجون وأقسام الشرطة ؟!

وإذا ضربتم عضوا فى مجلس الشعب فهل يكفى لاصلاح ما انهار أن يقدم اعتذارا ؟ متى تستقيل الحكومة إن لم تستقل فى مناسبة كهذه ؟ وإذا لم تستقل فكيف لا يعفى وزير الداخلية من منصبه ؟ . بل كيف لم يعاقب الضابط المرتكب لهذه الجريمة حتى هذه اللحظة ؟! وماذا ينتظرنا فى ضوء كل ذلك خلال الاعوام الثلاثة القادمة ؟!»

ولكن لعل اكثر الاجراءات مأساويه ودلالة على ان أزمة الثقة كادت تصل الى الاحباط اعلان الكاتب والمفكر السياسى الدكتور حلمى مراد اعتزال العمل السياسى إثر تجديد قانون الطوارىء وكان الدكتور حلمى مراد الذى يمثل أفضل مافى المعارضة علماً ونزاهة وذكاءً – قد اعلن نيته هذه قبل اعلان التجديد بفترة طويلة .

وفى ٤ أبريل (١٧ شعبان ١٤٠٨) نشرت مجلة الاحرار نص بيان الدكتور حلمى مراد . وجاء فى الخبر :

قرر الدكتور حلمى مراد امين عام حزب العمل اعتزال العمل السياسى واصدر البيان التالى :

وافق مجلس الشعب على قرار رئيس الجمهورية بمد حالة الطوارىء المعلنة منذ اكثر من سبع سنوات فى عجلة وقبل انقضاء مدتها باربعين يوما ، وذلك لمدة ثلاث سنوات دفعة واحدة على سبيل التحدى للشعب ولاحزاب المعارضة رغم ما يمثله ذلك من اشعار للكافة بعدم استقرار الامن والنظام ومن رهان على استمرار هذا الوضع لتلك الفترة الطويلة من الزمان .

ولما كانت حالة الطوارىء مؤداها تعطيل ممارسة الحقوق والحريات العامة والشخصية وضماناتها التى نص عليها الدستور دون توافر حالة من الحالات الواردة على سبيل الحصر فى المادة الاولى من قانون الطوارىء رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ التى يجوز فيها اعلان الطوارىء ولم تلتزم الحكومة بما تعهدت به امام مجلس الشعب فى التجديدات السابقة من اقتصار تطبيقها على احداث الارهاب المسلح بحيث تجاوزتها الى الاعتقالات العشوائية واحتجاز الرهائن والقبض على طلاب الجامعات والمعاهد بما يتضمنه ذلك من عدوان على استقلال الجامعات .. وتلفيق الاتهامات وانتزاع الاعترافات الباطلة .. ومنع الاجتماعات العامة والمسيرات السلمية وحظر التنقل داخل البلاد أو السفر الى الخارج بالنسبة لمن اعتبرتهم السلطة من خصوم النظام مع عدم اقامة وزن لما يتمتع به بعضهم من حصانة برلمانية والتدخل فى الانتخابات العامة واختراق الاحزاب السياسية بالتجسس عليها ومراقبة اتصالاتها ومراسلاتها بل اسيىء استخدام حالة الطوارىء لتحقيق اهواء شخصية كطرد الحائزين للاراضى الزراعية لصالح الاقارب وذوى النفوذ والانتقام من اطراف فى المنازعات الشخصية مع رجال السلطة .

ولما كان بقاء هذا الوضع البوليسى الارهابى على مدار ثلاث سنوات يستمر خلالها تكريس نظرة النظام الى الاحزاب السياسية باعتبارها مجرد مظهر للتفاخر بوجود ديمقراطية قائمة على التعدد الحزبى فى حين انها ديمقراطية زائفة لا يوجد فيها سوى ترك حرية التعبير للصحف الحزبية بقصد التنفيس عن المتذمرين والمتضررين دون النظر فى الاستفادة مما ينشر مع احتكار الحزب الحاكم مخاطبة الجماهير عن طريق الاذاعة والتليفزيون دون سائر الاحزاب . ويملك الحزب الحاكم - عن طريق الاغلبية الكبيرة المصطنعة نتيجة تزييف الانتخابات العامة -

تمرير ما يشاء هو وحكومته من القوانين والخطط والسياسات مما يخدم مصالح المنتمين اليه والمسيطرين على قياداته على حساب الطبقات الشعبية العريضة مهما وجه اليها من انتقادات واعتراضات من جانب المعارضة ... مما ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية والتستر على الانحراف وهروب المفسدين واختفاء السلع الاساسية وارتفاع الاسعار وتدنى الخدمات العامة وتفاقم ازمة الاسكان وتفشى البطالة وانتشار المخدرات .

ولما كان استمرار احزاب المعارضة فى ممارسة دورها على هذا النحو يعتبر من قبيل التستر على اختلال الاوضاع القائمة ونوعا من خداع الشعب بانها تتمتع بصلاحيات ديمقراطية تمكنها من التعبير عن الرأى الاخر وهو ما لايمت للحقيقة بصلة .

فارضاء لضميرى الوطنى اعلن اعتزالى للعمل الحزبى مؤكدا اننى لن اتخلى عن العمل العام خدمة لبلادى واهل وطنى .

هذا بلاغ للناس ولينذروا به .. ولا تحسبن الله بغافل عما يعمل الظالمون .

والله اكبر .. ويحيا الشعب .»

وحاول الكثيرون حمل الدكتور حلمى على التراجع ، ولكنه أصر واصدر بيانا فى مجلة الشعب (١٢ أبريل ١٩٨٨) تحت عنوان «قرارى نفير تحذير لكل من :

(١) النظام الذى يحكم بالحديد والنار حماية للفاشلين والمنحرفين .

(٢) احزاب المعارضة لتتخذ المواقف الحازمة ضد الديكتاتورية الفاشية .

(٣) الشعب للدفاع عن حقوقه وأمواله ومصالحة قبل ان يجرفنا الطوفان .

وجاء فى هذا البيان الذى هو اشبه بمحاكمة العهد ما يلى:

«ان قرارى باعتزال العمل الحزبى لم يصدر احتجاجا على مد حالة الطوارىء لمدة ثلاث سنوات وشهر دفعة واحدة .. بل رفضا لما ينطوى عليه هذا المد طوال هذه المدة وبالطريقة الفجة التى تم بها من معان ومؤشرات :

● فهذا المد يعنى ان النظام القائم يعتزم حكم البلاد بالحديد والنار ، وبسيف الاعتقال والتعذيب المعلق على رقاب المواطنين جميعا لمدة ثلاث سنوات جديدة .. ولا يخفف من رفضنا ان يقال ان اصحاب الرأى والقلم لن يضاروا بالاحكام العرفية لاننا لانبحث عن انفسنا ومصالحنا ، ولكننا نناضل من اجل حكم افضل لصالح الشعب باسره .

● وهذا المد لهذه الفترة الطويلة من الزمن يؤكد سياسة «العناد» التى نحكم بها ، والتى تحرص على الا يكون هناك رأى أخر أو مطلب شعبى الى جانب رأى قادة النظام الحاكم بحيث اذا كانت حالة الطوارىء السابق تقريرها لمدة سنة او سنتين لم يعجبنا ، فلتكن ثلاث سنوات بل وشهر اضافى «فوق البيعة» ومن لايعجبه فليضرب رأسه فى الحائط !..

هذه السياسة العنادية المرفوضة التى ادت الى الاصرار على استمرار الكثير من القرارات الخاطئة ، والاحتفاظ بالعديد من الشخصيات المنفرة والفاشلة والمنحرفة فى المراكز القيادية .

● وهذا المد يدل على غياب الرؤية الصحيحة والبصيرة السليمة لدى اصحاب القرار . فما اسهل التجديد سنة بعد اخرى مع وجود الاغلبية المزيفة داخل مجلس الشعب المؤيدة لكل ماتطلبه حكومة النظام القائم من قرارات أو تشريعات ، بحيث لايستلزم الامر الاعلان على الملأ فى الداخل والخارج بأن الاوضاع غير مطمئنة فى مصر وان الامن غير مستقر والحكومة عاجزة عن السيطرة على الارهاب فى ظل القوانين العادية لثلاث سنوات قادمة ، مما يؤثر على سمعة البلاد الاقتصادية ومكانتها الدولية .

وهذا المد لحالة الطوارىء قبل موعد انتهائها باربعين يوما ، وبطريقة مفاجئة لاعضائه من المؤيدين والمعارضين على السواء ، ورغم قيام ماسمى بالحوار القومى الذى دعا اليه الحزب الحاكم ، وعدم اعطاء الفرصة الكافية للمناقشة داخل مجلس الشعب لدراسة مدى الحاجة الى العمل بقانون الطوارىء مرة اخرى فى ضوء تجربة السنوات الست الماضية انما يدل على اسلوب الغدر والبعد عن الديمقراطية الحقة

والرغبة فى فرض الارادة الحاكمة على الكافة دون مشورة حقيقية اكتفاء بمظاهر الديمقراطية الكاذبة .

إن كل هذه الدلالات لا تصم فقط مد العمل بقانون الطوارىء لثلاث سنوات اخرى - على مافيها من مساوىء واذى ومضار وتشجيع على تجاوزات اجهزة الشرطة - بل انها تعبر عن اسلوب اتخاذ القرارات فى شئون البلد جميعا سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او ثقافية او سياسية ، مما يشكل كارثة لايعرف مداها الا الله جل شأنه .

هذه المؤشرات التى تكشف عنها مد حالة الطوارىء تفرض على كل محب لبلده المطالبة بالوقوف لاعادة النظر فى اسلوب الحكم بعد ان تردت الاوضاع فى كافة المجالات خلال السنوات الست الماضية ، وكان الامل يحدو المعتدلين والمتفائلين ان تكون الفترة الثانية للرئيس حسنى مبارك اكثر اشراقا ، ولكنى اقول بكل الصراحة والاخلاص ان دلالة مد حالة الطوارىء بالصورة التى تمت بها قد اضاعت هذا الامل لدى الجميع .

فلم يقدم الرئيس مبارك طوال مدة رئاسته جرعة واحدة من جرعات الديمقراطية التى تحدث عنها الى الشعب .. وكل ما يطبل به كتاب السلطة ويرمزون من وجود التعدد الحزبى وحرية التعبير فى الصحف الحزبية كان موجودا من عهد السادات . واذا كان السادات قد عطل الصحف الحزبية واعتقل القيادات المعارضة بقرارات سبتمبر ١٩٨١ التى اودت بحياته ، فان كل مافعله الرئيس مبارك انه اعاد الوضع الى ماكان عليه . بل علينا ان نتذكر ان السادات كان قد الغى حالة الطوارىء ولم نكن نحكم بموجب قانونها .. وكان الرئيس السادات يتصدى بنفسه للرد على المعارضة دون أن يُصَدِّر لها غيره ، وعندما وصف قياداتها بالبذاءة والالاطة . وهى كلمات لينة هينة الى جانب العبارات البشعة والمعانى المقززة التى يطلقها حاليا وزير داخلية الرئيس مبارك بموافقته ورضاه فى حق المعَارضة والمعارضين ، اقامت عليه دعوى امام القضاء ووكل عنه المرحوم الاستاذ على منصور المحامى ليدافع عنه .

وفى عهد الرئيس حسنى مبارك زيفت الانتخابات أكثر من مرة وأهين بعض أعضاء مجلس الشعب داخل المجلس وانتهكت حصانتهم البرلمانية خارجه بمنعهم من

التنقل وأداء الصلاة في المساجد بل وبالاعتداء عليهم بالضرب ! وأبدى وزير الداخلية استهزاءه بما يقدم إليه من استجوابات وطلبات إحاطة مما يعتبر اعتداءً على كرامة السلطة التشريعية دون أن يحرك رئيس مجلس الشعب ساكنا أو يتدخل رئيس الحكومة أو يسائل أحد هذا الوزير المعتدى على أفعاله المنكرة ، بل يقيم له رئيس تحرير الجريدة «القومية» المسائية المتحدث الصحفى باسم النظام الحاكم فى جرائد المساء ومايو والجمهورية حفل تكريم يكيل له فيها المديح تحديا للشعب والمعارضة ، ومما يخرج عن حدود عمله الصحفى الذى هوى به معنى ومبنى – تطلعا إلى منصب أعلى فى التغييرات الصحفية القادمة – وهو ما يتنافى مع مايطالب به الرئيس مبارك من الحفاظ على أدب الحوار والأسلوب الرفيع للصحافة .

ولكن يبدو أن كلمات الرئيس مبارك وخطبه شىء . وما يجرى فى الواقع والعمل شىء أخر .. فقد سمعنا منه أروع الكلمات الدينية والحكم الروحية فى خطابه المكتوب بمؤتمر الدعوة الاسلامية حتى يخيل إلى السامعين اننا نعيش فى عهد يضارع عهد عمر بن الخطاب ، ولكننا لانلبث أن نفيق إلى الحقيقة الواقعة المتمثلة فى صالات القمار الموجودة فى الفنادق وفى محلات بيع الخمور المنتشرة فى البلاد ، وفى كباريهات شارع الهرم ، وفى مطاردة ذوى اللحى الذين يرتادون المساجد ، وفى الانحراف ونهب المال العام المستشرى فى الديار .

ونسمع من الرئيس ومن المسئولين والكتاب السلطويين عن الديمقراطية التى نعيش أروع أيامها وعما تتطلبه من أن تخضع «الأقلية» المعارضة داخل مجلس الشعب لرأى «الأغلبية» .. وكأن هناك ديمقراطية صحيحة وانتخابات حرة محايدة أفرزت أغلبية هذا المجلس ... ان هذا الحديث عن الديمقراطية الزائفة يجب أن يقف لأنه خداع للشعب واستخفاف بعقول الجماهير لايمكن أن يقبله المواطنون لأنهم ليسوا بالبلهاء أو المغفلين .

لقد وعدونا فى عهد مبارك بمراجعة جداول الناخبين لتكون مطابقة لسجلات الاحوال المدنية .. وطالبت قوى المعارضة بتضمين قانون الانتخاب لضمانات حريته وحياده ، وأيدها فى ذلك نادى القضاة حرصا من جانبهم على سمعتهم بحيث يكون الاشراف القضائى على الانتخابات حقيقيا وليس صوريا .. وصدرت الأحكام

القضائية بتصويب نتيجة الانتخابات الأخيرة المعلنة ... ولكن كل هذه الوعود والمطالب والأحكام لم تلق سبيلها إلى التنفيذ ، وفقد الأمل فى إمكان تنفيذها فى ظل استمرار الأوضاع القائمة على ماهى عليه .

وازداد الفساد انتشارا بحيث لم نسمع فى أى عهد سابق أن نهبت الأموال من البنوك المملوكة للقطاع العام بعشرات الملايين من الجنيهات فى كل حالة ويهربون بها إلى الخارج ، بحيث بلغت فى جملتها المليارات دون أن توضع القواعد الكفيلة بإيقاف هذا النزيف . وكتبنا عن الانحرافات فى قطاع البترول واتهمنا وزير البترول عبد الهادى قنديل بوقائع محددة تحقق النيابة العامة فى بعضها فقط ، وقدم استجواب عن سياساته المطبقة فأجل لستة أشهر ، وعرضت اتفاقيات عقدها مع شركات بترولية أجنبية فمرت على عجل ودون دراسة متأنية رغم مابها من شروط مجحفة . ومع ذلك فإن وزير البترول باق فى منصبه بل وسيبقى لأن أحد المعارضين هاجمه ، ويذهب الرئيس مبارك لزيارة مشروع البتروكيماويات ويشيد بكل من شارك فى اقامته ومن بينهم من ارتكب انحرافات مازالت محل تحقيق فى النيابة العامة .. بل أصبحنا نسمع عن نغمة جديدة تبريرا لتفشى الفساد بأن الفساد سيوجد ما بقى الخير والشر ، وهو موجود فى كل بلاد العالم ناسين أن حجم الفساد بالنسبة لحجم رقم الأعمال فى الخارج ضئيل لايقارن بما هو موجود لدينا ، ولايتوانى النظام فى تلك الدول عن ضربه وحتى ولو كان المسئول عنه أو المتورط فيه رئيس الدولة نفسه .

كل ذلك كان له تأثيره على الأوضاع الاقتصادية المتردية : من ارتفاع الأسعار ، واختفاء السلع الأساسية ، وتفشى البطالة ، وتزايد القروض الأجنبية بالاضافة إلى تفاقم أزمة الاسكان ، وتدنى الخدمات العامة ، وانتشار المخدرات .

ولا يظن النظام الحاكم أنه بمنجاة من نتائج تلك الأوضاع الخطيرة مادام مسيطرا بموجب قانون الطوارىء على تحركات الشعب وسكناته بالحديد والنار ، فإن استقرار التاريخ يستوجب منه مراجعة حساباته ، فإن الشعب الصبور قد تدفعه الظروف الصعبة إلى الانتفاضة كما حدث فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .. وإذا لم يتحرك الشعب كمجموع ، فإن فئة قد ترى أن تتحرك باسم انقاذ البلاد كما حدث بالنسبة للضباط

الأحرار فى يوليو ١٩٥٢ ، بل قد يتفق عدد من الأفراد على التصدى كما وقع فى اكتوبر ١٩٨١ عندما أطلق المرحوم خالد الاسلامبولى ورفاقه النار على السادات .. فعلى النظام الحاكم أن يعى هذه الدروس وأن يعيد حساباته حرصا على صالح مصر وشعبها .

على أن قرارى لم أقصد به تحذير النظام الحاكم وحده ، بل استهدفت منه أن تعيد أحزاب وقوى المعارضة النظر فى موقفها فى ظل بقاء النظام البوليسى الارهابى طوال ثلاث سنوات . تستمر خلالها نظرة النظام الحاكم إلى الاحزاب السياسية باعتبارها مجرد مظهر للتفاخر بوجود ديمقراطية قائمة على التعدد الحزبى ، فى حين أنها ديمقراطية زائفة لايوجد فيها سوى ترك حرية التعبير للصحف الحزبية - ولحوارات التمثيليات فى المسارح - بقصد التنفيس عن المتذمرين والمتضررين دون النظر فى الاستفادة مما ينشر ، مع احتكار الحزب الحاكم مخاطبة الجماهير عن طريق الاذاعة والتليفزيون دون سائر الاحزاب .

هذا ويملك الحزب الحاكم - عن طريق الاغلبية المزيفة نتيجة تزوير الانتخابات العامة - تمرير مايشاء هو وحكومته من القوانين والخطط والسياسات مما يخدم مصالح المنتمين اليه والمسيطرين على قياداته على حساب الطبقات الشعبية العريضة مهما وجه اليها من انتقادات واعتراضات من جانب المعارضة . مما أفقد المعارضة فاعلية وجودها داخل مجلس الشعب . علما بان ما يمكن ان تثيره المعارضة داخله يعرف الشعب ابشع وافحش منه .

وقد بلغت الاستهانة بشأن المعارضة الحزبية حد ان الرئيس اصبح لايلتقى بقياداتها كما كان يفعل مسبقا بحيث قام بجولته فى دول الخليج ثم فى اوروبا وامريكا دون ان يتشاور معها أو يبلغها بما تم فيها ، بينما كان يجتمع بقيادات المعارضة فى البلاد التى يزورها .. وأعد مبادرته لحل القضية الفلسطينية دون أن يتداول مع المعارضة فى شأنها اكتفاء بالمجموعة الرسمية التى تحيط به ، وتقدمت امريكا بمبادرة مضادة دون ان يأخذ رأى المعارضة فيها .. وجاء رئيس دولة الامارات العربية الى مصر ومكث بها اسبوعا دون ان تتاح له فرصة الالتقاء باحد من المعارضة .. وأخيرا دعا الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الحاكم ، وليس رئيس الحزب حسنى مبارك -

رؤساء وقيادات احزاب المعارضة الى حوار قومى فى المشاكل الجماهيرية الناجمة عن السياسات الفاشلة المتبعة دون ان يحضر الرئيس مبارك افتتاح هذا الحوار ، ثم ضرب هذا اللقاء بمد حالة الطوارىء .. فهل هذا هو السبيل للديمقراطية ، والحكم الذى يقوم على التعدد الحزبى والشورى الى الرأى والرأى الاخر ؟!

ان استمرار احزاب المعارضة فى ممارسة دورها فى حدود الملعب الذى يخططه لها النظام الحاكم ، ووفق قواعد اللعبة التى تحقق مصالحه وتمكنه من السيطرة مع سوء الاوضاع التى ادى اليها هذا التخطيط ، يجعل هذه الاحزاب وقوى المعارضة الاخرى مسئولة شعبيا وتاريخيا عن اختلال هذه الاوضاع ، ويجعل نوعا من خداع الشعب بأننا نعيش فى ظل ديمقراطية لاتعبر عن الواقع .. وهو مايستلزم ان تعبير هذه الاحزاب والقوى اساليبها حتى تتخذ المواقف الحازمة الفعالة لتصويب هذه المخططات المعوجة ، والا فقدت مصداقيتها لدى الشعب .

واخيرا فإن قرار اعتزالى العمل الحزبى هو ناقوس اقرعه لايقاظ الشعب بكافة فئاته وطبقاته الى خطورة الاحوال السائدة ، وان تخليه عن المشاركة فى تصويبها – اما تقاعسا واهمالا ، واما اعتمادا على الاحزاب الموجودة فى الساحة ، واما عن يأس وقنوط – من شأنه ان يدفع بنا الى الهاوية .

وها نحن اولاء نسمع عن الجفاف ونقص الماء الذى يتهددنا ، وعن ازمة الكهرباء التى قد نتعرض لها ، وعن التهديدات الامريكية والاسرائيلية التى تنطلق فى ارجاء المنطقة ، بينما لانجد لهذه التحديات انعكاسا على ادراك النظام الحاكم لخطورة الموقف بما يتطلبه من تعبئة الجهود لتحقيق الاصلاح الجاد الشامل .

فعلى الشعب – كل الشعب – ان يتحرك دفاعا عن حقوقه المهدذة ، وعن امواله المنهوبة ، وعن مصالحه المضيعة من خلال كافة القنوات الشرعية .

وليكن واضحا اننى لست يائسا بل اننى اقرع اجراس اليقظة والحذر .. واننى لا اطالب احدا باتخاذ نفس موقفى بالاعتزال الحزبى لاننى لن اخلد الى الراحة والنوم بل ساواصل العمل السياسى خارج الاطار الحزبى بالكتابة فى الصحافة المصرية والعربية ، والمشاركة فى المؤتمرات والندوات ، والقاء المحاضرات وتأليف الكتب ،

وغير ذلك من اساليب ووسائل العمل السياسى المشروع .. ولكن على المتواجدين فى الاحزاب ان يعملوا على تغيير اساليبها ومواقفها بما يتفق مع حقيقة الاوضاع القائمة وفى ضوء تجارب السنوات الماضية» انتهى .



وليس انسحاب الدكتور حلمى مراد بالمثال الوحيد على ازمة الثقة التى استحكمت ما بين الشعب والحكومة ، لاننا نرى امثلة عديدة قد لاتحظى بالاهتمام ، ولكنها لاتقل فى الدلالة ، وقد نشرت مجلة الاهالى ، وهى خصم الجماعات الاسلامية اللدود ، جملة جاءت عرضاً فى حديثها عن اسباب اتباع الناس لهذه الجماعات «انهم يشتمون الحكومة فى الجوامع لذلك نصلى خلفهم» الاهالى ٨٧/١٠/٧ ص ٣ . وكتب الدكتور يوسف ادريس فى مقالة بجريدة الاهرام الذى يظهر تحت عنوان «من مفكرة يوسف ادريس (الاهرام ٨٧/١١/٢ ص ١١ «الى حارس الصرصار» .

«حين دخلت المصعد فوجئت بوجود صرصار يحبو بين الاقدام وكعادتك حين ترى صرصارا تفكر فى سحقه بالقدم ، ولكن فوجئت ان الصرصار يحرسه مخبر مسلح بمدفع سريع الطلقات ، والناس يفكرون فى سحق الصراصير رغم انها قد تكون بريئة ، غير واعية ، تسعى فى الارض صرصرة ولاتؤذى احدا . فما بالك بصرصار مؤذ حامل للجراثيم ، ونافث للجرائم مثقل بكميات هائلات من الحقارات والقذارات والخيانات والانانيات والادران .

وقف المصعد فى الدور الارضى ، هبط الصرصار يحرسه المخبر ذو المدفع . انتفض حارس اخر فتح باب سيارة فارهة ذات تليفون وبنزين على حساب الدولة ، دخل الصرصار ، جلس واضعاً عشرين ساقا فوق عشرين ساقا ، جلس بجواره (البودى جارد) جلس الحارس ذو المدفع فى المقدمة مسددا مدفعه عبر النافذة الى الناس الغلابة السائرين فى الشارع . انطلقت العربة الفارهة .

ايها الحارس ، لماذا توجه سلاحك فى الاتجاه الخاطىء ، ولماذا السلاح اصلا يكفى قدمك .

مافائدة ان اذكر اسم الصرصار . وهل للصراصير اسماء ، يكفى انه صرصور .

شهود على مجتمع منهار :

كل من يقرأ الكتابات التى تنشرها الصحف لكبار الكتاب او لقراء الصحف . يلمس فيها نبرة اليأس من الواقع ... أو العجز عن توصيف هذا المجتمع وتكييفه أو الحيرة ازاء طريقة الخلاص أو العجب والذهول .. بحيث تكون فى مجموعها شهوداً على مجتمع منهار .

- **كتب الاستاذ احمد بهاء الدين (الاهرام ٨٦/٥/٢٧)**

تمنيت أمس أن يقوم بيننا (عبد الرحمن الجبرتى) أخر لكى يؤلف جزءا من كتابه (عجائب الآثار فى التراجم والأخبار) الذى الف جزءه الأول قبل قرنين من الزمان .. ليسجل عجائب الحياة المصرية المعاصرة .. أو «إدوارد لين» أخر يصدر جزءا ثانيا من كتابه «عادات وتقاليد المصريين المحدثين» .

ولاشك أن هناك جانبا آخر كان سيلفت بالتأكيد نظر (عبد الرحمن الجبرتى) .. ذلك هو أنواع الجرائم العجيبة التى نقرأها كل يوم ...

قال لى عالم اجتماع كبير مثلا : كنا نقول عن انفسنا فى مجال التفاخر غير المفهوم جملا غريبة مثل (إحنا اللى دهنا الهوا دوكوا !) أو (إحنا خرمنا التعريفة) !

الأن لدينا قول صحيح على الأقل .. اذ يمكن ان نقول : (إحنا اللى سرقنا الونش !) وخبر أخر فى الصحف عن الزفاف الذى تقدم موكبه رجل يقود (وابور زلط) للدولة أو القطاع العام أو شركة مقاولات لا أنكر مشاركة فى الابتهاج !

أو الخلاف على ٢٤ شيكا مزورا باسم وزير الاقتصاد !

أو بيع ممتلكات الديب لسداد ٥٢ مليون جنيه أو محاولة المدعى الاشتراكى سداد ديون (ماجد ولطفى) ومقدارها مائة مليون جنيه !

أو سائق الاتوبيس الذى انزل الركاب ، ماعدا واحدة تفاهم معها ، وذهب بالاتوبيس الى شارع مهجور ليختلى بها .. والملابسات الكوميدية التى أدت إلى ضبطه بعد تحطيم الأتوبيس المطفأ الأنوار المغلق من الداخل .

وتبادل القتل بين الأزواج والزوجات والأباء والأبناء والبنات ! دعك من الاستيلاء على عشرات الملايين من الجنيهات من البنوك والهرب بها إلى الخارج ! وأوامر القبض أو الأحكام التى تصدر ، وقد هرب المتهم بالسفر قبل صدورها بساعات ! وعدم قدرة الانتربول ولاغيره على اعادة هارب واحدا !

ومئات الاف الشقق المغلقة فى أزمة الاسكان الخانقة . أصحابها يطلبون أسعارا غير معقولة والجمهور غير قادر على الاسعار غير المعقولة ! ومئات الملايين مجمدة من سنوات فى الطوب والأسمنت ...

ولواء على المعاش يقتل جيرانه وينتحر لعدم إحتماله ضجيج الشارع ! ومنذ هذا الحادث وأنا اتلقى فى البريد كل يوم خطاب تهديد بالانتحار من الضجيج أو المجارى أو ارتفاع الأسعار . والتهديدات طبعا موجهة إلى ضمير الكاتب اذا لم ينشر الشكوى ويحل المشكلة أين هو ذلك (الجبرتى) الذى أحيل له هذه الخطابات .

● وكتب الدكتور يوسف ادريس (الاهرام ٨٧/١/١٢ ص ١٣) تحت عنوان **«ليس الفتور ، لكنه الغضب»** .

كم كان بودى ان انشر لكم الخطابات التى تلقيتها ، لانشرها فقط ولكن كان بودى أن انشر لها صورة زنكوغرافية لتروا معى كيف كتبت هذه الخطابات . فخطها محموم وكأن من يكتبه يعانى من ارتعاشات ملاريا خبيثة ، وجملها مقطعة وكأن حريقا داخليا هائلا يجتاح صدر كاتبها وتخرج كلماته على هيئة شرارات لذلك الحريق.. والفاظ السباب المكشوف- بسبب وبدون سبب تشكل معظم السطور والجمل - خطابات تحمل كما من اليأس تنيخ بها الجمال ، وكما من النقد والتهجم محال أن تصدر عن شخص فى ربع - ولا اقول فى نصف - اتزانه . والغريب ايضا - والجديد - هو أن المرأة - ربة البيت - قد نطقت ، صحيح ان كتابتها لاتزال تحمل معالم الخلق القويم والعفة ، ولكن كم الغضب - وغضب المرأة المكتوب بخبرتى دائما أصدق كثيرا من غضب الرجل - كم الغضب وافر . سيدة بيت وزوجة طبيب تقول ان دخلهما معا ١٣٠ جنيها وتطلب ان انشر لها اعلانا تعمل به شغالة أو مربية اطفال . الجديد ايضا ان الشكوى لم تعد مقصورة على اصحاب المعاشات وضحايا الاستثناءات ، الشكوى ، بل الانفجار وصل الى حد مدرسى الجامعات ، ومهندسين، وموجهى تعليم ، وناظرات مدارس ، وفئات ماكتبت قبلا تشكو ، كانت تتالم احيانا وتتأفف هذا صحيح ، ولكن أن تبلغ شكواها من الاسعار وقلة الدخول حد السعار ، فهو شئ خطير ، واخطر مافيه انى اقرأه لأول مرة . . فى خطابات غير مجهلة التوقيع ، وانما التوقيع والعنوان وحتى ارقام البطاقات الشخصية موجودة !!

اقول دفعتنى الأهوال غير التقليدية التى نحيا فى ظلها والتى لم نكن نتوقعها ابدا الى أن اعتقد اعتقادا جازما أن طريقتنا فى تناول المشاكل لم تعد تجدى ، ذلك أن معظمنا لا «يعرف» المشاكل التى يعانى منها الناس «الآن» ويتكلم عن المشاكل التقليدية التى تَعَوَّد الناس أن يعانوا منها وتعود الكتاب أن يعالجوها ايضا ، وبطريقتهم التقليدية فى المعالجة ..

المشكلة التى تبدت لى منذ عامين او أكثر قليلا ان هناك خللا رهيباً فى تشخيصنا لمشاكلنا ، وان اطباءنا الاجتماعيين التقليديين قد استغلق عليهم باب الاجتهاد ، ولم يعودوا قادرين على تغيير الزاوية التى تعودوا أن ينظروا منها ولأن معظمهم من خريجى وتلامذة مدارس العالم الاوروبى والامريكى الاول فى التفكير والتشخيص فان رؤيتهم لواقعنا انعدمت أو كادت تنعدم فاذا رأوا شيئا لم يدرسوه أو يقرأوا عنه فى المراجع الاجنبية حاولوا قدر الامكان تلفيق تشخيص حقيقى . فمثلا علماؤنا واطباؤنا الاجتماعيون مشغولون تماما بمشكلة الانفجار السكانى فى مصر ، هذه المشكلة لاتشغل بال إلا بالكاد واحدا فى المائةمن سكان مصر ، وقس على هذا غيرها من المشاكل الكبرى كتجريف الارض الزراعية ، وسكن القبور ، واقامة المفاعلات النووية .

مايشغل بال هذه العينة من المواطنين التى ارسلت لى خلال اسبوع واحد فقط ، هذه الكومة من الخطابات اشياء قد تبدو هينة ، ولكن خذوها معى بترتيب كثرة ورودها :

اولا : العدل .. مامن خطاب إلا وفيه اجماع يصل الى حد الضرب بالسكين لو أمكن على استشراء الواسطة والمحسوبية وتساوى من يعمل بمن لايعمل وانعدام تكافؤ الفرص و «الكوسة» .

ثانيا : الشكوى من النظام الحالى لتوزيع العمل والعمالة فى مصر ، وكما ذكر احد القراء ببساطة : لايوجد فى مصر انتاج جاد لانه لاأحد فى مصر يحب عمله لدرجة ان يتقنه أو حتى يؤديه اداء معقولا ..الطالب يدخله الكمبيوتر الجامعة ، والجامعةتخرج مئات الآلاف . توزعهم القوى العاملة بالعدل الشديد وتوزعهم الواسطة والمحسوبية بالظلم الصارخ .

ثالثا : عجز الدخول التقليدية عن مواجهة اعباء المعيشة سواء بالنسبة للرجل الذى يعمل ويعول زوجته واولاده أو حتى للزوجين اللذين يعملان أو حتى حين يعمل معهما واحد او اثنان من أولادهما . المطلوب اكثر بكثير جدا من الدخل الممكن ، مما يدفع المواطن دفعا الى التفريط فى قيمه التى تربى عليها ، ولهذا قال لى قارىء مدرس فى احدى جامعاتنا : نحن نحيا الان ببيع قيمنا ، أو كما كان يقول المثل تجوع الحرة ولا تأكل بثدييها ، اصبح مثلا قديما مستهلكا فلابد للحرة الان لكيلا تجوع ان تأكل بثدييها او بجريمتها ويضرب المثل على هذا بالقبض على سيدات يعملن فى مؤسسات وبنوك ويختلسن ، وان تختلس المرأة شىء لم نسمع عنه إلا فى السبعينات ، لان الاختلاس « كما يستشهد برواية لى اسمها العيب » يعادل عند المرأة خطيئة .

رابعا : الاجماع تام على أن احد أسباب الفتور الهامة فى النفس المصرية هو ان الناس لاتشارك فى اتخاذ اى قرار بحيث من الممكن ان تتحمس له وتتبناه وتشمر السواعد لتنفيذه ... رئيس المؤسسة هو الذى يصدر القرار .. القرار لايناقشه أحد حتى ولامجلس ادارة المؤسسة ، المديرون كل فى اختصاصه يأخذ مايعن له من قرارات ، لايناقشها ابدا مع أحد ممن يعملون معه ولو اخص مساعديه ، وهكذا ..

قرارات صاحبها رئيس العمل .. يختص بها نفسه ، ويصدرها بمزاجه ، عليه هو وحده تقع مسئولية تنفيذها او عدم تنفيذها ، فأيضا لاأحد يحاسب - حتى ذلك الرئيس - من يتراخى فى تنفيذها وانما آخر العام الكل يشترك فى الارباح والحوافز ، من نفذ ومن لم ينفذ ، من تحمس او تراخى ، من جد او اجتهد او طنش وزوغ ، فما فائدة الحماس اذن .. ولماذا لايزحف الفتور كالطاعون يصيب من لايزال فى بدء حياته ومستقبله ومن يودع حياته ولم يعد له مستقبل ؟!! .

خامسا : الشكوى مر الشكوى من وسائل الاتصال بين الرؤساء والعاملين . فلا توجد - فى رأى القراء - قناة طبيعية واحدة للتظلم او لايصال الرأى أو حتى الاقتراح المفيد للعمل .. الرؤساء كل الرؤساء اصبحوا يكونون طبقة حاكمة لا أحد يحاسبها ابدا ، لا مجلس ادارة ، ولا جمعية عمومية ، ولا وزير ، فأيضا لا أحد يحاسب وزيرا ، لا احد يحاسب ولا أحد يعاقب أو يثيب مجتهدا ، وأنت لايمكنك ان تشكو ولهذا اخترع المصريون مثلا غريبا يقول : الشكوى لغير الله

مذلة .. وهى فى الحقيقة ليست مذلة وانما لأنها دائما وابدا لا ياتى عنها خير ولا يرفع بها ظلم ، وانما تجلب على نفسك اذا شكوت سخط المشكو فى حقه وبالتالى تحيزه ضدك ، فاولى بك الا تشكو وكفى الله المؤمنين شر القتال .

سادسا : الخطير الخطير هو ماينتهى اليه كُتَّاب الخطابات . مهما اختلفت بداياتهم أو اسباب كتاباتهم ، من أن شيئا لم يعد يجدى ، وان الزمن لا يصلح وانما مع امتداد الزمن تسوء الاحوال .. ودائما تنتهى الخطابات نهاية مرعبة فى حقيقة امرها اذ يتساوى عندها الحابل بالنابل ، والسيىء بالحسن ، والعدو بالصديق .. باختصار تكفر كفرا اجتماعيا شاملا وتاما ، وهو كفر شباب ، أى كفر قادرين على التطرف او الانحراف او الفعل حتى ولو وصل الامر الى فقدان الصواب والجريمة .

● وكتب الاستاذ زكريا نيل فى جريدة الأهرام (٨٧/٥/٢٣) ص ٧ تحت عنوان « هل نحن اعداء للحرية ؟؟ » .

كثيرون حاولوا البحث عن علاج لتفاقم الانحرافات واللامبالاة فى حركة الحياة اليومية لمجتمعنا المصرى لكنهم لم يستطيعوا الاجابة عن دوافع هذه السلوكيات ! فى أحد برامج رمضان الاذاعية ، برنامج اسمه طبيب رغم انفه ، يستضيف كل يوم شخصية جديدة ، تعتبر نجما فى موقع عملها .

والسؤال المتكرر الذى يوجه الى كل منهم ، لو ادخلت المجتمع المصرى عيادتك فاى دواء تكتبه له ؟ الاجابة كانت غما وحسرة ويأسا !

كانت الاجوبة كلها واحدة مغزى ومعنى وان كانت بعبارات مختلفة .

قال مدير امن القاهرة : العلاج هو الرجوع الى الاخلاق !
وقال طبيب : العلاج هو الرجوع الى الله !
وقالت سفيرة : العلاج هو الانتماء الى الوطن !
وقال نائب : العلاج هو عودة الوعى !

كانما المجتمع المصرى الذى وهبه الله نعمة الحرية والأمن النفسى فى وطنه ، اصبح هو نفسه ضد الحرية !

وفى الحقيقة ان كل شىء داخل حركة حياتنا اليومية يفرض على الانسان التأمل

الطويل ، فيما يجرى حولنا فى الشارع المصرى ، وفى المصالح الحكومية ، وفى التعاونيات وفى مرافق الخدمات ، وفى المدرسة والجامعة ، وفى التعامل مع الحدائق ومع مرافق النقل والمواصلات والاتصالات ! ومع التصرف فى القمامات ، وقيادة السيارات سأ[illegible] نفسى ماذا جرى فى قاع المجتمع المصرى ؟

كيف تساوى كل الناس فى ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المزعجة اسمها اللامبالاة .

وكيف يتصرف الانسان السوى مع هذا الخليط ، من الفوضوية والانحراف والانفلات واللامبالاة ، وكلها أصبحت الظاهرة الغ[illegible] على سطح حركة حياتنا اليومية ؟

أصبح كل انسان لا ينظر الى واجباته الا من منظور شخصى انانى من منظور مايصل الى جيبه من جنيهات ! واصبح الغش فى القول وفى العمل وفى التعامل هو القاعدة وأصبحت الامانة هى الاستثناء ! وثمنها ايضا باهظ التكاليف !

لماذا تكون هذه السلوكيات اللااخلاقية هى المكافأة التى تكافىء بها مناخ الحرية التى نعيشها تحت مظلة الامن النفسى ؟

هل ان هذا التسيب والانفلات وقد اصبح ظاهرة عامة فى سلوكياتنا . معناه اننا غير جديرين بهذه الحرية التى نمارسها قولا وعملا ونقدا ورأيا وفكرا . وتحسدنا عليها عشرات الشعوب التى تعيش تحت انظمة تكتم انفاسها وتحسب عليها كل كلمة تصدر منها ؟

واننا بعد طول معاناة من الكبت ومصادرة الرأى ، اصبحنا نرى الحرية عبئا على عقولنا واعصابنا ، ومن ثم لابد ان ننتقم من الماضى القاتم ، فندمر الحاضر الوردى ؟ واذن لابد ان ننتقم من كل القيم الاخلاقية . من الصدق . ومن الامانة ، ومن شرف المعاملة ومن الانتماء والولاء للوطن ياالهى ..

ماذا جرى لنا ؟ ماذا جرى لمجتمعنا ، وكان من قبل سيد المجتمعات والقدوة فى الطهارة والاخلاق ؟

اننى أذوب الما وكمدا ، عندما اناقش ظواهرنا الاجتماعية مع مسئول كبير او غير

مسئول ، مع رئيس عمل او زميل او صديق ، خاصة عندما يوافقنى على الفور ان هناك تدهورا شاملا ، وان هناك شيئا مجهولا ادى الى هذه السلوكيات المعوجة ، فى مختلف مواقع العمل بمجتمعنا المصرى !

هناك ظاهرة خطيرة تحكم سلوكنا جميعا اسمها اللامبالاة ؟

وهناك اخطر من ذلك وهو الخروج عن قواعد اللياقة والتقليد والأداب العامة !

لم يعد هناك وجود لاحترام الانسان ! وحتى المبادىء الأولية التى كان لها توهجها فى مجتمعنا من ذوق ، وادب معاملة ، وتوقير للكبار هذه المبادىء قد اختفت ! او انها تحللت فى زحمة التكالب على الكسب الحلال أو الحرام ! لم يعد هناك صانع او حرفى ، او تاجر فاكهة ، او موظف عمومى ، الا وقد غابت فى اعماق نفسه هذه القيم الانسانية ! قلة قليلة هى التى لاتزال تتمسك بالفضيلة ، وتخشى الله والضمير ، وتؤمن بحرمة هذا الوطن وقدسية موروثاته الاخلاقية والتراثية .. ولكن هذه القلة هى الاخرى ، تنزوى بعيدا ، وخوفا مما يأتى به المجهول !

لماذا يحدث هذا فى مجتمع يؤمن بالله ويقدس عقيدته بما فيها من فضائل وقيم ، وصلاة وصوم وحج وزكاة ؟

لماذا غابت المسافة التى كانت تمثل الاحترام والثقة والقدوة بين الرؤساء والمرءوسين ؟

أين قدسية المعلم والأب والمرأة والشيخ الكبير ؟

شكا موظف كبير قال :

أننى ارى الخطأ امامى والانحراف يسود تصرفات بعض الموظفين ، ولا اقدر على منعه ! ومع اننى امتلك صلاحيات فى توقيع الثواب والعقاب ، والتصدى لاى انحراف الا اننى لا استطيع ممارسة هذا الواجب !

لماذا ؟

قال : اننى اخشى ان قمت بواجباتى وبما تمليه علىّ أمانة الضمير ، ان اتحول الى متهم يوقع عليه العقاب بدلا من المنحرفين ، ثم تلا الحديث الشريف «شاهداك قاتلاك»

قلت ما معنى ذلك هنا ؟

قال : ان اثنين فقط من العاملين معى يستطيعان باتهام باطل ، ان يضعانى فى قفص الاتهام ، اذا حرمتهما مما لايستحقانه من ، مكافأة او حوافز ، هؤلاء يستطيعون تلفيق اى اتهام لاى رئيس وأقله الرشوة واخذ اتاوات والشهود عندهم كثيرون ، ممن هم على شاكلتهم من بلطجية الدواوين الحكومية ، وهناك وقائع من هذا القبيل !! ثم قال : تلك هى العلة ياصديقى وقد يتهموننى بالتعصب والطائفية ، وهذا هو الذى يفرض على التردد فى تطبيق القوانين ثم الانزواء بعيدا عن مهاب الريح ! ثم قال : كيف ننقذ بلدنا من هذا الوباء وهذا الانحدار ؟ كيف نحميه من الانفلات والتسيب وعدم الاكتراث بأى شيء ، وتحت شعار فهموه خطأ ، بأن الحرية هى الفوضى وعدم المساءلة فى اى تصرفات ؟

● كنت فى زيارة رئيس عمل مصلحة حكومية بالاسكندرية وتصادف ان رئيس السواقين دخل عليه بدون استئذان وطلب باسلوب فج توزيع كشف الحوافز لاحد السائقين ... ورفض رئيس العمل وهو وكيل وزارة ان يعطى هذا السائق مالايستحقه ... ثم سأل رئيسه ؟

كيف أعطيه حوافز على سوء اخلاقه واستهتاره بوظيفته .

هل اعطيه حوافز على تركه عمله نهارا جهارا ، ليعمل سائق تاكسى ؟ هل أعطيه حوافز على تعطيله كبار المهندسين من الوصول الى مواقع المشروعات الفنية ، بغيابه بدون اذن تارة ، وتارة اخرى بتعطيله السيارات .

والغريب : ان هذا السائق عندما اقتحم المكتب على وكيل الوزارة ثم ناشدوه برفق الخروج سمعنا صوته المدوى بين الموظفين وهو يقول انا مستعد ان اذهب إلى السجن !!

● وقضية الغش الجماعى فى لجان مدرسة الحسينية الاعدادية والثانوية ... وفى لجان مدرسة فاقوس الاعدادية ، وهل هو حدث عارض محتمل ان يقع فى أى دولة من الدول ؟

لا : انها ظاهرة وبائية ، تجتاح كثيرا من المحافظات المصرية ، ومن سنوات

سابقة ، وكانت تتم تحت أسنة الرماح ، وبالتهديد بالموت ، وبالضرب المبرح ! انها مسئولية الاباء الذين يريدون لابنائهم الفشل في الحياة بسبب نجاح زائف ورخيص ! ومسئولية ضعفاء الخلق من بعض المعلمين ، ومسئولية قوانين العقوبات التي تصرخ باعلى صوتها من التسيب ومن الفوضى ومن العودة بالوطن الى عصور التخلف المقيت !

يقينا هناك خطأ شنيع في نسيج الاجهزة الادارية بالدواوين الحكومية وايضا بمعظم شركات القطاع العام !! والمؤلم ان جميع المسئولين عن هذه الانحرافات يعترفون بها ، وبانهم عاجزون عن مجابهتها !

● مسئول كبير في اقليم هام ، استفسرت منه عن واقعة كنت متوهما انه لا يعرفها ، ومن ثم استفحل امرها ، واصبح متعذرا علاجها !

قلت له : هل زرت المنطقة الزراعية بين مدينة المنيب وبين القرى المجاورة لها ؟

لقد اختفت الاراضي الزراعية جميعا ، وهي ارض خصبة تعطى اربعة محاصيل في العام الواحد ، تناولتها يد العقوبات الصارمة ثم اختفت تحت اعمدة المخازن والمنازل الجديدة والورش العشوائية !

كان مفاجاة لي قول المسئول الكبير ، اعلم ذلك . لكن ما حيلتي ؟

قلت كيف ؟

قال : ان ذلك قد تم ليلا وبحماية من لانقدر على الوقوف امامهم .

● ومسئول اكبر ، حاولت ان اضع امامه ملاحظات عدد من اساتذة الجامعات المصرية ، وقد اعتذروا عن أن يعملوا بالخارج وفضلوا البقاء لاستثمار مدخراتهم في الاراضي الصحراوية بالمشروع القومي بصحراء غرب النوبارية. كانت شكواهم من الصراعات بين الاجهزة الوزارية ، فقلت مياه الري وكانت تنقطع في بعض الاحيان وتعرضت بعض الزراعات للجفاف أو الموت وشكوا من قلة حصة الاسمدة ، وارتفاع اسعار «السباخ البلدي الحكومي» الذي تجاوز ثمنه ثلاثة عشر جنيها للمتر الواحد .

معنى ذلك ان متر السباخ الحكومى اصبح اغلى من مثيله من الحاصلات الزراعية !

المشكلة انه فى غيبة الرقابة والمتابعة والمحاسبة اصبح معظم الشركات الزراعية تجار أراض ، بدلا من رعايتهم لهذا المشروع القومى ، الذى يرتبط ارتباطا وثيقا ، بمستقبل امن مصر الغذائى ! اما الاهمال فى خدمة هذا المشروع القومى فهو فوق كل تصور !

ماذا كان رد المسئول الكبير ؟

اهتمام مسرحي ووعود ، ومواعيد بمقابلة هؤلاء الجامعيين ، ثم خلف للمواعيد ، ولم يتم شىء ..

نسيت أن اقول ان سيادته قال وقائع لا استطيع ذكرها لانها عار وسبه !

● وصحف المعارضة التى تجسد وجه مصر الديمقراطى والتى تتمتع بحرية فكر ورأى ونقد مما لم يحدث فى مصر من قبل لماذا جزافا حقا او باطلا ، لماذا تستخدم لغة رديئة تنتقل عدواها الى الجماهير ، وخاصة الشباب فتشيع البلبلة واليأس والشك والقنوط ؟ قد تكون الحكومة مسئولة عن هذا الانحدار ، وخاصة فيما ينسب اليها فى بعض هذه الصحف من اتهامات فلو كانت باطلا لماذا لاتحاكمها بقوة قانون المطبوعات ؟ ولو كانت صحيحا لماذا لاتوضع فى جرأة ومن اول الامر ما صدر عنها من اجراء ؟

ما هو الحل ؟

انه حل طويل ، وفى ادناه .

اولا : تطهير كل الاجهزة الحكومية وشركات القطاع العام من المنحرفين والسلبيين .

ثانيا : والى ان تنتهى برامج الثورة الادارية من تصحيح الخلل فى الكيان الادارى الذى يعتبر العمود الفقرى لزيادة الانتاج .

تقام معسكرات عمل بمختلف المحافظات توضع فيها مختلف تجمعات العمالة

الزائدة وغير المنتجة ثم نجرى تصفيتها فنيا ومهنيا وبعد اجتيازها برنامجا تدريبيا مؤهلا للعمل المطلوب تقوم بممارسة الاعمال فى مختلف المشروعات التى تدعم زيادة الانتاج كاستصلاح الاراضى الجديدة وبناء مجمعات سكنية وتعليمية ، والمساهمة فى مشروعات شبكات الطرق والتجميل والتشجير والنظافة ، ونقل كل المخلفات واشغالات الطرق وتطهير مياه النيل من اسوان الى دمياط !

ثالثا : تفجير ثورة اصلاحية بجميع مراحل التعليم ، تكفل بناء جيل جديد ، تتعهده هذه الثورة التعليمية من الحضانة الى التخرج فى الجامعة الى الدخول فى الحياة العامة !

● وفى عدد الاهرام الصادر فى ١٩٨٨/٢/١ كتب الدكتور يوسف إدريس تحت عنوان «**اننا نختنق .. نختنق**» .

الساعة الثالثة بعد الظهر . نقطة التلاقى بين شارع الجلاء الذى توجد به الاهرام وبين شارع ٢٦ يوليو نقطة عبثية تماما وكانها منتزعة من فيلم تسجيلى عن يوم القيامة ، يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه ، او بالمعنى المعاصر يوم يفر راكب الدراجة من راكب الموتوسيكل من السائر هائما على وجهه من ديناصورات النقل الكبيرة و «التريللات» الساحبة وراءها مركبة لاتقل عنها ضخامة من عربات السوزوكى والتيوتا ورمسيس وعربات الاوتوبيس والعربات الخاصة . وابدا لايتوقف المرور فى الاتجاهين معا ، والشاطر هو الذى «يدخل» على الثانى وقيادة السيارات بالدراع وباعلى «سيرينة» وبالخبط فى الجنب او فى الاكصدمات ، وياويل العابر على قدميه او راكب الدراجة فحياته ممكن لو لم يستعمل كل بهلوانيته وسرعته ، لو كان مريضا أو كبير السن ، لو كان سيدة بدينة ممكن ان ترتفع الى بارئها فى لحظة . والغريب انه لم تقع حادثه واحدة فى هذا التقاطع طوال السنوات العشر التى استعمله فيها عائدا الى منزلى . وليس هذا بالطبع لحسن ادارة عسكرى المرور المسكين القادم لتوه من التجنيد الاجبارى ، وانما لاننا نحن القاهريين قد علمتنا سنوات التدفق السكانى والازدحام غير البشرى ، انماطا كثيرة للسلوك البهلوانى والاتكالية والضرب عرض الحائط بمخاطر عبور الشوارع والميادين ، ناهيك عن القدرة على النفاذ بين عربتى نقل مخيفتين او عربتى اوتوبيس تكادان تتلاصقان بحمولتيهما البشرية الضخمة المهم

انى لا اكتب هذا انتقادا لحركة المرور فى هذا التقاطع فقد كان مفروضا ان تحل من زمن كبير ، وكان مفروضا ان يكون اول نفق تحت الارض ينشأ فى مصر ان ينشأ فى ميدان الاسعاف ويشمل بالتالى تقاطع الجلاء مع ٢٦ يوليو فتلك المساحة ، «او اللامساحة» هى اكثف حركة مرور فى القاهرة كلها .

● ونقل الدكتور يوسف ادريس رسالة جاءته من **«راكبة اتوبيس»** تعرض جانباً من جوانب الانهيار الاخلاقى ، الاجتماعى .

سلامى تحياتى .

رجاء ان احيط سيادتكم علما بالآتى ، نحن صنف المرأة نعانى الأمرّين فى المواصلات - الزحام شديد جدا والاختلاط فيه لايليق مطلقا ، يعلم الله المواصلات بالنسبة لنا رعب - ركوب الاوتوبيس بالنسبة لى أنا بالذات جهنم الحمراء ، كتبت لحضرتك بالذات لانك تستطيع ان تقدر مدى الاهانة النفسية والالم والجرح لمجرد اتخاذ الاحتياط والدفاع عن النفس ..

وفى اعتقادى هذه الجريمة تعتبر ، زنا واغتيالا لشرفى ودينى وجنسى ، يعز على اننا فى بلد بكل هذه الحضارة والتقدم والعلم والدين ولايفكر فينا مسئول او مسئولة لان حضراتكم طبعا بعيدون جدا عن هذا .

يعز على انكم تفكرون فى بنات غزة اللاتى يرشقن بالسهام فى ظهورهن ونحن هنا نرشق بأمر من السهام ، من كل جهة يوجد مجرم لعين - أسفة - ويستوى فى ذلك الكبير والعجوز والطفل ؟! سنة فاكثر - المتعلم والجاهل - النظيف والوجيه والقذر وكل طبقات الشعب بلا استثناء .

صورة لاتليق بمصر ولاتوصف بكلمات او عبارات .

لذلك ارجو ان تتكرم سيادتك وتتخذ الاجراءات مع كل من يهمه الامر ، فتفصل بيننا وبينهم فى المواصلات بكل الطرق اى أن تخصص اوتوبيسات للنساء فقط هذه الاوتوبيسات تسرى عليها ابونيهات الطالبات والموظفات اى للفئات التى لاتستطيع استعمال الميكروباص اذ انه يكلفنا جنيها او اكثر فى اليوم . واسمح لى ان اقدم لك

وللمسئولين اقتراحا ، لقد قرأت ان هناك ٣٠٠ اتوبيس جديد نازلة تغذى الخطوط من اول مارس ان شاء الله بمعدل ٦٠ اوتوبيسا كل شهر .

فهل من الممكن تخصيص ٦٠ اوتوبيساً فقط للنساء، تعمل بالذات على خطوط ميدان رمسيس - جيزة - شبرا - روكسى - ميدان التحرير - الجيزة - شبرا - العتبة .

ولخدمة وسط البلد المزدحم حيث الاشارات كثيرة ، والفرامل كثيرة وكل فرملة من السائق الارعن يحدث الالتصاق الهمجى الذى نتألم له كثيرا . لو جلست كل ست لانحلت المسألة ، ولكن حتى هذا الجلوس لايكفى لانه فى النزول والطلوع والسير داخل كتلة الرجال اشياء لاتليق .

صدقنى انى انزل من الاوتوبيس ومن كثرة الفرامل والرج والاحتكاك اجد مفاصلى مخلعة وجسدى اشلاء وكرامتى تنزف حتى انى احيانا ابكى .

● وكتب الاستاذ مصطفى شردى رئيس تحرير الوفد تحت عنوان «عسكر وحرامية» (الوفد ١٩٨٨/٢/٢)

وصل الفساد فى هذا البلد درجة أن المواطن العادى اصبح يشعر بالحيرة عندما يسأل نفسه : من هم العسكر .. ومن هم «الحرامية» ؟!

فليس جميع من يقفون خلف القضبان لصوصا سرقوا أو نهبوا أو امتلأت جيوبهم وخزائنهم بالمال الحرام . وليس كل من يمشون فى الشوارع أو يحتلون بعض مواقع العمل ، أطهارا شرفاء أبرياء . وهذه مصيبة كبرى فى حد ذاتها فعندما يتحول الحماه إلى معتدين ، وعندما يسرق مال الشعب بأيدى بعض حراسه ، وعندما يصبح «حاميها .. حراميها» كما يقول المثل الشعبى المصرى البليغ ، فهذا نوع من الخلل العام السام الذى يضرب البلد فى النخاع ، والذى يقتل أى أمل فى الاصلاح بالأساليب المشروعة ، وينسف أيه فرصة للنجاة أمام الوطن ، ويفتح الطريق أمام عواصف مدمرة ، ويضع مفاتيح الحل الأسود فى أيدى الذين يرون أن الاصلاح من خلال الحرية ، وأن العلاج بواسطة الديمقراطية ، لم يعد مجديا ، وليس الا لهواً وعبثا ، لأن الفساد حول مصر إلى غابة تمرح فى أدغالها «الدينا صورات» ويتسم القليل من سكانها عليها بأخلاقيات الضياع ، حتى أصبحت الغالبية العظمى التى تتكون منها

الأمة فريسة سهلة لكل لص يريد أن يسرقها ، ولكل سفاح يريد أن يشرب من دمائها .

ولايستطيع واحد من الذين يحكمون مصر الآن ، الادعاء بأن الموقف الداخلى «الحقيقى» معروف لديهم ، وانهم يرصدون ، عن وعى وادراك ، تلك الوثبات الخطيرة فى مؤشرات الغضب والسخط الشعبى ، حتى أننى اتحدى أى واحد منهم ، أن يحاول بصدق وأمانة ، العثور على مواطن مصرى واحد ، فى أى قطاع ، وعلى اختلاف المستويات المادية والثقافية ، يشعر بالرضاء عن تلك الأحوال الرديئة ، ولا يعبر عن سخطه لأنه يرى المسيرة معوجة ، ولا يمتلىء صدره بالغضب لأنه على يقين من أن وطنه فى خطر جسيم .



من هم العسكر .. ومن هم «الحرامية» ؟!

وأين طوابير قضايا سرقة وإهدار المال العام ؟ اين قضايا رد الأموال المصادرة التى يزيد عددها على السبعين قضية ، حكم فى واحدة منها فقط ، ودفنت بقية القضايافى ملفات الغموض ووضعت على أرفف النسيان ؟ ما هو لغز عصمت السادات وأسرته .. لقد أنفجرت قضيته قبل سنوات ، ثم جمعت شظاياها وغطيت تماما تحت «ماجور» كبير ، ثم عادت تنفجر من جديد فجاة ، وبعنف أشد قبل أيام ، لنقرا أمس الأول فى الصحف ، وبلا مقدمات ، أن المدعى العام الاشتراكى «الجديد» فتح مرة أخرى ملف قضية عصمت السادات وأسرته ، تمهيدا لاغلاقه نهائيا ، وأنه وقع قرار إحالة القضية الى محكمة القيم ، لمصادرة أكثر من ١٨ مليون جنيه يملكها أفراد تلك الأسرة ، لانه تبين ، بعد كل هذه السنوات ، أنهم استغلوا نفوذهم ، وتلاعبوا بقوت الشعب ، اعتمادا على صلتهم بالرئيس الراحل . والله وحده يعلم إذا كان الملف سيغلق «نهائيا» هذه المرة ، أم أن المزيد من المفاجات الغامضة فى الطريق ..؟!!

من الذى يقول فى هذا البلد : إمسك حرامى ..! ومن الذى يأمر باطلاق سراحه .. ومن الذى يطلب الأمساك به من جديد ؟

من الذى يملك قوة دفن القضايا ؟ ومن الذى يملك قدرة تلفيق القضايا ؟ ومن الذى يملك معجزة موسى التى تحول العصا إلى ثعبان ثم تعيدها عصا من جديد ؟!

من يحمى اللصوص ، ومن يساعدهم على السرقة ، ومن يفتح لهم ابواب الفرار ؟

لقد طلبوا من المواطن المصرى مرة أن «ينظر حوله» حتى يتوقف عن الانجاب . وهو «ينظر حوله» الآن فى ذهول وقد أوشك عقله أن يتوقف عن التفكير . فلا تكاد توجد بادرة واحدة جادة تشير الى أن هذا البلد له اصحاب ، وفيه من يحاسب ومن يعاقب ، ومن يحرس ومن يصون . وإنما المشاهد والمواقف كلها تعبر عن التخبط والتناقض والضياع ، واننا ننتقل من متاهة لندخل أخرى أكبر منها ، وأننا فى العديد من الخطى نتجه الى الوراء ، وأن بعض القرارات والحسابات الخاطئة تدفع بنا الى القاع .

إن المواطن المصرى الآن ، ايها السادة الحكام ، لم يعد يثق فى كلمة واحدة تصدر عن النظام ، والى درجة أن الناس فزعوا عندما قيل ان تعبير «النظام» يشمل أحزاب المعارضة أيضا ..!

المواطن المصرى الآن لم يعد يلتفت الى أية تصريحات ، ولم يعد يحترم أية وعود ، ولم يعد يصدق شيئا حتى القضايا التى تعلن عليه ،

● وكتب الاستاذ وحيد غازى فى مجلة الاحرار (١٩٨٨/٢/٨) (الصفحة الاخيرة) تحت عنوان الخطر القادم .

الناس فى حالة لا مبالاة .. والحكومة أيضا تعانى نفس الحالة .. وهى احدى الحالات المرضية الخطيرة التى تهدد بسوء العواقب !! لم يعد الناس يهتمون بها ينشر أو يذاع عن حل مشاكلهم !!

لو نشرنا غدا أن وزارة الاسكان قامت فعلا بتدبير شقة لكل مواطن فان أحدا لن يهتم .. لو أذيع أن علاوات تعادل ٥٠٠٪ من المرتب تنتظر العاملين فى العام الجديد لاستمع الموظفون للخبر وكأنه عن الموظفين فى الكونغو أو صنعاء !!.. لم تعد هناك أخبار مفرحة ولا أخبار محزنة .. فقد الناس القدرة على الانفعال بعد أن فقدوا الثقة فى كل شىء وانتابهم الياس والاحباط !!

حتى النكتة التى كان الشعب المصرى يتميز بها ويطلقها كنوع من التنفيس عند وقوع الأزمات لم يعد لها وجود فى الشارع المصرى !!

فى بداية الثمانينات كنا ننشر عن اختلاس مليون جنيه من أحد مرافق الدولة فينفعل القراء بلا حدود مستنكرين السلب والنهب والسرقة .. الآن لو نشرنا اختلاس مائة مليار جنيه فان أحدا لن يهتم وكأن الحادث وقع فى المكسيك !! والسبب أن الشعب المصرى اكتسب حصانة ضد المشاكل والمخاطر .. وأصبح الشعب مدربا تدريبا عنيفا على مواجهة الأزمات ! محصنا ضد الأخطار ! يسكن المقابر .. يُعبأ داخل الأتوبيسات كل صباح .. يقبض خمسين جنيها وينفق مائتى جنيه .. كيف ؟.. من أين ؟ لماذا ؟. أسئلة لم يعد لها وجود .. المهم أنه يتصرف !!

والحكومة هى الأخرى أصيبت بحالة من اللامبالاة وهو أمر طبيعى وحتمى اذ لو خرجت الحكومة من اللامبالاة وأمعنت التفكير فى حل المشاكل حلا حقيقيا فانها ستصاب بحالة من الجنون التى تدفع الى الانتحار ونعيش فى النهاية بلا حكومة .. وليتها فعلت ولكنها فضلت اللامبالاة فأصبحت تعلن تلقائيا وبدون تفكير عن حل جميع المشاكل دفعة واحدة !! فالأجور سترتفع .. والأسعار ستنخفض ولا مانع من تخفيض أسعار بعض السلع بغير دراسات أو أسس فتختفى تلك السلع انتظارا لارتفاعها بعد أن تستريح الحكومة قليلا وتغرق فى حالة اللامبالاة حتى يكتشف الناس اختفاء السلعة فتنتقل الحكومة من وعودها بخفض الأسعار الى وعود بتوفير السلع فى الأسواق .. فاذا طرحت السلع بالسعر المرتفع سعد الناس بتوافرها ولم يعد أحد ينتقد ارتفاع سعرها «المهم انها موجودة» !!

وهكذا تسير الأمور فى مصر تلقائيا دون تخطيط أو دراسة أو أى شىء !.. واللهم استر بنا يارب العالمين .. فالأمور لا يمكن أن تستمر بهذا المنطق أو على الأصح بلا منطق !!

● وكتب الاستاذ فهمى هويدى فى الاهرام (١٩٨٧/٩/٢٩) ص ٧ تحت عنوان «فى مواجهة الذهول القومى»

ينتاب المرء منا ذلك الشعور بالحزن والخجل ، عندما يرتد ببصره الى واقعنا ، حيث التناقض بيِّن والهوة واسعة بين الاصل والصورة فى حياتنا ، حتى اننا لا نبالغ اذا قلنا انه لم يعد بيننا من يعيش حقيقته ، لا على المستوى الفردى ولا على المستوى الجماعى . لا فى السطح ولا فى القاع .

فمن يطالع صورنا ، كما هى مرسومه او مطبوعة على جدران وواجهات مجتمعنا ، لا يخطر على باله ان وراء هذه الجدران وتلك الواجهات اللامعة واقعا مازوما ، يعانى من امراض التخلف والهزيمة ، ويعيش عالة على الدنيا فى ماكله وملبسه وسلاحه ، بينما تمسك الديون بخناقه . ربما لخمسة اجيال مقبلة من سلالته ، على الاقل !

● وكتب الاستاذ صلاح الدين حافظ فى جريدة الأهرام (٨٨/٢/٢٤) ص ٧ تحت عنوان «الانحراف - مؤامرة لاغتيال المستقبل» .

لم يعد هناك بيت فى مصر المحروسة الا ويحس بالهم المقيم خوفا على ابنائه من مظاهر الانحراف ، التى استشرت فاقلقت الجميع على الشباب ... ذخيرة مستقبل مصر ...

ومن الواضح ان الازمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة ، المصحوبة بتدهور الاخلاق وضياع القيم الاصيلة، وبروز قيم جديدة ، تعكس ملامح واخلاقيات «المجتمع الجديد» ، قد فتحت كل الابواب والنوافذ لتسلل الانحراف وشيوع الفساد بدرجة مخيفة وانظر حولك وتامل ودق معنا نواقيس التحذير !

الاكثر خوفا وخطرا ، هو ما نلحظه من قبول لمظاهر الفساد وتعايش مع الانحراف ، كانما هو قدر لاراد له ... فحين يتعامل المجتمع - شعبا وحكومة - مع الفساد والانحراف بما يشبه الرضا بالامر الواقع ، ويكتفى بالتفسير والتبرير ، ويلجا للتهوين فى مواجهة التهويل ... يصبح الامركارثة قومية ، تهدد بما لايحمد عقباه ، ولايعرف مداه الا الله .

الاكثر خوفا وخطرا ، ان نستسلم استسلاما جماعيا ومجتمعيا ، ونقف عاجزين او نقع اسرى الهروب من المسئولية ، ونسلم شبابنا لمثلث الانحراف - الفساد - التطرف ... خاصة ان نصف المصريين هم تحت سن الخامسة والعشرين ... لكن هذا النصف هو للاسف وقود الازمة من ناحية ، وهو لحسن الحظ امل المستقبل من ناحية اخرى ... وبمدى قدرة مصر على حل هذا التناقض . تستطيع ان تمضى نحو المستقبل تبنى الحلم المشروع ...

لكن ... مظاهر الانحراف 'الفساد – التطرف ، كثيرة وعميقة ، تلهب العلاقات الاجتماعية ، وتذكي نار الفتنة ، وتشعل الحرائق فى القلوب ... وحين مررت بعينى على مجموعة من الرسائل التى تلقيتها خلال الايام الماضية ، وجدت شهادات صارخة ، تصلح نموذجا للقراءة تحت الجلد ان جاز التعبير ...

● ● **الشهادة الاولى** : انى زوجة وام لثلاثة اطفال ... مأساتى أن زوجى كان مهندسا لامعا ... دخل مع زميل له فى مشروع تجارى صغير سرعان ماكبر ... صحوت يوما على اموال تتدفق وبذخ زائد وارقام ما بعد المليون ، عبر التسهيلات الائتمانية والقروض .. و .. ومثلهما هبط الثراء فجأة تبدد فجأة .. لقد كانت رائحة الفساد واضحة ، لكنى كنت اخاف سطوة زوجى واندفاع شريكه ... ولك ان تتخيل النتيجة – المأساة التى اعيشها مع اطفالى التعساء ومع نظرات الشماتة !

● ● **الشهادة الثانية** : كنت اشغل مركزا مرموقا ... وكيلا سابقا لاحدى الوزارات ... عشت شريفا وخرجت الى المعاش كذلك ... انخفض دخلى فلم يعد كافيا للانفاق على ثلاث بنات – عرائس وامهن ... اتسلل صباح كل يوم بحجة زيارة الاصدقاء واعمل متخفيا كاتبا للحسابات ، فى سوبر ماركت من اياهم ، مقابل اجر ضئيل يساعدنى على الاستمرار فى حياة الشرف ، التى لم يعد احد يعترف بها هذه الايام .. هل سمعت عن اب يرفض كل من يتقدم لخطبة احدى بناته ... انا هذا الاب المجرم ... والسبب تعرفه طبعا ... انه الخوف القاتل من التكاليف الباهظة والمظاهر المسرفة !

● ● **الشهادة الثالثة** : اسرتى والحمد لله حسنة المستوى دخلى أنا وزوجى متعدد المصادر ، نعيش منه كأفضل ما يكون ... لكن ازمتى الشخصية هى اننا لم نعد قادرين على مجاراة مجتمعنا وصداقاتنا ... هل تصدق اننى لم اعد استطيع قبول دعوة أو حضور مناسبة حتى عند شقيقاتى – الاغنى منى – فالبذخ هناك صارخ واستفزازى حتى لمثيلاتى .. فما بالك بالاخرين !! هل تتصور معنى ان تشترى لكل سهرة فستانا ... وبكم !!

● ● **الشهادة الرابعة** : تزوجت ابنتى الكبرى من قريب لزوجى يشغل مركزا

رئيسيا في شركة استثمار .. دخله هائل دفعهما دفعا الى الانغماس فى الحياة اللاهية لمجتمع الاثرياء الجدد ... فاذا بالابنة البكر لزوجين يصليان ، تدخن وتشرب حتى السكر ولاتخجل ... ازدادت المأساة عمقا حين اكتشف زوجي ان ابننا الطالب باحدى الكليات العملية ، يتسلل الى حفلات شقيقته ويغرق مثلها في اللهو الصاخب .. ثم تسالنى عن النتيجة ... الابن الذى كان زهرة املنا طريح أحد مستشفيات علاج الادمان ، يكلفنا مايزيد على الف جنيه فى الشهر !

● ● **الشهادة الخامسة** : ليست لدى مشكلة مالية ، فدخلى هائل بكل المقاييس ... مشكلتى الوحيدة اننى لم اعد استطيع نفسيا مجاراة حياة اسرة زوجتى واصدقائها ... لم اعد قادرا على حياة اللهو والشرب والسكر والشم والرقص ... وحين اتململ اتهم بانى فلاح متخلف واهدد بالطرد من حياة النعيم ... لقد ضللت الطريق ... كنت مرشحا لاكون عالما في الكيمياء ، فاذا بى اليوم عالم فى الاستثمار والاثراء المشروع وغير المشروع ! وتسألنى هل انا نادم ... اقول ربما .. ولكن !

مجرد شهادات ... نماذج قد تكون شاذة ، وقد يدعى البعض انها تمثل اقلية الاقلية فى مجتمع متعدد الفئات ... وهذا صحيح لكنها تظل شهادات تصلح لدراسة حالة كما يقولون ... الحالة التى نتجت عن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية التي سادت مجتمعنا فى الفترات الاخيرة ... فاذا بكل شىء يتحرك ويتغير نحو الأسوا غالبا ونحو الاحسن احيانا ... اختفت قيم اجتماعية واخلاقية وظهرت قيم اخرى نقيضه .. تغيرت علاقات العمل والانتاج ، فتغيرت معها اساليب جمع الدخول والثروات ... انفتح كل شىء بلا ضابط أو رابط ... فاذا بمثلث الازمة يظهر واضحا ... الانحراف - الفساد - التطرف ...

الخطر الحقيقى ان مثلث الازمة يحكم اضلاعه على زهرة المجتمع وامل المستقبل ... على الشباب اساسا ، الذى لم نعد نرى مستقبل الامة الا من خلاله ... فكيف نتركه اسير مثلث الازمة ... ولماذا لانبدا المواجهة بانقاذه من هذا الكابوس الخطر !؟



فى مصر الان عشرة ملايين طالب فى مراحل التعليم المختلفة ... من الابتدائى حتى العالى ... يقابلهم فى نفس العمر عشرة ملايين من شباب الفلاحين والعمال والحرفيين خارج التعليم ... ثم عشرة ملايين اخرين من الخريجين تحت سن الثلاثين ... مجموعهم اكثر من نصف عدد السكان ، هم الذين سيدخلون القرن الواحد والعشرين فى سن الرجولة المكتمله ...

فهل اعددناهم لدخول قرن التحدى الصعب والتطور الهائل والصراع المرير ... ام ان الامر بعيد عن دراسة التخطيط لصنع المستقبل ، واكتفاء بمواجهة ازمات الحاضر ، وحلها يوما بيوم او سنة بسنة !

الواقع يقول ان المطالب الاولية والبسيطة لهذا الشباب تتركز فى معادلة متعددة الاطراف هى : فرصة التعليم ، ثم فرصة العمل ، ثم السكن ، ثم الزواج وصناعة اسرة جديدة .

الواقع يقول ايضا ان هذه المعادلة تواجه صعوبات جمة ، تولد الاحباط ، فالدخول فى مثلث الازمة : الفساد - الانحراف - التطرف ... حين نتحدث عن مستوى التربية والتعليم نعرف ان القدوة غائبة والمستوى يتدنى من يوم ليوم .. وحين نتحدث عن العمل لمائتى الف خريج سنويا ، نعترف ان الفرص تضيق عامة (تقول الارقام الرسمية ان نسبة البطالة المفتوحة فى مصر تبلغ ١٥٪ غير البطالة المقنعة) .

وحين نتحدث عن فرصة السكن ، ندرك كم هى الازمة طاحنة تتصاعد رغم كل جهود مواجهتها ... وندرك ان القدرة المالية العالية وحدها هى التى تمنح سكنا ... ونعرف ان معظم المساكن الجديدة صعبة المنال الا للقادرين وليس للبادئين ...

(تقول الارقام الرسمية ان هناك ١,٨ مليون شقة لم تُمَلَّك أو تُستاجر فى القاهرة وحدها - ذلك غير الشقق التى تمت حيازتها واغلقها اصحابها على الفراغ ... وتبلغ نحو مليون شقة اخرى !)

وحين نتحدث اخيرا عن الزواج فحدث ولا حرج ... اذ كيف يتزوج من هو عاطل ومن هو بلا مسكن !

في ظل كل ذلك يصبح طبيعيا ان يسقط الشباب ، ومعه المجتمع كله ، في اسر مثلث الازمة ... فالمستوى الاجتماعي الاقتصادي بما شهده مؤخرا من خلل قد احدث فوارق بارزة مادية ومعنوية ... في الواقع المستور كما في المظاهر السافرة ... وتدهور مستوى التربية والتعليم احدث خللا أخر في القيم الاجتماعية والاخلاقية والفكرية والثقافية ، يدفع بالاف الخريجين الى الشارع ... والبطالة مع ضيق فرص العمل . اربكت كل الخطط وهيأت المناخ للانحراف والتطرف والعنف ، تمردا على المجتمع ورفضا للقيم والسياسات السائدة !

فاذا بالجريمة والجراة على القانون وتحدى النظام الاجتماعي العام ، واذا بالاغراق في الوهم الاسود والاغتراف من السعادة المزيفة عن طريق المخدرات والسموم البيضاء هي الملجا والملاذ ... «تقول الارقام المعلنه ان ٣٠٪ من المترددين على مراكز علاج الادمان من بين طلاب الثانوى والجامعات ... وان في مصر مليون متعاطي مخدرات و ٢٠ الف متعاطي هيروين معظمهم من الشباب .»

واذا بالقدوة التي يستقي منها الشباب المثل والامل ، وتسوقه سوقا نحو الانحراف والاحباط ... ولسوء الحظ اصبحت القدوة في مجتمع يتضعضع تحت وطأة الازمة ، بفضل تأثير وسائل الاعلام المتزايد ، محصورة في ثلاث فئات تحتكر القدوة الجذابه على التاثير الخلاب :

١ - الاثرياء الجدد ونجوم المجتمع الجديد بكل قيمهم وسلوكهم وثرائهم

٢ - نجوم السينما والفن ، اصحاب القدوة الهائلة على التاثير المباشر وعلى الانفاق الاستفزازى .

٣ - المفكرون والمثقفون ، وبعضهم احترف تزويق الانحراف ، فتغيرت افكارهم ومواقعهم مع تنقل بندول السلطة والثروة !

وهكذا ... نقع جميعا في مأزق تاريخي عويص ... ذلك ان البعض يطالب مثلا بالغاء مجانية التعليم وبوقف الالتزام الاجتماعي والسياسي بتعيين الخريجين ، وبتسريح العمالة في المؤسسات والمصانع والحكومة ... بينما كل ذلك - وقد يكون بعضه صحيحا ومطلوبا - سيؤدي بالضرورة الى تصعيد الازمة وتعقيد المشكلة ....

وفى حين يتحدث البعض عن مخاطر الانحراف والفساد ويجأر كثيرون من هول التطرف الفكرى والاجتماعى والمذهبى ، هروبا من واقع مرير ... تغرقنا اجهزة الاعلام - خاصة السينما والتليفزيون والفيديو - بموجات ضبابية سيئة عن حياة الاسراف والسفه واللهو الصاخب ، التى تزين الانحراف وتحسن الاغراق فى الوهم الاسود .

ثم حين نتحدث عن الديمقراطية ، وحق كل انسان فى حياة مستقرة وحرة ... تغرقنا احزابنا الحاكمة والمعارضة ، فى بحور من الجدل النظرى العقيم ، الذى يتمسك بهوامش الاشياء ولايغوص فى عمق المشاكل ... وبينها بل فى مقدمتها مشاكل الشباب !

والنتيجة ... هى الاحباط ...



هل ماقلنا مجرد صورة سوداء محبطة متشائمة ؟!

ابدا ... ماقلناه ومانريد ان نركز عليه ، هو دق كل نواقيس الخطر ، تحذيرا من العلاج الجزئى للمشاكل ومن التهوين من الاخطار المحدقة ، ومن الاغراق فى اوهام لا اساس لها من الواقع ... رغم اعترافنا بجهود مضنية تبذل ونوايا طيبة تعلن وخطط ترسم ... مانؤكده .. هو ان الازمة اصبحت ازمة شاملة لمجتمع يعانى ... صنعها لنفسه او صنعوها له .. ولانها ازمة مجتمعية شاملة تتعدد اضلاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاخلاقية ، فان مواجهتها لم يعد ينفع فيها ، فكر رجل واحد او حزب واحد او حكومة واحدة ... انما هى تحتاج لجهد قوة يعيد صياغة المشروع - الحلم ... الامل القومى فى النهوض والارتقاء ...

المشروع الذى يعيد بناء الانسان المصرى المتكامل ... وليس فقط ترقيع الهياكل الاقتصادية والسياسية والادارية ... الذى يقتحم بجراة وخيال مأزق الحياة فى بلادنا ... ابتداء بالتربية والتعليم وانتهاء بالحكم والادارة وصياغة القرار والمشاركة الواسعة فى صنعه وتنفيذه ...

ولن يتحقق ذلك الا باشتراك كل القوى السياسية والاجتماعية ، وبتجنيد كل الطاقات الفكرية والعلمية داخل حوار قوى ديمقراطى مفتوح لكل الاجتهادات ... يسقط الخلافات الشخصية والعناد المتصلب والحساسيات المذهبية والحزبية ضيقة الافق ضعيفة البصر والبصيرة .

ذلك ... ان القضية ايها السادة لم تعد قضية حالة انحراف هنا ، أو جريمة فساد هناك ... القضية أصبحت قضية وطن تعتصره ازمة ... ويغشاه مازق يحاول اغتيال المستقبل .



ولايتسع المجال لايراد كل - أو معظم - مايعبر به الكتاب عن حيرتهم وعجزهم امام مايشهدون من فوضى ، واضطراب وقلق ومفارقات ، ويكفى فحسب ان نشير الى بعض العناوين التى تحمل دلالاتها «نصيحة لوجه الله والوطن : مصر على فوهة بركان يوشك ان ينفجر» الدكتور محمد حلمى مراد فى مجلة الشعب ٨٨/١/١٩ ص ٥ «عليه العوض !!» الاستاذ احمد بهجت الاهرام الصادر فى ٨٨/٢/١٩ ص ٢ «مجلس شعب . شعب مين - الاهالى ٨٧/٣/١٨» «يجب ان ينتهى الركود فى الحياة السياسية . لم تعرف مصر عصراً تغشى فيه الفساد او العجز مثل عصرنا الحالى . دفعنا ٤ مليار فوائد ديوننا لأمريكا . ولم نبدأ فى تسديد أصل الدين . المعارضة تتحرك فى حدود «الروتين السياسى» الدكتور فواد مرسى - الاهالى العدد الصادر فى ٨٨/٢/١٧ ص ٥ .

وأخيراً كتبت احدى القارئات الى جريدة الاحرار (٨٧/١٠/١٩) ص ٥ ... «كنت اتعجب جداً كلما استمعت الى اغنية لفريد الاطرش «ما اقدرش اقول آه .. ماقدرش اقول لا» وكانت دهشتى كبيرة لهذا التردد ، ولم افهم هذا التردد الا يوم الاستفتاء على ترشيح الرئيس مبارك لفترة رآسة ثانية (د . نادية عوض) .

الباب الرابع

تصفية رموز الناصرية والأخذ بسياسة الانفتاح

الفصل السابع عشر : آخر فراعنة مصر .

الفصل الثامن عشر : الحكم بأغلبية الديكتاتورية .

الفصل التاسع عشر : انتخابات أبريل ١٩٨٧ .

الفصل العشرون : قراءة فى اوراق ردود الفعل .

الفصل السابع عشر

آخـــر فـراعنــة مصـر

ذبالة الحقبة الناصرية :

بعد أن تماسك عبد الناصر إثر انهياره عقب الهزيمة . واستعاد منزلته بفضل التكنيك الماهر الذى رسمه وساعده على اخراجه محمد حسنين هيكل من ناحية والتنظيم الطليعى من ناحية اخرى إتضح أن من الضرورى أن يعمل شيئاً عسكرياً يعيد الثقة الى الجيش . ومن هنا ظهرت « **حرب الاستنزاف** » كما اطلق عليها . وهى كلمة دعِّية . لانها كانت تنطبق على القوات المسلحة المصرية اكثر مما كانت تنطبق على قوات اسرائيل . ومنطقياً فاذا خرجت منهزما خاسراً الارض والسلاح والعتاد الخ .. فإن أى محاولة أقوم بها لاستنزاف عدوى المنتصر والقوى لن تكون لها نتيجةالا القضاء على البقية الباقية من القوة لدى . والخطة السليمة فى مثل هذه الحالة هى التركيز على إعادة تسليح الجيش واستكمال ما نقص – وهى عملية ليست يسيرة ، وقد تتطلب سنوات . ولكن كان من الضرورى ان يقوم عبد الناصر بهذه المحاولة ، وإن يعطيها هذا الاسم لاعتبارات سياسية . وفى رأى كاتب عسكرى فان الاستراتيجية التى رسمتها القيادة العامة المصرية لإدارة حرب الاستنزاف كانت خاطئة بلا شك ، فلقد بنيت على أساس غير سليم وهو أن إسرائيل سوف تتحرك فقط فى إطار ردود الفعل ولن يتسنى لها القيام بمبادرة خاصة من جانبها تتمكن بها من قلب الأوضاع وانتزاع المبادأة من القيادة المصرية ، وهو ما حدث بالفعل عندما قررت القيادة الإسرائيلية إدخال السلاح الجوى الإسرائيلى المعركة اعتباراً من ٢٠ يوليو ٦٩ . وهكذا تمكنت القيادة الإسرائيلية فى ظل السيطرة الجوية خلال هذه المرحلة التى عرفت باسم الاستنزاف المضاد من تحقيق جملة أهداف ثمينة أولها القضاء على

نظام الدفاع الجوى المصرى بتركيز الهجمات الجوية على محطات الرادار وقواعد الصواريخ سام ٢ ومواقع المدافع المضادة للطائرات وثانيها إيقاع أكبر قدر من الخسائر فى وحدات التجميع الرئيسى غرب القناة فى الأفراد والأسلحة والمعدات لتحقيق الهدف المنشود والاستنزاف المضاد وثالثهما مد خط المواجهة من ١٥٠ كم فقط ليضم خليج السويس وجانبا من ساحل البحر الأحمر حتى مدينة القصير ليصبح حوالى ٧٠٠ كم بهدف إرغام القوات المصرية على بعثرة قواتها وتشتيت جهودها على هذه المواجهة الطويلة ثم استخدام قوات الكوماندوز المنقولة بطائرات الهليكوبتر بعد ذلك للقيام بإغارات عنيفة على المواقع المصرية المنعزلة على طول خليج السويس لرفع الروح المعنوية فى إسرائيل ، والعمل على إقامة حاجز جديد للرعب امام المقاتلين المصريين مع استغلال هذه الغارات دعائيا على المستوى العالمى لإظهار مدى قدرة ذراع إسرائيل الطويلة أى سلاحها الجوى والضغط على القيادة المصرية بهذه الوسائل لإرغامها على إيقاف حرب الاستنزاف ، وعندما فشلت القيادة الإسرائيلية فى تحقيق غرضها بدأت المرحلة الثانية من حرب الاستنزاف المضاد فى أوائل يناير ٧٠ بالغارات الجوية الوحشية على العمق المصرى ليشعر شعب مصر بوطأة الغارات الجوية كوسيلة لإسقاط نظام الحكم الناصرى . مما اضطر إزاءه عبد الناصر إلى القيام برحلته السرية إلى موسكو فى ٢٢ يناير ٧٠ ليطلب من القادة السوفيت إرسال وحدات سوفيتية كاملة لتتولى مسئولية حماية العمق المصرى ولولا تدخل عبد الناصر بهذا العمل السياسى الفذ و الغريب فى نوعه لما تمكنت مصر من الاستمرار فى حرب الاستنزاف ولكان أمام القيادة المصرية خياران : إما إعلان توقفها عن هذه الحرب استجابة للضغط الإسرائيلى ، وإما مواصلة الحرب إلى حين أن يحدث الانهيار التام فى الوضعين السياسى والعسكرى فى مصر »(١) .

ولم تتوقف الغارات الجوية على العمق المصرى الا فى ١٨ أبريل ١٩٧٠ بعد المواجهة التى وقعت بين الطائرات السوفيتية والطائرات الاسرائيلية فوق القطاع الشمالى من خليج السويس .

ومرة اخرى سافر جمال عبد الناصر الى الاتحاد السوفيتى فى ٢٩ يونيو ١٩٧٠

---

(١) اللواء جمال حماد - مجلة اكتوبر ١ أبريل سنة١٩٨٤ .

(كان قد سافر اليها فى يناير ١٩٧٠ كما ذكرنا) فأرسل السوفيت مجموعة من الطائرات وصواريخ سام واجهزة ومعدات الحرب الاليكترونية وتمركزت ٤ طائرات استطلاع في قاعدة غرب القاهرة الجوية ، كما تمركز سرب استطلاع الكترونى فى مرسى مطروح **« ولكن نشاطها فى الاستطلاع الجوى الاستراتيجى اتضح انه كان مخصصاً لامداد الاسطول السوفيتى الخامس فى البحر الابيض المتوسط بالمعلومات عن الاسطول السادس الامريكى وليس بقيادة القوات المسلحة المصرية ، فلم تكن هذه الطائرات تتلقى اوامرها من اية قيادة مصرية ، ولكن من قياداتها السوفيتية نفسها »**[٢] .



وبالنسبة للداخل ، فقد ظهر لعبد الناصر ان من الضرورى تخدير الشعب باحدى هذه الوثائق المورفينية التى ألف العهد ان يلوذ بها بين أونة وأخرى . وهكذا ظهر بيان ٣٠ مارس .

تحدث بيان ٣٠ مارس فى البداية عن الموقف البطولى المؤمن لجماهير شعب ٩ و ١٠ يونيو وأثره فى اعادة بناء القوات المسلحة وتحقيق الصمود الاقتصادى وتصفية مراكز القوى . وعرض صورة من انحرافات واخطاء مرحلة سابقة ومحاكمة بعض القيادات المسئولة . وتحدثت الوثيقة عن البرنامج المقترح وأوله «الحشد» وقد كان من هنا ان جاء التعبير المشهور **«لاينبغى ان يكون هناك صوت اعلى من صوت المعركة»** .

ورأى البرنامج ان صيغة الاتحاد الاشتراكى هى اكثر الصيغ ملاءمة لحشد القوى الشعبية بوسيلة ديمقراطية وان المشاكل التى عاناها لاتعود الى قصور فى صيغته العامة ولكن الى التطبيق . واهم ذلك هو ان عملية اقامة الاتحاد الاشتراكى لم تبن على الانتخاب الحر من القاعدة الى القمة .

ورأى البرنامج ان من الضرورى اجراء انتخابات جديدة للاتحاد الاشتراكى ، وان يقوم المؤتمر بعملية وضع مشروع الدستور الدائم ويستطرد البرنامج .

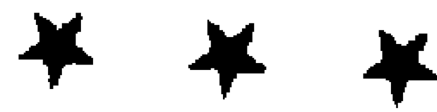
« مهما يكن فانه من المهم ان يكون مشروع الدستور الدائم معداً بحيث يمكن فور

(٢) المرجع السابق .

انتهاء عملية إزالة اثار العدوان ان يطرح للاستفتاء العام وان تتلوه مباشرة انتخابات لمجلس أمة جديدة على أساس الدستور الدائم وانتخابات لرئاسة الجمهورية » .

وهكذا فان البرنامج اوجد عدداً كبيراً من المهام التى يمكن ان يشغل بها المجتمع السياسى نفسه لينسى فجيعته ويتحول عن فكرة حساب المسئولين عنها . فهناك استفتاء على البرنامج وهناك انتخابات الاتحاد الاشتراكى ثم هناك انتخابات مجلس الأمة . وهى كلها مشاغل عديدة ، كما تتضمن العديد من المزايا للذين سيقومون بها أو يفوزون فيها ..

ويختتم البيان بفقرات تدخل فى باب العهر السياسى التى أشرنا اليها عند الحديث عن الميثاق وهذه الفقرات تتعلق بالدستور المقترح وما يجب ان يكون عليه .



على كل حال – فان النظام كان يتماسك بصعوبة وكان عبد الناصر كنبى بنى اسرائيل الذى ادركه الموت واقفاً متكئاً على عصاه فظنه الناظرون حياً .

وجاءت الوفاة فى وقت غير محتسب وبصورة غير محتسبة . فقد راح « فى شربة مية » كما يقولون ولو انه امتص قطعة سكر أو قطعة حلوى لكان من المحتمل ان يعيش ، فقد شخصت إغماءته على اساس انها نوبة قلبية فى حين انها كانت من آثار مرض السكر .. فهل قتله طبيبه خطأ – لأن عبد الناصر كان فيما قيل قد قتل عمداً قبل ذلك طبيباً آخر .. أو أن القضية هى ما توصل اليه الشاعر :

والناس يلحون الطبيب وانما

خطأ الطبيب إصابة الاقدار

وتكررت فى جنازة عبد الناصر ما حدث لجمهور ٩ و ١٠ يوليو وكان فيها عامل درامى بل كان العامل الدرامى أقوى، لانه الموت وليس الهزيمة. النهاية التى لاعودة منها فى هذه الدنيا . وقد جاء هذا الموت فى ملابسات تثير الأسى . وتُشعر الناس الرهبة والخشوع امام الموت . فكأن الجماهير التى خرجت للجنازة بصفة تلقائية –

انما جاءت لتقدم خضوعها وتسليمها لهذا السلطان القاهر .. وصفح بعضها عن عبد الناصر ، ونسى جرائمه وهو يشهد جسده المسجى كما صفح جمهور ٩ و ١٠ وهو يراه وقد هدَّه الحدث . وكان المشهد مثيراً وغلبت التلقائية والعاطفة لدرجة أخلت بالايقاع والسياق والترتيبات الموضوعية الا ان هذا يجب ان لاينسينا ان الجنازة كانت موضوع ترتيبات دقيقة وفنية ، وعملت فيها أكثر من جهة .. وقد اريد لها ان تكون مشهداً سياسياً يمكن ان يعطى مؤشرات أو اسقاطات معينة وقد كانت جنازة لينين هى بداية تسلق ستالين للسلطة . وأوَّل غياب تروتسكى عنها بشتى التعلات ، لهذا فان حرس الزعيم .. وورثته كانوا يزايدون على الجنازه بحيث تحقق ايماءات معينة . كانت نسبة كبيرة من الجماهير تمثل قوى الورثة التى حضرت لتثبت وجودها فى النهايةِ - التى يمكن ان تعد بداية .

وعلى كل حال فان عواطف الجماهير أمام الموت والجنازات الرسمية التى تحاط بالمؤثرات السمعية والبصرية يجب ان لا تؤخذ دليلاً على عظمة الميت ، فقد كانت جنازات الفنانين والممثلات اكثر الجنازات مأساوية . وقد انتحر الكثير من الشبان والشابات غداة موت « فالنتينو » وفى مقابل ذلك دفن عثمان وعلى سراً . ولم يشهد جنازة موزار وجمال الافغانى وحسن البنا وغيرهم من العظماء الا أفراد يعدون على أصابع اليد الواحدة ورحم الله شوقى فقد استشرف الحقيقة وسط ضباب التزييف .

رب محمول على المدفع ما
منع الحوض ولا حاط العرين
باطل من امم مخدوعة
يتحدون به الحق المبين

* * *

وقبل ان يودع جثمان عبد الناصر فى قبره كانت الصراعات تحتدم بين الورثه بين مراكز القوى وبين نائب رئيس الجمهورية - انور السادات . واستطاع السادات ذلك الثعلب المنوفى الماكر ان يخدع بطانة عبد الناصر ، كما خدع عبد الناصر نفسه من قبل .

السادات رئيسا :

قد لا نجد مثيلاً للسادات والملابسات التى احاطت بترشيحه للرآسة الا فى التاريخ الرومانى القديم . فعندما زاد جنون الامبراطور كاليجولا(١) عن كل حد ، واهان كل قادة وزعماء روما إئتمر به عدد من قادة الجيش وطعنوه حتى مات . وفى نيتهم اعلان الجمهورية ، وثار حرسه الالمانى ثورة عارمة . فارتؤى لتهدئة الثائرين اختيار شخص مؤتمن من الاسرة الحاكمة وإعلانه امبراطوراً ، وخلال قبضهم على اسرة الامبراطور المقتول عثروا على النبيل المسن كلوديوس .وكان كسيحاً فأفاءً يظنه البعض ابلهاً لابتعاده عن النشاط العام وعكوفه على الكتابة والقراءة .. يختبىء ويكاد يموت رعباً فأخذوه . ورأوا فيه الشخص المطلوب تماماً . واعلنوه امبراطورا .. وبهذا اصبح كلوديوس الفأفأ امبراطورا .. وكان من انجح الاباطرة .. واعتبر آلها فى بريطانيا وأقيمت له المعابد هناك ..

وكما رأينا – فان السادات لم يكن من مجموعة عبد الناصر الخاصة – إذ كان له نشاطه السابق واتصالاته وتورطاته فى العمل السياسى – بما فيه الأغتيال . ولكن عبد الناصر ارتأى ان من الممكن ان يفيد منه – وتفهم جيداً عقليته السياسية التى لاتتوفر لضباطه – وعينه فى مجلس القيادة الذى لم يكن يعنى وقتئذ شيئاً ، الا المخاطر ولم يقم السادات بدور فعال فى عملية الانقلاب وكأنما كان ذلك علامة على الموقف الذى سيسلكه والذى سيجعله يحتفظ بثقة عبد الناصر كما احتفظ كلوديوس بثقة كاليجولا . ومن ثم آثر أن يعيش فى الظل – وان يحتفظ برأيه لنفسه داخل جنبيه ، ولكن عبد الناصر استثمره وجعله يقوم بدور فى تأمين العهد عندما اختاره رئيساً لمجلس الأمة . فجعل السادات المجلس أشبه بفصل فى مدرسة هو ناظرها ، ما ان يهل الرئيس حتى يقوم الفصل وينشد نشيد الترحيب تحت توجيه الناظر المايسترو ، وقد لا يكلف الرئيس نفسه عناء الحضور الى المجلس فيجمع الناظر

---

(١) كاليجولا (١٢ – ٤١ قبل الميلاد) امبراطور الرومان من ٣٧ الى ٤١ قبل الميلاد اسمه الحقيقى جايوس سيزار وكاليجولا تعنى ، الحذاء الصغير ، الذى كان يلبسه خلال إقامته صبياً فى المعسكر . اصيب بجنون السلطة فعين حصانه قنصلا وتمنى علنا لو كان للرومان جميعاً عنق واحده ليقطعها بضربه واحدة !

تلاميذه ويذهبون الى الرئيس معربين عن طاعتهم . وعندما مات عبد الناصر لم يضن عليه ببضع قطرات من الدموع . وعندما رشح رئيساً للجمهورية لم يتردد فى أن يعلن ولاءه وخضوعه لعبد الناصر العظيم « أغلى الرجال » بل وانحنى امام تمثاله فى مجلس الأمة .. وكان فى هذا كله يطبق دروس الرحلة الطويلة المضنية من قرية ميت ابو الكوم المغمورة الى بهرة السياسة وغابة الحكم وما تعلم خلالها من دروس عميقة اليمه ..

كان السادات ابنا حقيقياً للقرية المصرية ، وتجسيداً لشخصية الفلاح – وما يتميز به من دهاء يخلص به من جابى الضرائب ، « ويلف » أو يخدع أو يتملق العمدة ، وعاش حياة القرية ، وشاهدته ازقتها المتربة طفلاً فقيراً حافياً يذهب الى الكُتّاب ليحفظ القرآن على يدّى « سيدنا » ويعيش فى الكوخ التقليدى للفلاح ما بين « الفرن » و « الزريبة » وماتحويه ساحة البيت من دجاج وارانب ويستنشق بعمق رائحة الخبز الطازج الممتزج بدخان الفرن او رائحة ازهار الفول والبرسيم فى الحقول المجاورة .. حتى شب .. وتركها ليتم دراسته ..

وقد ظل هذا الجذر حياً ، عميقاً فى نفس السادات وكان يربطه بميت ابو الكوم وجعله يبنى « داراً » أو « دواراً » هناك حيث يجلس كالعمدة واضعاً عباءته على كتفيه وامامه الاذاعيه البارزة « همت مصطفى » تنقل عنه ذكرياته التى يرويها وهو ينفث دخان « البايب » .

وهذا « البايب » ينم عن قسمة جديدة من قسمات شخصيته جنباً الى جنب « زبيبة الصلاة» والعصا والعباءة . وهى تمثل بعض عناصر شخصيه السادات المعقدة ، ذات الاضداد فهو فى الوقت الذى يحتفظ فيه بشخصية الفلاح « القرارى » التقليدى الذى يرفض أن يتغرب ويعمل ليملك بضعة فدادين نراه يترك ترعة القرية ويبحر بين تيارات المحيط الهادر – بدءا من دراسته فى الكلية الحربية – مدرسة الارستقراطيين الحاكمين وليس الفلاحين المستضعفين ثم انغماسه فى المؤامرات السياسية ، التى يفترض ان تكون ابعد شىء عن ضباط الجيش . ويقع فى المحظور فيحاكم – وتحقق له المحاكمة قدراً من « الشهرة » . التى كانت نفسيته تشتهيها وتتجاوب معها ولكن

المحاكمة تحرمه من وظيفته . ويصبح عليه ان يكدح - كأقل إنسان ليكسب عيشه وليعمل كل شيء .. وأى شيء .. سائق ، مقاول ، تباع الخ(١) ..

وفى هذه المرحلة اضيف الى الدهاء الريفى الموروث - خبرات ودروس نتيجة لكفاحه ضد الجوع وضرورات التكيف والرضا بالمكاره والصبر على اللأواء ومعايشته أنماطاً من الناس وممارسته صنوفاً من الأعمال .. كلها أثرت عليه ، وعمقت خبرته بالمجتمع ، وحقائق الحياة ونفسيات الافراد .. ومكنته مرة ثانية من ان يطفو على السطح ، ويترك القاع - فيعود الى الخدمة بفضل صداقته لطبيب الملك - يوسف رشاد - الذى كان يمثل احد شخصيات « الصالون » السياسى الملكى والارستقراطى . وهذه أيضاً مثل « البايب » احدى نُقط الاضداد فى شخصية هذا الفلاح .. الضابط المتآمر .. التبّاع .

وقصة زواجه تشبه قصة عمله .. فمع انه كان موفقاً فى زواجه الأول ، إذ ان « بنت العمدة » هى اقصى ما يطمح اليه شاب من ابناء القرية - إلا ان القدر كان يدخر له زوجة اخرى لتقوم بدور ما كان يمكن لغيرها ان تقوم به . وهكذا وضعه القدر فى طريق «جين» كما يدللونها فى الاسرة ، وجيهان كما يعرفها الناس الرقيقة الجميلة ذات الخمسة عشر ربيعاً . والتى كانت مثاليات المراهقة تتملكها وأحزان الأسرة وقتئذ تصهرها وتدفعها لقراءة القرآن واداء الصلاة وجمع تبرعات للأخوان المسلمين !! وتهيم فى عوالم السياسة والقضايا العامة ، التى كانت بعيدة كل البعد عن بقية افراد أسرتها ، وتتابع بشغف ما تنشره الصحف فى تلك الفترة القلقة الحافلة بالاحداث والتى كان منها قضية آمين عثمان الذى اغتاله مجموعة من الوطنيين منهم ضابط اسمه أنور السادات . وعندما دعيت للقاء أنور السادات صديق زوج بنت عمتها تمسكت به رغم كل ما قيل لها عن ظروفه القاسية . والتى كان منها انه متزوج وله بنات (او كان متزوجاً) وما شاهدته بالطبع من بشرة داكنة نفَرَت امها « الانجليزية الاصل » فهل أمكن ان تحطم أخيلة البطولة والشهرة التى احاطت بالسادات كل المعايير والمواصفات التى تضعها الفتيات عند اختيار عريس المستقبل ؟ وكيف يمكن ان تتمسك به لأنه حاول قتل سياسى مصرى قال « يجب ان نزوج مصر بانجلترا

---

(١) التبّاع «» الحمال الذى يقوم بتحميل وتفريغ عربات الشحن «اللوريات» .

زواجا كاثوليكياً ، في حين انها هي نفسها ثمرة زواج مصري بانجليزية ؟ وكيف تصر عليه وتعلن انها ستتزوجه ، ولو كان متزوجا اثنى عشر مرة ؟ كيف نبرر هذه التناقضات الا بأنها كانت مسوقة لقدرها .. كما كان هو مسوقا لقدره وليؤدى كل واحد دوره .. هو دور الرئيس وهي الدور الذى لم يتكرر - دور السيدة الاولى .

ولم يدفع هذا الزواج السعيد السادات لان يكف عن مغامراته حرصاً على عشه ان تعصف به الاحداث ، على العكس ، فقد بدأ السادات خطواته الحاسمة مع عبد الناصر . وفهم هو عبد الناصر أكثر مما فهمه عبد الناصر ، ولهذا أدى دوره ببراعة - وابتدع من الوسائل ما يكسب بها ثقته ويكف عنه شره - ويعميه عما يضمره فأسمى ابنه باسم « جمال » والف له كتاباً باسم « هذا عمك جمال » وأوصى عبد الناصر بأسرته بعد ان يموت : «وصيتك جمال ياريس» وتحدث عن صحته كأهم شيء ويمثل هذه الوسائل نال ثقة عبد الناصر بحيث اختاره هو - دون كل رفاقه . ليكون نائباً عنه ..

لقد أطلق أعداء السادات عليه حيناً ما « البكباشي صح » لأنه كان يكرر هذه الكلمة رداً على أى ملاحظة يبديها عبد الناصر وهو نفسه لم ينكر ذلك ، بل ذكر هذه اللفظة نفسها «صح» خلال ما ذكره من أحاديث مع عبد الناصر ، بل ذكر أكثر من ذلك أن صوته- كعضو في مجلس القيادة - كان في جيب عبد الناصر يضعه حيثما يشاء . ولم يكن السادات يصنع هذا عن دهاء او نفاق فحسب - وان كان هذان واردين . ولكنه كان اصلاً التصرف الطبيعي من الفلاح التقليدى ازاء رؤسائه فالمجتمع الريفي يقوم على التزامات طبقية تربطه وتتضمن الطاعة من الفلاح .. والالتزام من المالك وكانت هذه الصورة من العلاقات قوية في المجتمع الاقطاعي الاوروبي خلال القرون الوسطى ، ولم تكن بمثل هذه القوة في مصر ، ولكنها كانت موجودة بصورة ما لان طبيعة المجتمع الريفي كانت تتطلبها. وكان السادات ينظر الى جمال عبد الناصر، باعتباره «مالك الثورة» ويعلم حق العلم ان انقلاب يوليو هو انقلاب عبد الناصر، وانه هو الذى عمل له وامسك بخيوطه في يده فكان ينظر اليه نظر الفلاح للمالك دون غضاضة . وعملياً فان عبد الناصر كان اقوى شخصية واكثر فعالية من كل ضباط الانقلاب .

وهذا لاينفى وجود عنصر الدهاء الشخصى والطموح الخاص الذى صاغ شكل هذه الطاعة او الالتزام ففيه تتمثل خبرة السادات بنفسية عبد الناصر . ومعرفته بالطريقة التى « ينومه » بها ويبعد عنه شكوكه ، ويجعل انفه الطويل لايشتم ما وراء ذلك ، مما كان لابد ان يختلج فى نفسه ولم يكن مفر من هذه الاساليب مع هذا الأرقم لمن يريد ان يظل فى السلطة بجانبه .

كان فى شخصية السادات جذران رئيسيان قد يتزاوجا فيحدثان التكامل - وقد يتصارعا فيحدثان التمزق. كان هناك الجذر الريفى بما يتضمنه من دهاء وحفاظ وتقاليد كانت ذات أصل سليم ولكن شوهتها إلتطبيقات المبتذلة والمفاهيم السقيمة (اخلاق القرية . كبير الاسرة - الادارة الأبوية الخ) وتلك القشرة من التدين التى تكفل الحرص على الشعائر والمظاهر ولكنها قلما تتعمق الى روح الدين واضيف الى هذا العامل معاناته القاسية وما فرضته عليه من تَكَيُّف وتَقَبُّل وصبر على المكاره وابتسام فى وجوه الثقلاء والاعداء.. والى جانب هذا الجذر كان هناك جذر الطموح والخيال والذكاء وحب الثناء والولع بالمظهرية وتقبل للاسترخاء بعد حياة الشدائد .. وكان وجود هذين الجذرين معا وتعايشهما فى شخص السادات هو ما يوضح لنا مسالكه المتعارضة فهو يشير الى رئيس نقابة عمال النقل باعتباره « رئيسى » وعندما تتحدث اليه النقابة عن تكوين صندوق زماله للسائقين فلا يتردد فى القول بتلقائية وعفوية «والتباعين كمان . أصلى انا اشتغلت فى الحرفتين» وروى الأستاذ موسى صبرى ان السادات كان فى زيارة سيد مرعى فى قريته فطلب ان يشاهد منزل احد اشقائه ، ولما دخل المنزل قال لسيد مرعى لقد اشتركت فى بناء هذا المنزل عندما كنت أعمل حمالاً لقد حملت على كتفى الاحجار التى بنت هذه القاعة ، ولا يقول هذا الا شخص بَرِّأ من مركب النقص . ووصل الى مدى لا تعلق به شوائبه ، وفى الوقت نفسه يحرص على الاناقة بحيث تصمم دور الازياء العالمية بذلاته ويركن للترف والاستمتاع .. ولكن شخصيته بصفة عامة كانت مقبولة فلم تكن منفرة كشخصية عبد الناصر أو محببة كمحمد نجيب وكان فيه شىء يجعل الناس تتقبله لعله نبض القرية ، او العفوية والتلقائية والطيبة . وكان فى هذا كله يختلف تماما عن عبد الناصر . ان عبد الناصر رغم اصله الصعيدى لم يتأثر بالقيم الصعيدية . فقد ولد بالاسكندرية ، وشب فى القاهرة . فلم يكن فيه جذر الفلاح او الصعيدى وهى الجذور التى تبلور

القيم المصرية . كان جمال عبد الناصر منبتاً من هذه الاصول تماما . كما كان منطويا وكان العامل الوحيد الذى يسيطر عليه هو الطموح واستهداف البطولة .

وقبيل ترشيح السادات لرآسة الجمهورية ، بالتطبيق للدستور ، كان حول عبد الناصر مجموعة تدير الامور من وراء ظهره مستغلة مرضه واستغراقه في عملية بناء الجيش . وكانت مجموعة قميئة كريهة ومجردة من المواهب ، ولكنها كانت منتفخة الأوداج بالسلطة . مزهوه بالمناصب وكان فى ايديها كل شيء : الجيش ، الداخلية ، الاتحاد الاشتراكى ، الاعلام ، سواء حكوميا ، او ممثلاً فى محمد حسنين هيكل[1] وجهاز الاهرام الضخم ، ولم يخالجهم الشك فى انهم يفرضون ارادتهم على السادات ، ويحكمون باسمه او وراء ظهره كما فعلوا مع عبد الناصر ومد لهم السادات بما اظهره من تواضع ومسكنة وتوقير لعبد الناصر ، فى هذا الظن وكان فى حقيقة الحال يرخى لهم الحبل الذى سيصيدهم به ..

ولم يجد السادات صعوبة فى الايقاع بهم ، ولم تغن عنهم مناصبهم لان الغرور اعمى اعينهم ، واصدر مجلس الأمة قراره بعزلهم لاشتراكهم فى « المؤامرة الخسيسة » وكان الوحيد الذى لم يبطش به من الناصريين هو هيكل .. فقد أخر حسابه شيئا ما .

وهكذا استطاع انور السادات إنقاذ مصر من حكم هذه المجموعة القميئة ، وقام بما سمى حركة التصحيح او ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ وهى كلها تعبيرات خاطئة فاذا كان ما حدث فى ٢٣ يوليو سنة ٥٢ ليس ثورة ، فلا يمكن لحفيدتها الصغيرة ان تسمى ثورة .. ولم يكن تصحيحاً حقيقياً حتى وان غير فى الاساليب .. لان السادات رغم كل اختلافه عن عبد الناصر . فانه كان كعبد الناصر ديكتاتورا هدفه الاول السيطرة وان تكون أزمة الامور كلها فى يديه . هو وكل ما قاله عن سيادة القانون والديمقراطية كانت اكاذيب تلحق بأكاذيب عبد الناصر . ولكن أسلوب ممارسة الديكتاتورية هو الذى اختلف . وقد استهدف السادات تصفية الأشخاص الذين يرتبطون بعبد الناصر وكانوا فى مقاليد الحكم . وخلص منهم ولكنه ابقى على

(١) ولكن هيكل تنسم بحاسته الصحفية المرهفة احتمال فشل مراكز القوى فوقف موقفاً سلبياً .

الاوضاع التى سمحت بظهور هؤلاء الرجال ، ولما كان قد شاهد عن كثب الآثار السيئة للاعتقالات والحراسات الخ .. فانه تخلص منها وفتح المعتقلات وخرج المعتقلون ، كما اعيد النظر فى الحراسات .. وتقرب شيئاً ما الى الاتجاه الاسلامى ولم يكن هناك مناص من ذلك ، لأن السادات كان يضمر للشيوعيين شيئاً لا يجعل بينه وبينهم ثقة او مودة . ولأنه كان مرتبطاً بالاتجاه الاسلامى بحكم نشأته الريفية ولعله لم ينس ان الأستاذ البنا رحمه الله قد أنقذه لفترة طويلة من اصعب المواقف عندما قرر صرف مبلغ شهرى طوال مدة تشرده وليس من البعيد انه كان يؤمن بان دعوات المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب كانت من اسباب هزيمة ٦٧ وخراب بيت عبد الناصر وموته الفجائى ..

من أجل هذا اختلف أسلوب السادات فى الحكم شيئا عن أسلوب عبد الناصر ، ولكنه احتفظ بأن يكون صاحب المباداة . وأن تتجمع الخيوط كلها فى يديه . لايشذ منها خيط واحد ومن أجل هذا فان السادات كان - كعبد الناصر يتخذ القرارات الهامة بمفرده ويفاجىء بها مستشاريه - دع عنك الشعب ..

وظل لأسباب عديدة يترحم على عبد الناصر ويدعى انه مسئول عن اخطائه .. ولم ينقد اساليبه او شخصه بصورة مباشرة أولا لأنه كان مشاركاً له ، وثانيا لأنه حذا حذوه فى الاستئثار بالسلطة .

حرب رمضان :

بعد ان تخلص السادات من « مراكز القوى » كما أطلق عليها وأمن على الجبهة الداخلية بدأ يفكر فى غسل عار هزيمة ٦٧ .وقد رأينا أن قصارى ما وصل اليه عبد الناصر هو حرب الاستنزاف وانه لم ينجح فيها تماماً . وتطلب ان يكون للروس قاعدة فى رأس مطروح لايأتمر طياروها الا بأوامر موسكو . ومن المؤكد ان عبد الناصر ما كان يستطيع ان يفعل شيئاً مثل حرب رمضان ، فلم تكن تسمح بذلك « التركيبة » الناصرية ، أى طريقة عبد الناصر فى الحكم ، و شكوكه القاتلة ، والمجموعة العقيمة التى كانت حوله ، ومناخ الارهاب الذى أشاعه والذى جعل الشعب يسلك مسلكا سلبياً ولا يشترك فى الحياة السياسية إلا الادعياء المتملقون والمستفيدون - وعزوفه عن القيم الاسلامية العميقة فى نفس الشعب ، وأنه وإن كان قد تخلص من أحد قرينَى

النحس اللذين رافقاه وكانا من أسباب هزائمه وهو عبد الحكيم عامر، فان القرين الثانى كان موجوداً ، ومهيمناً ، نعنى به الاتحاد السوفيتى وما كان ليسمح بمثل انتصار رمضان . وقد رحم الله تعالى هذه البلاد ، بدعاء نسائها واطفالها وبقية المؤمنين من هزيمة اخرى يوقعها عبد الناصر ، وأبى الله عليه ان يظفربشرف الانتصار واراد له ان يذهب الى قبره حاملاً عار الهزيمة ..

وكمثال واحد ، وعارض ، على ان عبد الناصر لم يتعلم درس ٦٧ ، وانه واصل اتباع اساليب كان يمكن ان توقع بمصر هزيمة اخرى لو قدر له البقاء ما رواه الفريق مذكور ابو العز قائد الطيران بعد الهزيمة فى مذكراته التى نشرتها له جريدة الوفد (الحلقة ٥ العدد الصادر فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٨٧ ص ٥) من ان الشكوك كانت تسيطر على عبد الناصر وتجعله يصدر قرارات لا مبرر لها الا شكوكه « .. فالطيار الدرينى الذى كان موضع ثقة الرئيس وكان مربوطا فى طائرته المقاتلة فى وضع الاستعداد انتظاراً لصدور الامر اليه بالاقلاع لحماية الرئيس اصبح خائناً يطلب منى الرئيس احالته الى المعاش فورا وكذلك فعل مع اخيه النقيب طيار حسين عبد الناصر زوج كريمة المشير عبد الحكيم عامر واذا باللواء طيار اسماعيل لبيب الذى كان سيعينه الرئيس قائدا للقوات الجوية بعد الهزيمة يقدم الى المحاكمة فورا كواحد ممن تسبب فى النكسة .

ثم يطلب منى الرئيس فى اصرار إحالة عشرة من خيرة الطيارين ذوى الخبرة الطويلة الممتازة على الطائرات المقاتلة والمقاتلة القاذفة الى المعاش، لان اقاربهم ينتمون الى جماعة الاخوان المسلمين ليس غير . فامتلكتنى دهشة عارمة وقلت فى ضجر كيف ذلك ياسيادة الرئيس !! شيء من هذا لا يمكن ان يحصل وكيف لى ان أعيد بناء القوات الجوية من جديد واجنحتى تقطع هكذا !! واضفت ان هؤلاء يتولون قيادة الاسراب المقاتلة القاذفة وهم يقومون بتدريب الطيارين الجدد على فن القتال لقد كلف الواحد منهم الدولة حوالى ثلاثين مليونا من الجنيهات اى انهم كلفوا الدولة حوالى ثلاثمائة مليون من الجنيهات اننى لا استطيع ان افرط فى احد منهم لمجرد انهم ينتسبون بالقرابة الى بعض اعضاء جماعة الاخوان المسلمين لقد رجوته فى الحاح الا يفعل ذلك .. فرد على الرئيس ولو . انت لاتعرف الاخوان المسلمين ..دول العن من اليهود .. كان الرد مفاجئا

لى فقلت ولكن هؤلاء ليسوا من جماعة الاخوان المسلمين فرد على فى اصرار لابد من احالتهم الى المعاش فورا قلت فى نفسى لك الله يا مصر .. يارب طولك ياروح ..

لم يسمح ..وقف العام بالمزيد من الالحاح على السيد الرئيس لابقائهم فاحيل هؤلاء الضباط الطيارون الى المعاش. بالرغم من ذلك لم يهدأ لى بال فكم طلبت فى كل مناسبة باعادتهم وقد ساعدنى فى ذلك اللواء طيار محمد سعد الدين شريف نائب كبير الياوران فقام بدور مؤثر فاعيدوا الى القوات الجويه ثانية بعد فترة وجيزة من احالتهم الى المعاش وانضموا الى زملائهم بالقوات الجوية ليقوموا بقسط وافر فى اهم مرحلة من مراحل اعادة البناء وهى تدريب وتعليم الطيارين الجدد على فنون القتال وقد ادوا واجبهم على اتم وجه تحدوهم وزملاءهم الروح المعنوية العالية . ان القيادات العليا - لعدم الثقة فى نفسها - **كانت تشعر بالهلع والخوف اذا شعرت باى بادرة لخطر يتعرضون له فلا يهمهم ان يضحوا بالأشخاص الاكفاء الذين لا يمكن الاستغناء عنهم .. اما مصر فيبدو من مثل هذه التصرفات انها كانت تأتى فى درجة تالية من الاهمية» .**

وقبل ان يبدأ السادات عمله تخلص بجرة قلم من بضعة عشر الف خبير سوفيتى لو بقوا لكانوا خبالاً ولوجد فيهم من يتجسس عليه ، ومن يضلله بأحكام وقرارات خاطئة إذ لم يتصور السوفيت ازاله سد بارليف إلا بقنبلة ذرية تكتيكية ! اما عبور قناة السويس فقد تصوروا ان يتم بمئات من طائرات الهيلكوبتر ، وقدروا أن الخسائر البشرية ستكون ما بين ثلاثين واربعين ألفا ، وبقدر ما تحرر السادات بابعاده السوفيت من هذه التصورات العقيمة بقدر ما قربه من الارادة المصرية : والايمان بالتحرير والمجموعات الوطنية والاسلامية . وكان دليلاً على حصافته حتى وان لم يتجاوب هو مع «الاخوان» كبرى الهيئات الاسلامية إلى المدى الواجب فلم يعد هيئتهم . او مجلتهم او املاكهم التى اغتصبها عبد الناصر لانه كان - على كل حال ورغم « ثورة التصحيح » ابن العهد ، وكان قد تعلم منه حتى وان ثار على أسوأ ما فيه وكان مما ترسب فى ذهنه ان لايأتمن أحداً من الاخوان المسلمين او الشيوعيين .

فى هذا المناخ . أخذ السادات يعد للحرب فى صمت . وبعيداً عن الجعجعة

الناصرية . فدرس كل شيء بعناية ، وسائل عبور القناة والتغلب على المعدات التى اقامتها أسرائيل ، وكان فيها انابيب اللهب المشتعل الذى يمكن ان يدمر اى جسم يطفو فوق القناة ، وسائل نقل القوات وعتادها الثقيل بما فى ذلك الدبابات ، عبر القناة . دور الطيران الذى سيكون عليه ان يقوم بالضربه الاولى . دور المدفع فى تأمين انطلاق القوات ، اما سد بارليف المنيع ، فقد ظهر بعد تجارب عديدة ان الذى يجدى فيه هو مدافع مياه ودرس أفضل الايام لبدء الحرب . بل وافضل الساعات . ولوحظ فى ذلك عوامل متعددة فأختير العاشر من رمضان . وشحن الجيش شحنة ايمانية اسلامية ، وغيرت صيحة المعركة من صوت حيوانى يطلقه الجندى دون معنى الى الله اكبر التى تحمل كالكهرباء كل ذكريات ومتداعيات الاسلام والله ومحمد وقبيل الوقت اتخذت وسائل عديدة للتعمية ولابعاد الشبهة والشكوك حتى يمكن مفاجاة العدو وأثبت السادات فى هذا ان الدهاء المنوفى فاق الذكاء الاسرائيلى واستحق بجدارة لقب « بطل العبور » .

وبدأت الحرب . وكانت معجزة . وفاق يومها الأول كل التوقعات . وشعرت اسرائيل لاول مرة بوطأة الهزيمة وبأن وجودها يتزلزل واندفعت الولايات المتحدة بكل ثقلها ، وأمدت اسرائيل عبر جسر جوى بأسلحة لم تستخدم فى القوات الامريكية نفسها . وتطورت الامور الى ما انتهت اليه فانتقصت شيئاً من حجم الانتصار ..

ومن المحتمل ان يكون السادات قد أخطأ التقدير . أو أنه قد خدع . بحيث آثر السلامة عن المضى الى نهاية كان يمكن ان تكفل نصراً ساحقاً ، ولكن هذا كله لايتجاوز دائرة الاحتمال والمقامرة .. أما المؤكد ، فهو أن السادات كان يعلم حق العلم أن مثل هذا التطور يمكن ان يؤدى الى مضاعفات تذهب بالانتصار ، وكانت المعركة ، كما قال حافظ اسماعيل(٥) قد اعدت فى ظل التزام امريكى بعدم السماح للعرب بهزيمة اسرائيل وكان تجاهل هذا يتضمن من المخاطر أكثر مما يحتمل من المكاسب خاصة وأن القوة الثانية - الاتحاد السوفيتى كانت لاتريد لمصر نصراً كاسحاً والذين يجعجعون فحسب ويحاربون بالكلمات والشعارات على طريقة احمد

---

(٥) الاهرام ٣١ / ١٠ / ١٩٨٧ .

سعيد وصوت العرب فى خلال هزيمة ٦٧ هم الذين يتجاهلون الدلالات العملية لذلك . وأخيراً فان الجيش المصرى اضطر لتحويل جزء من قواته لتعويق الهجوم الاسرائيلى على سوريا ، وأثر ذلك على هجومية المعركة وقضى على احتمال وصولها لأبعد مما وصلت اليه ، بل انه كان اقوى العوامل فى السماح لاسرائيل للقيام بحركة الالتفاف . وعلى كل حال فان محاسبة السادات هى كاعطاء دارس ٦ من عشرة بدلاً من ٨ أو ٩ ولكنه بالطبع شىء بعيد عن صفر ٦٧ المخزى ! وآخر من يحق لهم الحديث عن ذلك هم الناصريون اصحاب هزيمة ٦٧ ، فليصمتوا وليعلموا انه اذا كان انتصار رمضان لم يغسل عار هزيمة ٦٧ تماماً ، فان الاجدر باللوم هو صاحب الهزيمة ، وليس الذى عمل على غسل عارها .

واغرب شىء فى هذا الصدد ان بعضهم يقارن بين « انتصار » ٥٦ وانتصار ٧٣ كأن ٥٦ كانت انتصاراً فى حين أنها كانت هزيمة ساحقة لقيادة عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، وكانت « بروفة » لما حدث فى ٦٧ . فقد احتلت سيناء وسقطت بورسعيد وكادت السويس أن تحتل لولا المقاومة الاسلامية التى تزعمها من المسجد الشيخ حافظ سلامة وضرب الطيران وانما اكتسبت ٥٦ الدوى الذى يفخر به دعاة الناصرية لأن بريطانيا وفرنسا جرؤتا على القيام بعمل عسكرى واستراتيجى دون إخطار او التشاور مع الدولتين الكبيرتين – الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، فوجدتا فيها التعلة لكى تحاول كل واحدة ان تشغل مكان بريطانيا فى مصر . وعندما تجهمتا معا لم يعد امام بريطانيا وفرنسا واسرائيل الا التراجع ، واعتبر هذا التراجع انتصاراً ناصرياً ، والحقيقة انه لايمت الى عبد الناصر بصلة ، وانما كان « العظمة » التى تنازع عليها كلبان عقوران هما استعمار الماضى واستعمار الحاضر ، وعندما انقشعت الدعاوى ظهر اننا خسرنا الطيران والسيادة الكاملة على سينا وفتحنا مضيق تيران امام الملاحة الاسرائيلية التى اقامت ميناءها « ايلات » . ومع هذا لا يستحىْ الناصريون من إضفاء صفة الانتصار الناصرى عليه .

فأين هذا النصر الدبلوماسى الذى كان نتيجة لغضب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على اسرائيل وفرنسا وانجلترا من نصر رمضان الذى روته الدماء الذكية .. ودفعته روح الاستشهاد والفداء وتم تحت رايات حملت الشعار الأثير والحبيب « الله أكبر » .

وبعد كل ما يمكن ان يقدم من نقد لانتصار رمضان ، فانه اعاد كرامة الشعب وشرف الجندى ورفع رأس العرب وقد تم بأقل التضحيات فكان عدد الشهداء قرابة مائتين ، وابرز انبل البطولات . وكان الضباط - صغاراً وكباراً - فى مقدمة الهجوم وقد حفل ببطولات بقدر ما حفلت هزيمة ٦٧ بمخازى .

الطريق الى كامب ديفيد :

كان انتصار رمضان ايذاناً بنهاية حقبة .. وبداية لحقبة جديدة فقد انهت هزيمة ٦٧ وكادت تعيد الأمور الى ما كانت عليه قبل الهزيمة . فهل تظل القضية على ماكانت عليه .. أو تُتلمس لها تسوية باتة ؟ هل يترك هذا النصر حتى يبرد ، أو يستغل وهو فى «عز» حرارته ، وما أوجده من آثار ؟

كان هذا هو ما يفكر فيه السادات ، وما كانت تفكر فيه ايضا اسرائيل والولايات المتحدة . ان انتصار رمضان وما كسبه السادات من شهرة وما أبداه من اعتدال جعلها تدرس احتمالات التسوية بل والاقتراب من السادات والتعامل معه ..

وكان للسادات شركاء متشاكسون هم حكام الدول العربية . وقد كانت الدول العربية قبل ايام عبد الناصر ترى فى مصر « امهم » أو « اختهم الكبرى » التى تحنى عليهم دون اى مطامع . ثم جاء عبد الناصر فأفسد كل شىء لأنه شن الحرب على بعض قادة وملوك هذه الدول . واطلق عليهم فى خطاباته العامة أخس الالقاب ثم جعل له عملاء فى هذه الدول واشترى الذمم والضمائر وغمر بعض الصحفيين بالاموال وبث الجواسيس الخ .. بحيث فرق الصف العربى فلما وقعت الواقعة ، وسقط من سماوات دعاويه فى سنه ٦٧ سقطت مصر معه ، وفقدت منزلتها وصدارتها - وبدأت بعض الدول تعد نفسها لتحل محل مصر ، وسمحت لنوازع الغيرة ان تنال منها. ولكن فى حرب رمضان وقفت الدول العربية موقفاً كريماً وأمدت مصر بما استطاعت - واستخدمت لأول مرة سلاح البترول . وكانت هذه الواقعة تكاد تعدل وقع الانتصار - لان اوروبا وقفت لأول مرة امام البرد مرتعشة بعد ان امتنع وصول البترول اليها ، وارتفعت اضعافاً مضاعفة اسعار البترول من دولارين او ثلاثة الى ٢٧ أو ٣٠ دولارا ..

وبقدر ما قلب هذا الموازين فى اوروبا ، فانه أوجد حالة جديدة بالمرة ، وغير

متوقعة ، فى الدول العربية النفطية اذ تدفق تيار ذهبى اليها وتضخمت ثرواتها واموالها ، كما لو ان السماء اخذت تمطر ذهباً ، وفضة ، ودولارات ..

وفى هذا الوقت بالذات بدأت تظهر آثار « المشوار » الطويل الذى قطعته مصر بدءا من ايام عبد الناصر حتى انتصار رمضان على اقتصادها ومرافقها وخدماتها ، وما ابتلعته السياسة الخارجية من اموال السياسة الداخلية . وبدت مصر منتصرة عسكرياً ، ومنهارة اقتصادياً .

واتجه السادات الى شركائه العرب لعلاج هذه المشكلة التى وان بدت قضية مصرية ، الا انها جاءت من جراء مشكلة اعتبرتها الدول العربية مشكلتهم جميعاً ، وأنها تعالج على مستوى عربى . ومن ناحية ثانية فان الثراء الطارىء والسيل المتدفق من الاموال انما كان نتيجة لحرب رمضان التى خاضتها مصر ، وانفقت فيها مالاً وسكبت دماً .. ولكن تجاوب شركاء السادات لم يكن فيما يبدو – كريماً يتناسب مع جلال الموقف ..

ولم تكن الناحية الاقتصادية هى كل شىء ، او حتى أهم شىء فالرد الذى لم يكن على المستوى كان نتيجة لحقيقة مؤلمة هى التمزق العربى ، وتدهور الجذر الذى كان يمكن ان يكون محور الاتفاق . وجسر التلاقى الا وهو الاسلام . كانت النظم العربية الحاكمة فاسدة ، وهو حكم يعمها جميعاً «بما فيها حكم السادات نفسه» ، وانما يكون التفاوت فى الدرجة والمدى فبعضها أقل فساداً من الأخر ، وبعضها اطرح الاسلام جهره ، وأخذ بالقوميات ، وهى سقط متاع القرن التاسع عشر أو بالشيوعية وفيها من الادعاء أكثر مما فيها من الحقيقة . ووجد ضمن روساء الدول العربية معتوه يقول انه اعظم من محمد لأنه نال ليسانس من فرنسا ومحمد كان راعى غنم . وحكم هذا المعتوه بلده ثلاثين عاماً تقريباً ! ولما سقط اخيراً لم يجد من يسكب عليه دمعة واحدة رغم ما كان يحيط به نفسه من مظاهر وظهر رئيس اخر هدم مدينة تاريخية عظيمة على رؤوس اهلها لمعارضتهم لسياسته واعتبر ان العضوية «للاخوان المسلمين» خيانة عظمى عقوبتها الموت ، ووجد ثالث لا يتردد فى ان يطلق بنفسه على اعدائه رصاص مسدسه ، ووجد رئيس رابع لا يعرف أحد بالضبط ما يريده فهو يدعى الثورة والشعبية فلا يكاد يسمع بثورة او انقلاب ولو فى الواق واق حتى يرسل الاموال والأسلحة ! ومع هذا فهو يرسل القتلة ليقوموا «بالتصفية الجسدية» لمعارضيه

فى مختلف دول اوروبا ويستحل عرق العمال المصريين ويحتجز اموالهم لانه يريد ان يجيع شعب مصر ! وحوّل هذا المجنون بلده من اغنى بلد عربى الى افقر بلد واتعس شعب ، دع عنك أدعياء عدن ومحدثى الماركسية ، وفى كل الدول العربية التى تتاجر بالقضية الفلسطينية لاتظفر منظمة التحرير بوضع ديبلوماسى او يكون لها سفارة ، مع ان لها ٣٥ سفارة فى مختلف دول العالم ، وياريت المنظمة تخرج من الدول العربية كفافاً لا لها ولا عليها فأى فرق بين هؤلاء الحكام وبين بن جوريون وبجين وشارون من وجهة النظر الشعبية أو الموضوعية . إن نظام الحكم السورى قتل من المسلمين ، ومن الفلسطنيين ومن اللبنانيين اضعاف ما قتلت اسرائيل وفعل بهم من الافاعيل مثل ما فعلت اسرائيل. وكان فى هذه النماذج المقيتة القبيحة كل غرور المحدثين الادعياء وكل قسوة وفجور السفاحين واللصوص وقطاع الطرق . كانت الاصنام التى فقدت - على حد تعبير المتنبى - «عفة الصنم» وعادت الأمة العربية أسوأ ما كانت ايام جاهليتها عندما كانت تفخر بمعاقرة الخمر والعكوف على الميسر والازلام ، أو رجعت الى عهود الطوائف عندما كان كل أمير يستقل بحكم مدينة ويعتبر نفسه ملكاً ..

بكل أرض وطئتها أمم
ترعى بعبد كأنها غنم
لا أدب عندهم ولا حسب
ولا عهود لهم ، ولا ذمم

وغضب الله عليهم فتركهم يهيمون فى اودية الخبال « تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى» فلا يجمعهم مؤتمر إلا وتتعالى الصيحات وترتفع الشعارات وتُتبادَل الشتمات وتتوالى الخلافات وينفض المؤتمر أسوأ مما كان قبله ، حتى اصبح الشعار الذى يطلق عليهم « اتفقوا على ان لا يتفقوا » .

وكان من نكد الدنيا على السادات ان يجد له فى المعركة شريكاً سيدخل التاريخ باعتباره « المبتز الاكبر » لأنه ابتز الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ودول الخليج والسعودية وايران ! وجعل من جارتيه الصغيرتين - لبنان وفلسطين . مجال عربدته

الدموية كأنه فرعون القديم ، يذبح ابناءهم ويستحي نساءهم ، وكان لمصر معه تجارب مؤلمة . ففي سنة ٦٧ ، وبدعوى الحشود الاسرائيلية على الحدود السورية تورطت مصر في الحرب ، وفي سنة ٧٣ ولتخفيف الهجوم الاسرائيلي على الجولان غيرت مصر من اوضاع قواتها بصورة اخلت بسلامة هجومها .

كان هؤلاء هم شركاء السادات ، وكان عليه ان يتعامل معهم في الجامعة العربية المنكودة . ولم تسفر الاجتماعات عن شيء ولم يعد هناك فائده من المحاولة والمطاولة . فالجامعة العربية اصبحت مستنقعاً يبتلع من يقرب منه . وهؤلاء الحكام على قلوبهم اكنه وفي اذانهم وقر وكل واحد يتحدث من منطلقه الخاص ويريد ان ينزل الجميع عليه فالخلاص منهم غنيمة . والبقاء معهم تهلكه ومضيعة . فان العرب لم يكونوا شيئاً مذكوراً قبل الاسلام فجاء الاسلام فوحدهم فلما فقدوا الاسلام عادوا مرة اخرى كأسوأ ما كانوا ..

فلا ملام على السادات اذا نأى بنفسه عنهم ، او استقل بسياسته .

وتنسمت الدوائر الاوروبية والامريكية هذا الموقف فبدأت تسعى لاجتذاب السادات ، وكان لديها من الفطنة والكياسة وبُعد النظر ما ينقص الساسة العرب وعرفت جيداً أن مصر هي أكبر الدول العربية ، واقوى دول المواجهة – وأي شيء يبذل في سبيل اجتذابها لايعد غالياً ، وان السادات وان كان هو قاهر اسرائيل ، وبطل العبور ، فإنه رجل السلام وانه – كأبي سفيان – يحب الفخر . فجاءوه من هذه الناحية ..

وكان السادات من جانبه يعلم حقيقه الحكام العرب . وأن كل واحد منهم لايجرؤ على المساس بجندي اسرائيلي واحد ولعله لم ينس ان حزب البعث السوري الجعجاع رفض ان يهاجم الطائرات الاسرائيلية عند عودتها من غاراتها على مطارات مصر عام ٦٧ عندما كانت مجردة من السلاح. وان كلامهم كله جعجعة فارغة، وان حربهم المعلنة والموعودة لاتتعدى اجهزة الميكروفون . وأن كل واحد منهم لايمنعه من التسوية السلمية الا ان التسوية تذبح الدجاجة التي تبيض بيضة الذهب وتنهي عمليات الابتزاز المريحة ، وتنهي تعلة الحكم بالحديد والنار .

مبادىء اصولية :

ولكن بصرف النظر عن الفجاجة والفرقة العربية ، والكياسة والفطنة الاوروبية . والزهو والغرور الساداتي ، فان المعالجة الحقيقية والامينة لقضية اسرائيل لابد وان تطرح تحديات ومشكلات تأخذ شكلاً اصولياً بعيداً كل البعد عن الاجتهادات الفردية دع عنك النزوات العاطفية والمشاعر التشنجية .

من هذه المبادىء :

اولا : إن رفض التفاوض ومقاطعة الاجتماعات والمؤتمرات التى تحضرها اسرائيل – وتجاهل وضعها وما وصلت اليه بالفعل الخ .. هذه الشنشنات والتشنجات التى لايمكن ان تصل الى ما هو اكثر من عدد من اللاءات .. لايعد دائماً وابداً – ومن الناحية الأصولية – الخط السليم والمقرر ، لان التجاهل والفرار والغياب لايحل مشكلاً . فاذا كانت مقاطعة اجتماع ما لان اسرائيل تحضره قد يشعر المجتمعين بموقف العرب ، فان انفراد اسرائيل فى الاجتماع يمكنها من عرض قضيتها بصورة تبرز أن لها حقاً .. وتبعد كل حق للعرب وقد سلك العرب هذا الموقف من سنة ١٩ ، وفى كل مرة يخسرون دون أن يتعلموا .

ثانيا : ان الحل الحقيقى للوجود الاسرائيلى فى شكل دولة لابد وان يتطلب وقتاً طويلاً . وقد يظل لعدة اجيال . ان الاسرائيليين – رغم ما يتمتعون به من ذكاء ووحدة ، ورغم منزلتهم الفريدة فى المجتمعات الاوروبية والامريكية ، وهيمنتهم على المال والاعلام ، لم يستطيعوا ان يحققوا – الدولة الاسرائيلية الا بعد مضى أكثر من خمسين عاماً من مؤتمر بازل سنة ١٨٩٧ وما كانوا ليستطيعوا ذلك – رغم مضى هذه المدة – لولا عوامل استثنائية للغاية – ايجابية وسلبية ساعدتهم . فمن العوامل الايجابية تأييد الدولة المحتلة لفلسطين – بريطانيا – للاسرائيليين تأييداً كبيراً ، ومنها وقوع حربين عالميتين حركت سياق الاحداث – وأبرزتا دور امريكا – وبالتالى الاسرائيليين . اما العوامل السلبية فهى جهالة العرب وفاقتهم وعدم تعرفهم على مدلول الاحداث بحيث فوتوا على انفسهم كل الفرص لايقاف الزحف الاسرائيلى قبل تكوين الدولة . او مجابهتها بقوة ووحدة بعد التكوين . ونتيجة لهذه العوامل مجتمعة اكتسبت اسرائيل قوة كبيرة واستطاعت الانتصار فى ٦٧ الذى حقق لها أكثر مما كانت تطمع فيه وقتئذ . فهل يعقل ان تقتلع هذه الدولة او ان تقلم اظافرها وتدفع الى حدود

يتقبلها العرب بقرارات تتخذ اليوم لتنفذ غداً ؟ لابد من وضع استراتيجية طويلة المدى تستمر لعدة اجيال .. ولايريد العرب ان يفهموا هذا .. وهم يصرون على وضع النهاية قبل البداية وان يقطفوا الثمرة قبل ان يغرسوا البذرة . وهو أمر لا يستقيم .

وقبل ان تتفاقم المشكلة بوقت طويل تنبأ - ببداهة الفنان - شوقى عندما كان يتحدث عن إيا صوفيا :

فيالثـــار بيننـــا بعـــــده اقـام لـم يقـرب ولـم يبعـد
بـاق كثـار القـدس مـن قبلـه لاننتهـــى منـه ولانبتـــدى !

لم تطرأ هذه الأفكار لقادة العرب ويحتمل أنها لم تطرأ للسادات بهذا الوضوح ، ولكنهم لو فكروا فيها لكان من الممكن ان تكون نقطة انطلاق للاستراتيجية المنشودة ولم تكن الامور وقتئذ لتأخذ شكل « كامب ديفيد » ولكن وأسفاه ، لقد كانت بداية لمرحلة عصيبة تنكر فيها العرب لمصر وآثروا ان يدوروا فى الحلقة المفرغة . ويدفعوا مصر لان تعمل وحدها ثم يلومونها لانها عملت لوحدها .

شاهد من التاريخ الحديث :

رحلة لينين ومعاهدة بريست ليتوفسك :

رأينا أن من الخير ان نضيف الى المبادىء الاصولية السابقة التى كانت تقتضى تغييراً جذريا فى سياسة العمل العربى تجاه اسرائيل ، شاهداً من التاريخ الحديث على ضرورة المرونة . وكيف يمكن التصرف ازاء الضغوط والتعامل مع الاعداء . ويعطى هذا الشاهد أهمية خاصة انه من لينين مؤسس الدولة السوفيتية ووثن الشيوعيين فى العالم اجمع ، بما فيهم الشيوعيين العرب ، وأنه شديد الشبه بالعمل المزدوج الذى قام به السادات واستجلب عليه نقمة العرب ألا وهى الرحلة الى القدس وتوقيع معاهدة كامب دافيد فهو يضم رحلة يقوم بها لينين من سويسرا الى الاتحاد السوفيتى ثم توقيع معاهدة بريست ليتوفسك .

ولكى تكون ملابسات هذا الشاهد مفهومة من القراء نقول أن روسيا القيصرية

قد اشتركت مع بريطانيا وفرنسا فى الحرب العالمية الاولى ضد المانيا وتركيا والنمسا وهى الحرب التى بدأت فى سنة ١٩١٤ .

وهزمت الجيوش الالمانية بقيادة المارشال هندنبرج ومساعده الجنرال لودندورف الجيوش الروسية هزائم ساحقة فى معركتى « تاننبرج » و « البحيرات المازورية » واوقعت الهزيمة الفوضى فى الصفوف . وترك الجنود مواقعهم وتجمعوا فيما سمى « سوفيتات الجنود » وعادوا الى البلاد مطالبين بعزل القيصر واقالة الحكومة الخ .. وناصرتهم مجموعات العمال والطلبة والقرويين ، الذين انتهزوا الفرصة فهاجموا قصور النبلاء والملاك . وادى هذا فى مارس سنة ١٩١٧ الى تنازل القيصر وقيام حكومة ديمقراطية استهدفت تغيير النظام السياسى طبقا للخطوط الديمقراطية التقليدية فى اوروبا بزعامة « كرنيسكى » ولكنها رأت ان تحترم معاهداتها مع حلفائها وتواصل القتال .

فى هذا الوقت كان لينين لاجئاً سياسياً يعيش فى زيوريخ (سويسرا) وكان قد بدأ ييأس من نجاح سياساته وحزبه. فلما بلغه نبأ الحرب، ثم الثورة فى مارس سنة ١٩١٧، كاد يُجَن ، فها هى ذى الثورة التى تمناها ، والتى استهدفها . تحدث وهو بعيد بألاف الأميال . انها ليست فرصة العمر .. إنها فرصة التاريخ .. فهل يفوتها ويدعها لكرنيسكى وزملائه الذين يريدون اقامة حكم بورجوازى ديمقراطى ؛ لابد ان يذهب الى روسيا – ولكن كيف ؟ فبينه وبين روسيا تقع المانيا الدولة التى تحارب روسيا – دولته حرب حياة او موت ، وهو بالنسبه لها عدوا .ولو وطأ أرضها بقدمه لقبض عليه باعتباره احد رعايا الاعداء ..

كان يفكر . ويفكر .. عندما جاءه الخلاص من حيث لا يحتسب ..

ذلك ان عناصر معينه فى المانيا كانت لا تريد لروسيا السياسة الداخلية والخارجية التى تتبعها حكومه كيرنيسكى الجديدة وكانت تشارك لينين اراءه الى حد ما. ومن المحتمل ان تكون متأثره ببعض الأفكار الاسرائيلية التى جاءت فى بروتوكولات شيوخ صهيون، كما أن المانيا بالطبع كانت تتمنى لو خلصت من الجبهة الشرقية الفسيحة التى تبدد قواتها «اى روسيا»، وبذلك تركز جهدها فى الجهة الغربية (فرنسا) التى كانت تستعد لرد الزحف الالمانى. وهكذا ظهر على المسرح بارفوس» وهو شيوعى

يهودى دولى غامض وعرض الفكرة العبقرية : فكرة ان تقوم المانيا بنقل لينين وصحبه الى الحدود الروسية فى قطار مغلق وكان هناك شرط مضمر لم يظهر فيما تبودل من وثائق، ولكنه كان محل الاتفاق المؤكد . إذ هو سبب العملية كلها . ذلك هو ان يتوصل لينين الى ايقاف حرب روسيا على المانيا بطريقته الخاصة . وبالنسبة لالمانيا فإن وجاهة وأهمية هذا الاجراء لاتخفى . وقد يكون هو العامل الرئيسى فى انتصار المانيا فى الحرب على كافة الجبهات . اما بالنسبة الى لينين ، فان الاتفاق حول هذه النقطة والتأكد منها جاء من ان لينين لم يكن يستطيع ان يلى الحكم ، الا بالثورة على الحكومة القائمة وازالتها وعندئذ يكون سيد الموقف . وكان قد اعلن مراراً وتكراراً معارضته للحرب ..

وهكذا تهيأ المسرح . وقام بارفوس باتصالاته بالدوائر الالمانية ، وبوزير الخارجية الالمانية والمستشار بتمان هولفج رئيس الحكومة الذى اتصل بدوره بالسلطات العسكرية التى كانت تسيطر فى شخص الجنرال لوندورف - على السياسة الالمانية وقتئذ . وكانت فكرة لوندورف - كما أشار اليها فى مذكراته « ان حكومتنا - عندما ارتأت ارسال لينين الى روسيا تحملت مسئولية خطيرة . ومن الزاوية العسكرية فقد كان لرحلته ما يبررها .. اذ كان من الضرورى ان تسقط روسيا» .

وبينما كانت اتصالات بارفوس تدرس فى الولهمستراس (وزارة الخارجية الالمانية) فى برلين كان الشيوعى الالمانى بول ليفى يتولى المفاوضات فى سويسرا مع لينين ورانك من ناحية والسفير الالمانى هناك من ناحية أخرى فى حين تولى الشيوعى السويسرى فريتزبلاتن وضع تفاصيل العملية والشروط التى انتهى اليها مع لينين وتقبلها السفير رومبيرنج باسم الحكومة الالمانية .

وكانت الشروط - كما ذكرها فريتزبلاتن فى كتابه «لينين : من المنفى الى روسيا » هى .

١ - تمر عربة القطار التى يستقلها اللاجئون السياسيون ، وجميع الاشخاص الراغبين فى العودة الى روسيا عبر الاراضى الالمانية على مسئوليتى الشخصية الكاملة .

٢ - تتمتع العربة التى يسافر فيها اللاجئون بحصانه كاملة .

٣ - لا يخضع المسافرون لتفتيش جوازاتهم أو التحقق من شخصياتهم عند دخول المانيا أو الخروج منها .

٤ - يسمح للاجئين بالسفر دون النظر الى معتقداتهم السياسية او آرائهم حول الحرب والسلم .

٥ - سيحصل بلاتن على بطاقات السفر بالتعريفة العادية .

٦ - يتم السفر بقطارات مباشرة وبدون ادنى توقف اذا كان ذلك ممكنا ولا يحق لاى مسافر أن يترك من تلقاء نفسه العربة او أن يعطى الامر بذلك للاخرين ولا ينبغى ان يتخلل الرحلة عبر الاراضى الالمانية اى توقف لا تفرضه الضرورات التقنية .

٧ - يتم السماح بالعبور مقابل الوعد بالسعى لتسليم عدد من الاسرى الالمان والنمساويين الموجودين فى روسيا ويتعهد الوسيط والمسافرون ببذل كل ما فى وسعهم بين صفوف العمال عند الوصول الى روسيا كيفما يتم هذا التبادل .

٨ - يتم تحديد أقصر مهلة ممكنة لتأمين العبور من الحدود السويسرية حتى الحدود السويدية كما يتم الاتفاق على التفاصيل الفنية فورا .

وقع بلاتن على هذه الشروط فى ٢٢ مارس ١٩١٧ وبعد ذلك بخمسة أيام (٢٧ مارس) استقل لينين وزوجته ومجموعة من البلشفيين وستة اعضاء من جماعة «البند» اليهودية القطار الموعود .. وأصبح الطريق الى بتروجراد مفتوحا .

وعلى رصيف القطار وقف انصار لينين يحملون الاعلام ويغنون «الانترناسيونال» ، بينما تجمع عدد أخر من الاشتراكيين المعارضين الذين أخذوا يصيحون «عملاء .. جواسيس .. المان .. انظروا كم هم سعداء بالسفر على حساب القيصر !» وعندما عجزت أصوات انصار لينين المتعاليه عن اغراق هذه الصيحات .. حدث اشتباك بالأيدى . وكاد لينين أن ينزل من القطار ويشترك فيه .. وعندما تحرك القطار أخيرا كان البوليس السويسرى يفصل بين الفريقين المتشابكين ...

هذه هى الملابسات التى تمت فى ظلها هذه الرحلة المشهورة رحلة لينين الى دولته فى قطار مغلق منح الحصانة الديبلوماسية عبر أراضى الدولة التى كانت تشتبك بالفعل فى حرب حياة أو موت مع دولته - وباتفاق وترتيب مفصل مع القيادات السياسية والعسكرية الالمانية . وبهدف لم يكن محل خفاء هو انهاء حرب روسيا ضد المانيا ، لكى تتفرغ المانيا للجبهة الغربية التى كانت بصدد القيام بزحفها الشامل فيه ، ومن السذاجة بالطبع ان يظن أن السماح بالعبور ، وتخصيص القطار المغلق ، انما كان للسعى للافراج عن عدد من الاسرى الالمان والنمساويين ، الامر الذى لانسمع عنه شيئا ، بل ان هناك ادلة عديدة جدا ، ومن مصادر المانية وروسية وبريطانية وفرنسية ان المانيا دفعت مبالغ كبيرة الى لينين لتساعده على قيامه بمهمته - اى اسقاط الحكومة وانهاء الحرب وعقد صلح منفرد مع المانيا ، وهى مهام قام بها لينين بالفعل فأسقط الحكومة ، وأوقف الحرب ، وعقد مع المانيا صلح برست ليتوفسك المنفرد الذى نزل فيه على ارادة المانيا وسلم لها ثلث روسيا تقريبا .

مع هذا كله .. هل كان لينين خائنا .. هل كانت رحلته رحلة الخيانة والعار ، مع كل الملابسات التى سقناها ، والتى يعلمها المؤرخون و الكتاب الروس والشيوعيون ..

ان الحقيقة الرئيسية والبارزة هى أنه لو لم ينتقل لينين بهذه الطريقة المشبوهة لما تحققت ثورة اكتوبر التى هى الان محل فخر ومجد واعتزاز الشيوعيين فى العالم أجمع . صحيح لقد أراد الالمان شيئا آخر .. واعتقدوا أنهم استخدموا لينين لتحقيق مآربهم .. ولكن مآرب لينين كانت أبعد من مآربهم وكان الثمن الذى دفعه لازماً لتحقيق الانجاز الاعظم ، ومن هنا فانه استخدمهم .. اكثر مما استخدموه .. وحقق عن طريقهم ما ارادته الاشتراكية الدولية : الثورة .



مع ان رحلة لينين اثارت الاقاويل .. الا أن هذه الاقاويل لا تعد شيئا امام ما أثارته معاهدة برست ليتوفسك من نقاش ونزاع أوقف الحزب على شفا الانقسام وأعطى وقدم لاعداء البلاشفة دليلا جديدا يؤكد دعاويهم السابقة فها هو ذا لينين «يسلم البضاعة» التى وعد بها الالمان ..

ولكن الامر في حقيقته كان يتضمن زوايا وجوانب اخرى ..

فما أن دخل لينين روسيا ، ولمس الاوضاع حتى ازداد ايمانا بضرورة ايقاف الحرب باى ثمن ، وتأكد لينين أن أى استمرار لها لا يعنى الا أمرين الاول انفضاض الجنود عن الثورة .. والثانى هزيمة كاملة تمكن الالمان من املاء شروطهم بحكم ما لمسه من التحلل والذعر والفوضى والافلاس . من أجل هذا كله لم يكد البلاشفه يسقطون الحكومة المؤقته في ٢٥ أكتوبر ويستولون على الحكم حتى أمر لينين الجنرال دوكينين القائد العام للجيش الروسى بايقاف اطلاق النار وطلب الهدنة من الالمان ورفض القائد العام هذا المطلب ، فأعلن لينين عزله وولى محله ملازم هو كريلنكو الذى ذهب الى الجبهه واغرى الجنود بالقبض على دوكينين وقتله .

اتصل كريلنكو بالجنرال هوفمان قائد الجيوش الالمانية طالبا فتح باب المفاوضات لتقرير هدنه ..

وفى ١٤ نوفمبر رد الجنرال بانه على استعداد لاستقبال الوفد الروسى في برست ليتوفسك مقر القيادة العسكرية الالمانية للتفاوض .

ورأس الوفد «جوف» وضم كامنيف وسوكولينكوف وعددا من الخبراء العسكريين والمدنيين ، وعاملاً وفلاحا ، كما ضم ارهابية قديمة من الثوريين اليساريين كانت قد اغتالت وزيرا قيصريا وحكم عليها بالاشغال الشاقة .

ودعا تروتسكى ، وزير الخارجية - سفراء دول الحلفاء لحضور المفاوضات وقال «فى ١٨ نوفمبر ستبدأ مفاوضات الهدنة فاذا لم يرسل الحلفاء ممثليهم فاننا سنبدأ وحدنا مع الالمان . اننا نريد صلحا شاملا . ولكن اذا اجبرتنا بورجوازية الحلفاء على عقد صلح منفرد فان المسئولية تقع عليهم» ولم يرد الحلفاء .

وفى ٩ ديسمبر افتتحت مفاوضات معاهدة السلام ورأس الوفد الروسى بصفة مؤقته - جوف .

فى هذه المفاوضات برزت الصعوبات الحقيقية ، فبعد الافتتاحيات المألوفه أعلن الالمان انهم يريدون استقطاع كورتلاند ، وليتوانيا واجزاء من ليفونيا واستونيا وعندما سمع الوفد الروسى ذلك انتحر توا الجنرال «سكالون» احد الخبراء العسكريين

[illegible] البروفسور بوكروفسكى الخبير المدنى . وطلب جوف مهلة لمدة عشرة أيام .

[illegible] ديسمبر استؤنفت المفاوضات وبعد أخذ ورد وضع الجنرال هوفمان على خريطة حدد فيها بخط ازرق الحدود التى لا يعتزم الالمان الانسحاب منها [illegible] بولندا وليتوانيا وشطرا من روسيا البيضاء ، كما كان يقسم ليتوانيا الى قسمين كما يبقى فى ايدى الالمان جزائر مون سوند وبالنسبة للجنوب فقد رفض هوفمان أن يفصح عن نواياه على أساس أن ذلك سيتم عند مناقشة مندوب اكرانيا . وعندما تحدث السيف ، سكت القلم واضطر تروتسكى لطلب مهلة عشرة أيام ليعود الى بيتروجراد .

وبين كل قادة البلاشفة لم يكن هناك سوى رجل واحد ادرك تماما ماذا يعنيه الموقف .. وتبين اعماق ابعاده .. وكان لديه الشجاعة لان يصارح زملاءه به – مهما كان ذلك مخيبا للآمال .. ومخالفا للاصول التى بنى عليها البلاشفة سياستهم . كان هذا الرجل هو لينين .

وفى ٨ يناير عقد اجتماع غير رسمي ضم عددا كبيرا من قادة البلشفيين بما فيهم مندوبى بعض الفروع الذين جاءوا للمؤتمر الثالث للسوفيت .. وبلغ عددهم ٦٣ شخصا وفى هذا الاجتماع اتضحت خطوط الاتجاهات الثلاثة التى تقسمت البلاشفه منذ أن جوبهوا بالاختيار الصعب حتى التصديق على معاهدة بريست ليتوفسك .. وكانت هذه الخطوط هى (ا) الرضوخ لشروط الالمان كائنة ما كانت لان الحصول على السلام مهما كانت التضحية فى سبيله هو أثمن شيء وكان داعية هذا الاتجاه هو لينين وجاء وقت كاد ان يكون هو الوحيد المصر عليه والمتمسك به (ب) المطاولة ، ما امكن واكتساب الوقت الى اخر لحظة ممكنة فى انتظار ثورة الجماهير فى المانيا والنمسا واستحثاثها قدر ما يمكن وهذا الموقف الذى اسهم بان حمل شعار « لا حرب ولا سلم » كان الداعية الاول وان لم يكن الدائم له هو تروتسكى (جـ) المقاومة ، واعلان حرب ثورية ، لانه مهما كانت خسائرها فانها لن تمثل تفريطا فى مبادىء الثورة . وكان ابرز دعاة هذا الاتجاه بوخارين وناصره فى هذا الاجتماع الذى نتحدث عنه مندوبو موسكو ومن ثم اطلق لينين على الفريق «الفريق الموسكوفى» .

فى هذا الاجتماع الذى لم يكن رسميا اذ عقد بناء على طلب بعض المندوبين عرض

كل فريق وجهة نظره ولم يستطع لينين - على منزلته - ان يظفر بأكثر من خمسة عشر صوتا بينما ظفر تروتسكى بسته عشر صوتا .. اما الاغلبية الباقية (٣٢ صوتا) فقد أيدت المقاومة والحرب الثورية .

وبعد ثلاثة أيام (١١ يناير) اجتمعت اللجنة المركزية للحزب وهى صاحبة الصلاحية فى اتخاذ القرار الرسمى وطالب لينينَ باقرار الصلح العاجل قائلا ان الصلح سيوقع على اى حال ، وتوقيعه الان افضل من توقيعه بعد ذلك واعترف بأنه صلح شائن بغيض وانتقد موقف الذين يرفضون الصلح مع الجنرالات ويثيرون دعوى سلام الشعوب الذى كان هو نفسه يدعو اليه قائلا» انكم اسوأ من الدجاج الذى عندما يرسم شخص ما دائرة بالطباشير حوله - فانه يخشى الخروج منها ، فالدائرة قد رسمتها يد غريبة اما انتم فانكم تستعبدون انفسكم لصيغة رسمتموها بأيديكم بدلا من أن تنظروا للوقائع . ان صيغة سلام الشعوب انما أريد بها اثارة الجماهير للكفاح ضد العسكرية والحكومات الرأسمالية واليوم تريدون ان نهلك وان تظهر الحكومات العسكرية الرأسمالية ظافرة باسم الصيغة الثورية» .

وَايد لينين زينوفيف الذى قال انه ليس هناك أساس لتوقع الثورة العالمية وان تأجيل الصلح سيؤدى الى فرضِ الالمان لشروط اسوأ . ورأى سوكولينكوف ان الاعتبار الاهم يجب أن يكون لانقاذ الثورة الروسية وان روسيا قد اصبحت فى القرن العشرين « ملح الارض .. وايد لينين ايضاً سميلجا وشاليين ..

ولكن باستثناء هؤلاء ، فان الاتجاه المعارض كان كاسحا ووصفت كروبسكايا «زوجة لينين» الموقف .

« وقف ضد ايليتش « اى لينين « لجنة بتروجراد واللجنة الاقليمية لموسكو وبدأ فريق الشيوعيين اليساريين ، فى بتروجراد فى نشر مجلتهم الاسبوعية الخاصة بهم « الشيوعى « التى ذهبوا فيها الى حد القول ان التخلى عن سلطة السوفيت افضل من توقيع صلح شائن واخذوا يتحدثون عن حرب ثورية ، دون ان يقدروا قوتهم ، وظنوا ان عقد الصلح مع الحكومة الامبريالية الالمانية يعنى تسليم وخيانة البروليتاريا العالمية ، وقد كان فى الشيوعيين اليساريين عدد من الرفاق الغربيين الذين عملوا معنا سنوات طوال وأيدونا فى الساعات الحالكة ، على حين لم يقف الى جانب ايليتش أحد » .

وفى مواجهة مطالبة لينين بالصلح انتقد زرزينسكى لينين ، واتهمه بأنه يسلم برنامج الثورة بأسره ، كما فعل زينوفيف وكامنيف فى اكتوبر ، ورأى بوخارين ان الصلح سيكون طعنة فى ظهر بروليتاريا المانيا والنمسا .

وقدم اقتراح تروتسكى شيئا وسطا بين التناقضات اذ رأى عدم توقيع الصلح الان أو رفضه . وعدم القيام بحرب ثورية كذلك ومطاولة الالمان حتى يتضح موقف الجماهير والطبقة العاملة الاوروبية ، وآثر لينين ان لا يتشدد ، ونصح اللجنة بالتصريح لتروتسكى بمطاولة توقيع الصلح والمماطلة بكل تعله ممكنة .. وظفر هذا الرأى بسبعة اصوات على حين عارضه سبعة ..

وعاد تروتسكى فى ١٥ يناير وسبقته أنباء اضراب عمال الذخائر فى المانيا المفاجىء فشددت من عزيمته ورفعت روحه المعنوية وبدا كأن الامل الذى طال ترقبه يوشك ان يتحقق ومن ثم فقد واصل مناوراته ولكن المجال لم يتسع له على غير ما تصور ، فقد كبتت اضرابات برلين واحتدم النزاع بينه وبين مفاوضى الوسط حول اكرانيا وبولندا خاصة بعد ان وقع هؤلاء صلحا يعترفون فيه باوكرانيا ، وتبين تروتسكى ان المطاولة لم تعد تجدى فألقى بمفاجأته فى ٢٨ ينايراذ القى بيانا طويلا عنيفا ندد فيه بمسلك الدول الامبريالية وحروبها .

واستطرد تروتسكى - ..

« اننا ننسحب من الحرب ، ونحن نعلن هذا لكل الشعوب والحكومات وسنصدر امرا بالتسريح الكامل لكل القوات . وفى الوقت نفسه فاننا نعلن ان الشروط التى تعرضها علينا حكومة المانيا تتعارض مع مصلحة الشعوب وقد تنكرت لها الجماهير فى كل الدول بما فى ذلك النمسا والمانيا ونحن نرفض التصديق على شروط تكتبها الامبريالية الجرمانية والنمساوية بحد السيف على جسم الشعوب الحية ، ولا يمكن ان نضع توقيع الثورة الروسية على معاهدة سلام تجر الاستعباد والخوف والشقاء على ملايين الكائنات الانسانية » .

وألجمت المفاجأة السنة الجميع ، وتملكهم الصمت امام هذا الذى لم يسبق .. بينما انسحب تروتسكى وبقية الوفد الشيوعى تاركين بقية المندوبين فى حيرة عما يُفعل ازاء ذلك ..

وكان هذا الموقف هو التطبيق العملي لشعار «لاحرب .. ولا سلم» على أن هذه الحيرة لم تطل كما تصور تروتسكى ولم تجد القيادة الالمانية فيها مأزقا واعلنت بكل بساطة انها تعتبر ذلك انهاء للهدنة وانها بعد سبعة أيام ستستأنف العمليات العسكرية .

وبدأت فعلا العمليات العسكرية التى كانت بتعبير هوفمان حربا هزلية من طرف واحد اذ لم تكن هناك مقاومة وكانت العملية استحوازاً على المواقع ووضع الجنود فيها .

عندما وصلت انباء استئناف القتال الى « سمولنى » اجتمعت اللجنة المركزية وظلت مجتمعة تقريبا طوال اسبوع اعتبر من اشد الاسابيع حرجاً فى تاريخ الثورة .

لم يعد احد يتمسك بالحرب الثورية بالصورة الاولى ولكن قبول الصلح كان جرعة مرة .. ولذلك فعندما أقترح لينين ارسال وفد الى الالمان لاستئناف المفاوضات وايده فى ذلك ستالين وسفردلوف وسوكولينكوف وسميلجا ، عارضه أغلبية تضم تروتسكى وبخارين ولوموف وجوف واورتسكى وكريستنسكى والرتوى تأجيل استئناف المفاوضات حتى يتضح مدى التقدم الالمانى ويظهر أثره على الحركة العمالية ..

وسأل لينين «اذا تقدم الالمان ولم يظهر أثر لثورة فى المانيا فهل يوقع الصلح» ازاء هذا السوآل ايد تروتسكى لينين الذى كسب بذلك اغلبية سته اصوات ضد معرض واحد « جوف » وامتناع اربعة .

وفى الصباح استعاد تروتسكى موقفه فى تأييد الانتظار بحيث اكتسب هذا الرأى أغلبية الاصوات ضده ولكن فى المساء وصلت أنباء استيلاء الالمان على منسك وانهم ماضون نحو اوكرانيا وعادت مرة اخرى كفة الاصوات ترجح رأى لينين وظفر بسبعة أصوات مقابل خمس اصوات وارسلت بالفعل برقية الى القيادة الالمانية لعرض الصلح .

بيد أن القيادة الالمانية لم تكن متعجلة ، فيما يبدو ، ومضى التقدم الالمانى قدما حتى أصبح على مقربة من بيتروجراد وفى ٢٣ فبراير ارسل هوفمان شروطه وكانت اشد قسوة اذ كانت تتطلب انسحاب الروس من اوكرانيا والاعتراف بحكومتها وان تحتل المانيا ليفونيا واستونيا ومنح السوفيت ٤٨ ساعة للرد ..

وعادت المعركة مرة أخرى جذعة فى اللجنة المركزية ، وطالب تروتسكى بمقاومة الالمان وان المقاومة ستدعم الحزب حتى لو فقد السوفيت بتروجراد أو موسكو وستجعل العالم كله متعاطفاً مع السوفيت ، اما اذا قبل السوفيت شروط الالمان فسيشوه ذلك قضية البلوريتاريا ولن يأمنوا ان يتقدم الالمان بمطالب أخرى .

ولم يكن هذا رأى لينين الذى ضاق ذرعا بالمخالفين واعلن انه اذا لم توقف سياسة صناعة الالفاظ الثورية فانه سيستقيل من كل مناصبه وسيتولى المعارضة وهى المرة الاولى والاخيرة التى أعلن فيها لينين مثل هذا الانذار وعندما اقترح ستالين المطاولة مرة اخرى قال لينين «ان ستالين يخطئ عندما يقول ان من الممكن ان لا نوقع، ان هذه الشروط يجب أن توقع واذا لم نوقعها فانكم ستوقعون حكم اعدام سلطة السوفيت خلال ثلاثة اسابيع» .

وانتقد لينين دعاوى المخالفين ورأى فيها نوعا من « الهزل مع الحرب » وقال اننا نلقى الخطابات وهم يستولون على الاراضى وسيقول التاريخ انكم سلمتم الثورة للعدو اننا نستطيع ان نوقع سلاما لا يكون خطراً على الثورة .

وامام انذار لينين الاستقالة تراجع تروتسكى وقال انه لا يستطيع ان يقف فى طريق وحدة الحزب ولكنه لا يستطيع تحمل مسئولية وزارة الخارجية .

هذا العرض لرحلة لينين التى اكتنفتها الشبهات . ومعاهدة بريست ليتوفسك التى سلم بها الاتحاد السوفيتى ثلث روسيا - والثلث الغنى - يوضح الى اى مدى يمكن للضرورات ان تتحكم - وأن تتطلب . وان موقف اللطم والندب والرفض والشجب والتجاهل والتعامى لايجدى شيئاً .

دعوة للسلام :

فى هذه الملابسات وفى المناخ الذى خلفه رمضان ، ومن مركز القوة اعلن السادات فى اجتماع كان يحضره ياسر عرفات انه على استعداد للذهاب الى اسرائيل اذا ادى ذلك الى تحقيق سلام عادل ، واعتبر المستمعون ذلك احدى « البلاغيات » أو « المبالغات » التى يستخدمها السادات فى بعض الاحداث ... وصفقوا له بما فيهم ياسر عرفات نفسه .

ولكن السادات كان يعنيها ، ولعله لم يقلها إلا بعد اتصالات مبدئية ، ولعله ساقها هذا المساق ليعرف اثر رد الفعل ، وإن كان - كعبد الناصر - لايأبه كثيراً للهيئات التمثيلية أو الجماهيرية - أو الجهاز السياسى ووزراءه انفسهم .

والتقطت اسرائيل الاشارة ، ولعلها - كالذين استمعوا الى خطاب السادات - كانت غير مصدقة ايضاً ، واتصلت بالولايات المتحدة التى قامت ووجهت دعوة اسرائيل للسادات لزيارتها .

وكان اعلان ذلك لطمة قوية للعرب جميعاً ، أو هى اشد « الصدمات الكهربائية » التى مارسها السادات ، ليفيقوا من الوهم الطويل الذى تملكهم والذى صنعته اجهزة الدعاية والاعلام آونة والحماسة والعاطفة آونة اخرى ، والمصالح المكتسبة لافراد ومجموعات آونة ثالثة ، وجعلت العرب مخدرين بهذا الوهم ، لايفكرون إلا بمنطقه وفى اطاره ، ولا يتصورون اطاراً آخر . وهم « اسرائيل المزعومة » ، « القاء اسرائيل فى البحر » ، « الجهاد المقدس » ، « ما انتزع بالقوة لايسترد الا بالقوة » .. لقد كان يمكن لهذه كلها ان يكون لها معنى سنة ١٩ أو سنة ٣٦ أو حتى سنة ٤٨ لو اتحد العرب ، ولكن العرب لم يتحدوا ابداً . وعندما قيض الله لهم الاخوان المسلمين وظهروا فى الميدان - فى آخر الفرص سنوحاً - واستطاعوا فعلاً ان يهددوا وجود الدولة الناشئة التى كانت اشبه بنبتة وهنانة . تآمرت عليهم حكومتهم نفسها ، واخذتهم من ساحة القتال الى معسكر الاعتقال ! وبعد هذا بربع قرن هاجم الاسرائيليون لبنان ، التى كانت تعسكر فيها القوات السورية ولم يسمع العالم جعجعة مثل التى سمعها من حكام سوريا الادعياء - فلما جد الجد وظهر العدو الاسرائيلى امامهم يعربد ماشاء فى لبنان العزلاء ويحاصر الفلسطينيين- جَبُن هؤلاء الاشاوس- ولم يتحركوا قيد انملة لانقاذ لبنان ، أو لفك حصار الفلسطينيين - ومن قبلها وقف العراق موقف « ماكواوامر » الشهير وهناك الدولة العربية التى اعلنت انها لاتستطيع ان تقدم « للمعركة » سوى عدد من علب السردين !! فهذه المواقف العملية تثبت ان كل ما تدعيه النظم الحاكمة العربية من سياسات معلنة انما يراد بها خداع شعوبهم السانجة وان احتمال قيامهم بعمل عسكرى حقاً هو احتمال مستبعد تماماً . مستبعد لاختلافاتهم - ومستبعد لجبنهم - ومستبعد لانهم اصبحوا أسرى المصالح .

وتمت الزيارة ..

كانت الزيارة حدث الاحداث على مستوى العالم وكما قالت الصحف ، فان ما تضمنته من إبهار أشبه ما اثاره نزول اول انسان على القمر .

وشاهد العالم اجمع ، مشدوهاً ، نزول السادات من الطائرة ، ومصافحته لقادة اسرائيل بيجين - جولدا مايير - شارون - وايزمان ، وبعض اللفتات اللاذعة التى وجهها لبعضهم ، وبلغت الاثارة قمتها عندما وقف السادات فى « الكنيست » يتحدث بلغة واضحة عن السلام العادل ويضع اسرائيل امام قدرها ...

واكتسب السادات تأييد العالم أجمع والامهات الاسرائيليات . عندما دعا الى السلام وحقن الدماء وانهاء الحروب وكان هذا اتهاماً مضمراً لاسرائيل اثار غيظ جيئولا كوهين وديان وبقية صقور اسرائيل ، واوقع باسرائيل ما كانت توقعه بالعرب وكان السادات فى دعوته تلك أمينا على احد تقاليد الفروسيه الاسلامية التى وضعها عمر بن الخطاب وابى عبيده بن الجراح وصلاح الدين ... وتؤثر دائما السلام على الحرب ..

ولم تصدق الجماهير فى الدول العربية عينيها .. فقد كان صعباً عليها ان تفيق مرة واحدة بلطمة الزيارة لان معايشة الوهم - حتى عندما يكون فاشلاً - اقرب الى النفوس من مجابهة الحقيقة عندما تكون صعبة. ومن هنا يمكن فهم ماروواه الكاتب الصحفى احمد بهاء الدين من انه ما أن شاهد - هو والجالية المصرية فى الكويت - وقائع الزيارة على شاشة التلفزيون حتى وجم الرجال بينما هرعت السيدات الى الغرف ليبكين ما شاء لهن البكاء !!

قدم السادات السلام لقاء الارض . وكان حريصاً على ان يضع اسرائيل فى حجمها ، وان يسترد للعرب كل ما حصلت عليه اسرائيل بحرب ٦٧ ..

وكانت معادلة دقيقة - بدت لكثير من الاسرائيليين خاسرة ، ولكن ما كان يقدمه السادات جدير بالنظر .. لانه سلام .. مصر ..

وكان ما اعلنه السادات فى الكنيست ، والخط الذى وضعه : الارض مقابل السلام فى حقيقته هو جوهر السياسة العربية التى ظلت تردد انها تستهدف ازالة آثار العدوان واستعادة الارض المغتصبة ، بما فى ذلك العراق التى كانت لا تعترف بما

اوجدته حرب ٦٧ من اوضاع ، وكانت تطالب بفلسطين العربية كما كانت قبل ٦٧ ، فاصبحت تقنع ـ كبقية الدول العربية ـ بالعودة الى ما كان قبل ٦٧ وقد عرف ان عبدالناصر استجدى السوفييت الى درجة التسليم بمعاهدة او حلف معها ، وانه تقبل مبادرة روجرز وكان يوفد «هيكل» الى الولايات المتحدة فى زيارات سرية عديدة . وكان هناك اتصال مستمر بين عبدالناصر وامريكا بواسطة ممثل للمخابرات الامريكية يقيم فى القاهرة ، وكان من الممكن لولا العنترية من ناحية و«الارزقية» من ناحية اخرى ان يتمسك العرب بهذه المبادرة التى اعلنها السادات وعندئذ كان يمكن الوصول الى تسوية للسلام من موقع قوة ووحدة ، أو على الاقل تعرية اسرائيل امام العالم واظهارها على حقيقتها كدولة باغية عنصرية لا تريد السلام .

ولكن هل يمكن ان ننتظر شيئا طيبا من هؤلاء الطواغيت الذين يتاجرون بالقضية ، ويحاربون بالشعارات ويحكمون شعوبهم بأسنة الرماح .

لقد اراد السادات ان يخطر حافظ الاسد بفكرته حتى لا يقال «لماذا لم تخطرنا» فزار دمشق وعرض فكرته عليه فماذا كان الرد ؟ قرر حزب البعث السورى المجنون ان يعتقل السادات وان يحاكمه ! يعتقل الضيف الكبير ورئيس دولة مصر التى دخلت حرب ٦٧ مساندة لسوريا من الحشود الاسرائيلية وغيرت فى خطط حرب رمضان لتدعيم الجبهة السورية وكانت ملاذا لدعاة الاستقلال عندما كانت سوريا فى قبضة الاحتلال الفرنسى لمجرد انه قرر ان يتخذ سياسة تختلف عن سياستهم، وقيل ان السبب الوحيد لعدم تنفيذ هذا القرار المجنون هو اقلاع طائرة السادات قبل انهاء الاجراءات !

فاذا كان الجنون والتعصب والاجرام يصل بحزب البعث الى هذه الدرجة ، فلا عجب اذا قرر ان يهدم ثالث مدينه سوريه على اهلها لانهم اخوان مسلمون !

وكان الرد الوحيد المهذب ، والذى يتفق مع اصول الدبلوماسية الدولية والمشاعر العربية هو الرد الذى ارسله الملك خالد عاهل السعودية .

كامب ديفيد ..

فى كامب ديفيد ذاق السادات الأمرّين ، واضطر لان يغير خيله وهو يعبر النهر –

كما يقولون – فاستقال وزراء خارجيته ومستشاروه وهو فى « نحر » المفاوضات .

وكان عليه ان يجامل « كارتر » الذى قامر بمستقبله السياسى على هذه القضية . وان يتصامم عن جهالات بيجن.. وكاد اكثر من مرة ان يحزم حقائبه.. ولعل الذى ثناه عن ذلك – فى النهاية – انه سيعود الى الصغار العربى وسياسات الادعياء والمرتزقة. والمتاهة التى لا تنتهى وان الذى سيكسب من ذلك فى النهاية هو اسرائيل.

لقد اوقف التاريخ السادات فيما اوقف فيه لينين فى «بريست ليوفسك» وما اوقف فيه محمد – وهو الرسول الامين – فى الحديبية . لم يتردد لينين فى ان يشترى الزمان بالمكان . ولم يتردد محمداً فى ان يمحو بيده صفته «رسول الله» لان منطق العدو بدا وجيهاً « لو آمنا انك رسول الله لما منعناك ...»

كانت هذه « شكليات » أو « ثانويات » بالنسبة للهدف الاعظم فاذا لم يكن مفر من التضحية بها .. فلا تردد ..

كان وراء كامب ديفيد سجل طويل من الحماقات والجهالات والخلافات والشقاقات العربية . وكان يمكن ان يكون امامها سجل اطول وان تتراكم فوائده الربوية اذا لم يدفع السادات ثمن هذه الحماقات والاخطاء .. فدفعه نيابة عن العرب بعد ان خصم منه – انتصار رمضان الذى هو صاحبه ... فكان جديراً بالشكر فى الحالين .. لانه دفع فاتورة « التجاهل العربى » بعد أن خصم من الثمن قدراً يماثل انتصار رمضان ...

من هذا المنظور يجب ان ننظر الى كامب دافيد . انها لم تكن انتصاراً مؤزراً .. ولكن كان لابد منها ..

وكامب ديفيد – كما هو معروف – قسمان : الاول يتعلق بسيناء والثانى يتعلق بفلسطين .. وقد توصل السادات الى استعادة سيناء و سيناء ليست حفنة رمال ولكنها ثلث مصر والبوابة الشمالية الشرقية التى تربطها بآسيا والتى كانت مدخل الغزاه والفاتحين . وهى الاحتياطى الاستراتيجى لمصر : ارضاً ، ومعادن وبترول : وهذا هو القسم الذى تحقق بالفعل حتى وان تطلبت الاستعادة قوات دولية .. وتحديد القوات العسكرية .. والقسم الثانى عن فلسطين ولم يأخذ هذا القسم شيئاً من الحقوق الفلسطينية ولكنه سار بالوضع القائم من لاشىء .. الى بعض شىء ..

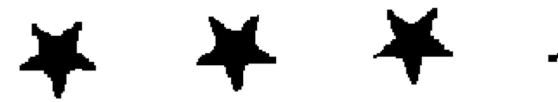
وقد كان يمكن للسادات ان يَطْرِح هذا القسم الثانى الشائك ، والذى كان صخرة الخلاف ومثار الاخذ والرد ..

وعندئذٍ كان العرب يقولون « تخلى عن قضية فلسطين » أو حتى« باع قضية فلسطين» ولما لم يسلك ذلك قال العرب إنه «تفاوض باسم الفلسطينيين ، وليس هو بممثلهم ويخون قضية فلسطين » .

ان النظم العربية كالذى يقول « لا تتدخل » وفى الوقت نفسه « لا تتخلى » ، فاذا كان لابد ان لا يتخلى فلابد ان يتدخل . واذا كان لابد ان لا يتدخل فمن الطبيعى ان يتخلى فبالله كيف يسلك الرجل . هم يريدون منه ان يكون « صدى » لهم وهو أمر مرفوض فاذا كان المطلوب ان يكون «صدى» فالافضل ان يتقدم الأصل .. وليعملوا هم .. (ولن يعملوا إذن أبداً) .

وللسادات بعد مصلحة خاصة هى استعادة سيناء ، والمنطق الانانى والاعوج هو الذى يفضل استمرار احتلال اسرائيل لسيناء .. ما ظلت القدس محتلة .

لن تفيد القضية الفلسطينية شيئاً ان تكون سيناء محتلة .. بل ان اجلاء اسرائيل عنها يمكن ان يكون مقدمة لاجلائها عن بقية الاجزاء المحتلة .. من الوطن العربى ..



وقامت قيامة الدول العربية وجاءت الفرصة لبعضها لتحقيق مارب خاصة، وتزعمت العراق – بروسيا العرب وذات الذكريات العسكرية والثروات النفطية – هذه الحركة ، كما لو كانت معركة وعلى يمينها سوريا ، وعلى يسارها « عدن [قلعة الصمود !!] بينما تنفخ ليبيا فى لهيب العداوة .. ولم ينجح مؤتمر القمة الذى عقد فى بغداد فى ان يضع قراراً لحرب اسرائيل أو خطة طويلة او قصيرة لذلك . ولكنه وضع قرارات « سرية » تفننت فى مقاطعة مصر : حكومة وشعباً وكان من هذه القرارات :

(١) عقد مؤتمرات سنوية لمؤتمر القمة .

(٢) الاعلان ان القاهرة غير صالحة لتكون مقراً للجامعة العربية .

(٣) وقف المساعدات الاقتصادية الخاصة والعامة لمصر .

(٤) تقييد حركة السفر منها واليها .

(٥) إنهاء إقامة العناصر المصرية المؤيدة للسادات .

(٦) نقل مقر الهيئة العربية للتصنيع الحربى من القاهرة .

(٧) توجيه اذاعات خارجية الى الشعب المصرى لتوعيته !

ورفض الاخوان المسلمون كامب ديفيد من منطلقهم الاسلامى ، وليس انسياقاً مع النظم العربية الحاكمة ، حتى وان استخدموا بعض التعبيرات التى حاكتها دول الرفض المتشنجة ، ودعوا رحلة السادات وكامب ديفيد رحلة العار ومعاهدة الخيانة .

ونشرت مجلة المجتمع الكويتية التى تعبر عن وجهة نظر الاخوان فى العدد ٤٢٠ الصادر فى ٢١ من ذى الحجة سنة ١٣٩٨ (٢١ نوفمبر سنة٧٨) بيانا باسم الاخوان المسلمين « حول معاهدة الصلح مع اليهود » جاء فيه :

فنصوص اتفاقيات كامب ديفيد وما ينشر من يوميات المفاوضات الجارية فى امريكا ليس فى شىء فيها ذكر للقدس والجولان . ولم تلتزم دولة اليهود بالانسحاب من الضفة الغربية وغزه واهدر حق عودة الفلسطينيين الى ديارهم المحتلة اهداراً ، كما ان تجريد سيناء من السلاح ينهى السيادة المصرية عليها ، بل لا يبقى منها إلا رمزاً ، فى حين احتفظ اليهود بحقهم فى تكثيف قواعدهم الجوية و حشد جميع انواع السلاح على حدود سيناء مباشرة ، وذهبت حيطتهم الى مدى ابعد يجعل جلاء القوات الدولية عن سيناء رهنا بموافقتهم وباجماع مجلس الأمن مما يجعلها اشبه بقوات احتلال دائمة ملها بقوات دولية تحل ازمة طارئة !

وتضمن البيان فيما تضمن ..

(١) اطلاق الحريات العامة للمسلمين للقيام بواجبهم لان القضايا الجسام لاتحلها الشعوب المستعبدة .

(٢) احكام المقاطعة الاقتصادية والثقافية على العدو .

(٣) حشد طاقات الامة البشرية والمادية وتوجيهها للمعركة الفاصلة مع اليهود .

(٤) توثيق عرى الاخوه والتعاون مع الشعوب الاسلامية .

ومن الواضح ان معارضة الاخوان هنا « اصولية » ولهذا ظلت دائمة ، ويمكن ان تقبل لو قيل ان معاهدة كامب ديفيد هى معاهدة الشرف والاستقلال كما قيل على معاهدة ٣٦ ! أو إدعى انها تحقق مطالب العرب . فالحقيقة ان كامب ديفيد هى افضل ما امكن الوصول اليه بحكم انتصار رمضان الذى انتقص بدوره ، وانها كانت البديل السيىء عن الوضع الأسوأ ، والثمرة المرة للحماقة والشقاق العربى وتجافى نظم الحكم فى الدول العربية عن العدالة والديمقراطية والحرية . دع عنك المتاجرة المضمرة بالقضية من البعض والخيانة الصريحة من البعض الآخر . بحيث لم يكن هناك اقل أمل فى اصلاح او الحصول على ما هو أفضل . وقد تمت بمباركة الولايات المتحدة ، وهى التى أسمنت اسرائيل وسلحتها – ومع زعيم اسرئيلى «توراتى» يستخدم لغة التوراة ويصر على تطبيق مضمونها ! وتقبلها كل الاطراف على مضض ، وبحكم الظروف ، فلم يكن سهلاً على اسرائيل ان تنسحب من سيناء وكان هناك كثيرون يؤمنون بما آمن به ديان من أن « شرم الشيخ بدون سلام أفضل من سلام بدون شرم الشيخ» . ولم يكن سهلاً على مصر ان تنسى اربعة حروب مع اسرائيل ، وان يرفع علم اسرائيل فيها . ولم يكن كارتر واثقاً من النجاح ما بين السادات الذى يتمسك بالحد الادنى الذى لا يمكن النزول عنه وبيجن الذى يتمسك بالحد الاعلى الذى لا يمكن الوصول اليه ، وكان يقامر بمركزه ويقف حيث لا يشكره احد .

.. كانت المعاهدة كلها وبالنسبة للجميع تجسيداً لما تصوره الشاعر .

يقضى على المرء فى أيام محنته
حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن

★ ★ ★

ومع ان الحكومة المصرية التزمت بنصوص المعاهدة فان الشعب لم يتقبلها ، ولم تكن الحكومة فى موقفها خائنة أو متحدية ، ولكنها كحكومة كان لابد ان تقف هذا الموقف ، وفى الوقت نفسه فانها تركت للشعب ان يعبر عن ارادته ، وقد صَعُبَ عليها ان تجد سفيراً مصرياً يقبل الذهاب الى اسرائيل . ولم تجده إلا بعد محاولات متعددة . واغراءات كبيرة ، وعندما جاء السفير الاسرائيلى الى مصر ، وجد نفسه فى عزله تامة ، وتجاهلته كل الاوساط وتعسر عليه ان يجد مكاناً للسفارة أو حتى لمسكنه

فعاش فى فندق ، واستقبله من زارهم ببرود ، ورفضوا رد الزيارة وكان كالاجرب يهرب منه الجميع ، ولم تكتب عنه الصحافة - رغم تبعيتها للدولة - كلمة واحدة طيبة . ورفض الشعب كل محاولات « التطبيع » التى طلبتها اسرائيل . فلم يزرها إلا العشرات ، رغم تدفق الألوف من السياح الاسرائيليين على مصر ، ولم يحدث التبادل التجارى أو الاقتصادى الذى أملته اسرائيل ، ونددت صحف المعارضة بأى علاقة يمكن ان تظهر بين اسرائيل ومصر . وفضحت اسرائيل . وكانت السياسة الغشيمة لاسرائيل هى اعدى اعدائها ، وقد سدت الطريق امام أى تجاوب ... ففكرة التطبيع ولدت ميتة ..

ويمكن القول إن مخاوف « التغلغل الاسرائيلى » لا مُحل لها . لان السياسة الاسرائيلية نفسها هى اشد ما يثير النفور من اسرائيل وما يحول دون مثل هذا التغلغل .

مصرع آخر فراعنة مصر :

كان السادات الذى عاد بكامب ديفيد من الولايات المتحدة الى مصر شخصا آخر غير السادات الذى ذهب من مصر الى الولايات المتحدة .

فرغم عنجهية وتشدد بيجين ، وموجة العداوة التى اكتسحت الدول العربية ، وتخلى اعوانه عنه فى اشد المواقف حرجاً ، ورغم معارضة فريق كبير فى مصر ، وبرود الفريق الآخر ، فان نجاح السادات فى الحصول على الحد الادنى من الحقوق المصرية ، وتطهير تربة مصر المقدسة من دنس الاحتلال الاسرائيلى ، ودعوة السلام ، وحقن الدماء وانهاء الحروب ، وهى نداءات انسانية لابد ان يؤثرها كل حاكم شعبى « مالم تكن حراماً » . كل هذا فاق بكثير الاتجاهات المضادة ، ولكن اهم منها « الزفة » الاعلامية الدولية التى رافقت السادات منذ رحلته التاريخية للقدس وطوال اقامته بالولايات المتحدة . بحيث اصبح حديث العالم اجمع واعتبر « بطل السلام » و «رجل العام» وحاز جائزة نوبل للسلام «لان شركة بيجين له فيها كانت فى نظر العالم كله نكتة سخيفة» وانهالت عليه دعوات حفلات التكريم من الهيئات والدرجات الشرفية من الجامعات ، وسالت اعمدة الصحف انهاراً مديحاً وتقديراً ، ولم يحدث ان قال نائب رئيس الولايات المتحدة لزائر أجنبى (دع عنك ان يكون هذا الزائر مصرياً ، مسلماً ، أسمراً ..) ما قاله بوش للسادات من ان الله تعالى خلق الدنيا كلها

فى خمسة ايام ، وتفرغ في اليوم السادس لخلق السادات ! ، ولم يوجد فى العصر الحديث من فكر فى ان يجعل من الحاكم «الخليفة الخامس» او - كما استدرك - الخليفة السادس للخلفاء الراشدين ، كما اقترح ذلك بعضهم بالنسبة للسادات . وأعلن أحد معلمى السادات فى المدرسة الثانوية انه توصل الى نظرية رياضية تماثل ما توصل اليه اينشتين بينما أكد آخر فى اجتماع عام أذيع بالتلفزيون ان الله تعالى قسم الجمال قسمين فخص كل نساء العالم بقسم ، وخص جيهان السادات بالقسم الأخر ، وشاهدنا على شاشات التلفزيون صاحبة القسم الأخر من الجمال وهى تميل تيها ، وان أخفت وجهها بيديها خجلاً امام هذا الاطراء او الغزل ! وحتى العالم الجليل الشيخ محمد متولى الشعراوى فانه قال « والذى نفسى بيده . لو كان لى من الامر شىء لحكّمت الرجل الذى رفعنا تلك الرفعة وانتشلنا مما كنا فيه الى قمة «لايُسأل عما يفعل» .

كان لابد ان يحدث للسادات ما حدث لجمال عبد الناصر بعد ٥٦ ، وبعد الوحده مع سوريا عندما وصل اسمه الى الأوج . فكان لابد ان ينطبق عليه قانون جحا ، كما انطبق على جمال عبد الناصر فيؤمن أنه رجل الدولة الذى لا يشق له غبار ، والذى يهتدى بحاسته المرهفة الى القرار السليم ، وان سياسته رغم كل شىء سليمة وان سياسة معارضيه - رغم كل شىء - خاطئة ..

وأدت هـذه التطورات لكى تنمو وتتضخم بذرة الزهو والاسترخاء الكامنة فى شخصية السادات ومدت لها العنان ، وازداد ميله الى الدعة والاستمتاع والحرص على الزى اللافت والاستراحات الوثيرة والركون الى المديح والاحساس بمنزلته الدولية .

ولم يُسّر المجتمع المصرى لمناظر تلاقى السادات وبيجين ومصافحاتهم المتكررة ، ولكن ذلك كان جزءاً لازماً من الصفقة المنكودة .. فتقبلها على مضض ، ولكنه لم يتقبل ابداً منظر مراقصة جيهان السادات لكارتر وبيجين فهذا ما لا يعد جزءاً ضرورياً من الصفقة . ولا شىء يفضح المدى الذى وصل اليه الزهو ، والتحول والانسياق مع التمثيلية ثم الاندماج فيها مثل هذه الواقعة . والمفروض ان السادات فلاح وابن حقيقى للقرية يحمل تقاليدها ، وانه هو نفسه يضم بين جنبيه عرقاً اسلاميا

وأنه فى هذه المرحلة كان قد دخل فى «دولة العلم والايمان» و «اخلاق القرية» فكان يجب ان يحس الحرج ووخز الضمير وان يتبين مدى اساءة ذلك لمشاعر الشعب ، ولو وَضَّح لشريكيه كارتر وبيجين ، وكل منهما يدعى التمسك بدينه ، ان التقاليد الاسلاميه لاتتقبل هذه المراقصة ، لاحترما هذه الرغبة ولزاد تقديرهما له ، ومسئولية جيهان السادات فى هذا لا تقل عن مسئوليته ، بل لعلها تزيد ..

وكانت نظرية السادات عن حكم الدولة لاتجاوز طريقة دوار القرية ، فنظر الى نفسه باعتباره كبير العائلة المصرية . الذى يحكم الدوله حكما أبوياً يقوم على العُرف « واخلاق القرية » وتفصل محاكم القيم فيما يجافى هذه الاخلاق والمثل . وقد ظهر ان حكم الدولة اصعب من حكم القرية ، ولم تمض الامور بالصورة التى تمناها ، ولكن هذا لم يحل دون ان تخلى اسرائيل سيناء وان تستعيد مصر قناة السويس وتحصل على مورد منتظم ، كما لم يحل دون ان يصفى السادات الناصرية ويتخلص من اتباعها ولم يجد صعوبة فى حل الاتحاد الاشتراكى . وسار نحو « التعددية » فى صورة «منابر» ثم فى صورة أحزاب يشرف على تكوينها ويباركها وتدعمها الدولة جنباً إلى جنب «حزب الحكومة» الذى آلت اليه تقاليد ونظم وامكانيات الاتحاد الاشتراكى ، وكانت بعض الاحزاب التى تأسست وقتئذ مستأنسة تؤدى الدور الذى رسمه السادات . ولكن البعض الآخر بدأ يتمرد ، وضايق هذا السادات شيئاً ما ، ولكنة لم يزعجه كثيراً ولم تزعجه ايضا جعجعة دول الرفض ومقاطعة الدول العربية . فقد كان يعلم حقيقة حكامها . وان ما يعلنونه انما هو لاغراض «الاستهلاك المحلى» وكان قد حصل من امريكا على تعهد بأن تقدم مايزيد على ما كانت هذه الدول تقدمه . فضلاً عن ان فكرة السلام اقترنت فى الاذهان بالرخاء والتخلص من الاعباء الثقيلة التى يفرضها اقتصاد الحرب .

أما الذى ازعجه وقلب حساباته كلها رأساً على عقب فهو اساءة معالجة القضية التى اطلق عليها « الفتنة الطائفية » واساءة المجموعة التى استغلت الاسترخاء والانفتاح لمصلحتها الخاصة بحيث لم يشعر الشعب بالتحسن . بل اخذ يلمس شيئاً فشيئاً ارتفاع الاسعار ، فما كان يرصد للدفاع وميزانية الحرب تحول الى جيوب مجموعة من الافاقين الذى تملكوا اذن السادات واستطاعوا خداعه تماماً فساءت ظروف الطبقات الشعبية ، بينما ظهرت طبقه طفيلية تمارس صوراً فاضحة من النهب والسلب والفساد والتدنيس وتجنى من وراء ذلك الملايين .

وكان السادات قد احاط نفسه بحاشية خدعته بتقاريرها ، بحيث انعزل عن الجماهير ومشاعرها ، ويصور ذلك انه فى اعقاب حديث له عن ضرورة رفع المعاناة عن الجماهير ، عمدت الوزارة الى مضاعفة أسعار الخبز والبوتاجاز وبقية السلع التى تعد عماد حياة الشعب اليومية ، وكانت هذه المفاجأة السيئة سبباً فى انبعاثة ١٧ و ١٨ يناير ٧٧ تلك الانبعاثة التى كانت تلقائية تماماً ، وان استغلها بعض الاحداث والصبية ممن وجدوا الفرصة لتنفيذ ما شاهدوه من افلام بوليسية على شاشات دور السينما الشعبية ، ودفعتها الى الامام بعض العناصر المناوئة لسياسة السادات ، وكانت العناصر المعارضة عديدة وتضم اقصى اليمين واقصى اليسار .. وظل السادات حتى آخر عمره يطلق على هذه الانبعاثة « انتفاضة الحرامية » دون أن يجد من وزرائه ومستشاريه وكتابه وصحفييه من يصحح له هذاالخطأ . لان استغراق السادات فى عالمه ما كان يسمح بهذا التصحيح ، ولان صيحات الذين حاولوا الاصلاح ذهبت ادراج الرياح ولم تصل ابداً الى السادات .

وكان من الاجراءات العجيبة التى اتخذها السادات ، مستقلاً ومتحدياً ارادة الشعب ، الاحتفاء بشاه ايران البغيض الذى رفضه شعبه ، وتخلت عنه حليفته الولايات المتحدة ، لما حفل به عهده من فساد وغشومة ، وكانت حجة السادات انه ساعد مصر فى احدى أزماتها ،-وان «اخلاق القرية» توجب احتضانه بعد ان تنكر له الجميع ، وعندما مات ، احتفل بجنازته احتفالاً رسمياً ، كان مضحكة الناظرين .

ويماثل ذلك انه عبر عن تقديره لابراهيم عبد الهادى الذى كان يقضى سنواته الاخيرة ، وكان ابراهيم عبد الهادى من اسوأ ساسة العهد الملكى - البورجوازى ، وقد ثبت تماماً اشتراك حكومته فى اغتيال الامام البنا تحت جنح الظلام وبأيدى حماة الأمن ! وليس هناك حاكم يحترم القانون .. ثم يعبر عن تقديره لمثل من يرتكب هذا الجرم القاتل ، ولو حوكم امام محكمة عادلة لحكمت باعدامه . دع عنك مجافاة ذلك لمشاعر الشعب ، الذى وصم ابراهيم عبد الهادى بأنه « وش القملة » فى المظاهرات التى اعقبت سقوطه .

ولايقل عن هذا خطأ ، ومجافاة لمنطق العدالة ، وتحدياً لمشاعر الشعب انه امر بالافراج الصحى عن شمس بدران وصلاح نصر وهما كبيرا المجرمين اللذين اشرفا

على اقتراف المنكرات والموبقات والنذالات فى السجن الحربى ، وكادا ان يوديا بالوطن فى فتنة عبد الحكيم عامر . وكيف يمكن ان يتأصل معنى العدل فى نفوس الناس اذا كان هذا المجرم الاثيم شمس بدران يعيش طليقاً فى لندن ويمسك بجواز سفر ديبلوماسى . وينفق مما نهبه من اموال الشعب .وقد وقع السادات فى هده الأخطاء الفاحشه لان معيار العدل عنده هو « حاسة العمدة » وما استشعره من ان كبير العائلة المصرية يجب ان يتسم بالصفح ولو كان معياره « موضوعيا » لعرف ان هناك جانبا مبدئياً لا يملك هو المساس به .

وجاءت نهايته عندما تصدى للدعوة الاسلامية ، ولاقى المصير الذى لاقاه كل الذين تصدوا لها : فاروق والنقراشى وابراهيم عبد الهادى وعبد الناصر ، فقد خدع بتقارير رجال الامن وبعض مستشاريه عن حقيقة الوضع ، فبدأ يشن حملة على الاخوان المسلمين ، واخذ يكرر بطريقته الخطابية الممجوجة ، وبنبرة مؤكدة وممطوطة « **لا دين فى السياسة ، ولا سياسة فى الدين** » رغم انه بحكم ظروفه الخاصة التى اشرنا اليها كان جديراً بأن يعرف مدى الزيف فى هذه الدعوى ، وان عرضها بهذه الطريقة ليس إلا تحدياً لمشاعر الشعب المسلم ، الذى كان قد آمن – بفضل الاخوان المسلمين ، بأن الاسلام دين حياة وان ما وضعه من نظم أقتصادية وسياسية يعد جزءاً لايتجزأ منه ، فتكراره لتلك الجملة المشئومة كان يسيء اليه اكثر مما يمكن لاشد أعدائه ان يصل اليه . وقد رجاه الكاتب السياسى المحنك الدكتور حلمى مراد فى مقال مشهور ان يوقف استفزاز الشعب بجملته تلك ولكن هيهات ..

ولم يقتصر بطش السادات على المجموعة الاسلامية ، لان مضمون « **لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين** » ينسحب ايضاً على المسيحية ، وهكذا تعرض الاقباط لنقمته ونشأت خصومة حادة بينه وبين بطريرك الاقباط ، وخسر السادات فى هذه القضية الاسلاميين والاقباط . ولم يكسب شيئاً . وكان له عن هذا كله مندوحة لو أنه تذكر ما فعلته تقارير الامن بعبد الناصر ، وكيف انها أوقعته فى مهاوى الهلاك . وتحدث هو نفسه عنها .

واضطر فى النهاية لان يفتح المعتقلات التى كان فى اعماقه كمعتقل سابق وكشاهد على إساءة المعتقلات الناصرية يكرهها ويفخر انه اغلقها – وانه – ولو بطريقة

دراماتيكية - قام بهدم سجن طرة ولم يعتقل الا اقطاب المعارضة والبارزين فيها ، وظن انه بهذا قضى على المشكلة واصبح سيد الموقف ولم يعرف خطأه إلا فى الثوانى التى ومضت فيها رصاصات خالد الاسلامبولى ، ومات صانع الصدمات الكهربائية بصدمة كهربائية فاقت صدماته ، مات المعلم دون ان يتعلم .

مقارنة بين عبد الناصر والسادات .

اجريت مقارنات عديدة بين عبد الناصر والسادات ومع ان السادات لم يكتسب انصاراً أصلاء ، فإن الاعداء الذين اكتسبهم عبد الناصر - وما اكثرهم - اعتبروا فى خندق السادات وهو حكم بعيد عن الدقة .

وبادىء ذى بدء نقول إن جمال عبد الناصر والسادات ديكتاتوريان ، وان كل واحد منهما كان حريصاً على ان يستأثر بالسلطة ، وان يصدر القرار تبعاً لتصوره الخاص . ولم يكن للشعب أو للصحافة ، أو الاحزاب أو مجلس الامة أو « الشعب » أو حتى لمجلس الوزراء قيمة توقفه عن اصدار القرار أو تحمله على المشورة . وإن داهن كل واحد منهما الشعب بمعسول القول ، والفارق الوحيد بينهما ان ديكتاتورية عبد الناصر كانت صماء بينما فتح لها السادات صمامات أمان ، فمنح الصحافة قدراً من الحرية وأحل الاحزاب محل الاتحاد الاشتراكى وقد ظهر فى عهده من يقول فى مجلس الشعب « يسقط انور السادات » ثم لا يعاقب إلا بفصله من المجلس ولو حدث هذا فى عهد عبد الناصر لقُطع إربا إربا ، ولخلقت أجهزة المخابرات من قولته تلك «مؤامرة لقلب نظام الحكم» واعتقلت الالاف .

وكان الاختلاف نتيجة لاختلاف الشخصيات والملابسات . فعبد الناصر انطوائى من البورجوازية الصغيرة تملكه خيال البطولة ، وان يصبح مثل « مصطفى كمال » ويقوم بدور تاريخى مدوى . ولما لم يكن بحكم انطوائيته وبورجوازيته وصنعته كرجل عسكرى ، شعبياً ، فانه استند الى النظرية التى تحقق له الانفراد بالحكم وضحى بالشعب والناس فى سبيل النظرية ولم يعرف ان النظرية التى لفقها عقيمة إلا بهزيمة ٦٧ المدوية التى كانت ضربة قاضية وامضى بعدها ثلاث سنوات فى موت بطىء يحاول رتق الخرق بالطريقة التلفيقية التى كانت فى أصل فساد نظاريته .

اما السادات فقد كان ابنا حقيقيا للقرية واراد ان يحكم البلاد بطريقة « المصطبة » و « دوار العمدة » وليس بنظرية من اى نوع ، ولكن الناس الذين قربهم واعتمد عليهم لم يكونوا إلا البطانة المتملقة ، المنتفعه ففشل كل شيء ، ولم يتبين ذلك إلا فى اللحظات التى سبقت مباشرة طلوع روحه ..

وقد اقام عبد الناصر المصانع واخذ بالتخطيط و « تاميم » الانتاج وتقبل كل مفردات تكنيك الحكم الشمولى ليحقق الاشتراكية وليبنى الدولة . اما السادات فانه اراد اشتراكية « الفراخ المشوية » التى شاهدها تباع فى شوارع النمسا ، وقال للكاتب الصحفى احمد بهاء الدين انها الاشتراكية التى يريدها لمصر . وكانت اشتراكية الفراخ المشوية أقرب الى قلوب الناس من كل الشنشنات الشيوعية ومفردات حكمها الشمولى البغيض ، ولكن السادات فشل فى ان ييسرها للناس لا لأن التكنيك الشمولى لم يُعن بتحقيقها فى اى دولة شيوعية ، ولكن لأن المجموعة التى عهد اليها السادات بتحقيق اشتراكية الفراخ المشوية أكلت هى الفراخ دون الشعب أو جعلت منها وسيلة للكسب والربح الحرام .

وكان كل ما اقامه عبد الناصر والسادات من نظم سياسية وانتخابات سلسلة من التزييف والكذب والاصطناع . ولم يتجاوب الشعب تماماً مع أى منهما ، وكانت شخصية عبد الناصر تثير النفور دائماً ، كما كانت شخصية السادات تثير السخرية احياناً ، ومن العجيب ان يتحدث البعض عن عبد الناصر كشخصية « كاريزمية » والذين عاشوا الانقلاب من الايام الاولى يعلمون انه اذا كان فيه شخصية « كاريزمية » فانها كانت شخصية محمد نجيب الذى احبه الشعب من «أول نظرة» حتى وان لم يكن لديه الكفاءات اللازمة للزعيم . اما عبد الناصر فقد ظلت شخصيته منفرة ، وكان حادث المنشية محاولة لتحسين صورته ، ولم تنجح تماماً . وهو لايعد «البطل الكاريزمى » إلا بالنسبة للمنتفعين من الناصريه أو الاجيال المسكينة التى لم تعرف شيئاً ، وانطلى عليها التدجيل الناصرى .

وكان كل من جمال عبد الناصر والسادات جعجاعا اصيب كل منهما بداء الاسهال الخطابى . وكان من العذاب الذى تحمله الشعب صابراً الاستماع الى خطاباتهما الطويلة السقيمة . وانحط عبد الناصر بأدب الخطاب الى الدرك الاسفل من الابتذال ،

ولكن السادات الذى احتفظ من ايام الكُتاب بآيات من القرآن كان يعود اليها ليرفع بها خسيسة مادة خطابه .

وكان جمال عبد الناصر شكاكا حقوداً حسوداً . ولم يكن لديه ر... أبداً فهو مثل بناة الدول من نوع جنكيزخان وأتيلا الذين آمنوا بأن الرحمة خور فى الطبيعة وارادوا بناء دولهم . بكل طريقة بما فى ذلك اظلم والاستغلال والطغيان وسفك الدماء وانتهاك الحرمات وقد فشل عبد الناصر حيث نجحوا لانه كان اقلهم كفاءة وقدرة ، وجنت سياسته على نفسه وعلى بلاده إذ جعلته يرهق نفسه بالعمل وفى الوقت نفسه يخطىء القرار السليم فأوقع نفسه فى المرض وبلاده فى الهزيمة .

وعلى نقيض ذلك كان السادات الذى كان يريد مجتمع « عش ودع غيرك يعيش » واراد للناس ان يسعدوا ويأكلوا « الفراخ المشوية » ويأمنوا تلك الشدائد التى مر بها هو نفسه فى مستهل حياته وايام فاقته . ولكنه فشل فى التوصل الى طريقة تحقيق ذلك كما فشل فى ادارة الدولة بطريقة الثّوار ، واضطر لأن يأخذ ببعض صور القسر ... ولكن هذه الصور كانت الاستثناء عند السادات بينما هى القاعدة عند عبد الناصر ، فضلاً عن ان السادات نجح فى ان يوجد لأشد فئات المجتمع فاقة سنداً وحداً أدنى فى « معاش السادات » والى حد كبير فان تكييف الإمام على لموقف معاوية والخوارج ينطبق على جمال عبد الناصر والسادات فقد اراد جمال عبد الناصر الباطل فأدركه واراد السادات الحق فأخطأه .

وبمنطق الوقائع والنتائج ، فهناك فرق بين عبد الناصر الذى إسُتُدرِج سنه ٥٦ رغم كل التحذيرات وتورط سنه ٦٧ رغم علمه ان قواته على اسوئها وان تحصيناته على اضعفها ،وانه لا يملك من امر الجيش الذى استبد به عبد الحكيم عامرشيئاً ، ومع هذا فانه أخذ يجعجع ويتحدث ويتناول بالبذاءات والشتائم أنجلترا والمانيا والولايات المتحدة ، فكانت النتيجة انه فى ٥٦ « نفد من سم الخياط » ولكنه فى ٦٧ سقط فى هوة اسوأ هزيمة حتى أصبح اليهود على مرمى حجر من القاهره وسفك دماء ثلاثين الف جندى وضابط ووضع رأس كل مصرى ، وكل عربى فى الطين وشفى غليله فى المعتقلين الذين اوقع بهم اسوأ صور التعذيب فحشاً وخسة ودناءه ، واراد سجانوه ان يكون المصريون عبيد عبد الناصر ، وبين السادات الذى استطاع ان

يدبر هجوم رمضان فى سرية تامة ، وخدع مخابرات اسرائيل وأمريكا ، واستعان الله فأعانه ، فحقق معجزة العبور ، وغسل عار الهزيمة واعاد حريات الصحافة وبدأ التعددية الحزبية ثم تقدم من مركز القوة والانتصار رافعا رايه السلام ونادى بحقن الدماء فاكتسب تقدير العالم واحترامه ، وكان النقيض للديماجوجية الرخيصه التى اشترى بها عبد الناصر هزيمة ٥٦ و ٦٧ .

ولاقى كل واحد منهما النهاية الجديرة به . فقد كانت هزيمة ٦٧ ضربة قاضية على عبد الناصر ، وكان كل يوم من الايام التى اعقبتها عذابا أراحه الموت ليلقى عذاب الله . أما السادات فانه سدد بمقتله ذنبه وكَفَّر بدمه المسفوح عن اخطائه ، ويظل له - بعد كل سوءاته - انتصار رمضان .

الفصل الثامن عشر

الحكم بديكتاتورية الاغلبيه

كانت الناصرية التى خلفها عبد الناصر تتمثل فى أشخاص وأوضاع . وقد أطلق على هؤلاء الاشخاص «مراكز القوى» وهو تعبير أطلقه عبد الناصر على مجموعة المشير عامر غداة الهزيمة . ثم جاء السادات فأطلقه على الناصريين الذين كانت مراكز القوى فعلاً فى ايديهم . اما الاوضاع فهى تتمحور حول الدولة الشمولية التى يسيطر عليها حاكم عسكرى وتمسك فى يديها بكل مقاليد القوة وموارد الثروة ويقوم هذا كله تحت مظلة تنظيمية هى «الاتحاد الاشتراكى» ويزجى تحت شعارات الاشتراكية ، سيادة الشعب العامل الخ ...

مراكز القوى :

فى السنوات الثلاث الاخيرة لعبد الناصر التى أعقبت الهزيمة ازداد نفوذ المجموعة التى كانت تحيط بعبد الناصر وتقوم بدور البطانة والحاشية ، ويعود ذلك الى ان اختفاء عبد الحكيم عامر ومجموعته تركهم سادة الموقف ، كما يعود الى ان عبد الناصر بعد الهزيمة فقد الكثير من منزلته الفريدة وسيطرته على اتباعه ، وألح عليه المرض ، وشغل نفسه باعادة تسليح الجيش الذى كان قد فقد سلاحه كله فى المعركة الخاسرة ، وكان من شأن هذه العوامل كلها ان تعلى من نفوذ البطانة التى مالبثت ان تقاسمت السلطات والمناصب ، وعندما مات عبد الناصر فجاة كانت هذه المجموعة تشغل كل المناصب العليا فى الدولة ، وكل مراكز الصدارة فى التنظيم السياسى وكان الخيار امامهم وقتئذ ان يرشحوا شخصا منهم لرآسة الجمهورية ، أو ان يسيطروا على نائب رئيس الجمهورية السلبى – انور السادات ، الذى اصبح بحكم القانون المرشح لرآسة الجمهورية .

ولو كانت هذه المجموعة قوية لاستطاعت ان تحقق اى الخيارين شاءت ، لان انور السادات لم يكن له رصيد يذكر لافي الجيش ولاعند الشعب ، وكانت مواهبه التآمرية . وقدراته الخاصة وماضيه في العمل السياسى قد أنسيت كلها فى بهرة حكم عبد الناصر . وكانت رآسته لمجلس الأمه عليه ،... لا له ...

ولكن المجموعة كانت مجموعة تافهة ، مجردة من المواهب والكفاءات ، مغرورة بالسلطة . كانت «القوة» فيها هى المنصب ، وليس شاغل المنصب . ولم يصل اى واحد منهم الى ما وصل بحكم كفاية خاصة ، وانما بتقريب عبد الناصر لهم . أو استنادًا على صولته ، كان منهم محمد فوزى وزير الحربية . وبطل كرداسة . واحد كبار المسئولين عن الهزيمة .. وكان فيهم على صبرى ، الذى بدأ حياته فى الانقلاب كضابط اتصال مابين عبد الناصر والامريكيين واعتبر حينا ممثل الاتجاه الامريكى حتى ساد النفوذ السوفيتى فخلع «الاشرطة والنجوم» ووضع «المطرقة والمنجل»[1] وادعى الماركسية ، ومنهم سامى شرف الذى بدأ حياته ضابطا غريراً فى احدى شعب الاخوان المسلمين حتى اصبح «أغا القصر» وحامل مفتاح خزانة عبد الناصر وكاتم اسراره ، وكان منهم شعراوى جمعه ، وزير الداخلية و «صبى» زكريا محى الدين ورائد عهد التزييف الانتخابى ، والذى اراد اطلاق النار على المتظاهرين .

ولكن كان هناك استثناء بارز هو محمد حسنين هيكل الذى لم يكن يشغل وقتئذ أى منصب حكومى أو تنظيمى ، ولكنه كان رئيس تحرير جريدة «الاهرام» فهذا الرجل وحده هو الذى يمكن ان يسمى مركز قوة .

وكان محمد حسنين هيكل صحفياً شاباً طموحاً فى الاربعينات وقد تلقى اول دروسه الصحفيه على يدى مصطفى أمين وعندما استقال مصطفى امين من الاثنين ليؤسس اخبار اليوم كان هيكل احد خمسة أو سته من المحررين الذين خرجوا معه . وكان الأخوَان مصطفى وعلى امين يعتبران هيكل ابنهما المفضل ، وقيل إنهما اشتريا له شبكة زواجه وجهاز بيته .

ولكن هيكل كان صحفيا من نوع جديد ، وقد ساعدته ظروفه على ان يبرز هذا

---

(١) الاشرطة والنجوم هو العلم الامريكى والمطرقة والمنجل هو العلم السوفيتى .

النوع الجديد من الفن الصحفى فقد عاصر اشد سنوات الحرب العالمية الثانية حرجاً ، وكانت مصر ساحة اعنف عملياتها خاصة ايام «العلمين» وامتلأت البلاد بالمراسلين والصحفيين البريطانيين والامريكيين . وتنبه هيكل دون بقية الصحفيين - الى اهمية هذه الفرصة ومدى مايمكن ان يستفيد منها فوثق علاقاته بهم ، واحكم اللغة الانجليزية منهم ، وتفتحت له آفاق الصحافة البريطانية الامريكية التى كانت قد تفتحت فى الثلاثينات - وبصورة اقل دراماتيكية وعمقاً - لمصطفى امين - فانبهر بها ، وبدأ يترك تلك الترع الراكدة التى تسير فيها الهوينا قوارب الصحافة المحلية الى المحيطات المتلاطمة للصحافة الامريكية ، ولكنه لما كان رجلاً طموحاً ، وكانت ارادته القوية فى طوع حاسته المرهفة ، فهما يتجاوبان - تدله حاسته - فتنهض لها ارادته ، لم يقنع بأن ينبهر وأراد ان يُبهر ، وكان الطريق الوحيد لهذا الابهار هو ان يحكم الاسلوب الحديث للصحافة الامريكية ، ومن ثم عكف على الدراسة والعمل خلال السنوات العشرة من ٤٢ حتى ٥٢ عندما جاءته فرصة العمر ، فحاسته المرهفة دلته على ان هذا الشاب الطويل الانطوائى الصامت جمال عبد الناصر هو المدبر الحقيقي للانقلاب والذى يمسك فى يديه بخيوطه ، وليس محمد نجيب الذى كان الواجهة المعلنة، فقامر عليه، واكتشف عبد الناصر قدراته ، ومدى مايمكن ان يستفيد منه فبدأت علاقة بين الاثنين لم تنفصم الا بموت عبد الناصر. وعهد عبد الناصر الى هيكل بصياغة وثائق إنقلابه وحكاياته الاولى ، واعتبره ممثل السلطة فى الاهرام وخصه بالاخبار .

وفى دولة شمولية ، يكفى جداً ان يعهد رئيس الدولة ومبدع النظام الى فرد مابعملية الاعلام ليصبح هذا الفرد من مراكز القوى ، ولكن الامر بالنسبة لهيكل كان له ملابسات تزيده قوة . فلم يكن هيكل بالدخيل فى عالم الصحافة . فعندما قام الانقلاب كان صحفياً بارزاً . وبدأ اسلوبه الفريد فى «الريبورتاج» الصحفى ، والمقالة السياسية التى خلصها من الطابع الهلامى ، العشوائى ، البلاغى الذى كان يسودها . وادخل اسلوبا وطريقة لاتعود الى ماتعلمه من استاذه مصطفى امين ، وما تعلمه مصطفى امين من استاذه التابعى ، ولكنها كانت نتيجة لذكاء هيكل نفسه واستيعابه للصحافة المصرية ، وهضمه للصحافة الاوروبية وثقافته الواسعة التى توصل اليها بالاطلاع والمتابعة والاتصال . وبقدر ماكان هذا الاسلوب باهراً بقدر ماكانت مقدرته

على التزييف والتخدير والتأثير وخداع القارى عن الحقيقة الموضوعية ، وكان هذا هو مايريده عبد الناصر تماماً . ومن ناحية اخرى فان وضع هيكل على راس جريدة الاهرام زاده قوة ، وفى الوقت نفسه استطاع بحكم ذكائه وتفتحه وطموحه ان يدعمها ويدخل بها مرحلة جديدة وقد كانت الاهرام هى عميدة الصحف المصرية ، والعربية ، ولها منزلة لاتعادلها منزلة اى صحيفة أخرى . وعندما كان انطون الجميل رئيساً لتحريرها رفض منصب الوزارة في لبنان ، او حتى رآسة الوزارة لانه كان يرى ان منصب رآسة التحرير فى الاهرام يعادل منصب رئيس الجمهورية فى لبنان وقد استطاع هيكل بهذا الوضع المميز - مواهبه الخاصة - ثقة عبد الناصر - منزلة الاهرام أن يسيطر سيطرة تامة على الصحافة المصرية ، بل يمكن القول ان نفوذ هيكل تعدى أطر الاعلام ثم جاوزها كلها الى مجالات اخرى . وقد اوردنا فيما سبق كيف ان هيكل كان اول من اخبره عبد الناصر بنبأ تأميم قناة السويس ، وكيف ان تقارير عسكرية فنية كانت تأوول الى هيكل ..

وهذا يعود الى أن عبد الناصر لم يأتمن حتى النهاية الا ثلاثة اشخاص هم زكريا محى الدين الذى اراد منه الهيمنة على الامن الداخلى وتحطيم مجموعتى الاخوان والشيوعيين ، وعبد الحكيم عامر الذى اراد منه ان يضمن تأييد الجيش لسياسته والحيولة دون ان تظهر اى محاولة لانقلاب عسكرى ضده ، ثم هيكل الذى اراد منه ان يضمن له الاعلام - صحافة واذاعة وأن يكون قناة للاتصال غير الرسمى مع العالم الخارجى .

وكان من حظ هيكل ان اختفى زكريا محى الدين فى الوقت المناسب ، وان أودت الهزيمة بعبد الحكيم عامر فصار هيكل هو الوحيد الباقى - فاصبح بطريقة ما يشترك فى كل شيء وليس هناك شك فى ان هيكل يعد شريكا كاملاً فى كل عهد عبد الناصر وأنه يتحمل شطراً من مسئولية موبقات هذا العهد من كبت الحريات والسيطرة على القضاء ، واحتواء المنظمات الجماهيرية ، وجرائم التعذيب المروعة التى كان بالطبع يعلم بها تفصيلاً ، وشاهد بعضها بعينيه ، فضلاعن انه واضع تلك السلسلة من كتابات «العهر السياسى» التى خدعت الشعب وضللت الجماهير .

وإنما وثق به عبد الناصر لان هيكل على مقدرته ، وتميزه كان رجل عبد الناصر ،

واحد رموز عهده وهو فى هذا يختلف عن بقية رؤساء التحرير - مصطفى امين ، احسان عبد القدوس وفكرى اباظة الذين حققوا شهرتهم ومنزلتهم فى عهد ما قبل الانقلاب. ولم يكن عبد الناصر «الشكاك» ليأتمنهم تماماً، ومع ان مصطفى امين- مثل هيكل - هو اول من أعلن عبد الناصر ، وان عبد الناصر وثق به حينا وعهد اليه بالاتصال بالأمريكيين، الا انه اوقع به عندما تطرقت اليه بعض الظنون. وفى مناسبة اخرى اعتقل احسان عبد القدوس واقتلع فكرى اباظة من منصبه الأثير فى المصور اما هيكل فانه كان ابن العهد ، كما كان لديه من الذكاء والدهاء مايفهم نفسيه عبد الناصر ، وبالتالى لايتجاوز دائرة «المسموح به» ومع هذا فان عبد الناصر لم يتردد فى ان يزج الى السجون بسكرتيرة هيكل وبزوجة لطفى الخولى وبجمال العطيفى .. وهم جميعاً من رجال هيكل ومن محررى الاهرام وكان هذا تحذيرا غير مباشر لهيكل .. فهمه هيكل بالطبع .

ولعل شيئاً مثل هذا هو الذى دفع هيكل لان لايقنع بدوره المحلى فى الصحافة والسياسة المصرية ، ولكنه واصل ما كان قد بدأه قبل الانقلاب من الاتصال بالصحافة الامريكية .

وكان لديه من الوسائل والقوى مايعزز كثيرا هذه الصلات على انه لم يعتمد على وضعه الخاص ولكنه - كرجل عمل دؤوب يتميز بذكاء وارادة - واصل الاطلاع ومتابعة التطورات السياسية والصحفية بحيث انه حقق ما اراده أولاً أى ان ينتقل من الانبهار الى الابهار ، وتقبلته الصحافة الامريكية والاوروبية كصحفى بارز يحق له ان يتقاضى جنيه استرلينى عن الكلمة وتنشر تعليقاته فى كبريات الصحف . وقنع هيكل بهذا المستوى . ورضى بما وصل اليه لانه كان أقصى ما يمكن ان يصل اليه صحفى عربى ، ولم يكن يعقل ان يكون رئيس تحرير «الواشنطن بوست» أو التايمز او الهيرالد تربيون ! الخ .

وكان هذا يجعله ينسى انه - بعد كل شىء ليس الا صحفيا بارزاً فى عالم الصحافة الاوروبية - والامريكية الذى يحفل بعشرات ، او المئات من امثاله ، وانه - رغم كل ماوصل اليه - قد لاينجو من نظرة الاوروبى الى الشرقى ، وهى عقده مترسبه فى اعماق معظم الاوروبيين حتى وان لم يعلنوها .

وكان يشبع غروره ان يتحدث عن لقاءاته مع كبار الساسة ورؤساء الدول ويعرض ذلك بصورة تبرز دوره وشخصيته . ويكون فى أسعد الحالات عندما يتحدث عن كيسنجر ورو كفلر أو يصف جولاته فى «فليت ستريت» و «الكى دورسيه» أو «البيت الابيض» وقد يعرض ايضا لقاءاته مع خروشوف . ولكن بدون سعادة ، لأنه ليس هناك تجاوب ولان خروشوف يعلم من أمره مالايسره . وهذه اللقاءات التى عرضها تجمع مابين حالتَى الابهار والانبهار ، فهو ينبهر بهؤلاء الساسه الكبار وفى الوقت نفسه فانه يعرضها بصورة تبهر القارىء .

ومانريد التنبيه اليه هو ان هذا الحالة لايمكن ان تتم إلا اذا اسلم نفسه قلباً وقالباً لها وهذا يستتبع ان ينسلخ عن كل ماعدا ذلك بما فيه «الهوية» العربية الخاصة وما تعنيه من اسلوب معين .. وتراث حضارى . واجتماعى ، وقد سلم هيكل هذه كلها ، وعمليا ، فانه لم يكن له رصيد فيها لانه ابن البورجوازية الحضرية الصغيرة المنبته عن جذور القرية .. او الوعى الطبقى العمالى . ومن باب اولى بالطبع - الاعتزاز الاسلامى وهذا هو السر فى ان هيكل يكاد يكتب الانجليزية بحروف عربية . فتفكيره غربى خالص ، ولانجد فى اسلوبه خصوصيه التوشية العربية من استشهاد ببيت شعر أو آيه قرآنيه ، ولم يقتصر هذا على أسلوب كتابته ، ولكن على فلسفته ، ونظريته فى الحياة .

وهكذا فان «اللورد» للصحافة المصرية ، «الباشا» الوحيد فى عالمها ، سيد المقال السياسى الجديد كان يدلف الى غرفته الوثيرة فى الاهرام ، فى نهار احد ايام رمضان وسيجاره الغليظ بين شفتيه وبدلاً من ان يساوره خجل أو «كسوف» أو أن يبادر باعتذار فانه يحاول ان يفلسف هذا لجلسائه ....

كان هيكل فى الصحافة مثل بورقيبة فى السياسة ، كل منهما كان «ملكى اكثر من الملك» ولم يكن من الطبيعى ان يستمر حتى لو لم يخلعه السادات من عرشه-، كان لابد ان يخلع بطريقة ما لانه كان ظاهرة منتهية ، كان كالمرشال «ناى» مؤخرة الجيش العظيم المتلاشى ، وقد كان خلال فترة هيمنته اشبه بلوح ثلج اقتطع من جبل الجليد الاوروبى - واحتفظ بقوامه فى ثلاجة الحكم الناصرى بعيداً عن حرارة الشارع المصرى . وعندما تهاوى الحكم الناصرى كان لابد ان يذوب ، وان يتهاوى هيكل .

وظهور وسقوط هيكل ، إذ لاريب ان دوره كمايسترو الصحافة المصرية وسيدها قد انتهى ، وان ظل يسحب من رصيده الاوروبى الامريكى - نقول إن ظهوره وسقوطه يثير التأمل ، فانه قد حقق اقصى مايمكن للذكاء والارادة والظروف المواتية ان تحققه لفرد ما . فوصل الى النجاح والشهره والثروة ولكنه خسر هويته «المصرية - العربية - الاسلامية - وما فائدة الدنيا بأسرها اذا خسر الانسان نفسه ، بالتعبير الانجيلى او اذا «نسوا الله فأنساهم انفسهم» بالتعبير القرآنى ففى غمرة المعترك البورجوازى الدنيوى .. يمكن ان ينسى الانسان نفسه فيحصل على كل شىء ، ولكنه يفقد اهم شىء ويصبح حتى فى المجتمع الاوروبى مثل «فاوست» المنكود .

ان اى بائع روبابكيا أو عربجى كارو يقول رزقى على الله يستند - اذا كان مؤمنا بها - على اساس اقوى وأصلد مما استند اليه كاتب «بصراحة» ومهندس الصحافة والفكر والاعلام فى الحقبة الناصرية .

ولم يجد السادات صعوبة فى ان يعصف بمراكز القوى العاجزة المغرورة - بل وان يبدع فى إخراج عملية تصفية مراكز القوة ولكنه اخر حساب هيكل حتى حانت الفرصة فاقاله من عرشه فى الاهرام بسهولة وبتاييد من كل الصحفيين . وعرض عليه مناصب عديدة اخرى ، مستشاراً صحفياً ، وزيراً ، رئيساً لتحرير مجلة اكتوبر ... وهى عروض رفضها هيكل بحكم حاسته وذكائه . فقد انتهت الرواية وانسدلَ الستار ، وآثر ان يحتفظ بحريته ليستطيع ان يثأر من السادات وهذا ما فعله فى خريف الغضب . وهو عنوان يمكّن ان ينطبق عليه شخصيا اكثر مما ينطبق على عهد السادات . فضلاً عن عديد من المقالات حاول فيها بكل البهلوانية أن يقلب الحقائق فيقدم «معركة السويس» كأعظم انتصار دولى حازه عبد الناصر .. انتصار يفوق انتصار رمضان ويقدم جمال عبد الناصر المتقشف الذى يأكل الجبنة البيضاء فى مواجهة السادات الذى يشرب الفودكا !!

وهو اليوم يحاول ان يكون مُنظّر الناصريين يلفق لهم نظرية ويجذب لهم جمهوراً ، ولكن هيهات لقد انفض المولد وتهاوى المسرح - وليس الرواية فحسب - ودالت دولته ..

وقُربَ السادات إليه الكاتب المبدع أنيس منصور وعهد اليه برآسة تحرير مجلة اكتوبر التى اصبحت المنبر الساداتي وقدمت اضافة فى عالم التبويب والاخراج الصحفى استمدت من شخصية رئيس تحريرها انيس منصور التى تختلف كل الاختلاف عن شخصية هيكل . فأنيس منصور ابن القرية المصرية . وقد دخل الكُتّاب وحفظ شطراً كبيرا من القرآن وعكف على مراجع الادب العربى ، وحفظ «صمم» شوقى ، بل إنه انتسب فى شبابه الى شعبة الاخوان المسلمين فى امبابة . ثم تتلمذ على يد العقاد ، والم بالثقافات الاوروبية ثم احكمها ومارس التدريس فى الجامعة قبل ان ينتقل الى الصحافة . ولم يدع الاطلاع على ما تخرجه المطابع أو ماتقدمه الصحف ومكنه هذا كله من الكتابة بغزارة وخصوبة وابداع ، وشرّق وغرّب وفى الوقت نفسه لم تنطمس تماماً فى نفسه اثار القرية والكتاب التى تربطه بالمشاعر الاسلامية وعندما ذكّره احد الذين يحسنون به الظن من الاخوان المسلمين ان مرفآه الاخير هو القرآن الكريم أثار ذلك شجونه ، ولمس وتراً عميقاً .. وأملا طموحاً طالما ساوره دون ان يستطيع له تحقيقاً . وهذا شيء ماكان يمكن ان يحدث لمحمد حسنين هيكل المنبت عن القرية والاسلام ، فاذا أراد معالجتها فبروح المستشرقين والمعلقين الصحفيين .

والمشكله فى انيس منصور انه بعد هذه المسيرة الطويلة الناجحة فى التأليف والصحافة اصبح يرى نفسه من «الكاملين» كما كان بعض الافراد المميزين فى المجتمع الرومانى يرون انفسهم ويؤمنون انهم فوق العقاب والحساب ، وأن لهم ان يقولوا مايشاءون . وأن على المجتمع ان يتلقى ذلك بالاعجاب حتى ولو كان «ريان يافجل» وهذا هو سر الشطط والاغراب والتجاوزات التى تنطوى عليها بعض كتابات أنيس منصور ، او سر بعض اتجاهاته المخالفة للمنطق او الاجماع ، كبعض ما كتبه عن اسرائيل ، أو تلك الكلمة الفجة التى دافع فيها عن وزير الداخلية – وتصور ان الشيخ الشعراوى لو اصبح وزيراً للداخلية لتصرف مثل زكى بدر .

وهذا لاينفى بالطبع استاذيته ، وذكاءه ، وقد كتب سلسلة من المقالات عن جمال عبد الناصر المفترى تعد مثالاً ممتازاً للهجاء فى الادب السياسى واوجعت الناصريين كما لم توجعهم مقالات اخرى ..

على ان السادات وان خص انيس منصور بحظوة خاصة فانه لم يجعله القناة

الوحيدة للاخبار ، وقرب اليه عدداً من ابرز الصحفيين منهم من اخلص له الود الى النهاية ، وكان حفياً بذكراه مثل موسى صبرى .



تصفية الاتحاد الاشتراكى :

رأينا ان عبد الناصر انما انساق الى الاشتراكية لانها كانت الوحيدة التى تقدم اليه مظلة شمولية توفر له التنظير .. والسلطة . ولما كان ذلك لايعنى بقية زملائه فى مجلس قيادة الثورة بل لعله ان يكون على حساب حريتهم فى العمل ومشاركتهم فى السلطة ، فانه لم يجد تحمسا له ، باستثناء اليساريين الذين استدرجوه تمهيداً لان يصبح «رجلهم» أو تمكينا لهم فى السلطة وتقبل عبد الناصر ذلك لحاجته الى «النظرية» وضحى فى هذا السبيل بزميليه عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين ، وهما اقدر ضابطين من ضباط الانقلاب واكثرهما نزاهة واستقلالاً . ولم يأسى عبد الناصر على هذا لان التطور الجديد اتاح له التنظير ، والسلطة ، والزعامة الفكرية ، كما فتح له ابواب العالم الاشتراكى وعالم «عدم الانحياز» ومن ثم ، فان التحول حقق لعبد الناصر ماأراده منه .

وعندما مات عبد الناصر وتولى السادات بعده – اختلف الامر ، فقد كان «الاتحاد الاشتراكى» ثوباً «فصل» على مقاس عبد الناصر وطبقاً لتصوره ، ولم يكن ليلائم بالضرورة السادات الذى وان لم يعارضه (جرياً على سياسته مع عبد الناصر) فانه لم يتحمس له وقيل إنه اقترح على عبد الناصر ان يتولى هو (اى السادات) الاتحاد الاشتراكى لتحويله الى حزب ويروى «وكنت مخلصاً فى هذا الاقتراح لسابق خبرتى بالشارع السياسى ، ولكنه تجاهل اقتراحى وقال لماذا لاتذهب الى بور سعيد لتستريح مع اسرتك بعض الوقت ، وفعلاً سافرت فى نفس اليوم على اول طائرة الى بور سعيد ، ولم افتح هذا الموضوع معه ابداً» وهذه النبذة تمثل شخصية السادات فاقتراحه هو قطعة من تاريخه السياسى الذى كان يختلف من تاريخ عبد الناصر . ولم يكد عبد الناصر يتجاهل اقتراحه ويقترح هو عليه السفر ، حتى سافر «بأول طائرة» ولم يعد يفتح معه الموضوع ابداً .

وكان بناء الاتحاد الاشتراكى ينوء بما فيه من مفارقات . وما اظهرته الهزيمة من عقم ، وقيل إن عبد الناصر فكر فى تكوين حزبين ، ولكنه استبعد الفكرة واوجد بدلاً منها «التنظيم الطليعى» ..

ولما زال عبد الناصر وآلت الى السادات كل شعارات وصولجان عبد الناصر ، كان من الطبيعى ان يعيد السادات النظر فى الاتحاد الاشتراكى. فعبد الناصر لم يصلح شيئاً من الاسباب الحقيقية لقصورة. على العكس، انه شدد فى ربطه بنفسه عندما اوجد التنظيم الطليعى من ناحية ، والأمن المركزى من ناحية اخرى - اما ماعدا هذا فقد اقتصر تأييد الاتحاد الاشتراكى على جمعية المنتفعين ودائرة الحكم فى القاهرة والمحافظات والعناصر اليسارية التى تسلقته وركبته ، اما الشعب والقيادات النقابية المنتفعة ، فانها لم تأخذ الاتحاد الاشتراكى مأخذ الجد ، أو ترى فيه تنظيماً شعبياً اصيلاً .

ولكن السادات كان حذراً ولم يسفر فى الايام الاولى عن نيته ، بل لقد استطاع ان يظهر نفسه بمظهر الخليفة الأمين على تراث عبد الناصر ولم يفعل ماينم عن نيته فى الشهور الاولى ، بل انه بعد ان اقتلع مراكز القوى فى ١٥ مايو سنه ٧١ اصدر برنامج العمل الوطنى فى ٢٣ يوليو الذى كرر فيه مانجده فى وثائق الانقلاب فى عهد عبد الناصر كما ان مبادىء الدستور الذى أشار اليه البرنامج ، انساقت مع اشارات بيان ٣٠ مارس ، ولم يتضمن جديداً ، فضلاً عن ان يكون مخالفاً لما كانت عليه مواثيق يوليو التقليدية ..

مع هذا فان السادات كان يعلم ان الاتحاد الاشتراكى طبل اجوف ، وانه تشكيل سلطوى يملك مفاتيحه كما كان يعلم بالطبع ضيق الناس بالطابع الديكتاتورى للحكم الناصرى ولهذا لم يتردد فى اصدار قانون يصفى عملية الحراسات المشبوهة كما استصدر من مجلس الشعب القانون ٣٨ لسنة ٧٢ الذى الغى فيه العزل السياسى . وفى المجال الاقتصادى اصدر القرار الجمهورى الخاص بالقانون ٦٥ لسنة ٧١ فى ٢٣ سبتمبر الذى صدر فى غيبة مجلس الامة ، وفتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية والذى تضمن العديد من المواد .. التى تخالف مواثيق يوليو .

واوكل السادات الاشراف على الاتحاد الاشتراكى الى سيد مرعى الذى بدأ عملية

التفتيح فقدم الى المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى فى ٧٢/٢/١٦ تقريراً جاء فيه .ان الاتحاد الاشتراكى يجب أن يمتص دون عقد او حساسيات افكار القوى المتحالفة وينظم الحوار فيما بينها ديمقراطياً وصولاً للاتفاق على خطوط سياسية موحدة يتم التوصل اليها خلال المناقشه الحرة التى تتم على اساسين مهمين ... مصالح ذات وزن قومى يجب ان تكون محل اتفاق ، ومنها العمل على تحرير الارض المحتلة ، واستمرار التطوير على الطريق الاشتراكى ، وتعزيز دعائم الديمقراطية ، وسيادة القانون ، ومحاربة البيروقراطية ومحو الامية ... ومصالح خاصة لكل قوى اجتماعية وانه يجب ان يـ دد أولويات لهذه المصالح الخاصة بحيث لاتتعارض مع المصالح القومية ، ولامع هذه المصالح فيما بينها» .

وشكلت لجنة لدراسة هذا التقرير فى ١٩ مارس سنة ٧٢ ولاعداد مشروع دليل للعمل السياسى .

وفى ابريل سنة ٧٤ - بعد المعركة - قدم السادات ورقة اكتوبر التى وان اجترت الكلام المعاد عن يوليو ، والميثاق والاشتراكية والاتحاد الاشتراكى الا انها دعت الى تدعيم القطاع الخاص وانتقدت عدم الوفاء باحتياجاته وعدم توفر الظروف التى تشجعه على مضاعفة نشاطه الانتاجى .. واعتذرت عنه بان «تعاقب القرارات والتصرفات المتناقضة بشأنه قد عطل فاعليته كطاقة انتاجية بصرفه الى استثمارات طفيليه او اوجد لدى اصحابه انماطا استهلاكيه مسرفة حين كانوا لايجدون سبيلاً الى استثمار مالديهم فى انتاج مستقر»

ونددت الورقة «بعقدة الخوف» من الاستثمار الاجنبى واستشهدت بفقرات من الميثاق «إن سيادة الشعب على ارضه واستعادته لمقدرات اموره تمكنه من أن يضع الحدود التى يستطيع من خلالها ان يسمح لرأس المال الاجنبى بالعمل فى بلاده ...»

وكذلك «ان شعبنا فى نظرته الواعية يعتبر ان المساعدات الاجنبية واجب على الدول السابقة فى التقدم نحو تلك التى مازالت تناضل للوصول» . وما جاء فى الميثاق من «قبول المساعدات غير المشروطة والقروض كما نقبل الاستثمار المباشر فى النواحى التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثه» وهذا بالدقة هو خطنا ...

ومدلول هذه الفقرات واضح ، ولكنها كانت تخالف فقرات اخرى جاءت فى الميثاق وتخالف المسار الذى دفعت القوى اليسارية الاتحاد الاشتراكى للسير فيه بالتجاوز لكثير مما تضمنه الميثاق . هذا كله يعود الى ان الميثاق اراد ان يكون توليفة ويجمع بين الاضداد . حتى وان لم يسميها باسمائها . معتقداً ان ذلك يعفيه من الحرج او يعينه على الحل !!

ويبدو ان السادات فى استشهاده بهذه الفقرات من الميثاق انما اراد ان يكيد «الشيوعيين» وان يرد مقدماً - على ماسيقولون .

وبالنسبة لوضع الاتحاد الاشتراكى فان الورقة اقرت مفهوم التنظيم السياسى الواحد ولكنها اكدت «ان يكون التحالف اطاراً صحيحاً للوحدة الوطنية تعبر من داخله كل قوى التحالف عن مصالحها المشروعة وعن آرائها بحيث تتضح الاتجاهات التى تحظى بتأييد الاغلبية والتى يجب ان تتبناها الدولة ، ان التنظيم السياسى يجب ان يكون بؤرة للحوار تنصهر فيها الافكار المتعارضة وتتبلور الاتجاهات التى تعبر بحق عما تريدة القاعدة الشعبية العريضة ..»

وهى الفاظ تعيد المعانى التى ابرزها سيد مرعى من قبل ، والتى توضح ان النية كانت مبيته من البداية على هذا التطوير . وان تأخيره انما كان اتباعاً لسياسة التدريج ، أو اكتساب الوقت ...

وقدمت ورقة اكتوبر الى استفتاء شعبى يوم ١٥ مايو سنة ٧٤ ونالت موافقة تزيد عن ٩٩٪ (طبعاً) ..

ودفع هذا بمجلس الشعب لان يصدر القانون ٤٣ لسنة ٧٤ والقانون ٩٤ لسنة ٧٤ الخاص بتفويض رئيس الجمهورية لمدة اربعة شهور فى اصدار قرارات لها قوة القانون فى شئون التصدير والاستيراد استثناء من القانون ٦٥ لسنة ٦٣ الذى كان يقصر التصدير والاستيراد على شركات وهيئات القطاع العام أو التى يساهم فيها القطاع العام .

وقدم القانون تنازلات عديدة - للمستثمرين الاجانب جاوزت الاحتياط الذى كان .. يجب ان يلحظ .

وفى اغسطس سنة ٧٤ قدم السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى التى دعا فيها الى اعادة النظر فى شكل التنظيم السياسى . وكرر الفقرة التى اوردناها آنفاً عن أن الاتحاد الاشتراكى يجب ان يكون بوتقه تنصهر فيها الافكار المتعارضة . واضاف «ان الاتحاد الاشتراكى الذى يمثل قوى الشعب العامل اولى به ان يأخذ باسلوب تمثيل الاتجاهات المختلفة فى قيادته حتى لايحس اتجاه له تأييد بين القواعد انه مبعد تماماً عن المشاركة فى قيادة التنظيم فيفقد شعوره بالانتماء اليه» .

وجرى حوار واسع مابين مختلف الفئات ، وتفرعت لجنه من اللجنه المركزية للاتحاد الاشتراكى كان مقررها الدكتور رفعت المحجوب . وهو استاذ جامعى نابه له طبيعة عدوانية وشخصية قوية وطموح بعيد ، وكان يعد ناصريا بارزاً لهذا ابرز التقرير الجانب الذى يؤيد ابقاء الاتحاد الاشتراكى وكان يضم قيادة اتحاد العمال التى تشرف عليها «امانة العمال فى الاتحاد الاشتراكى» ومنظمات الفلاحين والشباب والتنظيم النسائى – وكلهامرتبطة بالاتحاد الاشتراكى – التى بدلا من أن تتفهم اتجاه الريح ، أو تستغل الفرصة للظفر بكيانات مستقلة شعبية . آثرت التمسك بالاتحاد الاشتراكى المتعفن ، وخسرت فرصتها التاريخية .

مع هذا فان التقرير رغم كل الناصريين ونيول الاتحاد الاشتراكى . ماكان يستطيع ان يتجاهل المد الشعبى الحقيقى الذى ما ان سنحت له فرصة التخلص من هذا الجهاز العقيم ، الذى لم يحدث ابدا ان انتخب بالارادة الحرة او تمتع بديمقراطية . مما اكد عدم صلاحيته – حتى سالت الصحف انهاراً بالمقالات وحمل الراية المثقفون والكتاب والعناصر البورجوازية التى لم يستطع الانقلاب ان يقضى عليها وتحالف معها حلفاً تكنيكياً استغلها لفترة حتى سنحت الفرصة لتأخذ ثأرها .. ولهذا أوصى التقرير باقامة منابر تعبر عن الاتجاهات المتعددة داخل الاتحاد الاشتراكى . وفى يوليو سنة ٧٥ أصدر المؤتمر السنوى الثالث للاتحاد الاشتراكى قراراً بانشاء منابر فى الاتحاد على اساس انها منابر للرأى فى اطار الالتزام بمواثيق الثورة .

كان القرار فى مجال السياسة ، مثل قوانين الانفتاح فى مجال الاقتصاد انسحابا من الناصرية ، ونسخاً «لمواثيق الثورة» المزعومة . واصبح من الواضح ان المسار السياسى والاقتصادى يمر بمنعطف يمكن ان يعيده الى الخط الاصولى : الديمقراطيه ...

وفى يناير سنة ٧٦ عين رئيس الجمهورية لجنه لدراسة موضوع المنابر ودورها فى ذعم الديمقرطية واثر ذلك على مستقبل العمل السياسى فى مصر ، قامت بعقد عدد كبير من جلسات الاستماع وعقدت ١٦ إجتماعاً مابين ٢ فبراير و ٩ مارس ٧٦ .

وفى هذه اللجنه (التى ضمت ١٦٨ عضوا) برزت اربعة اتجاهات :

١ - اتجاه تطوير الاتحاد الاشتراكى مع اقامة منابر ثابته داخله بما يدعم فاعلية التنظيم مع التحذير من صيغة تعدد الاحزاب فى هذه المرحله وظفر بتأييد ١٣٥ عضواً .

٢ - اتجاه الابقاء على الاتحاد الاشتراكى فى صررته الراهنه مع اعطائه الفاعلية من خلال منابر رأى متحركة فى داخله وايد هذا الاتجاه ٣٤ عضواً (ابرزهم من القيادات العمالية) .

٣ - اتجاه اقامة الاحزاب السياسية وأيد هذا الاتجاه ثمانية وكان ابرزهم د . محمود القاضى ومحمد مصطفى البرادعى .

٤ - اتجاه السماح باقامة منابر داخل وخارج الاتحاد الاشتراكى وأيد هذا الاتجاه عضوان احدهما الشيخ عبد الرحمن بيصار .

وكشفت المناقشات الواسعة الكثير من الآراء المحتبسة فى الصدور . فاقترح تعديل نظام الانتخاب . واقترح تعديل المادة ٧٦ ليكون انتخاب رئيس الجمهورية مباشراً ووجه النظر الى خطورة المادة ٧٤ التى تعطى لرئيس الجمهورية سلطات واسعة فى اوقات الخطر ، كما ارتؤى تعديل المادة ١٢٧ ليكون لمجلس الشعب حق سحب الثقة من الوزارة واعمالاً لمبدأ المسئولية الوزارية ، وظهرت للمرة الاولى الدعوة لالغاء نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين والتحقيق فى قضايا التعذيب وان يكون تولى منصب المحافظ بالانتخاب ، وليس بالتعيين ، وهى اقتراحات ماكان العهد ليسمح بها لأنه لم يكن يريد ديمقراطية حقيقية ، ولكن التخلص من الصيغة القديمة وما ارتبطت به من أفكار وأشخاص .

ودار حوار عريض حول عدد المنابر ، خاصة بعد ان وصل عدد المعلن عنه الى اربعين منبراً . وفى مارس سنة ٧٦ قرر السادات السماح باقامة ثلاثة منابر

تمثل اليمين (تنظيم الاحرار الاشتراكيين) والوسط (تنظيم مصر العربى الاشتراكى) واليسار (تنظيم التجمع التقدمى الوحدوى) وخاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب صيف ذلك العام (١٩٧٦) وفى الاجتماع الاول للمجلس فى ١١ نوفمبر سنة ٧٦ اعلن رئيس الجمهورية تحويل التنظيمات السياسية الثلاثة الى احزاب وصدر قانون الاحزاب السياسية فى يونيو ١٩٧٧ .

ظهور الاحزاب :

لم يكن قانون الاحزاب عودة الى الحزبية الليبرالية القديمة ، لانه تضمن عدداً من القيود ارادت السلطة بها ان تسير الاحزاب فى مسار ٢٣ يوليو : فالمادة الرابعة تحظر تكوين الاحزاب التى كانت موجودة قبل ٢٣ يوليو سنة ٥٢ باستثناء الحزب الوطنى والحزب الاشتراكى . كما تمنع تأسيس أو استمرار اى حزب سياسى تتعارض مقوماته أو اهدافه او برامجه أو سياساته أو اساليبه فى ممارسة نشاطه مع مبادىء الشريعة الاسلامية . باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع أو مبادىء «ثورتَّى» ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و ١٥ مايو ١٩٧١ . وكذلك يشترط عدم قيام حزب يتعارض مع أحكام القانون ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى أو على اساس طبقى أو طائفى أو فئوى أو جغرافى أو على اساس التفرقة بسبب الجنس أو الاصل او الدين أو العقيدة .

وبالتالى لم يعد ممكنا اعادة تكوين اى حزب من الاحزاب التى كانت قائمة قبل الانقلاب (بما فيها حزب الوفد) أو تحول هيئة الاخوان المسلمين الى حزب أو تكوين حزب سياسى اسلامى أو قيام حزب شيوعى وكذلك قد تفسر هذه المادة على نحو يؤدى الى حظر تكوين حزب ناصرى على اعتبار ان رفع راية الناصرية يتناقض مع مبادىء «ثورة» ١٥ مايو سنة ٧١ .

وأدت التطورات الى تكوين عدد من الاحزاب هى حزب مصر العربى الاشتراكى الذى يمثل الحكومة ووكل السادات الى ممدوح سالم رآسته . وحزب الاحرار

الاشتراكيين وكان رئيسه هو مصطفى كامل . وهو من ضباط ٢٣ يوليو وأحد المناصرين للسادات وحزب العمل الاشتراكي الذى كان رئيسه السياسى والمحارب القديم ابراهيم شكرى وهو احد قيادات «مصر الفتاة» - «فيما بعد الحزب الاشتراكى» . واحد رفاق مؤسس الحزب احمد حسين واخيراً حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذى تسلل اليه الشيوعيون والناصريون واشتات اخرى من اليساريين وكان رئيسه هو خالد محى الدين - احد ضباط «قيادة الثورة» وبطل ازمة مارس سنة ٥٤ وقد تخلص منه عبد الناصر سريعاً ، ولكن لما كان فرداً من الاسرة الحاكمة الجديدة وله حصانه من العقاب فقد ترك حتى حانت الفرصة ليعود الى الساحة .

ولاسباب عديدة لايتسع لها المجال قرر السادات تكوين حزب آخر غير حزب مصر الاشتراكى العربى هو الحزب الوطنى الديمقراطى و «هرول» «بتعبير الاستاذ مصطفى امين» نواب حزب مصر الى الحزب الجديد حتى دون ان يناقشوا مبادئه ونشرت الصحف فى ٧٨/٩/٢٢ ان المكتب السياسى لحزب مصر قرر الاندماج فى الحزب الوطنى ولم يكن هذا صحيحاً على الاقل بالنسبة لبعض قيادات الحزب التى حاولت التمسك به على رأسها امين الصندوق (فريق طيار سعد الدين الشريف والسكرتيران العامان المساعدان جمال ربيع وعبد الحليم الجندى وأمين التنظيم مهندس عيسى شاهين والسكرتير العام المهندس عبد العظيم ابو العطا) ولم يغنهم موقفهم او احتجاجهم شيئا لان الحزب الجديد ورث كل شىء ، ولم يترك شيئاً للحزب القديم واختار السادات فكرى مكرم عبيد ليكون امينه العام واعضاء امانته العقيلى (رئيس نقابة النقل) وماهر محمد على وعبد الحميد رضوان ومنصور حسن وآخرين .

ولعل كفاح منصور حسن ، وهو دم جديد للنهضة بالحزب ، وماتعرض له من معوقات ، وهجوم ، وانصراف السادات عنه ، وهو الذى تبناه اولاً ، واعجب به ، وعودته (اى السادات) الى مصطفى خليل وهو احد السياسيين المحترفين المحنكين الذين يعملون للحزب وللحزب وحده يمثل لنا الضياع الحتمى لاحدى الفرص التى سنحت لاصلاح الحزب . وقد اخذ الحزب بعد ذلك شكله المقرر على ايدى سياسيين مثل مصطفى خليل ، وفؤاد محى الدين ، وهو واضع تقاليد العمل الحزبى له .

ورفعت المحجوب وكمال الشاذلى . وهم جميعاً سياسيون محترفون يُحكمون تماماً مهنتهم السياسية ويعرفون تماماً قواعد اللعبة فيها ويحكمون تماماً قبضتهم على النواب . ولا يتأثرون بأى معنى من المعانى العامة التى تخرج عن اطار الحزب . واستطاعوا بهذا التركيز ان يسيطروا على كتلة النواب والقيادات وان يكفلوا سيرها فى الخطوط المقررة .

ولا جدال فى اخلاص بعض هؤلاء لفكرتهم وعملهم لها ليل نهار ، وقد مات فؤاد محى الدين من الارهاق - فى مكتبه ، وفى احد ايام رمضان ، وكان صائماً . ومع هذا فلا جدال فى مسئوليتهم الثقيلة عن كل الاخطاء الفاحشة التى ارتكبها الحزب ، بل وعن خطأ «المسار» اصلاً .

والحزب الوطنى الديمقراطى هو الحزب الذى يدعى تمثيل «ثورة ٢٣ يوليو» رغم كل ماقضى عليه من رموزها ، ورغم اختلاف - أو حتى تضاد - سياسته فى الممارسات الاقتصادية والعلاقات الدولية عنه . وهو مع ذلك صادق فى جوهر الامر ، فما كان انقلاب ٢٣ يوليو الا «سلطة» . والحزب الوطنى الديمقراطى هو حزب ٢٣ يوليو من هذه الناحية . والى هذه الحقيقة تعود معارضته للاقتراحات الديمقراطية التى تؤثر على استئثاره بالسلطة .

وظهر من البداية ان حزب الاحرار حزب مستأنس للدرجة التى عرض عليه فى يوم ما الاندماج فى الحزب الوطنى الديمقراطى . وكان يمكن ان يتم لولا ظروف عارضة .

والاحزاب التى يمكن القول إنها تمثل معارضة حقاً هى الوفد ، والعمل ، والتجمع .

فمع ان «الوفد الجديد» اكتسب وجوده بحكم القضاء ، وكان يمكن ان يبدأ بداية جديدة ، الا انه اعتبر نفسه امتداداً لحزب الوفد فى الحقبة الليبرالية ، وظل يعيش فى عالم ٩١٩ وذكريات سعد زغلول والنحاس وهو يمثل العصبيات القليلة الباقية فى الريف المصرى وبعض المجموعات البورجوازية فى المدن وقلة من المهنيين والمثقفين . وهو يمثل جناحاً من اجنحة الليبرالية ، وكان يمكن ان يكون له دور كبير

لولا ان حزب الحكومة - الذى يظن انه الوسط - فى اعماقه - انفتاحى مهما ادعى شعارات الثورية والاشتراكية الخ ... ومن هنا فانه يتقاسم مع الوفد الكتله الليبرالية بل يستأثر بالجزء الاكبر لان ليبرالية حزب الحكومة افضل من ليبرالية حزب المعارضة (والليبرالية هنا مقصورة على النشاط الاقتصادى) كما ان حزب الوفد فوت على نفسه فرصة ان يقود المعارضة ، عندما تملكه الغرور ، ورفض قائمة مشتركة لاحزاب المعارضة، كان يمكن ان يكون أثرها كبيراً فى انتخابات ٨٧ على ماسيجىء.

أما حزب التجمع ، فانه يعيش فى ماض أكثر إيغالاً من ماضى حزب الوفد . ويمت الى عالم خارجى اكثر بعداً عن عالم مصر . وهو يضم أشتاتاً ابرز عنصر فيها هم الشيوعيون . ولاجدال فى انه يضم مجموعة من اذكى العقول ، وان «الاهالى» صحيفة الحزب هى أعلى صوت للمعارضة بين الصحف واكثرها إحكاما لموضوعات السياسة والاقتصاد ولا جدال ايضاً ان الحزب، اكثر الاحزاب معارضة ، وانه يحتفظ بخط المعارضة دائماً . ولم يكتف بمعارضة ترشيح الرئيس مبارك لمدة ثانية ، بل انه شن عليه حملة شعواء فى صحيفته ، بل واصدر كتاباً ضخماً بعنوان (لا لمبارك) مع هذا كله فلا فائدة .. لافى الحاضر ، ولافى المستقبل كما يتصور الحزب مخدوعاً بتحليلات نظرية بعيدة كل البعد عن الواقع .

ان الحزب الذى يمكن ان يقود المعارضة ، وان يمثل المقابل لحزب السلطة .. هو حزب العمل ، لان الصيغة التى تبناها صيغة الوسطية اقرب الى قلب الشعب من غيرها ، وعلى رأسه قائد قديم له ماض مشرف وخلق برأ من الانتهازية ولكن الحزب للاسف الشديد لم يستطع ان يحتفظ بالدرجة المطلوبة من الاستقلالية التى تعمق حيويته - وظلت صحيفته «الشعب» فى يد رئيس تحرير مجرد من المواهب ولايسمح مستواه الفكرى والثقافى باكثر من رآسة تحرير مجله العمال التى لا يقرأها أحد ، بما فى ذلك العمال ، وقد اصلح هذا النقص عندما عهد برآسة تحريرها الى كاتب مفكر ومثقف ، فنهض بها ، كما يشكو الحزب من قله الكفاءات والعناصر اللامعة باستثناء الدكتور محمد حلمى مراد واثنين أو ثلاثة آخرين وقد لازمه قصوره فى الحرص على الاستقلالية وتعميق الهوية حتى اللحظات الاخيرة عندما وفق للتحالف مع الاخوان . ونحن نؤمن ان هذا التحالف يحقق المصلحة

للفريقين ويفترض ان يكون دائما ومستمراً ، وليس مرحلياً او مؤقتا ، وليس وجه المصلحة هنا هو الوحدة التى هى قوة ، وان التحالف سيوجد كتلة قوية لاتستطيع الحكومة ان تهزمها أو تبتلعها أو تتجاهلها .. ولكن الاهم ان هذه العملية يمكن ان تكون نوعاً من «التطعيم» الذى ينهض بالبذرة ويحسن الثمرة ... ففى الفكر الاخوانى مايثرى برنامج العمل ، وفى برنامج العمل مايثرى الفكر الاخوانى .. ويبدو للاسف ان هذا لم يتحقق تماماً ، أو بالدرجة المطلوبة وقد ... بحثنا .. عبثاً عن كلمة «**العدل**» فى النقاط العشرة التى قدمها الحزب كبرنامج لانتخابات ١٩٨٧ فى حين ان العدل هو اكبر قسمة مشتركة مابين الفكر الاسلامى ، وفكر حزب العمل ووجدنا تركيزا على معنى **الفضيلة** وكلنا يحرص على الفضيلة ولكن دور المجتمع ، والاسرة ، والايمان الفردى فى تحقيق الفضيلة اعظم من دور الدولة ودور الحكم الذى يكون عليه ان يدخل هذا المجال بحذر ، لان كل اجراء سيثير اجراءً مضاداً ، أو يؤدى الى صور سيئة اخرى تحيف على الفضيلة ، فى حين ان العدل هو «الفضيلة» التى لايمكن الا للدولة تحقيقها. واعتقد انه كان من الممكن صياغة البرنامج فى صورة افضل لو بذل الجانبان جهداً اكبر ، ولو تفاعلا اكثر .

بظهور الاحزاب بدأ فصل جديد فى التنظيم السياسى كان على المرحلة الساداتية للانقلاب ان ترسى اصوله ، وتحيك فصوله بحيث ينتهى بها الى السلطة . ويضمن لها السيطره التى كان يكفلها الاتحاد الاشتراكى للحاكم فى المرحلة الناصرية . وان تضفى عليه فى الوقت نفسه هالة الديمقراطية والشعبية الخ .. وقد قام السادات بذلك وبدأت مرحلة «الحكم بديكتاتورية الاغلبية»

ذلك ان عشرين عاماً من الحكم المطلق كان لابد ان تهدم معظم النظم السابقة عليها والمعارضة فيها . وان تقيم العديد من التنظيمات والهيئات التى تناصرها ، وان تصطنع العديد من القيادات والشخصيات البارزة التى عملت معها من البداية ولم يعد امامها من خيار إلا ان تمضى فى الطريق الى النهاية . وأهم من هذا ان التغيير الذى جاء به السادات لم يكن لينتزع من جهاز الدولة والحكومة سلطات واختصاصات عديدة كانت تضمن لها الكفة الراجحة فى جميع الحالات مثل اجهزة الاعلام – من صحف واذاعة وتليفزيون وظلت فى ايدى الحكومة .

ولايقل عن هذا أهمية :

(أ) ان البذرة المقيته التى وضعها الحكم الناصرى بالتعذيب والارهاب لم تُستأصل . وانما انتقلت من اجهزة المخابرات العسكرية والسجن الحربى الى اجهزة وزارة الداخلية والامن المركزى – فظل الارهاب قائماً يشل الارادة الحرة والمعارضة الصادقة .

(ب) ان وزارة الداخلية راكمت خبرات لاحد لها فى عمليات التزوير والتزييف منذ اول انتخابات للانقلاب حتى المرحلة الساداتيه بحيث لم يكن ليستعصى عليها ان تحقق الفوز للحكومة ، مهما كان وضعها ضعيفا باغلبية ٩٠٪ (ان لم يكن ٩٩٪ –)

(جـ) ان السلطة ما ان تؤسس حزباً حتى يصبح «حزب الحكومة» ويملك الضر والنفع للمواطنين ولابد له ان يفوز فى اى انتخابات .

(د) ان فعالية السلطة التشريعية وقصارى مايمكن ان تصل اليه احزاب المعارضة واهية امام السلطة التنفيذية ، لان – مجلس الشعب – ليس كمجلس النواب القديم فى العهد الليبرالى – يستطيع اسقاط وزارة ، او حتى محاسبة الوزارة حساباً عسيراً عند عرض الميزانية . وقد ظلت برلمانات الانقلاب تحت رحمة الحاكم . فالبرلمان الاول الذى تكوّن فى يونيو سنة ١٩٥٧ لم يستمر لاكثر من سبعة شهور ثم حل عقب الوحدة مع سوريا وانشىء مجلس امة جديد من اعضاء مجلس الامة فى سوريا ومصر ظل قائماً لمدة احد عشر شهراً ، ثم حل . وانتخب مجلس امه جديد فى سنة ١٩٦٠ ظل قائماً حتى الانفصال ، وفى مارس ١٩٦٤ انتخب مجلس آخر ظل قائماً حتى نوفمبر ١٩٦٨ ثم انتخب مجلس امه جديد فى سنة ١٩٦٩ .

وكما لاحظ كتاب تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠ – ١٩٨١ «ويمكن استخلاص عدد كبير من الدلالات الهامة من هذه الحقائق تتمثل فى ان فترة الثلاثة عشر عاماً الممتدة من ١٩٥٧ – ١٩٧٠ قد شهدت تكوين خمسة مجالس نيابية فى مصر ، اى ان متوسط عمر المجلس عبر الفترة باكملها كان عامين وسبعة اشهر ، ولكن يلاحظ ان هذا المدى الزمنى لايعبر عن الواقع لان هناك فترات كان المجلس فيها معطلاً او غائباً تماماً مثل الفترة من حل مجلس الامة الثانى وهو المجلس المؤقت الذى نشأ عقب الوحدة السورية واستمر احد عشر شهراً الى تشكيل مجلس الامة الجديد فى عام ١٩٦٠ ، كما ان المجلس النيابى كان غائباً ايضاً فى الفترة من ١٩٦١ عقب

الانفصال السورى وحتى تشكيل المجلس الرابع فى مارس ١٩٦٤ اى قرابة ثلاثة اعوام اتخذت فيها العديد من القرارات السياسية الهامة ، وهكذا فانه باستبعاد السنوات التى كان المجلس فيها غائباً عن الساحة السياسية وهى اربعة اعوام فان متوسط عمر المجلس الواحد فى الفترة من ١٩٥٧ - ١٩٧٠ يكون ٢٢ شهراً فقط .

ويلاحظ بالنسبة للعهد الناصرى ككل (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ان المجلس التشريعى كان غائباً عن الساحة السياسة لمدة ٩ سنوات كما يلاحظ ايضاً ان اقصر فترة لبقاء البرلمان خلال العهد الناصرى بلغت سبعة اشهر وهى فترة البرلمان الاول ، بينما اطول فترة لبقاء البرلمان لم تتجاوز ثلاثة اعوام وثمانية اشهر وهى فترة البرلمان الرابع ، وجميع هذه البرلمانات تم حلها لسبب او لآخر قبل استكمال مدتها الدستورية وهو مايعتبر مؤشراً هاماً لعدم الاستقرار المؤسسى .

اما فى العهد الساداتى (١٩٧٠ - ١٩٨١) فقد شهد تكوين ثلاثة برلمانات اولها فى نوفمبر ١٩٧١ واستمر قائماً حتى اكتوبر ١٩٧٦ ، وثانيها برلمان نوفمبر ١٩٧٦ والذى استمر قائماً حتى ابريل ١٩٧٩ أما الثالث والاخير فهو الذى تكون فى يونيو ١٩٧٩ ويستخلص من ذلك انه فى العهد الساداتى والذى استمر احد عشر عاماً كان متوسط عمر البرلمان ٤٤ شهراً ، اى ثلاثة اعوام وثمانية اشهر لكل برلمان عبر الفترة باكملها فى المتوسط ، وبذلك يكون البرلمان كموسسة سياسية اكثر استقراراً فى العهد الساداتى منه فى العهد الناصرى اعتماداً على متوسط العمر الزمنى للبرلمان والذى بلغ فى العهد الناصرى عامين وسبعة اشهر فى المتوسط عبر الفترة الناصرية باكملها .»[١]

(هـ) وبعد هذا كله ، فان قانون الاحزاب تضمن القيود والضمانات التى أشرنا اليها أنفا وتحول دون ظهور معارضة تهدد الحكومة .

اعتماداً على هذه الحقائق التى كانت تعلى من يد الحاكم ، لم يتردد السادات فى ان يعلن تكوين الاحزاب ، وحريه الاحزاب القائمة فى دخول الانتخابات ، بل انه

---

(١) تجربة الديمقراطية فى مصر ٧٠ - ٨١ ص ٢٣٤ .

ايضاً أعلن رفع الرقابة على الصحف . ولم تكن هذه كلها لتخيفه لانه واثق ان الاغلبية العظمى معه . وانه يستطيع ممارسة الحكم المطلق عن طريق ديكتاتورية الاغلبية وهذا ماأكدته كل الانتخابات من انتخابات ٧٦ حتى آخر انتخابات فى عهده ١٩٧٩ ، وحتى آخر انتخابات حتى الآن (ابريل ٨٧) ففى انتخابات ٧٦ فاز مرشحو تنظيم الوسط (حزب الاشتراكى) بـ ٣١٥ مقعداً بينما حصل اليمين على ١٤ واليسار على ٥ وحصل المستقلون على ٤٦ مقعداً .

ويرى بعض الكتاب ان انتخابات سنة ٧٦ التى تمت تحت اشراف ممدوح سالم رئيس الوزراء واللواء السيد فهمى وزير الداخليةَ هى أفضل انتخابات المرحلة . وسمحت بانتخاب اقطاب المعارضة خالد محى الدين وابو العز الحريرى وقبارى عبدالله (من الماركسيين) ومن حزب الاحرار مصطفى كامل مراد ومحمد عبد الشافى . ومن المستقلين المستشار ممتاز نصار وعبد الفتاح حسن والدكتور محمود القاضى والشيخ عاشور نصر وكمال الدين حسين وفكرى الجزار وحلمى مراد وكان هؤلاء جميعاً من نجوم المعارضة ، الامر الذى أثار ضيق السادات . وتخلص المجلس من عضوية الشيخ عاشور وكمال الدين حسين ثم تخلص من المجلس بأسره فى ابريل سنة ١٩٧٩ فى اعقاب التصديق على معاهدة السلام مع اسرائيل فى ٢٥ مارس .

اما عن انتخابات ٧٩ ، فقد صورها كتاب «تجربة الديمقراطية فى مصر» فقال :

... «اسفرت نتيجة الاستفتاء الذى اجرى فى مصر فى ١٩ ابريل ١٩٧٩ عن تأييد القرارات التى سبق ان اقترحها الرئيس انور السادات باغلبية ساحقة تصل الى الاجماع (٩٩,٩٪) من اجمالى عدد المشتركين فى التصويت وفقا للبيانات الرسمية ، وقد كانت المقترحات التى أجرى عليها الاستفتاء تتمحور اساساً حول قضيتين هما ، حل مجلس الشعب المنتخب فى ١٩٧٦ واجراء انتخابات عامة جديدة فى البلاد ، واتخاذ بعض الاجراءات الاخرى ، وتأسيساً على ذلك فقد صدر قرار جمهورى فى ٢١ إبريل ١٩٧٩ بحل مجلس الشعب والدعوة الى اجراء انتخابات عامة جديدة من جولتين فى ٧ و ١٤ يونيو ١٩٧٩ . وتعتبر انتخابات ١٩٧٩ اول انتخابات حزبية تشهدها مصر منذ انهاء نظام الحكم الملكى ، حيث تنافس فى هذه الانتخابات اربعة

احزاب وهى الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب العمل الاشتراكى ، الذى نشأ رسمياً فى عام ١٩٧٨ ، وحزب الاحرار الاشتراكيين الذى تطور عن تنظيم اليمين الذى نشأ فى اطار الاتحاد الاشتراكى ، وحزب التجمع الذى تطور عن تنظيم اليسار السابق ، وقد بلغ عدد المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب فى ١٩٧٩ حوالى ١٨٥٧ مرشحا منهم ٣٦٢ مرشحاً عن الحزب الوطنى ، و ١٨٢ مرشحاً عن حزب العمل ، و ٨٧ مرشحاً عن حزب الاحرار ، و ٣٤ مرشحاً عن حزب التجمع ، و ١١٩٢ مرشحاً مستقلاً بنسبة تقدر بحوالى ١٦٥ من اجمالى عدد المرشحين ، أما عن توزيع المرشحين لصفاتهم فقد كان ٧٤٨ منهم من الفئات و ٧٥٥ عمال و ٢٢٣ من الفلاحين ، هذا بالاضافة الى المرشحات لمقاعد المراة (٣٠ مقعداً) وعددهن ١١١ مرشحة .

وقد اسفرت انتخابات ١٩٧٩ عن فوز ساحق للحزب الوطنى الديمقراطى حيث حصل الحزب على اكثر من ٩٠٪ من مقاعد البرلمان ٣٤٣ مقعداً بينما حصل حزب العمل على ٣٠ مقعداً والمستقلون على ١٠ مقاعد ، كما فاز حزب الاحرار بثلاثة مقاعد ، اما حزب التجمع فلم يتمكن من الفوز بأية مقاعد فى البرلمان .

● وفى انتخابات ٢٧ مايو ١٩٨٤ دخل فيها حزب الوفد الجديد لاول مرة ، بعد استئنافه لنشاطة الذى ظل مجمّدا من اول يونيو ١٩٧٨ حتى ٢٣ اغسطس ١٩٨٣ . وتمكن حزب الوفد وحده كحزب معارض متعاونا مع جماعة الاخوان من تخطى نسبة الـ ٨٪ التى يشترطها قانون الانتخابات المعدل لمجلس الشعب لإمكان التمثيل فى هذا المجلس ، والحصول على ١٥٪ من الأصوات الصحيحة للناخبين على مستوى الجمهورية ففازت قوائمه بحوالى ٥٨ مقعداً من مقاعد المجلس الـ ٤٤٨ . فالت اليه زعامة المعارضة الرسمية التى تولاها بجدارة المستشار ممتاز نصار عضو الحزب ونائب البدارى (أسيوط) . طوال مدة حياة هذا المجلس ، والتى انهاها الرئيس محمد حسنى مبارك بحل المجلس فى فبراير ١٩٨٧ بدعوى الاستفادة فى انتخابات المجلس الجديد من قانون الانتخاب المعدل للمرة الثانية فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٦ للمزج بين نظامى الدوائر الفردية والقوائم الحزبية النسبية المشروطة !

وفى انتخابات سنة ١٩٨٧ وهى موضوع الفصل الثانى - حصل الحزب الوطنى

الديمقراطية على ٣٤٨ (اضافة الى المقاعد العشر التى يعينها رئيس الجمهورية) وحصل تحالف العمل والاحرار والاخوان على ٦٠ مقعداً والوفد على ٣٥ نائبا . ولم يفز التجمع بشىء .



من هذا العرض للانتخابات التى بدأت فى عهد السادات واستمرت حتى الفترة الراهنة (١٩٨٨) يتضح ان فكرة «ديكتاتورية الاغلبية» كانت ، وظلت ، ناجحة . وان الإغلبية أدت المطلوب منها تماماً . فعندما طلب منها طرد نواب .. طردتهم ، وفى اشد موضوعين حساسية وأهمية . لم تطرف عين الاغلبية ، او تتردد ثانية فى الموافقة على سياسة الحكومة . فنبذ استجوابىّ التعذيب ، وقرر المجلس شكر وزير الداخلية !! وفى موضوع مد قانون الطوارىء لمدة ثلاث سنوات - مرة واحدة- لم يشذ من الاغلبية الموافقة سوى نائب. وهذه الظاهرة المفجعة لاتدين حزب الاغلبية فحسب ، ولانوابه الموافقين ابداً ، بدون اى تفكير ، ولكنها يمكن ان تدين النظام الحزبى بأسره حيث يتعارض صفة النائب كعضو فى حزب ملتزم بتنفيذ قراراته مع صفته كنائب عن الامة كلها يفترض ان يمثلها - وبوجه خاص فى مواجهة السلطة .

ويغلّب ان يكون لنظام الانتخاب بالقائمة اثره فى تعميق هيمنه الحزب على العضو بحيث لايكون للعضو أثارة من استقلال لان الحزب هو الذى جاء به الى المجلس . وتلك نقطه أصولية تستحق النظر ، فليس من الخير حرمان العضو من درجة من الاستقلال لانه بهذه الدرجة يمكن ان يفيد الحزب نفسه ويقدم اليه إضافته الخاصة . كما ان صفته كنائب حزبى يجب ان لا تَبُتَ صفته كنائب عن الامة خاصة فى القضايا القومية .

الفصـل التـاسـع عشـر

إنتخابات إبريل ١٩٨٧ وظهور المعارضة الاسلامية

ما أن أذيع تقرير هيئة المفوضين فى المحكمة الدستورية العليا ببطلان بعض مواد قانون الانتخابات الذى أجريت على أساسه إنتخابات مجلس الشعب فى ٢٧ مايو سنة ١٩٨٤ لمخالفتها للمادتين ٨ و ٤٠ من الدستور ، وكذلك الحصول على ٨٪ من الأصوات الصحيحة لتمثيل الحزب فى البرلمان وإلا حولت أصواته إلى الحزب الحاصل على الاغلبية ومنح الاصوات المتخلفة عن القاسم الانتخابى إلى حزب الاغلبية وكذلك حرمان المستقلين عن الاحزاب من الترشيح والانتخاب وتقسيم الجمهورية إلى ٤٨ دائرة وتخصيص مقاعد للمرأة، حتى قامت الحكومة بإجراء عدد من التعديلات فى محاولة لاستباق الحكم الذى لا بد وأن يكون بغير ذلك حكماً بعدم دستورية المواد المطعون فيها ، وترددت أنباء عن اتجاه الحكومة لحل المجلس . وقررت أحزاب المعارضة الخمسة (الوفد والتجمع والأحرار والعمل والأمة) أن تعقد مؤتمرا شعبياً موسعاً لدراسة الموقف يوم ٥ فبراير ٨٧، ولكن قبل ٢٤ ساعة من انعقاد هذا المؤتمر أصدر الرئيس مبارك قراراً بدعوة الناخبين للاستفتاء على حل مجلس الشعب . وقيل وقتئذ إن قرار الاستفتاء قد يكون محاولة للالتقاء بالأحزاب فى مؤتمرهم كما قد يكون إجراءً لقطع الطريق عليهم . ولكن هناك سبباً آخر لا مجال فيه للتكهن هو ضرورة إجراء إنتخابات مجلس الشعب بعد ٦٠ يوماً من اعلان نتيجة الاستفتاء وانعقاد المجلس الجديد فى موعد ملائم لمناقشة الميزانية العامة للدولة ٨٧/ ٨٨ وإصدارها فى موعدها الدستورى (قبل أول يوليو) وهذا ما يوجب إجراء الاستفتاء على الأكثر فى منتصف فبراير ليتسنى إجتماع المجلس الجديد فى منتصف إبريل ، وما يتبع الحل والانتخابات الجديدة من تشكيل وزارة جديدة تقدم الميزانية بحيث يمكن عرضها والموافقة عليها قبل أول يوليو .

ووراء هذه الأسباب « الدستورية » سبب أهم هو رغبة رئيس الجمهورية فى أن يتم ترشيحه فى الاستفتاء القادم لفترة رئاسة ثانية من مجلس شعب غير مطعون فى دستوريته وبالتالى لا يمكن الطعن فى شرعية ترشيحه .

وكانت المعارضة قد طالبت فى بيان مشترك فى ٢٤ ديسمبر سنة ٨٦ وفى إجتماعهم ليلة رأس السنة ١٩٨٦/١٢/٣١ بحل مجلس الشعب لعدم دستوريته وإجراء إنتخابات جديدة على أساس قانون الانتخابات القديم القائم على أساس الدوائر الفردية وأكدت أن حكم المحكمة الدستورية إذا صدر بعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخاب الذى تمت على أساسه فإن شرعية المجلس وكل ما صدر عنه من قرارات وقوانين تصبح قابلة للطعن .

وفى ٥ فبراير سنة ١٩٨٧ عقدت احزاب المعارضة الخمسة مؤتمرها الذى استمر أربع ساعات وحضره قرابة ١٢ ألف ووصفته مجلة الأهالى بأنه « أكبر مؤتمر جماهيرى فى مصر منذ رحيل عبد الناصر » وخطب فيه رؤساء الاحزاب الخمسة وكانت ابرز توصياته :

● إصدار قانون لالغاء قانون الانتخاب الحالى وتعديلاته والعودة إلى نظام الانتخاب الفردى بعد أن تعذر إقرار نظام صحيح للقوائم النسبية .

● تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية لتوفير ضمانات انتخابات سليمة وفى مقدمة هذه الضمانات مطابقة جداول القيد للسجل المدنى والادلاء بالأصوات بالبطاقة الشخصية أو العائلية ، والتوقيع أو البصم فى كشف الناخبين وفرض عقوبات صارمة على التدخل أو التلاعب أو التزوير فى الانتخابات وجعلها جريمة لا تسقط بالتقادم وتصل إلى الأشغال الشاقة بالنسبة للموظف العام ورفع القيود على الدعاية الانتخابية .

● إشراف هيئة مستقلة على الانتخابات وتولى السلطة القضائية إدارة العملية الانتخابية فى كافة مراحلها دون أى تدخل من أى جهة أخرى .

● تكوين حكومة محايدة خلال مرحلة الانتخابات .

● إعطاء فرص متساوية لكافة الاحزاب فى الاذاعة والتليفزيون والصحف الرسمية طوال المعركة الانتخابية .

في هذا المؤتمر قال فؤاد سراج الدين إننا نرفض ديمقراطية التفتيش والنصوص التى لا وجود لها الا على الورق وطالب بدستور جديد تضعه جمعية تأسيسية وأن يكون من حق مجلس الشعب الرقابة على الميزانية وإدخال ما يراه من تعديل عليه . وطالب مصطفى كامل مراد (الأحرار) بحق كل القوى السياسية كالاخوان المسلمين والشيوعيين والناصريين فى تكوين الاحزاب. وقال خالد محى الدين (التجمع) إن الطريق الوحيد للاستقرار هو أن يكون تداول الحكم حقاً لكل الاحزاب وليس حكراً للحزب الوطنى . وان الحكم المحلى هو بؤرة الفساد وطالب بحق الاضراب والتظاهر السلمى . ودعا أحمد الصباحى (الأمة) إلى تعميق مفاهيم الشريعة الاسلامية. وأبرز ابراهيم شكرى (العمل) نجاح المعارضة فى الدعوة لمقاطعة مجلس الشورى ودعا المعارضة للوحدة .

كما طالب المؤتمر بأن يتضمن الدستور الجديد النص على انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام الحر المباشر بين أكثر من مرشح وتخلى رئيس الجمهورية ونوابه عن انتمائهم الحزبى والغاء المادة ٧٤ من الدستور التى تزيف بها الاستفتاءات والغاء نظام المدعى الاشتراكى وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابى ليمارس إختصاصه فى الرقابة وتقرير الحق الكامل للمجلس النيابى فى تعديل الموازنة العامة للدولة دون تعليق ذلك على موافقة السلطة التنفيذية وإشراف السلطة القضائية على الانتخابات العامة والمجالس الشعبية فى كافة مراحلها ونقل إختصاص الفصل فى صحة العضوية والطعون الانتخابية لمجلسى الشعب والشورى منهما إلى السلطة القضائية وتغيير قانون مباشرة الحقوق السياسية وإنشاء جداول إنتخابات جديدة من واقع سجلات الحالة المدنية وتيسير صرف شهادات انتخابية للمواطنين المقيدة أسماؤهم فى هذه الجداول والاكتفاء ببطاقة إثبات الشخصية أو ما يحل محلها من أوراق رسمية أخرى عند الاقتراع ، على أن يكون ملزما أن يوقع الناخب أو يبصم أمام اسمه عقب الادلاء بصوته وأن تكون عقوبة التزوير فى الانتخابات جنائية لا تسقط فيها الدعوى بالتقادم .

كما نصت توصيات المؤتمر أيضا على الغاء العمل بنظام القوائم بصفة عامة نسبية كانت أم مطلقة لكافة الانتخابات البرلمانية والمحلية والعودة لنظام الانتخاب الفردى القائم على الدوائر الصغيرة التى ينتخب كل منها نائبين يكون احدهما من

العمال أو الفلاحين مع وضع التشريعات اللازمة لذلك والغاء قانون تنظيم الحراسة والاكتفاء بقانون الكسب غير المشروع والغاء قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى بعد حكم القضاء بعدم دستوريته والغاء قانون حماية القيم من العيب والغاء كل من قانون محاكم أمن الدولة والقانون ١٢٩ لعام ٥٦ الذى يحرم المواطنين من إقامة الدعوى الجنائية المباشرة على الموظف العام إلا بإذن من النيابة العامة وقانون الاشتباه وإنهاء العمل بحالة الطوارىء لرفع القيود عن حرية المواطنين بما فى ذلك حرية التعبير والاجتماع والتظاهر السلمى وتعديل قانون المحاكم العسكرية لقصر إختصاصها على العسكريين والجرائم العسكرية فقط وتعديل قانون الاحزاب بإطلاق حرية تكوينها ورفع الوصاية عنها ومنع التدخل فى شئونها والسماح لكافة الاتجاهات السياسية بالتعبير عن نفسها واتاحة المجال للشباب لممارسة حقه المشروع فى العمل السياسى داخل دور العلم بالغاء كافة التشريعات المقيدة لهذا الحق وفى مقدمتها اللائحة الطلابية الصادرة عام ١٩٧٩ وتعديل قانون سلطة الصحافة والغاء تبعية الصحف لمجلس الشورى تحقيقا لاستقلالها وضمانا لحرية القلم والتعبير .

وأرسل المرشد العام للاخوان المسلمين الاستاذ حامد ابو النصر برقية للمؤتمر طالب فيها بحرية إصدار الصحف وتشكيل الاحزاب والغاء حالة الطوارىء ، وتقصى التعذيب فى السجون ، كما أعلن تأييده لكل ما يصدره المؤتمر من قرارات بإلغاء كافة القيود المقيدة للحرية ودعا لإطلاق حرية تطبيق الشريعة .

موقف الأحزاب من الانتخابات :

لم يستجب الرئيس مبارك لشىء مما طالبت به أحزاب المعارضة ووضعها - فى الوقت الضئيل الذى حدد للعملية الانتخابية - امام الامر الواقع. ولم يكن هناك أى وهم لدى أحزاب المعارضة فى أن التعديلات التى أجرتها الحكومة فى قانون الانتخابات فى محاولة لتفادى حكم المحكمة الدستورية لم تصلح شيئا بل زادت الأمر سوءاً لأنها إنما وضعت لكى تضمن إحتكار الحزب الحاكم . وأن إمكانيات التزوير والتزييف مقننة فى قانون مباشرة الحقوق السياسية وسيطرة وزارة الداخلية على إجراء الانتخابات وقصر دور القضاء على رئاسة اللجان العامة وأن الحكومة الحزبية القائمة تفوقت على حكومة فؤاد محى الدين وحسن أبو باشا فزكى بدر وزير الداخلية

الحالى هو الذى أعلن أن ٨٢٪ من الناخبين أدلوا بأصواتهم فى انتخابات مجلس الشورى بينما لم تستطع الحكومة التى أجرت انتخابات مجلس الشعب فى مايو ٨٤ أن تدعى حضور أكثر من ٤٣٪. والاجراءات التى إتخذت تقطع بأن السلطة ستزوِّر الانتخابات مستغلة قوانين الطوارىء فضلاً عن ضيق الوقت وما تتطلبه الانتخابات من نفقات تعجز عنها أُحزاب المعارضة ولا تستطيع المعارضة كلها أن توفر مندوبين لحماية صناديق الانتخاب فى ٢٤ الف لجنة .

من أجل هذا نشأت فكرة **مقاطعة الانتخابات** وكانت الفكرة تكتسب قوة خاصة من الظرف الذى تطلب إقامة الانتخابات الا وهو تجديد مدة رئاسة الرئيس مبارك . **فلو قاطعت أحزاب المعارضة الانتخابات لما أمكن للحكومة أن تدعى أن رئيس الجمهورية منتخب من شعب مصر وإنما هو رئيس لأحد أحزابها** ولكانت المقاطعة إحتجاجاً بليغا على الرئاسة نفسها فضلا عن أن أسباب المقاطعة نفسها ستكون محل طعن بعدم شرعية ترشيح الرئيس . وبعد هذا فلن تخسر المعارضة شيئا لأن من المؤكد أن الحكومة ستزِّيف الانتخابات ولن تقدم على إصلاح جذرى وقد تعطيها بعض الوعود وقد تسمح بنجاح عدد ضئيل لا يؤثر عليها وفى الوقت نفسه يعطى المجلس الشرعية بصفته ممثلاً للمعارضة وستحس القاعدة بالخيبة والمرارة ومن هنا فإن الدخول لن يسفر الا عن فوز هـزيل يعطى الشرعية دون أن يحقق تعديلاً وقد يسفر عن هزيمة . والمقاطعة أفضل وأشرف من هذين الاحتمالين .

وقد كان هذا هو رأى فريق كبير فى حزب التجمع وفى حزب العمل ، ففى حزب التجمع أيد المقاطعة محمد سيد أحمد وصلاح عيسى وفى حزب العمل ايدها الدكتور محمد حلمى مراد . ولكن خالد محى الدين وفؤاد مرسى وأبو العز الحريرى فى حزب التجمع ، وابراهيم شكرى فى حزب العمل وفؤاد سراج الدين فى حزب الوفد رأوا المشاركة ، ولذلك تصدعت فكرة المعارضة لأن نجاحها إنما يعتمد على إجماع أحزاب المعارضة عليها الأمر الذى يجعل الحزب الحاكم يقف وحيداً .

وقد لخصت مجلة الأهالى ١٩٨٧/٢/٢٥ آراء الاجتماع الذى ضم أحزاب المعارضة لتقرر الموقف منها فقالت «إن الاجتماع تم يوم الثلاثاء ١٠ فبراير بعد مؤتمر المعارضة فى ٥ فبراير فى منزل « فؤاد سراج الدين » حضره من التجمع

« خالد محيى الدين » و « لطفى واكد » و « وجيه عباس » و « رفعت السعيد » ومن الوفد « فؤاد سراج الدين و « ابراهيم فرج » و « مصطفى شردى » ومن العمل « ابراهيم شكرى » و « أحمد مجاهد » ومن الأحرار « مصطفى كامل مراد » و « عبد الفتاح الشورىجى » ومن الأمة « أحمد الصباحى » و « عزت عطشى » .

وبدأ مصطفى كامل مراد الاجتماع مطالبا بضرورة دخول أحزاب المعارضة مجتمعة على قائمة موحدة وتكلم ابراهيم شكرى حول ضرورة وأهمية دخول القائمة الموحدة للمعارضة وقال انها قضية أساسية. وطرح « خالد محيى الدين » فكرة المقاطعة الشاملة للمعارضة للانتخابات واعترض «ابراهيم شكرى» عليها اعتراضا قاطعا إنطلاقاً من أن المقاطعة قد تؤدى إلى انهيار دستورى يعرض مستقبل الديمقراطية فى مصر إلى الخطر وأشار إلى أن بعض التيارات السياسية الأخرى تجرى مشاورات بالفعل مع الحكومة لخوض الانتخابات على قوائمها وقد تغرى المقاطعة بعض أعضاء أحزاب المعارضة بقبول الضغوط الحكومية عليهم لدخول الانتخابات على قوائم الحزب الوطنى . وقال « فؤاد سراج الدين » إنه يقبل بفكرة المقاطعة إذا ضمن مقاطعة كافة الأحزاب لها على أن تشمل المقاطعة أيضاً رفض فكرة التعيين فى المجلس وبالتالى رفض فؤاد سراج الدين المقاطعة انطلاقا من أنه إذا لم يكن هناك إجماع عليها فإنها لن تكون مجدية .

وحين انتهت المناقشات فى هذا الاجتماع الى القبول بفكرة القائمة الموحدة طرح فؤاد سراج الدين تشكيل لجنة للتنسيق باسم اللجنة الفنية ، فأصر وفد التجمع على عرض فكرة القائمة الموحدة على الامانة العامة للحزب وطالب بعدم إجتماع اللجنة الفنية قبل يوم الخميس وهو اليوم التالى لاجتماع الامانة العامة للتجمع .

وعقدت الامانة العامة للتجمع اجتماعا فى اليوم التالى لاجتماع قادة المعارضة الاربعاء الأسبق . وقد نشرت الأهالى فى عددها السابق اتجاهات المناقشة بالأمانة العامة التى أنقسمت الى ثلاثة اتجاهات يدعو أولها للمقاطعة ويطالب الثانى بالموافقة على القائمة المشتركة مع أحزاب المعارضة ويرى الثالث ضرورة خوض التجمع للمعركة بقوائمه الخاصة وانتهت المناقشة بالموافقة على خوض المعركة الانتخابية والموافقة على قبول القائمة المشتركة مع تفويض خالد محيى الدين فى متابعة

الاتصال بأحزاب المعارضة الأخرى والتنسيق لاعداد القوائم المشتركة التى تضمن تمثيل كافة القوى السياسية .

وقد تتابعت الأحداث بعد ذلك برفض الهيئة العليا للوفد لفكرة القائمة المشتركة باعتبار أنها غير قانونية وصوت لرفضها ١١ فى مقابل ٩ لتأييدها كان بينهم فؤاد سراج الدين نفسه .

وكان من المنطقى أن يرفض التجمع حضور إجتماع اللجنة الفنية لأحزاب المعارضة ، حيث لم يعد ما يبرره بعد رفض الوفد لفكرة القائمة المشتركة» انتهى .

وأصدر حزب التجمع بعد ذلك البيان التالى (الأهالى ١٩٨٧/٢/٢٥) :

ناقشت اللجنة المركزية موقف الحزب من انتخابات مجلس الشعب وبرز فى المناقشات اتجاه يدعو إلى مقاطعة الانتخابات إستنادا إلى كثير من الأسباب فى مقدمتها :

ان هذه الانتخابات ستجرى فى إطار نفس الشروط المجحفة التى جرت فيها إنتخابات ١٩٨٤ - المزورة ، ابتداء من نظام القائمة الحزبية المشروطة المطعون فى دستوريته، إلى إجراءات الانتخاب الخالية من أى ضمان بعدم التزوير والتى تسمح بتسديد الاصوات بالجملة ، وتعطى لوزير الداخلية سلطة مطلقة على كل خطوات العملية الانتخابية خاصة وان تصريحات رئيس الجمهورية الاخيرة تؤكد إصراره على عدم القيام بأى مبادرة لتهيئة ظروف افضل للانتخابات باستخدام سلطته الدستورية فى تعديل نظام الانتخاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية لكفالة دستورية نظام الانتخاب وسلامة الاجراءات ، كما أن شخص السيد زكى بدر وزير الداخلية يدفعنا الى التوجس الشديد من إحتمالات العنف الحكومى وتشجيع الاساليب التى تخرج الانتخابات عن طبيعتها كإطار لممارسة الديمقراطية .

وتؤكد الاحداث انصراف الشعب عن الانتخابات تعبيرا عن رفضه للاوضاع القائمة ويأسه منها ، ويسود الاحباط قطاعات جماهيرية واسعة بسبب التزوير المستمر للانتخابات ، واستقر فى قناعة الكثيرين أن الحكومة تحول بالتزوير دون أن يكون صندوق الانتخابات وسيلة للتغيير ، وتدفع الناس دفعا الى طرق أخرى للتغيير .

ان توقيت الانتخابات فى ابريل لا يعطينا الوقت الكافى للاستعداد .

وقد أكد أصحاب هذا الرأى أن مقاطعة التجمع للانتخابات سوف تكسبه جماهيرية أكبر وستجعله موضع إحترام الجماهير .

وبالرغم من أن الاسباب التى يستند اليها اتجاه المطالبة بمقاطعة الانتخابات هى أسباب واقعية فى جملتها ، إلا أن اللجنة المركزية ترى أن مواجهة الظروف اللاديمقراطية القائمة فى مصر لا تكون بالانسحاب من المواجهة ، وإنما بالتصدى ودعوة المواطنين إلى تحمل مسئوليتهم فى تغييرها ، فالشعوب لا تتعلم من المواقف السلبية وإنما من تجاربها تتعلم الشعوب . ان المعارك السياسية الحادة بما تشهده من تحركات جماهيرية واسعة ، ودعاية سياسية مكثفة هى أفضل مجال لاكتساب الخبرة وفرز القوى وتحديد المواقف . وليس من حقنا أن نخلى الساحة السياسية فى مصر لليمين بكل درجاته ، يصول فيها ويجول ويتقدم بأكثر من قائمة انتخابية تشيع الاضطراب والبلبلة لدى المواطنين ، وتخلط الأوراق فى أخطر عملية تزييف للوعى تعرض لها الطبقات الكادحة عندما يتقدم لها اليمين مستترا خلف اقنعة خادعة ومضللة ليس من حقنا أن نترك هذه الانتخابات بالرغم من كل سوءاتها دون أن يعلو فيها صوت اليسار بالحقيقة متوجها إلى أغلبية الشعب الكادحة يكشف الحقائق ويفضح الاباطيل، ويدعمنا فى هذا أن موقفنا السياسى والانتخابى يستند إلى العديد من عوامل القوة على عكس ما يتصور بعض الزملاء من أهمها :

● أن حل مجلس الشعب وثبوت عدم دستورية قانون الانتخابات يؤيد صحة موافقنا أثناء إنتخابات ١٩٨٤ ويدعم ثقة المواطنين فى سلامة تقديرنا للأمور . كذلك فإنه إذا هلل البعض لنتيجة الاستفتاء الأخير فإنه ينسى أن الجماهير قد قالت لبرلمان الحزب الحاكم ولممارساته ورجاله معا وليس لأى شىء آخر .

● يضاعف ازدياد حدة الأزمة الاقتصادية الاجتماعية من سخط الجماهير على الحكومة وحزبها ، كما يضاعف الفساد المنتشر فى المجتمع وفى أجهزة الحكم المحلى هذا السخط وهو ما سبق أن ركزنا عليه فى حملتنا الانتخابية السابقة وحذرنا المواطنين من أنه بدون تغيير حقيقى فإن معاناتهم ستستمر ، وأن الوعود التى يقدمها لهم مرشحو الحكومة وما تنشره الصحف القومية على لسان المسئولين مجرد رشوة

انتخابية رخيصة سوف يتنصل منها الحزب الحاكم بعد انتهاء الانتخابات . اننا نتعامل مع جماهير طحنتها الأزمة وثبت لها صحة رأينا وسنواصل الحوار معها على أرضية موائية لنا .

● ان هجوم الحكومة والحزب الحاكم على المكاسب والحقوق المستقرة للطبقات الكادحة خاصة العمال والفلاحين والشباب ، ومشروعات القوانين التى يتقدم بها الحزب الحاكم وحكومته ونوابه الى مجلس الشعب المنحل تقدم للجماهير صورة حقيقية للحزب الحاكم خاصة ما يتعلق منها بحقوق عمال القطاع العام والعلاقة الايجارية للأرض الزراعية وتعيين الخريجين وفرض رسوم إضافية فى المدارس والجامعات والتخلى عن مبدأ مجانية التعليم ومجانية العلاج والارتفاع المتوالى فى أسعار السلع الضرورية.

● ان استكمال الهيكل الاساسي للحزب الاشتراكى العربى الناصرى، وتضامن كل قوى اليسار مع التجمع فى المعركة الانتخابية يقوى جبهتنا ويساعدنا على خوض هذه الانتخابات بفعالية أكثر من عام ١٩٨٤ ، كذلك فإنه يضع الأساس لتحالف أوثق فى المجال العملى لساحة اليسار عموما .

● ان التنسيق بين أحزاب المعارضة داخل اللجان الانتخابية قد يحد من عملية تسديد الاصوات بالجملة التى يلجأ اليها الحزب الحاكم والتى يترتب عليها انخفاض نسبة ما حصل عليه من أصوات الى جملة الاصوات المشاركة فى الانتخابات .

وإستنادا إلى نقاط القوة هذه فى موقفنا السياسى والانتخابى وانطلاقا من مسئوليتنا عن مستقبل الحركة السياسية للقوى التقدمية – فإن اللجنة المركزية ترى أن موقف الحزب من انتخابات مجلس الشعب يجب أن يتم على أساس المفاضلة بين المواقف المطروحة . وما يحققه كل منها عن نتائج إيجابية أكثر من غيره . وخاصة بالنسبة لتطوير الحركة الجماهيرية وبناء جبهة اليسار وزيادة فاعلية جماهيرية التجمع . وتقرر الموافقة على إشتراك الحزب فى انتخابات مجلس الشعب بقوائم تمثل تحالف اليسار العريض ، وتدعو الحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس ، والماركسيين خارج التجمع وسائر اقسام اليسار المصرى والقوى الديمقراطية إلى المشاركة فى هذه القوائم تجسيدا لهذا التحالف ، وخوض

المعركة الانتخابية فى حركة منسقة فى إطار برنامج انتخابى مشترك تقدره كل الأطراف . وترى اللجنة المركزية أن هذا الموقف سوف يحقق النتائج التالية :

- الاستفادة من المعركة الانتخابية فى ممارسة دعاية سياسية واسعة النطاق والاتصال المكثف بالجماهير مع إمكانية تمثيل التجمع واليسار المصرى فى مجلس الشعب .

- دفع اكبر عدد من الكوادر الحزبية للارتباط بالجماهير ، والاحتكاك بها للارتباط بالجماهير ، والاحتكاك بها واكتساب خبرة التفاعل معها ونحن بهذا نقدم قياداتنا للجماهير ونزرعها فى صفوفها لتتطور فى المستقبل كقيادات شعبية .

- كسب عضوية جديدة ، وإنشاء وحدات حزبية فى مواقع جديدة فى زمن قصير نسبيا . وبذلك فإننا ننعش الحزب ونزوده بقوى جديدة، خاصة وأن شغلنا الشاغل فى هذه الفترة هو بناء التجمع كحزب جماهيرى وليس من شك فى أن المشاركة فى الانتخابات ستكون مجالا هاماً لدعم جماهيرية التجمع .

- الاستفادة من دروس الانتخابات السابقة فى تطوير قدرتنا على استيعاب العضوية الجديدة وتثقيفها وتنظيم حركتها بمجرد إنتهاء الانتخابات .

- ابراز موقف اليسار من قضايا ومشاكل المجتمع فى مواجهة دعاية اليمين .

- إكتساب خبرة عملية فى بناء التحالف اليسارى ، وإعطاء الاولوية فى نضالنا السياسى لبناء جبهة اليسار على أسس صحيحة ومن خلال العمل المشترك وهى اولوية الح عليها كثير من الزملاء فى مناقشات مؤتمرات الكادر الاخيرة .

وترى اللجنة المركزية أن نشاطنا الانتخابى يجب أن يركز على أن الاشتراكية هى مستقبل مصر ، وأنها قادرة على إخراج البلاد من أزمتها ، كما ترى اللجنة المركزية أن القضية المحورية لنشاطنا الانتخابى هى مواجهة الجماهير بمسئوليتها عن الدفاع عن حقوقها وانتزاع حرياتها وتغيير واقعها ، وأن الاولوية فى نشاطنا الانتخابى يجب أن توجه إلى الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والشباب والنساء لتعبئتهم كقوة انتخابية تصوت لنا وتحمى صناديق الانتخاب وتمنع التزوير . إن تصدى الجماهير لمنع التزوير هو خير ضمان لمستقبلها وأفضل وسيلة لحماية حقوقها ،

وبدون أن يصبح الشعب طرفا إيجابيا فى المعركة الانتخابية فلا أمل فى أى تطور ديمقراطى ولا أمل فى إنهاء الاستغلال وسياسة النهب وافقار الشعب .

وبقدر نجاحنا فى تعبئة جماهير الطبقات الكادحة حول هذه الحقائق واقناعها بها - فإننا سننجح فى تفويت فرصة تزوير الانتخابات على الحزب الحاكم وليس هناك طريق آخر سوى أن يتحمل الشعب مسئوليته . ولهذا فإننا نوجه نداءنا إلى كافة النقابات المهنية وفى مقدمتها نقابة المحامين ونقابة الصحفيين والنقابات العمالية والمنظمات الديمقراطيه ونادى القضاه بأن تضطلع بمسئوليتها التاريخية للعمل بإيجابية من أجل تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لضمان نزاهة الانتخابات وتوفير الضمانات التى أجمعت عليها أحزاب المعارضة، انتهى البيان .



ومن المعروف أن حزب الوفد خاض انتخابات ١٩٨٤ وخرج منها فائزا بـ ٥٨ مقعداً تمثل ٥٠٠ر٧٩٨ صوتا بنسبة ١٥٪ من مجموع الاصوات الصحيحة للناخبين بينما نال الحزب الوطنى ٣٩١ مقعداً تمثل ٢٧٣ر٦٥٨ر٣ بنسبة تقارب ٧٣٪ من مجموع الاصوات الصحيحة ونال حزب العمل ٣٨٥ر٣٧٢ صوتا بنسبة ٧٪ كما نال حزب التجمع ٦٧٣ر٢٢٠ صوتا بنسبة تقارب ٥٪ ونال حزب الأحرار ٧٦١ر٣٥ صوتا بنسبة حوالى ٥,٪ طبقا لبيانات وزارة الداخلية وقتئذ .

وهكذا كان حزب الوفد هو الحزب الوحيد الذى اجتاز حاجز الـ ٨٪ ويبدو أنه ظن أنه يستطيع أن يخوض المعركة مستقلاً ، وأنه فى هذه الحالة وبناء على السوابق الماضية سيتفوق على كل أحزاب المعارضة إذا قدر لها التوفيق وسيحمل لواء المعارضة وأن هذا أفضل له من أن يدخل فى قائمة مشتركة ينبهم مدى ما ظفر به كل حزب . وتصور أن أحزاب المعارضة ستكسب من الوفد وأن الوفد لن يكسب منها ، ولهذا قررت الهيئة العليا للوفد رفض فكرة القائمة المشتركة بحجة انها غير قانونية ، وهى حجة لو كانت صحيحة لكان من الافضل أن يترك للحكومة الادعاء بها وتبوء باثم ذلك وآثاره. ولكن حزب الوفد نسى أن مجموعة الاخوان التى دخلت معه وكانت من أسباب نجاحه بدأت تنسحب منه لأنها لم تجد فيه ما يحقق هدفها من الترشيح لمجلس الشعب . وأن احتمال بحثها عن حليف آخر يجب أن ينال منه

الاهتمام . لأن هذا لا يعنى خسارة الوفد فحسب ولكن ايضا فوز الحزب الذى سيتحالف معه الاخوان بما يهدد أولوية حزب الوفد .

فى النهاية غلبت شنشنة حزب الوفد عند أول بارقة ، وعاد يظن نفسه حزب الشعب والجماهير الخ .. فرفض القائمة المشتركة . وكانت الكتلتان اللتان فى ايديهما أزمة الموقف فى الحقيقة هما حزب العمل والاخوان المسلمون ، وكان وضعهما متقاربا الى حد ما ، ومن المعروف أن الاستاذ أحمد حسين الذى يعد الاب الروحى لحزب كان قد اتجه اتجاها إسلاميا صريحا وقويا وأن مبادىء الحزب وأشخاصه أيضا تضم عناصر إسلامية ، فليس هناك تعارض من ناحية المبادىء بل هناك تقارب ، وفى الوقت نفسه فقد كانت كل كتلة تمر بأزمتها ، فالاخوان لم يحمدوا للوفد تضييقه عليهم وأنه وإن كان قد أيد تطبيق الشريعة إلا أن مدى إيمانه بذلك كان محل جدل أوشك ولذلك لم يكونوا متحمسين لاعادة الكرة . أما حزب العمل فكان طافحاً بالمرارة المتأتية من عدم فوزه بنسبة الـ ٨٪ فى انتخابات ٨٤ وبالتالى عدم انتخاب أى عضو من أعضائه ، ودخول ابراهيم شكرى المجلس معيناً من قبل الرئيس مبارك . وهى واقعة لم يكن يراد لها أن تتكرر ومن هنا نشأ تقارب لم يلبث أن انتهى الى تحالف وثيق ما بين حزب العمل وجماعة الاخوان المسلمين . وأخلت هذه الواقعة بميزان القوى قبلها وغيرت كل الخريطة الانتخابية وموقع كل حزب عليها وأدت فى النهاية لفوز التحالف خاصة بعد انضمام الاحرار بأكبر قدر من الأصوات وبالتالى تزعمه المعارضة .

ويظل بعد هذا ان أحزاب المعارضة فقدت فرصتها الذهبية التى لا تعوض عندما كان تجديد رئاسة الرئيس مبارك رهناً بها ووقفا عليها . وكانت تستطيع أن تلوى ذراع الحكومة وترغمها على الغاء قانون الطوارىء وبقية القوانين (سيئة السمعة) وأن تقنع بأغلبية حقيقية وكان هذا يمكن أن يصبح بداية التغيير .

وهذه النهاية توضح لنا مدى التعقيد فى إتخاذ القرار النهائى ومدى قوة العوامل الجزئية على العوامل الرئيسية وقد كان من رأى الدكتور حلمى مراد ، أن الموقف الأمثل من جانب أحزاب المعارضة يقتضى المقاطعة الشاملة للانتخابات (الشعب ٨٧/٢/٢٤) وأن الدكتور فؤاد مرسى أعلن فى الأهالى (٢/٢٠) انه لأقرب الينا أن يصدر القرار بالمقاطعة الشاملة من جانب كل احزاب المعارضة لانتخابات مجلس

الشعب الجديد . فى الظروف الحالية ومع بقاء الأحوال على ما هى عليه فإن معركة انتخابات مجلس الشعب الجديد لن تكون بأى حال معركة إنتخابية وإنما ستكون حتماً مذبحة حقيقية للديمقراطية . وسوف تسفر عن مجلس مطعون فى شرعيته من ناحيتين الأولى ناحية القانون الذى انتخب طبقاً له والثانية من ناحية الانتخابات التى جرت وجاءت به . وستبقى بالتالى شرعية المجلس الجديد مشكوكا فيهاوسوف تعيبه المطاعن القانونية بل وأهم منها المطاعن السياسية » .

نقول مع هذا فإن فؤاد مرسى نفسه هو الذى قال « إن مشاركتنا فى الانتخابات ستحافظ على استمرار راية اليسار مرفوعة » ودعا للمشاركة فى الانتخابات لاجهاض مسعى الحكومة وأنه قد آن الاوان لحزب اليسار فى مصر أن يخترق أجهزة السلطة وأن يكون له دور فيها (الأهالى ٢/٢٥/ صفحة ١٠) كما أيد الدكتور حلمى مراد حزب العمل فى خطته الجديدة وتحالفه مع الأخوان .

قضية التحالف :

أشرنا إلى أن فشل فكرة مقاطعة الانتخابات وكذلك فشل القائمة المشتركة لكل الأحزاب أدى لكل حزب لأن يبحث عن الطريقة التى تمكنه من الفوز . فأما حزب الوفد فقد اعتقد أن ماضيه قبل الانقلاب وما قام به باعتباره ممثل المعارضة فى المجلس السابق وما أظهره ممتاز نصار رئيس المعارضة الوفدى من حنكة ومهارة ستكفل له الأغلبية وتجعله في غنى عن التحالف مع الأخوان ، فضلا عن أنه تصور أن التحالف قد يدفع الحكومة للطعن فيه وهدم كل ما بنى على أساسه ولهذا فضل الدخول منفرداً بعد ان لم يجد الحزب الذى يحالفه لاختلاف المناهج ولما وقر فى الاذهان من انتهازية العناصر الشيوعية وفى الوقت نفسه فإنه غُرَ بشعاراته وأفكاره وتصوراته فقرر الدخول منفرداً أما حزب العمل والأحرار فقد انتهى بهما المطاف الى التحالف مع الأخوان باعتبار ذلك التصرف الوحيد الذى يحقق المصلحة لكل الاطراف . وقد تصور البعض أن مثل هذا التحالف لا يمكن أن يقوم على أساس أن فكرة التحالف مطعون فى شرعيتها وأن حزب الاحرار ليبرالى وأن حزب العمل إشتراكى وفى الليبرالية والاشتراكية ما يتجافى مع الاسلام . أما مدى شرعيته فيكفى الاشارة إلى أن مثل هذا التحالف قد قام فى انتخابات ٨٤ ما بين الوفد والاخوان ،

ولم يطعن أحد فى شرعيته . ولو كان فى شرعيته مطعن لما فات الحكومة ذلك . وقد تحدث فقيه حزب الوفد الدكتور وحيد رأفت عن تجربة ترشيح النواب الاخوان على قائمة حزب الوفد سنة ١٩٨٤ فى جريدة الوفد ١٩ مارس سنة ١٩٨٧ فى مقال تحت عنوان « نظرة مستقبلية إلى مجلس الشعب القادم فقال « .... وإذا كان قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته يحظر قيام أحزاب على أسس دينية أو عقائدية ، فإن ذلك الحظر لم يحل دون وصول بعض أفراد الجماعة الى كراسى النيابة فى مجلس الشعب بقبولهم الترشيح على قوائم بعض الاحزاب السياسية المعترف بها ، وكانت التجربة الاولى فى انتخابات المجلس فى مايو ٨٤ حيث تم التفاهم بين قيادة حزب الوفد الجديد وبين مرشد جماعة الاخوان المسلمين وقتئذ المرحوم الاستاذ عمر التلمسانى على ترشيح عدد من افراد الجماعة فى الدوائر الانتخابية وبخاصة فى القاهرة والاسكندرية على قوائم حزب الوفد الجديد ونجح بالفعل ثمانية منهم بالفوز بمقاعد فى المجلس السابق الذى تم حله فى فبراير من هذا العام . وأمكنهم إسماع صوت الجماعة لأول مرة لأولى الأمر تحت قبة الصفة النيابية ، وفى ممارسة كافة حقوق العضوية البرلمانية بالكامل خلال أكثر من سنتين ونصف» فالدكتور وحيد رأفت تقبل التجربة ولم يطعن فى شرعيتها .

وفى مناسبة أخرى وجد الدكتور وحيد رأفت مخلصاً «قانونيا» من المأزق هو أن الأخوان المسلمين ليسوا حزباً فنقلت عنه مجلة مايو الحكومية ١٩٨٧/٢/٢٣ « أن الأخوان المسلمين لا يمثلون حزباً وعلى ذلك يرشحون أنفسهم مع أى حزب لأن قانون الأحزاب يرفض إنشاء أحزاب على أسس عقائدية فهم معذورون فى أن يبحثوا عمن يوصلهم إلى كرسى البرلمان .. وجدوا أن التحالف مع الوفد أفضل أيام المرشد السابق التلمسانى ودخلوا كأفراد تحت لواء الوفد واليوم يفضلون العمل والأحرار وباستطاعتهم بعد أن ينجحوا فى الانتخابات أن ينسحبوا ويصبحوا مستقلين فالمجال الآن أوسع . هناك مستقلون من البداية وهناك مستقلون فى النهاية .. وأمام الاخوان أن ينضموا لأى حزب فى الانتخابات ثم ينفصلوا عنه .

وقال د . وحيد رأفت أن الأيام ستثبت صحة ما كتبه الدكتور حلمى مراد نائب

رئيس حزب العمل فى إحدى مقالاته من أن نسبة ١٥٪ التى حصل عليها حزب الوفد فى الانتخابات الماضية هى ٧ر٥٪ وفد و ٧ر٥٪ إخوان .. وأضاف بأن الأخوان لايمنون على الوفد بشيء فقد مكنهم الوفد من الوصول إلى مجلس الشعب على أكتافه ولم يفعلوا شيئا سوى المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية وقد اختلف الوفد معهم فى ذلك فهم يتعجلون تطبيق الشريعة والوفد قال إن ذلك فى يد الحكومة .

كما أن القانونى الضليع الدكتور محمد حلمى مراد أجاز مثل هذا التحالف فى مقال فى مجلة الشعب ٨٧/٢/٢٤ تحت عنوان « قضية الانتخابات من الالف إلى الياء مطروحة أمام الشعب» وقد تبناه على أساس أصولى هو خطأ وتعسف القانون الذى اشترط نسبة ٨٪ تحكميا ودون حاجة سليمة وقانونية على أساس أنه «إذا كان من المسلم به قانونا أنه يمكن الاستفادة من الثغرات الموجودة فى صياغة القوانين ولو أدت إلى ضياع حقوق الخزانة العامة فى تشريعات الضرائب أو إلى افلات مجرم كما فى التشريعات الجنائية . فمن باب أولى يكون من الجائز والمقبول فقها وقضاء تفسير مواد القوانين ذات الصبغة السياسية التى تضعها السلطة الحاكمة على خلاف المبادىء والأصول الديمقراطية المتعارف عليها لتفادى إهدار حقوق الشعب والتلاعب بمصائره وللتخلص مما يدبر لسحق المعارضة الشريفة .

فإذا كانت المادة الخامسة مكرر المعدلة بالقانون المطعون فيه رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ تنص على أنه لا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد كما تنص المادة السادسة فقرة أولى معدلة بالقانون المذكور «وعلى المرشح فى قائمة حزبية أن يرفق مع طلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب الذى ينتمى اليه مثبتا بها ادراجه فيها » ... فإنه يكفى أن يكون اسم المرشح واردا بقائمة حزبية معينة عند الترشيح بصرف النظر عن ماضيه الحزبى بشرط ألا يكون مرشحاً لحزب آخر إذ تنص نفس المادة على أنه لا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة أكثر من مرشحى حزب واحد أما التيارات السياسية أو الفكرية أو الوطنية او الدينية الأخرى فلا حظر عليها فى النزول على قوائم أى حزب كمرشحين له .

وبناء على ذلك فإذا حاول الحزبيون فى حدود القانون أن يأتلفوا فى برنامج انتخابى موحد للاصلاح الديمقراطى واذا حاولت التيارات التى حرمت من تشكيل كيانات لها أن تدخل على قوائم حزب من الأحزاب فلا تلوم الحكومة إلا نفسها»

على أن الدكتور حلمى مراد عالج الموضوع بإفاضة واعاده إلى جذوره وأصوله وتكييفه القانونى واستشهد بالوقائع التاريخية ، بما لا يدع مقالا لقائل . فكتب فى العدد الصادر فى ١٧ مارس فى مجلة الشعب تحت عنوان الى المشككين فى سلامة التحالف بين الأحزاب :

«بالرغم من أننى كنت من المطالبين بمقاطعة أحزاب المعارضة لانتخابات مجلس الشعب حتى تتم الاستجابة لأهم الضمانات ولا أقول كل الضمانات - الكفيلة بتحقيق حيدة الانتخابات ونزاهتها ، وكان احتمال النجاح كبيراً لاهتمام السلطة الحاكمة بتوفير الشكل الديمقراطى. وكان سيعتبر ما يتم الحصول عليه من هذه الضمانات كسبا مؤكدا للشعب وللمسيرة الديمقراطية التى تعد حلاً لكافة مشاكلنا وفى مقدمتها المشكلة الاقتصادية كما أقر بهذه الحقيقة الرئيس حسنى مبارك فى بيانه الذى أصدره عقب اعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة على حل مجلس الشعب السابق .

إلا أننى لم استطع السكوت على الحملة الواسعة التى يشنها لدوافع متباينة للهجوم على قوائم حزب العمل الاشتراكى باعتبارها قوائم للتحالف بين من لم يروا الانسلاخ من الائتلاف بين قوى المعارضة بعد أن نجح فى إقامة مؤتمر عام ضخم فى الخامس من فبراير الماضى اعلنوا فيه عن مطالبهم المتعلقة بالحريات والاصلاح الدستورى والانتخابى كإطار لنظام حكم ديمقراطى صحيح ، وإدارة دفة الأمور فى البلاد بما يحقق المعالجة الشاملة لمشاكلنا فى الداخل ومواجهة التحديات لنا من الخارج .

التحالف بين الأحزاب السياسية فى الدول الديمقراطية متعارف عليه :

وبادىء ذى بدء نود أن نقرر أن الائتلاف أو التحالف بين الاحزاب السياسية ليس بدعة جديدة بل هو صورة مشروعة متعارف عليها من صور التعاون أو العمل السياسى الموحد أو الموقف المشترك ازاء حدث معين أو لتحقيق هدف عام أو خلال مرحلة محددة . ولا يعنى هذا التحالف أو الائتلاف تحقيق الاندماج الكامل بين الاحزاب المتحالفة إذ يحتفظ كل منها بكيانها واستقلالها وبحرية التصرف فيما لا يتعارض مع أغراض التحالف وأسسه .

وها نحن أولاء نشهد ائتلافا قائما بين الحزب الديمقراطى المسيحى وبين

الحزب الاشتراكى فى ايطاليا ، وحكومة ائتلافية مشكلة منهما ومن أحزاب أخرى برئاسة بنيتو كرايكسى زعيم الحزب الاشتراكى استمرت فى الحكم زهاء تسع سنوات .

كما عرفت مصر قبل الثورة ائتلافا بين أحزاب المعارضة فى عهد بعض الحكومات الوفدية ، وعرفت الجبهة الوطنية التى تضم كافة الاحزاب السياسية لمواجهة التحديات الاستعمارية .

إحكام الخناق على بعض الاحزاب لمنعها من دخول مجلس الشعب :

وإذا كان الدستور المصرى قد عدل فى عام ١٩٨٠ ليجعل نظام الحكم يستند الى تعدد الاحزاب السياسية بدلا من التنظيم السياسى الواحد المتمثل فى الاتحاد الاشتراكى ، فإنه فرض قيودا على تأسيس هذه الاحزاب وعلى نشاطها بموجب قانون نظام الاحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بحيث يمنع قيام الاحزاب السياسية على أسس دينية ، ويشترط موافقة لجنة ادارية مشكلة اغلبيتها من وزراء ينتمون إلى الحزب الحاكم وبرئاسة رئيس مجلس الشورى الذى ينتمى اليه كذلك للترخيص بقيام أى حزب جديد ... وأعطيت هذه اللجنة سلطة وقف نشاط الاحزاب وطلب حلها من محكمة خاصة مؤلف نصفها من رجال القضاء والنصف الآخر من شخصيات عامة يختارهم وزير العدل ..

وأمتدت هذه القيود المفروضة على الاحزاب السياسية إلى إسلوب الانتخابات العامة ، فتقرر نظام القوائم الحزبية مع الاغلبية المطلقة بالنسبة لمجلس الشورى والمجالس المحلية ، ونظام القوائم الحزبية مع التمثيل النسبى المشروط بضرورة الحصول على ثمانية فى المائة من مجموع الاصوات على مستوى الجمهورية حتى يمكن دخول الفائزين من قوائم حزب معين الى مجلس الشعب ..

وهى نسبة عالية إذا قورنت بالنسب الموجودة فى بلاد أخرى لم تبلغ الامية فيها نفس الدرجة من الانتشار كما فى مصر .

وقد استرعى الاستاذ أحمد بهاء الدين فى يومياته بجريدة الأهرام فى اليوم الثامن

من الشهر الجارى – الانظار إلى حقيقة مثيرة وهى أن كرايكسى رئيس وزراء ايطاليا الذى قدم استقالته وقتئذ نال حزبه – الحزب الاشتراكى الايطالى – فى آخر الانتخابات ٩٪ من مجموع اصوات الناخبين فى ايطاليا .. وعلق على ذلك قائلا : بهذه النسبة ٩٪ جاء من الحزب الاشتراكى رئيس الجمهورية السابق برتينى حتى توفى . وجاء منه كرايكسى الذى رأس الوزارة لاطول مدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. ولو نال حزب لدينا أقل من ٨٪ ولو بصوت واحد ، يحرم من أن يكون له مقعد واحد فى البرلمان !؟ .. وأنهى كلمته بأنه يعتقد أنه من الانصاف أن تهبط نسبة الـ ٨٪ عندنا إلى ٥٪ ، ويمكن لرئيس الجمهورية استعمال حقه الدستورى فى هذا التعديل حتى يجعل الوضع السياسى أقل توتراً .

ولعل هذه الملاحظة والتعليق عليها من كاتب محايد غير حزبى تؤكد أن هذه النسبة المفروضة كقيد على تمثيل الاحزاب داخل مجلس الشعب حتى ولو فاز بعض مرشحيها فى دوائر معينة – وهو ما يجعلهم فى وضع أسوأ من المرشحين المستقلين .. يعتبر منافيا لمبدأ التعدد الحزبى المنصوص عليه فى المادة الخامسة المعدلة من الدستور ، ويعرقل دخول ممثلى الاحزاب المختلفة الى مجلس الشعب بدلا من تيسير دخولها لاثراء الحياة السياسية بتعدد عرض وجهات النظر المختلفة داخل البرلمان وخاصة أن الاحزاب لدينا ليست من الكثرة بحيث يخشى أن تؤدى إلى تفتت الاصوات تحت قبة المجلس .

فإذا أضفنا الى هذه القيود التشريعية المتعلقة بنشأة الاحزاب ونشاطها ، والعقبات الموضوعة على طريق وصولها الى مقاعد مجلس الشعب . أن الاجهزة الادارية تتدخل فى سير العملية الانتخابية ، وأن اللجنة العامة للانتخاب المنوط بها تحديد النسبة التى حصلت عليها كل قائمة حزبية على مستوى الجمهورية لا يرأسها عضو من السلطة القضائية وإنما أحد مساعدى وزير الداخلية ، وإن كان يشترك فيها أحد اعضاء الهيئة القضائية بدرجة رئيس محكمة ابتدائية على الأقل (المادة ٢٤ فقرة أخيرة من قانون تنظيم ممارسة الحقوق السياسية وهو وضع غير كريم بالنسبة لرجل القضاء فى مثل هذا الوضع بعد إحالة مشروع القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ المعدل للقانون المذكور إلى لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشعب – فإن الاحزاب تكون معذورة إذ أساءت الظن ، ورأت – دفاعاً عن النفس وافلاتا من القيود والعراقيل

الموضوعة لها - أن تعمل على اتخاذ كافة السبل المشروعة لعدم الوقوع فيها . ففكرت فى التحالف بين بعضها البعض لتضيف ما تحصل عليه من أصوات الى ما تحصل عليه تيارات أخرى متحالفة معها لكى تجتاز عقبة الثمانية فى المائة الموضوعة خصيصا - مع سوء القصد والترصد - للتحكم فى دخولها أو عدم دخولها الى مجلسى الشعب ، وهو ما يعتبر انحرافا بالتشريع لأنه لا يقصد به الصالح العام .

هل يريد المشككون فى قوائم التحالف أن تلتزم أحزاب المعارضة بما يرغب فيه الحزب الحاكم .. دخول كل حزب منها منفردا بل متحارباً مع الحزب الاخر حتى يسهل له تحقيق مقصده من ذبح المعارضة وإدخال الاعداد التى يريدها بالذات لمجرد الحفاظ على الديكور الديمقراطى باسم احترام المعانى الظاهرة للنصوص القانونية ؟!

ان مهمة المفسر القانونى الذى يستوحى القواعد الاصولية السليمة للقانون لا يمكن أن تؤدى به إلى الالتزام بالتفسير الذى يطالب به هؤلاء المشككون لأنهم يريدون أن يحقق غرض المشرع المنحرف وهذه ليست .. مهمتنا .. بل إن الفاظ النصوص نفسها خانته بحيث خرجت قابلة للتأويل كما سنبين ذلك حالا .. فلم يعد إذن هناك مجال لينحرف المفسرون من رجال القانون مع القصد السيىء لواضع تلك النصوص بل يجب رده إلى نحره .. وحتى إذا فرض واحكم هذا المشرع النصوص من حيث الصياغة اللفظية بحيث لم يعد من الممكن الفكاك منها الى المبادىء الاصولية الواجبة الاحترام . فإنه يتعين تلمس السبيل للطعن فيها لعدم الدستورية أو يكون على المواطن تجنب الوقوع تحت طائلتها ..

وفى بريطانيا يقولون : القانون الفاسد يصبح قانونا صالحا فى يد القاضى الصالح ، والقانون الصالح يصبح قانونا فاسدا فى يد القاضى الفاسد .

فلنتق الله - نحن كرجال فقه وقانون - عند اعطاء الفتوى بالرأى فى قوانين الحريات والتشريعات السياسية ، ولنلتزم بالاصول القويمة للحريات العامة وحقوق الانسان وقواعد الاخلاق والمبادىء الروحية التى نادت بها الاديان السماوية فهى الاساس والقاعدة لكل تشريع سليم ، وهى الملاذ فى تفسير ما يغلق علينا من مفاهيم مقحمة فى قوانين يراد بها تكبيل المجتمع بالحديد والنار .

قانون مجلس الشعب لا يشترط عضوية الحزب للقيد على قوائمه :

فالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ لم يشترط أن يكون المدرجون على قائمة مرشحى الحزب من أعضائه بل كل ما اشترطه فى المادة الخامسة مكرر هو أن يكون لكل حزب قائمة خاصة ، وأنه لا يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة غير مرشحى حزب واحد .

إذ أن كل ما طلبه القانون الا تشمل القائمة الحزبية الا على مرشحى الحزب صاحب القائمة دون أن ينص على أن يكون هؤلاء المرشحون من أعضاء الحزب المسجلين فى سجلات اعضائه وفقاً لنظامه الداخلى أو قانون الاحزاب .

كما أن هذا القانون لم يطالب المرشح على قائمة حزبية بأن يقدم شهادة تثبت عضويته فيه بل ان كل ما طلبه منه فى هذا الشأن أن يرفق مع طلب الترشيح صورة معتمدة من قائمة الحزب مثبتا إدراجه بها .

وعلى ذلك فإن إنسحاب بعض أعضاء حزب الاحرار وانضمامهم إلى حزب العمل وترشيح انفسهم على قوائمه بقصد تعضيد حزب العمل وتأييده فى المعركة الانتخابية ، ونزولهم على قوائمه كمرشحين لحزب العمل لا يعتبر مخالفا لأى نص قانونى إذ أن النص يحول فقط دون وجود مرشحين لأكثر من حزب واحد فى قائمة واحدة .. ولكنه لا يحول دون الانضمام إلى حزب آخر لتعضيده وتمكينه من الفوز متخطيا عقبة الثمانية فى المائة من مجموع الاصوات تحقيقا لأهداف سياسية مشتركة فى صالح الديمقراطية ولخدمة البلاد .

الاخوان المسلمون ليسوا حزبا ، منعهم من الترشيح يعتبر عزلا سياسيا :

ان الاخوان المسلمين لا يمثلون حزبا سياسيا ، وانتماؤهم السابق لجماعة الاخوان المسلمين لا يحول بينهم وبين مزاولة حقوقهم السياسية المقررة لسائر المواطنين والا كنا نحكم عليهم بالعزل السياسى .

ولكل منهم بطبيعة الحال أن يختار الحزب الذى يشعر بالاقتراب منه عقليا

وجدانيا .. وليس عليه فى ذلك من ضير ما دام أنه لا يجوز - وفق قانون الاحزاب السياسية - تكوين أحزاب سياسية على أساس دينى ولا تتريب على حزب العمل فى أن يقبل بين صفوفه وعلى قوائمه الانتخابية أسماء مواطنين من الاخوان المسلمين طالما ارتضوا العمل معه وفق البرنامج الانتخابى المتفق عليه والمعلن على جماهير الناخبين .

وقد سبق أن شارك بعض المرشحين من جماعة الاخوان المسلمين التى سبق حلها فى قوائم حزب الوفد الجديد فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ ، وتم الاعتراف بها قانونا ، وخاضوا بها الانتخابات ، فلمٌ العودة الى المماحكة والتشكيك فى صحة اشتراكهم فى القوائم الحزبية إذا ما انضم بعضهم إلى قوائم حزب العمل ؟!

ليس فى الأمر خدعة أو صورية وإنما تحالف برنامج انتخابى موحد :

وأخيرا فإن محاولات التشكيك تشتد حيث يساور الخصوم والحاقدين والغاضبين الاحساس بما تلقاه قوائم حزب العمل من تأييد بين الناخبين فيخرج بعض الخصوم عن حدود اللياقة ، ويعمد الحاقدون إلى إستخدام التعبيرات والتشبيهات غير المهذبة ، ويلوى الغاضبون الحقائق .

فعندما يستعدى البعض السلطة والاحزاب والمرشحين للطعن فى قوائم حزب العمل باعتبارهم قوائم تضم مرشحى أكثر من حزب واحد ينسون أن القانون لم يعط حق الاعتراض الا على إدراج اسم مرشح أو صفته ولكن لا يجوز الاعتراض على قائمة بأكملها بعد استلامها .. فضلا عما نكرناه سابقا عما يتطلبه القانون بالنسبة للمدرجين بالقائمة الحزبية، ويهبط البعض إلى حد وصف التحالف الانتخابى من بعض الاتجاهات السياسية بأنه تأجير قائمة الحزب مفروشة للآخرين ، وياليت يتم التآلف بين جميع الاحزاب والتيارات السياسية حول مبادىء وحلول محددة بدلا من أن نتمنى الفرقة واستمرار الاختلافات .

ويعتبر البعض أن هذه القوائم المتآلفة خدعة للشعب وصورية لأنها لا تعبر عن الحقيقة ، وهو قول بعيد كل البعد عن الحقيقة فإن قوائم حزب العمل تعلن أنها تشمل

من انضموا اليها من الاخوان المسلمين وحزب الاحرار على أساس برنامج انتخابى موحد .. فأين الخديعة ، وأين الصورية ؟

ويزعم البعض أنه حريص على حزب العمل وان هذا التحالف سيؤدى الى ضياعه وفقدان كيانه ... ويمكن التساؤل عن سبب عدم تحقق هذه المخاوف بعد التحالف السابق بين الوفد والاخوان المسلمين .. ولماذا لا يخشى الاخوان والاحرار على أنفسهم من هذا الذوبان ؟... ان الاندماج الكامل بين الاحزاب او التيارات السياسية لا يمكن أن يتم الا نتيجة التفاهم المتبادل والاقتناع التام بين الاحزاب المعنية فليطمئن الحانون على مستقبل حزب العمل ، ولا يعتبر البعض أن عدم وضعهم بالقوائم فى الترتيب الذى يرغبون فيه هو نهاية المطاف أو أن قبول حزب العمل لذلك يعتبر بمثابة اطلاق الرصاص على نفسه لا سمح الله » . انتهى مقال الدكتور حلمى مراد.

فالدكتور حلمى مراد فى هذا المقال المسهب اعاد الطعنة التى وجهها المشرع الى الاخوان الى نحر المشرع نفسه . فإذا كان قد حال بينهم وبين ممارسة الحقوق السياسية كهيئة ، فإنه بالطبع ترك لهم حرية ممارسة هذا الحق كأفراد وهذا هو ما يمارسونه الآن .

هذا من ناحية الشرعة القانونية ، وهناك بعد بُعد جديد قد لايفهمه أولا يسيغه « عَبَدَةَ النصوص » هذا البُعد هو أن إرادة الشعب هى أسمى قانون وانها أسمى من الدستور نفسه . وأن أى تعبير حقيقى لهذه الارادة ينال مصداقية أكثر من أى قانون أو دستور .

ولكننا قلما نجد من يتسم بالشجاعة ومن يكون فى مكانة تسمح له برفع هذا التحدى وقد عبر الاستاذ فتحى رضوان عن هذا المعنى . بصرف النظر عما قاده اليه إجتهاده المستخلص منه – فى مقال بعنوان « نعم سنسقط الدستور ونغير شكل الدولة ... فى ظل الدستور والقانون » (صوت العرب ١٢/٤/١٩٨٧) .

ومن ناحية أخرى فمن الواضح ان فى الاسلام مبادىء تتفق مع الليبرالية ، وأخرى تتفق مع الاشتراكية ، لأن الاسلام اوسع منهما وهو لا يدين بظهوره لمُنَظِّر . ولا لظرف خاص يتأثر بتطورات سياسية معينة أو بظروف خاصة للانتاج وهى كلها

العوامل التى تحكمت فى الظهور السياسى لليبرالية والاشتراكية فى المجتمعات الاوروبية . والتى ينقلها أصحابها نقلاً أعمى دون ملاحظة للتطورات التاريخية فى اوروبا نفسها فضلاً عن الاختلافات الجسيمة فى المجتمع المصرى عن المجتمع الاوروبى . ومعنى هذا ان هناك نقاطاً يمكن أن تتلاقى عليها المجموعات الثلاثة للتحالف . الأحرار - والعمل - والاخوان .

وعمليا فمن الواضح أن حزب العمل الاشتراكى كان قد تبنى منذ أيامه الأولى شعار «الله أكبر» فهو يتفق فى هذا مع الاخوان حتى وإن اردفها بجملة «ويحيا الشعب» بينما اردفها الاخوان «ولله الحمد» ثم تأثر فى السنوات الاخيرة بدفع الصحوة الاسلامية وجذب تيارها عدداً من العناصر النابهة والسباقة والتى لا يشك أحد فى إخلاصها وفى علاقتها الوثيقة بالحزب وقد رضى هذا الاتجاه وباركه الاستاذ ابراهيم شكرى والدكتور محمد حلمى مراد ، والاستاذ عادل حسين الذى اعتبر هو نفسه ابرز رموز هذا الاتجاه . فالتقارب كان موجوداً فى الماضى ، وقد تجدد فى الحاضر .

ولا ينفى هذا وجود بعض الخلافات بينهما . بل أن هذا الخلاف يمكن أن يثبت التقارب ، وأنه مما يحدث بين الاخوة الأشقاء .

وبالنسبة للأحرار ، فيجب أن لا ننسى أن حزب الاحرار قد أصدر من سنه ١٩٨٢ مجلة «النور» التى تعد من أكثر الصحف الاسلامية تمسكاً ، وما كان يمكنه أن يصدرها لو لا أنها تمثل تياراً فى الحزب .

الأحزاب تصيد فى الماء العكر :

على أن هذا كله لم يكن من شأنه أن يثنى الاحزاب وكتابها عن إثارة الاعتراضات ومحاولة إثارة الفرقة وتعكير صفاء التحالف وأحياء بعض الخصومات القديمة . وتولى كِبْرَ هذا الصحف الحكومية ، وصحيفة التجمع التى يسيطر على تحريرها الماركسيون «الاهالى» وكذلك صحيفة «صوت العرب» التى تنطق بمن يسمونهم «الناصريين » وبرزت فى هذا المجال جريدة الجمهورية التى بعثت فى العدد الصادر فى ١٩ مارس صفحة قديمة من الخلافات ما بين الاخوان وأحمد حسين فى الأربعينات . وعادت فى ٢٦ مارس فلخصت كتاباً أصدره أحد أعضاء النظام الخاص

للأخوان مع مقدمة جاء فيها « أصبح أعداء الأمس حلفاء اليوم ركب الاخوان المسلمون حزب العمل الاشتراكى فى الانتخابات الحالية ليوصلهم إلى مقاعد مجلس الشعب . وثائق ووقائع تاريخ الاخوان مع حزب مصر الفتاة وهو الأصل التاريخى لحزب العمل الاشتراكى تكشف أن علاقة الاثنين فى الماضى كانت بتبادل عمليات التجسس والمتفجرات بين بعضها البعض الخ ...

ومرة ثالثة فى ٤/٢ قبل أربعة أيام من ميعاد إجراء الانتخابات نشرت مقالاً تحت عنوان «الاخوان المسلمون كفروا أم أسلمت الاحزاب» وهو مقال فى ركاكة المحاولات السابقة للجريدة ويقوم على اقتباس بعض كلمات الامام الشهيد فى التحذير من الحزبية والدعوة الى الوحدة . والاستشهاد باراء صالح سريه ويوسف البدرى ، فضلاً عن كلمة أخرى بعنوان « الاخوان والاحزاب والائتلاف » بقلم كاتب محسوب على الاتجاه الاسلامى تصب فى المجرى نفسه .

وحاول أحد الكتاب فى صوت العرب (١٩٨٧/٣/٢٩) أن يفلسف التحالف مع الاخوان والوفد وأن يبنيه على أساس من الوحدة الايديولوجية . وأن كلاً من الاخوان والوفد يحارب الاشتراكية ويؤيد القطاع الخاص الخ .. وحاول أن يبرر انفصال الاخوان عن الوفد وتحالفهم مع العمل ذى الاتجاه الاشتراكى والبعيد عن الوفد بأن ذلك يعود الى أن الاخوان يرفضون أن يذوبوا فى أى هيئة أخرى . وأنهم على العكس يحاولون إحتواء من يتحالف معهم واوردت أن فؤاد محى الدين رئيس الوزراء سنة ١٩٨٤ استشار مصطفى مرعى فى تحالف الاخوان مع الوفد فقال هذا إنه زواج شرير ، وان من الممكن ايقافه بالدستور أو القانون وأن فؤاد محى الدين رد قائلا «لا .. اننا نريد أن نتركه يمر ، حتى يدمر كل منهما الآخر» والشىء المؤكد الذى يستخلصه القارىء أن المقال .. ومصطفى مرعى وفؤاد محيى الدين جميعا يصدرون عن منطلق ذاتى لا يعرف الموضوعية .

وكتب صلاح الدين حافظ فى جريدة الاهرام فى ٣/٢٥ تحت عنوان « أحزاب بلا برامج » ...

يبقى أن نتعرض للتحالف الثلاثى ، الذى نشأ فجأة ولهدف محدد ومؤقت ، هو عبور حاجز نسبة الـ ٨٪ .. وبالتالى فهو يحمل فى بنائه المؤقت كل بذور هدمه فيما بعد .. فبقدر ما فيه من اتفاق وقتى فيه من تناقض أكيد .

ونحسب أن لجماعة الاخوان المسلمين ، برنامجهم وحركتهم المنظمة ، وتأثيرهم فى الشارع بحكم دعوتهم الدينية ، فضلا عن قدراتهم المالية المتدفقة ، الأمر الذى ساعدهم على ركوب التحالف بدقة أكثر مما فعلوا مع الوفد فى الانتخابات الماضية .. ورغم الخلافات الفكرية والسياسية التى تعصف بفريقى التحالف الآخرين - العمل والأحرار - إلا أن فرصة التحالف فى عبور الحاجز والوصول إلى المجلس النيابى الجديد ، كبيرة ، ليس بسبب وضوح - أو وجود - برنامج سياسى مقنع ، ولكن لأن تنظيم الاخوان يعمل بكل ثقله ، فى استقطاب رجل الشارع البسيط باسم الاسلام .. فها هو شعار الحملة الانتخابية يقول : ان الاسلام هو الحل » .

وكتب ابراهيم سعده فى أخبار اليوم يقول إن حزب العمل تنازل عن ٩٩٪ من أهدافه ، كما تساءلت إحدى محررات «الأهالى» ماذا بقى من حزب العمل فى برنامج التحالف الثلاثى (الأهالى ١٩٨٧/٣/٢٥) .

ورد عادل حسين رئيس تحرير مجلة الشعب فى افتتاحية العدد الصادر فى ١٩٨٧/٣/٣١ بأن البرنامج الذى أثار غضب هؤلاء يمثل تحالفاً لأطراف عدة ، ولا يعبر عن حزب العمل نفسه وطبيعى أن يراعى ذلك فى البرنامج فنتذكر ما اتفقنا عليه وما نحن بصدد التعاون من أجله ونستبعد ما اختلفنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً ويستطرد الاستاذ عادل : ما الغريب فى هذا يا أصحاب الاهالى ؟ أليست هذه ابجديات العمل السياسى وما يسمى بالاتفاق على الحد الأدنى المشترك من أجل إقامة جبهة تجمع أطرافا متباينة» . ويبدو أن الاستاذ عادل نسى طبيعة الماركسيين ومزاجهم الذى لا يقبل صرفاً ولا عدلاً ولا يسمح بمنطق «ويعذر بعضنا بعضاً فيما نختلف فيه» كما نسى الف باء السياسة الماركسية فى إهالة الاتهامات على الخصم بالحق وبالباطل .

وأشار الاستاذ عادل حسين إلى أن الموقف من ٢٣ يوليو حتى وإن اختلف لا يؤثر على رؤية تحديات المستقبل لأن تحليل ما حدث فى الخمسينات والستينات مهمة الاكاديميين وان هذه النقطة التى تصورها معظم المحللين العقبة الكؤود أمام التحالف تم تجاوزها بكل نجاح» ونبه الأهالى إلى الاختلاف ما بين برنامجهم سنة ١٩٨٤ الذى كان برغم قصور العبارات أفضل من التجاهل اليوم .

وقد يكون أهم من هذه « المشاغبات » التى كانت إعلانا عن غيظ أصحابها وحيرتهم ازاء التحالف وعجزهم عن نقده على أسس موضوعية أن ظهر فى حزب العمل نفسه من يضيق بالتحالف . ومن يرفضه وتطلب الأمر أن يفصل الحزب ثلاثة من أعضائه البارزين ودعى هؤلاء الأعضاء إلى مؤتمر صحفى ، لم يشهده إلا القليل ونعوا على رئيس الحزب ديكتاتوريته وتحيزه .

وقالوا إنهم ليسوا ضد الاخوان ، او حتى التحالف . ولكن حول شروط الاخوان للتحالف « وقال أحدهم إن الاخوان فرضوا شروطهم بتهديد العودة إلى حزب الوفد الذى لم تنقطع بعد خطوطه معهم ، وأن ابراهيم شكرى خرج - بعد إجتماع مع الاخوان لم يدم سوى خمسة دقائق ، وهو يقول « على بركة الله » وتبادلوا العناق وقراءة الفاتحة ! دون أن يستطيع أحد أن يعمل شيئا. وقال الآخر إن نتيجة الصفقة أن الحزب لم يكسب سوى ١٢ نائبا فى المجلس الجديد .. استقال أحدهم بمجرد إعلان النتيجة وانضم للحزب الوطنى وأثنان من التيار الاسلامى بينما ظفر الاخوان بنصيب الاسد إذ حصلوا على ٤٥ مقعداً . وهكذا بكل اسف لم يعد هناك حزب عمل . وحتى قبل إعلان النتيجة الغيت كلمة الاشتراكى من لافتات الحزب (المصور ، أسرار صفقة التحالف يكشفها المفصولون من حزب العمل - العدد الصادر فى ١٩٨٧/٤/٢٢ ص ١٠ - ١١ » .

وهذا الكلام حتى عندما يؤخذ على علاته ، فإنه يوضح أن حزب العمل وجد نفسه فى موقف صعب ولم يكن هناك بد من قبول شروط الاخوان التى لم تكن بالشدة التى ادعاها الاعضاء المفصولون وقد قبل الاخوان طواعية أن يكون الاستاذ ابراهيم شكرى هو رئيس المعارضة ، والاخوان بعد فى تحالفهم أكثر التزاماً بآداب الاسلام وما يوجبه من وفاء بالعهود وعدل فى الحكم وقد كان خيراً للمفصولين أن يظلوا فى الحزب ليحافظوا على قوته ، وليمثلوا وجهة نظرهم فيه ، بدلا من المعارضة غير السليمة التى أدت الى فصلهم .

سير المعركة :

أستعدت كل الأحزاب بقوة لدخول المعركة الانتخابيه وشاهدت البلاد طوال شهر فبراير ومارس والاسبوع الأول من ابريل المظاهر المألوفة فى الانتخابات بصورة تتسم

بالحيوية والحماسة . فالحزب الوطنى أحس لأول مرة بمنافسة جماهيرية قوية وحزب الوفد تنبه إلى عزلته وحاجته الشديدة إلى تركيز كل قواه فى الدوائر ذات « العصبية » الوفدية ، وكان لا بد «للتجمع» أن يزيد من نبرة اثارته حتى يمكن أن يتميز وسط هذه القوى التى تفوقه عدداً وعُدة . وكانت المجموعة المطمئنة الى قوتها هى التحالف . فرغم كل « تشنيعات » الصحف الحكومية ودعايات التجمع والناصريين فإن جبهة التحالف كانت متماسكة ، وكانت مؤمنة بقضيتها ولديها - بفضل الاخوان - أجهزة تنظيمية دقيقة ومتشعبة فى القرى والكفور كما هى فى أحياء المدن . وقد أثار حفيظة كل الجهات الاخرى توفيقها فى شعار انتخابى تتحقق فيه كل مقومات الشعار الناجح ، فارتفعت الرايات والملصقات تحمل وتعلن أن « الاسلام هو الحل » فوجهت اليه كل المدافع الثقيلة من الصحافة كما قام افراد من الحزب الوطنى ومن بعض أجهزة الدولة بتمزيق اللافتات أو طمس الملصقات فى جنح الظلام .

وفى الوقت نفسه فإن أجهزة الدولة استعدت لممارسة وظيفتها الانتخابية التى ظلت تقوم بها من أيام الانقلاب وظهور نتائج انتخابات « الثلاث تسعات » ورفضت الحكومة بإصرار كل ما طالبت به المعارضة من ضمانات ، وتندر وزير الداخلية « هل نستورد وزارة من استراليا مثلاً لتشرف على الانتخابات » ورفضت حتى مطلب أن يوقع الناخب بإمضائه عند استلامه استمارة الترشيح على كشف معد لذلك ويثبت رقم بطاقته الشخصية أو العائلية حيث أن من أبرز وسائل التزوير استخدام بطاقات الذين لم يحضروا. وهم يعادلون ، وقد يفوقون من يحضرون .

وكانت المشكلة الحقيقية أمام أحزاب المعارضة هى كيف يمكن أن تتصدى لأساليب التزييف والتزوير التى أحكمتها أجهزة وزارة الداخلية . وهذا واضح من أن أبرز ما عرضته الصحافة هو الحديث عن هذه المحاولات مثل شراء ذمم بعض المرشحين بمختلف المغريات والقيود التى فرضها وزير الداخلية على الدعاية الانتخابية ومحاولة الحيلولة دون عقد جمعية عمومية طارئة بنادى القضاء للمطالبة بما سبق أن نادى به من إشراف كامل على اللجان الانتخابية وزيادة عدد المرشحين للدوائر الفردية ليزداد عدد مندوبيهم فى اللجان وتحديد مواعيد الانتخاب مع مواعيد الامتحانات وتقييد حق احزاب المعارضة فى إستخدام التلفزيون أو الاذاعة .

ونشرت مجلة الأهالى فى صدر الصفحة الأولى فى العدد الصادر فى ١٩٨٧/٢/١٨، افتتاحية تحت عنوان «المزورون ١٩٨٧» وجاء فيها :

وجه الرئيس مبارك ، عقب إصدار قراره بحل مجلس الشعب ، بيانا إلى المواطنين .. ركز فيه على أهمية أن يكون مجلس الشعب القادم معبرا تعبيرا صحيحا ونزيها عن ارادة الملايين وأن تتسع دائرة المشاركة فى البناء الديمقراطى السليم ، وأن يتاح لكل المواطنين حزبيين أو مستقلين أن يمارسوا حقهم فى النيابة عن الشعب .

ورغم الترحيب بهذه الدعوة والتأييد لها ، إلا أن الرأى العام ونحن جزء منه يدرك أن هناك تناقضا بين ما قاله الرئيس مساء الأحد وبين كثير من الحقائق التى يعيشها كل مهتم بالسياسة ، بل كل مواطن بسيط .

فالمواطنون الذين رحبوا بحل مجلس الشعب ، الذى كان مجلسا مزورا لا يعبر عن مصالحهم ، على يقين أن انتخابات ٦ ابريل ١٩٨٧ ستكون انتخابات مزورة فتراث الحزب الوطنى منذ عام ١٩٧٩ وحتى انتخابات مجلس الشورى الأخيرة، ونجومه التى لعبت وما زالت الدور الأول فى العمليات الانتخابية زكى بدر وأحمد سلامة ويوسف والى وعبد الأحد جمال الدين .. لا تحظى بأى ثقة نتيجة لكل التجارب السابقة .

وزاد هذا اليقين حدثان متتاليات ...

الأول .. التصريحات التى أدلى بها الرئيس مبارك أمام لجنة الاستفتاء يوم الخميس الماضى .. ورفض فيها الضمانات الاولية التى طلبتها أحزاب المعارضة ، والخاصة بمطابقة جداول القيد مع السجل المدنى والتصويت بالبطاقة الشخصية ، والتوقيع أو البصم أمام أسم الناخب عند التصويت ، وتغليظ العقوبة على التزوير .. الخ .. رفض فكرة الحكومة المحايدة وقارن بين مصر والديمقراطيات الغربية ثم تحدث عن انتخابات ٢٧ مايو ٨٤ باعتبارها انتخابات نزيهة .

فالمواطنون لم يفهموا رفض الرئيس لضمانات التصويت التى لا يختلف عليها اثنان ، الا أنه نية مبيتة لتزوير مؤكد قادم ... ولم يقبلوا رفض فكرة الحكومة المحايدة والمقارنة فى ذلك بالغرب ، لأنها مقارنة تقفز على الواقع ، ويتجاهل أن مصر لم

تعرف فى ظل تعدد النظام الحزبى (قبل الثورة وبعد عام ٧٦) انتخابات حرة الا فى مرات نادرة ، وأن الحكومة القائمة احترفت التزوير ، وزاد الطين بلة ذلك الحديث عن نزاهة انتخابات ١٩٨٤ التى يؤمن الجميع أنها نموذج فذ للتزوير .

والثانى : نتائج الاستفتاء التى أعلنها زكى بدر يوم السبت الماضى فأى انسان عاقل رشيد يعلم أنها غير صحيحة فلم يذهب إلى صناديق الاستفتاء أكثر من ١٠٪ أى مليون مواطن وبضعة آلاف .. فإذا بوزير الداخلية ، الذى سيجرى انتخابات مجلس الشعب يقول لنا إن ١١ مليونا و ٨٣٧٤ مصريا أدلوا بأصواتهم ، أى كل المصريين المقيدين فى جداول الانتخابات والموجودين داخل الحدود ، بما فيهم المرضى والموتى والمجندين ...

«هل ستكون هذه الانتخابات القادمة عيدا للديمقراطية أم مذبحة لها ؟ .

كيف يمكن أن تجرى معركة انتخابية كبرى لمجلس الشعب فى غضون شهرين أى ستين يوما فقط ، لا تسمح الحكومة فى الأيام العشرين الأول منها بأى دعاية انتخابية ؟ وكيف يمكن أن يتهيأ لكل حزب سياسى أن يعد قوائمه الانتخابية ويقدمها للحكومة خلال أقل من عشرة أيام ؟ وكيف يستطيع مرشح فردى مستقل - أو حتى حزبى - أن يطوف بدائرة انتخابية مساحتها الادارية محافظة بأكملها وسكانها لا يقل عددهم عن مليون نسمة ؟ وكم يتكلف فى سبيل ذلك ؟

ان قصر الفترة المتاحة والتكلفة الباهظة المتوقعة لمعركة انتخابية على مستوى الجمهورية، تنذر بأن تجعل مصير الانتخابات المقبلة بأيدى الحكومة وحدها كان هذا صحيحا إلى حد كبير من قبل وصار الآن أكثر صحة» .

قد يقول قائل : «وأين مندوبو الاحزاب» والرد على ذلك أنه فى بعض القرى لا يمكن مندوبو الاحزاب من المعارضة من دخول اللجان أصلا » .

وكتب الوفد (١٩٨٧/٣/١٢) تقريراً عن تزوير الانتخابات وقواعدها تضمن:

(١) تسويد البطاقات (٢) استبدال الصناديق أو حرقها

(٣) كشوف ناخبين مزيفة لمرشحى المعارضة (٤) استغلال أصوات السيدات والأميين فى التصويت أكثر من مرة. (٥) تسليم التذاكر الانتخابية للحزب الحاكم وقالت ان المحافظين ومديرى الأمن يتلقون التعليمات والعمد والمشايخ ينفذونها بالاشارة .

ويلور الدكتور وحيد رأفت مخاوف وتوقعات المعارضة فى مقال مسهب نشر فى مجلة الوفد ١٩٨٧/٣/١٢ تحت عنوان « لماذا نُشكك فى الانتخابات المقبلة » جاء فيه :

● بدأت الصحف المسماة « بالقومية » تنفخ فى أبواقها وتدق طبولها معلنة بدء المعركة الانتخابية بعد إغلاق باب الترشيحات فى السادس من مارس لتجديد مجلس الشعب فى انتخابات ابريل القادم بموجب نفس القانون الانتخابى رقم ١٩٨٣/١١٤ المرفوض شعبيا ، وعلى أساس نفس نظام القوائم الحزبية النسبية المشروطة ، معه بعض التعديلات التى أدخلت عليه على عجل فى ديسمبر الماضى لتلافى عدد من العيوب الدستورية التى كشف عنها تقرير هيئة مفوضى الدولة لدى المحكمة الدستورية العليا فى الطعن المنظور حاليا أمامها لعدم دستورية أكثر من نص فى القانون المذكور . ورغم التعديلات المشار اليها فمازالت هناك شبهات تحوم حول القانون المعدل رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، الذى كنا قد التمسنا من المسئولين رده ثانية إلى مجلس الشعب لاعادة النظر فيه بصورة متأنية ، قطعا للشك باليقين ، وتجنبا للتردى فى المزيد من هذه الطعون الدستورية ! ولكن هيهات أن يستجيب المسئولون لأصوات المعارضة ، ولو كانت على صواب !

● وتبدى الصحف « القومية » - المنحازة دوما إلى جانب الحكومة - تعجبها من تشكيك أحزاب المعارضة فى نزاهة وسلامة الانتخابات المقبلة رغم تصريح كبار المسئولين أنها سوف تكون نظيفة ونزيهة ، ونسى كتاب هذه الصحف القول المأثور : « لا يُلدغ مؤمن من جحر مرتين » أما شعبنا الطيب فقد خُدع مراراً ! واخرها كان بمناسبة انتخابات مايو ١٩٨٤ التى افرزت مجلس الشعب المنحل ، ولذلك لم يعد الشعب يصدق تلك الوعود المعسولة حول نزاهة الانتخابات ونظافتها وحيدتها إلى آخر هذه المعزوفة المتكررة التى سئمنا سماعها قبل كل انتخابات عامة ، سواء تلك

التى كانت تُجريها أحزاب الاقلية قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، أو تلك التى شهدتها البلاد بعد ذلك التاريخ لانتخاب أعضاء مجلس الأمة أو مجلس الشعب ، ربما بإستثناء انتخابات أكتوبر ١٩٧٦ التى أجراها رئيس مجلس الوزراء السيد ممدوح سالم فى عهد المرحوم الرئيس السادات ، وسقط فيها أقطاب من الاتحاد الاشتراكى . بينما فاز عدد من خارج هذا التنظيم الشمولى ، فكان ذلك إيذانا بزواله وتحويل « المنابر » التى ابتدعها الرئيس السادات ، إلى أحزاب سياسية فى نوفمبر ١٩٧٦، وبدأت مسيرة الديمقراطية مرحلة جديدة مازلنا نعيشها ! بين مد وجزر ، وأمل ويأس ، وإيمان بأنه لن يصح فى النهاية الا الصحيح .

● وترى صحف الحكومة فى تشكيك أحزاب المعارضة « سلفا » فى سلامة الانتخابات المقبلة وحيدتها ، علامة على الضعف ازاء المأزق الكبير الذى يواجه تلك الاحزاب فى المعركة الانتخابية التى بدأت ، والنتائج النهائية المنتظرة ! فالكاتب ابراهيم سعده مثلا ، فى مقاله المنشور فى « أخبار اليوم » عدد السبت ٧ مارس وتحت عنوان « مأزق أحزاب الاقلية » يختتم هذا المقال مؤكدا على « أن التشكيك فى نزاهة الانتخابات من جانب أحزاب المعارضة ، كان منتظرا ومتوقعا ، هكذا تعودنا فى كل الانتخابات السابقة ، سواء قبل ثورة ٢٣ يوليو أو بعدها ! ولكن غير المنتظر وغير المتوقع هو أن يبدأ التشكيك وإطلاق الاتهام بالتزوير قبل بداية المعركة ، وليس فى أعقابها ! موقف غريب لم أكن اتمناه لأحزاب الاقلية » !

● والغريب فى نظرى هو موقف هؤلاء الكتاب فى صحافة السلطة ! فماذا يريدون منا بعد أن رفضت الحكومة معظم الضمانات التى طلبتها أحزاب المعارضة لتأكيد نزاهة الانتخابات ، وحياد الحكومة فيها ، بل وبعد أن رفضت الاستماع الى صوت الشعب الذى يطالب بالعودة الى نظام الانتخاب الفردى فى الدوائر الصغيرة ، بدلا من الزج بنا فى نظام القوائم الذى نكبنا به فى بداية الثمانينات بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى والمجالس الشعبية المحلية ، وفى منتصفها تقريبا بالنسبة لمجلس الشعب ! هذا النظام المعقد أصلا ، والذى زاده القانون السيىء رقم ١٩٨٣/١١٤ فى شأن مجلس الشعب تعقيداً على تعقيده . وضاعف من هذا التعقيد عندنا فى مصر تخصيص نصف المقاعد النيابية للعمال والفلاحين ، وضرورة مراعاة ذلك عند ترتيب أسماء المرشحين بالقوائم المقدمة من الأحزاب ، بحيث يبدأ بمرشح من الفئات ثم

بمرشح من العمال أو الفلاحين ، أو العكس وهكذا بهذا الترتيب على طول هذه القوائم ، مما أعجز بعض الأحزاب عن استكمال هذه النسبة ، بتلك الصورة فى بعض قوائمها ، فعمدت الى ملئها بأى مرشح من الفئات أو من العمال او الفلاحين ، دون مراعاة الكفاية أو الصلاحية للنيابة فى هؤلاء المرشحين ! وأدى ذلك إلى هبوط مستوى التمثيل النيابى عما كان عليه فى الماضى ، رغم أن النيابة عن الشعب أو الأمة فى الدول المتقدمة أصبحت شبه حرفة تتطلب فى المشتغلين بها ، حدا أدنى من الخبرة أو الثقافة ، وليس فقط معرفة القراءة أو الكتابة ! .

● ونعود الى هؤلاء الذين ينتقدون المعارضة للتشكيك سلفا فى الانتخابات القادمة ، لكى نسألهم : هل يتوقعون منا الانتظار حتى تزور الانتخابات وتشوه ارادة الناخبين ، ثم نرفع أصواتنا بالشكوى من هذه الجرائم ، فلا يهتم بهذه الشكوى أحد من المسئولين ، كما حدث فى انتخابات مايو ١٩٨٤ ، والتى زورت وشوهت على أوسع نطاق ! بينما تسقط الدعاوى الجزائية والمدنية فى الجرائم الانتخابية بمضى ستة شهور من يوم اعلان نتائج الانتخابات أو من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق ، كما أن العقوبات على هذه الجرائم الانتخابية لينة أكثر مما ينبغى ! فعقوبة من يُدان بخطف صناديق الانتخابات أو تغييرها أو العبث بأوراقها ، قد لا تجاوز الحبس لمدة ستة أشهر ! ولقد طالبت أحزاب المعارضة بتشديد هذه العقوبات . وبالنص على عدم سقوط الدعوى العمومية أو المدنية المتعلقة بها بالتقادم ! ولكن أحداً لم يستجب لهذا المطلب العادل !

● ولقد ابرزت أحزاب المعارضة فى بياناتها وصحفها ومؤتمراتها مأساة العملية الانتخابية فى مايو ١٩٨٤ من تزييف وتشويه لارادة الناخبين ! مما أثار ثائرة أحزاب المعارضة ودفعها الى تقديم الشكاوى لأولى الأمر ! فما الذى تم ؟ لا شىء ! ثم ما هى الاصلاحات التى أتخذت لتجنب تكرار مثل ذلك مستقبلا ؟ لا شىء بل على العكس أكد السيد رئيس الجمهورية - ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى - فى بعض تصريحاته « أن ٢٧ مايو ١٩٨٤ سيبقى علامة مضيئة على طريق إصرارنا على الحياة الديمقراطية وعيدا للارادة المصرية » وأن « الشعب قال كلمته فى هذه الانتخابات .. حرة من كل قيد ، خالصة من أى ضغط ، بريئة من كل غش أو تزييف » !! ولأننا عشنا هذه التجربة عن كثب ، فإن إثبات التدخل والتزييف فى تلك

العملية الانتخابية لا يحتاج إلى جهد أو الى مزيد من دليل ! ولكن هناك للأسف من أقطاب الحزب الحاكم من يوحى إلى رئيس الجمهورية بعكس ذلك ، وهو فى الوقت نفسه رئيس هذا الحزب الوطنى الديمقراطى ، ولا يتصور الكذب فيما يؤكده له اقطاب حزبه الذين يستفيدون من هذا التزوير وينقلون اليه الحقائق مزيفة أو فى القليل مخففة ! وهذه هى مشكلتنا اليوم وأمس ! ولذلك طالبنا ومازلنا نطالب بأن يخلع رئيس الجمهورية ثوب الانتماء الحزبى بمجرد أدائه اليمين الدستورية كرئيس للدولة . ليكون خالصا للمصريين جميعا بلا تمييز ، وخالصا للحقيقة كلها بلا تمويه أو تزوير ..!» انتهى مقال الدكتور وحيد رأفت .

ونشرت الاهالى فى عدد ٢٥ فبراير سنة ٨٧ « مانشت » بعرض الصفحة « التجمع يناشد القضاة احموا نزاهة الانتخابات » بينما كان الموضوع الرئيسى « الحكومة بدأت التزوير بالتلاعب في جداول الانتخابات » وفيما بين هذين - نشرت رسماً كاريكاتيرياً للرسام حجازى يمثل مدير الانتخابات وفى يده كرباج وأمامه « كمبيوتر » وزارة الداخلية وهو يصيح به «افهم » مجلس الشعب اللى فات كنا عايزين «نحله » لكن مجلس الشعب اللى جاى عايزين « نربطه » .

وأكد الاستاذ أحمد ابو الفتح فى مجلة الوفد (٢/٢٦) أن الرئيس مبارك لو تخلى عن رئاسة الحزب الوطنى الديمقراطى لما ظفر الحزب بنسبة الـ ٨٪ التى تؤهله لدخول المجلس .

وفى ٢١ مارس تصدر الصفحة الأولى من مجلة الشعب «مانشت» (ارهاب الحكومة يتصاعد ضد مرشحى التحالف) ويتضمن الخبر صوراً من ارهاب دعاة التحالف باعتقال بعضهم وتمزيق اللافتات والتحرش ببعض المجتمعين لافتعال صدام الخ ...

وعمدت الحكومة الى وسائل لجذب الأصوات منها منح علاوة غلاء لكل العاملين وأصحاب المعاشات قبل الانتخابات . ومنها تمويل دعاية حزب الحكومة من صناديق الخدمات بالمحافظات وذكرت الأهالى أن تعليمات قد ارسلت الى المحافظين بضرورة توفير مبلغ ما بين ٢٠٠ الف الى ٥٠٠ ألف جنيه لكل مرشح حكومى من أموال صندوق الخدمات لتمويل المعركة الانتخابية وذكرت الجريدة أن ذلك سيكلف ١٥٠٠ مليون جنيه (الأهالى ص ١ - ١١ مارس سنة ١٩٨٧) .

وبدأت الأهالى حملتها ، الكاريكاتيرية التى يقوم برسمها الرسام حجازى ففى ١١ مارس نشر على مربع بعرض «اربعة عواميد» الاعلان التالى ايها الناخب صوتك «امانة» عندنا فى السجلات . سنضعه باسمك في صندوق الانتخابات فلا ترهق نفسك وتخرج من البيت لتمارس حقك الانتخابى ، وبعد ذلك عدد من الصور تمثل المتاعب التى قد يواجهها الناخب وفى النهاية «مع تحيات ادارة رفع المعاناة عن الجماهير بوزارة الأغلبية ، بالاضافة الى صفحة كاملة بعنوان «المضحكاتية» وهى «منبر مفتوح لكل مواطن يريد أن يسخر من الحالة الكرب التى نعيشها . وكان من ابرز بنودها أخبار النائب الحكومى الاستاذ « بيلوبيف » .

وتقصت مجلة الوفد ١٩٨٧/٣/٢٦ سيرة وتصرفات بعض مرشحى الحزب الوطنى ممن وصفتهم «البلطجية على قائمة الحزب الوطنى» واستغلالهم للنفوذ .. وفرضهم للاتاوات وجمعهم ما بين المناصب والمرتبات الخ ... وتحدثت صوت العرب ١٩٨٧/٣/٢٩ عن «الحوت فى القليوبية والديناصور فى بورسعيد والرجل الأخضر في الاسماعيلية وأبو الهول فى دمياط !» وعن «تطبيع وتهريب عملة» فى القاهرة و «مزورون ومختلسون» فى الجيزة و «ابطال التشريد والاستيلاء على الأراضى فى كفر الشيخ وختمت كلامها «كل الاتهامات الواردة فى هذا التحقيق ضد مرشحى الحزب الوطنى موثقة لدينا بالأسماء والوقائع والمستندات لمن يريد الاطلاع» .

وتحدثت صحيفة الاحرار (١٩٨٧/٣/٣٠) عن اعتراف وزير الداخلية بأن الانتخابات تزور من ٣٠ سنة. وجاء فى الخبر الذى نشر فى صدر الصفحة الأولى «اعترف زكى بدر فى لقاءاته السرية التى يعقدها كل يوم مع رجال الشرطة لملاحقة حركة الدعاية الانتخابية لقيادات التحالف بأن الانتخابات تزور فى مصر منذ ٣٠ عاما وأن تزوير الانتخابات ليس جديدا فلماذا اللوم يصب على زكى بدر حتى قبل بدء الانتخابات ؟

واستنكر الوزير اتهام المعارضة له بالتزوير قبل بدء الانتخابات، وقال اننى أرفض الحوار مع أصحاب الجلاليب بعد أن تبين أنه غير مفيد مع جماعات مشكوك فى مصادر تمويلهم .

وجدد الوزير تهديداته للجماعات الاسلامية .

وقال إننى سوف أقف لهم بالمرصاد لأنهم لا يقدرون عواقب ما يفعلون .»

وفى أول ابريل وضعت الاهالى فى الصفحة التاسعة مقابلة ما بين برنامج الحزب الوطنى وبرنامج التجمع فبرنامج الحكومة يقوم على دولة الانفتاح التى تعفى تجار العملة والمخدرات ومستوردى لحم القطط والكلاب واللبن الملوث من الضرائب ، وتصر على تعويض العجز فى الميزانية العامة من الدعم المقرر للفقراء . الغلاء يخنق "الناس بوحشية والأجور تتدهور . والشباب عاجز عن الحصول على شقة ، العلاج أصبح استثماراً واستغلالاً ، خريجو الجامعة والعائدون من الأقطار العربية يعانون من البطالة .

وفى مقابل هذا فإن برنامج التجمع هو قتل الفقر وتحميل الانفتاحيين لا الفقراء عبء الأزمة الاقتصادية والغاء الاعفاءات الضريبية والجمركية للانفتاحيين وجعل الحد الادنى للأجور مائة جنيه شهرياً ورفع الأجور والمعاشات بنسبة ارتفاع الاسعار وحق العمال فى الاضراب لمواجهة الاستغلال ، وسكن للايجار لا يزيد عن ربع دخل الأسرة ، وفى الصفحة نفسها « المحمودية تستقبل يوسف والى : لا فراولة ولا أناناس عايزين قمح لكل الناس» وخصصت الصفحة الأخيرة بأكملها لثلاثة مستطيلات يتضمن كل منها كاريكاتير عن «الست نزيهة المسئولة عن نزاهة الانتخابات » بريشة الرسام القدير حجازى يصورها المستطيل الأخير «ساكنة لوحدها فى شقة مفروشة لكن سمعتها زى الفل من وزارة الداخلية للبيت ومن البيت لوزارة الداخلية» .

فى مقابل هذا نشرت الأحرار (١٩٨٧/٣/٣٠) ريبورتاجا غطى الصفحة الرابعة عن «مؤتمرات التحالف خلال اسبوع : اقبال جماهيرى منقطع النظير ويحمل المانشتات العريضة «هذه الصحوة الاسلامية تمتد الى العالم كله » فى شبين الكوم خمسة آلاف يهتفون : « عائد عائد يا إسلام ، سائد سائد بالقرآن !» وتحدثت عن منع سلطات الامن المرشد العام للاخوان المسلمين عن حضور مؤتمر بالاسكندرية وفى شربين «الله أكبر جل جلاله شكرى جه هل هلاله » وتحدثت الى المفسدين فى الأرض بالدقهلية وانحرافات الحزب الحاكم التى وصلت الى النيابة .

ووصلت حماسة صحف المعارضة أوجها يوم الانتخابات (٦ ابريل)

فتصدر صحيفة الأهالى مانشت باللون الأحمر «نحن رجال الساعة وحزب المستقبل» [كانت الساعة هى الشعار الانتخابى لحزب التجمع] وتضمن العدد هجوماً شديداً على صحيفة الشعب وحزب العمل . فعلى الصفحة الاولى وتحت المانشت الرئيسى جاء « أصحاب صحيفة الشعب يتخلون عن الاشتراكية وينحازون ضد العمال والفلاحين «تقرير رسمى حول اتجاهات الرأى العام فى الانتخابات. الحزب الحاكم يحصل على ٣٥٪ فقط من الأصوات . الاخوان ليسوا قوة انتخابية . وموقف الوفد ثابت. التجمع يحتل المركز الأول والثانى فى ١٤ دائرة وسيجاوز نسبة الـ ٨٪.» «لا لقتلة الاطفال لا لتجار اللبن الملوث» مؤتمر صحفى لقيادات حزب العمل تكشف اسرار التحالف الثلاثى» وتضمنت الصفحة الثانية مقالاً زائفاً ضد حزب العمل وموجها إلى أصحاب جريدة الشعب وهو هجوم شديد على رئيس الحزب يتسم بقدر كبير من السفه والتطاول كما تضمن المؤتمر الصحفى المزعوم لقيادات من حزب العمل الذى أوردته الصفحة الأولى «ان الاخوان المسلمين فى مصر يفتقدون النضج السياسى وغير ديمقراطيين وانهم استولوا على حزب العمل باسلوب النشل والخطف» بالاضافة إلى إدعاءات عديدة عن استئثار الاخوان ومن الواضح أن الحزب قد قسم معارضته ما بين حزب الحكومة .. والاخوان . ولعله عُنِّى بهدم الاخوان ... حتى لو كان هذا على حساب بقاء الحكومة . وهو فى هذا يصدر عن منطق حزبى لأن من الخير له أن تظل حكومة الحزب الوطنى «الملوثة» والتى يصب عليها جام اتهاماته .. من ان تقوم حكومة اخوانية طاهرة لا يستطيع أن يتهمها. ويمكن أن تتصدى له . وتضمن العدد – كعادة الاهالى – عدداً كبيراً من اللوحات الكاريكاتيرية المتقنة غطت نصف الصفحة الرابعة ونصف الصفحة الخامسة بينما غطت أخبار المؤتمرات الحزبية الصفحتين السادسة والسابعة وكان من أطر ف ما أوردته صورة وزيرة الشئون الاجتماعية وهى فى مسجد الأزهر وقد غطت رأسها بطرحة .. ورفعت يديها للدعاء .. وصورة أخرى لها هى فى زيارة الشيخ محمد متولى الشعراوى . وقد أوردت الأهالى هذه الصورة تحت عنوان «الوزيرة فى حى الباطنية » أما الصفحة الأخيرة فقد جاءت «تحفة» صحفية ونمطاً ممتازاً فى الاخراج الصحفى الذى يستهدف تحميل الصفحة بأكبر قدر من المادة والمعلومة والتأثير. دون أن يوجد ذلك مللاً أو يبعث ضيقاً إذ تضمنت الصفحة قرابة ثمان لوحات كاريكاتيرية

و ١١ كلمة كتب كل منها أحد كبار الكتاب وتتضمن تأييداً للحزب - حتى من غير أعضاء التجمع ممن دعوا إلى حرية تمثيل كل التيارات . مثل منى مكرم عبيد (الوفد) ومصطفى أمين ونجيب محفوظ وجلال الحمامصي . ويمكن أن تدرس هذه الصفحة لطلبة الصحافة كمثال لمقدرة الاخراج الصحفى ، وإن لم يشفع كل هذا للحزب أو يغنه شيئاً أو يحل دون سقوطه الشنيع وإخفاقه في الحصول على مقعد واحد .

نتيجة الانتخابات والتعقيب عليها :

وفى النهاية جاءت النتيجة ، واعلن وزير الداخلية كما جاء فى الأهرام ١٩٨٧/٤/١١ أنه مع عدم الاخلال بنسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين . ووفقا للنتائج النهائية حصل الحزب الوطنى على ٣٣٩ مقعداً منها ٣٠٩ مقاعد بالقوائم و ٣٠ بالدوائر الفردية ، كما حصل تحالف العمل على ٦٠ مقعداً منها ٥٦ بالقوائم و ٤ بالدوائر الفردية ، وحصل حزب الوفد على ٣٥ مقعداً من مرشحى القوائم ، ولم يفز واحد من مرشحيه فى الدوائر الفردية .

وأعلن السيد زكى بدر وزير الداخلية أن ارتفاع نسبة تمثيل المعارضة فى الانتخابات دليل على نزاهتها وحيدتها ، وأن الاجهزة التى تولت مسئولية إجرائها ، كانت على أعلى مستوى من الامانة والنزاهة والايجابية فى أداء هذه المسئولية القومية ، إذ جرت الانتخابات على مشهد من الجماهير ، وتابعتها أجهزة الاعلام المحلية والعالمية .. وأكد الوزير أن نتيجة الانتخابات علامة مضيئة على طريق التطور الديمقراطى .

وقال وزير الداخلية إن جملة المقيدين بجداول الانتخاب على مستوى الجمهورية ولهم حق مباشرة الحقوق السياسية ١٤ مليونا و ٣٢٤ الفا و ١٦٢ ناخبا .

- جملة الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم ٧ ملايين و ٢٢٧ الفا و ٤٦٧ ناخبا .
- جملة الأصوات الصحيحة ٦ ملايين و ٨٢٤ الفا و ٩٠٨ أصوات .
- جملة الأصوات الباطلة ٤٠٢ الف و ٥٥٩ صوتا .

● النسبة التى حددها القانون لتمثيل الأحزاب بمجلس الشعب (٨٪) ٥٤٥ الفا و ٩٩٢ صوتا .

وقال وزير الداخلية إن الحزب الوطنى الديمقراطى حصل على ٤ ملايين و ٧٥١ الفا و ٧٢ صوتا وأن حزب العمل الاشتراكى حصل على مليون و ١٦٣ الفا و ٥٢٥ صوتا وحزب الوفد الجديد على ٧٤٦ الفا و ٢٤ صوتا وحزب التجمع التقدمى الوحدوى حصل على ١٥٠ الفا و ٥٧٠ صوتا وحصل حزب الأمة على ١٣ الفا و ٣١ صوتا .

وكان وزير الداخلية قد بدأ بيان اعلان النتيجة بالاشارة الى أن من الواجب قبل عرض تفاصيل الارقام ودلالات النتائج أن اقف أمام عدد من الظروف والعوامل التى اعطت لهذه الانتخابات أهميتها الخاصة ومكانها المتميز منذ بدأت مصر مسيرة الديمقراطية فى تاريخها المعاصر .

لقد شهدت ساحة العمل السياسى أول انتخابات تجمع بين نظام القائمة النسبية والتمثيل الفردى وبذلك جرت المفاضلة بين ما تقدمه الاحزاب من مبادىء وبرامج . كما قام التنافس بين المرشحين الفرديين بما لهم من مقومات ذاتية وروابط إجتماعية .

أضاف وزير الداخلية أنه منذ بداية الاعداد لهذه الانتخابات والى اللحظة التى أعلنت فيها نتائجها التزمت مؤسسات الدولة وأجهزتها بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع الأحزاب ومختلف المرشحين .

كما اتيح لمختلف الاحزاب اعلان سياساتها وبرامجها من خلال الصحف القومية والحزبية وأجهزة الاعلام المسموعة والمرئية .

وأضاف الوزير : لقد واجهت العملية الانتخابية تحديات امنية بالغة التعقيد نتيجة لارتفاع حدة المنافسة وزيادة التوتر وسيادة الروح العصبية فى عدد من المناطق فى الوقت الذى أخذت فيه بعض العناصر تشحن الجماهير بالاثارة والغضب وتدعو سافرة لتحدى النظام والخروج على القانون .

ولكن شعب مصر كعادته فى مواقف التحدى يلوذ بأصالته الحضارية ويتمسك بقيمه الراسخة ويدرك بوعيه العميق ابعاد المخاطر التى تهدد وحدته وسلامته

فيرفض الاستجابة لدواعى الانفعال ودعاة الاثارة ويضع أمن مصر واستقرارها فوق كل الصراعات السياسية والخلافات الحزبية .

وهكذا أمكن لأجهزة الشرطة والأمن وفقا لخططها الموضوعة ونتيجة لجهودها اليقظة أن تحافظ على مقومات الاستقرار الأمنى خلال العملية الانتخابية وانحصرت الوقائع الهامة فى بعض حوادث الشغب والتعدى بمناطق محدودة بادرت أجهزة الأمن بالسيطرة عليها وتطويق اثارها، كما وقعت بعض التعديات على عدد من اللجان الفرعية تم تحقيقها بمعرفة السادة أعضاء الهيئات القضائية رؤساء اللجان العامة واستبعد بناء على هذه التحقيقات عدد محدود من الصناديق الانتخابية كما أخطرت النيابة العامة للتحقيق الجنائى مع المتهمين فيها .

وقد ارتبطت حالات التعدى بمسار العملية الانتخابية فى عشر لجان فرعية من مجموع اللجان البالغ عددها ٢١ الفا و ٢٣٥ لجنة بنسبة لا تزيد على ٠٤و٪ وهذه النسبة لا يمكن أن تؤثر على سلامة العملية الانتخابية .

وقال وزير الداخلية إن نتيجة انتخابات مجلس الشعب قد جاءت ممثلة لارادة الجماهير ومعبرة عنها أصدق تمثيل وتعبير .

ولكن البعض يتصور الديمقراطية معه لا عليه ويحتكم لارادة الشعب بشرط أن تجىء هذه الارادة موافقة لاهوائه متفقة مع مصالحه فإذا جاءت النتائج على خلاف ما توهم أو حاول الايهام به رفض مواجهة الحقائق ومراجعة السياسات والمواقف وكرر ما سبق أن ردده من قبل أن تبدأ الانتخابات من التشكيك فى سلامتها .

ان الحقيقة واضحة على ارض الواقع فقد جرت هذه الانتخابات على مشهد من جماهير شعب مصر وتابعتها أجهزة الاعلام المحلية والعالمية وجاءت نتائج الانتخابات ذاتها وارتفاع نسبة تمثيل المعارضة فيها دليلا لا يخطىء على ان الاجهزة التى تولت مسئولية العملية الانتخابية كانت على أعلى مستوى من الامانة والنزاهة والايجابية، انتهى .

ولكن أحزاب المعارضة جميعا كان لها رأى مختلف تماماً عن رأى وزير الداخلية .

فقد نزلت نزول الصاعقة على حزب التجمع الذى لم يظفر بشىء ... وخرج من المولد بدون «حمصه» واحدة حتى دائرة رئيسه البارز خالد محى الدين خسرها وكان الكاتب الحكومى موسى صبرى قد كتب قبل اعلان النتيجة أن التجمع سيتحدث عن «مذبحة الديمقراطية» بعد اعلانها . وقد كان ، فالعدد الذى صدر يوم الصدور الاسبوعى لها (الاربعاء) ٨ ابريل كانت الصفحة الأولى دامية ، الأحمر فيها أكثر من الأسود . وكان هناك ثلاث منشتات عريضة سميكة بعرض الصفحة باللون الأحمر جاء فى الأول منها « جرحى ومخطوفون واعتقالات واسعة من صفوف المعارضة » والثانى «مذبحة للديمقراطية فى مصر» والثالث «زكى بدر يصوت نيابة عن ملايين الشهداء والموتى والغائبين»

وتضمنت المانشتات السوداء الشرطة تُزوِّر وتستخدم العنف وتشارك البلطجية فى ضرب مندوبى المعارضة وإغلاق عدد من اللجان فى التاسعة صباحا وتزوير الاصوات لصالح الحزب الحاكم .

بلطجية الحزب الوطنى يعتدون على صحفيين من رويتر والتليفزيون الهولندى .

الشرطة تعتقل ديفيد هيربست لمنعه من تسجيل الاعتداء على مندوبى خالد محى الدين .

١٤٪ فقط نسبة التصويت فى مدينة القاهرة .

وتضمنت افتتاحية العدد الذى كتب تحت عنوان «يحصد ما زرعت يداه» :

سوف تؤكد الايام القادمة ، أن أخطر نتيجة لانتخابات مجلس الشعب الاخيرة ، هى فقدان الجماهير للثقة فى إصلاح حالها عن طريق مجلس الشعب، وهذه الديمقراطية الشكلية الزائفة ، والشروع فى البحث عن أساليب أخرى لاحداث التغيير المنشود ، بعد أن أغلق الحزب الحاكم باب هذا التغيير رافعا شعار الاستقرار ، فى ظل أسوأ أوضاع إقتصادية وإجتماعية وسياسية شهدتها البلاد فى السنوات الأخيرة .

لقد قام الحكم - بقلب بارد وصفاقة يحسد عليها ، ورغم كل المآخذ والتحذيرات ورغم اللامبالاة الجماهيرية المتزايدة . قام بالتدخل السافر والمخزى فى العملية

الانتخابية ليحظى حزبه بأغلبية، تتناقض كلية مع السخط العميق الشامل على مجمل سياساته ، وممارساته التى كرست الفجوة الهائلة بين القلة المترفة والاغلبية العاجزة عن الحياة ، بل وزادتها اتساعا حيث تضاعفت الديون وتعمقت التبعية «للصديق» الامريكى ، واستباح البلاد تجار العملة ، وتجار الاغذية الملوثة والسلاح والمخدرات ، واستشرت الفتنة الطائفية وتعرض النسيج الوطنى كله لخلل بالغ . سوف تكون له عواقب وخيمة .

فإذا كان الحزب الحاكم يتصور أنه بذلك قد كسب شرعية جديدة .. فإنه واهم ..

وإذا كان يتصور أنه اخترق جدار عزلته الخانق فهو واهم .

وإذا كان يتصور أنه بإغتصابه السلطة مرة أخرى قادر على الخروج من الازمة العامة للمجتمع المصرى بنفس الاساليب القديمة فهو واهم .

وإذا كان يتصور أنه حقق هدفه بإجهاض الحركة العامة فى إتجاه التغيير قبل أن تنضج كل عناصرها فهو أيضا واهم ..

نعم إن الحزب الحاكم واهم لأنه وضع بهذه الممارسات الفظة اللمسات الاخيرة على طريق نهايته الأكيدة ، إذ تحقق هدف آخر لم يكن واردا فى حساباته وهو الافتضاح الكامل لحقيقة عجزه عن الخروج من المأزق العام .

إن القوى الحية فى المجتمع .. قوى التغيير والاستنارة والتقدم ، قد كسبت أرضا جديدة – رغم أنف النتائج المضحكة – وذلك هو المكسب الوحيد الذى سوف يحرس الحركة القادمة للجماهير فى إتجاه التغيير الشامل من مخاطر المغامرة أو الانزلاق الى العنف غير المحسوب .

ولسوف تشهد البلاد سلسلة من الاضرابات وأشكال الاحتجاج المتباينة حيث تدافع الجماهير عن مصالحها وتفضح مرة أخرى حقيقة هذه المؤسسات المزورة التى يقيمها الحكم ليكون عليه أن يحصد ما زرعت يداه» انتهى .

وهذه الكلمة التى تحمل حرارة الموقعة ومرارة الهزيمة مع قيامها على وقائع

ثابتة حتى وان لم تكن بالصورة التى تضمنتها هى أفضل ما فى العدد ! وإذا كان شر البلية ما يضحك ، فإن النتيجة جعلت المضحكاتية تورد نبأ إنشقاق فى صفوف الحزب الحاكم بعد ترشيح بيلوبيف رئيساً للبرلمان القادم !!

وأصدرت مجلة العمل عددا ممتازاً (٦ ابريل ١٩٨٧) خصصت الصفحة الأولى بأكملها . لبرنامج التحالف : النقاط العشرة يعلوه بخط عريض أسود الشعار الانتخابى «**الاسلام هو الحل**» والرمز الانتخابى النجمة . وبخط عريض باللون الأحمر وعلى سطرين «انتخبوا قائمة حزب العمل . بحيث لم ينضمن كل سطر منها سوى كلمتين ، ففى السطر الأول انتخبوا قائمة ، وفى السطر الثانى «حزب العمل». وتضمنت الصفحة ٣ مانشتات عريضة ايضا «**اليوم يومنا .. لاعلاء كلمة الله : إذهبوا الى الصناديق واحرسوها واحذروا مغامرات المزورين - الحق واضح . ادوا الامانة وأدوا الشهادة . كاتم الشهادة آثم** » وكان الخبر الرئيسى هو «السلطات تقبض على ٢٠٠٠ مندوب ووكيل لمرشحى التحالف . تعليمات لانصار حزب العمل لضبط النفس وتقديم وكلاء جدد بينما تضمن خبر آخر «بالحسابات : ١٠٤ مقاعد للتحالف» وجاء فيه «إذا ما قدر إجراء الانتخابات اليوم بنزاهة وبلا تزوير فإن ذلك معناه حصول قوائم التحالف ٢٥٪ اى ١٠٤ مقاعد بالاضافة إلى حصول الوفد على ١٠٪ وهو ما يربك حسابات الحزب الوطنى والرئاسة والحكومة والحزب الوطنى، لذلك فقد بدأت إجراءات القبض على أعضاء حزب المعارضة للحيلولة دون إجراء انتخابات نظيفة وتضمن العدد بياناً من المرشد العام للاخوان المسلمين إلى ابنائه ، كما تضمن كلمة منه ايضا تحت عنوان «حقائق لا بد من ذكرها» سخر فيها من دعوى عدم قانونية التحالف وشكر شكراً حاراً زعيمى حزب العمل وحزب الاحرار. وفَنَدَ دعوى الفتنة الطائفية. واستشهد بأن الاستاذ البنا رحمه الله أسس لجنة منبثقة من مكتب الارشاد العام لدراسة قضية تطبيق الشريعة وأدخل فيها ثلاثة من أقطاب المسيحيين منهم الاستاذ وهيب دوس والاستاذ لويس فانوس . كما ذكر أنه فى انتخابات سنة ١٩٨٤ كان مرشح الوفد فى منفلوط هو «الصديق العزيز الاستاذ ماهر مكسيموس» وأنه دعى لالقاء كلمة فاستجاب بكل الاعزار والحب والتقدير» .

وتضمنت الصفحة كلمة بقلم الاستاذ صلاح شادى تحت عنوان «التحالف سيظل

قائما بعد الانتخابات وتضمن كذلك حواراً مع بهجة الراهب عضو مجلس الكنائس العالمى وعضو اللجنة العليا لحزب العمل الاشتراكى سألها المحرر فيها :

س- استاذة بهجة.. كان لك موقفك المؤيد للتحالف بين الحزب والاخوان المسلمين فى اللجنة التنفيذية العليا للحزب .. ترى ما هى أسباب تأييدك لهذا التحالف الاسلامى وأنت عضو بمجلس الكنائس العالمى فهل هناك أى تعارض بين موقفك السياسى وإنتماءاتك الدينية؟

ج - أنا مع المزيد من الوحدة الوطنية والحل الاسلامى المعتدل والذى يحقق لغير المسلمين حقوقهم الانسانية فى إطار (لنا ما للمسلمين وعلينا ما عليهم) واعتقد أن هذا التحالف سوف يضرب الحزب الحاكم المحتوى على مافيا النهب والسلب والمتسترين على موردى الاشعاع والسرطانات الى ابنائنا وسوف يضرب كل جوانب الفساد ، وأرى أن على هذا التحالف أيضا أن يتكتل لتصفية قانون الانتخاب سواء بالقائمة النسبية أو القائمة المطلقة وأن يسقط القوانين السيئة السمعة وأنا اثق أن هذا سيحدث .

س - استاذة بهجة بما انك مشغولة الان بما يسمى بالفتنة الطائفية هل هناك بالفعل فتنة طائفية ؟

ج - بأمانة شديدة أنا لا أحس أن هناك فتنة فى هذه المرة وإنما هى فقاعات لشغل الشعب عن اتخاذ القرارات المصيرية وقد تكون هناك ايدى خارجية تلعب نفس اللعبة التاريخية وهذه استراتيجية صهيونية مدروسة وطالما تحطمت على صخرة هذا البلد فتن سابقة وسوف تتحطم أى محاولات مستحدثة لاثارة الفتنة .

س - من المعروف أن لك مقترحاتك المعلنة فى القضاء على مايسمى بالفتنة الطائفية ماذا لو استعرضنا معا هذه المقترحات ؟

ج - سبق ان تقدمت فى اوائل الثمانينات بورقة عمل للمجالس القومية المتخصصة بشأن تطوير مناهج الدين فى التربية والتعليم لكل المراحل على النحو الذى يغرس فى العقول والقلوب مفهوم الوحدة الوطنية وتاريخها فى مصر .

وإذ كنت مؤمنة بأن هذا الاتجاه إذا كان هذا جزء من فلسفة الدولة فلن نعدم تحقيقه بوسائل كثيرة لعل هذه من أهمها .

وخصصت الصفحة السادسة لمجموعة من الصور الشائنة للمجتمع المصرى فى ظل حكم الحزب الوطنى تحت ما نشت كبير «لهذا يطالب حزب العمل بالتغيير الشامل».

وكتب الدكتور حلمى مراد مقاله الاسبوعى فى الصفحة السابعة تحت عنوان «انقذوا سمعة الانتخابات» استهله بقوله «اللهم فوت يوم الاثنين ٦ ابريل على خير» ! فهو اليوم الذى دعى فيه الناخبون لانتخاب أعضاء مجلس الشعب الجديد الذى يحل محل مجلس الشعب المنحل الذى غادر اعضاؤه مقاعدهم غير مأسوف عليهم .

فنتوجه الى الله بهذا الدعاء لأن العملية الانتخابية سوف تتم فى هذا اليوم وهى مفتقدة لكل ضمانات الحيدة والنزاهة التى تدخل الطمأنينة على أفئدة المنافسين فيها البعيدين عن السلطة بحيث يمكن أن يؤولوا كل تصرف لصالح الطرف غير المنتمى للسلطة بأنه إجراء منحرف خاصة وأن سلوك وزارة الداخلية وتعليماتها خلال المعركة الانتخابية كان سلوكاً منحازاً يكيل بكيلين ويخرج فى كثير من الأحيان عن حدود القانون» واستعرض الدكتور حلمى الوسائل العديدة للاضطهاد ومحاربة مندوبى التحالف مثل استبعاد مندوبى الاحزاب من مراقبة عملية التصويت. والخلط بين نفوذ الحكم وحقوق الحزب الحاكم ورأى أن هذه الانتخابات التى تجرى فى ظل قانون الطوارئ قد اتخذت اسوأ الاجراءات منذ عهد إسماعيل صدقى ومروراً بعهد نبوى اسماعيل .

وخصصت المجلة قرابة نصف صفحة للرد على إدعاءات الاهالى والصحف الحكومية وتضمنت إيضاحاً لموقف الحزب من قضية التحالف قدمه الدكتور حلمى وجاء فيه «ان حزب العمل لم يكن فى يوم من الايام يعتبر نفسه من الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية المعروفة فى اوروبا ولكن اشتراكية حزب العمل مقررة منذ تأسيسه انها مشتقة من القيم الروحية والاتجاهات الواردة فى الاسلام وذكر أن الاعضاء الذين انشقوا لم ينشقوا لأسباب مبدئية والا لاستقالوا من وقت مبكر ، ولكنهم انتظروا لحين اعداد القوائم الانتخابية ، فلما لم يروا انفسهم فيها «اعلنوا ثورتهم المبدئية وهجمتهم المذهبية» وأضاف ان القول بأن التحالف يقوم على صيغة تلفيقية يدل على جهالة بالقواعد والاصول السياسية التى تجيز الاتفاق على برامج تتخذ اساسا للتحالف بين

أحزاب أو تيارات تختلف عن بعضها فى برامجها الثابتة ، ولكنها تتفق فيما بينها وتتحالف لمواجهة موقف معين أو لاجتياز مرحلة غير عادية. علما بأن اوجه الاختلاف الموجودة بين برنامج حزب العمل الانتخابى لعام ١٩٨٤ والبرنامج المتفق عليه للتحالف فى عام ١٩٨٧ تكاد لاتذكر» .

وتضمنت بقية الصفحات مقالات لعدد من كتاب الحزب والكتاب الاسلاميين وانباء عن مؤتمرات التحالف وأخباراً عديدة من «كواليس الانتخابات» ومضايقات الادارة وأسماء المرشحين على قوائم الحزب - أما الصفحة الاخيرة فكانت اعلانا عن «الشريف» بمناسبة سوق القاهرة الدولية ٢٧ مارس ٨٧».

ويعد العدد الذى صدر فى ٦ ابريل من مجلة الوفد باهتا بكل المقاييس إذا قورن بعدد الشعب أو بعدد الاهالى. وتضمن المانشت الرئيسى فى الصفحة الأولى تصريحاً أدلى به فؤاد سراج الدين «الشعب سيقاوم بكل قوته محاولات التزوير. العنف يسود المعركة الانتخابية بسبب التدخل السافر من جانب الحكومة » وظهرت صورة للنخلة الرمز الانتخابى للوفد على الجانب الايمن من الصفحة الاولى . وبارتفاعها تقريبا : وكتب تحتها «اصلها ثابت وفرعها فى السماء» وتضمنت عناوين الصفحة الاولى ايضا : اليوم الفصل بين الحق والباطل .

وتحت مانشت «الكلمة الواعية فى طوفان الزيف والتضليل» نشرت الصفحة الثالثة ثلاث كلمات ممتازة للاساتذة مصطفى أمين وجلال الحمامصى وأحمد بهاء الدين :

وتضمن العدد كلمات أخرى عديدة بما فيها افتتاحية رئيس التحرير فى الصفحة الأولى عن الانتخابات، ولكن العدد بصفة عامة لا يوحى بأنه الصادر يوم ممارسة الحق الانتخابى الذى عملت له الاحزاب طوال ستين يوماً ، فقد احتفظت «العصفورة» بصفحتها واستأثرت قضية «البيضانى بالصفحة الثانية بأسرها كما احتفظت كل من الرياضة والفنون بصفحة .

ولم يكن فى جريدة الوفد التى صدرت يوم ٩ ابريل ما ينم عن مرارة خاصة حتى وان سالت بعض صفحاتها بأنباء مختلفة ومتفاوتة عن التزوير الانتخابى بإستثناء الافتتاحية بقلم الاستاذ مصطفى شردى التى دارت حول «ثلاث حقائق وسط الزفة»

هذه الحقائق هى : الحالة النفسية للمواطن المصرى بعد الانتخابات . فقد أمل الشعب فى أن الحزب الحاكم والنظام كله «قد تاب وأناب واقتنع قليلا بما قدمته مسرحية الديمقراطية خلال السنوات الثلاث الماضية وأنه سيمارس تزوير الانتخابات دون شك . فهذه ليست عادة عنده، وإنما عاهة اصابته، غير أنه سيفعل ذلك فى حدود المعقول وبصورة تقل كثيراً، أو حتى قليلا عن الذى شهده الناس ، بأعينهم فى انتخابات عام ١٩٨٤ ، غير أن المفاجأة الكبرى هى أن الحزب الحاكم اسقط قناعه تماماً . ولم يهتم بحالة الذعر والاشمئزاز التى أصابت الجماهير واندفع ينفذ اوسع خطة للتزوير عرفها التاريخ البرلمانى هكذا «عينى عينك» ودون أدنى خجل أو حياء » .

والحقيقة الاولى التى يستخلصها رئيس التحرير من هذه الواقعة هى لن نقتنع بعد الآن بالذهاب للادلاء بأصواتنا فى اى انتخاب أو استفتاء .

ويستطرد الكاتب ...

● الحقيقة الثانية ، اقدمها فى صورة رجاء الى الرئيس ، أن يضع نفسه مكان أى مواطن فى هذا البلد ، سواء من الأقلية التى شاركت فى الانتخابات، أو من الأغلبية الكاسحة التى ترفض الاشتراك فى أى تهريج أو مهازل سياسية ، ثم إننى أرجو من الرئيس أن يحاول رصد تفاصيل الصورة التى يراها هذا المواطن، ومشاعر الالم والقهر والسخط تعتصره اعتصارا .

المواطن يرى الدولة تزوّر. تسرق إرادته، تدوس كرامته . تختلس أصواته. تكذب عليه بوعود وعهود يعرف المواطن قبل السلطة أنها مجرد اوهام. تحدثه عن الحرية وحراب الأمن المركزى مصوبة إليه. تنفق على الدعاية الانتخابية وعلى البلطجية، حفنة من الملايين ، كان يمكن بها أن تبنى بضع مئات من المساكن. المواطن يرى حكومة مفلسة تبعثر المال العام دون حساب، وكأنها من أغنى حكومات العالم ، والمواطن يرى سلطة تعقد الاتفاقات مع المجرمين والبلطجية ليلعبوا دورهم فى الانتخابات .

هذا المواطن، يا سيادة الرئيس، كيف يصدق أن فى هذا البلد حداً أدنى من الطهارة. وكيف يؤمن بذلك الشعار المرفوع فى أكثر من مكان، والذى يؤكد أن

«الصدق اقصر طريق للاقناع» فأين هو ذلك الصدق الذى يمكن أن يقتنع به المواطن ولو قليلا .

● أما الحقيقة الثالثة ، والأخيرة فى حديث اليوم ، فهى سؤال مباشر وصريح أضعه أمام الرئيس حسنى مبارك، بصفته رئيسا للحزب الوطنى، وأيضا بصفته رئيسا للجمهورية .

أسأل الرئيس : لقد كانت الديمقراطية هى إنجازك الوحيد ، والعظيم، فماذا بقى منها الآن ياسيادة الرئيس ؟

وأعرف أن البعض يزعمون أن ما جرى من مصائب فى الانتخابات، كان ضرورة، حتى يضمن الحزب الوطنى، بأى ثمن أغلبية الثلثين فى مجلس الشعب، وأعرف ايضا أنهم يبررون كل الجرائم الوطنية التى ارتكبت ، بأنها فى سبيل ضمان الاغلبية المطلوبة فى المجلس لإعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسية ثانية.

وأقول إن مثل هذا التبرير، إنما هو جريمة ضد الوطن ، تماما كما هو جريمة ضد الرئيس مبارك أيضا، فلا أحد أشار ، مجرد إشارة، إلى أن أحزاب المعارضة قد تعترض على ترشيح الرئيس لفترة ثانية تحت قبة البرلمان ، فما الداعى إذن لاهدار إنجاز حسنى مبارك الوحيد ، الذى حرص عليه طوال فترة رئاسته الأولى ، بحجة أن ضمان تجديد فترة الرئاسة الثانية يستدعى ذلك. وهذا معناه أن الرئيس سيبدأ الفترة الثانية وقد فقد هذا الرصيد الثمين، أو معظمه على أحسن الاحوال» .

وجاء فى عدد الاحرار الصادر فى ٤/١٣ تحت عنوان «التلاعب فى نتائج التحالف» أن وزير الداخلية بعد أن أذاع بيانه عن نتيجة الانتخابات وتحديده التحالف بـ ٥٦ مقعدا، اكتشف فجأة أن عدد المقاعد التى حصل عليها التحالف حسب الفرز وليس البيان المرسل يصل الى ٧٦ مقعدا ، وليس ٥٦ مقعدا كما أعلن الأمر الذى يعنى اعترافا رسميا بالتزوير لم تشهده مصر فى تاريخها الطويل .

كما تضمنت افتتاحية العدد أن عملية احتساب الاصوات أوقعت الجميع فى حيص بيص داخل متاهات هذا القانون وألغاز تطبيق معمياته وكسوره ولوغاريتماته حتى عجز السياسيون والصحفيون بل وواضعو القانون نفسه ، عجزوا عن تفسيره

وتضاربت الآراء حتى أن مهندس هذه التعديلات وصاحب هذه البدعة الدكتور أحمد سلامة استاذ القانون الشهير ووزير الحكم المحلى عجز هو نفسه عن تفسير ألغاز هذا القانون وحل مافيه من إبهام وغموض وتضارب !! وإذا بوزارة الداخلية العتيدة تضرب اخماسا فى أسداس.. فتارة تعلن نتيجة الانتخابات واسماء الفائزين !! ثم تعود مرة أخرى فتؤكد أن ما أعلن ليس هو النتائج النهائية وعلى الغلابة والبؤساء الذين اعلن فوزهم أن ينتظروا قرار اللواء راسخ صاحب القرار الماسخ !! ومازالت احزاب المعارضة حتى لحظة كتابة هذا المقال تنتظر الفرج من رب العالمين لتعرف من نجح ومن سقط ؟!! أمر مضحك ومبك فى نفس الوقت بل هو سبة فى تاريخ القوانين المصرية ونقطة سوداء فى تاريخ الحياة البرلمانية !!

ظهرت أول ما ظهرت مشكلة كسور المقاعد وكيفية جبرها واحتسابها للأحزاب .. فسقط مرشحون أعلن انهم فائزون ونجح مرشحون أعلن انهم ساقطون !! بل ان البعض قد نجح بغير أن يتوقع ذلك جريا على أن المرء يثاب رغم انفه !! واختلط الحابل بالنابل، ومن المضحك والمبكيات فى آن واحد أن يحصل الحزب الوطنى على نسبة ٦٦و٦٩٪ من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة والتى لا تعطيه أكثر من ٢٧٨ من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة ولكنه عند احتساب المقاعد حصل على ٧٧٪ من المقاعد أى ٣٠٨مقاعد بزيادة مقدارها ٣٠ مقعدا عما يستحق حقيقة !! وان يحصل حزب العمل على ٩و١٧٪ من الاصوات الصحيحة الناخبين ولكن مقاعده تخفض الى ١٤٪ من المقاعد أى أنه خسر ٣٪ !! وأن يحصل حزب الوفد الجديد على نسبة ٩و١٠٪ من مجموع أصوات الناخبين الصحيحة ولكنه يحصل فى المقاعد على نسبة ٩٪ فقط أى أنه خسر ٩و ١٪ من المقاعد المستحقة له !! أما حزب التجمع فقد حصل على ٢ر٢٪ من أصوات الناخبين ولم يفز بأى مقعد نتيجة لعقبة الـ ٨٪»

ولم يخفف من نقمة حزب العمل أن حصل التحالف على ستين مقعداً وان تصَدَّر عدد الشعب فى ٤/١٤ مانشت «الحمد الله ويحيا الشعب ، الله أكبر ولله الحمد انتزعنا ٦٠ مقعدا رغم التزوير والبلطجية والاعتقالات» وقد شرح الدكتور حلمى مراد بعض منارقات الانتخابات فسقوط المهندس جمال السيد وزير الانتاج الحربى

فى دائرة جنوب القاهرة التى تعد قلعة عمال الانتاج الحربى لا يعود الى «نزاهة الانتخابات» كما رأت ذلك الصحف الحكومية ، ولكن لأن السلطات تصورت أن جولة الوزير مع وزير الصناعة وتأييد النقابة العامة للعاملين فى الانتاج الحربى ستغنيها عن التدخلات الشرطية التى يخشى أن يكون لها ردود فعل سيئة فى منطقة صناعية ، ولكن جاءت النتيجة على غير ما توقعوا - ولم يستطيعوا أن يغيروا النتيجة حتى لا تحدث آثار لا يحمد عقباها .

وتحدث عن الدور الذى قامت به وزارة الداخلية فى الفرز فقال :

(١) إن عدد الأصوات التى حصلت عليها كل قائمة حزبية فى العديد من الدوائر الانتخابية والتى أعلنت عن طريق رؤساء اللجان العامة بالدوائر . والتى نشرت فى الصحف «الحكومية» والمستقاة من غرفة العمليات بوزارة الداخلية قد دخل عليها التعديل بفروق كبيرة ترتب عليها فقدان العديد من المقاعد .

(٢) ان النتيجة النهائية الرسمية لأسماء أعضاء مجلس الشعب تأخرت كثيرا بعد الاعلان الرسمى الاجمالى الذى أذاعه اللواء زكى بدر وزير الداخلية عن طريق الاذاعة والتليفزيون فى حين أن البيان العام الاجمالى لا يكون سليما الا إذا كان مجموعا للبيانات التفصيلية الخاصة بكافة الدوائر الانتخابية وهو ما أحدث قلقا عاما فى كافة الجهات .

(٣) أن أسماء كثيرة أعلن نجاحها ونشرت صور أصحابها بالصحف المسماة بالقومية ثم ذكر أنها لم تنجح ... ومن بينها الاستاذ أحمد مجاهد (دقهلية) والاستاذ أحمد عبد العزيز (بحيرة) والاستاذ يحيى شعلان (قنا) وهم جميعا فئات من قائمة حزب العمل ، والمستشار ممتاز نصار (اسيوط) من قائمة حزب الوفد .. بل لقد نشرت أكثر من جريدة عن دخول أول نائب كفيف الى مجلس الشعب وهو الشيخ عبد التواب عمر من علماء الأزهر (الفيوم) من قائمة التحالف ثم أعلن أنه لم ينجح !!

بل الأغرب من ذلك أن السيد علوى حافظ عن قائمة حزب الوفد عن الدائرة الرابعة بمحافظة القاهرة قد نشر أنه نجح ثم استبعد مع المستبعدين ثم لم يلبث أن أعلن نجاحه مرة ثانية !!

وأعلن رسوب اثنين من مرشحى التحالف ببنى سويف بعد نجاحهما للتمكين

من إنجاح المحاسب عباس صفى الدين بالمقاولين العرب من الحزب الوطنى وكان من نتائج هذه البلبلة أن وقعت حوادث جنائية خطيرة منها حادث مقتل سيد أحمد حجاج وإصابة آخرين من أنصار الاستاذ يحيى شعلان بناحية الأقصر ، وحادث مقتل شقيق النائب الوطنى يحيى الكيلانى بأسيوط، وأحداث الشغب ببلدة الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الاسبق بناحية ديرب نجم بعد أن أعلن نجاحه ثم رسوبه والتى ادت إلى القبض عليه على ذمة هذه القضية !!

وقد أقام حزب العمل الاشتراكى دعوى أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة للنظر بصفة مستعجلة فى وقف قرار وزير الداخلية بإعلان نتيجة الانتخابات العامة لمجلس الشعب فيما تضمنته من نتائج غير مطابقة للأصوات الحاصلة عليها القوائم الحزبية فى الدوائر الانتخابية العديدة الواردة بعريضة الدعوى ، وتصحيح هذه النتيجة قبل انعقاد مجلس الشعب فى ١٩٨٧/٤/٢٢ حتى لا يقسم اليمين ويجلس بمقاعد المجلس من لم ينجحوا وفقا للأرقام الصحيحة والتطبيق السليم للقانون بينما يبقى الفائزون خارج المجلس .

«ولله الأمر من قبل ومن بعد» .

وطفح العدد بتفصيلات عن صور التزوير ففى الصفحة الأولى «قتلة نعمات يسقطون شهيداً آخر للديمقراطية» الحزب الوطنى سرق ٣٧ مقعداً من التحالف «الداخلية ترفض الافراج عن الف معتقل للتحالف وخصصت الصفحة الثالثة لايراد بعض تفاصيل التدخل الحكومى تحت مانشت بعرض الصفحة «الاسكندرية تشهد أسوأ انتخابات مرت بها مصر الحديثة» .

وفى الصفحة الرابعة «وفى القاهرة برغم حالات التزوير الصارخة المعارضة تحصل على ٥٠٪ من أصوات الناخبين» وكان مما تضمنه العدد أن مرشح الدائرة الثالثة بمحافظة الشرقية اشترى «عصى» بمبلغ ٨٠٠ جنيه قام بتوزيعها على ٢٠٠ بلطجى ودفع لهم سبعة آلاف جنيه مقابل تقفيل اللجان ..

وفى خبر آخر أن اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية السابق اعطى صوته علانية للتحالف. قال الوزير السابق بصوت مسموع «صوتى للنجمة والحمامة رمز المرشح المستقل للتحالف» ولم يستطع أحد أن يلعب بصوت وزير الداخلية السابق وذكرت الجريدة أسماء بعض الموتى «الذين استيقظوا فى الدائرة بالجيزة

حزب الحكومة وقاموا بالتصويت لصالحه» وأن المدرسة التى ادلى فيها الرئيس مبارك واسرته بأصواتهم فى مصر الجديدة حقق فيها التحالف ٦٠٪ من الاصوات. وفاز التحالف بثلاثة مقاعد على مستوى الدائرة .

وإذا كانت هذه هى مشاعر التحالف ازاء النتيجة، فلنا ان نتصور مدى سخيمة وثورة التجمع الذى لم يظفر بشىء وصدر العدد الثانى من الأهالى - بعد الانتخابات ٨٧/٤/١٥ بالمانشتات الحمراء المعهودة « مبارك يحل مجلس الشعب ويلغى قانون الانتخابات بعد استفتاء «ر'اسة «كيف تم التزوير فى دائرة خالد محى الدين» «زكى بدر ينفرد باختيار القضاة الذين اشرفوا على الانتخابات» بينما كان عنوان افتتاحية العدد «انتصار الهزيمة» وغطى موضوع المزورون ١٩٨٧ صفحتين (٣و ٩ بينما غطت الاحاديث عن التزوير فى كفر الدوار ودائرة خالد محى الدين صفحتين كذلك ٦ و ٧ .

تحليل لسقوط اليسار :

كان سقوط حزب التجمع بمعسكراته اليسارية والشيوعية والناصرية هو الظاهرة اللافتة فى انتخابات ٨٧. وقد كان أول من ناقش هذه الظاهرة هم التجمعيون أنفسهم، وناقشوها بالدرجة التى تسمح بها أفهامهم من الصراحة . ففى مقال د . فؤاد مرسى الذى نشر فى العدد الصادر فى ١٥ ابريل من الاهالى تحت عنوان «الصفة الجديدة للحكم : الحزب الحاكم + الجماعات الدينية» تعرض لسقوط اليسار تحت عنوان فرعى هو « أزمة اليسار عابرة » فقال :

كل الظروف الموضوعية تصرخ مطالبة بدور فعال لليسار فى الساحة السياسية فى مصر . فالتدهور المستمر فى حياة الأغلبية الساحقة من المصريين وعجز الحكام عن حل أية مشكلة من المشاكل اليومية التى تواجه ملايين المصريين فى الوقت الذى يفعلون كل شىء خدمة للرأسماليين الأجانب والمصريين الذين فشلوا حتى الآن فى تبييض وجه عصر الانفتاح عصر الطفيلية والتبعية والفساد - كل ذلك يصرخ من أجل أن يكون اليسار هو البديل القادر على الخروج بمصر من أزمتها الشاملة .

لكن اليسار يتراجع ولا يتقدم فحزب العمل يباع علنا أو يؤجر لقوى اليمين من الاخوان الى الأحرار .

أما نحن فى حزب التجمع فإن لنا أخطاءنا وهنا يجب أن تكون لدينا الشجاعة للاعتراف باخطائنا والقدرة على مواجهتها والتغلب عليها. فاليسار وحده هو القادر على أن ينقد نفسه أمام الشعب لأنه لن يخسر شيئا سوى أخطائه نفسها . وأخطاؤه هذه هى أخطاؤنا نحن . فليس من المعقول أن حزب التجمع الذى بدأ حزبا تحيطه الجماهير بتأييدها وتدفع الى مجلس الشعب بأكثر من نائب له وفى مقدمتهم خالد محيى الدين الزعيم التاريخى غير المنازع لليسار المصرى ، ليس معقولا ابدا أن يحول إلى حزب هادشى غير متواجد جماهيريا .

ولقد نحاول تبرير ما وصلنا اليه بأن هناك مخططا لا شك فيه لاسقاط حزب التجمع وهو قرار يتخذ على أعلى مستوى منذ انتخابات ١٩٨٤ وتبارى فى تنفيذه الدولة بأجهزتها كلها . والحكم المحلى والمحافظون ، ووزارة الداخلية وقوات الأمن. غير أن الأخوان والوفديين قد واجهوا ذلك كله بطريقة أو بأخرى وتغلبوا عليه .

ولقد نحاول تبرير النتيجة التى أحرزناها بقولنا إننا حصلنا على أكثر من ١٥٠ الف صوت فى القوائم لكننا حصلنا على مثلها ايضا عن المقاعد الفردية . وبذلك لا يقل مجموع ما حصلنا عليه عن ٣٠٠ الف صوت، بزيادة كبيرة عن اصواتنا فى انتخابات ١٩٨٤ . لكن ذلك لا يعزينا عن الفشل فى دخول مجلس الشعب باسم اليسار فى مواجهة زحف اليمين .

ولقد نحاول تبرير تلك النتيجة ، بالقول بأنه كان يجب مقاطعة الانتخابات ولو بمفردنا . لكن ذلك كان يعتبر فرارا من المعركة وهجرا لها امام اليمين الزاحف كان ذلك يعد هزيمة أكبر وكان يعد تخليا عن الجماهير وتركها بلا حماية من اليسار أمام زحف اليمين . **وللحق فإنه على الرغم من الجهود البطولية المتفانية للكثيرين من قيادات وأعضاء الحزب، فإن بقية الحزب دخلت المعركة الانتخابية وكادتها - لو صح التعبير - بأسلوب المقاطعة .**

لقد كان قرار الحزب بدخول الانتخابات قرارا سياسيا صائبا فلا يمكن أن نفر من المعركة السياسية ولا يمكن أن نهجر الجماهير ابدا. ولقد دخلناها **ونحن حزب**

الشعب حزب الكادحين المنتجين حزب المستضعفين فى الأرض .

لكنه ثبت أيضا أنه على الرغم من قوة الرفض الجماهيرى لسياسات الحكام ، فإن الحزب ما زال عاجزا عن تحويل هذا الرفض الى قوة جماهيرية قادرة على التغيير او على الاقل قادرة على الضغط الفعال على الحكم من أجل التغيير . وهنا بالتحديد يكمن ضعفنا الذاتي. وباستطاعتنا التغلب عليه بمعرفة أسبابه والقضاء عليها .

ان هناك خطرين يتهددان الحزب. خطر محاولة تبرير الهزيمة وتحويلها الى نكسة وذلك بالقاء اللوم على الحكومة وحدها وتدخلها فى الانتخابات وتزويرها فى كافة مراحلها . **وخطر اخر هو محاولة تضخيم الهزيمة والانهيار أمامها والانسحاب من العمل السياسى سواء كان ذلك على المستوى الفردى أو على المستوى الجماعي** . ومعنى ذلك المزيد من الانطواء على انفسنا ، والمزيد من الانكفاء الداخلي، والمزيد من العزلة والانعزال عن الجماهير. وهو ما يريده اعداؤنا .

ان الخطر الحقيقى الذى يتهددنا الآن هو أن يتعرض الحزب لمزيد من العزلة. ومن هنا ينبغى أن نقاوم بكل شدة أى موقف انعزالى من شأنه أن يبعدنا عن أصدقائنا ولنفتح حزبنا لكل اصدقائنا الفعليين والمحتملين . فالمهمة المطروحة هى بناء حزب اليسار العريض» .

وفى العدد نفسه أعاد رئيس تحرير الأهالى فى عرضه المسهب « المزورون ١٩٨٧ » أسباب خروج اليسار فقال :

● فالحملة الحكومية التى لم تتوقف على حزب التجمع طوال ١١ عاما، فرضت نوعا من الحصار على الحزب ومواقفه ، واعطته صورة غير صورته الحقيقية لدى قطاعات واسعة في المجتمع. ولم ينجح الحزب فى الخروج من هذا الحصار... وخلال المعركة الانتخابية ركزت الحكومة دعايتها بكثافة على استحالة حصول التجمع على النسبة المطلوبة للتمثيل فى مجلس الشعب ، مما أقنع الكثيرين ان التصويت للتجمع يعنى ضياع صوته .

● وساند هذه الحملة ، هجوم الاخوان المسلمين على التجمع واتهامه بالكفر والالحاد من على منابر بعض المساجد .

● وإذا كان امتناع نسبة ضخمة من الناخبين (٧٥٪) عن التصويت فى الانتخابات فى شبه مقاطعة ، قد أفاد الحكومة ، فإن الخاسر الأكبر منها كان حزب التجمع. فالامتناع عن التصويت كان أساسا فى العاصمة والمدن الكبرى بين القطاعات الأكثر ثقافة وإطلاعا، وجزء كبير منها يؤيد حزب التجمع .

● وافتقار المعركة الانتخابية إلى أى حوار أو جدل حقيقى حول برامج الاحزاب، حرم التجمع من ميزة اساسية ، فهو الحزب الوحيد الذى تقدم ببرنامج ورؤية متكاملة للخروج من الأزمة . ووجود مثل هذا الحوار ، كان كفيلا بإكسابه أرضا جديدة بين الناخبين .

● وفى ضوء الظروف التى حكمت نتائج ، الانتخابات فى الأيام الاخيرة ، وما تردد عن وجود صفقات بين الحكم وبعض الأحزاب فإن موقف التجمع المبدئى ورفضه لمنهج الصفقات وأسلوب البيعة، وتمسكه بالمعارضة الجذرية للسياسات القائمة، كان بدوره عاملا مؤثرا فى عدد الأصوات التى حصل عليها .

● ولا يمكن بالاضافة الى كل ما سبق اغفال عوامل أخرى أدت إلى هذه النتيجة، مثل وجود تيار قوى داخل حزب التجمع كان مقتنعا تماما بعدم جدوى دخول المعركة الانتخابية وضرورة المقاطعة .. وغياب عدد من شخصيات الحزب اللامعة عن قوائمه الانتخابية ، وهو أمر يكتسب أهمية مضاعفة فى ظل عدم الاعتماد على العصبيات العائلية والقبلية التى ما زالت تلعب دورا أساسيا فى العملية الانتخابية ولا يمكن تعويضها الا بالأسماء اللامعة فى القوائم.. وعدم القدرة على مجاراة الاحزاب الأخرى الحكومية والمعارضة فى الانفاق المالى الواسع .. دون تجاهل بعض النواقص الاخرى فى البناء الحزبى والاداء الانتخابى، والتى سيبدأ الحزب فى مناقشتها اعتبارا من اليوم» .

وفى العدد الثانى من الاهالى (٢٢ ابريل) عالج الموضوع نفسه أحد كتاب اليسار الاستاذ عبد الغفار شكر تحت عنوان «اخطاء القيادة والحاجة الى نقد ذاتى علنى وشجاع فقال :

لن يفيدنا كثيرا ونحن نقيِّم النتائج التى حققها حزب التجمع فى انتخابات مجلس الشعب أن نتجاهل الظروف الموضوعية التى دارت الانتخابات فى إطارها كما أنه

ليس من العلمية في شيء أن نفسر تدهور النتائج التي يحققها حزب التجمع في الانتخابات منذ عام ١٩٧٦ حتى اليوم بالعامل الذاتي وحده وان نغفل اثر الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تبلورت نتيجة لسياسة الانفتاح وما ترتب عليها من سيطرة قوى رأسمالية عاتية على الاقتصاد المصري وأجهزة الحكم والاعلام أو أن نغفل عن الآثار الخطيرة للاوضاع اللاديمقراطية في مصر والقيود ا[illegible]يدة المفروضة على الحركة الجماهيرية والسياسية التي تؤثر أكثر ما تؤثر في فاعلية اليسار أو أن نتجاهل الاطار القانوني للانتخابات في مصر الذي يسمح بالتزوير على أوسع نطاق

ومع ذلك يكاد يكون هناك اتفاق كامل داخل قيادة التجمع وفي كثير من مستوياته القيادية على أنه لا ينبغي أن تتحول هذه الظروف الموضوعية أو التزوير الى شماعة نعلق عليها اخطاءنا ونبرر بها النتيجة الهزيلة التي حققها التجمع .

ان القضية المطروحة بالحاح داخل التجمع منذ أكثر من عام هي لماذا لم يتحول التجمع الى حزب جماهيري بالرغم من أنه يتبنى برنامجا سياسيا يعبر عن مصالح الاغلبية الشعبية الكادحة وبالرغم من ان مواقفه العملية طوال السنوات العشر الماضية كانت منحازة بوضوح الي الفلاحين والعمال والموظفين والمهنيين والرأسمالية المصرية المنتجة والشباب والنساء وقد خصصت اللجنة المركزية دورتي يناير واكتوبر ١٩٨٦ لهذه القضية وعقدت مؤتمرات كادر في ٢٤ محافظة لبحثها من كافة الجوانب وجاء قرار حل مجلس الشعب ليوقف هذه المناقشات مؤقتا ولكن مشاركتنا في الانتخابات انضجت هذه القضية بحيث لم يعد من الممكن أن نتجاهل مشكلة عجز التجمع عن تحويل رفض الجماهير لسياسات الحكم الى قوة جماهيرية قادرة على التغيير يتم ترجمتها الى حركة منظمة والى أصوات في صناديق الانتخاب لصالح التجمع واليسار وإذا كان هناك من يرجع هزيمة اليسار في الانتخابات الى تآكل صيغة التجمع وغلبة الطابع الماركسي على البناء القيادي أو إلى ما يشوب الخطاب السياسي للتجمع من خلل وانحراف انعكس في الاعلام الحزبي أو الى تخلخل جبهة اليسار المصري وعجز كافة اطرافها عن ايجاد صيغة فعالة للتنسيق بينها وضبط خلافاتها فإنني اعتقد ان هذه الظواهر السلبية وغيرها إن صحت كلها أو صح بعضها ليست سوى نتائج لسبب أعمق **يتمثل في أن قيادة التجمع قد تخلت منذ زمن طويل**

عن مسئولية بناء التجمع كحزب اشتراكى ولم تعط الاولوية فى نشاطها مهام بناء الحزب ويكفينى أن أضرب هنا بعض الامثلة الصارخة .

أولا : ظل التجمع لسنوات طويلة مجرد بناء قيادى يتشكل من لجان اقسام ومراكز ومحافظات دون أن يتواجد فى مواقع التجمع الجماهيرى على شكل وحدات أساسية فى مواقع العمل والنشاط وفقد بذلك الارتباط العضوى بالحركة الجماهيرية كما فقد القدرة على إكتشاف قيادات جديدة لعزلته عن النشاط اليومى للجماهير. ومن المفارقات الصارخة أن أكثر محافظات الجمهورية أستعدادا لممارسة نشاط سياسى راقى هى أشد المحافظات عزلة عن الحركة الجماهيرية واعنى بها القاهرة والجيزة والاسكندرية .

ثانيا : منذ تأسيس التجمع وحتى الآن فإنه لا يمارس داخله عمل فكرى منتظم ولا يتلقى اعضاؤه أو قياداته برامج تثقيفية توحد رؤيتهم لقضايا المجتمع ومشاكله وتوحد موقفهم من البرنامج العام للحزب .

ثالثا : لا توجد لدى التجمع سياسة لاعداد القيادات وتدريبها وتأهيل الصف الثانى من القيادات لتحمل مواقع المسئولية الرئيسية فى المستوى الاقليمى والمركزى .

رابعا : يضاعف من خطورة هذا النقص أن القيادة الحالية للتجمع غير متفرغة لادارة نشاطه وتوجيه حركته بل انها تقدم للتجمع ما يفيض من جهدها الرئيسى فى مواقع عملها الوظيفية او العملية او المهنية خارج التجمع .

خامسا : لا يملك التجمع أى سياسة لتجنيد عضوية جديدة او للتعامل مع العضوية الجديدة التى تنضم اليه فليس هناك تحديد للقطاعات الاجتماعية أو المواقع الجماهيرية التى ينبغى أن تكسب منها عضوية جديدة أو كيفية كسب هذه العضوية او المسئول عن ذلك .

على ضوء هذه الحقائق ماذا يمكن ان نقول عن التجمع وعن مسئولية قيادته وماذا يبقى من الحزب الاشتراكى إذا كنا بصدد **حزب يقوده مجموعة من الهواة فى** بلد تعداده خمسون مليون نسمة لا يمارس داخله عمل فكرى ولا يوجد به اهتمام

بالقيادات الجديدة ولا يرتبط بالجماهير فى مواقع نشاطها اليومى وأى استخفاف بقضية الحزب أكثر من ذلك وأى نتائج يمكن أن يحققها حزب بهذا الوضع افضل مما يحققه التجمع حاليا بفضل فدائية وتضحيات قواعده وقياداته المحلية. قد يتصور البعض أننى أطرح هنا قضايا فنية والحقيقة أنها فى جوهرها موقف سياسى وانها تجسد الاولوية لدى القيادة **هل هى تنظيم الجماهير والارتقاء بحركتها أم هى تحديد المواقف من تطورات الاحداث** هل الحزب هو إطار قيادى لحركة جماهيرية منظمة أم أنه ناد سياسى للمناقشة والتحليل ؟ وهل نتوقع فى غيبة العمل الفكرى المنتظم والارتباط العضوى بالحركة الجماهيرية والرعاية المستمرة للقيادات الجديدة أن تنضج صيغة التجمع أم تتأكل ؟ وأن يتحسن خطابنا السياسى أم يتدهور ويصيبه الخلل ؟ وأن نحقق نتائج طيبة فى الانتخابات أم نخسرها ؟ أخشى أن أقول إن ازمة اليسار المصرى ليست عابرة أو طارئة بل هى نتائج لأخطاء فى الممارسة لأكثر من ثلاثين سنة ونتاج للخبرة التاريخية لليسار المصرى حيث عجز عن بناء تنظيم فعال يقود حركة جماهيرية قادرة على فرض التغيير وبدلا من ذلك فإنه نجح فى التفاعل مع قائد وطنى تحول فى قمة السلطة الى مواقع أكثر تقدمية ولا يزال هذا المثال يلح علينا ولكى يتجاوز اليسار المصرى هذه الخبرة فإن قياداته التاريخية مطالبة بأن تقود عملية ممارسة للنقد الذاتى العلنى والشجاع دون أن تخشى شماتة الخصوم وأن تغير مناهج عملها واولوياتها» .



وعالجت مجلة الناصريين «صوت العرب» هذا الموضوع فى عددين متتاليين تحت عنوان «من سحب بساط الجماهير من اليسار» والعنوان ، يتضمن مغالطة كبرى لان بساط الجماهير لم يكن تحت اقدام اليسار ابداً ، وبالتالى فانه لم يسحب منها ،

ولكن أهمية معالجة صوت العرب انها تكشف فى عددين متتاليين «نفسية وعقلية اليساريين ومافيها من قوة وضعف ، واذا كان فيها باطل كثير ، فان فيها حقاً قليلاً ولكنه هام ويستحق ان يدرسه الاسلاميون وغيرهم ، ومن هنا ، فاننا سنعرضه فيما سيلى :

ففى العدد الذى صدر فى ٤/١٩ جاء ...

بدأ تزوير الانتخابات النيابية الاخيرة مبكرا .. وقبل أن تبدأ المعركة .. كان هناك اولا - قانون الانتخاب يضمن النتائج سلفا للحكومة ، اية حكومة .. وكان هناك ثانيا - قانون الطوارىء يضع الحدود ، ويرسم الخطوط الحمراء أمام حركة المعارضة ، أية معارضة ..

وكان هناك - ثالثا - هذا التراث الضخم من تدخلات ، الادارة المحلية ، وسلسلة طويلة من الضمانات «الغائية» لنزاهة الانتخابات .

وكان هناك - رابعا - التدخل «بالبلطجة» وقذف المندوبين خارج اللجان سواء أثناء عملية الانتخاب او الفرز .. كل ذلك حدث - وأكثر منه - ولكنه لا يفسر - وحده - خفوت «الصوت اليسارى» ولا يؤدى - منفردا - الى النتائج التى انتهى اليها واقع اليسار مع صناديق الانتخاب .

هل اليسار فى أزمة ؟ الاجابة : نعم ولا أحد يختلف على ذلك ، فهل يمتلك اليسار شجاعة النقد الذاتى ؟ الاجابة : نعم. ولا يجوز غير ذلك.

إذن فما هى ملامح الأزمة ؟ وما هى أسبابها ! وكيف الخروج منها أكثر صلابة وقوة واستفادة .

قبل أن نجلد انفسنا لابد لنا من أن نتبين نقاط الضعف التى يتحملها الوضع السياسى العام فى مصر ، والذى يدفن الرأس - كالنعامة - عن وجود تيارات سياسية أساسية فى المجتمع ، فعلى سبيل المثال لا يمكننا أن نلوم «الاخوان المسلمين» لأنهم استطاعوا فى ظل التركيبة السياسية القائمة - أن يتسللوا عبر التحالف مع حزب الى أروقة مجلس الشعب ، وهو أيضا ما نسعى اليه بطريقة أخرى كناصريين ببناء حزبنا الاشتراكى العربى الناصرى ، تأكيدا لتمايزنا ، وتعبيرا عن تواجدنا، وحقنا فى تكوين الحزب الناصرى المستقل .. ولعله يكون قد وضح الآن - أكثر من أى وقت مضى - ضرورة إطلاق حرية تكون الاحزاب ليتمكن الناصريون ، والشيوعيون وتيار الاسلام السياسى من إقامة أحزابهم .

هكذا يحدد محمد فائق وزير الاعلام الاسبق ، وعضو الامانة العامة للحزب الاشتراكى العربى الناصرى تحت التأسيس . الاطار العام الذى لابد أن يتم داخله نقد الذات .

ويضيف الدكتور حسام عيسى أستاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس، وعضو الامانة العامة للحزب الناصرى نقطة أخرى للاطار العام وهى عمق الازمة التى يعيشها المجتمع المصرى .

والأزمة فى رأى الدكتور حسام ليست مجرد أزمة اقتصادية. بل إنها ازمة شاملة تضرب فى النسيج الاجتماعى كله بتركيبه قيمه وهى ايضا قد طالت العقل المصرى
ويضيف :
تمثلت الأزمة بوضوح فى عجز الحزب الحاكم عن أن تكون له رؤية واضحة . ومقبولة فيها يتعلق بمستقبل مصر .. والبديهى أن تواجه الازمة بسخط جماهيرى .
والسؤال الذى يطرح نفسه بقوة الآن : هو : ولماذا ترجم هذا السخط فى تأييد التحالف الاسلامى ؟!

يقول الدكتور حسام عيسى :

هنا نجد أن ما تطرحه الجماعات المتحدثة باسم الدين عبارة عن تبسيط يصل إلى حد السذاجة ، وتعميم له القدرة على التعبئة ، فشعار مثل «الاسلام هو الحل» على قدر ما هو فارغ من أى مضمون سياسى ، إلا أنه يرتكز على تراث قديم، وقائم فى دولة ايمانية منذ فجر التاريخ .
وفى إطار أزمة شاملة طالت العقل المصرى يصبح قبول هذه الافكار شديدة العمومية أمر مفهوما . والى جانب ذلك، فمنذ ١٧ عاما ، والدولة تجند كل أجهزتها للهجوم على التجربة التى قادها «جمال عبد الناصر» ويرتكز هذا الهجوم على مفاهيم شبه دينية، وبالاضافة الى ما أدى اليه هذا الهجوم من خلل فى النسق الفكرى العام الذى كان قائما، فقد انتج ايضا حالة من اهتزاز الثقة، وإختلال المفاهيم فى وعى الجماهير. وكانت النتيجة الطبيعية أن الأرض تمت تهيئتها أمام الاتجاهات المتحدثة باسم الدين لتكون البديل .

ورغم قناعتى بأن هذه الجماعات هى أحد مظاهر الازمة، وأنها ليست حلا لها ، إلا أنه وفى ظل التفسخ المستمر للمجتمع المصرى الذى يديره ويقوده نظام السادات الذى لا يزال قائما فلن يكون من المستغرب ما حدث من نتائج الانتخابات .

وفى النهاية يؤكد الدكتور حسام عيسى على ضرورة أن ندخل فى الحساب ونحن نفسر ضعف اليسار، ان قوة كبيرة ورئيسية لا تزال محرومة من التواجد على الساحة وهى القوى الناصرية والتى يقول عنها انها تتعرض كل يوم لحملة شرسة ومستمرة طوال ١٧ عاما مضت فى الوقت الذى تلقى فيه بعض الجماعات الاخرى الرعاية، وتفتح لهم صفحات الجرائد وبرامج الاذاعة والتليفزيون .

ومع ذلك يقول الدكتور حسام – ينبغى أن نعترف أن هذا لا يفسر كل شيء .

ويثور عند البعض السؤال : هل خفوت الصوت اليسارى أو سحب بساط الجماهير من تحت اقدامه دليل على إفلاس اليسار ؟

ولأن الاجابة لا ..

فهذه هى الحيثيات التى تجعل الازمة عابرة .. والتى تشترط الاتجاه يسارا ..

الفكر اليسارى هو منهج متكامل لتشريح الواقع تشريحا دقيقا وعلميا لامكان تغييره الى الأفضل ، وهذا يعنى أن اليسارى هو الذى ينصب قلبا ، وقالبا على مشاكل بلاده ومجتمعه ، ويشرح واقعه وربما يستفيد أو يكتسب خبرة من دراسة التطبيقات والحلول اليسارية فى مجتمعات أخرى ، ولكن هذا لا يغنيه عن التغلغل فى أعماق المجتمع الذى يحيا مشاكله ، وعليه أن يكتشف خصائصه ومن الواجب الآن أن تنقد نفسها ذاتيا ليتقدم محمد عودة أولى الحيثيات وأيضا أول ملامح النقد الذاتى المطلوب .

وهذا ما يتفق عليه الدكتور ابراهيم سعد الدين عضو الامانة المركزية لحزب التجمع ويؤكد أن اليسار لا بد أن يبدأ بدراسة للواقع ، ومحاولة التعرف على المشكلات التى تعوق التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وتحد من الاستقلال الوطنى ، والتى تؤدى الى افقار الجماهير وتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو يسعى لطرح مايراه من حلول لمواجهة هذه المشكلات والقضايا ، وسوف يستمر اليسار فى المستقبل فى البدء من هذه المنطلقات، منطلقات الدفاع عن الطبقات الشعبية، وعن الاستقلال الوطنى وعن الديمقراطية وعن الوحدة الوطنية .. واليسار فى الانتخابات لا يطرح أية نظريات ولا يطرح تحليلا نظريا ، وإنما يطرح برنامجا مبنيا على تحليل للواقع من وجهة نظره وقد يصح تحليله او لايصح ، وقد يتمكن

من توصيل وجهة نظره بوضوح أو لا يتمكن، والمحك فى النهاية هو مدى نجاحه أو فشله فى تحقيق تعبئة جماهيرية حول القضايا المطروحة .

ويستدرك الدكتور ابراهيم سعد الدين فيقول :

فالقضية - إذن - ليست قضية تغيير فى المنطلقات ، وإنما حسن اعمال لها ، والوصول الى صيغ افضل للترابط مع الجماهير، وتعبئتها من أجل الدفاع عن مصالحها .

وهذه نقطة أخرى فى الحيثيات .. وأيضا فى ضبط النقد الذاتى والتى يعود اليها مرة أخرى الاستاذ عودة فيقول :

لا يزال اليسار يعانى من « الاغتراب » الفكرى، «والحذلقة» اللفظية فلم يستطع اليسار أن يترجم الفكر اليسارى إلى لغة شعبية سهلة، تستطيع أن تنفذ وتقنع أى مواطن سواء من البسطاء وهؤلاء هم جمهور اليسار وقاعدته ، أو سواء فى الصفوة المنحازة بالوعى لقضايا المجتمع الوطنية والاجتماعية .

واعتقادى أن معظم الفكر اليسارى اما فكر منقول أو فكر غريب لم ينصهر فى الواقع الذى نعيشه انصهارا كافيا، وللآن لم يستطع اليسار أن يبدع التفسير المصرى لمشاكل الواقع وحلولها من وجهة النظر اليسارية .

وعن «فجيعة اليسار» يقول الاستاذ «حسين عبد الرازق» رئيس تحرير جريدة الاهالى وعضو الأمانة المركزية لحزب التجمع بقوله :

الفجيعة تأتى من أن ماطرحه اليسار من سياسات كان صحيحا فى إجماله حتى ولو تنوعت الاجتهادات، ومع هذا لم يستطع أن يكسب الرأى العام بهذا الطرح الصحيح .

والمشلكة فيما طرحه اليسار يقول حسين عبد الرازق - هى أن الاجتهادات المختلفة تنوعت بصورة بدت فى بعض الاحيان متباعدة ، فبينما يركز البعض على أن الخطر يتمثل فى حزب الوفد وما يمثله من رده على الثورة ومحاولاته العودة الى مصر ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

يرى آخرون أن الخطر يأتى من التعصب الدينى ولجوء البعض من قطاعاته الى العنف، وكلا الاجتهادين يلوح بخطر الانقلاب العسكرى .

بينما يرى آخرون - من داخل اليسار - أن الخصم الاساسى هو الحزب الوطنى ، فممارساته هى التى أدت الى التبعية ، والى سيطرة الطفيلية، وهى التى افرزت هذه التيارات الدينية المتعصبة ، وهى أيضا التى أعطت للوفد بريقه .

هذا الخلاف فى تحديد الخصم أو العدو بلا شك انعكس على برامج وممارسات فصائل اليسار وقواه .

ويطرح الدكتور ابراهيم سعد الدين أكثر من سبب فهو يقول إنه ربما تعود الأزمة الى عدم معرفة الجماهير نفسها بمواقف اليسار والقضايا المطروحة منه ، نتيجة لمحدودية وسائل الاعلام الجماهيرية لأعضائه وحركتهم لتوضيح مواقفه ومساندة الجماهير فى نضالاتها .

وقد يعود الامر من ناحية أخرى ، إلى أن القضايا المطروحة بواسطة اليسار ليست هى أهم القضايا المثارة من وجهة النظر الشعبية .

ويمسك محمد عودة بالحلقة « الغائبة» وهى «الحزب الجماهيرى» فيقول :

قوة الشعوب تكمن فى تنظيمها ، وقوة التنظيم تكمن فى طلائعه وقياداته، والثورة أو التغيير تبدأ مع امتلاك القدرة الحقيقية على التنظيم الذى هو القوة الضاربة فى إطار حزب يستطيع أن يجتذب الشعب معه ، ويقوم على أعمدة وقوائم من التنظيمات الشعبية والنقابية ، ويستطيع أن يمارس كل أنواع الكفاح فى ظل أية ظروف وفقا لما تمليه موازين القوى، ومطالب الساعة .

يقول «عودة» - وفى رأيى أن اليسار المصرى اقرب ما يكون الى الحلقات او النوادى السياسية التى تجمع مثقفى الطبقة الوسطى أو الطبقة الوسطى الصغيرة وشرائح من العمال والفلاحين ، والتى تكتفى فى أغلب الاحيان بالجدل ، وفى أحسن الاحوال بتشخيص المشاكل بغير اختبار ذلك فى الواقع .

ويستدرك عودة قائلا :

هناك - طبعا - الكثير من الأعذار تتمثل فيما يلاقيه اليسار وخاصة فى مصر من حجر على حريته وحقه فى الحركة والتنظيم، ولكن اليسار يعنى أولا وأخيرا القدرة على التحدى وابتداع صيغ للكفاح مهما كان هذا التحدى .

ويضيف : أكاد أقول ان التنظيم هو الذى يمنح اليسار القدرة والقوة على مواجهة كل التحديات التى تعترض طريقه وليس أمام اليسار إلا أن يكسر القوقعة باحكام التنظيم .

ولا حاجة للقول أن الغالبية العظمى من مثقفى اليسار أو منظمى القوى اليسارية لم تخرج من العواصم سواء فى القاهرة أو الاسكندرية ، وإذا زاروا قرية أو مصنع فهى زيارة عابرة .

وهنا أتذكر أيضا - ولا يزال الكلام للأستاذ عودة - صديقا هنديا يساريا تخرج من جامعة كمبردج وينتمى إلى أسرة عريقة فى الهند ، قرر بمجرد رجوعه الى بلاده أن يذهب إلى مصنع قديم فى «كالكتا» ويعمل عاملا أمام الالة لكى يعيش قضية بلاده كاملة ويتعلم نبض الشعب، وحرارته .. وربما كان هذا مثلا نموذجيا ولكننا فى حاجة ماسة إلى مثله الكثير .

ويسجل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الاسبق وعضو الامانة المركزية لحزب التجمع نقطة نظام فيقول :

لست اتفق على أن اداء اليسار بكل فصائله فى المعركة الانتخابية كان سيئا ويستطرد :

يعنى أنا لا اعتبر أن النتيجة التى حصل عليها اليسار فى الانتخابات تعكس حقيقة التوجهات الجماهيرية ، فقوى التقدم فى مصر أكبر بكثير من نسبة التصويت التى حصل عليها اليسار .

ومعنى ذلك أن ثمة أخطاء فى ممارسات اليسار، وفى موقفه من الانتخابات، ولا بد من مواجهة هذه الحقيقة بعقل مفتوح، وبلا تشنج ، من خلال مناقشة جادة وموضوعية وهادئة .

وفيما يتعلق بالاسباب المحتملة لذلك ، أنا مقتنع شخصيا بأن تفتت قوى اليسار بتياراته المختلفة يؤدى موضوعيا إلى إستنفاذ وقت كبير فيما يسمى المناقشات السياسية والتحليلات النظرية التى يستند اليها كل فريق فى تمييز نفسه عن غيره من الفرقاء .

وأن هذا يكون عادة على حساب الاهتمام بمشاكل الجماهير اليومية ، وتعبئتها لمواجهة تلك المشاكل بما يقنع الجماهير .

ويقدم حسين عبد الرازق رؤية شاملة للفجيعة .. ولأسبابها فيقول :

لا شك أن نتيجة الانتخابات الاخيرة تطرح على اليسار ضرورة اعادة التقييم والبحث المخلص فى أسباب الذى حدث، وهى الاسباب التى أستطيع أن الخصها إجمالا فيما يلى :

أولا : تشتت اليسار، وهى قضية تعود بجذورها إلى تاريخ تكوين المنابر ثم الاحزاب فى منتصف السبعينيات وهى بالطبع تسبق الانتخابات الاخيرة ولا تزال قائمة .

ثانيا : أن اليسار بكل فصائله - وفى مقدمته «التجمع» لم يدرك عمق التحولات الاجتماعية ، واختلال القيم، ولم يحسب قدر التزييف الذى حدث فى وعى الجماهير نتيجة لردة السادات بعد انقلاب ١٣ مايو ١٩٧١ فرغم أن اليسار بادر بالحديث عن الردة لكنى لا أعتقد أنه قيم تقييما صحيحا ما حدث بعدها واستمر الخطاب السياسى هو نفس الخطاب الذى كان مطروحا فى الستينيات برغم التغيير الذى أحدثته الردة وقواها وما أنتجته فى الرأى العام فى مصر .

ثالثا : افتقد اليسار لسلاح أساسى لعب دورا مهما فى المعركة الاخيرة وهو سلاح المال بالاضافة الى افتقاده لأى مؤسسات سواء كانت قبلية ، أو عصبية أو دينية أو جمعيات وروابط واعتمد على الشعارات معتبرا أن فى ذلك الكفاية ، بينما اللعبة الانتخابية تستوجب الكثير من هذه المقومات والعوامل .

فجاء السلاح الاساسى لليسار متمثلا فى الكلمة المطبوعة أو المنطوقة فى مؤتمر سياسى ورغم أهمية ذلك إلا أنه لا يصل إلا إلى قطاع محدود من الناس .

رابعا : غاب اليسار خلال السنوات الماضية عن معارك الحياة اليومية للشارع المصرى وركز على قضايا رئيسية لكنها - للأسف - كانت بعيدة عن مشاكل الناس اليومية والحياتية .

كان فى أولويات اليسار قضية «كامب ديفيد» والتطبيع والحريات الديمقراطية إلى اخره من هذه القضايا الاساسية ولكن الناس لم تكن منشغلة بهذه القضايا بنفس درجة انشغال اليسار بها .

● وأيضا ، فقد أحجم عدد كبير من قيادات اليسار ذات الوجود الجماهيرى والقومى عن خوض المعركة الاخيرة ، وتركت العبء على عاتق الكوادر الحزبية والتى ليس لها نفوذ جماهيرى بالذات فى معركة بمثل هذا الاتساع .

● وأخيرا ، لا يمكن إغفال ان الرأى السائد داخل اليسار عند الاعلان عن حل مجلس الشعب كان فى صف المقاطعة ، ولكن بعد النقاش تقرر خوض المعركة، وجاءت الممارسة العملية، فكان الحزب يخوض المعركة بروح المقاطعة بحيث أن الذى كان يشغل مرشحيه هو أن يقول كلمة سياسية بعيدا عن مقتضيات العملية الانتخابية .

التحالف الغائب :

فى الوقت الذى كانت تجرى الانتخابات على أرضية التحالف بين فصائل اليمين غاب تحالف اليسار، ووصل الأمر إلى أن فصائل اليسار طرحت التمايز الحاد فيما بينها، وهنا يطرح السؤال نفسه بذات القدر من الحدة .

لماذا غاب تحالف اليسار فى المعركة ؟

يؤكد الاستاذ «محمد فائق» فى البداية على أن : أحد أخطاء اليسار تتمثل فى أنه لم يلتزم بصيغة «التجمع» بتياراته المتمايزة والمتحالفة على أساس برنامج حد أدنى، وهى الصيغة التى لا نزال نرى أهميتها وفاعليتها، وقد يكون السبب فى ذلك راجع إلى أن كل فصيل من فصائل اليسار أراد أن يؤكد تمايزه الخاص .

وإذا كان الناصريون قد انشغلوا ببناء حزبهم الخاص وتأسيسه إلا أن ذلك لا يجب أن يلغى أهمية وضرورة التحالف مع كافة قوى اليسار وفصائله المختلفة على أساس مواقف محددة وتوحيد مواقفه من القضايا المطروحة فى الشارع .

ومن ناحيته يقول الدكتور ابراهيم سعد الدين : انه كان من الضرورى أن يظهر فى الانتخابات بوضوح تحالف لقوى اليسار يمثل كل التيارات فى مواجهة التحالف الاسلامى وايضا قوى اليمين ، وهو ما لم يحدث نتيجة لقدر من الاستهانة باحتمالات نجاح التحالف الاسلامى من ناحية ، ولقصر المدة اللازمة للاعداد للانتخابات من ناحية أخرى، وللانقسامات التى تسود اليسار من ناحية ثالثة .

ويؤكد الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله على أن المبالغة فى التمايز ، وإهمال الجوانب المشتركة فى الانتخابات، أدى إلى هزيمة اليسار كله .

وليس مطلوبا أن يكون اليسار حزبا واحدا ولكن المطلوب أن يكون لدى قوى اليسار منهج سليم فى التمييز بين التناقضات الثانوية والتناقضات الرئيسية وبالتالى

يتمكن من أن يجذب الجماهير بدون الاتفاق على برنامج حد أدنى ويمكن تلخيصه فى عدد محدود من الشعارات التى تجد أوسع صدى فى الوجدان الجماهيرى .

مطلوب - أيضا - التغلب على ظواهر التشرذم التى تطغى حاليا على أوضاع اليسار بأى شكل وتحت أية صيغة أو مسمى .

فما دمنا نريد أن تحكم الجماهير لصالحنا علينا أن نتبنى الممارسات التى تمكنا من ذلك ، وبالقطع الائتلاف الانتخابى بأى شكل من الاشكال عنصر قوة لأى اتجاه يدخل المعركة .

ويضيف الاستاذ حسين عبد الرازق نقاطا أخرى فيقول :

إن أطرافا عديدة من قوى اليسار تعاملت بمنطق «إعلاء الذات» فوق وحدة اليسار، فتصور البعض أنه الاكثر صلابة وثورية والأصح فى إطروحاته، وبالتالى فعليه أن يحافظ على نقائه ولا يدخل مع قوى ليست إشتراكية بالشكل الكامل ، وهناك أطراف أخرى يسارية يقال إنها تتعامل مع السلطة، وقوى ثالثة تصورت أنها برفع لافتة معينة لها قبول وجذور عميقة فى الشارع أنها بذلك تملك الشارع وحدها ، وأن ارتباطها بأية قوى يسارية أخرى يشوه وجهها ويضعف نفوذها وسط الجماهير .

قوى أخرى نظرت إلى هؤلاء وهؤلاء على أساس أنها قوى متطرفة ، فلم ترحب بأى عمل مشترك مع بقية فصائل اليسار بل أحيانا كانت حريصة على تجنب هذا العمل .

المطلوب الآن :

● **محمد فائق :**

توحيد موقف اليسار من القضايا المطروحة فى الشارع والارتباط المباشر بمصالح الجماهير وتبنى هذه المصالح عمليا ولا بد أيضا من التأكيد على ضرورة تواصل تجميع قوى اليسار على موقف موحد مع الوضع فى الحسبان أهمية إمتلاك وسائل إعلامية يخترق بها اليسار حاجز الاعلام المفروض فيما بينه وجماهيره العريضة .

● **محمد عودة :**

لا بد من طرح أزمة اليسار على بساط الحوار العام بين شتى فصائله وأجنحته وذلك للخروج بالجدل الى طريق التجاوز .

ولا بد أن يمتلك اليسار القدرة على الوصول الى قاع المجتمع ، وأشد الطبقات فقرا وحرمانا، لا بد له أن يصل الى أفقر قرية أو حي شعبى أو مصنع والغوص فى مشاكل حياة عماله وفلاحيه .. وهذا يستدعى بالطبع أن يترجم الفكر الى برنامج سهل، واضح يحقق البديل للسلطة القائمة والحل الناجح للمشاكل الملحة .

● **د . إسماعيل صبرى عبد الله :**

القضية الأساسية في العمل السياسى بالنسبة الى اليسار هى أن تنجح الجماهير فى كسب ثقتها بنفسها ، وبقدرتها على مواجهة المشاكل بشكل جماعي ومنظم، وذلك ابتداء بمشاكلها اليومية والحياتية .

وحين تنجح هذه الجماهير فى حل تلك المشاكل اليومية ستقتنع بحركتها المنظمة لأحداث التغييرات السياسية والاجتماعية .

● **د . ابراهيم سعد الدين :**

الظرف الحالى يتطلب من كل قوى اليسار اعادة نظر فى العديد من الأساليب، والوسائل، ولغة الخطاب للجماهير ،ويتطلب الامر تحليلا أعمق لما حدث، ومناقشته مناقشة مفتوحة وديمقراطية تشارك فيها كل القوى بهدف تكوين جبهة موحدة وحقيقية للقوى اليسارية فى المجتمع، تسعى من الآن لتوسيع إتصالها بالجماهير، وإيجاد قاعدة واسعة للاتصالات بها، والعمل معها للدفاع عن قضاياها والمساعدة فى حل مشكلاتها .

● **د . حسام عيسى :**

الفرص قائمة أمام احزاب اليسار وقواه لكى تستعيد المبادرة، وهذا يتطلب بالضرورة عملا شاقا، خاصة وأن الخصوم الآن يملكون أسلحة هائلة، فالدولة من ناحية بأجهزتها، والاتجاه الاسلامى بشركات توظيف الأموال .

● **حسين عبد الرازق :**

اعتقد أن الخبرة تؤكد كل يوم أنه لا مخرج لليسار من أزمته ولا للوطن من محنته إلا بوحدة كل فصائل اليسار وهو أمر ممكن واعتقد أن فى داخل كل فصائل اليسار من استوعب الدرس جيدا .

وتجربة الانتخابات فى تقديرى كانت حاسمة فى هذا الاتجاه واستطيع أن ألحظ بوضوح بوادر نهوض تجاه الوحدة من عناصر أساسية داخل كافة فصائل اليسار .



وواصلت «صوت العرب» الحلقة الثانية من معالجة هذا الموضوع فى العدد الصادر فى ١٩٨٧/٤/٢٩ تحت عنوان « مرة أخرى : من سحب بساط الجماهير من اليسار » مستهلة إياها بمقدمة جاء فيها ...

بدأ مجلس الشعب دورته الجديدة «بفاصل» أثار التعجب عند البعض حيث قام نواب «الوفد» بالتصويت لصالح إعادة انتخاب الدكتور رفعت المحجوب رئيسا لمجلس الشعب، وهو الذى «أدمنت» جريدة الوفد الهجوم عليه، و «تفننت» فى إطلاق القاب السخرية عليه !

وهكذا يبدأ الوفديون مبكراً سباق التنافس على رضا الحكومة فى المباراة الودية بين أحزاب اليمين التى أحتلت مقاعد المجلس النيابى لعلهم يقطعون الطريق على « الغزل العلنى» الذى بدأه «الاخوان المسلمون» وإذا كان تحليل «اليسار» للعبة النيابية القائمة يتلخص فى : يمين يحكم .. ويمين يعارض ، إلا أن ذلك لا يعنى أن اليسار فى موقف أفضل ! فكل الذين طرحنا عليهم السؤال : «من سحب بساط الجماهير من اليسار ؟» أجمعوا على ضرورة نقد الذات ، وأهمية تفهم أسباب القصور .

بعد هذه المقدمة انتقلت المجلة الى الموضوع فقالت :

يبدأ السيد على صبرى نائب رئيس الجمهورية السابق إجابته باعتراضه على السؤال فيقول :

لا أريد أن أسميها «أزمة يسار» ، إنما هى فى الحقيقة أزمة النظام السياسى ،

فالتحليل الموضوعي للانتخابات الأخيرة - بصرف النظر عن النتائج - يؤكد أن الانتخابات دارت فيما بين فصائل اليمين ، واليسار كان غائبا تماما، اللهم إلا أحد فصائله والمتواجده داخل حزب التجمع الوطنى التقدمي الوحدوى، إذن فالمباراة دارت بين الحزب الحاكم ، وحزب الوفد ، وما يسمى بالتحالف ، والواقع أن الاتجاهات الثلاثة لا تختلف في جوهر سياستها تجاه قضايا المجتمع ، ثم لا يجب أن يغيب عن الذهن أن هذا الوضع جاء نتيجة لقوانين وشروط وقيود وضعها نظام الحكم .

وبالتالى فإن المباراة الانتخابية، ولا أقول المعركة، كانت فيما بين هذه الفصائل الثلاثة، ونستطيع أن نقول إن نتائج الانتخابات جاءت لتدل على مدى سيطرة كل من هذه الفصائل على النواحى الاقتصادية، والاجتماعية فى المجتمع ، وعلى الجانب الآخر ، فإننا إذا نظرنا إلى اليسار بمعناه العريض، نستطيع أن نقول إنه لم يكن ممثلا فى المعركة الانتخابية الاخيرة .

مرة أخرى يعود «على صبرى» ليسجل أن عنوان «اليسار» يصعب تعريفه لأنه يختلف فى كل زمان ولكنه يضيف :

الواقع أن اليسار فى مصر له تياران أساسيان : «التيار الناصرى» ، و «التيار الماركسى» ، وفى الوقت الذى يحرم فيه التيار الماركسى من القاعدة الجماهيرية، نجد أن التيار الناصرى ، والذى خاضت الجماهير معه تجربة هائلة ، محروم من حقه الطبيعى والشرعى فى تكوين حزبه ليس هذا فقط ، بل وتتحالف ضده كل القوى السياسية الأخرى ، فالحزب الحاكم لا يريد الناصرية ، ويحاربها اعلاميا وعلى كافة الأصعدة ، وحزب الوفد عدو لدود للناصرية، وها هو حزب العمل بتحالفه الجديد مع «الاخوان» وفقدانه لقياداته ذات الاتجاهات اليسارية ينضم الى القائمة ، وهو الأمر الذى يفرض على الحزب الناصرى امتلاكا لقدرة على الوصول إلى الجماهير من خلال وسائل إعلامية وفكرية وثقافية ، وعليه أيضا بلورة شخصيته المستقلة لأنه لا يجوز أن يذوب فى التيار اليسارى الشيوعى ، فالتيار الناصرى يتمايز عنه وإن كان يتفق فى الكثير من المواقف ولكن يظل له طابعه المميز .

ففي إطار الأزمة العامة التي تحدثت عنها ، فإن التيار الناصري يحارب على كافة الجهات ، وليس في الداخل فقط ، بل ويقاوم الجبهات الخارجية ذات الامكانات الضخمة ، بل أضيف القوى الرجعية العربية التي تمول الرجعية المحلية وتمكنها اقتصاديا من مقدرات المجتمع ، وبالتالي من التأثير في مصالح الناس وعلى رأسها المملكة العربية السعودية .

ويؤكد السيد علي صبري على ضرورة أن يعي اليسار بكل فصائله المختلفة ، بما فيها الذين لم يرتضوا بالتحالف بين العمل والاخوان ، أننا بصدد مؤامرة كبرى خارجية، وداخلية على مصالح المواطن المصري ومستقبل الوطن ، ومن هنا تأتي وحدة اليسار المصري عملية حتمية لمواجهة هذه القوى المتربصة ، والعاتية ، وحدة لا تلغي التمايز ولا تتسرب منها نقاط الاتفاق الكثيرة .

وينتقل السؤال الى السيد **شعراوي جمعة نائب** رئيس الوزراء ووزير الداخلية الأسبق، ليقدم في البداية تحفظه عليه ويقول :

لا أريد أن أسميها أزمة «اليسار» فالحقيقة أن المسرح السياسي في مصر هو الذي يعيش أزمة حقيقية وشاملة ، ولعل ما حدث في الفترة الأخيرة من إضرابات عمال السكك الحديدة ، وعمال كفر الدوار ، يعبر عن الأزمة في الشارع ، والتي تحتاج من قوى اليسار ومفكريه وكتابه دراسة كبيرة ، ومتعمقة ، خصوصا أن الأزمة ذات ابعاد اقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية .

ولعل أهم ما يطرح نفسه أمام قوى اليسار بعد ذلك سوف ينصب على العمل وسط الناس .

وإذا كان العمل وسط الجماهير يحتاج الى تنظيم قوى وثوري ، قادر على الالتحام بالناس ، عامل من أجلهم، قادر على قياداتهم، فإنه يفترض بالضرورة التبني الواعي لفكر يبلور آراءه ، واتجاهاته ، ويضع الحلول لمشاكل الجماهير ، فكر نابع من الواقع ، ويستهدف مصلحة الجماهير العريضة ، ينبع منها ويرسم لها الطريق نحو المستقبل الأفضل، ذلك كله يضاف اليه مناخ ثقافي واعلامي، ينقل بصدق هذا الفكر الى الجماهير عبر الوسائل الاعلامية والثقافية من إذاعة وتليفزيون وجرائد ومجلات أو مسرح وسينما وكتاب .

وإذا رجعنا إلى الوراء قليلا – يقول السيد شعراوى جمعة – سوف نجد أننا فى الستينيات كان الفكر ينبع من الميثاق وبيان ٣٠ مارس وخطب جمال عبد الناصر

وبعد ١٩٧١ اختلفت الصورة ، فمن الاتحاد الاشتراكى الى المنابر ، ومنها الى التنظيمات ، فالأحزاب، ومن مواثيق الثورة الى ورقة اكتوبر فالغاء جميع الأوراق وأصبح الحزب الحاكم بلا رؤية فكرية ، فى الوقت الذى تعتمد فيه الأحزاب الأخرى – عدا حزب التجمع – على برنامج عمل أكثر من الاعتماد على رؤية نظرية واضحة، وفى هذا المناخ الذى تعددت فيه الاحزاب وتوارت الأفكار العامة المتفق عليها ، تم الهجوم الشرس على اليسار ، وحوصر الفكر الاشتراكى فى وسائل الاعلام وكل المجالات الثقافية ، وأصبح حدثا كبيرا أن نسمع بكلمة «الاشتراكية» وسميت باشتراكية الفقر، وأطلق على عهد التخطيط المركزى مسمى «الانغلاق» وسادت الافكار اليمينية على السطح ، وكان طبيعيا كنتيجة لهذا كله أن تحاصر بالتالى قوى اليسار ، فمن ناحية لا يسمح للتيار الناصرى بتكوين حزبه الشرعى ، ومن ناحية أخرى يظل حزب التجمع حزبا كادريا قويا، يلاحقه الاعلام المضاد بتهمة الالحاد .

ورغم ذلك – يقول السيد شعراوى جمعة : يبقى الرصيد الجماهيرى لليسار كبيرا ، يشمل المفكرين ورجال الاعلام والكتاب والصحفيين الناصريين واليساريين بأجيالهم المختلفة ، وأولئك الذين مارسوا العمل السياسى من خلال الاتحاد الاشتراكى وأعضاء منظمة الشباب ، وتنظيم طليعة الاشتراكيين ، وجيل السبعينيات الذى انتشر فى نوادى الفكر الناصرى بالجامعات المصرية إضافة الى الشباب الجديد الذى يقارن صورة الحاضر مع انجازات ثورة عبد الناصر ، والعمال والفلاحين وأولادهم الذين تعلموا فى ظل مجانية التعليم هؤلاء جميعا هم رصيد اليسار الحقيقى والذى لا ينفذ .

والمطلوب الآن أن تتوقف كل قوى اليسار أمام ما يعيب طريقة عملها وسط الجماهير، وأن تنقد نفسها نقدا ذاتيا وشجاعا ، وتحدد ميادين عملها وقواها ، بعدها يحدث اللقاء ومن ثم البحث فى صيغ الالتقاء .

وفى رأيى أن الهدف الرئيسى لا يجب أن يكون الوصول إلى مقاعد فى مجلس الشعب ، بل يجب أن يظل الهدف دائما هو الوصول الى الناس أولا ، وتنظيمهم ثانيا وربطهم بفكر واضح نابع من مشاكلهم .

يلمس القارىء فى كل هذه التحليلات التى صدرت عن اساطين اليسار وعباقرة فكره مدى معاناة هؤلاء الكتاب فى معالجتهم ومدى محاولتهم البحث عن اسباب اصيلة لسقوط اليسار .

والحقيقة التى نعترف بها ان التجمع يضم عددا محدودا من انكى الكتاب والسياسيين واكثرهم ثقافة، وان البعض منهم لاينقصه الاخلاص فيما يصدر عنه، وان المجموعة التى رشحها وسقطت كانت تضم افرادا افضل من المرشحين الذين نجحوا وان صحيفة الأهالى كانت الأولى بلا استثناء فى اداء دور الصحيفة الحزبية التى تستغل كل «المادة الصحفية» افضل استغلال لمصلحتها ، وانها فى هذا تفوق كل صحف المعارضة . من حق اليسار علينا ان نعترف له به ، ولكن هذا لا ينفى ان الاسباب الحقيقية لسقوط اليسار كانت غير ما تصوروها وان النتائج التى انتهوا اليها ، وابرزها ان ازمة اليسار عارضة ، وان المستقبل لليسار ، فاسدة لانها بنيت على مقدمات خاطئة ، واليسار المصرى كما قال على صبرى يقوم على تيارين احدهما ناصرى والاخر ماركسى . وقد رأينا ان الناصرية ليست إلا حزمة من الزيوف والادعاءات والتلفيقات المذهبية وانها تلقت الضربة المميتة بهزيمة ٦٧ وان المعتقلات التى اقامتها والمشانق التى نصبتها لقادة العمال او لقادة الاخوان جعلت الناصرية كريهة ووصمتها بانتهاك كرامة الشعب وهى تدفع الشعب لأن يرفضها ، هذا بالنسبة للناصرية ، اما بالنسبة للماركسية فلم يتصور هؤلاء | وقد اصبحوا اسرى النظرية ، انها مهما كانت جاذبيتها وعناصر الابداع فيها ، فانها ظاهرة اوروبية ، ولبدة بيئة وظروف اوروبية خالصة فى فترة معينة ، وانها بحكم هذه الولادة لايمكن ان تتلاءم مع البيئة المصرية وان الاساس النظرى لها سواء كان فلسفيا او اقتصاديا لا يخلو من قصور ، ويعجز عن ان يغطى كل مجالات الحياة .

ولم يكن عبثا او مصادفة ان تحتضنها وتدعو اليها العناصر الاجنبية الدخيلة على البلاد وبالذات من اسرائيليين لهم اتجاهات صهيونية ، بدءا من «روزنتال» فى العشرينات حتى «كوربيل» فى الاربعينات ..

فضلا عن ان التجربة الماركسية بدءا من الدولية الاولى التى اقامها ماركس حتى الدولية الثالثة التى اقامها لينين ، وما وضعته من نظم لها جعلت كل حر الفكر ،

وكل شعبي الميول يزهد فيها وينصرف عنها ، لانها انتهكت الحرية اكثر من أى تجربة سياسية اخرى وعمقت اصول ومبادىء الاستبداد والديكتاتورية ، ولانها حتى فى الناحية الاقتصادية عقيمة . بيروقراطية ، ولا يمكن إلا ان تكون عقيمة بيروقراطية . عجز هؤلاء المثقفون الماركسيون ، عن فهم هذا ، لان العلم - كما يوضح لنا القرآن - ليس هو الذى يحدد الاختيار او المسار . وانه يمكن ان يكون عدة للفساد كما هو فى ايدى تجار الرذيلة وصناع السلاح ، وقد صور لنا القرآن هذا المعنى «قال انما أوتيته على علم عندى» ، «افرأيت من اتخذ الهه هواه وأضله الله على علم» .

والفلاحون المصريون وسواد الشعب العامل لايعلمون كيف بطش لينين ببحارة كرونستاد الابطال الذين كانوا اول من ناصر ثورته ، ولا يعلمون كيف حكم ستالين بالتشرد وبالموت جوعا على الملايين من الفلاحين لفرضه المزارع الجماعية الفاشلة ، وقد لا يعلمون شيئا عن تجربة اليسار الدموية فى العراق ايام عبدالكريم قاسم عندما كان «السحل» هو هواية الشيوعيين المحببة واسلوبهم فى التعامل مع *المعارضين ، وقد لا يعرفون ايضا المآسى التى* سمح بها حكم الشيوعية لمدة يومين *فى السودان عندما* صرحت هتافاتهم «طبقيون ، *أمميون* .. سايرين سايرين على طريق لينين ، الخرطوم ليست مكة» وعندما صرح السكرتير المساعد لاتحاد العمال «زمان كنا بنقول نحن اشتراكيين او ثوريين أو تقدميين أو ديمقراطيين ، لكن الليلة «نحنا» شيوعيين «شيوعيين حمر ، سايرين على طريق لينين . والليلة الدبابات الروسية بتعرف شغلها» .

كما قد لا يعلمون المذابح والديكتاتورية التى يمارسها فى عدن ادعياء الماركسية ومحدثو الشيوعية .

ويغلب انهم لم يقرأوا للشاعر الماركسى العراقى الذى يتحدث عن «اطفال الفولجا» وعن السلام والزهور والورود والعمل والمصانع ما ينم عما يعشش فى فكره من أسوأ صور الوحشية للمعارضين «**انا سنجعل من جماجمهم مطافى للسجائر!!**» ولم يقرأوا للشاعر الماركسى العراقى الآخر :

شعب تفنن فى انتزاع حقوقه
بحباله (!) من رأس كل مغامر

واذا الحبال تمكنت من ثائر
طرحته وانتقلت لصيد آخر
واذا بليت بغارق فى غيه
فاترك هدايته لحبل حاضر

لم يعرف الفلاحون والعمال المصريون هذا ولكنهم رفضوا اليسار رغم كل جاذبيته ، ورغم شعاراته ورغم البرنامج الذى وضعه وقرر فيه مائة جنيه كحد ادنى للاجور ، ورفضوا اشخاصا مثل «نبيل الهلالى» الذى ظل يدافع كمحامى متطوعا عن العمال ، ومثل خالد محيى الدين ، الذى يجمع ما بين تيارى اليسار الناصرية والماركسية وغيرهما من المع الكتاب .

ولم يقنع عمال المصانع الحربية برفض انتخاب مرشح الحزب الوطنى رغم انه (او لانه) وزير الانتاج الحربى ، ولكنهم ـ وهم من المع فئات العمال ـ انتخبوا الشيخ يوسف البدرى صاحب اللحية والعذبة وممثل «السلفية» بين التيارات الاسلامية.

لقد عجز محللو اليسار عن ان يفسروا هذا .. لانه لا يمكن ان يعود إلا الى أمرين يكفران بهما :

الأول : عناية الله بهذه البلاد وحمايته لها من ان تقع فريسة فى اليد الحمراء المضرجة بالدماء والملوثة بالقهر والديكتاتورية والمتلبسة بالناصرية المقيتة .

الثانى : فطرة هذا الشعب التى قامت اساسا على قيم من الدين وترفض بطبيعتها نداء اليسار ، وما يقوم عليه من تنظير وممارسة مخالفة لطبيعة فطرة مصر ومثلها وقيمها ومعاييرها فى الخير والشر .. الحسن والقبيح .

وبالاضافة الى هذين العاملين اللذين كانا درع مصر ضد الماركسية فى الماضى والحاضر ، فان «الاهالى» ـ لسان الماركسية فى مصر ـ على براعتها فى ادعاء الشعبية والحرية والديمقراطية والجماهيرية الخ .. خانها ذكاؤها فكانت كالحمار الذى لبس جلدة الأسد ونسى ان يغطى اذنيه الطويلتين ، فنمتا عنه ، عندما دافعت عن الاحتلال السوفييتى المقيت لافغانستان ، وكانت هى الوحيدة التى اطلقت على

المجاهدين النبلاء الذين يحاربون فى سبيل تحرير بلادهم من دنس الاحتلال **لقب «المتمردين»** الذى لم تطلقه حتى اذاعة السوفييت نفسها عليهم .. ونسبت اليهم الاتجار فى السلاح والمخدرات ، وهى الصحيفة الوحيدة التى تحدثت عن حاكم ليبيا باعتباره «الصقر الوحيد» فهل فات الاهالى ان السياسى الذى يستحل اجور العمال المصريين الذين تجشموا عناء الهجرة .. يفوق اضعافا ما يفعله الرأسمالى المستغل الذى ينتقص من اجر العمال ونصبت نفسها للتنديد به . ولعل القارىء لم يغفر لخالد محيى الدين ان سافر الى سوريا وسلم حافظ الأسد جائزة السلام فى الوقت الذى كان هذا السفاح يقوم بحملة إبادة لفريق من شعبه لانه آمن بأفضل الافكار الاسلامية على الساحة !

ان مثل هذه السقطات التى لها دلالتها لم تدق على نكاء القارىء المصرى وهو - رغم كل شىء - لماح فاكتشف حقيقتها وجعلته يعامل «الاهالى» كما يعامل عشيقته ، قد يشتريها بماله ، ولكنه لا يؤمن بها ، وقد يعجبه ما يضيفه «الاحمر» عليها من جمال مصنوع ولكنه لا يفكر ابدا فى ان يتزوجها ويجعلها اما لابنائه .

تقييم الجدوى الانتخابية :-

لما كانت انتخابات ٨٧ هى المحطة الاخيرة للمسيرة الانتخابية التى بدأت من سنة ١٩٢٣ . والتى تعلقت بها الآمال . واعتبرت الوسيلة المقررة للحكم النيابى ، ولممارسة الديمقراطية ، فقد يكون من الخير دراسة مدى جدوى وفعالية هذه الوسيلة . وقد رأينا أن الانتخابات فى المرحلة البورجوازية . قبل انقلاب ٢٣ يوليو خضعت لقوة رأس المال . واصبحت صناعة لايمكن للمرشح الفقير ان ينجح فيها الا بصعوبات تجعل نجاحه الاستثناءَ من القاعدة . وعندما حكم الانقلاب اغلقت صفحة الانتخابات لفترة ثم مورست بمفردات الحكم الشمولى التى افرغتها من جوهرها . ولم تبق لها إلا الاسم وبهذا ظهرت انتخابات الثلاث تسعات المشهورة . وأخيراً فعندما بدأ السادات انفتاحه السياسى فقد ظُن ان طرازا جديداً من الانتخابات سيصطحب به . وللاسف فان الانتخابات كانت استمراراً للحقبة الناصرية مع فارق واحد . هو ان السوءات التى ارتكبت سراً دون ان يعلم بها الجمهور بحكم الارهاب المبسوط وانعدام الحريات . اصبحت معلومة وموضوعاً لتقريع صحف المعارضة وتشهيرها ..

والنتيجة التى نستخلصها ان التزوير فى الانتخابات المصرية كان احد المقومات التى صاحبت الانتخابات من ظهورها سنة ١٩٢٣ باستثناء انتخابين أو ثلاثة ، حتى آخر الانتخابات سنة ١٩٨٧ . وان الذى اختلف هو درجة هذا التزوير ، فهى متفاوتة قد تقل فى انتخاب وقد تتفاقم فى انتخاب آخر . ولكنها موجودة كأنها أحد الاجزاء الاصولية فى العملية الانتخابية . وفى العهد البورجوازى كان التزوير فى دائرة او بعض الدوائر ولكنه فى عهد انقلاب ٢٣ أخذ طابعا شمولياً ومنهجياً ومنظماً اسفر عن انتخابات ٩٩,٩٪ التى تنطق بالتزوير الشامل .

ولكن الذى يضائل من جدوى العملية الانتخابية لايقتصر على التزوير ومافى يد الحكومة من قوى للتلاعب ولكنه يمتد الى جوانب أخرى عديدة منها :

(أ) قلة عدد المقيدين بالجداول الانتخابية بالنسبة لعدد الذين لهم دستوريا هذا الحق . فكل مصرى بلغ سن الرشد ولم يحكم عليه بما يخل بالشرف يحق له الانتخابات وفى دولة كمصر بلغ عدد سكانها ٥٠ مليون معظمهم فى مرحلة عمرية تدخلهم فى اطار الذين لهم حق الانتخاب لايقل عدد هؤلاء عن ٢٥ مليونا ولكن عدد المقيدين بالفعل يقارب ١٤ مليونا يدخل فيهم الموتى والمسافرون .

(ب) قلة عدد من يعنى بممارسة هذا الحق من بين المقيدين فيغلب ان يقل عن نسبة ٥٠٪ اى قرابة ستة ملايين أو أقل .. ومن اهم اسباب تثابط المقيدين عن ممارسة حقهم الانتخابى هو علمهم - بل تأكدهم - ان النتيجة مقررة سلفاً . وان الحكومة لابد وان تحقق النسبة التى تريدها من النجاح - حتى وإن لم تصل الى ٩٩,٩٪ فما الداعى اذن للخروج والانتقال والتعرض لما قد يطرأ من متاعب أو مشاكل ..

(ج) ان معظم الناخبين بالفعل هم من الفلاحين الذين يقتادهم العمدة للقيام بهذه العملية كجزء من وظيفة «العمودية» وبقدر ماتكون الامية فاشية بقدر ماتزيد النسبة بل الاعجب ان الاغلبية العظمى من النساء المقيدة اسماؤهن هن من الفلاحات اللاتى يسقن الى اللجان كأزواجهن . ويبدو ان تجربة طابور الجمعية وقيامهن بالوقوف فيه قد ساعد . أو ارتبط فى اذهانهن بطابور الانتخابات .

وغنى عن القول إن انتخابات هؤلاء . رجالا ونساء ضئيل الدلالة .

(د) بعد هذا كله فقد اتضح ان «حزب الاصوات الباطلة» اكبر من احزاب المعارضة ، على حد تعبير جريدة الجمهورية التى كتبت – فى اعقاب انتخابات ابريل سنة ١٩٨٧ (عدد ٤/١٦ – ص ٤) تقول «فى مصر حزب سرى كبير ، حزب الاصوات الباطلة يكشف عن وجهة فقط عند التصويت فى الانتخابات .

بالارقام . التنظيم كبير جداً ، اعضاؤه ٤٠٢٥٥٩ مواطن . ذهبوا الى صناديق الاقتراع فى الانتخابات الاخيرة . تكبدوا مشقة الانتظار حتى جاء دورهم خلف الستائر . شطبوا الاوراق . أو علموا على كل الخانات – أو سلموا الاوراق خالية . لم يعطوا اصواتهم لاحد . لا للمعارضة ، ولا للحكومة ، ولا للاحزاب ولا للمستقلين لاشىء يعجبهم» .

وفى نظرنا ان هذا «الحزب» قد عبر عن رأيه ، ورأيه هو الرفض والضيق و«القرف» من العملية كلها . ومن الهيئات والاشخاص والنظام بأسره ..

هـ – ضآلة الصفة التمثيلية للاعضاء الفائزين . ففى حالة الانتخابات الفردية التقليدية تتفتت الاصوات على العدد الكبير من المرشحين بحيث لايمثل الفائز الا عدداً ضيئلاً من اصوات ناخبى الدائرة وفى حالة القوائم الحزبية ، فمن الواضح ان الناخبين ليس لهم دور ايجابى . وان عليهم ان يختاروا من القوائم المعروضة . وان الأول فى القائمة لابد وان ينتخب حتى وان كان مجهولاً كلية من الدائرة ولم يسبق له ان قام بعمل عام أو ان لديه القدرة والكفاءة التى تمكنه من ممارسة هذه المسئولية الكبيرة ، اما لماذا يضعه الحزب على رأس القائمة فهناك اسباب عديدة (حزبية بما فيها العلاقات الخاصة . أو القدرة على دعم الحزب أو الصفة الخاصة له فى الحزب الخ ..

و – تمخضت تجربة الانتخابات بالقوائم عن ان الاحزاب وضعت – فيمن وضعه – على رأس القائمة اشخاصاً غير معروفين او غير اكفاء – وهؤلاء لابد ان يكونوا نواباً – ولايمكن للشعب أن يرفضهم مع أنه لايعلم عنهم شيئاً . وهم – كأطفال الانابيب – على حد تشبيه كاتب حزب الاحرار الاستاذ محمد عبد الشافى – يقحمون فى رحم غير رحم الأم – اما لماذا تفعل الاحزاب ذلك فهذا ما يعود الى أسباب كثيرة منها المجاملة والقربى وقدرة العضو على خدمة الحزب او التبرع له .

ز - التكلفة المالية الباهظة التى اصبحت الانتخابات تتطلبها وتنوء بها قدرات المرشحين ، بل الاحزاب ايضا وان الذى قد يطيقها هو حزب الحكومة الذى يمكن ان يصدر تعليمات للمحافظين بتمويل المعركة الانتخابية من الاموال العامة . ونشرت مجلة الاهالى (٨٧/٣/١١) ان الدولة خصصت ١٥٠٠ مليون جنيه للدعاية الانتخابية . وان الامين العام للحزب الوطنى الديمقراطى ارسل خطاباً لكل محافظ بضرورة توفير من ٢٠٠ الف الى ٥٠٠ الف جنيه من اموال صندوق الخدمات بالمحافظة لتمويل العملية الانتخابية لكل مرشح .

وتحت عنوان «في بورصة الانتخابات» قدرت مجلة الاهالى فى عددها الذى سبقت اليه الاشارة (٨٧/٣/١١) ان تكلفة الدعاية للمرشح الفردى نحو ربع مليون جنيه وان عدد المرشحين فى الدوائر الفردية يصل الى ١٩٠٠ مرشحا ويعنى هذا أن الدعاية فى الدوائر الفردية ستتطلب ٣٧٥ مليونا تزيد فى حالة الاعادة .

وقدرت المجلة ان المرشح الواحد يحتاج الى :

- تاجير مقر انتخابى أو اكثر لمدة شهر .
- تاجير سيارة على الاقل لمن يملك مثلها للطواف على الناخبين .
- من ١٠ - ١٥ سرادق انتخابى بتكلفة مابين ٣٠٠ - ١٠٠٠ جنيه .
- الف جنيه لقماش اليافطات وأجور الخطاطين وثمن الخشب وأحبال الربط .
- ٢٥٠ ألف منشور وملصق انتخابى تتحدد تكلفتها فى ضوء معرفة نوعية الورق المستخدم والحجم ونوع الكتابة ، وذلك للدائرة الواحدة .
- تبرعات للجمعيات الاهلية والخيرية والمدارس والمساجد والابرشيات .
- ويحتاج المرشحون للقائمة وحدهم أو متضامنون الى ٢٢ ألف مندوب لجنة ليوم الهول العظيم - يوم الانتخابات - لاتقل تكلفة اطعامهم ومشربهم بحال عن ٧٥ ألف جنيه .

ثم هناك الاعلان فى الصحف [٢٠ ألف جنيه للصفحة] . واستئجار لبعض محترفى الانتخابات من قبل بعض المرشحين ومن قبل الحزب الحاكم وحده ..

وهناك الأموال غير المنظورة – تحت الترابيزة – للصفقات الانتخابية المعقودة مع من يسمون صدقا أو كاذبا – مفاتيح الدائرة – وهناك وكلاء المرشح ، أو الحزب ، للمرور على اللجان العامة ، – وهناك المساجلات الانتخابية على المقاهى – والمشاريب على حساب البيه المرشح بالطبع – وهو أسلوب لم يعد قاصرا فقط على المدن الكبيرة ، بل امتد الى القرى كذلك ويدفع المرشح إيجارا بالساعة للمكان والكراسي – وهناك للحزب الوطنى وحده . أقواس النصر ، ويتكلف القوس ٤٠٠ جنيه ، واللوحات المعدنية ، وتكلفة الفنانين فى الدعاية .

– وهناك تكلفة تصوير قوائم الناخبين نفسها ، وقد يكتشف المرشح بعدها أن الداخلية غيرت القائمة المعطاه تماما .

واضافت المجلة ان الحكومة قد تنفق مايقارب مليار جنيه اذا قدرنا التنازلات التى قدمتها للناخبين لجذبهم لصف الحزب ويدخل فيها التجاوز عن ملايين المحاضر الزراعية ومحاضر القمائن والتجريف والتعدى على خطط التنظيم ومخالفات المرور وتجنيد الالاف من السيارات الحكومية الخ ..

ح – من الاوضاع الغريبة التى يسمح بها الدستور ترشيح العاملين فى الحكومة و القطاع العام لمجلس الشعب والجمع مابين وظيفتهم والنيابة . فيأخذ النائب الموظف مرتبه من رآسه وظيفته ، كما يأخذ مكافأته من المجلس .. فكيف يمكن لمثل هذا الموظف ان يراقب وزيره ، أو يتقدم اليه لسؤال . او استجواب .. لقد فجرّ المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء فى منتصف فبراير سنة ١٩٨٨ هذه القضية . عندما كلف من على منبر المجلس ، احد اعضاء المجلس – العضو عبد الرحمن سرحان وهو وكيل اول للوزارة – ببعض المهام الخاصة بمطالب النواب فى دوائرهم ولا سيما القضاء على ظاهرة انقطاع التيار الكهربائى . وكان هذا التكليف هدماً لفكرة رقابة المجلس على الحكومة . وابرازاً لعكس ذلك .

د– واخيراً، فان حرية «المجلس الموقر» فى العمل تكاد تكون عقيمة فحزب الاغلبية مهمته الموافقة والتأييد والتصفيق للحكومة . وقد نجح فى تمثيل الدور نجاحاً يفوق الحد المطلوب لانه ينقلب الى الضد ، ويصبح موضوعاً «للتنكيت والتبكيت» واما احزاب المعارضة فانها لاتستطيع ان تقول ماتريد . لان سيف المنصة مصلت عليها ،

وعندما تستطيع ان تتكلم . فانها تتكلم وعينها على الساعة واصوات اعضاء الاغلبية تقاطعها ، فاذا جاوزت ، فهناك مايخرسها ويقطع عليها الطريق : اقتراح من عشرين نائباً باقفال باب المناقشة !

وعلق كاتب فى جريدة الوفد على تصرف رئيس المجلس تجاه نواب المعارضة خلال جلسات مجلس الشعب التى انتهت فى ٨٧/١٢/٣١ موجها حديثة لرئيس المجلس .

١ - عارضت - ياسيدى - بشكل واضح جدا مجرد مناقشة موضوع مجانية التعليم لدرجة تقول فيها : اغلقوا هذا الباب !! قد يكون لك رأى معين فى هذا الشأن وقد يساندك فى رأيك هذا كثيرون . ولكن ليس معنى ذلك ان يصل الامر الى الحجر على المتكلمين حتى لو كان ما يقولونه مخالفا لمزاج المنصة .

٢ - احدى العضوات المحترمات تقترح ان يدفع طلبة جامعة بيروت ما يدفعونه لهذه الجامعة للكليات المناظرة فى الجامعات المصرية .. فستنكر أنت ذلك ! وتتساءل باستغراب : يعني ايه ؟! .. يعني يدفعوا فلوس يعنى ؟! .. نعم يا سيدى قالتها العضوة وقالت ان هذه رغبة الطلبة أنفسهم .. وانا يا سيدى كولى أمر طلبة يدرسون اقبل ذلك وارجوه لو كان لى ابن فى جامعة بيروت .

٣ - بلغ حماسك مداه عندما تحدثت تلميذتك الدكتورة فوزية عبد الستار عن نفس الموضوع فنزلت الى مقاعد الأعضاء ودافعت دفاعا مستميتا ضد فكرة انشاء الجامعة الاهلية !! .. دفاعا اقسم بالله ما اقتنعت به (رغم هذا العضو الكومبارس الذى كان ظاهرا خلفك فى الصورة متيما بكلامك يهز رأسه طربا واعجاباً وكأنما يستمع الى وحى من السماء !) .. سيدى : اليست جامعة بيروت تعتبر اهلية بمصروفات وكذا الجامعة الامريكية ؟ اليس المعهد العالى للدراسات التعاونية بمصاريف على المصريين المقيمين بالخارج (٤٥٠ دولارا فى السنة) وماذا علّى انا كمواطن اريد لابنى أن يحصل على مؤهل عال يساعده على النضج الفكرى والاجتماعى وابصم لكم بالعشرة انى لا الزم الدولة بتعيينه ولا اطالبها بذلك .. هل هناك حرج على تفكيرى هذا ؟! ..

٤ – العضو فتحى رجب مقرر اللجنة التشريعية .. المحامى الضليع .. يخطىء فى قراءة القرآن وهو مكتوب امامه (!!) ولما يصحح له احد النواب اذا بسيادتك تنهره قائلا : اقعد يا اخينا محدش طلب منك تصحيح ؟! .. وهل يستأذن المصحح ؟ .. ولماذا لم تصحح له أنت وتحسب لك ؟ .. اما تذكر انك اكملت التلاوة من الانجيل للدكتور ميلاد حنا فى إحدى المرات ويومها اعجبنا بك جدا ؟!

٥ – الشيخ يوسف البدرى يقترح بقاء المرأة فى البيت ويصرف لها نصف مرتب فتقول له : قفل على الموضوع ده أنت مش قد الستات !! فتهيج العضوات فى المجلس .. المهم انك قطعت كلامه واقتراحه ! مع ان بعض الموظفات ارسلن للاستاذ صلاح منتصر يطلبن منه ما قاله الشيخ يوسف !! ونشر الاستاذ صلاح منتصر ذلك اكثر من مرة فى الاهرام .

٦ – العضو عصام العريان يحاول الحديث من مقعده فلا توافق وحينما تسمعه يتلفظ بكلمة «الدستور» تتجه اليه بكل جسمك وتقول له : اقعد يا اخويا يعنى انت كنت قريت الدستور .. !! شىء غريب طبيب .. وعضو مجلس شعب وتستكثر عليه ان يكون قرأ الدستور ؟! والأمثلة كثيرة يا دكتور .. والشعب يلاحظ والتليفزيون رغم انحيازة الواضح للحزب الحاكم يبدى لنا مساوىء كثيرة ناخذها على المجلس تحت رئاستك ياسيدى .

سيدى الدكتور يخيل الى كثيرا – وانت فى المنصة انك تمثل الحكومة .. ولاتمثل الشعب !! وارجو أن اكون مخطئا ... مع اننى متأكد اننى لست مخطئا»

ولا تقف النزعة التسلطية لدى رئيس المجلس عند المعارضة ، انها فى كثير من الحالات تمتد الى الحكومة ايضا ! ، وفى الدورة السابقة حدث نزاع مابين رئيس المجلس ومصطفى السعيد وزير الاقتصاد حاول فيه رئيس المجلس ان يفرض إرادته على الوزير ، الذى انتصر عليه بفضل موآزرة النواب له ، وتكرر هذا فى الاسبوع الاخير من فبراير سنة ١٩٨٨ عندما اعلن وزير السياحة عن سياسته فى تصفيه المنشآت الخاسرة وتأجير الفنادق ذات الاداره السيئة . فتصدى له رئيس المجلس بدعوى الشعارات الناصرية المبتذله ، ولكن الوزير صمد له ، وانتصر عليه بموازره

الاعضاء ، ودفع ذلك الاستاذ مصطفى أمين لان يعبر عن شعور الشعب فى كلمة قصيره جاء فيها :

«الناس تسأل : من رئيس الوزراء هل هو الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ام هو الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب؟ وهل صدر قرار بتعيين رفعت المججوب وصيا على الوزارة أو قيما عليها بقرار من المجلس الحسبى لعدم اهلية الوزراء أو لعدم بلوغهم سن الرشد . واذا لم يكن قد حدث هذا فمن الذى أعطى الدكتور محجوب هذه السلطة الهمايونية فجعله يفرض ارادته على الاغلبية ويهدد ويتوعد . ثم كيف يدلى رئيس الجمهورية فى كل احاديثه للصحف المحلية والأجنبية بان حكومته ديمقراطية ، وانها تؤمن بسياسة الباب المفتوح ، وانها تشجع القطاع الخاص وترحب بالاستثمار الأجنبى ، ويجيء مجلس الشعب ويلوح بسياسة حكم الفرد ويحاول اعادة عقارب الساعة الى الوراء وهى تصريحات توهم الناس انه يوجد تيار ينادى بسياسة أخرى غير سياسة الدولة المعلنة ، وانه يمثل العقلية التى أدت الى هزيمة ٥ يونيو ، والى الخراب الذى نعيش فيه الأن . وهى سياسة أصابت المصريين بالخوف وأصابت الأجانب بالذعر وجعلت رأس المال الوطنى يتردد وينكمش خشية من أن تتكرر الماساة وتعود المصادرات والاعتقالات والحراسات وتعود الى الاحتفال بعيد ميلاد لينين بدلاً من مولد النبى !» .

وطبيعى ان يكون دور المعارضة مع هذا الرئيس صعباً ومحفوفاً بالمتاعب .

وليس اول على عقم المعالجة الانتخابية من موقف المجلس من المعارضة فى قضيتين كان الحق فيها كالشمس الساطعة لايكابر فيها أحد . ومع هذا فان الأغلبية البرلمانية وقفت موقفاً فاضحاً ، يعد - بكل المعايير - وصمة عار فى تاريخ أى برلمان يقفه ، ويصور الى أى مدى يمكن للأغلبية أن تفرض ديكتاتوريتها . ان الحق الموضوعى الواضح والرغبة الاجماعية تقريباً للشعب . ومساندة الرأى العام كلها لم تزحزح المجلس عن تأثير الحكومة ، بل ذهب المجلس الى ابعد من ذلك . عندما قرر الثقة بوزير الداخلية .

القضية الاولى هى استجواب التعذيب والقضية الثانية هى ترشيح المدعى الاشتراكى .

وكما ذكرنا فى الفصل الثانى عشر - الخاص بالارهاب - فان المجلس كان قرر ارجاء نظر هذا الاستجواب بحجة ان الامر معروض على القضاء والنيابة - وكان المجلس قد اجهض استجوابا سابقاً عن التعذيب تقدم به العضو محمد المراغى - وفدى - عن تعذيب المتهمين فى احدى القضايا . فى شهر فبراير بحجة انه موضوع تحقيق امام النيابة - وهى حجه مدحوضه فى الحالين وخاصة ان الاستجواب الاخير وهو الذى تقدم به الاستاذ مختار نوح لا يشمل اى حالة أو قضية منظورة امام القضاء او النيابة وانما هو بصدد الحالات التى صدرت فيها أحكام نهائية بثبوت التعذيب - ولكن أغلبية «عبد المأمور» قررت تأجيل نظر الاستجواب الى نوفمبر .

وفى ديسمبر نُظر الاستجوابان الخاصان بالتعذيب والمقدمان من نائبى التحالف مختار نوح ومحفوظ حلمى وكما قالت الشعب (١٩٨٧/١٢/٨) فقد اثيرت فى هذين الاستجوابين اتهامات «تكفى لاقالة الحكومة بأكملها . وليس لسحب الثقة من وزير الداخلية» ونحن نقول إن ماسجله هذان الاستجوبان من وقائع دامغة ثابتة بأحكام قضائية ونحو الالف وثيقة رسمية كانت تكفى لا لاقالة وزارة ولكن للقضاء على نظام تقبل مثل هذه الجرائم ومع هذا فماذا فعل وزير الداخلية ، وماذا فعل المجلس الموقر ...

تهرب الوزير من الرد على اى وثيقة أو واقعة فى الاستجوابين وقال إن الادعاء بالتعذيب سببه الرغبة فى الحصول على التعويضات وأنه هو الادعاء التقليدى لكل المتهمين والتوجيه الذى يوحى به كل المحامين ثم تحول عندما وجد ان الاجابة المكتوبة تعجز عن اشفاء غليله . أو التعبير بطريقته الخاصة فانهال على المعارضة واتهمها مع التطرف والعنف ، وتساءل ايهما اولى بالمساندة الذين يرتكبون حوادث ارهابية أو الضحايا الابرياء لهذه الحوادث . ثم انتقل فجأة الى «الخلافة» وقال مؤنباً الاسلاميين ومعلنا لهم «انتم عايزين خلافة ، مافيش خلافة !» وما علاقة الخلافة بوقائع التعذيب وانتهاك حرمات المساجد .

ولكن هذا العرض السقيم الذى يحفل بالمغالطة والفرار آونة والوقاحة والخروج انتهى بتصفيق اغلبية الحزب الحاكم ! وكأنما اراد رئيس المجلس ان (يكيد) المعارضة وينكأ جروحها فاستخرج من المجلس تجديد الثقة بالوزير وشكره .

وقد احسنت الاهالى عندما قدمت مقال الاستاذ حسين عبد الرازق عن هذا الموضوع تحت عنوان «التعذيب سياسة حكم وليس انحراف وزير «فقالت :» يحتاج المرء الى كثير من ضبط النفس ليناقش فى هدوء وقائع جلسة مجلس الشعب التى عرض فيها الاستجواب الخاص بالتعذيب ورد وزير داخلية الحزب الوطنى عليه ، فهى بكل المقاييس مأساة اصابت كل من شاهد فى التلفزيون الاجزاء التى اجازتها رقابة صفوت الشريف بالقرف والغثيان ، ونكت فى داخله الرغبة فى الثأر من كل هؤلاء الذين مرغوا كرامة الوطن والانسان فى الوحل (الاهالى ٩ ديسمبر)(١) .

واستطردت الاهالى :

لقد واجه وزير الداخلية استجوابا حول ماتقترفه وزارة الداخلية فى عهده من

---

(١) قارن بين هذا التعليق - وبين تعليق كاتب محسوب على الفكر الاسلامى ، ولا يفتا يستشهد بين الفينة والفنية بآيات الذكر الحكيم . فتحت عنوان «فما لكم كيف تحكم» كتب السيد السند ثروت اباظه فى جريدة الاهرام (٨٧/١٢/٢٠ ص ١٢) .

... «ونكتب حين نكتب عن الارهاب الذى اتخذه بعض مدعى الاسلام ! وسيلة لهم الى الحكم متسلحين بأكرم ما انزل الله الى البشرية مستغلين له ليصلوا هم به الى اسفل ما يضعه البشر من الفتنة الدينية وإثارة الرعب والفزع فى ارجاء البلاد الآمنة المطمئنة . وهم فى وقاحة لامثيل لها ! فان كنت فى شك من امرهم فاذكر معى ماشهدناه على شاشة التليفزيون يوم استجوبوا وزير الداخلية فى مجلس الشعب .. وصاح بهم الوزير لن تكون هناك خلافة ابداً - فاذا بهم يصيحون بل ستكون هناك خلافة !. اذن فهم يعلنون ولا يخفون ما يضمرون !! . وعلم الله ماأرادوها خلافة الا ليكون الخليفة منهم الخ ...» .

نقول اننا لم نر فى حياتنا، وفيما قرأنا، جرأة- واذا استعرنا تعبيره- وقاحة- فى إزجاء الباطل وكانه حق ومخالفة للبديهيات مثل كلمة الكاتب السند ، ولو احترم الاهرام نفسه ، وقراءه ، لما سمح بمثل هذا الهراء . ولما كان وزير الداخلية نفسه يصل الى ماوصل اليه .. وبعد هذا يتساءل «فما لكم كيف تحكمون ؟ «انها لاتعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التى فى الصدور» .

جرائم التعذيب ، مؤيدا بالوقائع الثابتة بتقارير الطب الشرعى وأحكام قضائية نهائية ، قاطعة الدلالة على تعرض المتهمين فى بعض القضايا السياسية وقضايا الارهاب لابشع انواع التعذيب والعنف اللا إنسانى .

ووقف الوزير عاريا بلا غطاء يستره ، عاجزا عن مجرد تناول الوقائع والتقارير والأحكام او الرد عليها ، بل وعاجزا حتى عن الايغال فى استخدام قاموسه البذيىء المعتاد واكتفى بتهديدات جوفاء لاتخيف احدا ، وبحركات وكلمات لامعنى لها مثل قوله «لم اقل اننى فالنتينو او سبع البرمبة» رغم ان احدا لم يتهمه بانه زير نساء مثل فالنتينو، او وصفه- لاسمح الله- بالشجاعة فالاتهام الموجه هو تعذيب متهمين عزل القى بهم القانون امانة بين يديه ووضعهم تحت حمايته، فنكل بهم واعتدى عليهم بشتى صنوف والوان التعذيب والاهانة .

بل كاد الوزير يعترف - ان لم يكن قد اعترف فعلا - بوقوع جرائم التعذيب فى عهده وعهد وزراء داخلية سابقين ، حاول تبريرها بما ارتكبه المتهمون من جرائم ، وباجراء مقارنة بين الاوضاع فى سجونه ، وهول التعذيب الذى يتعرض له متهمون فى بلاد اجنبيه لم يسمها .»

وعلق الاستاذ مصطفى شردى بجريدة الوفد فكتب فى افتتاحية العدد الصادر فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٧ تحت عنوان «والآن الكلمة للشعب» .

لم أحضر جلسة مجلس الشعب ، التى جرت خلالها احداث استجواب زكى بدر وزير الداخلية ، بشأن قضايا وسلخانات التعذيب التى يشهدها عهده السعيد . وقد تابعت على شاشة التليفزيون بالاسكندرية ، ما سمحت به المهزلة من مشاهد ، واشفقت على السلطة ، فلقد كانت طريقة عرض ما أمكن عرضه فى حد ذاتها فضيحة ، ولاحظنا جميعا ان الارسال كان يتوقف كل حين ، وتظهر على الشاشة لافتة تستأذن الناس فى مزيد من الصبر ، وخيل الى أننى أرى وجه السلطة وهو يتصبب عرقا فى ستوديوهات التليفزيون ، حيث تجرى عمليات الحذف والالغاء والمونتاج ، فى محاولة يائسة لغسل إجابات زكى بدر ، وحركاته ، وتجاوزاته ، ثم عرض «المعدل» و «المحسن» منها . وقد اعتبرت تلك الفترات ، التى كانت وقائع

الجلسة المثيرة تحجب خلالها ، اقوى من الف استجواب ، فها هي السلطة ترتعد خلف الشاشة الصغيرة وهي تحاول أن تتجمل قليلا ، لعل الناس يمررون ماجرى في مجلس الشعب ، ويغفرون قليلا لوزير الداخلية سلوكياته .

وقد فكرت أن اكتب تعليقا فيه بعض الاسهاب ، عن احداث جلسة استجواب التعذيب ، غير انني عندما استمعت إلى تعقيب النائبين صاحبي الاستجوابين الذي يتناول قضية واحدة ، رأيت انه لا مجال لتعليق ، لأن الكلمة بعد ذلك ينبغي أن تكون لشعب مصر . في دقيقة واحدة سمحت بها رقابة السلطة على التليفزيون ، قال النائب مختار نوح لوزير الداخلية ، ولاعضاء المجلس ، انه قدم مستندات دامغه لاكثر من خمسين واقعة تعذيب ، هي أحكام قاطعة أصدرها القضاء المصري مستندا إلى أدلة وتقارير طبية وتحقيقات ، كما انه مستعد لتقديم مستندات الف واقعة أخرى تحت يده بالفعل ، وكلها حدثت في عهد زكي بدر ، عهد الأمن والامان ، في دولة الطمأنينة والاستقرار .. !؟ وقال مختار نوح إن الوزير في رده على الاستجواب ، تهرب من تناول تلك القضايا جميعا ، فلم يرد على واقعة او يكذب اخرى ، وهذا في حد ذاته كاف جدا لادانة الوزير .»

والقضية الثانية هي ترشيح الحكومة لشخصية قضائية في منصب المدعي الاشتراكي ، اكتنفتها الشبهات ، وعندما تقدمت الحكومة بذلك الى مجلس الشعب وقفت المعارضة صفاً واحدا ضده ، وكما جاء في مجلة الشعب «١٩٨٧/١٢/١٥ ص ٣ «كشف المستشار الهضيبي عن الصفحات السوداء للمدعي الاشتراكي الجديد وروى واقعة حدثت له شخصياً معه عندما كان المدعي يعمل بنيابة امن الدوله حيث أصدر أوامره بتعذيبه لاجباره على الاعتراف وسمعه بأذنه يقول «خدوه ادبوه عشان يرجع يتكلم» .

وبدلاً من ان يثور المجلس لكرامة عضو من اعضائه ، يستبعد عليه الكذب ، يثبت للمجلس تورط المرشح في عمل يلوث الصفة القضائية لصاحبها ويجعله ابعد الناس عن الترشيح لهذا المنصب الرفيع ، نقول بدلاً من ذلك ، فان المجلس رفض هذا الكلام بحجة ان لصاحبه «مصلحة شخصية» وهو المنطق العقيم الذي استند عليه

المجلس ايضاً فى استجواب التعذيب لان مقدمه محام لبعض المجنى عليهم فى التعذيب .

على ان هذا المنطق . مهما كان عقيما ومخالفاً للاصولية . فانه لاينفى الوقائع التى اثبتها القضاء ضد اربعة من رجال النيابة كان منهم المدعى الاشتراكى الذى رشحته الحكومة والتى من اجلها حول الاربعة الى اللجنة الخماسية لرفع الدعوى القضائية ضدهم لما ارتكبوه من تزوير وتورط فى التعذيب . وكما تقول مجلة الشعب ان الامور لوسارت طبيعة لتم فصله بالفعل. ولكن هناك اشياء كثيرة حدثت قبل واثناء التحقيق شكا منها المستشار رئيس محكمة الاستئناف . (ص ١٣ من المذكرة) ولايفوتنا ان ملف التحقيقات قد بقى حبيسا بمكتب النائب العام شهرين متتابعين وهو ينتظر العرض على اللجنة الخماسية استصداراً للاذن فيها باستجواب الاربعة ثم تلكأ نحو اسبوع بعد صور قرار اللجنة حتى عاد الى رئيس محكمة الاستئناف واعيد الملف الى مكتب النائب العام لتقدم النيابة مذكرة بطلباتها فى الفترة التى حددها القانون بعشرة ايام ولم يرسل الى رئيس محكمة الاستئناف إلا بعد انقضاء اربعة وعشرين يوما .

وجرت ايضا اشياء بعد التحقيق منعت اتخاذ قرار تجاه ماارتكب رئيس النيابة عبد السلام حامد .

ولهذه الاسباب كان اختيار المستشار عبد السلام حامد بعد ارتكابه هذه الاتهامات مفاجأة مذهلة لرجال القانون ممن يعرفونه ويعرفون ماضيه ، فوصف الدكتور محمد عصفور الاختيار بأنه مأساة واكد أن إصرار رئيس الدولة على هذا الامر واستصدار قرار من مجلس الشعب مؤيدا لهذا الاتجاه بانه نوع من استعراض القوة واساءة بالغة للقضاء والنظام القضائى . وهو ما يعتبر فضيحة سياسية بكل المقاييس !

حدثان آخران ..

بعد هذين الاستجوابين حدث امران لايقلان عن الاستجوابين بل لعلهما افدح : الاول الاعتداء الذى حدث يوم ١٩٨٨/٣/١٤ على النائب الاخوانى عصام العريان – عندما كان فى طريقه الى مدينة السويس تلبية لدعوة تلقاها . إذ اوقف الاتوبيس الذى كان يركبه ، واستخرج من بين ركابه ، وأمر الاتوبيس بالانطلاق ، ومع انه عرف

الضابط الذى قام بهذا الفعل بشخصه كما كان يضع شارة المجلس على صدره ، الا ان الضابط صفعه على وجه !! واعاده الى القاهرة ، ولم يحرك هذا الفعل الشائن الاغلبية البليدة . - اغلبية عبد المأمور - أو يثير فى نفوسهم أى نخوة ! ولم ينطق نواب العمال والفلاحين بكلمة تنم عن ان لديهم شيئاً من شهامة العمال والفلاحين ! وادعى وزير الداخلية الحرص على العدالة وضرورة التحقيق امام النيابة !

وبينما كان المجلس ينظر هذا الحدث الدراماتيكى حدثت الطامة الكبرى ففاجأت الحكومة المجلس بطلب تمديد مدة سريان قانون الطوارىء لثلاث سنوات كاملة ، وكانت الحكومة . منذ ان صدر هذا القانون البغيض فى اعقاب مقتل السادات . تطلب تجديده على استحياء لمدة ستة شهور ... أو سنة . ولكنها وقد الفت الحكم بالطوارىء واطمأنت الى استخذاء اغلبية عبد المأمور ، طلبت التجديد لمدة ثلاث سنوات ! واعجب ما فى هذه القضية العجيبة ان الحزب الحاكم كان قد استدرج احزاب المعارضة الى «حوار» معه ، وكانت جلسات الحوار منعقدة ، وكان هناك اربعون يوماً قبل ان تنتهى مدة القانون البغيض .. وهذه كلها كانت عوامل تبعد الحكومة عن طلب المد فى هذا الوقت، ولكنها عندما فاجأت المجلس به، عمل رئيس المجلس على ان يُنظر الطلب فى اليوم نفسه ، ورفضت طلب المعارضة امهالهم ، ولو يوماً واحداً ورفضت ان يكون النداء بالاسم ، وليس برفع اليد ، واستجابت الاغلبية لطلب الحكومة دون مناقشة ! باستثناء عضوين وأجيز الطلب فى اليوم نفسه .

وهذه الامور التى تدع الحليم غضبان ، والحكيم حيران عندما يضاف اليها ماذكرناه فى هذه النبذة عن العوامل التى تؤثر على الجدوى الانتخابية ، لاتدع شكاً فى ان اسلوب العمل السياسى عن طريق مجلس الشعب - ضئيل الجدوى تافه الحصيلة، وان من الممكن ان يكون ستاراً لنوع من الديكتاتورية، وان من الضرورى اما الانسحاب من المجلس والتركيز على العمل الشعبى .. أو اتخاذه اداة لتعزيز هذا العمل الشعبى وحمايته . وبدون ذلك يمكن ان تستمر الاغلبية فى استخدام الاقلية لاعطاء حكمها طابعاً ديمقراطياً .. ومن المحتمل فى هذا الصدد ان يكون اجتهاد الجماعات الاسلامية عن اللعبة الانتخابية، احد الاجتهادات القليلة والنادرة التى هديت فيها الى الصواب . ولو ان هيئة مثل الاخوان المسلمين ركزت عملها فى المجال النقابى لاستطاعت ان تزود الحركة النقابية بالايديلوجية المطلوبة ولأنقذت الحركة النقابية من

الخواء الروحى الذى يجعلها ضحية الشيوعيين ومطية الحكام والانتهازيين ولضمنت جيشاً جراراً يستطيع وحده ان يجعل الحكومة تصغى وتتجاوب وتقابل الاخوان فى منتصف الطريق ، وهو بعد يتفق تماماً مع البداية التى بدأ بها الامام البنا دعوته ، عندما وجهها الى عمال شركة القنال كما يتفق والخط الأصولى للاخوان وهو الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة واللقاءات والمناقشات الحرة البعيدة عن مطرقة رفعت المحجوب وحكم اللائحة وثغاء الأغلبية الغبية . والغثاء الذى تتمخض عنه . والتحرر من مظنات المطامع والحكم . فانما الحكم وسيلة لهدف ، فاذا امكن التوصل للهدف بوسيلة اخرى ، فانها تكون افضل من الحكم .

وكل من يقرأ ما حفلت به الكتابات فى بداية المعركة الانتخابية والخوف الذى تملك كل القوى السياسية على الساحة من دخول الاخوان ، وما انتظروه من توقعات كبرى «انظر الفصل العشرين - قراءة فى اوراق ردود الفعل» ويقارن ذلك بما تم بعد قرابة عام من بداية الدورة الانتخابية (ابريل ٨٧) حتى الآن لايخالجه شك فى ان النتيجة مخيبة تماماً وان الاسلوب البرلمانى وطريقة ادارة الجلسات اجهضت كل التوقعات الكبرى . فلم يتحقق منها شىء بل لقد استطاعت الحكومة فى هذه الدورة بالذات ان تستخلص من المجلس الموافقة على اسوأ القرارات التى عرضت على مجلس الشعب من موت عبد الناصر حتى الآن . وهذه الحقيقة المفجعة توجب ايجاباً اما البحث عن بديل أو تغيير طريقة العمل فى المجلس والاستعانة بقوى الشعب مباشرة بعد ان آثر نواب الاغلبية مصلحة الحزب على المصالح القومية العليا .

الفصل العشرون

قراءة فى أوراق ردود الفعل

ما أن عرف فى الدوائر السياسية والصحفية أن «الاسلاميّين» كما أطلق عليهم سيدخلون الانتخابات بقوة ، حتى بدأت الكتابات التى لم تنقطع حتى بعد أن ظهرت النتيجة وعُلم أن أكثر من ستين مرشحاً قد نجحوا تحت الشعار الانتخابى «الاسلام هو الحل» رغم وسائل التزييف التى مارستها وزارة الداخلية عند احتساب الأصوات أو الضغوط التى قامت بها قبيل يوم الانتخاب . ووصلت الى قمتها فى احتجاز حوالى الفين من مندوبى اللجان الانتخابية بمقتضى قانون الطوارىء فى الأمسية السابقة على يوم الانتخاب ، وفوتت عليهم الحضور فى مكاتب اللجان وممارسة مسئولياتهم .

وقراءة هذه الكتابات على أعظم جانب من الأهمية لأنها تكشف عن مشاعر وسياسات المعسكرات السياسية، ومدى فهمها للاتجاه الاسلامى- وما تدلى به من حجج او تدعيه من أسباب لمعارضة هذا الاتجاه . ولما كانت معظم هذه الكتابات نشرت فى الصحف اليومية أو الأسبوعية التى قلما يُحتفظ بها أو يمكن الرجوع اليها . فإن إثباتها هنا سيغنى القارىء عن تقصيها فى مختلف الصحف القديمة ...

ولا يتسع المجال للحديث عنها كلها لأنها كانت فى صدارة اهتمامات الصحف اليومية والأسبوعية من مارس سنة ١٩٨٧ حتى مايو ، ومن العسير أيضا تصنيفها موضوعياً ، لأنها وإن كانت جميعا معارضة إلا أن أسباب المعارضة ، ودرجتها وقيامها على أسباب موضوعية أو ذاتية ... تتفاوت تفاوتاً كبيراً . ومن هنا فقد رأينا أن نصنفها تبعاً للصحف او الكُتاب ، وسنصرف النظر عن بعض الكتابات التى لا تتسم بأى موضوعية ، وإنما تحفل بالشتم والسب وتقوم على المغالطات او التحريفات وهو ما ينطبق على كثير مما نشر فى روز اليوسف أو صباح الخير وفيما بعد صوت العرب التى آوت اليها فلول الناصرية أو أدعياء الشيوعية . ونجد الحديث فيها عن « تجارة الاديان » و « الفاشية الجديدة » فى مقال واحد مع شركات توظيف الأموال

والبنوك الاسلامية والاغتيالات والفتنة الطائفية الخ ... فمثل هذا الهراء لا يستحق الرد . ويماثل ذلك ما كتبه الدكتور عبد العظيم رمضان فى بعض مقالاته فى اكتوبر ، ففى مقال له بعنوان «الانتخابات وأصحاب اللحى السياسية اكتوبر فى ٤/١٩ يرى ان الحزب الوطنى الديمقراطى والوفد والتجمع هى المجموعة الرشيدة التى قامت عليها الدولة القومية أما أصحاب اللحى السياسية فإنهم يريدون إقامة دولة خومينية – ويبسطون المشاكل فى كلمة واحدة هى الاسلام هو الحل «افتراضاً بأن شعبنا يعتنق البوذية والمجوسية أو أن حكومتنا حكومة من السيخ واليهود» ولا يفتأ يتمسح بالوحدة القومية . ويكرر فى كل فقرة الجملة البلهاء والتى لا معنى لها «الدين لله والوطن للجميع» ويمتدح شجاعة مصطفى النحاس لأنه وقف فى وجه الأخوان متجاهلا أن السر فى موقفه لم يكن مبدئياً – ولكن الدفاع عن حزبه أو تهدئة الضغوط البريطانية .

كما لن نقوم بالرد تفصيليا على كل ورقة أو كاتب على حدة لأن الدفوع التى أثارتها كل الأوراق لا تتعدى إستنكار نشاط الاخوان وهى هيئة محلولة رسميا ، أو أن تحالفها مع حزب العمل والأحرار غير مشروع. واستعادة الحوادث الارهابية التى تلصق بالجماعة وإثارة قضية الفتنة الطائفية وتمييع قضية تطبيق الشريعة . وهذه كلها سنعالجها معالجة تفصيلية فى القسم الأخير من الكتاب . وإن لم يمنع هذا من اثبات تعليق سريع على بعض ما جاء بأوراق الرد ورقة ورقة ...

وفيما يلى محاولة لتصنيف «اوراق الرد»

١ – رؤساء التحرير فى الأهرام و الجمهورية :

عقَّب رئيسا تحرير الجمهورية والأهرام على نتائج الانتخابات . فجاء فى تُعقيب الاستاذ محفوظ الانصارى رئيس تحرير الجمهورية (١٩٨٧/٤/٩) **ماذا بعد الانتخابات .**

الاخوان المسلمين :

حسب المؤشرات الأولية للنتائج .. الحزب الوطنى فى المقدمة بأغلبية كبيرة ... التحالف – العمل ، الاخوان ، الأحرار – فى المرتبة الثانية ، رغم الفارق .. والوفد فى المرتبة الثالثة .

وما أود أن أقوله .. هو أن الوفد ، هو الذى سمح للاخوان المسلمين بدخول البرلمان مرتين .

● المرة الأولى حينما قبلهم على قائمته وتحت رايته ، فى انتخابات مايو ١٩٨٤ .

● وهذه المرة - انتخابات ١٩٨٧ - حينما رفض التحالف الذى عرضه المهندس ابراهيم شكرى ، والداعى لدخول المعارضة الشرعية تحت مظلة واحدة ، وتحت اسم واحد هو الوفد .

بعد الرفض .. سعى ابراهيم شكرى لحليف يدخل به ومعه البرلمان .. وكان الأخوان .

ومهما قيل فى هذا الموضوع ... مع أو ضد ... يبقى أن نقول ...إن مشاركة الاخوان فى ربيع ٨٤ ، وفى ربيع ٨٧ ودخولهم للبرلمانيِّن ، وهم فاقدون للشرعية القانونية ، يمثل وضعا وحالة غريبة ...

● حالة لا يمكن قبولها بسهولة ... وإن كانت أمراً واقعا .
● ولا يمكن رفضها .. لأنها حقيقة سياسية .

وأظن أن هذا التناقض الشكلى أو الظاهرى ، لا بد وأن يقنن ... لا بد وأن يجد الصيغة المناسبة ، التى تدخلَ به الى شرعية قانونية . ملزمة ... لأن الشرعية القانونية الملزمة ... تعنى الامتثال للقانون والشرائع ... تكشف الخارج على القانون وعلى الشرعية .

- صحيح من الصعب اقامة حزب إسلامى فى بلد إسلامى .
- صحيح .. عيب أن نقيم مؤسسة إسلامية تحرس الاسلام وترعاه ، فى نفس بلد الأزهر الشريف ، الذى ظل حصنا ودرعا للاسلام أكثر من الف عام .
- صحيح .. أن الأحزاب الدينية ممنوعة ومحرمة ، قانونا .
- وصحيح .. أن هناك هامشاً ، مرئيا فى بعض الأحيان .. وغير مرئى فى أحيان أخرى بين الأخوان . وبين الجماعات الدينية .

لكن يبقى ... أن البحث عن صيغة لمعالجة الخلل .. ومعالجة التناقض مسألة واجبة .. مسألة لا بد من حسمها وعلى وجه السرعة» . انتهى

ومن الواضح أن الكاتب يبنى نتائجه على مقدمات خاطئة وواضحة الزيف والبطلان - كما لو انها ليست فى حاجة الى برهان .. وأى ركاكة أكثر من قوله

« صحيح أن من الصعب اقامة حزب اسلامي في بلد إسلامي»

« صحيح عيب أن نقيم مؤسسة إسلامية تحرس الاسلام وترعاه في نفس بلد الأزهر الشريف . الذى ظل حصنا ودرعاً للاسلام أكثر من الف عام ..» .

فهل يكون من السهل اقامة حزب اسلامي في بلد غير إسلامي .. ولماذا لا يكون هناك مؤسسات وهيئات تحرس « الإسلام » وإذا كان وجود الأزهر يكفى فلماذا لا نحل كل الجمعيات والهيئات الاسلامية ... وبأى منطق يحتكر الأزهر تلك المهمة العجيبة « تحرس الاسلام وترعاه » .

ان كل ما قدم به الكاتب أحكامه بكلمة « صحيح » هو غير صحيح ويذكرنا بإحدى شخصيات « كرايتون العجيب » الذى ما كان يبدأ القول « في الحق .. » حتى يبدأ الكذب .

اما الاستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير جريدة الأهرام فقد كتب في افتتاحية العدد الذى صدر فى ٤/١٠ :

« ثم هذه القضية الشائكة التى يتحاشى البعض الحديث عنها ... ويدور حولها البعض الآخر ... قضية التيار الاسلامي ... ومناداته بتطبيق الشريعة الاسلامية وطرحه للاسلام كحل لجميع المشاكل التى تواجهنا هل سنكتفى بالاقتراب منها على حذر كلما ثارت القضية وظهرت أسباب ملحة لمناقشتها ... أم نطرحها على بساط البحث بلا حساسيات ... وبلا تحسس ؟

ان المجتمع الديمقراطى لا يعرف القضايا المحرمة ... ولا القضايا غير القابلة للنقاش أو للبحث .. وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا نواجهها بكل وضوح ... ولماذا لا نقول للجميع إن الشريعة هى المصدر الأساسى للتشريع بنص الدستور وإن القانون المدنى فى بلادنا بكل مواده يطبق الشريعة وليس فيها ما يتعارض معها فى قليل أو كثير ...

وان ٩٠٪ أو أكثر من القانون الجنائى يتمشى مع أحكام الشريعة الاسلامية فيما عدا موضوع الحدود .. وهو موضوع ينبغى أن يعرف الجميع وبوضوح تام أنه يحتاج الى بحث متأن وطويل لكى يمكن تطبيقه خاصة فى الدول الفقيرة والتى تنتشر فيها الحاجة والأمية الى حد كبير .

فهل سنفعل ذلك ...؟ وهل نستطيع أن نتعامل مع هذه القضية الخطيرة بهذا الوضوح ... وهذه الشجاعة ؟

هذا هو السؤال .. وهذا أيضا ما ينبغى أن يكون أحد دروس المعركة .

ثم نأتى الى قانون الاحزاب الذى اجريت بمقتضاه الانتخابات الأخيرة .

لقد كشفت المعركة عن أن هناك تنظيمات سياسية ليست لها صفة الاحزاب المعلنة قد خاضت المعركة وكان لها فيها وجود محسوس كجماعة الاخوان المسلمين المنحلة بصفة أساسية .. وكالحزب الشيوعى المصرى غير الشرعى الذى حاول أن يلعب دورا فيها رغم ضآلة مساحته من الواقع السياسى .

هذه الأحزاب غير المشروعة وفقا لقانون الاحزاب ... لماذا لا نجرى تقييما موضوعيا لها نبحث خلاله هل من الافضل أن تعمل فوق الأرض كاحزاب علنية مشروعة ... أم تستمر كأحزاب تحت الأرض ... تتسمى بمسميات أخرى ؟

وهل يجوز فى ظل قانون الاحزاب الحالى ان ينشأ حزب على اساس دينى .

واذا جاز ذلك فهل يكون للطوائف الاخرى ان تشكل احزابها السياسية العلنية رغم خطورة هذا الاتجاه فى مجتمع كمجتمعنا .. خاصة اذا ما تم دون انتظار لعمليات تطوير التعليم او بدون التغيير المتدرج المستنير .

هذه هى القضية التى ينبغى ان نبدأ دراستها على ضوء ما جرى فى الانتخابات الاخيرة ، فليس هناك شيء غير قابل للبحث ولا للدراسة ومن حق كل راغب فى العمل السياسى ان يجد الاطار الشرعى لممارسته لهذا الحق .. لكن المؤكد انه ليس من حق احد ان يرهبنا .. او ان يستخدم هراوته ليقنعنا بما يؤمن به .

فهل نتعامل مع هذه القضية على هذا الاساس الواضح الجريء .. ام نكتفى بتأجيل المشاكل الى ان تنفجر مرة اخرى اعتى واشد فى انتخابات قادمة ؟»

الاستاذ نافع يعرض الادعاءات الحكومية من نوع شرعية وجود ونشاط الاخوان المسلمين (المنحلة) وسلامة وإمكانية تأسيس حزب على أساس دينى .. وفكرة تطبيق الشريعة فى صورة تساؤلات حتى وإن كان يجيب عليها بإيحاءة تتفق مع الخط المقرر . ولكنه يخلو من الركاكة والادعاء والسطحية التى جاءت فى رد رئيس تحرير الجمهورية..

٢ - الاستاذ أحمد بهاء الدين «الاهرام»

علق الاستاذ أحمد بهاء الدين على نتائج الانتخابات فى كلمتين متعاقبتين فى عموده اليومى بجريدة الأهرام الذى يحمل عنوانا ثابتا « يوميات » فكتب يوم ١٩٨٧/٤/٩ :

«كل المعلقين يقولون عادة ، بعد الحدث : كنا نتوقع ذلك ..

ومع ذلك ، فسوف اقول للقارىء اننى ، والله العظيم ، كنت اتوقع نتائج الانتخابات كما ظهرت . واظن أن أغلب الناس كانوا يتوقعون ذلك :

● «حزب الحكومة» فى مصر لابد أن يكسب . أقصد أى حكومة خصوصا بعد أن تشابكت مصالح المواطن العادى فى الريف والمدينة «بالحكومة» : الجمعية التعاونية، صرف السماد . علف الماشية تسليم المحصول الغرامات أصحاب الدكاكين . بالاضافة الى استئثار «الحكومة» بالصحافة والاذاعة والتليفزيون والمحافظين والمجالس المحلية .. الخ . بالاضافة الى الدوائر الفردية التى لا مثيل لها فى العالم و «المهلكة» لأى مرشح لا «يتشعبط» بقطار الحكومة .

● حزب التجمع ، كنت اتوقع أن تقل أصواته فى هذه الانتخابات عن الأنتخابات الماضية فقد تخلى الحزب عن «الصيغة» التى بدأ بها «كتجمع» لكل فئات اليسار ، بدءا مما يسمى «يسار الوسط» الى آخر اليسار . وأثر أن يقتصر على اليسار الماركسى المتطرف . فكان لابد أن تنكمش اصواته وهو بذلك حزب دعوة وتبشير ، وليس حزب انتخابات ومقاعد وسيكون عليه الآن ان يختار بين الصيغة الجديدة ، أو العودة الى الصيغة القديمة اذا كان ذلك ممكنا .

● «الانقلاب» الوحيد الذى لم أكن اتوقعه هو تقدم حزب الأخوان المسلمين على حزب الوفد . كنت أتوقع أن يحتفظ حزب الوفد بنفس مقاعده أو أقل قليلا ، بعد خروج الاخوان من صفوفه . وان يأتى الاخوان بعده بقليل ولكن العكس هو الذى حدث وأصبح الاخوان المسلمون هم قيادة المعارضة الرسمية والفعلية فى داخل البرلمان .

وهذه أول مرة فى تاريخنا النيابى ينعقد فيها اللواء لمعارضة جذرية تخالف الأغلبية فى الاساسيات .

وفى تقديرى أن هذا «خير» فلأول مرة سيكون على الاخوان المسلمين تقديم فهمهم وفكرهم المفصل عن ذلك العنوان السحرى الغامض «تطبيق الشريعة الاسلامية» ولأول مرة سوف نستطيع مناقشة هذه القضايا مناقشة موضوعية ، لا مناقشة شعارات ..

أما تفسير وتحليل هذه النتيجة فهو أمر سوف يحتاج إلى احاديث كثيرة .

وفى اليوم التالى ١٠/٤/١٩٨٧ كتب :

«وإذا كان أهم ظاهرة فى الانتخابات هى النتيجة التى حققها الأخوان المسلمون . فهى بالتالى الأولى بالتحليل .

فقد أستفاد الاخوان المسلمون من اعتبارات كثيرة جداً ، من بينها :

- أن الحكومة وحزبها ركزا «مقاومتهما» ضد الأحزاب الأخرى طيلة الوقت . ولم ينتبها الى « مقاومة » الاخوان الا فى الأيام الأخيرة .

- أن الأخوان المسلمين تميزت حملتهم بالتنظيم الشديد ، والاحتشاد الكامل . والدعم المالى الكبير .

- استفاد الاخوان المسلمون من « عدم الاعتراف الرسمى » بهم . فالأحزاب المعترف بها ، حتى أشدها معارضة ، هى « جزء من النظام » فى نظر المواطن العادى . وبالتالى فكل أصوات « الرفض » سواء كانت اسبابها سياسية أو اقتصادية أو بسبب شتى مشاكل الغلاء والسكن .. الخ . من الطبيعى أن تذهب الى الطرف الخارج عن « الساحة الرسمية » للسياسة ، حكومة ومعارضة .

- كانت قوة الجذب الكبرى تكمن ولا شك فى الشعار المبهم الجذاب « الاسلام هو الحل » . فمن حقا يعترض على هذا الشعار ؟... والتيار الاسلامى كان دائما ذكيا فلم يتجاوز شعار « الاسلام » وشعار «تطبيق الشريعة الاسلامية».

ولكن « المسلمين » يتحاربون ويتقاتلون حول تفسير « الشريعة الاسلامية ». وعبر القرون كانت هناك عشرات المذاهب والشيع. والفرق والثورات ، التى هدم بعضها الكعبة ونقل الحجر الأسود . بشعارات إسلامية وتطاحن الأمويون والعباسيون والفاطميون والعثمانيون .. الخ باسم الاسلام . ولكن المواطن البسيط فى شتى أسباب سخطه، بدءا من الغلاء ، الى الاخلاقيات التى يقرأ عنها ويراها ويرفضها ، الى ما تنسبه كل الأحزاب « الشريكة فى النظام القائم » من فضائح مالية ورشاوى وهرب

بالملايين حتى إلى إعلان أجنبى خليع على شاشة التليفزيون أو فى مجلة يتوقع «التغيير الشامل» فى هذا الشعار .

ولعل من مزايا نجاح الاخوان أننا سنعرف لأول مرة ترجمة هذا الشعار. وسيناقشه الجميع . وتلك ساعة كانت لا بد أن تأتى ذات يوم . وانني ، حقيقة ، متفائل بذلك فالأخوان جربوا السلاح مرة . وسوف يجربون النقاش هذه المرة ، فالاجماع القوى ، الذى يخرج أى مجتمع من « محلك سر » الى الحركة لا يتم الا عن هذا الطريق .

- ان عباءة « الصوت الاسلامى » تنطوى على خلافات أساسية. ولكن التحدى جمع بينها. فلم تتناقش ولم تختلف ، بينما تناحر الآخرون» .

تضمنت الكلمتان إشارة لبقة ذكية الى « **حزب الحكومة** » والدواعى التى تجعل انتصاره فى مصر أمراً مقضياً . ولكن الكاتب جانب الصواب عندما أشار **الى أن هذه أول مرة ينعقد فيها اللواء لمعارضة جذرية تخالف الأغلبية فى الاساسيات** لأن أساس الاساسيات فى المجتمع المصرى هو الدين ، وبالتالى فلا يعد تقلد الاخوان للمعارضة مخالفة للأساسيات ، ولكنها قد تكون مخالفة لمُثل البورجوازية الليبرالية التى جاء بها دستور ٢٣ وأخذت بها البلاد من ذلك الحين حتى الانقلاب . وعيب كثير من الكتاب أن يظنوا أن مصر قد وجدت من سنة ١٩٢٣ أو من سنة ١٩٥٢ . إن مصر قد وجدت من خمسة الآف سنة على الأفق . وطوال هذه المدة كان الدين هو محور مجتمعها . وملاحظة الاستاذ بهاء تنم عن أنه يعود الى منطلقات دستور ٢٣ ويعتبرها الاساسيات . وياليت شعرى لماذا لم ير فى الاتجاه الذى جاء به الانقلاب ودعوى الناصرية مخالفة للأساسيات ؟

وفى كلمته الثانية اعاد الاستاذ بهاء نجاح الاخوان الى أن الحكومة وحزبها **لم ينتبها الى مقاومة الاخوان الا فى الأيام الأخيرة** . فهل هذا كلام . وهل يفوت معلقا ذكيا ، ومتابعاً للاحداث ان الحكومة وحزبها **لم يكن لهما شاغل الا الاخوان ..وان جهاز الأمن الضخم لا يعمل الا لمتابعة الاخوان وان الحكومه وحزبها ضنا على الاخوان بالاعتراف بالوجود القانونى وهو حقها الشرعى** ..فإذا كان الاخوان قد استفادوا من هذا فانه يدين الحكومة .. اما حكاية التنظيم الشديد والاحتشاد الكامل والدعم المالى الكبير ، فانها كلها يمكن ان توجد لدى الشيوعيين

فلديهم «نظرية» وتنظيم دقيق واحتشاد كامل والتزام صارم ووراءهم من يساعدهم ويمدهم . ولكنهم لم يظفروا فى دائرة واحدة ! وربما كان مرشحوهم كآحاد أفضل

من أى مرشحين آخرين . ولكن المجتمع المصرى يرفض الشيوعية تماماً . والتاريخ يعلمنا أن المحامى الذى يدافع عن قضية مرفوضة لا بد وأن يبوء بالخذلان حتى وان كان فى قمة المهارة والذكاء ، أو أنه يكون :

كناطح صخرة يوما ليوهنها ❊ فلم يضرها ، وأوهى قرنه الوعل .

وكان الاستاذ بهاء ذكيا فى معالجته للشعار الاخوانى « الاسلام هو الحل » فلم ير فيه خداعاً أو تحايلاً أو متاجرة بالدين كما زعم آخرون . وقد أصاب المحز عندما قال « ان التيار الاسلامي كان دائما ذكيا فلم يتجاوز شعار الاسلام وشعار تطبيق الشريعة » وفى نظرنا أنه ما من شعار يحتمل أكثر من هذا .. والا فأنه لا يبقى شعاراً – ولكن دستوراً .

٣ – الدكتور وحيد رأفت فى حديث للمصور :

أدلى الدكتور وحيد رأفت بحديث إلى مجلة المصور (العدد الصادر فى ١٩٨٧/٤/١٧) كان محل دهشة معظم القراء الذين ينظرون اليه كأحد المدافعين عن الحرية ، وحق الشعوب فى مواجهة الحكومات ، وسيادة القانون ، لأنه تضمن كلاماً لا يختلف عما يقوله أى حزبى أو حكومي ، بل لعله مضى الى ابعد مما يقوله الكثيرون من ممثلى الأحزاب أو الحكومة . وفى نظرنا أن كلام الدكتور وحيد رأفت يكشف لنا جناية « حكم الصنعة » والاعتبارات المهنية والانتماءات الحزبية على الحقيقة والموضوعية. فالدكتور وحيد يقدس الدستور ... فهل فاته ان الدستور يجب أن يكون متفقا مع مبادىء العدالة ... وإرادة الشعب . وأن أى دستور يجافى ذلك ، أو يضرب به عرض الحائط ، لابد وأن يفقد احترام الشعب والتزامه .

الدكتور وحيد يحتج بالنصوص الدستورية . وكان أحرى به أن يتمسك بالأصول التى تقوم عليها الدساتير وتكفل لها الاحترام والالتزام . وما كان مثل هذا يغيب عن الدكتور وحيد وهو قطب المعارضة والذى تصدى ووقف للسلطات والطغاه ، لولا أن الموقف الذى وقفه يتفق مع موقف حزبه – دع عنك الضيق النفسى الذى لابد أنه استبد بالرجل وهو يرى – فى سنه المتقدمة – الاخوان يغلبون الوفد العتيد .

وأجرت الحوار محررة لبقة وذات شخصية متميزة هى السيدة سناء السعيد – التى أحرجت القانونى الكبير أكثر من مرة .

وجاء فى هذا الحوار

س : بعد أن نجح الاخوان المسلمون فى الاستيلاء على تيارىّ العمل والاحرار ... هل هم فى وضع اليوم يمكنهم من إختراق جبهات سياسية أخرى ..

ج : لقد اخترقوا أكثر من جبهة وبعض النقابات وبعض المهن كالطب والصيدلة . وعلى هذا فإن الحكومة بتساهلها فى القوائم المشتركة فتحت الباب على مصراعيه لدخولهم مجلس الشعب . وإنى لعمرى اتساءل كيف يجتمع الاخوان المسلمون مع العمل والأحرار ؟ كيف يجتمع الشامى مع المغربى ؟ كيف يجتمع مع العمل والاحرار الاخوان وهم ينكرون الديمقراطية والاحزاب فهم لا ينتمون ولا يؤمنون الا بحزب واحد هو حزب الله .. فهم يسيرون على طريق الخومينى فكيف نرجو الخير من هؤلاء ؟

س - هذا فضلا عن عدم دستورية الائتلاف بين الاخوان والعمل والاحرار بموجب التعديل الصادر فى سبتمبر ١٩٧١ - على المادة الخامسة وجعل النظام السياسى مرتكزا على تعدد الاحزاب ؟

ج - نعم الائتلاف غير دستورى نظرا لأن قانون الاحزاب السياسية يستوجب اختلاف كل حزب عن الآخر فى برنامجه السياسى ومن ثم فإن ترشيح الاحزاب المؤتلفة لجبهة متناقضة فى الواجهة والمحتوى يعنى المساس بحكم دستورى .

إن الخطر الحقيقى اليوم لا يأتى من الشيوعية ولا من الوفد الذى يمثل الطبقة المتوسطة وإنما يأتى من التحالف المذكور الذى يسيطر فيه الأخوان بعد استخدموا حزبين كمطية .. « العمل » الذى لم يحرز فى انتخابات ٨٤ أكثر من سبعة ونصف فى المائة و «الأحرار» الذى لم يحرز أكثر من نصف فى المائة . ولهذا فرض الأخوان المسلمون شروطهم ونفثوا سمومهم بالنسبة للاحزاب الأخرى .

س - أين مكمن الخطر الذى تتحدثون عنه ؟

ج - ما يلوح به الاخوان أساسا وهو تطبيق فورى وحاسم للشريعة الاسلامية وصولا الى غايتهم فى تحويل الدولة المدنية الى دولة ديموثيوقراطية، إن وجودهم فى مجلس الشعب سيفتح لهم الباب لوضع العراقيل الكثيرة فى وجه الحكومة سيطالبون بإحلال الشريعة الاسلامية فورا .

إن تحالفهم فى حقيقته هو تحالف سياسى يتطلع تحت ستار تطبيق الشريعة الاسلامية الى الوصول الى الحكم لتشكيل الدولة الدينية ويجب الا يساء فهمنا هنا .. فنحن لسنا ضد الشريعة ولكننا من أنصار التدرج ولكن إذا تهيأ لهؤلاء ما يريدون

ووصلوا الى الحكم فستكون التجربة شديدة المراس . نحن مع المعارضة القوية ولكن هؤلاء ليسوا كذلك فهم معارضة لقلب الأوضاع فى المجتمع وتحويل الدولة المدنية الى دولة دينية توصلا الى الحكم الدينى الذى ينشدون من ورائه تسلط رجال الدين على الدولة . وقد ينسى هؤلاء فى خضم السلطة والاستئثار بها أن وظيفة رجال الدين إرشاد الناس لا تولى الحكم .

ولا عجب فهم يرون الخومينى أسوة لهم ومثالا يحُتذى فهم يتطلعون الى التمثيل واتباع الذين يحكمون إيران اليوم ويذهبون بها الى الجحيم عبر التشبث بحرب مع العراق توشك أن تكمل عامها السابع . فهذا مثل سيىء وللأسف يجد فى دول إسلامية أخرى من يريد أن يتمثل به ويتخذ منه قدوة لتطبيقها فى دول أخرى . ولهذا كنا مع الحكومة نؤيدها ونساندها فى أننا ضد أى حكم عسكرى ، لأنه لا يسمح بتعدد الآراء وضد أى حكم دينى لأنه غارق فى التعصب . ومن أجل ذلك طالبنا بحكم مدنى لأنه الحكم الذى كان قائما حتى فى عهد الرسول ﷺ .

س - هل تخشون التيار الدينى إلى كل هذا الحد ؟

ج - مانخشاه هو أن نرى البعض يشجع التيار الدينى بصورة قد تهدد هذا المجتمع بخطر فادح وعليه و فى ضوء هذا لا أرى المستقبل مبتسما وإنما أراه عابسا.. وأطلب من الله تعالى أن يحمينا من كل شر إنه سميع مجيب .

س - أحد الشعارات التى يلوح بها الأخوان أن الشريعة لا تقتصر على الحدود وإنما هى نظام متكامل للحياة والحكم وهى واجب دينى وضرورة وطنية وإتساق مع أحكام الدستور ؟

ج - نحن لا ننكر هذا بشرط أن تفسر بعقلية متفتحة لا عقلية متحجرة تعود بنا الى ألف واربعمائة سنة الى الوراء ولو كان عمر بن الخطاب حيا لحول الشريعة اليوم بما يتمشى ومتطلبات الحياة وما لزم نفسه بهذا الجمود والتحجر فنحن مع الشريعة المتفتحة ودعاتها كثيرون فيهم الشيخ الغزالى والاستاذ خالد محمد خالد . فالشريعة فيها من السماحة ما يسمح بهذه المرونة - ووضعت أساسا لكى تتلاءم مع كل زمان ومكان - فيجب أن تكون مرنة بعيدة عن التجربة والجمود والتعصب المقيت .

س - لهيمنة التحالف الدينى الآن كمعارضة مستأثرة بنصيب الأسد و لاعتبارات يمكن أن يفرزها التحالف المذكور ، هناك من يردد بأن المجلس الجديد يحمل بين طياته عوامل حله ؟

ج - أرى أن هذا هو الحادث بالفعل ففتح الباب لتيارات متعصبة من شأنه أن يعجل بحله أو يكون سببا فى حياة غير مستقرة رغم أننا فى أشد ما نكون إلى الاستقرار .

س - يجب الا ننسى جميعا أن حزبكم - الوفد -هو أول من أتاح للأخوان الفرصة للتمثيل النيابى عندما تحالف معه فى الانتخابات الماضية سنة ١٩٨٤ والتى كانت بمثابة مرحلة لجس النبض بالنسبة لهم طوعوها بعد ذلك لاكتساب عدد أكبر من الأصوات .

ما نظرتكم لهم الآن خاصة أن نوعية الأخوان المسلمين الممثلة فى المجلس الحالى تختلف عن مجلس ١٩٨٤ .. ففى هذه المرة دفعوا برموزهم البنا والهضيبى ليتصدروا الصورة ؟

ج - لقد افتقدنا فى الأخوان شخصيتين كبيرتين (مسمارى) ثم (عمر التلمسانى) العقلية المتفتحة والمتفهمة لروح الاسلام بذهنية عصرية لقد حلت محل التلمسانى شخصية أخرى لا تتمتع بما كان يتمتع به التلمسانى من عقلية متنورة متفتحة هذا أولا .. ثانيا كان عددهم فى التحالف معنا سنة ١٩٨٤ لا يزيد على ستة ولكن عددهم الآن تضاعف الأمر الذى سيؤدى الى أن يكون لهم تأثير أكبر بكثير من الماضى . ولهذا طغت شخصيتهم على شخصية الاحزاب الاخرى المتحالفة معهم - وباتوا هم الجهة المسيطرة وهذا لم يكن واردا مع حزب الوفد الذى إحتواهم .. والذى لم يكن ليسمح لهم بأن يقودوا بل كان هو الذى يقود . ولكن مع التحالف الراهن - مع إحترامى لابراهيم شكرى بالذات - نجد العكس فكل من حزب العمل والأحرار يخضعان لضيفهما .. ولكن نحن كوفد حريصون على مبادئنا وهويتنا وشخصيتنا فلا يمكن أن تذاب .

س - هذا لا يعفيكم من الندم لانكم كنتم أول من أتاح للأخوان المسلمين الفرصة للتمثيل النيابى من خلال تحالفهم معكم أو تحالفكم معهم واحتضانهم رغم أنهم حزب محظور قانونا ؟

ج - اترك ردى لمن يأتى بعدى من المؤرخين لأنهم يؤصلون المسائل ويحللونها بصورة أفضل وأوثق .

س - نتائج الانتخابات الأخيرة أظهرت أن الجيل الثالث من الاخوان يحصد ما زرعه حسن البنا ...؟

ج - نعم.. فبعد ستين عاما تتحقق الثمار فما كانوا يحلمون به فى عهد حسن البنا -

الذى تحول من داعية دينى إلى داعية سياسى- تحقق لهم. لقد حاول البنا الظفر بالتمثيل النيابى فلم ينجح فى سنة ١٩٤٢ ولا فى سنة ١٩٤٦ والآن فتحت لهم طاقة لأول مرة فانطلقوا وراء حلمهم - الدولة الدينية - فكان ما حدث فى الانتخابات الأخيرة أول قطرة فى الغيث .

س - لهذا اقول لابد أنكم ستشعرون الندم لانكم أول من فتح لهم هذه الطاقة ؟

ج - لم نشعر بندم لأننا كنا مسيطرين على الموقف . ولم يفلت الزمام منا على الاطلاق. كنا نمارس الاشراف والاحتواء معا بالنسبة للقلة التى كانت معنا من الأخوان أما اليوم فالأمر يختلف .. ففى ظل التحالف الجديد يشمرون عن أذرعتهم ويهيئون السبل لتطبيق الشريعة لتحقيق حلمهم فى أول فرصة ممكنة للوصول الى الحكم وهو هدفهم لتشكيل الدولة الدينية . فالتحالف الاسلامى فى حقيقته ليس إلا تحالفا سياسيا يسخر الاسلام للوصول الى غايته وهى الحكم ضاربين صفحا عن حقيقة مؤداها أن التعجيل بتطبيق الشريعة يتنافى مع التؤده والتدرج وكلاهما لا بد منه حتى لا تخلق مشاكل نحن فى غنى عنها .

س - هل تشيرون بذلك إلى أن زيادة الضغوط من أجل تطبيق الشريعة الاسلامية بصورة متعجلة قمين بإيجاد قدر من الحساسية فى دولة توجد بها أقلية مسيحية ، وحساسية بنفس القدر بالنسبة للمسلمين الأكثر علمانية ؟

ج - هذه ستكون من بين المشاكل المطروحه ومنها التى ستثار بالنسبة لأقلية لها وزنها من المسيحيين - وهى أقلية تعد بالملايين وهى أصيلة وليست دخيلة فحقهم فى هذا البلد لا يقل - إن لم يزد - على الآخرين - خاصة أن الدستور يسوى بين الجميع فتطبيق الشريعة بصورة فورية قد يزيد نعرة ما يسميه البعض الفتنة الطائفية .

أما بالنسبة للعلمانية وما يثار بصفة خاصة من إتهامى بأننى علمانى فأحب أن أذكر من يرفع الاتهام ويشرعه بما قررناه كوفد فى الثامن عشر من مارس سنة ١٩٨٤ عندما أصدرنا بيانا بأننا نرفض العلمانية بمعنى فصل الدولة عن الدين كما حدث فى تركيا مع مصطفى أتاتورك .. ونرفض الدولة الثيوقراطية التى يسيطر فيها رجال الدين على الحكم كما هو حاصل الآن فى ايران .

فلسنا علمانيين ولسنا ثيوقراطيين وإنما نسعى لدولة مدنية تحكمها حكومة مدنية .

س - بعد أن انتهت الانتخابات ما نظرتكم للمجلس بتركيبته الحالية الآن؟ ما التيار

الحقيقي السائد فيه والذى قد يحدث تغييرا دراماتيكيا خاصة أن حجم المعارضة قد اتسع ؟

ج - لا غرو فى أن التيار السائد سيظل للحزب الوطنى الديمقراطى المسيطر بأغلبية ساحقة والذى ترك مساحة للمعارضة يشغلها الحلف اللامقد... - واعنى به الائتلاف بين الأخوان والعمل والأحرار - ذلك أن إدعاءهم بأنهم حلف إسلامى إدعاء خاطىء لأنهم فى حقيقة الأمر حلف سياسى من أجل تخطى عقبة الثمانية فى المائة . فهو تخطى للوصول الى مجلس الشعب. فهذا هو الغرض الاساسي يجب الا نضلل الناس بشعارات نرفعها الى حين ، نحن لسنا كفار قريش .. وعليه فإن استئثارهم باسم الحلف الاسلامى معناه أن الآخرين معادون للاسلام وهذا ليس صحيحا. فالدولة إسلامية والدين الاسلامى مصدر رئيسى للتشريع . لقد انتهت الدولة الدينية حتى فى المسيحية فالعودة اليها عودة إلى الجاهلية الاولى والى العصور الوسطى .

ان هؤلاء يستغلون الدين لمصالحهم - ولكن يجب أن الا يتهموا الآخرين بالكفر وإلا كان هذا كفرا . ثم إن قضية الحدود هى آخر شيء يهم الناس - لأن الدين أساسا هو المعاملة ... من رحمة وتضامن وتسامح وتكامل .

س - معنى هذا أن الاخوان كانوا يخططون لحصد حلمهم ؟

ج - نعم هذا ما قلته وما أؤمن به . ستون سنة يحاولون الوصول الى المجالس النيابية وصولا للحكم وفرض سيطرتهم - وهذا هو ما تفعله الاحزاب عادة .. ولكنهم زادوا على ذلك بأن استغلوا الاحزاب الأخرى كأداة واتخذوا منها مطية ووجدوا تفهما من السلطات المختصة لقد قلنا منذ البداية يجب ألا يتدخل الدين فى الحملة الانتخابية فالفكرة من أساسها تحايل على قانون الاحزاب الذى هو ضد قيام أحزاب عقائدية. وكان هذا يقتضى الا نسمح بدخول هؤلاء من النافذة إذا لم يستطيعوا الدخول من الباب . يجب أن يحترم القانون والا فتح الباب للكثير من التجاوزات واستحال الامر الى فوضى .

س - هذا لايعفيكم من المسئولية ومن المشاركة في الاتهام الذى تشرعونه فى وجه غيركم من منح الفرصة للأخوان للدخول من النافذة ؟

ج - لنفترض أننا أخطأنا ولكن خطأنا كان يجرى فى ظل إشرافنا عليهم . كانوا قلة وكنا نتولى نحن القيادة. ولكن الأمر يختلف تماما مع الأحزاب التى سمحت للأخوان بالتحالف معها هذه المرة لقد فلت الأمر من يدها تماما وباتت هى التابعة وهى

المسيرة .. فالاخوان هم الذين يمسكون بالدفة .. فشتان بين ابصورتين والموف ين . وعامة نحن لسنا ضد الاخوان - ولكن كل ما نرجوه ونأمله الا يعملوا كجماعات متعصبة متطرفة ولا يطالبوا الحكومة بالمستحيل. عليهم أن يتفهموا الواقع وألا يتعجلوا الأمور. فيسارعوا بالمطالبة بالغاء استثمار الأموال والغاء المصارف - ذلك أن الانقلاب الاقتصادى غير مستحب الآن وألا يسارعوا بالمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية دون تمعن وتدرج مطلوب .

س - تواجد الاخوان في مجلس الشعب كفيل بان يكون متنفسا لوجهات نظر التيار الديني عبر قناة شرعية بصورة تؤدى الى تقليص غلاة المتطرفين وادعياء الحركات الدينية خارج المجلس .

ج - هذه وجهة نظر محترمة اتفهمها . من مصلحة الجميع أن نعمل بطرق مشروعة . العمل فى العلن يتيح لهم فرصة للتنفيس بل أيضا لافهام ارائهم بالطرق الدستورية .

ولكننا عامة في سبيل تجربة .. فهل تنجح أو لا تنجح .. خاصة أن التجارب كثيرة .. منها على سبيل المثال لا الحصر مسألة الاحزاب التى طرحها السادات يوما ... ثم ما لبث أن انتقدها وأسماها تجاوزات وفكر فى حلها .

س - ولكن كيف ترون المعارضة الحالية فى مجلس الشعب الجديد . هل ستكون واجهة لسياسات بديلة للحكومة أم ستكون مجرد فصائل أكثر ما يشغلها هو التنافس مع بعضها البعض ؟

ج - لا ضرر من المنافسة.. دعهم يتنافسون حتى لا ينفجروا! ووجود المعارضة دعم للديمقراطية - وكلما قويت كانت أحسن ، شريطة أن يكون هذا فى حدود الشرعية والقانون ولهذا نرجو من المعارضة الحالية أن تلتزم بأصول اللعبة والا تجاوز الشرعية والا تطالب بالمستحيل .

قد تكون المعارضة اقوى مما كانت عليه ولكن يجب الا يكون هذا على حساب الاستقرار أو الاحزاب الاخرى .

س - من بين الاحزاب حزب الوفد .. فما الذى سيكون عليه اداؤه ؟

ج - الوفد له مصلحة حقيقية فى إستقرار هذا البلد . نحن حزب يمينى معتدل يمثل الطبقة الوسطى غير المتطرفة يمينا أو يسارا مع الأسف الحكومة لم تنتبه الى الاستفادة من هذا العنصر. صحيح هناك تجاوزات إرتكبناها ولكن ليس فى مصلحة الديمقراطية

القضاء على هذا الحزب ومحاربة الكفاءات به فى ساحة العمل الحزبى وتفريغه من كفايات وفدية لها قيمتها. فهذا لم يكن ليخدم الديمقراطية ابدا .

س - مازالت المخاوف والمحاذير تثار بالنسبة للتحالف الاسلامى حول ما يقال من إحتمال مسارعته والحاحه على مطلبين اساسيين.. التطبيق الفورى للشريعة الاسلامية والمطالبة بالغاء معاهدة السلام مع اسرائيل ...؟

ج - الغاء معاهدة السلام مع اسرائيل خطأ فادح لا يمكن أن تتحمله مصر ودواعى الاستقرار بها . فالغاء المعاهدة سيؤدى الى أن تسوء العلاقات مع اسرائيل ومع الولايات المتحدة حامية اسرائيل الأولى ، وهذا من شأنه أن يولد صعوبات نحن فى غنى عنها ... هذا فضلا على أنه سيجعل اسرائيل تستعدينا وتبدأ تتحفز لحرب أخرى لا يمكن لنا أن نتحملها خاصة أننا فى أحوج ما نكون الى الاستقرار اليوم .

هذا عن المعاهدة . أما بالنسبة للتطبيق الفورى للشريعة فهذا خطر آخر - لأن العبرة فيه بمن يطبقها إذ يخشى أن يتخذها ذريعة لنفث سمومه ونزواته تماما كما أسفرت عنه تجربة قوانين سبتمبر ١٩٨٣ فى السودان والتى كانت تجربة مسيئة .. فبواسطتها كرَّه النميرى الناس فى الاسلام مع أنه طبق أول ما طبق الحدود . متغافلا أن الاسلام ليس كله حدودا . فما وقع فى السودان كان نتيجة للتسرع ولعدم مراعاة الظروف . يجب مراعاة ظروف كل دولة . فالسياسة هى مراعاة الممكن لا تطبيق المستحيل» انتهى

وانتفاء الموضوعية والمغالطة والتناقض وغلبة العاطفة فى هذا الحديث هو مما لا يحتاج الى ايضاح . وقد دفع ذلك أحد محررى آخر ساعة من غير التيار الاسلامى . بل يكاد يكون ناقداً له لأن يكتب فى العدد الصادر فى ١٩٨٧/٤/٢٢ تعليقا تحت عنوان «د . وحيد رأفت لماذا الخروج عن موضوعيتك» جاء فيه :

الدكتور وحيد رأفت واحد من الشخصيات .. التى تعتز بها مصر .. فهو شخصية لها تاريخها السياسى .. والدستورى.. والقانونى العريض .. وقد اكتسبت احترامها .. من انتمائها الى مدرسة سياسية وفكرية موضوعية ترفض المجاملة .. كما ترفض التجريح .

ولكنه فى حديثه الاخير « المصور » يخرج عن كل ما عرفناه عنه من موضوعية .. ووقار فى اللفظ ... والفكر ... والرأى . فى البداية يجنح به غضبه (كوفدى) .. فيطغى على انتصاره الدائم للقانون ... فيهاجم نسبة الـ ٥٠٪ للعمال

والفلاحين .. ويرى أن تطبيقها - هذه المرة - كان بقصد تحجيم عدد الوفديين فى المجلس والقضاء على نفوذه فى الشارع المصرى !! مع أن تطبيق هذه النسبة تم على جميع القوائم بلا استثناء ... ومرة اخرى يطغى غضبه الحزبى .. على موضوعيته القانونية .. فيعبر عن ضيقه الشديد (!!) لارتفاع نسبة «الاخوان» فى مجلس الشعب .. متجاهلا أن هؤلاء دخلوا المجلس بناء على ارادة أكثر من مليون ناخب .. علينا أن نحترم إرادتهم .. بغض النظر عن موقفه السياسى من الأخوان أو من التيار الاسلامى بشكل عام .. فالاختلاف بين التيارات السياسية . خارج مجلس الشعب «واجب سياسى» .. ولكن احترام «كل من وصل تحت قبة البرلمان» - وبارادة شعبية - « واجب دستورى » وقانونى ووطنى أيضا .

ثم هو فى غضبته المذهلة على التحالف .. يخلط بين فصائله السياسة ولا يفرق بين فكر الاخوان .. وفكر بعض الجماعات الاسلامية .. فيزعم أن الاخوان ينكرون الديمقراطية (كذا) .. ولا يؤمنون إلا بحزب واحد هو (حزب الله) (كذا) ... ويسيرون على طريق الخومينى .. وهذا منتهى الخلط المتعمد فى الأوراق فهذا الكلام .. ربما جاء أحيانا على لسان بعض رموز بعض الجماعات المتطرفة التى اعلن الاخوان منذ البداية .. انكارهم لها .. وفى كتاب قديم واضح (دعاة ... لا قضاة)

ثم يزداد الاهتياج السياسى والغضب الحزبى فيدفع الدكتور الى القول بأن الخطر الحقيقى اليوم لا يأتى من (الشيوعية) - قمة التفكير الماركسى - ولا (الوفد) قمة التفكير الرأسمالى.. وإنما من الاخوان الذين سينفثون «سمومهم» فى المجلس!! أى سموم يادكتور ومنبع كل أفكارهم.. الاسلام الذى تحمله بين جنبيك!!

وهنا نقول للدكتور قف .. واكشف بشجاعة عن اقنعتك العلمانية .. التى جعلتك ترى فى الشيوعية- وما يتبعها من أفكار الحادية- أخف على قلبك ممن تمثله قيم الاسلام.. ووخاصة بعد أن أعلن الاخوان (سياسيا) .. انهم ليسوا مع التطبيق الفورى للشريعة.. وليسوا مع الدولة الدينية الثيوقراطية التى يسيطر عليها رجال الدين.. وأنهم كما ذكرت لك (محررة المصور).. وهى تحاول أن تخفف غضبتك الكبرى عليهم : اعلنوا ان تطبيق الشريعة فى نظرهم لابد أن يكون تدريجيا .. ولا يبدأ بالحدود كما حدث فى إيران والسودان .. وأن الشريعة فى نظرهم .. نظام متكامل للحياة والحكم .. وهى واجب دينى وضرورة وطنية واتساق كامل مع الدستور

ومن خلال الشرعية .. وأخيرا قلت : نحن لا ننكر هذا بشرط ان تفسر بعقلية متفتحة وأنا معك فى هذا .. لأن الاسلام ضد كل تحجر ..

فقط حاول الا يحجب عنك غضبك الحزبى .. إن هناك فى مجلس الشعب وخارجه .. تياراً إسلاميا مستنيراً فى أشد الحاجة الى مساندة عقليتك المسلمة المستنيرة لا عدائها ومهاجمتها[1].

٤ – الاستاذ مكرم محمد أحمد ومجلة المصور :

ومن بين رؤساء تحرير الصحف عُنى الأستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصور بمناقشة قضية الانتخابات الاخوانية . كما لو كانت إهانة شخصية له[2] فكتب عنها سلسلة من الافتتاحيات الصادرة فى ٣/٢٠ و ٤/٣ و ٤/١٠ وقدم لها بكلمة كتبها الدكتور فرج فودة فى العدد الصادر فى ٤/١٣ كما ختمها بالحوار الذى أجرى مع الدكتور وحيد رأفت فى ٤/١٧ وعرضنا له . ومع أن كلمة الدكتور فرج فوده التى بدأ بها حملته – أبعد شيء من أن تكون «براعة استهلال» وانها جديرة بالاهمال ، شأنها شأن ما ورد من كتابات لا تتسم بالموضوعية ، وإنما بالخصومة . فسنشير اليها لأنها تعد من أسوأ ما كتب عن الاخوان ، ولأن الكاتب كشف بها عن خبيئة نفسه ، وقضى على كل أثارة من دعوى الموضوعية التى ادعاها فى كتاباته السابقة وعنوان الكلمة التى نشرتها المصور يكفى وحده «أبشر بطول سلامة يابرتا» والبرتا كما يقول « نوع من المسدسات يفضل الاخوان المسلمون استخدامه فى حوادث الاغتيال » ورأى الكاتب أن التحالف بين الاخوان ، والعمل ، والاحرار سيبدد أوهاماً كثيرة منها أن الاخوان المسلمين ابرياء وفى رأى الكاتب انهم مجموعة من القتلة وسفاكى الدماء والوهم الثانى هو «الامام الشهيد» والامام الشهيد فى نظر الكاتب هو الزعيم الوطنى الشهيد محمود فهمى النقراشى. وهو ينقد الصحف لعنايتها وتهافتها على أخبار انتخاب السيد محمد حامد أبو النصر مرشداً والوهم الثالث هو وحدة التيار الاسلامى. ورأى الكاتب أن التيار الاسلامى ليس واحدا وانهم قد يصلون الى اربعة عشر مجموعة– ويؤكد أنهم يصلون الى الثلاثين، وأن منهم الجهاديين،

---

(١) كتبنا تعليقا ونقدنا «للحديث» قبل وفاة الدكتور وحيد رأفت رحمه الله – فله من المواقف مالا يذهب بها رأيه الاخير . وهو الجواد الكريم لا تعيبه كبوة .

(٢) كتبت هذه الكلمات قبل وقوع محاولة الاعتداء المسلح عليه .

والفرماويين ، والقطبيين والتوفيقيين والسماويين والخومينيين . وأن الاخوان أضعف حلقاتهم فهم ينقصون ولا يزيدون ، وسمح له ضميره بأن يقول إن الذين احتشدوا في جنازة التلمساني رحمه الله «قدره بعضهم بعشرين الفاً وقدره بعضهم بعشرة الآف » .

وكما قلنا فالمقال اودى بكاتبه ، وكشف عن خبيئة نفسه ، ونال جزاءه عندما سقط سقوطا ذريعا في الانتخابات أمام مرشح التحالف ..

أما مقالات الاستاذ مكرم محمد أحمد ، فإن الأولى منها التي نشرها في العدد الصادر في ١٩٨٧/٣/٢٠ تحت عنوان **« قراءه محايدة في قوائم الترشيح : الاخوان المسلمون ومعركة مجلس الشعب** ، يمكن أن تكون أفضلها رغم أنها حافلة بالاخطاء ، **والغمز واللمز والظنون الآثمة** :

قال الاستاذ مكرم :

ربما كان واحدا من ابرز ملامح المعركة الانتخابية الراهنة ، أن الاخوان المسلمين ينزلون بثقلهم في هذه المعركة ، ويعتبرونها معركة فاصلة أو علامة بارزة في حياة الجماعة ، يشهرون انفسهم على لافتاتها ، لأول مرة كحزب سياسي ، متجاوزين شرعية القانون الذي لا يعترف حتى بوجودهم كجماعة ، منذ أن صدر قرار الحل ، عام ١٩٥٤ ، في أعقاب محاولتهم اغتيال عبد الناصر في ميدان المنشية ! متجاوزين قانون الاحزاب الذي لم يمنحهم شرعية للتواجد كحزب سياسي معترف به ! متجاوزين الدستور ، الذي لا يزال يحظر قيام الاحزاب في مصر على أساس ديني ! متجاوزين ، حتى تراثهم القديم الذي كان يرفض فكرة التحزب لأن الجماعة ينبغي الا يقيدها ثوب الحزب السياسي ، إلا أن تكون هي الحزب الوحيد .

وليس من سند في هذا المسلك الذي يتجاوز كل أطر الشرعية القائمة ، سوى أنهم يعتبرون أنفسهم جزءا من الأمر الواقع ، منذ أن أغمض الرئيس السادات عينيه عن تواجدهم العلني ، عندما أقنعه الشيخ التلمساني ، يرحمه الله ، بأن لا خطر من عودة الاخوان إلى الساحة ، لأن في تواجدهم المحسوس ، ما يمكن أن يكبح جماح جماعات اليسار التي تخاصمه .

اغمض الرئيس السادات العين عن تواجدهم ، وسمح لهم مرة أخرى بإصدار جريدتهم ، وأصبح الشيخ التلمساني على قائمة المدعوين لاجتماعاته السياسية ... لكن الرئيس السادات ، بحذره المعهود ، كان حريصا على ألا يعطي لهذا الأمر الواقع ،

أية صبغة شرعية ، اختبارا لمسلك الجماعة وإنتظارا لما يمكن أن تسفر عنه الأيام القادمة .. وبقيت الجماعة قائمة خارج الأطر الشرعية ، تمارس عملها ، تسعى لكى تثبت للسادات أنها التيار الإسلامى الأكثر اعتدالا وأن تواجدها ، بل على العكس ، ربما يكون فى تواجدها ما يؤدى إلى إنحسار موجة التطرف التى جاءت مع جماعات الجهاد والتكفير والهجرة. خصوصا مع اختلاف النبعين ، نبع مكة ونبع طهران !

ثم جاءت انتخابات مجلس الشعب السابقة وإذا بالوفد يخطب ود الاخوان ، ينافسه على الود حزب العمل ، لكن الاخوان ، آثروا الانضمام الى قوائم الوفد ، مخيبين رجاء زعيم حزب العمل الذى أصابه حزن شديد لأن الاخوان ، فضلوا سراج الدين عليه ، اعتبر المهندس ابراهيم شكرى رفض الاخوان التحالف معه ، أكبر ضربة شهدها تاريخه السياسى ، ثم زاد من وقع الضربة ، أن أسفرت نتائج **الانتخابات أن حزبه كان على قاب قوسين من النجاح لكنه لم ينجح .. ودخلت قائمة حزب العمل مجلس الشعب ضمن المعينين بقرار ، وانتقلت زعامة المعارضة الى ممتاز نصار ، حليف الوفد المستقل ، وظل تواجد رئيس حزب العمل فى مجلس الشعب ، معينا لا منتخبا ، مصدر مرارة دائمة طبعت كل تصرفات زعيم حزب العمل .**

كسب الاخوان ثمانية مقاعد ، فى إطار تحالفهم مع الوفد ، لكن الوفد خسر الكثير !

خسر بنية حزبه ، وخسر تاريخه القديم ، وخسر اصالته كحزب للوحدة الوطنية وخسر كوكبة من المثقفين ، كانوا قد انضموا الى الحزب الجديد ، رغم ملاحظاتهم على قيادة الحزب ، على أمل أن يستطيع الحزب - عبر كوادره ومثقفيه - أن يستوحى أفضل ماضيه ، ليواجه واقعه الجديد بدروس مستفادة وروح عصرية مختلفة .

لكن الحق ، أن الوفد حرص فى تحالفه مع الاخوان ، أن يكون هو الأساس .

لم يسلم مقره للجماعة ، ولم يعتبر نفسه منبرا لها ، وإحتبس فكرها داخل مساحة محدودة من صفحات جريدته ، التى بقيت تعبر عن فكر سراج الدين ورؤيته للدور الذى يريده للوفد ، أما الأخوان فنصيبهم جد محدود ، لا يزيد على ركن فى الصحيفة ، لا يتميز كثيرا عن أركان الدين فى الصحف اليومية ..

وعندما وقع الخلاف بين فؤاد سراج الدين والشيخ صلاح ابو اسماعيل ، لم يتردد فؤاد سراج الدين فى أن يفتح له باب الخروج على مصراعيه .

كان طبيعيا إذن ، أن يقع الطلاق بائنا بين الوفد والاخوان ، بعد أن أستنفد الطرفان أهدافهما من صفقة موقوتة ، مكنت ثمانية أسماء من جماعة الاخوان أن يكونوا لأول مرة ، أعضاء فى مجلس الشعب تحت مظلة الوفد ، ومكنت الوفد من اقتناص زعامة المعارضة من ابراهيم شكرى ... لكن ظروفا أخرى عديدة أغرت الاخوان بأن يحاولوا أن يدخلوا اللعبة هذه المرة ، طرفا أساسيا ضمن الشخوص اللاعبين ، متجاوزين القانون والدستور ولجنة الاحزاب وتراثهم التاريخى الذى كان يرفض أن تحتبس الجماعة نفسها فى إطار حزب سياسى ، له برنامجه المعلن ، يختلف الناس من حوله قبولا ورفضا ، شأنهم فى ذلك شأن الاحزاب المدنية الأخرى .

ما الذى حدث وأغرى الاخوان . رغم افتقادهم الشرعية . بأن يسعوا لكى يظهروا على الملأ لأول مرة ، كجماعة سياسية تريد لعبة الحكم .

أظن أن أول عوامل الإغراء ، كان فى ضعف بنية الاحزاب القائمة ، وضمور أساليب تواصلها مع الجماهير ، وعجزها عن أن تصل إلى ضمان بقدرتها المستقلة على تحقيق نسبة الثمانية فى المائة ، الحد الأدنى الذى حدده قانون الانتخاب لتمثيل أى حزب فى مجلس الشعب ، وهو حد مرتفع ، قياسا على حداثة التكوين الحزبى فى مصر .

لقد كان الإخوان المسلمون يحسون أنفسهم ، العروس المدلل من كل أحزاب المعارضة بلا استثناء ، ابتداء من الوفد وحتى التجمع ، لأن الجميع كانوا يتصورون أنها جواز المرور الى عبور عائق صعب يحول دون تمثيلهم البرلمانى .

لم يكن غريبا أن تغير الأحزاب مواقعها من جماعة الاخوان ، لهذا الاعتبار وحده ، بصرف النظر عن المبادىء والبرامج .

وعندما كان النقاش على أشده قبل أعوام محدودة حول أحقية جماعة الإخوان المسلمين فى أن يشكلوا حزبا سياسيا ، كان على رأس المعارضين ، أحزاب التجمع والعمل والاحرار، إنطلاقا من أنه لا ينبغى أن ينهض حزب فى مصر ، على أساس

دينى ، لأن ذلك يمكن أن يكون من عوامل الفرقة والتمزق فى نسيج الوطن الواحد .. تلك تصريحات أعلنها قادة هذه الأحزاب أو الناطقون باسمها ونشروها فى صحفهم ، لكن الموقف اختلف قبل المعركة الأخيرة وأصبح الجميع على إستعداد لأن يوقعوا وثيقة تحالف مع الاخوان ، وإذا كان التجمع قد رفض ، فلقد كان رفضه مبررا بضآلة نصيبه فى القسمة قياسا على نصيب الاخوان الذين فازوا بحصة الاسد من الغنيمة .

لم يكن غريبا بعد ذلك أن يبلغ الأمر حد التفاوض على شراء حزب بأكمله ، الرئيس والمكاتب والكوادر ، غير أن الصفقة التى قيل إنها وصلت الى حدود مليون جنيه لم تكتمل لأن عروضا أخرى أكثر إغراء ظهرت على الطريق ، وكان الشيخ صلاح أبو اسماعيل وسيط الجماعة لشراء أى من هذه الاحزاب أو جزء منها ، بل لقد وصل الأمر حد أن رئيس حزب أطلق لحيته ليكون مؤهلا لأى اختيار يقبله الإخوان إندماجا كان او تحالفا .

وعندما وجد الاخوان ان العروض كثيرة ، وأنهم فى مركز قوة يستطيع أن يفرض شروطه ، صاغوا بشروطهم هذا التحالف الذى يجمع بين الاحرار والعمل ، وكان إبراهيم شكرى على إستعداد لأن يمرر الصفقة ، مهما تكون خسارته فى حزبه ، ومهما يكن فداحة الثمن ، لأنه ربما بتحالفه مع الاخوان يصبح عضوا منتخبا فى مجلس الشعب وقد تئول إليه مرة أخرى زعامة **المعارضة التى كان قد اقتنصها منه الوفد بذات اللعبة ، واللعبة دوارة والعاقبة على من بدأ .**

أظن أيضا ، وبعض الظن غير إثم ، أن الإخوان وقد فتنتهم هذه العروض ، تصوروا أنفسهم قادرين على هذا الدور ، الدخول العلنى طرفا أساسيا فى اللعبة ، شأنهم شأن أى حزب سياسى برغم افتقادهم الشرعية ، تصوروا أنفسهم قادرين على هذا الدور لأنهم دخلوا اختبارات عديدة فى انتخابات عدد من النقابات والاتحادات والأندية المهنية حققوا فيها مكاسب كبيرة .

استطاعوا أن يحصلوا على ٢١ من ٢٤ مقعدا من مقاعد نقابة الاطباء ، واستطاعوا أن يحصلوا على أغلبية لا بأس بها فى نادى هيئة تدريس الجامعة واستطاعوا أن يفرضوا أنفسهم طرفا فى المساومة التى تجرى تحت السطح الآن لاقتسام مقاعد نقابة المهندسين . واستطاعوا أن ينصبوا لغما فى نقابة المحامين تحت اسم « لجنة الشريعة » .

لقد حقق الاخوان هذا الحجم النسبى الكبير ، ليس لأنهم أقوياء فى حد ذاتهم ، ولكن لأنهم الأكثر تنظيما والأكثر اهتماما بين غالبية ، لا تعطى لهذه الانتخابات أهميتها الواجبة ، فتمتنع عن الحضور أو تتكاسل أو لا تبالى وتكون النتيجة أن يأخذ بناصية هذه النقابات قلة منظمة ، تفرض إرادتها بعد ذلك ، على المجموع باسم المجموع .. وتلك آفة الاختيار الديمقراطى ، عندما يغيب الوعى وتسود اللامبالاة وتهبط نسب التصويت إلى حدودها الدنيا ، لتعطى شرعية تمثيل الأغلبية لقلة كل ميزاتها أنها الأكثر تنظيما وانضباطا .

وما أظن أن تلك هى الصورة التى يمكن أن نتوقعها فى انتخابات مجلس الشعب ، لأن عديدا من العوامل الاجتماعية والسياسية . تتداخل ، لترفع نسب التصويت خصوصا فى ريف مصر إلى حدود معقولة ، لا تستطيع فيها القلة المنظمة أن تمارس لعبتها .

أظن أيضا أن الاخوان تصوروا وقد استطاعوا أن يكونوا فى مصر ، قوة اقتصادية ضخمة من خلال الأموال التى صنعوها فى المهجر قبل أن يعودوا إلى مصر ، ومن خلال نشاطات أفراد منهم ، وجدوا فى تجارة العملة والتحويلات فرصة الثراء المهول ، تصور الاخوان وقد اصبح فى أيديهم قضمة لا بأس بها من حجم الاقتصاد المصرى أن فى وسعهم أن يتجاوزوا بذلك أطر الشرعية القانونية ، وأن يمارسوا اللعبة الحزبية جهارا ودون مسوغ قانونى .

وابتداء فليس لأى منا أن يعيب على عدد من الاخوان أنهم صنعوا المال فى المهجر على العكس ، لقد كانوا أشجع من غيرهم عندما عادوا وعندما بقوا ، لم ترهبهم الشائعات والتصورات الخائبة عن رأس المال الجبان ، لقد صمدوا بأموالهم فى الساحة واستثمروها فى المقاولات وفى التجارة والصناعة وكل ذلك نشاط محمود كما استثمروها فى مجالات مالية أخرى ، لا تزال تحوطها علامات الاستفهام. لكن تلك قضية أخرى.. وجه المشكلة الآن، أن هذه القوة الاقتصادية كان ينبغى أن تعكس نفسها أولا فى توجه أكثر ليبرالية من فكر الاخوان المحافظ وكان ينبغى أن ترتب نفسها فى دوائر أخرى للعمل للسياسى غير دائرة الخروج المفاجىء بجماعة غير شرعية إلى حدود الحزب السياسى المعلن دون سند من القانون.

إن أكبر ضمان لرأس المال هو احترام الشرعية والقانون، وعندما يهدر الاخوان وقد أصبحوا قوة اقتصادية ضخمة الشرعية، والقانون، فإنهم يقوضون

بذلك ضماناتهم الحقيقية ويخلقون سوابق لا أظن أنها يمكن أن تقف عند حدود مصالحهم كجماعة اخوان مسلمين.

ماذا فعل الاخوان فى حملتهم الانتخابية ؟ فجأة خرج الاخوان على المحظور وإذا بشعاراتهم كجماعة « معلنة » وحزب سياسى « مشهر » تملأ الميادين ، الإخوان قادمون ، الاسلام مصحف وسيف ، الرسول زعيمنا والقرآن دستورنا إلى آخر منظومتهم المعروفة ، إنتخبوا مرشح الاخوان المسلمين ..

لم تكن القضية فى الشعارات ذاتها ، فذلك حق الاخوان فى أن يعلنوا عن أنفسهم ، ولكن يسبق هذا الحق ، أن يستند وجودهم إلى سلطة القانون وشرعيته ، لا أن يأخذوا ناصية القانون بأيديهم ، ليفرضوا وجودهم بالأمر الواقع رغما عن قانون الحظر وقانون الانتخاب ولجنة الاحزاب ونص الدستور .

إن كانت مبررات الأمر الواقع على أيام الرئيس السادات، لعبة توازن سياسى ، كان السادات يمسك أو يتخيل أنه يمسك بطرفها الأخير ، نكاية فى اليسار والناصريين واحترازا فى نفس الوقت من أيامه القادمة مع الاخوان ، فإن الأمر ليس كذلك فى مصر الآن ، لأن معيار الصواب والخطأ الوحيد والذى ينبغى أن نشد عليه جميعا بالنواجذ ، هو احترام القانون والعودة إلى مؤسساته .

كان تصرف الاخوان على هذا النحو ، يعنى أن تصبح مؤسسات الدولة أمام خيارين لا ثالث لهما ، إما أن تلوك الدولة صمتها ضعفا وتغمض العين وهى ترى جماعة الاخوان ، المنحلة وقد أخذت بيدها ناصية الأمر لتفرض شرعيتها قسرا على المؤسسات ودون إكتراث لاحترام القانون وما أظن أن دولة تحترم نفسها وقوانينها ومؤسساتها يمكن أن تصمت على ذلك وإما أن تستدعى كبارهم ، تطلب منهم احترام الشرعية والقانون برفع هذه اللافتات وذلك ماكان .... لكن صحف المعارضة التى تعودت ابتسار الحقيقة ، نشرت القصة فى شكل أخبار معماة عن رفع لافتات قوائم حزب العمل لأن الحزب الوطنى يريد أن يضيق الخناق عليه .

ذلك ما فعله الاخوان فى حملتهم الدعائية ، لكن ما فعلوه مع حزب العمل كان أقسى وأمر ، أكرهوا الحزب على أن يخلى لهم كل دوائر محافظة البحيرة بلا استثناء ، حيث تندرج هناك وتحت «بصمة» حزب العمل. قوائم بأكملها ليس فيها مرشح واحد من حزبى العمل او الاحرار ، جميعهم من الاخوان المسلمين ، حدث نفس الشىء فى محافظة المنيا ، وفى ٣ دوائر بالاسكندرية ، وفى النهاية كان نصيب

الاخوان من قوائم حزب العمل ١٦٠ اسما تصدروا كل قوائمه غير ٧٠ مرشحا آخرين فى الدوائر الفردية .

ماذا يريد الاخوان الآن !؟

لقد كانت مشكلة الاخوان الدائمة أنهم حزب سياسى ينكر أن يكون حزبا سياسيا ، لأن الحزب السياسى معناه أن تقول للناس برنامجا واضحا يرعى مشاكلهم بعيدا عن الصيغ المعممة التى ترتدى كهنوت الدين، ولأن الحزب السياسى معناه، أن يكون قابلا للحساب والانتقاد باعتباره جماع مجموعة من المصالح قد تتوافق أو لا تتوافق مع مصالح المجموع ، ولأن أدوات الحزب السياسى ، الدعوة والقدوة وتجديد فضائل المجتمع بغير السوط والسيف ، ولأن الحزب السياسى يحصر دوره فى إطار العمل الشرعى المعلن ، لا أن يكون له وجهان ، وجه فى العلن ، طيب الحديث ، حلو النبرة ، تنهمر الدموع من مآقيه وهو يعظ الناس ، ووجه فى السر ، يحضر للعنف ويجند له افرادا يختارهم بعناية لكى يسيروا فى الدرب المظلم معصوبى الأعين .

وإذا كان الاخوان المسلمون يرون الآن . انهم فى حاجة إلى أن يكوّنوا حزبا سياسيا ، يلتزمون الشرعية والعمل العلنى فإن عليهم أن يسلكوا فى ذلك قنوات القانون كما أن علينا أن نسأل نحن أنفسنا ، مرة ومرتين وثلاثا ، إن كان يمكن أن يقوم فى مصر حزب على أساس دينى !؟ وإذا كان الامر ممكنا ، فهل يكون متاحا لكل الأديان ، وإذا كان متاحا لكل الأديان ، فهل يساعد ذلك على وحدة الوطن أم على تفسخه .. وليس يكفى أن نتطوع بإجابات نظرية ، نصوغ لها أكمل المبررات ، ولكن علينا أن ننظر من حولنا ، لنرى ما حاق بلبنان ، ولنرى الطائفية وهى تنهش استقرار المنطقة وأمنها فى إطار مخطط شيطانى ، يستهدف أن نعود مرة أخرى إلى عصر ملوك الطوائف .

أعرف أن الاجابات سوف تستبق الاسئلة ، وأن هناك من سوف يردون بأن أخوان اليوم غير اخوان الأمس ، وأنهم الآن ، أكثر اقتناعا بالعمل فى إطار وسائل الديمقراطية وشرعيتها بعد أن حاق بهم كما حاق بالوطن أفدح الأضرار بسبب العنف والعنف المضاد ، لكننى أخشى أن تكون هناك مقولة مختلفة !

والحق أن الشيخ التلمسانى ، رحمه الله ، وقد كان أذكى من تسلم أمور الجماعة ، قد نجح بعض الشيء فى أن يضفى كثيرا من الاعتدال على وجه الجماعة أملا فى أن يصحح صورتها القديمة .

كان التلمسانى ، رحمه الله ، على استعداد لأن يعلن كل يوم ، أن الطلاق بائن بين الجماعة والعنف ، وكان على استعداد لأن يترك مساحة واسعة فى المواقف بين الاخوان وغيرهم من الجماعات الاخرى التى خرجت من تحت معطفهم ، لتكفر المجتمع وتدعو لاغتياله ، وكان على استعداد حتى لأن يوجه اللوم واضحا ، لهؤلاء الذين يدعون إلى تطبيق الشريعة بين عشية وضحاها فى ظل هذا الكم الضخم من قوانين يحتاج تبديلها وتغييرها إلى عمر وخبرة ، بل وكان على استعداد لأن يعلن قناعته بأن يكفى المطالبين بتطبيق الشريعة ، مرحلة أولى يجرى فيها تنقية القوانين القائمة من أى نص يكون فى تطبيقه ما يناقض أحكام الدين كما نزلت فى القرآن ..

لا أريد أن أقول ، إن الشيخ التلمسانى ما كان يملك أن يقول غير ذلك ، فى تلك الأونة ولدى الناس بقايا شكوك وريب من عنف قديم لا تزال صورته عالقة بأذهان المصريين ، ابتداء من مقتل أحمد الخازندار إلى النقراشى ، الى محاولة اغتيال إبراهيم عبد الهادى إلى حوادث تفجير وسط القاهرة الى حادث المنشية إلى حادث الكلية الفنية العسكرية .

لا أريد أن أقول ، إن الشيخ التلمسانى ، بذكائه ، كان يرى أن القضية الأولى بالرعاية ، وقد كسب من السادات حق التواجد دون أى غطاء شرعى ، هى كسب ود الحاكم ولو بالمهادنة حتى يقوى عود الجماعة .

تلك ظنون وفى بعض الظنون بعض من الإثم ، ولكن المدهش والغريب حقا . أننا لم نسمع من أى من دعاة الاخوان حتى الآن سوى دفاع مبتور عن فكرة التنظيم السرى أو النظام كما كانوا يسمونه .. بأنه نشأ لمحاربة قوات الاحتلال البريطانى .

المدهش والغريب أيضا ، أنهم لا يزالون يصرون على أن الاسلام مصحف وسيف ، ومرة أخرى نقول ، إن كان الإسلام مصحفا وسيفاً قبل أن يمكنه الله من الأرض ، وقبل أن يتوطد عقيدة راسخة فى نفوس الملايين ، فإن الاسلام مصحف وقدوة ومثال بعد أن أصبح كذلك .

وما أظن أن الإسلام يدعو إلى إشهار السيف على العصاة من أبناء دينه ، لأن باب التوبة مفتوح حتى يوم الدين ، وطريق الإقناع بالتوبة ليس الإكراه أو السوط أو العنف وإنما الحكمة والموعظة والأسوة الحسنة .

إن مشكلة العنف وتجدده داخل تنظيمات الاخوان ، إنما تنتج أساسا من طبيعة الفكر ومضمونه ، من هذا الاقتران غير الصحيح بين دور الداعية ودور

المحرض ، من هذا الفهم الخاص لمفهوم الجهاد والذى ينبغى أن يكون أولا ، جهادا للنفس والذات لكى تتحقق القدوة والمثال .

وبسبب من هذا الاقتران غير الصحيح ، كانت تجىء ضرورات التنظيم السرى أو « النظام » كما كانوا يسمونه ، ولعل بعضا من شخوص هذا النظام القديم هم الآن الأكثر فعالية وتأثيرا فى مسار الجماعة حتى وإن لعبوا الدور من وراء ستار .

وإذا كان الاخوان يشكون اليوم ما حاق بهم من عنف مضاد ، فإن عليهم أن يدركوا المغزى من تلك المقولة الحكيمة لشيخ جليل وهو يقول قاصدا إياهم « ليس بالسوط يكون تجديد فضائل الأمة» انتهى مقال الاستاذ مكرم .

ولا يتسع المجال لتفنيد ما حفل به المقال من مغالطات وحسبنا أن نقول إن انتصار الاخوان المسلمين فى الانتخابات لا يعود الى حسن التنظيم وحده ، لأن الشيوعيين أكثر تنظيما ولكن هذا التنظيم الأكثر لا يجد تجاوبا من الشعب بينما يجد التنظيم الأقل ترحيبا لأنه تنظيم إسلامى يبلور مشاعر ووجدان الشعب ، وهى حقيقة تضايق الاستاذ مكرم ويؤثر أن يغفلها .

وكان المقال الثانى (٤/٧) أقل توفيقا ويبدو أنه وقد لمس الاستعداد الكبير للاخوان بدأ يفقد ما ادعاه من حياد وقد كتب تحت عنوان « **المعركة الانتخابية على مفترق طريقين** » عبر فيه عن تمنياته فى أن يكون يوم الانتخاب يوما للصدق مع النفس ، والصدق مع الوطن . وياليته الزم نفسه بذلك . إذ أنه بعد هذه المقدمة الموجزة قال إنه قد وضح – على ساحة المعركة الانتخابية – مفترقان للطريق ويمضى فيقول : لمن تكون أصواتنا ونحن على مفترق طريقين :

للشرعية والديمقراطية، والمؤسسات والاستقرار، والاصلاح الاقتصادى ، والوحدة الوطنية ، والتنمية لصالح الجماهير ، وكل تلك الأهداف التى تناضل مصر من أجلها .. أم لسراب مجهول يختفى تحت عبارات معممة ، يشهر فى وجوهنا سيف الاكراه الدينى ، يتصورنا سذجا بلا عقول ، وشعباً بلا ذاكرة ؟

نعم ، يمكن أن نختلف ويمكن أن نتفق مع الوفد ، ويمكن أن نختلف ويمكن أن نتفق مع التجمع ، وكان يمكن أن نختلف أو نتفق مع حزب العمل الذى ضيعه صاحبه وزعيمه ، لكن كان يجمعنا اليقين المشترك بأن الديمقراطية هى الحل ، وأن

أكمل أدواتها تعدد الأحزاب ، كان يجمعنا أيضا رغم اختلافاتنا العديدة - الحرص المشترك على شرعية تستند الى القانون ، شرعية إنسانية تكتسب حق تواجدها ، وحق استمرارها من حقوق المواطنة ، لا تدعى بغير ذلك ، وتكتسب أدواتها من كونها عقدا إنسانيا أدواته الحوار بين فكر وفكر حتى وإن ارتفع صوت الحوار الى حد الصراخ .

والآن يأتى آخرون ، يأتون رغم القانون ، ورغم الدستور ، وتحت عباءة تحالف وهمى يريدون لنا طريقا آخر ، غير طريق الديمقراطية الذى أدركناه بعد معاناة مرة وطويلة ..

يشهرون أنفسهم فى الأمر الواقع حزبا ، وقد خاصموا طوال حياتهم الأحزاب ، لأنها من وجهة نظرهم بدعة وضلالة ، ولأنه لا ينبغى أن يكون هناك حزب غيرهم ، فهم وحدهم الذى يملكون - بتدبير إلهى - حق القول الفصل فى مصائرنا وفى مستقبلنا !

وهم إذ يقبلون اللعبة الحزبية اليوم فإنما يقبلونها بشروطهم ، لا بشروط الديمقراطية التى تفرض حق التنوع والاختلاف وتضع على رأس الحقوق وفى مقدمتها حق المواطنة الذى ينبغى أن يسبق كل تصنيف ، والذى لا ينبغى أن يتدنى فى القرن الحادى والعشرين الى حقوق مسلم وواجبات ذمى ..

ذلك حساب اليوم الآخر ، حساب بين الانسان وربه . أما حسابنا اليوم وفى معترك هذه الحياة التى نكابدها معا فأساسه المواطنة الصحيحة لا أى تصنيف آخر ...

يشهرون أنفسهم فى الأمر الواقع حركة سياسية ، دون أن يعلنوا أنفسهم حزبا شرعياً فى البلاد ، ودون أن يقدموا لنا رؤاهم ، لنعرف إن كانوا لا يزالون على الرؤى القديمة ، أم أن شيئا قد تغير ، ولنعرف حدود تفويضهم الإلهى الذى يدعون ! إن كان لا يزال يشمل حد ام حق السيف أم أن شيئا قد تغير ..

يأتون بعد غربة طويلة ، مدججين بالمال ، لا نعرف بعد أين يخبئون السيف ! ليدلونا على الاسلام الذى هو الحل ، وكأنما نحن غير مسلمين ، وعندما نسألهم : إن كان الإسلام هو الحل ، فهل يخاصم الإسلام الذى أكد على الشورى وسائلنا العصرية المتاحة الآن فى ديمقراطية واجبة وملزمة تقوم على تعدد الاحزاب ، أم أن الاحزاب لم تزل بدعة وضلالة ؟

نسألهم : أيهما أكثر توافقاً مع روح الاسلام ، أن يحكم (الخليفة) بسيف الجلاد بعد مشورة قد يقبلها أو يرفضها ، أم يحكم ملتزماً بمؤسسات إنسانية تعكس تمثيلا نيابيا صحيحا للمجموع الوطنى ؟ .. فلا نجد الجواب الا فى حصانة الخليفة الذى هو ظل الله على الأرض ..

وعندما نسألهم : أين كان الخليفة المعصوم ، وفى أى زمان ؟ .. يأخذوننا قروناً بعيدة إلى الماضى ، يشيرون الى آخر الخلفاء الراشدين .. نسألهم أن يعطونا المثال من عصرنا الراهن ، من واقعنا الذى تعصف به رياح عنف سوداء ظلمت الإسلام وظلمت المسلمين ، نسألهم إن كان المثال فى طهران أم فى بيروت ، أم فى مكة أم فى أى مكان آخر ، لكنهم يحارون الجواب ..

يفتشون النوايا ، يفرضون أنفسهم أوصياء ووسطاء بين العبد وربه ، يحاكمون السرائر ، يمنحون صغارهم – فرادى وجماعات – حق العقاب وحق الردع ، يأخذون بأيديهم ناصية القانون لأنهم مفوضون بتدبير الهى فى أمر تقويم حياتنا المعوجة !!

وعندما تنكر عليهم ذلك ، ينكرون عليك إسلامك إن لم يقو عودهم على إستباحة دمائك .

لمن تكون إذن اصواتنا وقد وضح على ساحة المعركة مفترقان للطرق ؟ وقد بانت المقدمات فى ذؤابات الفتنة الطائفية التى عادت لكى تطل بوجهها القبيح ، تكسو بالظلال سماحة الوجه المصرى .. ولولا أنها مصر ، لا أى بلد آخر ، لا شتعل الأمر حريقا من مستصغر الشرر.

تكاتف كل المثقفين الأقباط والمسلمين ، وتكاتفت كل الأقلام يمينا ويسارا ووسطا ، وتكاتفت كل الأحزاب ليظهر الوجه المشرق للفكر المصرى فى إنسانيته العظيمة ، وفى إدراكه النبيل لمعنى أن يسبق حق المواطنة أى تصنيف آخر ، تكاتف كل ذلك ليئد الفتنة فى مولدها ، وليعصم مصر من غول الطائفية الذى يدمر تحت ناظرينا ممالك ومدنا كانت تزهو بالثروة والوفرة حتى الأمس القريب ...

لمن تكون إذن أصواتنا وقد وضحت على ساحة المعركة وسائلهم وأدواتهم : خداع القانون ، وتجاوز الشرعية ، والقفز على المؤسسات ، وشراء أحزاب بأكملها ؟ ... لن أتحدث عن هذا الهمس فى كل مكان حول الدولار الذى ارتفع فجأة خمسة وعشرين قرشا مرة واحدة على غير عرف أو قاعدة ، إلا أن يكون الأمر

مضاربة مقصودة لأهداف تحدد توقيتها فى أوج المعركة الانتخابية» . انتهى

ومن الواضح أن هذا أقرب الى التحريض وتوجيه الادعاءات دون تمييز ، ودون دليل ، الأمر الذى نجد أنفسنا فى غنى عن الرد عليه ..

وبعد أن أجريت الانتخابات بالفعل . نقل الاستاذ مكرم معركته الى الشعار الذى رفعه التحالف «الاسلام هو الحل» فسود صفحتين أو ثلاثة من صفحات المصور بكلام إذا دل على شىء فعلى أن صاحبه يتحدث عن شىء آخر غير الموضوع .. غير الاسلام وغير الاخوان المسلمين وهو يوضح مدى الخلط ، وعدم الفهم للموضوع ، وإقحام الجزئيات حيث لا يكون لها محال - فى العموميات . وأغلب الظن أن الذى أثاره فى الشعار هو أنه شعار محكم ، موجز يؤدى الوظيفة المطلوبة كشعار على أكمل وجه ...

قال الاستاذ مكرم (المصور ١٠/٤/١٩٨٧) تحت عنوان قضية للمناقشة « الاسلام هو الحل » :

انتهت الانتخابات ، لكن بعضا مما حدث خلالها ، لا ينبغى أن يمر مرورا عابرا أو يجد طريقه للنسيان لأن الأمر أكثر خطورة مما نتصور .

إننى أعنى ، على وجه التحديد ، عددا من القضايا التى برزت على ساحة المعركة ، أثارتها بعض من فصائل المعارضة فى الشارع السياسى ، وربما كان فى مقدمة هذه القضايا ، العنوان المثير الذى اختاره الاخوان المسلمون شعارا لحملتهم « الإسلام هو الحل » .

لا ينبغى أن يمر الأمر على هذا النحو من التعميم الشديد ، وإنما ينبغى أن يكون موضوع نقاش موضوعى ، يشارك فيه الجميع ، نقاشا صريحا ، تختفى منه المدى والخناجر ، وتختفى منه كل صور الاكراه الفكرى ، ويصل الى أدق التفاصيل خلف تلك العبارات الشديدة التعميم التى ملأت ساحة المعركة ، تعد الجميع بالمن والسلوى ، بسقطان من السماء ، إن عدنا مرة أخرى مسلمين .

لعل أولى القضايا ، التى ينبغى أن تكون موضع نقاش الأمة بأكملها ، تلك المقولة التى تصورت ، جماعة الاخوان المسلمين ، انها سوف تملك بها المفتاح السحرى الى مشاعر البسطاء فى الشارع المصرى ، لأنها سوف تمكنهم من أن يركبوا موجة الضيق الاقتصادى الذى يمسك بخناقنا جميعا وأعنى بها : « الإسلام هو الحل » . المقولة التى اختارها الاخوان شعارا لمعركتهم الانتخابية وكأنما عثروا

على مصباح علاء الدين الذى سوف يفتح لمصر ، فجأة ، طريق السلامة .

والمقولة على عموميتها الشديدة ، تحدثنا وكأن مصر قد هجرت الاسلام ، وكأن المصريين قد ضلوا سواء السبيل ، ولا منجاة لهم إلا أن يعودوا عن ردتهم إلى دين أنكروه !

ولست أعرف ، وليسوا يعرفون إن كانوا صادقى الشهادة ، بلداً آخر فى عالمنا العربى أو الإسلامى ، يقع فيه الدين نفس الموقع الذى هو فى نفوس المصريين ، لكن المصريين يفهمون الدين على أنه علاقة بين العبد وربه ويفهمونه على أنه صدق المعاملة قبل أن يكون فى حرفية الشعائر ، ويفهمونه على أنه يسر لا عسر ، لأن أحدا لن يشاد الدين إلا غلبه ، ويفهمونه على أنه إسقاط للكهانة ، لأن الأمر موكول لحساب النوايا والسرائر ، وهو حساب مباشر بين الانسان وخالقه لا مكان فيه لكاهن أو وسيط .

ولست أعرف ، وليسوا يعرفون إن كانوا صادقى الشهادة ، بلدا آخر فى عالمنا العربى أو عالمنا الاسلامى ، أكثر حفاوة من مصر بدينها ، وإلا فما الذى يبرر هذا الانفاق الضخم على بناء هذه الاعداد المهولة من دور العبادة والمساجد تشرع مآذنها فى سماء مصر ؟ وما الذى يبرر هذا الاهتمام الفائق بمؤسساته ، وما الذى يبرر أن يكرس جهاز إعلامى واحد ٤٠ برنامجا دينيا على شاشته وموجاته كل أسبوع ؟

نعرف أن الحل الصحيح لمصر :

أن ترتفع طاقتنا الانتاجية إلى حدود مطالبنا . أن تكون لنا فلسفة تعليمية جديدة أكثر قدرة على تلبية احتياجاتنا ، بدلا من أن تكون معاهدنا وجامعاتنا مجرد أنبوب لفيض ضخم من المتخرجين ، تقصر معارفهم وخبراتهم عن حاجات عصرنا .

ان نجد الحل الشجاع للمشكلة السكانية ، حيث يتدفق على مصر ما يزيد على المليون وربع المليون نسمة كل عام ، أفواها جديدة تطلب الطعام والمسكن والعلاج ، يزيدون من صعوبة الحياة فوق بلد كثيف السكان ، محدود الموارد ، يضيق رزقه بضيق أرضه المزروعة يحدها صحراوان كبيرتان ، بحكم موارد النهر المحدود .

أن ندرك أن أحداً لا يعول أحدا فى عالمنا الذى تحكمه المصالح ، إلا أن يكون راغبا فى أن يقيد أو يصادر إرادته .

.. الحل الصحيح لمصر ليس ، إذن ، مجرد وصفة سحرية يكفى أن نتناولها ليقع الشفاء ، وإنما الحل حزمة مترابطة من حلول عملية وعلمية لمشكلات تشابكت عناصرها ، ونجاحنا أو إخفاقنا مرهون بقدرتنا على مخاطبة هذه المشاكل مخاطبة تستند إلى رؤى علمية واعية بالأبعاد المتشابكة لهذه المشكلات والخبرات السابقة فى محاولات حلولها . وقدرتنا على تنظيم جهدنا البشرى من أجل إنجاز الحلول الصحيحة .

وليس فى وسع أحد أن ينفى إمكان أن يكون للدين دور ، يتداخل مع كل هذه الأدوار ويكملها ، دور الواعز والحافز والرقيب على الضمير ، لأن الأمر فى النهاية منوط ببشر ، إن أحسنوا حسنت نتائجهم ، وإن أساءوا ساءت العاقبة وساءت النتائج .. لكن ما يكمل دور الدين حتى فى داخل هذا الإطار التربوى : ديمقراطية الحكم ، وتعدد الآراء ، والتكافؤ العادل بين حقوق الإنسان وواجباته ، والادراك المسئول لدور العدالة الاجتماعية فى إثارة حماس المجموع وتوثيق روابط وحدته وعراه .

تلك شروط يصعب فى غيابها أن يؤدى الدين رسالته فى تقويم سلوك أمة أو فرد أو جماعة ، ولا أظن أن التاريخ قد أغمض عنا رؤيته لأنظمة عديدة حكمت باسم الدين لكى تقهر حقوق إنسانها فشاع الفقر وشاع القهر بين الرعية ، وشاع الفساد وشاع الظلم بين النخبة الحاكمة حتى من تحت عباءة الخليفة .

والأمر ليس وقفا على الاسلام وحده، فتربية الضمائر منوط بها كل رسالات السماء وإلا لما كانت دهشة رفاعة الطهطاوى فى باريس وهو يرقب صدق المواطن الأوربى فى تعامله مع مشكلات وطنه إلى حد حفزه على أن يقول « وجدت هناك مسلمين وإن كانوا لا يحملون اسم الإسلام » كان مراد الرجل أن يبكى على حالنا فى الشرق ، نحن الذين نتشدق بالدين ، نتعلق بقشوره ، نغفل عن جوهره الذى هو صدق التعامل مع الله ، ومع النفس والآخرين والوطن .

ومهما يكن نفور البعض منا أو حماسه للغرب وحضارته ، فلقد حقق الغرب لانسانه كل ما نصبوا اليه الآن فى عالمنا الاسلامى : ديموقراطية صحيحة ، وإعلاء لقيمة الانسان الفرد واحتراما لآدميته ، ومجتمعا مهما بلغت حدة تفاوته الاجتماعى ، فقد استطاع الوفاء بقدر وافر من المطالب الانسانية لأفراده ، التعليم الجيد والمسكن النظيف ، والخدمة الطبية اللائقة .

لم يحقق الغرب طفرته إلا بنضج مكنه من أن يخاطب مشكلاته مخاطبة علمية واعية ، وأن يربى بسلطان الدين وسلطة القانون وديموقراطية المؤسسات السلوك الصحيح لمواطنيه .

ليست هناك إذن وصفة سحرية يمكن أن يسقط بها المن والسلوى على الجوعى والمحرومين ، ذاك زمن المعجزات وقد ولى ، أو تتفجر بها الأرض ثراء لتكشف عن خبيئتها من نعم الله المدفونه تحت الطبقات والتى استغلقت علينا ، لأننا لم نعد بعد مسلمين ! ؛ لأنه حتى فى هذا المجال كان العلم وأدواته هو الذى مكن الانسان من أن يقرأ خبايا الأرض وطبقاتها ، وكان الغرب هو الذى جاء أولا بهذه الأدوات .

مشكلة هؤلاء الذين ينادون ، الآن ، بأن الاسلام هو الحل ، أنهم يقدمون لنا المقولة وكأننا سوف نعود الى عصور المن والسلوى ، إن أسلمنا لهم زمام أمورنا ومصيرنا ، فإذا تحدثنا عن مشكلاتنا على نحو أكثر تفصيلا قال الأكثر منهم : ذلك هو الإسلام كما نريده .. إن كان ذلك ما يقصدونه بالإسلام فلا خلاف إلا أن نكون أمام قضية خلاف فى التعاريف ، لكن المشكلة مع هؤلاء لم تكن أبداً مشكلة خلاف حول التعريفات ، إنها أكثر عمقا لأنها تتعلق بالمصير الذى يريدونه لنا .

نقول لهم ، نحن مسلمون لكن مشكلتنا فى هذا الكم الضخم من المشاكل ، وهذا العدد الكثيف من السكان ، وتلك الرقعة المحدودة من الأرض ، وهذا الغياب لقدرتنا على تنظيم جهدنا الانسانى لمواجهة مشكلاتنا المتداخلة فى ظروف عسيرة .

يقولون ، مشكلتكم الأولى أن إسلامكم منقوص ومعيب وربما تكونون من الكافرين ، وسوف تظلون فيما أنتم فيه إلا أن تطبقوا شرع الله .

هنا نأتى الى مفتاح القضية الأخرى ، المتعلقة بتطبيق الشريعة ، فإذا كان الاسلام هو الحل ، فإن هذا الحل هو التطبيق الفورى للشريعة .

لن ندخل فى هذا الجدل الطويل حول المتغيرات والثوابت ، والأصول والفروع ، وقضايا العصر وضرورات الاجتهاد ، لأن خاتم النبيين أوضح الحكم الصحيح عندما قال فى بساطة : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » .

ولن أطرح إجابات جاهزة ، لأن مشكلة هذا التيار هى فى هذا الكم المخيف من الاجابات الجاهزة والمحفوظة التى يملكونها ، مشكلة هذا التيار أنه لا يسأل نفسه ،

ولا يسأل عصره أو دنياه ، ولا يسأل غيره ، ولا يسأل المشكلات التى تحاصره . مشكلتهم فى هذا اليقين الذى تمتلىء به أوداجهم ، يظنون أنهم يملكون مفاتيح الحل بترديد النصوص .

نسألهم ، هل يعنى التطبيق الفورى للشريعة ، أن نحصل على المجتمع الفاضل ؟!

ولو أن ذلك صحيح ، فلماذا استحال علينا أن نرى المدن الفاضلة خلال هذا التاريخ الطويل والعريض عن حكم تسمى زورا باسم الاسلام وكان على رأسه الخليفة .. لكنه خلف فسادا تبدو حكاياته لعصرنا كأنها الأساطير أو الخرافة .

نسألهم . هل حصل السودان على المدينة الفاضلة عندما قطع نميرى أيدى الآلاف من ابنائه ، أم أن ما حدث كان ساترا تخفت وراءه مظالم الكبار وسرقاتهم ولهوهم بمصائر البلاد ؟

لقد قطع نميرى من الأيدى ما فاق كل أعداد الأيدى المقطوعة منذ أن ظهر الاسلام على الأرض ، لكنها كانت ايدى الجوعى المحرومين ، ابناء قاع المدينة ، الذين لا تسندهم عصبية أهل أو ثروة ، أما الكبار فنهبوا وسرقوا وباعوا الوطن وتاجروا بالفلاشا .

نسألهم ، إن كان تطبيق الشريعة رهنا بتطبيق الحدود ، أفلا يكون من العدل أن يتوافر فى المجتمع ، قبل تطبيق الحدود ، الحد الأدنى من ضمانات تكفل للجميع رزقاً يغنيه عن الحاجة ، أم يأخذنا الحماس لتقطيع الأيدى ، لننعم برؤية جيش من المشوهين لن يصلح الزمان تشوهاتهم حتى إن فتح الله عليهم باب التوبة وباب التوبة مفتوح إلى يوم الدين ، لا يصد الله عنه أحداً ، إلا أن يكون قد أشرك به .

نسألهم ، إن كنتم تأخذون على النظام الاقتصادى الراهن أنه يقوم على بنوك ومصارف تتعامل بسعر الفائدة ، فهل يكفى أن يكون النظام الاقتصادى إسلاميا ، لو أننا استبدلنا الكلمات لتكون « المقايضة » بديلا فى الاسم فقط عن « سعر الفائدة » أم يكفى أن يكون لمصارفنا هذا النوع الجديد من الفقهاء الذى أسماه زميل قلم « فقهاء البنوك » الذين يسبغون نوعا من الحيلة ، تتغير بها الأسماء لا المسميات حتى يكون الشكل ، فقط ، إسلاميا لكن الجوهر باق على حاله .

لعل بعض الدارسين الذين اجتهدوا اجتهادا مخلصا من أجل أن يوفقوا فى الشكل وفى المضمون بين النظرية الإسلامية فى المال ودور المصارف ، كانوا أكثر

الجميع دعوة إلى الحرص والأناة ، لأن الأمر أخطر من أن يكون قولة الفصل لشعارات تتحدث إلى مشاعر الإنسان البسيط لا إلى عقله وفكره .

نسألهم ، ماذا لو أن الحاجة دعت المجتمع ، الذى هو بالضرورة متطور ومتغير ، إلى سن قوانين جديدة ، تناسب مشكلات عصره أفلا يكون كافيا أن نطمئن بالا إلى أن ليس فى هذه القوانين ما يناقض الشريعة ، وذلك ما يجرى الآن بالفعل ، إحتراما لدستور ينص على أن تكون الشريعة مصدرا رئيسيا للتقنين ، لكنه لا يصادر على إمكان وجود مصادر أخرى للتشريع ، لمواجهة مشكلات مستحدثة لم تعرفها عصور إسلامية سابقة ؟

لعل الذين يتحدثون عن الشريعة والدستور يعرفون أو لا يعرفون كيف جرى تغيير الدستور لتصبح الشريعة مصدرا رئيسيا للتقنين ، لقد كان الأمر أشبه ما يكون بصفقة .

دخل النص الجديد فى الدستور متلازما مع رغبة فى تعديل مادة أخرى ، تلزم الرئيس بمدتين متتاليتين فى الحكم فقط ، لكى يكون حكم الرئيس مفتوحا بلا قيد زمنى !!

نسألهم ، إن كان القانون المدنى يلتزم بأحكام الشريعة ، إن كانت هناك الآن ضوابط معروفة حتى لا يصدر عن مجلس الشعب قانون جديد ، إن لم يكن موافقا لأحكام الشريعة ، فما الذى تبقى من أمر تطبيق الشريعة ، غير سعر الفائدة والحـــدود ؟

العاقلون سوف يعترفون بمشكلات التطبيق ، وربما كانوا على اقتناع بأن روح الإسلام الصحيح تلزم إرجاء قضية الحدود إلى أن تتحقق للمجتمع ظروف أفضل ، يتهيأ فيها لكل مواطن بسيط فرصة الرزق الميسور ، ولعلهم يوافقون معنا ، على أنه يكفينا الآن الا يصدر أى قانون جديد ، الا أن يكون متوافقا مع أحكام الشريعة ، وربما تواتيهم شجاعة الموقف ، للاعتراف بصعوبة الوصول.إلى نظام اقتصادى بديل ، يغنى عن سعر الفائدة ، فضلا عن صعوبة التطبيق الفورى لمثل هذا النظام الجديد ، إلا أن نكون معنيين بالشكل فقط . هنا يكفى أن نستبدل الكلمات ، لكن مشكلة هؤلاء أن اعترافاتهم تأتى مكتومة الصوت ، فى الحجرات المغلقة ، أما فى العلن فلن تسمع سوى العبارات المعممة . وما من سبب ، الا أن هذه التعميمات ، تشكل الأساس فى برنامجهم التثقيفى لافواج من الشباب ، يريدونه قوالب جاهزة ، يملك

الحلول ، دون أن تكون لديه القدرة لحل المشكلات ، تنتفخ أوداجه غضبا ، لأنه يتصور أنه قد ملك اليقين ، بترديد النصوص ، فإن فاجأه الحوار بما لا يعرف ، كان الحل الأسهل ، المدى والخناجر والجنازير وضرب الخصوم حتى الموت انتصارا لفكره الاسلامى !

مشكلة الآخرين ، أنهم وإن كانوا يعترفون فى قرارة أنفسهم بمشكلات التطبيق، إلا أنهم لا يرون ضمانا ، لمقولتهم « الإسلام هو الحل » سوى أن يكونوا هم السدنة وهم الحكم وهم القوامون على الأمر ، لأنهم وحدهم أصحاب الطريق الصحيح ، وهنا نأتى الى لب المشكلة وجوهرها .

لب المشكلة مع هذا التيار ، إنهم يتصورون أن الخلاف معهم خلاف مع الله وأن من يعترض على بعض من رؤاهم فإنما يعترض على مشيئة السماء ، وهم يوحدون بين شخوصهم وبين حق التدبير الالهى ، وذلك ما ذكره ، صراحة ، الاستاذ مصطفى مشهور فى مقال أخير فى صحيفة الشعب ، عندما قال إن الذين يخالفون الإخوان إنما يخالفون الله !!

إن كنا قد رفضنا أن يتوحد حاكم مع وطنه ، مهما تكن نوازعه الخيرة ، لأن الوطن أوسع كثيرا من أن يكون صنوا لحاكم فرد ، فما الذى يمكن أن نقوله لهؤلاء الذين يوحدون بين أنفسهم وبين حق التدبير الالهى ، ليصبح الخلاف معهم خلافا مع الله ؟!

وعندما يأتى واحد من أقطاب الاخوان ، ليقول إنهم الله وإنهم ظله على الأرض أو إرادته التى ينبغى أن تحكم إرادتنا . فإن واجبنا أن نعترض بملء الفم وأن نرفض هذا الزور وأن نعتبره فرية ، لأننا فى النهاية بشر يخطىء ويصيب ، ومحكوم بالنوازع ، والعصمة لا تكون إلا لنبى .

ولست أعتقد أن التاريخ الطويل لشخوص الجماعة يمكن أن يمنحنا قدراً من الصبر على ابتلاع هذه الفرية التى تصل إلى حد البهتان .. الشيخ البنا يرحمه الله ، لم يسلم من انتقادات رفاقه ، اتهموه بالدكتاتورية مرة والممالاة مرات ، الشيخ السكرى ، رفيقه على الدرب ، لم يسلم هو الآخر ، اتهموه بأنه باع نفسه لسراج الدين وهو يفاوضه فى أمر التحالف بين الاخوان والوفد ، عبد الحكيم عابدين سكرتير عام الجماعة ، رموه بأقذع الصفات ظلما ، وصفوه بأنه راسبوتين الجماعة ، الهضيبى على رفعة مكانته ، كان ضحية حرب شعواء من أعضاء المكتب السياسى الذى كان يرفض اعتداله . عبد الرحمن السندى قائد « النظام » أو الجهاز السرى ، كان

مغرورا وقد ضيع بغروره أمن الجماعة ، مصطفى مؤمن ، لم تصل تقواه إلى حد الإطمئنان له .

إن كانت تلك شهادتهم فى أنفسهم وفى اعلامهم ، فلا خيار لهم ، الا أن يكونوا بشرا ، فإذا ما كانوا يريدون الحكم ، فليس لهم إلا أن يتحدثوا الينا بلغة البشر .

ولعل بعضا من الشجاعة يعطينى القدرة على أن أقول فى النهاية ، أنتم وجهة نظر فى الاسلام ، ولستم الإسلام أو وجهة نظره الوحيدة ، والخلاف معكم مشروع لأنه ليس خلافا مع الله ، وفى ذلك منجاة لأنفسهم ومنجاة لنا ، لأن أخطر ما يصيب الأمم ، أن يتصور القائمون على أمرها ، أو الطامحون فى أمرها ، أن مشيئتهم قد توحدت مع مشيئة الله ، ذلك كان الباب الذى دخل منه القهر والاستبداد والعسف والظلمة ، لأن الذين يوحدون أنفسهم مع الله ، يطلبون منا مجرد الطاعة ، ويرفضون حقنا فى النقاش .»انتهى .

ليس أول على تحيز رئيس تحرير المصور ضد الأخوان من أن قارئا كتب اليه (٨٧/٤/١٧) تحت عنوان « **حيادكم المزعوم فى قضية الاخوان المسلمين** » يبرهن على تحيزه . وقد نشرها المصور فى باب « الى المحرر » وهى لفتة جديرة بالشكر . وجاء فى كلمة القارىء :

أعلم أنكم تأخذون جماعة الاخوان المسلمين على حذر وقد بدأ هذا الموقف واضحا فى سلسلة المعالجات التى قام بها المصور لتغطية الحملة الانتخابية الأخيرة ، ولا اعتراض لنا على ما أبدته المجلة من احترازات وملحوظات حول نزول الجماعة الى الشارع السياسى كجماعة تأخذ بالاساليب الدستورية سبيلا للوصول الى الحكم .. من حقكم أن تبدوا من الملاحظات ما تريدون . شرط أن تكون موضوعية وهادفة وتستند الى تحليل دقيق وأمين لفكر الجماعة وتاريخها ، ولست أعترض على ذلك ، وإنما لى ملاحظتان أساسيتان على مجلة المصور .

الملاحظة الأولى : أن المصور لم تضع فى اعتبارها أن الظهور العلنى لجماعة الاخوان المسلمين ، حتى ولو كان قد تم تحت عباءة تحالفهم مع حزب العمل ، عمل سليم لأن العلنية تعنى الضوء الكاشف وتعنى العمل فى وضح النهار وتعنى أيضا الالتزام بالوسائل الدستورية سبيلا الى تحقيق أهدافهم ، كما أن العمل العلنى المشروع هو الكفيل بالقضاء على العمل السرى الذى يتم فى الظلام والذى عادة ما يرتبط بالعنف لطبيعته السرية .

والملاحظة الثانية ، أنكم رغم إدعاءات الموضوعية قد التزمتم الصمت ازاء ما ارتكب فى حق هؤلاء الأفراد عندما سود مجهولون - ربما تعرفون أنتم من هم - ملصقات واعلانات هؤلاء الأفراد بطريقة أكسبتهم قدرا من تعاطف الشارع المصرى ، لماذا التزمتم الصمت تجاه ما جرى ؟ أم أنكم تكيلون بمكيالين .. مكيال للحزب الوطنى ومكيال أقل حجما لخصوم الحزب .

ورد المحرر :

الاحترازات التى أبداها المصور حول موقف الاخوان تستند الى ضرورة التزامنا جميعا بالدستور والقانون ، خصوصا أن الاخوان المسلمين كجماعة غير موجودة ولم يزل نشاطها فى حكم المحظور قانونا .. وبصرف النظر عن تقييمنا لهذا الحظر ، فقد كان منطلق تحذيراتنا أن أحدا لا ينبغى أن يفرض وجوده كأمر واقع بعيدا عن القنوات الشرعية والقانونية . ومع ذلك فنحن نتفق معك تماما فى أن عمليات التشويه التى تمت لملصقات جماعات الاخوان ، رغم أنها تعكس تطبيق القانون ، فإنها تـمت بصورة فجة ربما تكون أكسبت بعض هؤلاء الأفراد قدرا من تعاطف الشارع المصرى مثلما تقول . لقد كنا نفضل لو أن الذين قاموا بهذا العمل استبدلوه بأن يكتبوا فوق هذه الملصقات عبارة واحدة تفيد أن هذه الملصقات ضد القانون لأنها تدعو لجماعة محظورة ، نظن أن ذلك كان كفيلا بإثارة انتباه الناخب المصرى دون أن يثير حفيظته .»

فالمحرر لا يعترض - من ناحية المبدأ - على تسويد ملصقات واعلانات مرشحى الاخوان . ولكنه يأسف لأنها تمت بطريقة فجة ، وربما تكون قد أكسبت الاخوان قدرا من تعاطف الشارع المصرى وأنه كان يفضل لو كتب هؤلاء عليها عبارة واحدة تفيد أن هذه الملصقات ضد القانون ، لأنها تدعو لجماعة محظورة وظن المحرر أن ذلك كان كفيلا بإثارة انتباه الناخب المصرى دون أن يثير حفيظته ونؤكد للمحرر أن ذلك كان سيزيد من تعاطف الشارع المصرى لأنه سيوضح مدى الفساد فى الحكم على الأشياء ومدى تجاهل وغفلة القنوات الشرعية ، كما سيكون دليلاً على حيوية هذه الجماعة « المحظورة » .

فأين تذهبون ..

* * *

٥ - الاستاذ صلاح حافظ (الاهرام)

كان الاستاذ صلاح حافظ من اكثر الكتاب صراحة فى معالجة هذه القضية وأقدرهم على الوصول الى الصميم وكان قد كتب فى مناسبة سابقة يقول إن كل الاحزاب تتقرب الى التيار الاسلامى وتتملقه ، وأن التيار الاسلامى نفسه فى قبضة الخومينية . وهو اجتهاد ، إذا أصاب جزئيا فى نصفه الأول ، فإنه خاطىء تماماً فى جزئه الثانى لأن أى دارس للفكر الاسلامى - وللدعوات الاسلامية فى مصر يعلم أن الخومينية تقوم على أساس المذهب الجعفرى أو الاثنا عشرية . وهو من المذاهب المتميزة فى الشيعة ، والشيعة بأسرها تختلف عن السنة التى عليها جمهور مصر ، فالكلام عن ان التيار الاسلامى فى مصر فى قبضة الخومينية أو يخضع لها خاطىء تماما .

وفى مناقشة قضية الانتخابات كتب الاستاذ صلاح حافظ فى الاهرام يوم ١٩٨٧/٤/٦ تحت عنوان « **دستورنا فى الامتحان** » :

الانتخابات القادمة هى أول انتخابات تجرى فى مصر حول المبادىء ، لا حول الاشخاص ! قبلها - فى عهد السادات - كانت برامج الاحزاب كلها نسخا بالكربون من بعضها البعض ، وكان الناخب يدعى لاختيار الحزب الذى يثق فى إخلاصه لهذا البرنامج الواحد ، او فى قدرته على انجازه .

وقبلها - فى عهد عبد الناصر - كان الحزب واحدا ، والبرنامج واحدا . وكانت المفاضلة بين كفاءة فلان وكفاءة علان ، أو بين إخلاص علان واخلاص فلان .

وقبلها - أيام النظام الملكى - لم تكن هناك مفاضلة أصلا ، لأن تسعين فى المائة من الناخبين كانوا فلاحين يملكهم أصحاب الأرض ، ويشحنونهم فى عربات النقل الى صناديق الاقتراع ينتخبون كبير الدائرة الذى أمروا بانتخابه .

وقد كان حلم الذين عاصروا هذه العهود جميعا أن يجىء يوم تنضج فيه الديمقراطية المصرية ، ويدعى فيه الناخب الى المفاضلة بين مبادىء تطرح نفسها أمامه لكى يختار .

وها هى الانتخابات الحالية - اخيرا تحقق هذا الحلم الذى كان يبدو عزيز المنال .

فقد أدى الصراع فيها ، وبدون أى تدبير سابق ، إلى إنقسام « مبدئى » بين معسكرين .

الأول : معسكر أحزاب العمل والاحرار والاخوان المسلمين ، الذى يعتبر الدستور المصرى الحالى غير إسلامى . ويطرح على الناخبين إسقاطه ، وإقامة دولة جديدة على أساس دستور آخر .

الثانى : معسكر أحزاب الوفد والتجمع والوطنى الديمقراطى ، الذى يتمسك بالدستور الحالى والدولة الحالية ، ويطرح على الناخبين المحافظة عليهما ، مع تعديلات شكلية هنا وهناك ، وتصحيح لبعض السياسات هناك وهنا .

أى أن الناخب المصرى الآن مدعو فعلاً ، ولأول مرة فى تاريخه ، الى المفاضلة بين مبدأين أو فلنقل : بين دستورين .

دستور حالى : يعتبر مصر وطن المصريين . ولا يميز بين اتباع دين واتباع دين آخر. ويقرر أن الدين لله والوطن للجميع . ويحمى حقوق الانسان بصرف النظر عن دينه ، أو جنسه ، أو عقيدته ، ولا يرى أى تناقض بين الهوية الاسلامية وبين مبدأ المساواة بين القبطى والمسلم ، وبين الرجل والمرأة .

دستور جديد مطروح : يرفض الافصاح عن تفاصيله ، ويكتفى بأن يقول للناخبين إنه « الاسلام » ويأبى أن يقيد نفسه بأى التزام بحقوق المواطنين فى ظله : مسلمين كانوا أو مسيحين ، ونساء كانوا أو رجالا ذوى شوارب . فلا التزام فى دستورهم الا بالاسلام . ولا يملك تفصيل هذا الاسلام ، وصياغة نظمه ، وتطبيقها ، الا « ولى الأمر » الاسلامى .. بعد أن ننتخبه .

وفى اعتقادى أن طرح هذا الدستور الجديد ، فى مواجهة الدستور القائم ، هو أروع ما تمخضت عنه المعركة الانتخابية القائمة .

فالآن مطلوب من المصريين أن يذهبوا الى صناديق الانتخاب ، لا لكى يفاضلوا بين فلان وعلان ، ولكن لكى يختاروا نظام الحكم .

وعندما يتاح لشعب أن يختار نظام حكمه ، وأن يفاضل بين دستورين مطروحين أمامه ، فمعنى هذا ان ديمقراطيته قد نضجت بالفعل .

وسيذكر التاريخ للرئيس حسنى مبارك أن هذا النضوج الديمقراطى قد تم فى عهده . وأنه لم يعرقله ، وإنما شجعه .

وسيذكر التاريخ لاحزاب التحالف التى اتفقت على إسقاط الدستور الحالى أنها كانت صاحبة الفضل فى طرح مبدأ تدور حوله المعركة الانتخابية ، بعد أن مللنا طويلا معارك الاشخاص .

وسيذكر التاريخ أيضا أن المعسكر الدستورى كان كريما مع معسكر إعداء الدستور . فرفض أن يتحالف فى مواجهته . وتفرغ الحزب الوطنى لتشويه الوفد ، وتفرغ التجمع لتشويه الوطنى ، وتفرغ الوفد لتشويه الجميع . وأصبحت مهمة أطراف المعسكر أن يمزقوا أصوات المؤيدين لهم ، لمصلحة المعسكر الآخر .

ولا جدال فى أن الداعين الى الدستور الجديد يخوضون المعركة فى مناخ أفضل بكثير .

فهم على الأقل يعرفون هدفهم ، ويعلنونه ، ويدعون الناس إلى مبدأ واضح ، ومفهوم ، ومتفق عليه بينهم .

أما معسكر الدستور ، فيأبى أن يكتشف أى رباط بين أطرافه ، ويأبى حين يراه أن يعترف به . ويفضل إغراق الناخبين فى تفاصيل غامضة ، حول قضايا غامضة . وأن يواصل الشجار حول الزيت والسكر والديون والبنك الدولى ... بينما تجرى المعركة عمليا حول الدستور الذى يتعارك فى ظله .

وقد سبق أن أشرت إلى هذه المفارقة فى مقال ارسلته الى « الاهرام » ، وتفضلت بنشره فى الأسبوع الماضى . فثار معسكر التحالف الذى يدعو للدستور الجديد ، واعتبرنى خصما له ، أما معسكر « التخالف » الذى يتمسك بالدستور الحالى فلم يبد عليه أنه أخذ علما ، أو وعى بطبيعة المعركة التى يخوضها .

صدرت « مايو » صحيفة الحزب الوطنى ، وكأن أخطر خصم للنظام الدستورى الحالى فى مصر هو « الوفد » وصدرت « الاهالى » صحيفة التجمع ، وكأن أخطر خصم لمختلف الدساتير والحريات هو حكومة الحزب الوطنى . وصدرت صحيفة « الوفد » تهزأ بالجميع ، ولا تتكلم باحترام الا عن أقطاب المعسكر الآخر. معسكر الدستور الجديد ، الذى يطرح نفسه بديلا لدستور « الوفد » التقليدى القديم ... دستور سعد زغلول .

وإذن ، فقد كان مقالى السابق طلقة « فشنك » فى الهواء ، لم يقنع احزاب التحالف « الاسلامى » بأن تحد من تطرفها وتقبل الدستور المصرى الحالى، ولم يقنع احزاب الدستور بأن تفض مشاجراتها وتتحالف دفاعا عن دستورها .

لكن الأهم من هذا وذاك هو أننا - أخيرا - مدعوون الي انتخابات تدور حول قضية، لا حول أشخاص .

والقضية واضحة وضوح الشمس : هل يتبقى الدستور الحالى ، أم يحل محله دستور جديد ؟

هل يظل المصريون سواء ، ومتمتعين بنفس الحقوق والواجبات ، كما يقضى الدستور الحالى ، أم يسود دستور جديد ، يحكم فيه الرئيس باسم الله تعالى ، ويقرر الحقوق والواجبات حسبما يرى ؟

هل يحكم هذه البلاد شعبها ، من خلال نواب ينتخبهم ، ويفوضهم لاصدار تشريعات ملزمة . أم يحكمها « أمراء » ينطقون بالكلمة فتصبح قانونا ، وائمة يقولون فيفعل الآخرون دون مناقشة ؟

وفى اعتقادى أن الشعب المصرى لا يميل ، بفطرته ، إلى دعاة البطش، ولو كان باسم الاسلام .

لكن المؤكد أنهم سيكسبون عددا كبيرا من الأصوات ، لأن المعركة أصبحت - لأول مرة - معركة مبادىء . وهم يخوضون على أساس مبدأ واضح : هو إسقاط الدستور الحالى .

أما المعسكر الآخر ، فلا يزال عاجزا عن الاتفاق على المبدأ المضاد الذى يخوض المعركة على أساسه . وهو المحافظة على الدستور الحالى ، لأنه مشغول جدا بالخلاف حول السكر والزيت وشاى التموين .

وأغلب الظن أن هذا المعسكر سيدفع ثمنا غاليا لعجزه عن ادراك القضية الحقيقية التى يخوض معركتها ، بينما الخصوم يدركون ، ويتفاهمون .

لكن النتائج ، فى النهاية ، ستكون فى مصلحة مصر .

فسنعرف منها إلى أى حد يتمسك الشعب المصرى بدستوره الحالى ، أو يفضل دستورا آخر .

وسنعرف حجم القوى التى تريد أن تكون مصر وطن المصريين جميعا ، والقوى التى تفضل أن تكون مصر وطن التمييز بين المصريين حسبما يقرر الامام أمير المؤمنين .

وأنا شخصيا لن يسوعنى هذا التمييز ، لأننى مسلم .

لكن اثاره ستصيبنى ، لأننى مصرى ، ولأن مصر – فى ظل الدستور الجديد المطروح على الناخبين – لن تظل دولة واحدة . ولن يهدأ إطلاق الرصاص فيها قبل أن تنقسم الى دويلات تحرس الحدود بينها قوات الأمم المتحدة .

ويوم يحدث هذا ... فإن التاريخ لن يدين أحزاب التحالف ، وإنما سيدين أحزاب التخالف : أحزاب الوفد ، والتجمع ، والوطني ، فهم الذين وقفوا يتفرجون على دعاة الانقسام الدينى وهم يتحالفون . وهم الذين رأوا بعيونهم ، وسمعوا بأذانهم ، دستور هذا التحالف مطروحا فى الانتخابات ، وداعيا الى الحرب الاهلية القادمة لا محالة . ومع ذلك لم يختلج لهم جفن . ولم يهتز لهم ضمير يدعوهم الى التحالف فى مواجهة التحالف المضاد ، أو الى حماية الدستور فى مواجهة خصوم الدستور .

لكننى – برغم كل شىء – سعيد بهذه المجابهة . ويجب أن يسعد بها كل المصريين . فها نحن أخيرا نتمتع بانتخابات حول المبادىء ونذهب الى الصناديق فى استفتاء حول الدستور نفسه .

لقد نضجت بلا جدال ديمقراطيتنا المصرية .

وستوصف الانتخابات الحالية – فى المستقبل – بأنها كانت انتخابات تاريخية .

ومبارك لأحزاب التحالف كل مقعد سيفوزون به . ولا تعزية لأحزاب « التخالف » عن المقاعد التى يفقدونها ، لأنهم رفضوا أن يفهموا القضية الأساسية فى هذه الانتخابات : قضية الدستور !!» انتهى

باستثناء الاخطاء التى ما كان يجوز لكاتب مثل صلاح حافظ أن يقع فيها . وإنما يقع فيها الشانئون بتأثير شنآنهم أو المحدثون فى الكتابة أو الجهلة بالاسلام المتأثرون بالكتابات الصحفية السطحية التى تؤثر الشذوذ المثير على الحقيقة الرصينة . كقوله «إنه لا يملك تفصيل هذا الاسلام وصياغة نظمه وتطبيقها إلا ولى الامر» وهو يعلم أن الشورى هى أصل الحكم فى الاسلام وقاعدته ، وأنه من بدائه النظام الاسلامى . وكأشارته الى قضية المرأة والرجل المسلمين والأقباط التى قتلت «بحثا بما يفترض أن يلم به الكاتب ، نقول باستثناء هذا الخلط ، فان ميزة الكاتب أنه كيّف الانتخابات التكييف السليم عندما قال إنها « أول انتخابات حول المبادىء لا حول الأشخاص ... وأنها قضية الاسلام فى مواجهة الدستور الحالى » وإذا وضعنا فى الحسبان أن الانتخابات إنما تمت تحت اشراف حكومة الحزب الوطنى

الديمقراطي ، وفي ظل قانون الطوارىء الذى استحدثته الحكومة ضد المعارضين لها ، وعلى أساس تفسيرات لقانون الانتخابات مكنت الحكومة من التلاعب في النتائج لمصلحة حزب الحكومة . وأن المحاكم قضت بعدم صحة انتخاب ٧٨ ممن أعلنت حكومة الداخلية نجاحهم ، و أن «حزب الحكومة» في مثل الظروف الراهنة لابد أن ينجح كما لاحظ الكاتب الاستاذ أحمد بهاء الدين .. إذ لاحظنا هذا كله وأن شعار «الاسلام هو الحل» فاز بستين نائبا . فليس من العسير أن نقول إن الشعب يريد الاسلام . وأنه لو كانت الظروف عادية لأعلن الشعب بكل وضوح وجلاء أن دستوره الحقيقي هو الاسلام .

وللاستاذ صلاح حافظ أن يطمئن ، فلن يكون لديه ما يخشاه إذا طبق الاسلام تطبيقا سليماً ، ليس فحسب لأنه - كما قال - مسلم ولكن لأن الاسلام يعترف بالحرية للجميع - وإذا كان في الجماعات الاسلامية قلة لم تتبين هذا ، **فهناك أضعافها تؤمن إيمانا تاما بحرية العقيدة والفكر في الاسلام والمساواة في الحقوق والواجبات** لكل الناس. **وأن الحكم فيما اختلفوا فيه انما مرده الى الله وحده .. يوم القيامة وحده .**

٦ - الاستاذ لطفي الخولي - الأهرام :

وعرض الاستاذ لطفي الخولي وجهة نظر اليسار في مقال طويل نشره له الأهرام (١٩٨٧/٤/٤) أى قبل ظهور نتائج الانتخابات ، فجرّ فيه عددا من القضايا التى تشغل بال اليسار من ناحية والنظام والعرف السائد من ناحية أخرى . والمقال يتسم بترتيب ، وأنه يعرض كل قضية على حدة ويذكر تحفظاته عليها ، وليس كبعض الاحاديث الهلامية أو الانفعالية الأخرى .

قال الاستاذ لطفي الخولي تحت عنوان **الله والوطن والديمقراطية والتحالف الإسلامي :**

ربما يكون من أهم وأخطر السمات الجديدة التى تميز الانتخابات الراهنة لمجلس الشعب ، بالقياس الى ما سبقها من عمليات انتخابية منذ قيام تعدد الأحزاب في ١٩٧٦ ، تلك الصورة والحجم والحركة التى يشارك بها الأخوان المسلمون فى معركة ١٩٨٧ .

صحيح انه سبق للأخوان المسلمين ان شاركوا فى انتخابات ١٩٨٤ وكانت تلك أول انتخابات تشريعية تجرى بعد غياب السادات وتولى حسنى مبارك للمسئولية

الاولى فى السلطة الدستورية التى صاحبها انفراج ديموقراطى ملحوظ غير أن المراقب يلحظ - مع ذلك - فوارق كمية كبيرة ، فى الوضع الانتخابى للأخوان بين ١٩٨٤ و ١٩٨٧ .

في عام ١٩٨٤ ، حدث ما سمى بالائتلاف الانتخابى بين حزب الوفد الجديد وبين الأخوان المسلمين . وجاء هذا الائتلاف فى أضيق الحدود وعلى أساس اعتبارات عملية تم بمقتضاها تجميع أصوات الناخبين من أنصار الوفد والأخوان حول مجموعة من المرشحين المخلصين ، بلغ عددهم حوالى خمسمائة مرشح لم يكن للأخوان بينهم غير أربعين مرشحا ، نجح منهم ثمانية احتلوا مقاعدهم فى مجلس الشعب تحت مظلة الوفد ، ولم يكن للائتلاف - خلال الانتخابات أو بعدها - برنامج مشترك وظل لكل طرف منطلقاته الفكرية والسياسية لكن اللغة الانتخابية كانت أقرب الى لغة الوفد منها الى لغة الأخوان . وهى لغة علمانية الجوهر ، حتى فيما يتعلق بموضوع تطبيق الشريعة الاسلامية وذلك باصرارها على أن يجرى هذا من خلال قوانين وضعية يشارك ممثلو الشعب فى المجلس التشريعى مسلمين ومسيحيين ، فى تقنينها وإقرارها وهى تختلف عن لغة الأخوان ، الدينية الجوهر والتى تسمو بالشريعة الاسلامية عن كونها مجرد قوانين وحدود ، الى مرتبة شريعة الله المقدسة التى لا يمكن أن تكون موضع نقاش أو حوار من البشر ولا يجوز أن تعرض ليؤخذ عليها رأى المواطنين بالموافقة أو عدم الموافقة . ذلك أنها نزلت لتطبق ويتم الالتزام بها طاعة وعبادة لله .

وعلى الرغم من اختلاف اللغة السياسية ومنطلقاتها بين الوفد وبين الأخوان ، فإن الاختيار الاجتماعى لكل منهما كان قريبا من اختيار الآخر الى درجة التماثل فى المصالح . وذلك من حيث إطلاق الحرية الاقتصادية للاستثمارات الخاصة وتغليبها على حساب أى تدخل مركزى من الدولة أو قيادة القطاع العام لعملية تنمية اقتصادية اجتماعية مخططة ، وما يتصل بذلك من قواعد لضمان توزيع عادل للدخل الوطنى بما يحد من الفوارق الشاسعة بين الطبقات الا أن هذه الارضية الاجتماعية المشتركة بين الوفد والاخوان لم توفر للائتلاف القدرة على التطور والاستمرار ودخوله تجربة انتخابات ١٩٨٧ مرة أخرى وشرع الاخوان فى ممارسة تجربة جديدة مع قوى اخرى فى الساحة رغم أنها أضعف جماهيريا وانتخابيا من الوفد .

وكانت تجربة الائتلاف مع الوفد ١٩٨٤ قد تم بناؤها على أساس التنسيق بين قوى مدنية وقوى دينية من حول القيادة السياسية للوفد بهدف قطع الطريق على نمو

القوى التقدمية والقومية من ناحية والضغط على الحزب الحاكم من ناحية أخرى للاعتراف بشرعية الاخوان وقبولهم ضمن ائتلاف ثلاثي جديد يضم الوفد والأخوان مع الحزب الوطني الديمقراطي وهو رهان سياسي كان يعمل من أجله تيارات متقاربة ومتعاونة في داخل بنيات الاطراف الثلاثة وتدعمه قوى عربية ودول ذات مصلحة في بلورة سبيكة اجتماعية محافظة . تكون قاعدة قوية لتوليفة نموذجية حاكمة لمصر ما بعد السادات .

بيد أن هذا الرهان تعثر وسقط نتيجة اعتبارات موضوعية وذاتية عديدة يضيق المجال عن التعرض لها فى هذا الحديث وكان لا مفر بالتالى من تفكك الائتلاف الوفدى الاخوانى وخاصة مع غياب أحد مهندسيه المرحوم الاستاذ عمر التلمسانى المرشد العام السابق للاخوان وانتخاب مرشد جديد هو الاستاذ حامد أبو النصر ، الذى تحلقت من حوله قيادة جديدة تمرست طويلا فى مهام البناء التنظيمى العلنى والسرى ، للأخوان .

وهكذا جاءت حركة الاخوان الجديدة مع انتخابات ١٩٨٧ تفض ائتلافها مع الوفد ولكن دون أن تقطع شعرة التلمسانى معه . وتعمد الى بناء تحالف من حول تنظيمها يضم أكبر وأوسع ما يمكن تجميعه من أحزاب وقوى وجماعات تقبل كل ما هو رئيسى من استراتيجيات وتكتيكات الأخوان ومنهاجهم فى الرؤية والحركة وشعاراتهم وممارساتهم السياسية ومواقفهم الاجتماعية وبالتالى اعترافا عمليا بقيادة الاخوان لهذا التحالف .

والاخوان بهذا التحالف الاسلامى السياسى يسعون الى حسم عدد من القضايا الملحة التى أصبح استمرارها معلقة يشكل عبئاً على واقع ومستقبل الأخوان . فى مقدمة هذه القضايا برزت الضرورة لحسم القياده لما بات يعرف باسم الصحوة الاسلامية السياسية وحركتها من أجل تغيير المجتمع وصياغة الدولة اسلاميا وهى الحركة التى تعددت تنظيماتها وتضاربت تصوراتها وأفكارها وأولويات أهدافها ووسائلها و ذلك على نحو يحاصر أو يعزل أو يشوش جماهيرياً على حركة الأخوان التى تعتبر نفسها العمود الفقرى للحركة مصريا وعربيا .

ويتصل بهذه القضايا أيضا حسم مسألة الاستمرار فى وضع الجمعية التثقيفية الاجتماعية للدعوة الاسلامية أو التحول الى حزب سياسى يخوض علانية النضال من أجل تحقيق برنامج اقامة الدولة الاسلامية وذلك على غرار حزب الثورة الاسلامى فى ايران أو حزب الله فى لبنان وغيرهما من الأحزاب الاسلامية التى عرفتها بعض بلدان المنطقة

منذ نهاية الستينات التى شهدت انهيار مشروع النهوض القومى .

وهكذا ولد التحالف الاسلامى فى ١٩٨٧ مع حسم الأخوان لعدد من القضايا سواء فى مواجهة عدد من الجماعات الاسلامية ابرزها جماعة الجهاد الاسلامى من ناحية أو فى مواجهة الأحزاب والقوى السياسية المدنية فى الساحة السياسية الراهنة باستثناء حزبى العمل والأحرار من ناحية أخرى .

ماذا يعنى هذا ؟

يعنى أننا أمام خريطة جديدة للقوى المتصارعة خلال المعركة الانتخابية وما بعدها وذلك ببعدين متميزين .

البعد الأول ، يتركز فى أن ما يسمى بالقوى والتيارات السياسية التى تفتقر الى الشرعية القانونية فى تكوين أحزابها باتت تتحرك - لأول مرة - بشكل علنى وتحت لافتاتها الخاصة . وتشارك سلبا أو ايجابا - فى العملية الانتخابية ونعنى بهذه القوى الناصريين والشيوعيين وجماعات الاسلام السياسى وفى مقدمتها الأخوان المسلمين .

البعد الثانى ، يتحدد فى أن الأخوان المسلمين لم يقنعوا بالعمل الوطنى المباشر تحت رايتهم وحسب . وإنما أقاموا - بقياداتهم - حلفا جبهويا من القوى ذات التوجه الاسلامى - السياسى سواء الكامنة داخل عدد من الأحزاب التى تتمتع بالشرعية القانونية أو من خارجها وهو وضع لا سابقة له فى تاريخ مصر . ليس فقط بالنسبة للتجربة الثانية لتعدد الأحزاب منذ عام ١٩٧٦ بل وبالنسبة للتجربة الأولى للتعدد الحزبى وقيام جماعة الأخوان المسلمين ذاتها فى العشرينات من هذا القرن .

من الطبيعى أن يفجر هذا الوضع أكثر من سؤال يتعلق بمسار ومصير التجربة الديمقراطية فى مصر يستلزم الأمر طرحه للمناقشة والتفكير بصوت عال وجماعى بشأنه فى صراحة ودون حساسية أو محاولة للتجاهل والتعمية .

لعل أول سؤال ينبع من واقع أن الأخوان المسلمين باتوا - وهذا حقهم - يطرحون وعاءهم التنظيمى كحزب سياسى ، قيادة لتحالف جبهوى من حول هدف لبناء المجتمع والدولة الإسلاميين فى مصر . وهذا يعنى أن ما هو قائم اليوم ، من أسس دستورية وهياكل وقوانين وقيم وعلاقات وحكومة ومعارضة الخ .. ان لم يكن معاديا للاسلام فهو على الأقل لا ينتسب الى الاسلام الصحيح فى مفهوم التحالف .

وهنا يغدو من حق المواطنين وخاصة المسلمين منهم ، أن يطالبوا هذا الحزب

السياسى الجديد وتحالفه الجبهوى أن يطرح للجدل والحوار طالما ارتضى والتزم بصياغة العمل السياسى الديمقراطى نظريته وبرنامجه وأهدافه الاستراتيجية ووسائله وذلك باعتباره عملا من صنع جماعة بشرية لحل مشاكل مجتمع بشرى فى ظروف تاريخية واجتماعية محددة . رغم ما يكون قد استلهم فى نظريته وبرنامجه وأهدافه تعاليم دينية وكتبا سماوية ، بأقل أو أكثر من غيره . وبالمنظور السياسى والاجتماعى فإن قداسة هذه التعاليم والكتب السماوية ، لا يتصور أن تمتد الى أفكار وبرامج الحزب الاسلامى - السياسى والا كان معنى ذلك إضفاء قدسية خاصة لنوعية محددة من أبناء الوطن ينتظمهم حزب خاص دون غيرهم من المواطنين الآخرين سواء أكانوا مستقلين أو منضوين تحت لواء أحزاب ذات منطلقات وأفكار وأهداف مختلفة .

وهذا أمر يتناقض جذريا مع أبسط مبادىء الديمقراطية ونظام تعدد الأحزاب ومن شأنه مع احتداد الصراع السياسى أن يدفع البعض الذى تربى وتكون على قدسية أفكار حزبه الى تكفير من يعارضونهم وإهدار دمهم باعتبار أنهم يعادون الله وكتابه عندما يرفضون أو يعارضون اراء ومواقف هذا الحزب .

وقد بلورت التجربة الانسانية على مدى التاريخ حقيقة موضوعية ثابتة وهى أنه فى كل مرة تم إضفاء القداسة الدينية على حاكم أو حكومة أو حزب أو جماعة سواء فى بلاد تدين بالاسلام أو أخرى تدين بالمسيحية ، فإن الأمر انتهى الى قيام طاغوت لا حدود لاستبداده وتخلفه أو حرب أهلية مدمرة تأكل الأخضر واليابس والوطن والمواطن معا .

ولفت نظرى أن الاستاذ مصطفى مشهور وهو من ابرز القيادات الحالية للاخوان اضطر رغم ثقافته الواسعة وخبرته السياسية الكبيرة أن يلوذ بدرع القداسة للاخوان ويلوح به مهددا ومنذرا فى وجه من جاهروا بخصومتهم السياسية للتحالف الاسلامى فى المعركة الانتخابية . وذلك عندما كتب فى العدد الصادر من جريدة الشعب فى ٣١ من مارس ١٩٨٧ تحت عنوان الاخوان والانتخابات ، وموجها مقاله حرفيا الى من يغيظهم التحالف الاسلامى فقال :

أما هؤلاء الذين أثار دخول الاخوان الانتخابات مشاعر الغيظ والحقد فى قلوبهم وزاد من غيظهم ما لمسوه من تجاوب الشعب مع هذا التحالف الاسلامى فأنا نقول لهم : هونوا على أنفسكم ووفروا جهودكم فإنكم بما تقولونه وتفعلونه ضد الاخوان لن ينال منهم لأنكم لا تحاربون أشخاصهم ولكن تحاربون الله ودعوة الله فى أشخاصهم والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

ان هذا النص مع الأسف تجسيد نموذجي لتلك الفلسفة السياسية التى قامت عليها عصور الاستبداد والقمع ومحاكم التفتيش فى التاريخ الانسانى قبل وبعد الاسلام باسم نظرية الحكم على أساس حق التفويض الالهى وهى النظرية التى أسقطها بتضحيات فادحة الثمن ، النضال التاريخى المتصل للانسان مسيحيا كان أم مسلما أم يهوديا من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية العقيدة وحكم الشعب لنفسه بنفسه .

ان احدا من العاملين في الحقل السياسي . أيا كانت اتجاهاته لا يملك الاعتراض على حق الاخوان المسلمين أو غيرهم فى أن يختاروا الصياغة التنظيمية والفكرية التى يرونها مناسبة للحركة ، والدعوة لأهدافهم في إطار ديمقراطى ولكن من حق كل مواطن دينيا ومدنيا أن ينكر على الأخوان أو غيرهم من الجماعات الاسلامية السياسية اتهامهم أو تعاملهم مع كل من يعارضونهم بأنه يحارب الله فى أشخاصهم !

هل يفهم من هذا أن على المواطن المصرى أن يستسلم لفكر وارادة التحالف الاسلامي بقيادة الاخوان دون قيد أو شرط والا فإن حكمه هو حكم الكافر المرتد فى الدنيا والآثم الزنيم فى الآخرة ؟

هل بات الأمر على هذا النحو المبسط الرهيب والمبطن بالترويع والرعب ثم إذا كان الوضع على هذا النحو ما هو حكم أو مصير هذا المواطن الذى يساير التحالف والاخوان عند الجماعات الاسلامية السياسية الاخرى التى لها مواقف ورؤى مناقضة للتحالف والاخوان. طالما أن الأمر يجرى التعامل معه بمعيار القداسة والدخول فى طاعة الله أو محاربته ؟!

التساؤلات كثيرة ومتنوعة أمام هذه الظاهرة الجديدة ولا يتسع المجال لطرحها جميعا . والمهم الا نتعامل معها بمنطق الرفض أو اعلان الحرب عليها بنوع مضاد من القداسة الايدلوجية والا تورطنا فى قطع الطريق على التجربة الديمقراطية أن نبذل الجهد الجماعي بصدق واخلاص لفهم هذه الظاهرة والعمل على أن تتفاعل مع الظواهر السياسية الأخرى فى خدمة الحرية والتقدم الاجتماعى والاقتصادى والسعادة المادية والروحية للمواطن المصرى دون تمييز بسبب الدين .

والخطورة الاولى فى هذا السبيل ان يقبل التحالف الاسلامى مثله مثل كل القوى والأحزاب الأخرى فى الساحة الالتزام والاحتكام الى قواعد وأساليب الصراع السياسى الديمقراطى فى مجتمع بشرى بين جماعات بشرية ذات مناهج بشرية فكرية مختلفة ومتعددة .

وفى هذا الاطار يبرز سؤال له طبيعته الخاصة والمنطبقة فى نفس الوقت وهو أنه إذا كان مشروعا قيام الأخوان المسلمين أو أى جماعة إسلامية أخرى فى صورة حزب سياسي أو تحالف بين مجموعة أحزاب بهدف بناء الدولة الاسلامية المصرية ، فهل يكون مشروعا فى المقابل لأخوان مسيحيين أو فى جماعة مسيحية أن تنشىء دولة مسيحية فى مصر أو على جزء منها وبالمناسبة فإن «الدولة المسيحية» برنامج معلن بالفعل لجماعة قبطية محدودة مهاجرة فى أمريكا وكندا وعلى علاقات بالحركة الصهيونية تدعو من أجل اقامة هذه الدولة بصعيد مصر بحجة انقاذ الاقباط من تسلط واستغلال المسلمين وكانت الكنيسة هى أول من كشف عن حقيقة هذه الجماعة الانفصالية وخطرها على الوحدة الوطنية وعبأت قواها لمحاربتها وعزلها .

اننا ازاء هذا السؤال أمام أحد احتمالين :

الأول أن يرفض التحالف الاسلامى قيام حزب قبطى سياسى ، له حق التعبير والحركة فى الساحة وفى هذه الحال الا يكون فى ذلك إهدار لحق ما يسمى بالأقلية المسيحية فى التنظيم والتعبير عن مصالحها ويسمم مناخ الوحدة الوطنية وذلك مع التحفظ على استخدام اصطلاحى الأغلبية والأقلية فى العلاقة الوطنية الفريدة بين المصريين المسلمين والمصريين المسيحيين على مدى التاريخ .

الاحتمال الثانى : أن يقبل التحالف الاسلامى بوجود حزب قبطى سياسى وهذا ما أشار اليه صراحة أكثر من قيادة اخوانية لعل الاستاذ حامد أبو النصر المرشد العام إذا لم تخنى الذاكرة كان آخرهم وأصرحهم والسؤال الا يؤدى ميكانزم حركة الصراع السياسى على أساس عقائدى ومقدسات دينية الى زرع وتفجير لغم الحرب الأهلية والطائفية التى تمزق الوحدة الوطنية والوطن ذاته فى النهاية وذلك على النحو المأساوى الذى يعانيه لبنان منذ منتصف السبعينات ؟

وبعد ..

اننا نطرح هذه التساؤلات المزعجة بقصد التحريض على التفكير الجماعى بصوت عال ومسئول من أجل الوصول الى حل ديمقراطى للاشكالية الراهنة . والتى يمكن صياغتها على النحو التالى كيف يمكن الاقرار بحق كل القوى والأحزاب والتيارات الفكرية – السياسية بما فى ذلك الجماعات الدينية فى التعبير والتنظيم المشروع والمستقل ، مع ضمان استمرارية وعطاء الوحدة الوطنية لكل المصريين على كل الأرض المصرية فى مواجهة نيران الطائفية الدموية التى تشتعل بالمنطقة من حولنا وتحديات العصر الراهن للاستقلال السياسى والاقتصادى والهوية الثقافية

والحضارية وجهالة التخلف الاجتماعي والتكنولوجي في لحظة وقوف الانسان المعاصر على عتبات القرن الواحد والعشرين .

وتعليقنا على أورده الاستاذ لطفي الخولي من تساؤلات هو ما سيتضمنه فصل خاص في هذا الكتاب عن «الفتنة الطائفية .. وغرس الازدواجية» .

٧ - الاستاذ ثروت أباظة (الأهرام)

ومن الكلمات التي رزقت أهمية أكثر مما تستحق ربما لأن كاتبها يستطيع أن يكتب ويستكتب في الأهرام ما يشاء ما كتبه الاستاذ ثروت أباظة في ٨٧/٣/٢٢ في الأهرام تحت عنوان «اتقوا الله في الحرية» وجاء فيها .

أن الأمر جد لا هزل فيه . والذي يجري الآن على الساحة المصرية أمر خطير كل الخطورة وأحسب أن السكوت عليه تآمر صريح على مستقبل مصر ومستقبل الديمقراطية فيها . وإني لأخشى كل الخشية أن يشعل الفعل النار في مستقبلنا ومستقبل أبنائنا إلى مدى لا يدرك إلا الله وحده نهايته وابعاده واعماقه جميعا . إنها فتنه يمدها بالمال أعداء مصر من الدول العابثة باقدار بنيها والحريصة كل الحرص على أحراق مصر .

ليس الأمر هتافا وتعصبا أحمق ومتاجرة بالدين وإنما هو حريق يشب فيأكل كل ما نما في بلادنا من حرية وديمقراطية وما ثبت في ارجائها وعلى طول تاريخها من الفة دينية ووفاق بين الأديان في ربوعها .

إن الذي يجري الآن تحايل هازل مضحك . فهو مخالفة صريحة للدستور وإذا لم يكن الدستور ذا قيمة فعلى البلاد السلام إن كل دستور لابد من أن يكون مقدسا مادام قائما . وإن لك أن تطلب تغييره ولك أن تختلف معه في الرأي ولكن ليس لك أن تحطمه بأي حال من الأحوال وعلى أي صورة من الصور وليس لك أيضا أن تتحايل على نصوصه وهذا التحايل يجري الآن في علانية صريحة بتعاون حزبين قائمين على أسس قانونية مع جماعات دينية ليس لها أن تكون حزبا وليس لها أن تكون ممثلة في المجالس التشريعية ، إن الذي يحدث ينافي المنطق والدين وقانون الاحزاب في قيام حزب على أسس دينية ؟!! ألسنا مسلمين نحن ؟! أليس الاسلام عقيدتنا التي نعبد بها الله الأحد فمن أعطاهم الحق أن يكونوا قواما علينا في صلة مقدسة بين الإنسان وربه ؟! ومن نصبهم أوصياء على ديننا ومعتقداتنا ؟! وإذا كان

الله سبحانه وتعالى قد أراد لنا الخيرة فيما نعبد فما بالهم هم يشهرون علينا اسلحتهم وأن تصرفاتنا فى ديننا ودنيانا هى الأمانة التى عرضها سبحانه وتعالى على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها واشفقن منها وحملناها نحن الإنسان ثم نحن إلى ربنا كادحون وإليه جل علاه منقلبون فتجزى كل نفس بما قدمت لها ماكسبت وعليها ما اكتسبت ولا تظلم فتيلا .

أيضعون أنفسهم آلهة علينا بالسلاح هيهات . والله الذى لا إله إلا هو لن يكون هذا أبدا .

إن دستورنا كان صريحا جاء فيه فى المادة الخامسة منه .

يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية .

وهكذا يصبح القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية قانونا مكملا للدستور وتصبح مخالفته مخالفة للدستور وفى المادة ٤/٣ .

عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى أو على أساس طبقى أو فئوى أو جغرافى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة .

- وقد كان الدستور والقانون جميعا حصيفين غاية الحصافة فى رفض أن تقوم الأحزاب على أساس دينى . وهذا المذهب الدستورى تطبيق لقوله تعالى فى سورة النساء ﴿ **ياأهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم ولا تقولوا على الله إلا الحق** ﴾ .

ثم لقوله تقدست أسماؤه مرة أخرى فى سورة المائدة . ﴿ **قل ياأهل الكتاب لا تغلوا فى دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل** ﴾ .

سبحانك جل شأنك كأنما نزلت هذه الآيات لهؤلاء الذين يحاولون اليوم أن يفرضوا علينا أنفسهم بالطغيان والجبروت وبالجهل فشا بين جماعاتهم وإنك سبحانك تخاطب أهل الكتاب . أفلا يعقلون أم على القلوب منهم أقفالها .

ألا يدركون أنهم بهذا التعصب يثيرون فتنه طائفية ، الله وحده يعلم عواقبها

وأثارها وبيننا وفى كل ناحية من حياتنا وفى كل ثنية من مصرنا أخوان لنا أحياء يدفع الله عنهم ويحميهم ويقول تباركت الاؤه ﴿ **ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ولينصرن الله من ينصره ! إن الله لقوى عزيز** ﴾ .

ثم يذكرهم سبحانه وتعالى مرة أخرى فى محكم قرآنه بقوله ﴿ **لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين اشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون وإذا سمعوا ماانزل الى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين** ﴾ سورة المائدة الآيتان ٨٢ و ٨٣ .

ألا يدرك أولئك المتعصبون أى كارثة يعرضون لها البلاد بما يفعلون أنهم أصبحوا أحزابا لا شك فى ذلك وأنهم يتقدمون إلى الانتخابات بهذه الصفة وليس يجديهم هذا التحايل الذى يصطنعونه من لبس عباءة أحزاب أخرى قامت على أسس قانونية ولكن ليس لها فى الشارع المصرى حليف أو نصير .

فهى إذن صفقة تبيع الجماعات المتطرفة تطرفها الدينى الذى تخادع به المسلمين عن حقيقة دينهم فى مقابل أن تنال الأحزاب المتحالفة معها مقعدين للرئيسين فى مجلس الشعب .

فالدين أصبح سلعة والأحزاب المتحالفة أصبحت خدعة والمشاعر الدينية المقدسة أصبحت بفعل المتطرفين ثمنا فى الصفقة الباطلة .

ويكتب بعض كتاب أن هذا قد يؤدى بمصر أن تصبح لبنان أخرى وما هذا بواقع وهيهات له أن يكون .

فما أمست لبنان على حالها من الهول الوبيل والحريق المتأجج والتمزيق المروع إلا لأنها كانت بلدا بغير جيش وكان السلاح بها فى يد عصابات ترفع شعارات وتشابكت الاهواء وعميت الابصار وتجمدت الافئدة فهى أحجار واقتتل الأخوة وصدق فى شأنهم قول البحترى :

شواجـر أرمــاح تقطــع دونهــا
شواجـر أرحـام ملـوم قطوعهــا
إذا احتربت يوما ففاضت دماؤها
تذكرت القربى ففاضت دموعهـا

ولكن لبنان أصبحت دماء بلا دموع وسلاحا بلا قلوب ورجالا بلا أوطان ومخلوقات بلا هوية وبشرا بلا انتماء .

ولن تكون مصر هكذا .

ففي مصر أقوى جيش في الشرق الأوسط والذى نخشاه كل الخشية لها أن تصبح مثل لبنان .. فمثل لبنان لن تكون ابدا . وإنما الذى نخشاه أن يضطر جيشنا أن ينزل إلى الساحة .

وإن حرية الوطن وما بلغناه من الديمقراطية أمانة فى اعناقنا فإن ثمن الحرية يدفعه كل فرد من أفراد الشعب وحرية كل فرد فى الوطن تنتهى حيث تبدأ حرية الآخرين ومن يعتدى على حرية الغير حتم عليه أن يتوقع اعتداء الغير على حريته .

أيها المتطرفون فيئوا إلى رشد من دينكم وعودوا إلى أحضان أوطانكم واتقوا الله فى ابنائكم وأخوانكم وذويكم واحذروا أن تلهبوا ألسنة النار فى حرية رأينا الحياة بغيرها جحيما من الجحيم ووبالا ونكالا وغصصا وهموما ثقالا .

والله من فوقنا وفوقكم هو حسبنا وهو العدالة المطلقة إليه عاقبة الأمور وحسبنا جل علاه موئلا ووكيلاً .»

والكلمة معقدة ، متكلفه ، متعسفه ، لا محور لها ولا أساس وان تضمنت ادعاءً عريضا . وهى تفسر القرآن وتنقل نصوص الدستور وتستعدى الجيش لما تصوره كاتبها من اوهام ولو كان لها ظل من حقيقة لكان المفسرون والقانونيون والعسكريون اولى منه بالعمل . وحسب انه يفسر القرآن فى ضوء قوانين بنيت على استفتاءات يعلم مهازلها القاصى والدانى ويتجاهلها الكاتب ..

وفى يوم ٤/١٢ كتب رداً على رد الاستاذ صلاح شادى على كلمته الأولى فقال :

أرسل الأستاذ صلاح شادى إلى الأهرام رداً كنت أنوى أن أنشره واناقشه لولا أن الصفحة فى الأسابيع الماضية كانت لا تستطيع أن تتسع لمقالاته الطويلة ولم البث أن وجدت الأستاذ صلاح ينشر مقاله فى جريدة حزبية فأصبح الذى يقع فى ضميرى أن أناقش ما نشره دون حاجة إلى نشر مقاله كاملا وأحسب أن القارىء سيدرك مما ساقتبسه من مقاله فحواه جميعا .

يتساءل الاستاذ صلاح : لماذا ينافى المنطق أن تكون هذه الجماعات الدينية ممثلة فى المجالس باختيار الشعب .

الواقع ياأستاذ صلاح أننى لم أقل ان تمثيلكم فى المجالس التشريعية ينافى المنطق . فمنافاة المنطق أو الاتفاق معه مسألة خلافية تحتمل القبول أوالرفض .

إنما الأمر الذى لا مناقضه فيه ولا شك أنها تخالف الدستور وليس فى هذا خلاف . وهذا هو الذى ذهبت إليه . وتمثيلكم فى المجالس التشريعية وقيام حزبكم بادىء ذى بدء يقتضى تغيير الدستور وهذا ليس رأيا يحتمل المناقشة وإنما هو نص دستورى قانونى لا شك فيه ولا شبه ولا خلاف .

واسمح لى الأمر كذلك أن استشهد بالآية التى سقتها فى هذا السياق وهى قول الله تعالى تعالت اسماؤه ﴿ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا . اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ .

واحسب أنك لا تخالفنى أن العدل يتم من القاضى إذا طبق القانون الذى يحكم فى ظله . والعدل يتم من الفرد إذا وضع القانون نصب عينيه وهو يدلى برأيه فيما يعرض له من أمور الحياة .

أما لماذا اعتبره تحايلا على القانون فأمر لا يحتمل أن تستعمل فيه كلمة اعتبار التى اخترتها . هو تحايل على قانون قائم لا شك فى ذلك ولا شبه .

وتسأل ياسيدى فهل ترى أن مجرد النداء بتطبيق الشريعة الاسلامية يقع تحت بند من هذه البنود ، تقصد التى وردت فى القانون رقم ٣٣ سنة ١٩٧٨ .

وجوابى عليك ياسيدى « اللهم نعم » .. « اللهم نعم » .. « اللهم نعم » لا شك فى ذلك .

وهو أيضا ينافى قانون الاحزاب فى مادته الرابعة فى فقرتها الثالثة . وهو أيضا ينافى الدستور فى المادة الخامسة منه التى تحيل على قانون سالف الذكر .

وأنى أسألك ياسيدى فيم تخالف القوانين القائمة الشريعة الاسلامية إلا فى العقوبات التى تسميها الشريعة حدودا .

وأنا ياسيدى أرى أن الاسلام أعظم وأضخم وأكرم وأرفع وأسمى أن يكون مجرد عقوبات . وإنى أسألك ياسيدى وارجو أن تجيب بهدوء المؤمنين وبسلامهم وبإسلامهم .

حين حث القرآن الكريم على الشورى هل جعلها الزامية للحاكم أم هى استطلاع رأى ثم للحاكم بعد ذلك أن يتخذ الرأى الذى يريد ؟ .

أوليس أقرب إلى روح الاسلام الرفيعة العالية أن تكون الشورى ملزمة للحاكم . فهل ترى التمسك بحرفية النص أقرب إلى روح الله وقرآنه المعجز أم التوسع فى النص وجعل الشورى عصمة للحاكم .

وأخرى حين شرع النبى عليه الصلاة والسلام حد الزنا للمحصن جعله الرجم حتى الموت .

كيف كان الوضع الاجتماعى فى ذلك الحين ..؟ ان زواج الأربعة فى الاسلام ياسيدى جاء قيدا لا اباحة فقد كان الزواج قبل نزول الآية الشريفة مطلقا بلا أى حدود كان للرجل أن يتزوج من أى عدد من النساء . وجاء الاسلام فسمح بزواج أربع نساء مجتمعات أربع نساء ياسيدى .

فهل ترى المجتمع أو طبيعة الحياة التى نحياها تسمح بزواج أكثر من واحدة . ولعلك تعلم أن نسبة المتزوجين من أكثر من واحدة جميعها هى نصف فى الألف .

وكانت فى أيام الرسول إباحة أخرى . أشمل وأوسع .. وهى أن الرجل كان يستطيع أن يشترى من يشاء من النساء بغير حدود .

فى ظل هذه الاباحات العريضة رأى النبى العظيم أن الذى يزنى بعد كل هذه الاباحات يستحق القتل .

أربع نساء ... وعشرات من ملك اليمين ثم يزنى .. ؟ إن القتل إذن قليل بالنسبة إليه ...

وإنى أسوق المثل من حد الزنا فهو مجرد مثل وليس احاطة بكل الحدود .

وروح الاسلام ترفض الرق . وهو أول دين جعل عتق الرقبة تكفيرا عن التقصير الدينى أو الدنيوى .

أتراك يا استاذ صلاح تريد أن تعيد ملك اليمين حين تطبق الشعار الذى ترفعه أنت وصحبك من تطبيق الشريعة الاسلامية ؟

أم إنك ستطبق أشياء وتتغاضى عن أشياء ؟

بربك ياسيدى اتريد لاكرم كتاب انزله الله الأعظم بدينه الأقوم أن يكون وسيلة لأفراد أن يتحكموا فى الرقاب ويعتلوا كراسى الامراء ؟

ألا تخشى أن تضع قرآن الله بين أيدى طغاة يستغلونه أسوأ استغلال ؟

ألا ترى أن دين الله الأقوم ينبغى أن يظل صلة بيننا وبين الله سبحانه وتعالى بغير قسر منكم ولا إجبار ؟

وإذا كان الله يقول لنبيه فى آيات شريفة كثيرة عليك البلاغ وعلينا الحساب .

فمن سمح لك ياسيدى أن تبلغ وما أنت بمبلغ أو أن تحاسب وما أنت بإله .

إن المتطرفين من المسلمين فى مصر . قتلوا أحمد ماهر والنقراشى والقاضى الخازندار ووضعوا القنابل فى تجمعات الأبرياء تصيب من تصيب فى غير دين وأنت تعرف أن من قتل نفسا بغير نفس أو إفساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا .

وإن كان هذا ماضيا راح وأندثر .

أليسوا هم من قتلوا فى أيامنا هذه الشيخ الذهبى وهو من هو خلقا وعلما .

ثم قتلوا أعظم زعيم عرفته مصر السادات . الذى انتصر فكان انتصاره لمصر وللاسلام . والذى أفشى السلام فحقق دعوة الله وهو سبحانه من اختار أسم الاسلام ليكون آخر رسالة له من رفيع سماواته إلى عباده فى الأرض .

وبعد ياسيدى فأراك تقول فى آخر مقالك عنى فهل نسى كاتبنا حديثه السابق عن هؤلاء الاطهار فماذا حولهم اليوم إلى مرده وشياطين . أهى لعبة الانتخابات أم اتراك نسيت ؟ .

وهأنذا أجيبك اليوم وقد انتهت الانتخابات فلا لعبه هناك ولا هنا وأما أنا فوحق الحق ما نسيت .

أنما هم الاطهار إذا اعتدى عليهم حاكم فقتل منهم سبعة فى جريمة شروع فى قتل لم تتم ولم تثبت .

وهم اطهار حين يقبض على خمسة عشر ألفا منهم فى ليلة واحدة كما أعلن هذا طاغية ذلك الزمان . بينهم البرىء وبينهم حسن النوايا وكلهم أبناء أو أباء ويكره الله والحق أن يرمى بهم فى السجون زمرا بلا محاكمة .

ولكن الله يكره أشد الكراهية القاتل منهم ويحكم فى محكم آياته . **إن الذى يقتل فردا بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا .**

وقد استعمل كثير منكم القتل وسيلة لتخويف الآخرين واستعمل كثير منكم الارهاب بكل وسائل الأرهاب . بل كان لكم فى الانتخابات الأخيرة هذه سلاح مشهر وأنياب حداد . وإشاعة للذعر بين الناس .

ولا والله لستم إذا فعلتم ذلك باطهار . وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . وأن كلمة الله هى العليا مهما تحاولوا أن تجعلوا منها طريقا إلى حكم فى الدنيا وعليك السلام حيث كنت .. بالاسلام تدين وبالسلام تكون بيننا التحية . والسلام هو الرباط بين قوم يؤمنون .»

يتباكى الكاتب على الحرية فى حين أنه أغفل نشر الرد الذى أرسله الاستاذ صلاح شادى بحجة واهية هى « أن الصفحة فى الأسابيع الماضية كانت لا تتسع لمقالته الطويلة » حتى نشرها الاستاذ شادى فى الشعب ، واتضح أنه ليست طويلة كما يقول ، واضطر لأن يرد عليها يوم ٤/١٢ .

والكلمة – كالكلمة الاولى – قطعة من الانشاء الردىء والادعاء العريض وتتسم بالبعد عن المنطق وتدور حول القانون رقم ٤٠ المقدس الذى تصبح مخالفته مخالفة للدستور الأقدس فهلا علم الكاتب أن أعلى الدساتير هو دستور الله الذى يطالب الأخوان به . وهل يجهل أن كل دستور لا يحقق العدل ولا يبلور إرادة الأمة هو دستور زائف لا ينال ما يستحقه الدستور الأصيل من احترام وتقدير وعندما يتساءل الاستاذ صلاح شادى « هل مجرد النداء بتطبيق الشريعة يقع تحت البنود التى وردت فى القانون ٣٣ لسنة ٧٨ .

فإن الاستاذ ثروت أباظة يقول «اللهم نعم .. اللهم نعم .. اللهم نعم .. لا شك فى ذلك » .

وهو أيضا ينافى قانون الأحزاب فى مادته الرابعة فى فقرتها الثالثة . وهو أيضا ينافى الدستور فى المادة الخامسة منه التى تحيل على القانون سالف الذكر»

إننا نهنىء الاستاذ ثروت أباظة بهذا الحفظ « الصم » للقوانين والمواد ، وهذا الدفاع الأصم الذى يجعل منه بحق كاتب كتاب الحكومة .. وما نرد به عليه هو ﴿ إنما تعبدون من دون الله أوثانا .. وتخلقون إفكا ﴾ .

وأما ما جاء فى الكلمة عن الشريعة وتطابق القوانين الراهنة منها . فهو ينم فى جهل مطبق بالشريعة ونحيله على الفصل الخاص بذلك فى هذا الكتاب ..

والكلمتان تقومان على تكلف فى الاسلوب وتعسف فى الاستنتاج واستشهاد بأيات قرآنيه فى غير موضعها وحشد مجموعة من المغالطات مثل :

« وروح الاسلام ترفض الرق » وهو أول دين جعل عتق الرقبة تكفيراً عن التقصير الدينى أو الدنيوى » .

أتراك ياأستاذ صلاح تريد أن تعيد ملك اليمين حين تطبق الشعار الذى ترفعه أنت وصحبك من تطبيق الشريعة .

الكاتب هنا يحمل الاستاذ صلاح بما يقوله هو ثم ويلومه عليه !! فضلا عن الركاكة الظاهرة ، فإذا كانت روح الاسلام ترفض الرق . فطبيعى أن الشريعة الاسلامية توجب هذا أيضا . ويكون هذا هو ما يطلبه دعاتها .فلا داعى للتساؤل . إلا اختلاق الشبهات وإلصاقها بدعاة الشريعة .

٨ - الاستاذ صلاح منتصر - أكتوبر :

من الكلمات التى جمّع فيها كاتبها ما يثيره البعض من « مخاوف » تجاه الأخوان الكلمة التى كتبها الاستاذ صلاح منتصر فى افتتاحية أكتوبر (٨٧/٤/١٩) تحت عنوان تساؤلات وإجابات : تضمنت « **لماذا التخوف فى الشارع المصرى من الأخوان** » ونرى أن كلمة «الشارع المصرى» تعبير غير دقيق . فكائنة ما كانت المخاوف المزعومة . فإنها لم تتأت من قبل الشارع المصرى لأن الشارع المصرى أيد الأخوان ... ولو كان لديه أقل مخاوف لما أيدهم : فالمخاوف لا توجد فى الشارع المصرى وإنما فى «النوادى السياسية» ودوائر الحزب الحاكم وأروقة الأحزاب أصحاب المصالح المكتسبة من الأوضاع القائمة إلخ ...

ويستحق الاستاذ منتصر الشكر لأنه وضح أنه إذا كان هناك تخوفات من الأخوان فهى من « المتطرفين » وليست من « المسلمين » .

وإن كان قد لاحظ « والصعوبة أن تاريخ الأخوان - مسلمين ومتطرفين - أختلط وأصبح من العسير التمييز بدقة بين الأثنين » .

« فالجماعات المتطرفة : التكفير والهجرة - والجهاد ، وشباب محمد وجماعة السماوى وغيرها بدأت بذورها ونمت أول ما نمت فى كنف الأخوان . صحيح إنه

كانت هناك محاولة لتبرير ظهور هذه الجماعات كرد فعل لانهيار الأحلام الوردية التى كنا نعيشها قبل يونيو ٦٧ وللضغوط الشديدة التى تعرض لها الأخوان . وهى ضغوط لم تر جماعة أخرى مثلها طول حكم عبد الناصر والسنوات الأخيرة من حكم السادات إلا أنه فى النهاية ، فإن الذى يعلق فى الأذهان هو الممارسات العنيفة لهذه الجماعات بكل ما أسفر عنه ذلك من ضحايا وجراح » .

أما إن الجماعات المتطرفة قد أنشقت من الأخوان فهو ما يبرىء الأخوان وما ينفى الصعوبة فى التمييز ، على نقيض ما ذهب إليه الكاتب . وإنشقاقات هيئات وأجنحة متطرفة عن الهيئة الأم معروف فى كل الأحزاب . فعن حزب الوفد تكونت أحزاب الآحرار الدستوريين ، والسعديين ، والكتلة وعن جماعة حدتو الشيوعية فى مصر تكونت خلايا وفلول عديدة وعن الحزب الاشتراكى الديمقراطى فى روسيا ظهر المنشفيك والبولشفيك والثوريون و «البند» اليهودى إلخ وما من واحد حاسب الهيئة الأم على تصرفات الأجنحة والمجموعات التى أنشقت عنها . قد أوضح الأخوان موقفهم بجلاء وصراحة فى كتاب صدر باسم المرشد العام الذى كان قاضيا رفيعاً. ومع هذا فإنه يحمل عنوان «دعاه لا قضاة» وليس هناك شىء أصرح وأوضح من هذا.

٩ - ومن الكلمات التى تعكس تخوفات الناصريين إزاء نتيجة الانتخابات الكلمة التى كتبها الاستاذ محمود السعدنى فى بابه الأسبوعى «على باب الله» فى مجلة المصور تحت عنوان «إنتبهوا أيها الساسة» (٨٧/٤/١٧) والتى وإن طعمت ببعض التعبيرات الفكاهية والساخرة ، فيمكن أن تعد جادة - بل مُرة . وكاتبها يستعدى الحكومة . حتى فى عنوانها وجاء فيها .

«انتخابات مجلس الشعب الأخيرة ليست مثل أى انتخابات مرت على مصر من قبل . فهى جديدة تماما . ليس فى أسلوبها أو فى أحداثها أو فى الظروف التى أحاطت بها . أو فى الشكوك التى حامت احولها . ولكنها جديدة تماما بالمؤشرات التى حملتها والنذر التى أتت بها . والأخطار التى تبشر بها . ومن هذه الزاوية فهى أشبه بناقوس لتنبيه الغافلين وايقاظ النائمين . وهى أشبه بطلقة تحذيرية تلفت الانظار إلى الخطر القادم والمحتمل والقريب . وكل من يتجاهل هذه الحقيقة . أو يتغابى فى فهمها . أو يتعامى عن رؤيتها . سيكون مصيره كمصير النعامة التى تهرب من الخطر بدفن رأسها فى التراب .

لقد دارت المعركة الأخيرة بين كل الاتجاهات السياسية والأفكار العقائدية التى عرفتها مصر . وبالرغم من قانون الأحزاب . وقانون العيب . وقانون المرور .

وقانون محمد عبده صالح! فإن الجميع اشتركوا وتحركوا، بعضهم تعلق برفرف عربة حزب من الأحزاب الموجودة . وبعضهم لم يجد مركبة يتشعبط فيها . فاضطر إلى السير على الاقدام فى شارع مزدحم بكل أنواع اللورى والتروللى باس .

وإذا كان الحزب الوطنى هو حزب الوسط كما يقول كمال الشاذلى وعبد الأحد جمال الدين . فإن الأخوان المسلمين وحزب الوفد هما اليمين شخصيا . واليمين ذات نفسه . وبدون كلام أو إعلان . أما اليسار فقد ضم حزب التجمع والحزب الشيوعى المصرى وحزبين ناصريين أحدهما تحت التأسيس والآخر تحت الترميم . فماذا كانت النتيجة ؟ كسب اليمين ٢٥ ٪ من مقاعد مجلس الشعب . وكسب الوسط ٧٥ ٪ من مقاعد المجلس . وكسب اليسار كل مقاعد قهوة كتكوت فى الجيزة وجميع مقاعد قهوة أم كلثوم فى شارع توفيق ! فإذا علمنا أن نصف الناخبين المقيدين فى جدول الانتخاب لم يغادروا منازلهم على الاطلاق . ولم يشتركوا فى العملية الانتخابية من أصله . لاكتشفنا أن الموقف خطير خطير .. خطير ياولدى ! فأول هام : لا أحد يستطيع أن يقطع بالاتجاه الذى كان سيسلكه هؤلاء المتخلفون . وثانى هام . الاتجاه الدينى يزحف إلى الأمام بدأب وبإصرار . ويؤكد وجوده الشارع المصرى بالموعظة الحسنة احيانا . وبالأرهاب فى بعض الاحيان . وإذا كان الوفد قد تراجع إلى الخلف . فهو تراجع طبيعى وهو سوف يتراجع أكثر فى المستقبل . وسوف يتلاشى تماما بعد غياب فؤاد سراج الدين . لأن علامات الروح التى تبدو على الوفد الآن هى إرادة رجل واحد اراد أن يحيى الموتى . ولكن حظه السيىء أنه حاول ذلك فى زمن ليس فيه معجزات . ولكن الخطير فى الأمر أن تراجع الوفد جاء لمصلحة الاتجاه الدينى . وكل خصم فى رصيد الوفد مستقبلا سيضاف إلى رصيد هؤلاء . وعندما يغيب فؤاد سراج الدين عن المسرح السياسى . سيحصل الاتجاه الدينى على أكثر من ربع المقاعد . حتى ولو جرت الانتخابات القادمة فى ظل القوانين الملعبكة وغير المفهومة والمعمول بها الآن . وهنا يصبح الأمر أخطر مما نتصور . وربما أصعب مما نحتمل . والسبب أن التيار الدينى الذى يعمل تحت مظلة الشرعية له نيل ويعمل فى الخفاء . وهو نيل قوى وخطير وقادر ومؤثر . ومستعد للعمل والحركة فى أى وقت وفى أى مكان . ولا يمكن الوقوف فى وجه هؤلاء إلا بإعادة صياغة أوضاعنا السياسية من جديد . مادام أن حسنى مبارك «مصمما» على المضى فى التجربة الديمقراطية إلى مداها البعيد . وليس فى نيته أو فى تخطيطه العودة إلى صيغة الحزب الواحد . واستخدام العصا لمن عصى .

وهناك عدة بدائل للقوانين المعمول بها حاليا . فإما أن يجرى تغيير الحزب

الوطنى من القمة إلى القاعدة . فيسمح لكل تيارات اليسار بالتواجد داخله والعمل من خلاله والحركة تحت شعاراته وأعلامه . ودفع القيادات الشابة المتحمسة والمؤمنة إلى المراكز الحساسة فى قمة الحزب . أو فلنفتح الأبواب للجميع ولنسمح لجميع المشتغلين بالسياسة بتشكيل أحزابهم وتكوين تنظيماتهم وإصدار صحفهم . حتى لو أصبح عدد الأحزاب ألف حزب . وعدد الجرائد ألف جريدة . ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بإلغاء قانون الطوارىء وجميع القوانين الأخرى المقيدة للحرية . ويمكن استبدال قانون الطوارى بقانون الأرهاب . بحيث يتحول السيف من رقاب السياسيين إلى رقاب الأرهابيين . ومادام العمل السياسى مشروعا مكفولا ومضمونا أيضا . فعلى كل صاحب رأى أو صاحب فكر أن يتواجد داخل الحزب الذى يرى أنه يحقق طموحه أو يحقق أحلامه . أما هؤلاء الذين يريدون استبدال الحوار بطلقات المسدس وزخات المدفع الرشاش . فليس لهم إلا السجون والمنافى وبموافقة الكل ومباركة الجميع .

وهناك سؤال يتردد فى السر واحيانا فى العلن . سؤال يقول إذا سمحنا للإخوان المسلمين بتشكيل حزبهم . فهل نسمح للاقباط أيضا حزبهم ؟ والجواب بالطبع لا . فالإخوان حزب سياسى هدفه العودة بنا إلى عشرة قرون مضت . إلى الدولة الطولونية . والدولة الاخشيدية والدولة الفاطمية . ويبشرنا بديمقراطية الجامع الكبير حيث كانت الرعية كلها تصلى وراء الخليفة . ومن حق أى فرد فى الجامع أن يسأل ولى الأمر . ومن واجب ولى الأمر أن يجيب ويستجيب . وهو حزب سياسى أولا وآخيرا . وأهدافه سياسية وبرنامجه سياسى . وليس من أهدافه بالطبع إنشاء دولة مستقلة فى بلاد العرب للمسلمين . طيب أين يذهب الاقباط إذن ؟ يستطيع الاقباط فى هذه الحالة أن يجدوا مكانهم الطبيعى داخل الحزب الوطنى إذا تحول الحزب الوطنى إلى جبهة حقيقية تعبر عن كل التيارات العصرية والعلمانية لمواجهة الخطر القادم والمحتمل والقريب . أما إذا كان الحزب الوطنى يرى أنه كويس كده . وإنه ليس فى حاجة إلى شىء . أو إلى أحد . وقرر أن يستقل بنفسه عن بقية التيارات الأخرى . فيستطيع الاقباط أن ينضموا إلى الحزب الذى يوافق هواهم . وكل حسب رؤيته السياسية وعقيدته المذهبية . وأحلامه فى المستقبل القريب والبعيد . شأنهم فى ذلك شأن المصريين جميعا . وإن كنت أشك فى أننا سوف نصل إلى هذه الحالة . لأن الحزب الوطنى إذا ركب رأسه . وقرر أن يمضى وحده ببركات كمال الشاذلى وبرقيات عبد الأحد جمال الدين وصوبات يوسف والى . وإذا أصر على أن تبقى الحال على ماهى عليه . فيطلق العنان لليمين لكى ينطلق ويبرطع بينما يربط اليسار على شجرة ! وإذا أصر الحزب الوطنى على بقاء كل شىء على ماهو عليه . فلن

يكون هناك شيء في المستقبل القريب . لأن الحزب الوطني وحده بحالته الراهنة لن يقدر على الوقوف أو الصمود أمام إعصار اليمين الداهم . ولن تنفع في وقف هذا الإعصار كل فلسفة صوفي أبو طالب ولا كل نظريات مصطفى خليل ولا كل قوات زكي بدر ولا كل برامج صفوت الشريف وإذا كانت معركة الانتخابات قد أعطت مؤشرات وتركت علامات وأطلقت صفارات إنذار . وكلها - الإشارات والعلامات والإنذارات - تهتف وتصرخ في وجوه قادة الحزب الوطني : « انتبهوا أيها الساسة » فالأمر خطير بالفعل والمستقبل ينذر بكل الاحتمالات . وإذا حدث ما نخشاه - لا قدر الله - فلن يكون مستهدفاً في الحزب الوطني إلا عدة رءوس وعدة أشخاص . أما هؤلاء الذين يرتدون زى الحزب الوطني في الوقت الحاضر . فسيخلعون هذا الزى في أول يوم ويرتدون الزى الآخر . وهي مسألة تكررت منهم كثيرا في سالف الأيام ! أما المستهدف حقا بعد رءوس ورموز الحزب الوطني . فهو الطبقة المثقفة في مصر . طبقة المفكرين والادباء والمشتغلين بالحياة العامة . الذين أحبوا مصر دائما ، وعارضوا الأوضاع الخاطئة في كل عهد . ودفعوا الثمن فادحا في كل وقت . وهؤلاء هم زبدة مصر . ووردة مصر . وشمعة مصر . وروح مصر . ولا يمكن ولا ينبغي أن نسمح لروح مصر أن تموت .

انتبهوا أيها الساسة . انتبهوا قبل فوات الآوان .

التعقيب :

من هذا العرض لاوراق ردود الفعل التى تمثل مختلف المعسكرات والاتجاهات على الساحة ، يتضح أن الدعاوى التى أثارتها هى :

أ - دعوى حل الاخوان المسلمين وعدم شرعية وجودها وهى دعوى كان يجب ان يخجل منها اى كاتب لانها تجعله كاتب السلطة فى مواجهة إرادة الشعب . فقد حلت السلطة الاخوان من ٤٨ حتى الان ، ولكن الشعب ارادها ، والله حفظها ، ولولا ذلك مابقيت . والخطأ الاصولى فى دعوى كُتَّاب الحكومة هو ان «الشرعية» الحقيقية لا تأتى بقرار حاكم عنيد ضيق الافق مثل النقراشى أو من استفتاءات هزيلة كالتى دبرها «النبوى» للسادات - بل انها لاتأتى فى الحاكم أصلاً ، وانما تأتى من الله تعالى فى اديانه التى تمثل انبل المبادىء ، وما يطلقون عليه «الحقوق الطبيعية» كما تأتى من الشعب ، وقد أتخذ الأخوان من القرآن دستوراً ومن الرسول زعيما وتجاوب

معهم الشعب . فحل الاخوان هو الذى لم يكن شرعياً . ومن هنا بقى الاخوان وذهب غيرهم ...

ب – ادعاء التسلل الى الاحزاب بوسيلة غير شرعية للتغلب على حاجز الـ ٨٪ . ونقول لهم بأى حق وضعت هذه النسبة . ولماذا لاتلوموا الذين وضعوها ، بدلاً من الذين «يتحايلون» عليها – وهل من المنطق فى شىء ان لاتمثل عشرات الالوف من الاصوات او أن تذهب هدراً لانها لم تبلغ الـ ٨٪ فالخطأ أصلا هو فى وضع هذه النسبة . والمفروض ان تمثل كل الاصوات التى تعادل متوسط الأصوات الناجحة أو بقسمة عدد الاصوات على عدد الدوائر او عدد المرشحين الخ .. ومن ناحية اخرى فان «التحايل» المزعوم له مبرراته القانونية . وقد قبله اساتذة القانون الدستورى الدكتور وحيد رأفت والدكتور حلمى مراد ، على ما أسلفنا ، وهو بعد لم يكن مقصوراً على الأخوان ، فقد رشح الوفد شيوعياً عريقا ، احتفظ لنفسه باقرار انه ليس وفدياً . وانما مرشح على قائمة الوفد . فالدعوى باطلة .

ج – دعوى ان الاخوان يرفعون راية الاسلام ، كما لوانهم هم المسلمون وغيرهم غير مسلمين ، حسناً .. ارفعوا أنتم ايضاً الراية ، ولن يمنعكم الاخوان . ولم يقل الاخوان ابداً انهم «الوكلاء الوحيدون لله تعالى» .. أو الاوصياء على الفكر الاسلامى . فقدموا رؤيتكم الاسلامية ، اذا كان لكم رؤية . وكيف يتسق – بدعوى حرصكم على حقكم – ان تحرموا فريقا من الشعب حقه فى ما يؤمن به ؟ وعلى كل حال فقد قالها الاخوان بصريح العبارة نحن «دعاة لاقضاة» .

د – دعوى «الدولة الدينية» و «الفتنة الطائفية» وهلى يؤسس الاقباط حزباً ، اذا جاز للمسلمين (!!) ان يؤسسوا حزبا هذا كله مبنى على فساد الرؤية والخلط .. والحرص على توقى تفرقة مزعومة بايجاد ازدواجية وغرسها والتمكين له . فهم الذين يسعون الى المحظور ويعملون له ... وايضاح هذا بالتفصيل سيأتى فى الفصول الأخيرة للكتاب .

الباب الخامس

تحديات أمام الدعوة الاسلامية

الفصل الواحد والعشرون : الارهاب المضاد

الفصل الثانى والعشرون : الفتنة الطائفية وغرس الازدواجية

الفصل الثالث والعشرون : تطبيق الشريعة والدولة الدينية

الفصـل الـواحد والعشرون

الارهـاب المضـاد

كثر الحديث عن الارهاب فى الصحافة المصرية ، وعالجه بعض الصحفيين بالابتذال والسطحية المعهودة في بعض الكتابات الصحفية ، بينما اعتبره آخرون جزءاً لا يتجزأ من نشاط الدعوات الاسلامية . ولم ينج من هذا الخطأ كاتب مثل الاستاذ احمد بهاء الدين الذى كتب في اهرام ١٤ مايو سنة ٨٧ : «إن الذين حملوا السلاح لتحقيق اغراض سياسية على مدى ما يقرب من نصف قرن كامل كانوا جميعا ـ على اختلافهم – ممن ينتمون الى هذه العباءة الواسعة التى تسمى التيارات الاسلامية» وقد صحح هذه المعلومة الكاتب الاسلامي الاستاذ فهمي هويدى فى اهرام ٢٦ / ٥ / ٨٧ وأورد هذه الاحصائية لحوادث العنف خلال النصف قرن الاخير ، ما قام به الاسلاميون وما لم يكن لهم فيه ناقة ولا جمل .. ومن هذه الاخيرة :

● محاولتا اغتيال النحاس باشا فى سنة ١٩٣٧ ● قتل لوردموين الوزير البريطانى المقيم فى الشرق الاوسط بواسطة مجموعة من اليهود سنة ١٩٤٤ ● اغتيال الدكتور احمد ماهر ، رئيس الوزراء المصرى بواسطة محمود العيسوى احد شباب الحزب الوطنى سنة ١٩٤٥ ● قتل امين عثمان وزير المالية الوفدى على يد حسين توفيق سنة ١٩٤٦ ● قتل اللواء سليم زكى مدير امن القاهرة فى سنة ١٩٤٨ ، وقيدت الجريمة ضد مجهول ● قتل الاستاذ حسن البنا مرشد الاخوان بواسطة رجال وزارة الداخلية سنة ١٩٤٩ ● اغتيال ضابط شاب هو عبدالقادر طه سنة ١٩٥٠ ، وقيل انه كان للقصر الملكى دور فى الحادث ● انفجارات القاهرة سنة ١٩٥٤ بواسطة رجال الموساد الاسرائيليين ، فيما عرف لاحقا باسم «فضيحة

لافون، ● فى سنة ١٩٨٥ قتل اثنين من الاسرائيليين فى حى المعادى ، ولم يعرف الجانى ● سنة ١٩٨٦ اطلق الرصاص على مجموعة من الاسرائيليين فى عملية «المعرض الصناعى» وقتلت سيدة اسرائيلية[١] .

اما حوادث العنف التى ارتكبها المنتمون الى التيار الاسلامى فى الفترة ذاتها فهى :

● اغتيال المستشار احمد الخازندار ومن بعده محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء سنة ١٩٤٨ ● محاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٥٤ ● الهجوم على الكلية الفنية العسكرية مجموعة صالح سرية سنة ١٩٧٤ ● اغتيال الشيخ الذهبى وزير الاوقاف الاسبق سنة ١٩٧٧ ● اغتيال الرئيس انور السادات سنة ١٩٨١ ● الهجوم على مديرية امن أسيوط فى السنة ذاتها ● محاولة اغتيال اللواء حسن ابو باشا سنة ١٩٨٧ .

موقف الصحافة واجهزة الاعلام :

ووقوع كاتب مثل الاستاذ احمد بهاء الدين فى مثل هذا اللبس يوضح مدى الخطأ الذى تقع فيه الصحافة المصرية . وحقيقة الحال ان ذلك ليس إلا مظهرا من مظاهر موقف الصحافة واجهزة الاعلام تجاه «الارهاب» كما يقولون . خاصة بدءاً من ٨ ديسمبر سنة ٤٨ عندما حل النقراشى هيئة الاخوان المسلمين واغتيال النقراشى بعد ذلك بعشرين يوما ثم اغتيال المرشد العام فى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ .. ففيما بين هذه التواريخ بدأت الصحافة المصرية «تقليدها» وموقفها إزاء الهيئات الاسلامية. الذى كانت الصحيفة الرائدة فيه هى الاخبار ، وهو موقف بعيد كل البعد عما يجب ان تقفه الصحافة الموضوعية الرشيدة التى تمثل الشعب وتتجاوب مع مشاعره وتحدد لنفسها موقفا تمليه العدالة وعدم الانحياز ، فحل هيئة جماهيرية كبرى لها نشاط اجتماعى وثقافى واصلاحى واقتصادى وتضم قرابة خمسمائة الف مصرى دون محاكمة ، ودون اتاحة فرصة للدفاع عن نفسها ، وما يعنيه هذا الحل الذى هو بالنسبة للهيئات كالاعدام بالنسبة للافراد إذ يتضمن مصادرة املاكها ، وحل شركاتها وتصفية

---

(١) وقد ظهر اخيرا ان الحادثتين الاخيرتين من فعل منظمة «ثورة مصر الناصرية» .

اموالها واعتقال قادتها وجمهورها ، كل هذا الحدث الضخم الذى يقضى على عمل عشرين عاما متصلة ويمس خمسمائة الف مصرى ، يحرم من حق الاستئناف ، ولا يظفر بمناقشة من الصحافة ولا ينال عمودا من اعمدتها الكثيرة يعرض وجهة نظر اصحابها ، وبدلا من ذلك فان صحافتنا اليومية[١] جعلت نفسها بوقا للسلطة تردد ما تقوله ، وما يدلى به «المسئولون» من بيانات دون اى محاولة للتثبت أو وزن هذه البيانات (ومعظمها واضح الزيف والبهتان كالحديث المعاد المكرر عن وجود اسلحة تكفى للقيام بثورة !) أو اتاحة الفرصة للطرف الآخر للحديث ، بل انها اخذت تستخدم كل فنون العمل الصحفى من الفضول والتطفل والتزييف لتضخيم الاخبار واثارة النفوس ، بما فى ذلك الاتصال بجيران أو زوجات أو اقارب المتهمين واستفتاء الشيوخ الذين لا يترددون عادة فى استنكار ذلك ويطالبون بتطبيق الآية «انما جزاء الذين يخالفون الله ورسوله ويسعون فى الارض فسادا ان يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع ايديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ، ذلك لهم خزى فى الدنيا ولهم فى الآخرة عذاب عظيم» دون ان يعلم هؤلاء المغفلون (وهذا هو اخف وصف لهم) انهم بذلك يدخلون الطغاة والنظم الفاسدة فى اطار «الله ورسوله» ..

وقل مثل ذلك عن حادث اغتيال النقراشى الذى تولى كبر هذا الاجراء الغاشم ، وتحدى ارادة قسم كبير من الشعب . وضرب عرض الحائط بأولى مبادئ العدالة . واستخدم الاحكام العسكرية ورفض فى اصرار كل المحاولات التى بذلها مرارا وتكرارا الامام الشهيد لعرض حلول للمشكلة ، بل ورفض مقابلته وأوكله الى اعوان كذبة منافقين ، وكأنه يعامل عدواً اسرائيليا ، وليس زعيما اسلاميا جليلا يظفر بالتوقير والاحترام من مئات الالوف من المصريين . وتبنت الصحافة اليومية صف الحكومة وخطها كما لو كانت جهازا من اجهزة السلطة ، أو فرعا من فروع وزارة الداخلية ..

وعندما اغتيل الامام حسن البنا تسترت هذه الصحافة نفسها على المؤامرة التى

---

(١) من الحق ان نستثنى صحيفة «المصرى» التى احتفظت بقدر كبير من الاستقلال . وكانت هى التى اعلنت رقم السيارة التى استقلها قتلة الامام البنا . كما قامت جريدة «الكتلة» التى كان يصدرها مكرم عبيد رحمه الله بدور فى التنديد بطغيان الحكم السعدى ، كما لو كانت صحيفة الاخوان نفسها .

كان يعلمها الشعب المصرى كله .. فهل كان هذا الموقف منها خيانة للحقيقة والحرية والعدالة . أو كان جبنا واستخذاء ، واعترفا بأن سيف الاحكام العسكرية والأوامر الملكية يمكن ان يبطش بها .. لا جرم انه خيار مؤلم مهين لا يشرّف اى صحافة فى العالم .

واستمرأت الصحافة المصرية هذا الاسلوب الكريه خاصة فى الحقبة الناصرية التى تملقت فيها الميول المنحرفة والنفسيات الشاذة لحكام مصر وقتئذ .. وغلب باطل الصحافة حق الهيئات الاسلامية وقضيتها الاصولية .. ولم تستطع الصحافة ان تتحرر من هذه الطريقة بعد زوال الحكم الديكتاتورى لانها الفتها ، ولانها تحقق «الاثارة» والابتذال .. وحتى الآن فان الصحافة «القومية» كما يطلقون عليها لم تر ان من واجبها معالجة القضية معالجة موضوعية ، بعيدة عن منطق السلطة ، أو ان تعقد مؤتمرا لدراسة هذه الظاهرة يمثل كل الاتجاهات ، وقيل ان وزارة الداخلية قد عقدت مثل هذا المؤتمر فى مستهل عام ١٩٨٨ ، ولكن وزارة الداخلية هى آخر هيئة مؤهلة للنظر الموضوعي فى هذه القضية ، لانها طرف فيها ، بل ان البعض يرى انها «المتهم الأول» .

فضلا عن هذا كله فالحقيقة التى جهلتها الصحافة المصرية «القومية» وكتاب السلطة ، بل وذهبوا نقيضها ، **هى ان الدعوات الاسلامية كانت ضحية الارهاب ، وانها فى مباراة الارهاب . والارهاب المضاد ، خسرت اكثر من الفريق الآخر .** فاغتيال النقراشي لا يعد شيئا مذكورا فى عالم الحزبية فلم يكن إلا سياسيا عرف بضيق الافق وشدة العناد ، وهناك ـ فى الاحزاب الاخرى ـ العشرات الذين يفضلونه . ولكن اغتيال الامام البنا رحمه الله اصاب الدعوة الاسلامية فى الصميم لانه حرمها من قائد نابغ كان يمكن – لو قدر له البقاء – ان يصل بها الى الصدارة . وتعرض الدعاة الاسلاميون للاغتيال فى كل مكان . فاغتيلت زوجة الداعية الاسلامى عصام العطار فى المانيا ، واغتيل ثلاثة من ابناء السياسى الاسلامى عبدالقوى مكاوى فى صنعاء . واغتيل سيد فايز ، وهو الذى اختاره الاستاذ حسن الهضيبى لتسريح النظام الخاص بالاخوان (وقيل ان الذى قام بذلك هو السادات نفسه) وفى امريكا اغتيل مالكولم ايكس الداعية الاسلامى النابغ ، كما اغتيل الدكتور اسماعيل الفاروقى الاستاذ

الجامعى النابه . ومقتل هذين يمكن ان يؤدى الى نكسة الدعوة الاسلامية فى الولايات المتحدة

الارهاب «المضاد» :

وحتى لو صرفنا النظر عن ان الدعوة الاسلامية كانت تخسر فى مبادرة الارهاب ، فان الظاهرة الرئيسية فيما تقوم به الدعوات الاسلامية من ارهاب انه ارهاب مضاد ، بمعنى انه إنما مورس ردا على ارهاب سابق تقوم به السلطة . وعندما تتحدث الصحف عن اغتيال حكام او تفجير مبان الخ ... فانها لا تذكر ان هؤلاء الحكام مارسوا نوعا من الارهاب أو ان الدور التى فجرت استخدمت مواقع هذا الارهاب ، فالارهاب الذى تتحدث عنه الصحف ، ويقوم به افراد مؤمنون ، وتحمل عليه الحملات الشعواء هو فى حقيقته «ارهاب مضاد» مورس ردا على ارهاب سابق ، ولولا هذا الارهاب الأول لما وجد الارهاب الثانى «الارهاب المضاد» .

وكما هو واضح فان هذه السمة لها اهميتها الكبرى ، بل هى المفتاح فى تكييف «الباعث» على هذا الارهاب المضاد . يؤكد هذه السمة ان الذين يقومون به «سواء اغتيالا أو تدميرا» لايفعلون ذلك ضد اعداء شخصيين لهم ، ولا بغرض الكسب أو النهب ، فهم لا يعرفون معرفة شخصية من يقومون ضده بارهابهم ، وهم يعرضون انفسهم للخطر ومستقبلهم للضياع . كما ان من يوجهون ارهابهم اليه ليسوا اشخاصا عاديين - ولكنهم يشغلون مناصب سياسية أو تنفيذية معينة وينهجون سياسة تعارض ارادة الشعب أو تناقض معتقداته ، فالارهاب الذى قد يعد أحد مفردات «الاجرام السياسى» او قد يطلق عليه فى بعض الحالات «العمل المباشر» هو فى جوهره ممارسة سياسية بوسائل لا يقرها قانون المجتمع واى معالجة للارهاب المضاد دون نظر الى العوامل السياسية التى ادت اليه لا بد وان تكون ناقصة ، ولا تؤدى الى القضاء عليه ، لانها معالجة لرد فعل مع تجاهل «الفعل» نفسه ، تركيز على الفرع دون معالجة للأصل .

وليس ادل على ذلك من ان الارهاب المضاد يظهر فى كل دول العالم عند فساد النظم او التعسف فى ممارسة السلطات ، ان محاولة يوليوس قيصر الاستئثار بالسلطة التى تجعله ديكتاتورا دفعت اقرب الناس اليه لاغتياله ، لانهم آثروا المصلحة

العامة على المصلحة الخاصة ، كما انقذ الذين اغتالوا نيرون وكاليجولا روما من السياسات الغشيمة والارهابية لهذين الحاكمين ..

وفى روسيا القيصرية ظهرت موجة من اعمال الارهاب استهدفت اغتيال كبار المحافظين والقادة والقيصر نفسه عندما تفاقم فساد الادارة القيصرية واشترك فى هذه الممارسات دستويفسكى الذى انقذ من الاعدام بمعجزة بعد ان عصبت عيناه والكسندر الشقيق الاكبر للينين الذى اعدم بالفعل وعشرات من الشبان والشابات الذين كفروا بكل صور التسلط والحكم فى المجتمع واطلق عليهم «النهليست» او «الفوضويون» وانتهت محاولاتهم بالفعل بتفجير القطار الذى كان يقله القيصر ، واعلن ارهابيو «بطرسبرج» عندما ارادوا احياء جماعة «ارادة الشعب» وكان منهم الكسندر اليانوف (اخو لينين) . **«اننا نؤمن أن الارهاب انما يتأتى من غياب الحد الادنى من الحرية ونصرح بكل ثقة ان النشاط الارهابى سيتوقف اذا قدمت الحكومة هذا الحد الأدنى»** . وبعد ان حكم البلاشفة تعرض لينين لمحاولة اغتيال لم تنجح فى قتله ، ولكنها اصابته اصابة أثرت فى نهايته المبكرة ، كما تعرض عدد كبير من القيادات البلشفية للاغتيال ، وقتل بعضهم بالفعل .

وفى مصر بدأت ظاهرة الاغتيالات باغتيال كليبر القائد الفرنسى الذى خلف نابليون فى قيادة الحملة الفرنسية بيد طالب سورى هو سليمان الحلبى وهذا العمل الذى ادانته محكمة فرنسية وحكمت على سليمان الحلبى بالاعدام بعد التعذيب ، اعتبر بطولة وفدائية من وجهة نظر الوطنية المصرية ، بل هناك من السوريين من يمن الان على مصر ان الذى خلصها من كليبر كان سوريا من حلب (وان كانت بعض الدراسات تذهب الى انه كان اليد المنفذة لجماعة سرية من بعض شيوخ الازهر) ويماثل هذا فى الحقبة المعاصرة - الى حد ما - اغتيال السردار الانجليزى للجيش المصرى السير لى ستاك سنة ٢٤ على يد جمعية سرية من الشبان الوطنيين المصريين واتهم فى قضية مقتله عدد من ابرز شخصيات حزب الوفد ، وكان من ابرز حوادث الاغتيال ، اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ بيد ابراهيم ناصيف الوردانى لان بطرس غالى رأس محكمة دنشواى واراد مد امتياز قناة السويس ، واعتبر الوردانى بطلا قوميا ، ووضعت الاغانى فى رثائه وتمجيده ، وتعرض كل من يوسف وهبة ، ومحمد سعيد ، ومحمد توفيق نسيم ،

واسماعيل سرى ، ومصطفى النحاس وهم رؤساء وزارات ، للاغتيال فى الثلاثينات كما تعرض السلطان حسين كامل للاغتيال اكثر من مرة . وكانت آخر المحاولات الناجحة للاغتيال هى اغتيال امين عثمان السياسى المصرى الممالىء للانجليز بيد مجموعة من الشباب كان منهم انور السادات .

واخذت ظاهرة الاغتيال قسمة جديدة عندما اغتال عبدالحميد حسن عضو الاخوان المسلمين ، محمود فهمى النقراشى لانه حل الاخوان . وكان محمود فهمى النقراشى نفسه قد اتهم فى قضية اغتيال السردار سنة ٢٤ وظلت الحكومة البريطانية تعتبره حتى اخر لحظة ارهابيا ، ثم اغتيال الامام البنا ، وحدثت سلسلة من الانفجارات فى المؤسسات اليهودية، فضلا عن حوادث لا حصر لها لاغتيال الجنود البريطانيين فى فترات متعددة من ثورة ١٩ حتى سنة ٥١ وقام بهذه المحاولات اعضاء النظام الخاص فى الاخوان المسلمين ، وبعض التشكيلات بين ضباط الجيش ومن هؤلاء من كان من كبار الضباط الاحرار بعد ذلك .

من هذا العرض يتضح ان اغتيال الحكام الطغاة ظاهرة قديمة فى التاريخ تظهر كرد فعل للاستبداد أو الخيانة ويصبح الحل الوحيد فى مواجهة ما توصلت اليه النظم من احكام لسيطرتها وسد المنافذ امام أى معارضة او التوصل الى أى بديل، وان القرن ما بين الارهاب والهيئات الاسلامية لا يعود لاكثر من اربعين عاما ، ولهذه الملابسات على وجه التحديد ، وليس لان الارهاب من مبادىء هذه الهيئات .

ومع ان الاغتيال اسلوب سيىء بلا جدال ، ويتضمن عنصرا من عناصر الدناءة والخداع والايقاع بالفريسة وهى آمنة ، دون استعداد أو توقع ، فان من المسلم به ان الضرورات تبيح المحظورات . وعندما يوجه الاغتيال الى حاكم ظالم او خائن أو وزير يقترف الموبقات ، او احد جلادى السجون ، فان هذا الاسلوب الدنىء لا يعد إلا عينة مما قام به هو من ممارسات اشد دناءة ، ولا يكون له ان يشكو اذا عومل بخسة ، اذا كانت الخسة هى اسلوبه المقرر والدائم .

فاشرب بكأس كنت تسقى بها

واستوف بالكيل .. أبا مجرم

ويقول الصيادون إن الاسد إذا ذاق اللحم البشرى استطابه ورفض غيره ، ويصبح

مفترساً ويتعين قتله ، والحاكم ايضا ، اذا ذاق طعم السلطة المطلقة يصبح طاغية يفترس الحرية ، ويتعين – اذا لم يمكن ازاحته – قتله .

من هنا فليس من العدل الانثيال على الذين يقومون بهذه الممارسات بالاتهامات او رميهم بالخسة والدناءة الخ.. فقد يكونون اكثر نبلا من الذين استهدفوهم لانهم انما ارادوا مصلحة الشعب أو تحقيق ما يؤمنون به من عقيدة ، وجادوا بانفسهم فى سبيله «والجود بالنفس اقصى غاية الجود» وقد صور لنا كامو فى مسرحيته «العادلون» كيف أن الارهابى الذى كلف بالقاء قنبلة على عربة الدوق الكبير سيرجى لم يرم القنبلة .. لانه شاهد بجانب الدوق ابنه الطفل .. وانتحرت بعض الفدائيات المسجونات عندما شاهدن تعذيب رفاقهم فضلا عن انه فى كثير من الحالات فان هؤلاء «الارهابيين» كانوا فى حقيقة الحال ينفذون ارادة الشعب، وحكم العدل ايضا. وان من صوبت اليهم البنادق والمسدسات من الحكام .. واكرر «الحكام» كانوا يستحقون رصاصاتهم بما فى ذلك لينين وعبدالناصر ، وكلما يفكر الانسان فى الآثار العدوانية والارهابية لسياسة لينين على مستوى العالم كله وما حاق بهذه البلاد من مهانة وهزيمة واذلال نتيجة لحكم عبد الناصر ، فيغلب ان يأسى لان رصاصات فانيا كابلان[٣] ومحمود عبد المجيد لم يصيبا هدفيهما .

واذا كان هناك عامل يمكن ان يستبعد او يُدين الارهاب فليس هو النبل والعدل والحق .. ولكن ما اظهرته التجربة من ان محاولات اغتيال الحكام سواء نجحت أو فشلت ، تؤدى الى تشديد قبضة الحاكم وتفسح له المجال للاستحواذ على المزيد من السلطة فكأنه يؤدى عكس المقصود منه .

الارهاب المضاد وقادة ٢٣ يوليو :

يبدو ان من الضرورى ان نذكر الكتاب الحكوميين الذين يسيئون معالجة قضية الارهاب وينهالون بالسباب ، وباقذع الاوصاف على الذين تورطوا فى ممارسات

(٣) شيوعية روسية اطلقت النار على لينين ٣٠ اغسطس ١٩١٨ ونجا لينين ولكن احدى رصاصاتها اصابته اصابة لازمته حتى موته المبكر ..

ارهابية بموقف حركة ٢٣ يوليو من الارهاب ، وببعض المحاولات الارهابية التى قام بها رئيسا جمهوريتنا على التعاقب : جمال عبد الناصر وانور السادات .

ولست استبعد حتى من الكتاب الناصريين انهم لم يقرأوا «فلسفة الثورة» او انهم مروا عليها مرا سريعا ، وانا ارجوهم ان يقرأوا هذه السطور التى صور بها عبدالناصر المشاعر والعواطف والتصورات التى تملكت الشبان من الضباط فى الاربعينات .

«وأعترف - ولعل النائب العام لا يؤاخذنى بهذا الاعتراف - ان الاغتيالات السياسية توهجت فى خيالى المشتعل فى تلك الفترة على انها العمل الايجابى الذى لا مفر من الاقدام عليه ، اذا كان يجب ان ننقذ مستقبل وطننا .

وفكرت فى اغتيال كثيرين وجدت انهم العقبات التى تقف بين وطننا وبين مستقبله ورحت اعد جرائمهم ، واضع نفسى موضع الحكم على اعمالهم وعلى الاضرار التى الحقتها بهذا الوطن ، ثم اشفع ذلك كله بالحكم الذى يجب ان يصدر عليهم .

وفكرت فى اغتيال الملك السابق وبعض رجال الدين الذين كانوا يعبثون بمقدساتنا ..

ولم اكن وحدى فى هذا التفكير .

ولما جلست مع غيرى انتقل بنا التفكير الى التدبير .

وما اكثر الخطط التى رسمتها فى تلك الايام ، وما اكثر الليالى التى سهرتها اعد العدة للاعمال الايجابية المنتظرة .

كانت حياتنا فى تلك الفترة كأنها قصة بوليسية مثيرة .

كانت لنا اسرار هائلة ، وكانت لنا رموز ، وكنا نتستر بالظلام وكنا نرص المسدسات بجوار القنابل ، وكانت طلقات الرصاص هى الأمل الذى نحلم به ..!»

واذكر ليلة حاسمة فى مجرى افكارى واحلامى فى هذا الاتجاه .

كنا قد اعددنا العدة للعمل ..

واخترنا واحدا قلنا انه يجب ان يزول من الطريق ..

ودرسنا ظروف حياة هذا الواحد ووضعنا الخطة بالتفاصيل .

وكانت الخطة ان نطلق الرصاص عليه وهو عائد الى بيته فى الليل ..

ورتبنا فرقة الهجوم التى تتولى اطلاق النار ، ورتبنا فرقة الحراسة التى تحمى فرقة الهجوم ورتبنا تنظيم خطة الافلات الى النجاة بعد العملية بنجاح .

وجاءت الليلة الموعودة وخرجت بنفسى مع جماعات التنفيذ ..

وسار كل شئ طبقا لما تصورناه .

كان المسرح خاليا كما توقعنا ، وكمنت الفرق فى اماكنها التى حددت لها ، واقبل الواحد الذى كان يجب ان يزول ، وانطلق نحوه الرصاص ..

وانسحبت فرقة التنفيذ ، وغطت انسحابها فرقة الحراسة ، وبدأت عملية الافلات الى النجاة ، وأدرت محرك سيارتى وانطلقت اغادر المسرح الذى شهد عملنا الايجابى الذى رتبناه .

وفجأة دوت فى سمعى اصوات صريخ وعويل ، وولولة امرأة ورعب طفل ، ثم استغاثة متصلة محمومة» .

وقد وجد عبد الناصر البديل عن الاغتيال فى الانقلاب العسكرى المسلح الذى قام به . ولكن ليس كل الوطنيين الذين تتملكهم ارادة تحرير بلادهم من قبضة الطغاة ضباط يستطيعون القيام بانقلاب .

وقدم عبدالناصر دليلا آخر يوضح ان خيال الاغتيالات ظل قائما فى ذهنه ، وفى ذهن الضباط الاحرار حتى خلصهم منها قرار الانقلاب . ففى كلمته التى نشرت يوم ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٣ بعنوان « قصة الثورة» جاء :

«فى يوم ١٥ يوليو بدأت الحوادث والاخبار ترد الينا بعزل مجلس ادارة نادى ضباط الجيش فى داخل الجيش ثم الاتجاه بعد ذلك الى الشعب ، وباتجاه الطرف الآخر بكبت الشعور القومى للتنكيل به ، وكانت هذه هى اشارة الخطر .

فاجتمعنا وقررنا ان نتخذ اجراء مضادا وفى اقرب وقت فكانت امامنا خطتان :
الخطة الأولى ان يقوم الجهاز الخاص باغتيال جميع الخونة المصريين .

والخطة الثانية هى ان يقوم جميع الضباط الاحرار بالعمل لتغيير النظام باجمعه ..

وقررنا يوم ١٨ يوليو تنفيذ الخطة الأولى ، بل لقد وضعت هذه الخطة فعلا وصدرت الأوامر بتنفيذها فى القاهرة والاسكندرية يوم ٢٠ يوليو ، ولكن اجتمعنا يوم ١٩ يوليو ووجدنا اننا بذلك نقضى على حركة الضباط جميعا ، اذ ان النظام سيبقى مهما قتل من انصاره . وستكون النتيجة حملة من الارهاب فى الجيش . وبين افراد الشعب ، وسيكون الضرر الذى يحل بالبلاد كبيرا .

ولذلك قررنا الغاء الأولى وتنفيذ الخطة الثانية ، وكلف عبد الحكيم عامر وكمال حسين وانا بوضع الخطة التنفيذية ..[١] .

ان هذه الكلمات توضح لنا كيف ان «ثورة ٢٣ يوليو المجيدة» كانت قاب قوسين من ان تكون حركة اغتيالات جماعية وان العامل الذى حال دون ذلك لا يتصل بمعنى من معانى الشرف او مخالفة الشرعية . ولكنه الخوف من بقاء النظام وشن حملة مضادة من الارهاب ، اذا اخذنا بكلام عبدالناصر او قلة عدد العربات المتاحة وقتئذ اذا اخذنا بكلام عبداللطيف بغدادى وصور هذا الموقف احد الكتاب نقلا عن عبد اللطيف بغدادى «وحين وضح لهم ان العدد المرشح للاغتيال يزيد عن الثلاثين وان عدد السيارات المتاحة لديهم لا يتجاوز الثلاث ، انتقل التدبير فجأة وبسرعة الى القيام بانقلاب عسكرى[٢]»

وقد يتصور الانسان ان جمال عبدالناصر قد تخلص من الافكار الارهابية التى كانت تراوده وهو ضابط شاب لا يملك سلطة . ولكن الحقيقة ان مثل هذه الافكار ظلت حية فى ذهنه لفترة بعد نجاح الانقلاب ، وهذه نقطة هامة جدا ، لانها تنقله من

(٤) ثورة ٢٣ يوليو بقلم حمدى حافظ ص١٦ (الدار القومية) .
(٢) الاستاذ عادل حسين ، مجلة الشعب ـ القاهرة ٨٧/٩/٨ ص٢ .

الارهاب المضاد الذى يقوم به افراد ضد ارهاب السلطة ، الى الارهاب الذى تقوم به السلطة نفسها . فاثر أزمة سلاح الفرسان (مارس ١٩٥٤) فكر عبدالناصر فى حل مجلس قيادة الثورة وان يعمل كل فرد من اعضائه على تكوين فريق (Team) مكون من عشرة افراد مهمته التخلص من العناصر الرجعية من الذين يناهضون الثورة ، وعلى رأسهم الاخوان المسلمون[٦] كما ان عبدالناصر قد يكون هو المسئول عن وقوع ست انفجارات فى مبنى السكة الحديد وفى الجامعة وفى جروبى فى وقت واحد ، وانه اعترف بذلك فى اليوم التالى لكل من عبداللطيف بغدادى وحسن ابراهيم وكمال حسين وعزا السبب فى قيامه بهذه الجوادث الى انه «كان يرغب فى اثارة البلبة فى نفوس الناس ويجعلها تشعر بعدم الطمأنينة حتى يتذكروا الماضى أيام نسف السينمات ويشعروا انهم فى حاجة الى من يحميهم[١] .

يضاف الى هذه الوقائع الثابتة ، وقائع لم تستطع ادلة الاثبات ان تقطع بوقوعها ، وان اكتنفتها شبهات ثقال مترادفة . مثل الانتحار «العجيب» الذى حدث للمستشار كامل رزق الله بعد ان درس قضية مديرية التحرير . وقبيل ان يصدر حكمه فيها .. ومثل ما فاخر به احد المحافظين من انه اغتال الملك فاروق بالسم «بأمر رسمى» وبالتواطؤ مع عشيقته الايطالية ، ومثل ما ذكره صلاح نصر عن استخدام السم لقتل الدكتور انور المفتى . وفى عهد السادات قتل زكى مراد «وهو محام شيوعى بارز» فى حادث سيارة اعتراضية ، والقى - على ما جاء فى كلمة بجريدة الوفد (٢٥ يونيو ١٩٨٧ - ص ٧) اللواء الليثى ناصف بعد عزله من منصبه كقائد للحرس الجمهورى (وهو مشلول) من شرفة مستشفى فى لندن وادعى بفقده التوازن عندما كان يطل من الشرفة فى حين انه كان عاجزا عن الحركة .

ان هذا السرد للوقائع ما ثبت منها ، وما تحيطه الشبهات .وما جاء فى «فلسفة الثورة» او اورده جمال عبدالناصر فى خطابه فى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٣ وأشرنا اليه آنفا يربط ما بين انقلاب ٢٣ يوليو والعمل الارهابى التآمرى ويجعل هذا الانقلاب صورة عليا منه . ونعتقد ان تأصل هذا الفكر التآمرى الارهابى فى انقلاب ٢٣

---

(١) صفحة ٢٢٥ و ٢٢٦ من كتاب الاستاذ صلاح شادى «صفحات من التاريخ» وقد اعتمد على مذكرات بغدادى «الجزء الأول» .

يوليو ، وبوجه خاص فى نفسية عبدالناصر هو الذى سمح بقيام «دولة المخابرات وعهد الارهاب» الرسمى والذى يقوم به الانقلاب نفسه . ولولا ترسب هذا الفكر لما امكن ظهور الارهاب ، فضلا عن استمراره من ٥٤ حتى موت عبدالناصر نفسه ..



اشرنا فى مستهل هذه الفقرة الى الارهاب الذى قام به رئيسا جمهورية مصر : عبدالناصر وانور السادات وقد اشرنا الى نصيب الأول . اما الثانى فمن المعروف ان انور السادات اشترك فى مؤامرة قتل امين عثمان وقد برأه القضاء ولكن تبرئة القضاء لا تنفى على سبيل القطع اشتراكه وانما تقوم التبرئة لوجود أى شبهة ، او لعدم وجود أدلة الاثبات القانونية . وهذا كله لا ينفى الاشتراك الفعلى . كما قيل انه اشترك فى محاولات اغتيال النحاس باشا ..

على ان حظ انور السادات من الارهاب يدخل فى نوع الارهاب المضاد .. او «رد الفعل» وهو يختلف اختلافا جذريا عن الارهاب الناصرى ، فالارهاب الناصرى قامت به السلطة ، وكان جريمة كبرى فى حق الشعب ، فى حين أن الارهاب الذى قام به انور السادات كان لتطهير الشعب من احد الذين اعتقد انهم خونة ، فأنور السادات الارهابى الشاب يقف فى صف واحد مع سليمان الحلبى ، والوردانى وعبدالمجيد حسن ، ولعله ـ ويالها من مفارقة ـ يقف مع الاسلامبولى ايضا ! فكل هؤلاء وجهوا رصاصاتهم ضد الحاكم الظالم اما ارهاب جمال عبدالناصر فقد كان ارهاب الحاكم الظالم نفسه .

اسباب ظهور الارهاب المضاد :

لماذا ظهر الارهاب المضاد ، ولماذا اخذ الشكل الاسلامى ؟ الذين يريدون الحقيقة لا يجدون صعوبة فى الاجابة . ولكن اذا كانت هذه الحقيقة تدين المسئولين ، وتكشف حقيقة الذين خدعوا الشعب واستحوذوا بالتزييف على ثقته ، فان اعلان الحقيقة يكون امرا مؤلما وتعمل السلطات بكل قوة لكى لا يحدث ، فاذا أردنا الحقيقة ، فهذه هى أسباب ظهور الارهاب المضاد واسباب اخذه طابعا اسلاميا ..

اولا : الارهاب الوحشى فى السجون الناصرية : وقد اشرنا الى هذا الارهاب

فى فصل خاص بذلك ، كما حللنا اسباب الاختلاف ما بين عبدالناصر .. والاخوان المسلمين ، ولو اخذنا بكل الادعاءات الناصرية الزائفة ، اعنى لو سلمنا بوجود مؤامرة لاعادة الاخوان سنة ١٩٦٥ ، فان هذا لا يبرر ابدا ابدا هذه الموجة المحمومة المجنونة من الاعتقالات لعشرات الآلاف ، ولايبرر ابدا ابدا ، تلك الصور الوحشية الحيوانية من المعاملة التى ما كان شارون أو بيجين واعدى اعداء مصر والاسلام ليصلوا اليها ، والتى استهدفت ليس فحسب الارهاب ـ بل الاذلال وانتهاك انسانية الانسان وعن نفسى اقول اننى لو شاهدت ، فضلا عن ان اكون انا نفسى ضحية وفريسة لمثل هذه الممارسات ، لخرجت وليس لى من رسالة فى الحياة إلا تدمير هذا العهد وهدمه على رؤوس قادته ، والتقرب الى الله بهذا وانقاذ البلاد منه ولقلت ما قاله شكرى مصطفى لحسن طلعت :

«انت كافر ، ورئيس جمهوريتك كافر ، ولئن احيانى الله وخرجت من المعتقل لاقاتلنكم قتالا شديدا ، ولئن مِت فسوف يأتى من بعدنا من يقضى عليكم ويزيل دولتكم ولئن هربتم من عقابنا فى الدنيا فلن ينج احد منكم يوم القيامة» .

ولعلى كنت اضيف عليه انه ليس انسانا ، اصلا وان كل الذين اسهموا فى هذه المأساة من رئيس الجمهورية حتى أصغر عسكرى لا يمتون الى الانسانية بصلة ، واذا كان الاستاذ لطفى الخولى يثور ويدفع المكتب ليقذف به فى وجه المحقق الاستاذ على نور الدين النائب العام عندما علم بنبأ القاء القبض على زوجته ـ السيدة ليليان فأعتقد انه كان يقول ماقاله شكرى مصطفى لو اعتقل هو ، او اعتقلت زوجته وفعل فيهما ما فعل بفلاحى كرداسة الابرياء .

ونتصور ايضا ان كل الكتاب الذين يشيرون الى الارهاب كانوا سيقولون هذا لو مسهم طائف من هذا الارهاب ، فهل خطر ببالهم وهم يكتبون الجمهور الذى تعذب ، وهل وضعوا انفسهم مكانه .. ام ان هذا الجمهور لا يعنيهم فى شىء .

ان جسامة وبشاعة واستمرارية ما حدث فى السجون الناصرية لم يكن ليمضى بدون أثر وهو يجسم لنا اسوأ صور الارهاب ، لان عضو الجماعة الاسلامية الذى يقف فى الظلام مترصدا لأحد المسئولين عن هذه الجرائم والموبقات انما يقف وحيدا ، يتحدى السلطة ويدفع حياته ثمنا لما يؤمن به من انه قصاص عادل وجزاء لم توقعه الدولة ، وتعين عليه ان يقوم به .

فى حين ان القادة والساسة بدءا من جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر حتى زبانية وحثالة السجون والمعتقلات يملكون السلطة ، ويديرون العدالة ويؤتمنون على الناس ثم يستخدمون سلطات الشعب واموال الشعب ، وثقة الشعب الذى لا يعلم شيئا فى تجريد المسجونين من ثيابهم حتى يصبحوا عراة وعصب اعينهم حتى لا يروا ثم ينهالون عليهم بكل ما يخطر بالنفوس المنحرفة والميول الشاذة من تعذيب ، افلا يعد هذا اسوأ صور الارهاب ، وأشنع من كل ما قامت به «الجماعات الاسلامية» .

ان متابعة هؤلاء المجرمين والاقتصاص منهم لا يعد من الزواية الاسلامية ، ومن الزاوية الشعبية ايضا جرما ، اذ ان الذين اقترفوا منكرات التعذيب الوحشية هم فى مقاعد السلطة . ومن غير المعقول ان يحاكموا انفسهم . اما القضاء فانه يحكم على الدولة بالغرامات ولا يجد فى نصوص القانون ما يوجب - اعدل الجزاءات - القصاص الذى اخذ به الاسلام وتوجيه العدالة - اما مجلس الشعب ففيه اغلبية تلتزم التزاما به - وترتبط بالمسئولين عن هذه المنكرات . فالقنوات الشرعية مسدودة تقريبا . فاذا قوبل هذا بالرضوخ والسلبية فان معناه الاقرار بحق السلطة فى امتهان الشعب واذلاله وانتهاك كرامته . وليس لهذا تقوم الحكومات بل ان هذا يبرر اقتلاع الحكومات . والمفروض ان قيام حياة عزيزة وكريمة للشعب يقتضى ان يحاسب الشعب الحكومة ويقوّمها عند الضرورة ويعزلها عند الانحراف، وأن يعرب الشعب عن سخطه بمختلف الوسائل . فاذا سدت فى وجه الشعب القنوات الشرعية واصبح الامر اما ان يقبل المهانة والاستخذاء او ان يتولى بنفسه ، وعن طريق هيئاته . تنفيذ العدالة دفاعا عن كرامة الشعب . فلا ريب فى ان هذا التصرف الاخير هو الافضل ، وهو ما يليق بالشعوب الحرة الابية .

على ان اسباغ الحماية القانونية على الآثمين ، يخالف الشرعية ويدين النظام بسوء استخدام القانون ويجعله شريكا ومتواطئا فى الجريمة . وقد نختلف عن الذين يريدون ان يدرأوا تهمة الارهاب المضاد عن الجماعات الاسلامية . وان لم يكن هذا الارهاب مقصورا عليهم ، أو هو وقف على مصر . إذ أنه يوجد لدى هيئات عديدة ودول كثيرة . وحيث يسود الحكم المطلق وينتفى الحد الادنى من العدالة . لقد تقبل القرآن «ارهاب» اعداء الله باعداد العدة التى تجعلهم يحجمون عن الاعتداء ، كما امر بالقصاص وجعل لمن اصيب ، او لاهله سلطانا ونصوص القرآن الكريم والحديث النبوى ثابتة ومعروفة .

وهذه التوجيهات الاسلامية ، اعنى ضرورة محاسبة الحكومة وتقويمها عن الانحراف ، والاخذ بهذا القصاص الخ .. هى التى جعلت هيئة الاخوان تتصدى لطغيان عبدالناصر ، بعد ان حل الاحزاب واستقطب التكتلات الجماهيرية او احتواها أو أرهبها . وكانت الكتلتان الوحيدتان اللتان رفضتا الارهاب الناصرى هما الاخوان والشيوعيون . اما الشيوعيون فقد القوا اليه السلم عندما تعاون مع الاتحاد السوفييتى وسكتوا على كل بوائقه ، وتقبلوا اذلاله لهم فى السجون والمعتقلات . فلم يبق إلا الاخوان . ولو انهم استسلموا لجاز ان يقال ان عبدالناصر استغفل الشعب جميعا . ان الشعار الاخوانى وحده «الله اكبر» كان تحديا للطاغوت الناصرى قدر ما كان نقطة انطلاق فى مقاومة عبادة الفرد وتأليه عبدالناصر .

ان بطل آخر حلقة من حلقات الارهاب التى نعايشها محمد كاظم الذى قتل فى سبتمبر سنة ٨٧ هو عضو «التكفير والهجرة» كما اطلقت عليها الصحافة المصرية ، والتى كونها شكرى مصطفى . وفكر شكرى مصطفى نما فى سجون عبدالناصر وبسبب وحشية ما عاناه من تعذيب واخذ نقطة انطلاقه من حقيقة بدت له ظاهرة ظهور الشمس فى كبد السماء تلك هى ان من المستحيل على من يمارس هذا الارهاب ، او يأمر به ان يكون مسلما . ومن هذا المنطلق انتهى الى فكرته . ولم يكن شكرى مصطفى موفقاً عندما اغتالت جماعته الشيخ الذهبى[1] . كما لم يكن موفقا فى معظم اجتهاداته ، وعلى كل حال فلما كان الارهاب الناصرى انحرافا فانه ولد انحرافا ايضا ، وغلب التعصب المذهبى الضيق على الفكرة العامة ، وكان يجب ان يواصل شكرى مصطفى منطلقه الأول اعنى به مقاومة الديكتاتورية والطغيان ، بما يستطيعه ، وواصل تلميذه محمد كاظم رسالته ، واعتقل بعد اغتيال الشيخ الذهبى وتعرض لتعذيب شديد اثناء اعتقاله ، ثم خرج من المعتقل ليعود اليه سنة ٨١ متهما بالانتماء الى جماعة التوقف والتبيين المنشقة على جماعة التكفير والهجرة ، ولينال ايضا حظه من التعذيب (الذى اصبح ممارسة روتينية فى السجون المصرية) ليخرج معلنا تكوينه تنظيمه الخاص « الناجون من النار» فالحلقة الاخيرة من الارهاب مربوطة بالحلقة الأولى ، وهما معا مربوطان بالارهاب الحكومى ، وقد وقع كاظم فى الخطأ الذى وقع فيه شكرى مصطفى عندما اغتالت جماعته الشيخ الذهبى - عندما

(١) اذا صح انها اغتالته ، أو انها لم تكن ضحية لمؤامرة كانت وراء الاغتيال .

اطلقت جماعته (اذا صح ما يقال) النار على الكاتب مكرم محمد. فلا يجوز ابدا ان يوجه الرصاص الى صدور الكتاب .. وانما يوجه الى القتلة والجلادين والسفاكين .. اما الكُتّاب فلا يجوز مهما قالوا ، حتى لو انكروا الله نفسه ، أو كفروا بالاديان كلها - ان يوجه اليهم الرصاص . فالجزاء من جنس العمل والكتابة يكون الرد عليها بالكتابة وحرية الفكر مقدسة . وما لم يكن هناك حرية فكرية ، فليس هناك ايمان حقيقى ينبع من الاختيار الحر للانسان ..

وقد كتب الاستاذ ابراهيم سعدة افتتاحية فى اخبار اليوم (٢٢ اغسطس سنة ٨٧ - ٢٧ نو الحجة ١٤٠٧) بعنوان «**هؤلاء هم ضحاياهم**» ندد فيها بمن اطلق عليهم «**القتلة والسفاحين الموتورين**» وقال : «اننا اصبحنا فجأة فى مواجهة قتلة لا هدف لهم غير اشاعة الفزع والرعب بين مواطنيهم ، ولا أمل لديهم غير احداث فرقعة داخل المجتمع الذى ينتمون اليه ، ولا وسيلة امامهم لتحقيق اهدافهم الاجرامية غير محاولة اثبات وجودهم ، حتى لو جاء هذا الاثبات فوق جثث العديد من ضحاياهم الابرياء الذين لا ناقة لهم ولا جمل فى حربهم المسعورة واجرامهم الوحشى واستخفافهم بحياة الاطفال والنساء والرجال الذين يمكن ان يتساقطوا برصاصاتهم الغادرة ..

... والقتلة الذين روعوا شعبنا الآمن المسالم فى سلسلة متعاقبة من جرائم الاغتيالات الاخيرة هم جماعة ارهابية ، لا دين لها ولا مبدأ ، ولا عقيدة ولا انتماء لارض او لوطن ..

.. «اننا حقيقة امام نوعية حقيرة من القتلة ومصاصى الدماء الذين لا علاج لهم ولا شفاء من حقارتهم وضلالهم وجهلهم ووحشيتهم »...

ووضع الاستاذ سعدة فى الصفحة الأولى صورة طفل جرح خلال الهجوم على ابو باشا وكتب تحتها «الطفل شيرين .. ما ذنبه» .

نقول للاستاذ سعدة : مهلا مهلا رويدا رويدا .

فما هكذا تكون معالجة هذه الموضوعات إلا اذا كان ذلك اسلوبا مقررا فى «اخبار اليوم» .

ان قلم الصحفى الامين يجب ان يكون كميزان العدالة لا يزيد فى الهجوم ولا يجامل على حساب الحقيقة .. ولا يتعسف الاحكام ويبتسرها ابتسارا ، ولا يتجاهل من الحقيقة ما يخل بالحكم .

ومحاولة اغتيال ابو باشا واطلاق الرصاص على مكرم محمد لم تروع شعبنا الآمن المسالم بل لم يحس بها إلا كما يحس بما تنشره الصحف من زوجات يقتلن ازواجا .. وازواجا يقتلون زوجات .. واؤكد له ان المصانع تعمل وردياتها بالكامل وان المدارس من الحضانة الى الجامعة تواصل دروسها ودواوين الحكومة تمتلىء بالمواطنين الذين يستمتعون بالاثارة التى تنقذهم من ملل الروتين .. والاضواء تتلألأ أمام كل الملاهى الليلية فى الفنادق وشارع الهرم وتقدم العروض الموسيقية والرقص الشرقى دون انقطاع من الليل .. حتى الفجر (بالمخالفة للتعليمات واللوائح !!)

واذا كان عمل هذه الجماعة اجراما ، فماذا يكون عمل الهيئة الحكومية التى تؤتمن على المسجونين ، اذا فعلت بهؤلاء المسجونين الافاعيل وازهقت الارواح التى ائتمنت عليها ..

ألم يأته نبأ الذين قتلوا عمدا ٢٣ قتيلا فى مذبحة سجن طرة اما الجرحى فكانوا يضربون بالشوم وهم يسوقونهم الى المستشفى حتى ان بعضهم لفظ انفاسه الاخيرة من الضرب وهو جريح .

اليس هذا ارهابا

ألم يأته نبأ محمد عواد واسماعيل الفيومى وغيرهما ممن لم يقتلوا برصاصة مريحة ، وانما ماتوا فى ايدى زبانية السجن الحربى بعد ان ازهق التعذيب ارواحهم فى النهاية .

اليس هذا ارهابا

ألم يأته نبأ مدير السجن الحربى الذى كان يقول انه لم يوقع ايصالا بعدد المسجونين ، وانه يستطيع ان يزهق روح من يشاء **(وان على من يدخل هذا السجن ان يصبح عبدا لعبدالناصر الى الأبد) .**

اليس هذا ارهابا

الم يأته نبأ الكلاب المفترسة والبق والحشرات التى كانت تربى . والسل الذى ترك لينهش رئات المسجونين باعتراف يوسف ادريس وصبرى ابوالمجد .

اليس هذا ارهابا

ان اخبار اليوم تزعمت حملة لجمع التبرعات لجندى الامن المركزى الذى قتل خلال الاشتباك مع محمد كاظم ، ووصلت التبرعات الى اكثر من ستين الف جنيه ، افلم يأت الاستاذ سعدة نبأ العشرات ، او المئات ، الذين زج بهم فى جحيم السجن

الحربى لانهم دفعوا عشرة قروش أو جنيه مساعدة لعائلات معتقلى الاخوان لأن سياسة الحكومة وقتئذ كانت **«تدمير رجال الاخوان وتعهير نساء الاخوان»** ..

اليس هذا ارهابا ..

الم يحدث فى القاهرة .. وعلى مصريين . ام انه حدث فى بلاد الواق واق وضد اناس آخرين .

أفليس الذين ارتكبوا هذه الموبقات أحق بلقب المجرمين والسفاكين ومصاصى الدماء .. واجدر بمداد قلمه ولا نريد ان نقول اين كان قلمه ، والجرائم على اشدها ..

قال هيكل تعليقا على قتل السادات :

«لا أحد فى الدنيا يقبل الحوار بالرصاص ، ولكن لا ننسى ان الحوار بالرصاص .. كان ردا على عنف زادت حدته واصبح من العسير ان نحدد من الذى بدأ بالعنف ..»

فاذا كان عنف السادات يضعنا فى متاهة بحيث لا نستطيع ان نحدد من الذى بدأ ، فان عنف عبدالناصر واضح كالشمس ، واذا كان عنف السادات يبرر الرصاص .. فان عنف عبدالناصر يبرر القنبلة الذرية !

وقد اطلق الرصاص على كاتب هو الاستاذ مكرم محمد واصيب بجروح . كما نالت الشظايا آخرين . وقامت قيامة الدنيا ، واصدر المصور عددا خاصا عن ذلك كما خصصت الصحف الناصرية والشيوعية الصفحات الطوال لهذه الجريمة النكراء فهل فات الجميع **ان الدولة نفسها قد قتلت قتلا كاتبا لانه ابدى وجهة نظره فى كتاب** ؟ ان اعدام سيد قطب رحمه الله يفوق بمراحل اطلاق الرصاص على مكرم ومع هذا فلم نر استنكارا او إستهجانا ..

ان أول من مارس هذه الجريمة النكراء - قتل الصحفيين المعارضين - هو النظام السورى الذى انتزعت احدى عصاباته رئيس تحرير مجلة المباحث الاستاذ سليم اللوزى رحمه الله واحرقت يده التى طالما كتب بها الروائع ثم قتلته ! وهناك نظم عربية حاكمة اخرى تقوم بين الفينة والفينة بتصفيات جسدية للكتاب المعارضين ،

وتصفق لهم صحافة القاهرة !! أو على الاقل تسكت على جرائمهم ، فى حين ان هذا هو الارهاب حقا .

لقد ادعى كثيرون من الذين يريدون ان ينقذوا عبدالناصر من جرائمه ان عوامل اخرى هى السبب فى ظهور الارهاب «الاسلامى» غير الارهاب الناصرى - والحقيقة ان هناك اسبابا اخرى سنعرض لها ، ولكن يظل السبب الاعظم هو الارهاب الناصرى - فضلا عن ان هذه الاسباب الاخرى مرتبطة كذلك بالسياسة الناصرية ، ومن هذه الاسباب الاخرى - على سبيل المثال - والتى تمت بصلة الى التقليد الناصرى :

ثانيا - تعنت سلطات الامن ومواصلة التعذيب :

جرت سياسة سلطات الامن متأثرة بما كانت تقوم به طوال الحقبة الناصرية بحملات اعتقال جماعية عند وقوع أى حادثة وقد اوضحنا ان ما قامت به بعض الجماعات الاسلامية انما حدث كرد فعل للارهاب الناصرى ، وانه ارهاب مضاد ، ولكن سلطات الامن لا تفهم هذا ، بل تفهم عكسه . فما تفعله سلطات الامن هو فى حقيقته تفريخ للارهاب . وقد قلنا ان اعتقال شكرى مصطفى فى الستينات هو الذى جعله ارهابيا فى السبعينات وان اعتقال كاظم فى السبعينات هو الذى جعله ارهابيا فى الثمانينات ، وهم الآن يوجدون اجيالا جديدة للارهاب .. ولعلهم يشفقون ان ينتهى الارهاب . وتنتهى سلطاتهم ومسئولياتهم ودعواهم عن حفظ الامن والنظام !!!

ان الحوادث الفردية تحدث فى كل المجتمعات ، سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية وقد اغتيل رئيس الولايات المتحدة «كيندى» وهوجم ريجان فى محاولة لاغتياله واغتيل السياسى السكندنافى البارز بالم وتعرضت مسز تاتشر لمحاولة اغتيال فجرت جناحها فى الفندق ولو كانت فيه لقتلت وقتل «الدو مورو» رئيس وزراء ايطاليا وبعض القضاة بتدبير «الالوية الحمراء» ولم تعتبر حكومات هذه البلاد ذلك تحديا لسلطاتها او اخلالا بأمنها - او ترى فيها مؤامرة على الحكم وانقلابا .. ولم تعتقل العشرات فضلا عن المئات .. فضلا عن الآلاف . وهذا الهوس الذى يتملك وزارة الداخلية والتقليد الوبيل الذى ورثته عن العهد الناصرى يجب ان ينتهى .

وفى الوقت نفسه فان صفحة التعذيب لم تنته وكل يوم تمتلأ صفحات صحف

المعارضة بأنباء تعذيب ، تحطيم اضلاع ، اطفاء سجاير فى الجسم ، ضرب ، اهانة ، اصابات تصل الى الموت ، فهل يظن المسئولون ان هذه الاساليب ستخيف الشعب أو «ترهب» اصحابها ، إنها لم تستطع ذلك فى جحيم الارهاب الناصرى ، فأنا لها ان تستطيعه الآن ؟ ...

ان وزارة الداخلية تلقى بالزيت على النار وتدعى انها تطفىء الحريق وهى تريده اشتعالا .

وقد اشار الى السياسة المبنية على الشك وسوء النية التى تنتهجها وزارة الداخلية تجاه الجماعات الاسلامية الكاتب الاسلامى الاستاذ فهمى هويدى فى جريدة الاهرام (١٩٨٧/١٢/٢٥) ص٧ فى مقالة له بعنوان «وزارة الداخلية والناس» جاء فيه تحت عنوان فرعى له دلالته «دعوة الى التطرف» :

«ثمة شق آخر فى المناقشة .. يتعلق ببعض ممارسات اجهزة الامن تجاه الشباب المسلم الذى يريد ان يدعو الى الله ، ويخدم دينه وأهله المحيطين به ، دون ان ينخرط فى تنظيم سرى أو جماعة متطرفة ، ودون ان يتصادم مع السلطة .

وكنت قد اشرت فى مقال سابق حول انشطة بعض التجمعات الاسلامية فى صعيد مصر الى ان الذين يبادرون الى ملاحقة بعض المنكرات ، لا يغيرون شيئا من تلك المنكرات ، وانما هم فقط «يشاغبون» عليها مثيرين ضجيجا اعلاميا يضر ولا يفيد . ودعوت الشباب المسلم الى ان ينشغلوا بالتربية وبالبحث العلمى ، وان «يتطرفوا» ان شاءوا - فى خدمة الناس والنهوض بالمجتمعات المحيطة بهم .

منذ ذلك الحين ، وطوال الاسابيع الثلاثة الماضية ، والبريد يحمل الى خطابات تقول ما خلاصته : نحن نسعى الى ما تدعو اليه . ونحاول جاهدين ان نفيد ونصلح ، ولكن اجهزة الامن تلاحقنا وتتهمنا .

تحت يدى رسائل عديدة من هذا القبيل . اكتفى بنشر رسالة واحدة بعث بها الى طالب جامعى فى السنة الرابعة بكلية آداب بنها ، اسمه محمد السيد عبدالخالق .

يقول صاحبنا ما نصه : يبدو ان الدولة لا تشجع التدين عموما ، ولهذا فانها تغلق الابواب امام الشباب المتدين اذا ما اراد ان ينتهج سبيل الدعوة بالحكمة والموعظة

الحسنة . وهى بذلك تشجع على التطرف والتشدد فى امور الدين ، وهناك ثلاثة نماذج تؤيد صحة ما ادعيه :

● النموذج الاول : التقى بعض الشباب المتحمس لفعل الخير ومساعدة الفقراء والمحتاجين ، واجتمعوا بعد صلاة المغرب فى احد مساجد البلد ، واتفقوا على انشاء صندوق اسموه «بيت مال المسلمين» لجمع الصدقات والزكوات من القادرين ، وتوزيعها على الفقراء بعد اجراء بحوث اجتماعية لمعرفة المستحقين للصدقة ، وانتخب المصلون لجنة يرأسها شيخ من اهل القرية موثوق به ومعه ثلاثة من الشباب المتدين ذوى النشاط الاجتماعى . واخذ نشاط اللجنة يتسع ، حتى عم الخير كثيرا من بيوت الفقراء واليتامى والعجزة ، واخذت التبرعات النقدية والعينية من ملابس واحذية واغطية تتدفق على اللجنة التى استطاعت ان تغطى كل فقراء البلد ، واتجهت لتعطى فقراء القرى المجاورة .. لكن ما ان علم القائمون على جهاز الامن فى الدولة بذلك ، حتى استدعوا اعضاء اللجنة القائمة بذلك العمل . وخيروهم بين انهاء المشروع او اسناده الى لجنة من الحزب الوطنى . رفض الاخوة ذلك ولجأوا الى حل وسط ، هو انتخاب لجنة اخرى بديلة ، استبعدوا منها الشباب المتدين ، ارضاء لجهاز الامن ، واستقر الرأى على ان تتعامل اللجنة مع بنك ناصر الاجتماعى فى جمع الزكاة ، وتوزيعها على الفقراء .. ولكن حماس الناس ما لبث ان فتر بعد التغيير الذى تم ، وبدأ البعض يخرجون زكاتهم بانفسهم لضعف ثقتهم فى اللجنة الجديدة ، وحرمت القرية من ذلك المشروع الخيرى .

● النموذج الثانى : احد الشباب المتدينين قرر ان يعلم بعض الصبيان بين العاشرة والثانية عشرة كيفية تلاوة القرآن الكريم حسبة لله سبحانه وتعالى . فوجه الدعوة الى من يعرف ، وعقد لهؤلاء الصبية جلسة اسبوعية للتلاوة فى المسجد . فى العلن وعلى رؤوس الاشهاد . ولما اكتشف امره استدعاه مسئول الامن وطلب منه ان يكف عن هذا العمل . فرفض الشاب وقال انه عمل مشروع وليس فيه ما يعكر الامن فى شىء .. فما كان منه إلا ان استدعى اباه ، وهدده باحتجاز ابنه واعتقاله ، اذا لم يوقف نشاطه ، لكن الابن ركب «رأسه» ولم يستجب لدعوة ابيه فبعث مسئول الامن باثنين من المخبرين الى أهالى الصبية ونقلا اليهم تهديدا بانه اذا لم يتوقف «الأولاد» عن اخذ دروس التلاوة فى المسجد فسيتعرضون بدورهم للاعتقال .

وفى النهاية سارع الاهالى الى منع ابنائهم من الذهاب الى المسجد سواء للصلاة او لتلاوة القرآن ، زيادة فى الاحتياط وابتعادا عن الشبهات !

● النموذج الثالث : فى قرية مجاورة استشعر بعض الشبان انهم/بحاجة لأن يتعلموا شيئاً من امور دينهم فاتفقوا على عقد ندوة اسبوعية بمسجد القرية يحضرها احد شيوخ المنطقة ، ولكن بفضل سعى القائمين على جهاز الأمن ، منعت هذه الندوة العلنية واصبحت البلد خلوا من دروس العلم . فاتفق هؤلاء الشباب على ان يجلسوا مرتين اسبوعيا فيما بين المغرب والعشاء فى احد المساجد الاهلية للقراءة فى/احد كتب الفقه الميسرة . وكان كتاب «فقه السنة» للشيخ سيد سابق . واستمر الحال على ذلك لمدة اسبوعين ، ما لبث جهاز الامن ان تدخل بعدهما ، ولم يهدأ لرجاله بال حتى منعت الدروس تماما !

انها ازمة ثقة :

مثل هذه الوقائع التى وردت فى العديد من الرسائل التى تلقيتها خلال الاسابيع الثلاثة الماضيةتثير امورا ثلاثة جديرة بالبحث والمناقشة .

● الامر الأول يتعلق بأزمة الثقة القائمة بين اجهزة الأمن وبين المتدينين عامة . فالشك متبادل ومستمر والاتهام بات قاعدة وليس استثناء ، ونحن نستطيع ان نلتمس اعذارا للمسئولين عن اجهزة الامن فيما يساورهم من شكوك ، لانهم اذا كانوا مكلفين بالتصدى للتطرف والارهاب ، فان الشباب الذى يتورط فى مثل تلك الانشطة انما يخرج اصلا من قاعدة المتدينين ، وهو ما قد يدفع البعض الى التحوط وملاحقة اولئك المتدينين ، خصوصا اذا كانوا من الشبان ، متصورا انه بذلك يستأصل التطرف او الارهاب فى محاضنه ومن جذوره .

اى ان رجل الامن يصبح فى موقف حرج يتحمل بمقتضاه خطأ المعالجة السياسية حيث مصادرة النشاط السياسى عامة بحق الاسلاميين جميعا : المعتدلون منهم قبل المتطرفين وبالتالى فإن فرصة ترشيد العمل الاسلامى وتحقيق الفرز بين فصائله تظل غائبة على الدوام ، مما يحير رجل الامن ، ويضطره الى توسيع دائرة الشكوك حتى يتولى من جانبه عملية الفرز .

غير ان هذه لعبة خطيرة ، ومنزلق يوسع من نطاق التطرف ولا يقلصه ، الخطورة تكمن فى ان ذلك المنطق يفتح الباب لانتهاك القانون وتجاوز ضوابطه ، من حيث ان القانون يحاسب على الافعال وليس على الشكوك والاحتمالات .

اما كون هذا المسلك يوسع من نطاق التطرف ولا يقلصه ، فاحسب انى لست فى حاجة الى تدليل واثبات ، فهؤلاء الذين تلاحق انشطتهم العادية والمعلنة يدفعون الى دائرة العمل السرى ، والابرياء الذين يحتجزون لبعض الوقت بدعوى «التمشيط» حتى يتم الفرز ، ترشحهم اجهزة الامن ليكونوا بين صفوف المتطرفين .

● الامر الثانى الذى تثيره الوقائع التى ذكرتها هو الاثر السلبى الذى احدثه الاعلام الأمنى ، وشوه كل جهد ينتسب الى الاسلام . بما فى ذلك تحفيظ القرآن الكريم . ذلك ان حملة الاتهام والتشكيك التى ما انفكت تلاحق الاسلاميين القت بالشبهات على الجميع ، حتى شاع ظن ظالم يحسب ان كل تجمع اسلامى هو بؤرة للتطرف والارهاب .

● الامر الثالث ينصب على تلك النقطة الاخيرة التى اثرتها ، ويتمثل فى الحيرة الشديدة التى يعيشها الشباب المسلم الذى يبحث عن طريق مشروع وآمن ليخدم دينه وأهله ووطنه ، وتشعره بعض الممارسات الامنية بأن الطريق مسدود . وان عليه ان يلزم بيته وان يبتعد عن اقرانه . والا تعرض لما يكره ولا يتمناه .

ان مشكلة العمل الاسلامى الآن ليست فى المتطرفين وحدهم ، ولكن المعتدلين ايضا يواجهون محنة شديدة .!» انتهى

وعدَّد - بصورة محددة وواقعية الدكتور حملى مراد وسائل الاستفزاز التى تقوم بها السلطات تجاه الجماعات الاسلامية فى اسيوط فى مقالة له بعنوان «**لماذا هذا الاستفزاز للجماعات الاسلامية**» فى مجلة الشعب (٨٧/١/١٢) ص ٥ . ولعله هنا يعيد ماسبق ان وجهه للسادات قبل مصرعه من طلب الاقلاع عن استفزاز المشاعر بتكريره «لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين» .

وجاء فى المقال المشار اليه انفا والذى كتب بعد نقاش اجراه الدكتور حلمى مراد مع بعض ممثلى الجماعات الاسلامية فى اسيوط ان من اساليب الاستفزاز الحكومية :

١ - انتشار حملات التفتيش الليلى التى شملت الجماعة الاسلامية فى جميع المحافظات إلا ان اسيوط كان لها - حسب تعبيرهم - القسط الأوفى .. ولما سألنا عن السبب قالوا ان وزير الداخلية كان محافظا لأسيوط وهو يحمل بغضا شديدا للجماعة الاسلامية لما كانت توجهه من نقد لسياسته ، كما انه لا يرتاح لاستفادة الجماعة الاسلامية فى اسيوط من اتحاد طلاب الجامعة فى جميع القضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية والعلمية ، ولربطه الذهنى بين احداث اسيوط سنة ١٩٨١ وبين الجماعة الاسلامية فى الوقت الحاضر .

٢ - إلقاء القبض على طالبين بجامعة اسيوط (حجاج مبارك حسن وعبدالقوى صديق بكر) لتوزيعهما كتابين بالرغم من طبعهما بمطبعة الجامعة بموافقة مجلس الاتحاد وقيدت لهما قضيتان برقم ٢٥١ لسنة ١٩٨٥ أمن دولة عليا .

٣ - منع كل من الشيخ عمر عبدالرحمن والشيخ احمد المحلاوى من إلقاء المحاضرة التى دعى كل منهما لالقائها .

٤ - اعتراض وزير الداخلية على إقامة معسكر الجوالة السنوى وعقد اجتماع لرؤساء اتحادات طلاب الجمهورية لمناقشة اللائحة رغم موافقة مجلس الاتحاد ، واستجابة رئيس جامعة أسيوط لهذا الاعتراض .

٥ - اطلاق احد المخبرين السريين الرصاص على رأس المرحوم شعبان راشد الطالب بكلية التجارة فقتله ونقل بأمر رئيس الجمهورية فى طائرة خاصة الى مستشفى المعادى العسكرى حيث فاضت روحه .

٦ - قيام الامن بطلب فصل خمسين عضوا من المدينة الجامعية رغم استيفائهم لشروط الدخول .

٧ - منع الحرس الجامعى دخول الطالبات المنقبات وتفاقم الامور يوم ١٩٨٦/١٠/٤ لمحاولة اعتداء ضابط على إحداهن .. وحوصرت الجامعة وقبض على ٩٨ طالبا ثم افرج عنهم بعد شهرين .

٨ – ادخال قوات الشرطة والامن المركزى بالملابس المدنية الى المساجد لمنع المنتمين الى الجماعة الاسلامية من الحديث الى المصلين ، وافتعال المشاجرات ،

وهو ما أدى الى حدوث معركة عقب صلاة الجمعة بمسجد الجمعية الشرعية بأسيوط وأطلقت القنابل المسيلة للدموع والرصاص من جانب الشرطة مما اسفر عن مقتل سيد تقى الدين الطالب بكلية الزراعة ، واحداث تلفيات بالمسجد .

ولما واجهنا المتحدثين بما سمعناه من منعهم الامام المعين من وزارة الاوقاف للمسجد من أداء واجبه ، عرضوا علينا صورة تحقيقات النيابة الثابت بها شهادة الشيخ محمد ابو العلا رفاعى الذى نفى ذلك وذكر ان الشرطة هى التى اطلقت الرصاص .. كما كشفوا لنا ما جاء بهذه التحقيقات من أن احد الذين اتهمتهم الشرطة باحراز اسلحة اثناء الصدام واسمه محمود رشوان ثبت بشهادة اثنين من وكلاء النيابة انه صلى بهم الجمعة يوم الحادث فى مسجد الحكمة بابنوب التى تبعد عن اسيوط بنحو عشرين كيلومترا وهو ما ينتهون منه الى محاولة تلفيق الاتهامات لهم .

٩ ـ محاصرة المساجد التى يترددون عليها لعقد الندوات أو أداء صلاة الجمعة ومحاولة اقتحامها او الاعتداء على المصلين عند خروجهم منها ، وكان آخر هذه الوقائع ما حدث يوم الجمعة ١٩٧٦/١٢/٢٦ عند مسجد الرحمة بأسيوط حيث حوصر المسجد من الخارج وبعد الصلاة حدث اطلاق للقنابل المسيلة للدموع صوب المسجد وأصيب سبعة اشخاص احدهم اصابته خطيرة وقبض على اكثر من مائة وعشرين شخصا .

هذا بالطبع بالاضافة الى ممارسات التعذيب الكريهة التى لا تعد استفزازا للجماعات الاسلامية وحدها .. ولكن لكل المواطنين .

وختم الدكتور حلمى مراد مقاله بتساؤل «المصلحة من استمرار هذه الصورة الاستفزازية البشعة» جاء فيه :

هذه الصورة الاستفزازية البشعة لما هو حادث فى اسيوط تحتاج الى وقفة لصالح الامن العام والاستقرار فى هذا البلد ، إذ لا مصلحة لأحد فى إثارة هذه الجماعة الاسلامية خاصة وهى تعلن استنكارها للعنف ، وعدم ارتباطها بالماضى ، واستعدادها للحوار والنقاش ، وعدم وجود أى سوء تفاهم بين المسلمين والاقباط فى أسيوط .. إذ ان لعنف لا يولد إلا عنفا .

ونحن فيما نكتب لا ندافع عن الجماعة الاسلامية فى أسيوط من قبيل المجاملة أو التعاطف معها ، ولكن من منطلق أمرين حيويين :

الأمر الأول ان أى تجاوز فى استعمال السلطة او تنفيذ القانون بما يهدر حرية المواطن وأمنه وكرامته يعتبر تهديدا لحريات كافة المواطنين وامنهم وكرامتهم .. وان ما يحدث لفئة معينة اليوم ، يمكن ان يحدث لفئة اخرى غدا إذا تغافلنا عن المطالبة بوضع الأمور فى نصابها .

الأمر الثانى - ان سياسة الاستفزاز المستمر ، والبطش المتواصل من شأنها ان تدفع المعتدى عليه الى التهور والاندفاع ، فندخل فى دوامات العنف والدم والانتقام وليس من مصلحة البلاد في هذا المنعطف الخطير ان نثير الفتنة وعلينا معالجة الامور بالحكمة والروية.. والله هو الهادى الى سواء السبيل» انتهى مقال الدكتور حلمى مراد.

نقول .. اننا نخشى ان هذا المسلك المتعنت المستفز تجاه كل الاسلاميين - كما يقولون لم يعد مقصورا على وزارة الداخلية . ولكنه اصبح السياسة المقررة للدولة ، ولعل من أدلة ذلك عرض قضية حرق نوادى الفيديو على محكمة «امن دولة» مشكلة من عسكريين لمحاكمة من قيل انهم قاموا بذلك فهل تريد الحكومة ان تسلك مسلك «القبضة الحديدية» التى تسلكها اسرائيل مع العرب ! ولماذا تخص الاسلاميين بالقضاء العسكرى بينما تحاكم متمردين من الامن المركزى أمام القضاء العادى ؟ افلا ترى الحكومة انها بدعوى مقاومة الارهاب ، تقوم هى نفسها بأسوأ صور الارهاب .

ثالثا : تجاهل ايمان الشعب وعقيدته

هناك حقيقة لا يختلف عليها اثنان تلك هى ان الشعب المصرى شعب مؤمن ، كان مؤمنا من أيام قدماء المصريين ، وظل مؤمنا حتى الآن ، وايمان الشعب الآن هو بالاسلام الذى هو دين الغالبية الساحقة من الشعب والذى اعتبره الدستور الدين الرسمى للبلاد ، ففى كل العالم ، وحتى عند وجود اقلية كبيرة وليست اقلية ضئيلة ، فان قرار الاغلبية هو الذى يسرى ، وليس فى هذا ايضا خلاف ، فهو من الاصول الديمقراطية ومن الاصول العملية ، وبدونه لا يمكن اتخاذ قرار ، كما لا يعقل ان تظلم الاغلبية لوجود اقلية . وعلى كل حال فهذه النقطة سنعالجها فى فصل مستقل . وليس لها دخل فيما نحن بصدده لأن الاقباط يسلمون بها ايضا لانها كما قلت من

الوقائع والاصول التى لا خلاف عليها . وتحت تأثيرها اجرت الدولة تعديلها فى الدستور بحيث تصبح مبادىء الشريعة الاسلامية هى «المصدر الرئيسى للتشريع» .

وقد لمست الاحزاب المصرية هذه الحقيقة فتضمنت دساتيرها جميعا نصوصا تتبنى «تطبيق الشريعة» حتى المجموعة اليسارية والناصرية الخ .. فانها - سواء آمنت أو لم تؤمن - لم تر من الحكمة الخروج على الاجماع وتحدى مشاعر الشعب ، فوضعت نصوصا تؤيد ذلك . ولمست الحكومة بالطبع فى الانتخابات الاخيرة مدى ايمان الشعب بالاسلام وتأييده للذين يدعون اليه ويطالبون بتطبيق شريعته .

ولكن الحكومة لم تظهر اقل بادرة حقيقية لاحترام هذه النصوص فى مبادىء الاحزاب أو فى صلب الدستور ، او تتجاوب مع الارادة الشعبية الكاسحة ، وقد كانت فى سنوات مضت اكثر تجاوبا . لكنها الآن تتجاهل الموضوع . فرئيس الوزارة لا يشير اليها ورئيس الجمهورية لا يذكرها ابدا ..

وبقدر ما اثار هذا التجاهل غيظ مجموعات عديدة من الشعب بقدر ما سمح بان تأخذ القضية ابعادا بعيدة عن الحقيقة او ان يأول هذا الموقف تأويلات معينة، وكان للحكومة غنى عن هذا كله لو وقفت موقفا شجاعا ، فتدرس القضية باخلاص ، وتناقشها ، وتعقد المؤتمرات وتضع خطة أمام الشعب لتطبيقها وستجد ان فى الشريعة ما يحل الكثير من المشاكل . وما يقربها الى الناس اما الدعاوى العديدة التى تحيط بالقضية فسيمكنها ان تفندها ، حتى ولو تطلب هذا منها جهدا طويلا وعملا متصلا .

واعتقد ان هذا التزام رئيسى على الحكومة يكون عليها ان تنهض به ، حتى وان لم تؤمن به قلبيا . لأنه نص الدستور من ناحية وارادة الشعب من ناحية اخرى . فسواء آمنت او لم تؤمن ، فان الامانة والالتزام يوجبان عليها العمل أو الاستقالة اذا ظنت ان هذا المطلب غير عملى أو غير سليم . اما المحاورة ، والمداورة ، والتصامم والتجاهل فانه لا يزيد الموضوع إلا تفاقما .

ونحن أول من يقول ان سوء الفهم من مختلف المعسكرات لهذه القضية قد يربو على حسن الفهم لها . وهذا يجب ان يستحث الحكومة على المعالجة الصادقة وستجد من الامناء وواسعى الافق والذين يقدرون روح الاسلام انصارا لها . اما القلة التى تؤثر الانغلاق او التطرف او التقوقع فسينكشف موقفها وستخسر قضيتها .

وهذه المعالجة الصادقة شيىء آخر تماما عن المحاولات التى قامت بها وزارة الداخلية ، وجمعت لها عددا محدودا ومعينا من شيوخ الازهر للحوار مع الجماعات الاسلامية والتى لم تسفر عن أى شيىء مفيد ، وقد تكون الصورة الأمثل تنظيم «مجموعة عمل» من عشرين او ثلاثين شخصا تضم شيوخا وكتابا ، ومفكرين من الذين عنوا بالموضوع لدراستها وللاستئناس بآراء المعنيين ثم تضع وثيقة يمكن ان تكون موضوعا للمناقشة على المستويات الجماهيرية وبهذا تثبت الحكومة جديتها .

أما الخوف من الدوائر الخارجية والاوروبية أو الحساسية إزاء الاقليات ، فهذا أمر يجب ألا يكون له وجود . فاذا كانت دولة ما تخجل او تساوم على دينها وعقيدتها وضميرها .. فعليها العفاء !

رابعا : «مراهقية» بعض الجماعات الاسلامية :

ان الاشارة السابقة تصلنا بسبب آخر من اسباب الارهاب ، هو ان بعض الجماعات الاسلامية غلبت عليها خيالات المراهقة وتحكم فيها ضيق الأفق ، بحيث عالجت بعض القضايا من زاوية مفردة دون نظر الى انعكاسات ذلك وعواقبه أو ارتباطات الأمر باعتبارات كثيرة .

ويغلب ان تتصل هذه القضايا بالمجالات التى لم يعالجها الفكر الاسلامى الحديث معالجة حاسمة مثل الفنون والاداب وقضية المرأة ، وقضية العمل والحركة النقابية ، والتصور السليم للاقتصاد الاسلامى . وجاء قصور المعالجة لان بعض هذه المجالات جديدة بالمرة ، فليس هناك نصوص كما ان القياس لا يستقيم لانتفاء المماثلة فى العلة ، ويكون علينا الرجوع الى روح الاسلام ومقاصد الشريعة رأسا دون ان يكون هناك التزام بالأخذ بالمذاهب أو آراء الاسلاف وهو منهج لا يقدم عليه التقليديون ولا يحسنه المجددون(٩) .

---

(٩) قد لا يكون خروجا عن السياق ان نقول اننا بتوفيق الله قد عالجنا العمل والحركة النقابية من منطلق اسلامى فى عدد من الكتب مثل «الاسلام والحركة النقابية» «ازمة النقابية» «تعميق حاسة العمل فى المجتمع الاسلامى» الشورى فى الادارة» «الحركة النقابية من منطلق اسلامى» ، كما ان كتابنا «الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة» يقدم مدخلا جديدا للمعالجة لا يرفضه احد . ونرجو ان يوفقنا الله لمعالجة قضية الفنون والاداب والمرأة من منطلق اسلامى .

وهذه الظاهرة توجد في كل الهيئات التي تقوم على عقائد او نظريات ، توجد في الاديان ، اسلاما ومسيحية او يهودية ، كما توجد في المعسكرات الاشتراكية والماركسية وكتاب لينين عن اليسارية «كمرض طفولي» شاهد على ذلك كما قدم لنا الكاتب الماركسي سيد محمد احمد صورة لمدى ما يذهب اليه التعصب ، وضيق الافق ، وهيمنة القادة ، عندما تحدث عن الخلية التي انتمى اليها وقدمها باعتبارها «صيغة شيوعية» للتكفير والهجرة[1] . فالظاهرة مفهومة عندما تحدث شقة واسعة بين ما تدعو اليه هذه الجماعات وما تطبقه الدولة بالفعل .

وقد حدث في هذه البلاد في الاربعينات ان نظمت جماعة مصر الفتاة الناشئة حملة لتحطيم البارات ومحال الفساد وهي المحاولة التي قامت بها اليوم بعض الجماعات الاسلامية في المنيا ، عندما هاجمت عربة لوري تحمل زجاجات البيرة (لمناسبة الاحتفال برأس السنة الهجرية ـ فتأمل !!) ومصادرة اشرطة فيديو خليعة وادوات موسيقية وفض زفاف لوجود راقصات .

ويوضح المنشور الذي كتبته الجماعة الاسلامية في المنيا مدى ثقة الجماعة في سلامة اتجاهها ، وخطأ وانحراف اتجاه الحكومة . ويمكن بالحوار اقناع اعضاء الجماعة بان اجتهادهم لا يمكن ان يكون بهذه البساطة ، وان للقضية ابعادا عديدة بعضها حول «الامر بالمعروف والنهي عن المنكر» وبعضها عن التعقيد الاجتماعي بحيث ان اسلوبا معينا في مقاومة ضرر قد يجلب ضررا أشد .. ومثل هذا الحوار يكلل بالنجاح اذا اقلعت الشرطة عن استفزازتها .

وقد صورت سلطات الأمن ومجلة الاهالي وبعض وكالات الانباء الاجنبية هذه الاحداث كما لو كانت ثورة على العهد ودولة داخل دولة .. وتحدثت بافاضة عن «امراء الصعيد» وصدور ذلك من سلطات الامن ومجلة الاهالي ووكالة انباء مشبوهة لا يخلو من دلالة وقد تقصت مجلة روز اليوسف- التي لايمكن ان تتهم بالتحيز للجماعات الاسلامية- الحقيقة، ونشرتها في العدد الصادر في ٢١ سبتمبر ١٩٨٧

---

(١) العدد الصادر في ٩ سبتمبر سنة ٨٧ من الأهالي ص١٢ .

لصحة الأولى تحت عنوان «ماذا يجرى فى المنيا . حقيقة الصدامات التى روجت لها وكالة انباء» وجاء فيها :

ذهب مراسل ومراسلة لوكالة رويتر إلى المنيا يرافقهما مصرى اسمه علاء الدين وهناك التقوا بشخص اسمه على عبدالرحمن لمناقشته فى بعض امور ما يسمى بالجماعة الاسلامية .

قال لهم انه وغيره رعايا مسلمون فى دولة اسلامية !

ولكن تم تحريف الترجمة الى ان الجماعة تريد اقامة دولة اسلامية فى المنيا لعجز الدولة عن تطبيق الشريعة الاسلامية !

وصاحب ذلك بعض الاخبار والتقارير الصحفية التى تتحدث عن (اعلان جمهورية اسلامية فى المنيا) وعن قيام حرب أهلية بين الميليشيات التابعة لها وبين القوات المسلحة ! .. وعن جماعات «القصاص» التى تتنازع السلطة مع مديرية الأمن .

ولكن حينما ذهبت روز اليوسف الى المنيا اكتشفت عدم صحة كل ما روجت له وكالة رويتر وبعض التقارير الصحفية ..

فالمدينة هادئة .. والحياة تسير فيها بشكل طبيعى حتى ان امانة الشباب للحزب الوطنى قد اقامت مؤتمرا شبابيا شارك فيه ١٥٠٠ شاب ولم يحدث أى شىء يعكر صفو هذا المؤتمر . وقال لنا الدكتور محمود الشريف الامين العام للشباب بالحزب الوطنى :

لقد قضيت يوما كاملا فى المنيا بين لقاءات وزيارات وكان معنا المحافظ يمشى فى المدينة بلا حراسة .. وكنا فى قاعة بها ١٥٠٠ شاب ، ولم تكن هناك حراسة امنية مكثفة وهذا دليل على استقرار الأوضاع الامنية .

واكتشفت روز اليوسف ان الشائعات التى راجت حول المنيا وما يحدث فيها استند الى عدد من الوقائع الصغيرة والصحيحة .. ولكن تم تفخيم هذه الوقائع ليتم نسج الشائعات الكبيرة من خيوطها .

ومن هذه الوقائع :

● واقعة الصدام بين الشرطة والجماعات الاسلامية وهى واقعة لم تستمر سوى نصف ساعة في ٢٨ اغسطس الماضى عقب صلاة الجمعة .. وتم تفريق المتظاهرين فيها حول المسجد ، وهم الذين كانوا يحتجون على المحاصرة الامنية لنشاطاتهم .. وانتهى الامر . ولكن تم تفخيم القصة .. فقيل ان حالة الطوارىء قد اعلنت في المنيا بين قوات الامن وان المحافظ طلب المعاونة من القوات المسلحة لحفظ الامن بالمدينة .

● واقعة دعوة احد تجار الفاكهة لعدد من الشخصيات العامة لفرح احد ابنائه .. أمام سرادق العرس تظاهر بعض الملتحين احتجاجا على وجود راقصات .. وبدون آية مصادمات انتهى الامر .

لكن تم تفخيم الواقعة لتصبح صداما بين الجماعات الاسلامية وبين قوات الأمن ، استخدمت فيه كافة الطلقات النارية والقنابل المسيلة للدموع .

● حادث سرقة عادى لمحل فيديو .. تم خلاله الاستيلاء على عشرة أشرطة .. وقامت قوات الأمن فى أقل من ربع ساعة بالقبض على اثنين من الجناة وضبط اربعة آخرين فيما بعد ، وتم تحويل المتهمين للنيابة العامة بتهمة السرقة ..

● حادث تدمير سيارة تحمل كميات من البيرة .. لم يستغرق سوى ساعة وقامت قوات الأمن بالقاء القبض على ستة اشخاص .. تحولوا فى الروايات الصحفية الى مائة شخص ..

● حادث السطو على مخزن للآلات الموسيقية .. الحادث تم ليلا بواسطة لصوص عاديين .. ولكن الحادث تحول الى مظاهرة كبرى شارك فيها خمسون عضوا بالجماعات الاسلامية الذين ظلوا يهتفون (هذا فجور) .. ثم خطفوا صاحب المحل الذى يقطن فوقه !، انتهى

اذا أريد القضاء على الارهاب :

اذا اريد القضاء على الارهاب فلا بد من القضاء على اسبابه وموجباته ، وقد اوضحناها آنفا . اما ما يذكره بعض الكتاب من اسباب مثل الفراغ والازمة الاقتصادية

(بما فيها ازمة الاسكان الخانقة والحساسة ، لانها تعطل الزواج الذى يؤدى الى تهدئة المشاعر المشبوبة والى الارتباط بمسئوليات الاسرة) فانها وان كانت وجيهة ، إلا انها عوامل مساعدة وليست عوامل اصلية لان هذه العوامل يمكن ان تؤدى باصحابها الى غير المسلك الذى سلكوه على وجه التعيين ، وتظل الاسباب التى اشرنا اليها هى الاسباب الجوهرية والمباشرة .

فاذا اريد القضاء على الارهاب فيجب :

أولا - تصفية قضية التعذيب بمحاكمة كل الذين اشتركوا فيه ، ولعل كل وزراء الداخلية من ايام عبدالناصر وحتى الآن ، قد اشتركوا بدرجات متفاوتة فيه ، فضلا عن الضباط والجنود ولا يجوز قبول الدفع بالتقادم أو طاعة الأوامر الخ ... ويجب ان تكون محاكمة زجرية وصارمة ، حتى وان لم تصل الى ما ارتأيناه فى الفصل الخاص بالارهاب .

واى محاولة للتملص من ذلك غير مجدية ، لأن الجماعات الاسلامية تؤمن بنصوص صريحة وواضحة من القرآن والسنة توجب هذا الجزاء ، فاذا لم تقم به الدولة فعليهم ان يقوموا به ، ولن تستطيع القوة ان تثنيهم ، على العكس انها ستوجد اجيالا جديدة من «الارهابيين» كما يروق للسلطات ان تطلق عليهم ، لان الأمر أمر إيمان ، وفى الصراع ما بين الايمان والسلطة ، ينتصر الايمان حتى وان طال المدى ، ونهايات فاروق وعبدالناصر والسادات شاهدة على ذلك ، واذا كان الاخوان المسلمون لم يحاولوا ان يثأروا لأنفسهم ، وتركوا الامر لله تعالى يقتص لهم على ما سنذكر فيما سيلى ، فان هذا ليس موقف الجماعات الاسلامية الناشئة الممتلئة حماسا والتى ترى ان مسلك الاخوان قد يغرى الطغاة بمزيد من الطغيان والمفسدين بمزيد من الفساد ولعلها بهذا المنطق ان تسحب البساط من تحت اقدام الاخوان .

ونحن نعترف بأن محاكمة التعذيب وادانة المسئولين هى عملية صعبة لانها - كما ذكرنا - تضم كل الذين تولوا وزارة الداخلية من ايام عبدالناصر حتى الفترة المعاصرة ، ولانه لا يكاد يكون هناك ضابط من ضباط السجون او أمن الدولة أو غيرها لم يلوث يده بها ، ولكن هذا هو ما يمليه الحق ، ويفترض ان يتبع كائنا ما كانت الصعوبات ، وماسيحدث هو ان الشعب بأسره سيساند مثل هذا الاجراء بقوة وسيرى

فيه علامة جدية ، حتى وان ضايق ذلك الكوادر البوليسية ، فان ضيقها لن يصل الى طائل ما دام الشعب مع الحكومة ..

ثانيا : اباحة الحريات والغاء قوانين الطوارىء والسلطات التى تعطى للداخلية ويساء استخدامها ، بما يؤدى الى اضرام جذوة العداوة والبغضاء والتوتر ومن ثم الارهاب .

ثالثا : التجاوب مع الشعب فى إرادته تطبيق الشريعة باتباع الخطوات التى اقترحناها .

رابعاً : اعادة الحق المشروع لهيئة الاخوان المسلمين الذى حُرِمته من سنة ١٩٤٨ حتى الآن . ان كل الاجراءات التى اتخذتها الحكومة من ذلك الوقت ليست فحسب باطلة ، بل هى ايضا ظالمة ، وبالتالى فان الشعب لم يعترف بها بل انها جعلته يزداد تمسكا وتأييدا للاخوان . وكان «جيل الثورة» اكثر تمسكا بدعوتها من جيل الاربعينات قبل ان تحل او يحيق بها الاضطهاد . **والنقطة «الامنية» التى تجعل هذا الطلب عاملا من عوامل القضاء على الارهاب ان الهيئة اثبتت عمق احساسها بالمسئولية ، فقاومت الشطط على اسس منهجية واوضحت موقفها بصريح العبارة «دعاة لا قضاة»** بل انها فى حقها الخاص وصلت الى حد التفريط ـ فيما نرى ـ واثرت ان تحقق «الفضل» الاسلامى ، وليس «العدل» الاسلامى وقد يوضح هذا ما جاء فى كتاب عن الثورة الاسلامية ومدرسة حسن البنا للدكتور يوسف القرضاوى .

«وكان من ثمرات هذه التربية الايمانية ان قدم الاخوان ما قدموا لاوطانهم وفى سبيل دعوتهم دون ان يمنوا على احد بل الله يمن عليهم ان هداهم للايمان ، وان صب عليهم سياط العذاب فى محن متلاحقة فى عهد الملكية ، ثم فى عهد الناصرية (٤٨ ـ ٥٤ ـ ٦٥) فما وهنوا لما اصابهم فى سبيل الله ، وما ضعفوا ، وما استكانوا حتى ان منهم من نهشته الكِلاب ، ومن شوى ظهره بالحديد المحمى ، ومن مزقت بدنه الكرابيج ، ومن قضى فى السجن عشرين عاما كاملة فى عهد الثورة ، ومنهم من قتل جهرة ضربا بالرصاص ، كما فى مذبحة ليمان طرة ، ومنهم من قتل خفية ضربا بالسياط ، وهم عشرات يجب ان يماط عنهم اللثام ويعرفهم التاريخ ومنهم من حكم عليه بالاعدام شنقا بغير حق .

ومع هذا كله وهب الاخوان كل ما اصابهم من أذى ، وما قدموه من تضحيات لله جل وعلا ، فقد باعوا انفسهم واموالهم لله ، واشترى الله منهم ذلك بان لهم الجنة ، وهم لم ولن يستقلوا هذه الصفقة او يتراجعوا عنها ، ولن يفعلوا ان شاء الله ولن يقبلوا عن الجنة بديلا .

لهذا لم يفكر الاخوان فى الانتقام ممن سجنوهم وعذبوهم وصادروا اموالهم وجوعوا اسرهم وقتلوا منهم من قتلوا سرا وعلانية ، ولم يسمع احد انهم اختطفوا واحدا من جلاديهم واطلقوا عليه الرصاص فى عينه اليمنى او اليسرى ، وكان فى امكانهم ان يفعلوا لو ارادوا ، ومنهم المدربون الذين ارعبوا اليهود واقضوا مضاجع الانجليز ، ولكن تربيتهم لم تسمح لهم بهذا اللون من التفكير ، بل تركوا خصومهم لله ، فانتقم منهم واحدا بعد الآخر فى الدنيا قبل الآخرة ، وما عند الله اشد واخزى ، على ان ما يريدونه اكبر واعمق من الانتقام من افراد صغروا او كبروا[1].

فبالله اين تجد الدولة مثل هذه الهيئة ، ومثل هذا التسامى الرائع فوق الحقوق والمشاعر الذاتية ؟ افليس قيامها ، بل ودعمها سيكون نصرا للشرعية وللحق وللحكمة والموعظة الحسنة وسط الأثرة والانانية وضيق الافق والحوار بالرصاص ؟

---

(١) الشيخ يوسف القرضاوى ـ التربية الاسلامية ومدرسة حسن البنا ـ مطبعة الاتحاد العالمى للمنظمات الطلابية، ص٢٨ ـ ٣٠ .

الفصـل الثـانـى والعشـرون

الفتنة الطائفية وغرس الازدواجيه

نالت هذه الدعوى شهرة وذيوعاً ، وغطت فترة ما على كل ماعداها من أنباء وقضايا . وواصلت البقاء بعد ان بلغت ذروتها فى السنة الاخيرة لحكم السادات حتى الآن . وتوضح الكتابات التى نشرت حتى عام ١٩٨٧ المدى البعيد الذى يمكن لسوء الفهم آونه . ولسوء القصد آونه أخرى ان يبلغه فالاستاذ احمد بهاء الدين يقترح ان تصدر الدولة قانونا يعاقب بالسجن كل من يأتى بقول او كتابه أو فعل ما من شأنه التحريض أو الازدراء باى انسان أو جماعة بسبب الدين او اللون أو الجنس ، ويكون رفع الدعوى من حق اى مواطن . وعندما سألت جريدة الاهرام القاهرية لفيفاً من المفكرين والكتاب عن دور المفكر فى معالجة «الفتنة الطائفيه» قال د . لويس عوض «دور المفكرين فى التصدى لمثل هذه الاحداث قد يكون إثارة الوعى ، ولكن المسألة فى حالة الفتنة الطائفية . ليست مسألة وعى هذه القضية فى جوهرها هى قضية نوع من الاجرام السياسى هدفه الاستيلاء على السلطة ، ولأنها كذلك فإن اى بحث عن دور المثقفين فيها يعد اضاعة للوقت ..

معالجة مثل هذا الامر ينتهى آخر الأمر فى يد وزيرين :

الاول هو وزير الداخلية يتعامل معها فى جانبها الأمنى .

الثانى هو وزير التعليم الذى يجب ان يتصدى لها فى مراحل باكرة من تكوين النشأة» .

وبعد هذا الرأى مباشرة يأتى رأى السيده أمينة السعيد «الهروب من المشكلات

لايحلها . الذى يحل أى أزمة هو الصراحة يجب ان نقول بعلو الصوت نعم يا أقباط مصر انتم لاتحصلون على كل حقوقكم .

ولايجب ان تشعر الجماعات الدينية المتطرفة اننا نخاف منهم دولة أو شعباً يجب ان نرفع رأسنا ونقول لهم انتم مرفوضون من مجتمعنا . ومن لايستمع الى النصيحة ويمضى سائراً فى طريقه فليدخل السجن ![1] .

فهذه الردود تظهر لنا كيف ان تصوير «الفتنة الطائفية» المزعومة قد اطار لب بعض الناس ، وجعلهم يتخلون عما يجمل بالمفكر او ينتظر منه - فلا يجدون الا إستعداء السلطات وسن القوانين وفتح ابواب السجون ، فمثل احمد بهاء الدين فى حنكته وتجربته وأنه محسوب على دعوة الحرية - ماكان يجوز ان يدق عليه ان مثل هذا القانون المقترح (وهو للاسف موجود بالفعل) سيكون سلاحاً فى ايدى السلطة تستخدمه ضد معارضتها . وان الامر لن يتعدى قذفاً يعاقب عليه القانون المدنى أو نقداً نظرياً وموضوعياً تجيزه قواعد حرية الفكر ، ويكون الرد عليه بمثله . وكشف رد د . لويس عوض والسيدة امينة السعيد عن خبيئة نفسيهما فبدتا عاريتين من كل فكر موضوعى بحيث لم يجدا الا استعداء الحاكم وفتح السجون ..

وقد عالجنا هذا الموضوع قبل ان يذّر قرنه ، وقبل ان ينطلى على السادات فينخدع به ، أو يتخذه تعله للخداع ، عندما اصدرنا كتابنا «الدعوات الاسلامية المعاصرة مالها وماعليها» واعدنا ايضاح الحقيقة فى رسالة موجزة بعنوان «الحساسية الدينية» اصدرها الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل . وكانت مادتها اصلاً لرسالة موسعة بهذا الاسم نفسه اصدرتها دار الزهراء (سلسلة ورقة ثقافية) ولكن من يسمع .. ومن يقرأ .. فالمسئولون غارقون فى اوهامهم .

والصحافة والاعلام فى ايدى هؤلاء المسئولين الموهومين ، وهى تعبر عن اوهامهم والصحف الاخرى حزبية تعرض وجهات نظر حزبية وهناك بعد من يريد

---

(١) الاهرام العدد الصادر فى ٨٧/٤/٤ ص ١١

بهذه البلاد شراً ، فينفخ فى هذه القضية لتكون فتنه ، أو من يتخذ منها اداة لتمييع التيار الاسلامى و «تحييد» الاتجاه الاسلامى .

الجذر التاريخى للقضية :

القصة ببساطة ان الاسلام دخل هذه البلاد منذ الف واربعمائة عام مع جيش عمرو بن العاص الذى جاء غازياً ودخل فى معارك حربية قبل ان يستقر له الأمر ولكن النقطة الهامة التى قد يغفلها البعض أو يسهو عنها ، ان عمرو بن العاص لم يحارب شعب مصر وقتئذٍ لان مصر كانت فى ايدى محتل اجنبى استعمر البلاد منذ هزيمتها فى معركة اكتيوم (٣٠ ق . م) القاصمة . وعامل الرومان مصر كما يعامل الفاتحون احدى المستعمرات . ولم ينظروا اليها الا باعتبارها «مخزن غلال» روما ، ولم يحاولوا ان يخففوا قبضتهم العسكرية ، او يمنحوا المصريين حق «المواطنة» الرومانية، وكما فعلوا فى بعض الولايات الاوروبية التى فتحوها- بل انهم بدأوا اكبر ارهاب فى تاريخ مصر فقد كانت روما وثنية عندما آمنت مصر بالمسيحية واضطهد الرومان «اقباط» مصر فيمن اضطهدوا من المسيحيين ، ووصل هذا الاضطهاد الى ذروته عندما شن الامبراطور الرومانى «دقلديانوس» اضطهاده الاعظم ومحاولته استئصال الاقباط وهى الفترة التى اطلق عليها . اقباط مصر «عصر الشهداء» واتخذوه تاريخاً . واستمر هذا الاضطهاد حتى عندما أمن الرومان بالمسيحية ، لان المذهب القبطى كان يختلف عن مذهب بيزنطة . وعندما جاء عمرو بن العاص كان الاضطهاد البيزنطى للاقباط على اشده ، وكان البطريرك بنيامن قد نزح الى الصحراء يحتمى بها ، ويدير منها حركة المقاومة ، وكان انتصار عمرو بن العاص على المحتلين تحريراً لمصر منهم وتحقيقاً لآمال اقباط مصر ، الذين رحبوا به ، وهو ايضاً عرف لهم حقهم واعاد البطريرك بنيامين مكرماً الى مركزه . واعترف له بكل حقوق الكنسية ، وشهد يوحنا النقيوسى - احد كبار الاكليروس القبطى تلك الحقبه «احترم عمرو بن العاص املاك الكنيسه ولم يقترف عملاً يعاب عليه فعاش اهل البلاد عهد السلام الدينى واعادة إنشاء الكنيسة الوطنية واديره النطرون ودير أنبا مقار وجاء الرهبان افواجاً يؤكدون اخلاصهم للقائد العربى» .

فنشأة الكنيسة القومية القبطية ، وبناء الاديار إنما تم بفضل الغزو الاسلامى ومايمنحه من حرية دينية كاملة لكل اصحاب الاديان السماوية .

وبعد بضعة اجيال اعتنقت اغلبية الاقباط الاسلام ، وامتزجوا بالقبائل التى هاجرت الى مصر ، وكونوا الشعب المصرى الحالى الذى اشار اليه شوقي :

السنم بنى القوم الذين تجبروا
على الضربات السبع فى الأبد الخالى
رددتم الى فرعون جداً وربما
رجعتم لعم فى القبائل أو خال

وآثرت مجموعة قليلة من الاقباط الاحتفاظ بدينها فعاشوا به . وماتوا عليه فى ظل سماحة وحرية الاسلام .

وكان هؤلاء الاقباط سعداء بهذا الوضع . فهم كاقباط ومصريين – يكنون احتراماً وتقديراً للدين . وبالتالى يكون لديهم الاستعداد لتقدير حكومة تقوم على دين ، خاصة إذا كان هذا الدين يعترف بهم ويوقر السيدة العذراء والسيد المسيح توقيراً شديداً ويحفظ لهم حقوقهم . ويقرر ذلك كمبدأ منصوص عليه فى القرآن . ومذكور فى الاحاديث ومطبق فى سياسات الخلفاء الراشدين المعتمدة ، ولايجوز بالتالى ، لاى حاكم أو «برلمان» المساس به ، ولربما كانوا اسعد لو كان هذا الدين هو المسيحية نفسها ولكنهم لم ينسوا حكم المسيحية البيزنطية وما أوقعته بهم من اضطهاد اشرنا اليه ولعلهم ايضا المو بالمذابح التى حدثت من بضعه قرون بين الكاثوليك والبروتستنت فى اوروبا ولاتزال بقاياها قائمة حتى الأن فى ايرلندا[١] فحكم الاسلام خيراً لهم من حكم المسيحية البيزنطية . وقد رفضها اجدادهم ورحبوا بعمرو فلن يجدوا دينا أخر يحقق حرية الاعتقاد بمثل مايقرره الاسلام أو يوقر السيدة مريم والسيد المسيح بقدر مايوقرها الاسلام .

وهو افضل لهم من الديمقراطية التى يكون الحكم فيها للاغلبية المسلمة والتى يمكن أن تحيف على حقوقهم ، كما انه افضل من الشيوعية التى تحتقر الاديان جميعاً ،

(١) وحتى فى العصر الحديث فان جهود التبشير الأمريكى فى الصعيد استهدفت تحويل الاقباط الى بروتستنت ، وقاومت الكنيسة القبطية هذا ..

ولاتعترف لها بحقوق وجوهر الحكم يغد هو «العدل» بصرف النظر عن الأسماء التى يحملها . فالعدل الاسلامى افضل من الظلم المسيحى ... والعدل المسيحى ايضاً افضل من الظلم الاسلامى . وهو ما انتهى اليه أباء الكنيسة .. والفقهاء المسلمون معاً .. لان حكما الاسلامياً لايحقق العدل لايعد فى جوهرة اسلامياً وانما هو يتخذ من الاسلام مظلة يرتكب تحتها ما قرنه الاسلام بالشرك .. وهو الظلم ..

وكان فى المسيحية عنصر آخر يتفق مع هذه الصيغة ذلك ان المسيحية الحقة انما جاءت لتخليص الروح بالبشارة المفرحة والموعظة الحسنه ، ولايدخل فى اختصاصها أو ولايتها معالجة القضايا الدنيوية التى تشغلها عن مهمتها الاصلية . وهو عنصر وضعه اباء الكنيسة واكدوه مراراً وتكراراً .

هذا هو الدرس الذى وعاه اقباط مصر جيداً وحرصوا عليه واحتفظوا به نصب اعينهم من البطريرك بنيامين ايام عمرو بن العاص حتى الراهب المتجرد متى المسكين ايام السادات .

مستجدات على الساحة :

وظل الاقباط متمسكين بهذا الخط حتى عندما حاف عليهم الولاة الظلمة ، لان ظلمهم لم يكن مقصوراً على الاقباط ، وانما عم الشعب كله .. وظلوا آمنين راضين حتى الاحتلال البريطانى واراد الانجليز ان يحدثوا الفتن والقلاقل فى المجتمع المصرى الواحد وان يطبقوا قاعدتهم المشهورة «فَرِّق تسد» فبثوا فى نفوس بعض ناشئة الاقباط افكاراً تخالف الخط الاصولى للكنيسة المصرية . الذى كان يتفق مع الفكر المسيحى من ناحية ، ويحقق الوجود الكامل للاقباط فى المجتمع المصرى المسلم دون حساسيات . ولم يقم الانجليز بذلك حياً فى الاقباط ، وانصافا لهم ، ولكن رغبة فى تفتيت المجتمع المصرى وايجاد القلاقل وارادوا للاقباط ان يكونوا «مخلب القط» ولم تنجح المحاولة تماماً ، ولكنها فى الوقت نفسه وضعت بذرة خبيثة . وافسدت فريقاً ضئيلاً من ناشئة الاقباط بالتضليل آونة أو التقريب آونة اخرى ولو تركت وشأنها لماتت ولمات معها دعاتها لان الخطوط المقررة لدى الكنيسة القبطية من ناحية والفقه الاسلامى من ناحية اخرى وتراث التعايش الوثيق والمطمئن بين

المسلمين والاقباط على مدى العصور كان يحول دون أن يظهر بين المسلمين من يعلن جهاداً مقدساً يتقرب به الى الله يحرب الاقباط . أو ان يظهر بين الاقباط من يعلن حرباً صليبية على المسلمين يتقرب بها الى الكنيسة لان اقل احتمال لحدوث مثل هذا مرفوض ، وقد ظل مرفوضاً حتى مع ظهور الجماعات الاسلامية المتطرفة ، والرافضة الجديدة لانها كالرافضة القديمة كان يمكن ان تقبل مسلماً ارتكب صغيرة أو كبيرة ، وفى الوقت نفسه تسالم مشركاً وتبلغه تطبيقاً لما جاء فى القرآن «وان احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه» ولم يحدث طوال الحكم الاسلامى ان اعتدت السلطة ، او الجماهير ، على أملاك الاقباط أو حرياتهم أو حدثت مذابح كالتى حدثت مابين المارونيين والمسلمين أو المسيحيين واليهود. أو بين المسيحيين الكاثوليك والمسيحيين البروتستنت كما ان الاقباط بدورهم رفضوا أن يمالئوا الغزاة الصليبيين أو البريطانيين الذين ادعوا المسيحية. وكان ولاؤهم لمصر وشعبها المسلم . وظل ذلك هو الخط المقرر حتى عندما رأس الكنيسة القبطية «بابا» كان له تطلعات معينة تخالف الخط المقرر ، لانه وجد من آباء الكنيسة ومن الاقباط الراسخين مايحد من اتجاهه .

ولايغير من هذه الحقيقة ظهور بعض المنازعات بين مسلمين واقباط فى الزاوية الحمراء . والخانكة فى الفترة الاخيرة من حكم السادات . وقيل خطأ ، أو عمداً ، انها «فتنة طائفية» لأن أسبابها لم تكن دينيه ، كما انها لم تكن «طائفية» وقد كان يمكن ان تحدث بين مسلمين ومسلمين أو بين اقباط وأقباط ، وحتى لو كانت أسبابها دينية ، فان وقوعها ما بين عشرين أو ثلاثين فرداً فى امه تعدادها ٥٠ مليون لايمكن أن تسمى «طائفية» أو يزعم انها تهدد وحدة الامة أو تصيب السلام الاجتماعى . والحقيقة ان هذا التصوير ما كان ليحدث لولا مستجدات ظهرت على الساحة ، فى الفترة الاخيرة من عهد السادات وظلت حتى الآن ... وأبرز هذه المستجدات :

اولاً : الخصومة بين الدعوة الاسلامية والسلطة فى عهد عبد الناصر ، والتى أصبحت محوراً من محاور السياسة المصرية أورثها عبد الناصر للسادات وأورثها السادات لمبارك بحيث أصبحت من المواقف المقرره فى السياسة المصرية رغم كل ما قيل عن سماحة السادات أو ديمقراطية مبارك ، لان فكرة اكتساب الهيئات الاسلامية لصف الحكومة بعيدة ، ان لم تكن مستحيلة (ماظلت الحكومة على ماهي

عليه) . وهذا ماادركه عبد الناصر ، فوصم الاخوان بانهم أسوأ من اليهود ، وما ادركه السادات وجعله لايثق باخوانى أو شيوعى وأوصد ذلك احتمال الوصول الى تسوية وورث مبارك هذا الباب المسدود . كما ورث سدنه عبد الناصر والسادات ، وكان فتحه يتطلب تغييراً حاسماً فى السياسة المصرية ، تغييراً يعزف عنه الرئيس مبارك بطبعه ، كما قد لاتسمح به الملابسات والظروف الدولية ، وهو يتطلب خطة انسحاب حكيمة من المسار الضال الذى انساقت اليه الدولة من ٢٣ يوليو سنة ٥٢ حتى الآن .

ثانيا : ما أذاعته وروجت له اجهزة الاعلام الاوروبى / الامريكى عن «الصحوه الاسلامية» وانجازها الاعظم الا وهو طرد شاه ايران واسقاط حكمه الاوروبى - العصرى واعلان الجمهورية الاسلامية فى ايران على يد الامام الخمينى ، وما رددته هذه الاجهزة من مخاطر على النظم القائمة نتيجة لظهور الحكم الشيعى بعد اكثر من عشره قرون من خروج الرايات السود من خراسان واقتعاد الشيوخ بعمائمهم مقاعد الدبيلوماسيين - بعد ان ظن ان حكم الشيوخ قد انتهى للأبد .

ثالثا: ظهور تيار يسارى وماركسى يضيق بالاديان كلها، وينتهز الفرصة ليضرب بعضهما بعض! أو ليوث الدين الأظهر «الاسلام» وكان هذا التيار موجوداً ايام عبد الناصر واختفى فى الفترة الاولى من حكم السادات ، ولكنه عاد مع حزب التجمع ومجلة «الاهالى».

رابعاً : وجود عناصر فى الكنيسة القبطية تاثرت بالدسيسة الاستعمارية اما من باب الضلال الفكرى ، او من باب الطموحات التى تملكت بعض العناصر . وترابط ذلك مع انتخاب رئيس للكنيسة تخالف سياسته سياسة اسلافه بحيث اكسب هذه العناصر قوة لم تكن السياسة التقليدية للكنيسة تسمح بها .

خامساً : ماذكرناه من ان الاضطهاد الناصرى المنحرف فى السجون والمعتقلات اوجد رد فعل فى ظهور جماعات اسلامية انحرفت ايضا عن الخط الاسلامى المقرر ، وزادتها سياسة وزارة الداخلية تشدداً وغلواً .

سادساً : ان الفكر الاسلامى الاصولى . والذى يمثل التيار الرئيسى ويقرر حرية

الاعتقاد (على الاقل لغير المسلمين) والذى يؤمن بدرجات متفاوته بمبدأ «لهم مالنا وعليهم ماعلينا» عجز عن ان يترجم فكرته عن سماحة الاسلام بصورة سائغة لأنه استخدم التعبيرات والكلمات الفقهية القديمة التى كان بعضها يفسح المجال لتأويلات مغرضة مثل كلمات «الجزية» أو «اهل الذمة» كما انه لم يعرض للجانب المصرى جانب ان الاسلام اقرب الى الديانه المصرية فى ناحية من ابرز نواحى الاديان (الخلود والثواب والعقاب) وان الشعب المصرى المسلم إنما تكون اكثره من الاغلبية العظمى القبطية التى آمنت بالاسلام لان القبائل التى هاجرت مهما قيل - كانت محدودة العدد ولم يكن الخيار المفضل للعرب فى الهجرة مصر ، وانما الشام والعراق التى تتاخم حدودها حدود الجزيرة العربية ، وآية ذلك انك لاتستطيع ان تفرق بين اى مسلم وقبطى باختلاف الملامح أو التكوين الجسمانى . فدعوى بعض الاقباط انهم يمثلون مصر القديمة خاطئة من الناحية التاريخية والدينية والبيولوجية .

سابعاً : تعاظم دور وزارة الداخلية فى اعقاب انحسار «دولة المخابرات» والجيش . وهو الدور الذى بدأه عبد الناصر عندما أسس «الأمن المركزى» وعهد به الى شعراوى جمعة وزير الداخلية ومن هذه اللحظة وقد تعاظم دور الامن السياسى لوزارة الداخلية . فصالت وجالت فى احداث «الفتنة الطائفية» وكانت هذه الاحداث هى مبرر السلطات الاستثنائية التى منحت لرجال الأمن . وليس من البعيد ان بعض اجهزة الداخلية رأت من مصلحتها الخاصة الابقاء على جذوة النزاع أو حتى اشعال جذوة النزاع . ومن المؤكد ان ظهورها على الساحة كان يلهب النزاع ويجعله يأخذ شكل الاشتباك الدامى .

مسار منحرف :

نتيجة لهذه المستجدات ولموقف البابا - وموقف السلطة التى ارادت استغلال هذه الحوادث الفردية لايجاد تبرير نظرى لاخراس الصوت الاسلامى آونه ، أو تبرير استمرار الحكم بقانون الطوارىء الذى اعلن إثر مقتل السادات وظل حتى الآن (١٩٨٨) ، أن نشأت «نظرية جديدة تدعى ان أى اثارة للمعانى الاسلامية أو اى اشادة بامجاد الاسلام لمصر أو ماقدمته مصر للاسلام . كل هذا يثير حساسية الاقباط و«يمس» الوحدة القومية ، ويسىء الى السلام الاجتماعى وبالتالى فيجب ان يكون

المسلك احد أمرين : الأول تجاهل القسمة الاسلامية أو المسيحية فى كل مجال ، وعدم الاشارة اليها . فاذا لم يكن مناص من الاشارة اليها . أو لايمكن تجاهلهما فيجب عدم التعيين ، التحديد ، أى عدم ذكر الاسلام أو المسيحية والاجتزاء عن ذلك بالكلمة المجردة «الدينية» والأمر الثانى هو الاشارة الى المسيحية كلما أشير الى الاسلام على قدم المساواة . ومن هنا جاء الالحاح على ذكر الهلال والصليب ، المسجد والكنيسة ، وحدة «عنصرى الأمة» والحرص على ان يظهر الشيوخ والقسس جنباً الى جنب فى المناسبات القومية . وتكرير الكلمة الحمقاء التى لامعنى لها «الدين لله والوطن للمجتمع» .

وطبقت الدوائر الحكومية - من وزارات ومصالح وهيئات متصلة بها وأجهزة إعلام ونقابات هذه الفكرة فيما يقال من اقوال أو يؤدى من افعال بحيث بهتت الهوية الاسلامية وأصبح قصارى ماقد يدل عليها هو الافتتاح ببسم الله الرحمن الرحيم والتحية بالسلام عليكم ورحمة الله . وهو امر لايتبع دائما ، واذا تطلب الموقف ماهو اكثر من ذلك اضطرب المسئولون ووقعوا فى حرج .

ورحبت بعض الدوائر بهذه الفكره لمارب خاصة فنجد فى البرنامج الذى تقدم به حزب التجمع الى انتخابات ابريل ١٩٨٧ :

أن الأديان السماوية كانت وما تزال طاقة خلاقة تسهم فى تنمية السلوك السوى والصالح لدى الانسان ، وتدفع المجتمع الى الامام . يشهد بذلك تاريخنا وحاضرنا .

ان القيم الدينية الصحيحة التى يستمدها الانسان من الدين - وقد صارت جزءا لايتجزأ من تراثنا الحضارى - لهى قوة كبرى دافعة لجهاد الانسان والجماهير نحو حياة أفضل .

إن تراث مصر القبطية ودور كنيستها الوطنى ضد موجات الغزو الأجنبى وفى تمكين قيم المحبة والاخاء تراث يعتز به أبناء الوطن جميعا مسيحيين ومسلمين .

كما أن التشريع الاسلامى يعتبر صورة من صور العبقرية فى إطار التعاليم الكلية والمبادىء العامة للدين أضافت به أمتنا عبر تاريخها المجيد فى فترات الزهو الاسلامى صفحات مشرقة ورائدة الى التراث الانسانى كله .

ومن المفهوم بالطبع ان يسلك حزب التجمع هذا المسلك . لانه يتقرب الى الاقباط ويكتسب دعوى المساواه والوحدة والانصاف الخ ... وان كانت الحقيقة هي ان في الحزب مجموعة تُؤثر على ايديلوجية الحزب لاتؤمن بدين أو وط... وهي تسوق هذا الكلام لحساب المعركة الانتخابية ، ولتوظيف الدين لخدمة اغراضها . وتتم صيغة ما جاء عن الاسلام عن التحيف عليه وحصره في الحدود المطلوبة .

ولكن هذه الفكرة كانت البداية .. وليست النهاية .. نقطة الانطلاق وليست غاية المراد لدى بعض الفئات القبطية ، لانها تساوى مابين الاقباط والمسلمين . ومن هذا المنطلق ساغ للبعض ان يقحم المطالب الفئوية والطائفية .وكان من سوء الحظ ان برأس الكنيسة بابا تختلف سياسته – بحكم نشأته وثقافته ، فضلاً عن مناخ المستجدات عن الخط المقرر للكنيسة الذى نهجه آباؤها حتى آخر بابا قبل البابا شنوده . وهو البابا كيرلس السادس الذى لم يكن راضياً عن الانبا شنوده .. ونفاه الى أحد الاديرة ..

ومقارنة سياسة البابا كيرلس السادس أيام جمال عبد الناصر وموقف البابا كيرلس الخامس خلال ازمة ١٨٩٢ وموقف الكنسية القبطية عندما رفضت ما عرضه عليها رشدى باشا من النص فى الدستور على التمثيل النسبى ، وعندما قبلت بالاجماع النص على أن دين الدولة هو الاسلام بمواقف البابا شنودة ورفضه تعديل النص الخاص بأن مبادىء الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع . واعلانه الصوم والصلاة فى الكنائس عندما نشرت الصحف نبأ مشروع قانون للردة يعاقب المسلمين الذين يرتدون عن الاسلام وانه بلور نشاطه فى المطالبات بزيادة تمثيل الاقباط فى مجلس الشعب وعقده مؤتمراً قبطياً فى الاسكندرية كان الاول من نوعه منذ ١٩١١ عندما عقد الاقباط بغير رضا الكنيسة مؤتمرهم المشهور فى اسيوط واصداره عدة قرارات لم تنشر فيها معارضة لتطبيق الشريعة ، ولقانون الردة ، وما اتخذه البابا من اجراءات وتصرفات وتوصيات تتسم بالحدة والانفعال والتحدى ازاء بعض التصرفات الحمقاء او الحوادث العرضية والفردية .

.. يتضح له تماماً ان سياسة الانبا شنودة اجتهاد شخصى خالف فيه اصول اباء الكنيسة السابقين. وخالف فيه ايضاً سياسة مجموعات قبطية اخرى رأت ان سياسة البابا تهدم كل مابناه اسلافهم. وتعرض الكنيسة لعداوة المسلمين وتجرىء البعض على

المساس بمقام البابا الذى كان محل التوقير وكان من هؤلاء الاب متى المسكين وشخصيات كنسية ومدنية عديدة من الاقباط ، بل ان الصحافة الاوروبية والامريكية التى تناصر البابا عادة الى النهاية عبرت عن مخاوفها فجاء فى مجلة «تايم» فى ٨٤/٩/٢٨ «لقد قاد شنوده حركة يقظة دينية تشجع الاحساس بالهوية العنصرية لاقباط مصر كشعب مستقل واقدم من الاغلبية المسلمة - وبالفعل فان كثيراً من الاقباط يشعرون بانهم هم - وليس المسلمون - هم المصريون الحقيقيون من نسل الفراعنة واستطردت «لقد أصاب قرار عزل البابا شنودة العالم المسيحى بالصدمة ولكن كثيراً من أعضاء الهيئة الكهنونية شعروا بالراحة الى حد كبير ، فمنذ سنة على الأقل وهم يتوقعون ان تؤدى قيادة البابا المثيرة للخلاف بالطائفة المسيحية الى متاعب خطيرة مع الأغلبية المسلمة» وكان من رأى الاب «متى المسكين» ان اجراءات السادات قد حمت الكنيسة والاقباط .. «انها من الله» - (استشهد بها الاستاذ موسى صبرى فى كتابه «السادات الحقيقة والاسطوره ص ١٣٢) .

وأفسحت سياسة البابا المجال لكى يتصدر التيار الطائفى بقية تيارات الفكر القبطى التى كان ابرزها واقواها التيار الذى يبعد الكنيسة ورأسها من غمرات الحياة الدنيا . ومطامعها ، وضرب الاستاذ فهمى هويدى المثل للتيار الطائفى الصاعد بما أورده الدكتور ميلاد حنا فى كتابه «نعم اقباط ، ولكن مصريون» من المطالبات مثل اعتبار يوم ٧ يناير اجازه رسمية للدولة ، ومثل رفض تطبيق الشريعة الاسلامية - وان تعيينات مجالس ادارات الشركات الصناعية تضمنت فى احدى المرات اسماء ١١٧ شخصا ليس بينهم سوى قبطى واحد عين رئيساً لشركة صغيرة .. وان ما يقرب من نصف اطباء وزارة الصحة من الاقباط ، ومع ذلك فلا يوجد وكيل وزارة واحد يمثلهم[1]» .

وغريب جداً ان يضم هذا التيار الدكتور ميلاد حنا لما عرف عنه من اتجاه يسارى أو ماركسى يتجافى عن مثل هذه المواقف الفئوية ، او الطائفية ، أو العنصرية ..

---

(١) الاهرام «هوامش على اوراق قبطية - الاستاذ فهمى هويدى ص ٧ العدد الصادر فى ١٩٨٧/٣/٣١ .

ولا يقل عن ذلك غرابة أنه يلحظ ان قرابة نصف اطباء وزارة الصحة من الأقباط ثم لايلحظ ما فى ذلك من دلالة اكتساحهم اخوانهم المسلمين وهم الأغلبية ، ولكن يلحظ عدم وجود وكيل وزاره قبطى !!

وفى هذا المجرى ايضا تعد كتابات تصور حساسية الاقباط . وكيف يرون فى النشاط الاسلامى «تكريساً للانقسامية» فجاء فى مقال للاستاذ ماجد عطية بمجلة الاهالى (٨٧/٣/٢٥) ص ١١ «سلبية الاقباط .. نعم - ولكن لماذا» .

«وفى ظل هذا المناخ الساداتى وفكر الجماعات الممعن فى التطرف ظهرت الاحزاب السياسية وفى برامجها جميعا النص على تطبيق الشريعة الاسلامية .. وفى محاولة من الاقباط هربا من هذا الحصار النفسى هرعوا الى حزب الوفد كحزب له تراث فى الدفاع عن الوحدة الوطنية ولكن التحالف مع الاخوان والجماعات جعلهم يعودون بنفس السرعة الى الخلف بعيدا ..

تكريس الانقسامية

وهنا وقف بعض المفكرين الاقباط فى لحظة تأمل كيف كانوا .. وكيف اصبحوا .. والى أين .. وما الذى يحدث الان بل وماذا تدخر الايام لهم ؟

وأشهد ان الحديث الذى دار كله مع العديد منهم كان حديث الحرص على الوحدة الوطنية من منطلق وطنى خالص رافضين هذه الانقسامية فى المجتمع التى يروج لها حتى فى الصحف القومية واجهزة الاعلام الرسمية لقد هالهم الذى يحدث .

- الطب الاسلامى
- المهندسون الاسلاميون
- الصيادلة الاسلاميين .
- الاعلام الاسلامى .. جمعية موازنة لنقابة الصحفيين تتم الدعوة اليها
- الاقتصاد الاسلامى
- البنوك الاسلامية وتحظر تعيين الاقباط فيها مع انها تتعامل مع بنوك اليهود
- الشركات الاسلامية حتى تلك التى تتاجر فى السيارات او تغلف الخضر !
- الاسكان الاسلامى وحظر التمليك فيها او التأجير لغير المسلمين .

حتى الشركات الاجنبية التى تجيىء لتشارك او تجيىء لترويج منتجاتها راحت تبحث عن «الاسلامى» لتشاركه او تغطية الوكالة .

ومعنى هذا ان الاقباط فى مصر يرون فى كل نشاط اسلامى خالص شيئاً (يكرس) الانقسامية» وان المطلوب من المسلمين ان لا يقوموا بمثل هذا النشاط .. حرصاً على وحدة الآمة ..

وتصل الحساسية الى درجة يعلق فيها كاتب قبطى (الاستاذ ماجد عطية - الاهالى ١٨/٢/٨٧) على خطاب للسادات - الى هيكل لانه بدأه «تحية الاسلام المباركة» وختمه اسم «محمد انور السادات «وكانت جميع توقيعاته فيما مضى قاصرة على «انور السادات» .

وأسوأ من هذا ، وأشد دلالة ، ماتضمنته كتابات الدكتور ميلاد حنا وماجد عطية وهما من ألمع الكتاب الاقباط من ان الاقباط تخوفوا من «الثورة» عندما قامت فى ٢٣ يوليو لسابق علاقتها بالاخوان . وان الاقباط شعروا بالارتياح» للصدام بين عبد الناصر والاخوان .

ونجد نهاية المطاف فى التيار الذى- يدعو الى الالتحاق بالغرب» باعتباره «حامى الحضارة المسيحية» . وهو يتحرك - ايضا - من ذات المنطلق الطائفى . وتغذى هذا التيار بقوة بعض تجمعات المصريين المقيمين فى الخارج (الولايات المتحدة واستراليا وكندا بوجه اخص) . والنشرات والمجلات الدورية التى تصدرها تلك التجمعات صارخة فى تبنى هذه الدعوة ، ناهيك عن مبالغتها الشديدة فى التعبير عن الطائفية والتعصب ، وتأييدها الملحوظ لموارنة لبنان ، على ماجاء فى مقال الاستاذ هويدى السابق الاشارة اليه ..

برج الخفاء .. وظهرت جريرة الفكرة الحمقاء ، فكرة إقصاء اسلامية الأمة . وزرع الازدواجية . فباسم مقاومة الطائفية .. ووحدة الامة تعمقت الازدواجية .. وأصبح المطلوب إما ان يوجد شعبان على قدم المساواه لاعمل لها الا النقار والشقاق حول الحقوق المزعومة لكل منها أو أن يوجد شعب ، لقيط ، بدون هوية ، وبدون دين ، وبدون مقومات !

العودة الى الأصول :

لامراء فى ان الوضع السابق وضع خطير ، يتطلب معالجة جذرية بل تتسم بالصراحة والموضوعية . وتبتعد عن الحياء أو المجاملة ، او يثنيها ان الموضوع شائك وحساس . فمن أخطر الامور على مستقبل البلاد ان نجامل ، او نفرط فى أمر يتعلق بهوية الأمة وشخصيتها وابرز مقوماتها ، ولابد ان توضع الحقائق بكل صلابتها ومرارتها امام الاطراف المعنية، مهما أثار ذلك من الغضب والاستياء، فانما يكون الغضب للحق. ولا يجوز ان نكّيف الحق تبعا لغضب الغاضبين ، أو رضا الراضين. وينبئنا التاريخ ان الدولة العثمانية جاملت الدول الأوربية فتنازلت عن بعض حقوقها . وأصبحت هذه التنازلات حقوقاً مكتسبة تضخمت فى «الامتيازات الاجنبية» التى أصبحت دولة داخل الدولة ، كما ان الدروز كانوا هم الذين آووا المارونيين ومكنوهم ، حتى جاء وقت هيمن المارونيون على الدروز ..

وبادىء ذى بدا نقول ان الفكرة التى أدت، الى المسار المنحرف ، أعنى الحرص على عدم إثارة الحساسيات بتجاهل تعيين الدين مرفوضة تماماً فلن يقبل المسلمون ، ولن يقبل الاقباط ايضا ، إخمال دينهم أو إهماله أو نبذه وراء ظهورهم لأنه أعز ما أورثه الاباء للابناء وهو رمز الضمير الفردى ومحور العلاقات الاجتماعية كما ان الالتزام بصيغة «المثنى» فى كل ما يتعلق بالدين ، فلا يشار الى الاسلام ، الا ويشار الى المسيحية ، أمر يغرس الازدواجية ويوحى بأن فى البلاد شعبين ، وانها مثل قبرص او لبنان . وبهذا فان هذه الصيغة تعمق الازدواجية قدر ما تبعد عن الوحدة .

والامر يتطلب . كما أشرنا معالجه جذرية جديدة تقوم على الاصول العظمى التى تمثل الثوابت الدائمة التى سادت بحكم التاريخ ، وبحكم المبادىء . هذه البلاد . مع استبعاد المتغيرات التى تتمثل عادة فيما يصدره الفقهاء او الكهان او الكتاب ذو المصالح من اجتهادات أو أحكام يتأثرون فيها بأشخاصهم وثقافاتهم وبيئاتهم وحكم زمنهم ، وهى كلها تميل للاختلاف ويمكن ان تفرق فى حين ان الأصول تمثل الائتلاف والجمع ..

ومن هذه الاصول :

اولا : ان مصر طول تاريخها - كانت دولة يمثل الدين فيها أعمق اعماقها ، ورمز روحها . ومصدر حياتها ونبع الفنون والاداب والتاريخ والاقتصاد والسياسة والتشريع والاخلاق والعادات ، تحقق هذا فى مصر الفرعونية .. وتحقق فى مصر الاسلامية ، كما تحقق فى الفترة التى آمنت بها مصر بالمسيحية ، حتى وان لم تستطع ان تقيم الدولة المسيحية لوقوعها فى اسر الرومان ، قبل ظهور المسيحية ، حتى الفتح الاسلامى ..

ومن الف عام كونت الاغلبية القبطية التى اسلمت والقبائل العربية التى هاجرت شعب مصر المسلم . وآثرت اقلية قليلة الاحتفاظ بالمسيحية ونقبلها الشعب المصرى المسلم كجزء منه - تتفق معه فى الدماء المصرية ، وان اختلفت فى الدين .

فمصر اليوم دولة اسلامية ، وهذا يعنى ان تتفق كل اوضاعها مع توجيهات الاسلام .

ثانيا : الاسلام دين شامل وهو يضع خطوطا عريضة ، وان كانت حاسمة . فى الاقتصاد والسياسة والاجتماع والتشريع ، فهو دين حياة بمعنى الكلمة ، وبالتالى فلا يتصور انه ينزوى او يتوارى لانه يظهر فى كل مجالى الحياة .

ولكن الاسلام مع أنه دين حياة ،أو بالأحرى لانه دين حياة ، ولأنه آخر الاديان نزولا ، فانه يقرر حرية الاعتقاد ويقيمها على اسس مبدئية بحيث لا يمكن للأغلبية العددية او للعواطف الانسانية ان تعبث بها او تفتات عليها ، كما أنه يعلن قدراً من المحبة للمسيحية والتقدير الكبير للسيد المسيح والسيدة العذراء ، فضلاً عن الملابسة التاريخية التى جعلت الفتح الاسلامى يحرر القبط من اضطهاد الرومان . ويعيد اليهم حريتهم كاملة ..

ثالثا : آمنت الكنيسة القبطية ان الخط الأمثل لها بحكم المبادىء المسيحية ، والوضع الخاص للاقباط - كجزء لايتجزأ من شعب مصر - وما تضمنه الاسلام من ضمانات ، ومن محبة للمسيحية خاصة - هو ان يعمل الاقباط مع المسلمين يداً بيد فى اطار الدولة الاسلامية وتحت شعار «لهم مالنا وعليهم ماعلينا» .

وهذا الخط يمثل «الخط الاصولى» لانه يقوم على مبادىء الكنيسة من ناحية ،

وتجربة التاريخ من ايام البطريرك بنيامين عهد عمرو بن العاصى حتى الاب متى المسكين عهد السادات . ولانه يستفيد من «الاصولية الاسلامية» والضمانات والحقوق التى كفلها الاسلام والتى لاتقوم على سماحة ، او تنازل او عاطفة او «قرار سياسى» ولكنها تقوم على حقوق معلومة منصوص عليها فى القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة .

ومن الواضح ان هذا الخط يجعل الكنيسة قوامة على مايتعلق بالعقيدة المسيحية وآدابها وتقاليدها وطقوسها وتوجيهاتها فى الزواج والارث .. الخ لكن دون ان تتدخل فى المجال المدنى .

وعندما التزم الاقباط بهذا الخط لم تكن هناك حساسيات دينية ، وظهرت شخصيات قبطية قومية تقبلها المجتمع الاسلامى باعزاز قلبى مثل سينوت حنا ، وويصا واصف ، ومكرم عبيد ووهيب دوس . وعندما يقول الزعيم القبطى «انا مسلم وطناً ، ومسيحى ديناً» فانه لن يخسر شيئاً ، وسيكسب كل شىء فقولته تلك ليست الا تقريراً لواقع . وهى تمكنه من ان يكسب الزعامة فى هذا الوطن ويحتفظ بعقيدته الدينية كاملة غير منقوصة . كما حدث بالفعل لمكرم عبيد صاحب تلك المقولة .

وعلى الاقباط اليوم ان يعلموا تماماً انهم لايستطيعون الاحتفاظ بالكعكة واكلها فى الوقت نفسه ، فاذا ركزوا على صفتهم القبطية فلن يكونوا زعماء قوميين فى هذه البلاد ، واذا ارادوا ان يكونوا قادة قوميين فلابد ان يحصروا «قبطيتهم» فى دائرة «العقيدة الدينية» ولكنهم باستثناء هذه الدائرة ، يعملون بكل قوة ، شأنهم شأن المسلمين ، لخدمة اهداف الدولة المصرية والتى لابد وان تستلهم من الاسلام . وعليهم فى هذه الحالة أن يمحوا من ذاكرتهم ، ومن كتبهم ، تلك المعانى والسطور التى تضمنتها كتابات ميلاد حنا وماجد عطية وغيرهم من ممثلى التيار الطائفى البعيدة كل البعد عن التجاوب مع الاسلام والتى تعود فى حقيقتها إما الى وعى ضيق وفهم ذاتى . واما الى رواسب صليبية غرستها كنيسة روما - وليست الكنيسة المصرية فى ذهن المسيحيين وعششت طويلا فى المجتمع الاوروبى حتى بدأ اخيراً جداً ينفض ترابها عنه .. وان كنت اعتقد ان القبطى المصرى قلما يضع نبى الاسلام محل التكريم الذى يضع المسلم فيه السيد المسيح والسيدة العذراء أو يقول بعفوية «سيدنا محمد»

كما يقول المسلم «سيدنا عيسى» ويفترض ان يتخلص الاقباط من موقف «الحياد» كما لايكفى موقف المجاملة ، إذ المطلوب ان يؤمن الاقباط ، بعظمة الرسول العربى ، ايمانا قلبيا ، كما يؤمن المسلمون ايمانا قلبياً بعظمة المسيح ، وإلا فكيف يطمحون فى مراكز الصدارة فى شعب مسلم وهم يقفون من الاسلام موقفاً اقل من موقف المنصفين من الاوروبيين المسيحيين الذين يعترفون للاسلام بحقه من العظمة ، وما اسهم به فى ركب الحضارة .

وليس هناك تعارض فى القيام بهذا الدور ، وواقع الحال ان المسلمين يقومون به دون غضاضة . فهم يوقرون السيد المسيح ويبجلون السيدة العذراء . وهم يؤمنون ان المسيحية واليهودية اديان من عند الله . وعندما يتبرع حاكم مسلم لبناء كنيسة فانه يصدر عن منطلق اسلامى . وليس عن منطلق «انتهازى» أو ديماجوجى - فيمكن من باب اولى للاقباط ان يستشعروا مثل هذه المشاعر الطيبة نحو الاسلام ، فانهم لن يفعلوا اكثر من رد التحية بالمثل - كما سيتبعون الخط الرئيسى فى المسيحية خط المحبة والسلام ، وقيم الاسلام بعد هى القيم العظمى فى الاديان كلها ، واضافة الاسلام بما قدمه القران ، والرسول والخلفاء الراشدون ، اضافة ثمينة فى الحضارة الانسانية تعتز بها البشرية كلها وليس المسلمون .

وهناك من الاقباط من يسيرون معنا الى النهاية، ولكنهم قلة من هؤلاء ماكتبه كاتب مسيحى ويسارى ايضاً وفى جريدة الاهالى الماركسية «اننى لااستشعر حرجاً فى الاستشهاد بآيات القران الكريم أو الاحاديث الشريفة بوصفى مواطن كامل المواطنة والاهلية فى وطن تدين غالبيته بالاسلام وتشكل الثقافة والتراث الاسلاميان جزءاً لايتجزأ من ثقافة كل مواطنيه من مسلمين ومسيحيين(١) .

وعبر عن هذه الروح نفسها باصرح واوضح من ذلك عندما رأى من واجبه ككاتب مصرى ان يناشد المسلمين لاتحاد قبيل اجتماع مؤتمر القمة فى الكويت (فبراير ١٩٨٧) مفسراً ذلك .. «فنحن فى مصر - على الأقل - نمارس الحياة وفقاً لعقيدة لاتتبدل وصفها مكرم عبيد باشا فى احدى صياغاته العبقرية «مسيحى ديناً مسلم وطناً»

---

(١) الاستاذ فيليب جلاب فى مجلة الاهالى ص ٤ العدد الصادر فى ١٨ فبراير ١٩٨٧ م

لأن هذا وطن اسلامى ، حضارته اسلامية وقوميته عربية ، ونحن جزء لايتجزأ من هذه الحضارة القومية وليس هناك بديل آخر[١] .

وبالطبع . فان القبطى البارز الأستاذ مكرم عبيد هو رائد هذا الخط الفكرى . وجاء وقت كانت جريدة الكتلة هى جريدة الاخوان المسلمين وفى آخر انتخابات أجريت سنة ٥١ رشح بعض الاخوان المسلمين أنفسهم كمرشحى حزب الكتلة .

وهناك من يسير معنا الى منتصف الطريق ، كالدكتورة ليلى تكلا فى كلمتها بالاهرام[٢] .

«والحقيقة الثانية هى حقيقة أصبح طرحها ضرورة اساسية فى مواجهة الفتنة الطائفية وهى أن تاريخ مصر - والتاريخ لايمكن تغييره - يسجل امرين أساسيين كل منها جزء من سيرة الوطن الذى نعيش فيه ، وكل منهما واقع لايمكن انكاره ، وهما معا يصنعان اطار معالجة هذا الموضوع ويرسمان الطريق الوحيد للسير فيه .

والواقع الاول هو ان مصر اليوم دولة اسلامية يزيد فيها عدد المسلمين على عدد غيرهم .. فالاسلام دين الاغلبية ، والشريعة مصدر القوانين ومصر رائدة فى العالم الاسلامى ، والازهر الشريف هو منارة التعليم الاسمى ، هذا وغيره واقع لايمكن أن ينكره أحد .

والواقع الثانى هو أن المسيحية كانت فى مصر قبل أن يدخلها الاسلام وأن المصريون الاقباط بعضهم أسلم وبعضهم بقى على دينه ، وأن هناك حقبه قبطية فى تاريخ مصر مازالت جزءا من تاريخ الوطن وتراثه نجد بصماتها الى اليوم على المجتمع وعاداته وتقاليده واعياده .

والاقباط بذلك ليسوا اقلية وافدة .. كما أن الاسلام لم يأت بتابعيه معه من بلد اجنبى وانما هو دين اعتنقه أهل هذا البلد ، فهم ليسوا جماعة دخيله انما أغلبية أصيلة .وليس بين الاثنين فروق فى الأصل والجنس والعرق والشكل . الاثنان يكملان بعضهما

---

(١) روز اليوسف العدد الصادر فى ٨٧/١/٢٦ ص ٦٦ .

(٢) الاهرام ٨٧/٨/١٠ «الوحدة الوطنية ليست موضوعا موسمياً» د . ليلى تكلا (ص ٧)

بعضا ويتكاملان فى تاريخ وتُراث ونسيج هذه الأمة الذى هو نسيج واحد خيوطه متداخلة متشابكة من الصعب التفرقة بينها ومن المستحيل فصلها . وأى نزاع بينهما لايمكن ان ينجم عنه الا تفكك خيوط ذلك النسيج وتمزق المجتمع ، وأى شقاق بينهما هو تمزيق لثوب مصر وتعرية لها واهدار لكرامتها ، فأفراد ذلك المجتمع شعب واحد كلهم مصريون قبل كل شيء ، وانتماؤهم لمصر راسخ وولاؤهم لها كان وسيظل عميقا ، وعليهم أن يتصدوا معا لأى محاولة لاثارة الفرقة وتمزيق هذا النسيج الذى يكونانه ويتكونان فيه . فهم اقلية وأغلبية عددية فقط اى من حيث ان عدد البعض يزيد على عدد البعض الاخر وليسوا اقلية أو اغلبية من حيث الاصل أو التراث او الملامح او الاجناس وليس بينهما اى فروق عنصرية او انتروبولوجية انما هم أصل واحد وشعب واحد تحدى كافة المعتدين .

والقضية اذن هى قضية الشعب ، كل الشعب ، لان مزيج الاقباط والمسلمين معا هو الشعب . وهى ليست قضية طائفية بالمعنى الانقسامى بحيث تهم فئة دون أخرى فهى ليست فتنة طائفية انما هى فتنة وطنية . ولا علاج لها الا بالوحدة الوطنية التى هى الحل» .

نقول إن الدكتورة ليلى تكلا فى عمق نظرتها . ماكان يجب ان تخفى عليها ان ما اوردته من عوامل للوحدة ، لاتسير بالوحدة إلى النيابة مع اختلاف الاديان ، خاصة فى الشرق حيث يكون الدين عنصراً حياً ومؤثراً فى الحياة العامة ، وانه لابد من مجابهة هذه القضية ، لان طرد الدين من الحياة العامة ، أو التعمية فيه غير مقبولة كما ان الحديث عنه بصيغة «المثنى» يغرس الازدواجية «ويكرس» الانقاسمية . ومن ثم ، فاذا اريد وحدة فليس إلا ماعرضناه آنفاً .

فاذا أصر الاقباط على الوعى الطائفى ، فسيعطيهم المجتمع المصرى الاسلامى حقوقهم بحكم نسبتهم العددية ، وقد يزيد عليها بحكم سماحته . ولكن ما سيحصلون عليه سيكون وان جاء اكثر مما تحصل عليه الاقليات فى اى دولة بحكم الضمانات الاسلامية من ناحية ومصرية الاقباط من ناحية أخرى ، فانه سيكون اقل بكثير مما يحصلون عليه لو صافحوا اليد التى مدها الاسلام اليهم وانتهزوا الفرصة التى يتيحها لهم ليكونوا زعماء قوميين فى المجتمع المصرى بدلاً من «اقلية» تمثل بقدر عددها .

الفصل الثالث والعشرون

تطبيق الشريعة والدولة الاسلامية
وأبعاد مجهولة ...

فى قضية تطبيق الشريعة والدولة الاسلامية، كما فى قضية الارهاب والفتنة الطائفية، لم تعرض المضامين عرضا شاملا لكل الجوانب، كما لم تعرض بلغة مفهومة تتعايش مع العصر. وكانت النتيجة أن ظهرت هذه القضايا كلها. مبتورة وبصورة سيئة قضت على البقية القليلة الباقية من الموضوعية فيها .

أ - قضية تطبيق الشريعة

الشريعة إحدى مكونات ثلاث رئيسية للاسلام **هى العقيدة والشريعة والسلوك** ، ومع ان كل مكون من هذه المكونات جزء لايتجزأ من مجموع يمثل الاسلام كاملاً . فإن من الطبيعى أن يكون المدخل والأساس بين هذه المكونات هو العقيدة. وعلى جانبى العقيدة تقف الشريعة من ناحية ، والسلوك من ناحية اخرى. ومعنى هذا أن العقيدة هى واسطة العقد فى الاسلام. كما هى فى الاديان الاخرى. وأن الأديان فى هذا تختلف عن « النظم » التى تكاد تقتصر على الشرائع دون العقيدة والسلوك.

وهذا عنصر هام ، لأنه ما لم يتوفر حسن الاعتقاد وحرية الاعتقاد فسيصعب تطبيق الشريعة تطبيقا سليما .

والشريعة تضم كل ما يتعلق بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ففى السياسة نجد الشورى والبيعة ومسئولية الحاكم وحق الشعب فى متابعة وتقويم الحكام، وفى الاقتصاد فإن الشريعة تفترض أن يؤدى الناس الزكاة وأن تتقاضاها الدولة منهم، فإذا تقاعس احد هذين الجانبين لم تأخذ الزكاة صورتها الكاملة، ولم تؤد مهمتها

المطلوبة. ويجب البعد عن نظام الربا بعد فهمه الفهم السليم الذى لا يمكن التوصل اليه فى العصر الحديث الا بدراسة آليات النظام الرأسمالى ونظرية البنوك وما الى هذا كله مما لا نجد له أثراً فى مراجع الفقه المقررة . كما توجب الشريعة أن يقوم المجتمع الاسلامى على أساس التكافل الاقتصادى فلا يقبل أبداً فى مجتمع إسلامى أن يوجد الذين يتضورون جوعا أو يعيشون على الكفاف والذين تتوفر لهم الملايين ينفقونها سفها وتبذيرا، وفى الناحية الاجتماعية تضع الشريعة توجيهات بالنسبة للعلاقات ما بين الافراد والاسرة.. ولاداب الزى واللباس وأخيراً. وبعد هذه الأقسام الثلاثة للشريعة التى قلما تذكر إذا ذكرت الشريعة - يأتى القانون. والقانون فى الشريعة الاسلامية قد يكون قانونا للاحوال الشخصية - كما يقولون - أى العلاقة ما بين الزوج والزوجة والأبناء أو ما يتعلق بالميراث والهبة والوصية. وقد يكون قانونا مدنيا يتعلق بالمعاملات التجارية والعلاقات ما بين افراد المجتمع لبعضهم بعضاً. وأخيرا فقد يكون القانون قانونا جنائيا. وهذا بدوره ينقسم إلى قسمين القسم الأول الحدود والثانى التعزيزات والحدود هى العقوبات المقررة أى المنصوص عليها بالفعل ولا يكون للقاضى أن يتصرف فيها او يتخلى عنها. وعلى نقيض ذلك التعزيرات وهى العقوبات التى يترك للقاضى أو المشرع تحديدها فى ضوء الظروف والاوضاع ومصلحة المجتمع وملابسات الجناية وشخصية الجانى.

وعندما يثار موضوع تطبيق الشريعة، وترتفع اللافتات وتتعالى الصيحات، فإن هذا كله يذهب الى « الحدود » وهى كما ذكرنا جزء صغير من القانون الجنائى الذى هو جزء من « القانون » والقانون بدوره جزء من اربعة أجزاء تكون الشريعة والشريعة بدورها جزء من ثلاثة أجزاء تمثل الاسلام كاملاً. فهى جزء من جزء من جزء .

ويماثل هذه النقطة أهمية، التفرقة بين الشريعة.. والفقه وكثير من الذين يعالجون القضية يخلطون بينهما أو يركزون على الفقه، والفقه هو اجتهاد علماء الاسلام فى فهم الشريعة، وهذا الاجتهاد قد يصيب وقد يخطىء. أما الشريعة نفسها فهى ما وضعه الشارع والشارع فى الاسلام هو الله تعالى الذى وضع التشريع فى القرآن الكريم. وفى الصحيح الثابت من السنة التى جاءت تفصيلا لما اجمل أو تبياناً لما ابهم . ويتطلب العلم بالشريعة العلم بالقرآن وبالسنة - وهذا بدوره فى كثير من

الحالات – يعيدنا الى فريق آخر من علماء الاسلام هم المفسرون والمحدثون، وهم – كالفقهاء بشر يخطئون ويصيبون . وهذه الحقيقة هى إحدى المآزق فى الفكر الاسلامى. ولأننا عندما نريد أن نخلص من إجتهادات الفقهاء، نقع فى إجتهادات المفسرين والمحدثين الذين يكونون عادة أكثر تأثرا بالاسرائيليات فى التفسير ، وبالوضع فى السنة، ولكننا إذا تذكرنا أن قضية « القانون » بصفة عامة ليست هينة ، وان هناك منظمات ومؤسسات ومعاهد وكليات تنشأ لخدمة القانون فى العالم كله. نرى أن ما أشرنا اليه لا يعد شيئا مذكورا – أمام الهرم الذى أقامه القانون والقضاء فى العصر الحديث .

ونحن نؤمن أن أى معالجة جذرية وحاسمة لقضية الشريعة وكيفية تطبيقها تتطلب دراسة ومناقشة طويلة وحرة يشترك فيها كل ذوى الاهتمامات ويقدم كل واحد إضافته من زاويته الخاصة ولا يقتصر الأمر فيها على شيوخ الأزهر أو الفقهاء الذين يعرضون لناعادة بضاعتهم المزجاة من المراجع التقليدية المقررة التى كتبت منذ الف عام، فى حين أن المطلوب الآن هو بالذات أن لا ينظر للاسلام بعيون ميتة – على حد تعبير جارودى – فضلا عن ان معظم هؤلاء الفقهاء يشتغلون بوظائف تربطهم الى حد كبير بالنظم القائمة. ويجب أن لا يحجر على أى متحدث بحجة عدم توفر المؤهلات، دعوا كل واحد يتكلم واحكموا بكلامه له او عليه « **المقولة لا القائل** » « **نعرف الرجال بالحق لا نعرف الحق بالرجال** » لتكن هذه شعاراتنا .. ولنتذكر التوجيه الالهى ..﴿ **ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مذكر** ﴾ ﴿ **فأما الزبد فيذهب جفاء .. وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض** ﴾ .

إن قضية تطبيق الشريعة الاسلامية اعظم من أن تكون موضوعاً «لائحيا» يوكل الى لجان فى مجلس الشعب أو غيرها، وأعظم من أن تكون اراء فطيرة متعجلة ، انفعالية لبعض الجماعات الاسلامية، إنه أمر المسلمين جميعا ويجب أن يفسح لهم المجال ليقدم كل واحد اضافته. وقد يستطيع العمال – من منطلق العمل – أن يكتشفوا افاقاً وابعاداً لا يلمسها الذين يعكفون على النصوص .

مثل هذه المعالجة يمكن أن تستمر عاماً كاملاً. تشترك فيها كل الاجهزة

والهيئات. كما يفترض أيضا أن يستعان بكل من يريد أن يشترك من مختلف البلاد الاسلامية. ويمكن لمثل هذه المعالجة أن تنتهى إلى أشمل الصور للشريعة..

وحتى تتم مثل هذه المعالجة التى ستكشف عن جوانب الابداع والأصالة فى الشريعة. نقول ان هناك عديدا من المزايا فى العقوبات الجنائية الاسلامية بشقيها الحدود والتعزيرات التى تفضل بها الشريعة القوانين الوضعية الأخرى. وهذه المزايا اما ان الكتاب المحدثين لم يلموا بها. أو انهم لم يفهموها لأنها عرضت بلغة سقيمة وصورة سيئة . وإما أن طول ألفتهم للوضع القائم جعل من العسير عليهم اساغتها ويدخل فى هذا فنون من الهوى الشخصى والنزعات الذاتية وقد لاحظ الدكتور الترابى- رئيس الجبهة للاسلامية فى السودان الشقيقة ان الذين اعترضوا على تطبيق الشريعة كانوا يتصفحون موادها مارين عليها مر الكرام وكأنهم يبحثون عن شيء معين. وقد وجدوه عندما عثروا على النص الخاص بتحريم الخمر. ومن ثم جاءت معارضتهم وقد جعل ذلك الدكتور الترابى- وهو أصلا فقيه إسلامى- يقترح اعطاءهم مهلة لمدة سنة يعدون فيها انفسهم للامتناع تدريجيا ...

من مزايا الحدود التى تفضل بها غيرها :

(١) ان العقوبة « شخصية » توقع على شخص الجانى وفى هذا عدالة لأن عقوبة السجن تستتبع حرمان أسرة السجين من مورد عائلهم - وقد تقضى عليهم بالتشرد دون ذنب جنوه .

(٢) انها تمثل المساواة - ذلك أن توقيعها على شخص الجانى يحول دون أن يفلت الغنى بحكم وجود بديل فى معظم القوانين الوضعية فى شكل الغرامة التى يدفعها دون أن يؤثر ذلك عليه اقل تأثير. وحتى إذا حكم بالسجن فإنه يستطيع أن «يشترى» السجن بماله وأن يخدمه فيه السجانون والمسجونون .. وهذه الحالات معروفة وقد لمسناها بأنفسنا عندما أسسنا« الجمعية المصرية لرعاية المسجونين وأسرهم » فى الخمسينات ومتابعتنا لحالة السجون المصرية .

ولعل هذه الميزة هى التى جعلت معظم المثقفين يضيقون بالحدود، لأن المثقفين أصبحوا فى المجتمعات العربية الحديثة « طبقة ارستقراطية » وكلامهم عن المساواة

والشعبية الجماهيرية الخ .. إنما يقال بشرط ان لا يمس مصالحهم ، فإذا مس فلتذهب المساواة الى الجحيم. فاحتمال وقوع أى واحد منهم تحت طائلة الحدود يجعلهم يرفضونها .

(٣) انها رادعة، وهذه أيضا من المزايا التى ظلمت حقها. فمن الخير دائما للمجتمع أن تكون به عقوبات صارمة تحول دون إشاعة الفوضى ، خاصة إذا وضعت الضمانات لاشاعة العدل من ناحية وللتأكد من صحة وسلامة طرق الاثبات . وفى النفس الانسانية ضعف يمكن أن يتطور إلى شر يحيق بالمجتمع ، وقد مرت كل المجتمعات بفترات كان من الضرورى اللواذ بعقوبات صارمة تردع الناس عن الجريمة وتغرس فى نفوسهم إحترام القانون حدث هذا قديما بالنسبة لجرائم السرقة والاحتيال الخ ... كما عاد الى الظهور فى الفترة الحديثة بالنسبة لجرائم تتعلق بالمرور أو النظافة. ولوحظ أن عديدا من ابواب الجرائم والقسوة لم تكن معروفة من قبل تفتحت فى العصر الحديث كالاغتصاب والسطو على البنوك الخ .. بحيث تتطلب عقوبات رادعة. وليس معنى هذا ان العقوبة الرادعة لا تتطلب إلا فى ظروف استثنائية تشيع فيها الجريمة وتزداد الجرأة على القانون، ولكن معناه أنه مع استتباب الأمن وشيوع العدل. فإن الاستثناء الذى كان فى الوضع يتحول إلى شخص الجانى. فضلاً عن أن كل مجتمع لا يخلو من افراد عدوانيين بطبيعتهم – أو «أغبياء» أو أذكياء يستغلون ذكاءهم فى الجريمة . ويظنون أنه يفلتهم من العقوبة . وهؤلاء لابد لهم من عقوبات رادعة تتناسب مع جرأتهم على الجريمة . على أن القسوة الرادعة فى الحدود الاسلامية لا توجد إلا فى جريمة السرقة. وعقوبة قطع اليد. لأن عقوبة الرجم تحوطها بعض الشبهات. كما يمكن تطبيقها بوسيلة تحقق المطلوب. جتى وان اختلفت الطريقة. وعقوبة القطع أخف من عقوبة القتل وهى العقوبة المقررة فى الدول الاشتراكية للسرقات والاختلاسات وقد تكون أرحم من سنوات طويلة يقضيها الجانى فى « زنزانة » محروماً من الحرية والحركة. فإذا كان السجن انفراديا فهناك الوحدة القاتلة. وإذا كان فيه خلطة فهى خلطة مع محترفى الجريمة توجد احتمال التأثر بهم بحيث تكون بداية لاحتراف الجريمة وهو أمر مقرر فى كل السجون .

ونحن نسمع ان فى طرقات مصر ٢٥٠٠ « مسجل خطير » بالتعبير البوليسى وهؤلاء يعيثون فسادا ويعودون إلى جرائمهم بمجرد الافراج عنهم من سجونهم وليس هناك ما هو أكثر دلالة على فشل السجون كعقوبة (أو إصلاح) مثل هذا. والمشكلة فى السجون هى أنها إذا حسنت لن تكون رادعة وإذا كانت رادعة فإنها لاتكون حسنة.

وفى مقابل القسوة الرادعة. فإن الحدود تعد مطهرات ومكفرات، ولا يعد الجانى موصوماً بوصمة الجريمة أو ملاحقاً بعقوبات تبعية تجعله منبوذاً فى المجتمع وتوصد فى وجهه ابواب العمل، أو حتى المساهمة فى النشاط العام .

ان ارتباط الحدود بالدين وانها تطبيق لتوجيه الهى يخفف من شعور المرارة الذى لا بد وأن يحس به كل من توقع عليه عقوبة بمقتضى قانون وضعى، وقد تجعله عدواً للمجتمع يجعل من تخريبه والافساد فيه أخذاً بثأره منه ويزيد احتمال انعدام الشعور بالمرارة. بل والاحساس بالرضا - من الجانى ان الحد ، بالاضافة إلى أنه من الله، فإنه مطهر، وإذا تاب تاب الله عليه. فهو نوع من « التأهيل » للعودة إلى المجتمع، وهو ما قد تعجز عنه أساليب أخرى فى النظم الوضعية .



هناك بُعد آخر لموضوع تطبيق الشريعة يكاد يكون نسياً منسياً هو « مغزى » تطبيق الشريعة، وهو بُعد عام، كما أنه يضعنا على باب القضية الثانية من قضايا هذا الفصل - أى الدولة الاسلامية .

فى كتابنا « حكم القرآن وقضية تطبيق الشريعة » قلنا ان تطبيق الشريعة يعنى حكم القرآن. وحكم القرآن يعنى حكم القانون . وحكم القانون هو افضل صور الحكم التى تمنتها واستشرفتها البشرية . ولم تستطع أن تحققها . وقد أوضح ذلك ارسطو وافلاطون وفضلا حكم القانون على الديمقراطية الأثينية[1] وخيار البشرية بالنسبة للنظم السياسية ينحصر ما بين الديمقراطية والديكتاتورية. والديكتاتورية كريهة بالطبع

(١) لمراجعة نص كلام ارسطو - انظر كتابنا الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة .

ولا يقبل مجتمع اللواذ بها إلا بتأثير الضرورات وليست هى بشرعة النظام العادى، وإنما هى شرعة الظروف الطارئة. أما الديمقراطية فهى متعددة الثغرات. وقد ظهرت وجوه النقص العديدة فيها منذ أن جربت فى اثينا قبل الميلاد حتى الحقبة المعاصرة وقد تمنى ارسطو لو أمكن إحلال حكم القانون محل الديمقراطية الأثينية ، ولكن اوروبا لم تنجح فى ذلك لأنها لم تعرف إلا القانون الذى تضعه فئة ، أو طبقة أو مجموعة تعكس عليه مصالحها . كما أن هذا القانون يغلب أن يخضع لروح عصره وأوضاعه. وبالتالى فإنه لا يصبح «قاضيا» ولكن محامياً لفئات معينة فى حقب معينة، سواء كانت تلك الفئة هى «روما» فى القانون الرومانى، أو الطبقة البورجوازية الصاعدة فى قانون نابليون أو «الحزب الشيوعى» فى القانون السوفيتى. أما القرآن فإنه يمثل الموضوعية الكاملة لأنه من الله. وهذه الموضوعية نفسها هى أكبر دليل على ذلك. فما كان يمكن أن يتسم بها لو صدر عن رجل أو فئة. والقرآن لا يحابى العرب على حساب العجم.. ولا يقف مع الاغنياء ضد الفقراء.. أو مع الرجال ضد النساء الخ ..

وتدهور المجتمع المصرى وتميع الاحساس بالقانون ودوره فى الحياة هو أكبر داع لتطبيق الشريعة. والشريعة جزء من الحكم بالقرآن. والحكم بالقرآن هو افضل صور الحكم بالقانون.. والحكم بالقانون افضل من الديمقراطية لأنه يضم افضل ما فيها دون ان يضار بقصورها أو يقع فى محاظيرها ..

ولا يخالجنا ريب فى ان الحل الوحيد لازمة الحكم فى مصر هو الحكم بالقرآن ..

وهو ما يضعنا أمام قضية الدولة الاسلامية .

ب - الدولة الاسلامية

ثار جدل « بيزنطى » فى الفترة الأخيرة على صفحات الجرائد حول كلمة « العلمانية » التى أطلقها انصارها كوصف للدولة المنشودة. ورفضهاأنصار الاتجاه الاسلامى لأنها قد تعطى انطباعا باشتقاقها من العلم فى حين أنها مشتقة من العالم، وأنها بتاريخها وجذورها وملابساتها تعود الى بيئة أوروبية بعيدة عن البيئة الاسلامية ويمكن أن تطرح على هذه البيئة ظلالاً أوروبية. واقترحوا كلمة « الدنيوية » واعتبر بعض الكتاب الكلمة «طُرْفَة» وأخذوا يتهكمون عليها، فى حين أن الاستاذ عباس العقاد كان قد استخدم الكلمة من قبل فى كتابه عن على بن أبى طالب كمقابل للخلافة. ولا جدال فى أن كلمة « الدنيوية » أصدق تمثيلا من أى كلمة أخرى لحقيقة نظام كالذى يقوم فى الولايات المتحدة، او بريطانيا، أو فرنسا، وغيرها ممن تحذو حذوها وان الكلمة لها جذر دينى واستخدام فى التراث. ومن هنا فهى تفضل غيرها ولكننا مع هذا نؤثر كلمة « البورجوازية » ذلك أن المقصود من الدولة « الدنيوية » أو « العلمانية » الدولة التى تعمل لما تهوى الانفس. وتتحرر من الالتزامات التى تقيد أو تعطل انطلاقها لتحقيق ذلك. وهذه هى الدولة البورجوازية التى بدأت فى القرن السادس عشر وما بعده واستهدفت التخلص من قيود « الطوائف » فى الصناعة والانتاج ومن التزامات الكنيسة فى السياسة والاقتصاد. وقد تكون كلمة الدنيوية اقرب الينا بحكم التراث والكتابات الاسلامية على ما أشرنا. ولكننا فى عالم النظم نؤثر ما هو أكثر تداولا وادق معنى من الكلمة القديمة التى قد لا تتوفر فيها بحكم قدمها كل تطورات العصر، وإذا كان النقص فى كلمة «علمانية» انها تعود الى مجتمع مختلف، فإن كلمة «دنيوية» تعود الى زمن مختلف .

الخيار إذن هو ما بين الدولة الاسلامية والدولة البورجوازية وللموضوع شقان أولهما عام وموضوعى وثانيهما خاص وذاتى - أى يتعلق بمصر - على وجه التحديد.

فبالنسبة للشق الأول فليس هناك من يجادل فى أن الاديان هى واسطة العقد فى الحضارة الانسانية. انها هدية السماء للأرض نزلت لتصور المثل الأعلى

الموضوعي الذى تعجز عنه العقول و القلوب. العقول التى تعجز عن تصور الله تصورا سليما. والقلوب التى تؤثر عليها المصالح الفردية أو الذاتية أو غير ذلك. ومن أجل هذا كانت القيم الدينية هى أسمى ما فى البشرية وبدفعها تحررت الجماهير من عبودية الافراد المؤهلين فى العالم القديم وانطلق المسيحيون المستذلون والعرب المستضعفون يرثون العالم القديم ويحطمون رموز الطبقية والتمايز والتحكم كما انطلق اليهود قبلهم متحررين من الأسر وبيت العبودية. وفى ظل القيم الدينية عاشت البشرية أزهى عصورها حتى وان كان من المسلم به ان القيم الدينية قد استغلت عندما ظهرت المؤسسات الدينية ، والكهنوت، والاكليروس والاحبار الخ الذين فرضوا انفسهم على الدين وقاموا بين الانسان.. والله. ولكن هذا الاستغلال قد أصاب كل القيم الانسانية. الحرية، والديمقراطية الخ. دون أن ينال هذا من سلامة الحرية والديمقراطية .

واعتقد انها جريمة كبرى يرتكبها كل مؤرخ مسلم يتجاهل الاضافة العظمى فى تاريخ النظم والممارسات التى قدمتها دولة المدينة، والخلافة الراشدة والمفروض أن يُعّرفوا المجتمع الحديث بهذه الاضافة النادرة التى كانت فى عالم النظم السياسية كتجربة الطيران والارتفاع إلى السموات والتخلص من قوى الكثافة والجاذبية الأرضية، وأن لم تستمر هذه التجربة سوى اربعين سنة لا يطعن فيها أو يدل على أنها استثناء لاينبنى عليه أحكام. لأن التجربة الأولى للطيران لم تستمر سوى دقائق ولم ترتفع سوى امتار فوق الأرض، ولكنها اثبتت صحة المبدأ وان اتقان التطبيق يمكن الوصول اليه .

وحتى بالنسبة لاوروبا فكل دارس للتاريخ السياسى والاجتماعى يعلم أن اوروبا عندما كانت تحكم فى ظل القيم المسيحية كانت الكنيسة تعمل بكل قوة لتحقيق العدالة وللحيلولة دون انسحاق الجماهير أمام استغلال الفئات المتميزة. وقد وجدت ثورات الفلاحين فى القرن السادس والحركة العمالية فى القرن السابع عشر وتحركات العمال فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر انصارا من صغار رجال الدين وان ربط كبار رجال الدين مصالحهم بالوضع القائم واشتركوا مع الطبقات المميزة فى مغانمه

وكانت الكنيسة البريطانية حتى العقد الاول من القرن التاسع عشر تطبق «قانون الفقير» وفرض القضاة مبدأ زيادة الأجر **تبعا «للشدة والرخاء» من ناحية ولحجم الاسرة من ناحية اخرى.** فحققوا افضل مبادىء العدالة الاجتماعية وقاوموا استغلال الطبقة الصاعدة من التجار ورجال الصناعة ورفضت الكنيسة السماح بالربا أصلا. ثم حددت تحت تأثير الضغوط العديدة نسبة معقولة.

وقد كانت هذه الاتجاهات الانسانية والشعبية هي السبب في معارضة أصحاب الاعمال والرأسماليين لها. وقد استطاعوا أن ينتصروا في النهاية لا لأن أفكارهم اقرب إلى السلامة والمنطق. ولكن لأن أسباب القوة كانت في أيديهم ولأن الفكرة الرأسمالية التي تقنعت بالحرية كانت تطلق يدهم في الاستغلال. سواء كان استغلال الحكام للمحكومين أو أصحاب الاعمال للعمال أو الاوروبيين للشرقيين .

وقد حققت النظم البورجوازية تقدماً كبيرا، ولكن ليس هناك ما يثبت أن القيم الدينية كانت تحول دون هذا التقدم وان كانت بالفعل يمكن أن تحول دون بعض درجات السفه والشطط التي وصل اليها، والتي جعلت المجتمع الأوروبي - الأمريكي لا يسعد تماما بما يصل اليه من تقدم وجعلت أشباح القلق والاضطراب والاكتئاب والصراعات الاجتماعية داخل كل دولة والمنازعات الحدودية بين الدول بعضها بعضا تعكر صفاء التقدم وتقف بالبشرية بأكملها على حافة الانتحار النووي .

ولا أظن أن هناك مفكراً نزيها يفضل أن تقوم النظم السياسية والعلاقات الدولية على أسس من الخداع والانتهازية. كما يقرر ذلك ماكيافيلي ، وكما قامت بالفعل عليه الحضارة الأوروبية على أن تقوم على أساس من الطهارة والصدق والعدالة . كما تفترض الأديان ذلك .

كما لا يتصور - من ناحية أخرى - أن لا تكون هناك بلورة واطر عامة للنظام السياسي. وأن يترك هذا لرغبات الافراد الذين تتعارض مصالحهم واتجاهاتهم وان تتجاهل الدولة كل ذلك، لأن الأمور لايمكن أن تسير بدون ضوابط تحكمها، وأطر تحدها. ونحن نرى البشرية بعد ان تلقت درسها المؤلم تعود من فكرة الحرية الطليقة

فى مجال العلاقات الاقتصادية بين الفئات المختلفة، والدول بعضها بعضاً إلى قدر من التنظيم قد يصل إلى التحديد الصارم في بعض المجالات مثل القواعد التى تنظم شكل البيوت فى المدن ونظم المرور، وطرق البيع والشراء وساعات الفتح والاغلاق الخ.. وتحريم التدخين فى أماكن وعزل المدخنين فى حالات أخرى وضرورة اتباع نظم الأمن الصناعى أو وسائل الوقاية مثل التطعيم الاجبارى للاطفال.. وكل هذه صور من تحديد حرية المواطنين لم يكن يتصورها «سبنسر» أو «ميل» وأخيرا جداً فإن البورجوازية قد تلقت من أقصى اليمين، ومن أقصى اليسار.. من الفاشية ومن الماركسية لطمات أودت بها فى دول عديدة، وسحبت منها «الاتحاد السوفيتى» الذى اذا أضفنا اليه الصين أيضا لرأينا أن أغلبية الجنس البشرى قد نكص عن الليبرالية عندما تفاقمت أخطاؤها بحيث عجز قادتها عن الاصلاح. والدولة الاشتراكية أقرب إلى الدولة الدينية من الدولة البورجوازية، لأنها دولة «قيم» مبدئية عامة تلتزم بها ويلزم افرادها أنفسهم بها . والفرق هو ان «الديانة الاشتراكية» على علميتها المزعومة نسبية خضعت للعوامل الذاتية وللقصور البشرى ولم تستطع أن تصل إلى إطلاق وموضوعية الديانات السماوية .

هذا بالنسبة للبعد الاول الموضوعى والعام والذى يوجب أن تتخلص الدولة الحديثة من هيمنة الطابع البورجوازى عليها . وأن تأخذ بقيم أكثر اطلاقا من القيم الانسانية. وأكثر عمومية من القيم الفردية .

على أنه حتى ولو فرضنا أن قد نوفر فيها الصلاحية الموضوعية، فإن الصلاحية الموضوعية ليست هي كل شيء، عندما يراد تطبيق هذه النظم. ولا يزال قائما رد الحكيم عندما سئل عن افضل النظم «لمن ؟ ومتى ؟» ذلك أنه لايمكن النظر إلى الشعوب والامم والجماعات نظرة مجردة كما لو كانت مفردات رياضية وارقام. وعندما نبحث عن النظم الصالحة لأمة ما. فلا بد أن نعلم أن ما يصلح لأمة ما قد لا يصلح لأمة أخرى. وأن ما يصلح لأمة فى وقت ما لا يصلح لها فى وقت آخر. فالأمم ليست مجردات كالأرقام. وإنما هى تكوينات عضوية ذات جذور تربطها إلى ماض معين توالت سنواته بحيث كونها تكوينا تاريخيا . كما أنها تعيش فى مكان معين له تضاريسه ومناخه وبيئته وموقعه الجغرافى وتنعكس كلها على الأمة .

وهذا هو ما يدخلنا فى الشق الثانى للقضية الخاص بمصر فإذا كان النظام مطلوبا لمصر فماذا تعني هذه الواقعة .

لقد قلنا مراراً وتكراراً فى هذا الكتاب. كما قاله كل الذين درسوا مصر، جمال حمدان وزكى نجيب محمود وحسين فوزى الخ .. أن الدين كان - ولا يزال - محور المجتمع المصرى وصميمه - سواء كان فى ماضى مصر القديم أو تاريخها الوسيط، أو حياتها المعاصرة وقد انتهت مسيرة الدين فى مصر الى الاسلام وكان هذا مسك الختام وتاج السلام .

فإذا اريد لهذا البلد نظام ، فإن هذا النظام لا بد وأن يكون إسلاميا، ولا بد وأن ينص فى دستور البلاد أن مصر دولة إسلامية وهو نص أولى من النص الوارد «عربية» لأنه إذا كانت العربية هى اللسان فالعربية ألتى نتحدث بها هى بنت القرآن .. والقرآن هو الذى أوجد العربية القياسية وحماها من عدوان اللهجات الاقليمية ولولاه لمزقتها تلك اللهجات على مدار الف وربعمائة سنة. ولأصبحت لغات، كما حدث فى اللاتينية . ووجود أقلية غير مسلمة لايؤثر لأنه ليس من شأن الاقلية ان تحرم الاغلبية حقها، أو تحورها عن طبيعتها. ومن الناحية الجغرافية فإن مصر اقرب الى افريقيا منها إلى آسيا. ونيلها العظيم يخترق عمق القارة. ومن ناحية الاجناس ففى المصريين المحدثين من دماء الترك واليونانيين والمماليك الذين كان يؤتى بهم من القوقاز أكثر مما فيهم من دماء العرب وهو ما يصدق على العظماء. كما يصدق على الدهماء. وفى القديم، كما فى الحديث، وقد كان جوهر الصقلى الذى بنا القاهرة صقليا، وكان قطز وبيبرس قائدى معركة عين جالوت الفاصلة من اقاصى آسيا وكان صلاح الدين كرديا وكان جمال الدين الافغانى افغانيا وأثر هؤلاء تأثيرا كبيرا فى تاريخ مصر. وكان الذى جمعهم والذى صهر كل الاختلافات ما بينهم والذى سمح لهم بدخول هذه البلاد وتحقيق هذه المآثر هو الاسلام. والاسلام وليس العربية - هو الحضارة، والانتماء والقانون والضمير وهو نبع الفنان والاديب ومرجع المشرع والسياسى. وعندما ترتبط مصر بالدين، فإنها تنتصر كما حدث فى عين جالوت وحطين ورمضان وعندما تتخلى فإنها تنهزم. كما حدث فى ٦٧ فهل نتصور أن يتجاهل الدستور هذا الأصل الاصيل.. أو ان يحل بديلا فقيرا عنه .

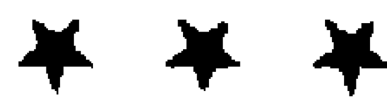
وقد يقول قائل .. ولكننا دولة إسلامية فعلاً وان لم يُنص على ذلك كتابة فى الدستور وآية ذلك الوف المآذن ومئات الالوف من أجهزة الراديو والتلفزيون التى يتعالى فيها جميعا الاذان اوقات الصلاة، والشعب يصلى ويصوم ويحج ويعتمر. ولكن

هذا شيء .. وأن تكون الدولة – كدولة – إسلامية شيء آخر . فهذا سلوك افراد وليس سياسة دولة . وأن يصوم ويصلى ويحج هؤلاء الأفراد أمر يوجد فى أكثر الدول كفراً بالنسبة للمسلمين. ولم تكن سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر لتقرب هذه المجالات المقدسة. المساجد الصلوات ورمضان والصيام الخ .. بل انها كانت تحترمها وتشجع عليها ..

والذين يقولون ان النظام المصرى نظام إسلامى ينظرون الى الاسلام نظرة الغرب إلى المسيحية. أى باعتبار الدين علاقة خاصة جداً، مقدسة جدا، ولا يجوز المساس بها أو الاقتراب منها – بين الانسان والله . وهذه بالفعل هى اخص خصائص الاديان، بما فيها الاسلام. ولكن الاسلام وإن احتفظ بهذه الصفة للافراد فيما بينهم وبين الله. بل وكان حريصاً أكثر من المسيحية واليهودية على أن تكون مباشرة ولا يقف ما بين الانسان والله الاحبار والاكليروس والكنائس الخ ... إلا أنه يقدم إضافته بالنسبة للنظم فى السياسة والاقتصاد والاجتماع. وإضافته تلك واضحة وجلية لا يمكن لأحد أن يمارى فيها لأنها فى صميم القرآن والصحيح الثابت من السنة. فالقرآن ينص على الزكاة ويقرنها بالصلاة ، والقرآن يحرم الربا ويقرنه بحرب من الله ورسوله والاسلام يحرم الظلم ويقرنه بالشرك. وهو يوجب الشورى سياسيا والتكافل إجتماعيا ولا يمكن الادعاء أن هذه كلها ليست من صميم الاسلام وإذا تجاهلت دولة هذه التوجيهات : إيجاباً أو سلباً فلا يمكن القول انها دولة إسلامية. إذ يفترض فى الدولة الاسلامية ان تكون هذه منطلقاتها. والاصول التى ترتكز عليها سياستها واقتصادها .

ومن الواضح أن الأمر بالنسبة للنظام المصرى الراهن غير ذلك. بل لعل من الظواهر اللافتة للنظر، والتى تؤكد ما ذهبنا اليه ان رئيس الجمهورية. رغم كثرة احاديثه وخطاباته فى المناسبات العديدة – لم يشر – ولو مرة واحدة – الى قضية تطبيق الشريعة – رغم ان هذه القضية هامة – وقد عُبر الشعب بجماهيره ، وبهيئاته القضائية . عن تمسكه بها . وان الدستور ينص عليها . وان الاحزاب كلها ادرجتها فى بياناتها المعلنة فلم يكن هناك حرج فى الاشارة الى هذه القضية تجاوبا مع الشعب. وتقديرا لأهميتها وتطبيقا للدستور ولكن السياسة التى ينطلق منها الرئيس مبارك هى سياسة التكنوقراط أى جماعة الخبراء والفنيين

والمستشارين الذين يعالجون المشكلات كل على حدة وهى تؤثر تجاهل هذه القضية وقد كان السادات - على اخطائه الكبيرة - يكرر أنه حاكم مسلم لدولة مسلمة .. وكان فى هذا رجل دولة ، أما الرئيس مبارك فإنه يؤثر أن يعالج القضايا بطريقة التكنوقراط. وان يؤخر هذه القضية «الحساسة»، كما ان من المحتمل أن الحزب الوطنى الديمقراطى يبطن خلاف ما يظهر ، ولا يؤمن حقاً بأن مبادىء الشريعة الاسلامية هى مصدر التشريع ، لأنه أعلم بأن هذا النص قد أضيف كمزايدة ديماجوجية ولكسب الجماهير .



والسؤال الملح الذى يتقدم به البورجوازيون كما لو كان امتحانا .. حسنا فما هى الدولة الاسلامية وكيف تحقق هذه الدولة المن والسلوى للشعب. ومن أى كنز خفى ستأتى بالمال والقوة والازدهار .

والرد بسيط فالدولة الاسلامية هى الدولة التى تستلهم نظمها وسياساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من القيم الاسلامية التى ارساها الاسلام فى الاصول الثلاثة المعتمدة فى هذا الصدد ألا وهى القرآن الكريم والصحيح الثابت من السنة - قولاً وعملاً - وسياسات الخلفاء الراشدين وتطبيق ذلك يعنى «العدل» كمبدأ والقدوة كتطبيق فالعدل هو اساس الحكم وهو - كما أوضحنا فى كثير من كتاباتنا السابقة الخصيصة الفريدة التى تميز الاسلام عن بقية الاديان .

قد يقولون - انها المصادرات اذن. والتأميم والسيطرة على الاقتصاد. فنقول لا . انكم لا تتصورون طريقاً للعدل إلا هذا، وليس هو دائما طريق العدل، بل قد يكون تقنينا للظلم، فالعدل الاسلامى يتحقق اولاً بأداء الزكاة وبفرض الضرائب التصاعدية. بحيث ينتفى التفاوت الحاد الذى يسمح بوجود المليونيرات فى جانب والجياع فى جانب آخر ومقاومة كل صور الاستغلال والظلم وكل صور السفه والتبذير. ويؤكد جدية ذلك والاخلاص فيه أن يكون رئيس الدولة أول من يطبقه. فليس هناك داع . فى دولة فقيرة مدينة لكل هذه القصور والعربات والبدلات الخ والذين يقولون هل تريد أن تعود بنا إل عهد الخيام والنياق فنقول لهم هيهات وانى لكم ذلك .ولكن نريد رئيس الدولة فى مصر الاسلامية إذا كان لا يفخر اعظم الفخر

بأن يسير فى أذيال عمر بن الخطاب فلا أقل من أن يفعل كما فعل لينين، وكما فعل شاستري وغاندى فى الهند. وكما يفعل ملوك اسكندنافيا وهولندا الذين يركبون الدراجات ويتجولون فى الاسواق .

وليست المسألة توفير بضعة ملايين من الجنيهات لا تقدم ولا تؤخر ولكنها دلالة الاخلاص فى تطبيق نظام يقوم على العدل . **فالقدوة جزء من المنهجية الاسلامية لأنها تقوم على الايمان ولا يتصور أن يكون هناك باطن يناقض ظاهر... وعمل يضاد الكلام. ولأن القدوة هى أكثر الطرق فى الاقناع، فالشعب يصدق عينيه أكثر مما يصدق اذنيه . وعندما يرى ان رئيس الدولة قد بدأ بنفسه فسيفعل الوزير كما فعل الرئيس وسيفعل الوكيل كالوزير والمدير كالوكيل وهلم جرأ حتى أصغر مواطن فلاح أو عامل .**

ولو كانت دولتنا اسلامية لما تورطنا فى مستنقع الديون لأن الاسلام يرفض رفضاً باتاً الاستدانة بفائدة . والنص القرآنى صريح لا يقبل تأويلا «فلكم رؤوس اموالكم لاتَظْلمون ولا تُظْلَمون» فضلا عن انه يكره أشد الكراهية الاستدانة نفسها فإذا كان لأبد من الاستدانة فإنه يلحظ فى الاداء إمهال المستدين الفقير «فإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» .

وأمام هذا التحريم للفائدة من ناحية، والكراهية للاستدانة من ناحية أخرى والتوجيهات الخاصة بالأداء فإن طريق الاستدانة سيكون مغلقاً وسيكون على الدولة أن تلجأ إلى وسائل أخرى وكانت ستجدها. ولكنها استسهلت الاستدانة وان تحمل الاجيال القادمة بأوزار كسلها وتثابطها وتقاعدها .

قد يقولون هذا كله يحقق العدالة، ولكنه لا يحقق الكفاية ان العدل قضية توزيع وليس قضية انتاج ونحن نقول ان التنمية مسيرة محطتها الاولى هى العدالة. وهذه المحطة الأولى لا بد وان تسلم الى المحطة الثانية الانتاج والكفاية. لماذا ؟ لأن ما يقعد الناس عن الانتاج هو «الظلم» والاستغلال وثقتهم أن ثمرة انتاجهم لن تعود اليهم، *ولا حتى الى المجتمع وعندما يتحقق العدل سيتهيأ الجو للانتاج . واول نقطة فى نجاح الإنتاج هى تهيئة المناخ أى الايمان به والنظر اليه كقضية أيمانية أما رأس المال* والالات .... الخ فيمكن دائما الحصول عليها أو النزول بها الى اقل حد بنظام تكثيف العمل وليس تكثيف رأس المال .

هذه بعض جوانب فى السياسة الاقتصادية الاسلامية. وقد لا يتسع المجال لأكثر منها. ولكنها على كل حال تعطى فكرة عامة عن قضية الديون. التوزيع. الانتاج فى الاسلام وتوضح أن مواقف الدولة فى مصر تختلف عن المواقف الاسلامية .

والعدل ليس قيمة اقتصادية فحسب، أنه ايضا « قيمة سياسية » وهو يقتضى القضاء على كل صور المظالم وسياسات «الجبارين» و «المستكبرين» والاسلام ينهى عن المثلة حتى بالحيوان ولا يجيز انتهاك كرامة النفس أو جسم الفرد . وكل هذه الصور من «قانون الطوارىء» والاعتقالات هى من الممارسات التى جاء الاسلام لاستئصالها والقضاء عليها - فكيف يتمسح اصحابها بالاسلام والاسلام انما جاء يستأصل سياساتهم .

ولا يستقيم العدل الا بالشورى التى هى أصل عظيم من الاصول الاسلامية. **وقد كانت ديمقراطية الجامع التى سخر منها الشانئون هى الحالة الوحيدة فى التجربة السياسية للبشرية التى طبقت فيها الديمقراطية الكاملة**، لأن ديمقراطية «السوق» فى اثينا لم تكن كاملة إذ لم يكن للمرأة حق مشاركة فيها أما ديمقراطية الجامع - فإنها سمحت للمرأة بأن ترفع صوتها على أمير المؤمنين ، وأى أمير .. عمر بن الخطاب نفسه : رافضة اقتراحا له . فلا يملك الا ان ينزل على رأيها .

والأخذ بالشورى يتطلب الحكم المحلى لأ ن الاكتفاء بالشورى مركزيا يستبعد الشورى فى المستويات الادنى والمفروض ان تستمر الشورى على كل المستويات. وقد لجأ اليها الرسول ﷺ فى خاصة شئونه .

ولن نتحدث هنا عن دور الدولة الاسلامية فى مقاومة التبذل والفحشاء والعمل على اشاعة الفضيلة، لأن هذا الدور ليس من الادوار التى لا يعنى فيها الا الدولة... مثل العدل الاقتصادى أو الشورى السياسية. ولكن يمكن أن يكون للفرد نفسه وللاسرة وللهيئات التطوعية دور كبير قد يفوق دور الدولة. ومن ناحية أخرى فإن تدخل الدولة لاغلاق باب شر، قد يفتح المجال لابواب شرور أخرى. والحقيقة فى هذا المجال هى على نقيض ما تتصوره الجماعات الاسلامية «المعقدة» من ناحية المرأة والفنون.. والتى تجعلها اولى اهتمامات الدولة. وما يمكن ان يسلم لها به هو ان «الحدود» هى من الاولويات ومن المجالات التى لا يمكن لأحد القيام بها الا الدولة على ان فهمنا

للحدود يختلف كثيرا عن الفهم التقليدى وقد شرحنا هذا فى كتابات عديدة سابقة .

من هذا كله يتضح أن نظام الدولة المطبق حاليا فى مصر هو نظام بورجوازى.. وليس إسلاميا وان النظام الاسلامى يختلف عنه اختلافا كبيرا فى السياسة والاقتصاد والتشريع والاجتماع . وأن ما يثبطنا عن الأخذ بالنظام الاسلامى هو أن زمام الامور ليست فى يد الشعب الذى يريده ، ولكن فى يد البورجوازية المستفيدة والتى تفضل نظاما يحقق الاسترخاء البورجوازى وما تهوى الأنفس ، ويبقى على المصالح المكتسبة والاوضاع الطبقية والفئات المميزة على نظام مبدئى يقوم على عدالة صارمة وتكافؤ فى الفرص وينظر الى الناس كأسنان المشط لا فضل لغنى على فقير ولا لقوى على ضعيف الا بالعمل . والتقوى .

خـــاتمة

لكى نخرج من المأزق ...

دعونا نبدأ من جديد ..

بدلا من التشبث بالحلول المستهلكة ..

وهكذا انتهينا من عرض فصول تلك المسيرة التى تعلقت بها الآمال عندما استهدفت فى ٢٣ يوليو ٥٢ القضاء على العهد الملكى الفاسد ، ورأينا كيف تهاوت هذه الآمال عندما جاوز الضباط والعسكريون دورهم التاريخى والطبيعى فى اسقاط العهد ، فقرروا ان يحكموا دون تنظيم شعبى يحقق المشاركة والديمقراطية أو نظرية تضبط الممارسة وتحول دون الانحراف وتهدى الى السبيل ، حتى حدثت هزيمة ٦٧ التى انهت الفصل الأول من المسيرة ، فصل الجُبن ، وكان يمكن ان تنتهى المسيرة كلها لولا ان استئصال الناصرية للقيادات والمنظمات حال دون ظهور من يقوم بذلك – فاستمرت المسيرة لتبدأ الفصل الثانى ، فصل السيرك ، محتفظة بالعنصر الرئيسى فيها وهو الحكم الفردى ، الذى قدم إضافته من الاخطاء والتخبط حتى انهته رصاصات خالد الاسلامبولى . ليبدأ الفصل الثالث ، فصل التكنوقراط ، الذين يمكن ان يعالجوا مشكلات التطبيق ، ولكن دون قضايا السياسة ، فيمكن ان يذللوا الطريق و«يسفلتوه» ويزودوه بالمرافق والخدمات دون ان يدخل فى حسبانهم ان الطريق يقودنا الى الهاوية . وان كل ما يفعلونه انما يسرع بنا اليها ..

والنتيجة اننا – بعد ثلاثين عاما من الحكم الفردى والتخبط والفشل نعيش فى عالم ينهار . وانهياره التام مسألة وقت .. فهل ننتظر حتى يأتى «سنديك» الدائنين ليعلن بيع مصر فى المزاد ..؟ هل ننتظر وثبة اخرى من الجيش «كلما دخلت أمة لعنت اختها» دون ان تكون خيرا منها . هل ننتظر وزارة ائتلافية تجمع الاضداد «الناصريين والشيوعيين والأخوان المسلمين» ليمسك بعضها بخناق بعض .

لقد حانت ساعة المفكرين - وليس الخبراء - وعليهم الآن ، وبسرعة ، ان يرسموا للأمة طريق الخلاص بعد ان وصلت الامور الى درجة الانهيار ، فهذا يومهم والا فليحطموا اقلامهم وليمزقوا صحائفهم فلا خير فيهم اذا لم يقوموا بواجبهم المقدس فى هذا المنعطف الخطير من تطور البلاد . وسنبدأ بانفسنا فنقدم اضافتنا اليوم ، كما قدمناها فى كتابنا «ترشيد النهضة» لعبدالناصر ورفاقه «لكى لا يكون الفجر الكاذب» وقد رفضت النصيحة وصودر الكتاب وعاشت مصر فى الفجر الكاذب اسوأ سنوات عمرها ، فلعل هذه الاضافة ان تكون اسعد حظا من سابقتها .

تبدأ هذه الاضافة من حقيقة اننا وصلنا الى درجة لا يجدى فيها أى اصلاح جزئى لأن تفاقم وتعقد وتعدد المشكلات يحول دون ذلك . فقد يضع خبراء التعليم خطة لاصلاح التعليم ولكن هذه الخطة لا تتحقق لأن خبراء المالية لا يسمحون بالموارد المطلوبة ، أو لأن المجتمع لا يريد التنازل عن فكرته فى «الجامعة» وقد يضع خبراء العمل سياسة للتصنيع تقوم على تكثيف العمل . بينما يضع خبراء الصناعة سياسة تقوم على تكثيف رأس المال . ويتصادم هذا وذاك مع سياسة غرفة التجارة التى تفضل الاستيراد ويطالب وزير الكهرباء بالاقتصاد بينما يزيد وزير الاعلام الارسال التليفزيونى لما بعد منتصف الليل فالحلول الجزئية تتعارض بعضها بعضا ، فضلا عن ان الذين يتصدرون للاصلاح هم جزء من النظام فخبراء المالية الذين يعالجون قضية الديون هم الذين تورطوا فى الاستدانة ، فكيف ننتظر منهم أن يصفوا المشكلة التى اوجدوها أو أن يدينوا انفسهم ، وكيف يمكن ان نقضى على «الارستقراطية الجامعية» اذا كان الذين يعالجون قضية التعليم هم اساتذة الجامعات وكل واحد منهم حريص عليها ، ويحجز لابنه مقعدا فيها . وكيف يمكن ان نحل مشكلة العلاج واستغلال كبار الاطباء اذا كان كبار الأطباء انفسهم هم الذين سيعالجون المشكلة . ان أعضاء اللجان والمؤتمرات هم رموز العهد القائم وقياداته وهم غارقون الى الاذقان فى الوضع ومستفيدون منه ، فلا يعقل ان يعملوا على تغييره .

وقد يكون اهم من هذا كله ان القضية ليست هى اخطاء فى الممارسة والتطبيق . ولكن الخطأ فى المنطق ، والمسار والسياسة العليا بحيث لايمكن ان تأتى الحلول باصلاح الأوضاع القائمة . فاصلاحها ليس فحسب اهدارا للجهود ، بل يمكن ان يعوق الحل الحقيقى .

وهذا هو ما انتهت اليه محاولات الرئيس مبارك المستيئسة للانقاذ ، فقد استهل عهده بمؤتمر موسع للاقتصاديين ، ثم اتبع اسلوب «التكنوقراط» أى الخبراء والمستشارين فكانت النتيجة ان تدهورت الأمور ، كما لم تتدهور فى أى عهد آخر ، فجاع الشعب وأصبح يقف فى طابور طويل لكى يحصل على زجاجة زيت أو كيلو سكر ؛ وتعددت ازمات التموين والاسكان والمياه والنور واصبحت الاجور تلهث وراء الاسعار . بالاختصار اصبحت حياة الاغلبية الساحقة جحيما وفى الوقت نفسه وصلت الديون الى اربعين مليار وبلغت الاموال المهربة ١٢٠ مليار ووجد ١٥ الف مليونير ، وينفق بعض الناس الف جنيه يوميا على شم الهيروين ، وكتبت احدى الصحف تقول ان مد قانون الطوارىء يعود الى اسباب اقتصادية اكثر مما يعود الى اسباب سياسية . أى ان المتناقضات الاقتصادية والفساد الخ ... يمكن ان تدفع الشعب للثورة ، ولا عجب فى هذا فقد نجح انقلاب ٢٣ يوليو لأن المجتمع المصرى سمح بوجود عشر معشار ما يوجد فيه حاليا من الفساد .

من هنا فان فكرة المؤتمرات والاجتماعات واللجان وتكوين وزارة ائتلافية أو جبهة للانقاذ لم تعد تصلح فقد اتسع الخرق على الراتق ووصلت كل الحلول الى الطريق المسدود ولم يعد مناص من ثورة جديدة لا تقوم على عنف أو سرية أو سلاح أو عساكر ، ولكنها تقوم على عقيدة يؤمن بها الشعب وتفرض نفسها على الوضع ، ولن يكون هذا عسيرا لأن الوضع متهاوى بالفعل .

فالعقيدة وحدها هى التى ستفجر لنا طاقة جديدة كامنة ، ولكنها غير مستخدمة . ولا يمكن ان تستخدم إلا بالعقيدة فهى «المفاعل» الذى يفجرها . والطاقة التى تفجرها العقيدة هى «الطاقة الايمانية» التى تجعل من اليأس أملا ، ومن الضعف قوة ، ومن الأثرة والانانية إيثارا وهى التى يمكن ان توفر لنا كل الطاقات الاخرى المطلوبة . فهى تغنى عن غيرها ، ولكن غيرها لا يغنى عنها . لأن مرد الطاقات كلها الى النفس البشرية ، وهى الطاقة التى لا تنفد . ولا يزيدها الاستخدام إلا قوة ، وأخيرا فانها - على وجه التحديد - المطلوبة للقضاء على المصالح المكتسبة والأوضاع المتناقضة واليأس والاحباط والتردى ثم هى القادرة على اقامة الوضع الجديد على هدى وبصيرة .

والقضية بعد ليست قضية اختيار ، لاننا قد استنفدنا كل الطاقات الاخرى ، فأصبحت موارد مصر وارضها مرتهنة أو مستنفدة ، وقمنا بكل التجارب والمحاولات بدءً من الجب ، فالسيرك ، فالتكنوقراط . وحاولنا الاشتراكية العلمية ، والاشتراكية العربية ، والاشتراكية الديمقراطية ، والانفتاح ، ففشلت كلها . ولم يعد امامنا الا الطاقة الأصيلة والمجانية التى يمكن ان نحصل عليها بدون قروض ، وبدون تلفيق – طاقة الايمان .

والعقائد بصفة عامة تفجر فى النفوس المؤمنة بها طاقات كبرى يمكن لهم بها القضاء على عهد ، وبناء عهد ، **وحدث هذا للمؤمنين بالديمقراطية فى الثورة الفرنسية ، وللمؤمنين بالماركسية فى الثورة البلشفية . ولكن ليس شرطا ان يكون المجتمع الجديد افضل من المجتمع القديم ، الا اذا كانت العقيدة سليمة .. وهادية .**

وهنا تظهر اهمية عقيدة «الرسالية الاسلامية»

وبادىء ذى بدء نقول إننا لا نجد فى عالم العقائد امامنا سوى الماركسية .. والاسلام .

ونحن نعترف بالدور الكبير الذى قدمته الماركسية فى تاريخ العالم ، ولكن هذا لا يمنع من ان الماركسية – كما ذكرنا – ظاهرة أوروبية ، انبتتها ونمتها الظروف الاقتصادية والسياسية لأوروبا . ولكنها بالنسبة لمصر غريبة تماما ، وغير مفهومة ، وقد تكون للمجتمع الأوروبى الذى حرم الديانات نوعا من الديانة ، ولكنها فى المجتمع المصرى لن ترقى الى أكثر من مستوى «النظرية» الأكاديمية التى تقترن بتطور المجتمع الأوروبى .

دع عنك القصور الموضوعى والعوار التطبيقى لها . وان الثورة الوحيدة الأصيلة لها كانت ثورة اكتوبر البلشفية سنة ١٧ ، أما بقية الثورات التى جاءت بعدها وحذت حذوها فقد كانت تقليدا مهزوزا ، وفيها كل عيوب التقليد ، وثورة اكتوبر نفسها حفلت بالأخطاء .. وقد اظهرت خمسون عاما عليها قصورها وعوارها .

وبالنسبة لمصر ، فان الماركسية مستبعدة تماما لأن العقيدة الوحيدة التى تتجاوب مع شعب مصر وتفجر طاقته الكامنة لا بد ان تكون دينية ، هكذا كانت مصر فى العهد القديم .. والوسيط .. والحاضر . فهذه دولة لا يحركها من أعماقها الا

الدين ، إلا الاسلام . و«الرسالية الاسلامية» هى الجانب المطلوب للانقاذ من جوانب الاسلام ولو قلنا «الاسلام» فحسب لقال لنا شيوخ الأزهر .. نحن أولى به منكم .. تعالوا نعلمكم اياه ، ولمزقتنا الاجتهادات والتمذهبات العديدة ..

وللرسالية الاسلامية اصول تُستَمَدُ منها .. ولها أهداف تُعمَلُ لها .

واصول الرسالية الاسلامية هى القرآن الكريم والرسول العظيم وسياسات الخلفاء الراشدين ، وهى فى تآلفها وتكاملها . وفى بلوغ كل منها الدرجة التى لا تسامى تقدم لنا عقدا نظيما لا نجده فى عقيدة اخرى .

فمن النادر ، بل من المستحيل ان نجد فى عالم العقائد والدعوات كتابا مثل القرآن ، فهذا الكتاب الذى يمثل القمة فى الابداع الفنى والأدبى ، والقمة فى الحكمة والتشريع والهداية الى الله بحيث يعكف عليه الادباء والفنانون والمشرعون والسياسيون والصوفيون وعلماء النفس .. نزل من الف واربعمائة سنة ولم تخلق جدته ، أو تبهت نضارته ولم تذهب حلاوته من الألسنة على طول قراءته . ولم يفقد استثارته وهدايته .. كأنما نزل بالأمس وقد اجتمع له روعة المبانى وسمو المعانى واحكام الأحكام .

وفى محمد نجد المثل الأعلى حيا يمشى على رجلين ويمثل الكمال فى التطبيق . والشمول فى المضمون . فمحمد نبى أقام دينا وحاكم أقام دولة وقائدا قاد جيوشه الى النصر . وبليغا حيزت له جوامع الكلم ثم هو الخلق الكريم والتواضع والعفة والحلم والعدل والزهد فى الدنيا والبعد عن المظاهر . فأين يجد دارسو التاريخ .. والدعوات وعظماء الرجال زعيما وقائدا مثل محمد يزودهم بالقدوة ويلهمهم الأسوة .

وتجربة الخلفاء الراشدين وما قدموه فى عالم النظم تجربة فذة لم تشهد لها البشرية مثيلا ، وامامنا صحائف التاريخ من الفراعنة ، فاليونان ، فالفرس ، فالرومان ، فأوروبا الحديثة . هل نجد سماحة وعدلا ومساواة وحرية مثل ما ظهر فى «دولة المدينة» تحت حكم الخلفاء الراشدين .

هل فكر المسلمون ، وبصفة خاصة الذين يدرسون منهم الفكر السياسى ، فى قيمة هذا التراث الضخم الفريد الذى لم يتح لأى أمة اخرى غير أمة محمد . هل يعلمون ان بناة الامبراطورية البريطانية كانوا يستلهمون حكم روما اطرنها . وان كتاب جيبون «ظهور وسقوط الامبراطورية الرومانية» كان نوعا من الانجيل يدرس فى «المدارس العامة» وجامعتى اكسفورد وكمبردج ويستلهمه «بناة الامبراطورية البريطانية» ومن ثم جاءت امبراطوريتهم امبراطورية جبارين ، مثل الامبراطورية الرومانية ، ليس فيها أى مثل أو قيم .. وانما هو استهداف القوة والجبروت والعلو فى الارض ، ولو درس «بناة الامبراطورية» شخصيات مثل عمر بن الخطاب ، وأبى بكر ، وعلى بن ابى طالب ، وأبى عبيدة الجراح .. وغيرهم . بدلا من قيصر ، واغسطس ، وشارلمان لجعلوا العالم عالما سمحا .. عادلا . تنتفى منه لوثات الاستغلال والطاغوت ..

هل يجوز لنا ان نفرط فى رأس المال الضخم . والاصول الثمينة التى وضعها القرآن ، ومحمد . والخلفاء الراشدون . فى ايدينا ونستجدى .. كالمفلسين النظم أو نلجأ الى طرق التلفيق ..



وهدف الرسالية الاسلامية هو ما جعله القرآن هدفا له وسببا فى نزوله .. **اخراج الناس من الظلمات الى النور .. والحكم بين الناس بالعدل واقامة «الكتاب والميزان» أى العلم .. والعدل** . إن هدف الرسالية الاسلامية اليوم هو هدفها عندما ظهر الاسلام أول مرة . وحرر البشرية المستعبدة من إسار القوتين الكبيرتين «الفرس والرومان» واظهر قوة ثالثة هى قوة الجماهير والمستضعفين فى الأرض .

وقد يقول قائل .. اذا كان هدف الرسالية الاسلامية هو العدل .. والعلم .. فلماذا لا ندعو الى هذين مباشرة دون اللف والدوران وربطها برسالية اسلامية والرد : هناك ثلاثة أسباب ، وليس سببا واحدا ، وهى تتفاوت فى اهميتها ما بين هام وأهم والمهم مطلقا .

فعندما يساق العدل كدعوة مجردة ، فانها يمكن ان تساء فى الفهم وفى التطبيق ، فأى عدل هو المطلوب و عدل اصحاب العمال أو عدل العمال أو عدل الحكومات ! إن الرأسمالية فى أيامها الأولى كانت تؤمن كل الايمان بأن معاملتها الظالمة للعمال هى عين العدل . وكان البولشفيك يؤمنون ان اغتصابهم للبورجوازيين هو عين العدل ، ثم ما هو المفهوم السياسى لهذا العدل . من المؤكد انها قضايا جدلية يمكن ان تتفاوت تفاوتا يصل من النقيض الى النقيض ومن اليمين الى اليسار ومن ثم فانها ستنتقل من «دعوة» الى اجتهاد اكاديمى بين المفكرين والمنظرين .

وأهم من هذا ان الدعوة المجردة للعدل ستفقده شخصيته وهويته . ولن يُقدم متصلا ، أو مترابطا بأى تجربة تاريخية معينة تمنحه مصداقية التاريخ ، وحكم الأجيال ، وتكشف معدنه عند التطبيق ولن يخاطب الضمير الجمعى للأمة الذى يرتبط بالتجربة التاريخية الحية له عبر الأزمان .. ولن يثير الجموع والجماهير رغم (عقلانيته) الظاهرة . فما من جمهور قد ثار لقضية ١+١=٢ . مع ان هذا هو أساس المنطقية والعقلانية . وهذا هو المأزق الذى يقع فيه المصلحون والشيوعيون عندما يقدمون العدل مجردا ، فلا تثور معهم الجماهير .

وهكذا نرى ان الدعوة المجردة الى العدل ستكون دعوة مائعة يمكن ان يمزقها الخلاف النظرى ومسطحة دون هوية أو شخصية أو انتماء يكسبها الثقة .

ولكن الأهم من هذا كله هى ما أشرنا اليه من ان مصر لا تنفعل إلا بالدين . فالدين هو تجربتها العظمى . وهو وحده الذى يولد الطاقة الايمانية التى تستطيع ان تنقل المجتمع من حالة التدهور الى حالة التقدم وهى وحدها التى تقدم الحرارة التى تصهر المتناقضات وتحيل الاثرة إيثارا . واليأس أملا . والجبن شجاعة . ومن هنا فاذا اريد تحقيق العدل فلا بد من ادخاله فى مضمون دينى . ولا بد من ربطه بتجربة دينية . بكتاب سماوى . برسول أو نبى . بجزء من التاريخ .. وعندما يتحقق هذا تتوفر الطاقة الايمانية التى ستحيل العدل من كلمة الى دعوة ومن دعوة الى تطبيق .

ولا يظنن أحد اننا نعمل هنا لمجرد اننا دعاة اسلاميين ، أو لخدمة الاسلام . فالحق ان مصر تحتاج الى الاسلام أكثر مما يحتاج الاسلام الى مصر . إن الاسلام يمكن ان يجد مئات الملايين فى اندونيسيا والباكستان وايران والهند الخ ... و

ان يظهر فيها جمال الافغانى أو على شريعتى أو أبو الكلام ازاد أو المودودى أو اقبال .. ولكن مصر لن تجد دينا آخر خلاف الاسلام . لن تجد نبيا آخر خلاف محمد ، ولن تجد خلفاء راشدين غير الخلفاء الراشدين الاربعة . ولن تجد الف عام من مصداقية التاريخ والزمان فنحن نستغل أو نلوذ بالاسلام ليس فحسب لأن التجربة الثورية المصرية **لا بد وان تكون دينية . بل ايضا لأن الاسلام - على وجه التعيين - هو الدين الذى يبلور دعوة العدل والانتهاض والتحرير اكثر من أى دين آخر .. فلو لم يكن دين مصر لكان يجب اصطناعه . ونحن نحمد الله تعالى انه انعم علينا بالقرآن . وأنعم علينا بمحمد ، وانعم علينا بالخلفاء الراشدين فأعطانا رؤوس مال و«اصول» لا توجد فى دعوة اخرى . ويمكن ان تكون هذه الاصول لكل من يؤمن بما فيها من رسالية وتحرير وقيم حضارية ، حتى وان لم يؤمن بعقيدة الاسلام لأن قيم الرسالية الاسلامية للبشرية جمعاء .**



بهذا العرض نكون قد عرفنا عقم الجهود الجزئية أو محاولات علاج الوضع بمؤتمرات وجبهات انقاذ ، وان الحل هو ثورة من نوع جديد تقوم على ايمان له طبيعة دينية ، وهدف انتهاضى وهذه هى الرسالية الاسلامية . كما أوضحنا كيف ان التقدم بالهدف الانتهاضى دون ربطه بالاسلام لن يجد تجاوبا ، ولن يحقق نجاحا .

تعالوا إذن نبدأ من جديد ولنطرح كل الحلول المستهلكة ، وكل الانتماءات العقيمة ، الناصرية ، الشيوعية ، القومية ، البورجوازية ، لقد جربناها جميعا وفشلت . وحرام ان نضيع على البلاد وقتا ثمينا وفرصا سانحة تشبثا منا بمواقعنا القديمة وحرصا على مصالحنا الخاصة .. ان الرسالية الاسلامية فيها افضل ما فى هذه الدعوات جميعا وليس فيها من نقائصها وقصورها شىء . وهى بعد اخص انتماء واعمق تاريخا منها جميعا وهى وحدها التى يمكن ان تقوم اليوم بما قامت به عندما ظهر الاسلام أول مرة ، اعنى ان تخلص الشعوب المستضعفة من الدولتين الكبيرتين الرومان والفرس قديما والسوفيت والأمريكان حديثا .

اننا ندعو المصريين جميعا مسلمين وأقباط .. ناصريين وشيوعيين

وديمقراطيين الى الرسالية الاسلامية . كما ندعو كل الهيئات فى المعسكر الاسلامى لأن يتحلوا بما يفترض ان يتحلى به الدعاة المسلمين من الفطنة والكياسة فى ترتيب الأولويات فيضعوا الأهم قبل المهم .. والأهم اليوم هو هذا الجانب من جوانب الدعوة الاسلامية الذى يمكن ان تنضوى كل الهيئات والمنظمات تحته دون غضاضة ، بل ويفخر .

ولست ارى شيئا آخر ، وهو حكم رجل طوّف بين المذاهب والدعوات لأربعين عاما – فياليت قومى يعلمون فيوفرون على انفسهم يوما يقولون فيه «ألا ليتنا كنا . اذ الليت لا تغنى» .

أننا ندعو حتى لا يأتى ذلك اليوم لأن معناه الطوفان ، ولن نيأس . لانها الدعوة التى «عليها نحيا ، وعليها نموت . وبها نلقى الله» .

فهــرست

الصفحة

الصفحة

الباب الثانى
الحقبة الناصرية
١٩٥٢ - ١٩٧٠ ٦٥

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الباب الرابع
تصفية رموز الناصرية وبدأ سياسة
الانفتاح

الصفحة

الباب الخامس

الصفحة

بقلم المؤلف

أ - مؤلفات

ثلاث عقبات فى الطريق الى المجد .... (١٩٤٥)
ديمقراطية جديدة .... (١٩٤٦)
على هامش المفاوضات .... (١٩٤٧)
مسئولية الانحلال بين الشعوب والقادة كما يوضحها
القرآن الكريم .... (١٩٥٢)
ترشيد النهضة (صودر قبل التوزيع) .... (١٩٥٣)
الازمة والبطالة فى الرأسمالية .... (١٩٥٣)
موقف المفكر العربى تجاه المذاهب السياسية المعاصرة .... (١٩٥٧)
قصة فرسان العمل .... (١٩٦٢)
القانون والقضاء فى المجتمع الاشتراكى .... (١٩٦٣)
التنظيم والبنيان النقابى (ثلاث طبعات) .... (١٩٦٦)
نشأة الحركة النقابية وتطورها (ثلاث طبعات) .... (١٩٦٧)
فى التاريخ النقابى المقارن - طبعتان - .... (١٩٦٧)
دور النقابات فى المجتمع الاشتراكى .... (١٩٦٧)
مسئوليات القيادات النقابية ملحق مجلة العمل العدد ٣٦ سنة .... (١٩٦٧)
الثقافة العمالية بين حاضرها ومستقبلها .... (١٩٦٩)
منظمة العمل الدولية ملحق مجلة العمل ٦٤ سنة ١٩٦٩
الحركة العمالية الدولية ملحق مجلة العمل العدد ٧٢ سنة ١٩٧٠
العمل فى الاسلام ملحق مجلة العمل العدد ٨٥ سنة ١٩٧١
محاضرات فى الادارة النقابية .... (١٩٧٢)
روح الاسلام .... (١٩٧٢)
الحرية النقابية ملحق مجلة العمل عدد مارس سنة ١٩٧١
قضية الانتاج .... (١٩٧٣)
العمال والدولة العصرية ملحق مجلة العمل عدد مايو سنة ١٩٧٥

ظهور وسقوط جمهورية فايمار .... (١٩٧٧
حرية الاعتقاد فى الاسلام (طبعتان) .... (١٩٧٧)
بحوث فى الثقافة العمالية .... (١٩٧٨)
الدعوات : سلامية المعاصرة مالها وما عليها .... (١٩٧٨)
الجامعة العمالية .... (١٩٧٩)
الاصول الفكرية للدولة الاسلامية .... (١٩٧٩)
بيان رمضان (طبعتان) .... (١٩٧٩)
الأصلان العظيمان : القرآن والسنة .... (١٩٨٢)
الفريضة الغائبة : جهاد السيف ام جهاد العقل .... (١٩٨٤)
الحكم بالقرآن وقضية تطبيق الشريعة .... (١٩٨٦)
الربا وعلاقته بالممارسات المصرفية والبنوك الاسلامية .... (١٩٨٦)
الحركة العمالية الدولية (كبير) .... (١٩٨٧)
مشروع لاصلاح الحركة النقابية المصرية .... (١٩٨٧)
الحساسية الدينية (وسيط) دار الزهراء) .... (١٩٨٨)
تاويخ الثقافة العمالية فى مصر (الجامعة العمالية) .... (١٩٨٨)
الاسلام هو الحل .... (١٩٨٨)

ب - كتب الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل

خلال الفترة من (١٩٨١) حتى (١٩٨٨) كتب الاستاذ جمال البنا للاتحاد الكتب الأتية :

ازمة النقابية .

الاسلام والحركة النقابية .

الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل (كتيب تعريفى) .

الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل يبدأ المسيرة (كتيب تعريفى) .

رسالة الاسلام .

اخت الصلاة المهجورة .

الحركة النقابية من منطلق اسلامى .

الخيار الصعب .

الحساسية الدينية . (وجيز) .

نظم الثقافة العمالية فى الوطن العربى .

وجوه الائتلاف والاختلاف مابين الرأسمالية والشيوعية والاسلا .

الدولة العصرية .

رؤية لمضمون الحكم بالقرآن .

محكمة العدل الدولية الاسلامية .

الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل فى عامين .

العودة الى القرآن .

لا حرج (قضية التيسير فى الاسلام) .

نحن ودعوتنا .

لست عليهم بمسيطر (قضية الحرية فى الاسلام) .

العهد .

الشورى فى الادارة .

الحركة العمالية الدولية . (وسيط)

عمال السودان والسياسة (مع آخرين) .

ج - مترجمات ومراجعات

النقابات فى الولايات المتحدة .... (١٩٦٢)

النقابات فى المملكة المتحدة .... (١٩٦٢)

النقابات فى الاتحاد السوفيتى .... (١٩٦٢)

النقابات فى السويد .... (١٩٦٠)

النقابات فى بورما .... (١٩٦٣)

النقابات فى الملايو .... (١٩٦٣)

الازمة المقبلة .... (١٩٦٢)

العمالة والتنمية الاقتصادية .... (١٩٦٦)

مدخل لدراسة الاجور .... (١٩٦٦)
الادارة العمالية فى يوجوسلافيا .... (١٩٦٧)
العمل يجابه عصرا جديدا .... (١٩٦٨)
الديمقراطية النقابية .... (١٩٦٩)
دستور منظمة العمل الدولية .... (١٩٧٠)
اتفاقيات العمل الدولية «مجلدين» .... (١٩٧١)
توصيات العمل الدولية .... (١٩٧١)
البرنامج العالمى للعمالة .... (١٩٧١)

«تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية»

وكل هذه الكتب باستثناء الديمقراطية النقابية والأزمة المقبلة من مطبوعات منظمة العمل الدولية .

رقم الايداع ٥٧١٢ / ٨٨

دار الطباعة الحديثة
أول شارع الجيش - القاهرة
تليفون ٩٠٨٣١٨


Bibliotheca Alexandrina
0473313